

# حَاشِيَّةٌ تَحْفَظُ الْمَحْتَاجَ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعهد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثالث ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

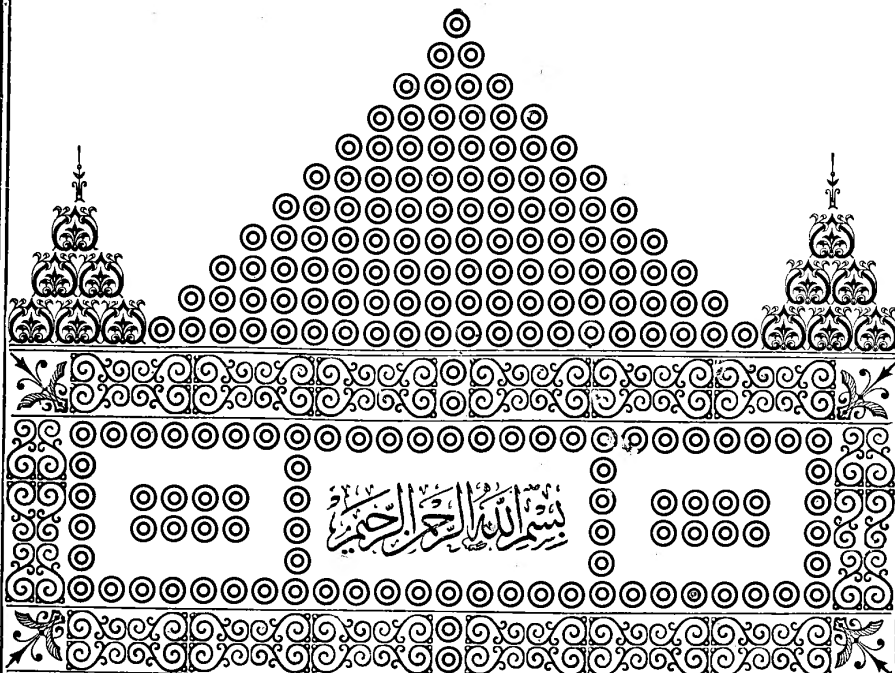
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْحَارِثِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَتَاءِ رَجَبٍ مَحْمَدٍ

لصاحب مطبعة مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب المكتبة الحارثية الكبرى بطنطا



( باب كيفية صلاة

الخوف )

من حيث انه يحتمل في  
الفرض فيه ما لا يحتمل في  
غيره كما يأتي وتعبيرهم  
بالفرض هنا لانه الاصل  
والا فلو صلوا فيه عيدا مثلا  
جاز فيه الكيفيات الآتية  
لما صرحوا به في الرابعة من  
جواز نحو عيد وكسوف  
لاستسقاء لانه لا يفوت  
وحيث قد يحتمل استنائه  
أيضا من بقية الانواع

### ( باب صلاة الخوف )

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصحاب بالدهن النجس ع ش أي ومن  
حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحيث في النهاية والمغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني  
في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المغني والنهاية وحكم صلاته كصلاة الامن وإنما أفردة بترجمة  
لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل فيها عند غيره اه (قوله كما يأتي) أي في المتن  
والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغني هناك فرع يصلي عيد الفطر وعيد الاضحي  
وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لانه يخاف فوتها ويخطب لها إن أمكن بخلاف صلاة  
الاستسقاء لانها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها  
لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه زاد النهاية بخلاف ما إذا فانت بغير عذر فيا يظهر  
اه قال ع ش قوله مر إلا إذا خيف فوتها الخ أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته  
صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فانت الخ أي فيصليها خروجا من المعصية كذا في حواشي  
شرح الروض لوالد الشارح مر ولو قيل شدة الخوف عذري التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم  
عقب ذكره عن الاسني مثل ما مر عن المغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اه وفي ع ش  
وعليه أي على ما نقله سم عن الاسني فالظاهر انه لا يأتي فيما لم تفعل جماعة كالراتب بل والمسكوبات إذا  
صليت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تاتي صفتها من التفريق في ذلك ثم إن أمكنهم التناوب  
بان تصلي كل جماعة وحدا نامع حراسة غيرهم فعملوا وإلا صلوا صلاة شدة الخوف اه (قوله وحيث) أي

### ( باب صلاة الخوف )

(قوله لانه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة  
والتراويح ولأنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل



و يحتمل العموم لان الرابعة  
يحتاج لها لما فيها من كثرة  
المبطلات ما ليس في غيرها  
واصلها قوله تعالى وإذا  
كشفت فيهم الآية مع ما يأتي  
(هي أنواع) تبلغ ستة عشر  
نوعاً بعضها في الاحاديث  
وبعضها في القرآن واختار  
الشافعي رضي الله عنه  
منها الثلاثة الآتية لانها  
أقرب إلى بقية الصلوات  
وأقل تغييراً وذكر الرابع  
الاتي لمجيء القرآن به  
(تنبيه) هذا الاختيار  
مشكل لان احاديث ما عدا  
تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها  
مع صحتها وإن كثرت تغييرها  
وكيف تكون هذه الكثرة  
التي صح فعلاها عنه صلى الله عليه وسلم  
من غير ناسخ لها مقتضية  
للإبطال ولو جمعت مقتضية  
للبفوضية لاتيجه وقد صح  
عنه ما أشيد به فخره من قوله  
إذا صح الحديث فهو مذهبي  
واضربوا بقولي الجائز  
وهو وإن أراد من غير  
معارض لكن ماذا  
لا يصلح معارضا كما يعرف  
من قواعده في الأصول  
فتأمل (الاول) صلاة  
عسفان وحذف هذا مع انه  
النوع حقيقة لفهمه ما ذكره  
وكذا في الباقي (يكون)

حين استثنائهم الاستسقاء من الرابع وقال الكردي أي حين عدم الفوات اه (قوله ويحتمل العموم) أي  
عموم بقية الأنواع له سم وأشار الشارح إلى رجحانه بتعليقه دون الاحتمال الاول (قوله واصلاها الخ)  
وتجاوز في الحضر كالسفر خلافاً لما كفى ونهاية أي بان دهم المسمين العدو ببلادهم ما في الامن فلا يجوز  
لهم صلاة عسفان لما فيها من التخلف الفاحش وتجاوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذا نوت الفرقة الثانية  
المفارقة كالاولى عش (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل ان تكون وارد في صلاة ذات الرقاع فقوله  
تعالى فيها فإذا سجدوا أي فرغوا من السجود وتمازكهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل فقوله  
المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجري (قوله مع ما يأتي) أي من الاخبار مع خبر صلوا كما رأيتهم في اصلي  
واستمرت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى المازني نسخها أي الآية لتركه صلى الله عليه وسلم  
يوم الخندق اجابوا عنها بتأخير نزولها عنه لأنها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس وغنى ونهاية  
قول المتن (هي أنواع) أي أربعة لانه إن اشتد الخوف فالرابع اولو والعدو في جهة القبلة فالاول اوفى  
غيرها فالآخران نهاية (قوله تبلغ) إلى قوله وبعضها في النهاية الا قوله وبعضها إلى التنبيه في المغنى لذلك  
(قوله بعضها في الاحاديث) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الاحاديث باسقاط لفظة بعضها  
وهذا هو الموافق للنهية والمغنى وغيرهما من وجود الستة عشر نوعاً جميعها في الاحاديث وبعضها في القرآن  
(قوله وذكر الرابع الخ) قضية صنيعة أي كالمغنى وشرح المنهج ان الرابع ليس من الستة عشر وكلام  
الشارح مر كالصريح في انه منها عشاء عبارة البجيرمي قوله لمجيء القرآن الخ أي صريحاً فلا ينافي انه جاء بغيره  
فهي سبعة عشر نوعاً قاله الاجوروي وعبارة عشاء يفهم من كلام الشارح أي شيخ الاسلام انها سبعة عشر  
نوعاً وهو مخالف لقول من ان الرابع من الستة عشر نوعاً واجيب بان قوله منها تنازع فيه اختاروا وذكر  
بادني تصرف (قوله به) أي بالرابع وكذا جاء بالثالث مغنى (قوله مشكل الخ) وقد يحل الاشكال بان  
الشافعي إنما علق الحكم بصحة الحديث فيما إذا تردد فيه وإلا فكم من احاديث صحيحة وليست مذهباً له  
تأمل شوبري وحفي عبارة الرشيدى والظاهر ان معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة انه قصر  
كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لبطالانه عنده لانه صح به الحديث بل لقلته  
ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز ان يكون احاديثها لم تنقل للشافعي إذ ذاك من طرق  
صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي وكيف والا امام احد وهو متأخر عنه يقول لا اعلم  
في هذا الباب حديثاً صحيحاً اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها ووجه  
سقوطه انه لا يلزم من صحتها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطالع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة  
أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قریش من الأتباع الارض علماء رضي  
الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح من ان من تتبع الاحاديث  
الصحيحة وعرف كيفية من السكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بذلك السكيفية وهو ظاهر لكن  
نقل عن رأي في غير النهاية خلافاً وفيه وقفة والا قرب ما قلناه عشاء (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في  
كلام الشافعي ما ينافي ذلك لم يتجه حمله إلا على ذلك سم (قوله ماذا كر) أي من كثرة التغيير (قوله وحذف  
هذا) أي قوله صلاة عسفان (قوله لفهمه) أي كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل المصنف  
هذه الاحوال انواعاً نظر وإنما الأنواع الصلوات المفعولة فيها كركي (قوله ماذا كر) أي في قوله  
الاتي وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى انه يفهم من كلام الالفية ان  
حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ومذهب أبي  
المطلق (قوله ويحتمل العموم) أي عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) إن لم يكن في كلام الشافعي  
ما ينافي ذلك لم يتجه الاحمله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المرادى انه يفهم من كلام  
الالفية ان حذف ان ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

اي گون على حد تسمع  
 بالمعدي خير من أن تراه  
 فاندفع ما هنا الشارح (العدو  
 في جهة القبلة) ولا حائل  
 بيننا وبينه وفيما كثرة  
 بحيث تقاوم كل فرقة منا  
 العدو كذا قالوه مصرحين بأنه  
 شرط لجواز هذه الكيفية  
 وهو مشكل مع ما يعلم من  
 كلامهم الا اني انه يكفي جعلهم  
 صفوا واحدا وجراسة واحد  
 منهم وقد يجاب بأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
 لم يفعله الا مع الكثرة لانه  
 كان في الف واربعائة وخالد  
 ابن الوليد رضي الله عنه في  
 مائتين من المشركين في  
 صحراء واسعة والغالب على  
 هذه الانواع الاتباع  
 والتعبد فاخص الجواز  
 بما في معنى الوارد من غير  
 نظر إلى ان حراسة واحد  
 يدفع كيدهم لاحتمال ان  
 يسو فيفجأ العدو المصلين  
 فينال منهم لو قتلوا ايضا  
 فقلتهم ربما كانت حاملة  
 العدو على الهجوم وهم في  
 سجودهم بخلاف كثرتهم  
 لجازت هذه الكيفية مع  
 الكثرة وادنى مراتبها ان  
 يكون مجموعنا مثلهم بان  
 نكون مائة وهم مائة مثلا  
 فصدق حينئذ ان اذا فرقنا  
 فرقتين كافات كل منهما  
 العدو سواء اجعلنا فرقة ام  
 فرقا فقولهم بحيث إلى اخره  
 المراد منه كمن عبر بان  
 يكفي بعض منا العدو ما  
 ذكر كما هو ظاهر لامع القلة  
 (فيرتب الامام القوم صفين)

الحسن اه سم (قوله أي كون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أي كون) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من  
 قبيل الاخبار بالجملة لا نأقول لا يصح لانه لا رابط لهم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحل اي  
 ذو كون الخ سم وعش (قوله علي حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف سم (قوله فاندفع  
 الخ) كيف يندفع بتخريج علي وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادي  
 سم (قوله في جهة القبلة) اي مرثيا عباب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المغني (قوله وفيما  
 كثرة الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع سم على  
 حج اقول ستأتي الاشارة للفرق في قول الشارح مرو تفارق صلاة عسفان الخ عش اقول ويأتي في  
 الشارح وسم رده (قوله بأنه) اي قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد  
 بالجواز الحل والصحة ايضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما  
 سم على حج اي فبدون ذلك يحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) اي اشتراط مقاومة كل فرقة منا  
 العدو (قوله من كلامهم الا في) أي في قول المصنف ولو حرس فيهما الخ (قوله انه يكفي جعلهم الخ)  
 اي ولا تشتط الحثية المتقدمة (قوله مع الكثرة) اي بحيث تقاوم الخ (قوله وايضا فقلتهم الخ) لعلة  
 معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة  
 العدو الا اعتبار مكافاة الحراسة ولا افلا معنى لاعتبار المكافاة في كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على  
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بما حاوله سم (قوله فقولهم بحيث الخ) المراد  
 منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم  
 العدو بل امكان الانقسام المذكور رسم ويأتي عن النهاية والمغني اعتماد اشتراط الانقسام بالفعل حتى  
 لو كان الحارس واحدا اشترط ان لا يزيد السكفار على اثنين (قوله ما ذكر) اي ان يكون مجموعنا مثلهم  
 كردى (قوله لامع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فيرتب الامام الخ) قال في  
 العباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يتخلفوا عليه اه اي فان لم  
 يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني وبعض  
 الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله إلى ان يعتدل بهم) اي في الركعة الاولى اذ الجراسة  
 الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومعنى قول المتن (وحرس) اي  
 ناظرا للعدو فيما يظهر لا موضع سجوده عش عبارة سم قد يدل اي حرس على ان المراد ينظر إلى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلاة لان حذفت وبقى يريكم  
 مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله اه وهذا مذهب ابى الحسن فانه  
 اجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل افغير الله تاسروني اعبداه (قوله اي كون) اي  
 ذو كون (اي كون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من قبيل الاخبار بالجملة لا نأقول لا يصح لانه لا رابط  
 (قوله علي حد تسمع الخ) اي وإن كان شاذ اسماعيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بتخريج علي  
 وجه مقصور على السماع ويجاب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادي (قوله وفيما كثرة الخ) قد  
 يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما يأتي مع ان المعنى الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضوعين  
 كالا يخفى فليتأمل (قوله مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة ايضا  
 لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما (قوله كافات كل منهما العدو)  
 قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة العدو لا اعتبار مكافاة الحراسة ولا افلا معنى لاعتبار المكافاة في  
 كل فرقة كالا يخفى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بما حاوله  
 فتأمله بالطف فيه دقة (قوله فقولهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام  
 بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لامع القلة) معطوف على مع

العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وأن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحرص صف) أى آخر فى الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم فى الاعتدال المذكور مفهوماً أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد فى جلوسهم أحداث صورة غير معهودة فى الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديون الجلوس وكذا هو ما يقصد السجودناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه فاشبه ما لو تخلفوا للزحمة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه لا يبلغ فى منعهم العدو منه فى جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما فى الزحمة ع ش (قوله) ولحقوه فى القيام الخ) ينبغى أن يأتى هنا ما قيل فى مسئلة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة بعد السجود فيكونون كالمسبوق ثم رابت فى الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الاتى كما علم ذلك كله مما مر فى المرحوم وغيره وياتى عن سم ما يصرح بذلك (قوله) بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا تصويراً للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الاتى نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يفيد دفع هذا سم (قوله) بشرطه) أى بأن يطمننوا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله) فيه) أى الركوع (قوله) بشرطه) وهو العلم والتعمد كرى (قوله) نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لا حسيبان هنا للسجدةتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام فى الركوع ليس لأنه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وإنما يكون كذلك لور كع الامام وهو فى الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام فى الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام فى غير الفاتحة كما فى تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل سم (قوله) فى حسيبان السجدةتين) أى سجدتى الامام كرى (قوله) لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله) تلك النظائر) أى المرحوم وغيره من الناس ونحو المريض وبطى الحركة (قوله) المتن فى الثانية) أى الركعة الثانية (وقوله) وحرص الآخرون) أى الفرقة التى سجدت مع الامام (وقوله) فاذا جلس) أى الامام للتشهد (وقوله) وهذه) أى الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أى صفة صلاته نهاية (قوله) بضم العين) أى وسكون السين المهملتين وهى قرينة بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة بردها نهاية ومعنى (قوله) لعسف السيول فيه) أى لتسلط السيول عليه ويعرف الآن ببر فيه برماوى (قوله) فيه ان الصف الاول الخ) عبارة المغنى والتهامية وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الاول فى الركعة الاولى والثانى فى الثانية وكل منهما فيها مكانه وان تحول بمكان الآخر وبمعكس ذلك فهى اربع كفيات وكلها جائزة إذ لم يكشراً فاعلهم فى التحول والذى فى خبر مسلم سجود الاول فى الاولى والثانى فى الثانية مع التحول فيها وله ان يرتبهم صفو فائهم يحرس صفان فاكتر اه (قوله) مع تقدم الثانى الخ) أى فى الركعة الثانية سم (قوله) وحمله) أى مافى مسلم (قوله) الصادق

الكثر شارح (قوله) فى المتن وحرص صف) قد يدل على ان المراد بنظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده ويحتمل ان يفصل بين ان يحتاج إلى النظر إلى العدو بأن لا يأمن هجومه إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين ان لا يحتاج بأن يحس بهجومه إذا اراده وان لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده (قوله) بأن لم يفرغوا من سجدتهم) أنظر كيف يكون هذا تصويراً للسبق بأكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الاتى نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه يفيد دفع هذا (قوله) نعم يتردد النظر هنا) قد يقال لا حسيبان هنا للسجدةتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام فى الركوع ليس لأنه سبقهم بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان يكون كذلك لور كع الامام وهو فى الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام فى الركوع حيث لم يفوت شيئاً من القيام فى غير الفاتحة كما فى تصويره هذا وعلى هذا فتخلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تخلف المسبوق فليتامل (قوله) مع تقدم الثانى) أى فى الثانية (قوله)

وحرص صف فاذا قاموا  
سجد من حرس ولحقوه  
فى القيام ليقرأ بالكل فان  
لم يلحقوه فيه بان سبقهم  
بأكثر من ثلاثة طويلة  
السجدةتين والقيام بان لم  
يفرغوا من سجدتهم إلا  
وهو راكع وافقوه فى  
الركوع وأدركوه بشرطه  
فان لم يوافقوه فيه وجروا  
على ترتيب أنفسهم بطلت  
صلاتهم بشرطه كما علم ذلك  
كله مما مر فى المرحوم وغيره  
نعم يتردد النظر هنا فيما  
ذكرته فى حسيبان السجدةتين  
عليهم مع كونهم مأثورين  
بالتخلف بهما مع امكان  
فعالهم لهما مع الامام لمصلحة  
الغير بخلاف تلك النظائر  
(وسجد معه فى الثانية من حرس  
اولا وحرص الآخرون  
فاذا جلس سجد من حرس  
وتشهد بالصفين وسلم وهذه  
صلاة رسول الله ﷺ  
بعسقاء) بضم العين سمي  
بذلك لعسف السيول فيه  
رواها مسلم لكن فيه أن  
الصف الاول سجد معه  
فى الركعة الاولى والثانى  
فى الثانية مع تقدم الثانى  
وتأخر الاول وحمله على  
الافضل الصادق

به المتن كعكسه وذلك بشرط أن لا تتكرر أفعالهم في التقديم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لأن الأول أفضل نخص بالسجود أولا مع الامام الأفضل أيضا واغتفر هنا للحارس هذا الاختلاف لعذره ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة اليها (ولو حرس فيهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعاً لحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز أن تحرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحداً (في الأصح) إذ لا يحذور فيه وفرضهم الركعتين باعتبار أنه الوارد والإفلاز اند عليهم احكمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو غيرها ثم سائر وليس هذا شرطاً لجواز هذه السكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الاصحاب (فيصلي) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالأولى ثم تذهب لوجهه وتأتي الأخرى اليه (مرتبتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن

(به) أي بالافضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الافضل وهو عدم سجود الصف الاول وأولاً بل الثاني أو عدم التقديم والتأخر كركى واقصر سم على الاول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة عسفان مع التقديم والتأخر (قوله بشرط أن لا تتكرر أفعالهم الخ) أي بأن لم يش كل منهم أكثر من خطوتين فأن مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند الاحرام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر عش (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقديم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الاول والاول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس و (قوله قياسا على الوارد) أي وهو سجود الاول والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العياض بخلافه فقال فعلى الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاول والاول في الثانية ملازمة كل صف مكانة افضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه أنه ثم أيده ولم يزد عليه سم (قوله لأن الاول الخ) علة لقوله قبل الافضل شارح اه سم (قوله الأفضل) صفة للسجود أو لا الخ (قوله أيضاً) أي كالصف الاول (قوله هنا) أي في صلاة عسفان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية ومعنى وإنما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الركعة يمكنه المشاهدة اه (قوله أي الركعتين) أي قول المتن الثاني في النهاية والمعنى قول المتن (فرقة لصف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المتابعة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يخالفه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة افضل لهما الثابتة في الخبر ويكره أن يصل بأقل من ثلاثة وأن يجرس أقل منها نهاية ومعنى قال عش قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة ومراده مر الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحداً) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له عش أي للنهاية ومثله المعنى خلافاً للتحفة قول المتن (الثاني يكون) أي كرن أي ذكرون سم (قوله أي القبلة) أي قوله وعبر في النهاية والمعنى لإقوله خلافاً إلى كثرتنا وقوله بحيث إلى وخوف (قوله وليس هذا) أي احداً لمرتين قول المتن (فيصلي الخ) أي جميع الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الأسبغ تأخير عن قول المصنف بفرقة ويزاد أنه بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام فلا يسقط فرضه بالأولى نهاية ومعنى قال عش والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فسوات الأولى قال شيخنا الشوبري والثانية معادة ومع ذلك لا تجب فيها نهاية الإمامة فهي مستثناة من وجوبها في المعادة اه ويوجه بان المعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم إن كان ما ذكره منقولاً فسم ولا افتد يقال لا بد من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها اه وعبارته على المنهج وفي كل من الاستئناس والتوجيه نظر إلا أن يكون الاستئناس منقولاً عن كلام الاصحاب وإلا فالقياس كادل عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله وتأخر الاول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الاول والاول في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله قياساً على الوارد أي وهو سجود الاول في الثاني والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبة التقديم والتأخر في العكس صرح العياض بخلافه فقال فعلى الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاول والاول في الثانية ملازمة كل صف مكانة افضل قال في شرحه كما في المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه أنه ثم أيده ولم يزد عليه (قوله لأن الاول الخ) علة لقوله قبل الافضل عش (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحداً) هل يجري هذا في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بأن العدو هنا في جهة القبلة وهناك في غير هاهنا نظر (قوله الثاني يكون) أي

وشرط نذب هذه كما قالاه  
 لا جوازها خلافا لما زعمه  
 الاسنوي نظر الى انها مع  
 فقد بعض الشروط فيها  
 تقرير بالمسلمين لان هذا  
 ملحوظ آخر لاتعلق له  
 بالصلاة على انه لا تقرير  
 فيه إلا ان أكرهم على  
 الاقتداء به مع علمه بأن  
 فيه ضرراً عليهم أكثرنا  
 بحيث تقاوم كل فرقة منا  
 العدو أى بالاعتبار السابق  
 كما هو ظاهر وخوف  
 هجومهم في الصلاة لو لم  
 يفعلوها وعبير بعضهم بأمن  
 مكرهم ولا تخالف لأن المراد  
 أمنه لو فعلوا والامام  
 ينتظرهم نعم ان أمكن أن  
 يؤم الثانية واحدا منها كان  
 أفضل ليسلوا من اقتدائهم  
 بالمتنفل المختاف في صحته في  
 الجملة وصلاته عليه السلام  
 بالفرقتين لأنهم لا يسمحون  
 بالصلاة خلف غيره مع  
 وجوده (أو) يكون  
 العدو في غيرها أو فيها وثم  
 سائر وهذا هو النوع  
 الثالث كما أفاده قوله الآتي  
 الرابع (تقف فرقة في  
 وجهه) أى العدو تحرس  
 (ويصلي بفرقة ركعة

(الخ) أى صفة صلاته وهى وان جازت في غير الخوف فهى مندوبة فيه بالشروط الواردة على المتن فقوله لم  
 يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف انى جنيبة محله في الامن او في غير الصلاة المعادة بمعنى  
 ونهاية زاد الايعاب اى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيها او في اجداهما لا يراعى لمخالفته  
 لسنة صحيحة اه قال ع ش قوله مر محله في الامن اى ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه افضل من  
 الانفراد وعليه فينبغى ان يقيد قوله لم يسن ان لا يفعل بما اذا تعددت الائمة وكانت الصلاة خلف احدهم سالمة  
 بما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله نظر الى انها مع فقد بعض الشروط الخ) يتأمل فيه فان  
 من الشروط كون العدو وفي غير القبلة او فيها وثم سائر مع فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تقرير فيه  
 ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم ولا تقرير فيه سم (قوله لان هذا الخ) علة لقوله  
 خلافا للخ والاشارة في التقرير في تعليل الاسنوي (قوله أكثرنا) خبر قول السابق وشرط الخ (قوله  
 بحيث تقاوم الخ) نقله في الخادم عن صاحب الوافى لسكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الحلبي المراد  
 بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهى عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله أى  
 بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ سم (قوله وخوف هجومهم الخ) عطف  
 على قوله أكثرنا (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية و (قوله لو فعلوا) اى هذه الكيفية سم  
 (قوله والامام ينتظرهم) راجع الى قوله وتأتى الاخرى اليه وإنما اخره الى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الخ به  
 (قوله ليسلوا الخ) عبارته في شرح العباب نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلى بالثانية من لم يصل اى  
 للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين الخ سم (قوله المختلف  
 الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله في الجملة) متعلق بقوله المختلف الخ وقال ع ش متعلق  
 بقوله ليسلوا الخ اه وعليه في معنى الباء (قوله او يكون) اى كون اى ذو كون (قوله العدو) الى قوله  
 كذا قيل في النهاية والمعنى الا قوله كما بينته في شرح العباب قول الماتن (تقف الخ) المناسب لتقدير الشارح  
 قوله يكون العدو الخ ان يزيد هنا الفاء قول الماتن (قوله ويصلى بفرقة ركعة) اى من الثانية بعد ان يجازهم  
 الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو ونهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعد ان يجازهم الخ اى الاولى له ذلك

كون اى ذو كون (قوله وشرط نذب هذه كما قالاه) هذا يقتضى نذب هذه في الامن وظاهر انه في غير الامام من  
 حيث كونه معيدا اما هو من هذه الحشية فهو مندوب في الامن لانه يسن له الاعادة (قوله خلافا لما زعمه الاسنوي  
 نظر الخ) عبارة شرح الارشاد وقول الاسنوي اعتراضا على الشيخين بل هذه شروط للجواز فان التقرير  
 بالمسلمين اى عند فقدتها او فقدوا احدها لا يجوز بربان مفهوم كلامهما انه ان انتفت او واحد منها انتفى  
 النذب وانتفاء وصادق مع الحرمة ان وجد تقريره و اجبار على الاقتداء او مع الاباحة لم يوجد ذلك انتهى  
 اى فالتقرير ليس لازما لا انتفاء حتى يكون شرطا للجواز فتأمل وفي شرح العباب ويرد بانه لا تقرير لان  
 ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الاخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأتى مع قوله  
 وخوف هجومهم الخ إذ يلزم انتفاء الجواز عند امن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله مع فقد بعض  
 الشروط) يتأمل فيه فان من الشروط كون العدو في غير القبلة أو فيها وثم سائر مع ان فقد ذلك بان يكون فيها  
 لا سائر ولا تقرير فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تقرير فيه (قوله بالاعتبار  
 السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ (قوله لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية  
 (قوله لو فعلوا) اى هذه الكيفية (قوله المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله في الجملة) في شرح العباب  
 ولا ينافى النذب حينئذ قوله لم يسن للمفترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه لان محله في  
 الامن او في غير الصلاة المعادة اى لصحة الحديث فيها فعلى فرض جريان الخلاف فيهما او في احدهما لا  
 يراعى لمخالفته لسنة صحيحة نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلى بالثانية من لم يصل اى للخروج من صورة  
 اقتداء المفترض بالمتنفل وإنما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لان الصحابة رضوان الله عليهم لا يسمحون

لان الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو اه (قوله وعلم منه) أى من قول  
 المصنف فاذا قام للثانية الخ (قوله انه لا تسن لهم الخ) اى وتجوز بعد الرفع من السجود نهاية ومعنى  
 (قوله لانه قائم) اى الامام قول المتن (واتمت) اى لنفسها (وذهبت) اى بعد سلامها (الى وجهه) اى العدو  
 ويسن للامام تخفيف الاولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ولهم كلهم تخفيف الثانية التى انفردوا بها لثلا يطول  
 الانتظار معنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله (قوله ينتظرهم) ويسن اطالة القيام الى الحوقم نهاية  
 ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أى ولا يحتاج الامام لنية الامامة فى هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة  
 حصت بنية الاولى وهى منسجبة على بقية اجزاء الصلاة وهى كالواقى بالامام قوم فى الامن وبطلت صلاتهم  
 وجاء مسبوقون واقتدوا به فى الركعة الثانية ع ش قول المتن (وصلى بهم الثانية) اى فلولم يدر كروها معه  
 لسرعة قراءته فيحتمل ان يوافقوه فيها وهى وباتوا بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل انه ينتظرهم فى  
 التشديد فاتوا بركعة ويسلم الامام وياتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم فى التشديد ايضا  
 حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم ع ش (قوله قاموا فورا) اى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر  
 بطلان صلاتهم لاحداثهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا مع الامام على نية ان يقوموا بعد سلام  
 الامام فانه لا يضطر لان غاية انهم مسبوقون ع ش وقوله فالظاهر بطلان صلاتهم لعله اخذا بما مر فى  
 صلاة الامن فيما اذا زاد جلوسهم على جلسة الاستراحة قدر التشديد (قوله كما يأتى) اى فى شرح وكذا الثانية  
 الثانية الخ قول المتن (فأتموا ثانيتهما) اى وهو منتظر لهم معنى قول المتن (وسلم بهم) اى ليحوزوا فضيلة التحلل  
 معه كما جازت الاولى فضيلة التحريم معه معنى ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله) اى وصفة صلاته معنى (قوله)  
 رواها الشيخان) وينبغى ان يشترط لجوازها الكثرة كما فى صلاة عسفان بل الاولى لان العدو هنا فى غير جهة  
 القبلة او بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغى ان يراد بالجواز المشرط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع فى الامن  
 كما فى حق الطائفة الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت فى الامن فلا معنى لاشتراط ذلك فى صحتها واسم واطلق  
 النهاية والمعنى والمنهج ان الكثرة شرط لسن صلاة ذات الرقاع للصحة وفارقوا بينها وبين صلاة عسفان  
 حيث كانت الكثرة شرط لصحتها لاسيما بما حاصله كما فى ع ش أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها فى  
 الامن فى الجملة حكم بجوازها مطلقا وصلاة عسفان لما كانت مخالفة للامن فى كل من الركعتين اقتصر فيها على  
 ما ورد ذلك مع الكثرة دون غيرها (قوله موضع من نجد) اى بارض غطفان نهاية ومعنى يفتح اوله المعجم  
 وثانيه المهمل ح (قوله فكانوا يلقون الخرق) اى والخرق والرقاع بمعنى واحد يجزى (قوله يجوز فيها غير  
 تلك الكيفية الخ) عبارة النهاية والمعنى والعباب مع شرهه ولولم يتم المقتدون به فى الركعة الاولى بل ذهبوا  
 الى وجه العدو سكونا فى الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو و  
 سكونا وجاءت تلك الفرقة الى مكان صلاتهم وأتموها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم اى  
 مكان صلاتهم وأتموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر اه (قوله ولومع الافعال الخ) اى بلا ضرورة

فاذا قام للثانية فارقت (بالنية  
 ولا بطلت صلاتها وعلم  
 منه انه لا تسن لهم نية  
 المفارقة إلا بعد تمام  
 الانتصاب لانه قائم  
 أيضا فيكون انتصابهم  
 فى حال القدرة (واتمت  
 وذهبت الى وجهه وجاء  
 الواقفون) فى وجه العدو  
 والامام ينتظرهم فاقتدوا  
 به وصلى بهم (الركعة  
 الثانية فاذا جلسوا للتشديد  
 قاموا) ندبا فورا من  
 غير نية لانهم مقتدون  
 به حكما كما يأتى (فأتموا  
 ثانيتهما ولحقوه وسلم بهم  
 وهذه صلاة رسول الله  
 ﷺ بذات الرقاع)  
 موضع من نجد رواها  
 الشيخان أيضا وسميت  
 بذلك لقطع جلود اقدمهم  
 فيها فكانوا يلقون عليها  
 الخرق وقبل غير ذلك  
 ويجوز فيها غير تلك  
 الكيفية ولومع الافعال  
 الكثيرة

بالصلاة خلف غيره مع وجوده انتهى (قوله فى المتن فاذا قام للثانية فارقت) واتمت (وذهبت) قال فى الروض  
 ولولم يتمها الى الثانية المقتدون اى بهى فى الركعة الاولى الخ عبارة العباب وللاولى ان لا يتموا صلاتهم بل ينشروا  
 مفارقة الامام وذهبوا اتجاه العدو ويقفوا اسكوا الخ بل لو ذهبوا او وقفوا اتجاه العدو وسكوا فى الصلاة وجاءت  
 الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الى مكانهم اى مكان صلاتهم  
 وأتموها لانفسهم وذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الى مكانهم وأتموها جاز انتهى وبين فى شرهه ان هذه  
 الكيفية رواها ابن عمر والاولى رواها سهل بن ابى حشمة (قوله فيكون انتصابهم فى حال القدرة) هلا قيل  
 لا يفارقونه إلا عند ارادة الركوع (قوله فى المتن وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع) ينبغى  
 ان يشترط لجوازها الكثرة كما فى صلاة عسفان بل الاولى لان العدو هنا فى غير جهة القبلة او بحائل بخلافه ثم  
 وعليه ينبغى ان يراد بالجواز المشرط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع فى الامن كما فى حق الطائفة الثانية

الصحة الخبر كما ينته في شرح  
 العباب (والأصح أنها) أي  
 هذه السكيفية (أفضل من  
 بطن نخل) وعسفان لأنها  
 أخف وأعدل بين الطائفتين  
 ولصحتها بالاجماع في الجملة  
 وفارقت صلاة عسفان  
 بجوازها في الامن لغير  
 الفرقة الثانية ولها ان نوت  
 المفارقة بخلاف التخلف  
 الفاحش الذي في عسفان  
 فانه لا يجوز في الامن كذا  
 قيل وفيه نظر فان التخلف  
 الذي في عسفان يجوز في  
 الامن للعدركا لرحمة وعند  
 نية المفارقة فكانت أولى  
 بالجواز من ذات الرقاع  
 بالنسبة للفرقة الثانية لان  
 انفرادها لا يجوز في الامن  
 بحال ثم رأيت ذلك منقولا  
 عن الرافي ورأيت له  
 توجيهها بوضحه بعض  
 الايضاح وهو أن ذات  
 الرقاع أشبه بالقرآن لمافها  
 من الحزم وأمر غدر العدو  
 إذ وقوف الطائفة الحارسة  
 قبالة من غير صلاة أقوى  
 في مصابة العدو ودفع  
 كيده (ويقرأ الامام) ندبا  
 (في انتظاره) الفرقة  
 (الثانية) في القيام الفاتحة  
 وسورة طوبى إلى أن يجيؤا  
 إليه ثم يرد من تلك السورة  
 قدر الفاتحة وسورة قصيرة  
 إن بقي منها قدرهما وإلا

و (قوله لصحة الخبر به) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم نهاية ومعنى  
 (قوله أي هذه السكيفية) عبارة شرح المنهج أي صلاة ذات الرقاع بكيفياتها أم قال البجيرمي أي صورها من  
 كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أم (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه فلعن الحكمة في تأخيرها  
 عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن يتنك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل  
 وتخلف المامو من لنحو رحمة في عسفان وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فاهما أفضل والا قرب ان بطن نخل  
 أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوري عن العلقي ما وافقه ع ش  
 (قوله ولصحتها الخ) أي دونها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا  
 الشهاب البرلسي قد بين به مراده من قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة اها قول وحاصله انه اراد بفي الجملة صحتها  
 في بعض الاحوال وذلك للذقة الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء  
 المفترض بالمتنفل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان طويلة ثم التأخر للاتيان  
 بها وذلك مبطل في الامن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور وروا علم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره  
 وتعليله بما قاله فيه بحث لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتيان الفرقة الثانية بركة  
 لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذره وهو احد  
 القولين عندنا واما الثاني فممنوع حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عند نية المفارقة خروج  
 عن صورة المسئلة وبالجملة فالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة  
 التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة  
 واحدة فاحتجوا رضي الله تعالى عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الاخر انتهى وفيه تأييدا  
 لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر ان الاصحاب الخ قد رده قول الشارح الا في ثم رأيت الخ  
 (قوله ثم رأيت ذلك) أي اولوية ذات الرقاع عنهما كرى (قوله ورأيت له) أي الرافي و (قوله بوضحه)  
 أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع الرابع  
 (قوله ندبا) إلى قول المتن ويسن في النهاية إلا قوله إن بقي إلى المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله حررتها  
 إلى حاصلها وكذا في المغني إلا قوله بل هو مكروه (قوله ثم يريد من تلك السورة الخ) وهل يطلب منه  
 الاسرار حينئذ بالقراءة لانه إذا جهر في حالة قراءتهم لفاتحتهم فوات عليهم سماع قراءة امامهم ولا فيه نظر

إذا قامت لركعتها الثانية بلانية مفارقة واما حيث جازت في الامن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها (قوله  
 ولصحتها بالاجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الا في  
 وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (اقول) وحاصله انه اراد بفي الجملة صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة  
 الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المفارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جوازه  
 خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة اركان ثم التأخر للاتيان بها وذلك مبطل في الامن فتأمل  
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور وروا علم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليله بما قاله فيه بحث  
 وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتيان الفرقة الثانية بركة لنفسها مع دوام  
 القدوة والامر الاول منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد إذا كان بغير عذره وهو أحد القولين عندنا واما  
 الثاني فممنوع حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة  
 وايضا فمن البين ان السكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى  
 كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا الطول الانتظار من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان  
 صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة  
 عند الامن وبالجملة فالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي  
 تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الاخرى بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهما يشرعان في حالة

وشي من زمن السورة (ويتشهد) ندباً في انتظارها في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول) يشغل بالذكور (بؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندباً (لتلحقه) وتعادل الفقرة الاولى

والاقرب الاول لليلة المذكورة ع ش (قوله وشي الخ) بالرفع عطفاً على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقر الخ سم (قوله ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها ثلاثاً يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به اه (قوله بهذه الكيفية) أي كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه السهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده سم على حجب. الا قرب السجود لما عمل به ع ش قول المتن (بفرقة ركعتين) أي ثم تفارقه بعد التشهد معه لانه وضع تشهدهم مغنى ونهاية وباتى في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد زيادة بالنسبة للثانية لا الامام سم عبارة المغنى ولانه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقوعه في ركعتيها الاولى واللاحق بالحال هو التخفيف دون التطويل اه (قوله بعده) أي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمغنى فلو بالغاء بصري قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثاً وعكسه صححت مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للبخالة بالانتظار في غير محله مغنى زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفقرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر وهو كما قال اه قال ع ش قوله مر بالانتظار في غير محله أي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اه وفي سم بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانصه ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقدام به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقاً وايضاً فالانتظار هناك من غير انفراد والانتظار هنا مع الانفراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقدام به اه (قوله ثلاثاً) في الثلاثية الخ وينبغي ان ياتي هنا ظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفقرة الاولى (قوله كل من الثلاث الاولى الخ) أي في الرباعية أي ومن الاولين في الثلاثية (قوله وهو منتظر فراغها) يعني فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وهو الفضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الرابعة مغنى ونهاية (قوله لجوازه في الامن) أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة سم (قوله ولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان اقر في الروضة واصلها ما قاله الامام وجزم به في المحرر ان شرط تفريقهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الي ذلك بان لا يكتفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم والافهم كفعله في حال الاختيار نهاية ومغنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة فاحتاجوا رضى الله عنهم أن يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اه وفيه تايد لنظر الشارح المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن ويقر الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد زيادته بالنسبة للثانية لا الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثاً وعكس كرهه ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله بخلاف الاولى لمفارقته قبل الانتظار المقضى للسجود اه ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا الى الامام وغير الفقرة الاولى سجود السهو ايضا للمخالفة أي بما ذكر انتهى ولا يشكل السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقدام به وان كرهه بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هنا مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقاً وايضاً فالانتظار هنا من غير انفراد والانتظار هناك مع الانفراد الى ان تاتي الطائفة المنتظرة اليه للاقدام به وسكت عم الوصل في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود (قوله وفارقه كل من الثلاث الاولى) أي في صورة الرباعية (قوله لجوازه في الامن

فانه قراها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغرباً) بهذه الكيفية (ف) يصلى (بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه) الجائز ايضا بل هو مكروه في الاظهر لان التفضيل لا بد منه فالسابق اولى به ولسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية (وينتظر) الثانية إذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهد) الاول (او قيام الثالثة وهو) أي انتظارها في القيام (افضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقر في انتظاره في القيام ويتشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى ان لا يفارقه ولا بعده لانه محل تشهدهم (او) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا (ولو) فرقه اربع فرق في الرباعية وثلاثاً في الثلاثية (وصلى بكل فرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الاولى وصلى لنفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء

الرابعة فيصلى بها ركعة وتاتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صح صلاة الجميع في الاظهر) اذ لا يحذور فيه لجوازه في الامن ولو لغير حاجة وإنما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لانه الافضل (وسهو كل فرقة)



كلامه وصرح به أصله  
(بحول في أو لا هم) لاقتدائهم  
فيها حسا وحكا (وكذا  
ثانية الثانية في الاصح )  
لاقتدائهم فيها حكا والا  
لاحتاجوا النية القدرة إذا  
جلسوا للتشهد معه (لا ثانية  
الاولى) لانفرادهم فيها حسا  
وحكا (وسهوه) أي الامام  
(في الاولى يلحق الجميع) اما  
الاولى فظاهر فتسجد عند  
تمام صلاتها واما الثانية  
فلاهم ربطوا صلاتهم بصلاة  
ناقصة لما مر ان مقتضى  
بينهما قبل اقتدائه به يلحقه  
سهوه فيسجدون معه فان لم  
يسجد سجدوا بعد سلامه  
(و) سهوه (في الثانية لا  
يلحق الاولين) لانهم  
فارقه قبل السهو بل يلحق  
الاخرين وإن كان في حال  
انتظاره لهم في التشهد  
الاخير وهذا كله وإن علم  
بما مر في سجود السهو لكنهم  
ذكروه هنا لانه مما يخفى ولو  
كان الخوف في بلد وحضرت  
صلاة الجمعة صلوا على هيئة  
عسفان وهو واضح وعلى  
هيئة ذات الرقاع لكن  
بشروط حررتها في شرح  
الارشاد وحاصلها ان  
يكون في كل ركعة أربعون  
سمعوا الخطبة لكن لا يضر  
النقص في الركعة الثانية  
(ويسن) للصلي صلاة  
الخوف (حمل السلاح)  
الذي لا يمنع صحة الصلاة  
لانحو نجس وببضعة تمنع  
السجود فلا يجوز حمله

الاظهر (قوله إذا فرقه الخ) أي الامام في صلاة ذات الرقاع مغني الماتن (وسهوه كل فرقة الخ) و (قوله  
وسهوه في الاولى الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة نهاية ومعنى (قوله لما مر) الاولى وقد مر  
في سجود السهو (قوله بل يلحق الاخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صلوا على هيئة عسفان الخ) ولولم  
تمكنه الجمعة فصلي بهم الظاهر ثم امكنه قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو اعدا لم  
اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني نهاية واسنى قال سم قوله لم تجب عليهم لا يردان  
المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كما مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدم وهنا وتقصير المسبوق اه وقال  
عش قوله مر ولو اعدا لم اكرهه اي اعادها جماعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه او لا وقوله مر  
وبقدم غيره اي ندبا اه (قوله وعلى هيئة ذات الرقاع) اي لا كصلاة بطن نخل إذ لا تقام جمعة بعد اخرى  
مغني ونهاية (قوله وحاصلها ان يكون الخ) اي بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى وتجر الطائفة الاولى  
في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجزئ الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهريه  
نهاية ومعنى (قوله في كل ركعة أربعون الخ) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يسكف ولا معنى  
له مع جواز نقصها عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي اي في النهاية وقضية قوله مر المار في الجمعة في شرح  
ان تقام باربعين الخ لا يشترط بلوغهم اي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح ان ما هنا مجرد تصوير عرش  
(قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ)  
عبارة المغني والنهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الاولى في الصلاة بطلت او في الثانية فلا للحاجة مع  
سبق انعقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم  
الثانية وهو الوجه وإن قال الجرجري انه يحول على عروض النقص عنها بعد اتمام جميع الاربعين وإلا لم  
يبقى لاشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معنى نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد  
قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من صلاة الامام انتهى اي ربي الاولى  
للفرقة الثانية ففيه تصرح بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أو لا هم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر  
حالة تحرم الثانية اي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية إلا  
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المغني إلا قوله ولو خاف إلى ولو انتفى (قوله الذي لا يمنع) قال في المنهج  
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه وقال في شرحه وخرج ما زده ما يمنع من نجس وغيره فيمنع  
حمله وما يؤذى كرمح في وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوي وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر  
بتركه خطرا فيجب حمله انتهى سم (قوله لانحو نجس الخ) عبارة المغني والنهاية ويجزئ متنجس وببضعة ونحوها  
تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من إبطال الصلاة وبكره ربح وانحوه يؤذيه بان يكون في وسطهم ومحل  
كأقاله الاذرع إن خف الاذى ولا في حرم ولو كان في ترك الحبل تعرض للهلاك ظاهر اوجب حمله او وضعه  
بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه إن منع حمله الصحة ولا تبطل صلاته بترك ذلك

أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المفارقة (قوله وحاصلها أن يكون في كل ركعة أربعون الخ) الظاهر  
ان ذلك لو وقع مثله في الا من صحت للفرقة الاولى فقط ويؤيد ذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض  
عقب هذا فرع لولم تمكنه الجمعة فصلي بهم الظاهر ثم امكنه الجمعة قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن  
تجب على ما لم يصل معهم ولو أعاد لم اكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكمه العمراني انتهى  
وقوله لم تجب عليهم لا يردان المسبوق في الجمعة إذ لم يدر كما مع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو  
هنا وتقصير المسبوق (قوله سمعوا الخطبة) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطبة (قوله  
لكن لا يضر النقص) قال في الارشاد قبل اقتدائهم او بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد  
من صلاة الامام انتهى اي وهي الاولى للفرقة الثانية ففيه تصرح بانه لا يضر نقص الفرقة في أو لا هم وهو  
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطرا اه قال في شرحه

لغير عذر وحمله في سائر  
 أحكامه وضعه بين يديه أن  
 سهل أخذه كسهواته وهو  
 محموله وهو هنا ما يقتل نحو  
 سيف ورمح وسكين وقوس  
 ونشاب ما لا يدفع كترس  
 ودرع فيكره حمله كترك  
 حمل الأول حيث لا عذر (في  
 هذه الأنواع الثلاثة) وفي  
 قول يجب (لظاهر قوله  
 تعالى وليأخذوا أسلحتهم  
 وحمله الأول على الذنب  
 والابطال الصلاة بتركه  
 ولا فائله وفيه ما فيه ولو  
 خاف ضررا يبيع التيمم  
 بترك حمله وجب في الأنواع  
 الثلاثة على الأوجه ولو  
 نجسا وما تعدل السجود الذي  
 يتجه أنه يأتي في القضاء هنا  
 ما يأتي في حمل السلاح النجس  
 في حال القتال وإن فرض  
 أن هذا اندر ولو انتفى  
 خوف الضرر وتأذى غيره  
 بحمله كره أي أن خف  
 الضرر بأن احتمل عادة ولا  
 حرم وبه يجمع بين إطلاق  
 كراهته وإطلاق حرمة  
 (الرابع) من الأنواع بحمله  
 كذا قاله الشارح منبها به على  
 أن قوله الرابع واقع في محله  
 وإن لم يذكر الثالث لأنه  
 ذكره ضمنا كاسم (أن يلتحم  
 القتال) بأن يختلط بعضهم  
 ببعض ولم يتمكنوا من تركه  
 تشبيها باختلاط لحمة الثوب  
 بسداه (أو يشتد الخوف)  
 بلا التحام بأن لم يأمروا هجوم  
 العدو ولو أو انقسموا  
 (فيصلي كل منهم) كيف

وإن قلنا بوجوب حمله أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة أه قال ع ش قوله ولا فيحرم أي ما لم يخف على  
 نفسه ولا جاز بل وجب كما قال الزبدي حفظا لنفسه ولا نظر لتضرر غيره حينئذ اه (قوله لغير عذر) أي  
 بدون خوف الضرر (قوله ويضعة) يتأمل وجه استثناء البيضة هنا مع ما يأتي من أن المراد بالسلاح هنا  
 ما يقتل لا ما يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر أحكامه) أي الآية من الكراهة والوجوب والحكمة  
 (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل تمثيلة بالقوس حفي (قوله فيكره حمله) أي لكونه ثقيلًا يشغل  
 عن الصلاة كالجعبة نهاية ومعنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مترتب  
 على تركه بل لو قيل بوجوبه حينئذ لم يبعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع إليه أيضا اه (قوله  
 حيث لا عذر) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا يلزم من الوجوب  
 البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا مخرج نهاية (قوله وجب الخ)  
 أي ولو أذى غيره كما مر عن ع ش وقديشير إليه قوله الاتي ولو انتفى الخ (قوله ما يأتي في حمل السلاح  
 الخ) أي والراجع منه وجوب القضاء ع ش (قوله في حمل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن  
 العدو ولو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهاية أي بأن لم يكن لمصلحة عامة  
 تتعلق بالمسلمين مثلا ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام إلى قوله ضرر أي ببيع الخ كرهى (قوله كذا قاله  
 الشارح) وكتب عليه عميرة يعني أنه ذكر النوع وحمله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه يجر دفتن  
 انتهى وهذا أولى من جواب الشارح مر ع ش (قوله منبها به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن يكون الباء في  
 محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل وهو محله لأن قوله أن  
 يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بالربع الرابع والمحله لكونه أخبر عنه به مع محله سم (قوله  
 على أن قوله الخ) أي فقوله بمحله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشدي بعد كلام على أن الذي  
 يتجه أن الشارح الجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما يقال أن المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا بلفظ  
 الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالربع ووجه الدفع أنه وإن يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف  
 متعلق بالربع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حج أشار إلى هذا  
 ألا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعد اه (قوله كاسر) أي في شرح أو تقف فرقة  
 الخ (قوله بأن يختلط) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمعنى (قوله تشبيها به الخ) عبارة النهاية والمعنى  
 وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب بالسدى اه (قوله لحمة الثوب) بفتح اللام  
 وضمها لغة بعكس اللحمة بمعنى القرابة (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله لو لو) أي عن القتال  
 وتركوه (قوله أو انقسموا) على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لي وفي الجبري عن  
 شيخه العشماوى قوله لو لو إلى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل  
 لانهم لا يصلون كلهم في أن واحد وقوله أو انقسموا أى وصلوا صلاة عسفان اه قول المتن (راكبوا ماشيا)

خرج بما زدت ما يمنع من نجس وغيره فمشتع حمله وما يؤذى كرمح وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسنوى  
 وغيره أن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حمله اه (قوله وفيه ما فيه) أي إذا يلزم من  
 الوجوب البطان وإنما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد صرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بترك  
 حمله وإن قلنا بوجوب حمله (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الأذرى (قوله كذا قاله الشارح منبها  
 الخ) ويحتمل احتمالا قريبا أن تكون الباء في محله بمعنى مع أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع  
 ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله أن يلتحم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بالربع  
 الرابع ومحله لكونه أخير به مع محله مصدرا به فليتأمل فانه قد يرد على هذا أنه لم يقل مثل ذلك في الأنواع  
 السابقة (قوله بأن يختلط بعضهم ببعض) يحتمل أنه على حذف مضاف على هذا أي أن يلتحم أصحاب القتال  
 في القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغي أن يجري هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الأنواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الظهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه ( ١٣ ) ونقله الاذرعى في بعض شراح المختصر

واعتمده هو وغيره وزاد  
اعنى الاذرعى ان ذلك  
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة  
لهم في امور كثيرة مع غلبة  
كون التأخير هنا سببا  
لاضاعة الصلاة باخراجها  
عن وقتها الكثيرة اشتغالهم  
بما هم فيه مع عسر معرفتهم  
باخر الوقت حتى يؤخروا  
اليه فالوجه ما اطلقوه  
( ويعذر في ترك القبلة )  
لحاجة القتال لقوله تعالى  
فان خفتم فرجالا أو ركبانا  
قال ابن عمر مستقبلي القبلة  
وغير مستقبليها قال الشافعى  
رواه ابن عمر رضى الله عنهما  
عن النبي ﷺ ويجوز  
اقتداء بعضهم ببعض وإن  
اختلفت جهتهم كالما مومنين  
حول الكعبة نعم يجوز  
التقدم هنا على الامام  
للضرورة بل الجماعة لهم  
حيث لم يكن الا فراد هو  
الحزم أفضل أما لو انحرف  
عنها لا حاجة القتال بل  
لنحو جماع دابته وطال  
الفصل فتبطل صلاته  
( وكذا الاعمال الكثيرة )  
كضربات متواليه وركض  
كثير وركوب احتاجه  
اثناء الصلاة وحصل منه  
فعل كثير يعذر فيها  
( لحاجة اليها ) ( في الاصح )  
كالمشى المذكور في الآلة أما  
حيث لا حاجة فتبطل  
قطعا ( لاصح ) او نطق  
بدونه فلا يعذر فيه لعدم  
الحاجة اليه بل الساكت  
اهيب وفرض الاحتياج

أى ولو ميا بر كوع وسجد ويجز عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتى ع ش ( قوله وهو نظير الخ )  
ينبغي ان يجزى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الانواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم  
وبأتى عن ع ش استقراب الفرق ( قوله لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت ) اعتمده المغنى  
والاسنى وقال النهاية وهو كذلك مادام يرجو الامن ولا فله فعلها أى وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه و اقره  
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمتجه الاول  
فليتأمل اه وقال ع ش وهو اى الاول الذى يظهر لانه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم قال  
قوله لم وهو كذلك أى خلا فالج قال سم على المنهج والقياس أن بقية الانواع كذلك وقال عميرة والظاهر  
فها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والا قرب ما قاله عميرة ( قوله فيما يظهر ) أى وعليه فلو حصل الامن بقية  
الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش ( قوله فالوجه ما اطلقوه ) مر عن النهاية والاسنى  
والمغنى خلافة ( قوله لحاجة القتال ) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغنى الا قوله وركوب إلى يعذر  
( قوله لحاجة القتال ) متعلق بترك القبلة وسيذكر محترزه بقوله أما لو انحرف الخ ( قوله قال ابن عمر الخ ) أى  
زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر شمس عبارة ع ش أى في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله من معنى  
الآية اه ( قوله قال الشافعى رضى الله عنه ) عبارة النهاية والمغنى قال نافع لا أراه لا مرفوعا رواه البخارى  
بل قال الشافعى الخ ( قوله يجوز التقدم الخ ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع نهاية وفيه الجبرى  
أى ومن ثلاثة أركان طوبى له على ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ع ش اه ( قوله حيث الخ ) اقره  
ع ش ( قوله بل لنحو جماع دابته الخ ) لم يتعرض الما لو انحرفت دابته خطأ ونسيانا ومفهومه الضرر لكن  
قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو ع ش ( قوله وطال الفصل الخ ) أى  
بخلاف ما قصر منه نهاية أى ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن ( وكذا الاعمال  
الكثيرة ) ولو احتاج لخمس ضربات متواليه مثالا لقصد ان يأتى بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في  
الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لان الخمس  
جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالأتان بالسادسة لأنها واحد هـ  
تبطل فيه نظرا والمنجى الى الآن الاول وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة فى الامن بثلاثة  
افعال متواليه لان الفعلين الاولين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرها فليتأمل سم على حجج وقد يقال بل  
المتجه الثانى وبفرق بينه وبين ما قاس عليه فان كلام الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كالشئ الواحد  
والخمس في المقيس مطلوبة فلم يتعلق انتهى إلا بالسدس فاقبله لادخله في الابطال اصلا إذا المبطل هو المنهى  
عنه ونقل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يؤيده فليتأمل ع ش ( قوله لاصباح ) أى مشتمل على حرف مفهم  
او حرفين لما تقدم ان الصوت الخالى عن الحرف لا يبطل كما في الحلبي بجيزى ( قوله نادر ) أى فلا يعذبه وبه  
برد ما في الناشرى أن قضية تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش ( قوله أو تنجس ) إلى قول  
المتن هرب في المغنى إلا قوله ان قل إلى المتن ر ق له خبر إلى منصوبان وقوله لا يبعد إلى وقت قوله ان حكما

يفرق بكثرة التغيير هنا ( قوله وإن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه ) هو كذلك مادام يرجو الامن  
ولا فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في فاقد الظهورين شرح مر وهل المراد بضيقه ان يبقى ما يسع جميعها فقط  
أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمنجى الى الاول فليتأمل ( قوله قال ابن عمر الخ ) زيادة على معنى الآية  
كما هو ظاهر ( قوله في المتن ) وكذا الاعمال الكثيرة لحاجة لو احتاج لخمس ضربات متواليه مثالا لقصد ان يأتى  
بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل في الشروع  
فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها  
لجوازها ولا بالأتان بالسادسة لأنها واحد هـ

اليه لنحو تذييه من خشى وقوع نحو هلك به أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر ( ويليقي السلاح إذا دعى )

أو تنجس بما لا يقى عنه ولم  
يحتج به فور أو جوبا جذراً  
من بطلان صلاته بما سكا  
وله جعله بقرابه تحت ركابه  
أن قل من هذا الجعل بأن  
كان قريباً من زمن الالقاء  
ويغتفر له هذه اللحظة  
السيرة لما في القائه من  
التعريض لأضاعة المال  
مع أنه يغتفر هنا ما لا يغتفر  
في غيره ومن ثم لم تكن  
الأنواع الثلاثة كما هنا  
(فان عجز) عن القائه كان  
احتاج لا مساكه وان لم  
يضطر اليه كما افهمه كلام  
الروضة واصلها (امسكه)  
للحاجة (ولا قضاء في  
الاطهر) لانه عذر يعم في  
حق المقاتل فاشبه  
الاستحاضة والمعتمد في  
الشرحين والروضة  
والجموع عن الاصحاب  
وجوبه واعتمده الاستوى  
وغيره ومنعوا التعليل  
المذكور وقالوا بل ذلك نادر  
(فان عجز عن ركوع وسجود  
او ما) بهما وجوبا للعدو  
(والسجود اخفض) خبر  
بمعنى الامر اى ليحصل  
سجوده اخفض وقيل  
منصوبان بتقدير جعل  
المذكور باصله (وله)  
سفر او حضرا (ذالنوع)  
اى صلاة شدة الخوف قال  
الاذعى نقلان غيره وكذا  
الانواع الثلاثة بالاولى في  
كل قتال وهزيمة مباشرين  
كقتال ذى مال وغيره  
لقاصدا اخذه طلبا ولا يبعد  
الحاق الاختصاص به في

الى وكرب (قوله أو تنجس) أى بغير الدم مغنى (قوله بما لا يقى عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج به)  
اى بان لم يخف من القائه محذورا ع (قوله فور أو جوبا الخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) الى قوله ان  
حكمنا في النهاية الا قوله مع انه يغتفر الى المتن وقوله ولا يبعدلى وفئة (قوله وله جعله الخ) اى الى ان يفرغ  
من صلاته مغنى (قوله بقرابه) اى غمده كرى (قوله بان كان قريباً الخ) فلا يضطر زيادة يسيرة على زمن الالقاء  
نظر المصلحة حفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قديتبادر مخالفته لقول الشارح مر اى والمغنى  
بدله بأن لم يكن له منه بداى غنى ويمكن حمل قوله لم ير بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه  
فلا مخالفة ع ش قول المتن (ولا قضاء الخ) ضعيف ع ش (قوله والمعتمد الخ) اى وفاقا للمنهج والنهاية  
والمغنى قول المتن (او ما الخ) ظاهره الا كنفاء باقل ايماء وان قدر على ازيد منه ويوجه بان في تكليف زيادة  
على ذلك مشقة وربما يفوت الاشتغال به اندبير امر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه ايماء ع ش قول المتن  
(والسجود اخفض) اى من الركوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشى وضع جبهته على الارض كما  
لا يجب عليه الاستقبال ولو في التحريم والركوع والسجود لما في تكليفه ذلك من تعريضه للهلاك بخلاف  
نظيره في الماشى المتنفل في السفر كالومر ولو امكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركبا اى وجوبا لان  
الاستقبال اكداى من القيام بدليل النقل اى حيث جاز من قعود ولم يجز لغير القبلة نهاية ومغنى (قوله  
خبر) اى هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر ع ش (قوله خبر بمعنى الامر) المناسب  
حينئذ جعل الواو للحال او للعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز ايضا رفع الاول  
ونصب الثانى بتقدير يكون وان كان قليلا ع ش (قوله وكذا الانواع الثلاثة الخ) فيصلى بطائفة  
ويستعمل طائفة في رد السبل واطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت  
نهاية ومغنى وتقدم في الشرح خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى اى لائمه فيهما كقتال اهل العدل  
لاهل البغى وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح بانهم البغاة بقتال اهل العدل  
سم اى مطلقا عبارة النهاية وذلك كالقصة العادلة في قتال الباغية لانه اعانة على المعصية اه قال ع ش  
قضيته مر ان الباغى عاص بقتاله مطلقا وهو مخالف لما صرح به الشارح مر في أول البغاة من أن البغى  
ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا ابتاويل جائز في اعتقادهم لسكنهم مخطون فيه فلم يما فيهم من اهلية  
الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم او فسقهم محمولان  
على من لا اهلية فيه للاجتهاد او لا تاويل له اوله تاويل قطعى البطلان اه ع ش وزاد الشارح  
هناك عقب تلك العبارة ما نصه او ظنيته لا هليته الاجتهاد لكن خروجه لاجل جواز الامام بعد استقرار  
الامر لما يأتى فيه المعلوم منه أن اهلية الاجتهاد انما تنع العصيان في الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف  
يشترطون التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى الان وهم مصرحون بانقطاعه من نحو ستائة سنة اه  
(قوله وغيره) اى غير صاحب المال عبارة المغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه او غيره او مال  
لنفسه او حرمة او مال غيره او حرمة اه (قوله ولا يبعد الخ) اقره سم وع ش (قوله بخلاف عكسه الخ)  
اى قتال البغاة لاهل العدل مطلقا وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغنى حيث قيده بقوله بغير تاويل وفى سم  
توجيه الثانى بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متواليه لان الفاعلين المتواليين غير مبطلين فلا  
يضطر قصد هماغير هما فليتأمل (قوله وله جعله بقرابه تحت ركابه) زاد العباب ان امكن في قدر مدة الالقاء  
قال الشارح في شرحه وهى عبارة الوسيط وغيره وعبارة ابن الرفعة كالامام نقلان الاثمة ان قربت من زمن  
الالقاء وهى احسن اه فلا يضطر زيادة يسيرة على زمن الالقاء نظر المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمعنى  
الامر) المناسب حينئذ جعل الواو للحال او للعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الانواع الثلاثة بالاولى)  
فصلى بطائفة ويستعمل طائفة في رد السبل واطفاء النار شرح مر (قوله في المتن مباحين) قال المحلى اى  
لائمه فيهما كقتال اهل العدل لاهل البغى وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسها اه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله أى ليس مفسقا) أى وإن كانوا عصاة كما شياق بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال فى القوت يشبهه أنا إذا جازنا للهرب كان الحرب إلى جهة القبلة كقولى غير هاته لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) شياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلوشردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هاهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جوز مر فيه صلاة شدة الخوف جوز ههنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا حصل لا خائف إلا أن يفرق ثم رأيت فى فتاوى شيخنا الشهاب الرملى لوشردت فرسه وخشى ضياعها فهى كالوسرق متاعه مر اهـ سم وينبغى أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالريح او المبتل بالمطر (قوله وحية) إلى قوله أى وخشى فى النهاية والمعنى (قوله وهرب غريم الخ) أى وهرب من مقتص يرجو بسكون غضبه بالهرب عفوه معنى (قوله مع عدم تصديقه الخ) أى وهو ممن لا يصدق فيه نهاية أى فى الاعسار كان عرف له مال قبل و ادعى تلفه ع ش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل القاصد والسيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أى فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف فى قتال وهزيمة مباحين او فى هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لمحرم) أى يفرض او نفل مر ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نقلنا ثم يجب ترك العشاء و ادراك الوقوف فيه نظرو ظاهر أنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرص صح إحرامه و وجب تأخير العشاء سم عبارة البجيرى وأما اذا كان قبل الاحرام فتتعين الصلاة ويمتنع عليه الاحرام بالحج حاي اهـ (قوله فى وقت العشاء) مثال لا يذبل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بترك صلوات أيام وجب الترك زيادى ويأتى عن ع ش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أى

ياثم البغاة بقتال أهل العدل (قوله ان حكمتنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم) قال فى شرح الارشاد أول الباب ولا ينافى ما تقر من حرمة القتال على البغاة ما شياق من أن البغى ليس باسم ذم لان معناه انه ليس مفسقا وإن كانوا عصاة كما شياق بسطه ثم ويمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشرط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن بنافيه أصرحهم بحرمه الخروج على الجائز وقد تمتع المناقاة بان التصريح المذكور ليس ناصقا للتحريم مع التأويل المعتبر ايضا وايضا فلم نوجد فيه الشرط لا يسمى باغيا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا ونبه بقوله إن حل على أنه ليس لعاص بقتاله كبغاة بقيد الذى قدمته اول الباب اهـ (قوله فى المتن وهرب الخ) قال فى القوت إشارة تشبهه انه إذا جازنا للهرب كان ذلك وهرب إلى جهة القبلة كقولى غير هاته لا يجوز له العدول عنه اهـ (تنبيه) شياق ذكر اختلاف فيمن اخذ ماله وهو فى الصلاة و اراد السعى فى تخليصه اهـ فلوشردت دابته وخاف ضياعها و اراد اتباعها لرد هاهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فمن جوز مر فيه صلاة شدة الخوف جوز ههنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا حصل لا خائف إلا أن يفرق فى الدميرى مانصه (فرع) لوشردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثير افسدت وان تبعها الى غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجزا اتباع البشير مطلقا ايضا إلا أن يرد به الفعل الغير المبطل وفى سراج المتحققين لشيخنا البكرى ولوشردت فرسه تخاف ضياعها فتبعها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل اولغيرها بطلت اهـ فليتأمل وليراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه جعل ما قاله الدميرى على ما اذا ظن عدم ضياعها و حينئذ فالمراد بالبشير الفعل الذى لا يبطل الصلاة ما لو خشى ضياعها فهى كالو سرق متاعها مر (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنها أى التذيهات لاعادة فى هذه المسائل على المذهب ولينظر فيما لو بان أن بينه وبين الفحل والسيل ما لا يصل مكانه ولم ارفيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله الآتى ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله فى المتن والاصح منه لمحرم) أى يفرض

إن حكمتنا باثمهم فى الحالة الآتية فى بابهم وقولهم ليس البغى اسم ذم أى وليس مفسقا و كره مسلم فى قتل كفار من ثلاثة لاثنتين (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحوها إذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دابته (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه لعجزه عن بيته الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك المحل لا يقبل بيته الاعسار إلا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منعه لمحرم) قصد عرقه فى وقت العشاء (خاف) ان صلاها كالعادة (فوت الحج) بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه حصل لا خائف وبه يعلم أنه لا يصلى

بالتعليل ويعلم بذلك أيضاً أن الهارب عن نحو المطر صيانة لنحو ثيابه عن التضرر به يصلي صلاة شدة الخوف  
لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منه: م منه خاف فو تلو صلى متمكناً مغنى (قوله) إلا أن خشى  
كرهم عليه (الخ) أي فله أن يصليها لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلاً  
وهرب به وامكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده مغنى وباقى عن النهاية مثله  
وفي الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكرم وما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض  
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج  
المال من يده وأرادته عوده إليها وفيما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى  
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية والحق بعضهم بالمحرم المشتغل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو مال  
أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أه قال ع ش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله للخوف  
على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتركها راسواً بقي ماله  
تعارض عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا فيه نظر والاقرب  
الثاني وبوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره أه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في الشرح  
وعن المغنى والاسنى ما يخالفه (قوله على الأوجه الخ) خلافاً للمغنى كاسرو وللتناية بعبارة ولو خطف نعله  
مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما في بقى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً لابن العباد  
ولا يضر وطؤه النجاسة كماله سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعله ثانياً على المعتمد والمسئلة ماخوذة  
من قولهم أنه تجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ أه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضاً أنه لو جاء  
نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح  
فيمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما قال ع ش قوله م ر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه لم يخف  
فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتذر م راعن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان  
حاصلاً ويرد بالاشتغال بانقاذ نحو الغريق فانهم جعلوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلاً وأوردت  
عليه م ر ذلك فأول التلخيص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصله  
وما في معناه أه فليراجع فإن فيه نظراً وقضيته الجواز إذا كان الغريق عبد مثلاً فليحرر سم على  
المنهج وقوله م ر ويلزمه فعله ثانياً الخ أي في حال تلطخه بالنجاسة فقط أه مؤلف م ر ويحتمل إعادة  
مطلقاً لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الأول ولو كان اماماً فما  
يظهر وبوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة  
هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود أه ع ش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قبل في النهاية  
والمغنى (قوله لزمه الخ) ظاهره وأن تعمد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله أخرج العشاء  
الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس للعازم على الإحرام التأخير أه قال

أو نقل م ر ولو ضاق الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع الباقي أدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام  
ولو نفل أم يجب ترك العشاء وأدراك الوقوف فيه نظر وظاهرنا وإن قلنا لا يجوز لكن لو أحرص صح أحرامه  
ووجب تأخير العشاء (قوله أو انقطاعاً) كما صرح به الجرجاني واعتداه الزركشي وغيره ش (قوله وإن  
من أخذ له مال وهو في الصلاة) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره  
أي له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج المال من يده وأرادته عوده إليها  
وفيما ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى فواتها فتأمل (قوله  
خلافاً لجمع) منهم ابن العباد وأفتى بما قاله شبهنا الشهاب الرمل وعليه لا يضر وطؤه النجاسة كماله سلاحه  
الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعله ثانياً على المعتمد شرح م ر (قوله لزمه) أي وإن كان ما أحرص به فلا شرح  
م ر (لزمه كما قاله ابن الرافة أخرج العشاء) ظاهره وأن تعمد ترك الذهاب لرفة إلى أن ضاق الوقت (قوله

كذلك طالب عدو إلا أن  
خشى كرم عليه أو كيناً أو  
انقطاعاً عن رفقته أي  
وخشى بذلك ضرراً كما هو  
ظاهر وإن من أخذ له مال  
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا  
تبعه أن يبقى فيها ويصليها  
كذلك على الأوجه خلافاً  
لجمع بل يقطعها ويتبعه  
إن شاء إذا امتنع عن المحرم  
ذلك لزمه كما قاله ابن الرافة  
أخرج العشاء عن وقتها  
وتحصيل الوقوف لأن قضاء  
الحج صعب بخلاف قضاء  
الصلاة ولأنه عهد جواز  
تأخيرها عن وقتها لنحو  
عذر السفر وتجهيز ميت  
خيف غيره فهذا أولى ولو  
كان يدرك منها ركعة بعد  
تحصيل الوقوف وجب  
تأخيرها جزماً

عش قوله م ر تأخير الصلاة أى وإن تعددت ويذنبى أن لا يجب قضاءه فور اللحد في فواتها اه (قوله قبل العمرة المنذورة الخ) نقله النهاية عن إمامنا والده وأقره لكن أقر الشورى بمقالة الشارح وكذا مال إليه عش كما يأتى (قوله كالحج في هذا) أى يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدم وقوف عرفه عليها نهاية (قوله والعمرة لا تفوت) قد يقال بل تفوت لأن المعلن بالجعل للمعلن بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح أى الرمى أنه إنما امتنع الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فواتها عش (قوله وفي الجبلى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أى وقت الصلاة وتوهم بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا بس ثوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستئثار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير وليس مما يجوز من غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب وليس غيره بل لازم تبدو فيه العورة وجب والإفحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحرر رسم وقوله فيحتمل وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (أحرم ماشيا) أى وجوبها وظاهره أنه يفعلها بالأيام في هذه الحالة ولا يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفي رسم على المنهج قال الأذرى ويذنبى وجوب الإعادة لتقصيره انتهى واعتمده راءعش وعبارة رسم هنا قال في شرح العباب وإنما يتجه أى ما قاله الأذرى أن كان خارجا غير نائب وتائبوا قلنا أنه مرتب في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائبا لأن خوفه من الأثم أخوفه من السبع اه سم (قوله لما تقرر) يتأمل رسم لعل وجه التأمل ما قدمه انقاعن الإعياب من أن خوفه من الأثم أخوفه من السبع و لعل ما حظ الشارح أنه يحصل للتوبة المتوقفة على الخروج (قوله يلزمه الترك) أى ترك الصلاة بالكلي ولو تعددت (قوله بل أولي) أى الترك لتخليص ماله (قوله ومن ثم) أى من أجل أولوية الترك لتخليص (قوله بقصده) لعل المراد يقصد اتلافه أخذاعا بعده (قوله منه) أى من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لزمه تخليصه) فديتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدته الخوف لا يفرق (قوله وتأخيرها) أى أن كان قبل الأحرام بها (قوله أو مالا) أى محترما يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلى) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا بس ثوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستئثار به في الصلاة فضلا عن جوازه وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزع الحرير وليس مما يجوز من غير أن يمضى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع عليه قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضى ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها مع أثمها باللبس المتعدى ويحتمل به وجوب نزعها والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعها والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب وليس غيره بل لازم تبدو فيه العورة وجب والإفحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحرر (أحرم ماشيا) قال في شرح العباب قال يعنى الأذرى وهذا إن صح فينبغى وجوب الإعادة لتقصيره اه وإنما يتجه أن كان خارجا غير نائب وتائبوا قلنا أنه مرتب في المعصية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج تائبا لأن خوفه من الأثم أخوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطاها) قد يتجه هنا جواز صلاة شدة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدته

قبل العمرة المنذورة في وقت معين كالحج في هذا اه وليس في محله لأن الحج يفوت بفوات عرفه والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت وفي الجبلى لو ضاق الوقت وهو بارض مغصوبة أحرم ماشيا كإرب من حريق ورجحه الغزى بأن المنع الشرعى كالحسى وأيده بتصریح القاضى به في ستر العورة وفيه نظر والذي يتجه أنه لا تجوز له صلاتها صلاة شدة الخوف لما تقرر في مسئلة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كاله تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيوانا محترما يقصده ظالم أى ولا يخشى منه قتلا أو نحوه أو يفرق لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطاها أن كان فيها أو مالا

جاز ذلك وكره له تركه (ولو صلوا) صلاة (١٨) شدة الخوف تكفي اصله والروضة بدار الاسلام او الحرب (لسواد ظنوه)

(قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفه سم (صلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المغني إلا قوله تكفي أصله إلى المتن وقول ولو باخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منه في نهاية ومغني (قوله من غير أن يحاصرهم) أي العدو ع ش (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تضل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الأمان فليحذر (قوله) أو شكوا في شيء من ذلك (أي وقد صلوا هانبا ومغني) (قوله من ذلك) أي من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله) أما لو صلوا (الخ) أي لسواد (الخ) سم (قوله) في الكيفية السابقة (الخ) ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تتو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب وشرح الروض سم ويأتي والمغني في النهاية ما يوافقه (قوله) أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر (أي وكذا الفرقة الثانية فيها على رواية غيره أي السابقة في المتن معنى ونهاية (قوله) على رواية ابن عمر) تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله قضا) ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعاً كما في المذهب مغني وع ش (قوله الصلح أو التجارة) أي ونحوهما ولو صلى متمكناً على الأرض خُذت خوف ملجئ لو كره ركب وبني فأن لم يلجئه بل ركب احتياطاً عاد وجوباً فإن أمن المصلح وهو ركب نزل حالاً وجوباً وبني أن لم يستدبر في نزوله القبلة ولا فيلزمه الاستئذان وكراهه انحرافه عن القبلة في نزوله بمنتهى أيسرة ولا تبطل به صلاته فإن آخر النزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب مغني واسنى

﴿فصل في اللباس﴾ (قوله في اللباس) أي في بيان تحريره وحله وما يتبع ذلك كالاستصباح بالدهن النجس المتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملابس بمعنى المخاط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الخ) أي ولو ذمياً لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يأتزم بحكمنا فيه وهو من الكبائر ع ش عبارة شيخنا وهذه الحرمة من الكبائر كأنص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبر الملسي اه وهو ظاهر كلام الشارح في الزواجر (قوله والخشن) أي المشكل نهاية ومغني (قوله ولو قرا) إلى قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغني إلا قوله لا مشيه إلى المتن (قوله ولو قرا) سياقاً تفسيره وأما لا يرسم فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله والحرير يعممها خلافاً لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لمات فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو مبين للقرآن أعظم منه شيخنا (قوله لنحو جلوسه) أي كالأستندال به وتوسده إيعاب وعند أبي حنيفة يجوز توسده وأقر أشبه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلده من ابتلى بذلك كرهى على الأفضل ويأتي في الشرح ما يفيد أن عندنا رجاء ما ذكره والتقليد به أولى من التقليد لأبي حنيفة (قوله لا مشيه الخ) في النفس منه شيء بصري ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرش المشي ويحتمل أنه عطف على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخرج بالمشي فرشاً للمشى فيحرم اه (قوله لا مشيه عليه) أقول قياس ذلك بالآلى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية الخوف فات النخيلص فينتجه ما ذكر مر (قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودیعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفه (صلاة شدة الخوف) ينبغي أن مثلها ما لا يجوز في الأمان من الأنواع السابقة ثم رايته الآن (قوله) أو أنه عدو يجب قتاله (الخ) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تضل له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع (قوله) أما لو صلوا (أي لسواد الخ) (قوله) بالكيفية السابقة (ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تتو المفارقة للركعة الثانية ثم رايته في شرح العباب استشكل الإطلاق ثم بحث ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رايته في شرح الروض جزم بذلك والله أعلم ﴿فصل في اللباس﴾ (قوله لا مشيه عليه فيما يظهر) أقول قياس ذلك بالآلى أنه لو أدخل يده تحت

ولو باخبار عدل (عدوا فبان) أن لا عدو أو أن بينهم وبينه ما يمنع وصوله اليهم كخندق أو أن بقرهم أى عرفاً حصناً يمكنهم التحصن به منه أى من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو أنه عدو يجب قتاله لكونه ضعفهم أو شكوا في شيء من ذلك (قضا في الاظهر) لعدم الخوف في نفس الأمر أو الشك فيه أما لو صلوا صلاة الخوف فإن كانت كبطن نخل أو ذات الرقاع بالكيفية السابقة في المتن فلا قضاء لانهم لم يسقطوا ولا غيروا ركننا أو صلاة عسفان أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر قضا في المجموع وغيره لو بان عدوا لكن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء لأنه هنا لا تقصير منه في تأمله إذ لا اطلاع له على نيته

﴿فصل في اللباس﴾ وذكره هنا الأكثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجه مناسبتة أن المقالتين كثير ما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضاً (يحرم على الرجل) والخشن (استعمال الحرير) ولو قرا أو غير منسوج أخذاً بما



مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم إخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى عليه فليتأمل سم على حج اه عرش (قوله لمفار قته حالا) قد يقتضى حرمة التردد عليه وجزم به شيخنا وفي البجيرى عن الأطفحى أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله من سائر وجوه الاستعمال) أي كالاستناد إليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بجائل ولو من غير خياطة واما لبس مظهراته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير كالقاووق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطى بما ظهرته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطى اثنان لا يسهلان لبس من الجلوس عليه والاستناد اليه والجلوس تحته كالجلوس تحت سحابة أو خيمة أو ناه وسية من حرير شيخنا (اجماعا في اللبس) أي لبس الرجل واماني لبس الخنثى فاحتياطا معنى (قوله وهو ما يخرج منه الخ) أي غالبا أي والاقصد يصنع ممامات فيه الدود (قوله فيكده الخ) الأولى الواو عبارة المغنى وهو ما قطعت الدودة وخرجت منه حية وهو كدالون اه (قوله وللخير الخ) عطف على قوله اجماعا (قوله خنثة) أي نعومة وليونة (قوله بشهامة الرجال) أي بقوتهم وشيخنا (قوله ويحل) إلى قوله وهو مهمل في المغنى وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الاقوله وقضية قول الأذرى إلى والتدثر (قوله فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به بنحو خياطة نهاية وشيخنا (قوله على حرير الخ) أي ولو حصير من حرير مر اه سم (قوله لذلك الخ) أي للجلوس عليه (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ ن إن في هذا اتخاذا وهو حرام وقضيته أنه لا حرمة هنا أعنى في الجلوس عليه بجائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ بحرمة وإن لم يستعمله مطلقا لا بجائل ولا بدونه بان لم يرد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بجائل أولى وكان يمكنه التخلص بان حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ يأتي عن السكردى ما فيه وتخلص النهاية بما نصح فلوحل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذ مجرد القنينة لم يبعد اه وارتضى به شيخنا وقال عرش وفي حاشية الزياى قبيد جواز اتخاذها ما إذا قصد لباسه لمن له استعماله والاحرم اه (قوله اتخاذ الحرير) عبارة شرح الروض اما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن عبد السلام بأنه حرام اه سم (قوله على صورة محرمة) كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل سم وفي السكردى على بافضل والذي يظهر أن المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل إلا لستر الجدار بها مثلا والقول بالتحريم حينئذ مقيس ظاهر فاندفع ما لمسم هنا من أنه حمل كلام التحفة على غير ما قلته ثم اعترضه حتى قال أنه لا وجه له اه

ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لاخراج السكوز ثم لوضعه ثم لاخراجها إن لم ينقص عن المشى على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشى فليتأمل (قوله ويحل الجلوس على حرير) أي ولو حصير من حرير مر (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير) جواب عما ورد على قوله قبله ويحل الجلوس الخ من أن في هذا اتخاذا وهو حرام وقوله على صورة محرمة كأنه يريد نحو لبسه والجلوس عليه بلا حائل استعمالا لا اتخاذا (قوله وحل حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضيته أنه لا حرمة هنا أعنى في الجلوس عليه بجائل على القول بحرمة اتخاذ الاختصاصها بصورة محرمة وإن الجلوس عليه بجائل ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ بحرمة وإن لم يستعمله مطلقا لا بجائل ولا بدونه بان لم يرد على وضعه في صندوقه فتحريره فيما إذا جلس عليه بجائل أولى لأنه حينئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق أن المحرم مع الجلوس بجائل هو اتخاذ لا مجرد الجلوس فليتأمل (وحل حرمة اتخاذ) كأن يمكن التخلص بان حل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ عبارة شرح الروض واما اتخاذ اثواب الحرير بلا لبس فافق ابن

(قوله والتدثر) إلى قوله فيما يظهر في المغنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله) بحرير استتر بثوب الخ عبارة شيخنا والتدثر به أى التدفى به إلا أن خيط عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير اه وياتى عن عيش ما يوافق (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ محل تأمل إذ تسمية ما ذكر تدثر بمنوع نعم تعليقها في السقف تمتنع لا مراحرو هو كونه من أفراد تدثره بالحرير المنوع كما سياتى ما لم يقيد بالحاجة كما يحته الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قوله بحريرش أو غيره ماؤذن بأن كل ما يعد استعمالا عرفا يحرم لكن أقرب ثم رأيت في المغنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقوله ما من وجوه الاستعمال كلبيه والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما ذكرت من الاختصاص (قوله) وهو قريب أن صدق عليه الخ عبارة عيش ولو رفعت صحابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو متفعلا بها ولو جعل ما على الجالس ثوب من كتان مثلا متصل بها أى بأن جعل بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالألوان كان ظاهر الحاف حريرا فتغطى ببطانته التى هى من كتان فانه يحرم لانه مستعمل للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السحابة فصار ظلهما غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كالتبخير بمبخرة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا إجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتنامل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفة وقوله كالألوان كان ظاهر الحاف الخ هذا القياس فيه ما لا يخفى فإن الفرق بينهما ظاهر (قوله) أن صدق عليه عرفا الخ هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها فمطلقا كما هو ظاهر لانه من أفراد تدثرين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للتدثرين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بغيره إلا أن الذى افاده واضح أنه يفرق بينهما وأن الحرمة لتمامها بالنسبة إلى الرجال فتأمله بصرى (قوله) هنا أى فى الجلوس تحت الحرير (قوله) لانه يقصد الخ قضيته أن البشخانة القريبة يحرم الجلوس تحتها وأن قصدها منع نزول الغبار وقد ينفيه قوله الاتى أى لغير حاجة إلا أن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن المسقف قد يقصد بالجلوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه سم وتقدم عن عيش ما يوافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والاصح تحريم افتراشها) والثانى محل وشيأتى ترجيح نهاية ومغنى (قوله) وعليه أى على الاصح المذكور (قوله) على وجهه هذا كالصريح فى أن عندنا وجهها جواز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله) ويحرم إلى قوله أى لغير حاجة في النهاية والمغنى الا قوله قبل (قوله) على الكل أى كل من الرجل والمرأة (قوله) ستر سقفا أو باب الخ أى كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكرههم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زاد عش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزنبوا بالحرير الخالص مع كونهم لوزنوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه (قوله) أوجدار الخ والمتجه وفاقا لمن أن مثل ستر الجدران بالحرير الباسه الدواب لانه محض زينة وليست كسبي ويجوز لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الخلى لما علل به عش (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحرير استتر بثوب  
أن خيط عليه فيما يظهر  
وظاهر كلامهم أنه لا فرق  
في حرمة التدثر بغير المستتر  
بين ما قرب منه وما بعد كان  
كان معلقا بسقف وهو  
جالس تحته كالبيشخانة  
وهو قريب أن صدق عليه  
عرفانه جالس تحت حرير  
ويفرق بينه وبين حل  
الجلوس تحت سقف ذهب  
بما يتحصل منه بأن العرف  
يعد هنا مستعملا للحرير  
لانه يقصد لوقاية الجالس  
تحتة من نحو غبار السقف  
فالحق بالمستعمل له في بدنه  
ولا كذلك ثم (ويحل  
للمرأة لبسه) إجماعا (والاصح  
تحريم افتراشها) إياه  
للسرف بخلاف اللبس فانه  
يزينها وعليه يحرم تدثرها  
به بل أولى لانه يجوز للرجل  
افتراشه على وجه دون  
التدثر به ويحرم على الكل  
ستر سقفا أو باب أو  
جدار غير السكبة

عبد السلام بأنه حرام (قوله) والتدثر معطوف على الجلوس ش (قوله) ولا كذلك ثم قد ينظر فيه بأن المسقف يقصد بالجلوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله إذا قرب منه ستر سقفا أو باب أو جدار هل مثله الدواب أو لا فالفرق (قوله) غير السكبة) أفهم جواز ستر السكبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو والملازم بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق انحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره  
 لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع حمل ستارة الصفة من البيت حريرا وانه يمتنع جعل خيمة من حرير  
 وان كانت على خشب مركب تحتها مراه سم عبارة عرش (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر السكعبة  
 وجدارها لنحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها  
 من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد يمتنع الحاجة فيما ذكر  
 ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن  
 الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصه وصها وقوله فيه نظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه  
 وبين الجدار مراه عرش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارتهما ويحل لبس السكتان  
 والقطان والصوف ونحوها وان غلت اثابها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء  
 والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب اى غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر السكعبة به  
 تعظيمها لها والاوجه جواز ستر قبره عليه السلام وسائر الانبياء به كما حرم به الاشموني في بسيطه جريا على  
 العادة المستمرة من غير تكبير مراه وقولها نعم يجوز ستر السكعبة به الخ اى ان خلافه عن النقد شيخنا عبارة  
 شرح بافضل امان بين السكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم مراه (قوله ويلحق بها قبره الخ)  
 اعتمد مر ان ستر تو ابيت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالسكتين بل اولى بخلاف  
 تو ابيت الصالحين من المذكور بالغبين العقل فانه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منه مراميل حرمة ستر قبور  
 النساء ونحوها بالحرير ووافق على جواز تعظيمة محارة المرأة سم على المنهج مراه عرش (قوله به) اى  
 بالحرير والجار متعلق بستر سقف الخ (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو  
 ظاهر سم (قوله قد يشكك) اى حرمة ستر سقف الخ (قوله بما يأتى في كيس الدراهم الخ) قد يقال كيس  
 الدراهم لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد الغير لتمامه الضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله  
 هنا) اى في ستر نحو الجدار و (قوله ثم) اى في كيس الدراهم سم قول المتن (وان للولى الخ) اى بمن له ولاية  
 التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لها لباسه الحرير فيما يظهر عرش (قوله الاب) الى قول  
 المتن قلت في النهاية والمغنى قول المتن (الباسه الصبي) اعتمد مر ان ما يجوز للراة يجوز للصبي والمجنون  
 فيجوز لباس كل منهما فعلا من ذهب حيث لا اشراف عادة سم على المنهج مراه عرش وشيخنا (قوله كلى  
 الذهب الخ) المراد بالحلى ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي  
 الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلى واما الحيصة المعروفة فينبغى حل الباسها له لانها مما يزين به النساء  
 وما يدل على جوازها للنساء قوله مر السابق والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهو التى يسمونها الحيصة  
 عرش (قوله المجنون) وترك لباسها ما ذكر اى من الحرير والحلى ولو يوم عيد اولى كما قاله الشيخ عز الدين  
 فى الصبي وقال لا فرق بين الذكر والانثى وفى الحلى ان الباس الصبي والصبيّة الحرير مكروه يجزى روى قوله  
 والصبيّة وقفة فليراجع قول المتن (حل اقتراسها) اى كلبسه سواء فى ذلك الخلية وغيرهاتها بمغنى عبارة  
 شيخنا اى وسائر اوجه الاستعمال كالتدثر به والجلوس تحته ونحو ذلك ومحل حل اقتراسه له عالم يكن  
 مزر كشا بذهب وفضة مراه وعبارة عرش خرج باقتراسها استعمالها له فى غير اللبس والفرش فلا يحل

برقعها مسدودا على ظهره لأن ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل ستارة الصفة من البيت حريرا وانه يمتنع  
 جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها مراه (قوله قيل ويلحق بها قبره عليه السلام) الاوجه  
 جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما حرم به الاشموني في بسيطه جريا على العادة المستمرة  
 من غير تكبير شرح مر (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد  
 يشكك بما يأتى في كيس الدراهم) ونحوه قد يقال كيس الدراهم لا يكون إلا محل حاجة والمتوقف على فقد  
 الغير لتمامه الضرورة وكفى هذا في الفرق (قوله بان الخيلاء هنا) اى في ستر السقف الخ اعظم منها اى في

قيل ويلحق بها قبره صلى  
 الله عليه وسلم به اى لغير  
 حاجة فيما يظهر اخذنا من  
 تعبيرهم بالتزيين وقد  
 يشكك بما يأتى في كيس  
 الدراهم ونحوه إلا أن يفرق  
 بأن الخيلاء هنا أعظم منها  
 ثم (و) الاصح (ان للولى)  
 الاب وغيره (الباسه) كلى  
 الذهب وغيره (الصبي)  
 مالم يبلغ والمجنون إذ لا  
 شهامة لها تنافى تلك الخنوة  
 نعم لا خلاف فى جواز  
 ذلك يوم العيد لانه يوم  
 زينه (قلت الاصح حل  
 اقتراسها) اياه (وبه قطع  
 العراقيون وغيرهم والله  
 أعلم) لعموم الخبر  
 الصحيح انه حل لاناث أمته

وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعمامة زوجها أو تغطى به شيئاً من أمتعتها المسمى الآن بالبقعة فالأقرب الجواز فيها اه وقوله خرج الى قوله واما الخ محل تأمل (قوله واطلق بعضهم الخ) وافقه شيخنا عبارة ويجرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول فلا يجرم اه ولعل ما بحثه الشارح من التقييد بالحاجة اوجه (قوله فضلاً) الى قوله اى تأذيها في النهاية والمعنى لإلا قوله والحق به الى المتن وقوله وهذا الى المتن (قوله والحق به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا لتحتمل عادة فهو وجيه لا معدل عنه لمسئلة القمل الاتية بصرى اقول وصف الام بالشد يد كالصريح في ارادة ذلك (قوله أو فجأة حرب الخ) الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه سم وباتى عن النهاية والمعنى ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغير ان (قوله وصح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والاوجه عدم الجواز كما هو ظاهر كلام الاصحاب معنى ونهاية (قوله يجوز القباء الخ) اى من الحرير (قوله وان وجد غيره) أى غير الحرير (قوله والذى مر) أى فى شرح وغيره قول المتن (وللحاجة) والاوجه ان الحاجة أن يجد غيره لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه اضعف مكره به شرح العباب اه سم (قوله كستر العورة الخ) اى إذا لم يجد غير الحرير وكذا ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس نهاية ومعنى عبارة سم اى بان فقد ستر غيره اى يليق به فيما يظهر قال فى شرح العباب وافق ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم عند الخروج لنحو جماعة أو شراً ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروءته جازله الخروج به للحاجة اليه انتهى زاد ع ش فان خرج متزماً متصراً على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات الى ما يرمى بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلاً المفضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا وتهاوناً بالمروءة سقطت مروءته كذا فى الناصرى باسطن من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس الفقيه القادر على التجميل بالثياب التى جرت به عادة امثاله ثياباً دونه فى الصفه والهيئة ان كان لهضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروءته وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللاً بان حاله

كيس الدرام (قوله فى المتن أو فجأة حرب ولم يجد غيره) قال فى التنيه ويجوز للمحارب لبس الديباج الثخين الذى لا يقوم غيره مقامه فى دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن التقييد فى شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط فى المنسوج الذهب وهل هو شرط فى الديباج الثخين قيل نعم والاصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الاصح ان لا يقوم غيره مقامه الى اخر ما اطال به اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المفا جأته فى المنسوج بالذهب ايضا بل الشرط ان لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيثئذ وان تسبب فى الخروج للحرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما فى الحاشية الاخرى وقول الشارح ولا أمكنه طلب غيره ويقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالفجأة ليس بشرط بل إذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه وفى العباب لان كان الضرورة او حاجة كفجأة قتال وان وجد غيره خلا للشيخين وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه وبين الشارح فى شرحه ان المعتمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالدرع لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه اضعف مكره به وقوله كديباج الخ قال فى شرحه لا ببق غيره وقايته فى دفع السلاح وقوله وان لم تفاجئه قال فى شرحه ان اراد به حله مع تيسر ما يقوم مقامه كان ماشياً فيه على الضعيف الذى مشى عليه اولا وان اراد حله رقت الحرب ان تسبب فيها اذ لم يجد غيره كان معتمداً ثم قال وكالدرع المنسوج بذهب ناهى لا محل فى الحرب إلا إذا لم يجد ما يقرم مقامها اتفاقاً كما قاله فى المجموع اه (قوله كستر العورة) أى أن فقد ستر غيره أى يلقى به فيما يظهر وقد يتوهم من التعمير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطافاً وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله كستر العورة ولو فى الخلوة) فى شرح العباب وافق ابو شكيل بانه لو احتاج اليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

بعضهم ان الرجل لا يلبسه لانه لا يعد له ولا له وظاهره انه بين طول بقاءه على عليه منها وعدمه ولو الحاجة وفيه ما فيه الرجل لبسه فضلاً من بقية أنواع مما للضرورة يرد مهلكين) أو منها ضرراً يبيح الحق به جمع الام لانه أولى من نحو الآتى (أو فجأة) ففتح والمد وفتح وهو البغته (حرب) (ولم يجد غيره) ولا طلب غيره يقوم للضرورة وصح فاية قول جمع يجوز وغيره مما يصلح وان وجد غيره لهم كتحلية السيف غير الشاذ الذى مر لف للاجماع لان ذلك يكتفى الا غلظة وان لم يكن ولا صلاحية للقتال (كستر العورة) (كجرب الخلوة) وقد أذاه لبس ي تأذي لا يحتمل بما يظهر ولم يحتاج التيمم لانه رخصة فيه أكثر وكذا يؤذيه غيره

لكنه ينيلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالمها كازالتها لم يبعد كون (٢٣) الحكمة غير الجرب الذي افاده العطف

صحيح. وقوله في مجموعه  
وغیره كالصحيح انها  
يحمل على اتحاد اصل المادة  
دون صورتها وكيفيتها  
(ودفع قل) لا يحتمل اذاه  
عادة وإنما يكثر حتى يصير  
كالداء المتوقف على الدوام  
خلافاً لبعضهم ولو في الحضر  
في الكل خلافاً لما أطال به  
الاذعى وذلك لخبر  
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم  
أرخص لعبد الرحمن بن  
عوف والزبير في لبس الحرير  
لحكمة كانت بهما وفي غزاة  
بسبب القمل ورواية مسلم  
ان الاول كان في السفر لا  
يخصص ويؤخذ من قوله  
للحاجة أنه متى وجد مغنيا  
عنه من دواء ولباس لم يحز  
له لبسه كالتداوى بالنجاسة  
واعتمده جمع ونازع فيه  
شارح بان جنس الحرير  
بما أبيع لغير ذلك فكان  
أخف ويرد بان الضرورة  
المبيحة للحرير ولا يتأتى  
مثلها في النجاسة حتى يباح  
لأجلها فقدم لإباحتها لغير  
التداوى إنما هو لعدم  
تأثيره فيها لا لكونها أغلظ  
على أن لبس نجس العين  
يجوز لما جازله الحرير فهما  
مستويان فيها (وللقتال  
كديباج لا يقوم غيره  
مقامه) في دفع السلاح  
كحاجة دفع القمل بل أولى  
قل هذه مفهومة من قوله  
أو نجاة حرب بالاولى أو

معروف وأنه لا ينعدم مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وإنما كان هذا مخالفاً لما فاته منصب الفقهاء  
فكانه استنزاه بنفسه الفقه اه (قوله لسكنه ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة تسم أي العلة  
الشاملة لكل من الجرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي أن المراد تخفيف له وقع سم (قوله  
وكون الحكمة غير الجرب الخ) أي والحكمة بكسر الحاء الجرب اليا بلس نهاية ومعنى فيكوب الجرب اعم  
كردى ولا يخفى أنه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها) أي صورة مادة الحكمة والجرب ويحتمل صورة  
الحكمة مع صورة الجرب قول المتن (ودفع قل) أي وللحاجة في دفع قل لأنه لا يقبل بالخاصة نهاية ومعنى قال  
عش قوله لم ير لا يقبل الخ في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ أما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم  
ويكون المعنى لا يقبل من لبسه اه (قوله في الكل) كذا في النهاية والمغنى ولعل المراد بذلك قول المصنف  
للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الارخاص لحكمة  
(لا تخصص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في  
الاخذ نظر لتحقق الحاجة مع وجود المغنى وان كان المأخوذ هو المنتجه سم (قوله لم يحزله الخ) معتمد عش  
(قوله) ونازع فيه شارح بان جنس الحرير الخ اعتمده المغنى (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي اما  
المنتجس فلا يتوقف حله على ضرورة كإتات عش (قوله فيها) أي في الإباحة أو في الضرورة المبيحة قول  
المتن (وللقتال الخ) قال في التنبية ويجوز للجار بل لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع  
السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته  
الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الاول وجه عدم اشتراطها فيه أيضا بل الشرطان لا يجد  
ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيث نذر ان تسبب في الخروج للحرب ولم تفاجئه الحرب اه مما نصه وكالدرع المنسوج  
شرح قول العباب وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب اه مما نصه وكالدرع المنسوج  
بذهب فانها التحل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم قول المتن  
(كديباج الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين اصله ديباه  
بالهاء و(قوله مقامه) بفتح الميم لأنه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذلك بالفتح وأقته مقامه بالضم نهاية  
ومعنى قال عش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر افصح اه وقال الرشيدي قوله مر مأخوذ من التوبيج  
لا يناسب كونه معربا بالذم مع لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا لاخذ يقتضى أنه  
عربى فتامل اه ولعل وجه التامل ان قوله مر اصله ديباه الخ يلحقه بالعربى ويدفع الاشكال (قوله قل  
هذه مفهومة الخ) جرى عليه المغنى (قوله بالاولى) أي فانه إذا جاز لمجرد المحاربة فلان يجوز للقتال بطريق  
الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل اه و(قوله وهذه في خصوص  
نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباج تدخل بقية انواع الحرير وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه  
لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لان كاف كديباج الخ فيه نظر  
ظاهر وقوله فلا تكرار فيه ان اعم يغنى عن الاخص (فلم يغن احدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال  
فواضح لانها الاخص منه واما عدم اغناء الحرير عن الديباج فحمل تامل لان الاخص مندرج في اعم فلو  
اقتصرت في التعليل على الاولى كان أولى ثم رايت في النهاية قال واعاد هذه المسئلة لثلاثيهم ان الجواز فيها مر

واحتياج التعميم به مثلاً عند الخروج لنحو جماعة أو شرأوا لو خرج بدونه سقطت مروءته جازله الخروج به  
للحاجة اليه حيث نذر اه (قوله لسكنه ينيلها) لعل مرجع الضمير في ينيلها للضرورة (قوله بل لو قيل الخ)  
هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيف له وقع (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقق الحاجة  
مع وجود المغنى وان كان المأخوذ هو المنتجه (قوله فان تلك في خصوص الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما  
مع الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباج تدخل بقية انواع  
الحرير وما المانع ان يقال تلك في الاحتياج اليه لمجرد الاستراوة اعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا

داخله فيها اه ولبس كذلك فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن احدهما عن الآخر

(ويحرم المركب من ابريسم) (٢٤) اى حرير باى انواعه كان واصله ماحل عن الدود بعد موته داخله ( وغيره ان

مخصوص بحالة الفجأة لقط دون الاستمرار اه وهو حسن لو لا تعبيره بالاعادة بصرى قول الماتن (من ابريسم) هو بكسر الهمزة والراء بفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء الحرير وهو فارسي مغرب معنى اى فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله اى حرير) الى قوله ولو شك فى النهاية والمعنى (قوله اى حرير باى الخ) تفسير بالاعم و اشار به الى ان المراد هنا الاعم لا خصوص ابريسم شيخنا (قوله عن الدود) اى عن بيته على حذف المضاف فضمير داخله هذا المحذوف قول الماتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه ابريسم عن غيره كالخز سده حرير ولحمته صوف نهاية ومعنى (قوله انما نهى رسول الله الخ) قد يقال صريح قوله انما الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره كثر فليتناهل بصرى (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم والمثناة من قوله اصمته اه قاموس بالمعنى عيش (قوله واما العلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فاما الخ بالقاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير فى المركب مع قلة وزنه او مساواته لغيره خلافا للفقهاء ولو اغطى باحاف حرير وغشاه بغيره اتجه ان يقال ان خايط الغشاء عليه جاز لسكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز لبس الاطالسة اى من اعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لسكونه كخشو الخ اه (قوله خلافا لجمع) اى فيجوز لبس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها كثر شيخنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المعنى خلافا للفقهاء فى قوله ان ظهر الحرير فى المركب حرم وان قل وزنه وان استلزم بحرم وان كثر وزنه اه (قوله فى الاستواء) اى وزيادة الحرير سم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قالوا ولو شك فى كثرة الحرير وغيره او استوائها حرم كما جزم به فى الانوار اه زاد الاول ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب اذا شك فى كبر الضربة بالعمل بالاصل فيما اذا اصل حل استعمال الاناة قبل تضيقه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة قال عيش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ مقتضاه انه لو شك فى المحرمة المطرزة بالابر حرم استعمالها وهو المعتد اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يباخذه من مال من اكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك الماخوذ بعينه واللام يحتاج للفرق قديم منع الحل حينئذ سم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه جواز الاجتهاد مع التعسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر ينبغى ان يحرم بصرى (قوله عن الاكثر) متعلق بسؤال خبرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله تحريمه) اى العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز او رقع بحرير الخ يتردد النظر فى المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر انه من قبيل المطرز بالذهب والفضة فيحرم استعمال ما كان فيه وإن كان قليلا جدا كما هو ظاهر إطلاقهم فى المطرز بهما وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فراجع ثم حرمة المطرز او الخياط بالقصب بالنسبة الى الفضة ظاهرة لانها تحصل بالنار بلا شك واما بالنسبة لما فيه من الذهب فينبغى تحريمه على اختلاف المتأخرين فى استعمال الملبوس المموه هل يحرم فيه تفصيل الاولى اى ويحرم استعماله مطلقا لانه الصق بالبدن من الاوانى جرى فى الزكاة من شرح الروض على الاول وكذا فى النجفة كما سأتى وجرى جمع منهم ابن عتيق وابن زياد على الثانى فانه افتى فى ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شئ بحرمة بصرى وقوله فى المطرز والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله او رقع) الى قوله قال الحليمى فى النهاية والمعنى لاقوله اى معتدلة (قوله او رقع) هذا اذا كان لزيئة اما لو كان لحاجة فلو الحق بالنظر لم يبعد سم ويأتى عن عيش خلافة (قوله اعنى الطراز الخ) عبارة

زاد وزن الابريسم ويحل عكسه) تغليباً للحكم الاكثر ولو ظننا كما فى الانوار وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما انما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت أى الخالص من الحرير واما العلم أى بفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا إن استويا) وزنا ولو ظننا (فى الاصح) إذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك فى الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصریح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن فى الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه فى معاملة من أكثر ماله حرام بان هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهى اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين إذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خبرين ولو عدلى رواية عن الاكثر وقضية الماتن أن صورة العكس لا خلاف فيها أى يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجوينى المذهب تحريمه لخالفته

لحديث الصحيح بخلاف المستوى الاولى اجتنابه لقوة الخلاف فيه (ويحل ما طرز) أو رقع بحرير خالص وهو أعنى الطراز النهاية

النهاية وغيره والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مر كبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما اعتيد  
 الان من جعل قطع الحرير على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) اى مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع  
 عليه وخط بالابرة كالشريط بحيرى (قوله للخبر المذكور) اى فى شرح وبجل عكسه (قوله انه يشترط ان  
 يكون قدر اربع اصابع الخ) اى عرضا وإن زاد طوله اه زباده وفى سم ظاهر كلامهم ان المراد قدر  
 الاصابع الاربع طول او عرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه  
 لكن الحاصل من كلامهم انه تحرم زيادته فى العرض على الاربع اصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش  
 واعتمده القليوبى والحلى وكذا شيخنا عبارته واما المطرز والمرقع فكالمسوج لكن يتقيد كل منهما  
 بكونه اربع اصابع عرضا وإن زاد طول واعتمده البشيشى فى حل المرقع ان لا يزيد طول ايضا على اربعة  
 اصابع ويتقيد كل منهما ايضا بكونه لا يزيد فى الوزن نعم لا يجوز ان يكون فى كثيرهما الاصل هنا  
 الحل اه (قوله الاموضع اصبعين الخ) عبارة النهاية والمغنى الاموضع اصبع او اصبعين (قوله قال الحلبي  
 الخ) عبارة المغنى ولو كثرت محالها أى الطراز والرقع بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا لما  
 نقله الزركشى عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كل طراز لا يزيد على اصبعين ليعكون مجموعهما  
 اربع اصابع اه زاد النهاية ويفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل  
 ذلك حرمت الزيادة على الاربع اصابع وان لم يزد وزن الحرير اه قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من  
 كلام الشارح مر حل لبس القوايق القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه إنما تفصل  
 على هذه الكيفية التى يفعلونها ليتوصل بها الى الهيئة التى يعدونها زينة فيما بينهم بحسب العادة وليست  
 كالرقع التى الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وخالفهما صاحب الكافى الخ)  
 الظاهر ان مراد صاحب الكافى بانفصالهما عدم اتصال احدهما بالآخر ردا للمقابل القائل بعدم  
 الجواز نظرا الى ان المجموع اكثر من اربع اصابع فليتامل بصرى (قوله كل واحد) اى من العلمين  
 الذين فى الطرفين (قوله لا انفصالهما) اى العلمين (قوله وحكم الكمين حكم طرفى العمامة الخ) وفى الايعاب  
 عن الجواهر يجوز ان يجعل فى كل طرف من طرفى العمامة قدر اربع اصابع من الحرير اه والظاهر  
 انه يجوز فى الحضاية المعروفة التى تتركب فى طرف العمامة من الحرير فان كان عرضها اربع اصابع حلت  
 والا فلا كرى على بافضل (قوله من المقاتلين) اى مقالة الحلبي والجوينى ومقالة صاحب الكافى  
 (قوله لكنهما) اى عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط ان لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية  
 والمغنى خلافاً وفى الكرى على بافضل ما حاصله اعتمده الشارح فى شروح بافضل والارشاد مقالة الحلبي  
 وفى التحفة ان لا يزيد المجموع الخ وفى الايعاب انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين ويجوز فى كل ان  
 يكون اربع اصابع واعتمده شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى انه اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد  
 الحرير على غيره حرم ولا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظرا للظاهر ما مر انفا عن  
 البصرى (واما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله مطلقا) اى  
 زاد على اثنين ام لا وزاد المجموع منهما على ثمانية اصابع ام لا (قوله بشرط ان لا يزيد كل على اربع) اى

ما يركب على الكمين مثلا  
 للخبر المذكور لكن المعتمد  
 كافى الروضة والمجموع  
 وغيرهما انه يشترط ان  
 يكون قدر اربع اصابع  
 مضمومة اى معتدلة لخبر  
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم  
 الحرير لا موضع اصبعين  
 أو ثلاث أو اربع قال  
 الحلبي والجوينى ويشترط  
 أن لا يزيد مجموع الطرازين  
 على اربع اصابع وخالفهما  
 صاحب الكافى فقال لو كان  
 فى طرفى العمامة علم كل واحد  
 اربع اصابع احتمل  
 وجهين والاصح الجواز  
 لانفصالها وحكم الكمين  
 حكم طرفى العمامة اه  
 وعبارة الروضة والمجموع  
 كالخبر محتملة لكل من  
 المقاتلين لكنها الى الثانى  
 اقرب فالشرط ان لا يزيد  
 المجموع على ثمانية اصابع  
 وإن زاد على طرازين وما  
 اقتضاه قول الكافى  
 لانفصالها أن على العمامة  
 طرازان منفصلان عنها  
 يجعلان عليها وانها حلالان  
 كطرازي الكمين غير بعيد  
 وأما اغتفار التعدد فى  
 التطريز والترقيع مطلقا  
 بشرط ان لا يزيد كل على  
 اربع ولا المجموع على  
 وزن الثوب

هو لا و الروضة والمجموع  
وكذا قول الجليل وغيره  
يجوز كل منهما وان تعددا  
مالم يزد وزن الحرير على  
غيره وأفنى ابن عبد السلام  
بأنه لا بأس باستعمال عمامة  
في طرفها حرير قدر شبر  
الان بين كل قدر اربع  
اصابع منها فرق لم من كنان  
او قطن قال الغزى وهذا  
بناء منه على اعتبار العادة  
فيه اه قال اذ ان ذلك في حكم  
التطريف وإنما تقييد  
بالارباع على الوجه المذكور  
لان العادة كانت كذلك  
فاذا تغيرت اتبعت لما ياتى  
وصيرورة المسئلة كما هو ظاهر  
ان السدى حرير وأنه أقل  
وزنا من اللحمة وأنه لحما  
بحري في طرفها ولم يزد به  
وزن السدى فاذا كان  
المحوم بحرير اشبه  
التطريف اما التطريز  
بالابرة فكالتسجيع فيعتبر  
الاكثر وزنا منه ومما طرز  
فيه بما يحسن السبك والاسنوى  
قال نعم قديحرم في بعض  
النواحي لكونه من لباس  
النساء عند من قال بتحريم  
التشبه اى تشبه النساء  
بالرجال وعكسه وهو  
الاصح وما افاده من ان  
العبرة في لباس رضى كل من  
النوعين حتى يحرم التشبه  
به فيه يعرف كل ناحية حسن  
وقول الاذرى الظاهر ان

فلا بد من الفصل بين كل طرازين أى ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فرفيت ينبغي اعتبار  
الوزن سم (قوله ببغيد الخ) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله من كلام هؤلاء) اى الخليلي  
والجوين وصاحب الكافي (قوله وكذا) اى ببغيد (قول الجليل الخ) قديقال ما الفرق بين مقالة الجليل وما  
قبلها من افردت عنها بل الظاهر انها عنيها لا يقال الفرق عدم اشتراطه ان لا يزيد كل على اربع اصابع لانا  
نقول هذا مرادله وان لم يصرح به فيما يظهر إذ لا تسعه المخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك  
فليتأمل بصري (قوله كل منهما) أى من الطراز والرقعة (قوله طرفها) أى في كل منهما كرى (قوله والمغنى)  
إلى قوله وصوره المسئلة في المغنى (قوله إلى ان بين الخ) عبارة النهاية والمغنى و فرق بين كل اربع اصابع  
بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) اى مقداره كرى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه  
وقفة إلا ان يقال تتبععت العادة في العائم وجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما إذا ما في العمامة من  
الحرير منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن في حيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت والافلا اه قال  
عش قوله مر وقد ينظر في كل منهما اى عاقله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتنظير هو المعتمد وقد  
تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خبط بها وعليه فلا يثنى النظر المذكور اه  
(ولما تقييد الخ) عبارة المغنى فان جرت العادة على خلافه اعتبرت إذا العادة تختلف باختلاف الاشخاص  
والا زمان والا ما كن اه (قوله وصوره المسئلة) اى مسئلة ابن عبد السلام و (قوله لحما) اى العمامة  
كرى واقرعش التصوير المذكور (قوله فاذا الخ) بالتثنية (قوله اما التطريز) الى قوله والاسنوى في  
المغنى والى قوله وما افاده في النهاية (قوله فكالتسجيع الخ) أى لا كالطراز وان قال الاذرى انه مثله ويحل حشو  
جبهته ونحوها بالحرير كالخدة لان الحشو ليس ثوبا منسوجا ولا يعد صاحبه لا بس حرير مغنى ونهاية (نعم قد  
يحرم الخ) اى المطرز بالابرة وان لم يزد وزنه عش (قوله لكونه من لباس النساء الخ) اى لا لكون الحرير  
فيه نهاية (قوله بتحريم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به فيه بانه ما كان مخصوصا بهن  
في جنسه وهيته او غالبا في زين وكذا يقال في عكسه نهاية قال عش ومن العكس ما يقع لنساء العرب من  
لبس البشوت وحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء  
او غاب فيهن رضى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذى كاقيل ان نساء قري الشام  
يتزين بزى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت به عادة اهله  
او ينظر لاكثر البلاد فيه ونظر والاقرب الاول ثم راي في ابن حزم نقلا عن الاسنوى ما يصرح به وعليه  
فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الان من لبس قطعة شاش على رؤسهن جرا ما لانه ليس بتلك الهيئة  
مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليتنبه له فانه دقيق وأما ما يقع من اللباس ليلة جلاتهن عمامة رجل فينبغي فيه  
الحرمة لان هذا الذى مخصوص بالرجال اه (وهو الاصح) معتمد عش قول الماتن (او طرف) اى بان يجعل  
طرفه مسجفا نهاية (قوله اى بحجب) الى قوله لحكمه في النهاية والمغنى قال عش ومثل السجاف الزهريات  
المعروفة لانها ما تستمسك به الخياطة ففى كالتطريف اه (قوله اى بحجب ظاهره الخ) قديقال ما الفرق بين  
السجاف الظاهر وبين الطراز ولعله والله اعلم ان السجاف الظاهر ما كان على اطراف السكمين والطوق  
والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثلا ليعبر بصري قول الماتن  
(بحرير) احترازه عن التطريز والتطريف بذهب وفضة فانه حرام وإن قل لسكرة الخيلاء فيه ولو جعل  
بين البطانة والظاهرة ثوبا حريرا جاز لبيسه وتحل خياطة الثوب به ويحل لبيسه ولا يجزى فيه تفصيل المصنوع لان  
الحر اهلون من الاوانى ويجوز منه كيس المصنوع للرجل مغنى ونهاية قول الماتن (قدر العادة) ولو اتخذ  
سجافا بدرجة امثاله ثم انتقل منه لمن ليس هو كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه موضع بحق ويغفر في الدوام  
ما لا يغير في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافا فاذا انما على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر

ينبغي اعتبار الوزن (قوله ببغيد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطريز



الغالب لا مثاله في كل ناحية للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كانت له جبة مكفوفة الفرجين والكمين بالديباغ وفارق ما مر في الطراز بانه محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد زينة فتقيد بالوارد (٣٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ باى

لو كان الامزعر فحكه  
وإن لم يبق للونه ريح لان  
الحرمة للونه لا لريحه لانه  
لا حرمة فيه اصلا اذ لا يتصور  
فيه تشبه لان النساء لم  
يتميزن بنوع منه بخلاف  
اللون حكم الحرير فيما مر  
حتى لو صبغ به اكثر الثوب  
حرم وكذا المعصر على ما  
صحت به الاحاديث واختاره  
البيهقي وغيره ولم يبالوا  
بنص الشافعي على حله  
تقدما للعمل بوصيته ولا  
بكون جمهور العلماء سلفا  
وخلفا على حله لاحاديث  
تقتضيه بل تصرح به كخبر  
كان يصبغ ثيابه بالزعفران  
قيسه ورداءه وعمامة قال  
الزركشي عن البيهقي  
وللشافعي نص بحرمته  
فيحمل على ما بعد النسخ  
والاول على ما قبله وبه  
تجتمع الاحاديث الدالة  
على حله والدالة على حرمة  
ويرد بخالفته لا طلاقهم  
الصريح في الحرمة مطلقا  
وله وجه وجيه وهو ان  
المصبوغ بالمعصر من  
لباس النساء الخصوص  
بهن فحرم للتشبه بهن كان  
الزعفر كذلك وإنما جرى  
الخلاف في المعصر دون  
الزعفر لان الخيلام والتشبه  
فيه اكثر منه مافي المعصر  
ويؤيده ان الزركشي لم

عادة امثاله فانه يحرم باقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على  
بناء السلم شيخنا وعش (قوله الغالب لا مثاله الخ) اى سواء جاوز اربع اصابع او لا نهاية عبارة شيخنا  
فالعبارة بعبادة امثاله وإن زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائده وقوله وإن زاد وزنه فيه وقفة  
ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك الا بنقل صريح عن الاصحاب (قوله مكفوفة الفرجين الخ) المكفوف  
ما جعل له كفة بضم الكاف اى سجاى نهاية (قوله ما مر في الطراز) اى من اعتبار اربع اصابع  
معنى (قوله بانه الخ) اى التطريف (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته ان الترقيع لو كان لحاجة جازت  
الزيادة عليه وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترقيع لحاجة اولى  
بالجواز من التطريف لان الحاجة اليه اتم ونفعه اقوى سم وهذا وجهه وإن قال عش قوله مر يقتضى  
المنع معتمدا (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريف سم وقد يقال  
بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضى المبني للفاعل او المفعول والتانيث باعتبار (١) عبارة  
المغنى فتقيد والنهية فيقيد (قوله حكم الحرير فيما مر) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض ثوبه بزعفران  
هل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسوج من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه  
ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعر عليه عرفا حرم ولا فلا انتهت اه سم واعتمده عث  
وكذا شيخنا عبارة نهم بحرم المزعر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق  
المزعر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه قول النهاية كالتطريف حقه كالتطريز (قوله وكذا  
المعصر) خلافا للنهاية والمغنى ووافقهما شيخنا وفي الكردى على بافضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام  
الى حرمة وجرى على حله الخطيب والجمال الرملى وغيرهما وجرى الشارح في شرحى الارشاد على ما قاله  
الزركشي وافر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمغنى ويحرم على غير المرأة المزعر دون المعصر  
كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصر سواء الاحمر  
والاصفر والاخضر وغيره سواء قبل النسخ وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال عث  
والمعصر مكروه خروجا من خلاف من منعه وينبغى تقيد السكرأة بما لو كثر المعصر بحيث يعد معصرا  
في العرف والاقرب كراهة المزعر حيث قل اه وعبارة شيخنا ويكره المعصر كله وكذا بعضه لكن بقيد  
صحة اطلاق المعصر عليه بخلاف ما فيه نقط من المعصر فلا يكره واماسا اثر المصبوغات فلا تحرم ولا تكره  
سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والمخطط اه (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره  
مع ان الكلام في المعصر سم عبارة البصرى قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في اصله بخط رحمه  
الله تعالى وهو محل تأمل لان كلامنا في المعصر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لاننا نقول هو كذلك الا  
انه لا يلام قوله بل تصرح به فليتنامل اه (قوله ويرد الخ) اى ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله  
وجه الخ) اى للاطلاق (قوله ويؤيده) اى الفرق المذكور بين المزعر والمعصر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان الترقيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليه وهو محتمل واطلاق الروضة  
يقتضى المنع شرح مر اقول قد يقال ان الترقيع لحاجة اولى بالجواز من التطريف لان الحاجة اليه اتم  
ونفعه اقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعله كالتطريف (قوله الا المزعر الخ)  
ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الاربع اصابع او كالمسوج من  
الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعر عليه عرفا  
حرم والا فلا شرح مر (قوله كخبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظره مع ان الكلام في المعصر

يفرق فيه بين ما قبل النسخ وبعده كما فرق في المعصر واختلف في الورس فالحقه جمع متقدمون بالزعفران واعتراض بان قضية كلام  
الاكثرين حله (١) قوله والتانيث باعتبار كذا باصل الشيخ رحمه الله ولا تانيث اذا جعل تقيد ماضيا ومع ذلك سقط بعد باعتبار  
شيء ولعل النفاط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله اعلم اه من هامش

وفي شرح مسلم غن عياض والمازري صح انه عليه السلام كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهى الرجل حلالا ان يتزعر (٢٨) فان فعل امرناه بغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث

الصحيح نهى ان يتزعر الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر انه صفر لحيته بالزعفران فان صح احتمال ان يكون مستثنى غيران حديث نهى الرجل عن الزعفران مطلقا صح اه فهو مصرح حتى بجرمة استعماله في اللحية لكن حمله جمع على الكراهة لحديث ابى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصنع لحيته بالزعفران والورس وحل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهى على ما عداها من البدن وبعضهم النهى على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرة التطل بالخالق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا او فصل بين كونه غالبار مغلوبا على المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوزة تجوز للزعفران اذا فرض بقاء لونه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غير الى آخره انه لا ير دعى حرمة المازعرا الاحاديث المصرحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة اصبح ويحل ايضا زرا الجيب وما جاء عن ابن عمر وغيره

معتمد ش (قوله واعتمده الخ) اى الحل (جمع متأخرون) وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها كرى على بافضل (قوله وبها صرح الخ) اى بالحرمة (قوله ان يكون الخ) اى تصفير اللحية به (قوله نهى الرجل) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله مطلقا) اى بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) اى حديث النهى المطابق وكذا ضمير لكن حمله الخ (قوله ويؤيد الحل) اى استعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) اى الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل و (قوله او فصل الخ) ببناء المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) اى السابق آ نقا (قوله ويحل ايضا زرا الجيب) اى مثلا عبارة النهاية وافق والدرجته الله تعالى بجواز الازرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريز بل اولى اه (قوله وكيس نحو الدرهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح مر ان الارجح حرمتها سم عبارة غش بعد نقله عن الريبادى مثله الا قرب حرمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلا لانها انما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك مندبل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعملته الرجل ولو في مسح فرج المرأة وقيد بده ما ياتي في كتابا التحرير (قوله وليقة الدواة) وقالا للنهاية والمغنى (قوله على الوجة فرج) الوجه حل غطاء السكوز من الحرير وإن كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء سم على حج وفيه على المنهج فرع ينبغي وفاقا لم رجواز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضلة للسكوز من توابع جعلها له تعليقه وحله بها هو اخف منه اه ع ش (قوله في الثانية) وهى الكيس (قوله الثالثة) وهى الغطاء (قوله فقد مر حل راس السكوز الخ) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع مر بل الوجه الحل وإن كان بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان ايضا الخ) وقد يفرق بان تغطية الاناء مطلوبة بخلاف العمامة مر اه سم وقوله بخلاف العمامة قديم (قوله ومن هنا) اى من التعليل بالانفصال (قوله ان يكون في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من جرمة ستر الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه اغطية

(قوله وكيس نحو الدرهم الخ) في شرح مر ان الارجح حرمة كيس الدرهم وغطاء العمامة اه وهو منازع في ضابط الاسنوى الاتى (فرع) الوجه حل غطاء السكوز من الحرير وان كان بصورة الاناء اذا استعمال الحرير جائز للحاجة وان كان بصورة الاناء (قوله فقد مر حل راس السكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة اناء بان يكون صفيحة وقياسه حل تغطية راسه بقطعة حرير ليست مخيطة على صورة الاناء بل اولى لان باب الحرير اوسع وقد لا تكون مخيطة على صورة الاناء لكن يجعل في اطرافها خيط يزرها لتعطف اطرافها على راس السكوز ولا يبعد حملها مر بل الوجه الحل وإن كانت بصورة الاناء لانه استعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان ايضا بالاولى) قد يفرق بان تغطية الاناء بخلاف العمامة مر (قوله في بدنه) قضيته جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمة سى الجدار ونحوه به وان المتبادر من كلامهم حرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى

بما يصرح بجرمته لعله راي لها وكيس نحو الدرهم وان حمله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الوجة في السكز خلافا لمن نازع السكزان في الثانية والثالثة فقد مر حل راس السكوز من فضة لانفصاله فلا بعد مستعملا له فكذا هاتان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوى ان ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقد ان يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لانه لا تحل الشراية التى براسها لما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر  
 اه سم (قوله) والحق به آخرون البند الخ) يحتمل أن يكون المراد به المحابس التي تجعل بين حبات السبعة ليعلم  
 بها على المحل الذي يقف عنده المسيح عند عرض شاغل مثلاً فإن كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره  
 والإلحاح كما كذلك فما يظهر بصري عبارة شيخنا والبجيرمي ومنها أي المستثناة علاقة المصحف وعلاقة  
 السكين والسيف وعلاقة الحياصة وخيط الميزان والمفتاح والسبعة وفي شرار يها تزدد قليل تحمل مطلقاً  
 وقيل تحرم مطلقاً والمعتمد التفصيل فإن كانت من أصل خطها جازت وإلا لا اه (قوله) فقال يحمل ذلك  
 اعتمده مر اه سم عبارة ع ش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خط السبعة من حرير وكذا  
 شرار يها تبعاً لخطها وقال ينبغي جواز خط نحو المفتاح حرير الحاجة اه وقوله وكذا شرار يها أي  
 التي هي متصلة بطرف خطها أما ما جرت به العادة بما يصل به بين حبوب السبعة فلا وجه لوجه ثم رأيت  
 في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز الخ وينبغي أن مثل ذلك خط السكين من الحرير فيجوز أن  
 لاحظ الزينة اه ع ش (قوله) انتهى) أي قول بعضهم (قوله) حرماً أي الشرابة والبند (قوله) وإن كان الخ  
 أي السكين ولا ينبغي أن هذه الغاية لا موقع لها هنا وإتمام وقعها عند قوله وكيس نحو الدرهم (قوله) وبحرم  
 إلى قوله لأن القصد في النهاية والغنى إلا مسألة النقش (قوله) وبحرم خلافاً لكثيرين الخ) والوجه عدم  
 حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبه الاستحالة لغيره قال ع ش ونقل بالدرس عن  
 شيخنا الزيادة أنه يجوز للرجل جعل تكة اللباس من الحرير أقول ولا مانع منه قياساً على خط المفتاح  
 وقياس ذلك جواز خط الميزان لكونه مكن من السكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها أي من المستثناة  
 جعل الحرير ورق كتابة لأنه استحالة حقيقة أخرى وهذا فارق الكتابة على رقعة حرير فإنها تحرم وسنها  
 تكة اللباس وقال بعضهم بجواز زر الطربوش وبعضهم بحرمته وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد  
 القول بالجواز للخروج من الإنهاء (قوله) كتابة الرجل) أي ولو لامرأة لأن الحرمة للاستعمال وهو  
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً أو امرأة مر (قوله) لا المرأة) أي ولو لرجل إلا أن تكون  
 كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لأنها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وع ش (قوله) الصداق فيه الخ  
 المنتجة أن ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله) لأن المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل  
 فيه للرسائل ونحوها مغنى (قوله) كذا أفق به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضي القضاة ابن رزين  
 عن يفصل للرجال الكونيات والاقباع الحرير ويشترى القماش الحرير مفصلاً أو يبيعه لهم فقال يائمه  
 بتفصيله لهم وبخياطته أو يبيعه أو شرائه ثم كيا ثم بصوغ الذهب للبسم قال وكذا خلع الحرير ويحرم بيعها  
 والنجارة فيها مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر وبخياطته وكالحياطة بالنسج بالطريق الأولى (قوله) ونوزع  
 فيه الخ وقوله وإن خالف فيه الخ) أي في التحريم الذي أفق به المصنف الخ وكان الأولى ذكر الغاية في  
 المعطوف عليه (قوله) بين هذا) أي كتابة الرجل في الحرير لامرأة (قوله) ونقش ثوب الخ) وجوزم بحثاً  
 نقش الحلي للمرأة والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهي ما تحتاجه لازمة وبحث أيضاً أن كتابة إسما على ثوبها  
 الحرير أن احتاجت إليها في حفظه جاز فعلها للرجال وإلا فلا فليتأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز  
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله أن كتابته راجعة لنقش حرره  
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة أدخل في التعلق به سم على المنهج (قوله) أن احتاجت إليها الخ) ينبغي

ينظم فيه أغنية الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وأولى  
 بالحل شرح مر (قوله) وخالف بعضهم فقال يحمل ذلك) اعتمده مر (قوله) وبحرم خلافاً لكثيرين  
 كتابة الرجل) أي ولو لامرأة لأن الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلاً  
 أو امرأة مر (قوله) لا المرأة) أي ولو لرجل إلا أن تكون كتابتها سبباً لاستعماله بعد ذلك لأنها  
 حينئذ معينة على معصية مر (قوله) لأن المستعمل حال الكتابة هو الكاتب) المنتجة أن ختم الحرير

نعم يشك على هذا امر أن  
 شرط الاستعمال المحرم أن  
 يكون في البدن والكتاب  
 غير مستعمل له في بدنه  
 اللهم الا ان يدعى ان العرف  
 يعده مستعملا للكتوب  
 بيده وفيه مافيه وقول  
 الماوردي يحل لبس خلع  
 الملوك يحمل على من  
 يخشى الفتنة ولا يدل له  
 لباس عمر حذيفة او سراقه  
 رضى الله عنهم سوارى  
 كسرى وتاجه لانه لبيان  
 المعجزة فهو ضرورة اى  
 ضرورة فأخذ بعضهم  
 منه كلام الماورى حل  
 لبس الحرير إذا قل الزمن  
 جدا بحيث انتفى الخلاء  
 ليس في محله ويكره ولو  
 لامرأة تزين غير الكعبة  
 كمشهد صالح بغير حرير  
 ويحرم به (و) يحل للأدمى  
 (لبس الثوب النجس) اى  
 المتنجس لما يأتى في حل  
 جلد الميتة (في غير الصلاة  
 ونحوها) كالطواف وخطبة  
 الجمعة وسجدة التلاوة  
 والشكر ان كان جافا  
 وبدنه كذلك لان المنع  
 من ذلك يشق

أن مثله كتابة التمام في الحرير إذا ظن باخبار الثقة أو اشتها رفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير  
 الحرير لا تقوم مقامه ويؤيدها ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع ( قوله حفظه ) اى  
 المكتوب فيه ( قوله نعم بشكل الخ ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تقيد الحرمة بالبدن لا اشكال  
 هنا ( قوله على هذا ) اى تحريم كتابة الصداق في الحرير او قوله بخلاف الكتابة فانها تعد الخ قوله للمكتوب  
 اى الحرير المكتوب فيه فقيه حذف وايصال ( قوله وفيه مافيه ) اى لوجود ما ذكر في النقش والحياطة ايضا  
 ( قوله وقول الماوردي ) الى قوله فاخذ بعضهم في النهاية والمغنى ( قوله يحمل على من يخشى الفتنة ) اى وان  
 طال الزمن وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا الاخذ  
 القياس حل الالباس فليتامل سم ( قوله من يخشى الفتنة الخ ) عبارة الكردى على بائض وفي الايعاب  
 متى خشى من الملبس له الخلعة ضرر او ان جازله الالباس والا فلا ه ( قوله ولا يدل له الخ ) وجه الدلالة عند  
 زاعمائه جازت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يهداستعمالا  
 فالحرير اولى بنهاية ( قوله لبيان المعجزة ) اى لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقه بذلك ع ( قوله  
 ويكره ) الى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله بزيادة عبارة بافضل مع شره ويحل الحرير للكعبة اى لسترها  
 سواء الديباج وغيره لفعل السلف والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره تزين شاهد العلماء  
 والصلحاء وسائر البيوت بالثياب لخبر مسلم ويحرم بالحرير والمصور واما تزين الكعبة بالذهب والفضة  
 فحرام كما يشير اليه كلامهم ه ( قوله تزين غير الكعبة الخ ) عبارة النهاية والمغنى تزين البيوت حتى شاهد  
 العلماء والصلحاء اى محل دفنهم بالثياب غير الحرير ويحرم تزينها بالحرير والصور نعم يجوز ستر  
 الكعبة به تعظيها ه ( قوله اى المتنجس ) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لا قوله وخرج الى المتن  
 ( قوله اى المتنجس ) اى بغير معفو عنه شيئا زاد سم والمتنجس شامل للنجاسة الحكيمة فقضية ما باتى  
 حرمة المسك به في المسجد ه ( قوله لما يأتى الخ ) اى بدليل قوله بعد عطف على المحرم وكذا جلد الميتة في  
 الاصح مغنى ( قوله ان كان جافا الخ ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث  
 يعرق فيمتنجس ثوبه ويحتاج الى غسلة للصلاة مع تعذر الماء ه والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث  
 لا يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه متربطاً بغير العرق كما افاده بقول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء  
 بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذالم يتعذر الماء سم عبارة ع ( قوله  
 مر بحيث يعرق فيمتنجس بدنه هو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد  
 انه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه او ثوبه بلا حاجة فليحرم رسم على المنهج و ( قوله ويحتاج  
 الخ ) ينبغي ان يكون محل ذلك إذا دخل الوقت اما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم  
 اذا كان معه ماء جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا ترابا وان يجامع  
 زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك ايضا ه ع ( قوله ما نقله عن شرح الروض باقى عن النهاية والمغنى  
 مثله عبارة البجيرمى قال الاسنوى الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب اى تطيخها به ولا في البدن

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر ( قوله الا ان يدعى ان العرف يعده مستعملا للكتوب  
 الخ ) وعلى ما شرنا اليه ان قضية كلامهم ان لا تقيد الحرمة بالبدن لا اشكال هنا ( قوله يحمل على  
 من يخشى الفتنة ) اى وان طال الزمن مر وظاهر على هذا الحل حرمة لباس الملوك اياه لغيرهم وقوله فاخذ  
 بعضهم الخ على هذا القياس حل الالباس فليتامل ( فرع ) هل يحرم لباس الدواب الحرير كالخدار  
 او يفرق بنقع الدواب مال مر للفرق ( قوله في المتن ولبس الثوب النجس اى المتنجس الخ ) ويستثنى من  
 ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيمتنجس بدنه ويحتاج الى غسلة للصلاة مع تعذر الماء كذا في شرح  
 مر والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه متربطاً بغير العرق  
 كما افاده قول الشارح ان كان جافا الخ لشدة الابتلاء بالعرق كما وافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

أى استعمالها فيه بحيث تتصل به رطبا كان أو بابسا انتهى سم اه (قوله) اما في نحو الصلاة الخ عبارة  
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعا م لا لقلعه الفرض بخلاف  
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه تمتنع اما إذا  
 لبسه قيل ان يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحرره بنفل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو  
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا في المغنى لا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحرره بنفل (قوله)  
 فيحرم ان كانت فرضا) أى بعد الشروع فيه مطلقا وقبله إذا ضاق الوقت كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) وكذا  
 ان كانت نفلا الخ) أى سواء لبسه قبل تحرره أو بعده كما مر عن النهاية وإن كان الاستدراك الا في ظاهره في  
 الصورة الثانية فقط (قوله) تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم ويأتى عن المغنى  
 ما يوافقه فقول شيخنا ولا يحرم تنجيس ملكه كثر به وجداره ولو لغير غرض مالم يلزم عليه ضياع المال اه  
 ضعيف (قوله) من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله) يحرم المكسك به) أى لباس متنجس بغيره معفو عنه  
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المكسك المحرم المكسك بالنعل المتنجس اه (قوله) من غير حاجة الخ)  
 أى المالحاجة كفى النعل والبابوج الذى به نجاسة فيجوز شيخنا أن أى مكسك بذلك للصلاة مثلا (قوله) كما يجتنبه  
 الأذرى الخ) وقرر مر ان من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة ان خاف تلويث المسجد  
 أو لم يكن دخوله للحاجة حرم ولا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلويث ولو لغير حاجة  
 ثم قرر تحريم دخول من بنحو ثوبه بنجاسة المسجد ومكسك فيه من غير حاجة سم على المنهج اه ع ش أى  
 فيحمل تقريره الاول على الثانى الموافق لما في النهاية والتحفة والمغنى قول الامتن (لا جلد كلب الخ) (فرع)  
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف  
 الشبهة لانها من شعر الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان عليهما لم يوجد ما يقوم مقامها فهذه ضرورة  
 مجوزة لاستعمالها ويعنى حينئذ من ملاقاتها مع ندائها قال مر ينبغي الجواز ان توقف الاستعمال عليها  
 وأقول ينبغي ان يقيد الجواز بما لا يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافا فليتأمل سم على المنهج اه  
 ع ش (قوله) فيحل قطعا) اعتمده ع ش عبارته قوله مر فلا يحل لبسه الخ خرج به الفرس فيجوز به  
 صرح ابن حج اه ويأتى عن الزبائى مثله (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك على ان  
 مانسبه الانوار لم يره فيه ولعل السمع مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراش والتدثر كاللبس اه قول  
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الادمى استعمال نجاسة في بدنه وشعره أو ثوبه  
 ولو كان النجس مشطى عاج في شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبة ولا يفكره كافى المجموع خلافا لالاسنوى  
 في قوله يحرم أى العاج مطلقا وكانهم استثنوا العاج لشدته جفافه مع ظهور ررقه وجلده الادمى وشعره  
 وإن كان طاهرا يحرم استعماله لالضرورة مغنى ونهاية وحاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة  
 مطلقا سواء كان في البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال جزء الادمى  
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونها قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو انياب فيلته وينبغى  
 جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم ان محل ذلك في غير الصلاة ونحوها ما فيه مالا يجوز  
 لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه  
 من تنجيس الرأس والاحية وقوله مر وجلده الادمى الخ أى ولو حرقه خلافا لابن حج اه ع ش (قوله)  
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخرج باللبس الافتراش فيجوز قطعا ولو من مغلظ زى وعش اه

وجود العرق في الحال إذا لم يتعد الماء (قوله) أى المتنجس) شامل للنجاسة الحكيمة فقضية ما باتى حرمة  
 المكسك به في المسجد (قوله) أى المتنجس) قال في شرح العباب بغير معفو عنه (قوله) اما في نحو الصلاة) يؤخذ  
 منه اخراج المتنجس معفو عنه (قوله) لان المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله)  
 ومع حل لبسه يحرم المكسك الخ) اخرج مجر دالمعفو عنه (قوله) كافى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك

اما في نحو الصلاة فيحرم ان  
 كانت فرضا وكذا ان كانت  
 نفلا واستمر فيه لكن لا لحرمة  
 ابطاله فانه جائز بل لتلبسه  
 بعبادة فاسدة واما مع رطوبة  
 فلا لان المذهب تحريم  
 تنجيس البدن من غير  
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم  
 المكسك به في المسجد من غير  
 حاجة اليه كما يجتنبه الأذرى  
 لانه يجب تنزيه المسجد عن  
 النجس (لا جلد كلب  
 وخنزير) وفرع احدهما  
 فلا يحل لبسه لغاظ نجاسته  
 (لا للضرورة كفجأة قتال)  
 او خوف نحو برد ولم يجد  
 غيره نظيره ما مر في الخبر  
 وخرج بلبسه استعماله في  
 غيره كافتراشه فيحل قطعنا  
 في الانوار وإن قال الزركشى  
 المذهب المنصوص انه  
 لا ينتفع بشىء منهما (وكذا  
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم  
 لبسه

ويأتي وتقدم في الشرح ما يوافقه (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من  
الضرورة مجرد ستر عورتة عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية عورته  
سم (قوله من التعبد الخ) هو الدعاء للطاعة وقبل هو التكليف بجري (قوله ويؤخذ منه) اي من قوله مع  
ما عليه من التعبد الخ (قوله انه يحل لباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوافق  
باطلاقهم شرح مر وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم سم عبارة ع ش قوله  
مر وهو الاوافق الخ معتمد اه (قوله والباس) الى قوله والكلب في النهاية والمغني (قوله والباسه) من  
اضافة المصدر إلى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله للآخر) اي لاغيرهما عبارة  
النهاية والمغني واما تغشيته غير الكلب والخنزير وفرعهما وفرع احدهما مع الآخر بجلدهما احدهما فلا  
يحل بخلاف تغشيته بغير جلدهما من الجلود المنجسة فانه جائز اه (قوله وجلد الميتة الخ) بالنصب عطف على  
جلد كل الخ يعني يجوز الباس غير الكلب والخنزير وفرع احدهما جلد غيرهما وإن اختلف النوع خلافا  
لما يوهه صنيعة (قوله لدابته) أي الجلود الاضافة لادنى ملاسمة (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني  
وليس الباس الكلب الذي لا يقتضي او الخنزير جلد مثله معتزلا لاقتناؤه ولو سلم قائمه على الاقتناء ودفع الالباس  
على انه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج إلى حل شيء عليه او ليدفع به نحو سبع او يكون ذلك لاهل الذمة  
فانهم بقرون عليها او لمضطر تزود به لياكله كإيتزود بالميتة فله حينئذ ان يحمله كاه وظاهر وبذلك اندفع  
استشكال الاسعاد اه (قوله او حفظ) اي لنحو الزرعة قول المتن (ويحل الاستصباح الخ) وفي شرح  
المهذب عن الرويان ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمنجسة من عظم الفيل لغرض  
الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبراني رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو ظاهر لأن  
غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام نار او نحو ذلك  
وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغرض غرض فليتأمل سم على المنهج اه ع ش قول المتن (الاستصباح الخ)  
وكذلك دهن الدواب به اه (قوله مع السكر اه) إلى الفائدة في النهاية والمغني لا قوله ومن قيد إلى ويجوز  
(قوله يعارض الخ) (فرع) إذا استصبح بالدهن النجس جاز لإصلاح الفتيلا بصبعه وإن تنجس وأمكن  
اصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة سم على المنهج اه ع ش  
(قوله في الفارة الخ) اي في جواب السؤال عن الفارة التي تموت الخ فقوله تموت الخ صفة للفارة المحلى بلام  
الجنس الذي في حكم السكر اه عبارة المغني وغيره لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سئل عن فارة وقعت في سمن فقال إن كان  
جامدا فالقوها وما حو لها وإن كان مائعا فانتصبوا به او فانتفعوا به اه (قوله ودخان النجس الخ) والبخار  
الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز  
أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لمجاورته النجاسة لانه من عينها نهاية (قوله يعني عن قليله) قال في  
المجموع ويجوز طلي السفن بشحم الميتة واطعام الميتة للكلاب والطيور واطعام الطعام الميتة المتنجس الدواب  
مغني ونهاية (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد) مطلقا به صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرمي سم  
عبارة شيخنا ويحرم في المسجد وإن لم يبلوث اه (قوله لحرمة إدخال النجاسة فيه الخ) فيه ان نفس الاستصباح

على ان مانسبه للانوار لم يره فيه ولعل النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه  
وهل من الضرورة مجرد ستر عورتة عن الاعين فيه نظر ويتجه انه منها لما فيه من بدء المشقة عليه في رؤية  
عورته (قوله ويؤخذ منه انه يحل الباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه وهو الاوافق لكلامهم شرح  
مر (قوله لصبي غير مميز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مميز كإقتضاه إطلاقهم اه (قوله جلد كل  
منهما خرج غزهما من الدواب وعبارة الارشاد لا جلد كلب اي او خنزير او فرع احدهما الا لثلهما والضرورة  
مطلقا اه (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا) وبه صرح الامام وافق به شيخنا الشهاب الرمي (قوله  
لحرمة إدخال النجاسة فيه لغرض حاجة) فيه ان نفس الاستصباح به في المسجد بشرط ان التلويث منه ومن دخانه

في حال الاختيار (في الاصح)  
لنجاسة عينه مع ما عليه من  
التعبد باجتناى النجس  
لاقامة العبادة ويؤخذ منه  
أنه يحل الباس جلد الصبي  
غير مميز ويجنون ويجوز  
استعماله في غير اللبس نظير  
الذي قبله بل أولى والباسه  
جلد كل منهما للآخر على  
المعتمد لا ستواهما تغليظا  
وجلد الميتة لدابته ويحرم  
اقتناء الخنزير لوجوب قتله  
فورا إلا للضرورة كأن  
اضطر لحمل متاع عليه  
والكلب إلا لنحو صيد أو  
حفظ حال لا مترقا (ويحل)  
مع السكر اه) الاستصباح  
بالدهن النجس (يعارض  
أوصالة كودك الميتة أي  
غير المغلظة (على المشهور)  
للخبر الصحيح في الفارة تموت  
في السمن الذائب استصحبوا  
به أو قال فانتفعوا به ودخان  
النجس يعني عن قليله نعم  
يحرم ذلك في المسجد مطلقا  
لحرمة إدخال النجاسة فيه  
لغير حاجة ومن قيد بأن  
لوث يحمل مفهومه على  
ما إذا اجتنب للاسراج به فيه

حاجة فالوجه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلوين منه ومن دخانه وإن قل مرأه سم وعش  
(قوله وكذا الدار) عبارة النهاية قال الأذري والوجه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما إن  
طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته  
اه (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع فيها حيث أدى إلى تنجيسها وتسويدها  
مطلقاً مرأه سم عبارة عش قال مر يجوز لإسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو مؤجر له بشرط  
أن لا يلونه بنحو دخانه نعم السير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث رضى به المالك في العادة فلا بأس فلو  
كان موقوفاً أو لنحو قاصر امتنع أي ولو سير إلا أنه هنا مأك يعتبر رضاءه وينفع على ذلك الطبخ بنحو الجلة  
في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن يستثنى  
ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم سم على المنهج اه عبارة شيخنا  
ولا يحرم تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والأوز ونحوهما بخلاف مالم  
تجر به العادة فإنه يحرم إن لو تها كذا في البجيرى إلا أنه مثل المعتاد بالوقوف بالسرجين في البيوت وترية  
نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض بالنجس أي تسويدها به اه (قوله إن أدى إلى تنجيس شيء الخ) أي ولم  
يأذن مالكه اه حلي (قوله ويجوز اتخاذ صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كاصحوا به ثم  
يطهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدغ مع وجود غيرها من الطاهرات وإن باشرها  
الداغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للحليل  
الإلاج فيها نهاية قال عش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ ما دغ الجلود بروث الكلب والخنزير  
فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضاً زيادى أى مع ذلك لودغ به طهر الجلد يغسل سبعاً إحداها  
بتراب اه وفي البجيرى عن الشورى ومحل عدم جواز الدغ بروث الكلب والخنزير إذا وجد غيره صالحاً  
له اه (قوله اتخاذ صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضاه حرمة الاتخاذ للبيع وإن لم  
يتحقق البيع فليتام بصري (قوله لأن أكثرها الخ) متعلق لمعة وعلة (قوله ولأنها ملتقطة) أي  
الاكثر والتأنيث نظر للمعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف و (قوله ثم) أي في  
ذلك التأليف (قوله كما قاله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) (قائده) سئل الجلال السيوطى  
عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج والزناط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط  
الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على  
هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد  
من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزناط أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعارة حيث أدى إلى  
تنجيسها وتسويدها مطلقاً مر (قائده) سئل الجلال السيوطى عن شخص من أبناء العرب يلبس الفروج  
والزناط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخاط الفقهاء فأمره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لأن  
في ذلك خرم ما روته فهل الأولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وما جنس ما كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزناط  
أو الفروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا خرم له روته لأن ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو  
غيره أيضاً إلى لباس الفقهاء لم يحرم مر ومثلك حسن ذلك المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العمامة ويلبس القلائس بغير عمامة ويلبس العمامة بغير  
قلائس ويلبس القلائس ذوات الأذنان في الحروب وإن كان كثيراً ما كان يعم بالعمامة الحرقانية والسود  
في أسفاره ويعتجز اعتجاراً أو الاعتجار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئاً أو أنه بالم تمكّن العمامة فيشد  
العصابة على رأسه وجبهته وأن البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

وكذا الدار المستأجرة أو  
المعارة إن أدى إلى تنجيس  
شيء منها بما لا يعني عنه أو  
بما ينقص قيمتها أو أجزائها  
فيما يظهر بخلاف قليل  
دخانها الذي لا يؤثر نقصا  
البنو ويجوز اتخاذ صابونا  
وسقيه للدواب (قائده)  
مهمة (لأن أكثرها  
ليس في كتب الفقه وإنما  
هي ملتقطة من كتب  
الاحاديث ولذا كنت  
أطلت الكلام فيها ثم رأيت  
أنها أخرجت الشرح عن  
موضوعه فأفردتها بتأليف  
حافل ثم لخصت منه هنا  
مالا بد منه بأخصر إشارة  
اتكالا على ما بسط ثم اعلم  
أنه لم يتحرر كما قاله الحفاظ  
في طول عمامته صلى الله عليه وسلم  
وعرضها شيء وما وقع  
للطبرى في طولها أنه نحو  
سبعة أذرع وغيره أنه  
نقل عن عائشة أنها سبعة  
في عرض ذراع وأنها كانت  
في السفر بيضاء وفي الحضر  
سوداء من صوف وأن  
عذبتها كانت في السفر من  
غيرها وفي الحضر منها  
فهو شيء

استروحواليه ولا اصل له نعم ولا خلاف (٣٤) في الرداء قبل ستة اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف او شبران في عرض

ذلك ولا حرم لمروته لان ذلك لباس عشرين طائفة ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يحرم مروته فكل حسن ذلك لمناسبتة اهل جنسه وهذا المناسبتة اهل وصفه ثم بين انه عليه السلام كان يلبس القلائس تحت العائم ويلبس القلائس بغير عمامتهم ويلبس العائم بغير قلائس ويلبس القلائس ذوات الاذان في الخروب وانه كان كثير اما يعتم بالعمامة الحرقانية والسود في اسفاره ويعتجر اعتجارا والاعتجار ان يضع على الراس تحت العمامة شيئا وانه لم تكن العمامة ليشد العصا به على راسه وجهته وان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء بين ان القلنسوة غشامة بمطانيستر به الراس ثم قال دل بمجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله على انه بيضاء على انه لم يكن من الزنوط الخمر واسمها من جنس الثياب القطن او الهوف الذي هو من جنس الجيايب والسكساء الذي من جنس الزنوط إلى ان قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم ويدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها ييسر وأما الفروج فقد صح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فصلي فيه ثم انصرف فزرعه كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتيقن قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا الحديث اصل في لبس الخلفاء له وإما نزعها لكونه كان حريرا وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فزرعه لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزعها عنه جبريل اه سم (قوله استروحواليه) اى اسرع الطبرى وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعب تحقيق كردى (قوله فوشى الخ) خبر وما وقع للطبرى الخ (قوله في الرداء) اى ردائه صلى الله عليه وسلم (قوله اربعة اذرع الخ) بالرفع (قوله او وشبران) او لعطف مدخوله على ونصف والواو لعطف مدخوله على اربعة اذرع (قوله إلا القول الثاني) وهو اربعة اذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر (قوله والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أى الملبوس (قوله وأفضلية الاول الخ) عطف على تساويهما أى واحتمل أفضلية الاول وهو المتوسط (قوله وأفضلية الثاني الخ) عطف عليه ايضا وهو الارتفاع بالقصد المذكور كردى (قوله والتوسع على العيال) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخة السيد عمر البصرى ونسخ صحيحة اخرى التوسع مصطفي الخوى (قوله وإشار شهورتهم الخ) كقوله والتوسع عطف على اكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) اى نذب الحقا (قوله لنحو دخول مكة) أى كدخول المدينة (قوله بهذه الشروط) وهى قصد التواضع وأمن المؤذى وأمن التنجس (قوله ويحل) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى (قوله ويحل الخ) وليس خشن لغير غرض شرعى خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بأفضل ويلحق بذلك اكل الخشن اه واعتمد المغنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) اى ما في المجموع (قوله

ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاذرع إلا القول الثاني وبين لكل احد بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله الفضل من الارتفاع فان قصد به إظهار النعمة والشكر عليهم الاحتمل تساويهما التعارض وأفضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه وأفضلية الثاني للخبر الحسن إن الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده ويتبعى عدم التوسع في الماكل والمشرب إلا لغرض شرعى كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كغرض لحرمة على فقير جهل المقرض حاله إلا ان كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها إذا طول وورد مشوا حقا وفي رواية انه عليه السلام مشى حافيا وقد يؤخذ منه نذب الحقا في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث امن مؤذيا وتنجا ولو احتملا ويؤيده نذب لنحو دخول مكة بهذه الشروط ويحل كما في المجموع بلا كراهة لبس نحو قيص وقيام ونحو جبة اى غير خامة لمروته لما يأتى في الطيلسان ولو

وبين المشركين العائم على القلائس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشامة بمطانيستر به الراس ثم قال دل بمجموع ما ذكر على ان الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على انه لم يكن من الزنوط الخمر واسمها من جنس الثياب القطن او الهوف الذي هو من جنس الجيايب والسكساء الذي من جنس الثياب البيهقي في شعب الايمان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتم قال كان يدبر العمامة على راسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عدة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة أو فوقها ييسر وأما الفروج فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فروج حرير فلبسه فصلي فيه ثم انصرف فزرعه كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتيقن قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خلف وهذا

غير من رورة إن لم تبد غورته للاتباع اه ومما يعلم منه أنه متى قصد بلباس أو نحوه نحو تسكبن كان فاسقا أو تشبها

اختص



لبسها وعكسه في لباس اختص به المشبه به خرم بل فسق للعنه في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن ليعطى لما ياتي ان كل من اعطى شيئا الهففة ظنت فيه وخلاعتها باطنا حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كندر (٣٥) وفهد به شعر وإن جعل إلى الارض على الاوجه لانه من شأن

المتكبرين وحرم جمع لبس فروة السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشترى عملهما بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وإن دبح لانه غير ما كول ويسن نقض فرش احتمل حدوث مؤذنيه للامر به وكان ﷺ يلبس الحبرة وهي ثوب مخطط بل صح أنها أحب الثياب إليه وقال في ثوب خيطه احمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت ان انظر إليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو إليه أو عليه وقد يجاب بانها احببة خاصة بغير الصلاة جمعاً بين الحديثين والافضل في القميص ثوبه من قطن وينبغي ان يلحق به سائر انواع اللباس كالعامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف لحديث في الاول وحديثين في الثاني لكن ذلك اقوى من هذين وكونه قصيرا بأن لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق افضل وتقصير السكين بأن يكون إلى الرسغ

اختص به المشبه به) أي أو غلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما ياتي) أي في آخر الهبة كرده (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بافضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفي الایعاب بخلاف ما إذا ذبل وبره كرده على بافضل (قوله وان جعل الخ) أي شعره (قوله والصواب حلها الخ) ويحل ايضا فرو الفلنك وقاقم وحوصل وسمر كرده على بافضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أي وسكر اشترى به بدم الخنزير (قوله بل لا يفيد الخ) تقدم مثله عن المغني (قوله إلا في فرو) وكذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضها بالالف وهي أفيد وأنسب (قوله في فرد معين) أي علم عمله بذلك بخصوصه و (قوله دون مطلق الجنس) أي دون امثال ذلك الفرد التي لم يعلم عملها بذلك فلا تحرم وان اتخذ الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه) أي الوشق (قوله حدوث مؤذني) أي الحلية والعقرب (قوله في ثوب) أي في شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب او حال منه و (قوله خشيت الخ) مقول قال (قوله وبينهما) أي الحديثين (قوله في المخطط او اليه او عليه) أي لا بساله او متوجها اليه او واقفا عليه وينبغي اخذ من التعليل بالافتتان تقييد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما اذا غطا بما يمنع وقوع النظر اليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حينئذ والله اعلم (قوله اليها) أي الى خطوط هذا الثوب (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حل الحديث الثاني على ذي خطوط غريبة من شأنها اشغال الخاطر لم يبعد فانه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بانها) أي احببة الحبرة (قوله ذاك) أي حديث القطن (قوله وكونه) الى قوله بل لو توقفت في النهاية والمغني لا قوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أي القميص أي ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب شرح بافضل ونهاية واما دوا كذا في المغني إلا انه اعتمد ان ابتداءه من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين قال السكري على بافضل وجزم به الشارح في النفقات من التحفة واستوجه في الایعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أي فيندب لهم نهاية ومعنى وشرح بافضل أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه لياحقوا بهم ع ش ويأتي في التشرح مثله (قوله واطلوا الخ) عبارة النهاية والمغني وشرح بافضل وافرطت وسعة الثياب والا تكلم بدعوة وسرف وتضييع المال لعم ماصار شعار للعلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فبساوا ويسن ان يبدأ يمينه لبسا ويسار خلعاً وان تخلع نحو نعليه إذا جلس وان يجعلهما وراءه او يجنبه الا لعذر وان يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله تعالى والا لبسها الشيطان كما ورداه زاد الا ولا ينكره بلا عذر المشي في نعل واحدة ونحوها كخف ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والا ولي تركه وترك دق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أي الدق والصقل بمن ير يد البيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال ع ش قوله وتضييع المال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخبلاء وقوله ويسن ان يبدأ يمينه ولو خرج من المسجد ينبغي ان يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر نعل اليسار مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه إذا كرا أي مع التسمية والمراد بالطل لفعلى هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند ارادة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد الحديث أصل في لبس الخف فاعلمه وإنما نزع صلى الله عليه وسلم لسكونه كان حريراً وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فتزعمه محرمة في صحيح مسلم انه قال حين نزع عنها ثيابه عن جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق السكين حضرا وسفر الخ) في فتاوى السيوطي رجل لبس له الاثوب فضله ولبس ثوبا قصير الكم

للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخيلا محرم بل فسق وإلا كرهه إلا لعذر كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسئل اوليته مثل كلامه بل لو توقفت ازاله محرم وافعل واجب على ذلك وجب واطلوا ان توسعة الاكام بدعوة ومحل في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق السكين حضرا وسفر اللاتباع وزعم ان هذا خاص بالغزو بمنوع نعم ان اريد أنه فيه سنة كما صرح

به ابن عبد البر لم يعدد وتسنع العامة لصلواته وتصديقه لاجل الاحاديث الكثيرة فيها واشتداد صفته كبريها بمجره كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كاه وعادة ابن الجوزي هنا والحاكم في التصحيح لا ترى الى حديث اعتمه وازدادوا احدا حديث حكم ابن الجوزي بوضعه والحاكم بصحته استرواحا منهم على عاداتهما وتحصل السنة بكونها على الراس او نحو قلنسوة تحتها وفي حديث ما يدل على انضاضه كبرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتاج به ولا في فضائل الاعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فازاد فيها ذلك كره وعليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كفييتها بعادته ايضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيهه بلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه وسيأتي ان خرمها مكروه بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حينئذ ابطلا لالحق الغير ولو اطردت عادة محل بازرائها من اصلها لم

تفخر بها المروءة خلافا لبعضهم ويأتي في الطليسان خلاف ذلك ويفرق بان نديها عام في اصل وضعها فلم ينظر لعرف يخالفه فان اصل وضعه المروءة سواء كاصرح به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نديها من اصلها لكن قال بعض الحفاظ لا اصل لها والافضل في كونها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعامة سوداء ونزول اكبر الملائكة يوم بدر بعائهم صفر وقائع محتمة فلا تنافي عموم الخبر الصحيح الامر بلبس البياض وانه خير الالوان في الحياة والموت ولا باس بلبس القلنسوة اللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة لان كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم وبقول الراوى وبلا عمامة قديتا يد بعض ما اعتاده بعض اهل النواحي من ترك العمامة من اصلها وتميز علمائهم بطليسان

الخ أى ولو دخل في المسجد فاخرج يساره من نعلها ويضعها على ظهر نعلها ثم يخرج عيته من نعلها ويضعها في المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بتخلع اليسار والدخول باليمين أه عس (قوله) ولقصد التجمل) اى في حضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس (قوله) كاهو) اى التساهل و (قوله) هنا) اى في النواحي (قوله) استرواحا) اى طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله) على الراس) اى بلا قلنسوة (قوله) او نحو قلنسوة الخ) بالجر عطف على الراس (قوله) وهو) اى شديد الضعف (قوله) ولا في فضائل الاعمال عطف على مقدر اى لا في غير الفضائل ولا في الفضائل (قوله) عادة) اى بحسب عادة امثاله (قوله) وعليه) اى ما يزيد على اللاتق (قوله) كفييتها) اى من حيث اللبس واللون (وعكسه) اى مروءة سوق بلبس عمامة فقيه (قوله) بعادته) اى عادة امثاله في زمانه ومكانه (قوله) وسيأتي) اى في الشهادات (قوله) لان فيه حينئذ) اى في الخرم مع كونه متحملا للشهادة (قوله) بازرائها) اى ترك العامة فكان ينبغي تذكر الضمير في قوله عدم نديها من اصلها (قوله) خلاف ذلك) اى خرم مروءة لا بسا اذا طردت عادة محله بتركه (قوله) وفي حديثين الخ) تأكيد لقوله فان اصل وضعه الخ والواو بمعنى بل (لم تتجرم بها) يعنى بلبس العامة (قوله) ونزول اكثر الملائكة) اى وصحة نزول الخ (قوله) ولا باس بلبس القلنسوة) اى ولا بلبس العمامة بلا قلنسوة ولا بشد عصا به على الراس والجهة بلا عمامة كما مر عن السبوطي (قوله) اللاطئة بالرأس) اى اللاصقة به (قوله) المضربة الخ) اى المحشوة صفة بعد صفة للقلنسوة (قوله) وبلا عمامة) عطف على قوله تحت العمامة (قوله) وبقول الراوى الخ) متعلق بقوله قديتا يد (قوله) قديتا يد بعض ما اعتاده) كذا في اصل الشارح رحمه الله تعالى باثبات لفظه بعض ولا يثبت لها في اكثر النسخ مصطفي الخوى (قوله) وتميز الخ) عطف على قوله ترك العامة (قوله) ورعاية قدرها الخ) اى العمامة (قوله) لكن بتسليم ذلك) اى التنايد (قوله) او انك) اى بعض الحفاظ او الكثيرون من العلماء (قوله) وجامع العذبة الخ) هى اسم لقطعة من القماش أعز في وخر العمامة وينبغي ان يقوم مقامها ارخاء جزء من طرف العمامة من محامها عس اقول بل المراد بالانبة هنا ما يشمل إرسال طرف العمامة كافي المغنى والاسنى عبارة الاول والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبدونه ولا كراهة في واحد منهما ولو كان الافضل ارخاؤه هو كذا في الاسنى الا انه قال بدل الاستدراك وصح في ارخائه خبر مسلم عن عمر بن دينار قال كافي انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه عمامة سوداء وقدر ارضى طرفها بين كتفيه اه (قوله) ناصة الخ) صفة لاحاديث (قوله) لاجل هذا) اى يحى تلك الاحاديث في العذبة (قوله) بان المراد بله فعل العذبة) اى بان مراد الشيخين بقولها له فعل العذبة

وخرج به بين الناس قبل في ذلك من عيب او يقدح في الدين وإذا أنكر عليه أحد فهل هو مصيب في انكاره أو مخطئ فاجاب ليس في هذه اللبسة من عيب ولا تقدح في الدين بل التقشف في الملبس سنة حمض عليها سيد المرسلين وهو شعار السلف الصالحين وانصا أصحابنا على أنه يستحب تقصير الكم فقد صح انه صلى الله عليه وسلم

على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عداه ولا من الناس من لبس العمامة (قوله) بعذبتها ورعاية قدرها وكفييتها السابقة بين ولا يمتنع تحريك العمامة عندنا واخبار بعض فظفها ما عليه كثير وزعم العلماء انه يسن وهو تحزيق الرقبة وتحت الحنك والاحمية بين بعض العمامة وقد اجبت في لاصل عمال استدلال وانك واطلوا فيه وجا في العذبة احاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فله صلى الله عليه وسلم لم يخالق نفسه ولجاجة من صحابه ودلى امره بالاجل هذا من تاويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما اذا دام فله لا يمتنع في الثاني ترك العذبة بشي ما تنبى بان المراد بله فعل العذبة الجواز الشامل للندب وتركه صلى الله عليه وسلم لها في بعض الاحيان لا يمتنع على عدم وجوبها وعدم تأكيد نديها

وقد استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم ارسلهم بين الكتفين تارة وإلى الجانب الايمن اخرى على ان كلامهم سنة وهذا صريح منهم بان اصلها سنة لان السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكررا ثم إرسالها بين الكتفين افضل منه على الايمن لان حديث الاول اصح. أما إرسال الصوفية لها على الجانب الايسر لسكونه جانب القلب فتذكر تفرجه بماسوى ربه فهو رضى واستحسنة وهو الظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معدن زرين واما بعد ان بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة وابدى بعض مجيى الحنابلة لجلوهم بين الكتفين حكمة تلحق بمعتقده الباطل فاحذر هو وقع لصاحب القاموس هنا مردوده عليه كقوله لم يفرقوا بين صلى الله عليه وسلم والصلوات انه كان يتركها احيانا وكقوله طوبى لئان اراد ان فيها طرا لا نسيها حتى ارسلت بين الكتفين فواضح أو ازبد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طوطها أربع أصابع وأكثر ما ورد دذراع وبينهما شبرا انتهى ومر ما يعلم منه حرمة الخش طوطها بقصد الخيل فان لم يقصد كرهه وذكرهم لا خش بل والطول بل هي من اصلها تمثيل لما هو معلوم ان سبب الاتم انما هو قصد نحو الخيل لا ما فاجأ النصميم على فعله هذا الغرض اثم وإن لم يفعله على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة اعرض الله عنه وان كان وليا اى من لبسه بقصد الشهرة (٣٧) المستزلة لقصد نحو الخيل الخبر من

لبس ثوبا يباهى به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو خيل لم يؤمر بتركها خلافا لنعمة بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيل منها فان عجز لم يضر حينئذ خطور ونحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكلف به كسائر الوساوس القهرية غاية ما يكلف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضره ما طرا قهر عليه بعد ذلك وخشية ايها الناس صلاحا وعلما خلا عنه بارسالها لا يوجب تركها ايضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وبحث الزركشى انه يحرم

(قوله وقد استدلوا الخ) انبات اندب العذبة (قوله وهذا) أى استدلال الاصحاب المذكور (قوله في إرسالها) أى في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسنى والمغنى والنهاية والسنة ان تكون العذبة بين الكتفين اه ان إرسالها إلى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الارسال خلافا لما يوهمه تعبير الشارح بصيغة لمم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) اى العذبة المرسله عن الجانب الايسر (قوله حكمة نديها) اى نذب اصل العذبة (قوله بعض مجيى الحنابلة) يعنى ابن تيمية (قوله هنا) اى في بيان العذبة قوله رسم اى في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) اى العذبة وكان الاولى بل إياها (قوله قصد نحو الخيل) اى كاظهار الصلاح (قوله المستزلة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) اى العذبة (قوله به) اى ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) اى في تلك الوسوس (خلا عنه) اى عن الصلاح او العلم (قوله بارسالها) متعلق بقوله ايها الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله وبحث الزركشى الخ) معتمد عرش (قوله فيعطيه) اى مثلا (قوله من القاعدة السابقة) اى في اوائل الفائدة (قوله كذلك) اى موصوفا بتلك الصفة (قوله وعليه) اى على البحث المذكور او على قصد التغيرير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل محل تأمل (قوله منه) اى من كلام العلماء (قوله هو قسبان) اى الطيلسان (قوله نحو عمامة) اى كالقنصوة (قوله على الكتفين) اى ويرخيان إلى جانب الصدر (قوله في تعريفه) اى المحنك (قوله بقرار بان الخ) الاولى التانيث (قوله ويطلق) اى الطيلسان (قوله ومنه) اى من ذلك الاطلاق (قوله ومقور) عطف على قوله بحنك (قوله والمرج) في جعله ماعدا الاول ومع ذكره في تعريفه السابق توقف لإلان يكون واو والمسدول من مزيدات الناسخين (قوله هو الخ) اى المسدول (قوله ومنه) اى من المسدول (قوله الطريحة) بفتح فسكون (قوله

كان كره إلى الرسغ وانه لبس جبة ضيقة السكين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تطويل الاكام بدعة مخالف للسنة وإسراف ثم أطال الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزى بربه ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغيرير واما حرمة القول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله ولا ملكه إلا ان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزى بربه ما لم يخف فتنة اى على نفسه او غيره بان تخيل لها اوله صلاحها وليست كذلك. واعلم انه كثير كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد خلصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره. وارتدت هنا ان الخصى المهم من هذا المخلص باوجز عبارة فقلت هو قسبان حنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مرع يجعل على الراس فوق نحو عمامة ويغطي به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهره ان لبان الاكل فيه ويجوز من تغطيته الفم في الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليمن كما هو المعهود فيه من تحت الحنك إلى ان يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا احسن ما يقال في تعريفه لا ما قيل فيه بما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وينبت في الاصل كيفيتين اخريين بقرار بان هذه وقد يلحقان بها في تحصيل اصل السنة ويطلق مجازا على الرداء الذى هو حقيقة تختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثيرين من السلف للمحرم لبس طيلسان لم يره عليه ومقور والمراد به ماعدا الاول فيشمل المدور والمثلث الاثني في الاستسقاء والمرجع والمسدول وهو ما يرخى طرفاه من غير ان يضمهما او احدهما ولو بيده ومنه الطريحة التى كانت معتادة لقاضى

القضاة الشافعي والمختصة به وفعالها اجلاء من مذمئات من السنين وهو عجيب جدا لانها بدعة منكروها ولكونها من شعار اليهود لان فيها السدل المكروه بكيفيتهم المذكور تين في الاصل مع بيان كيفية المقورة ووجه تسميته بذلك وبين ما الحق به وانه لا وجود له الان نعم يقرب من شكله خرقة المتصوفة التي يجعلونها تحت عمامتهم واحده قسمي الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان ياتي طرفي نحو رداءه من الجانبين ولا يرد هما على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما مكروه واما ما نقل عن اولئك فلعلهم كانوا مكروهين عليها كلبس الخلع الحرير بالصرف لكن ينافيه ما رددنا التعجب منه قول السبكي لو لا أخشى على شعار القضاة لا بطلتها وأعجب من هذا عدو له لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النذب بالتناقى العلماء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تاكده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس قالوا وكل (٣٨) من صرح او وهم كلامه كراهة الطيلسان فانما اراد قسمه الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها

وأنها من شعار اليهود او النصراني ولاجل ذلك كان الاصح ان إنكار انس عن قوم حضروا الجمعة متطيلسين إنما هو لكون طيلاسهم مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاء في المحدث الذي هو الاول المندوب احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالحين ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المحنك المذكور ولذا أوجب عنه بأنه أراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

والمختصة) لعله معطوف على قوله التي الخ ولو نكره عطف على معتادة لكان أسبغك ويحتمل أنه معطوف على الطرحة (قوله من مذمئات الخ) من معنى في (قوله وهو) اي فعل الاجلاء للطرحة (قوله بكيفيتها الخ) متعلق بقوله بدعة منكروها وهو الضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب لما قبله وما بعده حذف التاء (قوله ووجه تسميته بذلك) اي تسمية مسمى المقور الذي هو القسم الثاني بلفظ المقور (قوله ما الحق به) اي بالمقور (قوله واحده قسمي الطرحة) يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحد الخ والجملة استثنائية او معطوفة على قوله يجعلونها ويحتمل أنه معطوف على قوله خرقة الخ وعلى كل رد عليه انه جعل مطلق الطرحة من المقور فامعنى جعل احد قسميها قريبا منه (قوله واما ما نقل عن اولئك) اي عن الاجلاء من التطيلس بالطرحة (قوله لكن ينافيه الخ) اي ينافي الجواب بالا كراهة قول السبكي المذكور الصريح في اقتداره على إبطال الطرحة و(قوله بما رددنا الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور نظير قول الشارح المتقدم كغيره من طلب كبر العمامة وتوسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بأنه بدعة بحسب الاصل فليتأمل ليعلم أنه لا عجب ولا سقطة اه أي والا كراهة إنما هو باعتبار اصل الطرحة (قوله لهذه السقطة) اي اللاتفة بالسقوط ويعنيها مقالة السبكي المذكورة و(قوله في ترجمته) اي في مناقبه وفي كالاتم متعلق بعدوله (قوله ثم حكم القسم الاول) اي الطيلسان المحنك (قوله بل تاكده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كراهة الطيلسان) تنازع فيه الفعلان (قوله قسمه الثاني) وهو المقور (قوله وانها الخ) اي وعلى جميع انواعه فهذه من عطف العلة (قوله لا حل ذلك) اي لكون للقسم الثاني مطلقا من شعار من ذكر (قوله إنما هو الخ) خبر ان والضمير لانكار (قوله وكذلك) اي مثل طيلاسة اليهود الموجودين في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالا حاديث والآثار (قوله إن أراد الخ) قيد للرد والضمير لمن اوهم كلامه الخ (قوله كذا) اي ولكون الرد مبني على ارادة المحنك و(قوله وعنه) اي عن الرد و(قوله بانه) اي من اوهم الخ (قوله في اكثر ذلك) اي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) اي من أجل أن المراد بالتقنع الواقع في أكثر ذلك التطيلس (قوله في مجيئه الخ) أي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) مقول قال (قوله وهو الخ) اي ذلك الحديث (قوله وفيه الخ) اي في فتح الباري (قوله وهو) اي الرداء يسمى الخ أي على الاطراف في عرف العلماء (قوله كما مر) أي أنفا بقوله وعن الطيلسان بالقناع (قوله ومن ثم) اي من أجل اطراد تسمية الرداء بالطيلسان (قوله جمعهما) اي الطيلسان والرداء (قوله من من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله ربية) أي موهبة لقصد أمر غير مشروع كالسرقه (قوله وفي آخر

وأنها من شعار اليهود او النصراني ولاجل ذلك كان الاصح ان إنكار انس عن قوم حضروا الجمعة متطيلسين إنما هو لكون طيلاسهم مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما يصرح به حديث رواه احمد وجاء في المحدث الذي هو الاول المندوب احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالحين ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان ان اراد المحنك المذكور ولذا أوجب عنه بأنه أراد ما عدا الاول نعم وقع في اكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح

الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا راسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه ايضا التقنع بغطية الرأس واكثر الوجه برداء وغيره من التحنيك وقد صرحوا بان القناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كان الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الاثير الرداء يسمى الان الطيلسان فاعلى الرأس مع التحنيك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكتاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والاكمل جمعهما في الصلاة وصح عن ابن مسعود وله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء وفيه عطف لاني أن التقنع بالليل ربة وتبعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم انه سنة لنحو الصلاة ولوليل حيث لا رية وجاء ان عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متقنعا وفي آخر ما يقتضي ان التطيلس لا يسن للعتكف في المسجد وليس مرادا بل هو لاعتكف آكد لان المقصود من الاعتكف الخلو عن الناس وسأني أن الطيلسان الخلو للصغرى ويأتي في الشهادات ما يعلم منه ان محل سنية التطيلس إذ لم تنعزم به مروته ولا كلبس سوق طيلسان فقيه كره له واختلت مروته به

ولا ينافيها تعميمهم نذبه لنحو الصلاة لأننا لانطلق منعه وانما الذي نمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما اشاروا اليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرحوا به بل بما يفهم من اطلاقهم انه لا يندب له مطلقا وقد تختل المروءة بترك التيليس فيكره تركه بل يجرم إن كان متجمل الشهاداة لأنها حق للغير فيجرم التسبب إلى ما يطله وتوقف الامام في كون تركه يخرمها بالغواني رده وفي حديث لا يتقنع إلا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء بما ذكره انه ينبغي ان يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فيستلوا وليمثل ما أمروا به أو هو اعنته كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمتثلوا قوله حتى تحل ولبس شعار (٣٩) العلماء فلبسه وإن خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أي

سنة بل واجب ان توقف عليه ازاله منكروا للطيلسان فوائد كثيرة جميلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحباب من الله والخوف منه إذ تغطية الرأس شان الخائف الآبق الذي لا ناصر له ولا معيد وكجمعه للفكر لكونه يغفل كثيرا من الوجه او اكثره فيندفع عن صاحبه مفسد كثيرة كنظر معصية وما يلجى إلى نحو غيبة ويجتمع همه فيحضر فيحضر قلبه مع ربه ويمتليء بشهوده وذكره وقصان جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثابر عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق والشهود ما يبهير ويهجر وبهذا يتضح قول الصوفية

الطيلسان الخولة الصغرى  
﴿باب صلاة العيدين وما

يتعلق بها﴾

من العود وهو التكرار

(الخ) أي في حديث آخر (قوله ولا ينافيها) أي كراهة ذلك (قوله منعه) أي منع السوق من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أي كون السنة في حق السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) أي للسوق (مطلقا) أي اصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا الخ) خبر وتوقف الخ (قوله بما ذكر) أي من الأحاديث والآثار (قوله فلبسه) أي الطيلسان ويحتمل شعار العلماء (قوله فيها) أي من تلك الفوائد في معنى من (قوله كالا استحباب الخ) أي كتنذر الاستحباب (قوله وما يلجى الخ) عطف على معصية (قوله بما يثابر الخ) أي يواظب (قوله من يلزمه لذلك) أي يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويهجر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

﴿باب صلاة العيدين﴾

وهما والاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي شيخنا (وما يتعلق بها) أي كالتسكبه المرسل عرش وعبارة الجبري أي من قوله ويسن بعدها خطبتان إلى آخر الباب اه (قوله من العود) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى الا قوله على حدالي لقول الخ وقوله وجوب الى ولم تجب (قوله من العود) أي والعيد مشتق من العود مغنى ونهاية (قوله لتكررهما الخ) علة للتسمية عرش (قوله افضاله) وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من كذا أي انفع وفلان ذو صفح وعائدة أي ذو عفو وتعطف اه ومنه تعلم وجه تفسير العوائد بالافضال عرش لكن جمع فضل على افضال محل تأمل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعود الخشب اه قال عرش يعني أن لزوم الياء في الواحد حكمة ذلك لانه موجب فلا يرد نحو ما اقيمت وموازن جمع ميقات ميزان اه قول المتن (هي سنة) أي فلائهم ولا يقال بتركها للامام الا مر بها كما قاله الماوردي وهو على شذيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما مني امرهم بها وجبت نهاية ومغنى قال عرش قوله مر متى امرهم بها الخ أي بصلاة العيد جماعة او فرادى اه (قوله مؤكدة) أي فيكره تركها عرش وشيخنا (قوله ومن ثم) أي من أجل تأكدها (قوله لقول أكثر المفسرين) دليل اصله عدا الاضحى (قوله ولمواظيته) دليل اصله العيدين (قوله واول عيد) والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم تجب الخبز هل) يعني ان الصارف لقوله تعالى فصل لربك عن الوجوب خبر هل عرش قول المتن وقيل فرض كفاية واجمع المسلمون على انها ليست فرض عين مغنى ونهاية وقال شيخنا وقال ابو حنيفة هي واجبة عينا اه وهو الموافق لما في كتب الحنفية (قوله فعله الخ) أي على القول الثاني دون الاول مغنى (قوله يقاتل اهل بلد الخ) أي ويأثمون نهاية ومغنى قال عرش وينبغي على هذا القول ايضا ان يكتبني بفعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة والا وجب التعدد بقدر الحاجة اه

﴿باب صلاة العيدين﴾

(قوله وكان القياس في جمعه اعدادا) عبارة شرح الروض وانما جمع بالياء وإن كان اصله الواو ولزومها

لتكررها كل عام وأرعد السرور بعودها أو لكثرة عرائد الله أي افضاله على عبادته فيهما وكان القياس في جمعه أعدادا لانه واوى كما علم لكنهم فروا بذلك بينه وبين عود الخشب (هي سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد التندب لقول أكثر المفسرين في فصل لربك وانحر ان المراد صلاة العيد ونحر الاضحية ولمواظيته صلى الله عليه وسلم عليها واول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبانها ولم تجب الخبز هل على غيرها أي الخمس قال لا الا ان تطوع (وقيل فرض كفاية) لانها من شعائر الاسلام فعليه يقاتل اهل بلد تركها قيل ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

ويرد بان هذا محله في الفطر واما النحر ( ٤٠ ) فصحا انه تركها بمضى وخبر فعله لها بها غريب ضعيف (وتشرع) اي تسن (جماعة) وهو افضل

(قوله ويرد الخ) وقد يجاب بأن مراد صاحب القيل من عدم الترك المواظبة وتركه صلى الله عليه وسلم لما يهاجى لعارض ما عليه من الاشغال لا ينافى المواظبة مع انه لا دليل على انه تركها لاحتمال انه صلاها فرادى شيخنا (قوله غريب الخ) وبفرض ثبوته يحمل على فعلها فرادى بصرى (قوله وهو) الى قوله وما اقتضاه في النهاية والمغنى لا قوله قال في الانوار (قوله وهو افضل الخ) اي فعلها جماعة (قوله الالحاج) يفيدان المعتمري يأتيها جماعة عش (قوله بمضى) الذى يظهر ان التقييد بمضى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وإن كان بغير مضى لحاجة أو غير هاسم على المنهج اه عش عبارة شيخنا الالحاج وان لم يكن بمضى على المعتمد قدس له فرادى لا شغاله باعمال الحاج اه (قوله فان الافضل له) عبارة المغنى والنهاية فتسن له اه (قوله فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جمع الجميع في موضع اما لو فرض ان جمعا اجتمعوا محل وارادوا فعلها فالقول بان الاولى لهم حينئذ فعلها فرادى فبعد كل البعد بصرى ويدفع البعد عدم مجئ الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلا ولا قولا مع بعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم (قوله وللإمام) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلية لكونه من المصالح العامة لم يبعد عش (قوله المنع منه) اي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات اه اي فان له المنع منها سم وعش وشيخنا (قوله ولا خطبة له) اي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لمن ذكر فلو قامت واحدة متهم ووعظته فلا بأس شيخنا وفي السكرى عن الاسنى ما يوافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد ان كانت تستهين ولو في ثياب رثة أو لا تستهين وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام او نائبه متهمين حينئذ يحرم عليهن بغير اذن ولى او حليل او سيدها ومما في امة متزوجة ومع خشية فتنة منها او عليها وللأذن لها في الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخنثى اه وعبارة بافضل مع شره ويسن خروج العجوز لصلاة معيدين والجماعات ببذلة اي في ثياب مبهنتها وشغلها بالطيب ويتنظفن بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولعجائز وللشابات وان كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن ولا لباس لجماعتهن ولا بأن تعظهن واحدة ويبدب لمن لا يخرج منهن التزين اظهارا للسرور وانما يجوز الخروج للحليلة باذن حليلها اه (قوله لها) اي للجماعة قول المتن (والمسافر) اي والصبي فلا تعتبر فيها شروط الجمعة وعدد وغير ههناية ومغنى زاد شيخنا فيطلب من ولى الصبي المميز امره بها ليفعلها في ثياب عليها اه (قوله لا امام المسافر الخ) ومثله امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافر من لا نفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والذكور غالباً عش (قوله مطلقاً) أى ولو مشتهة أو متزينة أو متطية (قوله باطلاقة) أى ما اقتضاه الح (قوله بذلك الزمن) متعلق بقوله مخصوص (قوله لذلك) اي الاختصاص (قوله ما احدث النساء الخ) ما استفتها مية أو موصولة (قوله من اليوم) الى قوله واختير في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن الى قوله ويؤيده في المغنى الا ما ذكر (قوله كما ياتي في اخر الباب) اي من انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها تصلى من الغد اداها بة قول المتن (وزوالها) وكون اخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية اي اعتد بها فكانت قضاء عش (قوله إذا أخرت) أى سنة صلاة العصر (عنها) أى عن صلاة العصر (قوله والا) اي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهى) اي مقدار الراح والتأنيث لرعاية الخبر (قوله خروجاً من خلاف من قال الخ) فان لنا وجهاً اختاره السبكي وغيره انه انما يدخل وقتها بالارتفاع معنى (قوله

إلا للحاج معنى فان الافضل له صلاة عيد النحر فرادى لكثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم قال في الانوار ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه (و) تسن (للفرد) ولا خطبة له (والعبد والمرأة) ويأتى في خروج الحرة والامة لها جميع ما مر اوائل الجماعة في خروجهما لها (والمسافر) كسائر النوافل ويسن لا امام المسافر ان يخاطبهم والخنثى كالانثى وما اقتضاه ظواهر الاخبار الصحيحة من خروج المرأة مطلقاً مخصوص خلافاً لكثيرين اخذوا باطلاقة بذلك الزمن الصالح كما اشارت لذلك عائشة رضى الله عنها بقولها لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء بعده لمنعن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل (ووقتها بين) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذى يعيد فيه الناس وان كان ثانى شوال كما ياتي آخر الباب (وزوالها) ولا نظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أى وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب اخر كصلاة العصر وقت الغروب وسنتها إذا أخرت عنها فاندفع قول ابن الزفعة لا يتم القول

في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب أى بين جمعه اه (قوله ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة) الظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله وللإمام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر

بدخول وقتها بالطولع إلا إذا قلنا ان الصلاة وقت النهى لا تحرم وتصح والا استحجال أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها ومن (ويسن تأخيرها ارتفاع الشمس) كرخ معتدل وهو سبعة أذرع في رأى الذين خرجوا من خلاف من قال لا بدخول وقتها إلا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل

الارتفاع المذكور  
ويؤيده كراهة ترك غسل  
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهي  
رعاية لخلاف موجب  
(وهي ركعتان) كغيرها  
أركاناً وشروطاً وسنناً  
لإجماعاً (يحرم بها) بنية  
صلاة عيد الفطر أو النحر  
مطلقاً كما مر أول صفة  
الصلاة (ثم يأتي بدعاء  
الافتتاح) كغيرها (ثم  
سبع تكبيرات) غير  
تكبيرة الاحرام قبل  
القراءة للخبر الصحيح  
فيه (يقف بين كل ثنتين)  
من التكبيرات (كآية  
معتدلة) لا قصيرة ولا  
طويلة وضبطها أبو علي  
بسورة الاخلاص (يهلل  
ويكبر ويمجد) أي يعظم  
الله بالتسبيح والتحميد  
رواه البيهقي بسند جيد  
عن ابن مسعود ولا وفلا  
(ويمحسن) في ذلك أن يقول  
(سبحان الله والحمد لله  
ولاله إلا الله والله أكبر)  
لأنه لا يتفق بالحال وهي  
الباقيات الصالحات في  
قول ابن عباس وجماعة  
ويسن الجهر بالتكبير  
والإسراع بالذكر (ثم  
يتعوذ) بعد التعوذ  
(يقرأ) الفاتحة (ويكبر  
في الثانية) بعد تكبيرة  
القيام (خمساً) بالصيغة

ومن ثم الخ) أي للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لآلانه من أوقات الكراهة المنهي عنه  
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العبد مغني وخالف النماية فقال ومعلوم أن  
أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعد ذلك ما يوافق غن  
الشهاب الرملي ما نصه فليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك  
اه واعتدش شيخنا عدم الكراهة وقال للنماية كما هو الغالب على أهل الازهر فقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان  
خلاف الأولى على المعتمد وإن قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أي كراهة ما ذكر لمراعاة  
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهي) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره علي  
ما ذهب إليه القائل به يقتضي حرمة الترك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا  
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في المغني لا قوله وضبطها إلى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا أقامها  
وبيان اكملها منذ كره في قوله ثم باتي الخ معنى عبارة شيخنا فإن أراد الأقل اقتصر على ما يسن في غيرها وإن  
أراد ألا كل أي بالتكبير الآتي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبر ثان أو خبر مبتدا  
محذوف عبارة المغني والنهاية وحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله لإجماعاً) دليل المتن (قوله  
مطلقاً) أي سواء كانت أداء أو قضاء كرهى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) ويفوت بالتعوذ لا بالتكبير  
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي إن أراد الأكل وإلا فاقبلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل  
القراءة) أي وقيل التعوذ فإن فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة  
فانها تفوت شرح بافضل ويأتي الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي كعلم من كلام المصنف  
نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعة قبل القراءة نهاية  
ومعنى قول المتن (بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى ومعنى وفي سم عن العباب مثله  
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات  
متعددة سم على حجب وقد يقال تعدد الالابنا في ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال إن مجموعها لا يزيد على آية  
معتدلة ع ش قول المتن (يهلل) أي يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويمحسن سبحانه الله  
الخ) ولوزاد على ذلك جاز كما في البويطي ولوقال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كثير أو سبحانه  
الله بكرة أو أصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً لكان حسناً قاله ابن الصباغ نهاية ومعنى قال  
ع ش قوله مر ولوزاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن  
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقوله مر ولوقال أي بدل ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده  
الخ لعله في منته ع ش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وإن كان مأموراً ولو في قضاها شيخنا وسم (قوله  
بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولوشك في عدد التكبيرات أخذ بال الأقل كعدد  
الركعات وإن كبر ثمانياً وشك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة إذا صل عدم ذلك أو

المكروهات اه أي فانه المنع منها (قوله ومن ثم كره فعلها) قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره  
وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرملي قال لأن ما كرهه للزمن لا يصح فكيف تكرهه للزمن مع الصحة ومال إلى  
عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة  
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي  
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا  
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرغ على مرجوح شرح  
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما فله شرح الروض وعبارة العباب  
لا نبل الأولى لا بعد الأخيرة (قوله ضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا  
حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للمأموم

شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومعنى (قوله أيضاً) أي مثل ما سار في التكبيرات السبعة (قوله نعمان كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتدى بحقن كبر ثلاثاً أو مالمكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به أه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ظاهره أنه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة وهو أه وهو مشكل بناء على أن العبارة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وان الإمام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا أه وبقي في الشرح وعن شيخنا ما يوافق في الأخير (قوله أن كبراماه الخ) أي الموافق أو المخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك إمامه التكبيرات كلها لم يأت بها معنى ونهاية أي ندباً ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً حيث يأتي بها بان آتين المأموم بهادون الإمام مع اتحاد الصلاة يعد فخشا وافتياتاً ولا كذلك مع اختلافها سم على حج أه ع ش و شيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركها عمدًا أو سهواً أو جهلاً لمحل التكبير وبقي ما لو زاد إمامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا ينبغي له عدم متابعتهم لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بالرفع لم يضر لأنه مجرد ذكر أه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع إمامه فيما أتى به وإن نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة أه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق إمامه أن كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما أه قال الكردى عليه قوله أن كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي شرحي الإرشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندباً فيهما سواء اعتقد إمامه ذلك أم لا ونحوه في الأعياب لكن في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا الخ أه (قوله وبين ما يأتي فيما لو كبر الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت سم (قوله والذي يتجه أنه الخ) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتد به واجد منهما سم على حج وهو كما قال كردى على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بحقن الخ يشعر بموافقة ابن حج أه قول المتن (ويرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقه استجواب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا فرقها وما إذا والى أه أن موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجه كما وافق عليهم وأن هذا الرفع والتحرك مطلوب في هذا المحل فلذلك يمكن مضاو لعل الأوجه ما اعتمده شيخنا حج في شرح المنهاج بما يفيد البطالان في ذلك فراجعهم سم على المنهج أقول والاقرب ما قاله مر من عدم البطالان بذلك إذ غايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم أن أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أيضاً نعم أن كبراماه ستاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندباً وإن لم يعتد به الإمام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر لإمام الجنائز خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها بخلاف في الإبطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن أتى بما يعتد به أحدهما

ولاً فلا وجه لمتابعتهم حينئذ (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأنت ويفرق الخ (قوله نعم أن كبراماه) أي الموافق أو المخالف ستاً أو ثلاثاً تابعه ندباً قال في شرح الروض فلو ترك إمامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجلي أه كلام شرح الروض قال في العباب وإن ترك الإمام الكل ترك المأموم أي ندباً كما في شرحه ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة الإمام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد افتياتاً عليه بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندباً) ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الاثنيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقال وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وعلوه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقال مجتمعة عليها فكانت أكدوا أيضاً فإن الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فثبوت حدِيثها في الصحيحين حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فيما لو كبر إمام الجنائز خمساً) أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت (قوله هذا والذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في



بما ذكر ويسن أن يضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لانه خلق للوقت واطلاقهم

بخالفه بل صريح قولهم  
أن القضاء يحكي الاداء برده  
لكنهم في الجهر اعتبروا  
وقت القضاء ويفرق بانه  
صفة فائز فيها اختلاف  
الوقت بخلاف التكبير  
فان قلت يؤيده ما باتى انه  
لا يكبر لمقضية ايام التشريق  
إذا قضاها خارجها قلت  
يفرق بان التكبير هنا لذات  
الصلاة لا الوقت بخلافه ثم  
الآثرى انه لو فعل مقضية  
في ايام التشريق كبر  
عقبها وهنا لو فعل مقضية  
وقت اداء العيد لا يكبر فيها  
فعلينا أن التكبير ثم شعار  
الوقت وهنا شعار صلاة العيد  
دون غيرهما فاندفع قوله  
انه حق الوقت ولو اقتدى  
بخنفي والى التكبيرات  
والرفع لومه مفارقه كما هو  
ظاهر لان العبرة باعتقاد  
المأموم وليس كما مر في  
سجدة الشكر لان المأموم  
يرى مطلق السجود في  
الصلاة ولا يرى التوالى  
المبطل فيها اختيارا اصلا  
نعم لا بد من تحققه للوالة  
لانضباطها بالعرف وهو  
مضطرب في مثل ذلك  
ويظهر ضبطه بان لا يستقر  
العضو بحيث ينفصل رفعه  
عن هويه حتى لا يسميان  
حركة واحدة (ولسن) اى  
هذه السبع والخمس (فرضا)  
فلا تبطل الصلاة بتركها  
(ولا بعضا) فلا يسجد لتركها  
بل هي كبقية هيأت الصلاة

فالبطلان فيه قريب كما قدمنا عش واعتمده شيخنا كما باتى (قوله مما ذكر) أى من السبع والخمس  
نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى قوله لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن ان يضع يمينه الخ)  
ولا بأس بارسالها اذا المقصود عدم العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره  
نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتحين نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب وبالسكسر  
فالسكون نسبة الى عجل بن بكر بن وائل والاول اشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يده لب الالباب اه عش  
(قوله واطلاقهم بخالفه) أى فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدريبه فقال وتقتضى إذا فاتت على صورتها وهو  
المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج قال عش قوله مر على صورتها اى من الجهر وغيره والاقرب انه تسن  
الخطبة لها ايضا اذا قضاها جماعة وفاقا لم فهل يتعرض لاحكام الفطرو الاضحية ام لافيه نظر فليتأمل  
سم على المنهج ولا يبعد ندب التعرض سيما والغرض من فعلها محاكاة الاداء اه (قوله لكن في الجهر  
الخ) اى فى غير صلاة العيد لما روي ان فيجهر في قضاها بالقراءة والتكبير (قوله يؤيده) اى ما في الكفاية  
(قوله هنا) اى فى صلاة العيد (قوله ثم) أى فى المقضية المذكورة (قوله وهنا لو فعل الخ) الاولى اسقاط  
لفظة هنا او تاخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الخ) اى العجلي (قوله ولو اقتدى بخنفي الخ) ظاهره ولو  
في الركعة الاولى وتقدم عن عش اعتاده بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى وافقه شيخنا فقال ولو الى  
الرفع مع موالاة التكبير لم تبطل صلاته وان لزم منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضرب نعم لو اقتدى  
بخنفي ووالى الرفع مع التكبير تبعالا امامه الخنفي بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا  
لان التكبير عنده بعد القراءة فى الركعة الثانية واما فى الاولى فليل القراءة كما هو عندنا وقيل مر لا تبطل  
لانه مطلوب في الجملة فاغتر ولو في غير محله اه (قوله لزم مفارقه الخ) اى قبل تلبسه بالمبطل عندنا عش  
عبارة سم قوله لزمه مفارقه الخ اقول هو غير بعيد وان خالفه مر لاذ في توالى الرفع ثلاثة افعال متوالية  
وكيف يغتفر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اه (قوله لان المأموم يرى مطلق السجود  
الخ) اى ولا نزيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم  
(قوله حتى لا يسميان الخ) أى الرفع والهوى (قوله بحيث ينفصل الخ) راجع للحنفي قول المتن (ولسن)  
فرضا الخ) وعليه فلو نذرهما وصلاها كسنة الظهر صححت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح  
مر من انها هيأت الصلاة عش (قوله فلا يسجد الخ) اى فان فعله عامدا عالما بطلت صلاته او جاهلا  
فلا عش (قوله لتركها) عمدا كان او سهوا نهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) اى كلها او بعضها نهاية  
ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه سم (قوله اتى به فى الثانية) اعتمده

انه يتابعه في النقص وان لم يعتقده واحد منها (قوله واطلاقهم بخالفه) أى فيكبر لها كما جزم به البلقيني في  
تدريبه فقال وتقتضى إذا فاتت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) هذا فرق بمحل  
النزاع لان العجلي يقول ان تكبير صلاة العيد مشروط بالوقت (والى التكبيرات والرفع) اى لاذ في توالى  
الرفع ثلاثة افعال متوالية (قوله لزمه مفارقه كما هو ظاهر) اقول وهو غير بعيد وان خالفه مر محتجا  
بالقياس على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت توالى وبأن اطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين  
التكبيرات المستلزم لجواز التوالى مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالى الرفع  
مع توالى التكبير فلا يضرب توالى الرفع مع توالى التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعى فلا يلزمه مفارقه بل  
يجوز موافقته فيه لكنهن لا تطلب اه ولا يخفى ان تخصيص هذا الاطلاق كما علم من قواعدهم وولى وكيف  
يفتقر الفعل الكثير من غير حاجة مع مخالفته السنة والتصفيق على خلاف القياس (لان المأموم يرى مطلق  
السجود) اى ولا نزيادة السجود جهلا لا تضرب بخلاف الافعال الكثيرة (قوله لا يرى التوالى المبطل الخ)  
لا يقال الامام هنا بمنزلة الجاهل لاعتقاده جواز ذلك وشرط الابطال العلم لا نقول الفعل الكثير مبطل  
ولو مع الجهل كما تقرر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الخ) كان هذا التقيد لان المأموم يتابع امامه (قوله)

ويكره تركها والزيادة عليها كافي الام وترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبير الاولى اى به في الثانية مع تكبيرها على

ما ذكره غير واحد وكانهم اخذوه من نظيره السابق في الجملة والمنافقين غفلة عما في الام واعتمده ابن الرفعة ومن بعده انه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية ويؤيده ما يصرح به (٤٤) كلامهم ان الشروع في قراءة الفاتحة بعدها فوات مشروعيته وامانات مشروعيته لا يطلب

مر كما يأتي (قوله انه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الاولى في الثانية (قوله ويؤيده) أي ما في الام (قوله بعدها) لعل صوابه قبلها أي التكبيرات (قوله صريح فيه) أي في ان مافات مشروعيته الخ (قوله وبه يفرق الخ) قد يقال لمافات المشروعية ثم لا هنا فليتأمل وقد يفرق بتا كدقراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عبارة في شرح بافضل ولا يكبر المسبوق إلا ما درك من التكبيرات مع الامام فلو اقتدى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع إلا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو ادركه في اول الثانية كبر معه خمساً وأتى في ثانيته بخمس أيضاً لان قضاء ذلك ترك سنة أخرى اه وفي عشرين مثله (قوله أتى في ثانيته بالخمس الخ) هذا قياس ما تقدم في الامام والمنفرد سم (قوله كذا قالوه) اعتمده شرح بافضل وممر كما مر آتفا (قوله فيها) أي في الاولى ولو اظهر هنا واظهر فيما بعد كان أولى (قوله لاسكن قضيتها الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيتها ما ذكر إذ ليس اقتصاره أي المنفرد على الخمس رعاية لاحد ويحتمل ان المراد قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بان قول الشارح رعاية الامام في قوة لكون الخمس بعض ما يسن فيها الا كونها ما يسن في الثانية وتقدم عن عشرين ان مر اعتمد تلك القضية (قوله ولا يشك) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مر انه لو تعمد الخ وذكر الاول بتاويل المتعنى وانث الثاني بتاويل المسئلة ولو عكس لاستغنى عن التاويل (قوله وقضيتها) أي التعليل بانه هنا إنما الخ قال عشرين ومال مر الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحذر ولا يراجع سم على المنهج ومال ابن حجج الاخذ بها حيث قال وهو محتمل اه (قوله وبمحتمل خلافه) هذا الاحتمال هو الذي يتجه ويفهمه كلامهم ثم بصرى وموافقة عشرين ان مر مال اليه ايضاً (قوله وعليه) أي على الاحتمال الثاني (قوله لا يستشكل ما هنا) أي ما قالوه من انه لو اقتدى به في الخ قول المتن (ولو نسبها) أي كلها وبعضها (قوله او تعمد) أي قوله ويفرق في النهاية لا قوله او شرع الى المتن (قوله كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده يعنى التعوض فتأمل سم (قوله او شرع امامه الخ) أي كما في الروض وهل محله في مستمع قراءة امامه و (قوله شرع) أي في القراءة سم (قوله ولم يتمها هو) أي المأموم فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف نسبها بقريته قوله الاتي ويفرق الخ وكان الاولى حيث ان يقول قبل ان يأتي هو بها او يتمها ويحتمل ان الضمير للامام فقوله او شرع الخ معطوف على قول المصنف وشرع عليه كان المناسب ان يبدأ وتركها عبارة شرح بافضل او شرع امامه قيل ان يأتي بالتكبير او يتمه اه وعبارة الروض مع شرحه (فرع) إذ انسى المصلى يعني ترك التكبير المذكور ولو عمداً او جهلاً لمحله فقرأ الفاتحة أو شيئاً منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الاولى ولم يتم الامام والمأموم في الثانية اه (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه الركعة ويتداركها في الثانية مع تكبيرها وعبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام او لا يتداركها في الثانية بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركها في الثانية وفرق بين الكل والبعض بما

فعله في محله ولا غيره وقولهم الاتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجمعة ثم لم تفت مشروعيته كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنهما ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمساً أتى في ثانيته بالخمس لئلا يغير سنتها بآتيانه بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر انه لو تعمد قراءة المنافقين في الاولى الجمعة سن له قراءة الجمعة في ثانيته فلم ينظر والتغيير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يذكره المأموم أول صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للامام فلم يأت في الاولى بما يسن في الثانية فليس نظير تلك لاسكن قضيتها أن المنفرد لو كبر في الاولى خمساً كبرها في الثانية ايضاً ولا يشك بتلك إذ ليس نظيره هالانه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وشمل يأت في الاولى بشيء من سورتها أصلاً

وقضيتها انه لو قرأ بعض الجمعة في الاولى لم يأت بياقيها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتمل خلافه وعليه يفرق بتأنيذ البعض عما في الثانية ثم فجمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في

المجموع أشار لاستشكل ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أو تعمد تركها كما علم بالاولى لم (وشرع) في النزول لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتمها هو (فاتت) لفوات محلها فلا يتداركها

ويُفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار سنخى لا يظهر به (٤٥) بخالفة بخلافه فان شعار ظاهر لندب

الجهر بها والرفع فيها كما مر  
ففى الاتيان بها وبعضها  
بعد شروع الامام في الفاتحة  
مخالفة له ويؤيده أنه لو  
اقتدى بمخالف فتركها  
تبعه أو دعاه الافتتاح لم  
يتبعه ولو اتي به بعد الفاتحة  
سن لعادتها وكانهم لم يالم  
يراعوا القول بالظلال  
بتسكيرها إما لان محله  
فيما ليس يعذروا لما ضعفه  
جدا والاول اقرب (وفي  
القديم يكبر الملم برك) لبقائه  
محله وهو القيام (ويقرأ  
بعد الفاتحة في الاولى ق  
وفي الثانية اقربت) ولم  
يقبل سورة لشذوذ من كره  
تركها (بكلمها) وإن لم  
يرض المامون بذلك  
للاتباع رواه مسلم وفيه  
أيضا أنه قرأ بسبح والغاشية  
فكل سنة لكن الاوليان  
افضل (جهر) لاجماعا  
(ويسن بعدها) لاجماعا  
فلا يعتد بها قبلها وفعل  
بعض امرأ بنى امية له  
لان الناس كانوا ينفرون  
عقب الصلاة عن سماع  
خطبته لكرهتهم له بالغ  
السلف الصالح في رده عليه  
(خطبتان) قياسا على  
تكررها في الجمعة ومر  
ان الخطبة لانس للمنفرد  
(اركانهما) وسننهما  
(كفى في الجمعة) فتجب  
الثلاثة الاولى في كل منهما  
وقراءة آية في إحداها  
والدعاء للمؤمنين في الثانية

لم يتضح سم على المنهج اه عش (قوله ويفرق بين ما هنا) أى ما زاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله)  
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أى على المامون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات الافتتاح  
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما دخل الشارح بلفظة النحو (قوله ويؤيده) أى ذلك الفرق  
(قوله ولو اتي به) أى بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أى بخلاف ما لو تذكرها في الركوع او بعده  
وعاد الى القيام ليكبر فان صلاته تبطل إن كان عالما متعمدا مغنى ونهاية وشرح بافضل (قوله سن لعادتها)  
كذافي النهاية والمغنى (قوله بتسكيرها) أى الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أى الامام والمنفرد عباب زاد  
في شرحه المامون الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المامون المذكور  
ايضا القياس لا سم قول المتن (ق) جبل يحيط بالدنيا من زبرجد كما نقله الواحدى عن اكثر المفسرين  
او فاتحة السورة كما قاله مجاهد عش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن او بالفتح مع منع  
الصرف للعلية والثاني اه قول المتن (بكلمها) أى حيث اتسع الوقت وإلا فيبعضهما عش (قوله)  
وان لم يرض الى قوله نعم في المغنى وكذافي النهاية لا اقوله ولكن الاوليان افضل (قوله أنه قرأ بسبح  
والغاشية) زاد القليوبي فسورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أى البرماوى شيخنا قول المتن  
(جهر) أى ولو قضيت نهارا نهاية وشيخنا قال عش أى ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بها الخ) فلو  
قصدا تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم بعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رايت شيخنا في  
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد  
بها واساء عش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) وبأني هما وإن خرج الوقت فلو  
اقتصصر على خطبة فقط لم يكف ويسن الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان أى في الجمعة  
نهاية ومغنى (قوله وسننهما) ومنها ان يسلم على من عند المنبر وان يقبل على الناس بوجه ثم يسلم عليهم  
شرح بافضل (قوله في إحداها) أى والاولى اولى كردى على بافضل (قوله فلا يجب نحو قيام الخ)  
فيجوز له ان يخطب قاعدا او مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط والاختفاء ان الكلام فيما اذا لم ينذر  
الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذا لو  
نذر الخطبة وحدها وكالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب  
الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الائمه اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها  
وان ائمه من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله إلا في شروط وحرمة  
قراءة الجنب اية في إحداها ليس لكونها ركنا بل لكون الاية قرآنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب اية  
لا بقصد قرآن فلم تحزى لقراءة ذات الاية ولا لانها لا تكون قرآنا بالافضلية نظر سم على حج أقول  
الا قرب الثاني عش واعتمده شيخنا فقال ولا بد ان يقصد الجنب القراءة في الاية ليعتد بها ركنا وإن حرم  
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجلال الرملى ما يوافقه وفي الشورى بعد ذكر ما يوافقه وما ذكره ابن

محله في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجرى بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح  
حيث باقى بحميمه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدرك ما سبق على الافتتاح اكد بطله  
في كل صلاة (وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أى على المامون وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى عدم فوات  
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويقرأ بعد الفاتحة) قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد  
زاد في شرحه المامون الذى لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد ايضا وهل يجهر المامون  
المذكور ايضا فالقياس لا (قوله وان لم يرض المامون بذلك) أى كما قال الاذرى انه الظاهر شرح مر (قوله)  
فلا يجب هنا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا خفاء ان الكلام اذا لم ينذر الصلاة والخطبة اما لو نذر وجب ان  
يخطبها قائما نص عليه في الام ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة قال الخوارزمى قدر الاذان شرح مر  
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وإن ائمه من حيث القراءة ثم رايت في شرح المنهج

وخارج بأركانها شروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلوس بينهما وطهر وشتر بل يسن نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته

حج أنه لو كان جنبا في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله) ولا بد في أدائها  
 (الح) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لكن يعتبر في اداء السنة الاسماع والسماع وكون  
 الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية انظر  
 وإن كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر إطلاق الشارح مر ذلك وبوجه بانه ليس الغرض  
 منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظر الكونها عبادة اه (قوله) لكن المتجه (الح) خلافا لشيخ  
 الاسلام والنهاية والمغني كما مر آنفا (قوله) بالنسبة لمن يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله ليكاملها بقوله لا صلها  
 فعلى الاول يصير المعنى ان كونها عربية ليس شرط في الاصل مطلقا ولا في الكمال بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه  
 ان عدم اشتراطها للاصل بالنسبة لمن يفهمها سيما ان كان لا يفهم غيرها لا يتخلو عن بعد وعلى الثاني يصير  
 المعنى ان كونها عربية شرط للكامل مطلقا وللأصل بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه انه لو عكس لسكان النسب  
 بان جعل اشتراطها للاصل بالنسبة لمن يفهمها لا بالنسبة لمن لا يفهمها اللهم الا ان يكون المراد بضمير يفهمها  
 غير العربية فليتأمل بصرى أقول سياق كلام الشارح صريح في الاجتنال الاول من تعلقه بقوله ليكاملها  
 (قوله بل اولي) يعني كون العربية ليست شرط للصحة اولي من كون الطهارة كذلك كرى (قوله) كما مر  
 اى في الجملة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لانهار كن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط في هذه  
 الحالة لكنه يقف بقدرها لفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة  
 عن الفاتحة بالعربية فليتأمل سم (قوله) ولا بد في ذلك) اى في اداء سنتها (قوله) ندبا) الى قول الماتن وفعلمها  
 في المغني وكذا في النهاية لا قوله نعم لا يسن الى الماتن قول الماتن (الفطرة) بكسر الفاء كافى المجموع وضمها كما  
 قاله ابن الصلاح كابن ابي الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدا لعربية ولا معربة وكانها  
 من الفطرة اى الخلقة فهي صدقة الخلقة معنى (قوله احكامها) اى احكام الفطرة والاضحية (قوله) في  
 بعض ذلك) والذى في الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذى في ابى داود والنسائي بعض احكام  
 الفطر في عيده ويقاس بذلك بقية احكامها بما جمع انه لا تيق بالحال كرى على بافضل قول الماتن (يفتح  
 الاول) اى لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة  
 بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فجمعاتها تسع والثانية  
 بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والاولا مسنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين  
 او قرن بينهما جاز نهاية ومغني قال ع ش قوله مر او قرن بينهما اى او بين الجميع وقوله جاز اى لكنه  
 خلاف الاول اه قول الماتن (بسع تكبيرات الح) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في اركان الخطبة  
 لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم  
 الفوات ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة اى بين سجعاتها ع ش  
 أقول في ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتمد الاول الشورى وكذا شيخنا فقال ويقوت التكبير بالشروع  
 في اركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اه قول الماتن (ولاء) اى فيض الفصل الطويل وقول الشارح  
 افراد اى واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاف لم معنى الولا غير معنى الافراد سم على حج اه ع ش قول

لعدم الاعتداد بها منه مالم  
 يتطهر ويعيدها ولا بد في  
 اداء سنتها من كونها عربية  
 لكن المتجه ان هذا شرط  
 ليكاملها لا لاصلها بالنسبة  
 لمن يفهمها كالطهارة بل  
 أولى لان اعتناء الشارح  
 بنحو الطهارة أعظم الا ترى  
 أن العاجز عن العربية  
 يخطب بلسانه لئلا كما مر  
 وعن الطهوزين لا يخطب  
 أصلا فاذا لم يشترط في سجعها  
 الطهر فأولى كونها عربية  
 ولا بد في ذلك أيضا من سماع  
 الحاضرين لها بالفعل لكن  
 يظهر الاكتفاء بسماع  
 واحدة لان الخطبة تسن  
 للثنين ثم هي وإن كانت  
 كخطبة الجمعة في سنتها إلا أنها  
 تزيد بسنن أخرى تعلم من  
 قوله (ويعلمهم) ندبا (في  
 الفطر الفطرة) أى زكاتها  
 (و) (في) (الاضحية) (الاضحية)  
 أى أحكامها التي تعم الحاجة  
 اليها للاتباع في بعض ذلك  
 رواه الشيخان ولما فيه من  
 عظم نفعمهم (يفتح الاول  
 بتسع تكبيرات والثانية  
 بسبع ولاء) لافراد في الكل  
 وهي مقدمة لها لانهما ولا  
 ينافية التعبير بالافتتاح  
 لان الشئ مقدى يفتح ببعض  
 مقدماته

ما يصرح بصحة الخطبة حيث قال عقب قوله كخطبتي جمعة في أركان وسنن ما نصه لا في شرط خلافا للرجحان  
 وحرمة قراءة الجنب اية في إحداهما ليس لكونها ركنا لكون الآية قرانا لكن لا يخفى انه يعتبر في اداء  
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قر الجنب الآية لا بقصد قران فهل  
 تجزى لقراءته ذات الآية او لا لانها لا تكون قرانا بالقصد فيه نظر (قوله) كما مر) اى في الجملة لكن هذا  
 العاجز هل يترجم عن الآية لانهار كن فلا بد من الاتيان بها ولا وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها  
 لفوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليتأمل  
 (قوله) ولاء) اى فيض الفصل الطويل وقوله افراد اى واحد واحد فلا يجمع بين اثنين فعمل ان معنى

المتن (ويندب الغسل) أى لعيد فطر وأضحى قياساً على الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة مغنى ونهاية واسنى وباقى الشرح مثله ولا يفوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تيمم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء لما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الأحرار فيه نظراً أقول وهو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم اه (قوله ايضاً) لا موقع له (قوله ومرمافيه) أى من أنه إن عجز عن الماء للغسل تيمم بنيته بدلاً عن الغسل الخ قول المتن (ويدخل وقته الخ) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر نهاية ومعنى وفى البجيرى عن الشورى ويمتد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما يوافقه قول المتن (بنصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك ولا يدخل وقته إلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفى شرحى الارشاد لابن حج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والتزين اه وباقى الشرح ان التبكير من الفجر وعبرة ما تقي البحرين والغسل للعديد والتطيب والتزين لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل انتهت ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء نهاية وفى القاموس السواد من البلد قراها اه قول المتن (وفى قول بالفجر) وقيل يجوز فى جميع الليل مغنى (قوله ومر الفرق الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقديمها مغنى قول المتن (والتطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والتزين باحسن ثيابه وبازالة الشعر وظفر والريح الكريهه اما الاثنى فيكره لذات الجبال والهيمة الحضور ويسن لغيرها باذن الزوج او السيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج فى ثياب بذلتها والخشى فى هذا كالاثنى اما الاثنى القاعدة فى بيتها فيسن لها مغنى زاد النهاية والمستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحبه الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله اكل جمعة وعيداه قال ع ش والا قرب أن الطيب وما ذكر معه من التزين هنا أفضل منه فى الجمعة بدليل أنه طلب هنا أغلى الثياب قيمة واحسنها منظر ولم يخص التزين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء فى بيوتهن اه أقول ويصرح بذلك قول الشارح الاتى بل أولى الخ وفى البجيرى عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه (قوله والمشى) يغنى عنه قول المصنف الاتى وبذهب ماشياً (قوله سنة هنا الخ) قضية هذا الصنيع ان قول المصنف والطيب الخ مبتدا وقوله كاجمة خبره وجعله المحلى والنهاية والمغنى معطوفاً على الغسل وقوله كاجمة متعلقاً بالتزين (قوله لانه) إلى قوله نعم فى النهاية وإلى المتن فى المغنى (قوله فانه الافضل هنا) وينبغى ان يكون ذلك الغير افضل ايضاً اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبرة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الافضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه ع ش (قوله وإزالة نحو شعر الخ) أى شعر تطلب إزالته كالعانة والابطال فلم يكن بيده شعر فالظاهر بل المتعين انه لا يسن له امرار الموصى على بدنه لان إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من اول الشهر تأخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها (قوله كما يأتى) أى فى الاضحية قول المتن (افضل) أى من الفعل فى الصحراء إن اتسع أو حصل مطرو نحو فلو صلى فى الصحراء كان تاركاً للاولى مع الكراهة فى الثانى دون الاول نهاية (قوله

(ويندب الغسل) كما قدمه  
أيضاً فى الجمعة ومرفاهيه ثم  
ذكره هنا توطئة لقوله  
(ويدخل وقته بنصف  
الليل) لأن أهل السواد  
يقصدونهم من حيث ذفوع  
لهم وكما يدخل أذان  
الصبح بذلك (وفى قول  
بالفجر) كاجمة ومر  
الفرق ثم (والتطيب  
والتزين) والمشى وغيرها  
سنة هنا (كاجمة) بل أولى  
لأنه يوم زينة فبأى هنا  
جميع ما مر ثم الا فى غير  
أيضاً أرفع منه قيمة فانه  
الافضل هنا وإلا فى  
التزين بنحو الطيب وإزالة  
نحو شعر وظفر عما مر ثم  
فانه يسن هنا لكل أحد وإن  
لم يحضر كالغسل بخلافه  
هناك نعم لا يسن لإزالة  
ذلك فى الاضحية لم يريد  
التضحية كما يأتى (وفعلها  
بالمسجد أفضل) لشرفه  
(وقيل فعلها بالصحراء)  
أفضل للاتباع وردبانه  
ﷺ إنما خرج إليها  
لصغر مسجده

ومحله) إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمغنى (قوله ومحله) أى الخلاف (قوله) وألحق كثير من الخ) جزم به النهاية (قوله) بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً سم (قوله) ونازعه الأذرى (قوله) وقال وهو أى الإلحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة اه وهذا هو الظاهر مغنى (قوله) وألحق به) أى بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الوجه ومن لم يلحقه به فذلك قبل أن الساعة نهاية ومغنى (قوله) أسمع) أى بعد العصر الأول (قوله) وإن ضاق المسجد الخ) وبعبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء اه قال عرش أى ندبوا ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفواً ووصفاً واحداً فيه نظر والأقرب الأول لما فى الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشيئون للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق عرش (قوله) كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام العباب وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليمهم بأنها وفق بالراكب وغيره سم (قوله) نحو مطر) أى كبر دسديد (قوله) ولو ضاق المسجد الخ) تنبيهه لوتعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل سم أقول قد يصير هذا ما مرنا من أنفاً عن النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله) ندبا) إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى إلا قوله. يأتى إلى المتن (قوله) ومن لم يخرج) عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه إذا لم يغنى فقوله بالضعفة تيمناً بلفظ الخبر (قوله) ولا يخطب الخليفة الخ) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلى بالضعفة بغير إذن سم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالى كفى الام والأولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمتجه استعجاب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس لمن والى الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيدي في عام صلاحاً في كل عام لان لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذى قلد فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها وكذا في المغنى إلا قوله والأولى إلى ولبس الخ قال عرش قوله مر بغير أمر الوالى الخ هل مثل الوالى الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصحراء فاستخلف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقرر به في الوظيفة ينزل منزلة مولاه وقوله في إمامة عيد الخ قضية اقتضاه على ما ذكر شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من أفراد الجمعة بإمام عرش (في ثم يخطب للكسوف) أى في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في مسجد بغير إذن الإمام خشية الفتنة

للنساء محله فيما إذا كن في بيوتهن كما دل عليه كلامه قال ابن الرفعة اه وعقب في العباب قوله السابق فيكره تطيب وزينة بقوله كحضور ذوات هيئة وجمال اه (قوله) وألحق كثير من بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله) وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر (تنبيه) تقدم عن الأنوار أنه يكره تعدد جماعتها بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع ولو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر ولعل الوجه الأول لشرف المساجد ولا اثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل فان قول العباب وإلا أى بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقضى ترجيح الثاني (قوله) كرهته فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهره استحباب الخروج إليها وإن وجد في البنيان مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليمهم بأنها ارفق بالراكب وغيره (قوله) ولا يخطب الخليفة إلا بإذنه) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام  
أما هو فهمي فيه أفضل قطعاً  
لفضله ومشاهدة الكعبة  
والحق كثير من به بيت  
المقدس واعترضه المصنف  
بأن ظاهر إطلاقهم أنه  
كثيره ونازعه الأذرى  
والحق به ابن الاستاذ  
مسجد المدينة لأنه اتسع  
(إلا عذر) راجع للوجهين  
فعلى الأول إن ضاق  
المسجد كرهته فيه وعلى  
الثاني إن كان نحو مطر  
كرهت في الصحراء ولو  
ضاقت المسجد وحصل نحو  
مطر صلى الإمام فيه  
واستخلف من يصلى بالبقية  
في محل آخر (ويستخلف)  
ندبا إذا ذهب إلى الصحراء

(من يصلى) في المسجد  
(بالضعفة) ومن لم يخرج  
ولا يخطب الخليفة إلا بإذنه  
ويأتى في ثم يخطب في  
الكسوف ما يمكن مجيئه هنا

ويؤخذ منه أن محله ما إذا اعتيد استنذائه أو كان لا يراهاه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العيد إن كان قادر إماما أو ماموما (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولها نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العباد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنازة فإنها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة بها والمشي اليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوات الجماعة ويؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب في أقصر الطريقين والاسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن اجر الذهاب الخ) هذا السبب هو الارجح نهاية ومعنى (قوله لأن اجر الذهاب اعظم) فيه دلالة على ثبوت الاجر في الرجوع وبوافقه قوله في شرح العباب أنه كان يذهب في أطولها تكثير اللاجر ويرجع في أقصرهما لانه ليس قاصد قربة وإن قلنا أنه يثاب على الرجوع اه سم زاد البصرى وعليه فلا يظهر تخصيصه الاطول باحدهما والا قصر بالاخر بل ينبغي ان يسلك الاطول فهما اه وفيه نظر عبارة الرشيدى وإنما يخص الذهاب بذلك لانه حينئذ قاصد محض العبادة اه (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين الطريقين سم (قوله وهذا سنة في كل عبادة) كان الاولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخيره وذكره عقب قوله أو الزحمة (قوله في كل عبادة) أي كاللحج وعبادة المريض نهاية (قوله أو ليتبرك الخ) عطف على قوله لأن اجر الخ وهذا وما بعده من الاقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالاطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشيدى (قوله وعلى كل من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذ لا مانع من اجتماعها لا يتأتى الجمع بين إغاضة المناققين والحذر منهم لانا نقول الحذر ممن مرهم والا لا احتمال ان يهتؤاله في الاباب والاغاضة لمن يمر بهم ثانيا بصرى عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها في الام واستحب للامام ان يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه قال ع ش قوله ان يقف الخ أي في محل اتفق منه وقوله ويدعو ويعمم فيه لما هو معلوم ان الدعاء العام افضل من الدعاء الخاص ع ش (قوله ولولم توجد فيه الخ) ولا شبهة ان في الجمع بعيدا نحو شهادة الطريقين والتفاوت بتغير الحال لا بد من وجوده كردى على بافضل (قوله من الفجر) إلى قوله ولو كونه وترا في النهاية إلا قوله ومحله إلى المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفصل في المغنى إلا قوله ومحله إلى المتن وقوله وحدما وردى إلى وإنما الوجه وقوله والحق به الزبيب وقوله أى من حيث الاصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلائم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالمغنى بعد صلاتهم الصبح ثم قيده بقوله هذا الخ وهذا صنيع لا غبار عليه بصرى وعبارة شرح المنهج وبكور بعد الصبح وفي البجيرى عليه أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهيم كما قاله البرماوى اه ولك ان تقول ان مراد الشارح من الفجر الا في صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أي من الامام نهاية (قوله وإلا سن المكث) أي في المسجد فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم في الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التكبير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال البدر ابن قاضى شهبة وقال الغزى انه الظاهر اه (قوله ومحله) أي سن المكث (قوله ونحوه) أي كتنفريق الفطرة وفي الأيعاب لو تعارض التكبير وتفرق صدقة الفطر كان تفريقها أولى اه كردى على بافضل (قوله ندبا) ويجوز ان يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التكبير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع ع ش قول المتن (ويعجل) أي

(ويذهب في طريق ويرجع في أخرى) ندبا للاتباع رواه البخارى وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الاطول لأن أجر الذهاب أعظم ويرجع في الاقصر وهذا سنة في كل عبادة أو ليتبرك به أهلها أو ليستفتى فيهما أو ليتصدق على فقرائهما أو ليزور أقاربه أو قبورهم فيهما أو ليغبط منافقهما أو ليحذر منهم وللتفاوت بتغير الحال إلى المغفرة أو لتشبهه البقاع أو خشية العين أو الزحمة وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويبكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحراء وإلا سن المكث عقب الفجر كما بحث ومحله إن لم يحتاج لزيادة تزيين ونحوه وإلا ذهب وأن فوراً (ويحضر الامام وقت صلاته) ندبا للاتباع رواه الشيخان (ويعجل) ندبا للخروج (في الاضحى)

الفطرة فان هذا أفضل  
أوقات خروجها وحده  
الماوردى ذلك في الاضحية  
بعضى سدس النهار وفي  
الفطر بعضى ربه وهو  
بعيد وإنما الوجه أنه في  
الاضحية يخرج عقب  
الارتفاع كرمح وفي  
الفطر يؤخر عن ذلك  
قليلا (قلت وبأكل) أو  
يشرب (في عيد الفطر قبل  
الصلاة) ولو في الطريق  
كما صرح به بعضهم ومثلها  
المسجد بل أولى وعليه  
فلا تنحرم به المرومة لعذره  
ويسن التمر وكونه ترا  
والحق به الزبيب (ومسك  
في الاضحية) للاتباع  
صححه ابن حبان وغيره  
وليتناز يوم العيد عما قبله  
بالمبادرة بالأكل أو  
تأخيره أى من حيث  
الاصل فلا نظر لاصنام  
الدهر ولا لفطر رمضان  
كما هو ظاهر ولتدب الفطر  
يوم النحر على شئ من  
أضحيته ويكره ترك ذلك  
كما في المجموع عن الامام  
(ويذهب ماشيا) إلا  
لعذر (بسكنية) كالجمعة وفي  
العود يتخير بين المشى  
والركوب وذكر ابن الاستاذ  
ان الاولى لاهل نجر  
بقرب عدوم ركوبهم  
ذهابا وإيابا وإظهار  
السلاح (ولا يكره) في  
غير وقت السكراهة (النفل  
قبلها لغير الامام والله اعلم)

الامام (قوله ويؤخر) أى الخروج (قوله وهو) أى الخبر المرسل (قوله وحكمته) أى ما ذكر من التعجيل  
في الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أى ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله بعضى سدس النهار الخ)  
وابتداءه من الفجر ع ش (قوله ومثلها المسجد) أى المصلى نهاية وهن (قوله وعليه) أى على سن الاكل  
ولو في الطريق أو المسجد (قوله لعذره) أى بفعل ما طلب منه ع ش (قوله بالمبادرة بالأكل) أى في عيد الفطر  
(قوله أو تأخير) أى في عيد الاضحية وكان الاولى العطف بالواو (قوله ترك ذلك) أى الاكل في الفطر  
والامساك في الاضحية (قوله ويكره) إلى الفصل في النهاية (قوله لا لعذر) عبارته في شرح بافضل إن قدر  
عليه اما العاجز لبعدها وضعف فيركب واما غيره فلا يسن له المشى راجعا بل هو بخير بينه وبين الركوب نعم  
إن تضرر الناس بركو به لنحو الرحمة كرهه إن خف الضرر وإلحرامه وفي الركوب عليه قوله واما غيره  
أى غير العاجز وهو القادر وضابط العجز أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه في الايعاب اه وعبارة  
النهاية والمغنى فان كان عاجزا فلا بأس بركو به لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا حبث لم يتأذبه احد لا نهضام  
العبادة فهو بخير بين المشى والركوب اه (قوله أن الاولى لاهل نجر الخ) ولو قيل به في الجمعة ايضا لم يعد ولعل  
حكمة ذكرهم له في العيد دون الجمعة كونه يؤمطلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة ع ش (قوله لاهل نجر  
الخ) أى وبالأولى للختطين بعدوه في بلد مثلا (قوله في غير وقت السكراهة) أى بعد ارتفاع الشمس نهاية  
ومغنى قول المتن (قبلها) خرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مروا فلا نهاية ومغنى  
(قوله فيكره الخ) أى لاشتغاله بغير الامم ولخالفته فعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نهاية ومغنى قال ع ش قوله لم فيكره الخ  
أى وينعقد وقوله لم لاشتغاله بغير الامم قضية التعليل أنه لو خطب غير لم يكره له التنفل وصرح ابن حنبل  
بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وأنه لا تتوقف كراهة التنفل على كونه جاء للمسجد وقت صلاة  
العيد بل لو كان جالسافيه من صلاة الصبح كره له وإن كان لصلاته سبب ثم قوله لاشتغاله الخ وهو واضح  
بالنسبة لما بعدها الطلب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلها فان كان دخل وقت الصلاة فواضح ايضا وإلا بان لم  
يدخل وقتها وأجرت عاداتهم بالتأخير فأوجه السكراهة إلا أن يقال أنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الامم  
في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومرتبة لوقت الصلاة لا تنظره إليها اه ع ش (قوله قبلها وبعدها) قال في  
شرح العباب وإن خطب غيره سم عبارة الرشيدى عبارة القوت قال الشافعى فى ابو يطل ولا يصلى  
الامام بالمصلى قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال اصحابنا لأن وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة  
وهذا يقتضى تخصيص السكراهة بمن يخطب اما حبث لا يخطب فالامام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة  
لاحدا اه وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاء الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويندب للناس استماع  
الخطبتين ويكره تركه ومن دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالتحية ثم بعد فراغ الخطبة يصلى  
فيه صلاة العيد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو أولى حصل لكن لو دخل وعليه مكتوبة بفعلها وما يحصل بها  
التحية أو في صحراء من له الجلوس ليستمع إذ لا تحية وأخر الصلاة إن خشى فوترها فقدمها على الاستماع وإذا  
أخراها فهو بخير بين أن يصليها بالصحراء وبين أن يصليها بغيرها إلا أن خشى الفوات بالتأخير ويندب للامام  
بعد فراغه من الخطبة أن يعيدها لمن فاتته سماعها ولو نساء للاتباع ورواه الشيخان اه قال ع ش قوله لم  
إلا أن خشى فوترها الخ أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها أو أخرها إلى فراغ الخطبة وقوله  
لم أن يعيدها الخ أى الخطبة وينبغي ما لم يؤد ذلك إلى تطويل كان كثير الدخول وتربوا في المجيء

الرجوع على ما مر اه (قوله ويسن التمر الخ) قيل قال بعضهم أنه يجزى هنا ما قبل في الفطر من الصوم (قوله  
في المتن قبلها لغير الامام) أى قبلها بعد الارتفاع شرح مر (قوله قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن  
خطب غيره (قوله سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرحه وأخر الصلاة اذ لا يخشى فوترها بخلاف  
الخطبة ثم يتخير بين أن يصلى العيد بالصحراء وان يصليه بيته إلا أن يضيق وقته فيسن فعلها بالصحراء ثم قال  
أو في المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه الخطبة يصلى فيه صلاة العيد ويفارق الصحراء في التأخير المذكور بانه



اه وقولهم يفعلها ويحصل بها التحية قال سم والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة اه (قوله ويكرهه) اي ان جاء الامام بخطب ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرهما من العبادات ويحصل الاحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة وليأتي اول رجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واسن قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة جمعة اي بان احياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرامة تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة اي ولو في الوقت المفضل وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وان لم تنفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي السكردى على بافضل مانصه قوله من نحو صلاة اي الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذ لا يسن له غير هابل اختار جمع عدم سن الرواتب له ايضا بل انكر ابن الصلاح اصل احيائها بالنسبة للحاج قال ابن الجلال وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر النصرى اليه وقوله بمعظم الليل اي اكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كما في الايعاب كردي

(فصل يندب التكبير الخ) (قوله في تواب الخ) اي من التكبير المرسل والمقيد والشهادة بروية الهلال قول الماتن (يندب التكبير) اي لحاضره وسافره وذكر وغيره معنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلى الى ان يتحلل لانها شعاره مادام بحرماتم يكبر بعد تحمله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحية وكذا في ليلة عيد الفطر ان احرم فيها بالحج واتهاهم على ليلة عيد الاضحية للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر اه وياتى عن سم ما يوافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والمعنى الاقوله ويسن الى الماتن (قوله الشامل لعيد الخ) اي قال فيه للجنس قول الماتن (في المنازل الخ) اي راكبا وما شيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال ولكن يتأكد مع الزحمة وتغاير الاحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بافضل قول الماتن (والاسواق) جمع سوق يذكروا وتسميت بذلك لقيام الناس فيها على وقوم معنى (قوله بمحضه) غير نحو محرم يخرج بهذا الو كاتاني في بيتها ونحوه وليس عندهما رجل او خنثى اجنبى فترفعان صوتيهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (عندنا كما لها) اي عدة الصوم (وقيس به) اي بعيد الفطر بالنسبة للمرسل اما المقيد ثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحية) اي ولذلك كان تكبير الاول اكذلك للنص عليه معنى ونهاية وشرح بافضل اي من مرسل الثانى واما مقيد فهو افضل من مرسلها للشرفه بتبعيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الاق) اي فيقدم على اذكار الصلاة ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكررفكان الاعتناء به اشد من الاذكار ع ش وسم قول الماتن (حتى يحرم الامام الخ) اي ينطق بالرا من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن غيره وشر حتى الارشاد والروض

لامزية للصحراء على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو اولى حصلا كمن دخله وعليه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها يحصل بها التحية والظاهر ان الافضل هنا ان يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك افضل من ان يصلى التحية ثم بعد الخطبة يصلى العيد وبه صرح فى الروض وشرحه فقال لو صلى فيه اي في المسجد بدل التحية العيد وهو اولى حصلا كمن دخله وعليه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقد يقتضى ان الاولى في المشبه بصلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة ولعله غير مرادو الفرق انه انما كان الاولى العيد لكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما هو السنة

(فصل) يندب التكبير الخ (قوله لغير امرأة وخنثى بحضرة غير نحو محرم) مفهومه رفع المازاة والخنثى بحضرة نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الاق) ظاهره انه يقدم المقيد على اذكار الصلاة وانه لا يسن تأخيرها (في الماتن حتى يحرم الامام) انظر لواخر الاما الاحرام الى الزوال وترك الصلاة ويحتمل ان المعبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية  
في ضمنه كما مر ويكره له تنفل  
زائد على ذلك ان سمع ولا فلا  
(فصل) في تواب لما

سبق (يندب التكبير  
بغروب الشمس ليلتي العيد)  
الشامل لعيد الفطر وعيد  
النحر (في المنازل والطرق  
والمساجد والاسواق برفع  
الصوت) لغير امرأة وخنثى  
بحضرة غير نحو محرم لقوله  
تعالى ولتسكملوا العدة اي  
عدة الصوم ولتكبروا الله  
اي عند اكمالها على  
ما هذا كم اي لاجل هدايته  
اياكم وقيس به الاضحية  
ويسمى هذا التكبير المرسل  
والمطلق لانه لا يقيده بصلاة  
ولا بغيرها ويسن تأخيرها عن  
اذكارها بخلاف المقيد  
الاقى (والاظهر ادايته  
حتى يحرم الامام بصلاة  
العيد) اذ التكبير لكونه  
شعار الوقت

أولى ما يشتغل به أمامان  
صلى منفردا للعبادة بأحرام  
نفسه (قائدا) ورد في  
حديث في سنده متروكان  
أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يكبر في عيد الفطر من حين  
يخرج من بيته حتى يأتي  
المصلي (ولا يكبر الحاج  
ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء  
(بل يلبي) أى لأن التلبية  
هى شعاره الا ليق به والمعتزم  
يلبي إلى أن يشعر في الطواف  
(ولا يسن ليلة الفطر عقب  
الصلوات في الاصح) إذ  
لم ينقل وقيل يستحب  
وصحبه في الاذكار وأطال  
غيره في الاتصاف له وأنه  
المنقول المنصوص (ويكبر  
الحاج) الذى يبنى وغيرها  
كما يأتي (من ظهر النحر)  
لأنها أول صلاة تلقاه بعد  
تحمله باعتبار وقته الا فضل  
وهو الضحى وقضيته أنه  
لو قدمه على الصبح أو  
آخره عن الظهر لم يعتبر  
ذلك وهو متجه خلافا لمن  
اناطه بوجود التحلل ولو  
قبل الفجر إذ يلزمه تأخره  
بتأخر التحلل عن الظهر  
وان مضت ايام التشريق  
وهو بعيد من كلامهم وأنه  
لو صلى قبل الظهر نفلا  
أو فرضا

مثله وقال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام  
غالب العادة اه وفي عش والسكردى على بافضل عن الامدادو الذى يظهر انه لو قصد ترك الصلاة بالكلية  
اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان ولا اعتبر بطلوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه زاد السيد البصرى  
ولعل الاقرب أن المعتبر آخر الوقت اه وجزم شيخنا بذلك فقال المعتبر انه يكبر الى احرام الامام ان صلى  
جماعة ولو تأخر الى آخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو في آخر الوقت والى الزوال ان لم يصل  
أصلا لانه بسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي  
ﷺ وقراءة سورة السكف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا من ذهب الى انه يجمع بين ذلك شيئا  
وقوله خلافا لمن ذهب الى ان ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين التكبير  
وقراءة السكف والصلاة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما  
يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه (قوله فالعبادة بأحرام نفسه) ينبغى مادام وقت  
الاداء بصرى وممن عن شيخنا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص بالامام  
أو لا محل تأمل والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هناع مع أنها مأخوذة من فعله ﷺ نعم  
لا يبعد تأكيده بالنسبة للامام بصرى قول المتن (ولا يكبر الحاج الخ) مقتضى ما باتى انه لو شرع في التحلل  
في اثنا لم يكبر فيما بقي وان انقضى وقت التلبية وهو محل تأمل ولعل الاقرب فيه ان يكبر وسياق في الحج  
عن النهاية انه في حال الافاضة يلبي ويكبر فهل هو مبنى على مقالة او ما هنا مخصوص بصرى عبارة الوثنائى في  
المناسك ويقفوا عن دلالة فيذكرون بالتلهيل والتكبير والتحميد والتلبية كان يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا  
الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلبي ويدعون بما احبوا ويتصدقون الى الاسفار  
وبعد مزيد الاسفار يسرون بشكينة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التحفة والذكر اه  
ولا مانع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بان وقت التكبير من الزوال وورد بان هذا وقت  
التكبير المقيد بالصلوات اه وفي المغنى مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحى) انظر  
السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عش سكتوا عما  
لو احرم بالحج في ميقاته الزمانى وهو اول شوال فهل يلبي لانها شعار الحاج او يكبر فيه نظرا والاقرب الاول  
لما ذكر من التعليل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله لان التلبية) الى قوله وأطال في النهاية والمغنى قول المتن  
(ولا يسن ليلة الفطر الخ) اى من حيث كونه مقيدا بالصلاة إذ لا مقيد له فلا ينافى انه يسن من حيث كونه  
مرسلا في ليلة العيد انتهى شيخنا وبصرى زاد عش وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن ابن  
حج اه قول المتن (في الاصح) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى (قوله إذ لم ينقل الخ) عبارة النهاية لانه تكرر  
في زمنه ﷺ ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلوات وان خالف المصنف في اذكاره فسوى بين الفطر  
والاضحى اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر  
نهاية ومعنى قول المتن (ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات سم ومعنى (قوله انه لو قدمه) اى التحلل  
سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه انه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو  
أخر عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل سم وتقدم عن البصرى ما وافقه  
ويأتى عن شيخنا اعتماده (قوله وان مضت ايام التشريق) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وانه لو صلى الخ)  
وقت الاحرام غالب العادة (في المتن ليلة الاضحى) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل انه لان الغالب عدم  
الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحاج) اى عقب الصلوات (قوله انه لو قدمه) اى التحلل (قوله  
وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه حينئذ انه لا يكبر بأنه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر  
عن ايام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فلي تأمل (وانه لو صلى) اشار الى انه معطوف على

كبر إلا ان يقال غير هاتبع لها في ذلك فلم تقدم عليها (ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وان نفر قبل ولم يكن بها أصلا كما

اقتضاه لإطلاقهم ولا ينافيه قولهم لأنها آخر صلاة يصلونها بمعنى لأنه باعتبار الأفضل لهم من البقاء بها إلى النفر الثاني وتأخير الظهر إلى المحصب (وغيره) أي الحاج (كهو) فيما ذكر من التكبير من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختتم) على القولين (ب عصر) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الأعراس والأمصا للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً له لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الأذكار أنه الأصح وفي الروضة أنه الاظهر عند المحققين ثم رابت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومن ان ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والاظهر) أنه يكبر في هذه الأيام للفاصلة (المفروضة) والنافلة

أشار الشارح إلى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه إلى سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرها) أي غير الظهر قول المتن (ويختتم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد على عبارة الرشيدى أي من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة أي من قولهم لأنها آخر صلاة الخ وإلا فن المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى الغروب فتنبه له اه (قوله بها) أي بمعنى (قوله وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كهو) ضعيف عشر (قوله تبعاله) أي لأن الناس تبع للحجيج معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختتم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق محلي ونهاية ومعنى فلا يرجع هذا مع قول الشارح الاتي ويختتم على القولين بعصر الخ بصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا القياس اذ الكلام في المقيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبيل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح سم على حجج اه ع وش وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضية صنيع المحلى والمغنى والنهية حيث لم يقدروا لفظة فعل ونقل ع ش عن م ما يوافقه وفي آخره صرح به النهاية عبارته وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وإنما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر النهار الثالث عشر في اكمل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر إلى الغروب اه واعتدته شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر الا اذا احتمل قبل الزوال او بعده كما قاله القليوبي تبعاً لابن قاسم على ابن حجر وقوله إلى العصر أي إلى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبيل الغروب كبر فجمله ما يسن التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وإن كان يسمى أيضاً مراسلاً من جهة كونه واقفاً ليلة العيد فله اعتباران اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمدته المنهج والنهاية والمغنى وقال ع ش هذا هو المعتمد اه (قوله وبتسليمه) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله ومر) أي في أوائل الفائتة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (انه) أي الشخص ذكر كان أو غيره حاضر أو مسافر منفرد أو غيره ومعنى ونهاية (قوله المفروضة) إلى قول المتن وصيغته في النهاية والمغنى الا قوله وقيدته إلى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن للفائتة سم (قوله تعميم الخ) أي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المقيدة نهاية ومعنى ولو عبر به الشارح اسلم عن توهم استدراك قوله الاتي والنافلة المطلقة الا ان يعطفه على الضحى (قوله وقيدته) أي قول المصنف والنافلة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي يكبر عقبها سم (لانه شعار الخ) لتعليل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى وان اوهم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنائز فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيرها أي الحاج) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمر فيكبر في هذه الأيام وإن لم يقطع التلبية إلا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفة) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وإن لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه ممنوع عند التأمل الصحيح (قوله في المتن يختتم بعصر التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر نهار الثالث عشر في اكمل الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر إلى الغروب كما قلنا شرح م (قوله فيها) متعلق بقول المتن للفائتة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي يكبر عقبها


فيها أو في غيرها والمنذورة (والراتبة والنافلة) تعميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارح بالمطلقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس بحسن وكذا صلاة الجنائز لانه شعار الوقت

ومن ثم يكبر اتفاقا لثباتها اذا قضاه (٥٤) خارجها كما افهمه قوله في هذه الايام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بظوله لانها

(قوله ومن ثم) اى من أجل أنه شعار الوقت (قوله لغايتها) اى هذه الايام (قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر سم (قوله وبه) اى بان التكبير شعار الوقت (فارق) اى عدم فوته بطول الزمن و (قوله بطوله) اى الزمن (لانها) اى الاجابة ولعل الاولى ان يقول وفارق فوت الاجابة بطوله بانها الخ (قوله وإن طال الخ) اى وتركه عمدانها بمغنى (قوله لاسجدة تلاوة الخ) عطف على صلاة الجنازة (قوله لانها الخ) اى سجدة التلاوة والشكرو (قوله اصلا) اى لا مطلقة ولا مقيدة (قوله بخلاف ما على الجنازة) اى الصلاة التى على الجنازة كردى (قوله والخلاف) اى المشار اليه بقول المصنف والظاهر الخ (قوله امالوا استغرق عمره بالتكبير الخ) اى ولو بالهيئة الاتية عرش (قوله فلا منع) اى كانه في اصل الروضة عن الامام واقره ولو اختلف راي الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير اتبع اعتقاد نفسه مغوى ونهاية (قوله على الصفا) اى انه صلى الله عليه وسلم قاله على الصفا كردى (وزيادتها باشياء الخ) الاخصر الاسيك وعلى اشياء اخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة كتتابع الخ وبعضها من فعل بعض السلف قول المتن (ويستحب الخ) واذار اى شيئا من النعم وهى الابل والبقر والغنم فى عشر ذى الحجة كبرند ما مغنى وشرح بافضل زاد النهاية وظاهر ان من علم كمن راي اه قال عرش قوله مر كبر اى يقول الله كبر فقط مرة على المعتمدا وفى الكردى على بافضل عن الايعاب مثله (قوله بعد التكبير الثالثة) عبارة فى شرح العباب بعد الثلاث المتواليه والوقوف هنية اه سم (قوله اى وما بعدها الخ) ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ سم على حج اه عرش قول المتن (كبرا) اى حال كونه كبير او كبرت كبير او نحو ذلك و (قوله كثيرا) اى حمدا كثيرا شيخنا (قوله والمراد جميع الازمنة) اى لا التقييد بهذين الوقتين فقط شيخنا (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه) عبارة الثبابة والمغنى ويسن ان يقول بعد هذا لا اله الا الله الخ (قوله صدق وعده) اى فى وعده اى فى وعده لثبته صلى الله عليه وسلم بالنصر على الاعداء (ونصر عبده) اى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شيخنا قال عرش زاد الغزى على ابن شجاع وأعر جنده هزم الخ ولم يتعرض له ابن حج وسم وغيرهما فاجعلت فايراجع اه عبارة شيخنا على الغزى قوله واعز جنده قيل لم ترد هذه الكلمة فى شى من الروايات لكن بازاء لا بأس بها لكن صرح العلقمى على الجامع الصغير بانها وردت اه (قوله هزم الاحزام وحده) اى الذى تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهم قريش وغطفان وقرظة والنضير وكانوا اقدرائى عشر الف فارس الله عليهم الرجح والملائكة فزهمهم قال الله تعالى فارسنا عليهم رجحوا وجنود الم تروها شيخنا (قوله لا اله الا الله والله اكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بانها يتم بها بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملا بظاهر رفعنا لك ذكر كوكوعها بقولهم ان معناها لا ذكر الا وتذكر معى لم يكن بعيدا عرش عبارة شيخنا وتسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وانصاره وازواجه وذريته اه قول المتن (ولو شهدوا الخ) اى شهدانها بمغنى (قوله وقبلوا) الى الباب

(قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر (قوله فى المتن ويستحب أن يزيد كبير الخ) عبارة العباب فرع صفة التكبيرين اى المرسل والمقيد الله اكبر ثلاثا نسقا ويحسن ان يزيد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ اه وقوله ويحسن ان يزيد قال فى شرحه بعد الثلاث المتواليه والوقوف هنية ثم قال فى العباب بعدما تقدم عنه ولا بأس ان تكون الزيادة لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد اه وقوله ولا بأس ان تكون الزيادة قال فى شرحه اى بعد تكبيره ثلاثا نسقا وقبل الله اكبر كبير الخ اه اى ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ (قوله اى وبعدها ما ذكر

للاذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا للزمن فيسن بعد الصلاة وإن طال قال فى البيان ما دامت ايام التشريق باقية لاسجدة تلاوة واشكرو على الواجه وفاقا للمعاملى وآخرين لانها ليست باصلة اصلا بخلاف ما على الجنازة فانه يسمى صلاة لكن مقيدة والخلاف فى تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت أمالوا استغرق عمره بالتكبير فلا منع (وصيغته المحبوبة) اى الفاضلة لاشتغالها على نحو ما صح فى مسلم على الصفا وزيادتها باشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كتتابع التكبير ثلاثا ولها ومن فعل بقية السلف اخرى (الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد ويستحب) كفى الام (أن يزيد) بعد التكبير الثالثة اى وما بعدها مما ذكر ان اتى به الله اكبر (كبرا) والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا) اى اول النهار واخره والمراد جميع الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وجده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر

لانه مناسب ولانه 

قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثين) وقبلوا (قبل الزوال)

في النهاية والمغنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله اداء مع ابدال وقد باذا كما صنع المغنى  
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) اي هلال شوال و (قوله افطروا) اي وجوبوا (قوله وصلينا الخ) اي ندبا  
نهاية ومعنى (قوله فكلوا شهدوا الخ) اي الآتي في المتن آنفا (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض  
ويبغى فيما لوبق من وقتها ما يسعها اور ركعة دون الاجتماع ان يصلبها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع  
اداء ثم يصلبها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم  
حل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتسوح فيه بذلك نهاية وسم قول  
المتن (وان شهدوا) اي او شهدا (بعد الغروب) اي غروب الشمس يوم الاثنين بروية هلال شوال الليلة  
الحاضية نهاية ومعنى قول المتن (بعد الغروب) اي اوقبله وعدلوا بعده نهاية ومعنى (قوله بالنسبة لصلاة العيد)  
قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلا لا مفردا ولا في جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلا لاسيما في حق من لم يرد فعلها مع  
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رايت سم على المنهج استشكل تأخيرها من اصله ثم رايت الاسنوي  
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة البجيري واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها ممكن  
ليلا وهو اقرب واحوط وايضا فالقضاء هو مقتضى شهادة البيئة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتؤى  
من الغد اداء مع علنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ الخبرين غدد التواتر اه (قوله اذ لا فائدة له الخ) اي لان شوالا  
قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم لا المانع من صلاة العيد نهاية ومعنى (قوله فتصلى من  
الغد اداء) قال الشو برى الظاهر ولو للرائي فليراجع كرى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل  
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة ته في شرح العباب اما  
في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل  
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاحتضاء كلامهم واستشكل ابن  
الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عث رده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم منصوب  
للمصالح ما وقع وما سيقع وقل ان بخلو هلال عن حق الله تعالى او عباده فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن  
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى سم  
(قوله كاجل الخ) قال عميرة زاد الاسنوي وجواز التضيعة وجوب اخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى  
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش (قوله في ذلك) اي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح  
الروض ويبغى فيما لوبق من وقتها ما يسعها اور ركعة منها دون الاجتماع ان يصلبها وحده او بمن  
تيسر حضوره لتقع اداء ثم يصلبها مع الناس ثم رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد  
يستشكل بان صلاتها مع الناس اعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط للاعادة كما تقدم في محله اللهم  
إلا ان يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رايت في شرح مر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة  
حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فتسوح فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى  
أو جماعة لغوا عنها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة  
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعا مثلا لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارة ته في شرح  
العباب اما في حق غيرها اي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة  
وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي المجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كاحتضاء كلامهم  
واستشكل ابن الرفعة بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عث رده الاسنوي والاذرعى بان الحاكم  
منصوب للمصالح ما وقع وما سيقع وقل أن بخلو هلال عن حق الله او عباده فاذا سمعها حسبة وإن لم يكن عند  
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسنا لا عابثا اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جميع الناس  
وصلاة العيد اور ركعة منها  
(برؤية الهلال الليلة الحاضية  
أفطروا وصلينا العيد) أداء  
لبقاء وقتها أما لو شهدوا  
وقبلوا وقد بقي من الوقت  
ما لا يسع ذلك فكلوا شهدوا  
بعد الزوال ويسن فعلها  
للفرد ومن تيسر حضوره  
معه حيث بقي من الوقت  
ما يسع ركعة ثم مع الناس  
(وان شهدوا بعد الغروب  
لم تقبل الشهادة) بالنسبة  
لصلاة العيد اذ لا فائدة لها  
فيها لا مانع أدائها من الغد  
ولما في الخبر الصحيح الفطر  
يوم يفطر الناس والاضحى  
يوم يضحى الناس وعرفة  
يوم يعرف الناس فيصلى  
من الغد أداء بل بالنسبة  
لغيرها كاجل وطلاق  
وعتق علق بشوال أو  
الفطر أو النحر ونازع  
في ذلك ابن الرقعة بما  
ردوه عليه

(او) شهدوا وقبلوا (بين الزوال (٥٦) والغروب افطرتا) وجوبا (وفات الصلاة) اى اداؤها لخروج وقتها بالزوال

وبما قررت به كلامه علم  
أن العبرة بوقت التعديل لا  
بوقت الشهادة (ويشرح  
قضاؤها متى شاء) مریده  
(في الاظهر) كسائر  
الرواتب وهو في باقي اليوم  
أولى مالم يعسر جمع  
الناس فتأخيرها للغد أولى  
هذا بالنسبة لصلاة الامام  
بالناس أما كل على حدته  
فالافضل له تعجيل القضاء  
مطلقا وهذا وإن علم  
من قوله في صلاة النفل  
ولوفات النفل المؤقت  
نذب قضاؤه في الاظهر  
لكن ذكره هنا ايضا  
وتفريعا على الفوات  
الذى حكى مقابله بقوله  
(وقيل في قول) لانفوت  
بل (تصلي من الغد أداء)  
لكثرة الغلط في الالة  
فلا يفوت به هذا  
الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)  
كسوف الشمس وكسوف  
القمر ويقال خسوفان  
وللأول كسوف وللثاني  
خسوف وهو الأشهر  
الافصح وقيل عكسه  
ويوجه شهرة ذلك وكونه  
أفصح بأن معنى كسف  
تغير وخسف ذهب وقد  
بين علماء الهيئة أن كسوف  
الشمس لاحقيقة له بخلاف

بالنسبة لغیر الصلاة كرى قول المتن (او بين الزوال والغروب الخ) اى اوقبل الزوال بمن لايسع  
صلاة العيد اوركمة منها كما سنهاية ومعنى (قوله ان العبرة بوقت التعديل الخ) اى لانه وقت جواز الحكم  
بشهادتهم مانهاية ومعنى وشرح المنهج وفي البجيرى عليه قوله والعبرة بوقت تعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة  
لا يثبت المشهور دبره لا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شيئا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة  
فليتأمل بل هو عام سم اه (قوله هذا) اى قوله وهو في باقي اليوم اولى مالم يعسر الخ (قوله فالافضل له تعجيل  
القضاء مطلقا) اى مع من تيسر أو منفردا ثم يفعل ما غدا مع الامام كذا يفيد كلام النهاية والمغنى والاسنى  
خلافا لما في عش (قوله وهذا) اى قول المصنف ويشرع قضاؤها الخ (قوله وتفريعا الخ) عبارة النهاية  
والمغنى وتوطئة لقوله وقيل الخ اه (قوله الذى حكى الخ) نعت للفوات ويحتمل مفعول تفريعا والموصول  
كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوت به الخ) (خاتمة) قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في  
التنبه بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن  
ذلك بان الناس لم يزوالوا يختلفون فيه والذى أراه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد  
اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم  
لبعض في العيد تقبل الله منا ومنكم وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك  
ثم قال ويحتج لعموم التنبه لما يحدث من نعمة او يندفع من نقمة بمشروعية بسجود الشكر والتعزية وبما في  
الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته وهضى إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فيناهى واقربه صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال عش قوله  
مر تقبل الله الخ اى ونحو ذلك ما جرت به العادة في التنبه ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله في يوم العيدانها  
لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتنبه في هذه الايام ولا مانع منه  
لان المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد ايضا ان وقت التنبه يدخل بالفجر لا  
بليلة العيد خلافا لما في بعض الهوامش اه وقد يقال لا مانع منه أيضا إذا جرت العادة بذلك لما ذكره من أن  
المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيده نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتسن التنبه بالعيد  
ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة إن اتحاد الجنس فلا يصح الرجل المرأة ولا عكسه ومنها  
الامر دال الجليل وأسند إجابتها بنحو تقبل الله منكم احبا كم الله لا مثاله كل عام وانتم بخير اه

### (باب صلاة الكسوفين)

أى وما يتبع ذلك لو اجتمع عيد وجنازة عش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المغنى وإلى  
قوله فأحاديث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أى الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف  
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة عش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض  
سم على المنهج وظاهره انه في كل من الشمس والقمر اه (قوله بان معنى كسف تغير الخ) والحاصل ان  
الكسوف ما خوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس البق لان نورها من ذاتها وإنما يستتر عنا بحيلولة  
جرم القمر بيننا وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد إلا عند تمام الشهور غالبا والخسوف ما خوذ من

او بين الزوال والغروب الخ) عبارة الروض وشرحه او بعد الزوال او قبله بمن لايسع ركعة مع الاجتماع  
قبلت شهادتهما وفات صلاة العيد وينبغي فيما لوق من وقتها ما يسعها اوركعة منها دون الاجتماع ان يصلها  
وحده او بمن تيسر حضوره لتقع اداء الخ اه وقضية قوله وفات صلاة العيد بالنسبة لقوله اوقبله الخ مع  
قوله وينبغي الخ انه إذا شهدوا اقبل الزوال بمن لايسع ركعة مع الاجتماع بحكم بفواتها بالنسبة لصلاة الامام  
بالقوم ولا يحكم بفواتها بالنسبة للاحاد وقد يستشكل فليتأمل (قوله علم ان العبرة بوقت التعديل الخ)

### (باب صلاة الكسوفين)

يتأمل والله أعلم

فأذاحيل بينهما صار لا نور له وهي مضية في نفسها وإلّا يحول بينهما وإلّا يحول بينهما حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوءها إليهما وكان هذا هو سبب إثارته

في الترجمة وأيضا فأحدثت  
كسوف الشمس أكثر  
واصح وأشهر ونازعهم  
الأمدي في ذلك بما رددته  
عليه في شرح العباب (هي  
سنة) مؤكدة لكل من مر  
في العبد للأمر بها فيهما  
رواه الشيخان ويكره تركها  
وهو مراد الشافعي في  
موضع بلا يجوز لأن المكروه  
قد يوصف بعدم الجواز إذ  
المتبادر منه استواء الطرفين  
ولمّا لم تجب لخبر هل على  
غيرها (فيحرم بنية صلاة  
الكسوف) مع تعيين أنه  
صلاة كسوف شمس أو  
قمر نظير ما مر في أنه لا بد  
من نية صلاة عيد الفطر أو  
النحر وهذا وإن اغنى عنه  
ما قدمه أول صفة الصلاة أن  
ذات السبب لا بد من تعيينها  
ولذا اغتنى عن نظيره في  
العيد والاستسقاء أفهمه  
من ذلك لكن صرح به هنا  
لأنه خفي لندرة هذه الصلاة  
ويجوز لمريد هذه الصلاة  
ثلاث كيفيات إحداها  
وهي إقلها ومحلها أن نواها  
كالعادة وأطلق أن يصلحها  
ركعتين كسنة الصبح وثبت  
فيها حديثان صحيحان  
ومحل ما يأتي أنه لا يجوز  
النقص والرجوع بها إلى  
الصلاة المعتادة عند الانجلاء  
إذا نواها بالصفة الآتية  
خلافا لما زعمه الأسنوي  
ثانيتها وهي أكمل من  
الأولى ومحلها كالتى بعدها

الخسف وهو المحو وهو بالقمر أليق لأن جرمه أسود صقيل كالمرآة بضئ بمقابلته نور الشمس فإذا حال جرم  
الارض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها إليه فيظلم ولذلك لا يوجد إلا قبيل انصاف الشهر وغالبا  
شيخنا (قوله) فإذا حيل بينهما أي حال ظل الارض بينهما وبينه بنية التقاطع نهاية (قوله) وهي مضية الخ  
أي الشمس (قوله) حائل وهو القمر نهاية ومعنى (قوله) فيمنع الخ أي مع بقاء نورها فيرى لون القمر كمذاق  
وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها معنى (قوله) وكان هذا أي انكارهم لكسوف الشمس عرش (قوله)  
هو سبب إثارته في الترجمة زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الاشهر اه قال الرشدي يعني المعبر عنه بقوله  
وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله) ونازعهم الخ أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم  
(قوله) مؤكدة الخ إلى قول المتن ويقر في النهاية بما وافقه إلا قوله خلافا للأسنوي وكذا في المغنى إلا قوله أو أطلق  
(قوله) لكل من مر الخ عبارة المغنى في حق كل مخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة اه زاد النهاية  
أو مسافرا (قوله) إذ المتبادر الخ عبارة المغنى من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله) إذ  
المتبادر منه الخ فيه نظر ظاهر سم (قوله) وإنما يجب الخ أي بالامر المتقدم (قوله) غيرها أي الخمس  
معنى (قوله) نظير ما مر أي في العيدو (قوله) في أنه لا بد الخ أي من أنه الخ (قوله) وهذا أي قول المصنف  
فيحرم بنية الخ (قوله) لكن صرح به الخ عبارة المغنى لإلتئاذ كرت هنا البيان أقل صلاة الكسوف اه  
(قوله) أو أطلق الخ أفتى الوالد رحمه الله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة  
الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة نهاية قال عرش قال سم على حج وعليه فهل يتعين إحدى الكيفيتين  
بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشرع فيها بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع  
الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني اه أقول ولو قيل بالأول بل هو الظاهر  
وتنصرف بمجرد القصد والارادة ما عينته لم يبعد قياسا على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصح وينصرف لما صرفه  
إليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى نفلا فزيد ينقص بمجرد  
القصد والارادة اه (قوله) أن يصلحها الخ خبر قوله إحداها (قوله) كسنة الصبح (فرع) لو نذر أن  
يصلحها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق  
انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلحها كسنة الظهر وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وبأنه لو أطلق نية  
الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال وجزم ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يزيد أن نواها  
بصفة الكمال وأقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة ويؤخذ بما أفتى به شيخنا صحة  
إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظاهر أو بالكيفية المشهورة لأن إطلاق النية  
صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الامام أو اختاره بعد اطلاقه منهما فإن بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب  
الاحرام وجعل ما قصده أو اختاره فيتجه البطلان وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة  
وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد مفارقتها قبل الركوع وأن يصلحها كسنة الظهر فهل يصح ذلك  
أم لا فيه نظر والمعتد الثاني وإن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له  
الخروج عنها وإن فارق اه عرش تنصرف (قوله) وثبت فيها أي في هذه الكيفية (قوله) ومحل ما يأتي  
أي في المتن أنفا (قوله) والرجوع بها الخ أي باسقاط ركوع من الركوعين (قوله) إذا نواها الخ خبر  
ومحل ما يأتي (قوله) لما زعمه الأسنوي أي من إنكاره هذه الكيفية مستدلا بما يأتي إيجاب (قوله) أن يزيد

(قوله) إذ المتبادر منه الخ فيه نظر ظاهر (قوله) لأنه خفي الخ) ولأنه لما احتاج لتصوير هذه الصلاة لمخافة  
كيفيةها لكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الاحرام لتكون كيفيةها مذكورة بنماها فان ذلك أقعد  
وأوضح (قوله) أو أطلق الخ أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن  
يصلحها كسنة الصبح وأن يصلحها بالكيفية المعروفة وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل  
الكمال فيه ولكرهه الاقتصار على ركعة وإذا أطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو وسورة قصيرة (ويركع ثم يرفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو وسورة قصيرة (ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) يسجدتين كغيرها (فهذه ركعة

الخ) خبر قوله ثانيها (قوله أو وسورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركبى قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أى بعد الافتتاح والتعوذ نهاية ومعنى قول المتن (ثم يركع) أى ثانيها أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أى ثانيها ويقول فى الاعتدال عن الركوع الأول والثانى سمع الله لمن حدهد ربنا لك الحمد كفى الروضة وأصلها زاد فى المجموع حمدا طيبا إلى آخره ومعنى وكذا فى النهاية إلا قوله زاد الخ قال ع ش قوله م ربنا لك الحمد أى إلى آخر ذلك الاعتدال محل وحج أقول وينبغي أن يأتى فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد واما غير محصورين الخ لأن هذا المبرر بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وطول القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده اه (قوله كغيرها) أى وباقى بالطائفة فى محلها معنى ونهاية (قوله ولا يجوز إعادة صلاتها إلا فيما يأتى) أى قريبا واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف سم قول المتن (لنادى الكسوف) أى قال لغير تملأه سم (قوله أى أحد الركوعين) إلى قوله واعترضه فى النهاية والمغنى (قوله وغيره) أى غير النفل المطلق (قوله وفيه الخ) أى فى مسلم ع ش (قوله أربعة وصح خمسة) أى ركوعات نهاية (قوله اجابوا) أى الجمهور (عنها) أى عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية الإعادة واجاب النهاية بما مر انقاع سم عن الشهاب الرملى بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أى فقدمت على بقية الروايات نهاية زاد المغنى وهذا هو الذى اختاره الشافعى ثم البخارى اه (قوله واعترضه الخ) أى الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أى فى الاعتراض المذكور (قوله لأن سير كلامهم) أى تتبع كلام المحذنين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارداقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل سم (قوله وصورة الزيادة) إلى قوله وكذا قالوه فى المغنى والنهاية إلا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله إلا لعذر إلى المتن (قوله والنقص) ينبغى أن يكون من صورته أيضا أن ينجلي وهو فى الصلاة فليس له النقص فى الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على المقابل) أى مقابل الأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أى وإلا فكيف يعلم فى الصلاة أن الكسوف يتماذى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصوير بذلك فى النقص لأنه يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أى التصوير سم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وعلم بما تقرر امتناع تكريرها لبطء الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله سن إعادتها الخ) ويظهر بجىء شروط

ثم يصلى ثانية كذلك) وهذه فى الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة فى كل ركعة (ولا تجوز) إعادتها إلا فيما يأتى ولا (زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لنادى الكسوف ولا نقصه) أى أحد الركوعين اللذين نواهما (للانجلاء فى الأصح) لأنها ليست نفلا مطلقا وغيره لا تجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربعة وصح أيضا إعادتها أجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بانه إنما يصح إذا اتحدت الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لأن سير كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفة التى تزيد على سبعة وحيثئذ فالتعارض محقق وعند تحققة يتعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقرر فتأمل وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب وبقتضى حسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال محل الكيفية

بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها فى تعيينها بأن يكرر الركوع فى الركعة الأولى بل بأن يشرع فى القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثانى (قوله ولا تجوز إعادتها إلا فيما يأتى) أى قريبا واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلى كما رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بأنها واقعة حال فعلية يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف (قوله فى المتن لنادى الكسوف) أى قال لغير تملأه سم (قوله وحيثئذ فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة إلا أن يقال لما تعذر معرفة عين محل كل وارداقتصر ناعلى الأقل منه فليتأمل (قوله وصورة الزيادة والنقص الخ) ينبغى أن يكون من صورة النقص أيضا أن ينجلي وهو فى الصلاة فليس له النقص فى الأصح وله ذلك على مقابله (قوله أن يكون من أهل الحساب الخ) أى وإلا فكيف يعلم فى الصلاة أن الكسوف يتماذى زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتأمل (قوله وعلى هذا) أى التصوير

الإعادة

الآنية أن لا يضيق الوقت ويمكن حمله على ما يأتى فى الخسوف قبل طلوع الشمس فوقها حيثئذ ضيق

فلأن تكون هذه الكيفية فاضلة فى حقه حيثئذ ولو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها سن له إعادتها معهم كما مر وواضح



ان محله بل ومن اراد صلاتها معهم ولم يكن صلاحها قبل ما اذا لم يقع الانحلال قبل نحره ولا امتنع لانه انشأ صلاة مع زوال سببها ثالثها (و) هي (الاكل) على الاطلاق وان لم يرضها المأمومون لا لعذر كما اذا بدأ بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة) وسواها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي) القيام (الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة (كما تأتي آية)

معدلة (منها وفي) القيام (الثالث) بعد ذلك (مائة)

وخسين (منها وفي) القيام

(الرابع) بعد ذلك (مائة)

منها (تقريباً) كذا نص

عليه في أكثر كتبه وله

نص آخر أنه يقرأ في الثاني

آل عمران أو قدرها وفي

الثالث النساء أو قدرها

والرابع المائدة أو قدرها

وليس باختلاف عند

المحققين بل هو للتقريب

وهما متقاربان كذا قالاه

ويشكل عليه أنه في الاول

طول الثاني على الثالث

وفي الثاني عكس وهذا هو

الانسب فان الثاني تابع

للاول والرابع للثالث فكان

الاول أطول من الثاني

والثالث أطول منه ومن

الرابع ويمكن توجيه الاول

بان الثاني لما تبع الاول

طال على الثالث وهو على

الرابع ويؤيده ما يأتي

في الركوع فيمكن حمل

التقريب على التخيير بينهما

لتعادل علمتهما كما علمت

(ويسبح في الركوع الاول

قدر مائتين) الآيات المعدلة

من (البقرة وفي الثاني)

الاعادة هنا ويظهر أنها لو انجلت وهم في المعادة أتموها معادة كالو انجلت وفي الاصلية عش (قوله ان محله) اي سن الاعادة فيما ذكر (قوله بل ومن اراد صلاتها الخ) اي وحل جواز صلاة من اراد الخ (قوله ولا امتنع) اي ما ذكر من الاعادة والانشاء (قوله لا لعذر الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر إذا لم يكن عذراً ولا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها اه سم عبارة البصري قوله لا لعذر اي فلا تكون حينئذ هي الاكمل بل الاكمل حينئذ الكيفية الثانية اه (قوله وسواها) الاولى وسابقتها (قوله وهي أفضل لمن أحسنها) اي فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الاولى عش قول المتن (وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة) اي مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله وله نص اخر الخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في البويطي والامو المختصر في محل آخر انه يقرأ الخ اه (قوله وهما متقاربان) اي والاكثر على الاول مغنى (قوله انه في الاول الخ) عبارة النهاية وما نظر به فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير ردبانه يستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة لئما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافقه وقد يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان اصلاً غير تابع كان الانسب تطويله على مطلق التابع الشامل للثاني والثالث (قوله ويؤيده) اي الاول قول المتن (في الركوع الاول الخ) ظاهره وإن لم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل الركوع والسجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاول ان لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام عش ولك ان تمنع دعوى الظهور بان الكلام هنا في الكيفية الثالثة (قوله بالسين أوله) أي خلافاً لما في التنبيه من تقديم المثناة الفوقية على السين مغنى قول المتن (والرابع خسين) قال العلامة الشوري هلا قال ستين وما وجه هذا النقص اه أقول انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين عش وفي البجيرمي عن البرماوي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشرة فقط لانها اقل عقود العشرات اه قول المتن (تقريباً) اي في جميع ثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير نهايته ومعنى (قوله انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله ويقول

(قوله لا لعذر كما اذا بدأ الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه وحل مامر إذا لم يكن عذراً والا سن التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الام إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرا في كل ركوع بالفاتحة وقل هو الله احد وما اشبهها اه (قوله وهذا هو الانسب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة لئما احتج به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما علم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه (قوله وله نص اخر انه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

قدر (ثمانين و) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسين أوله (و) في (الرابع) قدر (خمين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بقدر قراءته ويقول في كل رفع سمع الله لمن حمده بنالك الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يطول السجدة في الاصح) كما لا يزيد في تشهد الجلوس بين السجدة (الاعتدال الثاني) قلت الصحيح تطويلها (وهو الافضل لانه ثبت في الصحيحين ونص

الاول والثاني نحو الثاني  
(وتسن جماعة) وبالمسجد  
إلا لعذر وذلك للتابع  
رواه الشيخان وإتمام يسن  
هنا الخروج للصحراء لأنه  
يعرضه للقوات قيل جماعة  
بالرفع أي فيها ولا يصح  
نصه حالا لا فتضائه تقييد  
الندب بحالة الجماعه وليس  
كذلك اه وفيه نظر بل النصب  
هو الظاهر وليس بحال بل  
تمييز يحول عن نائب الفاعل  
ويصح جملة حالا وذلك  
الايهام منتف بقوله أولا هي  
سنة الظاهر في سنه المنفرد  
أيضا) ويجوز بقراءة كسوف  
القمر) إجماعا لأنها اليلية أو  
ملحقة بها (لا الشمس) بل  
يسر للتابع صححه الترمذي  
وغيره (ثم يخطب) من غير  
تكبير كما بحثه ابن الاستاذ  
(الامام) للتابع في كسوف  
الشمس متفق عليه وقيس به  
خسوف القمر وتكره  
الخطبة في مسجد بغير اذن  
الامام خشية الفتنة ويؤخذ  
منه أن محله ما إذا اعتيد  
استدانه أو كان لا يراها  
ويخطب امام نحو المسافرين  
لا امامة النساء نعم ان قامت  
واحدة فوعظت فلا بأس  
وكذا في العيد كما هو ظاهر  
(خطبتين بأركانها)  
وسننها السابقة (في الجمعة)

(الخ) عطف على قول المصنف ويسمى الخ قول المتن (في البويطي) أي في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى  
القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الاذني كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة  
اثنين وثلاثين ومائتين نهاية معنى قول المتن (وتسن جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علم بامرو وتستحب  
للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا  
بأس نهاية ومعنى (قوله) وبالمسجد (الخ) عبارة النهاية والمعنى وتسبب صلاتها في الجامع كنظيره في العباد  
قال ع ش قوله مر كنظيره في العيد فضيته انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سم على حج  
قوله وبالمسجد لا لعذر الخ قال في العباب وبالمسجد وإن ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد  
دون الصحراء وإن كثر الجمع اه وقوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا  
في شرح الارشاد اه ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء  
اه (قوله) جماعة بالرفع إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا قوله وليس إلى بل تمييز وكذا في المعنى لا قوله ويصح  
إلى المتن (قوله) ويصح جملة حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع انه المقصود بالتعرض  
سم (قوله) وذلك الإيهام منتف (الخ) محل تأمل لا مكان حمل المطلق على المقيد فلا يفتي الإيهام بصري وسم  
قول المتن (ويجهر) أي الامام والمنفرد ندبا معنى ونهاية (قوله) لأنها اليلية) أي ان فعلت قبل الفجر (أو  
ملحقة بها) أي ان فعلت بعده فالتوزيع بصري وسم (قوله) بل يسر) (فرع) لو غربت الشمس أو  
طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول والقمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار  
فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في  
ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (قوله) ثم يخطب (الخ) أي ندبا بعد  
صلاتها نهاية ومعنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها ام لا فيه نظر والا قرب الثاني ثم رايت في  
العباب ما نصه ولا تجزئان أي الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فرداه اه (قوله) من غير تكبير) وهل  
يحسن ان يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على  
التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناشئ يحسن أن يأتي  
بالاستغفار لأنه لم يرد فيه نص اه ع ش (قوله) وتكره الخطبة (الخ) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى  
من استحباب الخطبة ما قاله الاذني تبعاً للنص انه لو صلى ببلد وبه وال فلا يخاطب الامام إلا بامر وه لا يفكره  
ويأتي مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك لأحد بخصوصه وإلا لم يحتج لاذن أحدهم  
(قوله) ما إذا اعتيد استدانه (الخ) الاولى الضبط بخشية الفتنة بصري (قوله) او كان (الخ) أي الامام قول المتن  
(خطبتين (الخ) يعلم منه انه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للتابع معنى (قوله) فسنة هنا) نعم يعتبر لاداء  
السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه (قوله)

(قوله) وبالمسجد لا لعذر) قال في العباب وبالمسجد وإن ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح  
الارشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع اه وقوله هنا لا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب  
ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله) ويصح جملة حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس  
الجماعة مع انه المقصود بالتعرض (قوله) وذلك في الإيهام منتف) اقول انتفاؤه ممنوع إلا ذامعا للإيهام إلا  
احتمال تقييد سنيتها بالجماعة وهو حاصل مع ما ذكر اول الباب لاحتمال تقييده بما افاده ما هنا لان المطلق  
يحمل على المقيد بل الإيهام لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الخ اذن لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله)  
او ملحقة بها) أي كافي بعد الفجر (فرع) لو غربت الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف  
الشمس في الاول والقمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد  
فعل ركعة من العصر او طلعت بعد فعل ركعة من الصلاة فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح  
في الثاني كما هو الظاهر (قوله) اما شروطها فسنة (الخ) نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

كالعبد نعم تحصل السنة هنا  
بخطبة واحدة على ما في  
الكفاية عن النص وتبعه  
جمع لكن رده آخرون  
وهو المعتمد (ويبحث)  
الخطيب ندبا للناس (على  
التوبة والخير) عام بعد  
خاص وحكمة افراده مزيد  
الاهتمام بشأنه ويحرضهم على  
العتق والصدقة للاتباع  
بسند صحيح في كسوف  
الشمس وقيش بهما الباقي  
ويذكر ما يناسب الحال  
من حث وزجر ويكثر  
الدعاء والاستغفار (ومن  
ادرك الامام في ركوع اول)  
من الركعة الاولى او الثانية  
(ادرك الركعة) كغيرها  
بشرطه السابق (أو) أدركه  
(في) ركوع (نان) أو في قيام  
(نان) من الاولى أو الثانية  
(فلا) يدركها (في الاظهر)  
لان ما بعد الركوع الاول  
في حكم الاعتدال وإنما  
وجبت الفاتحة وسنت  
السورة فيه للاتباع محاكاة  
للالول لتتميز هذه الصلاة  
عن غيرها وفي مقابل  
الاظهر هنا تفصيل لسنا  
بصدده ويشن هنا الغسل  
لالتزين السابق في الجمعة  
كاجته بعضهم لخوف فواتها  
(وتفوت صلاة) كسوف  
(الشمس) اذ لم يشرع فيها  
(بالانجلاء) لجميعها يقينا  
للبعضها ولا اذا شككنا فيه

كالعبد) أي فلا يشترط كون الخطبة عربية خلافا للنهاية والمعنى (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمعنى والنهاية  
قول المتن (ويبحث على التوبة) أي من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ونهاية ومعنى عبارة  
شيخنا أي يأمروهم امرامؤكدا على التوبة من الذنوب وهي وان كانت واجبة قبل امره لسكتنا تأتيا كدبه كما  
افاده القليوبي وقد تكون سنة قبل امره وتجب به كما اذا لم يكن عليه ذنب ككافرا سلم وصي بلغ ومذنب تاب  
اه (قوله عام الخ) أي ذكر الخير بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويحرضهم) الى قوله وإنما وجبت في  
النهاية والمعنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزى في الكفارة لكن نقل عن خط الميذاني انه  
لا يشترط هذا ذلك وضابط من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة)  
أي صدقة التطوع وتحصل باقل متمول مالم يعين الامام قدرا من ذلك وإلا تعين على من قدر عليه وضابط  
من تجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يصدق به شيخنا وفي الجبري عن الحنفية انه اذا  
عين الامام قدرا زاد على زكاة الفطر لزم بشرط ان يكون فاضلا عن كفايته وكفايته بموتة بقية العمر الغالب  
اه وقال شيخنا في الاستسقاء انه هو المعتمد (والصدقة) أي والدعاء والاستغفار نهاية ومعنى (قوله ويذكر  
الخ) أي في كل وقت من الحدث والزجر معنى (قوله ما يناسب الحال الخ) أي كالصوم والواجب منه بالامر  
يوم وكا الصلاة والواجب منها بذلك ركعتان نعم ان عين قدرا من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول  
المتن (في ركوع اول) هو بالتونين وتركه لان اول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وفاقا لعمدني اسبق كان  
ممنوعا من الصرف عرش (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أي والمعنى أي شيئا منها اه أي فليس المراد انه يدرك  
ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام عرش قول المتن (في الاظهر) محله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة أما  
من احرم بها كسنة الظهور فيدرك الركعة بادر الكوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقدى في القيام قبله  
اوفيه واطمان يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظام صلاتيه ما خيئت (فرع) لو اقدى  
بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد واطاق نيته وقلنا ان من اطلق نية الكسوف انعقدت  
على الاطلاق فهل تنعقد له هنا على الاطلاق لزوال المخالفة والاول لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لثلا  
تلتزم المخالفة فيه نظرا واطمان واختار الاول سم على المنهج اذ عرش (قوله وإنما وجبت الخ) جواب سؤال  
ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة للمعنى والقول الثاني يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة  
التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم اوفى  
الثانية وسلم الامام قام وقرأ وركع ثم اتى بالركعة الثانية بركوعها ولا يقم هذا المقابل من اطلاق المتن بل  
يفهم منه انه يدرك الركعة بكاملها وليس مراد الاذلا خلاف انه لا يدرك الركعة بجمعها وفي النهاية نحوه (قوله  
ويسن) الى قوله اه في المعنى الا قوله ويفرق الى اما اذا وقوله قيل والى قول المتن وبغرو بها في النهاية الا قوله  
وبانه يلزم الى وبان دلالة علمه (قوله لا التزين الخ) عبارة للمعنى والنهاية لا التتظاف بحاق وقلم كما صرح به  
بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولا نه حالة سؤال وذلة ويظهر انه يخرج في ثياب بذلة وموتة قياسا على الاستسقاء  
لانه لا يثق بالحال ولم ار من تعرض له اه واعتمده شيخنا (قوله اذ لم يشرع) سيد كر محترزه بقوله اما اذا  
زال (قوله وتفوت صلاة كسوف الشمس) أي بخلاف الخطبة فانها لا تقوت لان القصد بها الوعظ وهو لا  
يقوت بذلك فلو انجلي بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كالم يكتشف منها الا ذلك القدر نهاية ومعنى  
(قوله ولا اذا شككنا) عطف على ما لبعضها عبارة للنهاية والمعنى ولو حال سحب وشك في الانجلاء او  
الكسوف لم يؤثر في فعلها في الاول دون الثاني عملا بالاصل فهما اه (ولا نظري في هذا الباب لقول المنجمين  
الخ) أي فاذا قالوا انجلت او انكسفت لم تعمل بقولهم فنصلي في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذ

الخطبة عربية شرح مر (قوله لا التزين الخ) عبارة شرح الروض واما التتظيف بخلق الشعر وقلم الظفر  
فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فانه يصيق الوقت اه (قوله ولا اذا شككنا فيه) لخلولة سحب  
الخ قال في الروض فان حال سحب وقال منجم أي واكثر كما في شره انجلت او كسفت لم يؤثر اه قال في



وإن علم طلوع الشمس فيها لا يؤثر (ولا تنفوت بغروبها خاسفا) ولو بعد الفجر كما لو غاب تحت السحاب خاسفا مع بقاء محل ساطعته  
والارتفاع به قال ابن السدي هذا شكل وان اتفقوا عليه لانه قد تم ساطعته في هذه الليلة اه وبجواب (٦٣) بانهم نظروا الما من شأنه لا بالنظر

ليلة مخصوصة وإنما الاشياء

بما من شأنه كثير في كلامهم

ولا يفوت ابتداء الخطبة

بالانجلاء لان خطبته صلى

الله عليه وسلم انما كانت بعده

(ولو اجتمع كسوف وجمعة

او فرض اخر قدم) وجوبا

(الفرض) الجمعة او غيرها

(إن خيف فوته) لان

فعله حتم فمكان اهم في

الجمعة يخاطب لها ثم يصليها

ثم الكسوف ثم يخاطب له

(والا) يخف فوته (فالاظهر

تقديم الكسوف) لخوف

فوته بالانجلاء فيقرأ بعد

الفاتحة بنحو سورة الاخلاص

(ثم) بعد صلاة الكسوف

(بخاطب للجمعة) في صورتها

(متعرضا للكسوف)

ليستغنى بذكره ما يتعلق

بالخسوف عن خطبتين

اخرين بعد الجمعة ويجب

أن ينوي خطبة الجمعة فقط

فان نواهما بطلت لانه

شرك بين فرض ونقل

مقصود لان خطبة الجمعة

لا تتضمن خطبة الكسوف

فليس كنية الفرض والتحية

وكذا ان نوى الكسوف

وحده وهو ظاهر فيستأنف

خطبة للجمعة او اطلاق لان

القرينة تصرفها للخسوف

وقول الاذرع لا تنصرف

الخطبة اليه الا بقصده لان

خطبته سقطت مبني على

وكذا فيما اذا كسفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شوبرى اه بيجرى قول الماتن (ولا بغروبها  
خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطاب انشاء ثم يدعوه به خاسفا وفي شرح العباب قال  
ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يلحقه الفجر بل يصل على الجديدا انتهى  
وهو متجه انتهى اه سم اقول ويصرح بذلك ايضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اه وفي شرح  
بافضل ولا بغروب قبل الفجر او بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اه (قوله هذا شكل) اى قول الأئمة  
ولا تنفوت بغروبها خاسفا (قوله بانهم نظروا) عبارة المغنى باننا ننظر الى ليلة مخصوصة صاهل ننظر الى ساطعته  
وهو الليل وما الحق به كما اننا ننظر الى ساطع الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اه (قوله  
ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء) اى بعد الصلاة شوبرى قول الماتن (ولو اجتمع) عبارة النهاية والمغنى  
ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثروا لم يأمن الفوات قدم الا خوف فواتهما الا كدفعلى هذا لو اجتمع عليه  
كسوف اه قول الماتن (او فرض آخر) اى ولو نذر انما به ومغنى (قوله فى الجمعة يخاطب) اى وفى غيرها  
يصلى الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر مغنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) اى إن بقي او بعضه مغنى (قوله  
ثم يخاطب له) اى وان انجلي كما مر قول الماتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهاية  
واسنى قال ع ش اى وجوب او ظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك فى اول الخطبة  
او فى آخرها او خلاها (قوله فيقرأ) اى فى كل قيام نهاية ومغنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والمغنى  
وما نظر به المصنف من ان ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالوضوح تحية المسجد الى الفرض رد بان خطبة الجمعة  
لا تتضمن خطبة الكسوف لانه إن لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اه (قوله فيستأنف خطبة  
الجمعة) كان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله او اطلق) وهو المعتمد نهاية وسم (قوله لان القرينة)  
اى يتقدر الكسوف على الخطبة (قوله اليه) اى الخسوف (قوله الا بقصده) اى فيكفى الاطلاق لا نصرا فها  
حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبني الخ) اى وقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله  
والعيد) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله نعم يجوز هنا قصد هما الخ) اى العيد والكسوف ونفى ما لو اطلق  
هل تنصرف لهما أو لا فيه نظر والاقرب ان يقال تنصرف للصلاة التى فعلها عقبها وحمله ما لم توجد منه قرينة  
لإرادة احدهما بان افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وإن اخر صلاة الكسوف او افتتحها بالاستغفار  
فتنصرف للكسوف وإن اخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى انها تنصرف اليهما مع ش  
اقول واليه يميل قول سم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما اه (قوله بالخطبتين) والظاهر انه يراعى العيد

الثانية الخ عزاه فى شرحه للجموع نقلا عن نص البويطى وقوله لم تبطل قال فى شرحه قضيته ان له جواز  
خلافة فليراجع وله ان يتمها على هيئتها المشروعة بخلاف لان المؤقتة لا يبطلها خروج وقتها وإن استحال  
قضاؤها كاجمعة وقوله لكن يخففها اى ندبها كفى فى شرحه ثم قال فى العباب ولا تبطل به اى الغروب او الطلوع  
فى الانثناء اه (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) اى فليست كالجمعة فى امتناع لإنشاء ما بعد ضيق الوقت  
(قوله فى الماتن ولا تنفوت بغروبها خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطاب لإنشاء ما بعد  
غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم يلحقه  
نقلا وينبغي ان يصل على الجديدا وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا  
كما بعده فالوقت واحد فلا يخرج الخ ما اطاله به من الفوات الجلية (قوله فى الماتن متعرضا للكسوف) قال  
فى شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اه (قوله او اطلق) هو المعتمد مر (قوله نعم  
يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما

انه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتعرض فى خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلى  
الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد اصل منه نعم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكله فى المجموع  
بانهما ستان مقصودتان فليضر التثريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة الضحى وسنة الصبح المقضية

ويجاء بأنهما كانتا ثابتين (٦٤) الصلاة أشبهت غسل الجمعة والعيد وليست كالصلاة لأن لا يفتقر في التواضع ما لا يفتقر في غيرها ثم

رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوت الوتر لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنازة (أو خسوف) وجنازة قدمت الجنازة خوفان تغير الميت ثم يفرد طائفة لتشيعها ويشتمل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت ان حضروا لها وحضرت وإلا فإفراد الجماعة ينتظرونها واشتمل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتيد من تأخيرها عنها فينبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضى الله عنه بمصر كان يصلي عليها أولا ويقتي الحالمين وأهل الميت أى الذى يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها وإلما يتجه إن خشى تغيرها أو كان التأخير لاكثر المصلين وإلا فالتأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا طبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حينئذ قيل اجتماع العيد مع خسوف الشمس محال عادة لأنها لا تكسف إلا فى الثامن أو التاسع

فيكبر في الخطبة لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لأنه غير مطلوب في خطبته لأنه ممنوع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزبائى انتهى شوبرى اه بجمبرى (قوله لما كانتا تابعتين للصلاة الخ) أى لأن القصد بهما الوعظ إذ ليست واحدة منها بشرط الصلاة ع (قوله أشار لذلك) أى حيث قالوا وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله ووتر) أى أوتر أوج (قوله فوت الوتر) أى أوتر أوج (قوله لأنه أفضل) أى لمشروعية الجماعة في صلاته زى أى مطلقا ع (قوله ثم يفرد طائفة لتشيعها الخ) أى ولا يشيعها إلا بالامام ولا يشتمل الخ معنى (قوله ببقية الصلوات) بالإضافة (قوله وإلا) أى وإن لم تحضر أو حضرت ولم يحضر الولى معنى ونهاية (قوله فرض اتسع وقته) أى فإن ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر سم وعش وشيخنا (قوله قدمت) أى وجوبا كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتامل سم واعتداه ع (قوله أفردها جماعة الخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل سم على حج أقول وقد يجاب بأن الوجوب محمول بقوله كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضر من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها إلا فائدة فيه ع (قوله وبقي الحالمين) قال سم على حج أى المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر اه أى ولا نظر لما جرت به العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه ع (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله وإلما يتجه الخ) عبارة النهاية ويتجه أن محل حرمة التأخير أن خشى تغيرها أو كان التأخير لاكثر المصلين وإلا فالتأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله فالتأخير) والاولى الموافقة لما رافقنا من النهاية واعتزضت طائفة على قول الحالية (قوله قيل) إلى الباب فى المغنى (قوله قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية واعتزضت طائفة على قول الشافعى رضى الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما الأول من الشهر أو العاشر والخسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين والتاسع والعشرين الخ (قوله بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أى وقول

(قوله ثم رأيت السبكي أشار لذلك) فى شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك فى الخطبة لحصول القصد بها بخلافه فى الصلاة اه (قوله ولو اجتمع معها فرض الخ) عبارة العباب وجنازة مع فريضة وأمن فوترها قدم الجنازة وإلا فالفريضة (قوله ولو اجتمع معها فرض) أى ولو جمعة قدمت أى وجوباً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذ أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم وإلا جاز التأخير فليتامل (أتسع وقته) أى فإن خيف فوت الفرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وإن فات الفرض مر (قوله وإلا فإفراد الجماعة ينتظرونها) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عند جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتامل (قوله وبقي الحالمين) أى المحتاج اليهم فى حملها ولو على التناوب (قوله أى الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

والعشرين ورد بأنه لا استحالة فى ذلك عند غير المنجمين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي ﷺ وروى المنجمين

المنجمين لا عبرة به والله على كل شيء مقدير نهاية ومعنى (قوله عن الواقدي) صريح صنيع النهاية والمعنى أنه راجع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم ع (قوله بان يشهدان الخ) أي فتسكسفن في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر وبأن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة نهاية ومعنى (قوله لا يصلي الخ) عبارة النهاية والمعنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه واقره ع (قوله من نحو زلازل الخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه سم على حج وفي الاسنى ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها اه ع (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الظهر وينوي سببها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا جزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا يصلي على هيئة الخسوف قولا واحدا اه ع ش (قوله مع التضرع والدعاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرا وخير ما فيها وخير ما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به قيل ان الرياح اربع التي من اتجاه الكعبة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها طبع فالصباحارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب على اهلها جعلنا الله تعالى والدنيا وما فيها واحبا بنا منهم معنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك كذكر اه سبب الريح ع ش (قوله هولغة) الى قوله وليس في النهاية والمعنى لا قوله قال الى واكدها (قوله هولغة طلب السقيا) أي مطلقا من الله تعالى او من غيره لحاجة او بدونها (قوله وشرعا طلب السقيا) أي سقيا العباد كلا أو بعضا ع ش (قوله والاصل فيها الخ) أي قبل الجماع نهاية ومعنى قال ع ش أي في الجملة فلا ينافي ان بعض انواعه مختلف فيه اه قول الماتن (هي سنة) أي ونجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب سم أي وفي الامداد كردى على بافضل قال البجيرمي ومحل كونها سنة مؤكدة ان لم يامرهم الامام بها ولا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الفرضية ثم ظهر انه يكتب في نية السبب شوبرى وردة الحنفى بانه كيف لا ينوي الفرضية مع وجوبها واعتمدا نه لا بد من نية الفرضية قياسا على المندورة على الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لمقيم ولو بقرية او بادية ومسافروا وسفر قصر وحرور قيق وبالغ وغيره وذكر وانتي شيخنا ونهاية قال ع ش أي ولو عاصيا بسفره أو إقامته اه (قوله بانواعها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشيدى الصواب بانواعه أي الاستسقاء إذ الصلاة لا تنقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله مجرد الدعاء) أي فرادى او مجتمعين خلف الصلوات اولا ع ش (ولو نفلا) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر ع ش

عن تشييعه منهم مر (قوله من نحو زلازل الصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لأمراه (فرع) هل يصلي لكسوف النجوم كأي كسوف الشمس والقمر بحث الزركشي انه يصلي له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما يجتسمه فيه بها مشها

(باب صلاة الاستسقاء)

(فرع) أخبر معصوم بالقتل باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا ولا (قوله في الماتن هي سنة) أي ونجب بامر الامام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح العباب فانه لما ذكر ان الاوجه ان الصوم بامر الامام يجب ظاهرا وباطنا ويشترط تبييت نيته كما يصرح به كلامهم في الصيام قال ما نصه ومن احتج بعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء يجب بامر الامام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها فقد ابعد لان القائلين بوجوب الصلاة بامرهم إنما تركوا التصريح بوجوب نية

الزبير بن بكار والبيهقي عن الواقدي انه مات يوم عاشوراء شهر ربيع الاول وكسفت أيضا يوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقص رجب وتاليه وهي في الحقيقة كوامل (فرع) لا يصلي لغير الكسوفين من نحو زلازل وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا صلاة الكسوف على الاوجه مع التضرع والدعاء (باب صلاة الاستسقاء) هولغة طلب السقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليها وسقاه وأسقاه بمعنى والاصل فيها فعله ﷺ لها وكذا الخلفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أذناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلا

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله ويتحول فيها) أي خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر ويجوز وما بينهما جملة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يتجه ندبه (قوله ما ينبغي) أي الكيفية الاتية (قوله المأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال أنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدأ أعني ترتيب الخ بلا خبر أو خبر اله لم يصح الأخبار لأن مبنى هذه المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الإيمان والهاء للاستغفار وقوله لا ينبغي الخ خبر وترتيب الخ تأمل سم وقوله والهاء الخ أي حقيقة أي والاستغفار الحقيقي هو الإيمان ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على أنه لا مانع من إرجاع الهاء للإيمان كما هو الأقرب (قوله لا تقطاعه) أي المأمور (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة إلى الماء ولا نفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء مغنى ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كإقراره بالخفاء أي أه وقولهم في ذلك الوقت ليس بقيد عند عرش عبارة قوله عند الحاجة أي ناجزة أو غيرها كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه حال حصوله بعد مدة يحتاجون فيها إليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه أه (قوله للماء) إلى قوله وجعل في النهاية والمغنى لإقوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في أيام زيادته شيخنا (قوله أو قلته الخ) (فرع) أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقي فأهل يجب عليه الدعاء أم لا سم على حجج والأقرب الثاني لأن ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشوبري قد يتجه تفصيل وهو أنه إن جوز إجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طريقا للدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل عرش (قوله وإن كان الخ) غاية المتن (قوله فيسأل غيرهم الخ) أي وإن لم يستسقوا هم عرش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسألوا الزيادة لأنفسهم نهاية ومغنى أي إذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة انظر لو نذر الاستسقاء فهل يخرج من عهدة النذر بأحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كما لم يجوز فيحمل اللفظ عند الإطلاق على المشهور منها وهو ألا تكل فلا يبرمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات عرش ظاهره ولو لم يقدر على الأكل لعدم فعل أهل محله له (قوله نعم إن كانوا فسقة الخ) أي أو بغاة نهاية ومغنى (قوله أو مبتدعة) أي وإن لم يكفروا ولم يفسقوا أبها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألو المسلمين في ذلك فهل ينبغي إجابتهم أم لا فيه نظروا الأقرب الأول وفاء بذمتهم ولا يتوهم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة عرش (قوله لم تفعل لهم الخ) قد يقال إن كان على وجهه يؤدي إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يبعد وينبغي أن يلحق بهم ما لو كانوا أباغاة أو قطاع طريق وكان اتساعهم في أمر المعاش يغريهم على طغيانهم وأما إذا عرى عن المفسدة فينبغي فعله أخذًا باطلاقهم مع إطلاق النصوص المرغبة في الدعاء للبقونين وأهل في

الأناور ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء ويحول رداءه واعتراض بأنه من تفردده مع أنه صلى الله عليه وسلم استسقى فيها ولم يفعله وأيضا استقبالات القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر ويجوز وهو الذي رأته في نسخة ثم قال بل الذي يتجه ندبه وحينئذ فلا اعتراض إنما يتجه على الثاني وأكملها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الاتية لثبوتها في الصحيحين وغيرهما وليس في القرآن ما ينفيها إذ ترتب نزول المطر على الاستغفار المأمور به فيه على لسان نوح وهود صلى الله على نبينا وعليها وسلم المراد به الإيمان وحقيقته لا ينبغي ندب الاستسقاء لا تقطاعه الثابت في الأحاديث التي كادت أن تتواتر على أن الأصح في الأصول أن شرع من قبلنا ليس بشرع لناو بتسليمه فحل ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للماء لفقده أو ملوحته أو قلته بحيث لا يسكنى أو لزيادته التي بها نفع وإن كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيسن لغيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم إن كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم على ما بحث



ثلاثا ظن العامة حسن طريقتهم وجعل شارح من ذلك الحاجة إلى طلوع (٦٧) الشمس ويوجه بان حبسها يمنع فائدة

السقيا لمنعه نحو التبت  
والشمر فكان طلوعها من  
تتمة الاستسقاء ويمكن أن  
يقال انه من نحو الزوال  
الذي مر فيه انه يصلى له  
فرادى وهذا هو الوجه  
ثم رأيت في كلامهم ما يرد  
الاول (وتعاد) بأنواعها  
(ثانيا وثالثا) وهكذا (إن  
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله  
تعالى من فضله لخبر ان الله  
يحب الملحين في الدعاء  
وان ضعف ثم إذا أرادوا  
إعادتها بالصلاة والخطبة  
لأن لم يشق عليهم الخروج  
من غدا كل خرجة خرج  
بهم صياما وان شق ورأى  
التأخير أياما صام بهم  
ثلاثا وخرج بهم في الرابع  
صياما وهكذا (فان  
تأهبوا للصلاة) ولوللزيادة  
الحجاج إليها (فسقوا قبلها  
اجتمعوا للشكر) على تعجيل  
مطلوبهم قال تعالى ان  
شكرتم لازيدنكم  
(والدعاء) بطلب الزيادة  
ان احتاجوها (ويصلون)  
الصلاة الآتية ويخطبون  
أيضا للوعظ ويؤخذ منه  
أنهم ينوون صلاة الاستسقاء  
ولا ينافيه قولهم الآتي  
شكرا (على الصحيح) شكرا  
أيضا وبه يفرق بين هذا  
ومالو وقع الانجلاء بعد  
اجتماعهم ووجهه أن  
القصد بالصلاة ثم رفع

اتيان التحفة بصيغة التبرئة اشعار بذلك بل ينقدح إلحاق الكفار ولو حريين بمن ذكر في إجراء هذا التفصيل  
وعليه فقيدا للمسلمين للغالب بصرى وقوله واما إذا عرى عن المفسدة أشار إليه سم بانه (قوله ثلاثا ظن العامة  
الخ) انظر على هذا الوان هذا الظن اه لكن اعتمد البحث المذكور الاسي والنهاية والمغنى وشرح بافضل  
وغيرهم وعلما ولا بالتأديب والزجر ثم بما في الشرح وقوله ولو حريين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن  
عش من التقييد بالذمين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله او ملوحته  
الحق به بعضهم بخلاف عدم طلوع الشمس المعتاد والا وجه عدم الإلحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق  
فتسن له الصلاة فرادى اه (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا حبسها في معنى كسوفها سم (قوله  
ما يرد الاول) أي ما يحتمل الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ما مر آنفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية  
والمغنى الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره اه (قوله وهكذا) إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا  
قوله ولوللزيادة إلى المنتهى إلى قول المتن على الصحيح في النهاية إلا ما ذكره وقوله وان ضعف (قوله وهكذا  
الخ) حكى عن اصبح انه قال استسقى للنيل بمصر خمسة وعشرين يوما والية وحضره ابن قاسم وابن وهب  
وغيرهما معنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول أكد في الاستحباب نهاية ومعنى (قوله وان ضعف)  
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله ان لم يشق الخ) الاول فان لم يشق بل ولم يشق فتأمل  
(قوله ورأى التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كانه قطع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)  
أي التي بها تنفع عبارة النهاية والمغنى إن لم يتضرروا بكثرة المطر اه وعبارة سم قوله ان احتاجوها لوقال  
بدله ان نفعت كان اوفق بالسياق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم  
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى  
سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي  
ذلك بينهم الاستسقاء عش (قوله الآتي) أي آنفا (قوله شكرا أيضا) علة لقول المصنف ويصلون  
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا سم على حج ولعل  
الوجه ان يفرق بان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا ان ما هنا في اثره إلى وقت الصلاة  
بخلاف ما هناك شيدى (قوله بين هذا ومالو وقع الخ) عبارة عش لك ان تقول ما لفرق بين الاستسقاء  
حيث طلبت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا تطالب فيه هذه الامور  
بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه إلا ان يجاب بان التوجيه بمجموع الامر من الشكر وطلب  
المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اه (قوله ووجهه ان القصد الخ) الاخير الاسبك  
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كادت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه  
وسلم إنما هذه الآيات يخوف الله بها فاذا رأيتوها فصلوها (قوله وقد زال) أي الخوف أو الكسوف  
(قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بعين الحكم إذ السؤال لم يطلب  
الشكر هنا دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال ان اراد صلاة الاستسقاء المفعولة  
قبل السقيا فالقصد بها طلب السقيا لا الشكر او المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز عطفه على الايمان والهات للاستغفار وقوله لا ينافي الخ خبر ترتيب تأمل (قوله ثلاثا ظن العامة الخ)  
انظر على هذا الوان هذا الظن (قوله ويوجه الخ) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان  
ضعف) أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شيء لان السياق افاد ان الغرض  
حصول الزيادة المحتاج إليها إلا ان يحمل قوله فسقوا على اعم من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه  
نظر فلو قال ان نفعت بدل ان احتاجوها كان اوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة  
الاستسقاء) ويؤيده تعبير العباب بقوله وصلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اه (قوله وبه يفرق الخ)  
هل يفرق بانه هناك لم يحدث امر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجديد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى

التخويف المقصود بالكسوف كادت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليفعل بتظيره في الكسوف شكرا على نعمة إزالته اه أى فالمناسب أن يفرق بما تقدم آنفا عن الحواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله قبلها عما إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثباتها اتوا حاجزا كما يشعر به كلامهم اه (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى و(قوله أو نائبه) عبارتهما أو من يقوم مقامه اه (قوله أو منه) أى من النائب (قوله لا نحو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة الا لأن ذلك خارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصرى وقوله متولى أمور السياسة الخ أى وتغلب على غيرها بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله ان منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو التغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله لا امام لها باللام لاها بالياء الواحدة بصرى (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع) ظاهره ولومع وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أى في البلاد التى لا امام فيها اه وفي العباب مع شرحه ولو عدم الولاية قدموا أى علماء ذلك المحل وصلحاؤه أحدهم أى من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم بالصالح ايضا بين المتشاحنين مغنى (قوله متتابعة) إلى قوله كما شمله في المغنى وإلى قوله وانه لو نوى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم لانه إنما يلزم غير امتثاله لا امره هو وهذا مقود فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية وعش (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة الخ) يتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمرهم بأكثر من اربعة مر ويتجه لزوم الصوم ايضا إذا أمر به الامام أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك سم على حج كما وافق عليه مر والطبلاوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالا مثالا لا مره وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلوامر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار سم على حج (فرع) أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزومهم صوم بقية الايام انتهى أقول بوجه بان هذا الصوم كالشئ الواحد وفائدته لم تنقطع لانه بما صار سبيبا في المزيد سم على المنهج وبقى مالوا أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه كان لا مر وقد فات وبقى مالوا أمرهم بالصيام ثم خرجهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم إتمام بقية الايام أم لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذنا من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العصا ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزبائدي ما وافق ذلك (فائدة) لورجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني (فائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والا قرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي وإلا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء وبقى ايضا مالوا أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذى يمتنع صومه بعد النصف هو الذى لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امر بمعصية بل بطاعة وقى ايضا مالوا كانت حائضا ونفساء وقت امر

(قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولومع وجود الامام وفيه نظر (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لانه إنما يلزم غير امتثاله لا امره هو وهذا مقود فيه فان قيل بل ينبغي ان يلزمه لانه للمصلحة العامة وهى تقتضى صومه ايضا فلنا رده انه لو لم يأمر لم يلزم أحد الصوم وان اقتضت المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليتأمل (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم) علوه بالا مثالا لا مره وقضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلوامر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم

أو بعدها لم يخرجوا الشكر ولا لدعاء (ويأمرهم) أى الناس ندبا (الامام) أو نائبه ويظهر أن منه القاضى العام الولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التى لا امام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها ثم رأيت الانوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولا) أى قبل يوم الخروج وبصوم الرابع الآتى ويصوم معهم لان الصوم يعين على رياضة النفس وخشوع القلب وبأمره بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم

الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي ايضا ما لو اسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول ع ش وقوله بوجه بان هذا الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يبعد وقوله والا قرب الثاني اخذا الخ ولو فصل وقيل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعدمه لو تركه لم يبعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك ام لا الخ لعل الا قرب فيه الاول اى جواز الفطر (ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بامره به ومن هنا يعلم انه إذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقاً من نائب السلطان انه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى يخالف الناس امره فهم عصاة الى الان الامن شربه في البيت فليس بعاص لانه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولورجع الامام عما امر لم يسقط الوجوب شيخنا وقوله فهم عصاة الى الان فيه نظر بل الا قرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في مدة امامته فلا يجب بعدمه وقوله ولورجع الامام الخ امر مثله عن ع ش مع ما فيه (بدليل الخ) محل تأمل فان فيه شبهة مصادرة بصري ولك ان تجيب بانه دليل اني لا لمي (قوله بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة النهاية وعلى هذا اى ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقمولى والاسنوى وغيرهم وافتاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلم يبيته لم يصح اه قال ع ش قوله مر والتعيين اى كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلم يبيته لم يصح اى عن الصوم الذى امر به الامام ولا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امتثاله من الامام وعليه فلو كان الامام حنفياً ولم يبيته المأموم الشية ثم نوى نهاراً قبل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لانه اتى بصوم مجزئ وعند الامام لا فيه نظر والا قرب الاول للعللة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الامساك لانه من خصوصيات رمضان اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهاراً صح ووقع فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتاامل اه وقوله ولا يبعد الخ لعل الا قرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الامام حنفياً وكونه شافعياً (قوله ويظهر انه لا يجب الخ) اعتمده مر اه سم (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال ع ش قوله مر ويصح صومه عن النذر الخ قال الزبائدى ومثله الاثنى والخنيس كما افنى به شيخنا الشهاب الرملى قال سم على حج بعد ما ذكره قياس ذلك الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فيما إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فضاوا عن رمضان ثم خرجوا الى الرابع أو في رمضان وأخروا السؤال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطناً) بتجزؤ الصوم أيضاً إذا أمرهم بأكثر من أربعة مروجته لزوم الصوم أيضاً إذا أمر به الامام او نائبه لنحو طاعن ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبييت نيته عليهم) قياس الوجوب العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهاراً صح ووقع فلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتاامل (قوله ويظهر انه لا يجب) اعتمده مر (قوله انه لو نوى به نحو قضاء اثم) فيه نظر والوجه عدم الائتم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد افنى شيخنا الشهاب الرملى بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بامره بذلك لانه اه وقياس الا كنفاء بصوم رمضان والنذر والكفارة الا كنفاء بصوم رمضان ايضا فان قيل هذا ظاهر (إذا امر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فضاوا عن رمضان ثم خرجوا الى الرابع اما لو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له إذ الصوم لا بد من وقوعه قبله لفائدة وهو انهم لو أخر السؤل بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدما له ليهلزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب  
تبييت نيته عليهم على المعتمد  
كاشمله قوله يجب التبييت  
في الصوم الواجب ويظهر  
أنه لا يجب قضاءها لقوات  
المعنى الذى طلب له الاداء  
وانه لو نوى به نحو قضاء اثم  
لانه لم يصم امتثالاً للامر  
الواجب عليه امتثاله باطنا  
كما تقرر

وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة اه عش (قوله ومن ثم لو نوى هنا الامرين الخ) يتأمل سم عبارة  
 البصري ينبغي ان يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصولها معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى  
 ما فيه اه وقد يقال لا كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض امر الامام وكان المقصود وجود صوم في  
 تلك الايام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله وان الولي لا يلزمه) يتجه  
 اللزوم حيث شمل امر الامام الصغير ايضا مراه سم على حجج ابيان امر بصيام الصبيان عش واعتمده  
 شيخنا (قوله ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الاسلام في الاسنى ووافقه المغنى وقال سم والنهاية وورده أى  
 ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من ان  
 دعوة الصائم لا ترداه قال عش قوله لم مطلقا أى ولو مع ضرر يحتمل عادة اه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه  
 الفطر للمسافر عند العلامة الرملى إلا إذا تضرر به أى ضررا لا يحتمل عادة لانه لا يقضى وخالف ابن حجج  
 في ذلك اه وعبارة السكردى على بافضل قال القليوبى ولا يجوز للمسافر فطره لان تضرر بما لا يبيح التيمم  
 قاله شيخنا الرملى وخالفه الزياى كبن حجج وهو الوجه اه (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم  
 لكنه مفضول لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان  
 حينئذ مراه سم وتقدمنا انما عن القليوبى ما فيه (قوله وجوب ما موره) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع  
 ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده الشارح سم (ولو مباحا) يتجه الوجوب في المباح  
 حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل فيما إذا كان وجود المصلحة  
 وعمومها بحسب ظن الامام فظن المأمور عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهر اه سم (قوله غايته  
 ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا الوجوب حيث  
 يكون الفطر ثم افضل سم (قوله وببحث الاسنوى) الى قوله وقوله في النهاية إلا قوله ان سلم الى انما يخاطب  
 (قوله وببحث الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة او عتق يجب) وهو المعتمد فقد صرح بذلك الرافعى  
 في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب  
 بزكاة الفطر فمن فضل عنه شئ مما يعتبر ثم لزمه التصديق عنه باقل متمول هذا إن لم يعين له الامام قدرا فان  
 عين ذلك على كل انسان فالانسان لا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل  
 ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين بقارب الواجب في زكاة الفطر قدرها  
 او في احد خصال الكفارة قدرها وان زاد على ذلك لم يجب واما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحجج والكفارة  
 فحيث لزمه يديه في احدهما لزمه عتقه إذا امر به الامام نهاية وشيخنا وقوله فان عين ذلك باقى في الشرح  
 خلافاه قال عش قوله مراه لكن يظهر تقييده الخ بقى مالو امر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة

اصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن  
 رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليأمل (قوله ومن ثم لو نوى هنا الامرين) يتأمل (وان الولي لا يلزمه امر  
 مولى الصغير) يتجه اللزوم حيث شمل امر الامام الصغير ايضا مراه (قوله ثم رأيت من بحث ان المسافر  
 لا يلزمه ان تضرر به) رده شيخنا الشهاب الرملى بان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب  
 لما مر من ان دعوة الصائم لا ترد شر مراه (قوله ان تضرر به) أى ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضول  
 لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه لمصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مراه (ولو  
 مباحا) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا الا ظاهر الخوف الفتنة والضرر فليتأمل  
 إذا كان كون المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا اه (قوله بل  
 ولو مباحا) وظاهر ان منيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذى افاده كلام  
 الشارح (غايته ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصرم هنا لمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فينتجه هنا  
 الوجوب حتى حيث يكون الفطر ثم افضل (قوله وببحث الاسنوى ان كل ما امرهم به من نحو صدقة وعتق

ومن ثم لو نوى هنا الامرين  
 اتجه أن لا نثم لوجود  
 الامتنال ووقوع غيره معه  
 لا يمنعه وان الولي لا يلزمه  
 أمر مولى الصغير به وان  
 أطاؤه وان من له فطر رمضان  
 لسفر او مرض لا يلزمه  
 الصوم وان امر به ثم رأيت  
 من بحث أن المسافر لا يلزمه  
 ان تضرر به لان الامر  
 حينئذ غير مطلوب لكون  
 الفطر اقل منه وفيه نظر  
 لاسيما تعليله اذ ظاهر كلامهم  
 وجوب ما موره وإن كان  
 مفضولا بل لو مباحا على  
 ما يأتي وإنما لم يلزم نحو  
 المسافر لان ما موره غايته  
 أن يكون كرمضان فاذا  
 جاز الخروج منه لعذر قاو لى  
 ما موره وببحث الاسنوى  
 ان كل ما امرهم به من نحو  
 صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن  
الوجوب أن سلم في الأموال  
والأفالفق بينهما وبين نحو  
الصوم واضح لمشقتها غالبا  
على النفوس ومن ثم خالفه  
الأذرعى وغيره إنما يخاطب  
به الموسرون بما يوجب  
العق في الكفارة وبما  
يفضل عن يوم وليلة في  
الصدقة نعم يؤيده ما يحثه  
قولهم يجب طاعة الإمام في  
أمره ونهيه ما لم يخالف  
الشرع أى بان لم يامر  
بمحرم وهو هنا لم يخالفه  
لأنه إنما امر بما نذب إليه  
الشرع وقولهم يجب امتثال  
أمره في التسعير أن جوزناه  
أى كاهورأى ضعيف نعم  
الذى يظهر أن ما أمر به مما  
ليس فيه مصلحة عامة يجب  
امتثاله إلا ظاهرا فقط  
بخلاف ما فيه ذلك يجب  
باطنا أيضا والفرق ظاهر  
وأن الوجوب في ذلك على  
كل صالح له عينا لا كفاية  
إلا أن خصص أمره بطائفة  
فيختص بهم فعلم أن قولهم  
أن جوزناه قيد لوجوب  
امتثاله ظاهرا وإلا فلا  
إن خاف فتنة كاهو ظاهر  
فيجب ظاهرا فقط وكذا  
يقال في كل أمر محرم عليه  
بان كان بمباح فيه ضرر على  
المأمور به وإنما لم ينظر  
الأسنوى للضرر فيما أمره  
لأنه مندوب وهو لا ضرر  
فيه يوجب تحريم أمر  
الإمام به للمصلحة العامة

بخلاف المباح

عين فأخرجهما بقصد الكفارة هل يحوز ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المتبادر من لفظ الصدقة  
المندوبه وبقي أيضا ما لو أمر به بالتصدق دينار مثلا وكان لا يملك نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر  
والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخبره مطلوب في ضمن كله وقوله مر أو في أحد خصال الكفارة  
يشمل الإطعام والكسوة وعارة إن صح إنما يخاطب به الموسرون بما يوجب العق في الكفارة وبما  
يفضل عن يوم وليلة في الصدقة وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله  
يجب كالصوم) يأتي عن المغنى خلافا (قوله والاخ) أى وإن لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فإن  
الفرق (قوله) ومن ثم خالفه) أى الأسنوى (الأذرعى وغيره) ووافقهما المغنى فقال بعد كلام مانصه  
فيؤخذ من كلامهما أى الأذرعى والغزى أن الأمر بالعق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اه  
(قوله إنما يخاطب) خبر أن الوجوب (قوله الموسرون بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر اه  
سم (قوله) وبما يفضل عن يوم وليلة (الخ) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو  
المعتمد الآتي له مر (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزائه في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب  
الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور عرش (قوله ما لم يخالف الخ) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به  
لأنه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخر الاشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة وأنه  
إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حجر أنه أن أمر بمباح أى ليس فيه مصلحة عامة  
وجب ظاهرا أو مندوب أو بما فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا أو باطنا اه وخارج بالمباح المكروه كان  
أمر بتركه واتب الفرض فلا يجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن  
فتاوى الشارح مر ما يوافقه عرش (قوله وهذا يفيد وجوب المباح الخ) لك منعه بان لإيجاب مباح  
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف للشرع (أى بان لم يامر بمحرم) قضيته أنه يجب امتثال أمر الإمام بالمكروه  
وتقدم عن عرش وشيخنا خلافا له إلا أن يريد بالمحرم المنهى بقرينة قوله الاتى نعم الذى يظهر الخ (قوله  
وقولهم الخ) عطف على قوله وقولهم يجب الخ (قوله أن جوزناه) أى التسعير (قوله كاهور الخ) أى تجوز  
التسعير (قوله أن ما أمر به الخ) أى من المباح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه إلا أن  
خاف فتنة (قوله مما ليس فيه مصلحة الخ) أقول وكذا عا فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر إذا كانت تحصل مع  
الامتثال ظاهرا فقط وظاهر أن المنهى كالماور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه  
وإن كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفى الانكشاف ظاهر إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصاة مع  
الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا  
فقط وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فليتا مل سم (قوله وإن الوجوب الخ) عطف على أن ما أمر به  
(قوله في ذلك) أى فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أولا (قوله فعلم الخ) أى من الاستدراك المذكور  
(قوله وإلا فلا) أى وإن لم تجوز التسعير كاهو الراجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهرا ولا باطنا (محرم  
عليه) أى على الإمام (قوله فيما أمر) أى من وجوب المال (قوله لأنه مندوب) أى ما أمر عن الأسنوى (وهو  
لا ضرر فيه) أى المنسوب (قوله يوجب الخ) نعت للضرر المنفى (قوله للمصلحة الخ) متعلق للأمر (قوله  
يجب كالصوم الخ) وهو المعتمد فقد صرح بالتعدى الراجح في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه  
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بركة الفطر فن فضل عنه شىء بما يعتزم لزومه التصديق عنه  
بأقل متمول هذا إن لم يعين له الإمام قدر أقل من ذلك على كل إنسان فالأناسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر  
المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب  
الواجب ن زكاة الفطر قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب وأما المعتق فيحتمل  
أن يعتبر بالحج والكفارة فحيز ثمومه يذهب في أحد ههنا لزمه عتقه إذا أمره به الإمام شرح مر (قوله الموسرون  
بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر (قوله مما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا عا فيه مصلحة عامة

مر في المسافر وفي مخالفة الاذرع وغيره للاسنوي لما هو من حيث الوجوب باطنا اما ظاهر افلاشك فيه بل هو اولي عما هنا فتأمل ثم هل العبرة في المباح والمندوب المأمور به باعتقاد الامر فاذا امر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا فقط او المأمور فيجب باطنا أيضا او بالعكس فيعكس ذلك كل محتمل وظاهر اطلاقهم هنا الثاني لانهم لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوبا عند الامر او لا ويؤيده ما مر ان العبرة باعتقاد المأمور لا الامام ولوعين على كل غنى قدرا فالذي يظهر ان هذا من قسم المباح لان التعيين ليس بسنة وقد تقرر في الامر بالمباح انه لما يجب امتثاله ظاهرا فقط (والتوبة) لوجوبها فور الإجماعا وان لم يامر بها (والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم) التي لله اول العباد دما وعرضا وما لا ذكرها لانها اخص اركان التوبة لان ذلك ارجح للجواب وقد يكون منع الغيث عقوبة لذلك لخبر الحاكم واليهيقي ولا منع قوم الزكاة لاحبس الله عنهم المطر وفي خبر ضعيف تفسير الاعمين في الآية بدواب الارض تقول

وهذا يعلم الخ) أي بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذرع الخ) عطف على قوله في المسافر (قوله اما ظاهر افلاشك فيه) أي حيث خيف فتنة بترك امثاله كما هو ظاهر (قوله بل هو اولي عما هنا) أي حيث وجب عند خوف الفتنة الامتثال لظاهر امر ان الامر محرم عليه فلان يجب ثم ظاهرا مع خوف الفتنة بالاولي لان امره لهم ثم يماس مندوب له بصري (ثم هل العبرة) وإذا اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بمأمور او مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال أي اذا لم يخف الفتنة او يجب مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظروا قد يتجه الاستثناء وأنه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أي او مكروه عند المأمور الخ (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (بمباح الخ) أي بامر مباح الخ (قوله او بالعكس فيعكس ذلك) أي فاذا امر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا وباطنا على الاحتمال الاول وظاهر افقط على الثاني (قوله وباعتقاد الامر الخ) كذا في أصله بخبر رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من حيث التركيب ولا فاستظهره رحمه الله تعالى متجه وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول اثر فقط أو سنة عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا ايضا الخ بصري أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله او المأمور) عطف على الامر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مأمور) أي في الجملة (قوله فالذي يظهر الخ) تقدم عن النهاية خلافة (قوله ان هذا من قسم المباح الخ) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله لما يجب امتثاله ظاهر الخ) قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا ايضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة سم قول المتن (والتوبة) أي بالاقلاع عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العودة اليها نهاية ومعنى (قوله لوجوبها الخ) لا يظهر هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور امر بها الامام لا وظاهر ان الخروج من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم امرهما وكونهما ارجح للجواب افراد بالذكر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أي من عتق وصدقة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله أو للعباد) الى قوله الا في مكاة في النهاية والمعنى (قوله وذاكرها) أي الخروج من المظالم والتائب باعتبار المضاف اليه (قوله لانها الخ) متعلق بذكرها اذا كان فعلا وخبر له ان كان مصدرا (قوله لان ذلك الخ) تعليل للامتن بالمشارة اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة شرح المنهج لان لكل من ذلك اثر افي اجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر ضعيف) عبارة النهاية والمعنى وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى وبلغنهم اللاعنون وتلعنهم دواب الارض تقول تمنع المطر بخطاياهم اه (قوله تمنع القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية والمعنى المطر فلعله اختلاف رواية بصري قول المتن (ويخرجون الخ) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج ايضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال لظاهر افقط وظاهر ان المنهي كالماور فيجرب فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمنع ارتكابه وان كان مبلغا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الانكشاف لظاهر اذا لم تكن مصلحة عامة او حصلت مع الانكشاف لظاهر افقط قضية ذلك انه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال لظاهر افقط وجب الامتثال لظاهر افقط وهو متجه فليتامل (باعتقاد الامر) اذا اعتبرنا اعتقاد الامر فامر بمأمور او مباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال او يجب مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم او يجب ويلزم التقليد فيه نظروا هل من ذلك الامر بالصوم بعد انتم ان شربان او لا لا يجوز سب وجعل الاستثناء امر الامام به سبافيه نظروا قد يتجه الاستثناء وأنه ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له حمل الناس على مذهبه (ويؤيده ما مر الخ) قد يناقش بان هذا شبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فالذي يظهر ان هذا من قسم المباح) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (انما يجب امتثاله ظاهر افقط)

إلا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم إلا ذرعى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف المحل وشعته المفرطة

ولا يتنافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لأنها توقف بابواب المسجد وإلا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم الفضل كما صرح به الدارمي (في الرابع) من صياهم (صياما) للخبير الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفارق ندب الفطر بعرفة ولو لاهل عرفة كما شمله كلامهم لانه آخر النهار فيشقى معه الصوم وهنا بعكسه وقضيته أنه لو وقع هنا آخر النهار الحق بعرفة وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الحاج لا احتياجه بعد الفطر الى ما عليه في ليلة النحر ويومها من المتاعب احوج الى الفطر من المستسقي فلا يقاس به (في ثياب بذلة) بكسر فسكون للمعجمة أى عمل غير جديدة (و) (في تخشع) أى تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى في كلامهم ومشيمهم وجلسهم مع حضور القلب وامتلائه بالهيبة والخوف من الله تعالى واحتمال عطف تخشع على بذلة مدفوع بانه ليس لنا ثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول أكامها وأذيالها وإن كانت ثياب عمل فصيح عطفه على بذلة ايضا خلافا

أن يخفف أكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) خلافا للنهاية والمغنى وشروح الروض وبافضل والارشاد والعباب عبارة لا ولين وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لاناماء وورون باحضار الصبيان ومأمورون بانماجيهم المساجد اهل البصرى بعد ذكر كلامهم المذكور ويؤخذ من صنيعهم انه لا فرق في الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فان المأمور بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرحا به فيما سياتى ويؤخذ منه ايضا انها لا يرأضيان الاستثناء الثانى الذى اشار اليه الشارح بقوله والا ان قل المستسقون الخ وإن لم يتعرضه لى بنفى ولا اثبات اه وقوله ولم يصرحا به الخ وصرح بذلك الشارح فيما ياتى واعتمده شيخنا وقوله وان لم يتعرضه الخ قد يمنع ويدعى دخوله فى الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف المحل وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة ايضا لانه اتسع مسجدها الان (قوله ولا يتنافيه) أى استثناء مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحيض والمجانين (قوله والا ان قل) وفى شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقتهم وهو ظاهر فقول الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق انهم لو قلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد الذى يتجه خلافه الاتباع ثم رابت الزر كشي اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه سم (قوله ولو لاهل عرفة) أى المقيمى فيه (قوله لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضيته انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام هنا لما امر به صار واجبا نهاية ومغنى وقره سم وقد يقال ليس فى كلامهم هنا ما يفيد امر الامام بصوم يوم الخروج بخصوصه وامره بصيام ثلاثة ايام لا يشمل هذا اليوم ففاد كلامهم ان صيام هذا اليوم مندوب مطلقا امر به الامام والا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر انفا (قوله بكسر) الى قوله كذا قيل فى المغنى الى قوله وذلك فى النهاية (قوله أى عمل) عبارة المغنى أى مهنة وهو من اضافة الموصوف الى صفته أى ما يلبس من الثياب فى وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان فى بيته اه اذ النهاية قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا اه قال عرش قوله من اضافة الموصوف الى صفته والمغنى حينئذ فى ثياب متبذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه تنكى فى الاضافة ادنى ملابسة وهو الظاهر من قوله مر بعد اى ما يلبس من الثياب فى وقت الشغل الخ وقوله لا يلبس الجديد اى يطلب منه ان لا يلبسه فلو خالف وفعل كان مكروها عرش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) اى حين العطف على بذلة (قوله)

قد ينظر فى اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا ايضا إذا ظهرت المصلحة العامة فى ذلك المعين وكان مما يحتمل عادة (قوله إلا في مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم أنه لا فرق شرح مر قال فى شرح العباب لكن قال شيخنا زكريا وعلى قياسه ياتى هنا ما مر ثم اى فى العيد فى غير المسجدين لكن الذى عليه الاصحاب استحبابهم فى الصحراء مطلقا للاتباع ولتعليمهم بانه يحضرها الصبيان والحيض والبهائم والصحراء بهم اليق وسبقه الى ذلك الغزى وما اسنده للاصحاب انما اخذاه من حيث الاطلاق لكن اذا ظهر لتقييد البعض وجه وجب الانباع لاسيما مع قول الاذرعى والزر كشي وناهيك بهما وهو حسن وعليه السلف والخلف اه فمع ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتقييد اه (قوله والا ان قل الخ) فى شرح العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقتهم وهو ظاهر فقول الدارمي ان المسجد افضل عند قلتهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل السابق انهم لو قلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا بهائم انه يسن المسجد الذى يتجه خلافه الاتباع ثم رابت الزر كشي اشار الى ما قدمته من ان كلام الدارمي مقالة اه (قوله الحق بعرفة) واجيب بان الامام هنا لما امر صار واجبا بشر

ففي ذاتهم من باب اولي وذلك للخبر (٧٤) الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلي فرقي المنبر

ففي ذاتهم الخ) اي فليس متروكا سم (قوله وقول المتولي) الي المتن في النهاية والمغنى (قوله استبعده الشاشي الخ) فان ذلك مكروه ويسقط المروءة حيث لم يلق بمثله عرش وشيخنا (قوله ولا يسن لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان يدينه راحة لا يزيلها الا الطيب الذي تظهر راحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه يناق ما هو مقصود المستسقين من اظهار التبذل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان الاتفاق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة عرش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون الخ) أي مشافة في ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومعنى زاد شيخنا واما في رجوعهم فالمشي مثل الزكوب اه (قوله نديبا) ويتجه الوجوب اذا امر الامام سم قول المتن (الصبيان الخ) اي والارقاء باذن ساداتهم نهاية ومعنى (قوله والذي يتجه) قضية كلام الاسنوي انها في مال الصبيان وهو كذلك لان الجذب عنهم نهاية ومعنى وكذا في الايعاب والامداد كما في الكردى علي بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم فهي من مالهم وان كان لغيرهم فهي علي اولياهم اه ويصح ان يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله ان مؤنة حملهم) اي الصبيان ونحوهم معنى (قوله كؤن حجمهم الخ) قد يفرق بان مصلحة الاستسقاء ضرورة سم عبارة عرش ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة تاجزة بخلاف تلك فلولم يكن له مال فلا قرب انه لا تخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم علي المنهج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب نفقتها عليه او بغيره فلا إشكال في عدم الوجوب او باذنه وهي وحدها ففيه نظر والقلب الى عدم الوجوب اميل لانها لما خرجت لغرضها غاية الامر أنه قد يعود على الزوج نفق بوساطة خروجها لئلا يبعث اليه ولا طلبه منها مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلف فارل بعدم الوجوب فليتأمل اه (قوله ضراوتهم) اي غلبتهم وايداؤهم للخلق كردى (قوله ويؤيد الاول) اي الشمول وجزم به شيخنا كما مر (مستزقون) بكسر الزاى قول المتن (والشيوخ) اي والخشي التبيح المنظر نهاية ومعنى (قوله والعجائز) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى (قوله والعجائز) اي غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيئات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في العيد وغيره ماوى اه بغير مى (قوله وهل ترزقون) في معنى النبي اي لا ترزقون عرش (قوله اي لكبر سنهم الخ) عبارة النهاية والمغنى والاياعاب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها لتمامها بالتبع وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مستزرقة ايضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لا مراقتضاه كان اضطر الى اكله وتزوده لياكله طريا فليتا مل سم علي حجج اه عرش (قوله فاذا هو بنملة الخ) قال الدميرى اسمها عيجلون اه وبعض الجواشي قيل اسمها حراما وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء عرش (قوله رافعة بعض قوائمها) عبارة المغنى وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

ولم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى العيد وقول المتولي لا باس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤوسهم استبعده الشاشي قال الاذرعى وهو كما قال ولا يسن لهم تطيب بل تنظيف بسواك وغسل وقطع ربح كبريه ويخرجون من طريق ويرجعون في اخر (ويخرجون) نديبا (الصبيان) والذي يتجه ان مؤنة حملهم في مال الولي كؤن حجمهم بل اولي (تنبيه) يشمل الصبيان غير المميزين عليه تخرج المجانين الذين امنت قطع اضراسهم ويحتمل التقييد بالمميزين ويؤيد الاول اخراج اولاد البهائم لشعارا بان الكل مستزقون (والشيوخ) والعجائز لان دعاءهم اقرب للاجابة وفي خبر البخارى وهل ترزقون وتنصرون الا بضعا فائكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وهائم رتع وشيوخ ركع اي لكبر سنهم او كثرة عبادتهم واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الاصح) لان الجذب قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج يستسقى وعليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من اجل شأن النملة وتعرل عنا اللهم



ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصحيح والرفقة فيكون أقرب الى الاجابة ونازع فيه جمع بما لا يحدى (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك ويظهر أن عمله مالم ير الامام المصلحة في ذلك على أنه يسن للامام المنع من المكروه كما صرحوا به وسيأتى أنه يكره لهم الحضور إلا أن يجاب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لا مصلحة تقتضى ذلك لأنهم مسترزقون وفضل الله واسع وقد تهجل لهم الاجابة استدراجا وبه يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يختم له باحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لأنه قد يدعو بأثم أى بل هو الظاهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا إحضارهم (ولا يختلطون بنا)

اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا وإلا فأهلكنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى زوال حضور الامهات (قوله ونازع فيه) أى فى التفریق قول المتن (ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كافى غير الاستسقاء عش (قوله أو العهد) الى قوله وبه يرد فى النهاية الاقوله ويظهر الى لانهم (قوله أو العهد) أى او المؤمنين عش (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا انه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا وعليه فقوله الاقوى ونص الخ الغرض منه حكاية قول مقابل لما فهم من كلام المصنف غش (قوله وسيأتى انه يكره لهم الخ) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاقوى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوب بان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما اذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلالة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قديد على طلب منعهم الخروج فى يومنا وقضية ما تقر من نذب المنع إذا لم يتميزوا عانا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع او إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الاقوى حكاية قول مقابل لما يفهم من كلام المصنف وفى البجيرمى وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة ونذب المنع كل منهما مختص بما إذا لم يتميزوا عانا (قوله لانهم الخ) تعاليل المتن (قوله مسترزقون) بكسر الزاى بر ماوى (قوله وبه يرد الخ) أى بكونهم قد تعجل لهم الاجابة استدراجا ولوقيل وجه الحرمة أن فى التأمين على دعائه تعظيماً له وتعزيراً للامة بحسن طريقته لكن حسنة عش (قوله قول البحر يحرم التأمين الخ) اعتمده المغنى (قوله ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه بعيد الخ) اقره عش ثم قال فرغ فى استحباب الدعاء للكافر بخلاف واعتمد مر الجواز واظن انه قال لا يحرم الدعاء بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتى فى الجنازات التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان اراد الله اغفر له ان اسلم او اراد بالدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا يتجه إلا الجواز سم على المنهج وينبغى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والإامتنع خصوصاً إذا قربت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعل فعلاً دعاه بسببه ولم يقيم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقير ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية فى المغنى الاقوله وقول شيخنا الى لانه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى كراهة خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ماتوا فقال الاكثر انهم فى النار طائفة لان علم حكمهم والمحققون انهم فى الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير أنه كذلك حيث تاخر قتله لا مر اقضاء كان اضطر الى كله وتزوده لياً كله طرياً فليتأمل (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الامهات سم (قوله وسيأتى انه يكره لهم الحضور) عبارة العباب وشرحه فى هذا الاقوى ويكره ايضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك ندبا وقيل وجوب بان لم يتميزوا عنهم أى عن المسلمين بخلاف ما إذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو فى يوم خروج المسلمين اه ومثله فى الروض وشرحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد افاد كلامهم العلالة المذكورة واغنى عن الجواب لكن النص المذكور قديد على طلب منعهم من الخروج فى يومنا وقضية ما تقر من نذب المنع إذا لم يتميزوا عانا ان قول المصنف ولا يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو إذا تميزوا ولم يكن خروجهم فى يومنا على ما فيه اه (قوله ويكره لهم الحضور الخ) عبارة شرح الروض ويكره ايضا خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

أى يكره لنا فيما يظهر تمكينهم من ذلك ( ٧٦ ) من حين الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا فى مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

مكلفين ولدوا على الفطرة وتحرير هذا كما قال شيخنا وغيره انهم فى أحكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم ولا يدفنون فى مقابر المسلمين وفى أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لان ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما يعد ذنباً فى الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصبي لعدم تكليفه بالزنا والسرقة قبل بالكفر الذى هو اعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع اتصافه بالقيح وقوله مر وهذا يقتضى الخ معتمد وقوله مر لانهم غير مكلفين الخ عبارة حجة فى الفتاوى فى جواب السؤال عن الاطفال اما اطفال المسلمين فى الجنة قطعاً بل إجماعاً والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها انهم فى الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زورا وزر اخرى الثانى انهم فى النار تبعاً لآبائهم ونسبة النوى لا كثيرين لكنه نوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم تحت المشيئة الرابع انهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان فى علم الله تعالى سعيدا ويمسك عنها من كان فى علم الله شقيا لو ادرك العمل الخ ملخصا وسئل العلامة الشوبرى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشىء من أنواع العذاب وهل ورد انهم يستلون فى قبورهم وأن القبر يضمهم وما الحكم فى اطفال المشركين من هذه الامة فاجاب بانهم اطفال المسلمين لا يعذبون بشىء من أنواع العذاب على شىء من المعاصى ولا يستلون فى قبورهم كما عليه جماعة وافق به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجب وللحقيقة والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يستل ورجحه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح واطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة اقوال الراجح منها انهم فى الجنة خدم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الاطفال فى النار فأجاب بأن الاطفال فى الجنة ولو اطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة وخلقاً اخر يدخلهم النار لا يستل عما يفعل وهم يستلون والعشرة اقوال التى اشار اليها الشيخ سردها فى فتح البارى فليراجع ع ش بخذف (قوله اى يكره الخ) كذا فى النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للبت (قوله ونص على ان خروجهم) الى قوله ولقول المالكية فى المغنى والنهاية زاد الثانى عقبه قال ابن قاضى وشبهة وفيه نظرا وكانه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب الخ فبين من هذا أن المعتمد عند صاحبي المغنى والنهاية المنصوص المذكور بصري (قوله يكون الخ) أى وجوبا اخذا من الرد الا فى ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) اى مشابهتهم ومساواتهم (قوله فقدمت) اى سرعاتها سم (قوله على تلك المتوهمه) اى مفسدة مصادفة المساقاة والافتتان (قوله ولقول المالكية) متعلق بقوله منعوهم الخ (قوله بالمصالح المرسله) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على اعتباره ولا على إلغائه سم (قوله من الانفراد) اى بيوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا فى شروح الارشاد و بافضل ومال اليه شيخنا قول المتن (كالعبد) أى كصلاته فى الأركان وغيره لا فيما يأتى نهاية (قوله للخبر المار) اى فى شرح فى ثياب بذلة وتخشع (قوله فتسكون الخ) فى هذا التفريع تأمل عبارة شيخنا لإلّا فى النية والوقت فينوبى بهما صلاة الاستسقاء ولا تنقيد بوقت اه (قوله ويكبر الخ) اى بعد الافتتاح قبل التعوذ برفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كآية معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية ومعنى زاد شيخنا ويذكر بينهما واولاه الباقيات الصالحات اه (قوله او الغاشية) اى والاوليان افضل مغنى ونهاية وشيخنا (قوله تجوز زبادتها على ركعتين الخ) كذا فى النهاية وكتب عليه ع ش مانصه قوله مر بخلاف العبد مثله فى ابن حجب ويخط بعض الفضلاء ان هذا فى بعض النسخ وان الشارح مر رحمه الله تعالى ضرب عليه فى نسخه ومن المتمد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعبد انتهى وهو قريب اه عبارة شيخنا قوله كذا ان اى ذبة صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة عليها خلافا لابن حجب وما نقل عن الرملى ان له الزيادة عليه ما ضرب عليه كانه بعضهم فالمعتمد المعلوم عليه انه لا يجوز الزيادة عليهما اه قول المتن (قيل بقرا الخ) اى بدل اقربت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله واقتضاء الخ فى النهاية والمغنى (قوله فقدمت) أى سرعاتها (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسله) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

وأيت الاسنوى صرح بكراهة الاختلاط لانه قد يصيبهم عذاب قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبمن الذين ظلموا منكم خاصة ونص على أن خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بانهم قد يسقون فيفتن بعض العامة ورد بأن فى خروجهم معنا مفسدة محققة وهى مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك المتوهمه ولقول المالكية بالمصالح المرسله منعوهم من الانفراد وقد يجاب بأن مفسدة الفتنة اشد من مفسدة المضاهاة وادعاء تحقها ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا ونصيرهم منفردين عنا كآبائهم فأى مضاهاة فى ذلك فالاولى عدم افرادهم بيوم بل المضاف فيه اشد (وهى ركعتان كالعبد) للخبر المار فتسكون فى وقتها ان اريد الافضل ويكبر فى الاولى سبعاً والثانية خمساً ويقرأ فى الاولى قوسيح وفى الثانية اقربت او الغاشية بكلمها جهرا (لكن) تجوز زبادتها على ركعتين بخلاف العبد وايضا (قيل يقرأ فى الثانية انا ارسلنا نوحا) لانها لا تقرأ بالحال إذ فيها استغفروا ربكم الالة (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العبد فى الاصح) ولا بغيره بل تجوز ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم فدارت مع سببها

واقضاء الخبر انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صلاه في وقت العيد محمول على انه الاكل كإمر (ويخطب ك) خطبة (العيد) في الاركان والسنن دون الشروط فانها سنة كإمر في الكسوف والعيد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر (٧٧) في الكسوف (يستغفر الله تعالى

بدل التكبير) أولهما فيقول استغفر الله الذي لا إله إلا هو الخ القيوم واتوب إليه تسعاً في الأولى وسبعاً في الثانية لأنه لا يليق لو عد الله تعالى بأرسال المطر بعده في آية استغفر واربعاً ومن ثم سن أكثر قراتها إلى قوله انهار أو أكثر الاستغفار وختم كلامه به وقيل يكبر كالعيد واتصر له بأنه قضية الخبر وكلام الأكثرين (ويدعو في الخطبة الأولى) جهراً بأدعيته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثاً (أي مطراً مغيثاً) بضم أوله أي منقذاً من الشدة (هينئنا) بالمد والهمز أي لا ينقصه شيء أو ينمى الحيوان من غير ضرر (مرشئاً) بفتح أوله بالمد والهمز أي محمود العاقبة فالحفي النافع ظاهراً والمرء النافع باطنياً (مرشئاً) بضم أوله وبالتهنية أي أتينا بالربح وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فتح الميم أي ذاربع أي نماء أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شئت والمقصود واحد (غداً) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخبر) أي المار (قوله كإمر) أي آتفاً (قوله على أنه الاكل) هلا حمله على أنه اتفاقاً سم قول المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر إذا ان الجمعة عش (قوله في الاركان والسنن دون الشروط الخ) لا يخفى ما فيه لأن حكمهما واحد من كل وجه الظاهر أنه يعتبر هنا ما يعتبر في العيد من الاسماع والسماع وكونها عربية على التفصيل المار فيه ثم رابت في المغنى والنهاية في الاركان والسنن والشروط وهو واقع من صنيعة رحمه الله تعالى بصري وتكلف سم في تناويل كلام الشارح فقال قوله في الاركان والسنن كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة أه أي كخطبة العيد في لزوم الاتيان بركان خطبة الجمعة وندب الاتيان بسننها وعدم لزوم الاتيان بشروطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كإمر الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولو مع واحد سم (قوله بناء على ما مر الخ) أي وسبق أن المعتمد خلافه كرى علي بأفضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيد أي فلا يكتفي بخطبة واحدة كافي العيد وقوله في الاركان وغيرها أي لا في جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد أه (قوله ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وأن يكثر يا حي يا قيوم برحمتك نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأصلح لنا شأننا كله لا إله إلا انت ويسن في كل موطن اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وآية آخر البقرة مغنى قال شيخنا وهو أي دعاء الكرب في الحقيقة ثناء وإيماناً يسمى دعاءاً لأنه تقدمه للدعاء الذي بعده ولا لأنه يتضمن الدعاء أه (قوله أولها) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية لا قوله وقيل إلى المتن (قوله فيقول الخ) أي إذا اراد الأفضل ولا فلو اقتصر على استغفر الله كفي وإنما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وإن كان فر من الزحف شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال عش قوله من قالها غفر له الخ ولا يختص تلك بكونها في الخطبة وبكونها تسعاً مثلاً أه (قوله جهراً) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من اسقى ووصلها من سقى مغنى وعش (قوله أي منقذاً الخ) أي باروائه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والموحدة) عطف على التحتمية قول المتن (غداً) بفتح المعجمة ودال مهمله مفتوحة (قوله أو قطره كبار) عبارة في المغنى والنهاية وقيل الذي قطره كبار أه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم مغنى (قوله أي سائر الخ) عبارة في النهاية والمغنى يجمل الارض أي يعمرها كجمل الفرس وقيل هو الذي يجال الارض بالنبات أه (قوله اللهم ملئنا) صوابه لعماء المهلة كافي النهاية والمغنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة في المغنى يقال سح الماء يسح إذا سأل من فوق إلى أسفل وساح بسبح إذا جرى على وجه الأرض أه (قوله أي يطبق الأرض) من الاطباق كافي المختار أو التطبيق كافي القاموس عش (قوله حتى يعمرها) عبارة في النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها أه زاد المغنى يقال هذا مطبق لهذا أي مساو له أه (قوله إلى انتهاء الحاجة الخ) إما فسر به لأنه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالغرق ونحوه شيخنا (قوله أي لا يسين الخ) أي بتأخير المطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبائر أه (قوله أن بالعباد) أي ماعدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتباره ولا على الغائه (قوله محمول على أنه الاكل) هلا حمله على أنه اتفاقاً (في الاركان والسنن) كان مراده الاركان والسنن خطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر أماً على انعقاد نذر النكاح فواضح وأماً على عدم انعقاده فالظهور للفرق لأنه هنا وإن لم يلزم غيره موافقته والحضور معه لكنه متمكن من اسماعها من لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (بجلا) بكسر اللام أي سائراً لللاق لعمومه أو للارض بالنبات كجمل الفرس (سحا) بفتح فسدة للمهملتين أي شديد الوقع بالارض من ساح جرى (طباقاً) بفتح أوله أي يطبق الارض حتى يعمرها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة إليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي الأيسين من رحمتك اللهم أن بالعباد والبلاد والخاق من الأرواء

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله مالا تشكو الخ اسماء مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما  
مقدم عليها شيخنا (قوله أي بلد الخ) أي وفتح اللام شيخنا (قوله والضعك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا  
الخ) أي أخرج لنا الزرع بسبب المطر (قوله وأدر لنا الضرع) أي أكثر لنا دره وهو اللبن ومحل الضرع محل  
اللبن من البهيمة وما جرب لادرار اللبن أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره  
من غسل الذحل ويسقى لمن قل لبه من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطورا على الرق فإنه يكثير لبنها شيخنا (قوله  
أي المطر الخ) عبارة شيخنا أن خيراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الأرض أي خيراتها المراد بها  
النبات والتار وذلك لأن السماء تجري مجرى الأب والأرض تجري مجرى الأم ومنهما يحصل جميع الخيرات  
بخلق الله تعالى وتدبيره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أي السحاب)  
أي بارسال ما فيه سم عبارة النهاية والمعنى أي المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب اه (قوله أي  
كثيرا) عبارة النهاية والمعنى أي دراكثير أي مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أي كثير الدر متواليا اه  
قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أي ندبا ولواستقبل في الأولى له أي للدعاء لم بعده في الثانية كما نقله في البحر  
عن نص امام مغنى ونهاية قال عرش قوله مر لم بعده الخ لا تطلب إعادته بل ينبغي كراهتها وكذا  
ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزا الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله أي نحو  
ثلثها) إلى قوله وبالصلاة في النهاية والمعنى (قوله ثم يستقبل الخ) أي وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل  
على الناس كافي الشرحين والروضة نهاية زاد المعنى لا يكاشع به كلامه من بقاء الاستقبال فراغا اه أي  
الخطبة قول المتن (ويبالغ في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة اما الأولى أي الخطبة الأولى فيسن فيها الدعاء  
بلا مبالغة فيدعو فيها جهرا اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حينئذ أي حين استقبال القبلة  
بعد صدر الخطبة الثانية سم (قوله حينئذ) إلى قوله وفي كتابي في المعنى لإاقوله ويكره تركه إلى قول  
المتن ولوترك في النهاية إلا ما ذكر وقوله وفي كتابي إلى المتن وقوله وينزع ميني للنفعل (قوله ويجعلون  
ظهورا كهم الخ) ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه ليكون المقصود  
برفع البلاء وما قدمه في الفتوى بما قد يخالفه يمكن رده إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم أن طلب رفع شيء  
أن طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا التحصيل شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء عرش  
عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولو عند الفاظ التحصيل على المعتمد كما  
قاله الحنفى تبعاً للحلبى والشبرا ملى لأن القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبي وتبعه المحشى برماوى  
من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند الفاظ التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كافي سائر الادعية  
ولو في الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذا لم يكن القصد رفع البلاء والرفع الظهور مطلقا  
نظرا للقصد دون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يده متجسسا فان كان عليها حائل احتمل

حاصله بذلك وأيضا فالاجتماع هنا ولومع واحد قطعى التيسر عادة بخلاف إيجاب عقد النكاح له فلي تأمل (قوله  
أي السحاب) أي بارسال ما فيه (قوله في المتن ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) قال في شرح البهجة  
فان استقبال له أي الدعاء في الأولى لم بعده في الثانية نقله في البحر عن نص الام اه (قوله في المتن ويبالغ في  
الدعاء سر أو جهرا) قال في شرح البهجة اما الأولى أي الخطبة الأولى فيسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها  
جهرا اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حينئذ أي حين استقبال القبلة بعد صدر الخطبة الثانية  
(قوله بخلاف قاصد تحصيل شيء) فانه يجعل بطن كفيه إلى السماء وقع السؤال عما لجمع في دعائه بين  
طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظرا للاول أو بطن كفيه إليها نظرا  
لثاني فاجيب بالاول لأن دفع المفاضة مقدم على جلب المصالح فأوردانه لا تنصور المسئلة إلا لا تنصور الجمع  
بينهما في لفظ واحد بل لا بد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا وأعطني كذا وحينئذ فاكل منها  
حكمة (واقول) بل تنصور المسئلة كأن سمع إنسانا جميع بينهما في دعائه فيقول هو اللهم ارزقني مثل ذلك

والجهد أي بفتح أوله وقيل  
ضمة قلة الخير والضعك أي  
الضيق مالا تشكو أي  
بالنون إلا إليك اللهم أنبت  
لنا الزرع وأدر لنا الضرع  
واسقنا من بركات السماء  
أي المطر وأنبت لنا من  
بركات الأرض أي المرعى  
اللهم ارفع عنا الجهد  
والجوع والعري واكشف  
عنا من البلاء مالا يكشفه  
غيرك (اللهم إنا نستغفرك  
إنك كنت غفارا) أي لم  
تزل تغفر ما يقع من هفوات  
عبادك ( فأرسل السماء)  
أي السحاب أو المطر  
(علينا مدرا) أي كثيرا  
(ريستقبل القبلة بعد صدر  
الخطبة الثانية) أي نحو  
ثلثها إلى فراغ الدعاء ثم  
يستقبل الناس ويكمل  
الخطبة بالحث على الطاعة  
وبالصلاة على النبي ﷺ  
وبالدعاء للتو منين  
والمؤمنات ويقرأ آية أو  
آيتين ثم يقول أستغفر الله  
لي ولكم (ويبالغ في الدعاء)  
حينئذ (سرا) ويسرون  
حينئذ (وجهرا) ويؤمنون  
حينئذ قال تعالى ادعوا  
ربكم تضرعا وخفية  
ويجعلون ظهورا كهم  
إلى السماء كما ثبت في مسلم  
وكذا يسن ذلك لكل من  
دعا لرفع بلاء ولو في

لأنه المناسب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كافي أصله اللهم أنت امرتنا (٧٩) بدعائك و وعدتنا اجابك وقد دثوناك

كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا  
اللهم فامتن علينا بمغفرة  
ما قارفناه واجابتك في قيانا  
وسعة في رزقنا (ويحول  
رداءه عند استقباله) القبلة  
(فيجعل يمينه يساره  
وعكسه) للاتباع وحكمته  
التفاضل بتغير الحال إلى  
الرخاء كما ورد ويكره تركه  
(ويفكسه) أن كان غير  
مدور ومثلث وطويل  
(على الجدد فيجعل أعلاه  
أسفله وعكسه) لما صح أنه  
صلى الله عليه وسلم هم بذلك  
فمنعه نقل خيسته ويحصل  
التحويل والتتكيس معا بان  
يجعل الطرف الأسفل الذي  
على شقه اليمين على عاتقه  
اليسر والطرف الأسفل  
الذي على شقه اليسر على  
عاتقه اليمين أما المدور  
والمثلث فليس فيه إلا  
التحويل وكذا الطويل أي  
البائع في الطول لتعسر  
التتكيس فيه وفي كتابي در  
الغمامة تفصيل في تحويل  
الطيلسان فراجعهم  
(ويحول) مع التتكيس كما  
أفاده قوله مثله فساوى  
قول أصله ويجعل خلافا  
لمن اعترضه على أنه في بعض  
النسخ عبر بعبارة أصله  
(الناس) أي الذكور وهم  
جلوس (مثله) للاتباع أيضا  
(قلت ويترك) الرداء  
(حولاً) منكساً (حتى ينزع  
التياب) بنحو البيت لأنه لم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال غش قوله مر احتمال العبارة فيما تقدم في القنوت ويكره خارج  
الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بمحائل فيما يظهر اهـ (قوله) لأنه المناسب (الخ) عبارة شيخنا والحكمة في  
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يده بخلاف القاصد حصول شيء فانه يحصل ببطونهما اهـ  
(قوله) وينبغي (الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومعنى ونهاية (قوله) حينئذ أي حين استقبال  
القبلة بعد صدر الخطبة الثانية (قوله) كافي أصله (الخ) أي وأسقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره  
معنى (قوله) ما قارفناه أي ما ارتكبناه من الذنوب (قوله) وسعة) بفتح السين على الإفصح والكسرة لغة  
قليلة عش (قوله) عند استقباله القبلة (الخ) الأقرب أن المراد عقبه ع وش وجزم به شيخنا فقال ومحل التحويل  
بعد استقبال القبلة اهـ قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع  
بجزمي (قوله) كما ورد أي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن رواه الشيخان  
عن أنس بلفظ ويعجبني الفأل الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية لمسلم واحب الفأل الصالح معنى  
قول المتن (ويفكسه الخ) بفتح أوله مخففاً وبضمه مثلاً عند استقباله نهاية ومعنى (قوله) بذلك أي  
التتكيس (قوله) خيسته أي كسائه عش (قوله) ويحصل التحويل والتتكيس معا (الخ) أي وكل  
من التحويل والتتكيس على حدته لا يحصل إلا بقلب الظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع  
ذلك القلب خلافاً لما وقع للإمام والغزالي فاخبرته نجدة صحيحانه على ذلك الراجح وغيره أسنى وقوله لما  
وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله) أما المدور (الخ) وفي الأعيان المدور ما ينسج أو يخطط  
مقوراً كالسفرة والمثلث ما له زاوية واحدة في مقابلة زاويتي كرى على بأفضل (قوله) والمثلث كذا  
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصلة يقتضى تغير المثلث ومقابلته وهو ظاهر ولذا عبر جماعة باو  
اهـ (قوله) فيه) الأولى التثنية كما عبر بها النهاية (قوله) إلا التحويل أي قطعاً نهاية ومعنى (قوله) لتعسر  
التتكيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضاً كما هو صريح صنيع الأسنى والمغنى (قوله) كما أفاده قوله مثله  
في إفادته نظراً لأن المفهوم من المائلة الواقعة قيداً للتحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل  
المذكور في الخطيب سم (قوله) فساوى قول أصله (الخ) هذا عجيب سم (قوله) لمن اعترضه) وافقه المغنى  
فقال تنبيه عبر في المحرر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعم لما قد وقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن  
المذكور عن نسخة المصنف يحول اهـ (قوله) أي المذكور أي فلا تحول للنساء ولا الخنثى لثلاث تنكشف  
عوراتهن شيخنا ونهاية (قوله) للاتباع أيضاً) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حولوا مع النبي  
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) ويترك الرداء أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله) بنحو البيت  
أي عند رجوعهم إلى منازلهم نهاية وأسنى وشرح بأفضل (قوله) وينزع (الخ) خالف فيه المغنى فقال حتى  
ينزع بفتح أوله الثياب كل منها عند رجوعها لمنزلهما اهـ (قوله) ليعم ذلك الإمام (الخ) (فرع) يسن لكل  
أحد من يستسقى أن يستشفع بما فعله من خير بأن يذكره في نفسه فيجعله شافعاً لأن ذلك لا يتق بالشهادتين كافي  
خبر الثلاثة الذين أوفى العاروان يستشفع بأهل الصلاح لأن دعائهم أرحم من الدعاء لاسيما أقارب النبي صلى  
الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كنا إذا انحطنا  
توسلنا إليك بنبيتنا فقسقمتنا وإناتوسل إليك بعم نبيتنا فاسقنا فسقوا رواه البخاري ومعنى ونهاية زاد الأسنى وكما  
استشفع معاوية يزيد بن الأسود فقال اللهم أنا استسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم أنا استسقى بزيد بن الأسود  
بأن يزداد فديك إلى الله تعالى فرفع يده ورفع الناس أيديهم فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهب لها  
ريح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم اهـ قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي أولم يكن إمام ولا  
إشارة إلى رفع البلاء وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعى أن العبرة بالعامل وهو واحد في نحو اللهم ارزقني  
واعظني رفع كذا وحصول كذا فليتامل (قوله) كما أفاده قوله مثله) في إفادته نظراً لأن المفهوم من المائلة  
الواقعة قبل التحول مجرد صفة التحويل المذكور في بيانه فتأمل (قوله) فساوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم غير رداءه قبل ذلك ويترك وينزع مبنيان للمفعول ليعم ذلك الإمام غيره (ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه بجري و تقدم عن العباب مثله بزيادة قول المتن (فعله الناس) أى البالقون الكاملون جميعهم لانها سنة عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عاقلاً لان ذلك إنما يقال فى سنن الكفاية وهذه سنة عين ع (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى والنهاية لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الواو بالبلد حتى ياذن لهم كإقتضاء كلام الشافعى لخوف الفتنة تبه عليه الاذرى وغيره انتهى قال ع (قوله مر لا يخرجون الخ) ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته انهم حيث فعلوها بالبلد خطبوا ولو بلاذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا باذن اه وفى سم بعد ذكره عن الاسنى ما مر انفا قوله لكنهم لا يخرجون الخ اى يكره الخروج المذكور مر نعم ان امنت الفتنة ولم يعتد بالاستئذان فالنتيجة عدم الكراهة وكذا فى احتمال غير بعيد ان امنت وإن اعتيد الاستئذان ولم يستأذن اه عبارة الشورى هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكره مالم يظن حصول الفتنة ولا فيحرم اه (قوله من ذلك) اى من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح والخروج فقط كما هو قضية ما مر عن شيخ الاسلام وغيره ويحتمل ان الاشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) اى بقوله نعم الخ (قوله فى ذلك) اى فى الخروج ويحتمل فى فعل الناس قول المتن (جاز) اى بخلاف العيدو الكسوف فانه لم يردانه خطب قبلهما قال شيخنا الشورى انظر ما مانع الصحة فى العيدو الكسوف ولا يقال الاتباع لانه بمجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد فليجرح اه ع وقد يقال ان تقديم الخطبة خلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على مورد (قوله لكنه خلاف الافضل) اى فى حقنا نهاية ومعنى واسنى (قوله الذى هو الخ) عبارة الاسنى لان ما تقدم اى تأخير خطبة الاستسقاء عن صلاتها كشر و اوقه معترض بالقياس على خطبة العيدو الكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالتهاية والمغنى كالصريح فى التعدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) اى خطبة الاستسقاء بجري قول المتن (ويسن الخ) اى لكل احدنها بقومغنى (قوله اى يظن) إلى قوله ولو قيل فى النهاية إلا قوله وكان المراد لى وانه لا ولو قوله وصح إلى المتن وكذا المغنى إلا قوله وانه لا ول إلى المتن قول المتن (لا ولو مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه فى الحرم او غيره وينبغى أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى زادى ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل من الماء عند قطع الحاجبان ونحوها اجزاء لما هو مجتمع فى النهر فلا يس كالمطر فان نزوله الان قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا العلامة الشورى يحرم تأخير قطع الخليلج ونحوه عن الوقت الذى استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل بمصرنا ستة عشر ذراعاً ووجه الحرمة ان فيه تأخير الهم عن شرب الدواب والانتفاع به على وجه الارض الذى جرت به العادة منه فتأخيرها مفوت لما يترتب عليه من المتافع العامة اه ع (قوله وغيره) أى غير الاول عبارة المغنى بل يسن عند اول كل مطر كما قاله الزركشى لظاهر خبر رواه الحاكم اه (قوله وكان المراد بوله الخ) محل تأمل وكذا تعليقه بوله لانه الخ بل الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من انه اول واقع فى تلك السنة سواء كان مع بعد العهد او لا وان المراد بها الشرعية التى اولها المحرم بصري وتقدم عن ع وش والزيادى الجزم بما استقر به الشارح (قوله لانه المتبادر من التعليق الخ) فيه نظر بل قد يقال المتبادر المذكور لا يوافق قوله الاقوى به يتجه الخ ان اردو بالتعليل فى الخبر يتجه الخ سم (قوله وبه) اى بالتعليل الذى افاده الخبر يتجه ان البروز لكل مطر سنة هذا واضح واما قوله وانه لا ول الخ فاقادة التعليق المذكور لذلك محل تأمل وإنما الذى يظهر ان ما خذا الاول لانه قيل بها الاولية فانها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالانصاف بالوجود وهذا

فعله الناس) حتى الخروج  
للصحراء والخطبة كسائر  
السنن لاسيما مع شدة  
احتياجهم نعم ان خشوا  
من ذلك فتنة تركوه كما هو  
ظاهر وبه يجمع بين ما وقع  
للمصنف في ذلك بما ظاهره  
التناق (ولو خطب قبل  
الصلاة جاز) كما صح به الخبر  
لكنه خلاف الافضل الذي  
هو أكثر أحواله صلى الله  
عليه وسلم من تأخير الخطبة  
عن الصلاة (ويعين أن يبرز)  
أى يظهر (لأول مظر السنة)  
وغيره لكن الأول أكد  
وكان المراد بأوله أول واقع  
منه بعد طول العهد بعده  
لأنه المتبادر من التعليل في  
الخبر بأنه حديث عهد  
ربه وبه يتجه أن البروز  
لنكل مظر

حتى الخروج للصحراء) الذي في شرح الروض مانصه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أى يكره الخروج المذكور مرئذا كان الامام او نائبه بالبلد حتى اذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعى خوفاً للفتنة به عليه الاذرعى وغيره اهما فى شرح الروض نعم ان امنت الفتنة ولم يعتد الا يستئذان فالتجسس عدم الكراهة وكذا فى احتمال غير بعيد ان امنت وان اعتد الا يستئذان (قوله) لانه المتبادر من التعليل) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وان لا وكل مطر اولى منه لاخره (ويكشف غير غورته ليصبيه) الخبر، سلم اناصلي (٨١) الله عليه وسلم خسرو به حتى اصابه

المطر وقال انه حديث عهد  
بربه اى بتكوينه وتنزيله  
وصح كان اذا مطرت السماء  
حسر الحديث (وان يغتسل  
أو يتوضا) والا فضل ان  
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء  
(في السيل) الخبر منقطع انه  
صلى الله عليه وسلم كان اذا سال  
الوادى قال اخرجوا بنا  
الى هذا الذى جعله الله  
طهورا فنتطهر به ونحمد  
الله عليه قال الاسوى ولا  
تشرع له نية اذالم يصادف  
وقت وضوء ولا غسل اه  
ولو قيل ينوى سنة الغسل  
في السيل لم يبعد والوضوء  
فهو كالوضوء المجدد أو  
المسنون لنحو قراءة فلا بد  
فيه من نية معتبرة تمام في  
بابه ولا يكتفى بنية سنة الوضوء  
كما لا يكتفى في كل وضوء  
مسنون ولا تردنية الجنب  
اذا تجردت جنبته الوضوء  
المسنون ونية الغاسل بوضوء  
الميت ذلك لان هذين غير  
مقصودين بل تابعا على  
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد  
(و) ان (يسبح عند الرد)  
لما صح ان ابن الزبير رضى  
الله عنهما كان اذا سمعه ترك  
الحديث وقال سبحان من  
يسبح الرعد بحمده والملائكة  
من خيفته (و) عند (البرق)  
لما ياتي عن الماورى ولان  
الذكر عند الامور المخوفة

هو سر تاكد اول مطر السماء فيما يظهر وبما تقرر يعلم أن كل مطر سابق آكد من لاحقه بصرى (قوله سنة)  
خبر ان قول المتن (غير غورته) الوجه ان المراد بها غورة المحارم كما نقله البرماوى عن القاوى في بحيرى قول  
المتن (ويكشف) ينبغى ان هذا هو الاكل وان كان اصل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وان قل كالراس  
والدين ع (قوله حسر) اى كشف (قوله الحديث) اى كمل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغتسل  
الخ) اى سواء حصل بالاستسقاء او كان في غير وقته ع وكتب سم ايضا مانصه قد يقتضى ظاهر العبارة  
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على التبرك اه (قوله والا فضل أن يجمع) اى  
بين الغسل والوضوء وينبغى حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كما في غسل الجنب ع ش قول  
المتن (في السيل) ومثله النيل في ايام زيادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فنتطهر به الخ) هذا  
صادق بالغسل والوضوء منها (قوله قال الاسوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل  
وشيخنا قال السكردى على بافضل والامداد فى الايعاب ظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما وقره سم اه  
عبارة اى سم قوله قال الاسوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي شرح  
العباب وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترب بالنية ولو ارادوا  
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السمع ودى اه عبارة ع ش  
قوله لم ولا يشترط فيهما نية الخ لعل المراد لحصول اصل السنة اما بالنسبة لكونه متمثلا آتيا بما امر به فلا  
يظهر الابنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رايت ابن حجج قال ولو قيل ينوى سنة الغسل في  
السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه اى في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه  
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في ايام زيادة النيل في كل  
يوم من ايام الزيادة وهو محتمل اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله اذالم يصادف وقت وضوء الخ) اى بان  
كان متوضئا ولم يصل به صلاة ولم يطاب منه غسل واجب ولا مسنون بحيرى وبصرى (قوله اذا تجردت الخ)  
اى عن الحدث (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب  
(قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والمشار اليه الوضوء المسنون (قوله لان هذه الخ) اى وضوء الجنب  
المذكور وضوء الميت والام متعلق بلاترد الخ وتعليل لعدم الورد (قوله هنا) اى في نية الجنب ونية  
الغاسل للميت (قوله بذلك) اى باشتراط نية معتبرة تمام (قوله لما صح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله  
اذا سمعه) اى الرعد معنى (قوله ترك الحديث) اى ما كان فيه وظاهره ولو قرأناه وهو ظاهر قياسا على اجابة  
المؤذن ع ش (قوله وقال سبحان من يسبح الرعد الخ) اى ثلاثا عباب واسنى وشرح بافضل (قوله لما ياتي  
الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى وقيس بالبرق والمناسبات ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق  
خوفا وطمعا اه (قوله اولان الذكر الخ) اى كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى  
الله تعالى عنه اسنى وابعاب (والرعد) الى قول المتن ويقول في النهاية الا قوله وقال الى قوله انتهى  
في المغنى الا ما ذكره وقوله وقيل تنزيها وقوله وقيل (قوله والرعد ملك) اخرجه احمد والترمذى  
ومححه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فتنطق احسن  
النطق وضحك احسن الضحك قال رعدنا قطعا والبرق ضحكها اسنى ونهاية ومعنى زاد شيخنا الى المعان النور من

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الآتى وبه يتجه الخ ان اردو بالتعادل في الخبر يتجه (قوله وان يغتسل  
او يتوضا الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه استظهارا على  
التبرك (قوله قال الاسوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هى الحكمة في كشف البدن وفي  
شرح العباب وظاهر كلام الازرعى وجوبها فيهما لان اطلاقهما شرعا انما يراد به المقترب بالنية ولو ارادوا  
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السمع ودى اه (قوله وعند  
البرق) قال في شرح الروض والمناسبات ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا (قوله والرعد ملك

وقال ما شبهه بظاهر القرآن قال الأسنوي فالمسموع هو صوته أو صوته على اختلاف فيه واطاق الرعد عليه مجازاً (و لا يتبع بصره البرق) أو المطر أو الرعد قال الماوردي لان (٨٣) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

لا شريك له سبحانه قدوس  
فيختار الاقتداء بهم في  
ذلك (ويقول) ندبا (عند  
المطر اللهم صيبا) بتشديد  
الباء اي مطرا وقيل مطرا  
كثيرا (نافعا) اللاتباع رواه  
البخاري وفي رواية صيبا  
هنيئا وفي اخرى سيبا اي  
بفتح فسكون عطاء نافعا  
مرتين أو ثلاثا فيندب الجمع  
بين ذلك (ويدعو بماشاء)  
لخبر السبهي ان الدعاء  
يستجاب في أربعة مواطن  
عند التقاء الصفوف ونزول  
الغيث واقامة الصلاة ورؤية  
السكبة (و) يقول (بعده)  
أي أثر نزوله (مطرنا بفضل  
الله ورحمته ويكره) تنزيها  
أن يقول (مطرنا بنوء) أي  
وقت (كذا) أي الثريا  
مثلا لانه وان انصرف الى  
ان النوء وقت يوقع الله فيه  
المطر من غير تأثير له البتة  
لسكنه يومهم ان يراد به مافي  
خبر الصحيحين ومن قال  
مطرنا بنوء كذا فذاك كفر في  
مؤمن بالسكوا كب اي  
بان اعتقد ان للسكوا كب  
تأثيرا في الاجاب استقلالاً  
أو شركة فهذا كفر اجماعا  
نعم كان ابو هريرة رضي  
الله عنه يقول مطرنا بنوء  
الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله  
للناس من رحمة فلا تمسك  
لها قيل فيستنثي هذا من المتن

فيها عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعداه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما شبهه الخ) ما تعجبية  
وضمير النصب يرجع الى ما قاله مجاهد اي تعجبت من مشابهة ما قاله مجاهد بظاهر القرآن كدري (قوله  
صوته) اي صوت نسيجه نهاية (قوله قال الأسنوي الخ) عبارة المغني وعلى هذا فالمسموع (قوله واطاق  
الرعد) اي ولا عبرة بقول الفيلسفي الرعد صوت اصطكاك اجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها  
مغني (قوله والرعد) محل تأمل فانه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) اي يبصر وغيره عش (قوله  
فيختار الاقتداء بهم) ويحصل سنة ذلك بمرّة واحدة ولا بأس بالزيادة عش (قوله اي مطرا) قال الأسنوي  
من صاب يصوب اذا نزل من علو الى اسفل عش (عطاء نافعا) بالقاف أي شافيا للعليل وزيلا للعطاش كما  
يؤخذ من مختار الصحاح عش والذى في نسخ التحفة والاسنى والمغني وغيرها بالفاء فليراجع (قوله مرتين)  
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب ان يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغني فيستحب  
الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا هـ وفي السكدي على بافضل اي اللهم صيبا نافعا  
رواية البخاري والله صيبا هنيئا رواية ابى داود اللهم صيبا نافعا رواية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع)  
اي بأن يقول اللهم صيبا هنيئا وسيبا نافعا بافضل اي مرتين أو ثلاثا قول المتن (ويدعو بماشاء) اي حال نزول  
المطر نهاية عبارة شرح بافضل وان يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله لخبر السبهي) الى قول  
المتن فالسنة في النهاية (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة حال الجماد قليو اي به جبري (قوله  
وعند اقامة الصلاة) ينبغي ان يأتي فيه ما تقدم له مرفى الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على  
ما ذكره البلقيني ثم وبين اقامة الصلاة وبين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده  
الشارح م ررحمة الله تعالى وانه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لان هذه الامور توقيفية ثم  
اذا دعا ينبغي له ان يتيقن حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه الى فساد  
نيته وفقد شروط الدعاء منه عش (قوله ورؤية السكبة) ظاهره وان تكرر دخوله اي في المسجد الحرام  
ورؤيته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه عش (قوله اي أثر نزوله) عبارة المغني اي بعد المطر اي في اثره كما عبر  
به في المجموع عن الشافعي والاصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا  
بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره اي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء او افا  
تعليل الحكم بالباء انه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكرهوه كما قال شيخنا ظاهر مغني زاد النباهة والنسقوط  
نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيه من المشرق مقابله في ساعة في كل ليلة الى الثلاثة عشر يوما  
وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها اربعة عشر يوما اه (قوله قيل) وافقه المغني (قوله  
ويكره سب الريح) اي سواء كانت معتادة او غير معتادة لكن السب انما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا اذا  
شوشت ظاهره اعلى الساب ولا تنقيد السكبة اه بذلك لما قدمناه عش (قوله ويكره) الى قول المتن فالسنة في  
المغني (قوله من روح الله) اي رحمته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم ان تأتي بالعباد من رحمته ايضا  
سم على المنهج او مطلقا لانها من حيث صدورها بخلق الله تعالى ومجاهدة رحمة في ذاتها وان كانت تأتي  
بالعذاب لمن اراد الله تعالى والا قرب الثاني عش ولعل الاولى لانها تأتي بالرحمة لبعض وان اتت بالعذاب  
لبعض آخر (قوله واسئلوا الله) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى الريح العاصف عش (قوله

الخ) أخرجه احمد والترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثا) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثا عند نزول  
المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصبى والذباح من تحريم بسم الله  
واسم محمد بان الايهام ثم اشد لا قرآن القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند  
الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في السكبة اه وعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله

وفيه نظر لان هذا الايهام فيه البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الريح) للخبر اله جميع الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا ندب  
رايتموها فلا تسبوهن واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر) بثابت اكف بان خشيته على محو البيوت



(فالسنة ان يسالو الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كما مروا عقاب الصلوات ومن زعم ثدب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ابعد لان السنة ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج اليه وعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي انه لا يسن (٨٣) هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل

رداه (رفعه) فيقولوا نديا مارواه الشيخان ( اللهم حوالينا) بفتح اللام (ولا علينا) اى اجعله في الاودية والمرامى التي لا يضرها لا الابنية والطرق فالثاني بيان للرداد بالاول لشموله للطرق التي حوالهم اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر والآكام بالجمع اكم بضمه تين جمع اكام ككتاب جمع اكم بفتح تين جمع اكمة وهي دون الجبل وفوق الراية والظراب بالطاء المشالة ووه من قال بالضاد الساقط جمع ظرب بفتح فسكس الجبل الصغير وافادت الواو ان طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل اى اجعله حوالينا لئلا يكون علينا بل وفيه تعليلنا لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بانه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه ان لا يتسخط بعارض قارنها بل يسال الله رفعه وابقاءها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل

نذب قول هذا) اى دعاء الرفع الآتى (قوله ولا دخل حينئذ) اى حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة) اى بالكيفية المعروفة (قوله فيقولوا) عطف تفسير على قول المتن يستلوا الله الخ وقوله نذبالا حاجة اليه قول المتن (حوالينا) اى انزل المطر حوالينا اى الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) اى ولا تنزل علينا اولئلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل شيخنا وفي الكردي على بافضل عن الشورى حوالينا مثنى مفردة حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه ايضا انه مفرد اى على ضرورة الجمع فليحرر اه وقال شيخنا حوالينا جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) اى ولا علينا (قوله بالاول) اى وحوالينا (قوله لشموله) اى الاول (قوله اللهم) الى افادت في المعنى والى الباب في النهاية الا قوله والاكالم وافادت (قوله جمع اكمة) اى بفتح تين (قوله وفيه) اى في هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء) الاولى اسقاط لفظه هذا كما فعله النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعليلنا (قوله اذلم يؤرخ) اى لم يرد (قوله وقياس ما مر الخ) عبارة الاسنى والنهاية لكن تقدم في الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيحمل ذلك اى ولا يصلى الخ على انه لا تشرع الهيئة الخصوصية اه وفي الباب وشرحه ولو خيف الفرق بين زيادة النبل مثلا او ضرر دوام النعيم وانحبست الشمس سألوا الله ازالته بلا صلاة بالمعنى السابق اه اى بالهيئة السابقة لا مطلقا (قوله فرادى) اى وينوى بها نية رفع المطر عرش وحلي (خاتمة) روى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علمنى شيئا يقربنى الى الله تعالى ويقربنى من الناس فقال اما الذى يقربك الى الله تعالى فستلته واما الذى يقربك من الناس فترك مسئلتهم ثم روى عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسال الله يغضب عليه ثم انشد

الله يغضب ان تركت سؤاله \* وبني آدم حين يسئل يغضب

معنى (باب في حكم تارك الصلاة)

اى المفروضة على الاعيان اصالة جحد وغيره وقد تقدم هنا على الجنائز تبعاً للجمهور والبق نهاية ومعنى اى من تاخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها ع ش (قوله مكلف) الى قوله فانهم ما شرطوا في المعنى الا قوله او وجوب الى المتن وقوله لا ية فان تابوا وقوله دون ازالة النجاسة الى قوله وبحت في النهاية الا ما ذكره وقوله ويلحق الى بخلاف ما (قوله او جاهل لم يعذر) اى امامان انكره جاهلا لا قرب غده بالاسلام او نحوه ممن يجوز ان يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم افاق او نشأ بعيداً عن العلماء فليس مر تدابل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مر تدامغنى زاد النبايق ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمداً الا في مسئلة واحدة وهى ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منها ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر احد بترك الصلاة والصوم شهر افاكشراً لا المستحاضة المبتدئة اذا ابتداء الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه اه (بين اظهرنا) اى بيننا اظهرنا اكردى (قوله ولا يخرج) اى الجاهل سم اى عن حكم العالم كرى (قوله الجحد) اى الا فى المتن (قوله لان كونه) اى الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) اى وجوب الصلاة (قوله صيره في حكم العالم) اى في التفصيل الا فى (قوله المكتوبة) اى اما تارك المندورة

ورحمته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوء كذاب الابهام في الاقتصار اقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم الجمع بالاولى خلافا لما توهمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذاً من حرمة الجمع في بسم الله واسم محمد وبما يبطل هذا الاخذ انه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد حرم كما هو ظاهر فلم انه لافرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما مر الخ) جرى عليه مر والله اعلم

(باب في حكم تارك الصلاة) (قوله ولا يخرج) اى الجاهل

والنفويض (ولا يصلى لذلك والله اعلم) اذلم يؤرخ غير الدعاء وقياس ما رقبيل الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة) (ان ك) مكلف عالم او جاهل لم يعذر بمجهله لكونه بين اظهرنا ولا يخرج الجحد الذى هو انكار ما سبق عليه لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التي هي احدى الخمس كما يصرح به قوله الا فى عن وقت الضرورة لانه إنما يكون لهذه لا غير

أو فعلها وأثر الترك لأجل  
التقسيم (جاءوا وجوبها)  
أو وجوب ركن يجمع عليه  
منها أو فيه خلاف وأخذوا  
بما يأتي (كفر) إجماعا  
ككل يجمع عليه معلوم من  
الدين بالضرورة لأن ذلك  
تكذيب للنص (أو) تركها  
(كسلا) مع اعتقاده  
وجوبها (قتل) لآية فان  
تابوا وخبر أمرت أن أقاتل  
الناس فانهم بشر طافى الكف  
عن القتل والمقاتلة الاسلام  
واقامة الصلوة وإيتاء الزكاة  
لكن الزكاة يمكن الامام  
أخذها ولو بالمقاتلة ممن  
امتنعوا منها وقاتلوا فكانت  
فيها على حقيقة بما بخلافها في  
الصلوة فانها لا يمكن فعلها  
بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى  
القتل فعلم وضوح الفرق  
بين الصلوة والزكاة وكذا  
الصوم فانه إذا علم انه يحبس  
طول النهار نواه فأجدى  
الحبس فيه ولا كذلك  
الصلوة فتعين القتل في حدها  
ونخسه بالحديدة الآتي  
ليس من إحسان القتل في  
شيء فلم نقل به لا يقال  
لاقتل بالحاضرة لانه لم  
يخرجها عن وقتها ولا  
بالخارج عنه لانه لاقتل  
بالقضاء وان وجب فوراً  
لانا نقول بل يقتل  
بالحاضرة إذا أمر بها أي

الموقفة فلا يقتل بها لانه الذي أوجبها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك  
الصلوة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده هنا بكون ركنيته معلوما من الدين  
بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سابق واضح بصري (قوله أو وجوب ركن الخ) أي أو شرط كذلك كما  
يأتي (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقتل لذلك الخلاف الواهي ان جاز تقييده كما هو ظاهر  
وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فإبراجع  
سم وتقدم آتفاع السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذوا بما يأتي) أي آتفأ في قوله ويقتل أيضاً الخ  
وتقدم انفا تنظير السيد البصري في الاخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالجد فقط لانه مع الترك إذا لجد  
وحده يقتضى الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كما مر نهاية ومعنى (قوله إجماعا) قد يشكل  
على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان يريد إجماعاً في الجملة سم (قوله للنص) أي لله ولرسوله معنى (قوله فانها)  
أي الآية والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية و(قوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة  
الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم الخ قد يقال إنكار  
انه إذا علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلوة مكابرة واضحة ففي الفرق ما لا يخفى سم وقد يجاب على بعد  
بكثرة اركان وشروط الصلوة مع خفائها كثرتها فلا يجدى العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتعين  
القتل في حدها) أي الصلوة أي ولم يجز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الاتي) أي في المتن  
(قوله لا يقال) إلى قوله دون إزالة النجاسة في المغنى إلا قوله إلى في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ  
(قوله بل يقتل الخ) عبارة النهاية قتله خارج الوقت إنما هو للترك بلا عذر على أن تمنع أنه لا يقتل بترك القضاء  
مطلقاً إذ محل ذلك ما لم يؤمر به في الوقت ويهدد عليها ولم يقل افعلها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما  
وقت امره والاخر وقت قتل فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلوة عن فعلها فيجب حينئذ علينا ان نأمر  
التارك فنقول له صل فان صليت تركناك وان أخر جتاهن الوقت قتلناك وفي وقت الامر وجهان أحدهما  
إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تامة والطهارة الثانية إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة  
اه قال ع ش قوله مر علينا أي على المخاطب منا وهو الامام أو نائبه وقوله إذا بقي من الوقت زمن الخ أي  
بالنسبة لفعله بأخف يمكن اه ع ش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهج وطريقه أي القتل ان  
يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخر جهات الوقت فان أصر وأخرج استحق القتل اه  
زاد النهاية والوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفيد طاب غير مرتب القتل الاتي لانه من  
منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضى الذى له ولاية ذلك كالقاضى الكبير ع ش (قوله دون غيرهما  
الخ) خلافاً لا يعاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بناءه كغيره الفعلين  
أعنى أمره وهدد للفعول أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الأحاد وهو ظاهر لما يأتي أنه لو قال تعددت  
التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت فحينئذ الامر والتهدد ليسا شرطين للقتل لما علمت  
انه يوجد مع عدمهما وإنما ما فائدتهما علم تعدد تأخيرهما بلا عذر لكنه خالف ذلك في شرح الارناذ فقال متى  
قال تعددت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها ام سكنت كما في المجموع لتحقيق جنايته بتعدد تأخيرها أي مع  
الطلب في الوقت كما علم بما مر انتهى وقوله أي مع الطلب الخ خلاف ظاهر الجموع والمعنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلوة (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقتل لذلك  
الخلاف الواهي إذن جاز تقييده كما هو ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف  
فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فإبراجع (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله أو فيه خلاف واه إلا ان  
يريد إجماعاً في الجملة (قوله فعلم وضوح الفرق) إلى قوله فانه إذا علم انه يحبس الخ قد يقال إنكار انه إذا  
علم انه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكابرة واضحة ففي الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما فيما يظهر)  
يوجه بان القتل لما كان متعلقاً بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديداه قول  
ظاهر كلامهم الأول وقد يصرح به قول البجيرمي عن البرماوى وخرج بالتوعد المذكور وما تركه قبله ولو  
غالب عمه فلا قتل به اهـ ويأتى ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا  
بالأمام ونائبه اعتبر صدور مقدمته على أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهره انه لا يطالب عند سعة  
الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه فليجر رحلي وقال البرماوى تكفي المطالبة ولو فى أول الوقت واقره  
شيخنا الحنفى اهـ بجيرمي (قوله فامتنع) أى لم يفعل بجيرمي (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاقد  
الظهورين الخ) فى فتاوى الفاعل لوترك فافتد الظهورين الصلاة متممدا او مس شافعى الذكر او لمس  
المراة او قرضا لم ينو وصلى متممدا لا يقتل لان جواز صلاته يختلف فيه معنى زاد النهاية وقيد به بعضهم بحثا  
بما إذا قلد القائل بذلك إلا فالذى يتجه قتله والوجه الاخذ بالاطلاق اهـ فلا فرق بين التقليد وعدمه فى انه  
لا يقتل ع ش (قوله) لانه يختلف فى جوبها عليه) أى فكان جريان الخلاف شبهة فى حقه ما نفع من قتله  
وان لم يقلد ع ش (قوله ويلحق به) أى فافتد الظهورين التارك للصلاة (قوله وان لم يتركه) أى تلك الصلاة  
(قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى ويقتل بترك الجمعة ولو قال أصليا يظهر اكفا فى زيادة الرخصة عن  
الشائى واختاره ابن الصلاح وقال فى التحقيق انه الأقوى تركها بلا قضاء إذ الظاهر ليس قضاء عنها خلافا  
لما فى فتاوى الغزالي وجزم به فى الحاوى الصغير من عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكّن من  
فعلها ان لم يبق فان تاب لم يقتل وتوبته ان يقول لا تركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الأذرى  
فيمن تلزمه إجماعا فان أباحنيقة يقول لاجمة الأعلى أهل مصر جامع اهـ وكذلك فى النهاية وإلا قوله خلافا لى  
ويقتل وقوله وتوبته الى ومحل الخلاف قال ع ش م ر إذ الظاهر ليس الخ قضيته انه لو دد عليها فى  
وقتها ولم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لسكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه  
لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن فى فتاوى الشارح م ر انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل  
عدم القتل بالقضاء إذ لم يهد به او باصله كما هنا اهـ وتقدم عن المغنى ويأتى عن سم غن الناشئ  
ما هو كالصريح فى خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله إجماعا) أى من الأئمة الأربعة فلو تعددت الجمعة  
وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل تركها مع القدرة أو لا لعذر بالشك فيه نظر والأقرب الثانى  
فليراجع ع ش (قوله ويقتل) أى حدا (أيضا) أى كشارك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أى بتركه على  
حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للمالكية قولا مشهورا قويا بان إزالة النجاسة للصلاة لا راجية

فما يظهر) خالف فى ذلك فى شرح العباب فقال ثم ظاهر بنائه كغيره الفعلين أعنى أمر وهدد للمفعول  
انه لا فرق بين صدورهما عن الامام او الاحاد وهو ظاهر لما يأتى انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت  
بلاعذر قتل سواء قال لا أصليا ام سكنت حينئذ الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد مع  
عدمهما وإنما فافتدتهما علم تعمد تأخيره بلاعذر الى ان قال ثم رايت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول  
الزركشى رداعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط فى القتل بخلاف بل متى اعترف بتعمد  
إخراجها عن وقتها استحق القتل وإنما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها وتعرفه مشروعية  
القتل فانه قد لا يعرفه اهـ وهو صريح فى ان من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد امر وتهديد فى  
الوقت لسكنه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال متى قال تعمدت تركها بلاعذر قتل سواء قال لا أصليا ام  
سكنت أى كفى المجموع لتحقيق جنايته بتعمد تأخيره أى مع الطلب فى الوقت كما علم بتمام اهـ وقوله أى  
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وعبارة الروض وان قال تعمدت تركها بلاعذر قتل  
ولو لم يقتل ولا أصليا اهـ وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو  
يكفى الأمر من غير تهديد (قوله إجماعا) احتراز عن تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمهم الجمعة عندى  
حنيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) أى لان للمالكية قولا مشهورا قويا بان إزالة النجاسة

فيما يظهر فى الوقت عند  
ضيقه وتوعد على إخراجها  
عنه فامتنع حتى خرج وقتها  
لانه حينئذ معاند للشرع  
عنادا يقتضى مثله القتل  
فهو ليس لحاضرة فقط ولا  
لفاتئة فقط بل لمجموع  
الأمرين الأمر والاخراج  
مع التصميم وخرج بكسلا  
ما لو تركها لعذر ولو فاسدا  
كما يأتى وذلك كفاقد  
الظهورين لانه مختلف فى  
وجوبها عليه ويلحق به  
كل تارك لصلاة يلزمه  
قضاؤها وان لم يمتنع اتفاقا  
لان إيجاب قضاؤها شبهة  
فى تركها وان ضعفت  
بخلاف ما لو قال من تلزمه  
الجمعة إجماعا لا أصليا  
إلا ظهرا فان الأصح  
قتله والقول بأنها فرض  
كفاية شاذ لا يعول عليه  
ويقتل أيضا بكل ركن أو  
شرط لها أجمع على ركنيته  
أو شرطية كالوضوء أو  
كان الخلاف فيه وأهيا  
جدا دون إزالة النجاسة  
قال شارح

وكذا ما اعتقد التارك شرطية له لأن تركه ترك لها ولكرده بأنه ترك لها اعتدنا لإجماع الأثرى إلى ما مر في فاقدا الظهورين أنه لا يقتل بتركها وإن اعتقد وجوبها رعاية لمن لم يوجبها فكذا هنا فالوجه خلاف ما قال ويبحث بعضهم قتله بترك تعلمها بآثارها وظاهره أنه ترك تعلم كيفيتها من أصلها وهو ظاهر لأنه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيتها ولم يميز الفرض من غيره لأنه يسامح في عدم هذا التمييز وإنما يقتل بذلك حدا لا كفر المأني الخبر الصحيح أن تاركها تحت المشيئة إن شاء تعالى عذبه وإن شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك بخبر مسلم بين العبد والكافر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة فقط) لعدم الخبر السابق (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) أي الجمع

شرح العباب اه سم (قوله وكذا الخ) أي كالشرط المجمع عليه بشرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية فيقتل به (قوله بتركها) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بترك فاقدا الظهورين الصلاة (قوله فالوجه الخ) وفاقدا للنهاية كما سلفنا (قوله خلاف ذلك) أي فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف فيه (قوله قتله) أي المكلف (قوله بترك تعلمها) أي الصلاة (قوله وظاهره) أي البحث (أنه) أي التارك المذكور (قوله) لأنه يسامح الخ) قضيته أن هذا في العاصي إذا العالم لا يسامح في ذلك كما تقرر في محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه خلاف ولو واهيا فليراجع سم وقوله إذا العالم الخ برده ما مر في باب شروط الصلاة من أن العاصي أو العالم على الوجه إذا اعتقد أن ما في الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة صحت ما لم يقصد بفرض معين النغلية (قوله لا كفرا) إلى قوله فإن قلت في المغني وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله علي نذب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أي تحت المشيئة (قوله بين العبد والكافر) أي بين العبد المسلم وبين أتصافه بالكفر اه كردي عن الهاتفي عن شرح المشكاة للشارح (قوله والكافر) والذي في النهاية والمغني وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل الرواية مختلفة (قوله محمول على المستحل) أي أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجهه الكفر من وجوب القتل جمعا بين الأدلة نهاية ومعنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أي وجوب ما مغني ونهاية قول المتن (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الحقيقي عبارته في شرح العباب وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقي فقط ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمضي وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (تنبيه) هل يشترط في النوع في الوقت الحقيقي أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداء بان وسع ركعة فيه نظر والثاني غير بعيد فليتأمل سم وتقدم عن النهاية أن اصح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تامة للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله ولكرده إلى الأثرى الخ) هذا يردهما في شرح الإرشاد من تقييد ما نقله عن فتاوى القفال حيث قال نعم الوجهان ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركه في فتاوى القفال لو ترك فاقدا الظهورين الصلاة متعمدا أو مس شافعي الذكرا أو لمس المرأة أو ترك نية الوضوء وصلى متعمدا لم يقتل لأن جواز صلاته بخلاف فيه وينبغي تقييده بما إذا قلد القائل بذلك وإلا فلا قائل بجواز صلاته بذلك فالذي يتجه أنه يقتل لأنه تارك لها عند أمامه وغيره الخ اه فقوله هنا ولكرده الخ برده في شرح الإرشاد وينبغي تقييده الخ وهو حقيق بالرذل أن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل إذا لم يقلد وأما إذا قلد فلا يتخيل أحده أن يقتل ولا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتقييد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا شيء عليه فتأمل اه واحذر ما في شرح الإرشاد (قوله لأنه يسامح في عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا في العاصي إذا العالم لا يسامح في ذلك كما تقرر في محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو واهيا فليراجع (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صنيعهم أن اشتراط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الحقيقي ثم رأيت الشارح تعرض لذلك في شرح العباب فقال وظاهر أن اعتبار هذا إنما هو بالنسبة للقتل كما تقرر وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقي فقط فإن فائدة هذين تعلم بمجرد الإخراج عن الوقت الحقيقي وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير إلى ما لا يمكن كونه وقتا للاداء في حالة من الأحوال ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمضي وقت الضرورة هو قضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (قوله بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما في الوقت الأصلي كما يئنه الشارح في شرح العباب نعم لو أخر المسافر الظهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر اراد تركها فهل يكفي أمره وتهديده في هذه الحالة في وقت العصر فيه نظر (تنبيه) هل يشترط في التوعد في الوقت الحقيقي أن يبقى منه ما يسع جميعها حتى لا يكفي التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الأداء بان وسع ركعة أو يكفي أن يبقى ما يسعها أداء فيه نظر

والطهارة اه (قوله ويقتل بالصبح بطول الشمس) أى وفي العصر يغروها وفي العشاء بطول الفجر فيطالب إذا نها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جهان الوقت فإن أصر وأخرج استوجب القتل مغنى وشرح بأفضل (قوله لأن الوقتين) راجع لما قبل ويقتل بالصبح الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل درء القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمغنى في شرح ثم يضرب عنقه فإن أبدى عذرا كندسيان أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحبة كانت الأعداء في نفس الأمرام باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم يقتله لعدم تحقق نعمة تأخيرها عن وقته من غير عذر نعم تأمرها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وتنبأ في الصحيح بان نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن قال نعمت تركها بلا عذر قتل سواء قال ولا أصلها أم سكت لم تحقق جنايته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر أن يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر ثم رايت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد اه والا قرب ما قيد به ابن حجر اه أقول صذيع النهاية والمغنى كالصريح في التقييد بذلك (قوله ولو ذكر عذرا الخ) أى حين إرادة قتله شرح بأفضل (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه سم وعبارة الحلبي فإن قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر وحالة عليه تجوز له الصلاة بالامام اه وقضيته انه يقتل إذا قال صليت على المعتاد وقطع بكذبه (قوله وظاهر ان المراد الخ) عبارة النهاية وأفتى الشيخ بأنه يقتل من تلزمه الجمعة إجماعاً بحيث أمر بها وامتنع منها أو قال أصلها ظهر اه عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر أى عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس يقتلها في حالة بخلاف الظهر (قوله أوجب التأخير الخ) أى وإن أسئنا من ذلك الاجتهال عادة حقنا لادم ما يمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العباب بان يقال له صل والا قتلناك اه فاشار إلى أن توبته فعل تلك الصلاة المتروكة أى قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فالوجه ان التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رايت الناشرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها اه سم وتقدم عن المغنى أن توبته ان يقول لا تركها أى الجمعة بعد ذلك كسلا اه (قوله نرا) إلى الكتاب في المغنى الا قوله على نذب الاستتابة (قوله نند بالخ) قال الاستاذ البكرى في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل نندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره واعلم ان الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والآحاد وينبغي حمل القول بندها على انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا يتأتى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتام ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه سم (توجب تخليده في النار) أى فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغنى ونهاية (قوله بخلاف هذا) أى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من

والثاني غير بعيد فليتام (قوله فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في أنه لا يكفي ضيق وقت الضرورة عقبها وقياس ما يتأتى انفا في الجمعة خلافه (قوله وإن ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة) في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة إذا ضاق وقتها عنها وعن الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر المتن الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيق وقتها انه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضيق الوقت ووجه احتمال أن يتذكر واخلل في الصلاة فيعيدوها فيدر كما معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك الشارح في السؤال وجوابه (قوله في المتن يستتاب) قال الاستاذ البكرى في الكبر وجوباً بالانه ليس اسوا حالاً من المرتد وقيل نندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره قال في شرح المنهج وتسكنى استتابة في الحال لان تأخيرها يفوت صلوات وقيل يعمل ثلاثة ايام والقولان في النذب وقيل في الوجوب والمغنى انها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه (قوله ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويقتل بالصبح بطول الشمس لأن الوقتين قد يتحدان فكان شبيهة دارئة للقتل ومن ثم لو ذكر عذرا للتأخير لم يقتل وإن كان فاسداً كما لو قال صليت وإن ظن كذبه وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتاً لها في حالة بخلاف الظهر فان قلت ينبغي قتله عقب سلام الامام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيدر كما أوجب التأخير للباس منها بكل تقدير وهو مأمور (ويستتاب) فوراً نندبا كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بان ترك استتابة يوجب تخليده في النار إجماعاً بخلاف هذا

كون الحدود تنسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حذر على هذه الجزئية والمستقبل لم يخاطب به معنى زاد النهاية نعم ان كان في عز مه انه ان عاش لم يصل ايضا ما بعدها فهو امر اخر ليس بمأخوذ فيه اه اى فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة ان وجد منه ع (قوله) اذالم يتب) كذا في النهاية وقال المغنى ان لم يبدعذر اثم قال (تنبيه) قول المتن ثم يضرب عنقه قيده الاسنوى وغيره بما اذالم يتب ولا حاجة اليه لان الكلام فيما اذا ترك ما فان صلاها زال الترك اه (قوله) بل مع الامتناع من القضاء الخ) اى فالعلة مركبة فاذا ضلت العلة نهية وهذا صريح فيما مر عن سم عن اليعاب من ان توبته قضاء تلك الصلاة المتروكة (قوله) وبصلاته) اى بقضائه لتلك الصلاة المتروكة (يزول ذلك) اى الامتناع قول المتن (ينحس بحديده) اى فى محل كان لكن ينبغي ان يتوقى المقاتل لان الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونحسه فى المقاتل قد يفوت ذلك الغرض ع ش قول المتن (ويغسل) اى ثم يكفن (ويصلى عليه) اى بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) اى فى مقابرهم معنى ونهاية (قوله) وعلى نذب الاستتابة الخ) مفهومه انه يضمه على الوجوب وفى شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر فى المجموع وغيره انه لو قتله فى مدة الاستتابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وان له وجن او سكره لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره فى المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله فى جنونه او سكره كانه كما قال الاذرى فيما اذالم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك اه وما ذكره عن المجموع انه لا ضمان على من قتله فى مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله الذى ليس مثله سم وما نقله عن شرح البيهجة فى النهاية مثله وكذا فى المغنى الا قوله وما ذكره من وجوب القود الخ (قوله) قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور لان الامهال يؤدى الى تاخير صلوات وقيل يهل ثلاثة ايام ولو قتله فى مدة استتابة او قيلم الانسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد الخ وكذا فى المغنى الا قوله ليس مثله قال ع ش قوله لم يرض مثله اى فى الاضرار وان اختلف سببه كزان محصن او قاطع طريق مع تارك صلاة اه (قوله) مطلقا) اى سواء كان القتل فى مدة الاستتابة او قبلها كردى (قوله) لكنه يائى الخ (خاتمة) قال الغزالي ولو زعم زاعم ان بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة واحلت شرب الخمر واكل مال السلطان كازعمه بعض من ادعى النصف فلا شك فى وجوب قتله وان كان فى خلوده نظر وقتل مثله افضل من قتل مائة كافر لان ضرره اكثرو معنى ونهاية قال ع ش قوله مر واكل مال السلطان اى المال الذى يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا انه يستحقه ويمتعه عن صرفه فى مصارفه وظهر ان الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (قاعدة) مراتب الكفر ثلاثة احدها الكفر الاصلى وصاحبه متدين به ومفطور عليه وثانيها الرجوع اليه بعد الاسلام وهو اقبح ولهذا لم يقبل منه الا الاسلام بخلاف الاول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والغذاء وثالثها

قال فى شرح العباب بان يقال له صل والافتلتناك اه فأشار الى ان توبته فعل تلك الصلاة المتروكة اى قضاؤها وهذا لا يتأتى فى الجمعة إذ لا يتأتى قضاءها قالوجه ان التوبة فيها هى التوبة المعروفة المذكورة فى الشهادات ثم رايت الناشرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل الا بالتوبة لانها لا قضاء لها اه (قوله) وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله) مفهومه انه يضمه على الوجوب وفى شرح البيهجة لشيخ الاسلام مانصه وذكر فى المجموع وغيره انه لو قتله فى مدة الاستتابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وان له وجن او سكره لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره فى المرتد لا قتل على قاتله لقيام الكفر وأنه لا يقتل بترك الصلاة الى ان قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله فى جنونه او سكره كانه كما قال الاذرى فيما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاندا بالترك وبكل حال فيه دلالة على ان الاستتابة واجبة اه فى شرح البيهجة وما ذكره عن المجموع انه لا ضمان على من قتله فى مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة الذى هو قضية كلام المجموع كالروضة واصلا وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله

(تم) اذالم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتل ولما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل (ينحس بحديده حتى يصلى او يموت) ومررده (ويغسل ويصلى عليه ويدفن فى مقابر المسلمين) لانه مسلم (ولا يطمس قبره) بل يترك كبقية قبور أصحاب الكبار وعلى نذب الاستتابة لا يضمه من قتله قبل التوبة مطلقا لكنه يائى من جهة الاقيات على الامام

السب وهو أقيح الثلاثة فإنه لا يتدين به وفيه إزاراء بأنبياء الله ورسله والقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جريمته أقيح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون فيه له شبهة فتجمل عنه والسب لا شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للارض منه فهذا ما ظهر في سب الاعراض مع القول بقبول التوبة اه من السيف المسلول على

من سب الرسول للسبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله وقيل بالفتح لذلك الخ) وقيل هما الغتان فيها مغنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش مغنى ونهاية قال شيخنا فاعلى القول الاول يصح أن يقول نوبت اصلي على هذه الجنازة بالفتح والكسر اى إن لم يرد بها النعش وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنازة بالكسر إلا إن أراد بها الميت مجازا فان أراد بها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غيره من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولقاتل ان يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (قوله بين الفرائض والوصايا) اى مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصري (قوله حق هذا) اى كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الخ) وهذا اجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها منها شيخنا (قوله أثرها) اى عقب الصلاة اى كتابها (قوله كل مكلف) اى صحيحا كان او مريضا نهاية ومعنى قال ع يشترى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لأنه يقطع وفي سم على حجب بحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله ان يطلب اى ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) اى ندب اصل ذكر الموت قال سم قديوجه افهامه له بان طلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه مدخلا في المقصود وذلك يشعر بطلبه لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى لزوم قطعا بل يكفي لزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الآتى وكونه سنة الخ مرد ما بأن هناك عن الكردي وعن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) اى ولا يلزم منه كونه سنة فبقى المتن قاصرا كرى (قوله وعلى هذا) اى لزوم كون الاقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لتامباح بطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الخل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) اى استحباب الاكثر (قوله لا استحباب ذكره) اى مطلق ذكره المندرج في الاكثر كرى قول المتن (ذكر الموت) اى بقلبه ولسانه بان يجعل نصب

الذى ليس هو مثله واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاد فينبغى وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الامام اكاد وينبغى حل القول بندبها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافى وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتامل ذلك فانه ظاهر لا ينبغى الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولقاتل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (كل مكلف) بحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قديوجه افهامه له لأنه يدل على طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل على أنه مدخلا في المقصود باكثر ذكره وذلك يشعر بطلب اصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى لزوم قطعا بل يكفي لزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لتامباح بطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الخل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقلبه اه

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للبيت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز ستر قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر أثرها (ليكثر) كل مكلف ندبا مؤكدا وإلا فأصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وإن لم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الميت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا اه (ذكر الموت)

عينيها بقوشرح بافضل (قوله لانه) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب  
 الاكثر من ذكر حديث استحيوا من الله حق الحياء وما قالوا اننا نستحي بانبي الله والحمد لله قال ليس كذلك  
 ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلا  
 ومن أراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح الجسد  
 والروح جسم لطيف مثبته بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا ينفى وما قوله تعالى الله يتوفى  
 الانفس حين موتها وفيه نقد وهو حين موت اجسادها انها يزاد المغني وعند جمع منهم عرض وهو الحياة  
 التي صار البدن وجودها حياً واما العروبة والفلاسفة فليس عندهم جسماً ولا عرضاً بل جوهر مجرد غير  
 متجزئ يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارجاً عنه اه قال عرش قوله لم وما وعى اى ما اشتمل  
 عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن اى يصنعه عن وصول الحرام اليه من المطعم والمشرب  
 وقوله وما حوى ينبغي ان يراد به ما يشمل القلب والفرج وقوله والموت مفارقة الروح الخ وهل الروح  
 موجودة قبل خلق الجسد؟ ولا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الاول عرش (أى من الامل) ويحتمل أن  
 يكون المراد بالكثير الشر والاقليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطف على يكسر ويؤيده  
 تعبير المنهج بزيادة اللام (قوله وجوباً) إلى قوله له قال في المجموع في النهاية والمغني لا قوله وقد صرح إلى  
 وقضاء دين (قوله ولا لا فندبا) اى يندب له تجديدها اعتناء بشأنها بقوشرح بافضل قال البصرى قوله ولا لا  
 الخ صادق بما اذا علم ان لاحق عليه لاحد بما اذا شك هل عليه حق لاحد منهم او لا وتصوير ندم الرد في هاتين  
 الصورتين غريب وبما اذا شك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يبعد فيه ندم الرد في نحو الاموال  
 احتياطاً لاحتمال اشتغال الذمة اما بالنسبة للعقوبات فيحل تأمل لإذ يبعد كل البعد ان يندب للانسان ان  
 يمكن الغنى من معاقبة نفسه بمجرد الدشك فلي تأمل اه عبارة عرش قوله ولا لا فندبا اى بان يحد للندم والعزم  
 على أن لا يعود وليس ثم مظلة ترددها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب امان لم يتقدم  
 له ذنب اصلاً فعل المراد بالذمة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الايعاب او ينزل نفسه منزلة  
 العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه اه وينبغي ان المراد بندب رد المظالم ان ما  
 ترد في انه هل لزم ذمته او لا ان رده احتياطاً اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع ايضا بان يقال  
 التعبير بالوجوب على الاصل وبالنندب نظر إلى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد للو بصرى  
 قول المتن (بالتوبة) وهى كما ياتى في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على ان لا  
 يعود اليه وخرج عن مظلة قدر عليها بنحو تحلل من اغتابه او سبه نهاية (قوله بان يبادر) بيان للاستعداد  
 بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) اى الممكن ردها معنى عبارة عرش وحل توقف التوبة على رد المظالم حيث  
 قدر عليه كما صرح به قوله لم وخرج عن مظلة قدر عليها وإلا فالشرط العزم على الرد ان قدر وحله ايضا  
 حيث عرف المظلوم ولا لا في تصدق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب ان يقال هو ما اضاع رده على  
 بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصرف ما ياخذه على مستحقية  
 ثم لو كان مستحقاً لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أو لا لانها القابض  
 والمقبض فيه نظر والاقرب الاول هذا وحل التوقف على الاستحلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر فزنى  
 بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها واهله الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكون الندم  
 والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لا حاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) اى بما ليس فيه شئ رده  
 على المظلوم كالاتحلال من الغيبة وفي حاشية الايضاح لابن حجج ومنها قضاء نحو صلاة وإن كشرت ويجب عليه  
 صرف سائر منه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان  
 القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول هذا واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير أما لو كان عليه صلوات

لانه ادعى إلى امثال  
 الاوامر واجتناب المناهي  
 للخبر الصحيح أكثر  
 من ذكرها ذم الذات أى  
 بالمهلة مزبها من أصلها  
 وبالمهلة قاطعها لكن  
 قال السهيلي الرواية بالمعجمة  
 فانه ماذكر في كثير أى من  
 الامل لا قلة ولا قليل  
 أى من العمل الا كثرة  
 (ويستعد) وجوباً إن علم  
 أن عليه حقاً ولا فندبا كما  
 هو ظاهر وعلى هذا يحمل  
 قول شارح نديا وقول  
 آخرين وجوباً (بالتوبة)  
 بأن يبادر اليها (ورد  
 المظالم) إلى أهلها يعنى  
 الخروج منها ليتناول رد  
 الاعيان ونحو قضاء  
 الصلاة وقد صرح السبكي  
 بأن تاركها ظالم بجميع  
 المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم



كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤه منّا كثيرا فينبغي أن يكنى في صحته توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزوج صحيح لأنه فعل ما في مقدوره اخذ من قول الشارح مخرج عن مظلة قدر عليها ع (قوله وقضاء دين) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتامل ما فائدة اه يعني انه داخل في المتن بلا حاجة الى التاويل بالخروج (قوله وذلك) راجع الى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لكلا يفجاء الموت المفوت له اه (وعطفها) لعل الاولى وعطفه أى الرسم أى ليستغنى عن اكتساب التانيث من المضاف اليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستسقاء ولا نه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على الايعود ع ش قول المتن (والمريض اكد) ويسن له الصبر على المرض اى ترك التضجر منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سألته نحو طبيب او قريب او صديق عن حاله فاخبره بما فيه من الشدة لا على صورة الجرع فلا بأس ولا يكره الا ان كان في المجموع لكن اشتغاله بنحو التيسير أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعمد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين واحوالهم عند عند الموت وان وصى اهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وان يحسن خلقه وان يجتنب المنازعة في امور الدنيا وان يسترضى من له به علفة كخادم وزوجة وولد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو بنحو مدد في اول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذمى قريب او جار او نحوها ومن يرجى إسلامه فان انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الاذرعى بحثا بالذى المعاهد والمستأمن اذا كانا يدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المشكوك وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرابة ولو لا جوار ولا رجا توبة لا ناما موروون بمهاجرتهم وان تكون العيادة غافلا بواصلها كل يوم إلا ان يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق بمن يستأنس به المريض او يتبرك به او يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلة ما لم يفهموا او يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره إطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها وان يدعو له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه واسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وان يطلب الدعاء منه وان يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وان بوصى اهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المغنى وشرح بافضل لانها ماصرها باعتبار تنظير الاذرعى في عيادة أهل البدع والفجور والمكس قال ع ش قوله مر فلا بأس اى فلا كراهة فهو مباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وانها غير مكروهة وقوله مر تشق على المريض اى مشقة غير شديدة ولا حرمات وقوله مر اذا كانا يدارنا وينبغى مثله في الذى وقوله مر لا ناما موروون الخ فضيئته عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما اذا كان في ذلك زجر وقوله مر إلا ان يكون مغلوبا الخ اى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشراء ادوية ونحوها وقوله مر وان يدعو له بالشفاء اى ولو كان كافرا او فاسقا ولو كان مرضه رمدا وينبغى ان يحله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد وقوله مر وان يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فما لو عاده ومثله ما لو خضر المريض اليه أو أحضر بل ينبغى طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله مر والوصية الخ افهم انه لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما وإن ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه وان بوصى فيه وقوله وان بوصى اهله اى العائد وإن كان غير مراعى عند أهل المريض اه ع ش وفي السكردى علي بافضل مانصه (قائدة) في فتاوى الشيخ كريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة فيجدة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والانيان لما دأوا منه فتخلص منه بقوله لا ينبغى ان يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم هنا دقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الاولى وعطفه اى الرد

وقضاء دين لم يبرأ منه  
والتمكين من استيفاء حد  
أو تعزير لا يقبل العفو أو  
يقبله ولم يعف عنه وذلك  
لأنه قد يأتيه الموت بغتة  
وعطفها اعتناء بشأنها لأنها  
أهم شروط التوبة (والمريض  
أكد) بذلك أى أشد  
مطالبة به من غيره لنزول  
مقدمات الموت به  
(ويضجع) ندبا (المختصر)

يذبحى النطق لها وهى أنه إن رسخ في أذهان العامة أن في الاسبوع أياما مشؤمة على المريض إذا أعيد فيها فيذبحى لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعادى في تلك الايام لان ذلك يؤذى المريض ويزيد في مرضه اه و ذكر الشارح في كتابه الافادة فاما جاف المريض والاعادة لوقيل بكرة الهة العبادة في تلك الايام لم بعد لما فيه من الاذى حيث ظهر ان العبرة في التأذى وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لسكرة الهة الغير لها اه (قوله وهو من حضره الموت) اى ولم يمت نهاية ومعنى (قوله فاليسر) اى لانه بلغ في التوجه من استلقائه نهاية ومعنى قول المتن (الى القبلة) اى ندبا أيضا (قوله صلى الصحيح) راجع للاضجاع ومقابلته ان استلقاه افضل فان تعذر اضجع على الايمن نهاية ومعنى (قوله كافي للحد) راجع لقول المصنف لجنيه الايمن و(قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) اى مقابل الصحيح وتقدم بيانه وبذلك يعلم ان قول الشارح المذكور في قوله الخ اى في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو قوله التى على قفاه الخ قطع النظر عن تقريره على التعذر (قوله ذلك) اى وضعه على اليسر نهاية ومعنى (قوله كعلة) الى قول المتن يقرأ في النهاية لا قوله بفتح الميم الى وهما وقوله أى مع الى وقول جمع وقوله وإنما القصد الى وبحيث وقوله مع لفظ الى لا يصير وقوله ولا الى وان يعيده وكذا في المغنى لا قوله وبحث الى اما الكافر وقوله ولو بدكر (قوله بفتح الميم) قال في الايعاب وبتليث الهمة ايضا ع (قوله لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع راسه) اى قليلا نهاية زاد المغنى كان موضع تحت راسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم اى كايقيده تقييدهم رفع الرأس قليلا (قوله ولو يميز الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نبيا والوجه انه لا يحذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك اه ع و ما نقله عن سم على حج من قوله والوجه الخ وعلى البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) اى بالتعليل فارق الخ حاصله كافي المغنى والنهاية أن التلقين هنا للصحة وثم لتلافتين الميت في قبره والصبي لا يفتن (قوله فقط) اى ولا تسن زيادة محمد رسول الله نهاية ومعنى قال ع (قوله فلورادها) وذكرها المحض بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد اخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه اقول قد يخالفه ما باتى من قول الشارح وإنما القصد الخ وقوله كانهما اذا تكلم ولو بدكر لكن باتى عن المغنى ما يؤلفه ولعل هذا هو الاقرب (قوله اى من حضره المرات) اى اسمية للشيء بما يصير اليه نهاية زاد المغنى كقوله لاني ارانى اعصر خرا اه (قوله اى مع الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد سم عبارة ع (قوله قال ان السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر اهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وانه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذى تلقوه نه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها اخر كلامه قلت لعل كونها اخر كلامه قريبة او بمن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلا كما جافى اللفظ الاخر حرم الله عليه النار اه (قوله وإن طال)

وهو من حضره الموت  
(لجنيه الايمن) فاليسر  
(الى القبلة على الصحيح) كما  
في اللحد لان القبلة أشرف  
الجهات قال في المجموع  
والعمل على المقابل أى  
الموافق للمذكور في قوله  
(فان تعذر) أى تعسر ذلك  
(لضيق مكان ونحوه) كعلة  
بجنيه (ألقى على قفاه  
ووجهه وأخمساه) بفتح  
الميم أشهر من ضمها وكسرهما  
وهما المنخفض من الرجلين  
والمراد جميع أسفلهما  
(اللقبلة) لانه الممكن ويرفع  
رأسه ليتوجه وجهه للقبلة  
(وبلقن) ندبا المحض ولو  
ميز على الالوجه ليحصل له  
الثواب الآتى به فارق عدم  
تلقينه في القبر لانه من  
السؤال (الشهادة) أى  
لا اله الا الله فقط الخبر مسلم  
لقنوا موتاكم أى من  
حضره الموت لا اله الا الله  
مع الخبر الصحيح من كان  
آخر كلامه لا اله الا الله  
دخل الجنة أى مع الفائزين  
والأفكل مسلم ولو فاسقا  
يدخلها ولو بعد عذاب  
وان طال خلافا لكثير من  
فرق الضلال كالمعتزلة  
والخوارج

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فهل يجرى ذلك في الاضجاع للجانب فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه نظرو حيث قلنا لا يعتبر الصدر فهل يكفي عن الوجه فيه نظر فايحرج (قوله في المتن يلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب في المميز اه وانظر لو كان نبيا والوجه انه لا يحذور من جهة المعنى (قوله اى مع الفائزين) يحتمل ان ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعم ولا مانع من ان يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وإن مات عاصيا لكن ذلك لا يخلو عن بعد

وقول جمع بلغن محمد رسول الله ايضا لان القصد و ته علي الاسلام ولا يسمى مسلما الا بها (٣٩) مردود بانه مسلم وإنما انقصه ثم

كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب ويبحث تلقينه الرفيق الا على لانه اخر ماتكم بهر. ول الله ﷻ مردود بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره اما الكافر فليقنها قطعا مع لفظ أشهد اوجوبه ايضا على ماسياتي فيه إذ لا يصير مسلما الا بها وينبغي كما قال الماوردي وغيره تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يمكن فعلهما معا لان الثقل فيه أثبت ولعظيم فائدة وتولنا يحصل الزهوق انت اشتغل بالاضجاع ويسن أن يكون مرة فقط و(بلا الحاج) عليه اثلا يضجر فيتكلم بما لا ينبغي لشدة ما يقاسى حينئذ وان لا يقال له قل بل يذكر الكلمة عنده ليتذكر فيذكرها فان ذكرها ولا اسكت يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر وان يعيدها إذا تكلم ولو بدأ. كر ليسكون اخر كلامه الكهادة وليسكن غير متهم لنحو عداوة وأورث ان كان ثم غيره فان حضر عدو وورث قالو ارث لانه اشفق لقولهم لو حضروا ورثة قدم اشققهم (ويقرأ) ندبا (عنده يس) للخبر الصحيح اقرؤا على موتاكم يس

أى العذاب (قوله وقول جمع بلغن الخ) أى ندباً مغنى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لا محل له لانه من البين الواضح ان مراد اجمع المذكور بالا سلام والمسلم الكامل (قوله وإنما القصد الخ) قد يقال عليه لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالتممة والرديف للكلمة التوحيد وورد في كثير من الاحاديث الاقتصار على لا إله إلا مع القطع بان الحكم المرتب عليه من النجاة من النار ودخول الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وإنما ترك التصريح بها اكتفاء بوضوح المراد فليمكن مانحن فيه من هذا القبيل بصرى (قوله الرفيق الا على) أى اريد به قال ابن حجاج في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعناها اسالك بالله ان تسكننى على مراتب الجنة وقيل هو معناها اريد لقاءك يا الله يا رفيق يا اعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله تعالى انتهى اه ع ش (قوله مردود الخ) أى فلواى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع ش (قوله فليقنها الخ) أى الشهادتين واسرهما الخبر اليهودى وجوبها كما قال شيخى ان رضى اسلامه وإلا فندباً مغنى ونهاية قال ع ش وظاهره مر وجوب ذلك أى التلقين ان رضى منه الاسلام وان بلغ الغرغرة ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه احكام المسلمين حينئذاه (قوله لان النقل فيه) أى التلقين (قوله ان لا يقال له قل) أى ويكره له ذلك ع ش (قوله بل تذكر الكلمة الخ) أى او يقال ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعا مغنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله اكبر وينبغي لمن عنده ذكرها ايضا اه قال ع ش قوله مر والله اكبر قد يقتضى هذا التمثيل ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر والله اكبر عنها سم على البهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز ان المراد إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك انه قد يقال ان المريض إذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر لما كان من تواب كلمة الشهادة عد كانه منها اه (قوله إذا تكلم الخ) أى ولو بكلام نفسه بان دلت عليه قرينة او اخبر بذلك ولى قاله فى الخادم ع ش (قوله ولو يذكر) خلافا للمعنى عبارة فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيمرى بخلاف التسليم ونحوه لانه لا يتنافى أن آخر كلامه لا إله إلا الله اه (قوله وليكن) أى الملقن نهاية (قوله لنحو عداوة الخ) أى كالحسد نهاية (قوله وورث الخ) ولو كان فقير الاشى له فالوجه ان الوارث كغيره ع ش (قوله قالو ارث) بقى مالو حضر العدو والحاسد وينبغي تقديم الحاسد ع ش (قوله ندبا) الى قوله وهو اوجه فى النهاية والمغنى (قوله أى من حضره الموت) يعنى مقدماته مغنى قول الماتن (يس) أى بتأمرها روى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف امن او جامع شيع او عطشان سقى او عاكسى او مريض شفى دبرى اه ع ش (قوله لان الميت لا يقرأ الخ) وإنما يقرأ عنده مغنى (قوله واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المغنى وان اخذ ابن الرفعة بظاهر الخبر وعبارة النهاية خلافا لما اخذ به ابن الرفعة كبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول لا مانع من اعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه حيث قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس افضل من غيرها اخذ بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه إذا المطلوب الان الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فيأتى فى الوصية ان القراءة تنفعه فى بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال ع ش قوله مر افضل من غيرها أى فى الحياة وبعد الممات أيضا فتذكر يرها افضل من قراءة غيرهما المساوى لما كرهه ومثله تذكر ما حفظه منها لم يحسنها بتأمرها لان كل جز منها بخصوصه مطلوب فى ضمن طلب كلها ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غير تأمرها مر مشتعل على مثل ما فيها ولعله الاقرب وقوله إذا المطلوب الان الخ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه تطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع ش (قوله بقضيته)

(قوله وأخذ ابن الرفعة بقضيته) أى حمله على ظاهره

أى من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن الرفعة بقضيته وهو اوجه فى المغنى إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسباع القرآن وحصول بركته له كالحى وإذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

وقد صرحوا بأنه يندب للزائر والمشيع قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يش إلامات ريانا وادخل قبره ريانا والحكمة في يس اشتها على أحوال القيامة واهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للثبات قبل والرد لانها تسهل طلوع الروح ويخرج الماء ندى بابل وجوبا فيما يظهر ان ظهرت أماراة تدل على احتياجه له كان يش إذا فعل به ذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة النزاع ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بما زلال ويقول قل لا إله غيري حتى اسقيك قبل ويحرم حضور الحائض عنده ويأتي في المسائل والمنشورة ما يرد (وليحسن) ندبا المحتضر وكذا المريض وان لم يصل إلى حالة الاحتضار كما في المجموع (ظنه بر به سبحانه وتعالى) أي يظن انه يغفر له وبرحه للخبر الصحيح انا عند ظن عبدي بي فلا يظن بي إلا خيرا وصح قوله صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاث لا يموتن احدكم الا وهو يحسن الظن بالله ويسن لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمة ربه

أي بظاهر الخبر مغني (قوله) وقد صرحوا بأنه يندب الزائر والمشيع قراءة شيء الخ) يندب حمل ذلك على قراءته سر اليا وافق ما يأتي للشارح مر في المسائل المنشورة ع ش (قوله) يؤيد الأول الخ) اقول غاية انه يدل على ندب قراءتها عند المريض ايضا وهو لا ينافي ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري (قوله) والحكمة الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في المغني لا قوله قيل (قوله) فيتذكر الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهر ع ش (قوله) قيل والردع كذا عبر في النهاية وعبر في المغني بقوله واستحب بعض الاصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد الخ وهي ظاهرة في اعتياده بخلاف تعبيرهما بصري قوله مر والردع أي بتأمرها ان اتفق له ذلك وإلا فمات يسر له منها وقوله مر لانها تسهل الخ) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سر اولوا مره المحتضر بالقراءة جهر لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لصحة حديثها ام الرعد فيه نظر وينبغي ان يقال بمراجعة حال المحتضر فان بان عنده شعور وتذكر باحوال البعث قرأ سورة يس ولا قرأ الرعد ع ش (قوله) ويجز الماء كذا اطلقه في النهاية وقيدته في المغني نقلا عن الجيلي بالبارد بصري (قوله) كان يش أي يفرح ك ردى (قوله) بما زلال قال في المصباح الماء الزلال العذب ع ش وفي القاموس يقال ماء زلال أي سريع المرفى الخلق بارد عذب صاف سهل سلس اه (قوله) حتى اسقيك أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا ع ش (قوله) قيل ويجز الخ) عبارة المغني ويكره للحائض ان تحضر المحتضر وهو بالزعر لما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك ان الكلب والصورة وغير الحائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الروق واللباب بلا يجوز بدل يكره أي لا يجوز جواز مستوى الطرفين اه قول المتن (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس ع ش (قوله) ندبا الى قوله ولما ياتي في النهاية والمغني (قوله) وكذا المريض الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاؤه اغلب من خوفه كما مر انتهى اه ثم (قوله) وان لم يصل الخ) قال في المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقليم الظفر واخذ شعر الشارب والابطو العانة ويستحب له ايضا الاستياك والاعتسال والطيب وليس الثياب الطاهرة مغني قول المتن (ظنه بر به) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الرب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظنا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعوا البيئات عند الحكماء شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر قالوا يجب حسن الظن بالله أي بان لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به وقوله مر والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره في الاجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولم يذكر المكروه وايضا ولعله لعدم تانيه وقد يصور بان ظن في نفسه ان الله لا يرحمه لكثرة ذنوبه اه ع ش (قوله) بثلاث أي من اللبالي (قوله) ويسن الخ) والاظهر كافي المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب في القرآن ذكر الرغبة والترهب معا وفي الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء اولي اوداء من المكروه فالخوف اولي وان لم

(قوله) وكذا المريض وان لم يصل إلى حالة الاحتضار الخ) اعتمده مر وعبارته في شرحه اما المريض غير المحتضر فالعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاؤه اغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الرب والتظاهر بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظنا به السوء ومن الظن الجائز باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم واروش الجنائيات

فهم من النصيحة الواجبة وإنما يأتي على وجوب استنابة تارك الصلاة فعلى نديها السابق يندب هذا إلا أن يفرق بأن تقصير ذاك أشد وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر بخلاف ذاك (فاذا مات غمض) ندب بالخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم فعله باني سلمة لما شق بصره بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح أوليه ثم قال ان الروح إذا قبض تبعه البصر ولثلاث يقبح منظره فيساء به الظن ويسن حينئذ بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر ان القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فحينئذ تحمد العين ويقبح منظرها ويحتمل انه يبقى فيه عقب خروجها شيء من حارها الغريزي فيشخص به ناظرا اين يذهبها ولا بعد في هذا لان حركته حينئذ قريبة من حركة المذبوح وسياق انه يحكم عليه مع وجودها بسائر أحكام الموتى بقيده (وشد الحياه بعصاة) عريضة تعمها ويربطها فوق راسه لثلاث يدخل فاه الهوام (ولينت) اصابعه (ومفاصله) عقب زهوق روحه بان يرد ساعده لمعضده وساقه لفخذة وهو لبطنه ثم يردّها

يغلب واحد منهما بان استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله) ويبحث الأذرعى وجوبه (الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) الا ان يفرق (الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر أنفا (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر (إشارة إلى ان الياس ليس بكفر خلافاً للحنفية) وكذلك الأمان من العذاب كرى عبارة سمعنا انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من السكيات قال السكيات في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله كفرة وان الايمان من مكر الله تعالى كفرة فان ارادوا اليأس لانكار سعة رحمة الله الذنوب والامن اعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفرة وفاقالاته رد للقرآن وان ارادوا ان من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الايمان فالاقرب ان كلامهما كبيرة لا كفرة فالياس الذى هو استعظام الذنوب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجزى إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفرة بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشتمل إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل اه قول المتن (فاذا مات غمض) أى ولو اعمى لثلاث يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت سمع على البهجة صرح بذلك ع ش (قوله) ندبا) إلى التنبيه في المعنى وإلى قوله لكنه فوقه في النهاية (قوله) ان الروح إذا قبض (الخ) فيه تذكير الروح وفي المختار انه يذكر ويؤنث (قوله) تبعه البصر (زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لاني سلمة وارفع درجته في المدينين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه انتهى عميرة اقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فيمن يغمض الان فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام ع ش (قوله) ويسن حينئذ) أى حين اغماضه بسم الله الخ اى وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله نهاية أى إلى المغمسل ونحوه واما ما يفعل امام الجنائز فسيأتى ع ش (قوله) ويحتمل ان المراد (الخ) وقد قيل ان العين اول شيء يخرج منه الروح واول شيء يسرع اليه الفساد نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اول شيء يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعميرة اخرى شئ تنزع منه الروح اه (قوله) يبقى فيه) اى فى البصر (قوله) من حارها (الخ) عبارة النهاية من اثار الحرارة الغريزية اه (قوله) الغريزي) اى الطبيعى (قوله) به) اى بهذا الشيء (قوله) وسياق) اى آخر الرهن وضمير قمده يرجع إلى وجودها كرى ويظهر انه يرجع إلى الحكم وان المراد بقيده عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه) اى الحيوان (قوله) مع وجودها) اى الحركة (قوله) عريضة) إلى قول المتن ووضع في المعنى (قوله) ويربطها) بابها ضرب ونصر مختار اه ع ش (قوله) لثلاث يدخل (الخ) اى ولثلاث يقبح منظره نهاية (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين اصابعه ليس إلا تلين مفاصله فدخل في قول المصنف مفاصله سم اى كما جرى عليه النهاية فقال عقبه فترد اصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع المعنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده (الخ) ولو احتاج في تلين ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس حكاه المصنف عن الشيخ ابى حامد والمحاملى وغيرهما نهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر فلا بأس ظاهره إباحة ذلك ولو قيل ندبه حيث شق غسله او تكفينه بدونه وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيانات عند الحكم انتهت (قوله) وبأن ما هنا يؤدى إلى الكفر) لعلم انه تقرر عندنا ان كلام من يأس الرحمة وامن المسكر من السكيات قال السكيات في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان الياس من روح الله تعالى كفرة وان الايمان من مكر الله تعالى كفرة فان ارادوا الياس لانكار سعة الرحمة الذنوب والامن الاعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفرة وفاقالاته رد للقرآن وإن ارادوا ان من استعظم ذنوبه فاستبعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد الياس او غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الايمان فالاقرب ان كلامهما كبيرة لا كفرة فالياس الذى هو استعظام الذنوب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجزى إلى إنكار سعة الرحمة فيصير كفرة بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى إلى كفر لان الاستبعاد قد يشتمل إلى ان يصير إنكارا لسعة الرحمة والترك كسلا لا يصير جحدا للوجوب فليتامل (قوله) ولينت اصابعه) قد يقال تلين اصابعه ليس إلا تلين مفاصلها فدخل في قول المصنف مفاصله

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وسر) بعد نزح ثيابه الاتي (جميع بدنه بثوب) طرافه في غير المحترم تحت راسه وزجاليه الاتباع واحترامه (خفيف) اثلا يتسارع اليه (٩٦) الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب او فوقه لكنه نوقه اولي كما يحسنه غير واحد وزعم

بل لو قيل بوجوبه إذا توقف لإصلاح تكفينه عليه على وجهه بل لزراره لم بعد اه (قوله ليسهل غسله) أي وتكفينه نهاية (قوله لبقاء الحرارة حينئذ) أي حين زهوق الروح وعقبه فإذا لبثت المفصل حينئذ لانت وإلا فلا يمكن تليها بعد ذلك مغنى ونهاية قول المتن (ثوب) أي فقط نهاية ومغنى (قوله في غير المحرم) أي أما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه نهاية ومغنى أي وهو ما عدا راسه عشا في الذكر وما عدا الوجه في الانثى (قوله تحت راسه الخ) لئلا ينكشف نهاية (قوله لثلا يتسارع الخ) أي لثلا يحمله فيسرع اليه الفساد نهاية (قوله كما يحسنه) أي قوله لكنه نوقه اولي واعتمده المغنى ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح) قد يجاب عنه بان الاخذ انما هو من اسلوب المتن لان البليغ لا يقدم ولا يؤخر الا لانتكته (قوله لان فيه) أي في المتن (قوله عطفه) أي وضع الثقل (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن بثوب (قوله بالواو) أي لا ثم (قوله من حديد) أي قوله والظاهر في المغنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله او مرآة) ظاهره انه معطوف على سيف ويصرح به قول المغنى عقب المتن كسيف ومرآة ونحوهما من انواع الحديد اه وفي النهاية نحوه وعدم المرآة من الحديد محل تأمل (قوله ان نحو السيف) أي كالسكين نهاية (قوله فما تيسر) أي كالخجر (قوله وأقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية والمغنى وقدره ابو حامد بعشرين درهما أي تقريرا قال الاذري وكانه اقل ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك اه وفي البجيري عن الشوبري فان زاد على العشرين فيظهر انه إن زاد قدره لوضع عليه حيا اذا حرم وإلا فلا اه (قوله ان هذا الترتيب) أي بين الحديد أو الطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى والنهاية ويندب ان يسان المصحف عنه احترامه له ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كما يحسنه الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ) اقره ع ش (قوله او قرب مما فيه قدر الخ) محل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة إدخاله الخلا لا حرمة نعم إن كان القرب على وجه يغلب على الظن تاديت به إلى ماسة القدر فلا بعد فيه بصري (قوله فيقدم هذا) أي وضع الثقل على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الاقرب) مال اليه النهاية وسمو لو استقر الاول لم بعد ثم رايت ذكر الا مئى والمغنى المقالة الاتية انفا عن الاذري وقرأها (قوله ندبا) إلى قوله نعم في النهاية وإلى قوله ويؤيده في المغنى قول المتن (ونحوه) أي ما هو مر تفجع كذلك نهاية ومغنى (قوله من غير فراش) أي لثلا يحمى عليه فيتغير مغنى قال الشوبري بل يلصق جلده بالسرير اه (قوله ومن ثم لو كانت صلابة الخ) قد ينظر فيه بان الارض لا تخلو عن نداوة وان خفيت سم قول المتن (ونزعت الخ) أي بحيث لا يرى شيء من بدنه نهاية زاد المغنى ولو قدم هذا الادب على الذي قبله كان اولي اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي سواء كان الثوب طاهرا ام نجسا ما يغسل فيه ام لا اخذا من العلة نهاية وفي المغنى قال الاذري وهذا فيمن يغسل لافي شهيد المعركة ويبغى ان يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما افاده الشارح وبين ما في النهاية انه إذا لم يخش تغيره من ابقاء القميص بقي وهو محل كلام الاذري ومن تبعه بقرينة قوله إذا لا معنى النخ وإذا خشى التغير اخرج القميص ايضا ثم بعد عند إرادة الغسل وهو محل ما في النهاية بدليل قولها اخذا من العلة وقد اطلق الاصحاب نزح الثياب ولكن تعليمهم برشد إلى ان محله عند احتمال التغير على تقدير عدم النزح اما اذا من التغير كما في الاقطار الباردة فيبغى ان لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنفاه المغنى وفي تعبير الوسيط بالمدة إشارة بذلك لان الاداء مظنة لحصول التغير فتأمل ثم اطلانهم استثناء الشهيد تبعا للاذري محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغير إن لم تنزع الثياب فيبغى ندب

(قوله وهذا هو الاقرب) قد يؤيده إطلاق قول المصنف الاتي وجهه للقبلة كمحتضر (قوله من غير فراش) أي لا يجعل على فراش لثلا يحمى فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها) قد ينظر فيه بان لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصا به وهذا هو الاقرب لسلامتهم وان مال الاذري إلى الاول النزح حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر لقولهم يوضع على بطنه ثقل (ووضع) ندبا (على سرير ونحوه) لثلا تصبى نداوة الارض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلابة لا نداوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاول (ونزعت) ندبا عنه (ثيابه) التي مات فيها لثلا يحمى الجسد فيتغير

اخذ من المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شئ ثقيل) من حديد كسيف أو مرآة قال الاذري والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول المييت فان فقد فطين رطب فما تيسر لثلا ينتفخ وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب لكمال السنة لا لاصلها نظير ما مر في ندب المسك فالطيب إلى آخره عقب الغسل من نحو الحيض وان تقديم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفخ لسرفيه ويكره وضع المصحف قال الاذري والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس بل او قرب مما فيه قد زولو طاهرا او جعل على كيفية تنافي تعظيمه والحق به الاسنوي كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت هذا الوضع إنما يتأتى عند الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمحتضر قلت محتمل انه تعارض هنا مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا لان مصلحة المييت به اكثر ويحتمل انه لا تعارض

الزعر حينئذ بصرى عبارة عرش قوله ونزعت ثيابه الخ أى ولو شهد على المعتمد أو تعاد إليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغى أن محل ذلك ما لم يرد تفسيره حالاً ثم رايته في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الأذرى الخ يتجه أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر اه وفى سم على المنهج قال مر ونزعت ثيابه وان كان نبياً لوجود العلة وهو خوف التغير ولا يتأفقه ما ورد أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء لأن هذا إنما يفيد امتناع أكل الأرض لا التغير والى فى الجملة انتهى اه وما ذكره آخر آفیه توقف ولا يدفعه قوله ولا يتأفقه الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده) أى بحث الأذرى (قوله) فلا تنزع عنه قال فى الإيعاب هذا ظاهر أن أريد دفعه فوراً وإلا فالأولى نزعه ثم أعادها عند الدفن خشية التغير كردى على بالفضل وتقدم انفا عن البصرى وعش ما يوافقه قول الماتن (ووجه للقبلة) أى أن أمكن (قوله كمختصر) أى كتنوحيه وتقدم معنى ونهاية (قوله أى جميع) إلى قوله خلافاً الخ فى النهاية والمغنى لإفوله لم يخش إلى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض إلى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذاك قبل الموت فيتضرر بالمتمم وهذا بعده فلا تضرر سم قول الماتن (أوفى محارمه) ظاهره أن الأرق وان كان بعد أولى من غيره سم (قوله مع اتحاد المذكورة الخ) أى أخذ من قول الروضة يتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل محرم من المرأة وأمرأة محرم من الرجال جاز نهاية ومغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الأسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للندب اه (قوله والألوانة) وبحث الأذرى جواز مع الاجنبى للأجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قال فى شرح الروض ويومى إليه زيادة المصنف لفظه أولى بمعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أن البحث أن ذلك المحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر فى نظر ومس جائزين فى الحياة اه وقال عرش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الأذرى المذكور وما لى به مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أى فيحرم لأنه مظنة لرؤية شيء من البدن اه عرش (قوله ومثله) أى المحرم قول الماتن (إذا تيقن موته) أى بظهور شيء من أماراته كاسترخاء قدم وميل انف وانخساف صدغه مغنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح فى أن المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتى عن الإيعاب (قوله أن تحبس) أى تبقى (وقوله بين ظهرانى أهله) بفتح النون أى ظهور أهله عرش (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله إذا تيقن ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن

الأرض لا تخلو عن ندوة وان خفيت (قوله نعم بحث الأذرى بقاء فيه الذى يغسل فيه إذا كان طاهراً) يتجه أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع مر (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض إلى هنا يتولاها رفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذاك قبل الموت فيتضرر بالمتمم وهذا بعده فلا تضرر (أرق محارمه) ظاهره أن الأرق وان كان بعد أولى من غيره وان كان أقرب ويحتمل أن المراد به من شأنه أنه الأرق قال فى شرح الروض وعبارة الروضة ويتولاها الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه الرجال من نساء المحارم والنساء من رجال المحارم جاز قال الأذرى وفيه إشارة إلى أنه لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبية ولا بالعكس ولا بعد جوازهما مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويومى إليه زيادة المصنف لفظه أولى بمعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى وكالمحرم فها ذكر الزوجان بل أولى اه وظاهره أن ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر فى نظر ومس جائزين فى الحياة (قوله مع اتحاد المذكورة والألوانة) شرط للندب (قوله ومتى شك فى موته الخ) هذا مع مقابلته لقوله إذا تيقن ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن المراد به

نعم بحث الأذرى بقاء فيه الذى يغسل فيه إذا كان طاهر أذل معنى لنزعه ثم أعادته لكن يشمر لحقوه لثلاثين نجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدقة وسيأتى أن الشهيد بدفن بثيابه فلا تنزع عنه (ووجهه للقبلة كمختصر) فيكون على جنبه الأيمن إلى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أرق محارمه) به مع اتحاد المذكورة والألوانة ومثله أحد الزوجين بالأولى لو فور شفقتة (ويبادر) بفتح الدال (بغسله إذا تيقن موته) ندبا أن لم يخش من التأخير وإلا فوجوباً كما هو ظاهر وذلك لأمره عنه بالتعجيل بالميت وعلة بأنه لا ينبغى لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله رواء أبوداود ومتى شك فى موته

ووجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ربح (٩٨) ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد حديث لم يكن هناك شك خلافا لما يرويه كلام

المراد به التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظاهرا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم تجب المبادرة احتياط الاحتمال اغما أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المغني وغير ما وافقه أى الإيعاب (قوله ووجب تأخيرها) يذبحى أن الذى ووجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانها بتقدير حياتها لا ضرر فيها نعم أن خيف منها ضرر بتقدير حياتها امتنع فعلمها ع (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها رعا قدمه واميل انفه واتخلع كفه او انخفاض صدغه او تقصص خصيته مع تدلى جلد تيممها نهاية ويمكن ان يطاع على ذلك التماس حيلته وكذا ذخيرها بأن يقع نظره اليها بلا قصد ع (قوله فيتعين فيها) أى فى الاموات من السكينة قول المتن (وغسله الخ) (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فدل على لا يبعد انه يكفى ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز انه إنما خطب بذلك غيره لعجزه فاذا اتى به كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان مو تاحقيقيا وجرى ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب له تجزى آخر خلافا لما توهم سم على حج وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتا اخر وفي فتاوى ابن حجر الحديث ما حاصله ان من احيى بعد الموت الحقيقى بان اخبر به معصوم ثبت له جميع احكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك نشر بيع الممرد وهو لا نظيره ولا ما يقار به وتشرع ما هو كذلك تمتنع بلا شك اه اى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراته فقط واما إذا لم يتحقق موته حكمتا بأنه إنما كان به غشى ونحوه اه ع (قوله والقلب الى ما تقدم عن سم اميل ثم رايت ان شيخنا جزم بذلك بلا عزو فقال ولو مات انسان مو تاحقيقيا ثم جاز ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب تجزىه ثانيا اه فقلوه سم خلافا لما توهم لعله أشار به الى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا فى النهاية والمغنى (قوله انه قد لا يجب الخ) أى او انه من لازم دفنه غالبا فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح فى شرح النقاط المنبوذ فرض كفاية هذا ان علم به جمع ولو مر تباعى المعتمد والافرض عين اه وقياسه ان يقال بنظره هنا بصرى عبارة الغزى فى شرح ابى شجاع وان لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حينئذ عارض لا يخرج عن كونه فرض كفاية فى ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق فى النهاية وكذا فى المغنى إلى اقل قوله او قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) أى من قريب او غيره معنى (قوله ويأتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء فى ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذى إلا فى الغسل والصلاة فحملها فى المسلم غير الشهيد كما يعلم بما يأتى اه قال ع (قوله والذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أى يأتى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى والمراد بخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه امران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو لنحو جنب) أى من الخائض والنفساء (قوله بالحى) أى فى غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أى مرة نهاية (قوله فإلى اولى) محل نظر (قوله وبه) أى بقوله فإلى الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) أى ان وجد النجس على بدنه (قوله ندبا) راجع للبتن (قوله لذي كفى الخ) تعليل للندب (قوله والفرق) أى بين الحى والميت (قوله ولم يحتج الخ) أى حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا ان يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أى ظن ظاهرا وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم تجب المبادرة احتياط الاحتمال اغما أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المغني وغير ما وافقه أى الإيعاب (قوله ووجب تأخيرها) يذبحى أن الذى ووجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانها بتقدير حياتها لا ضرر فيها نعم أن خيف منها ضرر بتقدير حياتها امتنع فعلمها ع (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها رعا قدمه واميل انفه واتخلع كفه او انخفاض صدغه او تقصص خصيته مع تدلى جلد تيممها نهاية ويمكن ان يطاع على ذلك التماس حيلته وكذا ذخيرها بأن يقع نظره اليها بلا قصد ع (قوله فيتعين فيها) أى فى الاموات من السكينة قول المتن (وغسله الخ) (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فدل على لا يبعد انه يكفى ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز انه إنما خطب بذلك غيره لعجزه فاذا اتى به كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان مو تاحقيقيا وجرى ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب له تجزى آخر خلافا لما توهم سم على حج وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتا اخر وفي فتاوى ابن حجر الحديث ما حاصله ان من احيى بعد الموت الحقيقى بان اخبر به معصوم ثبت له جميع احكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك نشر بيع الممرد وهو لا نظيره ولا ما يقار به وتشرع ما هو كذلك تمتنع بلا شك اه اى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وإنما يجب مواراته فقط واما إذا لم يتحقق موته حكمتا بأنه إنما كان به غشى ونحوه اه ع (قوله والقلب الى ما تقدم عن سم اميل ثم رايت ان شيخنا جزم بذلك بلا عزو فقال ولو مات انسان مو تاحقيقيا ثم جاز ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه انه يجب تجزىه ثانيا اه فقلوه سم خلافا لما توهم لعله أشار به الى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا فى النهاية والمغنى (قوله انه قد لا يجب الخ) أى او انه من لازم دفنه غالبا فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح فى شرح النقاط المنبوذ فرض كفاية هذا ان علم به جمع ولو مر تباعى المعتمد والافرض عين اه وقياسه ان يقال بنظره هنا بصرى عبارة الغزى فى شرح ابى شجاع وان لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حينئذ عارض لا يخرج عن كونه فرض كفاية فى ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق فى النهاية وكذا فى المغنى إلى اقل قوله او قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) أى من قريب او غيره معنى (قوله ويأتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء فى ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذى إلا فى الغسل والصلاة فحملها فى المسلم غير الشهيد كما يعلم بما يأتى اه قال ع (قوله والذى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أى يأتى الكلام فيه كرى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى والمراد بخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه امران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو لنحو جنب) أى من الخائض والنفساء (قوله بالحى) أى فى غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أى مرة نهاية (قوله فإلى اولى) محل نظر (قوله وبه) أى بقوله فإلى الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) أى ان وجد النجس على بدنه (قوله ندبا) راجع للبتن (قوله لذي كفى الخ) تعليل للندب (قوله والفرق) أى بين الحى والميت (قوله ولم يحتج الخ) أى حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا ان يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب سم (قوله للاستدراك)

أولج فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاغتفر وافية ما لم يغتفر ودفن الحى ولم يحتج الاستدراك هنا للعلم

شارح وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكينة ظاهرا يدفنون احياء لانه يعزادر الكالموت الحقيقى بها إلى أعلى افاضل الأطباء وحينئذ فيتعين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير (وغسله) أى المسلم غير الشهيد (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفر له عند حمله ثم يحرك لينزل فيه (ودفنه) وما الحق به كالقائه فى البحر وبناء دكة عليه على وجه الارض بشرطها الا (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم موته أو قصر لسكونه بقره وينسب فى عدم البحث عنه الى تقصير ويأتى الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره إلا فى الغسل والصلاة عليه (واقل الغسل) ولو بنحو جنب (تعميم بدنه) بالماء لانه الفرض فى الحى فإلى اولى به وبه يعلم وجوب غسل ما يظن من فرج الشيب عند جلوسها على قدميها نظير ما مر فى الحى فقول بعضهم انهم اغفلوا ذلك ليس فى محله (بعد ازالة النجس) عنه ان كان ندبا إذ يكفى لهما غسلة واحدة ان زالت عينه بها بلا تغير كالحى والفرق بان هذا حادثة امره فليحتط له اكثر برده تصريحهم الآتى بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو



أى بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفي لها كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله لها) أى للحدث والنجس (قوله انه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتى الخ) غطف على انه لو الخ قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فليحذر بصري (قوله لانا) الى قوله اى بالفروع في المعنى وإلى قوله اى مع كونه في النهاية الا قوله اى بالفروع الى وانما كفى (قوله لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه سم (قوله اى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تسكيفة بخصوص هذا سم ويأتى عن البصري ما يخالفه وعن ع ش ما يوافقه إلا في التقييد بعلم ذكوره الجز (قوله بناء على انه مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الملائكة انه مرسل اليهم فمما يتعاق بهم من الاصول والفروع الاتفة بهم فالأقعدان يقال في التوجيه السابق اى بالفروع الخاصة بنا التي من حملتها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله صلى الله عليه وسلم اليهم من الاصول والفروع ومنه يؤخذ ان الاوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كفوا بها بصري (قوله وإنما كفى ذلك) اى فعل الملائكة كرددى (قوله في الدفن) اى والتكفين نهاية ومعنى اى والخلع ع ش وشيخنا عبارة سم وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان اه (قوله بخلاف الغسل) ومثله الصلاة بل اولى سم (قوله انه لا يسقط بفعلهم) والاوجه الاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من انعقاد الجمعية نهاية ومعنى قال ع ش اى ذكورا كانوا او اناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم في الذكورة أو الانوثة واختلافهما في ذلك كالو غسلت المرأة ذكر الاجنبا فانه وإن حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا وفي سم على ابن حج تقييد الجنى بالذكورة وقد يتوقف فيه اه (قوله ويكفى غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم غمسيا في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل اولى ثم رايت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كإظهار الخل والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليمهم اجزاه من الكافر بانه من جملة المكلفين إلا أن يحاج بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز وإلا لا يقتضى المنع فيه اى المميز ايضا لانه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فأولى الغسل انتهى اه سم ويوافقه قول النهاية والاوجه سقوطه بتغسيل غير المكلفين اه قال ع ش اى من نوع بنى ادم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قيل وإن شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا إلا أن يريد الاستدراك على إيهام العبارة الوجوب وهذا وقد اجاب بعضهم بان بعد معنى مع كما قاله في بطننا بعد بطن في الوقف وفيه نظر لان هذا استعمال المتبادر خلافا وإنما حلوا عليه في الوقف لان اول الصيغة افاد التعميم وهو قوله اولادى واولادى واولادى ولان الحمل على معنى مع يخرج ما إذا تقدم إزاله النجس إلا ان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزاله النجس وهو صادق بوجودها ولا (قوله ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي ان يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم إياه (قوله اى بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجنى إذا علم ذكوره لانه مكلف وإن لم يعلم تسكيفة بخصوص هذا (قوله بالايمان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله عليه وعليهم كما تخرج الفروع على الاطلاق فليتنظر هل خروج هذين بناء على ما ذكر مصرح به ثم انظر من اين ذلك فايراجع قد يقال أن الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقة وإنما المختص بنبينا وجوب اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله وإنما كفى ذلك في الدفن الخ) وظاهر ان الخل كالدفن بل اولى وكذا الادراج في الا كفان (قوله بخلاف الغسل) وكالغسل الصلاة بل اولى كما هو ظاهر (قوله ويكفى غسل المميز

له اكثر انه لو اجتمع مع حتى وكل ببدنه نجس والماء لا يكفي إلا أحدهما قدم الميت قطعاً وما يأتى أنه يكفى في الاثواب الثلاثة وان لم يرض الورثة قلت ممنوع اما الاول فلان الحى يمكنه إزالة خبثه بعد بخلاف الميت فقدم لذلك واما الثانى فلان الثلاثة حقه فلم يملك الورثة اسقاطها (ولا تجب) لصحة الغسل (نية الغاسل في الاصح) فيكفى غرقه او غسل كافر له للحصول المقصود من غسله وهو النظافة وإن لم ينو ويكفى نية الغسل خروجا من الخسلاف وكيفيتها ان ينوى نحو اداء الغسل عنه او استباحة الصلاة عليه (قلت الاصح المنصوص وجوب غسل الفريق والله اعلم) لانا ما مومن يغسله فلا يسقط عنا إلا بفعلنا والكافر من جملة المكلفين ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله لم يكف لانهم ليسوا من جملة المكلفين اى بالفروع فلا ينافي قول جمع انهم مكلفون بالايمان به صلى الله عليه وسلم بناء على انه مرسل اليهم على المختار وإنما كفى ذلك في الدفن للحصول المقصود منه وهو الستراى مع كونه ليس صورة عبادة بخلاف الغسل فلا يقال المقصود

منه النظافة ايضا بدليل عدم وجوب نيته ويردد النظر في الجن لانهم من المكلفين بشرعا في الجملة إجماعا ضروريا ثم رأيت ما ساذكره اول محرمات النكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكفى غسل المميز لانه من جملة المكلفين كالفاسق كما يأتى (والاكمل وضعه بموضع خال)

عن غير الغاسل) إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى إلا قوله وإن خالف إلى لأنه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كأن يغسلناه الخ) ظاهره أن عليا والفضل كأن يباشران الغسل وفي ابن حجر على الشمايل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والزائر والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه أو صانئ النبي ﷺ أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصوبان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فماتنا وتعضوا الا كأنما نقله معي ثمانون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم وأسامة وشقران مولاة ﷺ يصوبون الماء واعيهم معصوبة من وراء الستر اهـ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك ع ش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصب الماء أخرى (قوله أن الولي أقرب الورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يمكن بينهما عداوة وإلا فكأجني شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الأولي ع ش (قوله أقرب الورثة) فلما اجتمع الابن والاب والعم والجد فهل يستويان أولا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب هنا من ادلى بجتهتين على من ادلى بجته فقدم الاخ الشقيق على الاخ لآب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الاخ الأم والعم من الام على ابن العم الشقيق أو اللآب وإن كان ابن العم له عصوبة وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل وأكمله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البرجة وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب أن طالب الاكمل خاص بالمسلم لأن غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه اما الجواز فلا مانع منه ع ش (وإن يكون على نحو لوح) أي كبرير هيء لذلك ويكون عليه مستلقي كاستلقاء المحتضر لأنه امكن لغسله نهاية ومغنى (مرتفع) أي ويستقبل به القبلة شرح بافضل (بالسخيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرقه من اول ما يضعه على المغتسل نهاية ومغنى أي لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي اظهار ذلك ع ش (قوله لما اخذوا الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده أم تغسله في ثيابه فغسبهم النعاس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اهـ قال ع ش فان مات الهاتف بمجرد ذلك لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم للجماع الهاتف اهـ (قوله ثم ان اتسع كه الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى ويدخل الغاسل يده في كه ان كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فثق

(الخ) قال في شرح العباب وسيعلم بما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين أنه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اهـ ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحال والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافي في تعليمهم اجزائه من الكافر بأنه من جملة المكلفين الا ان يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ولا لا يقتضي المنع فيه ايضا لأنه ليس من جملة المكلفين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فالولي الغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كل اهلهم يقتضي صحته من المميز وغيره قال لا يجزى منه لأنه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما يرده هذا الاخير فقام له اهـ (فرع) لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال مخاطب بالفرض غير لجواز انه انما خوطب بذلك غيره لعجزه فاذا أتى به كرامة كفي (فرع آخر) لو مات إنسان موثقاً بغير جرح ثم احيا حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شرط فيه انه يجب له تجزير اخر خلافاً لمن توهمه (قوله ويؤخذ منه ان الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد الخ) هو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يمكن بينهما عداوة والا فكأجني شرح مر

عن غير الغاسل ومعينه (مستور) بأن يكون مسقفاً نص عليه في الام وان خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لأن الحي يحرس على ذلك ولأنه قد يكون بيده ما يكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول عليه وإن لم يكن غاسلاً ولا معيناً لحرصه على مصلحته كما فعل العباس فان ابنة الفضل وابن اخيه عليا كانا يغسلانه ﷺ وأسامة يتناول الماء والعباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد فيه الشروط الاتية في الغاسل فيما يظهر وان يكون (على) نحو (لوح) مرتفع لئلا يصيبه رشاوش وراسه على لينحدر الماء عنه (و) الاكمل انه (يغسل في قميص) بال او سخيف لما صح انهم لما أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه وادعاء الخصوصية يحتاج لدليل لأنه خلاف الاصل ولأنه استتر ثم إن اتسع كه وإلا لائق دخار بصه

فان فقد وجب ستر عورته وان يكون (بما) مالحو (بارد) لانه يشد البدن والسخن يرخيه (١٠١) نعم ان احتيج له نحو شده برد

أو وسخ فلا بأس وينبغي  
إبعاد الماء عن رشاشه  
كما بأصله وأن يجتنب ماء  
زمزم للخلاف في نجاسة  
الميت ولم يراع نظيره في إدخاله  
المسجد لأن مانعه مخالف  
للسنة الصحيحة كما يعلم بما  
يأتي (لا يجلسه) الغاسل  
برفق (على المغتسل) المرتفع  
(ماثلا إلى ورائه) اجلسا  
رفيقا لأن اعتداله قد يحبس  
ما يخرج منه (ويضع يمينه  
على كنفه وإبهامه في نفرة  
قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا  
يتمايل رأسه (ويسند  
ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا  
يسقط (ويمر يساره على  
بطنه لإمرار بليغا) أي  
مكررا المرة بعد المرة مع  
نوع تحامل لا مع شدته لأن  
اجترام الميت واجب قاله  
الماوردي (ليخرج ما فيه)  
من الفضلات خشية من  
خروجه بعد الغسل ولتكن  
الحجارة فائحة الطيب من  
أول وضعه بل من حين موته  
إلى انتهائه وليعتن المعين  
بكثرة صب الماء لإذها بالعين  
الخارج وريحه ما أمكن  
(ثم يرضجه لقفاه) ويغسل  
يساره وعليها خرقة سواتيه  
قبله ودبره وما حوله كما  
يستنجي الحي والاولى خرقة  
لكل سواة على مقاله الامام

رؤس الدخار يص وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قميص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة  
والركبة اه قال البجيرمي الدخار يص جمع دخريص بالكسروهي المسماة بالنفاق وروسها هي الخياطة  
التي في اسفل الكمر لا يحتاج لاذن الوارثا اكتشافه باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف  
عورته عشا هو في السكردي على بافضل وفي الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج إلى استئذان الورثة  
في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه ولا لم يجز  
فتقه المنقص لقيمته اه (قوله) فان فقد وجب الخ) وواضح انه يتدب ستر ما زاد عليه لان ستره جميعه مطلوب  
بصري (قوله) ستر عورته) عبارة في شرح بافضل ستر ما بين سرتة وركبته مع جزء منهما اه (قوله)  
مالخ) إلى قوله ولم يراع في النهاية والمغني (قوله) مالح) أي اصالة فلا يتدب مزج العذب بالملح عشا (قوله)  
لانه الخ) أي البارد (قوله) والسخن الخ) وكذا العذب بجيرمي (قوله) فلا بأس) عبارة النهاية فيكون  
حيثئذ والى ولا يبلغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد اه (قوله) وينبغي الخ) والاولى ان يعد الماء في اناء  
كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقدزه او يصير مستعملا ويعد معه اثنان اخرين صغيرا او متوسطا يغرف  
بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع نهاية (قوله) وان يجتنب ماء زمزم  
الخ) أي فيكون الغسل به خلاف الاول عشا (قوله) في إدخاله المسجد) أي للصلاة عليه (قوله) برفق)  
إلى قوله ورد في المغني وإلى قوله حتى بالنسبة الخ في النهاية قول المتن (ماثلا الخ) أي قليلا لانه في معنى (قوله)  
لان اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلا ميل ويحتمل ان المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمغني ليسهل خروج ما في  
بطنه اه قول المتن (في نفرة قفاه) والقفا مقصور وجوز الفراء مده مغني (قوله) وهو الخ) أي القفا  
(قوله) مع نوع تحامل) أي قليل عشا (قوله) بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كنفه مغني  
ونهاية (قوله) فائحة الطيب) أي منتشرة الرائحة كدري قول المتن (ولتكن الحجرة الخ) وفي البجيرمي عن  
القليوبي وإن كان محرما اه واستظهر عشا انه لا فرق بين كونه خاليا عن الناس وغيره وفي الاسنى الحجرة  
بكسر الميم المبخرة اه (قوله) من اول وضعه) أي على المغتسل (قوله) وليعتن المعين الخ) أي حين مسح البطن  
نهاية قول المتن (ثم يرضجه لقفاه) أي مستلقيا كما كان أولا نهاية ومغني قال عشا في تعبيره بالاضجاع  
يجوز وحقيقته ان يلقبه على قفاه (قوله) وما حوله) الاول تنذية الضمير كافي النهاية والمغني (قوله) كما يستنجي  
الحى) أي بعد قضاء حاجته نهاية (قوله) على مقاله الامام الخ) اعتمده المغني عبارته وفي النهاية والوسيط  
يفصل كل سوء بخرقة ولا تملك انه يبلغ في النظافة اه (قوله) بان المباحدة) أي سرعة الانتقال (قوله) لحرمة مس  
شى من عورته الخ) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرمة كالنظر  
بل اولى فليتامل سم (قوله) حتى بالنسبة لا أحد الزوجين) اعتمده عشا وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة  
في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما مشهوا وافقههم وكذا شيخنا البكري في كونه  
فقال بعد كلام مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وان له  
النظر كذلك إذ هو اولى من المس بشرط انتفاء الشهوة اه وباتي انفا عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله) ورد بان المباحدة الخ) كذا شرح مر (قوله) لحرمة مس شى من عورته بلا حائل) مفهومه جواز مس  
أحد الزوجين ما عدا عورة الآخر أي بلا شهوة ولا حرمة كالنظر بشهوة بل اولى فليتامل (قوله) حتى بالنسبة  
لا أحد الزوجين) عبارة شرح البهجة ظاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهما  
بها مشه (قوله) حتى بالنسبة لا أحد الزوجين الخ) تصرح بحرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة  
وفيه نظر وبثوب النظر إطلاق قولهم الا ترى ولا مس أي ندب باطلاق أن عدم المس مندوب فقط يدل على  
جواز مس العورة بلا شهوة ثم رايت شيخنا الامام بالاحسن البكري في كونه في شرح قول المصنف  
الا ترى ولا مس بعد كلام قرره مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت  
في سائر بدنه وان له النظر كذلك إذ هو اولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رايت

والغزالي ورد بان المباحدة عن هذا المحل اولى ولف الخرقة واجب لحرمة مس شى من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لا أحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدهري والسيد البكري هناك عن المجموع وزاد البكري ويتجه أن السيد كذلك أهو لا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل المراد المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة سم ولعل الأولى حمله على ما إذا لم يكن غاسلا ولا معينا له عبارة الشارح في شرح بافضل ويغض الغاسل ومن معه بصره وجوباً بما بين السرة والركبة وجزء منها إلا أن يكون زواجاً وزوجاً ولا شهوة ونذاً فيما عدا ذلك فنظره بلا شهوة بخلاف الأولى إلى الحاجة إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكر أه (قوله ولوللعمرة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مراه سم (قوله يلقى) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى (قوله ويغسل ما أصاب الخ) أي أن تلوث سم ونهاية مغنى (قوله ونحو اشنان) أي كالصابون (قوله ويلف) من باب رد عش (قوله أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الثاني ثم يلف أنه يعد ثلاث خرق لكن الذي يصرح به كلام الأصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الوجه خلافاً لما يقتضيه صنيعه إلا أن يؤول بأن مراده بعضاً من تلك الخرقه نظيفاً لم يصبه شيء من القذر بصري وقال الكردى على بافضل أن ما يأتي خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى أه أى وكلام الأصحاب في الخرقه الكبيرة التي لليد (قوله على أصبعه) أي السبابة نهاية ومغنى (قوله تلك) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله خلافاً إلى المتن (قوله والأولى أن تكون الخ) وفارق الحى حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسة مغنى أى ويسن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زام وصل الماء لجوفه حرم وإلا فلا نعلم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حياً وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحه وإن علم سبق الماء في جوفه عش (قوله من هذا) أي من استياك الميت باليسرى (قوله أنا لو قلنا الخ) أي وإنه لو سوك الميت بنحو عود كان باليمن حلبى أه بجرى عبارة البصرى قد يقال قياسه أن الخرقه هنا لو كشفت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى الأصبع سن كونه باليمن فلي تأمل أه (قوله ويتعهد الخ) يغنى عنه قوله السابق ويغسل ما بقى الخ (قوله وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وينبغي أن تأخير الوضوء عنه على وجه الندب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كافى الحى السليم سم قول المتن (وبوضئه كالخى) ويتبع بعد ذلك ما تحت اظفاره إن لم يلقها وظاهر اذنيه وصماخيه شرح بافضل زاد النهاية والأولى كما

بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة ولوللعورة لأنه أخف (ثم) يلقى تلك ويغسل ما أصاب يده بماء ونحو أشنان و (يلف) خرقه (أخرى) بيساره أيضاً ويغسل ما بقى على يده من قذر طاهر أو نحس ويجب لفها في العورة كما عرف فعلم أنه يسن كافى المجموع عن الشافعى والأصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للسواطين وأخرى لبقية البدن ثم يلف خرقه نظيفة على أصبعه (و يدخل أصبعه) تلك والأولى أن تكون اليسرى خلافاً للقمولى ك بعض نسخ المحرر (فه) ويمرأ على أسنانه بشىء من الماء كسواك الحى ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الحى يستاك باليسرى أه وليس كذلك لوضوح الفرق فإن الأصبع هنا مباشرة للذى من وراء الخرقه ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لو قلنا بحصول السواك بالأصبع أو أراد لف خرقه على أصبع للاستياك أه والأذى ينفذ منها لها سن كونه باليسرى (ويزيل) بأصبعه اليسرى أيضاً وعليها الخرقه والأولى المختصر (مافى منخرجه) بفتح أو له وثالثه وكسرها

ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو يخالف ذلك (قوله بخلاف نظر أحدهما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر إلى كل بدن فى حال الحياة ثم قال وبحال الحياة أى وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم أه إذا حرم يحرم نظر عورته ولو بلا شهوة وعبارة الدهري هناك فإن مات صار الزوج كالحرم في النظر كما أفاده في شرح المهذب أه وعبارة كز الاستاذ شيخنا أن الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كافى المجموع ويتجه أن السيد كذلك أه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولوللعورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظر هاللعورة بلا حاجة مراه (قوله ويغسل ما أصاب يده) أي أن تلوث (قوله في المتن) يدخل أصبعه أي السبابة فيما يظهر قاله في شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الدارمى واعتمده الأسنوى وغيره أه شرح مر (قوله والأولى أن تكون اليسرى) فارق الحى حيث تسوك باليمن للخلاف ولأن القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح مر (قوله كسواك الحى) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيد أن أول سنن وضوء الحى السواك لأننا نقول ظاهر كلامهم أنه لا يطالب غسل كنى الميت وألا فلماذا كان السواك أولاً

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ماتحتها والوجه كما بحثه الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المستنون كافي الغسل اه قال ع ش قوله لو يتبع يعود اى وجوب ان علم ان تحتها ما يمنع وصول الماء والا فتدبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيما ولا وقوله انه ينوي اى وجوبا وقوله الوضوء المستنون يفيد انه لا بدنى وضوء الميت من النية بخلاف الغسل اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية الغسل لكن تسن خروجا من الخلاف بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك يلغز ويقال لتأني مو اوجب ونيته سنة وشئ سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة وضوءه سنة ونيته واجبة اه وعبارة البجيرى قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها شورى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) الى قول المتن ويسر حهما في المغنى وإلى قول الشارح ولا ينافى في النهاية إلا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوء كاملا) اى ثلاثا ثلاثا نية ومغنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يبنى عنهما ما مر اى قول المصنف ويدخل اصبعه فيه الخ لانه كالسواك وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) اى المضمضة والاستنشاق قول المتن (يسدر) وهو شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحد سدره شيخنا عبارة البجيرى ورق النبق اه (قوله كالخطمي) اى والصابون قول المتن (ويسر حهما) اى بعد غسلها جميعا ويظهر ان هذا هو الاكمل فلو غسل راسه ثم سرحه وفعل هكذا في اللحية حصل اصل السنة ع ش (قوله اى شعورهما) لا يخفى ما فيه فان الاضافة لاحدهما لامية والآخر يائية بصرى اى ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية والمغنى اى شعر راسه ولحيته اه (قوله ان تلبدت) المعتمدان التلبد شرط التسريح مطلقا شرح مر وفي شرح الروض الواجهة انه شرط لتسريحهما بوسع الاسنان وظاهر المتن ان طلب التسريح وكونه بوسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح سم عبارة الرشيدى قوله مر مطلقا اى سواء في ذلك المشط واسع الاسنان وغيره اى خلافا لادما من جعل التلبد شرط للمشط واسع الاسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر ان تلبدت مفهوما انه لم يتلبد لا يسن وينبغي ان يكون مباحا اه (قوله فالاولى ان يقدم الرأس الخ) اى ولا يعكس ثلاثينزل الماء من راسه الى لحيته فيحتاج الى غسلها ثانيا شرح بافضل قول المتن (واسع الاسنان الخ) ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان او بغير رفق بحيث انتشف كل الشعر او اكثره ان يحرم ذلك لانه يعد إزارا للميت والازراء به حرام سم (قوله ولا ينافى هذا الخ) اى قوله قبل ندبا سم (قوله ان نحو الشعر يصل الخ) وظاهر ان الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل سم (قوله بعد ذلك) الى قوله ويستحب في النهاية والمغنى إلا قوله لامره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بان اول سنن وضوء الحى السواك وللقول بانه ثم عند المضمضة فليتامل (قوله في المتن ويوضئه كالخى) ان كان في حيز ثم يلق اخرى افاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وبين الوضوء وينبغي انه على وجه الاولوية انه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كافي الحى السليم وان لم يكن في حيز ما ذكر صدق بجواز كلا الامرين كافي الحى السليم (قوله اى شعورهما ان تلبدت الخ) المعتمدان التلبد شرط للتسريح مطلقا مر وفي شرح الروض في قوله ان تلبدت اى شعورهما شرط لتسريحهما بوسع الاسنان وتحتل انه شرط لتسريحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع والاول اوجه اه وظاهر المتن ان طلب التسريح وكونه بوسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمدان التلبد شرط لاصل التسريح (قوله كما بحث) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الاسنان برفق) ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان او بغير رفق بحيث انتشف كل الشعر أو أكثره أو يحرم ذلك لانه يعد إزارا للميت والازراء به حرام (قوله ولا ينافى هذا) اى قوله قبل ندبا (ان نحو الشعر يصل عليه) وظاهر اى الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل (قوله ويحرم كبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضئه) وضوءاً كاملاً  
بمضمضة واستنشاق  
وغيرهما ويمل فيهما رأسه  
لئلا يدخل الماء جوفه ومن  
ثم لم يشدب فيهما مبالغة  
(كالخى ثم يغسل رأسه  
ثم لحيته بسدر ونحوه)  
كالخطمي والسدر أولى  
(ويسر حهما) أى شعورهما  
ان تلبدت كما اقتضاه كلام  
المجموع لازالهما فى أصولهما  
كما فى الحى وإذا أراد  
التسريح فالأولى أن يقدم  
الرأس كما بحث وأن يكون  
(بمشط) بضم أو كسر  
فيسكون وبضمهما (واسع  
الاسنان برفق) ليقل  
الانتفاف أو ينعدم (ويرد)  
ندبا (المنتف) أى السافط  
منهما وكذا من شعر  
غيرهما (اليه) فى كفه  
ليدفن معه كراماله ولا  
ينافى هذا ما يأتى أن نحو  
الشعر يصل على يغسل  
ويستر ويدفن وجوبا فى  
الكل لأن ما هنا من حيث  
كونه معه وذاك من حيث  
ذاته (ويغسل) بعد ذلك  
كله (شقه الايمن ثم الايسر)  
المقبليين من عنقه لقدمه

(ثم يجره) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم ثم يجره إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك) لا مره  
 بالبداءة بالماء من وقدم الشقان (١٠٤) اللذان يليان الوجه لشرهما ولو غسل شقه الأيمن من مقدمه ثم ظهره ثم الأيسر من

مقدمه ثم من ظهره حصل  
 اصل السنة ويحرم كبه على  
 وجهه (فهذه) الأفعال كلها  
 بلا نظر لنحو الصدر إذ لا  
 دخل له في الغسل كما هو  
 واضح فلا يرده عليه (غسلة  
 وتستحب) غسلة (ثانية) و  
 غسلة (ثالثة) كذلك (و)  
 يستحب في كل من هذه  
 الثلاث ثلاث غسلات  
 وذلك انه يستحب (ان  
 يستعان في) الغسلة (الأولى)  
 من كل من الثلاث (بسدرو  
 خطمي) بكسر الخاء في  
 الافصح لازالة الوسخ ثم  
 ينزل ذلك بغسلة ثانية (ثم)  
 بعدها تين الغسلتين في كل  
 غسلة من الثلاث (يصب ماء  
 قراح) بفتح القاف أي  
 خالص (من فرقه) بقاء ثم  
 قاف كما في نسخ وبقاف ثم  
 نون كما في أخرى وعبر في  
 الروضة بالثاني وهو جانب  
 الرأس وفسر الفرق في  
 القاموس بالطريق في شعر  
 الرأس وظاهر أن المراد من  
 العبارتين واحد وهو الصب  
 من أول جانب الرأس  
 المستلزم لدخول شيء من  
 الفرق إذ المسراد بتلك  
 الطريق المحل الأبيض في  
 وسط الرأس المنحدر عنه  
 الشعر في كل من الجانبين  
 (إلى قدمه بعد زوال الصدر)  
 فلم أن مجموع ما يأتي به  
 تسع غسلات لكنه مخير

إلى ولو غسل قول المتن (ثم يجره) أي يميله عرش عبارة شرح بأفضل ثم يحوله اه قول المتن (مما يلي القفا)  
 الأولى من أول القفا ليدخل القفا وقلوه الظهر يغني عنه قوله إلى القدم يجرى قول المتن (فيغسل الأيسر  
 الخ) ولا يعبد غسل راسه ووجهه لحصول الفرض بغسلهما ولا بل يبدأ بصفحة عنقه فأتحتها أسنى وشرح  
 بأفضل قول المتن (كذلك) أي مما يلي قفاه وظهره من كتفه إلى القدم نهاية ومعنى (قوله) ويحرم كبه على  
 وجهه) أي احترامه بخلافه في حق نفسه في الحياة فيسكبه ولا يحرم لأن الحق له فله فعله معنى ونهاية وأسنى  
 وشرح بأفضل ويؤخذ من تعليمهم انه يحرم فعله بالغير المحي حيث لا يعلم رضاه فليتام بصري قال عرش  
 قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم ان محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك ولا لاجاز بل وجب اه (قوله)  
 إذ لا دخل له الخ) عبارة للمعنى لما سيأتى أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرده عليه) أي على المصنف أنه  
 كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة إلا بعد صبه نهاية قول  
 المتن (وتستحب ثانية وثالثة) أي فان لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع سن الأبتار بواحدة  
 معنى زاد النهاية فان حصلت بين لمزيد عليهن كما اقتضاء كلامهما وقال الماوردي واكمل منها خمس فسميع  
 والزيادة أسراف اه ويأتى في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى ضمها نهاية ومعنى والذي في المحلى  
 وحكى فتحها فليحرر بصري قال عرش وفي شرح البيهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقوله مر  
 وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم الأصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمي بكسر الخاء  
 المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزر ومثل الصدر والخطمي نحوهما  
 كصا بون واشنان ونحو ذلك اه وفي الكردى على بأفضل رابت نقلان كتاب الطب للآزرق ان الخطمي  
 هو شجرة القرينا بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة انه المعروف بورد الحمار  
 يزرعونه في نحو المراكن للتزهر برؤية زهره اه وماتقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح  
 القاف) أي وتخفيف الراء نهاية ومعنى (قوله) بقاء الخ) أي بقاء مفتوحة فراء ساكنة فقاف ويصح قراءته  
 من فوقه بقاء فواو شيخنا قول المتن (بعد زوال الصدر) أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما زيل  
 به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى  
 من الثلاث به هي المسقطة للواجب ولا تختص الأولى بالصدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به إلى حصول  
 الانقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسله بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة  
 كغسل المحي معنى زاد النهاية فالثلاثة تحصل من خمس كما يستفاد من كلام الشارح بان يغسله بماء وسدر  
 ثم بماء من زيل له فمما غسلتان غير محسوبةين ثم بماء قراح ثلاثاً أو من تسعة وله في تحصيل ذلك كيفيتان الأولى  
 ان يغسله مرة بسدر ثم بماء من زيل له ثم بماء قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاثة  
 الثانية ان يغسله بسدر ثم بماء من زيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثاً وهذا أولى فيما يظهر  
 اه (قوله) فلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا إنه باب البراسي الذي سلكه الجلال المحلى وحاول حمل  
 عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة بالصدر وأخرى مزيلة وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذي  
 سلكه أي المحلى هو الذي في الروضة انتهى سم (قوله) بماء قراح الخ) إلى المتن في النهاية لإقوله وهل  
 السنة إلى فان لم يحصل وقوله بماء قراح إلى واقضاء المتن (قوله) وان يواليه الخ) وهو الأولى ونهاية وشرح

بخلافه في حق نفسه في الحياة يكره (قوله) فلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه مخير في القراح الخ) قال  
 شيخنا الشهاب البرلسي الذي سلكه الجلال المحلى وحاول حمل عبارة المنهاج عليه غير ذلك كله وهو واحدة  
 بالصدر وأخرى مزيلة وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذي سلكه هو الذي في الروضة عند التام اه أقول  
 فالتى بالصدر أشار إليها بقوله وان يستعان الخ تفصيل لقوله فهذه غسلة وبيان للراد من ذلك فليتامل

في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب نتي السدر وكل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالصدر ثم يوالي الثلاث بأفضل  
 القراح المحصل أو لاها للمرضى ثلاثاً وثلثاً السنة للثابت وهل السنة في صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل فيه ما مر في غسلة



على ما ذكرته يحمل على انه لبيان (١٠٦) اقل الكال واقتضاء المتن استواء الصدر والخطمي ينازعه قول الماوردي الصدر اولى للنص

عليه ولا نه أمسك للبدن الا  
أن يحمل على الاستواء في  
اصل الفضيلة قيل وافهام  
الروضة الجمع بينهما غريب  
واستحب المزني إعادة  
الوضوء مع كل غسلة (وأن  
يجعل في كل غسلة) من  
الثلاث التي بالماء الصرف  
في غير المحرم (قليل كافور)  
مخالط بحيث لا يغيره تغيرا  
ضارا أو كثير اجاورا لما  
مرانه نوعان وذلك لانه  
يقوى البدن وينفر الهوام  
والاخيرة اكدر ويكره  
تركه ويلين مفاصله بعد  
الغسل كائنا انه ثم ينشفه  
تنشيفا بليغا لئلا يبتل كفته  
فيسرع تغيره ويأتي بعد  
وضوئه وغسله بذكر  
الوضوء بعده وكذا على  
الاعضاء على ما مر ويسن  
اجعله من الترابين أو  
اجعلني وإياه (ولو خرج  
بعده) أي الغسل أي وقيل  
الادراج في الكفن (نجس)  
ولو من الفرج (وجب  
ازالته) تنظيفا له منه  
(فقط) لأن الفرض قد  
سقط بما وجدوا عليه لا يجب  
بخروج منيه الظاهر شيء  
(وقيل) يجب ذلك (مع  
الغسل أن يخرج من الفرج)  
القبل أو الدبر لانه يتضمن  
الطهر وطهر الميت غسل  
كل بدنه (وقيل) يجب مع  
ذلك (الوضوء) كالحى أما  
ما خرج من غير الفرج أو  
بعد الادراج في الكفن فلا

على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المزني إعادة الوضوء الخ) وفيه  
نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه شرح مراه سم وبصرى قال ع ش قوله مروفيه نظرا الخ معتمد اه (قوله  
من الثلاث) إلى قوله ويأتى في النهاية والمغنى لإقوله كائنا (قوله في غير المحرم) أي اما المحرم لم إذا مات قبل  
تحلله الاول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله نهاية ومعنى وشرح بافضل فان مات بعده كان كغيره في  
طلب الطيب شيخنا (قوله من الثلاث) ظاهر صنيعة ولو فرقها وتقدم التصريح بذلك عن النهاية والكردى  
وشيوخنا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله مخالط) هو المسمى بالطيار  
شيخنا (قوله أو كثيرا الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في المتن للفاعل  
سم (قوله بجاورا) أي ولو غير الماء شيخنا (قوله لانه) أي الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتى في  
التنشيف هنا الخلاف في تنشيف الحى معنى ونهاية (قوله لئلا يبتل كفته الخ) وبهذا فارق غسل الحى  
ووضوءه حيث استحبو ات ترك التنشيف فيهما اسنى (قوله ويأتى الخ) عبارة الاسنى قال الاذرى وعد  
صاحب الحصال من السنن التشهد عند غسله قال وكان مراده عند فراغه منه ويكون كالتائب عنه قال  
ويحسن أن يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المتطهرين أو يقول اجعلني وإياه اه وقياسه ان يأتى في الوضوء  
بذلك وبدعاء الاعضاء (قوله بعد وضوئه وغسله) أي بعد كل منهما (قوله بعده) أي الذى بعد  
الوضوء (قوله وكذا على الاعضاء) أي يأتى بذكر الوضوء على اعضائه (قوله اجعله من التوابين)  
كان المراد من جعلتهم حكما لا حقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أي أو وقع عليه نجس في آخر  
غسله أو بعده نهاية ومعنى قال ع ش فرع لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت  
الصلاة عليه لأن غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م سم على المنهج وقضية  
التشبيه بالسلس وجوب حشو غل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى  
لو اخرجت المصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكر وبنيغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس  
لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أي الغسل) إلى قوله والاصل في النهاية والمغنى الاما انه عليه قول  
المتن (فقط) أي من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى  
ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا بمحدثا بمس أو غيره لا تنفاه تكليفه اه (شيء) أي الازالة والغسل  
والوضوء (قوله يجب ذلك) أي يجب ازالته فيما إذا لم يكفن نهاية ومعنى (قوله لانه) أي خروج النجس من  
الفرج (يتضمن الطهر) أي بقضيه (قوله مع ذلك الخ) لعلمه مقلوب عبارة النهاية والمغنى يجب ازالته مع  
الوضوء بالجرح على تقدير مع وان كان قليلا إذ حرق المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كافي الحى  
اه قال ع ش قوله لم بالجرح وقد راين حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحى)  
إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله أو بعد الادراج) شامل لما بعد الصلاة عبارة البجيرى والضابط المعتمد  
انه يجب ازالته ما لم يدفن م فوجب إذا خرج بعد الصلاة حفى اه (والاصل انه) أي فلا يعترض بكون  
الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور اذ كلامنا في الاصل كما قاله الشارح فهي كالمستثنى نهاية قول المتن (يغسل  
الرجل) (تذنيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصده الغسل عن الجنابة مثلا إذا كان

على الثلاث هذا المعنى مطلوبه سر اأبقى أو لم يبق فليراجع وليحذر (قوله واستحب المزني إعادة الوضوء مع  
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخالفه شرح م (قوله من الثلاث الخ) ظاهر صنيعة وان فرقها وفيه نظر  
لأن اثر الكافور فيما عدا الاخيرة حينئذ يزول بغسله الصدر الآية بعده اللهم الا ان يمنع ذلك فليتأمل  
(قوله أو كثيرا) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في المتن للفاعل (قوله في المتن  
وجب ازالته فقط) عدا واضح قبل الصلاة لوقوفه على الظاهرة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فهل يجب  
ازالته أولا فيه نظر (قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الاصل والاول فيهما هو  
المنصوب اه أقول نصب الاول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل ان يوجه بافادته الحصر اخذ ان



جنباً ينبغي وفاقاً لم رأيه يكنى ولو قلنا باشرط النية لأن المقصود النظافة وهو حاصل وكما لو اجتمع على  
الحى غسلان راجبان فنوى احدهما فانه يكنى سم على المنهج اه ع ش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغنى قوله  
الرجل الرجل والمرأة والمرأة بالنصب الاول فيهما بخطه وذلك ليصح اسناد بغسل المسند للذكر المؤنث  
لوجود الفاصل بالفعل كفاي فلو لم اتى القاضي امرأة يجوز رفع الاول منهما ويكون من عطف الجمل  
وقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة النانث اه زاد النهاية على انه يصح ذلك بدون ما ذكر لانه  
معطوف فهو تابع ويتغير فيه ما لا يتغير في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص  
ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفي سم ما وافقه (قوله وخلافه ركيك) مجرد دعوى بمنوعة  
لا سند لها قاله سم اقول سنده قوله لتفويته الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل انها افادة الحصر اخذ من  
اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل  
الاخر كما يعلم لانه باعتبار الاصل سم وع ش (قوله ولو امرد) والقياس امتناع غسله للامرء إذا حرمنا  
النظر له إلحاقاً بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن الناشئ اقول وامتناع تغسيل المرأة له إذا كان  
بالعالمية النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أو مشتهى كما باتى قال ع ش قوله مر والقياس الخ  
خلافاً للحج (تنبيه) قال بعضهم وكان الميت امرء حسن الوجه ولم يحضر محرّم له بمم أيضاً بناء على حرمة النظر  
اليه وواقفه لم يكنه قيده بما إذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعى من انه لا يحرم النظر للامرء إلا  
عند خوف الفتنة وهذا مما يتبني به فان الغالب ان يغسل المرء الحسن هو الاجانب سم على المنهج وظاهره  
وان لم يوجد غيره وينبغي ان يقال ان لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما مكن نظيره ما قالوه في الشهادة  
على الاجنبية إلا أن يفرق بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فانه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها  
وله العلة الاقرب وقوله إذا حرمنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتمد اه ع ش ولو قيل ان الاقرب هو  
الاول تجنباً عن ازراء الميت وعملاً باطلاقهم لم يبعد (قوله لما باتى الخ) اى قيل قول المصنف واولى الرجال  
الخ (قوله كذلك) اى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) اى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو ام ولد) الى  
قوله ولو يعلم في المغنى لا قوله وان جاز الى وليس لها الى قول المتن فان لم يحضر في النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو  
نحو ام ولد الخ) اى كالمدة نهاية ومعنى (قوله بل أولى) اى للملكة الرقية والبضع جميعاً نهاية ومعنى (قوله  
ولا ارتفاع الخ) عطف على كاز وجة عبارة النهاية والمعنى والكتابة ترتفع بالموت اه وهى احسن (قوله لا  
مزوجة الخ) في عطفه على ما قبله تامل ولعل الهمزة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن مزوجة الخ وفي  
المغنى نحوها (قوله ومعتدة) اى ولوم من شبهة ع ش (قوله ومستبرة) لا يقال المستبرة امرأة مملوكة بالسبي  
والاصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها اولى او يغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها  
بغير شهوة فلا يتمتع عليه غسلها لانا نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به في المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر ان كلاماً من الفريقين قد يغسل  
الاخر كما يعلم لانه باعتبار الاصل واما توجيهه بامتناع رفع الاول لعدم تانيث الفعل فلا يستدل الى المؤنث  
الحقيق المعطوف بدون الفاصل بمفعوله فيرد عليه ان الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبامكان تقدير فعل  
مؤنث للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتأمل (بالنصب) قد يوجه من جهة المعنى بان فيه  
اشارة الى الاهتمام بالميت وانه المقصود بالذات وان الفاعل هنا لما ذكر بالاتباع فليتأمل (قوله وخلافه  
ركبك) مجرد دعوى بمنوعة لا سند لها (قوله ولو امرد) في الناشئ تنبيه اخر إذا حرمنا النظر الى الامرء  
إلحاقاً بالمرأة فالقياس امتناع تغسيل الرجل له اه اقول وامتناع تغسيل المرأة له إذا كان بالغاً لحرمة  
النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرة) لا يقال المستبرة امرأة مملوكة بالسبي والاصح حل التمتع بها ما سوى  
الوطء فغسلها اولى او يغيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يتمتع عليه غسلها لانا  
نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل التحريم بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بمجامع تحريم

بالنصب وخلافه ركيك  
لتفويته نكتة تقديم  
المفعول على خلاف الاصل  
وهى الاشعار بأهمية  
ما الكلام فيه وهو الميت ولو  
امرء لما باتى في الخشى ولانه  
من الجنس (الرجل والمرأة)  
كذلك (المرأة) إلحاقاً لكل  
بجنسه (ويغسل أمته) ولو  
نحو ام ولد ومكاتبة وذمية  
كاز وجة بل أولى ولا ارتفاع  
الكتابة بالموت لا مزوجة  
ومعتدة ومستبرة أو مشتركة  
ومبعضة

وكذا نحو وثنية على  
 الاوجه لحرمة بضعهن عليه  
 وان جازله نظر ما عدا ما بين  
 سرور كبة غير المبعضة كما  
 يأتي في النكاح وليس لها ولو  
 مكتوبة وأم ولد أن تغسل  
 سيدها لا تنتقلها للورثة أو  
 عتقها بخلاف الزوجة لبقاء  
 آثار الزوجية بعد الموت  
 (وزوجته) غير الرجعية  
 والمعتدة عن شبهة وان حل  
 نظرها لتعلق الحق فيها  
 بأجنبي ولو ذمية (وهي) أي  
 غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل  
 (زوجها) اجماعا وان  
 اتصلت بزواج بأن وضعت  
 عقب موته ويعلم عما يأتي  
 ان الكافر لا يغسل مسلما  
 ان الذمية إنما تغسل  
 زوجها الذمي (ويلفان)  
 أي السيد وأجد الزوجين  
 (خرقة) ندبا (ولا مس) من  
 أحدهما ينبغي أن يصدر  
 شيء من بدن الميت حفظا  
 لطهارة الغاسل إذ الميت  
 لا ينتقض طهره بذلك فان  
 خالف صح الغسل لا يقال  
 هذا مكر مع ما مر من لف  
 الخرقة الشامل لاحد  
 الزوجين لان ذاك في لف  
 واجب وهو شامل لها كما  
 مر وهذا في لف مندوب  
 وهو خاص بهما فلا تكرار  
 نعم الذي يتوهم

فاشتهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أي من كل أمة تحرم  
 عليه كمجوسية نهاية ومعنى (قوله غير المبعضة) سياقي في هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور كبة  
 المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليتنظر هذا التقييد سم (وليس لها) أي للامة (قوله)  
 ببقاء آثار الزوجية الخ) أي بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أي وان تزوج اختها أو نحوها  
 أو أربعها أو ماها معنى ونهاية (قوله غير الرجعية) أي فلا يغسلها لحرمة المس والنظر وان كانت كالزوجة في  
 النفقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أي المعتدة بشبهة ما عدا ما بين  
 السرور والركبة نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أي وان لم يرز به رجال محارمها من اهل ملتها نهاية قول المتن  
 (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمه وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من اهلها لاحق لها في ولاية الغسل لان  
 الكلام هنا في الجواز ع (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من امرى ما استبرأت ما غسل  
 رسول الله ﷺ إلا نسأوه رواه ابو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زاد النهاية أي لو ظهر  
 لها فلو المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا نسأوه مصلحتهم بالقيام بهذا الغرض العظيم  
 ولان جميع بدنه يحل لنظره حال حياته ولو ان بابكر اوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فقعلت ولم  
 يشكره احداه (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) في المبالغة بها شيء وفي كذا الاستاذ البكري وغسل الذمية  
 لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد انها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان  
 كان المراد انها لا تمكن من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الا ولو به عدم الجواز ثم رابت بهامش عن  
 شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسيل الذمية لزوجها المسلم وان شيخنا الزياي اعتمدته وهو صريح قول المحلى  
 إلا ان غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه اه (قوله أي السيد) الى قوله فان خالف في المعنى (قوله أي السيد)  
 أي في تغسيل امته (واحد الزوجين) أي في تغسيل الاخر نهاي ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن  
 احدهما متعلق بهو ينبغي الخ خبره كرى أي (قوله شيء الخ) متعلق بمس او بضميره المستتر في يصدر  
 ولا يخفى ما في تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقالا ولا مس واقع بينهما وبين الميت  
 أي لا ينبغي ذلك اه قال ع ش قوله مر أي لا ينبغي ذلك أي لا يحسن فامس مكروه في غير العورة اما فيها  
 لحرام كما مر في قوله مر ولف الخرقة واجب لحرمة مس شيء من عورتها بلا ساتر اه (قوله لا يقال هذا) أي  
 قول المصنف ويلفان خرقة (قوله لان ذلك في لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التي تغسل  
 السواتين اما الخرقة الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفها مندوبا لا واجبا ويمكن دفع التكرار بطريق  
 آخر بان يقال ما مر بالنسبة لاصل الذنب وما هنا بالنسبة لأكده فلا تكرار بصري (قوله وهو) أي اللف  
 الواجب (قوله شامل لها) منه يعلم حرمة مس احد الزوجين عورة الاخر كراهة من ما عداها كما صرح به  
 ابن حجب فيما تقدم ونقل سم على حجج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منها وعليه

البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح مر (قوله وكذا نحو وثنية على الاوجه) أي الذي بحثه البارزى خلافا  
 للاسنوي ووفق في شرح الروض على طريق الاسنوي بين نحو المجوسية ونحو المعتدة فراجع (قوله لحرمة  
 بضعهن عليه وان جازله نظر ما عدا ما بين سرور كبة غير المبعضة) قد يستوضح على المنع هنا والجواز في المحرم  
 مع حرمة بضعها وجواز نظر ما عدا ما بين سرورها وكتبها بان الاصل في الايجاب لحرمة لان مظنة الشهوة  
 فامتنع تغسيلها إلا من أباح له الشرع تغسيلها كالزوجة ومن معناها من الامة التي يحل بضعها بخلاف  
 المحارم لانهن لسن مظنة الشهوة فمكن بمنزلة الجنس (غير المبعضة) سياقي في هامش باب النكاح حل نظر  
 ما عدا ما بين سرور كبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليتنظر هذا التقييد (غير  
 الرجعية والمعتدة عن شبهة) أي كما قال الاذري انه القياس واجاب في شرح الروض عن رد الزركشي له بما  
 اشار اليه الشارح (قوله وان حل نظرها) أي لما عدا ما بين السرور والركبة كما عبر به في شرح الروض عن  
 الزركشي (قوله ان الذمية إنما تغسل زوجها الذمي) في المبالغة بها شيء وفي كذا الاستاذ البكري وغسل

إنما هو شكر ز هذا مع من  
غير بأنه يسن لكل غاسل  
لفخرة على يده في سائر  
غسله ومع ذلك لا تكرار  
أيضا لأن هذا بالنظر  
لكراهة اللبس وما هنا  
بالنظر لا تنقض الطهارة  
(فان لم يحضر إلا أجنبي)  
كبير وأصح والميت امرأة  
(أو أجنبية) كذلك والميت  
رجل (بهم) الميت (في  
الأصح) لتعذر الغسل  
شرعا لتوقفه على النظر  
والمس المحرم ويؤخذ منه  
أنه لو كان في ثياب سابعة  
وبحضرته مثلا وأمكن  
غمسه به ليصل الماء لكل  
بدنه من غير مش ولا نظر  
وجب وهو ظاهر على أن  
الأذرى وغيره أطالوا  
في الانتصار للقابل مذهبا  
ودليلا وقضية المتن  
ككلهم أنه يميم وإن  
كان على بدنه خبث ويوجه  
بتعذر إزالته كما تقرر وحل  
توقف صحة التيمم أى  
والصلاة الآتى في المسائل  
المنشورة على إزالة النجس  
إن أمكنت كما مر أما  
الصغير بأن لم يبلغ حدا  
يشتهى والخنثى ولو كبيرا  
لم يوجد له محرم فيغسله  
الفريقان أما الأول  
فواضح وأما الثانى

فأذكرهم وهما من النذب مخصص لعموم قوله ثم ولف الخرقه واجب وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر  
قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المش ولو للورة عندهم ومكرها لأحراما ع ش (قوله إنما هو) أى  
المتوهم (تكرر هذا) أى ما هنا (مع من عز الخ) أى هناك (قوله ومع ذلك) أى التعديل بأنه يسن لكل غاسل  
الخ (قوله لأن هذا) أى قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر  
كافر ومسلبة أجنبية غسله الكافر لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسئلة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله  
واضح) مفهومه أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد  
يوجهه بالقياس على عكسه سم على حج اه ع ش أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبيران الصغير ذكرا أو  
انثى يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين وقد يوجهه بالقياس على عكسه الآتى والله أعلم (قوله امرأة) أى مشتهة  
وإن لم تبلغ اخذنا ما باتى في محترها (قوله كذلك) أى كبيرة وأصحها قال سم فرع قد يؤخذ من قوله السابق  
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم  
الغاسل اه وتقدم عن ع ش الجزم بذلك (قوله رجل) أى مشتهى وإن لم يبلغ اخذنا ما باتى قول المتن (بهم  
الخ) أى وجوبا نهاية ومعنى قال ع ش أى يحائل كما هو معلوم وفي سم على حج هل تجب النية أم لا اه أقول  
الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشورى على  
المنهج جزم ابن حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه وفي البجبرى عن الحلبي ولا يجب في هذا  
التيمم نية إلحاقا له بأصله اه أى فالخلاف هنا مبنى على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الأصح) ولو  
حضر له من غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة هذا هو  
الأظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة  
مالو حضر بعد الدفن فلا ينش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فإنه ينش  
لأجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغى أن مثل الدفن لإلاؤه في القبر فتنبه له فإنه دقيق ونقل عن  
بعضهم في الدرر خلافه فليحرج ع ش (قوله لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرى في النهاية (قوله لتعذر  
الغسل) عبارة النهاية والمعنى إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال ع ش وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب  
طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اه (قوله  
ويؤخذ منه) أى من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غمسه به) أى أوصب ماء عليه يعمه  
سم وع ش (للمقابل) أى مقابل الأصح وهو أن يغسل الميت في ثيابه ويلقى الغاسل على يده خرقه ويقض  
طرفه ما أمكنه فان اضطر إلى النظر نظر للضرورة نهاية ومعنى ولعل الأولى فيز مننا تقليده تجنبا عن التعيير  
والإزراء (قوله أنه يميم وإن كان على بدنه خبث الخ) أى فلا يزله الأجنبي والأوجه كقوله شيخنا أنه يزله  
ويفرق بأن إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر معنى ونهاية وشيخنا قال  
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ اه وقال ع ش قوله مر أنه يزله أى  
الأجنبي رجلا أو امرأة أى وإن كانت العورة فلو عمت النجاسة بدنها وجبت إزالتها ويحصل بذلك الغسل  
وينبغى أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بأن له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب  
ما وقع السؤال عنه من أن رجلا مات مغز وجته وقت جماعه لها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الاجنبيين

الذمية لزوجها المسلم مكر وه اه (قوله كبير واضح) مفهومه أن الخنثى ولو كبير إذا لم يوجد إلا هو يغسل  
الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجهه بالقياس على عكسه (فرع) قد يؤخذ من قوله السابق  
أن الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الأجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس أجزأ الغسل وإن أتم  
الغاسل (قوله وأمكن غمسه به) أى أوصب ماء عليه يعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله أنه يميم  
وإن كان على بدنه خبث) أى فلا يزله الأجنبي كالأغسله قال مر في شرح البهجة والأوجه خلافه ويفرق  
بأن إزالته لا بد لها بخلاف غسل الميت وبأن التيمم إنما يصح بعد إزالته كما مر في محله وكذا في شرح

إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة أهأى ومسها (قوله إن أمكنت كما مر) أى فى باب التيمم  
فى شرح قول المصنف ويساره يمينه فى تنبيهه فراجع بصري (قوله أما الصغير) إلى المتن فى النهاية والمغنى إلا  
قوله ندبا (قوله أما الصغير) أى ذكر أو أنثى عرش (قوله والخنى الخ) وكذا من جهل أذكر أو أنثى كان اكل  
سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر م أه سم على المنهج أه عرش (قوله فيغسله) أى كلام الصغير مطلقا  
والخنى المشكل إذا لم يوجد له محرم (قوله الفریقان) أى يجوز لكل منهما تغسيله لأنهما يجتمعان على غسله  
وينبغى اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء عرش (قوله أما الاول  
فواضح) أى لحل النظر والمس له مغنى ونهاية (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله  
أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيله سم (قوله ويغسل) أى الخنى عند فقد المحرم من (فوق ثوب) أى  
وجوب عرش (قوله ويحتاط بالغاسل الخ) ويفرق بينه وبين الاجنبى أى حيث حرم على المرأة تغسيله وبالعكس  
بأنه هنا يحتمل الاتحاد فى جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم نهاية ومغنى (قوله ندبا) قال الناشئ  
(تتمة) قال الاسنوى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل الخنى فيتجه اقتصاره على غسله واحدة لان الضرورة  
تتدفعها سم على المنهج أه عرش عبارة الأيعاب قال الماوردى ينبغى أن يغسل فى ظلمة وإن يكون مغسله  
أوثق والأسنوى ينبغى أن لا يثلم أه (قوله فى الغسل) أى إذا اجتمع من أقاربه من يصلح لغسله نهاية  
قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده سم على حج والأقرب  
الثانى لانه لم تنقطع العلفة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عرش أقول ولو قيل بأقربية الاول لم يبعد  
(قوله وسيأتى) أى فى الفرع الآتى أنهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء نهاية (قوله أن الافقه) إلى  
قوله والفقيه فى النهاية والمغنى (قوله والفقيه الخ) كذا فى شرح المنهج قال البجيرى عليه قوله والفقيه أى  
الافقه وقوله من غير الفقيه أى غير الافقه لانه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له أه وقد رد عليه انه  
حيث يكون مكررا مع ما قبله ولعل الأولى أن يقال ان الفقيه هنا محمول على المعنى العرفى (لان القصد الخ)  
راجع لقوله أن الافقه الخ (قوله وثم) أى فى الصلاة (قوله والحاصل) إلى المتن فى شرح المنهج وكذا  
فى النهاية والمغنى إلا قوله فالوالى وقوله ومن قدمهم إلى فالرجال (قوله فالوالى) أى الامام أو نائبه  
شرح المنهج (قوله فالولاء الخ) علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تأخير ذات الولاء  
فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الارحام سم قال النهاية وإنما  
جعل الولاء فى غسل الذكور وسطا لقوة الولاء فيهم ولذا يورثونه بالاتفاق وآخر فى غسل الاناث فقد مات  
ذوات الارحام على ذوات الولاء فيه لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء فى الاناث ولذا لا ترث بولا إلا  
عتيقها ومنتها اليه بنسب أو ولاء (فذو الارحام) هذا موافق لما ذكره فى الصلاة من تقديم السلطان على  
ذوى الارحام وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المراوزة وتبعهم  
الشيخان وقياسه ان يكون هنا كذلك سم (قوله إذا لم ينتظم امر بيت المال) أى بان فقد الامام أو بعض  
شروط الامامة كان جائزا كرى أى كفى زمنا وقبله بمئين من الاعوام (قوله فالزوجة) كلامهم  
يشمل الزوجة الامة وذكر فيها بن الاستاذ احتمالين أوجههما لاحقا لها بعد هاهنا المناصب والولايات  
وبدل له كلام ابن كج الا فى نهاية أى لنقص الانوثة والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة عرش قوله

فله ضرورة مع ضعف  
الشهوة بالموت ويغسل من  
فوق ثوب ويحتاط  
الغاسل ندبا فى النظر والمس  
(وأولى الرجال به) أى  
بالرجل فى الغسل (أولاهم  
بالصلاة) عليه وسيأتى  
لكن غالبا فلا يرد أن  
الافقه يباب الغسل أولى  
من الاقرب والاسن  
والفقيه ولو أجنبيا أولى  
من غير فقيه ولو قريبا  
عكس الصلاة على ما يأتى  
فيها لان القصد هنا احسان  
الغسل والافقه والفقيه  
أولى به وثم الدعاء ونحو  
الاسن والاقترب أرق  
فدعاؤه أقرب للجابة  
والحاصل أنه يقدم رجال  
عصبة النسب فالولاء فالوالى  
فذو الارحام ومن قدمهم  
على الوالى حل على ما إذا لم  
ينتظم بيت المال فالرجال  
الاجانب

الروض فالشارح رد هذا بقوله ويوجه الخ (قوله فللضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله  
أحد الفریقین امتنع على الآخر تغسيله (قوله فى المتن وأولى الرجال به أو لاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى  
بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده (فالولاء فالوالى فدو الارحام) علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات  
الولاء تأخير ذات الولاء فى جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذى الولاء فى الرجل على ذوى الارحام  
(قوله فالوالى فدو الارحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الارحام  
وسيأتى فى هامش ذلك عن القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المراوزة وتبعهم الشيخان

فالزوجة فالنساء المحارم (و) اولى النساء (بها) اى المرأة (قرباتها) المحارم كالبنت وغيرهن كبنات العم لانهن اشفق قبل قال الجوهري  
القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو موقود هنا اهـ (١١١) ويحجب أخذان عن علة بصحة هذا

الجمع لان القربات أنواع  
محرم ذات رحم كالام  
ومحرم ذات عصوبة  
كالاخت وغير محرم كبنات  
العم (ويقدم على زوج في  
الاصح) لان الاناث بمنزل  
اليق (وأولاهن ذات  
محرمية) من جهة الرحم  
ولوحائضا وهى من لو فرضت  
رجلا حرم عليه نكاحها  
بالقربة لانهن اشفق فان  
استوى ثنتان محرمية فالتى  
فى محل العصوبة كالعمة  
مع الخالة اولى ثم ذات رحم  
غير محرم كبنات العم وتقدم  
القربى فالقربى فان استوى  
ثنتان درجة قدم هنا بما  
يقدم به فى الصلاة فان  
استوى فى ذلك أقرع ولا  
ترجيح بزيادة إحداهن  
بمحرمية رضاع إذ لا مدخل  
لهنا أصلا قاله الاسنوى  
لكن خالفه البلقينى فبحث  
الترجيح بذلك حتى فى بنت  
عم بعيدة ذات رضاع على  
بنت عم قريبة ليست كذلك  
وبمحرمية المصاهرة ووافقه  
الأذرى على الاولى (ثم)  
ذات الولاة ثم محرم الرضاع  
ثم المصاهرة بناء على ما مر  
عن البلقينى ثم (الاجنبية)  
لانها اوسع نظر امن بعدها  
(ثم رجال القربة كترتيب  
صلاتهم) لانهم اشفق

مر أو وجههما لاحق لها أى يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك  
كما تقدم لكن قد يشك على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القربة وادى فرق بين الذكر والانثى  
الرفيقين ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من اهل الولايات فى الجملة ولا كذلك الامه اهـ (قوله  
واولى النساء) الى قوله ويجاب فى المغنى الا قوله قيل والى التنبيه فى النهاية لا قوله ولو حائضا وقوله ولا  
ترجيح الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لان المصدر الخ) اى الذى للنوع كدى  
(قوله ويجاب الخ) هذا على التزلزلا فافاده الجوهري وعمل تأمل لان منع جمع المصدر مادام باقيا على  
مصدريته وما بعد نقله الى معنى اخر كما هنا فجعل تأمل بصرى عبارة عش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ  
لكن يحتاج لتقدير مضاف اى ذات قرباتها او يجعل القربة بمعنى القرينة مجازا ليصح الحمل اهـ قول  
المتن (ويقدم) اى القربات (قوله لان الاناث الخ) اى وإن كان منظور الزوج اكثر لان حل نظره  
عارض وحل نظره اصلى سم (قوله وهى من) الى قوله وشرط المقدم فى المغنى لا قوله ولا ترجيح الى  
قاله الاسنوى (قوله فالتى فى محل العصوبة الخ) اى فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان  
استويا فى الجميع ولم يتشاحا فذاك ولا افرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت عش  
عبارة سم عن الشهاب البرلمى على شرح البهجة قوله فالتى فى محل العصوبة اولى ينبغي ان يكون محله  
عند الاستواء فى القربى كتنظيره الا فى غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم  
ولم بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة جدا على الخالة اهـ (قوله وتقدم القربى فالقربى  
الخ) (يحتمل رجوعه ايضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ) (قوله فان استويا) كان  
الظاهر التانيث (قوله ذات رضاع) اى اذا كانت اما واختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبمحرمية الخ)  
عطف على قوله بذلك (قوله على الاولى) يعنى الترجيع بمحرمية الرضاع كذا فى المغنى وقضية كلام النهاية  
ان الموافقة لما فى الترجيع بمحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاة) اى صاحبة الولاة بان كانت  
معتمدة اما العتقة فلا حق لها فى الفسل عش قول المتن (ثم رجال القربة) اى من الابوين او من احدهما  
نهاية ومعنى (قوله وشرط المقدم الخ) أى شرط كونه أو بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمتنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الامه وذكرفيها ابن الاستاذ احتمل ان  
أوجهما لاحق لها بعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الا فى شرح مر وظاهر  
كلامهم الا فى الزوج انه يقدم على ما ياتى وإن كان رقيقا ويمكن الفرق بين الزوجة والزوجة بانها ابعد  
عن المناصب والولايات لنقصى الانوثة والرق وليراجع ما لو كان القربى من ذكر او انثى رقيقا فان كان له  
حق فيوجه بقوة القربة وأجاب مر سائلا بطلاق انه ينبغي أنه لا حق لرقيق لأنه لا ياتى فى الجملة والرقيق غير  
اهل لها (قوله لان الاناث بمنزل اليق) اى وإن كان منظوره اكثر لان حل نظره عارض وحل نظره  
اصلى (قوله وتقدم القربى فالقربى) يحتمل رجوعه ايضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل  
العصوبة اولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلمى بهاء شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية  
فالتى فى محل العصوبة اولى مانصه ينبغي ان يكون محله عند الاستواء فى القرب كتنظيره الا فى غير المحارم  
ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان المحرمية العصبية تقدم وإن بعدت وليس له وجه اذ كيف تقدم العمة البعيدة  
جدا على الخالة اهـ (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للاتى لاحرمية هن فان  
استويا فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العمة مع بنت الخالة فان استويا فى  
جميع ذلك أقرع اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فيما لاحرمية هن تقدم القربى فالقربى فان  
استويا فالتى فى محل العصوبة فان استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاة)

(قلت لإبن العم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم (فكالاجنبى والله أعلم) أى لاحق له فى الفسل اذ لا يحل له النظر ولا الخلوة (ويقدم  
عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الاصح) لانه ينظر ما لا ينظره نعم تقدم الاجنبية عليه وشرط المقدم فى الكل الجرية الكاملة والعقل

وان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا (١٢) ولا عدوا ولا فاسقا ولا صياوان ميز على الاوجه (تنبيه) قضية كلامهما بل صريحه وجوب

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره للأقرب ايثار الابدان اتحاد جنس الميت والمفوض اليه والافلا لكن اطلال جمع متأخرون في نديه وان المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تحلل العمرة او فعل التحلل الاول للصحيح ولو بعد دخول وقته كما اطلقوه خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيح شيئا من المحرمات (طيبا) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) اي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاه اطلاقهم واعتمده الزركشي وغيره اذ مبنى النسك على ان الغير لا ينوب في بقيته وذلك ابقاء لاثار الاحرام وللخبر الصحيح في محرمات لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملييا وصريحه حرمة لباس ذكر يخطا وستروجه امرأة وكفيها بقفاز نعم لو تعذر غسله لا يجمله لتبديد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره لا قبله ولا لباس بالتخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبخر ولا فدية على حاله ومطيبه خلافا للبلقيني

على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن المحلى انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم ع (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) اي ولو بالعكس عبارة النهاية والاتحاد في الاسلام والكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد اولى بالكافر من المسلم اه وغبارة المغنى والروض واقارب الكافر الكفار اولى به اه اي بتجهيزه من غسله ونحوه اسنى (قوله) ولا قاتلا) اي للبيت ولو بحق كما في اثره نهاية واسنى قال ع ش عن شرح البيهجة وهذا اعداه السبكي الى غير غسله فقال ليس اقامته حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله) للأقرب) الى قوله لكن اطلال في المغنى والنهاية (قوله) ولا افلا) اي فليس لرجل تفويضه لامر اوقعه عكسه مغنى زاد الاسنى وهو على طريقة هؤلاء اعنى الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور اما على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطلب ثم ساق كلام الجويني مساق الاوجه الضعيفة بل كلام ولده الامام يشهر بانه لا نغاري له فالمتعمد الجواز غايته ان المفوض ارتكب خلاف الاولى لتفويته حق الميت عليه بنقله الى غير جنسه اه (قوله) في نديه (الخ) تقدم عن الاسنى انه المعتمد فيجوز للرجال التفويض للنساء وبالعكس إلا انه خلاف الاولى اه وظاهر صنيع الشارح اعتماده ايضا خلافا لما في البحري حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب او مندوب ذهب جمع الى الاول ووافقهم ابن حجاج والمعتمد الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلبي ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأته بالعكس حرم حفتي اه وفي ع ش أخذنا من كلام النهاية ما يوافق هذا التفصيل (قوله) وانه المذهب) الظاهر عطفه على نديه (قوله) او فعل التحلل الاول (الخ) اي فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب كما سيأتي نهاية ومغنى (قوله) ولا يخلط (الخ) عبارة النهاية والمغنى اي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله في كفنه اه (قوله) اي لا يجوز) الى قوله وصريحه في النهاية والمغنى (قوله) اي لا يجوز ذلك) اي تحرم إزالة ذلك منه نهاية ومغنى قال في شرح البيهجة ثم ان أخذنا من ذلك شيئا وانتف بتسريح أو نحوه صرفي كفنه ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل ان ما انفصل من الميت او من حي ومات عقب انفصاله من شعر او غيره ولو يشير ايجب دفنه لكن الافضل صره في كفنه ودفنه معه مر (قوله) غيره) اي غير الحلق نهاية ومغنى (قوله) على ان الغير) اي غير الميت نهاية (قوله) لا ينوب) اي المحرم (في بقيته) اي بقية النسك عبارة النهاية والمغنى لا يقوم به كالمال كان عليه طواف او سعى اه (قوله) وذلك) اي حرمة ما ذكر من التطيب والاخذ (قوله) لا تمسوه (الخ) بفتح الفوقية والميم لغير ان داود له بضمها وكثير الميم قسطلاني اه ع ش (قوله) وصريحه) اي الخبر (قوله) وجب حلقه على الاوجه وكذا (الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) ولا لباس) الى قوله لو من ثم في النهاية والمغنى الا قوله خلافا للبلقيني (قوله) عند غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع ش (قوله) كجلوس المحرم (الخ) ولا ياتي هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرأحة للحاجة الى ذلك هنا بخلافه هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه اه (قوله) ولا فدية على حاله (الخ) اي ولو لغيره عند قول المتن (وتطيب المعتدة (الخ) اي لا يحرم تطيبها نهاية ومغنى وينبغي كراهته خروج من الخلاف ع ش (قوله) من التفجع) اي على الزوج نهاية (قوله) بالموت)

وقدمت ذوات الارحام على ذوات الوالدين في غسل الاناث لانهن أشفق منهن ولضعف الوالدين في الاناث ولهذا لا يرث امرأة بولا لا اعتقها او متممها اليه ينسب او لا مشرح مر (قوله) وان لا يكون كافرا في مسلم) بقى عكسه (قوله) ولا افلا) اي فليس للاب تغسيل ابنته مع وجود اجنبية (علي الاوجه وكذا) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله) كجلوس (الخ) التشبيه في مطلق الجواز وإلا فالجلوس المذكور مكروه نيه على ذلك

(وتطيب المعتدة) المحدة (في الاصح) لزوال المعنى المحرم للطيب عليهما من التفجع وميلها للزواج أو ميلهم اليها بالموت ومن متعلق ثم جاز تسكينها في ثياب الزينة والجديد أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر ابطه وعانته وشاربه) لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لمافيه

متعلق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أى وإن اعتاد إزالته حيا ثم محل كراهة إزالته شعره ما لم تدع حاجة إليه وإلا كان لبدراسه وطينه بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجددهما بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كما صرح به الأذرعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لوشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترب على عدم الخياطة مجرد خروج امعائه وإن أمكن غسله لازقاً خروجهما متكامل حرمة والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان بيدن الميت طبع منع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر حينئذ لم لا فيه نظراً والأقرب الثانى قياساً على ما اعتمدته الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعنى عن الطبع في الحي ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبع ووصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً لشيخ الاسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالته مثله كاللحية أما غيره كشعر الأبط والعانة فتجب إزالته الذى ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لأن في إزالة الشعر من الميت متكامل حرمة في جميع البدن اه (قوله لأنه محدث) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع ع ش (قوله حرم ختته وإن عصى بتأخيرها) كذا في النهاية (قوله ختته الخ) قال في العباب كالأنوار قلعه سنه سم أى الميت مطلقاً محرماً أو لا (قوله أو تعذر الخ) أى وإن وجب إزالة شعر يمنع الغسل والفرق ظاهر مر سم على حج ثم ماذا كظاهر حيث لم يكن تحت قافته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا ييمم على معتمد الشارح مر بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن حجج من أنه يصح التيمم مع النجاسة إذا تعذرت إزالته ييمم ويصلى عليه وبقي ما لو وجد تراب لا يكتفى بالميت والحي فهل يقدم الأول أو الثانى فيه نظراً والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عم به الميت يصلى عليه الحي صلاة فاقد الطهورين وإذا تيمم به الحي لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحي به ع ش عبارة شيخنا وماتحت قلقة الألف فلا بد من فسحها وغسل ماتحتها إن تيسر وإلا فإن كان ماتحتها طاهر أيم عنه وإن كان نجساً فلا ييمم بل يدفن بلا صلاة كفاقد الطهورين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييمم للضرورة وينبغي تقليده لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلقة وإن عصى بتأخيرها اه (فصل في تكفين الميت) وحمله وتوابعهما (الميت) إلى قوله ويقدم في النهاية والمعنى (قوله بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشمل التيمم ثم رابته عبر به في النهاية بصري فتعبير الشارح بالغسل جرى على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يرجع وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريراً لكنه سائر في الحال فيه نظراً ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد لإزراء بالميت انتهى اه (قوله ومزعفر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطبق عليه المزعفر عراف ع ش (قوله للرجل وخش) فيمتنع تكفينهما في المزعفر والحرير مع وجود غيرهما لا المعصفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المعنى

الجو جري بر (قوله ومن ثم حرم ختته) قال في العباب كالأنوار وقلعه سنه (قوله أو تعذر غسل ماتحت قلقة) أى وإن وجب إزالة النجاسة يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فييمم عما تحتها) بقى ما لو كان تحتها نجس لا يزول إلا بعد الختان

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (فرع) المتجه فيمن مات لا بس حرير لحاجة أنه وإن وجد بعد الموت مقتضى طلب دفنه فيه كمن استشهد وهو لا بس مسوخ لم يجب نزع بل يدفن فيه لأن دفن الشهيد في أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعاً وإن لم يوجد ذلك كمن لبسها نحو جرب وقل ومات فيها وجب نزعها ثم رأيت أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى به فينزع مر (قوله للرجل وخش) ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

من النظافة (قلت الاظهر كراهته والله أعلم) لأنه محدث وقد صرح النهي عن محدثات الأمور التي لم يشهد الشرع باستحسانها وزعم أنه تنظيف يعارضه احترام أجزاء الميت ومن ثم حرم ختته وإن عصى بتأخيرها أو تعذر غسل ماتحت قلقة كما اقتضاه إطلاقهم وعليه فييمم عما تحتها

(فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما) (يكفن) الميت بعد غسله (بماله لبسه حياً) فيجوز حريره ومزعفر للرأه والصبي والمجنون مع الكراهة للرجل وخش

واما المعصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اه قال ع ش قوله لم لا المعصفر فانه مكروه (قوله حله) اي حل ما ذكر من الحرير والمزغفر للرجل والخنثى (قوله فيه) اي الوجوب (حينئذ) اي حين فقد غير ما ذكر (قوله ولقتيل المعركة) عطف على قوله لا ذالم يجد غيره اي وبحث الاذرعى ايضا حلة لقتيل المعركة وهو الشهيد كرى (قوله بشرطه) اي بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لا لدفع نحو قتل لکن صرح النهاية بشموله ايضا عاير ته ولو استشهد في ثياب حرير لبسها الضرورة كدفع قل جاز تكفيته فيها مع وجود غيرها كما سيأتي من ان السنة تكفيته في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما اذا تطلخت بدمه كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى تبعه للاذرعى في آخر كلامه ولهذا لو لبس الرجل حرير الحسكة او قتل مثلاً واستمر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تكفيته عملاً بعموم النهي اتي به الوالد رحمه الله تعالى ايضا هو اعتمده سم قال ع ش قوله لم راضرة فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدي فيزع مر سم على حجج وقوله لم جاز تكفيته الخ لقضية التعبير بالجواز انه لا يكون اولى وقضيته ايضا جواز التعدد وهو ظاهر لان لبسه في الاصل الحاجة فاستدیم اه ع ش (قوله لکنه) اي الاذرعى (خالفه) اي بحه الحل لقتيل المعركة (قوله) ويقدم على نحو حرير الخ) وفاقاً للاسنى وخلافاً للنهاية والمغنى والشهاب الرملى عبارة سم المعتمد تقديم الحرير مر اه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد ام يجب الثلاثة نقل سم عن مر انه إنما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى لا ذنى حاجة كالجرب والحسكة ودفع القمل بل وللتجمل وما هنا اولى اه (قوله وجد غيره) اي ثوباً طاهراً بخلاف ما اذا لم يكن يجد طاهر افيكفن في المتنجس أى بعد الصلاة عليه عاير بالاذلا تصح مع النجاسة سم على البهجة اه ع ش (قوله وإن حل لبسه الخ) اي في خارج الصلاة نهاية (قوله) ولينظر في هذا مع ما مر الخ) وجواب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا فبعد تطهيره وتكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اي في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها اي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقيف التيمم اي والصلاة وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفناً في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاير باقبل تكفيته سم (قوله ان محله) اي الشرط المذكور (قوله وحينئذ) اي حين ان محله ان امكن الخ (قوله ولا سو مع به) اي المتنجس فيصلى عليه مكفناً فيه هذا مفاد كلامه ومر عن سم وع ش آتفاً ما مخالفه وفسر السكردى ضمير به بالحرير ولعله سبق قلم (قوله وتكفن) الى قوله ولم يحرم في المغنى والى قوله مع ان القياس في النهاية (قوله وتكفن مودة الخ) اي مع الكراهة اخذنا ما مر عن ع ش في تطييبها (قوله في ثوب زينة) اي كما يباح تطييبها سم (قوله كما مر) اي قبيل الفصل (قوله وجد غيره) اي من الاثواب ولو حرير اع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولو لم وجد الا حب فهل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لانه سائر فيه نظر ولا يبعد لوجوب قال مرو ويتجه تقديم نحو الحناء الملعجون على الطين لان التطيين مع وجوده ازرابه سم (قوله بجرمة ستر الجنائز الخ) اي وستر توابيت الاولياء ع ش (قوله

وبحث الاذرعى حله لا ذالم يجد غيره وظاهر ان مراده بالحل ما يشمل الوجوب اذ لا خفاء فيه حينئذ ولقتيل المعركة اذ لبسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لکنه خالفه في مواضع اخر وبحث هو وغيره أنه يحرم التكفين في متنجس بما لا يعنى عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرهما ولينظر في هذا مع ما ياتي في المسائل المنشورة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع ما مر آنفاً ما يعلم منه ان محله ان امكن تطهيره وحينئذ فان امكن تطهير هذا تعين والا سو مع به وتكفن مودة في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحياة كما مر ويحرم في جلد وجد غيره لانه مزر به وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جادثم حشيش ثم طين فيما يظهر (فرع) اتي ابن الصلاح بجرمة ستر الجنائز بحرير

شرح مر (قوله) ويقدم على نحو حرير غيرهما) المعتمد تقديم الحرير مر (قوله) ولينظر في هذا مع ما ياتي الخ) بجواب بانه يصلى عليه ولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر او طين ولا فبعد تطهيره وتكفيته فيه او بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه اعنى في المتنجس او قبل جميع ذلك لصحتها قبل التكفين والستر (قوله ومع ما مر) كانه يريد به قوله في شرح بم في الاصح ومحل توقيف صحة التيمم اي والصلاة الخ وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفناً في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاير باقبل تكفيته سم (قوله وتكفن مودة في ثوب زينة) اي كما يباح تطييبها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن



وكل ما المقصود به الزينة  
ولو امرأة كما يحرم ستر  
بيتها بحريز وخالفه الجلال  
البلقيني فجوز الحرير فيها  
وفي الطفل واعتمده جمع  
مع أن القياس هو الاول  
(وأقله ثوب) بستر العورة  
المختلفة بالذكورة  
والانوثة دون الرق  
والحرية بناء على الاصح  
الذي صرح به الرافي  
أن الرق يزول بالموت وإن  
بقيت آثاره من تغسيله  
لامته وقول الزركشي لو  
زال ملكه لم يغسلها برده أنه  
يغسل زوجته مع زوال  
عصمتها عنه ثم الاكتفاء  
بساتر العورة هو ما صححه  
المصنف في جميع كتبه إلا  
الايضاح ونقله عن  
الاكثرين كالخى ولأنه  
حق لله تعالى وقال آخرون  
يجب ستر جميع البدن إلا  
رأس المحرم ووجه  
الحرمة لحق الله تعالى كما  
يأتى عن المجموع ويصرح  
به قول المذهب أن ساتر  
العورة فقط لا يسمى  
كفنا أى والواجب  
التكفين فوجب الكل  
للخروج عن هذا الواجب  
الذى هو لحق الله تعالى  
وأطال جمع متأخرون

وكل ما المقصود به الزينة لعل المراد به ما يحرم كازعفر والافستر البيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره  
لا حرام وقد يقال إن كان الستر مع وضع نحو قصص فينبغي التحريم لانه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه  
فينبغي الحل لانه حينئذ كالتدثر ثم رايث كلام الجلال البلقيني في حواشى الروضة ظاهر فى تصوير الحل  
بما ذكره تبصرى (قوله) وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أى لأن ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا  
بيديها وهو جائز لها فهمما جاز لها فعله فى حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب  
ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين أى ولا عليها دين مستغرق ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع  
بغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر سم على حج أى ومع ذلك فهو  
باقى على ذلك الورثة فلو أخرجهما سبل وأنحوه جاز لهم اخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لا خراجه لما فيه من هتك  
خرمة الميت مع رضائهم بدفنه معها ولو تعدوا وفتحوا القبر واخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه ع ش وزاد  
شيخنا عقب مثل ما مر عن سم لكنه مع الكراهة اه وقول سم ودفنه معها الخ باقى فى شرح ويجوز  
رابع وخامس ما يقتضى خلافه وإلى رده اشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفى الطفل) أى الصبي شيخنا  
(قوله واعتمده جمع) وهو اوجه نهاية قول الماتن (ثوب) أى واحد معنى (قوله بستر العورة) أى عورة  
الصلاة ع ش (قوله المختلفة بالذكورة الخ) أى فيجب فى المرأة ما يستبرئ بهما لا لوجهها وكيفية حرمة كانت  
اوامة ووجوب سترهما فى الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما يقع فى الفتنة غالبا شرح  
مر اه سم (قوله وإن بقيت الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لان ذلك ليس  
لكونها باقية فى ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ملكه زال عنها اه  
(قوله وإن بقيت آثاره الخ) لك ان تقول لا يقتصر فى ستر عورتها على ما بين السرة والركبة ايضا اثر من  
اثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفرقة بين اثر واثر فليذكر ولا لاف التفرقة تحكم بحسب تبصرى هذا  
مجرد بحث وإلا فى النهاية والمغنى والاسنى وغيرها مثل ما فى الشرح ويمكن التفرقة باز فى اتباع الاثر  
الاول اذ راء للميت دون الثانى (قوله مع زوال عصمتها) أى ولهذا جاز نكاح اختها واربع سواها سم  
(قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين فى روضه فقال وأقله ثوب  
يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الاول على انه حق لله تعالى والثانى على انه حق للميت وهو جمع حدن  
معنى (قوله فوجب الكل) أى كل البدن (قوله كما يأتى) أى فى شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع  
الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة فجميع بدنه إلا لراس المحرم ووجه المحرمة  
كما صححه المصنف فى مناسكه واختاره ابن المقرئ فى شرح إرشاده كالاذرعى تبعاً لجمهور الخراسانيين وقام بحق  
الميت وما صححه فى الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق  
الله تعالى وفى المغنى نحوه هو عبارة شيخنا قالوا يجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا لراس المحرم ووجه المحرمة  
على المعتمد وان كان محجورا عليه بالفلس ولو قال الغرماء يكفن فى ثوب والورثة من ثلاثة اجيب الغرماء  
بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فانه يجب الورثة ولو اتفقت الورثة  
ولم يوجد إلا حب فهل يجب التكفين فيه باذخال الميت فيه لانه ساتر فيه نظر ولا يبعد الوجوب قال مر  
ويتجه تقديم نحوه الحناء المعجون على الطين لان التطيين مع وجوده إزراء به (وخالفه الجلال البلقيني فجوز)  
هو الذى اعتمده مر (قوله) وخالفه الجلال البلقيني الخ) أى لأن ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا بيديها  
وهو جائز لها فهمما جاز لها فعله فى حياتها جاز فعلها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفنه  
معا حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه  
وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الرق والحرية) أى فيجب ما ستر من الاثني ولورقيقة  
ما عدا الوجه والكفين ووجوب سترهما فى الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالبا شرح مر  
(قوله مع زوال عصمتها عنه الخ) أى ولهذا جاز نكاح اختها وأربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بساترها والورثة يساغف كفن في السابغ اتفاقا فان الزائد على ساترها من السابغ حق (١١٦) مؤكدا للبيت لم يسقطه تقدم به على الغرماء كالورثة فبأنهم بمنعه وإن لم يكن واجبا في التكفين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرر من تأكده وتقدمه به يحمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت اى لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به ولا لم يبق خلاف في ان الواجب ساترها او السابغ فعلم انه بالسائر يسقط حرج التكفين الواجب عن الامة ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة والغرماء ومن كونه حقه يحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بايصانه باسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضى الله عنه إذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض لكنه اخل بحقه صريح فيما قررته انه واجب للبيت كما أفاده قوله لكنه اخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله له سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتفاء بسائر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض إلا ان يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه

والغرماء على ثلاثة جاز بخلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فتى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوبا به (قوله في الانتصار له) اى لما قاله آخرون (قوله وعلى الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله بساترها) اى العورة (قوله يساغف) اى يجمع البدن (قوله فبأنهم) اى الغرماء والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضى عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله وإلا فقد جزم الخ) اى وان لم نقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتى لم يصح ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبنى على ما اختاره تبع الشيوخ الاسلام من ان ساتر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعه وفاقا للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الاتى يحمل قول الخ (قوله من تا كده) اى السابغ (وتقدمه) اى الميت (به) اى بالسابغ (قوله اعتمد الاول) اى أقل الكفن ساتر العورة (قوله لانه) اى ساتر العورة فقط (قوله وإلا) اى وان لم يحمل قول البعض المذكور على ما تقرر من تا كده الاستحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلاف الخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) أول منع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله من تا كده الخ والضمير الاول للسابغ والثاني للبيت (قوله بأنه يسقط الخ) اى الزائد على الساتر (قوله كما يأتي) اى في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعنى ان السابغ حق وكذله (قوله لا للخروج الخ) عطف على قوله للبيت (قوله كما أفاده) اى قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) اى إذا قطع الاول يسلب كون الزائد حقا لله تعالى والقطع الثاني يثبت له ذلك مع التناقض بان المراد بالقطع الاول ان وجوب الساتر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني ان وجوب الزائد لحق الميت مشوب بحق الله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) اى بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه منه اى وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكدا للبيت (قوله وبما تقرر) اى في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بسائر العورة وتوجيه قول جمع انه يجب ستر جميع البدن الخ المفيد ان الخلاف بينهما إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) اى السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذى حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل ان الشيخ لم يقصد بالحل الذى ذكره رفع الخلاف الذى بين اصحاب ان الواجب ما يعم البدن او ساتر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضى عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل المعنى معه الاستثناء من منع ما يصرف في المستحب (قوله وبما تقرر علم ان قول شيخنا في شرح الروض الخ) أقول هذا الذى حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض ما نصه واصله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة اه فقال في شرح قوله واصله ثوب يعم البدن مانصه ولعل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرماء اخذا من الاتفاق الاتى في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى وإلا فهو مناقض لقوله والواجب ستر العورة اه بحرفه وهذا لا يتوجه عليه الرد الذى ذكره لان الشيخ لم يقصد بالحل الذى ذكره رفع الخلاف الذى بين

وبما تقرر علم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد انه لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذا من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى وإلا فهو تناقض يرد أن الحق أنه تناقض وأن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف

في وجوب ساترها او الكل إنما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في توجيههما (١١٧) ويأتي عن المجموع التصريح به في

ان الوصية باسقاط الزائد  
لا تنفذ لانه واجب لحق الله  
تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق  
المذكور لان الوجوب فيه  
لحق الآدمي فهو مبنى على  
ان الواجب ساترها لحق  
الله والزائد لحق الآدمي  
ويعلم منه بالاولى تقدمه  
بالزائد عليهم على وجوب  
الزائد لحق الله فصح الاتفاق  
ولا بد من ستر البشارة هنا  
كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد  
الفاء والبناء للفعول  
ويجوز عكسه (وصيته  
باسقاطه) أي ساتر العورة  
لما تقرر أنه حق لله تعالى  
بخلافها بما زاد عليه خلافا  
لما في المجموع عن جمع  
فانه إنما يأتي على الضعيف  
أن الواجب ستر جميع  
البدن لحق الله تعالى فقول  
لحق الله صريح في البناء  
على هذا الضعيف لما تقرر  
عنه في التفريع على الاول  
الذي صححه أن الزائد حقه  
يتقدم به على الورثة كما  
صرح به نقله الاتفاق  
السابق وما مر عن الشافعي  
فان قلت ظاهرا كلام بعضهم  
أن وصيته لا تنفذ باسقاطه  
وإن قلنا أنه حقه لان إسقاطه  
له مكروهه والوصية به لا تنفذ  
قلت كون وصيته باسقاطه  
مكروهة بمنوع كيف وفيه  
من المسامحة بحقه للورثة  
او الغرماء مالا يخفى وبه

التناقض في عبارة الروض بذلك الحمل سم (قوله) إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية  
والمغني رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال ما حاصله ان  
الكف بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستر  
بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسابع للبدن  
لا يسقط بوصية ولا بغيرها والثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية  
ويمنع الغرماء لا الورثة كالأول وبعضوا واعتمده متعقبو كلامهما (قوله) ويأتي (أي أنفا) (عن المجموع الخ)  
عطف على قوله تقرر الخ (قوله) التصريح به أي بان الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) في  
ان الوصية باسقاط الخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله) ولا ينافي ذلك) أي ان الخلاف  
إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله) الاتفاق المذكور) أي عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله)  
لان الوجوب) أي وجوب الزائد (فيه) أي الاتفاق المذكور (قوله) فهو) أي الاتفاق المذكور (قوله)  
ان الواجب ساترها لحق الله تعالى الخ) اعتمده النهاية والمغني وغيرهما كما مر (قوله) ويعلم منه) أي من  
تقدم الميت بالزائد على القول بانه لحق الآدمي (قوله) عليهم) أي الغرماء (قوله) على وجوب الزائد) أي  
على القول بان وجوب الزائد الخ (قوله) بتشديد الفاء) إلى المتن في النهاية واقتصر المغني على الاول (قوله)  
بخلافها بما زاد الخ) أي بخلاف الوصية باسقاط الزائد على ساتر العورة فتنفذ (قوله) خلافا لما في المجموع  
عن جمع الخ) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظرا  
لشأنه حق الله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والمغني مثله واعتمده شيخنا (قوله) لما في المجموع  
الخ) أي المار انفا من ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله) فقول) أي قول  
المجموع المتقدم انفا (قوله) صريح في البناء الخ) يدفعه ما مر انفا عن سم وقوله لما تقرر الخ يجاب  
عنه بان علة الوجوب مركبة ذكر احد جزاها هناك والجزء الاخر هنا (قوله) وما مر الخ) عطف على  
قوله نقله الخ (قوله) ظاهر كلامهم الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله) بمنوع) قدره أن السائل لم يدع  
مجرد ان هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المسامحة بحقه الخ) يجاب عنه بانه  
ليس حقه له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اه سم (قوله) هو) أي ستر العورة فقط (قوله) مزر به) أي يجعله  
ذاعيب و (قوله) إسقاطه) أي الزائد كدي قول المتن (والا فضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يقال أن ذلك الحمل لا يصح لان الخلاف الخ بل  
فقد دفع التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لعل مراده وقوله ولا فهو مناقض لقوله الخ ولا إشكال  
في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الحمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق  
الله تعالى لجواز ان يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى  
وحق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا يمنعه من هذا الجعل كونه خلاف مرادنا بل ذلك  
القول لو سلم ذلك لجواز ان يوافق في الحكم ويخالفه في صفته وسببه فليتامل (قوله) خلافا لما في المجموع عن  
جمع) المعتمد ما في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظر الشائبة  
حق الله اه مر (قوله) والوصية به لا تنفذ) قدره عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو محرمة  
مع انها نافذة بشرط اجازة الورثة ويجاب بالفرق بين الوصية المكروهة والوصية بالمكروه كما فاجناخ فيه  
فليتامل ويجاب ايضا بالفرق بان المكروه هنا وقع الايصاء به قصد او ثم وقع الايصاء به تبع الغير مكروه بل  
لمسنون وهو الايصاء بالثلث او اقل لا يقال قضيته انه لو وصى ثم بالزيادة قصد لم تنفذ لانا نقول هذا لا يتصور  
لعدم تمييز الزيادة بدليل أنه لو وصى بقر الثلث لو احد مثلا ثم بشئ آخر لاخر مثلا وورد الورثة الزيادة اشتركا  
في الثلث بالنسبة فليتامل (قوله) قلت كون وصيته باسقاطه مكروهة بمنوع) قدره أن السائل لم يدع مجرد ان  
هذه الوصية مكروهة بل انها وصية بمكروه (قوله) كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة الخ) يجاب بانه ليس

بندفع ما يقال هو مزر به فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال (والا فضل للرجل)

التركة لأنها وإن كانت واجبة فلا تقتصر عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية ومعنى (قوله أي الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمعنى الإقلوه ووجه محرمه (قوله أي الذكر) أي بالغاً كان أو صبياً أو محرماً معنى ونهاية قال ع ش أي أو ذمياً كما هو ظاهر إطلاقه اهـ (قوله ووجه محرمه) استطرادى بل ينبغي إسقاطه (قوله) لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قبصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اهـ (قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجوراً عليهم ويوافقه قوله الآتي ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك أي جواز الرابع والخامس إذا كان الورثة أهلاً للتبرع ورضوا به فإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا اهـ زاد المعنى أو كان الوارث بيت المال فلا اهـ (قوله) لكن مع الكراهة) عبارة الغني وأما الزيادة على ذلك أي الرابع والخامس فهي مكروهة وإن أشعر كلام المصنف بحرمتها وبحتم في المجموع اهـ (قوله) كما أطلقوه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) تحريمه) أي الأكثر سم (قوله) فهو الأصح) من كلام الأذرعى (قوله) لأنه اضاعة مال الخ) يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع حليها من أنه تضيق لغرض وهو إكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز ويأتي عن البجيرمي ما يوافقه (قوله) أي المرأة) إلى قوله لنظير ما تقرر في النهاية والمعنى الإقلوه أو من مال المورسين لفقد ما ذكر وقوله لنا كداسره إلى وإذا قلنا (قوله) أي المرأة) قضية إطلاقه وما مر عن النهاية في الرجل ولو صغيرة (قوله) وتكره الزيادة الخ) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع ولو قيل بتحريمها الخ (فرع) هل الخمسة للمرأة كالثلاثة الرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه سم أقول بصرح بالثاني قول شرعى الروض والمنهج ما منعه أي الوارث من الزائد على الثلاثة ولو في المرأة لجائز بالاتفاق كما حكاه الأمام وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة في حق المرأة كالثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة وبه صرح في الروضة اهـ قال البجيرمي قوله وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة الخ فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز إلا برضا الورثة ولا تجوز إذا كان فيهم محجور عليهم وإن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فتجوز الورثة عليها ولا توقف على رشد اهـ (قوله) وتكره الزيادة عليها) قال في المجموع ولو قيل بتحريمها لم يبعد شرح المنهج قال البجيرمي قوله ولو قيل بتحريمها الخ ضعيف والمعتمد لأحرمة في الزيادة على الخمسة لأنه لغرض شرعى وهو إكرام الميت اهـ (قوله) هذا كله) أي الأفضل والجائز في الرجل وغيره (قوله) ممن تلومه نفقته) أي من سيد وزوج وقريب نهاية ومعنى (قوله) أو من بيت المال الخ) فنحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن بما وقف للتكفين كما أفق به ابن الصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فإنه من قبيل الأمور المستحبة التي لا تعطى على الأظهر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فنحرم الزيادة عليه الخ أي ويجرم على ولي الميت أخذه وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لو أحدهم ما نبشه لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ أي من

أي الذكر (ثلاثة) ينعم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمه اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويجوز) بلا كراهة لكنه خلاف المستحب (رابع وخامس) برضا الورثة المطلقين التصرف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد تحريمه لأنه اضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحد اهـ وقال الأذرعى جزم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح (و) الأفضل (لها) أي المرأة ومثلها الخنثى (خمس) لطلب زيادة الستر فيها وتكره الزيادة عليها هذا كله حيث لا دين وكفن من ماله ولا واجب الاقتصار على ثوب ساتر لكل البدن أن طلبه غريم مستغرق أو كفن ممن تلومه نفقته ولم يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو وقف الأكفان

حقه وحده بل فيه جوق لله مر (قوله) لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قبصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكنها خلاف الأولى كافي المجموع اهـ (قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس إذا كانوا أو بعضهم محجوراً عليهم ويوافقه قوله الآتي ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليهم والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم محجور عليهم ولا جازت لهم بلا حصر مر (قوله) لكن مع الكراهة) أي الأكثر سم (قوله) وتكره الزيادة عليها) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع ولو قيل بتحريمها

او من مال الموسرين لفقد ما ذكرولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها واكثر او اتفقوا على (١٩) ثوب واحدا وكان فيهم محجور عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها  
الا ان كان فيهم محجور عليه او  
الورثة والغرماء المستغرقون  
في سائر العورة والبدن  
فسائر البدن لما مر انه  
حقه يتقدم به عليهم لتأكد  
امره بقوة الخلاف في  
وجوبه وإن اسقطه وهذا  
فارق لجابته في منع سائر  
المستحبات وإذا قلنا باجبار  
الغرماء والورثة على السابغ  
كما تقرر فليس مثله بقية  
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل  
للورثة فإذا اتفقوا على ثوب  
اجبرهم الحاكم على الثلاثة  
لتظهير ما تقرر انها حقه  
بالنسبة لهم فقدم عليهم  
مالم يسقطها لا لكونها  
واجبة من حيث التكفين  
وفارق الغرماء الورثة هنا بان  
حقه في الثلاث اضعف  
منه في السابغ فلم يمنع الغرماء  
تقديم ابراء ذمته ومنع  
الورثة لانه لا معارض  
لحقه وقول المجموع القول  
بوجوب الثلاث شاذ بمجمله  
القول بوجوبها من حيث  
واجب التكفين وليس  
كلامنا فيه وانما هو في  
وجوبها من حيث أنها حقه  
ولم يسقطه ولا معارض  
ومن ثم قال السبكي والاذري  
يجبرهم الخادم على الثلاث  
وان كان فيهم محجور قال  
الاذري او غائب وقول  
الاذري الاجبار انما يتأتى  
على الوجه الشاذ ان الثلاث  
واجبة علم رده مما تقرر في

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اه عش (قوله او من مال الموسرين الخ) أى ولم يتبرعوا بالزائد كما  
هو ظاهر قال البصري ما عبط البسار هنا اه وقال البجيرمي عن عش والمراد بالموسرين يملك كفاية  
سنة لمونه وان طالب من واحد منهم تعين عليه ثلاثا يتواكلوا اه وبأن ما يتعلق به (قوله او كان الخ) عطف  
على قوله اخذت الورثة الخ (قوله محجور عليه) أى او غائب نهاية (قوله فالثلاثة) أى ثوب وانهاية قال عش  
(فرع) هل يجب تكفين الذى في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد كما سلم  
في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم وقد وافق مر على ذلك سم على المنهج اه (قوله محجور عليه) أى أو غائب  
نهاية (قوله) ان اسقطه غاية لفعله بقوة الخلاف الخ (قوله بهذا) أى بقوله لنا كدما مره الخ (قوله)  
فليس مثله) أى مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرماء) فلو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة  
في ثلاثة اجيب الغرماء نهاية قومغنى (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط  
الثاني والثالث الا بايصاء او منع الغريم سم (قوله فاذا اتفقوا) تفريع على قوله بل للورثة (قوله)  
اجبرهم الحاكم) حاصل ما عتمدته الشارح أن السكفن يتقسم على اربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر  
العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطافا وحق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا الميت اسقاطه بالوصية  
دون غيره وحق الغرماء هو الثاني والثالث فللغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق  
الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجلال الرملى والمغنى على هذه الانقسام  
الا الثاني منها فاعتمد ان فيه حق الله وحق الميت فاذا اسقط الميت حقه بقى حق الله فليس لاحد اسقاط شىء  
من سابغ جميع البدن عندهما كرى على افضل (قوله الغرماء الورثة) فاعل ففعلول (وقوله هنا) أى حيث  
اجبت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبوا على الثلاثة (قوله مالم يسقطها) أى بقية  
الثلاثة (قوله بان حقه) أى الميت (قوله فلم يمنع) أى حقه في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الاق  
ومنع الخ (القول بوجوب الخ) أى الوجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أى لاجل كون قول  
المجموع محمولا على ذلك (قوله ذلك الوجه) أى الشاذ (قوله ومن ثم) أى لاجل رد قول الاذري المذكور  
بذلك المقرر و(قوله ذلك) أى قول الاذري المذكور (قوله انها) بيان لما (قوله قال) إلى قوله بحث في

الخ (فرع) هل الخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شىء منها يسقط وإن كان فيهم محجور عليه (قوله فليس  
مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء) اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وان لا يسقط الثاني  
والثالث الا بايصاء او منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أى ليس له المنع من  
ثلاث لفائف ما نصه وظاهر قولهم لفائف انهم لو ارادوا ثلاثة ليست لفائف لم يجابوا وهو محتمل لما فيه من  
مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رابت الشارح بعنى الجورجى بحث  
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وأنه لو اراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة للفائف ومنع  
بعضهم منها لم يجب الممتنع ولو اتفقوا على المنع منها وارادوا ثلاثة لا على هيئة لم يمنعوا اه ما في شرح  
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة لحق الميت لا مستحبة واما وجوب كونها لفائف فحل نظر  
وسياتى فيه كلام غن الاسعد فان قلت وجوب الثلاثة بنا في قول المصنف كغيره والافضل للرجل ثلاث  
قلت ممنوع لجواز ارادة انها افضل في الجملة ويكتفى بتحقيق الافضية في بعض الصور كما لو كف من غير التركة  
فالافضل للتكفين تكفينه في الثلاث وهذا لا يتأتى وجوبها من التركة بشرطه وجواز ارادة الاقتصار  
عليها افضل كما يشعر به قوله ويجوز اربع وخامس وهذا لا يتأتى وجوبها في نفسها (فرع) منع الغريم  
من الثاني والثالث ثم بعد الدفن ابرامثلاث نمش الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث ولا نظرا  
لان منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود اليها فيه نظر واحتمال (فرع اخر) هل يجب تكفين  
الذى في ثلاث حيث لا يمنع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث او لا كما هو ظاهر اطلاقهم  
فيه نظر (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرماء) الضمير في يمنع يرجع لحقه

تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لانها لجماله كما يترك للمفلس دست ثوب

يليق به قال فالشاذ انما هو  
 ايجابها لحق الله تعالى فلا  
 تسقط وان اوصى باسقاطها  
 اهـ (فرع) قال وارث  
 اكفنه من مالى وقال اخر  
 من التركة اجيب دفعا لمئة  
 الاول عنه وببحث الاذرى  
 ان الحاكم يعتبر الاصلح  
 فيجب المتبرع لاستغراق  
 دين او خيث التركة او قتلها  
 مع كثرة اطفاله وهو وجيه  
 مدر كالانقلا وقال وارث  
 اكفنه من المسبلة واخر من  
 مالى اجيب الاول على ما يجبه  
 الزركشى والوجه ما نقله  
 الاذرى عن السرخسى انه  
 يجاب الثانى دفعا للعار عنه  
 ومثله قول واحد من مالى  
 وآخر من بيت المال او قال  
 وارث ادفنه في ملكه واخر  
 في مسبلة اوجب الثانى  
 لانه لا عار هنا بوجه (ومن  
 كفن منهما) اى الذكر  
 وغيره (بثلاثة) فهمى  
 لفائف) متساوية في عمومها  
 لجميع البدن ثم في عرضها  
 وطولها اى الافضل فيها  
 ذلك فلا ينافى ما ياتى ان  
 الاولى اوسع لان المراد ان  
 اتفق فيها ذلك كما ياتى ليس  
 فيها قيص ولا عمامة للرجل  
 ولا ازار وخر للراة اتباعا  
 لما فعل به صلى الله عليه وسلم  
 (وان كفن في خمسة زيد  
 قيص وعمامة) لغير محرم  
 (تحتن) اى اللفاف كما  
 فعله ابن عمر رضى الله عنها  
 بولد له

النهاية والمغنى (قوله قال) اى السبكي (قوله دفعا لمئة الاول) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبى عليه الا  
 ان قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان بما يقصد تكفينه لصلاحه وعلفه فيتعين صرفه اليه فان كفنه  
 في غيره ردوه لما السكوا والا كان لهم اخذه وتكفينه في غيره نهاية وامداد قال ع ش قوله مر لا يكفن اى  
 لا يجوز وقوله مر الا ان قبل جميع الورثة اى ان كانوا اهلا وقوله ردوه لما السكوا وجوبا واخذ من  
 هذا حكم ما يقع كثير من انه اذا مات شخص بوى له با كفان متعددة من انه يكفن في واحد منها وما افضل  
 ير دما الحكم الم تبرع به المالك للوارث او تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو اراد الوارث  
 تكفينه في الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنعوا اعتقادهم صلاح الميت والا كفن في واحد  
 باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به ولا يكفى في عدم وجوب الرد  
 ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم  
 الرد وقوله مر والا اى ان لا يقصد تكفينه الخ اه ع ش (وهو وجيه مدر كالانقلا) محل تأمل إذ غايته  
 تقييد اطلاق لعنى بقتضيه ولا محذور فيه وكمن تقييد صادر من متأخر لا إطلاق كلام المتقدمين واعتداه  
 الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح ايضا انه يقيد اطلاق من سبقه ويرتضيه ويرقره حيث كان المغنى  
 والقواعد تقضى به وما هنا كذلك إذ ملاحظة براءة ذمته او خلوص كفه عن الشبهة وخفتها وحاجة  
 طفلها لولى بالاعتناء من دفع المنة فالخاصل ان تقييد الاذرى رحمه الله تعالى خلى عن الاعتقاد وحري بالاعتقاد  
 بصرى وهو الظاهر وان اشعر اقرار النهاية والمغنى الفرع وسكوته ما عمن بحث الاذرى باعتماد اطلاق  
 الفرع (ومثله قول واجد الخ) اى فيجاب الاول دفعا للعار عنه عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر  
 ان الداعى الى تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه سم  
 (قوله اى الذكر) الى قول المتن ويسن في النهاية الاقوله على مالى او لا وكذا في المغنى الاقوله اى الافضل  
 الى كآبى (قوله وغيره) اى من الاثني والخمى قول المتن (لفائف) هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة  
 ثلاثة لا على هيئة اللفاف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظرا الى تنقيص  
 الميت والاستهانة به بخلاف السنة في كفه نهاية واعتداه شبخنا وكذا ع ش عبارته وافاد قوله فهمى لفائف  
 انه لا يكفى القميص او الملوطة عن احداها وهو موافق لما ياتى عن الاسعاد فتنبه له اه وقوله لما ياتى الخ  
 نعنى به ما قد مناه انفا (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة فالسفل من سرته الى ركبته وهو المسمى بالازار  
 والثانى من عنقه الى كعبه والثالث يستر جميع بدنه مغنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله متساوية الخ اى  
 بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله فى عمومها لجميع البدن الخ) اى  
 غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما سيأتى مغنى ونهاية (قوله اى الافضل فيها ذلك) اى المساواة المذكورة  
 قول ع ش اى ان تستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الاق (قوله ان الاولى الخ) اى المبسوطة  
 او لامن اللفاف الثلاث (قوله لان المراد الخ) او المراد بتساويها وهو الوجه كما افاده الشيخ  
 شملها لجميع البدن وإن تفاوتت نهاية (قوله ذلك) اى الاوسع قول المتن (وان كفن) اى ذكر نهاية  
 ومغنى قول المتن (زيد قيص الخ) لم ار لا تمتار رحمهم الله تعالى شيئا فى بيان قيص الميت وظاهر الاطلاق  
 (قوله اجيب دفعا الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة شرح مر (قوله  
 ومثله قول واحد من مالى واخر من بيت المال) عبارة شرح العباب قال الاذرى والظاهر ان الداعى الى  
 تكفينه من عنده يجاب دون الداعى اليه من بيت المال لما اشار اليه اه وهو ظاهر اه (قوله فى المتن لفائف) هل  
 يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لا على وجه اللفاف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد  
 الظاهر الاول نظر الى تنقيص الميت والاستهانة به بخلاف السنة تنفى كفه شرح مر وقوله نظرا الخ قضيته  
 امتناع نقص المرأة عن خمسة لخالفه السنة تنفى كفه نهاى كونه وقوله ومن كفن منها الخ افاد جواز الثلاثة للفاف  
 لها بكون الواجب لها اما خمسة المذكورة فى قوله وان كفنت في خمسة واما الثلاثة للفاف (قوله فى المتن

على ما بين سرتها وركبتها  
أولا (وخار) على راسها  
ثالثا (وقيص) على بدنها  
ثانيا (ولفاتان)  
متساويتان اتباعا لفعله  
صلى الله عليه وسلم ببنته  
أم كلثوم (وفي قول  
ثلاث لفائف) الثالثة  
عوض عن القميص إذ لم  
يكن في كفته صلى الله عليه  
وسلم (وازار وخار  
ويسن) القطن لأنه صلى  
الله عليه وسلم كفن فيه  
(والاييض) لذلك وللخبر  
الصحيح البسوا من ثيابكم  
البياض وكفنوا فيها  
موتاكم (ومحله) الاصل  
الذي يجب منه كسائره ومن  
التجهيز (أصل التركة)  
التي لم يتعلق بعينها حق كما  
يأتي أول الفرائض لاثلثها  
فقط ولا أصلها في مزوجة  
بوسر لما سذكروه ويقدم  
من طلب التجهيز منها على  
من طلبه من ماله كما مر  
ويراعى فيها حاله سعة  
وضيقا وان كان مقترا  
على نفسه في حياته ولو كان  
عليه دين على ما شمله إطلاقهم  
ويفرق بينه وبين نظيره  
في المفسر بأن ذاك يناسبه  
إلحاق العار به الذي رضى  
لنفسه لعله ينزجر عن  
مثل فعله بخلاف الميت  
وتجهيز المبعوض في ملكه  
وعلى سيده بنسبة الرق

مع السكوت أنه كقميص الحى فليراجع نعم رأيت في شرح السكوت للزين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص  
من المنسكب إلى القدم بلاد خاير يص لانها تفعل في قميص الحى ليتسع اسفله للدشى وبلا جيب ولا كمين ولا  
تسكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر اه وهذا هو الذى عليه العمل إلا ان قوله لا تسكف  
اطرافه هل المراد به عدم كف الجنين بعضهم إلى بعض او عدم كف الذليل على تامل بصرى وقوله ولم ار  
لا تمتنا الخ اقول ما تقدم انفا عن المغنى وغيره والثانى من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى في كتبهم على  
الذى عليه العمل كالصريح في بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح السكوت وقوله هل المراد به الخ  
الظاهر ان المراد ما يشمل ذينك جميعا فلا يكفى شئ منهما كما عليه العمل قول المتن (وان كفتت في خمسة  
فازار الخ) تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم سم (قوله لغير مجرم)  
راجع للقميص ايضا (قوله وفي قول الخ) أى فيما إذا كفتت المرافة في خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة  
النهاية والمغنى أى واللفافة الثالثة بدل القميص لان الخامسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته  
صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الايض) وسبأنى أن المغسول أولى من الجديد بدنها ومغنى (قوله  
والاييض الخ) ولو قيل بوجوبه الا ان لم يعد لما في التسكف في غير من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغى  
ان ذلك جائز وان اوصى بغير الايض لانه مكروه والوصية به لا تنفذ ثم ظاهر اطلاقهم ندب الايض ولو كان  
الميت ذميا عس (قوله وكفنوا فيها الخ) ويكره ان يكون في الكفن غير البياض كجعل نحو عصفر فوق  
راسه واسفل قدميه شيخنا (قوله الاصل) الى قوله لا ثلثها في النهاية والمغنى قول المتن (أصل التركة) فان لم  
تسكن الخ ولا يشترط وقوع التسكين من مكلف كما في المجموع وفيه عن البندنجى وغيره ولو مات انسان  
ولم يوجد ما يكفن به إلا الثوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله له بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى في فتاويه  
فان لم يكن له مال فجاءنا لان تسكفنه لازم للامة ولا بدل بصار اليه مغنى ونهاية واسنى اقول قد يقال قولهم  
ولا بدل الخ محل تامل لتصریحهم باجزاء الحشيش والطين عند فقد الثوب فليتأمل وايضا فينبغى ان يكون  
محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يغنى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كما هو ظاهر لانه قد  
يحتاج لثمة بصرى وقوله لتصریحهم باجزاء الحشيش الخ في تقريره نظر ظاهر لإذ الثوب غير مفقود هنا  
بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين أى ولم توجد الاغنياء مثلا كفى سم عن مر  
(قوله التي لم يتعلق بعينها) أى جميعها كما هو المتبادر ويفيده قوله كما يأتى الخ وبه يندفع ما لم هنا (قوله  
ولا اصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجها  
مال ويلزمه نفقتها تسكفنها ونحوه عليه فى الاصح الاقراء وهى سالمة عنها (قوله كما مر) أى فى  
الفرع (قوله ويراعى) الى المتن فى النهاية إلا ما أنبه عليه (قوله ويراعى) أى وجوبا قال سم وظاهر  
انه مجرم تسكفنه ولو كان في ذمته دين مستغرق فى غير اللائق به لانه ازاراه وهو حرام اه (قوله فيه)  
أى فى التجهيز من الترك (قوله سعة وضيقا) فان كان مكثرا فن جياذ الثياب او متوسطا فن متوسطا  
او مقلا فن خشنا شرح المنهج (قوله ولو كان الخ) غابة عس (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية  
كإقتضاه إطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعله كاعبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

وان كفتت في خمسة فازار الخ) تصريح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللوائف اذا كفتت في خمسة التعميم فكلام  
الاسعاد المار في غير ذلك خصوصا وقد علل بخالف السنة وما هنا غير مخالف لموافقة ما فعل ببنت رسول  
الله ﷺ (قوله متى لم يتعلق الخ) فى اطلاق هذا التقييد نظر لان الحق إذ لم يستغفرها لا يمنع انها محل  
(قوله وان كان مقترا الخ) اعتمد مر (قوله ولو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم) اعتمدهم وعبرة  
شرح الروض ويذنبى حمله على ما إذ لم يكن عليه دين مستغرق إلا فينبغى اعتبار تقديره كما اعتبروه فى المفسر  
ويحتمل الفرق بتذكر كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يليق به غالبا اه وظاهر انه مجرم تسكفنه  
فى غير اللائق به لانه ازاراه وهو حرام (ويفرق بينه وبين نظيره فى المفسر) انظر ما لو مات المفسر (قوله

والحرية (الخ) عبارة النهاية وأما المبعوض فإن لم تكن بينه وبين سيده مهابة فالحكم واضح وإلا الخ قال ع ش قوله مر فالحكم واضح أى فى أنها عليهما فعلى السيد نصف لفاقة لان الواجب عليه بقطع النظر عن النبعيض لفاقة واحدة وفى مال المبعوض لفاقة ونصف يكمل له لفاقتان فيكفن فيهما ويراد ثلثة من ماله وبقي ماله واختلف هل موته فى وبة السيد او نوبته وينبغى انه كالموت تسكن مهابة لعدم المرجح اه (قوله تركه) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى لا قوله كما فاده الى فؤنة التجهيز (قوله واستغرقها دين) أى متعلق بدين التركة بصرى وسم قول المتن (فعلى من عليه نفقته الخ) ولومات من لومه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز واحد هما نقط فالوجه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انه يقدم الميت الثانى لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله فالوجه الخ ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعجزه اه قول المتن (من قريب) أى اصل او فرع صغير او كبير نهاية ومغنى (قوله كحال الحياة) عبارة النهاية والمغنى اعتبارا بحال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا سخا بموت المكاتب اه (قوله ولد كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) الى قوله كما افهمه فى المغنى لا قوله وفى وقف الا كفان وقوله أى هو كحله وكذا فى النهاية لا قوله جملة محله (قوله وفى وقف الا كفان) ثم فى بيت المال انظر ما وجه الترتيب بين وقف الا كفان وبيت المال مع ان كلا منهما جهة مصرف لما ذكر بصرى وقد يوجب بان تعلق حق الميت بالموقوف للسكن اقوى واتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم زابت فى ع ش ما نصه ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفان وكذا الموصى به لالا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظر والاقرب الثانى لان الوصية تملك ففى اقوى من الوقف اه (قوله فعلى اغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذاها مش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفارة وفى المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ولو قيل بالترتيب بينهما لم يعد فيجب على الاغنياء بالمعنى الثانى ثم على الاغنياء بالمعنى الاول ثم على الا نزل منه فالانزل الى غنى الفطرة والله أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل السكن ايضا الزوج الموسر ولو بما انجر اليه من ارتها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة كانت او امه رجعية او بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة بان اعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة وعن بعضه جهزت او تم تجهيزها من مالها نهاية وكذا فى المغنى لا قوله ولو بما انجر ارتها وياتى فى الشرح ما يوافقه قال ع ش قوله مر الموسر أى بما ياتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كحله) أى الذى هو اصل التركة فلو قال كاصل التركة كان أولى (قوله غير المملوك كاله) عبارة

والحرية وان لم يكن مهابة  
ولا فعلى ذى النوبة (فان  
لم تسكن) تركه ولا ماله الحق  
بها وهو الزوج كما افاده  
سياقه أو كانت واستغرقها  
دين أو بقي ماله لا يكتفى (ف) مؤنة  
التجهيز كلها أو ما بقى منها  
(على من عليه نفقته من  
قريب وسيد) ولولا م ولد  
ومكاتب كحال الحياة نعم  
يجب تجهيز ولد كبير فقير  
ولا يرد لانه الآن عاجز  
والعاجز يجب مؤنته فان لم  
يكن له منفق وجب فى  
وقف الا كفان ثم فى بيت  
المال فان لم يكن أو ظلم  
مولى به يمنعه فعلى أغنياء  
المسلمين (وكذا الزوج)  
عطف على جملة محله اصل  
التركة أى هو كحله فيلزمه  
مؤنة تجهيز زوجته  
وخادمها غير المملوك له  
وغير المكررة على الاوجه

أو كانت واستغرقها دين) هذا يقتضى تقديم الدين على التكفين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض كغيره وهو  
أى كفن الميت مع سائر مؤون تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك ايضا قوله السابق ولو  
كان عليه دين على ما مثله اطلاقهم وما مر نقله فيه عن شرح الروض اللهم إلا ان يريد بالدين ما تعلق بعين التركة  
(قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تبنى إلا بتجهيز واحد هما فقط فالذى افق به  
شيخنا الشباب الرملى أنه يقدم السيد لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره  
ولو محجورين فعلى وليهم الاخراج مر اه سم قال ع ش فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البند نيجى وغيره ولومات  
انسان ولم يوجد ثم ما يكفى به إلا نوب مع مالك غير محتاج اليه لومه بدله بالقيمة كالطعام للبسطر زاد البغوى  
فى فتاويه فان لم يكن له مال فجاءنا لان تكفينه لازم للامة ولا بد له بصار اليه اه وعبرة العباب فان تسكن  
تركة فجاءنا اه وظاهره أنه لا يجب حينئذ قيمة مته على أغنياء المسلمين فلينظر على هذا محل الوجوب عليهم فان  
كان محله إذا كثرت وجود الاثواب فلم وجب عليهم إذا كثرت ولم يجب إذا لم يوجد إلا واحد ثم اوردت ذلك  
على مر فحمله على ما إذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله فيلزمه مؤون تجهيز زوجته وخادمها) ولومات الزوجة



النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكترأة أو أمته أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذتها  
إياها بالانفاق عليها كإمتها قال ع ش قوله أو أمته أي فيجب عليه تسكينها لسكونها ملكة لا لسكونها خادمة  
وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت ستطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب اه ع ش (قوله إذ ليس لها  
الخ) أي فلا يجب عليه تسكينها ع ش (قوله بخلاف من صحبتها الخ) أي فيجب عليه تجهيزها ع ش وبصري  
(قوله وبائن الخ) عطف على زوجته (قوله مطلقا) أي حاملها منه أولا (قوله وإن أيسرت الخ) أي الزوجة  
حرة كانت أو أمه (قوله ودعوى عطفه على أصل الخ) رد للجلي وتبعه النهاية عبارته وبما تقرر أي في حل  
المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راد الما قيل أن ظاهره يقتضي أن  
محل وجوب السكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو بخلاف لما في الروضة وأصلها اه (قوله على أهل  
وحده) أي على الخبر فقط لا على بجموع المبتدأ والخبر (قوله يلزمها ركة المأني) أي إذ مدلول التركيب حينئذ  
ومحل السكفن الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم والزوج ممنوع قطعاً بمنعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى  
حينئذ أن محل أصل التركة في غير المزوجة والزوج في المزوجة وإى ركة في ذلك اه إن أراد بحاصل المعنى  
المدلول الصناعي فكارة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح (قوله والغاء قوله كذا الخ)  
هو ممنوع أيضاً إذ يكفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد  
ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كإدلاله عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحوالة ويشترط  
تساويهما جنساً وقدرًا وكذا حلولاً واجلاً وصحة وكسراً في الأصح اه فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال إن أراد  
بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العدة كما هنا فاستدل به من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم تقريره  
أو الفضلات فقط فاهنا ليس منها (قوله إلا بتكليف) لعلة بان براد بالمحل المقدر بالعطف أصل التركة الذي  
هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فعني التركيب حينئذ أصل التركة الزوج مثله  
وقال السكردى أي بتأويل الجملة بالمفرد والتقدير والزوج المماثل له في أنه محله أيضاً اه ولا يخفى أنه لا يزيل  
ركة المعنى (قوله قائل ذلك) أي العطف المذكور (قوله العطف) مفعول أراد (قوله لا الصناعة) أي لا  
بالنسبة للتركيب كاردى (قوله إذ أصل الخ) توجيه للعطف بالنسبة للمعنى الخ يعني فكانه قال أصل التركة  
محل السكفن والزوج مثله أي أصل التركة (قوله انه الخ) بيان لما تقرر (قوله قلت يلزمه الخ) اللزوم  
ممنوع لما علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد إلا إذا كان  
العطف من عطف الجمل وليس كذلك كاتين سم ومرمافيه وايضا يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح  
(قوله على من ذكر الخ) وإلّا لقال على أصل التركة لانه هو المعطوف عليه لا من عليه نفقة المييت (قوله  
فساد اجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله وجود الزوج) ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال فقد الزوج  
وعليه يظهر ما ذكره من لزوم اجراء الخلاف الخ إذ المتبادر حينئذ رجوع في الاصح للحال كما هو الغالب  
في القبول المتعددة بلا عطف واما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه السكردى له بما  
نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه ان لا يجري الخلاف في الزوج كما لا يجري في الاصل فاجراء المصنف

وخادمها معاً ولم يوجد إلا تجهيز إحداهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها وإلا فالزوجة شرعاً (قوله)  
يلزمها ركة المعنى) هذا ممنوع قطعاً بمنعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى حينئذ أن محل أصل التركة في غير الزوج  
والزوج في المزوجة وأى ركة في ذلك وقوله والغاء قوله كذا هو ممنوع أيضاً إذ يكفي أن من فوائده بيان  
اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات  
كإدلاله عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحوالة ويشترط تساويهما جنساً وقدرًا وكذا حلولاً واجلاً  
وصحوة وكسراً في الأصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قلت يلزمه الخ اللزوم ممنوع لما علمت من دلالة استقراء  
كلام المصنف وكأنه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما  
تبين (فرغ) أسلم على أكثر من العدد الشرعى وأسلمن أو كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار ينهني

إذ ليس لها إلا الأجرة  
بخلاف من صحبتها بنفقتها  
وبائن حامل منه ورجعية  
مطلقاً وإن أيسرت وكان  
لها تركة كما أفهمه عطفه  
المذكور ودعوى عطفه  
على أصل وحده يلزمها  
ركة المعنى والغاء قوله كذا  
الخبر به عن الزوج إلا  
بتكليف كما لا يخفى أو أراد  
قائل ذلك العطف بالنسبة  
للمعنى المقصود لا الصناعة  
إذ أصل هو الخبر عنه في  
الحقيقة بأنه المحل فالزوج  
كذلك فإن قلت بل  
الصناعة صحيحة وكذا حال  
أي ومحل الزوج حال  
كونه كالأصل فيما تقرر  
أنه إذا فقد يكون على نحو  
القريب وهذا اعتبار  
صحيح حامل على العطف  
المذكور قلت يلزمه فساد  
إجراء الخلاف في كونه  
على من ذكر عند وجود  
الزوج

وليس كذلك وعلى كل  
اندفع زعم إيهام المتن  
اشترط فقرها ثم رأيت  
ابن السبكي أجاب بذلك  
وغيره نازعه فيه بما لا يجدى  
وبحث جمع أنه يكنى ملبوس  
فيه قوة وقال بعضهم لا بد  
من الجديد كما في الحياة  
والذي يتجه اجزاء قوى  
يقارب الجديد بل إطلاقهم  
أولوية الغسول على الجديد  
يؤيد الاول وهل يجرى  
ذلك في السكفن من حيث  
هو أو يفرق بأن مال الزوجة  
معاً وضة فوجب أن يكون  
كما في الحياة وهي فيها إنما  
يجب لها الجديد بخلاف  
كسوة القريب لا يجب فيها  
جديد كما هو ظاهر للنظر في  
ذلك بحال والوجه الاول  
كما يصرح به قولهم أن من  
لزمه تسكفن غيره لا يلزمه  
الانوب واحد وأنما امتاع  
لاتملك وأنها لا نصير دينا  
على المعسر وأن العبرة  
بحال الزوج دونها بخلاف  
الحياة في الكل بل نقل عن  
أكثر الأصحاب وانتصر  
له جمع أن كفنها لا يلزم  
الزوج مطلقاً وحينئذ فلا  
فرق بينها وبين غيرها فيما  
ذكر وخروج بالزوج  
أنه فلا يلزمه تجهيز زوجة  
أبيه وإن لزمه نفقتها في  
الحياة (في الاصح)

الخلاف في الزوج يكون فاسداً وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أى ولا خلاف  
فيه وهذا كما قد مضى إضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أى من احتياى العطف (قوله زعم إيهام  
المتن الخ) أى ما قيل أن ظاهره يقتضى أن وجوب السكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة تركه وهو  
خلاف ما في الروضة وأصلها معنى (قوله بذلك) أى بأنه عطف على قوله وحله أصل التركة كلا وبعضاً لا على  
قوله من قريب وسيد (قوله أنه يكنى) أى في تسكفن الزوجة ع ش (قوله يؤيد الاول) أى بحث الجمع ومال  
اليه شتم على المنهج ع ش (قوله وهل يجرى ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أى سواء  
كان السكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن للزوجة) أى من السكفن (قوله وهي فيها) أى الزوجة في الحياة  
(قوله في ذلك) أى في ترجيح احداً من من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والاوجه  
الاول) أى عدم الفرق وجريان الخلاف في مطلق السكفن اللازم على الغير (قوله لا يلزمه الاثوب  
واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجة  
وبقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلقها أصلاً نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب  
فقط كمل من تركتها وبذبحي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا قاهاً في الجملة  
مر اه سم على حج اه ع ش وكردى على بافضل أقول لو قيل في الصورة الاولى بوجوب الثاني والثالث  
ايضا في تركه الزوجة لم يبعد (قوله وانما الخ) عطف على أن من لزمه الخ والضمير لمؤن التجهيز (قوله  
امتناع الخ) وعليه فينبغي أنه لو أكل الزوجة سبع مثلاً والسكفن باق رجع للزوج لا للزوجة بجري (قوله  
أن كفنها لا يلزم الزوج الخ) أى لفوات التمكن المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقاً) أى لزمه نفقتها في  
الحياة ولا (قوله وحينئذ) أى حين مخالفة حال المات بحال الحياة فيما ذكر مع نقل مقابل الاصح هنا  
عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله بينها) أى الزوجة (قوله فيما ذكر) أى من جريان الخلاف  
في مطلق السكفن (قوله وخرج) إلى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولومات  
زوجاته دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفنها فهل يقرع بينهما أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو من  
مرتباهل تقدم الاولى او المعسرة أو يقرع احتمالات اقربها أو لها فيها معنى وعبرة النهاية ولومات زوجته  
دفعة بنحو هدم ولم يجد إلا كفنها واحداً القياس الاقراغ إن لم يكن ثم من يخشى فسادها ولا قدمت على  
غيرها أو مرتباً فالوجه تقديم الاولى مع أمن التغير وقال البندنجي لومات أقاربه أى الذين يجب نفقتهم  
عليه وهم الاصول والفروع دفعة بهدم وغيره قدم في التسكفن وغيره من يسرع فسادها فان استواء قدم  
الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال  
تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقاً نظر ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البر التقي وإن كان  
اصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بامر الكل ويشبه أن يجيء فيه خلاف الفطرة او النفقة اه وسيأتي  
بعض ذلك في الفرائض ولومات الزوجة وخادمها معاً ولم يجد إلا تجهيز احدهما فالوجه اخذاً ما من تقديم  
من يخشى فسادها ولا فالزوجة لانها الاصل والمتبوعة اه قال ع ش قوله مر ولا وجه لتقديم الفاجر  
الخ أى من الاخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر اشقياً ومعلوم أن المراد بالاخوين ولدان للجهز  
ولا لا نفقة الاخ ليست واجبة ولا تجهيز اه وقال شمس (فرع) اسلم على أكثر من العدد الشرعى واسلن  
او كن كتابيات ثم متن وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لادام ما عليه إلا بذلك الاختيار  
وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعد موتهن ينبغى وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو  
كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكتابية وماتت معاً ولم يجد إلا ما يجهز به احدهما فهل يقدم كل من الحرة  
والمسلمة على الامة والسكناية لشرفها او يقرع بينهما والظاهر الثاني اه (قوله كالحياة) إلى قوله لا من  
خصوص الخ في المعنى (قوله كالحياة) أى كما عليه نفقتها في الحياة (قوله نحو ناشرة الخ) هل يشمل القرناء  
أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يصل لادام ما عليه إلا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلومات قبل الاختيار بعد

والرقامو المريضة التي لا تختم الوطء أولافيه نظر والا قرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج  
 و(قوله وصغيرة) أي لا تختم الوطء ع(قوله نعم ان اعسر الخ) أي فان اعسر الزوج عن تجهيز الزوجة  
 المؤسرة أو عن بعضه جهزت وتم تجهيزها من مالها نهيته ومعنى أي بان لم يكن له مال ولا وراثتها منها شيئاً  
 لوجود مانع قام بها ككفرها واستغراق الديون أتركها المتعلقة بها أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كنفها على  
 الديون سم على حج بالمعنى اه ع(قوله ان اعسر الخ) أي عند الموت وان ايسر بعده وقبل تكفينها مراه  
 سم وفي ع(ش) عن من رخصه عباره مشى م على انه ينبغي فيما لو كان معسراً عند موت الزوجة ثم حصل  
 له مال قبل تكفينها انه يجب عليه تكفينها لبقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط  
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماده (قوله  
 والا الخ) أي وان لم يرث المانع قتل واختلاف دين كافي للمزوج بكتاتية سم(قوله وهو متجه) اعتمدهم  
 اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتاعاً (قوله بمن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م  
 اه سم واعتمده ع(ش) كما مر (قوله فان لم يكن لها تركه) أي أو تعلق بعينها دين (قوله اولم يجب نفقتها  
 الخ) أي لنحو نشوزها (قوله فعلى من عليه نفقتها) أي قريب وسيد (قوله فالوقف الخ) استقرب  
 ع(ش) تقديم الوصية عليه كما مر (قوله ولو غاب) إلى قوله كما بحثه في المعنى وإلى قوله ويظهر في النهاية الا قوله كما  
 بحثه إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورثة  
 فقول النهاية والمعنى فجهزت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله يراه) أي يستحسن التكفين بما  
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكيفه شخص من  
 مال نفسه ع(ش) أي باذن الحاكم فالاشهاد (قوله وعلى شقه الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم  
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله انه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استئذانه بلا مشقة وبلا تأخير مدة يعد  
 التأخير إليها ازراء بالميت عادة وكعدم وجود الحاكم مالو امتنع من الاذن الا بدراهم وان قلت ع(ش) (قوله  
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا لأن فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الجمل فيه نظر والا قرب  
 الثاني ع(ش) ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظاهر إذا  
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث  
 لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وإنما لم تكن من راس المال لعدم  
 موتين ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم ان اعسر الخ) أي عند الموت وان ايسر بعده وقبل  
 تكفينها م ر و ظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه الزوجة  
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لان الوجوب لم يلازم بل لا فاء ابتداء وهو لا يجب عليه الا ثوب  
 واحد لا يقال بل لا فاهما السكن الزوج تحمل عنها كالفطرة لا تانم ذلك ويؤيد المنع انه لو لا فاهما الوجوب  
 لو جبت الاثواب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو ايسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها  
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الوجوب في هذه الحالة لا فاهما في الجملة ولو ماتت زوجاته دفعة  
 بهم اد وغيره ولم يجد احد الكفنا واحد فالقياس الاقرا ان لم يكن ثم من يخشى فسادها والا قدمت عليها او  
 مرتباً فالوجه تقديم الاولى مع امن التغير اخذاً بما مر وقال البندنيجي لوماتت اقاربه دفعة قدم في  
 التكفين وغيره من يسرع فسادها فان استوا قدم الاب ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما  
 ويقرب بين الزوجين وذ كرم بعضهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن طلقا نظر ولا وجه  
 لتقديم الفاجر الشقي على البر التقى وان كان اصغر منه ولم يذكر ما اذا لم يمكنه القيام بالسر السكل ويشبه ان  
 يحى فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسياق بعض ذلك في الفرائض شرح م(قوله والا) أي وان لم يرث  
 المانع قتل واختلاف دين كافي للمزوج بكتاتية سم(قوله وهو متجه) اعتمدهم(قوله ويظهر ضبط المعسر  
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة م(قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

وصغيرة نعم ان اعسر جهزت  
 من أصل تركتها لا من  
 خصوص نصيبه منها كما  
 اقتضاه كلامهم وقال بعضهم  
 بل من نصيبه منها ان ورت  
 لأنه صار موسراً به ولا فن  
 أصل تركتها مقدماً على  
 الدين وهو متجه من حيث  
 المعنى وإذا كفتت منها أو  
 من غيرها لم يبق ديناً عليه  
 للسقوط عنه باعساره مع  
 أنه امتناع وبه فارق الكفارة  
 ويظهر ضبط المعسر بمن  
 ليس عنده فاضل عما يترك  
 للفلس ويحتمل بمن لا يلزمه  
 إلا نفقة المعسرين فان لم  
 يكن لها تركه وهو معسر أو  
 لم يجب نفقتها عليه حية فعلي  
 من عليه نفقتها فالوقت لميت  
 المال فالأغنياء ولو غاب أو  
 امتنع وهو موسر وكفتت  
 من مالها أو غيره فان كان  
 باذن حاكم يراه رجوع عليه  
 وإلا فلا كما بحثه الأذرع  
 وعلى شقه الثاني يحتمل  
 قول الجلال البلقيني أنه  
 لا يستقر في ذمته لأنه امتناع  
 إذ التملك بعد الموت متعذر  
 وتمليك الورثة لا يجب فتعين  
 الامتاع أي وما هو امتناع  
 لا يستقر في الذمة وقياس  
 نظائره أنه لو لم يوجد حاكم  
 كفى المجهز الاشهاد على أنه  
 جهز من مال نفسه ليرجع  
 به ولو أوصت بان تكفن  
 من مالها وهو موسر



بالحلقه ويبالغ في شدة حتى يمنع الخارج ويكره دسه إلى داخل الحلقه بل قال (١٢٧) الاذغى ظاهر كلام غير الدارمى

تحريره لما فيه من انتهاك حرمة اه ويجاب بانه لعذر فلا انتهاك (ويجعل على كل منشفة من (منافذ بدنه) الاصلية كعين واذن وفم ومنخر والطارئة بنحو جرح وعلى كل مسجدة من مساجده السبعة السابقة والانف (قطن) حليج عليه خنوط دفعا للهوم واكراما للمساجد (وتلف عليه اللقائف) بان يشك كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحى بالقباء ويجعل الفاضل عند رأسه أكثر (ويشد) في غير المحرم بشدا ويعرض بعرض ثدى المرأة وصدرها لثلا ينتشر عند الحركة والحمل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) لزوال مقتضيه ولكراهة بقاء شىء معقود معه فيه (ولا يلبس المحرم) قبل التحلل الاول (الذ كرحيطا) قال الجرجاني ولا تشد عليه اكفانه ولا يستر رأسه ولا وجه المحرم المحرمة) ولا كفاهها بقفازين لما مر مع امتناع ان يقرب طيبا وان يؤخذ شىء من نحو شعره قبيل الفصل والخنى يكشف وجهه او

أى وكافور نهاية ومعنى (قوله بالحلقه) أى حلقه الدبر نهاية (قوله ويكره دسه الخ) أى الالة بخاف خروج شىء بسببها شرح بافضل (قوله كعين الخ) الكف استقصائية ولا بدل المغنى الكاف بن (قوله وعلى كل مسجدة الخ) أى ولو كان صغيرا فبما يظهر اكراما لو اضع السجود من حيث هى عرش ومثل الصغير كما استقر به الاطفيحي مسلم لم يسجد أصلا وباتى عن النهاية ما يشمل الكل (قوله من مساجده الخ) أى الجبهة والركبتين وباطن السكة بين واصابع القدمين نهاية (قوله قطن حليج) بالحاء المهملة أى مندوف عرش وفى السكردى على بافضل عن شرحى الارشاد أى منزع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه عرش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أى ما لم يكن محرما حاي (قوله عند رأسه الخ) أى عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومعنى أى فوق رأسه عرش قول المتن (وأشد) أى عليه اللقائف ولا يجوز ان يكتب على السكف شىء من القرآن او الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولان يكون للميت من الشيا ب ما فيه زينة كافى فتاوى ابن الصلاح واعلم بحول على زينة محرمة عليه حال حياته نهاية وكذا فى المغنى لا قوله او الاسماء المعظمة وقوله واعلم الخ (قوله فى غير المحرم الخ) أى كما فى تحرير الجرجاني لانه شبهه بعقد الازار نهاية ومعنى وفيه دلالة على ان استثناء المحرم على سبيل الذنب لا الوجوب ويندفع بذلك التردد الاقنى عن البصرى واعتراض سم بما نصه قد يقال مطلق الشدا لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان ياف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه ولا يمتنع نحو العقدة والربط فهلا طالب الشد فيه بغير نحو العقدة والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة تشرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا يضطرب ثديها عند الحمل فتنتشر الاكفان قال الائمة ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر اه ومقتضى التعليل المذكور الا اكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشدها من الاكتفاء لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد بعد ازمان المسنون كونه سائر الجميع صدر المرأة لانه ابلغ فى عدم ظهور الثديين عرش اقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لثلا ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعليل لان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لايسن لها ذلك عرش ويؤخذ من التعليل ايضا ان الصغيرة ليست بقيدة فكبيره التى ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فاذا وضع فى قبر نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومعنى قول المتن (ولا يلبس المحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى (قوله قبل التحلل) أى قوله لانه لا يكتب فى النهاية والمعنى الا قوله الخنى الى الفرع وقوله ومع هذا الى او كان قول المتن (مخيطا) أى ولا ما فى معناه يحرم على المحرم لبسه نهاية ومعنى (قوله ولا تشد عليه اكفانه) ان كان المراد لا يندب فمحتمل ولا يجوز فتحل تأمل اذا كان بنحو خيط او فى محل التكة فلينما مل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمعنى ظاهر فى الاول كما مر قول المتن (ولا يستر رأسه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف ما لم يدفن الميت منهما عرش أى المحرم والمحرمة (قوله قبيل الفصل) متعاق بقوله مر (قوله ينبغى الخ) عبارة النهاية والمعنى ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا قال عرش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه وقال شيخنا ويكره اتخاذ السكف الا من حل او من اثر صالح بخلاف القبر فانه يسن اتخاذه اه (قوله كفنا الخ) أى ولا يكره ان يعد لنفسه قبر ايدفن فيه قال العبادى ولا يصير احق به مادام حيا ومعنى واسى قاله عرش

فيبسط او لا ولعل الاوجه ان يقال ان كانت سابعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيبسط او لا ولا اقدم الاوسع فليتا مل (قوله وعلى كل مسجدة من مساجده) هل يشمل الطفل الذى لا يميز انظر الماهن شأن النوع (فى غير المحرم) قد يقال مطلق الشدا لا يمنع على المحرم فانه يجوز ان ياف على بدنه ثوبا ويغرز طرفه فيه وانما الممتنع نحو العقدة والربط فهلا طالب الشد فيه بغير نحو العقدة والربط (قوله ولا تشد عليه اكفانه) ظاهر هذا امتناع الشد مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشدا زاره ويمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرع ينبغى ان لا يعد لنفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزركشى ولو اعد له قبر ايدفن فيه فينبغى ان لا يكره

رأسه لما باتى فى إحرامه (فرع) ينبغى أن لا يعد لنفسه كفنا

أى فلغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجره عليه لأجل حفره مر اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه ولا فليس لغيره أن يسبقه في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين الكفن المعد أنه لا يجوز لأثره دفنه في غيره بلا عذر فراجع (قوله إلا أن سلم الخ) أى لحسن اعداده وقصحه فعمله عن بعض الصحابة معنى واسنى (قوله ومع هذا لا يحتاج الخ) محل تأمل بصرى عبارة سم قديم مع عدم الاحتياج بأنه إذا عمت الشبهة ولم تتفاوت اتجاهه حينئذ لا اكتفاء بكونه من آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله تعين) وفاقا للنهاية (قوله) وترجيح الزركشى الخ) إجمعه الاسنى والمعنى (قوله والفرق ظاهر) أى إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلاف ما هنا نهاية قال عش قوله مر إذ ليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعدده لنفسه أن يقول بعد اعداده كقنوتى في هذا أو نحو ذلك اماما أعدده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان استحسان لنفسه ثوبا أو أخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفنا له فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى ذلك كفى ثياب الشهيد ثم رابت في سم على الهجة بعد مثل ما ذكر ما نصه قديم وجه ظاهر العبارة بأن إدخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل انتهى اه وما قاله سم هو الأقرب (قوله ولو سرق) إلى قوله والمتجه في المعنى والنهاية والاسنى إلا قوله ويظهر إلى فإن لم تقسم (قوله وظاهر الخ) خبر مقدم لقوله ان الصورة الخ (قوله ان الصورة هنا الخ) عبارة عش وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر وإلا فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويترتب على ذلك أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها بلا كفن لنحو بلائيه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع الثوب عليه ولا يضمه فيها لأن فيه انتها كاله وقد يقال إذا أمكن له في الكفن بلا إزاره أوجب بخلاف ما إذا توقف على إزاره كان قطع أو خشي تقطعه بلفه مر ويجب إعادة الكفن كلما يلي وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كاتجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت هلا وجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقيد قوهم إذا سرق الكفن بعد القسم لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم يكن في الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة وإلا فالقيام وجوبه على بيت المال ثم على عموم المسلمين أخذا بما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة الكفن كلما الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهادها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته إن كان وعرف ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين اه (قوله فإن لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق الخ (قوله جدد وجوبا) أى سواء أكان كفن أو لا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن العلة في المرة الأولى الحاجة وهى موجودة اسنى ومعنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافى الابتداء اه أقول الظاهر أخذا من قوهم أن وجوب الثانى والثالث للجمال وما تقدم عن الاسنى والمعنى انفا أن العلة الحاجة وعن عش عن مر في مسألة الفسقية من التعبير بالستران الواجب هنا السابع فقط (قوله وكذا أن قسمت الخ) خلافا للنهاية عبارة فلو قسمت لم يلزمهم أى الورثة لكن يسن ومحلها كما يحتمل الأذرعى إذا كان قد كفن أولا فى الثلاثة التى حق له إذا التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر اما لو كفن منها بواحد فينبغى أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له اه ويأتى عن سم ما يوافقه بزيادة (قوله وقال الماوردى ندبا) أقره الاسنى وقال المعنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان كفن

إلا أن سلم عن الشبهة أو هى فيه اخف ومع هذا لا يحتاج أن يقال أو كان من أثر من يتبرك به لأنه لا يكتفى بكونه من آثاره إلا أن خفت شبهته فيدخل في الأول ثم إذا عينه تعين كما قال اقض دينى من هذه العين وترجيح الزركشى جواز ابداله كتياب الشهيد فيه نظر والفرق ظاهر ولو سرق كفنه ولو بعد دفنه ويظهر أن بلاه مع بقاء الميت كسرقتة فيما يأتي وظاهر أخذا بما يأتي من عدم النش للكفن لحصول المقصود منه بستره في التراب فلا تنتهك حرمة ان الصورة هنا ان السارق أخذ الكفن ولم يطعم التراب عليه أو طمه فنش لغرض آخر فرؤى بلا كفن فإن لم تقسم التركة جدد وجوبا وكذا إن قسمت عند المتولى وقال الماوردى ندبا

لأنه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن بونس اه (قوله ومع هذا لا يحتاج أن يقال أو كان الخ) قديم مع بأنه إذا عمت الشبهة ولم تتفاوت اتجاهه حينئذ لا اكتفاء بكونه من آثاره وكذا إذا عم انتفاؤها (قوله ثم إذا عينه تعين) كذا مر (قوله جدد وجوبا) هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كافى الابتداء (قوله وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومحل إن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا كان

بشوب واحد وجب أن يكفن ثنائه وثالث لانهما حقهما ولم يستوفيهما أو باثنين وجب له الثالث لانه حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفينه بما وقف للاكفان فمن بيت المال فمن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المسكفن المنفق الخ وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النذب لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك على مر فوافق اه (قوله والمتجه الاول) خلافا للنهاية والمغني والاسنى وسم كما سر (قوله وكذلك لو كان المسكفن الخ) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التهمة وقياس الماوردي خلافه سم وتقدم عن غش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التهمة (قوله إلا ان كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا او بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما اذا قبلوا هل لهم ابداله منه قول الشيخ ابى زيد انه ان كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه تعين صرفه اليه فان كفنوه في غيره ردوه الى مالكة وإلا كان لهم اخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله لانه حينئذ عارية الخ) أي فيرد المال له قول المتن (وحمل الجنازة الخ) وبحرم حمل الميت بهيمة زرية كحمله في غرارة او قفة او بهيمة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير اولوح او يحمل على شيء حمل عليه اجزا فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهاله ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر اسنى (قوله افعل الصحابة) الى قوله وتشيع الخ في النهاية والمغني (قوله وورد عنه الخ) أي وحمل النبي ﷺ سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومعنى قال عش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم باشر حمله ويجوز انه امر بحمله كذلك فنسب اليه اه وباقى في الشرح ما يصرح بالاول وقال البجيرمي قرر شيخنا الحنفى الثانى وقال لم يثبت مباشرته لجلها بجديده اه (قوله هذا) أي كون الحمل بين العمودين افضل (قوله وإلا فالافضل الجمع) أي خروجا من الخلاف في ايهما افضل اسنى وإيعاب (قوله تارة كذا الخ) أي تارة بهيمة الحمل بين العمودين وتارة بهيمة التبريع نهاية قول المتن (وهو ان يضع الحشبتين الخ) فلو عجز عن الحمل اعانته اثنان بالعمودين وياخذ اثنان بالموؤخرتين في حالتي العجز وعدمه فخالوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى زاد الاسنى وشرح بافضل وامام ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد ففكره وإلا في الظفل الذي جرت العادة بحمله على الايدي اه قول المتن (على عاتقيه) والعاتق ما بين المنكب والعنق وهو مذكرو قيل مؤنت نهاية ومعنى قال عش قوله وهو مذكرو هذا على خلاف قاعدة ان ما تعدد في الانسان مؤنت اه (قوله لا واحدا الخ) أي وإما تاخر اثنان ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر الى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أي غالبوا وإلا فقد يكون حامل المؤخر أقصر من حاملي المقدم سم

كفن بشوب واحد وجب أن يكفن ثنائه وثالث لانهما حقهما ولم يستوفيهما أو باثنين وجب له الثالث لان حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه يجب تكفينه بما وقف للاكفان فمن بيت المال فمن اغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين راسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المسكفن المنفق الخ ولو اريد سقوطه راسا اشكل وجوب التجديد على المنفق وبيت المال وعلى هذا فاذا وجب على الاغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا اغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النذب لانه باعتبار خصوصهم ثم اوردت جميع ذلك على مر فوافق (قوله وكذلك لو كان المسكفن المنفق الخ) أي يجدد وجوبا كما أفصح به في شرح الروض عن التهمة وقياس الماوردي خلافه (قوله إلا ان كان من اجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع اجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا او بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ما ذكر خلافا فيما اذا قبلوا هل لهم ابداله منه قول الشيخ ابى زيد انه ان كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه تعين صرفه اليه فان كفنوه في غيره ردوه الى مالكة وإلا كان لهم اخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح (قوله وأدى

والمتجه الاول وكذا لو كان المسكفن المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلاً فهو للورثة إلا ان كان من أجني لم ينوبه رفقهم بأداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التبريع في الاصح) لفعل الصحابة رضى الله عنهم له وورد عنه ﷺ هذا ان أراد الاقتصار على كيفية وإلا فالافضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة كذا وتارة كذا (وهو) أي الحمل بينهما (أن يضع الحشبتين المتقدمتين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من الجانب الايسر لا واحد لانه لو توسطهما لم ينظر الطريق وان حمل على رأسه خرج عن الحمل بين العمودين وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع ١٣٠) أن يتقدم رجلا ونيتأخر آخران) ولادناه في جملها بل هو مكروم وبروه ثم فعله <sup>عليه</sup> <sup>السلام</sup>

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها بصري قول الماتن (ان يتقدم رجلا الخ) اي يضع احدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر عكسه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملون اربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة او ثمانية او اكثر اشفا عاجب حسب الحاجة وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير او تزداد عمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما واما الصغير فان حمله واحد جائز لا اذ راء فيه ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها على كنفه ثم بالايسر من مؤخرها ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيأخذ الايمن المؤخر او يهتبه التريبع بدأ بالعمود الايسر من مقدمها على عاتقه الايمن ثم بالايسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم ثلاثمشى خلفها فيبدأ بالايمن من مقدمها على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك او بالهيئتين اتى بها الى في الثانية ويحمل المقدم على كنفه مقدما او مؤخرامغنى واسنى (قوله ولادناه الخ) اي ولاسقوط مروءة اسنى ومغنى (قوله وتشيع الجنازة الخ) أي الرجال ويندب مكشهم الى أن يدفن ويكره القيام بمرتب به ولم ير ذلك ذهب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرى وهل يلحق به الجار كافي العيادة فيه نظرا واما زيارة قبره في المجموع الصواب جواز به وقطع الاكثرون ولا يتولاه في حمل الجنازة إلا الرجال وان كان الميت امرأة لضعف النساء غالبا وقد يشكك من شئ لموحان فيكره لهن حمله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن اسنى وقال في شرح المنهج وفي معناهن الحثاني فجا يظهر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوتت تفاوت الجنازات في تشيعها عشرة مثلاً إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعاً مثلاً قد يقطع العرف نسبتها اليها والتي يشيعها عشرة الاف مثلاً لا يقطع العرف نسبتها اليها ولو بعد عنها نحو مائتي ذراع مثلاً فليتامل بصري اقول بل نحو خمسة مائة ذراع عبارة السكردى على بافضل حاصل ما في الايعاب انه ان بعد عنها المنعطف او كثرة مشيع حصل فضيلة التشيع ولا فلا اه قول الماتن (والمشى الخ) اي للشيخ لها نهاية (قوله افضل) الى الفصل في المغنى والنهية الا قوله وهل مجرد المنصب الى المتن وقوله لكن انتصر الى وكونه وقوله اي رؤية كاملة (قوله بل يكره الخ) اي في ذهابه معها ولا كراهة في الركوب في العود نهية ومغنى (قوله كضعف) أي وبعد المقبرة كما قاله الماوردي وظاهره أنه لا كراهة حينئذ وان اطاق المشى بلا مشقة وقد وجه بان من شأن البعيد ان فيه نوع مشقة امو لو فرض انقطاعها قطعاً فالوجه السكراهة ايعاب (قوله وغيره) اي كاشفعة (قوله يعكر عليه) اي يشكل على الفرق (قوله هنا) اي مع الجنازة (قوله وكون المشى امامها الخ) اي ولو كان بعيداً ولو مشى خلفها كان قريباً منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشى امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثاني في نظره والا قرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ما ذا يرعى اه والا قرب مراعاة الامام وان بعد عرش (قوله افضل) اي ولو مشى خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة دون كمالها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام حتى توضع الجنازة وان شاء قعد نهية ومغنى وفولها لم يكره لكن فاته فضل الاتباع عاب (قوله للاتباع الخ) واما خبرنا مشوا وخاف الجنازة فضعيف نهية ومغنى (قوله وكونه بقرها افضل) اي من بعدها بان لا يراها لكثرة الماشين معها نهية ومغنى واسنى (قوله أي رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خيب) أي زيد في الامراع ويكره القيام

ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعي رضى الله وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة ولا حرم كما هو قياس نظائره وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفاً نسبته اليها (والمشى) افضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد المنصب هنا عذر قياساً على ما ياتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق اوجه فان قلت يعكر عليه ما مر ان فقد بعض لباسه للاتق عذرى الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا امتثالاً للسنة فلا تنخرم به مروءتهم بل يزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم للاتق بهم وكون المشيع (أمامها) افضل للاتباع ولانهم شفعاء سواء الراكب والماشى ونقل الاتفاق على ان الراكب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوى غلط لكن انتصر له الاذرى بصحة الخبر به وبان في تقدمه ايذاء للمشاة وكونه (بقرها افضل) للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت راءا الى رؤية كاملة (ويسرع بها) ندباً للصحة الامر به بأن

الى تنكيس رأس الميت) قد لا يؤدى كماله لو كان المتقدم طويلاً والمتأخر أقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على نسبة واحدة (قوله في المتن والتربيع) قال في شرح الروض واما ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين او واحد فمكروه مخالف للسنة لكن الظاهر ان محله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الايدي اه (قوله في المتن والمشى امامها) لو شيعها نساء وان كره لهن ذلك فهل يطلب أن يكن امامها فيه نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك إلا للعارض كخوف نظر محرم او اختلاط بالرجال مر

يكون فوق المشى المعتاد ودون الحبيب (ان لم يخف تغيره) بالاسراع والإلتفات به ولو خاف التغير ان لم يخف الحبيب الجنازة



(فصل في الصلاة عليه) قيل هي من خصائص هذه الامة وفيه ما يبين في شرح العباب ومن جملته الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصححه الحاكم انه عليه السلام قال كان ادم رجلا شعثا طويلا كانه نخلة يحرق (١٣١) فلما حضره الموت نزلت الملائكة

للبجنازة إذا مرت به ولم يرد الذهب معها كما صرح به في الروضة وجرى عليه ابن المقرئ خلافا لما جرى عليه المتولي من الاستحباب قال في المجموع قال البندنجي يستحب ان مرت به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها اذا كانت اهلا لذلك وان يقول سبحان الحي الذي لا يموت او سبحان الملك القدوس وروي عن انس رضي الله عنه ان من راي جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما كتب له عشرون حسنة مغنى زاد النهاية و اجاب الشافعي والجمهور عن الاحاديث بان الامر بالقيام فيها مندوخ اه قال عرش قوله رمز ينفذ في الاسراع اى وجوبه او قوله من الاستحباب اى استحباب القيام لها كبير كان الميت او صغيرا ومعلوم ان الكلام في الميت المسلم لان المقصود منه التعظيم للميت نال في شرح الروضه الذي قاله المتولي هو المختار وقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القعود لاحديث على رضى الله عنه وليس صريحا في النسخ وقوله منسوخ اى فيكون القيام مكروها وقوله لم إذا كانت اهلا لذلك اى فاذا كانت غير اهلا فهل يذكرها بماهى اهلا ولا يذكر شيئا نظر الى ان الستر مطلوب او يباح له ان يثني عليها شر او الاقرب الثاني وقوله مر وان يقول سبحان الحي الخ ظاهره ولو جنازة كافر اه عرش

(فصل في الصلاة على الميت (قوله قيل الخ) اعتمدته المغنى والنهاية وقره سم عبارة الاول وهى من خصائص هذه الامة كما قاله الفسكهاني المالكي في شرح الرسالة اه زاد الثاني ولا ينافيه ما ورد من تفسير الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بنى ادم هذه سنتكم في موتكم كما جاز حل الاول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على اصل الفعل اى وهو يحصل بالدعاء عرش (قوله وفيه) اى في ذلك من القول (ومن جملته) اى ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) لعل الفاعل زائدة (قوله لنحو التكبير والكيفية) اى المشتملة على الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهما من شريعتنا بحججهم (قوله وقتل احد) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم (هل شرعت صلاة الجنازة بمكة) استظهر في الایعاب (قوله و ظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم الخ وما في الاصابة الخ) في الاستدلال كل منهما انظر اما الاول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة عند موته واما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة بعد موتها وقبل خروجه صلى الله عليه وسلم فان بينهما مدة كما هو مقرر بصري وقد يجاب بان ما ذكره من الاحتمالين لا ينافي لما ادعاه الشارح من الظهور ولذا قال عرش بعد سر دكلام الشارح وانما قال و ظاهر حديث انه لاحتمال انها شرعت بمكة بعدموت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الاصابة الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله انها لم تشرع بمكة الخ) اقره عرش واعتمدته شيخنا والبيجري (قوله اى الميت) الى قول المتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله المحكوم باسلامه) خرج به اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك سم قول المتن (اركان) اى سبعة نهاية ومغنى (قوله لحديثها السابق) اى في الوضوء وهو انما الاعمال بالنيات كردى (قوله كوقت نية غيرها) كذا في المغنى والنهاية تبعه الشارح المحقق وقد يقال الاولى ان يقال كوقت غيرها من نيات الصلوات لما في الاول من تقدير مضافين ومن اشقيت الضميرين بخلاف الثاني فان فيه تقدير مضاف فقط ويسلم من التشييت المذكور بالكلية فليتأمل مع التحلي بالانصاف بصري (قوله فتجب الخ) قال في شرح العباب واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق المرأة وان وقعت لها نفلا وانما تكبيرة الاحرام وانه يسن هنا ما سن ثم وفي الاضافة هنا الوجهان المعروفان ومع كونها نفلا منهما يجب فيها القيام للقادر ولا يجوز الخروج منها على الوجه انتهى ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس

(فصل في الصلاة عليه (قوله قيل هي من خصائص هذه الامة الخ) ذكر الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ان الاصابة بالثالث من خصائص هذه الامة شرح مر (قوله اى الميت، المحكوم باسلامه) خرج

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنة على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (صلاته) اى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان احدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك) وقت نية (غيرها) فيجب مقارنتها لتكبيرة التحريم كما مر اول صفة الصلاة

عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة عرش والراجح من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح م عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فقويت مشابهمتها للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكتوبة منه فانها لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة التولية فيها فلم يشترط فيها نية الفرضية اه (قوله وتجب نية الفرض) أى ولو في صلاة امرأة مع رجال نهاية زاد سم نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير ها ونها إذا تعينت صلاته الاجزاء. نظر اه قال عرش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه عليها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وأن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس م انتهى وهو ظاهر في انه إذا صلى وحده مع وجود الرجال لا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لا سقاط الصلاة عنهم فليراجع اه (قوله) حينئذ تسكني نية الفرض (الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض م اه سم وعرش (قوله) ويرد بانه يكفي (الخ) قد يقال ان اريد بحسب الواقع فلا يفيد والالم يجب تعيين العبد بانه فطر او اضحى بل لم يجب تعيين في معينة مطلقا وبحسب الملاحظة للناوى ثبت ما ادعاه الخصم فليتامل ثم رايت المحشى استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الخصم من عدم التمييز مستند إلى انه اى التمييز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عرش كلام الشارح بما نصه والمراد ان الفرض المضاف للبيت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للتعيين بوضعين والالفاظ متى اطلقت ولو حظت حملت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنائز والعيني في غيرها وبهذا يجب عما اورده سم هنا اه (قوله وقايه الخ) اى قياس سن الاضافة ندب نية كونه مستقبلا للقبلة كردى (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اه (قوله وقد يقال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية

(و) تجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية حينئذ (تسكني نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل اشترط نية فرض كفاية) لتمييز عن فرض العين ويرد بانه يكفي بيميزا بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وتسبب الاضافة الى الله تعالى وقياسه ندب كونه مستقبلا

أطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة وسياق ذلك (قوله وتجنب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكتوبة قال في شرحه واستفيد من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاما استثنى فمن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الاثني وان وقعت لها نفلا كما ياتي قياسا على ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الاثني وإن نقل به في المعادة لا مكان الفرق واقتراها بتكبيره الا حرام وان يسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الاضافة هنا الى الله تعالى الوجهان المعروفان اه ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وانما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها يجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر اول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الاوجه كما مر ويفرق بينه وبين عدم لزوم الجهاد لها بحضور الصف بان الصلاة تحتاط لها اكثر اه ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا النساء فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله) ويرد بانه يكفي بيميزا بينهما (الخ) لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه نظر الاصلها والتعين عارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال نظر الان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كافي غير ها ونها اذا تعينت صلاته للاجزاء نظر (فرع) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطا كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات او يفرق فيه نظر وبما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله لا الاثني وان نوى بتكبيره الركنية بل نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقدها خمس مثلا فليتامل (قوله اختلاف معنى الفرضية) قد يقال هذا

ولا يتصور هناية اداء وحده ولا نية عدد كذا قيل وقد يقال ما للمانع من نية عدد (١٣٣) التكثيرات لما يأتي انها بمثابة الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى عين كمل هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب اى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا برده تصریح البغوى الذى جزم به الانوار وغيره بأنه يكفي فيه ان يقول على من صلى عليه الامام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يصرح به قول جمع واعتمده فى المجموع وتبعه اكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال فى المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً ومن ثم عبر الزركشى بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا اشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر وافاد قولنا بمن أنه يكفي فى الجمع قصدهم وإن لم يعرف عددهم كما بآتى لا بعضهم وإن صلى ثانياً على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق فى كل من البعضين (فان عين الميت) وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبان عمره (بطلت) صلاته أى لم تنه قد كما بصله ما لم يشر اليه نظير ما روى فى الامام (وإن حضر موتى نواه) اى

عدد الركعات فى بقية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظر وما قد يناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاقوى وان نوى بتكبيره الركبة اى بل من نوى بتكبيره الركبة فهو يعتد بها خمس مثلاً فليأمل سم (قوله) ولا يتصور هناية اداء (الخ) اى فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى اللغوى فلا تبطل غش النظر ما للفرق بين الاطلاق والمعنى اللغوى وينبغي أن لا تبطل أيضاً لو ادى بالاداء الصلاة على الميت ابتداءً وبالقضاء الصلاة عليه ثانياً وكان الامر كذلك فليراجع (قوله) ولا معرفته إلى قوله واستثناء جمع فى النهاية والمعنى (قوله) استثناء جمع الغائب (الخ) جرى عليه النهاية والمعنى فقيد الميت فى المتن بالحاضر ثم قال اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل الحضرى وعزى إلى البسيط وزاد الاول نعم لو صلى الامام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر اه قال عش قوله مر بقلبه اى لا باسمه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أى بقلبه كما تقدم فى الشرح اه (قوله) (والا) اى بان ارادوا لا باسمه ونسبه (قوله) كان استثناءهم فاسداً اى لعدم الفرق حينئذ بينهما عبارة السكردى على بافضل ولا فرق بين الغائب والحاضر فى ذلك اى فى عدم وجوب التعيين كما عتمده فى التحفة وغيرها وقيدته فى شرح المنهج بالحاضر فاقضى انه لا بد فى الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح فى الامداد ما يفيد ان الخلف لفظى والحاصل انه إذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما أى الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح إلا بالتعيين عندهما أيضاً ولو صلى على من مات اليوم فى اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب قال الامر إلى انه لا خلف بينهما اه (قوله) برده (الخ) خبر واستثناء جمع (الخ) (قوله) يكفي فيه اى فى الميت الغائب (قوله) من تصح الصلاة عليهم قال فى الايعاب لا بد من هذا القول او ما نعتاه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائباً الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجمال ونواه فواضح وإلا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كرى على بافضل (قوله) فالوجه أنه لا فرق بينه (الخ) أى فيكنى فى كل منهما ادنى تمييز (قوله) يكفي فى الجمع إلى قول المتن الثانى فى النهاية والمعنى لا قوله كما بصله (قوله) لا بعضهم (الخ) اى لا يكتفى فى الجمع قصد بعضهم على الابهام قال عش ومنه ما لو عين البعض بالجزية كالثلاث والرابع اه اى فلا يكتفى (قوله) كما بآتى اى انفا بقوله إجمالاً (قوله) الميت اى الحاضر او الغائب نهاية ومعنى (قوله) على زيد فبان (الخ) اى او على الكبير او الذكر من اولاده فبان الصغير او الاثني نهاية ومعنى (قوله) ما لم يشر اليه فان أشار اليه صحت تغليبا للاشارة نهاية ومعنى أى بقلبه عش (قوله) فى الامام) أى فى تعيينه (قوله) إجمالاً اى وإن لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله) ذكر عددهم اى بالقلب (قوله) كما مر اى فيجب على المأموم نية الاقتداء او الجماعة بالامام كما مر فى صفة الاثنية ولا يقدح اختلاف بينهما كما سأتى نهاية ومعنى قال عش وقياس ما مر انه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة فى تكبيرة على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله) لم يصح اى لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين نهاية ومعنى قال سم بتجهان محله ما لم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتد بهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة واجزاء اه واقره عش عبارة البصرى من الواضح انه ينبغي تنقيده بما إذا لم يشر اما إذا أشار فينبغى الصحة تغليبا للاشارة اه (قوله) او على حى وميت (الخ) او على ميتين ثم نوى قطعهما عن احدهما بطلت نهاية قال عش قوله بطلت اى فيهما وبقي لوقال

الاختلاف بمن فى الواقع والمعتبر كون المميز فى النية بان يقصد ما بمن فهذا لا يصلح الرد (قوله) لا بعضهم) أى على الابهام (قوله) لم يصح بتجهان محله ما لم يلاحظ الاشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الاشخاص الحاضرين وهو يعتد بهم عشرة فبانوا احد عشر فالمنجى الصحة والاجزاء (قوله) او على حى وميت (الخ) او على

الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عددهم وإن عرفه وحكم نية القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح أو على حى وميت صحت ان جهل وإلا فلا لتلاعبه ويؤخذ من قوله نواهم أنه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حينئذ

نوبت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني  
 لانهم بنو الصلاة عليها ويحتمل الصحة كنوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالخال او لعل هذا الاحتمال هو  
 الاقرب تعليميا للاشارة (قوله فبعد سلامه الخ) قد يفيد صحته الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لئلا يفتقد  
 تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فوجه البطلان بنية اسم واقره الشوبري (قوله اوسدس) إلى  
 قول المتن ولو خمس في النهاية والمغنى (قوله ولم يعتد البطلان) أي وإلا كان متلاعبا اسم عبارة النهاية  
 والمغنى نعم لو زاد على الأربع عمد اعتد البطلان بطلت كذا ذكره الاذرعى اه قال ع ش ولعل وجه  
 البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره  
 انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه او لا ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعيدا وفي سم على حج لو زاد  
 على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالأو اعتقد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق  
 ويؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى  
 ع ش (قوله اوسدس مثلا) ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدوا وتكره الزيادة عليها للخلاف في  
 البطلان بها وحيث زاد فالاول له الدعام لم يسلم ليقائه حكما في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرا  
 الفاتحة في الاولى اجزائه حيث قد فيما يظهر ثم رايت سم على حج صرح بما استظهرناه (فرع) لو زاد  
 الامام وكان المأموم مسبوقا فافاق بالاذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة  
 فقرأ ثم لما دبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها  
 معه ثم دعا للبيت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم انها زائدة  
 او جهل ذلك او يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي ببقية الصلوات فيه نظر ومال من الاول فليحذر سم  
 على المنهج اقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الأربع اذكار محضة للامام فالمسبوق في الحقيقة  
 انما اتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس انه هنا كذلك (فرع)  
 موافق في الجنابة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير  
 الاولى او لا قال مر لا يجوز بل تميزت عليه بالشروع فعين عليه الانبان بها فان تخلف لنحو بطم اتمها  
 تخلف وقراها لم يشرع الامام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم وإلا ففيه نظر ظاهر فليحذر  
 وليراجع سم على المنهج والاقرب الميل إلى النظر ع ش (قوله وذلك) أي عدم البطلان (لثبوته) أي  
 الزائد على الأربع (قوله ولانه) أي التكبير (قوله أما سهو الخ) أي أو جهلا بنية (قوله عمدا) لم يذكره  
 النهاية والمغنى ولعله لتعيين محل الخلاف نظير ما تقدم اتفاقا قول المتن (لم يتابعه) أي المأموم نهاية قال ع ش  
 قال سم على البهجة هذا شامل للمسبوق اه أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن  
 بقية ما عليه لان حسب ان ما عليه بطله بعد سلام الامام وما زاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه  
 اه (قوله ندبا) أي لا تسن له متابعتها في الزائدة بنية ومغنى أي بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها  
 ع ش (قوله لا مدخل لسجود السهو الخ) (فرع) قرا اية سجدة في صلاة الجنابة وسجد الوجه  
 بطلان الصلاة إن كان عامدا عالما مر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) عبارة  
 شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العبد بان ذاك فيه خلاف محترم باق إلى الان بخلاف الزيادة على

فبعد سلامه تجب عليها  
 صلاة أخرى (الثاني أربع  
 تكبيرات) بتكبيره  
 الاحرام إجماعا (فان خمس)  
 أوسدس مثلا عمدا ولم يعتد  
 البطلان (لم تبطل) صلاته  
 (في الأصح) وإن نوى  
 بتكبيره الركنية خلا فالجمع  
 متأخرين وذلك لثبوته  
 في صحيح مسلم ولانه ذكر  
 وزيادته ولو ركنا لا تضر  
 كتكرير الفاتحة بقصد  
 الركنية أما سهوا فلا يضر  
 جزما ورس أنه لا مدخل  
 لسجود السهو فيها (ولو  
 خمس أمامه) عمدا (لم يتابعه)  
 ندبا (في الأصح) لان ما فعله  
 غير مشروع عند من يعتد  
 به لما تقرر من الاجماع

ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله فبعد سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة  
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لئلا يفتقد تعدد ما مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فالوجه  
 البطلان بنيةهما (قوله في المتن فان خمس الخ) لو زاد على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالأو  
 اعتقد جميع افعال الصلاة فروضا وقد يفرق بان تلك الافعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا  
 بخلاف الزائد على الأربع هنا فانه غير مطلوب راسا وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية  
 بل ان اراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتد البطلان) أي وإلا كان متلاعبا (قوله وبه فارق

الاربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به انتهى سم (قوله) ما مر في تكبير العيد  
 عبارة هناك نعم ان كبر امامه ستا وثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي  
 فيما لو كبر امام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الابطال بخلافه  
 هنا والذي يتجه انه لا يتابعه إلا ان يأتي بما يعتقه احدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ انتهى سم قول  
 المتن (بل يسلم) اي بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لانه سلام في أثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام  
 الصلاة مر اه سم على البهجة اه عش قول المتن (الثالث السلام) اي بعد تكبيراتها وقدمه  
 ذكر امع تأخره رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديم ما يقل عليه الكلام تقريبا على الافهام نهاية (قوله) حال  
 كونه اي على مذهب من يجوز مجيء الحال من الخبر و(قوله) او هو الخ اي على مذهب الجمهور من  
 عدم جوازه (قوله) فيما مر الخ عبارة المغنى والنهية في كفيته وتعددته ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة  
 وبركانه وهو كذلك خلافاً لما قال يس ذلك وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة ويجعلها تلقاء  
 وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر اه قال عش قوله وتعددته اي فان اقتصر على واحدة اتى بها من جهة  
 يمينه وقوله مر عدم سن زيادة الخ اي ولو على القبر او على غائب اه عش (قوله) على ما مر فيه اي في ركن  
 السلام كردي قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) (فرع) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولي قبل تكبير  
 الامام ما بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي ﷺ  
 قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لمر اه سم على البهجة وقوله ان يشتغل  
 بالدعاء اي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرهه او يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما  
 يقال بعدها ونقل بالدرس عن الايعاب لحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة  
 اه وفيه وقفة والاقرب ما قاله سم اه عش (قوله) فيدلها الى قوله وتعينها في النهاية والمغنى لا قوله اي  
 طريقة مألوفة (قوله) فيدلها الخ اي من القراءة ثم الذكر قال سم على حجب انظر هل يجري نظير ذلك في  
 الدعاء للبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببديل الدعاء قراءة او ذكر من غير  
 ترتيب بينهما ومعها فيه نظر والمتجه الجريان انتهى عش (قوله) وروى البخاري الخ ولعموم خبر  
 لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله) قراها هنا اي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي  
 رواية قرأ بأم القرآن فجهر بها وقال انما جهرت لتعلموا انها سنة نهاية ومعنى (قوله) اي طريقة الخ عبارة  
 عش اي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله) وعلى تعيينها فيها اي الذي اختاره الرافعي قول المتن (قلت)  
 تجزى الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشبرا لمسى حفظه الله مانصه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع  
 السؤال عنها وهو ان شافعي اقتدى بالكي يتابعه في التكبيرات وقر الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الاولي  
 فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر امامه أنه ترك  
 الفاتحة وتركها قبل الاربعة لا يقتضي البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الاربعة لكنه لما سلم بدونها بطلت  
 صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج اليها

وبه فارق ما مر في تكبير  
 العيد (بل يسلم او ينتظره  
 ليسلم معه) وهو الافضل  
 لتأكيد المتابعة (الثالث  
 السلام) حال كونه أو هو  
 (ك) سلام (غيرها) فيما  
 مر فيه وجوبا وندبا إلا  
 وبركانه فسنة هنا فقط على  
 ما مر فيه (الرابع قراءة  
 الفاتحة) فيدلها فالوقوف  
 بقدرها لما مر في ميحتها  
 وروى البخاري ان ابن  
 عباس قرأ بها هنا وقال  
 لتعلموا أنها سنة أي  
 طريقة مألوفة ومحلها  
 (بعد) التكبير (الاولى)  
 وقبل الثانية لما صبح أن أبا  
 امامة رضى الله عنه قال  
 السنة في الصلاة على الجنازة  
 أن يقرأ في التكبير (الاولى)  
 بأم القرآن وعلى تعيينها فيها  
 لو نسها وكبر لم يعتدله بشيء  
 بما يأتي به كما أفهمه قولهم  
 فما بعد المتروك لغو

(قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) (١٣٦) وقول الروضة واضلها بعد هاو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم

تحالفهما (والله أعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز خلوهما عنه ولما كان في الفرق عسر اختصار كثير من الاول وجزم به المصنف نفسه في تبينه وانتصر له الاذرع وغيره وقد يفرق بان القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للبيت والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحد قبلها كما يأتي فتعين محلها الوارد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز خلوهما الى بعضها الى واحدة من الثلاثة اشعارا ايضا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ) لانه من السنة كما رواه الحالم عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وصححه (بعد الثانية) اي عقبها فلا تجزئ في غيرها لما تقرر من تعيينها فيها بخلاف الفاتحة في الاولى فزعم بناء هذا على تعيين الفاتحة في الاولى رد بما قدمته آنفا (والصحيح ان الصلاة على الال لا تجب) كغيرها بل اولي لبنائها على التخفيف نعم تسن وظاهر ان كيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا ايضا

في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جار حتى فيما لو كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنازة كالحنفى لاذل الفرق نظر الى ما وجه به الشيخ بقاء الله اى ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة ولا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتقد وجوب البسملة واما ما قيل ان حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنته غير صحيحة عند الشافعى فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة رشيدى (قوله تجزئ الفاتحة الخ) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فلم يسبق الذي لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى لكن اذا اخرها المسبوق يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتي بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الاولى) اى من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صحح المصنف في تبينه تبع الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم ويترتب عليه لزوم خلوهما الى عن ذكر والجمع بين ركعتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب اى بين الفاتحة وبين واجب التكبيرة المنقول اليها ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة باقية في اخرى لعدم وروده نهاية زاد المغنى وكالفاتحة فيما ذكر عند العجز عنها بدلها اه (قوله اما غير الفاتحة) الى قوله ولما كان في النهاية والمغنى (قوله وجزم به المصنف في تبينه الخ) والغزوى على ما في التبيين وفاقا للنص والجمهور اسنى وشرح المنهج (قوله خلوهما منه) اى محل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنازة سم (قوله كما يأتي) اى قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمما الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسى انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقولة اليها ام لا انتهى اقول الظاهر انه لا يجب سم على المنهج اى قل ان ياتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا او بعدها بتامها لانه ياتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لا شرائط الموااة فيها عش وتقدم عن المغنى والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد ويجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزئ فيها ما يجزئ في الخطبة من الحاشى والمأحى ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كافي التشهد عش (قوله لانه) الى قوله وظاهر تعين الخ في النهاية والمغنى لا قوله وظاهر الى ويندب (قوله لانه) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة نهاية قول المتن (بعد الثانية) اى لفعل السلف والخلف نهاية ومعنى (قوله عقبها) اى قبل الثالثة معنى (قوله فزعم بناء هذا) اى تعيينها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر ان الخ) اعتمده شيخنا (قوله قوله لم ثم) اى في صلاة التشهد (قوله وهنا) اى في صلاة الجنازة (قوله خروجا من الكراهة) فديقال الكراهة لما تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة سم عبارة عش

لذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد بدله قراءة او ذكر من غير ترتيب بينهما ومعية فيه نظر والمتجه الجريان (قوله في المتن قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) فيه امران الاول انه شامل لما اذا أتى بها بعد الرابعة او بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني انه لا فرق في اجزائها بعد غير الاولى بين المسبوق والموافق فلم يسبق الذي لم يدرك الا ما يسع بعضها سواء شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الاولى ويحتمل انه لا يجب الا قدر ما ادركه لانه هو الذى خوطب به اصالته ولعل هذا وجهه لكن اذا اخرها يتجه ان تجب بكاملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو اراد فعلها في محلها فكبر الامام الثانية قبل ان ياتي بقدر ما ادركه لا يلزمه زيادة عليه كالور كع امام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق الا قدر ما ادركه (وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بان القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن لوائح الميت أن يقرأ ويدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تقي بطلب الاسراع بالجنازة (قوله خروجا من الكراهة) فديقال الكراهة لما

وانه يندب ضم السلام للصلاة كما افهمه قوله لم ثم لانما يحتاج اليه لتقديمه في التشهد وها لم يتقدم فليسن خروجا من الكراهة وفي

وفارق السورة بانه لا جدل كالحا فلونذبت لادت إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا (١٣٧) ويندب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقب الصلاة والحمد قبلها ولو  
عكس ترتيب هذه الثلاثة  
فاته الا كل (السادس الدعاء  
الليتي) بخصوصه باقل  
ما ينطلق عليه الاسم لانه  
المقصود من الصلاة وما قبله  
مقدمة له وصح خبر إذا  
صليتم على الميت فاختصوا  
له الدعاء وظاهر تعين الدعاء  
له باخروى لا ينحو اللهم  
احفظ تركته من الظلمة  
وان الطفل في ذلك كغيره  
لانه وان قطع له بالجنة  
تزيد مرتبة فيها بالدعاء له  
كالانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم ثم رأيت الأذرى قال  
يستثنى غير المكلف فالاشبه  
عدم الدعاء له وهو عجيب  
منه ثم رأيت الغزى نقله  
غنه وتعليقه بانه باطل وهو  
كما قال وليس قوله اجعله  
فرطاً إلى آخره مغنياً عن  
الدعاء له لانه دعاء باللازم  
وهو لا يكتفى لانه إذا لم يكف  
الدعاء له بالعموم الذى  
مدلوله كلية محكوم بها على  
كل فرد فرد مطابقة فأولى  
هذا (بعد الثالثة) أى عقبها  
فلا يجزى بعد غيرها جزماً  
قال فى المجموع وليس  
لتخصيصه بها دليل واضح  
اه ومع ذلك تابع الاصحاب  
على تعيينها دون الاولى  
للفاتحة قال غيره وكذا  
ليس لتعين الصلاة فى الثانية  
ذلك (السابع القيام على  
المذهب إن قدر) لانها  
فرض كالنفس فى هذه

وفى سم على شرح البهجة ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة  
فى ذلك بناء على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة افضل اه ونقله شيخنا العلامة  
الشوبرى على المنهج عن الشارح مر وبواقفه ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة غن  
السلام فى غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت سورة من قصار  
المفصل كفى المغرب لم يؤدى الى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين) أى ينحو اللهم اغفر  
للمؤمنين والمؤمنات و(قوله والحمد الخ) أى بأى صيغة من صيغته المشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغى  
الان يانها ع ش (ولو عكس الخ) عبارة النهائية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه اولى  
كافى زيادة الروضة اه قال ع ش قوله مر بين الصلاتين أى الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله  
بخصوصه) أى اوفى عموم غيره بقصده فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله باقل  
ما ينطلق عليه الاسم) أى كاللهم ارحمه او اللهم اغفر له نهاية ومعنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن  
ينافيه ما قدمه فى الفرق (قوله وظاهر) الى قوله ثم رأيت الخ أقره ع ش واعتمده شيخنا (قوله لا ينحو اللهم)  
عبارة شيخنا فلا يكتفى بدنيوى الا ان الى ا خروى نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو  
فى صغير اوبى لما علمت من ان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب اه (قوله وان الطفل الخ) أى ومن بلغ مجنونا  
ودام الى موته نهاية (قوله فى ذلك) أى فى وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أى من وجوب الدعاء للميت  
مغنى (قوله وليس قوله اجعله فرطاً الخ مغنياً) باقى عن النهائية والمغنى وشيخنا خلافه (قوله وهو  
لا يكتفى) تقدم عن شيخنا تقيده (قوله فأولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة لان العموم لم يتعين لتناوله  
لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتامل ولا يخفى ان قول المصنف الاتى ويقول فى الطفل مع هذا الثانى  
الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أى عقبها) الى قوله قال غيره فى النهائية  
والمغنى (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها) يمكن ان يقال بل له دليل واضح وهو ما صح من خبر ابى  
امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء  
للميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى  
ذكره لان تلك الجمل توالى قبل التكبيرات او بعدها او بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ معناه  
بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص معناه بعد الثالثة فليتامل سم قول المتن (السابع القيام) شمل ذلك  
الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الاوجه خلافاً للناسرى نهاية قال ع ش ويحرم على المرأة القطع  
ويمنع منه الصبي كفى الا يعاب اه قول المتن (ان قدر) أى فان عجز صلى على حسب حاله نهاية (قوله لانها)  
الى قوله الاعلى غائب فى النهائية وكذا فى المغنى الا قوله والحاقها الى المتن وقوله أى الامام الى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش فى هذا الفرق بانه لو نذبت  
سورة من قصار المفصل كفى المغرب لم يؤدى الى ترك المبادرة (قوله فأولى هذا) قد تمتع الاولوية بل المساواة  
لان العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتامل ولا يخفى ان قول المصنف الاتى ويقول  
فى الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً فى الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء فى  
الكبير ينحو اللهم شفعه فى اهله او اهل عصره واجعله فرطاً لهم وهو بعيد الا ان يفرق بانه سو مع فى الطفل  
لانه مغفور له فليتامل (قوله قال فى المجموع وليس لتخصيصه بها دليل واضح) يمكن أن يقال بل لتخصيصه  
بها دليل واضح وهو ما صح من خبر ابى امامة من السنة فى صلاة الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بام القرآن مخافة ثم  
يصلى على النبي ﷺ ثم يخص الدعاء للميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها  
أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لان تلك الجمل توالى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة  
مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للميت

القيام هو المقوم لصورتها في غدمه (١٣٨) محز صورتها بالكلية (ويسن رفع يديه في كل من (التسكيرات) الاربع خذو منكيه

ويضعهما تحت صدره  
وبأني هنا في كيفية الرفع  
والوضع ماسر وبجهر ندبا  
بالتسكيرات والسلام اى  
الامام او المبلغ لا غيرهما  
نظر مامر في الصلاة كما هو  
ظاهر (واسرار القراءة)  
ولوليل الماصح عن أي امامة  
انه من السنة وعلم منه ندب  
اسرار التعوذ والدعاء (وقيل  
يجهر ليلًا) بالفاتحة  
(والاصح ندب التعوذ) لانه  
سنة للقراءة كالتامين (دون  
الافتتاح) والسورة الاعلى  
غائب او قبر على مامر وذلك  
لطولها في الجلة (ويقول)  
ندبا حيث لم يتحس تغير الميت  
والاوجب الاقتصاد على  
الاركان (في الثالثة اللهم  
هذا عبدك وابن عبدك  
الى اخره) وهو كما باصله  
خرج من روح الدنيا وسعتها  
اى يفتح اولها نسيم ريحها  
واتساعها ومحبوبها واحباؤه  
فيها اى ما يحبه ومن يحبه  
وهو جملة حالية لبيان  
انقطاعه وذله ويجوز جره  
بل هو المشهور الى ظلمة  
القبر وهو ما لاقيه اى من  
جزاء عمله ان خيرا فخير وان  
شرا فشر كان يشهد ان لا اله  
الا انت وأن محمدا عبدك  
ورسولك وأنت أعلم به  
احتاج اليه ليرأ من عهدة  
الجزم قبله اللهم انه نزل بك

محز صورتها الخ) فيه شئ سيم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) أى وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما  
يظهر لان ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا واقتدى به الحنفى للعلة المذكورة اى قلو  
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة الامانصوافيه على السكراهة واما ترك الاسرار  
فقياس مامر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا عش (قوله) وعلم منه (اى من سن  
اسرار القراءة (قوله) بالفاتحة) اى خاصة ما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما  
اتفاقا قانية ومغنى (قوله) كالتامين) أى فاستحب كالتامين نهاية ومعنى (قوله) الا على غائب أو قبر) خلافا  
للتناهية والمغنى وسم تبع للشهاب الرملى عبارة الاول وشمل ذلك اى قوله دون افتتاح والسورة مالموصل على  
قرا وغائب وهو كذلك كما فاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه لبناها على التخفيف خلافا لابن العماد اه  
قال عش وتبعه ابن حجج فقال ياتى بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر او غائب اه (قوله) وذلك (اى  
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله) وهو) اى اخره (كما باصله) اى في المحرور وتركه المصنف لشهرته نهاية  
ومغنى (قوله) اى كان الاول تأخير وايضا له بقوله نسيم الخ (قوله) يفتح أو لمها) اى على الافصح ولا فيجوز  
في الروح الضم وفي السعة السكسر عش وشيخنا (قوله) ومحبوبه الخ) بالرفع ميتداو (قوله) فيها) خبره والواو  
للحال او بالجر عطفا على ما قبله وقوله فيها حال والواو للعطف شيخنا (قوله) لبيان انقطاعه الخ) اى ذكر هذه  
الجملة لبيان الخ اى ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له (قوله) ويجوز جره) اى عطفا على  
روح الخ (اى ما يحبه) اى الشئ الذى كان يحبه الميت عاقلا كان او لاو (قوله) ومن يحبه) اى والشخص الذى  
كان يحب الميت (قوله) بل هو) أى الجرح (قوله) كان يشهد الخ) اى في الظاهر شيخنا (قوله) احتاج اليه الخ)  
عبارة شيخنا قوله وانت اعلم به من اى في الباطن والمقصود به تفويض الامر الى الله تعالى خوفا من كذب  
الشهادة في الواقع اه (قوله) اللهم انه نزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاعة ليحصل الرفق منه تعالى بالميت  
فيقبل الشفاعة له شيخنا (قوله) واصبح فقيرا) اى صار فقيرا الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيرا  
الى رحمة تعالى قبل الموت ايضا شيخنا (وقد جئناك الخ) اى قصدناك شيخنا قال عش هل ذلك مخصوص  
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئناك شافعا والعام في الامام وغيره فيقول له المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر  
والا فرب الثاني اتباعا للوارد ولانه ربما يشارك في الصلاة عليه ملائكة وقديون ذلك ماسيا في كلام  
الشارح مرفى الصلاة على جنازة صلى الله عليه وسلم اه (قوله) محسنا) اى بعمل الطاعات والاعمال الصالحة  
(قوله) في احسانه) اى في جزاء احسانه واثابه (قوله) وإن كان مسينا الخ) هذا في غير الانبياء ما فهم فيانى  
بما يليق بهم وقال بعضهم باتى بذلك ولو في الانبياء اتباعا للوارد ويحمل على الفرض فالمعنى وإن كان مسينا  
فرضا وعلى أنه من باب حسنات الابرايينات المقر بين الملامر ابا السيئات الامور التى لا تليق بمرتبتهم وإن  
كانت حسنات لسكون غيرها على منها فبعد بالنسبة لمقامهم سيئات شيخنا عبارة عش والذى يظهر ان الاولى  
ترك قوله وإن كان مسينا فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من اهمام انهم قد يكونون مسيين فيقتصر على غيره  
من الدعاء بزياد ان شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين وبقي ما لو ترك بعض الدعاء هل  
يكراه ولا فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله) فاغفر له الخ) عبارة غيره فتجاوز عنه باسقاط اغفر له (ولقه)  
يسكون هاء الضمير وكسر هاء الاشباع ودونه اى اذل الميت وأعطاه (قوله) وقه فتنة القبر) أى احفظه  
من التلجج في جواب سؤال المسكين وفي هاته ما تقدم انفا من التسكين والكسر مع الاشباع ودونه والمراد  
من ذلك توفيقه للجواب وإلا فالسؤال عام لكل احد وإن لم يقبر كالغريق والحريق وإن سحق وذرق في الهواء

معناه بعد الثالثة فليأمل (قوله) محز صورتها بالكلية) فيه شئ (قوله) في المتن في التسكيرات) فان قلت هل  
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تسكيرة قلت نعم لان لفظ التسكيرات جمع على بال وهو من صيغ العموم  
والحكم في العام على كل فرد وإفرا اذا جمع العام أحاد لا جوع على الصحيح (قوله) الا على غائب او قبر) المعتمد

وأنت خير منزل به اى هو ضيفك وأنت الاكرم على الاطلاق وضيف الكرام لا يضام وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن أو  
عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم إن كان محسنا فز في احسانه وإن كان مسينا فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر



أو أكلته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومه الأنبياء وشهداء المعركة وكذا الأطفال فلا يستلون على المعتد لعدم تكليفهم (قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص (قوله وافسح له الخ) أي وسع له فيه بقدر مد البصر أن لم يكن غريباً وإلا فنزل دفعه إلى وطنه والقبر أمارضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (قوله وجاف الأرض) أي باعدها والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه (قوله ولقه الخ) فيه ما تقدم (قوله من عذابك) أي الشامل لما في القبر ولما في يوم القيامة (قوله حتى تبعته) أي إلى أن تبعته شيخنا (قوله وهذا النقطة) إلى قوله وظاهر أن المراد في النهاية والمغنى إلا قوله وليحذر إلى وفي الخنثى وقوله وفي نص الشافعي إلى إنما يأتي وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا النقطة الشافعي الخ) يريد أنه لم يرد في حديث واحد هكذا سمع على المنهج عن الشيخ عميرة اه ع ش (قوله وفي الاثنى الخ) عبارة شيخنا قوله هذا عبدك أي هذا الميت الحاضر متدلل وخاضع لك (قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت وأمه هذان كان له أب فأن لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمك وهذا في الذكر وأما الاثنى فيقول فيها هذه أمك وبنت عبدك إن كان لها أب فالأب كبت الزنا فالقياس أن يقول وبنت أمك وفي الخنثى يقول هذا مملوكك ولعبدك إن كان له أب فالأب قال ولد أمك ويجوز التذكير مطلقاً على إرادة الشخص والتانيث مطلقاً على إرادة النسمة فإن كانا اثنين مذكرين أو مذكرة أو مؤنثا قال هذان عبدك وأبنا عبدك أو مؤنثين قال هاتان أمك وبنتا عبيدك وإن كانوا جمعاً مذكرة أو مؤنثا قال هؤلاء عبيدك أو بنات عبيدك ويراعى جميع ذلك فيما بعد إلا في قوله وأنت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وإفراده وإن كان الميت أنثى أو اثنين أو جمعاً لأنه ليس عائداً على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وأنت خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لأنه عائداً على الله فيه نظراً واشتراكاً فإنه على معنى وأنت خير أنثى منزل بها كقوله لا تنبأ الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها لم يكفر وكذا أن جمعه على معنى وأنت خير كريم منزل بهم شيخنا (قوله يبدل العبد بالامة) هذا على المشهور أما على قول ابن حزم أن العبد يشمل الامة فلا حاجة إلى الإبدال وينبغي أن يختار في هذا المحل بخصوصه وقوامع لفظ الواردة فقامله (قوله كعكسه) إن أراد الجواز الصانعي فواضح لكن الأولى اجتنابه لأنه تغيير للوارد من غير ضرورة بصرية (قوله بأرادة النسمة) أي النفس كرى عبارة المغنى على إرادة لفظ الجنابة اه (قوله وليحذر من تانيث به الخ) أي ضمير به فإنه راجع إلى الله تعالى ع ش وفي البحر يبدد كرمثله غن الزيادة وغيره مانصه واعتراض بأنه عائداً على موصوف مقدراً أي خير كريم منزل به ويجوز تقدير المحذوف جمعاً أي خير كريماء فيجمع الضمير أي بهم ومؤنثا أي خير ذات فيؤنث أي بها وقال شيخنا الحنفى وهو متعين وما وقع في الحواشى من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلاً اه أي لأنه يصير التقدير عليه وأنت يا الله خير منزل بالله وهذا لا معنى له اه وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الأولى من صور التقدير الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كمملوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما مر في الاثنى ع ش (قوله ذكروا ناث) الظاهر أن المراد الجنس ولو واحد بصرى (قوله بقوله الخ) مبتدأ خبره قوله إنما يأتي الخ (قوله وفي نص الشافعي وابن عبدك) جملة اعتراضية (قوله ولما إذا اجتمع ذكور الخ) عبارة النهاية والقياس أنه لو صلى على جمع معاً يأتي فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما أتى به الوالد رحمه الله إذ لا اختلال في صيغة الدعاء أما اسم الإشارة فلقول أئمة النجاة أنه قد يشار بما للواحد للجمع ولما مر عن الفقهاء من جواز التذكير في الاثنى على إرادة الشخص وأما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لمر فقيم أفراد من أشير إليهم اه (قوله وإنما يأتي في معروف الاب) محل تأمل بل يمكن إبقاؤه فيه على الوارد أيضاً نظر الأصول أمه أو بالنظر إلى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصرى (قوله وفي مسلم دعاء طربل الخ) وبأنى فيه ما مر من التذكير والأفراد وضدهما فلو أخره وذكروه بعده هذا

عند شيخنا الشباب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسح له في قبره  
وجاف الأرض عن جنبيه  
ولقه برحمتك الآمن من  
عذابك حتى تبعته إلى  
جنتك يا أرحم الراحمين  
وهذا النقطة الشافعي من  
مجموع أحاديث وردت  
واستحسنه الأصحاب وفي  
الاثنى يبدل العبد بالامة  
ويؤنث الصنائر ويجوز  
تذكيرها بأرادة الميت أو  
الشخص كعكسه بأرادة  
النسمة وليحذر من تانيث  
به في منزل به فإنه كفر لمن  
عرف معناه وتعمده وفي  
الخنثى والمجهول يعبر بما  
يشمل الذكر والاثنى  
كمملوكك وفيما إذا اجتمع  
ذكور وأنثى الأولى  
تغليب الذكور لأنهم  
أشرف وقوله وابن  
عبدك وفي نص الشافعي  
وابن عبدك بالأفراد إنما  
يأتى في معروف الاب  
أما ولد الزنا فيقول وابن  
أمك وفي مسلم دعاء  
طويل عنه صلى الله  
عليه وسلم

الدعاء كما في النهاية والمغني كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنائز كما في الروضة عن الحفاظ اه (قوله واعف عنه) أي عما صدر منه عرش (قوله بالماء والتلج والبرد) هذه الثلاثة بالتشكيك في النهاية والمغني (قوله) وزوجا خير من زوجته قضيتها أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سم على البهجة اه عرش (قوله) وظاهر أن المراد بالابدال الخ) قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة والغرض الآن الدعاء بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك كما وردت في ذلك للاخبار في كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالابدال في الذوات فقط ويحمل على ما تقرر أو فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة أيضا فليتنامل وبه يعلم اندفاع تنظيره الاتي في كلام شيخ الاسلام بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله ولخير الخ نشر على ترتيب اللف (قوله) رايت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم تعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجته فيمن لا زوجة له وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة اه وفي قوله في الأول وقوله في الثاني للتعليل ومراده أنه اراد في هذا الدعاء بالابدال الأعم من الفعلي والتقديري لاجل أن يتناول الأول فان الإبدال فيه تقديرى ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني فان الإبدال فيه إبدال صفة لا ذات والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره هو إبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه فقوله فيه يراد بابدالها الخ معناه يرد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع النظر الاتي سم ويأتي عن النهاية سئل ما حكاه عن شرح الروض (قوله لمن لا زوجة الخ) أي بالنسبة له (قوله) يصدق الخ) خبر وقوله الخ (قوله) أنه لو كانت الخ) كلمة أن هنا بفتح الهمزة وسكون النون مفسرة للضمير المحرور في قوله بتقديرها الخ (قوله) يراد بابدالها) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله) ما يعم إبدال

وظاهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وقتنه ومن عذاب النار وظاهر أن المراد بالابدال في الأهل والزوجة إبدال الأوصاف لا الذات لقوله تعالى ألقنناهم ذرياتهم ولخير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله وزوجا خيرا من زوجته لمن لا زوجة له يصدق بتقديرها له أن لو كانت له وكذا في المزوجة إذا قيل أنها الزوجا في الدنيا يراد بابدالها زوجا خيرا من زوجها ما يعم إبدال

(قوله) ثم رأيت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم تعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه مانصه وصدق قوله وابدله زوجا خيرا من زوجته فيمن لا زوجة له وفي المرأة إذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بان يراد في الأول ما يعم الفعلي والتقديري وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بان يراد في الأول الخ أن المراد بالنسبة للأول بخصوصه الأعم من الفعلي والتقديري حتى يكون الإبدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة يكون فعليا وتارة يكون تقديرى ويتوجه حينئذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إلا تقديرى ولا بقوله وفي الثاني الخ أن المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الأعم من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الإبدال بالنسبة للمرأة المذكورة تارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة ويتوجه حينئذ أنه لا يتصور كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في للتعليل والمراد أنه اراد في هذا الدعاء بالابدال الأعم من الفعلي والتقديري لاجل أن يتناول الأول فان الإبدال فيه تقديرى فلو لم يرد بالابدال الأعم لم يشمله ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني إذا لا إبدال فيه إبدال صفة لا ذات فلو لم يرد الأعم لم يشمله والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره هو إبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيناه فقوله فيه بان يراد بابدالها الخ معناه بان يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له لعدم التامل فتأمل (قوله) يراد بابدالها) أي بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم إبدال الذوات أي كما إذا قلنا أنها ليست لزوجها في الدنيا كما

الذوات وابدال الصفات هو ارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوج في الدنيا فيه نظرا وكذا (١٤١) قوله اذا قيل كيف وتد مع الحجة

وهو ان المرأة لا آخر ازواجها  
روته ام الدرداء معاوية  
لما خطبها بعد موت ابي  
الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن  
مات وهي في عصمته ولم  
تتزوج بعده فان لم تكن  
في عصمة اخدهم عند موته  
احتمل القول بانها تخبر  
وانها للثاني ولو مات احدهم  
وهي في عصمته ثم تزوجت  
وطلقت ثم ماتت فهل هي  
للاول او للثاني ظاهر  
الحديث انها للثاني وقضية  
المدرک انها للاول وان  
الحديث محمول على ما اذا  
مات الاخر وهي في عصمته  
وفي حديث رواه جمع لكنه  
ضعيف المرأة منار بما يكون  
لهازوجان في الدنيا فتموت  
ويؤتان ويدخلان الجنة  
لايهما هي قال لاحسنا  
خلقا كان عندها في الدنيا  
(ويقدم عليه) ندبا (اللهم  
اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا  
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا  
وذكرنا وانثانا اللهم من  
احييته منا فاجبه على  
الاسلام ومن توفيته منافقة  
على الايمان اللهم لا تحرمنا  
اجره ولا تضلنا بعده لان هذا  
اللفظ صح عنه صلى الله عليه  
وسلم (ويقول في الطفل)  
الذي له ابوان مسلمان (مع  
هذا الثاني) في الترتيب  
الذكرى (اللهم اجعله  
فرطا لابويه) اى سابقا  
مهيأ لمصالحهما في الآخرة  
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا

الذوات) أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه لا يشعر بخلاف في المسئلة  
(وقوله وابدال الصفات) اى كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا وبهذا يندفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في  
قول الشيخ ان يراد بابدالها للزوجة المذكورة فليتامل سم وياتى عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في  
المسئلة (قوله بابدالها لزوجها من زوجها) الانسب تذكر الضميرين (قوله فيه نظر) علم جوابه بما تقدم  
وقوله وكذا قوله الخ يجوز ان يكون مراد شيخ الاسلام اذا قال قائل او اعتراض معترض بانها لزوجها كما صح  
به الخبر فكيف يطلب ابداله بالنسبة اليها فيجب بانه يراد بالابدال حينئذ ما يعم الخ لأن مراده تضعيف  
هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلى لا غبار عليه فالحمل عليه اولى من اعتراضه ثم رايت في نسخة من شرح  
الروض عبارتها اذا قلنا بانها مع زوجها في الآخرة بصري وياتى عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (قوله  
كيف وقد صح الخبر النخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر فتأمل سم ويصرح بثبوت الخلاف في  
المسئلة قوله النهاية مانصه وصدق قوله وابداله لزوجها من زوجها فيمن لازوجته له وفي المرأة اذا قلنا بانها مع  
زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقديرى وفي الثاني وما يعم ابدال الذات  
وابدال الهيئة اى الصفة غش (قوله ويؤخذ منه انه) محل تأمل لأن لفظ الحديث صادق بهذا بالصورة  
التي ذكرها عقب ذلك وتردد فيها اى فتكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى  
لا يخص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الاولى صريح الحديث والثانية ظاهرة كالثالثة إذ لفظ  
الازواج اظهر في بقاء العصمة حين الموت (قوله ظاهر الحديث الخ) اى في الصورة الثالثة وكذا في الثانية  
بالاولى (قوله انها للثاني) اقول وهو كذلك بصري وقضية المدرک انها للاول لم يظهر توجيهه فليتامل  
بصري وقد يقال وجه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله وان الحديث الخ) عطف على قوله انها  
الخ (قوله لاحسنها خلقا الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر سم قول المتن (عليه) اى على الدعاء المأر  
نهاية (قوله ندبا) الى قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى لا قوله واغفر لنا وله وقوله ومن ثم الى والظاهر (قوله  
لان النخ) متعلق بقول المتن ويقدم النخ عبارة النهاية والمعنى وقد مر هذا لثبوت لفظه في مسلم وأضمنه الدعاء  
للميت بخلاف ذلك فان بعضه مروى بالمعنى وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) اى استحبابا بانه  
ومعنى واسئ قول المتن (اللهم اجعله الخ) وياتى فيه ما مر من التذكير وضد وغيرهما ويكتفى في الطفل هذا  
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعنا بخصوصه كفى  
فلوشك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ او يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع  
بينهما احتياطاً بانه ومعنى واعتمده سم وشيخنا قال عش قوله مروى يكتفى في الطفل الخ خلافا لابن حجج وقوله  
مر لثبوت هذا الخ على ان قوله اجعله فرطا الخ حيث كان معناه سابقاً بمهيأ لمصالحهما في الآخرة دعاء له  
بخصوصه لانه لا يكون كذلك إلا اذا كان له شرف عند الله بتقديمه بسببه لذلك وقوله مروى والاحسن الجمع الخ  
اى فلم لم يأت بهذا الاحسن فينبغى ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه عش (قوله سواء امات النخ)  
قاله الاسنوى وقال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اى بما يقتضيه الحال وهذا  
اولى بانه ومعنى واسئ اى ما قاله الزركشى عش (قوله امات في حياتهما الخ) يمكن توجيهه بانه وان مات  
بعدهما لا عائق له في النشأة الحشرية من نحو الشؤ والحواس وما بعده بخلافهما فلا  
بعد في تقدمه عليهما فيهما وان تقدم ما عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله والظاهر في ولد الزنا الخ) فيه

دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها لزوجها في  
الدنيا وبهذا يندفع نظر الشارح المبني على ان الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدالها للزوجة المذكورة  
فليتامل (قوله وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخبر النخ) ان ثبت خلاف لم يرد على الشيخ صحة الخبر  
فتأمل (قوله قال لاحسنها خلقا كان عندها في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الاخر (قوله ويقول في  
الطفل الخ) ويكتفى في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر لثبوت هذا

فرطكم على الحوض وشوا امات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافا لشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه وفي من أسلم تبعاً لاحد

أصوله أن يقول لأصلي المسلم ويحرم الدعاء بأخروي الكافر وكذا من شك في إسلامه ولو هو زواله وبخلافه من غلظ إسلامه ولو بقرينة كالدار  
هذا هو الذي يتجه من اضطراب في ذلك (١٤٣) (وسلفا وذخرا) بالمعجمة شبه تقدمه لها شيء نفيس يكون أمامها مدخرا إلى وقت

حاجتها له بشفا عته لها كما  
صح (وعظة) اسم المصدر  
الذي هو الوعظ أي واعظا  
وفي ذكره كاعتبارا وقد ماتا  
أو أحدهما قبله نظر  
إذ الوعظ التذكير  
بالعواقب كالا اعتبار وهذا  
قد انقطع بالموت فإن أريد  
بهما غايتهما من الظفر  
بالمطلوب اتجه ذلك  
(واعتبارا) يعتبر أن يموت  
وفقدته حتى يحملها ذلك  
على عمل صالح (وشفيعا  
ونقل به) أي بثواب الصبر  
على فقدته أو الرضا به  
(موازينها) وافرغ الصبر  
على قلوبهما) هذا لا يأتي  
إلا في حى زاد في الروضة  
وغيرها ولا تفتنهما بعده  
ولا تحرمهما الجرة وأتيان  
هذا في الميتين صحيح إذ  
الفتنة يكفي بها عن العذاب  
وذلك لورود الأمر بالدعاء  
لأبويه بالعافية والرحمة  
ولا يضرب ضعف سنده لأنه  
في الفضائل (و) يقول (في  
الرابعة) ندبا (اللهم لا تحرمنا)  
بضم أوله وفتححه (أجره) ولا  
تفتننا بعده) أي بارتكاب  
المعاصي لأنه صرح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يدعو  
به في الصلاة على الجنائز وفي  
رواية ولا تضلنا بعده زاد  
جمع واغفر لنا وله وصح  
أنه صلى الله عليه وسلم

نظر يعلم بما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لأخروي لكافر على احتمال هنا  
دون ما تقدم ظاهر (قوله وكذا من شك الخ) عبارة النهاية والمغني قال الأذري فلو جهل إسلامهما  
فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والأحوط تعليقه على إيمانهما لاسيما في ناحية كثرة الكفار فيها ولو  
علم إسلام أحدهما وكفرا الآخر أو شك فيه لم يخف الحكم بأمراه قال عشي ي من أنه يدعو للمسلم منهما  
ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرر كله فيما لو علم إسلام الميت أو ظن فلو شك إسلامه  
كالماليك الصغار حيث شك في أن السابق لهم مسلم فيحكم بأسلامهم تبعاله وكافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال  
ابن حجب الأقرب أن لا يصلي عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي عليه ويعلق النية كما لو اختلط مسلم  
بكافر ويؤيده قول الشارح م الرآني في شرح ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بأسلامه  
وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلما اه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حجب (قوله مدخرا)  
خبر ثان ليسكون عبارة شيخنا والذخر بالمعجمة الشيء النفيس المدخر فشب به الصغير لكونه مدخرا أمامها  
لو وقت حاجتها له فيشفع لها كما صرح في الحديث اه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدر اغاة الأمر  
أنهم تصرفوا فيه بتعويض هائه عن واوه كوعدة ووهب هبة رشيدى عبارة البجيرى والظاهر أنه مصدر  
كعدة لأنه عوض من المحذوف التاء اه (قوله الذي هو الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي  
واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو الظفر بالمطلوب من الخبر وتوابعه اه وعبارة المغني بمعنى اسم مفعول  
أي موعظة أو اسم فاعل أي واعظا اه قول المتن (ونقل به الخ) هذا لا يتأتى في إلا بوبن الكافرين بجيرى  
(قوله أي بثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبني على أن نفس المصيبة لا يثاب عليها وسيأتى تحريره في كلام  
الشارح في ممحذ التعزية بصري (قوله هذا الخ) أي قوله وافرغ صبر بجيرى (قوله لا يتأتى إلا في حى)  
تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الثواب (قوله زاد) إلى قوله واتيان الخ في النهاية والمغني (قوله إذا الفتنة  
يكنى بها) لكن لا يظهر حينئذ نسكتة التقييد بالبعد بصري وسم (قوله وذلك) أي الدعاء للوالدين نهاية  
(قوله ندبا) إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمغني إلا قوله وفي رواية ولا تضلنا بعده (قوله بضم أوله وفتححه)  
أي من أحره وهو حر وهو الثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أي أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة فإن المسلمين  
في المصيبة كالشيء الواحد مغني ونهاية (واغفر لنا وله) أي ولو صغير لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب  
عش زاد شيخنا ولا بأس بزيادة للمسلمين اه (قوله فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى  
بالسنن فالقياس كما قاله الأذري الاقتصار على الأركان نهاية ومغني واسنى وسم وشيخنا أي بل يجب ذلك  
الاقتصار أن غلب على ظنه تغيره بالزيادة عش وتقدم في الشرح مثله (قوله أن يلحقها الخ) أي أن تكون  
مقدار الثانية (قوله أو تطويلها الخ) عبارة النهاية وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث  
الوارد فيه اه وأقره سم قال عش قوله كما بين التكبيرات أي الثلاثة المتقدمة وظاهره م حصول  
السنة ولو بتكرير الادعية السابقة اه وقال الرشيدى الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين  
تكبيرتين من أي التكبيرات ويبعد أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فلا يرجع اه وعبارة شيخنا  
ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن  
حواله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ اليابلى نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه قول المتن (فلم يكبر حتى)

بالنص لخصومه شرح م ر ولو دعاله بخصوصه كفى ولو شك في بلوغه فهل يدعو له بهذا الدعاء لأن الأصل عدم  
البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطاً شرح م (قوله إذا الفتنة يكنى بها عن  
العذاب) انظر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنن فالقياس الاقتصار  
على الأركان قاله الأذري شرح الروض (قوله قيل وضابط التطويل) وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما

كان يطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان اه  
وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو) تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى

كبر امامه اخرى) اى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا گم

بركعة وخرج بحتى كبر ما لو  
تخلف بالاربعة حتى سلم لكن  
قال البارزى تبطل ايضا  
واقره الاسنوى وغيره  
لتصریح التعليل المذكور  
بان الرابعة كركعة  
ودعوى المهمات أن عدم  
وجوب ذكر فيها نفي كونها  
كركة متنوعة كيف  
والاولى لا يجب فيها ذكر  
على مامر وهى كركعة  
لا طلاقهم البطلان بالتخلف  
بها ولم يبنوه على الخلاف في  
ذكرها اما اذا تخلف بعذر  
كنسيان وبطء قراءة وعدم  
سماع تكبير وكذا جهل  
عذره فيما يظهر فلا بطلان  
فيراعى نظم صلاة نفسه قال  
الغزى لكن هل له ضابط  
يكفى الصلاة ارفيه شيئا اه  
ويظهر الجزى على نظم  
نفسه مطلقا لما مر ان  
التكبير بمنزلة الركعة وقد  
قالوا بعد التكبير هنا انه  
يجرى على نظم نفسه وبعد  
الركعة في الصلاة لا يجرى  
على نظم نفسه فافترقا وكان  
وجهه انه لا مخالفة هنا  
فاحشة في جرية على نظم  
نفسه مطلقا بخلافه ثم وقع  
لشارح أن التامى يقتضيه  
التاخر بواحدة لا بثنتين  
وذكره شيخنا في شرح  
منهجه وغيره مع التبرى منه  
فقال على ما اقتضاه كلامهم  
اه والوجه عدم البطلان  
مطلقا لانه لو نسي فتاخر

كبر امامه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تاخر فراغ  
المأموم هل يقول بالصحة ام بالبطان هو محل نظر انتهى عميرة اقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم  
يتخلف حتى كبر امامه اخرى ع ش قول الماتن (اخرى) وظاهر ان الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى  
لا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتاخر عن تكبير الامام فاذا قر الفاتحة معه وكبر الامام الثانية  
لا يقال سبقة بشيء ع ش (قوله اى شرع) الى قوله لكن قال الخ في النهاية والمغنى والاسنى (قوله) وخرج  
بحتى كبر ما لو تخلف بالاربعة الخ) اى فلا تبطل فيأتى بها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست  
كالركعة خلافا لما صرح به البارزى في التميز من البطان مغنى ونهاية واسنى وشيخنا وباقى في الشرح  
اعتقاد مقالة البارزى وعن سم رده وقال السيد البصري ينبغي ان يفصل في المتخلف بالاربعة الى سلام  
الامام فيقال بالبطان ان اتى فيها الامام بذكر لفحش التخلف كبقية التكبيرات وقول الشيخين كغيرهما  
حتى كبر الخ تصوير فلا ينافيه وان الى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم فحش المخالفة اه وهذا  
وإن كان وجهها من حيث المدرك لكنه كاحداث قول في مسألة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله) لتصریح  
التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) اى ويدل المأموم الماتن من عدم البطان  
بالتخلف بالاربعة (قوله) كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صالة وبهذا يندفع قوله ولم  
يبنوه الخ سم (قوله) على مامر اى من تصحيح المصنف (قوله) وهى كركعة لا طلاقهم البطلان الخ) يتامل  
هذا الكلام فان الاولى هى تكبيره الاحرام ولا مغنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما  
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف  
بالثانية او الثالثة وعدم تعرضه للاولى مشعر بغيرتها في الحكم بالتكبير تين ولعل وجهه ماشرت اليه من  
عدم تصوره وقد اخذ في المهمات من عدم التعرض للاربعة مخالفتها لما ذكر اى في البطان وايضا قول  
المنهاج لو تخلف المقتدى الخ مخرج للتخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدر بعده لم يتخلف بها فليتأمل  
اه (قوله) اما اذا تخلف الخ) الى قوله فيراعى في النهاية والمغنى (قوله) فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل بتخلفه  
بتكبيره فقط بل بتكبير تين كما اقتضاه كلامهم اه وكذا في المغنى إلا أنه عبر على ما بديل كما قال ع ش قال  
سم على ابن حجب بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق التخلف بتكبير تين الا بعد شروع الامام في الرابعة  
اه (قوله) هل له اى للتخلف بعذر و (قوله) ضابط اى كشروع الامام في الثالثة (قوله) مطلقا اى ولو  
شرع الامام في الرابعة (قوله) بعد التكبير اى بعد التخلف بتكبيره واحدة فقط بعذر (قوله) فافترقا اى  
التكبير ههنا والركعة في الصلاة فكان الاولى تانيث الفعل (قوله) مطلقا اى سواء تخلف بتكبيره او اكثر  
(قوله) لشارح الخ) وافقه النهاية والمغنى كما مر (قوله) والوجه عدم البطان مطلقا الخ) ويمكن حمل النسيان  
على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض ع ش عبارة البجيرمى قوله والوجه الخ مسلم في نسيان الصلاة او  
الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة حاي وشوبرى اه وعبارة شيخنا فان كان بعذر كبطء قراءة ونسيان  
او عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبير تين على ما اقتضاه كلامهم وهذا  
محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله بطؤها واما اذا نسي الصلاة فالمتعمدانها لا تبطل ولو بالتخلف لجميع

أفاده الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بانها محل الواجب بالا صالة  
وبهذا يندفع قوله ولم يبنوه الخ (قوله) والاولى لا يجب فيها ذكر الى اطلاقهم البطان بالتخلف بها) يتامل  
هذا الكلام فان الارلى هى تكبيره الاحرام ولا معنى للتخلف بها الا عدم الاحرام او عدم الاقتداء وكلاهما  
لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله) وذكره شيخنا في شرح منهجه الخ) عبارة شرح  
المنهاج فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبير تين على ما اقتضاه كلامهم اه  
ومثله في شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشة مانصه اقتضى هذا انه لو استمر في الفاتحة لبطء  
القراءة مثلا حتى شرع الامام في الثالثة تبطلت فالواجب عليه حينئذ ان يقطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعه في

عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا اولى ولو تقدم عمدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح رجرى عليه شيخنا ايضا

التكبيرات اه أى ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله ويشكل عليه أى على عدم البطلان بالتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) لإعتمده النهاية والمحقق والزبائى وشيخنا وقال البهري أقول إذا قيل بان التقدم كالتاخر فهل يصور بنظر ما ذكره فى التاخر لا تبطل صلاته إلا إذا شرع فى تكبيرة ولم بات إمامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيرة لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام فى التأخر بها عقب فراغه منها محل تأمل والذى يظهر أنه إن كان مرادهم الاول اتجه ما قالوه لوجود ما يضر مع التأخر مع التقدم الأخش او الثانى اتجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الاسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيرة المخالفة فيه يسيرة جدا لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فليتأمل ولوجع بين الكلامين بتزليل كل غلى حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما بعدها بقصد الركنية اما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متغلبا لم يضر لانه زيادة ذكر فى تكبيرة لا تقديم تكبيرة و يتردد النظر فى حال الاطلاق اه وجزم عش بالبطلان فيها عبارته قوله مر ولو تقدم على إمامه بتكبيرة الخ أى وقصد بها تكبيرة الركن او أطلق فان قصد بها الذكر المجرد لم يضر كالمكرر الركن القولى فى الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام فى الاولى او عن تكبيرة فيها بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله وبقرا الفاتحة الخ برماوى وسم قول المتن (وبقرا الفاتحة) أى إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى إن شاء وإن شاء أخرها لتكبيرة أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تتعين بعد الاولى وقال الشيخ غرض تتعين بعد الاولى فى حق المسبوق دون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الا ترى فى النهاية والمغنى ما وافقه نعم قوله وبقرا الفاتحة الخ (قوله فى تكبيرة غيرها) أى كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بها ومعنى سم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة هذا القصد إذ لم يدركها فى محلها الاصلى ولو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فقط لم يؤثر قصد تأخيرها سواء

ويشكل عليه ما مر أن التقدم أخش فإذا ضر التأخر بتكبيرة فالتقدم بها أولى ويمكن أن يجاب بان التأخر هنا أخش إذ غاية التقدم أنه كزيادة تكبيرة وقدره ان الزيادة لا تضر هنا وإن نزلوا التكبيرات كالركعات بخلاف التأخر فان فيه فحشا ظاهرا (ويكبر المسبوق وبقرا الفاتحة وإن كان الإمام فى تكبيرة (غيرها) أى الاولى لأن ما أدركه اول صلاته فیراعى ترتيب نفسه

الثالثة هذا قضية كلامه رحمه الله اه ولقائل ان يقول لا يتجه البطلان بمجرد التخلف إلى شروع الإمام فى الثالثة وإنما تبطل بتخلفه ومشيه على نظم صلاته لان التكبير تين هنا بمنزلة الاكثر من ثلاثة اركان فى باقى الصلوات ولا بطلان هناك بمجرد التخلف إلى تلبس الإمام بالاكثر بل بالتخلف والمشى على النظم بعد التلبس بالاكثر فليتأمل ومعلوم ان عبارة شرح المنهج المذكورة فى اعم من النسيان لكن يتعين فى النسيان ما قاله الشارح لما بينه مما هو فى غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس ان التخلف بتكبيرة إنما يتحقق اذا شرع الإمام فيما بعدها كما افاده قوله حتى كبر الإمام أخرى ان التخلف بتكبير تين إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام فى الرابعة فى قول شيخنا اقتضى هذا انه لو استمر فى الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الإمام فى الثالثة الخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقرأ حتى شرع الإمام فى الرابعة إلا ان يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهى الرابعة (فالتقدم بها أولى) لإعتمده مر (قوله ويكبر المسبوق وبقرا الفاتحة) وإن كان الإمام فى غيرها) اراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من اول صلاته فيشمل من أدرك بعد إحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة بدليل قوله وبقرا الفاتحة إذ لو اراد الاصطلاحى لكان قوله وبقرا الفاتحة مناقضا له فهو مع قوله بعده ولو كبر الإمام أخرى الخ وقوله وإن كبرها وهو فى الفاتحة الخ من القرائن الواضحة على انه اراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من اول صلاته وقوله وبقرا الفاتحة انه يجب عليه قراءتها إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى وهذا التقدير لا ينافى قوله نعم قوله وبقرا الفاتحة الخ (وبقرا الفاتحة) أى إن شاء وإن شاء أخرها لتكبيرة أخرى (فى المتن وإن كان الإمام فى غيرها) أى بان أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله فى المتن)

قرأ ما يمكن فيه أولا فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما تمكن وإذا أخرها يتجه أن تجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون الا كاملة اه سم بتصرف قول المتن (قبل شروع في الفاتحة) اي بان كبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية اطلاقه ولو احرم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى كما تقدم عن سم خلافا لما نقل عن الجوهري من تأثير القصد المذكور (قوله نظير ما مر الخ) اي من انه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه نهاية ومعنى (قوله) وقد يقال الخ) سيأتي عن النهاية والمغني ما يوافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الاصل (قوله) لا على الضعيف (اي انها لا تجزى بعد غير الاولى) (قوله فلعله الخ) اي على تقدير هذه الارادة سم قول المتن (تركها الخ) اي فلو اشتغل باكمال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه رسم على المنهج اقول ولعل شرطه عدم طول المسكت ع ش قول المتن (وتابعه في الاصح) ويتحمل عنه باقيها كما لو ركع الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة ولا يشكل هذا أي سقوط الفاتحة بعضها وكلاهما قبله بما مر ان الفاتحة لا تتعين في الاولى لان الاكل قراءتها فيها فيتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة معنى ونهاية (قوله ان لم يكن) الى قوله وان حولت في الهابة والمغني (قوله ان لم يكن) اشتغل بتعوذ اي ولا افتتاح نهاية (قوله) والا فقدره الخ) وتحريره انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية او الثالثة ازم التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعد ان غلب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله ويكون متخلفا بعد ويبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافقة في القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتخلف لاتمام الواجب عليه اه وعارة سم قوله ولا اقرا بقدره لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبره وحلقة واذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فافرقه وعلى هذا قول يغني عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة اخرى لعدم تعيين الاولى للقراءة اه اقول قضية ما مر من قول النهاية ازم التخلف الخ عدم الاغناء والله اعلم قول المتن (ولذا سلم الامام الخ) يتردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في اثناء الفاتحة او قبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقيتها في الاول وكلها في الثاني ولا محل تأمل ثم رايت كلام المغني والنهاية مصرح بالثاني بصري وقدمنا انفا (قوله لان الجنازة ترفع حينئذ) اي فليس الوقت وقت تقويل نهاية

ولو كبر الامام اخرى قبل شروع في الفاتحة الخ) لو احرم قاصدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاولى فكبر الامام اخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق حقيقة ولا اعتبار بقصده تاخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها او لا لان قصد تاخيرها صرنا عن هذا المحل فيه نظر وكذا يقال لو تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تاخيرها سواء قرأ ما تمكن منه او لا وكيف الحال فيه نظر فليتأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصده المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما تمكن (قوله في المتن قبل شروع في الفاتحة) اي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرفة اليها) اي لأنها محلها الاصل (قوله) لا يتأتى إلا على الضعيف (أي انها لا تجزى بعد غير الاولى) (قوله فلعله الخ) اي على تقدير هذه الارادة (ولا اقرا بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لانه لما شرع في القراءة في محلها الاصل تعين لها ويجوز التأخير الى تكبيرة اخرى لعدم تعيين القراءة بعد الاولى وحينئذ يقرأ جميع ما ازمه لا يجوز توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظر وعلق بعض الطلبة من تقرير مر في الدرس في بعض الاعوام الثاني (والا فاقدره) لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام اخرى كبره وحلقة واذا اراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فافرقه على ما تقدم فها اذا اراد الامام الهوى للسجود قبل ان يتم المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح او تعوذ بما فيه وعلى هذا قول يغني عن المفارقة قصد تاخيرها الى تكبيرة

(ولو كبر الامام اخرى قبل شروع في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير ما مر في المسبوق في بقية الصلوات وهذا إنما يأتي على تعين الفاتحة عقب الاولى كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما صححه المصنف ايضا لأنها وان لم تتعين لها هي منصرفة اليها إلا ان يصرفها عنها بتأخيرها الى غيرها فجزى السقوط نظرا لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة إن اراد به الوجوب لا يتأتى إلا على الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه للعلم به مما مر (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) إن لم يكن اشتغل بتعوذ ولا قرأ بقدره نظير ما مر (ولذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب وندبا في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فياتي بها نسقا لان الجنازة ترفع حينئذ وجوابه

أنه يسن إبقاؤها حتى يتم  
المقتدون وأنه لا يضر رفعها  
والمشي بها قبل إحرام المصلي  
وبعد و إن حولت عن  
القبلة ما لم يزد ما بينهما على  
ثلثائة ذراع أو يحل بينهما  
حائل مضر في غير المسجد  
(وتشترط شروط الصلاة)  
والقدوة أى كل ما مر لها  
بما يتأتى بجيئه هنا وظاهر  
أنه يكره ويسن كل ما مر  
لها بما يتأتى بجيئه هنا أيضا  
نعم بحث بعضهم أنه يسن  
هنا النظر للجنائز وبعضهم  
النظر لمحل السجود لو  
فرض أخذنا من بحث  
الباقي ذلك في الإجماع  
والمصلي في ظلمة وهذا هو  
الأوجوه وذلك لأنها صلاة  
وتقدم طهر الميث كما يأتى  
وقول ابن جرير كالشعبي  
أصح بلا طهارة رد بأنه  
خارق للإجماع وابن جرير  
وإن عد من الشافعية  
لا يعد تفرده وجها لهم  
كالزنى ووقع للاستوى أنه  
فهم من كلام الرافعي  
وجوب استقباله القبلة  
تنزيلا له منزلة الإمام كما  
نزله منزلة في منع التقدم  
عليه ورد بأنه تخيل فاسد  
إذ لم يمت غير مصف فكيف  
يتوهم وجوب استقباله  
للقبلة وكلام الرافعي  
لا يفهم وإنما المراد منه

(قوله يسن إبقاؤها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فيأمره بتأخير الحل فإن لم يتفق من الولي أمر ولا نهى  
استحب التأخير من المباشرين للمحل وإن اردوا الحل استحب للأحاد أمرهم بعدم الحل اه ولو قيل  
المخاطب بذلك المباشرون ثم الولي ثم الأحاد لم يبعد (قوله حتى يتم المقتدون) عبارة شرح الروض  
ويستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتته فإن رفعت لم يضر وإن حولت عن القبلة بخلاف ابتداء  
عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لأنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع  
وقضيته أن الموافقة للمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشى بها فمضى عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما  
أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتى وإن يكون محاذيا لها كالماوم مع الإمام اه زاد النهاية على القول بذلك  
المأرف في صلاة الجماعة اه وزاد المغنى على تلك أيضا وإن بعدت بعد ذلك اه قال ع ش قوله مر بشرط أن  
يكون قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهومه انه إذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر  
وقد يشعر كلام حج بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثائة الخ أى يقيناً وعليه فلو شك في المسافة هل يزيد على  
ذلك أو لا لم يضر لأن الأصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيا لها أى بأن لا تتحول عن القبلة وقوله  
على القول بذلك الخ أى القول المرجوح اه ع ش (قوله وإن حولت عن القبلة) يظهر أنه تعميم لقوله  
وبعد فقط لا لقوله قبل الخ أيضا و(قوله ما لم يزد الخ) ظاهره انه قيد في الثاني فقط أو فيهما وعلى كل ففيه  
مخالفة لما تقرر في المغنى من أن البعد في الدوام لا يضر جاز ما به جزم المذهب فليراجع وليحرر بصري أقول  
تقدم اتفاق ع ش حمل كلام النهاية على ما يوافق كلام المغنى والحاصل انه لو أحرم على جنازة وهي  
قارة لم يضر بعد ذلك رفعها وتحويلها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلثائة ذراع ووقع حائل بينهما كفى  
البحر جى عن الحلبي وفيه أيضا كلام المغنى والنهاية وشيخنا وأما لو أحرم عليها وهي سائرة فبشرط كل من  
عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثمائة وعدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر عن المغنى وع ش  
ووافقهما شيخنا في جميع ذلك إلا في عدم الزيادة فالتحريم وقالا لا يذى وسم في الدوام أيضا وقال ما جرى عليه  
سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام أيضا ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم  
الزيادة وعدم الحائل في الدوام أيضا قول الماتن (ويشترط شروط الخ) أى يشترط في صلاة الجنائز شروط  
غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نهاية ومغنى (قوله والقدوة) أى إن أراد الاقتداء سم  
ولعل المناسب أى لو فرض الاقتداء بالميت (قوله لو فرض) أى السجود (قوله ذلك) أى النظر لمحل  
السجود لو فرض النظر (قوله وهذا هو الوجه) أى سن النظر لمحل السجود (قوله وذلك) أى اشتراط  
ما ذكر (قوله وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله كإياتي) أى في المسائل المنتشرة (قوله  
بلا طهارة) أى للميت (قوله وإنما المراد منه) أى من كلام الرافعي و(قوله إن كون الحاضر) أى الميت

أخرى لعدم تعيين الأولي للقرأة (قوله وأنه لا يضر رفعها والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعد و إن حولت عن  
القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاتته فإن رفعت لم يضر وإن  
حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنائز حاضرة لأنه يحتمل في الدوام ما لا  
يحتمل في الابتداء قال في المجموع وقضيته أن الموافقة للمسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشى بها وصلى  
عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتى وأن يكون محاذيا لها كالماوم مع الإمام  
ولا يضر المشي بها الخ اه ومثله في شرح العباب فليتأمل مع قول انشراح قبل إحرام المصلي مع قوله وإن  
حولت عن القبلة وبالجملة فالمعتمدان من أحرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وإن بعدت  
وتحولت عن القبلة ومن أحرم بعد رفعها اشترط عدم البعد والتحول فإن بعدت وتحولت قبل سلامه  
بطلت صلاته (فرغ) لورفعت قبل فراغ المسبوق وبعدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعدها  
والوجه عدم صحة الاقتداء بل عدم انعقاد نفس الصلاة اخذاً ما تقدم خلافا لما تروهمه طلبة فانهم وهموا  
اغتنار البعد في حقه تبعاً لا غتفاره في حق امامه (قوله والقدوة) أى أن أراد الاقتداء



الحاضر (قوله أمام المصلي) أي قدامه و (قوله ابتداء) أي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه يحتمل في الدوام ألا يحتمل في الابتداء و (قوله مانع) أي من انعقاد الصلاة كمدى (قوله بالرفع) أي قوله وكون الخ في النهاية والمعنى لا قوله ولا ينافيه إلى المتن (قوله لا نهم الخ) هذه علة لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا تشتط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه واما ما صلت الصحابة على النبي ﷺ فرأى كبارواه البيهقي قال الشافعي لعظم أمره وتنافسهم في أن يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لأنه لم يكن قد تعين إمام رؤم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء ويتعين للخلافة ومعنى صلوا فرأى قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه ﷺ فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة تسون الفا لان مع كل واحد ملكين وما وقع في الأحياء أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعلة أراد من المدينة والاف قد روى ابو زرعة المروزي أنه مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه أهق عشرين قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أي بان صلوا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهره وإن لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع أمعش وقال الرشدي قوله أي جماعات بعد جماعات لعل معناه أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير إمام حتى يلائم ما قبله فتأمل وقوله لأن مع كل واحد ملكين ظاهر هذا أن الحفظة يشاركون في العمل فأيراجع وقوله كلهم له صحبة الخ أي ما من ثبت له الصحة بمجرد الاجتماع والرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع أسفارهم وانتقالاته قاصرا على هذا قالوا أحدهما يتفق له أن يجتمع بنحو هذا العدد وأكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة الف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير أيضا فندبراه (ولا ينافيه) أي قوله أعذر عدم الاتفاق الخ عبارة عشرين قد يقال يشكل عليه ما تقرر أن الولي أو ولي إمامتها قد كان الولي موجودا كعهده العباس رضي الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بأن عادة السالف جرت بتقديم الامام على الولي فجزوا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا إلى التأخير إلى تعيين الامام وفيه نظرا (قوله لأنه لو تقدم الخ) قد يقال إن كان معروفا في زمنه صلى الله عليه وسلم أن صلاة الجنازة مفوضة إلى الولي فلا إلهام إذ لا حق للولي فيها والى الولي أن كان الجديدمعترضا لا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك أن تمنع ثبوت توقف الجديدمعترضا كون التفويض إلى الولي مشهورا في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فجر دجربان عادة الاولياء في ذلك الزمن بتقديم الامام الأعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر أيضا (قوله لتوهم أنه الخليفة) أي فر بما ترتب على ذلك فتنة عشرين (قوله به) أي بالامام الأعظم و (قوله إذ ذاك) أي في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو صليا) أي بمزاياه ومعنى (قوله لأنه) تعليل للمتن (قوله ولحصول المقصود) وهو الدعاء للبيت (قوله ويجزى) إلى قوله ومر الخ فهو وقفه وسكت عنه النهاية والمعنى لكن علة إفره عشرين ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفتاحة فقط هل يكررها أو لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الأول لقيام مقام الادعية اه أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومر آخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين) عبارته هناك فقال أي الأذرع في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الفرض وفاقد الطهورين أن تعين على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فاجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز اه (قوله لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب) أي لسقوط فرضها نهاية (لأنه) إلى قوله علي ما

أمام المصلي ابتداء مانع (لا الجماعة) بالرفع فلا تجب بل آسن لانهم صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فرأى وإن كان أعذر عدم الاتفاق على إمام خليفة بعد ولا ينافيه الجديدمعترضا لأنه لو تقدم الولي لتوهم أنه الخليفة لا اختصاص الامامة به إذ ذاك (ويسقط فرضها بواحد) ولو صليا مع وجود رجل لأنه لا يشترط فيها الجماعة فكذلك العدد كغيرها وكون صلاة الصبي نفلا لا يؤثر لأنه لا يجزى عن الفرض كالأول بلغ بعدها في الوقت والحصول المقصود بصلاته مع رجاء القبول فيها أكثر ويجزى الواحد أيضا وإن لم يحفظ الفتاحة وغيرها وقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت ومما أواخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين ومن لا يغنيه تيممه عن القضاء فراجع (وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة) لأنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا على من قال لا إله إلا الله

(قوله لا اختصاص الامامة به اذ ذاك) أن أريد حتى إمامة الجنازة فهذا التخصيص ينافي أن الحق شرعاً للولي إذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعلمهم بذلك أو إمامة ما عدا الجنازة أشكل لتعليل التوهم بذلك (ولو مع وجود

واقل الجمع اثنان او ثلاثة (وقيل اربعة) كما يجب اى على هذا القول ان يحملها اربعة لان مادونه اراء بالميت ولا يجب الجماعة على كل وجه (ولا تسقط بالنساء) ومثلن الخثاني (وهناك اى بمحل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه اخذا بما باقى عن الوافى (رجال) او رجل ولا يخاطبن بها حينئذ بل اوصي بميز على ما تحته جمع قيل وعليه يلزم من امره بفعلها بل وضربه عليه اه وهو بعيد بل لا وجه له وانما الذى يتجه ان محل البحث اذا اراد الصلاة والاتوجه الفرض عليهن (فى الاصح) لان فيه استهانة به ولان الرجال اكمل فدعائهم اقرب للاجابة اما اذا لم يكن غيرهن فتلزم من وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما يحتمل المصنف لكن نوزع فيه بان الجمهور على خلافه وانما لزمتهن ولم تسقط بفعلهن مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لان دعاءه اقرب للاجابة منهن وقد يخاطب الانسان بشئ وتوقف صحته منه على شئ آخر ولك ان تقول اقرية دعائه تاتى حتى فى اجتماعه مع الرجال ولم ينظر واليه حينئذ وكونه من جنسهم لاجنسه لا اثر له هنا على

بحته فى النهاية والمغنى الا قوله اخذ الى المتن (قوله وقل الجمع الخ) اى الذى دلت عليه الواو فى صلوا الخ عرش (قوله وقل الجمع اثنان او ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشيدى (قوله كما يجب الخ) عبارة المغنى بناء على معتقده فى حل الجنازة انه لا يجوز التقصان عن اربعة لان الخ فالصلاة اولى اه (قوله ولا يجب الجماعة) اى فيصلون فرادى ان شاؤوا فى المجموع عن الاصحاب لوصلى على الجنازة عدد زاد على المشروط وقعت صلاة للجميع فرض كفاية مغنى ونهاية وياتى فى الشرح مثله (قوله اى بمحل الصلاة الخ) عبارة النهاية والمغنى والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر اه (قوله بما باقى) اى فى شرح ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم ان كان الرجل او الرجال من يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه سم (قوله او رجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس و (قوله اوصي) قد يشمل المتن لان الرجال قد تطلق بمعنى الذكور كما فى حديث فلأولى رجل ذكر سم وفى المغنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر ميز لشمع ما ذكر وكان اخصر اه (قوله قيل وعليه الخ) اعتمده المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملى (قوله يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فلا يبعد ان تجزى صلاتهن قاله سم وقد يفيد قول الشارح وانما الذى يتجه ويصرح بذلك قول المغنى والاولى ان يقال ان امتنع اجزأت صلاتهن والا فلا اه (قوله لان) الى قوله ولك فى النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والمغنى ذكر اى ولا خثى فيما يظهر اه وياتى فى الشرح ما يفيد (قوله فتلزم الخ) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد تلزمه الاعادة انتهى ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب سم وشورى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ ولعل عرش لم يطالع على ذلك النقل فقال مانصه والقياس انه يجب على الخثى او غيره من الرجال اذا حضر بعد الدفن ان يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) ولذا صارت المرأة سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى اى فلم ياتى عرش (قوله وتسكن لهن الجماعة الخ) وهو المعتمد كما فى غيرهما من الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقيل تسكن لهن فى جماعة المرأة مغنى (قوله وانما لزمتهن الخ) فيه ان الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شئ اخر) اى كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على

الخ) اعتمده م ر (قوله اى بمحل الصلاة الخ) فان قيل القياس عموم الخطاب انها لا تسقط بالنساء فى محله مع وجود رجال ولو بمحل آخر وان بعدوا وظنوا انه ليس فى محله الانساء غاية الامر انهم ان قربوا وجب الحضور للصلاة والاصول بانكاهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحلها اذا لم يظن ان فيهم غيرهم من الرجال بالفرض وينع الاخذ بما باقى باختلاف المقامين ومدر كما قلنا ياتى ذلك كلامهم كقولهم انه لو صلت المرأة لفقد الرجل ثم حضر تلزمه الصلاة لا لأن يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بمحل الميت الانساء قبل صلاة النساء والالزمت الصلاة (قوله اى بمحل الصلاة الخ) والوجه ان المراد بحضوره اى الرجل وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر شرح م ر (قوله رجال او رجل) نعم ان كان الرجل او الرجال من يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر (قوله او رجل) قد يوجه المتن بان المراد الجنس و (قوله اوصي بميز) قد يشمل المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما فى حديث فلأولى رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزم من امره بفعلها الخ) فان اصر على الامتناع وايسن من فعله فهل يصلي لحرمة الميت وتجزى صلاتهن ولا تجزى ولا بد من الصلاة عليه بعد الدفن اذا اطاع الصبي او حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظرو الاول غير بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن) قال فى شرح الروض ولو حضر الرجل بعد تلزمه الاعادة اه ولو حضر بعد احرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعدا ولا فيه نظرو الاول قريب (بجمله المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرادى افضل قال فى شرحه وتعبيره بذلك اولى من قول

إنما تقتضى أنه يندب لمن الائتمام به لا منع صحة صلاتهم ودعوى أنه قد يخاطب الإنسان إلى آخره تحتاج لتأمل فإن إطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما وجبوا على واحد أو جمع شيئا ومنعوا (١٤٩) سقوطه عنه بفعله إذا أراد غير

المخاطب به التبرع به فإن ثبت ذلك أيد ذلك البحث وإلا كان مع عدم أنصاح معناه خارجا عن الفوائد على أنه مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال فلا يقبل فنامله وفى المجموع والرجل الاجنبي وإن كان عبدا أولى من المرأة القرية والصبيان أولى من النساء اه قيل هذه العبارة مشككة لاقتضائها سقوطها بها مع وجود البالغ ورد بان الصورة أنهم اردن الجماعة ومعهم بالغ أو بمنزلة تقديم أحدهما أولى من تقديم أحدها اه وعجيب ذلك الاستشكال باقتضائها ما مر مع أنها صريحة فى أن الكلام إنما هو فى الأولوية بالامامة لا غير وجيئذ فكان ينبغى الراد ذكر ذلك لا ما ذكره لأنه موهوم ولو اجتمع خثنى وامرأة لم تسقط بها عنه لاحتمال ذكوره بخلاف عكسه (ويصلى على الغائب عن البلد) بان يكون بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا اخذ من قول الزركشى عن صاحب الوافى وقره أن خارج السور القريب منه كداخله ويؤخذ من كلام الاستوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه فى التيمم

أنا) أى أقرية دعاء الصبي للإجابة (قوله لا منع صحة صلاتهم) انظر من أين لزم على هذا البحث منعها سم (قوله بان إطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بتحتاج الخ والضمير للدعوى (قوله وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم فى هذه الحالة خوطبوا بأمره وضرره لا بفعل الصلاة كما أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أى على وجه الوجوب سم (قوله على أنه مخالف الخ) فيه أن كثير ما يرد بالرجال المذكور سم أى يشمل الصبي (قوله فلا يقبل) أى ذلك البحث (قوله سقوطها) أى صلاة الجنائزاة بالمرأة (باقضاءها) أى عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال (قوله مع أنها صريحة الخ) أى صراحة فيه سم (قوله فكان ينبغى الراد ذكر ذلك) قد يقال كلام الراد ظاهر فى ذلك وإن لم يصرح بما ذكر بل قد يدعى أنه صريح فيه وقول الشارح لأنه موهوم محل تأمل بصرى (قوله ذكر ذلك) أى أن الكلام الخ (قوله لا ما ذكره) أى قوله أن الصورة الخ حاصله أنه كان ينبغى للراد أن يذكر فى الجواب عن الاشكال ما قلنا وهو أن الكلام الخ لا ما قاله وهو أن السورة الخ اه كرى (قوله لأنه الخ) أى ما ذكره (موهم) أى لصحة امامة احدها مع وجود الذكر (قوله ولو اجتمع) إلى المتن فى النهاية (قوله ولو اجتمع خثنى وامرأة) قياس ذلك أنه لو اجتمع خثنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم منهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وعش (قوله لم تسقط بها عنه الخ) خلافا للغنى عبارته والظاهر الاكتفاء صلاة كل من الخثنى والمرأة كما أطلقه الاصحاح لان ذكره غير محقق اه (قوله بخلاف عكسه) أى يسقط الفرض بفعل الخثنى عن المرأة مغنى قول المتن (ويصلى على الغائب الخ) أى خلافا لاني حنيفة ومالك مغنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء فتجاوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وإن قال مر بالمنع سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلى من أهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهما السلام عش والقلب إلى ما قاله مر اميل بل قضية إطلاق الحديث الاتى النهى عن الصلاة عليهم فى غيبتهم ايضا (قوله بان يكون) إلى قوله ويؤخذ فى النهاية والغنى (قوله من قول الزركشى) عبارته من كان خارج السور أن كان اه له يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه والاوجه أن القرى المتقاربة جدا اثنا كالمقرية الواحدة نهاية (قوله وهو متجه الخ) اقره عش (قوله ولا يشترط) إلى قوله ولا تسقط فى النهاية والغنى لا قوله وجاء إلى ولا بد الخ (قوله اخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة شرح المنهج والمغنى اخبرهم اه (قوله لأنها الخ) عبارة النهاية لأنها أى الروية أن كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبشة بباب المدينة لوجب أن تراه الصحابة ايضا ولم

أصله فان لم يكن رجل صليين منفردات قال فى المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعى والاصحاب وفيه نظر وينبغى أن تسن له الجماعة كافى غير هاو عليه جماعة من السلف اه وبه يعلم أن المصنف معترف بان الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهم الخ) انظر من أين لزم على هذا البحث منع صحة صلاتهم (قوله وإنما الذى يشهد له أن ثبت أنهم فى صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم فى هذه الحالة خوطبوا بأمره وضرره لا بفعل الصلاة كما أشار إليه ذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعل المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب (مخالف لمفهوم قول المتن وغيره وهناك رجال) فيه أن كثيرا ما يرد بالرجال المذكور (قوله صريحة فى أن الكلام الخ) أى صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خثنى وامرأة الخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خثنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيرهم منهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وانوثة من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله فى المتن ويصلى على الغائب) يشمل النبي ويتصور فى السيد عيسى

وهو متجه أن أريد به خد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه فى جهة القبلة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشى يوم موته وصلى عليه هو واصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء أن سريره وقع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا بفرض صحته لا يبنى الاستدلال لأنها وإن كانت صلاة حاضر بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هى صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

أن الميت غسل كما شمله  
اطلاقهم نعم الاوجه ان له  
أن يعلق النية به فينوي  
الصلاة عليه ان غسل ولا  
تسقط هذه الفرض عن  
اهل محله كذا اطلقوه  
وظاهره انه لا فرق بين ان  
يمضي زمن يقصرون فيه  
بترك الصلاة وان لا يمكن  
بناء ذلك على ان المخاطب  
بذلك اهله اولا او الكل  
ومر ان الارجح الثاني  
وحيث ان عدم السقوط مع  
عدم تقصيرهم ومع استواء  
كل من علم بموته في الخطاب  
بتجهيزه فيه نظر ظاهر  
أما من بالبلد فلا يصلي عليه  
وان كبرت وعذر بنحو  
مرض أو حبس كما شمله  
اطلاقهم وعند الحضور  
يشترط كما يأتي أن يجمعها  
مكان وان لا يتقدم عليه  
او على قبره وان لا يزيد  
ما بينهما على ثلثمائة  
ذراع نظير ماسر في  
المأموم مع امامه  
(ويجب تقديمها) اي  
الصلاة (على الدفن) لانه  
المنقول فان دفن قبلها  
أنهم كل من علم به ولم  
يعذر وتسقط بالصلاة  
على القبر (وتصح)  
الصلاة (بعده) اي الدفن  
للا اتباع قيل بشرط بقاء  
شيء من الميت اه وفيه  
نظر لان عجب الذنب  
لا ينفى كما هو مقرر في محله

ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكا فلا يتم على مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة  
الصلاة وان رآه وايضاً وجب ان تبطل صلاة الصحابة اه قال ع ش (ورع) لو بعد الميت عن المصلي بان  
كان على مسافة القصر فاكثراً مثلاً لكن كان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته من  
البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد او لا تصح مع ذلك لانه حاضر او في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر  
والمتجه عندى الاول وان اجاب مر فوراً بالثاني سم على البهجة وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته  
عليه السلام وصلاة الصحابة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصيره  
حاضراً ع ش اي وايضاً تفسير الشارح للغائب بقوله بان يكون بمحل بعيد الخ كالصريح فيما استوجهه  
سم والله اعلم (قوله ان الميت غسل) اي اوميم (قوله ان غسل) اي طهر نهاية (قوله ولا تسقط الخ) عبارة  
النهاية والاسنى والمغنى وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكي  
عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه (قوله وظاهره) اي ظاهر  
اطلاقهم (قوله بناء ذلك) اي السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية والاسنى والمغنى اعتماده  
(قوله أمان بالبلد الخ) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت  
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حج وقد يفيد قوله مر ولو تعذر الخ ومنه ايضاً  
يستفاد ان العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التشليل للعذر بالمرض ع ش (قوله وعذر الخ)  
خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما ولو تعذر على من في البلد الحضور بحبس او مرض لم يبعد الجواز كما بحته  
الاذرعى وجزم به ابن ابي الدم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد عللوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي معناه إذا  
قتل انسان ببلد أخفى قبره اه فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد في معنى الغائب اي فتصح بلا خلاف  
او في الحاضر المعذور فتكون على الخلاف والاقر بالثاني لكن ينبغي انه إذا علم انه دفن بلا صلاة ان تجزى  
الصلاة عليه قطعاً وان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدي الى  
تعطيل فرض الكفاية بصري (قوله كما يأتي) اي في المسائل المثورة (قوله ان يجمعها مكان واحد الخ) اي  
عند التحريم فقط كما تقدم (قوله نظير ماسر) ولو صلى على من مات في يومه واسنته وطهر في اقطار الارض جاز  
وان لم يعينهم بل يسن لان الصلاة على الغائب جائزة وتعيينهم غير شرط نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ولو  
صلى على من مات الخ هل يدخل في البلد تبعاً وقد ينقاس عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة عليه إلا مع  
حضوره سم على البهجة ومحلها ايضاً اخذنا مما له سم مالم تشق الصلاة عليهم في قبورهم وإلا شملتهم  
وقوله مر وان لم يعينهم الخ واشتمل من ذلك ان ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين  
فيشمل من مات من بلوغه ثم يليغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسنًا دفن في احسانه ومن كان  
منهم مسيئاً فتجاوز عن سيئاته لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه ع ش قول المتن  
(قوله ويجب تقديمها) اي وتأخيرها عن الغسل او التيمم عند وجود مسوغه نهاية ومغنى (قوله اي الصلاة)  
الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من علم به الخ) اي من الدافنين والراضين يدفنه قبلها ويصلي  
عليه وهو في قبره ولا ينبغي لذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومغنى (قوله وتسقط بالصلاة) وهل  
يسقط بفعلها على القبر الاثم الظاهر نعم بصري والظاهر ان الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط  
دوام الاثم لاصله (قوله وفيه نظر لان عجب) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك

إذا مات بعد نزوله وان امتنعت على قبره كما يأتي فليراجع (نعم الاوجه) اعتمده مر (قوله ولا تسقط هذه  
الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجهه ان فيه  
ازراء وتهاونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر ان محله إذا علم الحاضرون اه  
(قوله أمان بالبلد) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت  
وحيث لا ولو خارج السور لم تصح مر والاوجه في القرى المتقاربة جدرانها كلقربة الواحدة

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أى خلافاً لى حنيفة ولا بمدّة بقائه قبل ثلاثه ولا بتفسخه اه قال ع ش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر لإطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على أن غير المنبوشة بتحقيق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديد ويصرح بالتعميم قول الشارح مر ولا يتقيد بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذى الخ يعنى به كون المصلى من اهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) اى صحة الصلاة على القبر مغنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح اه وقد يفرق بضيق الوقت في الحاضر دونهما وبأن في التأخير فيه الى حضور البالغ ازراء وتهاو ناظرا دونهما (قوله حيثئذ) اى حين الموت (مسلمنا طاهرا) اى بخلاف الكافر والحائض يومئذ نهاية (قوله من طرا تكليفه الخ) أى بان بلغ اوافق بعد الموت اى او من طرا لإسلامه وطهره عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) اى فيما اقتضاه كلاهما (قوله ومن ثم جزم بعضهم الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية والمغنى واعتبار الموت يقتضى انه لو بلغ اوافق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لزومه الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم ياثمون بل لو زال المانع بعد الغسل او بعد الصلاة عليه وادرك زمانا يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحيثئذ فينبغى الضبط بمن كان من اهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شر حال الروض والمنهج عن الاسنوى مثل ذلك وأقره وقوله بل لو زال المانع الخ قال البيهيمى اى بأن بلغ اوافق واسلم وطهرت من الحيض والنفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها لن نافلة وهى صحيحة وقال الزركشى معناه انها لا تفعل مرة بعد اخرى اى من صلاها لا يعيدها اى لا يطلب منه ذلك ولكن باتى انه لو أعادها وقعت له نافلة وكان هذا مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تسكن مطلوبة لم تنعقد أما لو صلى عليها من لم يصل اولاً فانها تقع له فرضاً مغنى ونهاية واقره سم قال ع ش قوله مر لو أعادها الخ اى ولو مراراً او منفرداً كان عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) اى والصبي المميز يجزى (قوله وقد ورد عليه) اى على التعليل المذكور (قوله وذلك) اى غير المكلف والمسلم والظاهر عند الموت (قوله ولا ينافى

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان) عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من اهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه ان صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فرق واضح (ومن ثم جزم بعضهم) اعتمده مر (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد اخرى وقوله لا تفعل مرة بعد اخرى سيأتى في شرح قول المصنف ومن صلى لا يعيد على الصحيح انها تفعل مرة بعد اخرى الا ان يريد انه لا تندب ان تفعل مرة بعد اخرى فليتامل بعد فان هذا لا يناسب المنع الذى الكلام فيه وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء من غير شئ ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة لن مع صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضى واعله مستثنى من قوله ان الصلاة اذا لم تسكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم ان كان عدم الطالبة لها ذاتها وهما ليس كذلك بل لا مر خارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهما انه لا يتنفل بها اما لو صلى عليها من لم يصل اولاً فانها تقع له فرضاً وقد اعترض ابن العباد قول المجموع بخلاف الظاهر بانه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التى يؤدى بها الظاهر ثلاثة الادام والقضاء والاعادة ورد شيخنا الشهاب الرمى بان ما قاله هو

(والاصح تخصيص الصحة بمن كان من اهل) أداء (فرضها وقت الموت) بأن يكون حيثئذ مكلفاً مسلماً طاهراً لانه يؤدى فرضاً وطب به بخلاف من طرأ تكليفه بعد الموت ولو قبل الغسل كما اقتضاه كلامهما وان نوزعنا فيه ومن ثم جزم بعضهم بأن تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كمو عند الموت وذلك لان غير المكلف متطوع وهذه الصلاة لا يتطوع بها وقد يرد عليه صلاة النساء مع وجود الرجال فانها محض تطوع إلا ان يجاب بأنهم من اهل الفرض بتقدير انفرادهم وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ينافى

هذه الزومها لمن اسلم او كلف قبل الدفن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيرها (ولا يصلى على قبر رسول الله ﷺ) وغيره من الانبياء

(هذا) يحتمل أن المشار اليه ما في المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفاً وهو الأقرب (قوله) لان هذه حالة ضرورة (قد يقال) وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر اذا الشان كثرة وجود المكلفين بالنسبة لصلاة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلى الخ) أى لا يجوز نهاية (قوله) وغيره) الى قوله أى بصلاتهم في النهاية لا قوله أى على كل قول والى قوله إلا ان يقال فى المغنى الاما ذكر (أى على كل قول) بخلافه قول المغنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكان ينبغي ان يقول أى لا فرادى ولا جماعة (قوله) للخبر الصحيح) ولا نالم نحن من أهل الفرض وقت موتهم نهاية ومعنى (قوله) كذا قالوه) أى فى الاستدلال (اتخذوا فىور انبيائهم) قال السيوطى هو فى اليهود واضح وفى النصارى مشكل اذ نبيهم لم يقبض روحه إلا ان يقال ان لهم انبياء غير رسل كالحواريين ومريم فى قول الواجب بازاء المجموع اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار اتباعهم كما كتفى بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم او المراد بالانبياء اعم من الاتباع والاتباع فاليهود اذ بدعوا والنصارى اذ تبعوا الله ع وش ولا يخفى ان اولى الاجوبة اوسطها وأدناها آخرها (قوله) إلا أن يقال اذا حرمت اليه) لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ يشمل الفعل مرة مثلاً سم وفيه توقف اذا المراد بالصلاة اليه اتخاذ قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود الحقيقي بخلاف الصلاة عليه كظاهر (قوله) وفيه الخ) أى فى الجواب (قوله) وظاهر ان الكلام فى غير عيسى الخ) والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله فى عموم الامن بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى فى خادمه الصواب أن علة المنع النهى عن الصلاة فى قوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود شرح مر اه سم وقضية لإطلاق شيخ الاسلام والمغنى عدم استثناء سيدنا عيسى ايضاً صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (قوله) ففيه يجوز) الاخصر فيجوز الخ (قوله) كما يصرح به الخ) تقدم انه لا عبرة بهذا التعليل ولما علة المنع النهى (قوله) انه لم يكن الخ) أى بانه الخ (قوله) وقول بعضهم الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله) تردعلتهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله) لتعليله) أى البعض (قوله) لا يمنع ذلك) أى جواز الصلاة على قبورهم (قوله) لانه) أى حياتهم فى قبورهم قول المتن (فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر فى المصلى وصفاته التى يقدم بها عند المزاحمة فلما تكلم بما سبق على الصلاة ناسب ان يفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله) أى القريب) الى قوله فىكون الترتيب واجبا في النهاية والمغنى لا قوله يحتمل (قوله) أى القريب الخ) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما بان من تقديم الامام عليه إلا ان يقال ان هذا تفسير لاولى فى الجملة وإن تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعتق وعصيته ع وش وقد يقال ان ما ذكر تفسير لما فى المتن فقط وبيان لم راده (قوله) يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى فقالا أى احق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كانه عليه سم والكردى على بافضل وقضية تعبير الروض والمنهج ومن بافضل باولى النذب كانه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال ع ش قوله مر أى احق أى اولى فلو تقدم غيره كره ابن حبيب اه واعتمده

صلى الله عليهم وسلم (بحال) أى على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد أى بصلاتهم اليها كذا قالوه وحينئذ فى المطابقة بين الدليل والمدعى انظر ظاهر الا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر أن الكلام فى غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من اهل فرض الصلاة عاياه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليلهم المنع انه لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم فى صحابى حضر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته يرد علمتهم المذكورة فلا نظر لتعليله بخشية الافتتان على انه لا خشية فيه واستدلاله باحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبقى فى قبره ليس فى محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت فى الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن الانبياء احياء فى قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياساً على ما قبل الدفن لانها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا انها ليست حقيقية من كل وجه (فرع) مر

الخطأ الصريح لخطئه فى فهم كلام المصنف وإما يرد ما قاله لوقال المجموع يؤتى ما شرح مر (قوله) لان هذه حالة ضرورة) يقال وتلك كذلك (قوله) إلا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك) لك ان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق العلم (١) مرة مثلاً (قوله) وظاهر ان الكلام فى غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله فى عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى فى خادمه الصواب ان علة المنع النهى عن الصلاة فى قوله فى الحديث لعن الله اليهود الخ شرح مر (قوله) فرع) وجهه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعى النظر فى المصلى وصفاته التى يقدم بها عند المزاحمة فلما تكلم فيما سبق على الصلاة ناسب ان يفرع على ذلك

الذكر ولو غير وارث (اولي) يحتمل انه هنا بمعنى احق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بما فيه ويحتمل انه على

ظاهره فيكون الترتيب للندب وهو نظير ما يأتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطاع اقرب كان ذلك احب للميت لانه مظنة للستر اكثر فان قلت الامامة ولاية بتفاخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بانه لاحق له فيها ضعفت ولايته ثم اياته في الروضة عبر بانه لا بأس بانتظارولي غاب وظاهره أنه لا فرق بين كونه اذن لمن يؤم قبل غيبته وان لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) اي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لانها من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقديم وبه قال الائمة الثلاثة الاولى الوالي فامام المسجد فالوالي كبقية الصلوات وقدمت وروح الفرق وايضا فدعاء القريب اقرب للاجابة لحزنه وشوقته فكان لتقديمه هنا وجه مسوغ بخلافه ثم يؤخذ منه بالاولى ان القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الاثنى فيقدم الذكر عليها ولو اجنبا فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها كما بحث وظاهر تقديم الخنثى عليها في امامتها ولو غاب الاقرب

الشوري ومال سم إلى الحرمة كما يأتي (قوله الذكر) سيذكر محترزه (قوله بمعنى احق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولي سم (قوله ما فيه) أي من المذهب ندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاول مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في الذخائر من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر اه سم اقول ويمكن حمله ايضا على سقوط الفرض لاعلى عدم الاثم (قوله وعليه) أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) أي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولاية الخ) أي فقتضاهما وجوب الترتيب فيه بالاولى (قوله لما قوى الخلاف الخ) أي كما يأتي آنفا (قوله بانه لاحق له) أي للولي (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا ضمير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في الندب (قوله أي الصلاة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى إلا قوله وظاهره إلى ولو غاب (قوله على الميت) أي ولو امرأته (قوله حيث لا خشية فتنة) أي من الوالي والا قدم الوالي مطلقا معنى ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الاول والوالي الخ سم (قوله وقدمت الخ) أي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وايضا الخ) اقتصر النهاية والمعنى على هذا فالا لافرق الجديد بان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه) أي في بقية الصلوات (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق الثاني (قوله ان القريب الخ) اعتمده النهاية والمعنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هتاوولي انه اولي من السيد بالغسل ايضا اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله فان لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة المعنى والاسنى والمرأة يصلي وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهاية واما رد بعضهم ذلك بان الواجهانه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما لو لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لمن فاذا اردنا تقدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح علي النص (قوله ويفرق بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق بعلم ما فيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يفرق بان ولاية النكاح اقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بان الترتيب في تلك للوجوب وانه لو تصرف البعيد وزوج فتزويجه غير صحيح بخلافها هنا للتردد ان الترتيب في تلك للوجوب او للندب وعلى القول بانه للوجوب لو تقدم البعيد او اجنبي فتصح صلاته والاقتداء به وإن كان متعديا كما هو واضح ونقل عن المجموع ايضا فلضعف الولاية هنا قلنا

الكلام على المصلي وما يتعلق به (قوله بمعنى احق) أي بمعنى مستحق ولا فقد تستعمل بمعنى اولي (قوله ويحتمل انه على ظاهره) في احتمال اولي هنا مع حلة على الولي لغير معنى احق نظر ظاهره إذ لا يمكن الاخبار عنه بشعوا افضل خصوصا مع تعلق بامامتها به فتأمل (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا انه لو تقدم غير الاول مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافية ما في شرح الروض عن الذخائر فيما لو احتيج للافراع من انه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعها لا مكان حمله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو اجنبا لان الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الاجنبي مر (قوله مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت) أي يحب الاطلاع عليه (قوله فالولي كبقية الصلوات) انظر ما معنى الولي في بقية الصلوات وكان قوله كبقية الخ راجع لتقدم الوالي فامام المسجد (قوله ان القريب الحر أولى من السيد) يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى انه أولى من السيد بالغسل ايضا (قوله فان لم يوجد إلا النساء قدمت بفرض ذكورتها) عبارة شرح الروض والمرأة تصلي وتقدم بترتيب الذكور اه واما رد بعضهم ذلك بان الواجهانه لاحق للنساء في الامامة إذ لا شرع لمن الجماعة فجوابه اما لو لا فقد تقدم عن المصنف استحبابها لمن واما ثانيا فيمكن في هذا الحكم جوازها لمن فاذا

بان القاضي فيه كولى اخر ولا كذلك البعيد وهذا لاحق للوالى مع وجود احد من الاقارب فانتقلت للابعد ويقدم من الاقارب الاقرب  
فالاقرب نظر المزد الشفقة اذ من كان ( ١٥٤ ) أشفق كان دعاؤه أقرب الاجابة (فيقدم الأب ثم الجد) للاب (وان علائم الابن ثم ابنه)

وان سفل (ثم الاخ والاظهر  
تقديم الاخ للابوين على  
الاخ للاب) كالارث  
والام وإن لم يكن لها دخل  
هنا صالحة للترجيح لأن  
المدار على الاقربة الموجبة  
لاقربة الدعاء لا يقال هي  
حاصلة مع كون الاقرب  
مامو مالان الامام ربما  
يعمله عما يفرغ وسعه فيه  
من الدعاء لقربه بمجامع  
الخير ومهباته ومن تذر  
ذلك وتأمله علم أن الاقربة  
يزداد بها انكسار القلب  
المقتضى لزيادة الخشوع  
المقتضية للكمال وهو في  
الامام آكد منه في المأموم  
ويجوز ذلك في نحو ابني عم  
احدهما اخ لام (ثم) بعدها  
(ابن الاخ لابوين ثم لاب  
ثم العصة) من النسب فالولاء  
فالسلطان ان انتظم بيت  
المال (على ترتيب الارث)  
في غير ابني عم احدهما اخ  
لام كما يأتي (ثم) بعد عصة  
الولاء فالسلطان بقيده  
(ذو الارحام) الاقرب  
فالاقرب أيضا فيقدم أبو  
الام فالخال فالعم للام نعم  
الاخ للام يقدم على الخال  
ويتأخر عن أبي الام ويوجه  
بانه وإن كان وارثا لكانه  
يدل الام فقط يقدم عليه من  
هو اقوى في الادلاء بها

بالانتقال للابعد بمجرد الغيبة من غير اناية بخلاف النكاح فتأمل له سالك جادة الانصاف بصرى (قوله بان  
القاضي الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تختفى على القاضي سم  
(قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظرو كما قوله وهذا لاحق للوالى الخ فيه نظر سم (قوله ويقدم الخ)  
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) اى وانائبه كما قاله ابن المقرئ وكغير الاب ايضا نائبه (ثم الجد) ابو  
الاب (وان علا) اى لان الاصول اكثر شفقة من الفروع ونهاية ومعنى قول المتن (ثم الابن الخ) وخالف ذلك  
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للميت فقدم الأشفق لان دعاءه أقرب إلى الاجابة معنى (قوله  
وان سفل) بتثليث الغاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع أشفق من الحواشي نهاية ومعنى (قوله  
والام الخ) ردليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) اى فى امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدار الخ)  
عبارة النهاية والمعنى اذ لها دخل في الجلة لانها تصلى مامومة ومنفردة وامامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم  
بها ام (قوله لاقربة الدعاء) اى للقبول بصرى (قوله لا يقال هي الخ) اى الاقربة الموجبة الخ (قوله  
لان الامام الخ) علة للنفى لا للنفى (قوله ويجزى) إلى قوله ولما تقدم في النهاية والمعنى لا قوله ويوجه إلى  
وقدم وقوله كما هو الاولى إلى ولا مدخل وقوله ولا رد إلى فان استويا سنا وقوله ودخل إلى فالوجه (قوله  
ويجوز ذلك) اى الخلاف الذى في المتن (قوله في نحو ابني عم الخ) اى كائى معتق بجيزى (قوله احدهما  
اخ لام) اى فيقدم الذى هو اخ لام على غيره وإن كانا في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) اى الاخ  
لابوين والاخ لاب ولو افرد الضمير ارجع إلى الاخ كان اخصر قول المتن (ابن الاخ لابوين) اى وإن سفل  
عش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أى العصة من أجل النسب فمن أجل الولاء فمن أجل الامامة  
العظمى فقوله فالولاء الخ بالجر عطفًا على النسب كذا في الجيزى ويؤيده قول الشارح الاقنى ثم بعد عصة  
الولاء الخ عبارة النهاية والمعنى ثم العصة النسبية اى بقيتهم على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن  
عم كذلك ثم غم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصابات النسب يقدم المعتق ثم غصبانة النسبية ثم معقه  
ثم عصباته النسبية ثم السلطان وانائبه عند انتظام بيت المال اه وقضية هذا الصنيع ان قول الشارح فالولاء  
بالرفع عطفًا على العصة (قوله في غير ابني عم الخ) يعنى عنه ما قدمه آنفا (قوله أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم  
هنا الاخ سم (قوله كما يأتي) اى آنفا (قوله بقيده) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذوو الارحام)  
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كما سرفى الغسل نهاية ومعنى اى ولو خطأ وقائلا بحق قياسا على عدم ارثه  
وتقدم انه لاحق له فيه وقياسه هنا انه لاحق له فى الامامة عش (قوله ويوجه) اى تاخر الاخ للام عن اى الام  
(قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمداه (قوله وإن اوصى بخلافه الخ) اى فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية  
ومعنى اى لا يجب تنفيذها لكانه اولى كما يأتي عش (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله ماسر) اى فى شرح

أردنها قدم نساء القرابة بترتيب المذكور (قوله بان القاضي فيه كولى آخر الخ) قد يكتفى في الفرق ان دعاء  
القريب اقرب إلى الاجابة ومصلحة النكاح لا تختفى على القاضي (قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله  
وهنا لاحق للوالى) فيه نظر ونقل الاذرى ايضا عن الفقهاء ان والى المرأة هل هو اربى بالصلاة على امته  
كالصلاة عليها ام لا لان المدار في الصلاة على الشفقة والمتنجه الاولى اى حيث لا اقارب للامة اخذا مما تقدم  
شرح مر (قوله وإن لم يكن لها دخل) هل باقى مع ما تقدم ان النساء تقدم بفرص الذكورة (قوله في غير ابني  
عم أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقيده) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى  
الارحام جزم به فى الروض من زيادته قال فى شرحه وبه صرح الصيمرى والمتولى اه وجزم بذلك فى شرح  
المنهج لكن ذكر الاذرى فى القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المراوغة وتبعهم الشيوخ  
وان طريقة العراقيين عكسه وذكر منهم الصيمرى والمتولى واختارها غنى الاذرى (قوله وقدم فى الذخائر

وهو أبو الام وقدم فى الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع من  
ذلك كله وإن أرى بخلافه لانها حق الولى كالارث ولا ينافيه مامر أنها من حقوق الميت لان الولى يخلفه فيها قهر اعليه فلم يملك إسقاطها



وما ورد بما يخالفه محمول  
على أن الولي أجاز الوصية كما  
هو الأولى جبراً لخطر  
الميت ولا مدخل للزوج هنا  
أي حيث وجد من مر كما بحث  
بخلاف نحو الغسل والدفن  
(ولو اجتمعاً) أي اثنان  
(في درجة) كابنين أو أخوين  
أو ابني عم وليس أحدهما  
أخلاًم وكل أهل للإمامة  
(فالاسن) في الاسلام  
(العدل أولى) من الأئمة  
ونحوه (بلى النص) بخلاف  
ما مر في بقية الصلوات لأن  
الغرض هنا الدعاء ودعاء  
الاسن أقرب للإجابة أما إذا  
كان أحدهما أخلاًم فيقدم  
وان كان الآخر اسن ولا  
يرد على المتن لأنهم يستويا  
حينئذ للمامر أن قرابة الام  
مرجحة فان استويا ساند  
اللاحق بالإمامة بفقهه وغيره  
بما مر فان استويا في الكل  
أقرع ودخل في الأهل من  
لا يعرف غير مصحح الصلاة  
فيقدم الامع الاستواء في  
الدرجة فالأوجه تقديم  
الفقيه على نحو الاسن وغير  
الفقيه وللأحق الأنا بقران  
غاب بخلاف المستويين  
لا بد في الأنا بقران من رضا الآخر  
وخرج بقولنا وكل أهل  
للإمامة غير الأهل نحو  
الفاسق والمبتدع والذي  
يتجد أنه لا يقدم نائبه

من الوالي (قوله وما ورد بما يخالفه) أي من أن أبابكر وصى أن يصلي عليه صهيبي فصلي وان عائشة وصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصلي وان ابن مسعود وصى أن يصلي عليه الزبير  
فصل نهاية راسني ومغني (قوله كما هو الأولى) أي تنفيذ وصيته بالإمامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة  
النهاية للمغني واشهر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف  
الغسل والتكفين والدفن ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الجانب والا فالزوج مقدم على الجانب اه  
(قوله حيث وجد من مر) أي وإلا فالزوج يقدم على الجانب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي  
كالتكفين (قوله أي اثنان) أي وليان ولو كان احدهما مستويين ووجاهة وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه  
نص البويطي وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومغني  
واقره سم (قوله للمامر) أي انفا (قوله فان استويا الخ) عبارة النهاية والمغني فان استويا في الصفات كلها  
وتنازعا أقرع كما في المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح اه أي ولا اثم كما استقر به حجج ع  
(قوله أقرع) أي وجوباً إن كان عند الحالم قطعاً للنزاع وندابها بينهم لانه لو تقدم غير من خرجت  
له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب ع (قوله ودخل في الأهل الخ) عبارة النهاية وقضية  
كلهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لأن محلها في متشاركين  
في الفقه فكان دعاء الاسن أقرب بخلافه هاتان الاسن ليس دعاءؤه أقرب لانه لم يشارك الفقيه في شيء اه  
(قوله لا مع الاستواء) أي الذي الكلام فيه سم (قوله وللأحق الأنا بقران غاب) المفهوم من هذه العبارة  
أن له الأنا بقران غاب أو حضر وأن نائبه مطلقاً يقدم والأفلا كبير فائدة في أن له الأنا بقران وهذا ما في القوت قال  
شيخنا الشهاب الرمي انه المعتمد لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة ايضاً بتقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن  
على مفضولها كالأفقه وليس مراداً في شرح الروض أي والنهاية والمغني وفي المجموع بتقديم مفضول  
الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد يجاب عن الشارح  
بحمل الأحق في كلامه على الأقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهما ايضاً  
في نحو السن والفقه أو لاسم قال ع ش قوله مر على نائب فاضلها أي وإن كان حاضر أو قوله مر ونائب  
الأقرب الغائب وكذا الحاضر كما مر له اه (قوله نحو الفاسق والمبتدع) أي فلاحق لها في الإمامة نهاية  
ومغني أي مع وجود عدل اما لوعم الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع انه لا فرق  
فيه بين أن يفسق ببدعته ام لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا ان يقال اراد بالمبتدع الذي

(الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) وإلا فالزوج يقدم على الجانب شرح مر  
(قوله ولو الأخ للام) انظر أي حاجة إلى هذا مع قوله السابق نعم الأخ للام الخ (قوله بخلاف نحو الغسل  
والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المتن فلو اجتمع في درجة الخ) فلو كان احدهما مستويين درجة زوجا  
أي كابني عم احدهما زوج قدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطي وقولهم لا مدخل للزوج  
مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استويا في الكل أقرع) ولو صلى  
غير من خرجت قرعته صح مر (قوله لا مع الاستواء) أي الذي الكلام فيه (قوله فالأوجه تقديم الفقيه  
الخ) في شرح الروض انه قضية كلهم وانه ظاهر (قوله وللأحق الأنا بقران غاب) المفهوم من هذه العبارة  
أن له الأنا بقران غاب أو حضر وأن نائبه مطلقاً يقدم على من بعده وإلا فلا كبير فائدة في أن له الأنا بقران وهذا ما في  
القوت فانه صرح بأن الحق لنائب الأقرب غائباً كان أو حاضر أو الذي في الاسنوى تقديم نائب الغائب دون  
نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرمي ما مش شرح الروض ان المعتمد ما في القوت وان ما ذكره  
الاسنوى لا اعتماد عليه اه لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة ايضاً بتقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن  
على مفضولها كالأفقه وليس مراداً في شرح الروض وفيه أي المجموع بتقديم مفضول الدرجة على نائب فاضلها  
في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاسنوى فيما تقدم

نفسه بدعته أو جهل حاله أو قوت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلاً وقضية كلام الشارح من أن تسكب حارم المروءة لا يقدم عليه غيره حيث استوفى في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيداً عن وعمل الشارح أراد إدخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمغني (قوله) وإنما قدم الخ ونقل الأذرع عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أو لا لأن المدار على الشفقة والمتبجح الأول أي حيث لا أقارب للامة اخذنا بما تقدم شرحه سم قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي سم قول المتن (على العبد) أي وعلى البعض أيضاً وينبغي أن يقدم في البعض أكثر مما حرية وأن يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب ع (قوله) ولو افقه إلى قوله أو اظهاراً في النهاية والمغني الا قوله وأفاد إلى المتن (فهو) بالامة اليق أي لأن الامامة ولا نهاية ومعنى (أما حرصي) أي ولو أقرب كادل عليه السياق ونبه عليه شيخنا البرلسي اه سم (قوله) فن بالغ ظاهره ولو اجنبياً كافي البجيرى لكن يأتي عن العباب خلافة ويؤيد الأول لتعليل النهاية والمعنى بأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه يجمع على جوازها بخلافه خلف الصبي كافي المجموع اه (قوله) وأما عبد قريب أي ولو صبياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أروته حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه و (قوله) فيقدم على الحر الاجنبي (ظاهره) ولو افقه أو فقهها سم وقد يقتضى ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب على الحر الاجنبي البالغ وفيه توقف والظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشارح يحول غلى ما إذا كانا بالغين أو صبيين والا فالبالغ مقدم على الصبي مطلقاً اه (قوله) وأفاد الخ وفي المجموع أن التقديم في الاجانب معتبر كافي القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال ع ش هذا قد يقتضى أن الاجانب يقدم فيهم الا فقه على الاسن وقياس ما في القريب خلافة اه قول المتن (ويقف الخ) والا قرب وفاقالهم في الجزء الموجود انه إن كان العضو الراس أو منه في الذكرا والعجز أو منه في المرأة حاذاه المصل في الموقف وإن كان غير ذلك وقف حيث شاء سم على المنهج اه ع ش (قوله) المستقل خرج به المأموم الا في سم قول المتن (عند راس الرجل) أي الذكرا ولو صبياً (قوله) وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي ألياً هانهاية ومعنى وفي البجيرى ما نصه ويوضع راس الذكرا لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافاً لما عليه عمل الناس الا ان ويكون راس الانثى والخشى لجهة يمينه على عادة الناس الا ان ع ش والحاصل انه يجعل معظم الميت عن يمين المصل في يمين يكون راس الذكرا لجهة يسار المصل والانثى بالعكس إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فالأفضل جعل راسها على اليسار كراس الذكرا ليسكون راسها جهة القبر الشريف سلوكاً للأدب كما قاله بعض المحققين اه ويأتي ان شاء الله تعالى ما نقله عن ع ش (٩) بعبارة عن سم ما يوافقه (قوله) أي المرأة) أي ولو صغيرة نهاية ومعنى (قوله) ومحاولة الخ عطف على الاتباع عبارة المغني وحكمة الخالفة المياغة في ستر الانثى والاحتياط في الخشى اه (قوله) واظهار الخ لعل أو بمعنى الواو (قوله) به أي بالستر عنه وقد يحجب عن الشارح يحمل الاحق في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة اعم من استوائهما ايضاً في نحو السن والفقه أو لا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم الاسن غير الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله) في المتن البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي (قوله) اما حر صبي) أي ولو أقرب كادل عليه السياق (أما حرصي فيقدم عليه) كذا في شرح المهذب قال شيخنا البرلسي وقضيته ان الحكم كذلك ولو كان الصبي اقرب وهو ظاهر اه (قوله) وأما عبد قريب) أي ولو صبياً وفي العباب ثم عصبات الذنب بترتيبهم في أروته حتى يميزهم ورقيقهم على بالغ أو حراجنبي اه (قوله) فيقدم على الحر الاجنبي (ظاهره) ولو افقه أو فقهها (قوله) ولو على قرا المستقل) خرج المأموم الا في (قوله) في تابوت واحد) ما المانع إذا كانا في تابوتين من مراعاتهما بان يجعل راسه عند عجزها وبدل عليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة في ملك نحو امرأة نائبها لانه ليس لمعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو المملكية وذلك غير موجود هنا (وبقدم الحر) البالغ العدل (البعيد على العبد القريب) ولو افقه وأسن أو فقهها كهم خر على أسن قن لانه أكمل فهو بالامة أليق ودعاؤه اقرب للاجابة اما حرصي فيقدم عليه قن بالغ لانه أكل وأما عبد قريب فيقدم على الحر الاجنبي وأفاد بهذا ما في اصله بالأولى ان الحر في المستويين درجة أولى (ويقف) ندبا المصلى ولو على قبر المستقل (عند راس الرجل) للاتباع حسنه التزمى (وعجزها) أي المرأة للاتباع رواه الشيخان ومثلها الخشى ومحاولة استرها أو اظهاراً للاعتناء به ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد

٩ قوله بعبارة كذا بأصل الشيخ ولعل الأولى التذكير او من هامش

حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أما المأموم فيقف حيث تيسر والأفضل إفراد كل جنازة بصلاة إلا مع خشية نحو تغير بالتأخير (ويجوز على الجنازة صلاة) واحدة برضا أوليائهم اتحدوا أم اختلفوا كما صح عن جمع من الصحابة في أم كلثوم بنت علي وولدها وقد قدم عليها إلى جهة الامام رضى الله عنهم أن هذا هو السنة وصلى ابن عمر علي تسع جنازة رجال ونساء وقد قدم اليه الرجال ولأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه يمكن وإذا جمعوا وحضروا معا ويظهر أن العبرة في المعية وضدها بمحل الصلاة لا غير واتحد النوع والفضل أفرع بين الأولياء ان تنازعوا فيمن يقرب للامام وإلا قدم من قدموه ولا نظر لما قيل الحق للبيت فكيف سقط برضا غيره لأن الفرض تساوهم في الحضور فليس لاحد منهم حق معين أسقطه الولى فان اختلف النوع قدم اليه الرجل فالصبي فالخنثى فالمرأة أو الفاضل قدم الأفضل بما يظن به قربه إلى الرحمة كالورع

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال رابع في غير من تابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل عجيذة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيهما والمتجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض سم اقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأق في تابوت واحد ايضا بان يزداد في طوله وعرضه فمافي الشرح مفروض فيما إذا جعل رأسه مافي جانب واحد (قوله بقربه الخ) اي بان يغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني اقرب) اعتمده مر اه سم (قوله اما المأموم) إلى قوله ثم يقرع في المغنى لإاقوله ويظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى اما إذا (قوله والأفضل) إلى قوله فان لم يرضوا في النهاية إلا ما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا فالوجه ان المطلوب وقوفه عن يمين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فمن تيسر له الوقوف بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن فيه زيادة في المعنى المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى سم (قوله والأفضل) اي كما يفهمه تعبيره فيما يأتى بالجواز (افراد كل جنازة الخ) اي لانها أكثر عملا وارجى قبولاً والتأخير لذلك يسير نهاية ومعنى (إلا مع خشية الخ) اي فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا نهاية اي بان غلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تغير) اي كالاتجار نهاية قول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) اي سواء كانوا ذكورا أم اناثا ما ذكروا وانما نهاية ومعنى (قوله برضا أوليائهم) تبيد كحتمزه (قوله اتحدوا الخ) اي الجنازة نوعا (قوله عن جمع الخ) اي نحو ثمانين نهاية (قوله وولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم نهاية ومعنى (قوله وقد قدم عليها الخ) اي وجعل الامام وهو سعيد بن العاصي الغلام بمأبيله وجعلها بمأبلى القبلة نهاية (قوله إن هذا الخ) اي قولهم في مقام الثناء عليه ان هذا هو السنة عش (قوله منها) اي صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه يمكن) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعددهم او لافيه نظر والا قرب الاول ومثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت له مر قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح بذلك عش (قوله أفرع الخ) اي بدالتمكن كل واحد من صلاته بنفسه على ميتة عش وقضيته وقوب الاقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير (قوله وإلا) أي إن لم يتنازعا (قوله برضا غيره) وهو الاول (قوله وقد قدم اليه) اي إلى الامام في جهة القبلة عش (قوله تساوهم في الحضور) اي والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل عجيذة المرأة انتهى اه سم وفي عش عن ابن عبدالحق مثله (قوله في المرأة) اي البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر حفتي (قوله أو الفضل الخ) اي فان كانوا رجالا او نساء جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة ليحاذى الجميع وقدم اليه افضلهم نهاية ومعنى قال عش قوله مر واحدا خلف واحد الخ اي والشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع إلى المرأة (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال بقى احتمال رابع في غير من تابوت واحد وهو مراعاتها بأن تجعل عجيذة المرأة بازاء رأس الرجل ويحاذيهما والمتجه ترجيح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض فينبغي ان يحمل تردد الشارح على ما لا يزداد أن يحاذى برأس الرجل عجيذة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا في تابوت واحد اه (قوله ولعل الثاني اقرب) اعتمده مر (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان المأموم واحدا وتعارض وقوفه على يمين الامام وبازاء رأس الرجل او عجيذة المرأة فالوجه ان المطلوب وقوفه على اليمين ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فمن تيسر له الوقوف بازاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الامام لم يبعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لأن زيادة المعنى المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الاثنى (قوله في المتن) ويجوز على الجنازة صلاة) علم من تعبيره بالجواز ان الأفضل افراد كل بصلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل عجيذة المرأة اه (قوله نعم بحث الاذرى ومن تبعه تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت

فيقدم الخ) أى إلى الامام نهاية (قوله السابق) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام سم (قوله مطلقا) أى وإن كان المتأخر افضل نهاية ومعنى قال ع ش لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له السابق فيه نظر ثم راي حج تردد فيه في فتاويه ومال إلى أنه لا يؤخر له اه (قوله نحيث امرأة للكل) أى آخرت على الرجل والصبي والخشي نهاية ومعنى (قوله صفوا صفا واحدا الخ) هو كلام الاصحاب وعلل بان جهة اليمين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الافضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلى فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخشي السنة ان يقف عند يمينها فينبغي ان يكون جهة رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينتج من ذلك ان معنى جعل الخشائي صفاء عن اليمين ان يكون رجلا الثاني عند راس الاول وهكذا فليتامل سم على المنهج اه ع ش وفي هامش المغني لصاحبه والاولى كما قال السهودي في جواشي الروضة جعل راس الذكر عن يسار الامام ليكون معظمه على يمين الامام اه (قوله عن يمينه الخ) ويقدم إلى اليمين الامام اسبقهم ان ترتبوا وفضلهم إن لم يرتبوا بيجري (قوله راس كل منهم الخ) جملة حالية فكان الاول وراس الخ بالواو كافي المغني (قوله عند الرجل الآخر) أى فتكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا عميرة وتقدم عن ع ش مثله (قوله وعند اجتماع جناز) أى معا او مرتبين (قوله واحدا الخ) أى بامامة واحد وإن لم يكن منهم (قوله وإلا) أى وإن لم يعينه وتنازعوا في التعيين (قوله قدمولى السابقة) أى ان اجتمعوا مرتبين (قوله ثم يقرع) أى بين الاوليا ما إذا حضرت الجنازة معا نهاية أى نداء يمكن كل واحد من صلواته بنفسه على ميتة ع ش (قوله ولو صلى) ببناء المفعول (قوله بامام) أى بما يظن به قربه إلى الرحمة الخ (قوله وإلا) أى بان اتحدوا في الفضل او اختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم ويؤيد الاحتمال الثاني ما يأتي آنفا عن سم (قوله اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع سم (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهذا إنما يقدم به إذا رضوا وإلا اقرع سم (قوله بان ذاك) أى القرب إلى الامام (قوله من هذا) أى التقديم بالصلاة عليه (قوله من على شك في إسلامه) يدخل فيه مسألة السبي المذكورة وكذا يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذ ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من شك في إسلامه أى بعد العلم بكفره كما يدل عليه قوله لا أنى وبقي اصل بقاءه على كفره فلا ينافى ما يأتي وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا اه (قوله كشهادة عدل الخ) أى والدار كردى (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للبتولى اه سم (قوله ومحل) أى وجوب الصلاة على من شهد

أما إذا تعاقبوا فيقدم السابق مطلقا ان اتحد النوع وإلا نحيث امرأة للكل وخشي لرجل وصبي لاصبي لبالغ ولو حضر خشنائي معا او مرتبين صفوا صفا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لثلاث يتقدم أنثى على ذكر وعند اجتماع جناز ان رضى الاوليا بواحد وعينه وتعين ولا يقدمولى السابقة وإن كانت أنثى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ولو صلى على كل وحده والامام واحد قدم من يخاف فساد ثم الافضل بامام رضىوا وإلا اقرع وفارق مامر بأن ذاك أخف من هذا (وتحرم) الصلاة (على)

(قوله فيقدم السابق مطلقا) ينبغي ان المراد السابق إلى الموضع بين يدي الامام (قوله ثم يقرع) قال في شرح الروض ولك ان تقول لم يقدموا بالصفات قبل الاقراع كما يأتي نظيره انتهى وفرق غيره بان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الاقراع بخلافه في نظيره المذكور أى القرب إلى الامام فانه مجرد فضيلة القرب إلى الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك ايضا فراجع وقد يشكل على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاوليا على بعض بالصفات مع أنه ولاية إلا أن يجاب بأن ما هنا فيه ولاية على ميت الغير (قوله وإلا اقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقراع (قوله وفارق مامر) أى في التقريب إلى الامام أى حيث يقدم هناك بالفضل وإن لم يرضوا ولا يعتبر الاقراع وهذا إنما يقدم به إذا رضوا وإلا اقرع (قوله على من شك في إسلامه) يدخل فيه مسألة السبي المذكورة ويشمل يجوز الحال بدارنا والوجه انه كالمسلم اخذ ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالمسلم في ذلك يجوز الحال بدارنا الخ (قوله وإن لم يثبت) أى الاسلام أى بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره غسل وصلى عليه ويدعى له كما مر أى مع قوله إن كان مسلما اوشهد واحد وواحد فلا خلافا للبتولى انتهى

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من اطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن اطلق دمه ما ويتردد النظار في الارواقه الصغار المعلوم سديهم مع الشك في اسلام سايبهم ولا قرينة و من عر الاذرعى انه يسن امرهم بنحو الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم او يفرق بان ذاك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني (١٥٩) اقرب وعلي (الكافر) بسائر انواعه

لجرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا الآية ومنهم اطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من اهل الجنة سواء وصفوا الاسلام أم لا لانهم مع ذلك يعاملون في احكام الدين بالارث وعشرة معاملة الكفار والصلاة من احكام الدنيا خلافا لمن وهم فيه ويظهر حل الدعاء لهم بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لانه للكرامة وليس هو من أهلها نعم يجوز لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم أمر غلبا بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفين (الذي) والحق به المعاهد والمستامن (ودفته) من ماله ثم منفقه ثم من بيت المال ثم من ميا سير المسلمين وقام بذمته كما يجب إطعامه وكسوته إذا عاجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصمهما بنا فقال في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعمله بما ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله) وبقي أصل بقائه) يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي أما لو أخبر شخص بارتداد مسلم واخر ببقائه على الاسلام الى الموت فيصلى عليه لان الاصل بقاءه على الاسلام بصري وتقدم عن الكردى ما يؤلفه (قوله) وبهذا) اي بقوله ومحله الخ (قوله) ومري) اي في اوائل الصلاة كردى (قوله) والثاني اقرب) اي فلا تجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتماداه وعن عرش ان الاقرب انه يصلى عليه ويعلق النية كالأختلاط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله) بسائر انواعه) الى قوله ومنهم في النهاية والمغنى (قوله) لحرمة الدعاء) اي لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به نهاية ومغنى (قوله) قال الله تعالى) هذا دليل ثان فكان الاولى العطف كافي النهاية والمغنى (قوله) فتحرم الصلاة الخ) اعتمد عرش وشيخنا وغيرهما (قوله) مع ذلك) اي كونهم من اهل الجنة (قوله) ويظهر الخ) اقره عرش (قوله) بالمغفرة) قد يناش فيه بانها لا تكون إلا عن معصية او مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجماع فلو قال برفع الدرجات لسلم من ذلك والامر سهل إذ ما ذكر منافسة في المثال في الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بان المغفرة لا تقتضى سبق الذنب (قوله) بخلاف صورة الصلاة) التفرقة بين الدعاء لهم والصلاة عليهم محل تأمل فان صورة كل منهما صادرة من فاعله في الدنيا والغرض منه طاب امرهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق بجواز اصل الدعاء لمطلق الكافر بخلاف الصلاة (قوله) علينا) الى قوله وقيد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه ضعيف وقوله والمستامن (قوله) علينا) اي ولا على الكفار نهاية ومغنى (قوله) نعم يجوز) اي وان كان حريما وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهاية ومغنى قال عرش اراد مرر بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي اه عبارة قسم قوله يجوز اي ولو على الصفة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم ان قصد بذلك كراهة وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) خرج به الحري فلا يجب تكفينه ولا دفنه بل يجوز إغراء الكلاب عليه إذا لا حرمة في الاولى دفنه ثلاثا ينادى الناس برأخته والمراد كالحري مغنى ونهاية (قوله) من ماله) انظر مع قوله وقيد في المجموع الخ قسم وقد يجب بان قوله لا في قوة استثناء كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله) ثم منفقه) اي ماله (قوله) وقيد في المجموع الوجهين الخ) هكذا صور الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة واصلمها بصري (قوله) وغيره) منه النهاية والمغنى (قوله) بما إذا لم يكن له مال) اي ولا من تلزمه نفقته مغنى ونهاية وباتى في الشرح ما يفيد (قوله) وخصمها الخ) كلام الروضة واصلمها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله) بنا) اي بالمسلمين (قوله) إذا لم يكن له مال) اي ولا منفق كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بما ذكر) وهو الوفاء بذمته (قوله) على انه الخ) اي ما تقدم من التكفين والدفن (قوله) وجوبها) اي مؤنة التكفين والدفن (قوله) الخاطب به الخ) وفي شرح البهجة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يختص بنا والمؤنة تختص بنحو تركته ان كانت فقول الشارح المخاطب به ان اراد بالمال فواضح والفعل فشكك مع قوله نظير ما مر في المسلم سم

(قوله) نعم يجوز) أي ولو على الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السدر ونحوه كما هو ظاهر إذ لا مانع نعم قصد بذلك كراهة وتعظيمه فينبغي الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله) من ماله) انظر مع قوله بعد وقيد في المجموع الخ (قوله) وفيما إذا كان له مال او منفق الخاطب به الورثة او المنفق الخ)

أنه لا يجب على الذميين من الحيثية التي لا جملها الر من ذلك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبهما عليهم من حيث أنهم مكلفون بالفروع وفيما إذا كان له مال او منفق الخاطب به الورثة او المنفق ثم من علم بوته نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع اخر قد ذكرنا ان المسلم غسله ودفنه لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لانه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع اخر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لانه مسوق فيما اجمعوا عليه بدليل تعقيب ذلك بقوله واما وجوب التكفين ففيه خلاف وتفصيل سبق واضع في باب

غسل الميت وأشار بذلك لما ذكرته (١٦٠) غنه أو لا فتأمل ذلك ولا تترجلا فاما الحربي فيجوز اغراء الكلاب على جيفته

أقول وسياق كلام الشارح كالصريح في الأول إلا أن قوله ثم من علم موته موهم لارادة الثاني (قوله الحربي) إلى قوله وهم في النهاية والمغني قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الجزء من ذى فالقياس وجوب تسكينه ودفعه عميرة اه عش (قوله فيما في العدة انه لا يصلي الخ) اعتمدت النهاية والمغني ثم قال الأول وهل الظفر كالشعرة او يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق اميل اه قال عش قوله مر وكلامهم الى الفرق الخ معتمد اه عبارة سم ولعل الاوجه الفرق نعم بعض الظفر اليسير يتجه انه كالشعرة اه (قوله لا يصلي على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غير ما فلا يجب غسلها كما نقله في اصل الروضة عن صاحب العدة وافره مغني وأقره عش عبارة الحلبي وعلى قياس ذلك الغسل والتسكين والدفن فلا يجب واحدا منها اه (قوله اخذ به) اي بالتوقف (قوله ترجع انه لا فرق) اي بين الشعرة الواحدة وغيرها فيصلي عليه مطلقا بصري وسم (قوله ويؤديه الخ) رده النهاية انه لما كان بقية البدن تابعا لما صلى عليه اشترط ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع اه (قوله وإن كان) فيه استخدام إذا المراد بالضمير ما عدا ما وجد (قوله وإن كان تابعا لما وجد) بهذا يدفع التأييد وترجيح عدم الفرق لان ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم النهاية مثله قول المتن (علم موته) أي بغير شهادة مغني ونهاية (قوله وإن هذا) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله أو حر كنه حركه مذبوح) عبارة للمغني والنهية وشرح المنهج نعم ان ابن من حتى فأت في الحال لحكم الكل واحديجب غسله ودفعه بخلاف ما إذا مات بعد مدة سواء اذملت جراحته ام لا اه قال عش قوله نعم ان ابن الخ شمل ذلك ما لو حلق راسه ثم مات عقب الحلق فجاءه فليجمع ومفهوم كلام ابن حج بخلاف ذلك وقضية ايضا انه لا فرق بين كون وصوله الى حركه المذبح بمرض او بجناية وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحرر وقد قال الاقرب تصوير ذلك بما لو مات بجناية (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يدا المسلم ثم مات مرتدا او يد الكافر ثم مات مسلما فهل تعود يديهما وتعذب في الأول وتنعف في الثانية أم لا فيه نظرو الظاهر فيهما الأول لان المقطوع عفى الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بار تداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المواقاة بمصدر منها باسلام صاحبها اه (قوله ولم يعلم انه غسل) اي طهره والا فلا تجب الصلاة عليه نهاية ومغني (قوله ويظهر ان المراد الخ) ظاهر القصة الاتية المستدل بها خلافه وقوله الا في والظاهر الخ محل تأمل بصري (قوله وبين الاسلام) اي حيث وجب الصلاة على من ظن اسلامه (قوله احكامها الخ) اي ومنها عدم جواز الصلاة عليه (قوله الا يبين) أي للموت (قوله جميع ما بعده) أي ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر ان هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد ولو ترك تغسيله مع امكانه واراد الصلاة على الباقي الغائب او الحاضر فهل لذلك او يمنع إلا بعد تغسيله مع امكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر مال م ر الى الثاني فليجمع سم (قوله بالتعليق عليه) اي الاسلام بان يقول اصلي عليه ان كان مسلما كرى (قوله جوابا) الى قوله ويبحث في النهاية وكذا في المغني الا قوله والظاهر الى ويجب وقوله فان كان بدرهم الى ونجب (قوله وقعة الجبل) اي مقاتلة على مع معاوية رضي الله تعالى عنهما من جهة الخلافة

وكذا المرتد والزندقي (ولو وجد غضو مسلم) او نحوه كشمعه او ظفره وهم من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهما التوقف فيما في العدة انه لا يصلي على الشعرة الواحدة واخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي ان الصلاة في الحقيقة إنما هي على الكل وان كان تابعا لما وجد (علم موته) وان هذا الموجود منه انفصل بعد الموت او حر كنه حركه مذبوح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر ان المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الاسلام بان الاصل الحياة فلا تنتقل احكامها عنه الا بيقين وايضا فالمرتد هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الاسلام فانه من جملة التوابع لاحكام الموت وايضا فالاسلام يكتفي فيه بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لما اتى عليهم بمكة طائر نسر يد عبد الرحمن ابن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وغرفوها بخاتمته (قوله معاوية الخ لعل الصواب مع عائشة فان وقعة الجمل لم تسكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطاعة والزبير رضي الله عنهم اه مصحح

وسميت وقعة الجبل لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا  
 الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها إلى على فبكي وبكت وأعتذر كل منهما الآخر ومكثت  
 مدة عنده في البصرة ثم جهزها وأرسلها إلى المدينة رضي الله تعالى عنهم أجمعين بحيرى (قوله) أنهم كانوا عرفوا  
 (الخ) أى قبل انفصالها سمى (قوله) وستر بخرقه) يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عس عبارة سمى هل  
 يجب ثلاث خرق سابعة إذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويفرق بين الجزء والجملة كما هو قضية إطلاق هذه العبارة  
 اهـ (قوله) ومواراته (الخ) والأقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع رائحة الجملة ونش السبع عليها  
 وأنه يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهه للقبلة سمى وأقره  
 عس فى الثانى ثم قال وينبغي أنه يجب الدفن فيما يمنع الرائحة فى الميت الذى جف دون الشعر اهـ (قوله) فإنه  
 يسن ذلك) ظاهره أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من الغسل والستر والمواراة لكن اقتصر المغنى والنهاية على  
 الأخيرين عبارتهما أما ما انفصل من حى أو شككتنا فى موته كيد سارق وظفر وشعر وعلاقة ودم فصد ونحوه  
 فيسن دفنه إما كرامة لأصحابها ويسن لف اليد ونحوها بخرقه أيضا اهـ قال عس قوله مر كيد سارق  
 وينبغى إذا دفنت أن يجعل باطنها لجهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما يزال بحاق الراس وينبغى أن المخاطب  
 به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحاق يفعله سقط عنه الطلب اهـ عس (قوله) ويسن مواراة (الخ)  
 أى ولا تجوز الصلاة عليه سمى (قوله) ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الأم ومن المولود حتى  
 إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب  
 تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء أو لا لأنها لا تعد من أجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل  
 سمى على المنهج أقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء عس عبارة البجيرى أما المشيمة المدساة بالخلاص التى تقطع  
 من الولد فبى جزء منه وأما المشيمة التى فيها الولد فليست جزء من الأم ولا من الولد قليوى وبرماوى اهـ (قوله)  
 والمسلم فى ذلك) أى فى تجهيز الكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت بمحول أو بعضه يولد ناصلى عليه إذ  
 الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه وإذا وجد فى موات لا ينسب إلى دار الاسلام ولا إلى دار الكفر  
 وهو الذى لا يذب عنه أحدهم وكذلك اهـ وعبارة المغنى ولو جعل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضا أن  
 كان فى دار الاسلام كالو وجد فيها ميت جهل اسلامه اهـ (قوله) لكن الغالب فيها الاسلام) أى ولا فرق  
 فى ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار عس (قوله) فكذلك لقيط فيايتى) أى  
 من أنه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر عس (قوله) وتجب نية الصلاة (الخ) وإن علم أنه صلى على جملة الميت  
 لا على العضو وحده إذا لجزء الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو  
 نوى الصلاة على العضو وحده كما جزم به ابن شعبة اهـ ويأتى عن مر مثله (قوله) على الجملة) أى فيقول  
 نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بحيرى (قوله) أن علم أنه غسل (الخ) أى وإلا وجبت نهاية

والظاهر أنهم كانوا عرفوا  
 موته بنحو استفاضة ويجب  
 غسل ذلك قبل الصلاة  
 عليه وستره بخرقه ومواراته  
 وإن كان من غير العورة لما  
 مر أن ما زاد عليها يجب  
 ستره لحق الميت بخلاف مالا  
 يصلى عليه كيد من جهل  
 موته فإنه يسن ذلك فيها  
 وتسن مواراة كل ما انفصل  
 من حى ولو ما يقطع للختان  
 والمسلم فى ذلك بمحول  
 الحال بدارنا لأن الغالب  
 فيها الاسلام فإن كان بدارهم  
 فكذلك لقيط فيما يأتى فيه  
 وتجب نية الصلاة على الجملة  
 فلو ظفر بصاحب الجزء لم  
 تجب أعادتها عليه أن علم  
 أنه غسل قبل الصلاة

ومغنى (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده مر وينبغي أن تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنيته فقط مر اسم وكتب البصري ايضا ما نصه قول الزركشي ولا هو صادق بما إذا شك ويتجه حينئذ ما فاده الشارح وبما إذا علم عدم غسلها ويتجه حينئذ ما فاده الزركشي فعلم ما في صنيع الشارح رحمه الله تعالى اها قول نقل المغنى عن الزركشي الثاني فقط عبارته وقال الزركشي محل نية الصلاة على الجملة إذا علم أنها قد غسلت فان لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عاها ان كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اه (قوله ويظهر بناؤه الخ) وحمله النهاية والمغنى على ما إذا صلى على احد هما قبل طهر الاخر (قوله ولا تكني الصلاة الخ) (فرع) وان حضر بعد الصلاة على الميت فعلمها جماعة وفراوى والاولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لو قوعا منه فرضا نهاية وشرح الروض قول المتن (والسقط الخ) وهو كإعرافه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما اتفق بذلك والدرجته الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المغنى نحوه وفي سم عن إتمام السيوطى ما يوافقه خلافا لما أتى في الشرح وفاقا للشيخ الاسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمى اه (قوله لان هذا) أى من استهل أو بكي قبل تمام انفصاله (قوله مستثنى الخ) قضية هذا أنه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجرى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم الخ كما مال إليه سم (قوله وما عدا هذين) أى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتقتضى به العدة اه (قوله ولا تعلم حياته) أى بان لم يستهل ولم يك نهايه ومغنى قول المتن (كاختلاج) أى أو تحرك نهايه ومغنى أى ولو دون أربعة أشهر ان فرض ع ش (قوله اختياري) بما إذا تميز عن الاضطرارى بصري (قوله لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله عليها) أى الحياة أى الدالة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما أى لم يظهر خلقه نهاية ومغنى (قوله ومن ثم لم يغسل) أى لم يجب غسله سم قول المتن (وكذا ان بلغها) أى أربعة أشهر أى مائة وعشرين يوما حد نفخ الروح فيه عادة أى ظهر خلقه فالعبرة فيما ذكر بظهور خلق آدمى وعدم ظهوره كما تقرر فالتعبير ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغه جارى على الغالب من ظهور خلق آدمى عندها وعبر بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وإن تقاربت فالعبرة بما ذكر مغنى وبإشارة النهاية واعلم ان للسقط احوالها ما أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب فيه شئ نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فممتعة كما مر فان ظهر فيه اماره الحياة فكذلك كبير اه (قوله كما صرحوا به في قولهم

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت ولا أنوى العضو وحده وفيه نظر بل الذى يتجه أنه بنوى الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا نيته بكونه قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجملة صلى على كل ولا تكني الصلاة على احدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه تجب نية الجزء فقط ( والسقط ) بتأليف اوله من السقوط ( ان ) علمت حياته كان ( استهل ) من اهل رفع صوته ( اربكى ) بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم وليس في عمله لان هذا مستثنى من انه إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا حزر رقبته حينئذ فيقتل جاره وفي الروضة وغيره اخرج راسه وصاح فخره آخر قتل لانايقنا بالصياح حياته وما عدا هذين فحكمه فيه حكم المتصل ( ككبير ) للخبر الصحيح على كلام فيه إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه ( وإلا ) تعلم حياته ( فان ظهرت اماره الحياة كاختلاج ) اختياري ( صلى عليه ) وجوبا ( فى الاظهر ) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً وإن لم تظهر اماره الحياة ( ولم يبلغ أربعة أشهر ) حد نفخ الروح فيه ( لم يغسل عليه ) أى لم تجز الصلاة عليه لانه

على الحاضر مر (قوله وبحث الزركشي تقييد الخ) اعتمده مر وينبغي تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه والاجاز بنية الجزء فقط مر (قوله بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم الخ) في شرح العباب ولو انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال اخرون محققون يثبت له ولعله الاقرب امالو لم ينفصل الباقي فلا يصلى عليه لان الجنين متى لم ينفصل كله يكون كالمولم ينفصل منه شئ إلا في بعض المواضع وقول الاذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اه ولا يخفى أن قضية الاول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أى مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنانه قبل انفصال شئ منه ثم مات وانفصل ميتا لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظر ولعل الاوجه الثبوت فليحرر (قوله لان هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه فل يجرى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله وما عدا هذين) يدخل فيها عداها ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتقتضى به العدة (قوله ومن ثم لم يغسل)



فصاعدا ولم تظهر اماراة الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) مفهوم الخبر وبلوغ او ان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة اى الكمال وكذا التولد لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل (١٦٣) التولد للتسعة مع تخاف نفخ الروح فيه لا امر اراده الله تعالى اهـ ولك ان تقول سلمنا النفخ فيه هو لا يستلزم بل وجوده قبل خروجه واذا قال جمع بأن استهلاله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين ان الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بها عنه فافتاء مولودا تسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بانه يصلى عليه انما يأتي على الضعيف المقابل وزعم ان النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطا لا يجدى لانه بتسليمه يتعين) هذا غير صحيح نهاية (قوله مصرح الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل) اى بظهور اماراة الحياة وعدمه (قوله محتملة لان يريدوا الخ) وظاهر ان المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي حملها عليه وفي سم عن افتاء السيوطى مانصه قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ اى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على أن المولود بعد ستة أشهر مولودا لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (قوله وحينئذ) اى حين اخذ الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدة اقل مدة الحمل) وظاهر ان هذا هو المتبادر فتعين إرادته (بما ذكرته) اى من انه لا فرق في التفصيل الذى قالوه الخ (قوله ويغسل) الى قوله لتوهم الخ فى المعنى الا قوله او فاعل الى المتن وكذا فى النهاية الا قوله حتى ينص القرآن (قوله ولا اسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما سم (قوله بها) اى بالاربعة (قوله بما تقرر) مامعنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا اى فيما قرره سم ولك ان تقول ان معناه بيان ورد الخلاف بين الاظهر الثانى ومقابله (قوله وغيره) اى وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الادمى وعدمه (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها) اى فعندها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب من ظهور خلق الادمى عندها فان لم يظهر أى لم يجب غسله (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله فافتاء بعضهم في مولود الخ) (في افتاء السيوطى سقط لم يستهل ولم يخلج وقد بلغ سبعة أشهر فصاعدا هل تجب الصلاة عليه ام لا فاجاب بقوله قد يفهم من عبارة الراعى في شرحه حيث قال وإن بلغ اربعة أشهر فصاعدا ولم يتحرك ولا استهل فى الصلاة عليه قولان اظهرهما لا يصلى عليه ولو بلغ سبعة أشهر مثلا حيث قال فصاعدا وكذا من تعليقه بانه لا يرث ولا يورث ومن تعليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لا امر اراده الله تعالى والاشبه تخصيص قوله فصاعدا بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل فى حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية نقلا عن الشيخ اى حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولد ميتا فترجيحه القول الاول يدل على ان المولود بعد ستة أشهر مولودا لا سقط فلا يدخل تحت ضابط احكام السقط اهـ (والاسن ستره بخرقه ودفنه) اى دون غيرهما (قوله بما تقرر) مامعنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا (قوله نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها) اى فعندها يجب ماعدا الصلاة اى بناء على الغالب

رأيت شيخنا أفتى بما ذكرته ويغسل ويكفن ويدفن قطعاً إن ظهرت خلقه آدمى وإلا سن ستره بخرقه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أصيق منه لما مر أن الذى يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه وأضمت تسوية المتن بين الاربعة ومادونها أنه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق الادمى وغيره ولم يبين ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

ففعيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له (١٦٤) بالجنة أو بيعت وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره (ولا يصلي

عليه) أى يحرم ذلك وإن لم يؤد الغسل لازال قدمه لأنه حتى ينص القرآن وابقاء لأثر شهادتهم وتعظيمهم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لتوهم النقص فيهم وبه فارقوا غسله <sup>صلواته</sup> <sup>عليه</sup> والصلاة عليه لأن كل أحد يقطع بأنه غير محتاج لذلك وإن القصد به التشريع وزيادة الزلفى فقط فلم يحتاج لأظهار استغناؤه <sup>صلواته</sup> <sup>عليه</sup> ولا أنه لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الأحاديث التى كادت أن تتواتر وخبر أنه <sup>صلواته</sup> <sup>عليه</sup> صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جداً نعم صح أنه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لأن المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهو من) أى مسلم ولو قنا أنى غير مكلف (مات فى قتال الكفار) أو كافر واحد (بسيبه) أى القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو تردى بوهدة أو رفته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمات بسيبها أو غيره لأن الظاهر موته بسيبها وخرج بقوله قتال قتلهم لا سبر صبرا فليس بشهيد

حينئذ وجب ماعدا الصلاة سم (قوله ففعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للدعى اللغوى المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة فى النقل والإلحاقية الشرعية من مات فى قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها بصري (لأنه الخ) عبارة النهاية والمعنى سمي بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة ولأنه بيعت وله شاهد بقتله إذ بيعت وجرحه يتفجر دما ولأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه (قوله أى يحرم ذلك) أى كل من الغسل والصلاة (قوله لأنه حتى ينص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمنع ذلك نظير ما تقدم فى حياة الأنبياء (قوله وابقاء لأثر شهادتهم) عبارة غيره والحكمة فى ذلك إبقاء أثر الخ قال الجيرى وفيه أن هذا لا يشتمل الشهيد الذى لم يظهر منه دم واجيب بأن الحكمة لا يلزم إظهارها (قوله لتوهم النقص الخ) يعنى لو أمر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم أنه لا جل نقص فيهم بخلاف الأنبياء فإن أحدا لا يتوهم نقصا فيهم بحال كرى (قوله وبه فارقوا الخ) أى بالتعليل الأخير ومخط الفرق تقييد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) أى ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وإن القصد به التشريع) فيه تأمل (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله لأنه حتى (قوله ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعى ينبغي لمن رواه أن يستحى على نفسه معنى (قوله نعم) إلى قول المتن ويكفى فى النهاية الأقوله وخرج إلى بخلاف الخ وكذا فى المعنى الأقوله تنبيه إلى المتن (قوله نعم صح) عبارة الاسنى والمعنى والنهاية وأما خبر أنه <sup>صلواته</sup> <sup>عليه</sup> خرج الخ فالمراد كفى المجموع أنه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم والأتباع يدل على هذا لأن عندنا لا يصلى على الشهيد وعند المخالف وهو أبو حنيفة لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام (ولا دليل فيه) أى للخصم وإلا فهو وارد علينا ولا يجدى فى دفعه قوله لأن المخالف الخ ولا يتم تفريع قوله فتعين إلا بالنسبة لآلزام الخصم فلي تأمل بصري قول المتن (وهو الخ) أى الشهيد الذى يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات نهاية ومعنى (ولو قنا أنى) وقع السؤال فى الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أو لا فاجبت عنه بأن الظاهر الثانى لأنه لم يصدق عليه أنه مات فى قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قوله فى قتال الكفار أنه بصدده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها ع ش أقول قضية إطلاق قولهم ولو صغيرا أو مجنونا الأول وقضية تعليل المحشى أن المميز الذى يصد القتال شهيد (غير مكلف) أى صغير أو مجنون أو سنى ومعنى قول المتن (فى قتال الكفار) أى سواء كانوا أحرار بين أم مرتدين أم أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال ع ش قوله قصدوا الخ أحترزه عمال وقتل واحد منهم مسلما غيلة (بسيبه أى القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الأرض بماؤنه بالبارود فاذا مر بهم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلكت المسلمين (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول فى حرب الكفار عاصيا بالخروج ففقيه نظر والظاهر أنه شهيد أم لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد فى أحكام الآخرة لكنه شهيد فى أحكام الدنيا اسم على البهجة (فرع) قال فى تجريد العباب لو دخل حربى ببلادنا فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعوا لورمى مسلم إلى صيد فاصاب مسلما فى حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين سم على المنهج ع ش أقول قولهم الاتى أنفا كان أصابه سلاح مسلم كالصريح فى أنه شهيد (خطا) ظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين أن يقصد كافر أو يصدىبه أو لا ولا مانع منه ع ش وهذا صريح فى خلاف ما قدمه عن القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه) أى وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية ومعنى (قوله أو غيره) أى غير القتال (قوله فليس بشهيد) أى الشهادة المخصوصة سم (قوله الأصح) خلافا للنهاية والمعنى (قوله واحد منهم) أى مثلاً (قوله وإن قطع بموته) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والأولى

على الأصح بخلاف ما لو انكسروا أو اتبعناهم لاستئصالهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منا فانه شهيد على الأوجه (فإن مات بعد انقضائه) أى القتال وقد بقي فيه حياة مستقرة وانقطع بموته من جرح به (أو) مات أجدا من أهل العدل (فى قتال

البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصلى عليه اما الاول فلانه كقوله بسبب (١٦٥) اخروا ما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

ثم لو قتله كافر استعانوا به  
كان شهيدا اماما من حر كته  
حر كته حر كته مذ بوح عند  
انقضاء قتال الكفار شهيد  
جز ما ومن هو متوقع الحياة  
حينئذ فغير شهيد جز ما  
(و كذا) لا يكون شهيدا  
اذا مات (في القتال) مع  
الكفار (لا بسببه على  
المذهب) بان مات بجأه او  
بمرض او قتله مسلم عمدا  
(ولو اشتبه بجنب فالاصح  
أنه لا يغسل) عن الجنابة  
فيحرم غسله لان الشهادة  
تسقط غسل الموت فكذا  
غسل الحدث ولان الملائكة  
غسلت حظيرة رضى الله عنه  
لا استشهاد يوم احد جنبا  
لخروجه عقب سماعه الدعوة  
وهو مع اهله اليها كاصح  
ولو وجب غسله لم يسقط  
بفعل الملائكة كما مر (و)  
الاصح أنه (تزال) وجوبا  
(نجاسة غير الدم) الذي هو  
من أثر الشهادة وإن أدت  
إزالتها لازالة كآفاده  
أصله لانه لا فائدة لا بقائها  
اذ ليست اثر عبادته (تنبيه)

هل للنجاسة الحاصلة من أثر  
الشهادة حكم دم او يفرق  
بان المشهود له بالفضل الدم  
فقط ولان نجاسته اخف  
في كلامهم شبه تناف في ذلك  
لكنه إلى الثاني اميل  
(ويكفن) ندبا (في ثيابه)  
التي مات فيها (الملطخة بالدم)  
وغيرها لكن الملطخة

كافي المحلى والمغنى والنهاية ترك ان لا يهاهما جريان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيصرح به  
بصري قول المتن (فغير شهيد الخ) اي سواء اطال الزمان ام قصر نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لو قتله كافر  
استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربي مالى استعان اهل العدل بكفار قتلوا  
واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر سم على حج والا قرب انه شهيد وبقي مالموشك في  
كون المقتول مقتول مسلم او كافر والا قرب انه ليس بشهيد ع ش اقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة  
اميل اذ مقاتلة الكفار فيه تبع لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور انه مات في قتال الكفار (قوله)  
او قتله مسلم الخ) اي لم يستعن به الكفار اخذ اعمام قول المتن (جنب) اي او نحوه كحائض ونفساء  
نهاية ومعنى (قوله) وهو مع اهله) الجلة حال من ضمير سماعه الفاعل في المعنى (قوله اليها) اي الدعوة والجار  
متعلق بالخروج (قوله كما مر) اي في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) اي الشهيد وان حصلت بسبب  
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر ان المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية اي اما المعفو عنه فتحرم  
إزالتها إن أدت إلى إزالة الدم ع ش (قوله غير الدم الذي الخ) اي اعدام الشهادة الخالى عن النجاسة فتحرم  
إزالتها الاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة وإتمام تحريم إزالة الخلو من الصائم مع انه اثر عبادة  
لانه المفوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مر الاشارة الى  
ذلك في باب الوضوء نهاية ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل  
بخلافها بنحو عود الفرق ان الغسل يزيله بالسكبة عينا واثرا وازالته لنحو عود يزيل العين دون الاثر م  
اه (قوله او يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله لكن) اي كلامهم (الى الثاني اميل) عبارة النهاية والثاني  
اقرب اه اى الفرق (قوله ندبا) الى قوله ويظهر في المعنى لا قوله إن لاقت به ولى قول المتن فان لم يكن في النهاية  
إلا ما ذكر (قوله ندبا) اي ان لم يختلفوا في ذلك وإلا فوجوبا كباقي في قوله والا وجه الخ (قوله التي مات فيها)  
اي واعتيد لبسها غالبا نهاية ومعنى اي وان لم تكن بيضاء بقاء لاثار الشهادة وعليه فتحمل سن التكفير في  
الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله فالتقييد لذلك) عبارة المغنى والنهاية فالتقييد في  
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقييد بندا لانه لا يجب تكفيره فيها كسائر الموتى اه  
(قوله والا وجه) عبارة المغنى وشرح الروض النهاية ولو اراد الورثة نزعها وتكفيره في غير حاجز سواء  
كان عليها اثر شهادة ام لا ولو طاب بعض الورثة النزاع وامتنع بعضهم اجيب الممتنع في احد احتمالين يظهر  
ترجيحه اه (قوله لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف جميع الورثة) بدليل قوله ندبا سم (قوله ان لاقت  
به) اي بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفيره في الثلاث مراه سم (قوله نظير ما مر في الثلاث) اي كالم  
قال بعضهم تكفيره في ثوب وامتنع الباقيون نهاية (قوله رعاية لمصلحته) قال في شرح العباب فان قلت اصل  
التكفير واجب بخلاف تكفير الشهيد بثيابه قلت الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق  
الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزاع انتهى سم (قوله وينزع ندبا الخ) اي

(قوله) ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بان ظن جواز اعانتهم مربي مالى استعان  
اهل العدل بكفار قتلوا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله في المتن تزال نجاسة  
غير الدم) اي بخلاف الدم فانه ممتنع إزالته بالغسل بخلافها بنحو عود والفرق ان الغسل يزيله بالكسبة  
عينا واثرا وازالته بنحو عود يزيل العين دون الاثر م (قوله والا وجه انه لا يجاب احد الورثة) اي بخلاف  
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله ان لاقت به) اي بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفيره في  
الثلاث مراه (قوله نظير ما مر في الثلاث) تدبشك النظر بما مر ان الذى تحرر وجوب التكفير في ثلاثة  
اثواب وان اتفق الورثة على المنع من الثاني والثالث بخلاف تكفير الشهيد في ثيابه المذكورة فانه  
مندوب لا واجب قال في شرح العباب فان قلت اصل التكفير واجب بخلاف تكفير الشهيد بثيابه قلت  
الذى استفيد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعاية حق الميت وانه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

اولى فالتقييد لذلك وذلك للتابع والا وجه أنه لا يجاب أحد الورثة لنزعها إن لاقت به رعاية لمصلحته نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

نحو درغ وفرو وثوب  
جلدو خف و يظهر أن محله  
حيث كان ملكه ورضى به  
وارثه الرشيد والواجب  
نزع (فان لم يكن ثوبه سابغا  
تم) الواجب وجوباً وغيره  
ندباً هذا حكم شهيد الدنيا  
فقط وهو من قاتل لنحو  
حمية أو والآخرة وهو من  
قاتل لتكون كلمة الله هي  
العليا ما الشهيد الآخرة فقط  
كغريق ومبطون وحريق  
والحق به من مات بصاغة  
وميت زمن طاعون وقد  
يؤخذ منه أن حرمة الفرار  
من بلد الطاعون والدخول  
إليه محله أن لم يعم ذلك الأقليم  
لكن الأوجه ما أطلقوه  
كأي شهيد له تعليل الأول بعدم  
القيام بالباقيين وتجهيزهم  
والثاني بأنه ربما أصابه  
فيسنده لدخوله فان قلت  
غايته أنه نوع من العدوى  
وهي إنما تقتضي الكراهة  
فقط قلت ممنوع بل هذا  
يصدق عليه عرفاً أنه من  
الالقاء باليد إلى التهلكة  
ومقتول ظالم وميت عشقا  
لم يحل نكاحها بشرط العفة  
والسكتم كما في الخبر ولا  
يبعد في عاشق غيرها  
اضطارا أنه شهيد أيضا  
بل واختيارا أيضا إذا  
عف وكنتم كمن ركب  
بحر المعصية لأن الجمة منفكة

ولو فرض أنه بعد إزراء لا التفات إليه لورود الأمر به ع ش (قوله نحو درغ الخ) عبارة غيره آلة حرب  
كدرغ وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالبا كخف وجبة محشوة الخ (قوله أن محله) أي محل ندب نزع ما ذكر قول  
المتن (سابغا) أي ساترا لجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوباً بنهاية ومعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة  
أثواب إذا كفن من ماله ولادن عليه زيادى (قوله هذا) أي الفصل في المغنى الأقوله والحق به إلى ومقتول  
وكذا في النهاية إلا قوله بل واختيارا (قوله هذا الخ) عبارة المغنى والاسنى و النهاية الشهداء كما قاله في المجموع  
ثلاثة الأول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثواباً خاصاً وهو  
من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من  
قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم  
الآخرة فقط كالمقتول ظلاماً من غير قتال والمبطون إذا مات بالبطن والمطعون إذا مات بالطاعون والغريق  
إذا مات بالغرق والغريب إذا مات بالغربة وطالب علم إذا مات على طلبه ومن مات عشقا أو بالطلق أو بدار  
الحرب أو نحوه ذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصى بغيرته كالآبق والناشزة ومن الغريق العاصى  
بركوبه البحر كان كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء الأمرين أو ركبته لشرب خمر ومن الميت  
بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة اه وياتى في الشرح ما يوافقه (قوله وهو من  
قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر أنه من القسم الأول  
وأن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لأمر دنيوى والله أعلم (قوله ومبطون) أي  
كالمستنقى وغيره خلافاً لقيد الأول نهاية قال الرشيدى قوله خلافاً لقيد الأول يعني قيد المبطون  
بمن مات بمرض البطن المتعارف أي الأسهال اه (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب  
عليه العلامة الشوبرى قال شيخنا ابن عبدالحق في تنقيح اللباب واحد أو حمله بعضهم على ما إذا قتل على غير  
الكيفية المأذون فيها والأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه ثابتاً انتهى أقول الأقرب  
أنه شهيد مطلقاً سواء أزيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرق بالخنزير ومات أو مات بسبب  
الولادة من حل الزنا ونحوهما ع ش (قوله وميت زمن طاعون) أي وإن لم يطعن وظاهره وإن لم يكن  
من نوع المظنونين بأن كان الطعن في الأطلاق والأرقام وهو من غيرهم ع ش عبارة شيخنا أوفى زمن  
الطاعون ولو بغيره لكن كان صابراً محتسباً أو به بعده اه (قوله وقد يؤخذ منه) أي من إطلاق أن  
الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقييده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لى وجه الأخذ (قوله  
لكن الأوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الأقليم أو لا (قوله تعليل  
الأول) أي حرمة الفرار و (قوله والثاني) أي حرمة الدخول (قوله أنه نوع الخ) أي الطاعون (قوله إنما  
تقتضى الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الاتى وميت الخ عطف على غريق  
(قوله ظالم) أي ولو هيئة كان استحق شخص حزر قبته فقد ه نصفين شيخنا وتقدم استقرب ع ش  
أن المقتول حداً شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز  
الشرع و (قوله والسكتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتمده المغنى والنهاية و شيخنا  
(قوله في عاشق غيرها) أي كأمرد نهاية ومعنى (قوله بل واختيارا الخ) رفاقاً للمغنى وخلافاً لظاهر النهاية قال  
ع ش قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرولى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان  
الفرض العفة والسكتمان بل قال الطيللاوى ومرو أن كان السبب المؤدى إلى عشق الأمرد اختيارياً  
حيث عارضه اضطراباً وعفركم والله أعلم اه ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به حصل بينهما  
فاحشة بل عزم على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والسكتمان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوباً به اه (قوله  
لأن الجمة منفكة) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال أن كان الموت معصية كان تسببت في القاء الحمل  
عدم النزاع اه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

وميتة طلقا فهو كغيره غسلا وصلاة وغيرهما (فصل في الدفن وما يتبعه) (١٦٧) (اقل القبر) المحصل للواجب

(حفرة تمنع) بعد طمها  
(الرائحة) ان تظهر فتؤذى  
(والسبع) أن ينشبهه وبأكله  
لان حكمه وجوب الدفن  
من عدم انتهاك حرمة  
بانتشار ريحه واستفاد  
جيفته وأكل السبع له لا  
تحصل إلا بذلك وخرج  
بحفرة وضعه بوجه الارض  
وسره بكثير نحو تراب  
أو حجارة فانه لا يجزى  
عندما مكان الحفر وان منع  
الريح والسبع لانه ليس  
بدفن وبتمنع ذنك ما يمنع  
احدهما كان اعتادت  
سباع ذلك المحل الحفر عن  
موتاه فيجب بناء القبر بحيث  
تمنع وصولها اليه كما هو ظاهر  
فان لم يمنعها البناء ك بعض  
النواحي وجب صندوق كما  
يعلم بما ياتي وكالفاسق  
فانها بيوت تحت الارض  
وقد قطع ابن الصلاح  
والسبكي وغيرهما بجرمة  
الدفن فيها مع ما فيها من  
اختلاط الرجال بالنساء  
وادخال ميتة على ميتة قبل  
بلاء الاول وتمنعها للسبع  
واضح وعدمه للرائحة  
مشاهد فقول الرافعي  
الغرض من ذكرهما ان  
كانا متلازمين بيان فائدة  
الدفن وإلا لبيان وجوب  
رعايتهما فلا يكفي أحدهما  
يتعين جملة على أن التلازم  
بينهما باعتبار التناوب  
فبالنظر اليه الجواب

فاتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب  
المستلزم للعصيان بالمسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم  
بينهما اه قال عش ومنه مالو صاد حية وهو ليس حادقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن  
حادقا في صنعتته بخلاف الحادق فيهما فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة مطلقا)  
اي ولو كانت حاملا من زنا نهاية ومعنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب اما شهيد الاخرة الخ  
(فصل في الدفن وما يتبعه) (قوله وما يتبعه) أي الدفن كالتعزية رشيدى (قوله المحصل) الى قوله  
فقول الرافعي في النهاية والمعنى الا قوله ويتمنع الى كالفاسق (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع  
الرائحة والسبع) هذا ضابط الدفن الشرعي فان منع ذلك كفي ولا فلا نهاية قال عش هذا يفيد انه لا بد  
من منع الرائحة والسبع وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع اصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان  
لم تكن له رائحة اصلا كان جف اه وياتي عن سم ما يوافق (قوله وان تظهر) اشارة الى تقدير مضاف  
وكذا قوله ان ينشبه اشارة اليه (قوله فتؤذى) اي الحى نهاية ومعنى (قوله وبأكله) عبارة النهاية والمعنى  
لاكل الميت اه (قوله من عدم انتهاك حرمة الخ) يفيد انه لا يكفي ما يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به  
احد لان فيه انتهاك حرمة سم (قوله لا تحصل الخ) (فرع) لولم يوجد محل دفن فيه إلا ملك انسان غير  
محتاج اليه لزمه بذلك بالقيمة فان لم يكن له فجانا على قياس ما تقدم في الكفن على ما مر فيه سم (قوله  
وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق ان  
كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي سم (قوله وسره الخ) عبارة  
النهاية والبناء عليه ما يمنع ذنك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد او به مانع  
فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين او نديا كالمصنوع ثم يلقى لينبذه البحر الى الساحل وان  
كان اهله كفار الاحتمال ان يحده مسلم فيدفنه ويجوز ان ينقل الى بنحو حجر لينزل الى القرار وان كان  
اهل البر مسلمين اما إذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال عش  
قوله مر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي  
اه وتقدم آفان سم ما يخالفه (قوله ويتمنع الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادت الخ)  
مثال لمنع الريح دون السبع (قوله كالفاسق) مثال لمنع السبع دون الريح بصرى (قوله وصولها اليه)  
اي وصول السباع الى الميت (قوله بما ياتي) اي في المسائل المشورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ  
(قوله وكالفاسق) اي المعروف ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فانها بيوت تحت الارض الخ)  
اي فلا يكفي الدفن فيها فانه كوضع في غار ونحوه ويسد بابها معنى (وعدمه للرائحة) متعلق بالضمير ففيه  
نظر سم (قوله بتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمعنى وظاهر انها غير متلازمين كالفاسق التي  
لا تسكن الرائحة منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها اه (قوله بتعين حله الخ) كلام الرافعي ليس فيه  
دعوى التلازم حتى يحتاج الى الحل والتاويل بصرى وسم (قوله فبالنظر اليه) اي الى التلازم غالبا و (قوله  
لعدمه) اي لعدم التلازم على قلة (قوله بالاول) اي التلازم قول المتن (ويندب ان يوسع الخ) وينبغي

(فصل في الدفن وما يتبعه) (فرع) لولم يوجد محل دفن فيه إلا ملك انسان غير محتاج اليه لزمه بذلك  
بالقيمة فان لم يكن له مال فجانا على قياس ما تقدم في هاش قول المصنف في فصل الكفن فان لم يكن فعلى من  
عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح فيما لولم يوجد الا ثوب مع مالك غير محتاج اليه على ما مر  
فيه (قوله في المتن حفرة تمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسق  
ان كانت بناء في حفر كفت ان منعت ما ذكر وإلا فلا خلافا لاطلاق ما ياتي (من عدم انتهاك حرمة بانتشار  
ريحه) يفيد انه لا يكفي ما يمنع انتشار الريح وان لم يتأذى به احد لان فيه انتهاك حرمة (وعدمه للرائحة)  
للرائحة متعلق بالضمير ففيه نظر (قوله بتعين حله) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلا عن تعيينه كما يدرك

ما ذكره أولا وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانيا فجزم شارح بالاول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

(ويعمق) بالمهملة وقيل المعجمة للخبر الصحيح في قتلى احدا حفروا واسعوا واعمقوا وان يكون التعميق (قائمة) لرجل معتدل (وبسطة) بان يقوم فيه ويبسط يده مرتفعة وصحح الرافعي ان ذلك ثلاثة اذرع ونصف والمصنف أنه أربعة ونصف لا تعارض إذا الأولى في ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة والثاني في ذراع اليد (واللحد) بفتح أوله وضمه وهو ان يحفر في أسفل جانب القبر والأولى كونه القبلي قدر ما يسع الميت (افضل من الشق) يفتح أوله (ان صلبت الارض) لخبر مسلم ان سعد ابن ابي وقاص امر ان يجعل له لحد وان ينصب عليه اللبن كافي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر ضعيف للحد لنا والشق لغيرنا اما في رخوة فالشق افضل خشية الانهيار وهو حفرة كالنهر يبني جانباها ويوضع بينهما الميت ثم تسقف والحجر أولى ويرفع قليلا بحيث لا يمسه ويسن أن يوسع كل منها ويأكد ذلك عند راسه ورجليه للخبر الصحيح به (ويوضع) ندبا (راسه) أي الميت في النعش (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند سفله رجل الميت (ويسل من قبل رأسه)

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزله القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن فيه تحجيراً على الناس عَش (قوله بان يزاد) إلى قوله ويسن في النهاية إلا قوله والأولى كونه وقوله وفي خبرنا إلى ما في رخوة وكذا في المعنى إلا أنه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرافعي واعتمد الأول قول المتن (ويعمق) أي بان يزاد في نزوله معنى (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب عَش قوله واسعوا واعمقوا هما من باب الافعال فهزمتا مفتوحة (قوله وان يكون التعميق) إشارة إلى ان قول المصنف قائمة الخ خبر ليسكون المحذوفة (قوله ويبسط يده) أي غير قابض لا صابعا عَش (قوله ولا تعارض) جرى عليه مر اه سم (قوله إذا الأولى في ذراع العمل الخ) أي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع التجار أي وهي تقرب من الأربعة ونصف بذراع الأدمى فلا تخالف بينهما عَش (قوله السابق بيانه) وهو انه ذراع ورابع بذراع اليد فيكون التفاوت بينهما ثمن ذراع لأن الثلاثة ونصفاً بذراع العمل بأربعة ونصف إلا ثمناً بذراع اليد فقوله فلا تعارض أي تقریباً يجري قول المتن (واللحد افضل من الشق) ولا يكتفي بوضع الميت في القبر كما هو المأثور الآن أي في الفساق فالتناس آثمون بترك الدفن في اللحد والشق شيخنا (قوله القبلي) أي وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره عَش قول المتن (ان صلبت) بضم اللام من الصلابة وهي اليوسفة والشددة (قوله اللحد لنا) يحتمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لاهل المدينة أصلاً بعارضهم ويلحق بهم من في معناهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبني جانباها بلبن أو غيره مما لم تسمه النار اه قال عَش قوله مر مما لم تسمه الخ أي الأولى ذلك اه (قوله يبني جانباها) هل يسن ذلك البناء بحيث يكره تركه وان كانت الأرض في غاية الصلابة وإنما هو فيما إذا كان في الأرض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الانهيار أصلاً فلا يندب البناء كما يفيد قول المعنى أو يبني الخ باو ثم رايت قال شيخنا على الغزى مانصه قوله ويبني جانباها الخ ظاهره انه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعيناً بل يمكن الاختصار على أحدهما فتجعل الواو بمعنى او ثم تجعل او مانعه خلوتجوز الجمع فصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة تقتصر على البناء وتارة يجمع بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقاً أو يفصل بين ان تكون من صديد الموتى كما في المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها او من غيره كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيخنا (قوله ثم يسقف) بلبن أو خشب أو حجر معنى (قوله ويرفع قليلاً) هل ذلك وجوباً لثلاث يزرى به سم على حجج والظاهر انه كذلك للعلة المذكورة عَش (قوله ويسن الخ) عبارة المعنى والنهاية عبارة المجموع كالجمود ويستحب ان يوسع من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواه ابو داود وغيره والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب اه قال عَش وما ذكره مر عن المجموع محمول على الشق والحد لا في قول المصنف ويندب ان يوسع الخ وفرضه حج فيها او يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصري عبارة الاسنى ويوسع من زيادته أي يوسع اللحد ندباً للعموم الخبر السابق ريتا كذلك عند راسه ورجليه الامر به في خبر صحيح في ابى داود اه ففهم منه تخصيص تأكد توسعة محل الرأس الرجلين للحد وعبارة التحفة مصرحة بعموم التأكد المذكور اه (قوله عند راسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) إلى قوله وفارق في النهاية والمعنى إلا قوله ندبا وقوله لما مر إلى المتن وقوله وقد يشكل إلى وبعده المحارم وقوله وهو محتمل إلى فقتها قول المتن (ويسل الخ) أي

بأدنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلاً الخ) هل ذلك وجوباً لثلاث يزرى به (قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع والجمود ثم هذه العبارة تنبذ من التوسع في غير ما يلي راسه ورجليه ايضاً خلاف ما تقدم عن المجموع وغيره واقتصر في شرح الروض على الموضوع الثاني (قوله عند راسه ورجليه) أي فقط شرح مر

السنة وهو في حكم المرفوع  
(ويدخله) ولو انني ندبا  
(القبر الرجال) لانه صلى الله عليه وسلم  
أمر أبا طلحة أن ينزل في قبر  
بنتهم كلثوم لارقية وإن  
وقع في المجموع وغيره  
لانه صلى الله عليه وسلم عندهم  
يبدرو ولاهم أقوى نعم  
يتولين حملها من المختسل  
الى النعش تسليمها لمن  
بالقبر وحل شداها فيه  
(واولاهم) بالدفن (الاحق  
بالصلاة) عليه وقد مر لكن  
من حيث الدرجة والقرب  
دون الصفات اذا لا فقه هنا  
مقدم على الاسن الاقرب  
عكس الصلاة كما مر في  
الغسل ولا خلاف ان  
الوالى لاحق له هنا قال ابن  
الرفعة ونازع الادريجي بان  
القياس أنه أحق فله التقديم  
او التقدم (قلت إلا ان  
تكون امرأة مزروجة  
فاولاهم الزوج) وإن لم يكن  
له حق في الصلاة (واشبه علم)  
لانه ينظر مالا ينظرون وقد

يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم  
أبا طلحة وهو أجنبي مفضل

على عثمان مع انه الزوج  
الافضل والعذر الذي أشير  
اليه في الخبر على راي وهو  
انه كان وطى سرية له تلك  
الليلة دون ابى طلحة ظاهر  
كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه  
لكن يسهل ذلك انها واقعة  
حال ويحتمل ان عثمان  
لفرط الحزن والاسف

لم يثق من نفسه

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم لمن في القبر و (قوله برفق) أى سلا برفق لا بعنف (قوله لما صح  
الخ) عبارة النهاية لان السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما السبل  
فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغني وشرح المنهج نحوها وعلم بذلك ما في صنيع الشارح  
من إيهام ان ذلك علة للسبل اوله وللولو وضع (قوله ندبا) خلافا للمغني عبارته وظاهر ما في المختصر وكلام  
الشامل والنهاية ان هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمسكهم واستظهاره الاذرعى وهو ظاهر اه  
قول المتن (الرجال) أى اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا نهاية ومغني قال ع ش  
وينبغي ان المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة وانه لو فعله الاناث كان مكروها خروجا من  
خلاف من حرمة وتبعه الخطيب اه (قوله امرأ بابلحة الخ) أى مع انه كان لها محارم من النساء كفاطمة  
وغيرها رضى الله تعالى عنهم نهاية ومغني (قوله وان وقع الخ) أى انها رقية نهاية ومغني (قوله عندهم) أى  
أى ودفنها نهاية أى رقية (قوله ولاهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله أقوى) أى من النساء ويخشى  
من مباشرتهن هتك حرمة الميت وانكشفاهن مغني (قوله نعم يتولين الخ) أى ندبا مغني ونهاية (قوله  
جعلها من المختسل الخ) وكذا من الموضع الذي هو فيه بعد الموت الى المختسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن ع ش  
وشبخنا (قوله وتسليمها لمن بالقبر) فيه توقف (قوله بالدفن) أى الادخال في القبر (قوله دون الصفات) أى  
المعتبرة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الالفقه على الاسن تقديم بالصفات فينافي  
قوله دون الصفات سم وع ش (قوله اذا لا فقه الخ) أى والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا والمراد  
بالالفقه الا علم بذلك الباب نهاية ومغني (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية والمغني والوالى هنا لا يقدم على  
القريب جز ما هو قول المتن (فاولاهم الزوج) والوجه كما قال الادريجي ان السيد في الامة التي تحل له كالزوج  
واما غير هاهل يكون معها كالأجنبي ولا الاقرب نعم الا ان يكون بينهما محرمية واما العبد فهو أحق بذنفا  
من الاجانب حتما مغني واسنى وكذا في النهاية إلا في المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لا وان لم يكن بينهما  
محرمية لانه في النظر ونحوه كالمحرم وهو أولى من عبد المرأة اذا المالكية أقوى من المملوكية اه واعتمده  
الحلي وأقره ع ش (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم  
وتقدم في الغسل ان الزوج أحق من رجال الاقارب سم عبارة البصرى هذا لا يلائم ما تقدم نقله له وأقره  
من انه مقدم على الاجانب وجزم به صاحب المغني والنهاية وحيث خالف الغاية ان يقال وان كان مؤخر  
عن الاقارب اه (قوله) وقد يشكل عليه (قوله لا المصنف فاولاهم الزوج) (قوله انهم لا يعتبرونه)  
أى الوطء مانعا (قوله لكن يسهل ذلك) أى يزيل الاشكال و(قوله انها الخ) أى الواقعة في الخبر كرى

(قوله اذا لا فقه هنا مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الالفقه على الاسن تقديم بالصفات فينافي قوله  
دون الصفات لا ناقل قوله دون الصفات المراد فيه الصفات المعتبرة في الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها  
وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الالفقه أى بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد كالعلم الفقيه على الاقرب أى  
والاسن اخذنا قبله بالاولى لانه اذا قدم الالفقه على الاسن مع المشاركة في اصل الفقه مع عدم المشاركة  
في اصله بالاولى كاخ غير فقيهين ثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو  
لما مر ثم اه لكن الذى تقدم ثمة في كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محل عند  
الاستواء في الدرجة وهنا لا يتقيد بذلك كما تنقيد عبارة شرح البهجة المذكورة إلا ان تحمل على ذلك قد  
يقال لا حاجة لقوله والبعيد الفقيه الخ مع ما قبله فتأمل (فرع) تقدم ان قضية كلاهما بل صريحه  
ان الترتيب السابق في الغسل واجب واما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة  
كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لانه فليتأمل (قوله وإن لم يكن له حق في الصلاة) أى مع  
وجود الاقارب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج أحق من رجال الاقارب

بأحكام الدفن فأذن أو أنه  
 ﷺ رأى على آثار العجز  
 عن ذلك فقدم بأباطحة من  
 غير أذنه وخصله لكونه لم  
 يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ  
 من الخبر أن الأجانب  
 المستوين في الصفات يقدم  
 منهم من بعدهم بالجماع  
 لأنه أبعد عن مذكري يحصل  
 له لو ماس المرأة وبعده  
 المحارم الأقرب فالأقرب  
 كالصلاة وظاهر كلامه  
 تقديم الزوج على المحرم  
 الألفه بل الفقيه وهو  
 محتمل لكن محله في الثانية  
 أن عرف ما قدم به فقنها  
 فمسوح فمجبوب شخصي  
 اجنبي لضعف شهورهم  
 ولنفاهوتهم فيها رتبوا كذلك  
 فعصبة غير محرم كإبن عم  
 ومعتق وعصبة بترتيبهم في  
 الصلاة فذورحم كذلك  
 فصالح اجنبي فإن استوى  
 اثنان قربا بفضيلة أقرع  
 وفارق ما ذكر في قهنا ما  
 أن الأمة لا تغسل سيدها  
 لا نقطاع الملك بأن الملاحظ  
 يختلف إذا الرجال ثم باخرون  
 عن النساء وهنا يتقدمون  
 ولو اجانب عليهن وقتها أولى  
 من الاجانب كإبن العم لأن  
 لنا خلافا أنه يغسلها ونحو  
 إبن العم لا يغسلها قطا وهذا  
 الترتيب مستحب كما سمر مع  
 الفرق بينه وبين الغسل  
 (ويكونون) أي الدافنون  
 (وتراء) ندبا واحدا فثلاثة

وهكذا

(قوله بأحكام الدفن) بكسر الهمزة أي اتقانه (قوله لم يقارف) أي لم يجامع (قوله يقدم منهم من بعدهم  
 الخ) ولا يرد أنهم قالوا في الجمعة أنه يسن أن يجامع ليئلتها ليكون أبعد عن الميل إلى ما يرد من النساء لا نأقول  
 الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أن يكون أبعد من تذكر النساء وبعد  
 العهد ممنه في عدم التذكر عش (قوله وبعده) أي بعد الزوج سم وكردى وعبارة النهاية والمغنى  
 وبليه الألفه ثم الأقرب الخ (قوله المحارب الأقرب فالأقرب كالصلاة) أي فيقدم الأب ثم أبوه وإن علائم  
 الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ الأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ الأب ثم العم الشقيق ثم  
 العم للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عدها إلى الميتة ويشبهه أن يقدم على عبيدها محارم  
 الرضاع ومحارم المصاهرة أسى وفي سم عن شرح البهجة مثله (قوله أن عرف ما قدم به) يعني أحكام الدفن  
 وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمدنوبة ينبغي الثاني نظر المصلحة الميت بصري أقول قول الشارح  
 بل الفقيه كالصريح أو صريح في الأول (قوله فقنها) والاشبهه كما قاله الشيخ تقديم محارم الرضا ومحارم  
 المصاهرة على عبيدها ما قال عش وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم  
 المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رايته في سم على المنهج (قوله فخصي الخ) قال الأذرعى وقد يقال أن العنين والهم  
 من الفحول أضعف شهوة من شباب الخصال فيقدمان عليهم نهاية (قوله ومعتق) لم رتبته مع مقابلة سم  
 أقول بل رتبته بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله فذورحم كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبني عمه سم ونهاية  
 (قوله فصالح اجنبي) أي ثم الأم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخثاني كالنساء نهاية ومعنى  
 قال عش وبنيغى تقديم الخثاني على النساء لا احتمال ذكر رتبهم اه (قوله فإن استوى اثنان الخ) أي  
 وتنازعنا نهاية ومعنى (قوله أقرع) أي ندبا عش (قوله لا نقطاع الملك) أي وهو بعينه موجود هنا أسى  
 (قوله إذا الرجال الخ) في تقريره تأمل (قوله ثم) أي في غسل المرأة (قوله وهنا الخ) أي في دفن المرأة  
 سم (قوله كإبن العم) أي كان قهنا أولى من إبن العم (قوله أنه الخ) أي قهنا (قوله ونحو إبن العم) ادخل  
 في النحو الأجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعتمده النهاية والزبدي قال سم وفي شرح الروض  
 أنه قضية كلامهم اه (قوله أي الدافنون) إلى قول المتن ويسدى النهاية والمغنى لإلا قوله وإن كانت إلى  
 حرم وقوله وصح إلى ولومات (قوله أي الدافنون) أي المدخلون للميت في القبر نهاية ومعنى (قوله ندبا  
 الخ) أي أما الواجب في المدخل فهو ما تحصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) ينبغي ندبا موافقة لما  
 فعل به صلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم رايته عبارة الروض وشرحه ترشدا إلى ما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعدهم بالجماع لأنه أبعد) قدي غارض بأن القريب العهد أسكن نفسا من ذلك  
 أخذنا ما قالوه في خبر من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله وبعده) أي بعد الزوج المحارم الأقرب  
 فالأقرب عبارة شرح البهجة فمحرم من العصبة ثم ذوى الأرحام فيقدم الأب ثم أبوه وإن علائم الابن ثم  
 ابنه وإن نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم إبن الأخ الشقيق ثم إبن الأخ للأب ثم العم الشقيق ثم العم  
 للأب ثم أبو الأم ثم الأخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم كلامه محرم القرابة والرضاع والمصاهرة فإن لم  
 يكن محرم فعبد من تطم أي التي تدفن اه وفي شرح الروض ويشبهه أن يتقدم على عبيدها محارم الرضا  
 ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض قال الأذرعى والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسيد في الدفن  
 والوجوداته في الأمة التي تحل له كالزوج وما غير هاهل يكون معها كالأجنبي أو لافيه نظرا والأقرب نعم  
 لأن يكون بينها محرمية وما العبد فهو أحق بدفنه من الأجانب حتما اه شرح الروض وقضية تقييدهم  
 بقولهم من الأجانب أن الأفارب أحق منه وهو قياس ما قدمه الشارح في الصلاة وقلنا بها مشه أن قياسه  
 الغسل (قوله ومعتق) لم رتبته مع ما قبل (قوله كذلك) أي غير محرم كبنى خال وبني عمه (قوله إذ  
 الرجال ثم يتأخرون) أي في غسل المرأة (قوله وهنا يتقدمون) أي في دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب  
 مستحب) في شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كما سمر) أي في أول الفرع السابق



بحسب الحاجة لما صح أن دافنيه عليه السلام غلى والعباس والفضل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة بزيادة شقران مولاة صلى الله عليه وسلم وقمن العباس رضى الله عنهم يحتمل أنه عد فيها من ساعدنهم في نقل أو مناولة شيء (١٧١) احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صححوا واقتضى كلامه أنها

وهي يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة انتهت بصرى (قوله) بحسب الحاجة) أى فلما انتهت الحاجة باثنين مثلاً زيد ثالث مرعاة للورتية عش (قوله) في نقل الخ) بلاتون (قوله) والشق) عبارة النهاية والمغنى أو غيره ما هو له وما هو لى (قوله) ويكره الخ) أى ولا ينش معنى (قوله) لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى علة للوضع على اليمين وعلا وجوب توجيه القبلة بقولها تنزيلاً له منزلة المصلى ولثلاثتهم أنه غير مسلم اه (قوله) ومراخ) وقع السؤال في الدرس عمالومات ملتصقان ماذا يفعل هما ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصريحة ما يوافق عش وفيه توقف ولو قيل بالافراق لم يبعد (قوله) مستدبراً) أى أو منصرفاً (قوله) أو مستلقياً) أى أو منكباً على وجه شيخنا (قوله) المضطجع) لعلة المستلقى سم أى كما عبر به الشيخ عميرة (قوله) وإن كان رجلاه الخ) أى وإن جعل اختصاصه للقبلة ورفعت راسه قليلاً كما يفعل المحتضر عميرة اه وسياق ذلك في كلام الشارح مر أيضاً عش (قوله) على الأوجه) اغتمده عميرة والنهاية كما مر عن عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومرفى المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أى وجوباً والمراد بالغير الثن كما قاله الماوردى وهو المعتمد خلافاً لما قاله المراد به الانفجار شيخنا (قوله) أى القبر) أى اللحد والشق قول الماتن (ونحوها) أى كطين نهاية (قوله) نحو لبنة) أى كجبر نهاية ومعنى (قوله) إلى) أى نحو اللبنة سم (قوله) دخولها الخ) أى اليد اليمنى أى فيشملها اللفظ نحو لبنة (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) نفخت فيه الروح) أى بلغ أربعة أشهر عش قال شيخنا فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار فيه لأنه لا يجب استقباله حيث نعلم استقباله أولى اه (قوله) أو كآرة الخ) أى أما المسئلة فتراعى لا مافى بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة ولا يدفن المسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يجوز أن يجرأ أنه حرام انتهى ولو لم يجرأ لم يجرأ لصالح الدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حيث نزل في مقبرة المسلمين ولو لم يمكن دفنه إلا فى لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليحذر سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذى لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أى وجوباً بانهية ومعنى (قوله) ليتوجه) أى الجنين للقبلة نهاية قول الماتن (ويسد فتح اللحد) وكذا غيره (قوله) بلبن) أى طوب لم يحرق بانهية ومعنى قال عش قوله ويسد أى وجوباً وقوله بلبن أى ندباً (فرع) لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق واهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مرافق بحرمة ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا لبن لغائب هل يجوز أخذه كما فى الاضطرار لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله) بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطين أو نحوهما اه قال البجيرى قوله وطين به عن أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب إلا إذا كان عند سدده خلافاً لبعضهم بما روى اه (قوله) اتباعاً إلى قوله وظاهر فى المغنى وإلى قول الماتن ثم به فى النهاية إلا قوله بأن كان إلى وقوع (قوله) غيره) أى

الافضل (ويوضع فى اللحد) أو الشق (على يمينه) ندباً كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (للقبلة) وجوباً بالنقل الخلفه عن السلف ومر فى المصلى المضطجع أنه يستقبل وجوباً بمقدم بدنه ووجهه فليات ذلك هنا إذ لا فارق بينهما فان دفن مستدبراً أو مستلقياً وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه حرم ونش ما لم يتغير كما يأتى (ويسند) ندباً فى هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه إلى جداره أى القبر ويتجافى بياقه حتى يكون قريباً من هيئة الراكع ثلاثاً ينكب (و) يسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) لتتمعه من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت راسه نحو لبنة ويقضى بخذه الأيمن بعد تنحية الكفن عنه إلى أهوال التراب ليكون بهيمة من هو فى غاية النذل والافتقار وصح أنه عليه السلام كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها فى نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن النذل فيها هو من جنس اللبنة أظهر ولومات صغير أسلم

(قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) فى الماتن للقبلة) هذا للمسلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله) ومرفى المصلى المضطجع) لعلة المستلقى وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع راسه ومقدم بدنه لكن قوله ومرفى المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله) إلى) أى نحو اللبنة (قوله) نفخت فيه الروح) أى كما يفيد به الاسنوى قال وإن كان قبله دفنت أمه كنفساء أهلها لأن دفنه حيث نزل لا يجب فاستقباله أولى واعتمد ذلك كله فى شرح الروض وبسط رد ما عترض

دفن بمقابر الكفار لأجرأ أحكامهم الدينية عليه ومن ثم لم يصل عليه كأمراً وكافراً بيطنهما جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابر ناومقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لأن وجهه إلى ظهرها (ويسد فتح) بفتح فسكون (اللحد بلبن) بأن يبنى به ثم يسد ما يبنيه من الفرج بنحو كسر لبن اتباعاً لما فعل به عليه السلام ولأنه أبلغ فى صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام والكالبين فى ذلك غيره وآثرة

لأنه المأثور كما تقرر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد اللحد مندوب كسابقه ولا حقه فتحوز إهالة التراب عليه من غير سد وبه صرح غير واحد  
لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٢) عليه الإجماع الفعلي من زمنه عليه السلام إلى الآن فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الأضرار

وهناك الحرمة وإدأحر موا  
مادون ذلك ككبكه على  
وجهه وحمله على هيئة مزرية  
فهذا أولى اه ويجرى  
ما ذكر في تسقيف الشق  
وفي الجواهر لو أنهم القبر  
تخجير الولي بين تركه  
وإصلاحه ونقله منه إلى  
غيره اه ووجهه انه يغتفر  
في الدوام مالا يغتفر في  
غيره وألحق بانهدامه انهيار  
ترابه عقب دفنه وواضح  
ان الكلام حيث لم يخش  
عليه سبع أو يظهر منه  
رجح وإلا وجب إصلاحه  
قطعا (ويخو من دناء) إلى  
القبر بأن كان على شفيره  
كما نص عليه ووقع في  
الكفاية انه يسن لكل  
من حضر وقد يجمع بحمل  
الاول على التاكيد (ثلاث  
حشيات تراب) بيده جميعا  
من قبل رأس الميت  
للاتباع وسنده جيد  
ويقول في الاولى منها  
خافناكم وفي الثانية وفيها  
نعيديكم وفي الثالثة ومنها  
نخرجكم تارة اخرى  
(تنبيه) بين بالجمع بين  
يخو وحشيات المناسب  
ليخو ليجنوا انه سمع حنا  
يخو حنوا وحشوات  
وحش يحش حشيا  
وحشيات والثاني أفصح  
(ثم) بعد حش الحاضرين  
كذلك ويظهر ذنب

كالطين نهاية ومعنى (قوله) لأنه المأثور (الخ) ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنيات التي وضعت في قبره  
عليه السلام تسع نهاية ومعنى أي فينذب كون اللبنيات تسعا شيخنا (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد  
(الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للبيت على وجه يعد أزارا سم  
أقول هذا الحمل من الحمل على المجال العادى قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وان لم يصل التراب إلى جسد الميت  
للعلة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك  
لم يكن بعيدا ثم رابت عبارة شيخنا الزبدي وأما أصل السد فواجب ان أدى عدمه إلى إهالة التراب عليه وإلا  
فمندوب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب ان السد مندوب عش وتقدم ما في  
ذلك الحمل (قوله) ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله) عقب دفنه) أي فلو انهار قبل تسوية القبر وسده  
وجب إصلاحه فليؤنى وبر ماوى اه يجزى (قوله) وجب إصلاحه (الخ) أي او نقله اخذنا من بصرى  
قول المتن (ويخو الخ) أي بعد سد اللحد عش (قوله) ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) أي  
الدفن وهو شامل للبعيد ايضا واستظهره العراقي وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على  
التاكيد نهاية وكذا في المغنى لإقوله على انه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للبعيد الخ أي وللنساء  
أيضا ومعلوم أن محله حيث لم يؤدقربها من القبر إلى الاختلاط بالرجال اه (قوله) بيده جميعا) أي وان  
كانت المقبرة منبوشة وهناك زطوبة عش قول المتن (ثلاث حشيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى  
قال عش ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه ايضا سم على المنهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشير إليه بيده  
أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وأن تعدد المدفون (فائدة) وجد  
بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوى عن خط والده قال وجدت ما مثاله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد  
الحافظ أن رسول الله عليه السلام قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال إرادته وقرأ انا أنزلنا  
في ليله القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علقمى وينبغي  
اولوية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن لنجاسته اه (قوله) ويقول في الاولى  
(الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة حجته وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحته وفي الثالثة  
اللهم جاف الارض عن جنيته نهاية قال عش قوله حجته أي ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم  
يكن الميت ممن يسئل كالطفل وإطلاقه يشمل ايضا ما لو قدم الاية على الدعاء واخرها وينبغي تقديم الاية  
على الدعاء أخذنا من قوله زاد المحب الخ اه (قوله) والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلى ما يفهم بأن  
الأفصح الاول عش (قوله) ثم بعد حش الحاضرين الخ) مقتضاه انتظار حش جميعهم وفيه بعد عند  
كثرتهم جد التفويته المبادرة فليتنامل بصري (قوله) كذلك) أي ثلاث حشيات التراب قال النهاية والمغنى  
وإنما كان الإهالة بعد الحش لأنه لا بعد عن وقوع اللبنيات وعن تاذي الحاضرين بالغبار اه (قوله) أي يردم  
أي يصب التراب على الميت اية (قوله) مثالا الخ) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم جمع مسحاة بكسر ها وهى  
آلة تسح الارض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة  
من السحر أي الكشف وظاهر ان المراد هنا هي او ما في معناها وحكمة ذلك اسراع تكميل الدفن اه  
(قوله) إذهي الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله) بخلاف المجرفة) أي فانها تكون من الحديد ومن غيره عش  
(قوله) على ترابه) أي القبر مغنى (قوله) أي ان كفاه الخ) أي وان لم يرتفع ترابه شبرا ولا وجه كما قال شيخنا

به عليه (قوله) لكن بحث غير واحد وجوب السد (الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك  
السد وصول التراب للبيت على وجه يعد أزارا (قوله) ووقع في الكفاية انه يسن لكل من حضر) هو  
المعتمد شرح مر (قوله) في المتن ثلاث حشيات) انظر لو تعذر الحش فهل تطلب الإشارة إليه بيده فيه نظر

الفورية كما يفهمه التعليل الآتى خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يردم والاولى كونه (بالمساحي)  
مثلا لأنه أسرع لتكميل الدفن إذهي جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة ولا يزداد على ترابه أي ان كفاه ثلاثا يعظم شخصه

(ويرفع) القبر ان لم يخش نبشه من نحو كافر او مبتدع او سارق (شبر فقط) تقريرا ليعرف (١٧٣) فيزار ويحترم وضح ان قبره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>

رفع نحو شبر فان اجتنب في رفعه شبر التراب اخره زيد عليه كما بحث (والصحيح ان تسطيحه اولى من تسنيمه) لما مضى عن القاسم ابن محمد ان عمته عائشة رضی الله عنهم كشفت له عن قبره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء ورواية البخاري انه مسنم حملها البيهقي على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقبل عمر ابن عبد العزيز رضی الله عنه وكون التسطيح صار شعار الروافض لا يؤثر لان السنة لا تترك لفعل اهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر) اي لحد او ثقب واحد من غير حاجز بناء بينهما اي يتدبان لا يجمع بينهما فيه فيكره ان اتحد نوعا او اختلفا ولو احتالا كخشيئين اذا كان بينهما محرمية او زوجية او سيديّة ولا حرم فالتن في كلامه للسكراه تارة والحرمة اخرى وما في المجموع من حرمة بين الام وولدها ضعيف ويحرم ايضا إدخال ميت على اخر وإن اتحد اقبل بلى جميعه اي العجب الذنب فانه لا يبلى كما مر على انه لا يحس فلذا لم يستنوه ورجع فيه لاهل الخبرة بالارض ولو وجد عظمة قبل كال الحفر طمعه وجوبا

ان يزاد لهذا معنى ويأتى في الشرح مثله قول المتن (ويرفع الخ) أي ندبا نهاية ومعنى (قوله) ان لم يخش (قوله) الى قوله من غير حاجز في النهاية والمعنى لا قوله ورواية البخاري الى وكون التسطيح الخ (قوله) ان لم يخش نبشه الخ) اي وإن خشي من ذلك فلا يرفع نهاية ومعنى قال ع ش هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلم به ذلك اه (قوله) من نحو كافر الخ) اي كمدو نهاية ومعنى قول المتن (شبر الخ) أي فلور زاد عليه كان مكروها ع ش (قوله) زيد عليه أي ولو من المقبرة المنبوشة ع ش (قوله) كما بحث عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الريح قبل إتمام حفرة او قل تراب الارض لكثرة الحجارة اه قول المتن (أن تسطيحه) أي جعله مسطحا مستويا به سطح (أولى من تسنيمه) اي جعله مسنما كالجلون على هيئة سنام البعير شيخنا (قوله) وكون التسطيح الخ) رد لدليل المقابل (قوله) لان السنة لا تترك الخ) اذ لو روى ذلك لادى الى ترك سنن كثيرة ومعنى قول المتن (فلا يدفن اثنان الخ) وينبغي ان يلحق بهما واحدو بعض بدن اخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد او فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النش حينئذ ليوضعوا على وجه جائزان وسع المكان ولا يقولوا محل اخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله) اي يتدبان الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمعنى ومن تبعهما عبارة الاول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلودفنها ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما فتى به الوالدرجه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلفا وكان بينهما محرمية ولو أجمع ولدها ولو كان صغيرا او بينهما زوجية او مملوكة كما جرى عليه المصنف تبعا للرسخى اه (قوله) فيكره الخ) والمعتمد التجريم حيث لا ضرورة مطلقة ابتداء ودواما وإن كان هناك محرمية واتحد الجنس لان العلة في منع الجمع التأذى لا الشهوة شيخنا وبجري (قوله) أو سيديّة) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق او لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث سم (قوله) وما في المجموع الخ) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي و (قوله) بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله) ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمعنى ثم قالوا علم من تعلم ذلك هتك حرمة منته حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له راحة إذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فبما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن فيما إن كان هناك هتك لحرمة من بها كان تظهر راحته كأن كان قريب عبد الدفن وكذا إن لم يكن هناك هتك إلا الحاجة كان لم يتيسر له مكان مر اه ثم ذكر كلاما يعطى قوته ان ما ذكر يحجرى في حق السكفار ايضا حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد واحد بلا ضرورة (فرع) لو شك في ظهور الراحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال أن قرب زمن الدفن جرم وإلا فلا اه (قوله) إدخال ميت على اخر الخ) وفي الزيادة ومحل تحريمه عند عدم الضرورة أما عند ما فيجوز كما في الابتداء رملي اه ع ش (قوله) قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور او ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله) على انه الخ) اي عجب الذنب (قوله) ويرجع فيه) اي في البلى (قوله) نحاه) اي نحى العظم من

(قوله) أو سيديّة) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث (وما في المجموع ضعيف) افتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي (قوله) من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله) ويحرم أيضا إدخال ميت على آخر) علوه هتك حرمة منته يؤخذ منه عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له راحة إذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فبما أعلم شرح مر (قوله) قبل بلى جميعه) أفهم جواز النش بعد بلى جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله) بان كثر الموتى) ينبغي الاكتفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن

مالم يحتج اليه أو بعده نحاه ودفن الآخر فان ضاق بأن لم يمكن دفعه إلا عليه فظاهر توهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بأن يجعله في جانب أو في موضع آخر كرى وحلبى وزبادى (قوله) وليس يبعد (الخ) ظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كالأفرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع عش أقول قد يوافق ذلك الظاهر قول شيخنا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها اهـ (قوله) بان كثر إلى قوله وعلم بما مر في النهاية والمغنى إلا أنهم اعبر بالكاف بدل الباء بان كثر (قوله) بان كثر الموتى) ينبغي إلا كنفاء بالعسر وإن لم يكثر الموتى وإن يكون من العسر مالم لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بان لم يتيسر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عش مما نصه فتى سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل زيارته وغايته تتعدد التراب وإى مانع منه وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصر نأمن الاحتياج لدرامهم تصرف للتكلم على التربة في مقابلة التمسكين من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اهـ (قوله) ولم يوجد (إلا كفن الخ) أى ويجعل بينهما حاجز نأخذ بما أتى عش (قوله) فأكثر الخ) أى بحسب الضرورة نهاية ومغنى (قوله) ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله) حاجز تراب) أى ونحوه كاذخر بحيرى (قوله) وهذا الحجز مندوب الخ) أى وإن لم يكن مس ولا واجب برماوى اهـ بحيرى (قوله) وإن اختلف الجنس الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اتحد الجنس اهـ فجعل الغاية اتحاد الجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فانه قد يلحق بالجنس محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغى ان لا يندب فاشار إلى نفسه وقد يلحق آخر ان محل النذب عند الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغى الوجوب فاشار الشارح إلى رده ثم رأيت في الروضة ما يشعر بخلاف في طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفي الغرر احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين اشار إلى رد احدا للخلافين بصري أقول ويمكن الجمع بحمل النذب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه كما مرعن البرماوى ولقول الشوبرى عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك اى الجمع في كفن واحد تماس عورتهم لا مكان ان يحجز بينهما باذخر ونحوه اهـ (قوله) بما يقدم به في الامامة) اى للسابق في قول المصنف الجديد أن الولي أولى بما امتا فيقدم الاب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغنى وهو اى الفصل الاحق بالامامة اهـ وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجاوز على الجنائز صلاة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك اهـ (قوله) وإلا) اى بان اختلف النوع شم (قوله) غشى الخ) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع ويتخير مطلقا فيه نظر سم والا قرب الاول كما باتى عن عش ما يؤيده (قوله) نعم يقدم اصل الخ) اى وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الاستوى فيقدم اب على ابنة وإن سفل وكان افضل منه لحرمة الابوة وقام على بنت كذلك نهاية ومغنى (قوله) فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر سم على حج والا قرب الثاني لان الاصل حقيقة واحتمال الذكورة مشكوك فيه عش (قوله) مما مر) اى في شرح وتجاوز على الجنائز صلاة (قوله) إلا ما استثنى) تبع فيه شرح الروض وظاهره انه إذا سبق وضع المرأة مثلاً في اللحد نحت للذكر ولا يخلو عن إشكال ويتجه خلافه مر

يكون من العسر مالم لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة (قوله) ويجعل بينهما حاجز تراب) كيف يتأتى في صورة الكفن الواحد (قوله) بما يقدم به في الامامة) كان المراد ما يقدم به إلى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجاوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول الرافعى فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليحرر فان ظاهر العبارة خلاف ذلك (قوله) وإلا) أى بأن اختلف النوع (قوله) غشى فامرأة) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع ويتخير مطلقا فيه نظر (قوله) فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله) وانهم لو تربوا لم ينح الاسبق الخ) ذكر في شرح الروض ان هذا هو

وليس يبعد لان الايذاء هنا أشد (إلا لضرورة) بان كثر الموتى وعسر أفراد كل ميت بقبر أو لم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ في دفن اثنين فأكثر مطلقا في قبر واحد لانه <sup>كراهة</sup> <sup>ولا حرمة</sup> كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب ويقدم أقرؤهما للقبلة ويجعل بينهما حاجز تراب وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الاوجه كالتقديم الافضل المذكور في قوله (فيقدم) في دفنها إلى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به في الامامة عند اتحاد النوع وإلا فيقدم رجل ولو مفضولا فصبى غشى فامرأة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفصيلة الذكورة وعلم بما مر أنه لو استوى اثنان أقرع وأنهم لو تربوا لم ينح الاسبق المفضول إلا ما استثنى (ولا يجلس على القبر)

اه سم عبارة ع ش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما ر في الصلاة على الميت من انهم  
 اذا تساووا في الفضيلة يقرع بينهم وانهم اذا تربعوا لا ينحى الا سبق وإن كان مفضو لا الا ما استثنى يأتي  
 هنا وأن ما ذكر هنا من استثناء الاب والام باقى هناك ايضا انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على  
 انه اذا سبق وضع احد هما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فاني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تاخير  
 من وضع اولافى اللحد لغيره وإن كان اثني وذلك الغير باه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال  
 ولما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضع  
 في اللحد ولا الا فيما استثنى فليتامل اه وانظر لو دفن ذميان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر اخفهما كفرا  
 وعصيانا سم على المنهج اقول القياس نعم اه (قوله الذى لمسلم الخ) عبارة المعنى المحترم اما غير المحترم كقبر حربي  
 ومردود زنديق فلا يكره ذلك وإدامت مدة يتقن انه لم يبق من الميت في القبر شئ اى سوى عجب الذنب فلا  
 باس بالانتفاع به ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر انه لا حرمة لقبر الذى  
 في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احبايهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المسك في مقابرهم  
 اه قال ع ش قوله لم يكره ذلك اى الجلوس والوطء وينبغي عدم جرمة البول والتغوط على قبرهم لعدم  
 حرمة ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لم يكره المشي بين المقابر بالنعل اى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة  
 فيحرم من مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا وقوله لكن ينبغي اجتنابه اى وجوب البول والغائط وندبا  
 في نحو الجلوس اه ع ش (قوله ولو مهردا كحارب) وزان محصن وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند  
 اليه) اى بظهوره (ولا يتكأ عليه) اى يجنبه فاما متغيران حفى (قوله وظاهر) إلى المتن اقره الشوبرى  
 وع ش (قوله ويحتمل إلحاق ما قرب منه الخ) التعليل بالاحترام يقتضى ترجيح هذا الاحتمال ولولم تطلق  
 عليه المحاذاة بصرى (قوله احتراما) إلى قوله وبحث النخ في المعنى الا قوله ويحتمل إلى اما تعزيتها وقوله  
 ضعيف وكذا في النهاية إلا ما ذكر وما انبه عليه (قوله إلا ضرورة) المراد بالضرورة ما يشتمل الحاجة  
 (قوله بان المراد) اى بالجلوس في الخبرو (قوله القعود عليه الخ) اى وهو حرام بالاجماع نهاية ومعنى  
 (قوله لقضاء الحاجة اى للبول والغائط نهاية قول المتن) كقربه منه حيا) نعم لو كان عادته معه البعد  
 وقد اوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى اما من كان يها به في حال حياته  
 لسكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومعنى (قوله احتراما له) يؤخذ منه كراهة ما عليه  
 عامة زوار الاولياء من دقهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حق التاديب في زيارتهم وعدم  
 رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيمهم واكراما ع ش  
 (قوله وتقبيله) اى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومعنى  
 (قوله بدعة الخ) نعم إن قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما افق به الوالد رحمه الله فقد صرحوا  
 بانه إذا عجز عن استلام الحجر يسر ان يشير بعصاوان يقبلها وقالوا اى اجزاء البيت قبل لحسن نهاية قال  
 ع ش قوله لم بتقبيل اضرحتهم ومثلها غيرها كالا عتاب وقوله فقد صرحوا بالنخ اى فيقاس عليه ما ذكر وقوله  
 بانه إذا عجز النخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي احمد البدوي إذا حصل  
 فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل

الذى اسلم ولو مهردا فاما  
 يظهر ولا يستند اليه ولا  
 يتكأ عليه وظاهر أن المراد  
 به محاذى الميت لا ما اعتيد  
 النحويط عليه فانه قد يكون  
 غير محاذ له لاسيما في اللحد  
 ويحتمل إلحاق ما قرب  
 منه جدا به لانه يطلق  
 عليه عزفا انه محاذ له (ولا  
 توطأ) إحتراما له إلا  
 لضرورة كان لم يصل لقبر  
 ميتة وكذا ما يريد زيارته  
 ولو غير قريب فيما يظهر  
 أو لا يتمكن من الحفر الا  
 به والنهي في هذه كلها  
 للكرهية وقال كثيرون  
 للحرمة واختير لخبر مسلم  
 المصرح بالوعيد عليه  
 لكن اولوه بأن المراد  
 القعود عليه لقضاء الحاجة  
 (ويقرب) ندبا (زائره) من  
 قبره (كقربه منه) إذا  
 زاره (حيا) إحتراما له  
 والتزام القبر أو ما عليه  
 من نحو تابوت ولو قبره  
 صلى الله عليه وسلم بنحو  
 يده وتقبيله بدعة مكروهة  
 قبيحة (والتعزية) بالميت  
 وألحق به

وسيد ومولى ولو صغيرا  
نعم الشابة لا يعزى اليها الا نحو  
محرم أى يكره ذلك كابتدائها  
بالسلام ويحتمل الحرمة  
وكلامهم اليها أقرب لان  
فى التعزية من الوصلة  
وخشية الفتنة ما ليس فى  
مجرد السلام اما تعزيتها له  
فلا شك فى حرمتها عليها  
كسلامها عليه وذلك لخبر  
ضعيف من عزى مصابا فله  
مثل أجره وفى خبر لابن  
ماجه انه يكى حلل الكرامة  
يوم القيامة وبحث بعضهم  
أنه لا يسن لأهل الميت  
تعزية بعضهم لبعض وفيه  
نظر ظاهر لمخالفته للمعنى  
وظاهر كلامهم والافضل  
كرنها (قبل دفنه) ان رأى  
متمم شدة جزع ليصبرهم  
ولما فبعده لاشتغالهم  
بتجهيزه (و) تمتد (بعده  
ثلاثة أيام) تقريبا لسكون  
الحزن بعدها غالبا ومن ثم  
كرهت حينئذ لانها تجدد  
وابتداؤها من الدفن كما فى  
المجموع واعترضه جمع بان  
المنقول انه من الموت هذا  
ان حضر المعزى والمعزى  
وعلم وإلا فن القدم أو  
بلوغ الخبر وكغائب نحو  
مريض أو محبوس ويكره  
الجلوس لها وهى الامر  
بالصبر والحمل عليه بوعده  
الاجر والتحذير من

يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة و يقرأ ما تيسر ويشير بيده او نحوها الى الولى الذى قصد زيارته اى ثم قبل  
ذلك اه ع ش واعتمد شيخنا ذلك اى ما تقدم عن النهاية وع ش وقال البصرى بعد ذكر كلام النهاية المتقدم  
وذكر السوطى فى التوشيح على الجامع الصغير انه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الاسود  
تقبيل قبور الصالحين انتهى اقول فى الاستنباط المذكور مع صحة النهى عما يشعر بتعظيم القبور توقف ظاهر  
ولو سلم فينبغى لمن يقتدى به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولياء فى حضور الجلاء الذين لا يميزون بين التعظيم  
والتبرك والله أعلم (قوله مصيبة نحو المال) أى ولو هرة شيخنا ويجزى قول المتن (سنة) أى فى الجملة وكدة  
وخرج يقولنا فى الجملة تعزية الذى يذى فانها جائزة لا مندوبة مغنى ونهاية (قوله لكل من باسف عليه الخ)  
وتندب البداء باضعفهم عن حمل المصيبة مغنى و شيخنا (قوله ولو صغيرا) اى له نوع تمييز ويدهض الهواش  
الصحيحة وتسند المصاحفة هنا ايضا انتهى وهو قريب لان فيها جبر الالهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا  
اولى من المصاحفة فى العيد ونحوه وتحصيل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروها لما فيه من  
تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار فى الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة  
التكرير فى الثلاثة سيما اذا وجد عند أهل الميت جزع عليه ع ش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكراهة  
التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة المغنى والنهاية إلا محارمها وزوجها وكذا من الحق بهم فى جواز النظر  
كما يحتمل شيخنا اه اى كعبدها ع ش (قوله اى يكره ذلك) وكذا يكره رد الا جانب عليها اذا عزت شيخنا (قوله  
ويحتمل الحرمة الخ) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام ابى الفتوح سم عبارة البصرى  
يتأمل فيه أى فى الاحتمال المذكور وفى مستنده وتعليقه فان التعزية حال اشتغال القلب عادة من الطرفين  
خالية عن دواعى الفتنة والحصر فى كلامهم يجوز ان يكون للتدب والمشرعية الذى يقتضيه السياق لا للجواز  
اه وقوله فان التعزية الخ فى عموم وجوده باطنا ايضا تأمل (قوله اما تعزيتها له) اى الاجنبى (فلا شك فى  
حرمتها عليها) وكذا ردها على الاجنبى المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام سم وع ش و شيخنا (قوله كلامها  
الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة وهو  
ظاهر سيما اذا قطع بانتفاء الرتبة ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتمده ع ش وكذا شيخنا عبارة  
ويسن لأهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما اجاب به الرملى فيسن للاخ ان يعزى اخاه لان كلامهم مصاب  
ويسن كما استظهره ابن حجر اى والنهاية اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا او تقبل الله منك ومنه قولهم الان  
ما احديتمنى لك فى سوء اه (قوله وظاهر كلامهم) بالجر عطفا على المعنى (قوله والافضل) لى قول  
المتن ويعزى المسلم فى النهاية والمغنى لا قوله من الدفن إلى من الموت (قوله تقريبا) اى فلا يضرب زيادة بعض  
يوم شيخنا لا تذكره (قوله حينئذ) اى بعد الثلاثة أيام فان وقع الموت فى اثناء يوم تم من الرابع ع ش  
(قوله بان المنقول انه من الموت) وهو المعتمد بنهاية ومغنى ومنه (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) اى وان  
بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبغى ان مثل البلد ما جاوزوها ع ش (قوله وكغائب نحو مريض الخ)  
اى بما يشبهه من اعدار الجماعة وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفى  
غير المعذور وقفته نهاية (قوله ويكرهه الجلوس لها) عبارة النهاية والمغنى ويكرهه لأهل الميت الاجتماع بمكان  
لأناتهم للناس للتعزية اه قال ع ش وينبغى أن محل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم  
المعزى إلى كراهته لهم حيث لم يجلس لتلقيهم ولا فتنبغى الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا ان غلب على  
ظنه لو لم يجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله وهى) اى التعزية اصطلاحا نهاية (قوله الامر بالصبر الخ)  
ظاهر ان التعزية إنما تحقق بمجموع ما ياتى والظاهر انه غير مراد فايراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو  
حبس النفس على كربه يتحملة او ليدفع فارقته وهو مدح مطلوب ع ش قوله بوعدها لاجراى ان كان  
ويحتمل الحرمة) ذكر فى شرح العباب ان الاسنوى اخذ الحرمة من كلام ابى الفتوح (قوله اما تعزيتها له)  
بنحو تقبيل الله منك وهو نظير ردها سلامه (قوله وابتداؤها من الدفن كما فى المجموع) واعترضه جمع بان

(و) حيثئذ (يعزى المسلم بالمسلم) أى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجره) أى جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاء عن جمع من كراهته لانه دعاه بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجره اعل ان هذا همارواه الطبرانى عنه رحمته لما عزى معاذ ابان له (تنبيه) وقع لعز بن عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنوب اذ لا يشترط (١٧٧) فى المكفر ان يكون كسباً بل قد يكون غير كسب كالبلاء

فالجزع لا يمنع التكفير بل هو معصية اخرى ورد بنقل الاسوى كالرويانى عن الام فى باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يثاب عليها لتصريحه بان كلا من المجنون والمرضى المغلوب على عقله ماجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لاتفاء الصبر ويؤيده خلافاً لمن زعم ان ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياهم مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً فقيه انه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلاً عن الله تعالى وحينئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض وغيره جزاء من اى احدهما لنفسه والاخر للصبر عليها وحينئذ اندفع ما مر انه لا ثواب إلا مع

مسلم ارشيدى (قوله حيثئذ) أى حين اذ سنت التعزية أو حين اذ ارادها قول المتن (ويعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان فى الله عزاً من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل فائت فبالله فتقوا و اياه فارجو فان المصائب من حرم الثواب مغنى زاد انما به وورد انه صلى الله عليه وسلم عزى معاذ ابان له بقوله عظم الله لك الاجر والهمك الصبر ورزقنا و اياك الشكر ومن احسنه كما فى المجموع ان الله ما اخذوله ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى اه (قوله اى جعله) الى قوله علم ان هذا فى النهاية (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) اى الدعاء المذكور (هنا) اى فى التعزية (قوله لتصريحه) اى الام وكذا الضمير المستتر فحكم (قوله ويؤيده) محل تأمل بصرى ويأتى عنه وعن سم ما يبين به وجه التأمل (قوله خبر الصحيحين) فاعل يؤيد (قوله من نصب) اى تعب (ولا وصب) اى مرض (قوله لفعله الخ) اى لثوابه هذا إذا كان قوله ثواب مماثل تركيباً وصفياً واما إذا كان تركيباً إضافياً فلا حذف ولا تقدير (و حينئذ افاد الخ) بما يتعجب منه بصرى (قوله وحينئذ افاد مجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثواباً على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير سم زاد البصرى و لكان تقول ان كلام من الثواب والعقاب قد يطلق على نعمة ونقمة تصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب يناسبه وهذا المعنى هو الذى يكثرون دورانه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطاق بازاء النعمة والنقمة الواصلان الى العبد من مولا ومنه قولهم فى الكتب الكلامية ان له عز وجل انا ابه العاصى وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع فى كلام العز من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض لتغير المورد وفى تعليل العز اشعار بانهم تنف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص اناطة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شئ فتمت امله سال الكجادة الانصاف مغضياً عن ثنية التكلف والاعتساف اه اقول قولهم لا ثواب بالخ ظاهر المنع وما زاده السيد عمر البصرى ناشئ عن كمال العلم لكنه مشوب بالتكلف (قوله انه الخ) اى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع ذلك بانه يتصور فى ابتداء الشرع فى الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك ان تجيب بعروض بعض افراد الجنون دفعة بل تدريجاً وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعد زوال العقل مطلقاً (قوله لنفس المصيبة وللصبر) اى ثواب لنفس المصيبة وثواب لآخر للصبر عليها (قوله ومنه) اى من الغير (قوله وان من اتقى) عطف على قوله ان من اصاب الخ (قوله فان كان لعذر كجنون) يقتضى حصول ثواب الصبر ايضاً وهو محل تأمل اللهم إلا إذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمحتمل اخذ من الحديث المار

المنقول أنه من الموت هذا هو المعتمد شرح مرو أول فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصر فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح (و حينئذ افاد مجموع الحديثين ان فى المصيبة المرض او غيره جزاء من) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثواباً على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - ثالث) الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله يرد انه سوى بين المريض والمجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون فالحمل المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى المجنون ثم رابت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه ملح ما ذكرته والحاصل ان من اصاب و صبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد فى السنة وينتهى فى كتابى فى العيادة وان من اتقى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

اوله وجزع لم يحصل له من ذنبك الا اربع شئ. فان قلت المقر في المذهب وان اختير خلافا له ان من تخلف عن الجماعة لعذر كمرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمله على انه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكاله ضرورة التفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قرأة

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله اوله وجزع) سكنت عن التكفير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله لم يحصل الخ) فيه وقفة فان قياس الصلاة في المغصوب ان يحصل له ثواب المصيبة ومعصية الجزع (قوله فان قلت) اي معترضا على قول الشارح ومنه كتابة الخ (قوله قلت يتعين حمله) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث انه يحصل كمال الثواب سم (قوله وما في معناه) اي ونظائر من الاحاديث (قوله ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح مالم يثبت تخصيص بان نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها الثواب غير التكفير وقد علمت ان كلا من الحدين السابقين لا دلالة فيهما على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ ما مر ما فيه (عام مخصوص) اي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول الكردى يعنى مخصوص بغير من اصابته المصيبة بسبب الاجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر انفا عن البصري (قوله على ان الخ) متعلق بالاجماع (قوله فيثاب عليهما) فيه نظري في الاول سم ويحاج عنه بان المراد بالاثابة على الدعاء حصول خبره بسببه (قوله وقدم المعزى) بفتح الزاى قول المتن (بالكافر) اي الذى نهاية ومعنى (قوله ويضم اليه اما وصبرك الخ) كذا في شرحى الروض والمنهج سكن قضية قول النهاية والمغنى اعظم الله اجر ك وصبرك واخلف عليك او جبر مصيبتك او نحو ذلك الخ ان وصبرك لا بد منه في حصول الندب وانما التردد فيما بعده (قوله فيمن يخلف) اي فيما اذا كان الميت ولدا او نحوه ممن يخلف بدله اسنى عبارة النهاية والمغنى قال اهل اللغة اذا احتمل حدوث مثل الميت او غيره من الاموال يقال اخلف الله عليك بالهمز لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك ولا يخاف عليك اي كان الله خليفة عليك من فقده اه (ولا يدعوا) الى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغنى لا يقول بل قال الاسنوى الى فيقال وقوله فليس الى بل قال شارح (قوله ان احترم) يشمل المؤمن والمعاذ فلا يرجع (قوله ويعزى الكافر الخ) اي جواز ما لم يرج اسلامه ولا فدية بانهاية ومعنى (قوله لا كهرنى) اي ومرتد نهية ومعنى (قوله وتسنعزيت الخ) اي الكافر ولو غير محترم نهية ومعنى قول المتن (غفر الله ما لك الخ) وقدم الدعاء هنا للميت لانه المسلم فكان اولى بتقدمه تعظيما للاسلام والحقى كافر ولا يقال انظام الله اجر ك لانه لا اجر له نهية ومعنى قال عر شوق السؤل في الدرس عما يقع كثير امن الناس في التعزية من قولهم لا مثى لكم احد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز او حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يريدون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم تولى الهموم وترادفها بموت غير الميت الاول بعده قريباته اه (قوله وتباح تعزية كافر محترم الخ) اي لم يرج اسلامه ولا فدية كما مر من الاشارة اليه نهية ومعنى (قوله بل قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجرى نظير هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه نديه لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فلا يرجع سم (قوله ولا نقص عددك) بنصبه ورفع نهية ومعنى اي تخفيف القاف وبتشديدها مع النصب عر ش (قوله فليس فيه دعاء الخ) فيه شئ. مع قوله اي لتكثير الجزية الخ فتامله سم (قوله بل قال شارح) وهو ان التقية نهية ومعنى (قوله بخلاف نحو محارب الخ) ظاهره انه يسن

الاخلاص تعدل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وان ليس للانسان الا ما سعى لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعاء الغير وصدقته فيثاب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (واحسن عزاءك) بالمد اي جعل سلوكك وصبرك حسنا (وغفر لميتك) وقدم المعزى لانه المخاطب وقيل يقدم الميت لانه احوج (و) يعزى المسلم (بالكافر) اي يقال له (اعظم الله اجر ك) ويضم اليه اما (وصبرك) واما وجبر مصيبتك او نحوها واما واخلف عليك فيمن يخلف او وخلف عليك في نحو اب اي كان خليفة عليك ولا يدعو للميت بنحو مغفرة لحرمته (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا كهرنى فتعزى تعزيتة على ما قاله الاسنوى والذى يتجه الكراهة نعم ان كان فيها توقيره حرمت حتى لذى وقد تسنعزيتة ان رضى اسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لمثله بل قال الاسنوى يتجه نديه لمن تسن عبادته فيقال له اخلف او خاف الله

ذلك بانه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله اوله وجزع لم يحصل له من ذنبك الثوابين شئ) سكنت عن التفكير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث انه يحصل كمال الثواب (قوله فيثاب عليهما) فيه نظري في الاول (قوله قال الاسنوى يتجه الخ) ينبغى ان يجرى نظير هذا الكلام في تهينة الطعام من جيران اهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترما بل يتجه نديه لمن تسن عبادته على بحث الاسنوى فلا يرجع سم (قوله فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شئ. مع قوله اي لتكثير الجزية الخ فتامله (قوله

عليك ولا نقص عددك اي لتكثير الجزية بهم المسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة تعزية فليس فيه دعاء لدوام كفر بل قال شارح لاحتاج لهذا التأويل أصلا أى لانه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر



وظاهره انه لا تسن ثعزية مسلم بمردا وحربى بخلاف نحو محارب وزان محسن وتارك صلاة وإن (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو

بالقصر الدمع والمدرفع  
الصوت (عليه) اى الميت  
(قبل الموت) اجماعا (وبعده)  
لما صح انه عليه السلام دمع  
عيناه وهو جالس على قبر  
بنته وزار قبر امه فيكى وابكى  
من حوله نعم هو اختيارا  
خلاف الاولى بل مكروه  
كفى الاذكار عن الشافعى  
والاصحاب للخبر الصحيح  
فاذا وجبت فلا تسكين  
باكية قالوا وما الوجوب  
يارسول الله قال الموت  
وحكمته انه اسف على ما  
فات وقضية كلام الروضة  
نديه قبل الموت وبه صرح  
القاضى قال اظهار الكراهة  
فراقه وغدم الرغبة في ماله  
وقضية اختصاصه بالوارث  
قال شارح والاولى ان لا  
يكون بحضرة المحتضر  
(ويحرم التذب بتعديد)  
الباء زائدة اذ حقيقة التذب  
تعداد (شماله) نحو  
واكفاه واجبله لما في  
الخبر الحسن ان من قال  
فيه ذلك يوكل به ملكان  
يلمزانه ويقولان له اكفذا  
كنت والله الدفع في الصدر  
بالدم مقبوضة واشترط في  
المجموع للتحريم اقتران  
التعداد بالبكاء وغيره  
اقتراعه بنحووا كذا والا  
دخل المادح والمؤرخ ومع  
ذلك المحرم التذب لا البكاء  
لان اقتران المحرم بجائز لا  
يصيره حراما خلافا لجمع  
ومن ثم رد أبو زرعة

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن في البجيرى عن البرماوى مانصه وتسكرة لنحو تارك صلاة ومبتدع اه  
فليراجع (قوله) وظاهره انه لا يسن الخ (فائدة) سئل ابو بكره عن موت الاهل فقال موت الاب قسم  
الظهر وموت الولد صدق في القواد وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة حزن ساعة ولذا قال الحسن  
البصرى من الادب ان لا يعزى الرجل في زوجته وهذا من تفرداته ولما عزى عليه السلام في بنته رقية قال الحمد  
لله دفن البنات من المكرمات رواه العسكري في الامثال مغنى وكتب بعضهم في هامشه مانصه قوله حزن  
ساعة اى حيث لا اولاد له منها ولا فوه وحزن كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا يملكه عيش فكلامه محمول على  
عدم الاولاد (قوله) هو بالقصر الى قوله وقضية الخ في النهاية والمغنى (قوله) هو بالقصر الخ اى والكلام  
فيه وما البكاء بالمدموم ومكروه عند الرمى فانه شيخنا ولعله في غير النهاية واما فيه فقيه تفصيل ياتى (قوله)  
اجماعا) لكن الاولى ترك بحضرة المحتضر نهاية ومغنى وياتى في الشرح مثله (قوله) على قبر بنته (وهى ام  
كلثوم ع) قول الماتن (وبعده) اى ولو بعد الدفن مغنى (قوله) نعم هو الخ اى البكاء بعد الموت نهاية  
(قوله) اختيارا اى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عش عبارة البصرى لا حاجة اليه اى قيد  
الاختيار لان موردا الاحكام انما هو فعل المكلف الاختيارى فذكره مجردا لا يوضح اه (قوله) خلاف  
الاولى) وهو المعتمد مغنى قال شيخنا هذا في البكاء بعد الموت واما قبله فباح اه (قوله) كما في الاذكار  
الخ قال السبكي وينبغي ان يقال اذا كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عقاب الله تعالى واهوال  
يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسام للقضاء فيكره او يحرم اه  
والثاني اظهر قال الرويانى ويستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا  
ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبة ورقة كالبيضاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجمل وإن كان لما تقدم من علمه  
وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالح حاله فيظهر كراهته لضمه عدم  
الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا يمنع منه اه مغنى وشيخنا  
وكذا في النهاية لا قوله والثاني اظهر قال عش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله) وقضية كلام  
الروضة الخ) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول قال في الروضة كاصلمها والبكاء قبل  
الموت اولى منه بعده وليس معناه كما قال الزركشى أنه مطلوب وإن صرح به القاضى وابن الصباغ بل أنه اولى  
بالجواز لانه بعده يكون اسفعا على ما فات اه (قوله) وقضية اختصاصه هذه القضية مسلمة إن كانت العلة  
مركة ولا لقضية الاولى العموم بصرى (قوله) قال شارح الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر قول الماتن  
(شماله) جمع شمال كهلال وهو ما انصف به الميت من الطبايع الحسنة مغنى (قوله) نحووا كهفاه الى قوله  
واشترط في المغنى الى قوله وسياق في النهاية لا قوله لما في الخبر الى واشترط وقوله وغيره الى ومع ذلك (قوله)  
لما في الخبر الخ) سياق أنه محمول على من أوصى به أو كان كافرا مغنى (قوله) واشترط في المجموع المعتمد كلام  
المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشمال من غير بكاء لا يحرم حلبى اه بجيرى (قوله) وإلا اى وإن لم يشترط  
الاقتران بما ذكر (قوله) دخل اى في التذب الحرام (المادح والمؤرخ) اى مع ان تعدادهما شمالا لا الموت  
ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التوارىخ كرى (قوله) المحرم التذب) إن اراد في ذاته بقطع النظر عن الاقتران

نعم هو اختيار اخلاف الاولى الخ) وبمحت السبكي أنه إن كان البكاء لرقعة على الميت وما يخشى عليه من عذاب  
الله واهوال القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وإن كان للجزع وعدم التسام للقضاء فيكره او  
يحرم قال الزركشى هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد دمع العين فلا يدفع منه واستثنى الرويانى ما اذا  
غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال إن كان لمحبة  
ورقة كالبيضاء على الطفل فلا بأس به والصبر اجمل وإن كان لما تقدم من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته  
فيظهر استحبابه او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لضمه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر  
(قوله) بل مكروه اى بعد الموت (قوله) ومع ذلك المحرم التذب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ

قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء جائز مطلقا

بالبكاء فينا في ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر  
انفعا عن الحلبي من أن كلامها جاز في ذاته ثم رابت سم والرشيدى اشارا إلى الاشكال المذكورة فقال  
الاول قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكل الاشتراط حينئذاه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع  
الخ هذا لا يلتزم مع قوله الآتي ومع ذلك المحرم الخ إذ هو صريح في أن النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن  
بالبكاء أم لا فتأمل اه (قوله وهذه الأمور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر (قوله بأن البكاء  
الخ) متعلق برد (قوله مطلقاً) أي مع البكاء وبدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى (قوله ويحرم  
النوح الخ) ويكرهه ثي الميت يذكر ماثره وفضائله لله عن المراثي والاولى الاستغفار له ويظهر حل  
النهى عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثر منه أو على ما يجدد الحزن  
دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غاليا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام عدت ليااليا

نهاية ومعنى وبأى ما يوافقه في الشرح (قوله ولو من غير بكاء) إلى قوله وقيل في النهاية والمعنى الإقوله ومن ثم  
إلى المتن (قوله وهو رفع الصوت بالنذب) فالنوح مركب من شيتين رفع الصوت والنذب فإن فقد أحدهما  
فلا حرمه فابقع إلا أن من أن بعض الناس يقول كان عالماً وكان كريماً لا حرمه فيه بل يسن لخبر أذكروا  
محاسن موتاكم ومن ذلك المروية التي تفعل في العلماء شيخنا (قوله ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمده شيخنا ومال  
عش إلى خلافه فقال كل من النذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب  
وفي ابن حجر أن النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أي وتسويد وجهه والقاء الرماد على الرأس  
نهاية ومعنى قال عش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس والبدن وغيرهما اه (قوله ونشر  
الخ) أي وضرب يد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع عش (قوله وتغيير لباس) يغنى عنه ما بعدم  
ولذا اسقطه النهاية والمعنى (قوله لو ترك الخ) عبارة غير هو ترك الخ بالواو (قوله معتاد) أي للصاب عش (قوله  
كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الامام والضابط أن كل فعل يتضمن إظهار جزع ينافي الانقياد والاستسلام  
لله تعالى فهو محرم نهاية ومعنى (قوله ويحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله محمول عند الجمهور  
الخ) والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد محمول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب ومعنى نهاية (قوله أي مبددة  
الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب والفظن برد كل مسئلة منها إلى ما يناسبها مما تقدم وإنما جمعها في موضع واحد  
لأنه لو فرقها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فيؤدي إلى التطويل المنافي لغرضه  
من الاختصار نهاية ومعنى زاد سم فإن قلت فم لا فعل كذلك في بقية الاوواب قلت لقله الزيادة فيها بالنسبة  
لهذه اه (قوله ندبا) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى الإقوله وإن قال إلى فان لم يكن وقوله بل صرح  
به كثير منهم وما أنبه عليه (قوله عقب موته) أي قبل الاشتغال بغسله وغيره من أمور نهاية ومعنى (قوله  
لفك نفسه) أي روحه نهاية (قوله وإن قال جمع الخ) أي لأن ما قاله وليس قطعاً فاحتياطاً بالمبادرة مطلقاً  
سم عبارة عش فادبهذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يتخلف وفاه وغيره وبين من عصى بالاستدانة  
وغيره اه (قوله عن حبسها بدينها الخ) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف  
العاقدين المقبوض كان اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله أماً ما قبض بالمعاملة  
الفاسدة وقيل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً وبدله إن  
كان تالفاً ولا مطالبة لأحد منهما في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما لائم الاقدام على

(قوله ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله أي مبددة) أي باعتبار محالها للاتمة وانما يذكر كلا  
منها في محله لأنه يؤدي إلى الطول لا احتياجه حينئذ إلى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم  
فان قلت فم لا فعل ذلك في بقية الابواب قلت لقله الزيادة فيها بالنسبة لهذه (قوله وإن قال جمع

ولو من غير بكاء وهو رفع  
الصوت بالنذب لما صح في  
النساجة من التغليظات  
الشديدة ومن ثم كان  
كبيرة كالذي بعده (و)  
يحرم (الجزع بضرب  
صدره ونحوه) كشق  
ثوب ونشر أو قطع شعر  
وتغيير لباس أوزى أو  
ترك لبس معتاد كما قاله ابن  
دقيق العيد وغيره ولا  
تغير بجملة المتفقهة الذين  
يفعلونه قال الامام ويحرم  
الافراط في رفع الصوت  
بالبكاء ونقله في الاذكار  
عن الاصحاب

(فرع) لا يعذب ميت  
بشيء من ذلك وما ورد  
من تعذيبه به محمول عند  
الجمهور على من أوصى به  
وقيل يعذب ما لم يته عنه  
لأن سكوته يشعر برضاه  
فيما كدنهى الأهل عن  
ذلك خروجاً من هذا  
الخلاف فإن في احاديث  
صحيحة ما يشهد له بل  
للإطلاق (قلت هذه  
مسائل مثورة) أي  
مبددة بعضها من الفصل  
الاول وبعضها من الفصل  
الثاني وهكذا (يبادر)  
بفتح الدال ندبا (بقضاء  
دين الميت) عقب موته إن  
امكن مسارعة لفك نفسه  
عن حبسها بدينها عن  
مقامها الكريم كما صح

فمن لم يخلف وفاء أو فمين عصى بالاستدانة فان لم يكن بالتركة جنس الدين أى أو كان ولم يسلم القضاء منه فوراً فمما يظهر سال ندباً بالولى غرامة أن يحتالوا به عليه وحينئذ فبترأذمه بمجرد رضاهم بمصيره في ذمة الولى وان لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعى والأصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشى وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة على دينه وفي رواية صحيحة انه لما ضمن الدينارين للذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهما برى. قال نعم فصلى عليه أن الاجنبى كالولى في ذلك وانه لا فرق في ذلك بين ان يخلف الميت تركه وان لا وينبغى لمن فعل ذلك ان يسأل الدائن تحليل الميت تحليلاً صحيحاً ليبراً ييقين وليخرج من خلاف من زعم ان المشهور ان ذلك التحمل

والضمان لا يصح قال جمع وصورة ما قاله الشافعى والأصحاب من الحوالة ان يقول للدائن اسقط حقلك عنه أو أبرئه وعلى عوضه فاذا فعل ذلك برى الميت ولزم الملتزم ما ألزمه لانه استدعاء مال لغرض

صحيح اهـ وقولهم أن يقول الى اخره مجرد تصوير لما مر عن المجموع ان مجرد تراخيها بمصير الدين في ذمة الولى يرى الميت فيلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة وبحت بعضهم ان تعلقه بها لا ينقطع بمجرد ذلك بل يدوم رهنها بالدين الى الوفاء لان في ذلك

العقد الفاسد عش (قوله محله) أى الحبس بالدين كردى (فان لم يكن الخ) محترز قوله ان أمكن عبارة النهاية والمغنى فان لم يتيسر حالاً سال ولله غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه نص عليه الشافعى الخ (قوله فبترأذمه الخ) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبعية فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم وباقى عن البصرى استظهار الثانى ويؤيده قول الشارح الا فىلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة ويؤيد الاول البحث الا فى وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لاحسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك نهاية ومعنى (قوله قاله) أى قوله وحينئذ فبترأذمه الخ (قوله قال الزركشى الخ) اقره عش (قوله ان الاجنبى الخ) مقول الزركشى وغيره بصرى (قوله اسقط حقلك الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بصيغة الأمر فى الاستقاط والمضى فى الإبراء وكان الانسب جريانها على منوال واحد ويمكن ان يقرأ البرئه على صورة الأمر كد بالنون فينسب اسقط بصرى اقول ورسم النسخة المصححة على اصل الشارح مراراً ظاهر فى أنه بصيغة الأمر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزامه (قوله وقولهم) أى الجمع (قوله بمجرد ذلك) أى التراضى (قوله وبحت بعضهم الخ) يظهر ان محل ما ذكر بتسليمه فيما إذا انحصرت التركة فى الملتزم ولا يتعلق بنصيبه دون نصيب من عداه من الورثة ولا يتعلق بها بالكلمة حيث كان اجنبياً وقلنا انه كالولى فبما ذكر بصرى اقول قضية تعليل الباحث بان فى ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم الاختصاص بصورة الانحصار المذكورة (قوله يساعده) أى البحث وكذا ضمير ولا يتأفقه (قوله لان ذلك ليس قطعي الخ) أى أولانه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة سم عبارة البصرى او يقال براءة موقوفة فان تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء والتعلق بالتركة اهـ (قوله استجلاباً) الى قوله وفى المجموع وفى المغنى والنهاية (قوله وبحت الاذرى الخ) جزم به النهاية والمغنى (قوله وجوب المبادرة) أى بقضاء دين الميت و (قوله عند التمكن) أى تمسك القضاء من التركة و (قوله وطلب المستحق) أى مع طلبه حقه و (قوله ونحو ذلك) أى كان عصى بتأخيرها بمطل أو غيره كضمان الذهب والسرقه وغيرهما نهاية و سم (قوله وكذا فى وصية نحو الفقراء الخ) أى فيجب المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية والمغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها اهـ قال الرشيدى قوله لو كان

محله الخ) أى لان ما قاله ليس قطعياً فالاحتياط بالمبادرة مطلقاً (قوله فبترأذمه بمجرد رضاهم) هل للولى حينئذ التوفية من غير حصته من التركة او لالان المال لزمه بطريق التبعية فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر (قوله أخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش فى الاخذ بان الذى فى الحديث ظاهر فى الضمان وهو لا يشترط فيه ان يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ منه ان الاجنبى كالولى فى الحوالة التى يشترط فيها ان يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه أن الظاهر لومات الضامن قبل الوفاة ولا تركه لا يسقط الدين عن الميت ولنا فائدة الضمان وجود مرجع فى الحال للدين فليراجع ثم رايت قول الشارح الا فى وبحت بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعياً) أى أولانه مشروط بحصول الوفاة فلا احتياط بقاء التعلق بالتركة (قوله وتنفيذ وصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات او كان قد اوصى بتعجيلها شرح مر (قوله ونحو ذلك) أى

مصلحة للميت أيضاً ونوزع فيه ويحاج بان احتمال أن لا يؤدى الولى يساعده ولا يتأفقه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لأن ذلك ليس قطعياً بل ظنياً فاقتضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر فى التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلاً بالبر والدعاء له وبحت الاذرى وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا فى وصية نحو الفقراء وإذا وصى بتعجيلها (ويكره تمى الموت لضرب به) أى يبدنه

أوماله للنهي الصحيح عنه (لافتنة دين) (١٨٢) أي خوفه فلا يكره بل يسن كما أفق به المصنف اتباع الكثير وبحث الأذرعى نذب تمنيه

قد أوصى الخ معطوف على قوله طالب المستحق أي وكذا أن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها اه (قوله او ماله) أي اوضيق في دنياه او نحو ذلك مغنى ونهاية أي كتحديد ظالم عرش (قوله أي خوفها) أي او خوف زيادتها عرش (قوله كما أفق به المصنف) أي في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي وهو المعتمد نهائية ومغنى (قوله وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية اما تمنيه لغرض آخر وى فحجوب كتمنى الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتمن نبى الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغنى وقال غيره إنما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه (قوله نذب تمنيه الخ) ينبغى أن يسن تمنى الموت أيضا شوقا الى لقاء الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الارواح المقدسة كالانبياء والاولياء كما صرح الشارح بالاول ويشمل ذلك قولهم اما تمنية لغرض آخر وى فحجوب ويشهد له الحديث الشريف واسالك شوقا الى لقاءك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة أي غير مشوب بشئ من العلل الدنيوية والدينية بصرى (قوله يسن تمنيه ببلد الخ) بالتأمل الصادق يظهر أن تمنى الشهادة وتمنى الموت بحمل شريف ليس من تمنى الموت بل تمنى صفة او لازم له عند عروضة بصرى أقول وهذا فيما إذا تمنى ذلك وأطلق وأما إذا تمنى ما ذكر وقيد بنحو سفر او عام مخصوص فظاهر أنه من تمنى الموت عبارة عرش ولا يتأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمناه حالا او في وقت معين اما بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتنى فتوفى شبيدا او في مكة الخ كما قيل به في الجواب عن قول سيدنا يوسف صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه توفى مسلما والخفى بالصالحين اه (قوله وكلام الائمة برده) ان كان للائمة كلام في خصوص الدفن فسلم وان كان من عموم تفضيل مكة فحمل تأمل لان تفضيل مكة بمعنى ان العمل بها أكثر ثوابا من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا يتأتى أن لمن دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن بمكة إذ من المعلوم ان بيت المقدس افضل من الطائف وقد ورد في بعض الاحاديث ما يقتضى خصوصية الدفن بالطائف عليه بصرى (قوله تنبيه) الى المتن اقره عرش (قوله تنافى مفهومه كلامه) أي اذ مفهوم لضر الخ عدم الكراهة ومفهوم لفتنة الخ الكراهة (قوله كمو ببلد الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم قول المتن (ويسن) أي للبريى (التداوى) ويجوز الاعتداد على طب الكافر ووصفه مالم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه نهاية ومغنى ومنه الامر بالمداواة بالنجس سم وعش (قوله للخبر) الى قول المتن يجوز في النهاية والمغنى الا قوله ثم رايت الى ونقل وقوله واعترض الى وفارق وقوله قال شارح وما اتبه عليه (قوله غير الهرم) وهو كبر السن عرش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغنى فهو افضل اه وقال سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على ان التداوى افضل اه عبارة البصرى الذى يظهر ان التداوى الفضل لانه سنه صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ودعوى انه تشريع محض تكلف لاحامل عليه اه (قوله قاله المصنف) أي في المجموع نهاية ومغنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قال لا ويمكن حل كلام المجموع عليه اه (قوله بين ان يقوى توكله) أي بان لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام المرض ورزق الرضا به (قوله وبجواب الخ) يمكن ان يرد بان اطلاق التشريع يقتضى انه فيه كغيره كما في غير ذلك من المواضع إلا ان يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز سم (قوله وجها بوجوبه)

كان كان قد عصى بالتأخير لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقه كما أفصح بذلك عن الأذرعى في شرح العباب (قوله كما أفق به المصنف) في الفتاوى على المشهور (قوله نذب تمنيه) أي الموت (قوله كمو ببلد شريف) في هذا القياس ما لا يخفى (قوله فان تركه توكله فهو فضيلة) هذا يدل على ان التداوى الفضل (قوله وبجواب الخ) يمكن ان يرد بان اطلاق التشريع يقتضى انه فيه وفي غيره كما في غير ذلك من المواضع إلا ان يقال يكفي في التشريع مجرد الجواز (قوله واعترض بأن لنا وجها بوجوبه) إذا كان به جرح بخلاف منه التلف في باب ضمان الولاة من الانوار عن البغوى انه إذا علم الشفاء في المداواة وجبت اه ولعل محله الشفاء بما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطله البره قال مر في شرحه ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه مالم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه شئ ومنه

بالشهادة في سبيل الله كما صح عن عمر وغيره وفي المجموع يسن تمنيه ببلد شريف أي مكة او المدينة أو بيت المقدس وينبغى ان يلحقها محال الصالحين وبحث ان الدفن بالمدينة افضل منه بمكة لعظم ما جاء فيه بها وكلام الائمة يرد به (تنبيه) تنافى مفهومه كلامه في مجرد تمنيه والذي يتجه انه لا كراهة لان علتها أنه مع الضر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع غدمه بل هو حيث تدليل على الرضا لان من شان النفوس الثفرة عن الموت فتمنيه لا لضر دليل على محبة الاخرة بل حديث من احب لقاء الله احب الله لقاءه يدل على نذب تمنيه محبة للقاء الله كمو ببلد شريف بل اولى (ويسن التداوى) للخبر الصحيح تداوا فان الله لم يضع داء الا لا وضع له دواء غير الهرم وفي رواية صحيحة ما انزل الله داء الا انزل له شفاء فان تركه توكله فهو فضيلة قاله المصنف واستحسن الأذرعى تفصيل غيره بين ان يقوى توكله وتركه أولى وأن لا فعله أولى ثم اعترضه بانه صلى الله عليه وسلم سيد المتوكلين وقد فعله وبجواب بانه تشريع منه صلى الله عليه وسلم ثم رايت بعضهم

أجاب به ونقل عياض الاجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجها بوجوبه إذا كان به جرح بخلاف منه التلف وفي

وفارق وجوب نحو إساغة ما غمس به بخمر و ربط محل الفصد لثبوت نفعه (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوى وتناول الدواء لأنه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنهي الصحيح لا تكرهوا مرضاكم على الطعام (١٨٣) والشراب فإن الله يطعمهم ويستقيم

واعتمد في ذلك على تحسين الترمذي له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل وجهه) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته ومن ثم قال في البحر أنه سنة وقيد السبكي بنحو أهله والوجه حمله على صالح فيسن لكل أحد تقبيله تبركا به وعلى ما في المتن فالتقبيل لغير من ذكر خلاف الأولى حلال للجواز فيه على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولا بأس بالاعلام بموته) بل يندب كما في المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالعداء والرحم لأنه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي يوم موته بخلاف نعى الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكره للنهي الصحيح عنه ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للنهي عنها ومحلها حيث لم يوجد معها التندب السابق والإحرمات وحيث حلت على تجديده سزا وأشعرت بتبرم أو فطنت في مجامع قصدت لها ولا بأن كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الغاسل) ولا يس من غير خرقه شيئا

وفي الأنوار على البغوى في باب ضمان الولاية أنه إذا علم الشفاء في مداواة وجبت له ولعل محل الشفاء عما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو ربط البرء سم (قوله وفارق) أي عدم وجوب التداوى (قوله بخمر) الأولى ولو بخمر بصري (قوله لثبوت نفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بأفادة التداوى وجب وهو قريب عش وتقدم عن الأنوار مثله قوله المتن (ويكره إكراهه الخ) أي الإلحاح عليه وإن علم نفعه له بمعرفته طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعي الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلالا إلى آخر شروطه عش (قوله قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا إكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش عليه وأما حديث لا تكرهوا مرضاكم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وأدعى الترمذي أنه حسن اه وفي سم عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الآتي ليس كما قاله الخ مناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور لا في الحكم ويندفع ما هنا بذلك للسيد البصري من أن اقتصار شارح على النقل عن شارح قد ينافي ما في النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتمد في ذلك الخ) أي يعتمد في التصحيح على التحسين بصري (قوله فقد ضعفه الخ) أي فيقدم على من قال أنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى عش (قوله كاصدقائه) إلى قوله والوجه في النهاية والمغنى قول المتن (تقبيل وجهه) أي أوبده أو غيرهما من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد عش (قوله لما صح الخ) أي ولما في البخارى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومغنى (قوله والوجه حمله على صالح الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة ما ينبغي ندبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز لغيرهم وفي زوائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيد به بالصالح واما غيره فينبغي أن يكره اه وأقره سم قال غش قوله مر وينبغي ندبه لأهله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجواز لغيرهم أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أي في أي محل كان كما يفيد إطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث لا شهوة وأنه للتبرك والرقوة والشفقة عليه وقوله مر واما غيره فينبغي الخ وهو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصي أما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يشترك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا عش (قوله لغير من ذكر) أي لغير أهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) إلى قول المتن ولا ينظر في البهاية والمغنى (قوله بل يندب الخ) أي لولي عش وظاهر أنه ليس بقيد (قوله أو نحوه) أي كارسال من يخبر أهل البلد فدافدا (قوله للصلاة عليه الخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغنى فان قصد الاعلام بموته لم يكرهه وقصد به الإخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب (قوله كالعداء الخ) أي والمحالة لنهاية ومغنى (قوله نعى النجاشي) أي أو صل خبره لا صحابه عش قول المتن (نعى الجاهلية) بسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعاها نهاية ومغنى (قوله ترثيته بذكر محاسنه) البامزائدة إذ حقيقته ذكر محاسنه كما في التندب السابقي (قوله التندب السابقي) أي المقررون بالبكاء غش (قوله على تجديد حزن) أي لغير نحو عمله (قوله أو فعلت في مجامع) أي أو كانت بغير حق أخذما يأتي بصري (قوله ولا بأن كانت بحق الخ) وينبغي أن تكرهه أيضا إذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع بصري أي كما يفيد قول شارح في نحو عالم (قوله ولا يس) إلى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغنى لا قوله لا نظر إلى ونظر المعين (قوله فيكره ذلك) أي كل من النظر والمس اعتمده النهاية والمغنى (قوله ورأى ما يسيء الخ) أي رى بما رأى سوادا ونحوه فيظنه عذبا فيسيء به ظلما نهاية ومغنى (قوله ويؤيد الأول) أي السكر اه قول المتن (إلا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للبس بلا حائل بصري قول المتن

الامر بالمداواة بالنجس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) جزم في العباب بكرهه هذا ونقله في شرحه عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي زوائد الروضة أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل

(من بدنه) فيكره ذلك كما في الروضة وغيرها لأنه قد يكون به ما يكره إطلاع أحد عليه و ربما رأى ما يسيء ظنه به وصحح في المجموع أنه خلاف الأولى ويؤيد الأول الخلاف في حرمة (إلا بقدر الحاجة) كمرقة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لعذره

ومحل جواز ذلك أن مس أو نظر (من غير العورة) وإلّا حرم اتفاقاً إلا أنظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلّا الصغير لما بقي في النكاح ونظر المعين لغيره ما كرهه إلا (١٨٤) لضرورة ويسن تغطية وجهه من أول غسله إلى آخره ويحرم كبه عليه كأمير (وهو من أعذر غسله)

(من العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرحه مره سم أي سواء كان ذكر أو أنثى (قوله وإلّا حرم الخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لآثاره (قوله إلا أنظر أحد الزوجين الخ) أخرج المس وتقدم بهما مش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارة هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقلها الدميري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه وحمل مره المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه (قوله إلا الصغير) أي الذي لم يبلغ محل الشهوة ذكره أو أنثى وإن كان الناظر أجنبياً ع (قوله ونظر المعين الخ) عبارة المغنى وأما غير الغاسل من معين وغيره فيكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة حاله (قوله أو خيف الخ) عطف على ترى أي ولو غسل ترى الميت أو خيف على الغاسل من سراية السم إليه كرى (قوله لفقد ماء الخ) وليس من فقد الماء وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط وأظهر الحى فيجب تقديم غسل الميت لأن الحى تمكنه الصلاة عليه بالتيمم إن وجد تراباً أو فاقداً للطهور بن خلاف ما لو تطهر به الحى فإن ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم تطهره سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع (قوله قول المتن ع) ظاهر كلامهم أنه لا يجب في هذا التيمم النية إعطائه حكم مبدله وهو الغسل إيجاب (قوله كالخ) أي قياساً على غسل الجنابة ونهية ومغنى (قوله وليحافظ الخ) عطف على قوله كالخ (قوله وليس من ذلك) أي من التعذر (قوله و مر) أي في التيمم كرى عبارة النهاية والمغنى ولو يعمه لفقد الماء ثم رجه قبل دفنه وجب غسله كأمير الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع (قوله و مر) ثم وجدته قبل دفنه مفهوماً أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفعلنا ما قلنا به وهو التيمم اه (حكم ما لو وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قوله قول المتن بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرهما ع (قوله البصري) لكن يظهر أنه خلاف الأولى للحدث الاتي اه (قوله وفيه) أي في قولهم ويغسل الجنب الخ (قوله ووجه الخ) أي ما قاله المحاملي (قوله إذا نظر الخ) علة التضعيف وذلك إشارة إلى ما قاله المحاملي كرى أقول بل إشارة إلى منعها للملائكة الرحمة (قوله به) أي بالموت كما تقدم في الشهيد الجنب وانظر داحسن البصري بإيجاب غسلين مغنى (قوله وكذا معنيته) أي قول المتن ويكره في النهاية والمغنى لا أقوله ويعلم إلى المتن وقوله والصلاة والدفن وما نبه عليه (لا يوثق به بالاتيان الخ) أي وقد يظهر ما يظهر له من سر ويستعكسه نهاية (قوله ومع ذلك) أي الاجزاء (قوله يحرم على الامام الخ) أي لانه امانته وولاية وليس الفاسق من اهلها نهاية قال ع (قوله وقياس ما مر عنه مر) في الاذان من ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراماً ان يقال بمثله هنا اه على مختار الرملى دون الشارح حج (قوله في اذانه) أي الفاسق (قوله وكذا الخ) أي يحرم التفويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول النهاية والمغنى ويجب ان يكون عالماً بما لا بد منه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (فان رأى خيراً ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خير راه من متجاهر بنحو فسق او مشترع عند من يعلم حاله ان خشى ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شر راه عن ذكر ان غلب على ظنه ان ذكر ذلك يؤدي إلى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفاً به بصرى وما استظهره أو لا ياتي في الشرح (قوله كسواد وجهه) أي وتغير رائحة وانقلاب صورته نهاية ومغنى (قوله لانه غيبة) أي لمن لا يأتى الاستحلال منه (غريبة) حكى ان امرأة بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأة فالتصقت يدها على فرجها فتجبر الناس في امرها هل تقطع بد الغاسلة او فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها فسلوها ما قالت قلت طال ما عصى هذا الفرج

وجه الميت الصالح ففیده بالصالح واما غیره فینبغی ان یکره شرح مر (قوله في المتن من غير العورة) أي وهي ما بين سرته وركبته مر (قوله إلا أنظر أحد الزوجين) أخرج المس وتقدم بهما مش ويغسل بيساره

لفقد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل ترى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ ع) وجوباً كالخى وليحافظ على جسده لتدفن بها لها وليس من ذلك خشية تسار الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلل ومرحكم ما لو وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والخاص) ومثلها النفساء (الميت بلا كراهة) لانها طاهران وفيه تضعيف لما قاله المحاملي من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجه بمنعهما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب إذا نظر لذلك لحرم تغسيلهما له أيضاً ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجدى لا احتياج كل إلى حضور ملائكة الرحمة (وإذا ماتا غسلا غسلاً فقط) الموت لا تقطاع ما عليهما به (وليكن الغاسل أميناً) وكذا معنيته ندباً فلهما لأن غيره لا يوثق به في الآتيان بما طلب منه نعم يجوز غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تفويض غسل موتى المسلمين اليه نظير ما سرفى اذانه وكذا ما لم يعلم ما لا بد منه فيه ويعلم مما سرفى الاجتهاد أنه يكفي قول الفاسق والكافر غسسته

لا غسل (فان رأى) الغاسل أو معنيته (خيراً) كطيب ربح واستنارة وجهه (ذكره) ندباً لانه ادعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو رأى) (غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غيبة وقد صح الامر بالكيف عن ذكر مساوى الموتى (إلّا المصلحة) فيها مفسر الخبر

في نحو متجاهر بفسق او بدعة الا يعترف به ويظهر الشرف فيه لينزجر عن طريقته غيره بل بحث وجوب الكتم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) او غيرهما من كل اثنين استويا قربا وانحوه ولا مرجح (اوزوجتان) ولا مرجح ايضا (اقرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن قطعا للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه (١٨٥) ذلك وهو متجه (والكافر احق

بقريه الكافر) تميزه لانه وليه (ويكره) على المذهب نقلا لاصية كاسر اخر اللباس (الكفن المعصفر) للرجل وغيره ويكره المزعفر للبراة ويحرم المزعفر كله وكذا اكثره لمن يحرم عليه الحرز قياسا عليه واعتمد ابن الرفعة وغيره قول القاضي ابي الطيب لا تسكره الخبرة وهي بكسر ففتح نوع مخطوط من ثياب القطن ومحلها ان لم يكن يقصد للزينة اخذا من قول شرح مسلم واعتمده الاذرعى يكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة اه وظاهره او صريحه انه لافرق بين المصبوغ قبل النسيج وبعده وهو ظاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان صوبه الزركشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحى ليس الثاني ان صبغ للزينة وهو ضعيف ايضا كما بينته بما فيه في شرح العباب (و) يكره حيث لادين عليه مستغرق ولا في ورثته غائب او محجور ولا حرمت (المغلاة فيه) بار تفاع ثمنه عما يليق به للنهي الصحيح عنه رواه ابو داود اما تحسينه ببياضه ونظافته وسبوغه وكثافته

ربه فقال مالك هذا قذف اجلده واثمناين تتخلص بدها فجلده وها ذلك غلصت بدها فن ثم قيل لا يفنى ومالك في المدينة مغنى وبصرى (قوله في نحو متجاهر بفسق) لعل الاولى في متجاهر بنحو فسق الخ اى كالظلم (قوله ويظهر الشرف فيه الخ) وينبغي كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن المستتر ببدعة عند المطلعين على حاله المائتين اليها لعلمهم بنزجرون اه نهاية اقول وعلى قياسه باتى ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للمطلعين على حاله المائتين اليه وفي كتم خير راه في الفاسق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصرى (قوله بحث الخ) اعتمده المغنى والنهاية في المتدع دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذرعى ان يقال اذا ارى من مبتدع اماره خير كتمها ولا يبعد ايجابه لثلاث يحمل الناس على الاغراء ببدعته ويسن كتمانها من المتجاهر بالفسق والظلم ثلاثا يعترف بذكرها امثاله اه (قوله في الاول) اى فيما اذا ارى خيرا في نحو متجاهر بفسق او بدعة (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله وجوب الاقراع اى على نحو قاض الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحبا لانه يجب قطع النزاع وقطعه متوقف على القرع فوجب لذلك اما بالنسبة اليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوى فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر احق الخ) من قريه المسلم نهاية ومغنى (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم فان لم يكن تولا له المسلم نهاية ومغنى (قوله نقلا لاصية) اى الحكم مبنى على ما نقل عن الشافعى من نصه على حل المعصفر لاهلى وصيته فانها تادل على الحرمة كرى (كما مر اخر اللباس) عبارته هناك وكذا المعصفر على ما صححت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعى على حله تقدما للعمل بوصيته اى بانه اذا صح الحديث فهو مذهبه (قوله للرجل) الى قوله كله في النهاية والمغنى (قوله وكذا اكثره الخ) اى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر اى العرف على ما قدمه م وينبغى مثل ذلك في كراهة المعصفر (اقرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراها من جعل الخناني بدالميت ورجليه واجنباعته بان الذى ينبغى ان يحرم ذلك في الرجال حرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والعصيان عش عبارة البصرى قوله وكذا اكثره ينبغى ان يكون المعصفر كذلك ان قلنا بتحريمه اه (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج به نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة سم (قوله وعمله) اى عدم السكراهة (قوله وظاهره الخ) اى قول شرح مسلم (قوله انه لافرق الخ) اى في السكراهة (قوله يحرم الثاني) اى المصبوغ بعد النسيج (قوله وهو ضعيف الخ) اى قول القاضي وغيره ويحرم الخ (بار تفاع ثمنه) الى قوله واكثر في النهاية لا قوله وقيل الى المتن الى قوله والظاهر في المغنى لا ما ذكر (قوله عما يليق به) اى وان اعتاد الجلياد في حياته برماوى اه بحجري (قوله وسبوغه) اى كونه سابغا كرى عبارة عش اى كونه سابغا اه (قوله فليحسن الخ) اى يتخذها بيض نظيفا سابغا نهاية (قوله فانهم يتزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تراورهم وهو لانه نهاية له وقد ينافى ذلك ما مر في الحديث قبله ان يسلب سلبا مريعا قلت يمكن ان يجاب بانه يسلب باعتياد الحالة التى نشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تراوروا يكون على صورته التى دفنوا بها وامور الاخرة لا يقاس عليها وفى كلام بعضهم ما يصرح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) بتجه اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن فيه الخ) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا بين الدليلين سم (قوله

وعليها خرقه سوا تيه ما فيه كالنظر (قوله كما مر آخر اللباس) اى انه يحرم وصية (قوله لمن يحرم عليه الحرير) خرج نحو الصبي لجواز الحرير له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونه من حل) بتجه اعتبار الامرين (قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم يتيسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمعا

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

فسنة لخبر مسلم اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفته وروى ابن عدى خبر حسنوا كفان موتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم وقيل المراد بتحسينها كونه من حل (والمعسول) اللبس (اولى من الجديد) لانه للصيد والحى احق بالجديد كما قاله الصديق كرم الله وجهه واعترض بان المذهب نقلا ودليلا لاولوية الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم

والظاهر انه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبش وان لم يبق فيه قوة اصلا ومرفاهيه (والصبي كباغ في تكفينه باثواب) والصبية كباغ في ذلك ايضا وقد مر او اشار باثواب الى انه مثله عددا لصفة لحل الحرير للصبي دون البالغ (والحنوط) اي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد بقدر ولا بفعل الا برضا الغراء لكن في المجموع عن الام انه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به في الانوار وظاهر ذلك انه مفرع حتى على التذب ويوجه بتقدير تسليمه بانه يتسامح به غالبا مع من بدا المصلحة فيه للبيت ولا ينافيه قول الام بعد ذلك بسطرين ولولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت ان يجزى لان هذا في الاجزاء المنافي للوجوب والاول في انه مع

نذبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزى بخلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وافق ابن الصلاح بان ناظر بيت المال ووقف الا كفان لا يعطى قطنا ولا حنوطا اي إلا ان اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لانه حينئذ كشرطه كما يأتي (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كافي المفلس (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال وان كانت) خنثى او (انثى) لضعف النساء عنه فيكره لمن كالحنثاني ويحمل على سربر او لوح او يحمل وای شيء حمل عليه اجزا قاله في المجموع (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في نحو قفة او غرارة وكحمل كبير على نحو بدا وكنتف (وهيئة بخاف منها سقوطةا) لانه تعريض لاهاته مالم يخش تغيره قبل تهية ذلك

انه باتفاقهم) أي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله ومرفاهيه) أي في التكفين (قوله والصبية) أي قول المتن مستحب في النهاية والمغني (قوله والصبية) أي والخنثى مغني (قوله لكن في المجموع) أي قوله ولا ينافيه اقره ع ش (قوله وظاهر ذلك الخ) أي ما في المجموع عن الام (قوله ولا ينافيه) أي ما مر عن المجموع (من ذلك) أي من الا كفان والاغتسال (قوله لان هذا) أي ما في الام اواخر الجار متعلق بعدم المنافاة (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جمع) أي ويجزى عند جمع اخر نهاية (قوله واقفي ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغني كما مر في الغسل (قوله إلا ان اطرد ذلك الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات سم (قوله لانه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم إلا ان يفرق بسهولة القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن اليعاب ما نصه قال ابن الاستاذ ان قد الوافق أي الا كفان بالواجب او الاكمل اتبع وان اطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه اه (قوله كما يأتي) أي في الوقف (قوله فيكون) أي قوله كذا قالوه في النهاية والمغني (قوله كافي المفلس) أي حال خيائه فيترك له الكسوة وجوبه بدون الطيب قول المتن (إلا الرجال) أي نذبا بنهاية (قوله لضعف النساء عنه الخ) أي عن الحل فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن نهاية ومغني (قوله فيكره لمن) أي وان أدى الى ازراء حرم سم (قوله أجزأ) أي كفي في سقوط الطلب وشرط جوازها ان لا يكون الحل على هيئة مزرية ومزريته جملة على ما يليق به ع ش (قوله وكحمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كنتف سم وينبغي ان يراد بالكبير هنا الكبير بالجثة فمنعوا بن عشر سنين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معتمد ع ش (قوله مطلقا) أي دعت حاجة لذلك لا ع ش (قوله كذلك) أي على الأيدي والرقاب قول المتن (ويندب للمرأة) ومثلها الخنثى نهاية ومغني (قوله يعني) أي قوله وروى البيهقي في المغني (قوله قال في المجموع قيل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المغني والنهاية وهو سربر فوقه خيمة واقية ومكبة لانه استبرها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجحه النهاية عبارة واول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله ﷺ ثم بعد هاز يذب بنت جعش وكانت راته بالحيشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة اه والطعينة اسم للمرأة في اليهود ج ع ش (قوله اول ما اتخذ) مبتدا وما مصدرية (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبره ان (قوله بامرهم) متعلق باتخذ (قوله باطل) خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبفرض صحة ذلك) أي مارواه البيهقي (قوله التي راته الخ) صفة من فعل الخ

بين الدليلين (قوله إلا ان اطرد الخ) لعل المراد الاطراد من التركات لتحققه دائما وغالبا لكن المتبادر ان المراد الاطراد لو من التركات (لانه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الثوب الثاني والثالث بشرط الاطراد والعلم إلا ان يفرق بسهولة القطن والحنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان أدى الى ازراء حرم (وقوله كحمل كبير على نحو بدا وكنتف) ينبغي وكذا صغير على نحو كنتف (قوله قال في المجموع قيل هي اول من حمل كذلك وروى البيهقي) قال مر في شرحه واول من

فلا بأس بحمله على الأيدي والرقاب كذا قالوه ويتجه أن محله مالم تغلب على الظن تغيره قبل ذلك وإلا وجب حمله كذلك ولا (قوله) بأس في الظن بحمله على الأيدي مطابقا (ويندب للمرأة ما يسترها كنبوت) يعني قبة مغطاة لا يصاهم المؤمنين زينب رضي الله عنها به وكانت قد راته بالحيشة لما هاجرت قال في المجموع قيل هي اول من حملت كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت ان يتخذ لها ذلك لفعله فان صح هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم ان ذلك أول ما اتخذ في جنازة زينب بنته ﷺ بامرهم باطل اه ملخصا وبفرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قيل ان اول من فعل به ذلك لان المراد اول من فعل بذلك الذي راته بالحيشة



علت ذلك من زينب فامتحنته وامرت به (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) أي الجنائز لفعله صلى الله عليه وسلم له رواه مسلم بخلافه في الذهاب لغير عذر كما مر (ولا بأس باتباع) بالتشديد (المسلم جنازة قريبه الكافر) فلا كراهة فيه خلافا للرواية التي خبرني داود وغيره بسند حسن وواقع في المجموع باسناد ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم امر عليا كرم الله وجهه ان يورى ابا طالب قال الاسنوي ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه تجهيزه كقوته في حياته ويرد بانه كان له اولاد غيره وبقرضه فلا يلزمه تولي ذلك بنفسه فكان الدليل في توليه له بنفسه ويجوز له زيارة قبره أيضا كالقريب زوج ومالك قال شارح وجاروا عترض بان الوجه تقييده برجاء اسلام أي لنحو قريبه او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي (ويكره للغط) وهو رفع الصوت ولو بالذكر والقراءة (في المشي مع الجنائز) لان الصحابة رضی الله عنهم كرهوه حينئذ رواه البيهقي وكره الحسن وغيره استغفروا لاخيك ومن ثم قال ابن عمر لقائله لا يغفر الله لك بل يسكت متفكرا في الموت

(قوله وفاطمة) مبتدأ ومجمل الظاهر أنها أخبره قول المتن (ولا يكره الركوب الخ) أي لا بأس به معنى (قوله) أي الجنائز إلى قوله ويؤيده في النهاية إلا قوله خلافا للرواية وقوله وقع في المجموع باسناد ضعيف وقوله قال شارح وقوله واعترض إلى وافهم وكذا في المغني إلا قوله ويرد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أي كضعف وبعد مكان نهاية ومعنى قول المتن (باتباع المسلم) أي مشيه عشي قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يعد كما قاله الاذرعى إلحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله انه صلى الله عليه وسلم) بدل من خبري داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه ابو داود وغيره عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لمات ابا طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الضال قد مات قال انطلق فواره اه (قوله ولا دليل فيه) أي في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومعنى (قوله لانه) أي عليا كرم الله وجهه نهاية (قوله ويرد) أي نزاع الاسنوي (قوله وبقرضه) أي فرض لزوم تجهيز أبي طالب على علي كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أي إذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته نهاية (قوله ويجوز له الخ) أي مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله زيارة قبره) أي قبر قريبه الكافر نهاية (قوله) وكالقريب زوج الخ) مفهوما أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما ياتي غن الشاشي ولو قبل بكر اهته هنا كان المعتد كراهة اتباع جنازة لم يكن بعيدا هذا وسياتي للشارح مر ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا للما ورد في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة إلا ان رادها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردي عشي (قوله واعترض) أي على ذلك الشارح (قوله بان الوجه تقييده الخ) خلافا للبغني والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكر لا وجه للتخصيص بالجوار فلما أمل بصري (قوله أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق باسلام (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش وزيادة القبور الرجال سم وتقدم عن عشي ان المعتد الكراهة (قوله وبه) أي بالنحرى قول المتن (اللفظ) بفتح الغين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكر الخ) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه عشي (قوله كرهوه حينئذ) عبارة النهاية والمغني كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عشي ولو قيل بنسب ما يفعل الان امام الجنائز من التمانية وغيرهم لم يبعد لان في تركه ازراء بالمت وتعرضا للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفروا لاخيك) أي قول المنادي مع الجنائز استغفروا الخ نهاية (قوله لا يغفر الله لك) كان مراده رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يشتغل به الان باللسان جبر السكونه بدعة ثم ابتدا الدعاء بقوله غفر الله لك امرك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها خروجه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حيث غلب على الظن ان اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية كنحو غيبة نزول الكراهة بصري اقول تاويله الحديث بما ذكر حسن جيد في الغاية ومجمله سم على ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية والمغني بل

غطى نعشاه في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازين بنت جحش وكانت راته بالحشة لما هاجرت واوصت به شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح مر (قوله برجاء اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله وافهم المتن حرمة الخ) سيأتي خلافا في هامش زيارة القبور للرجال (قوله ولو بالذكر والقراءة) فرضوا كراهة رفع الصوت بهما في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور جواز التاديب والزجر بالدعاء

قبل بحرته وكذا عند  
القبر نعم الوقود عندها  
المحتاج اليه لا بأس به كما هو  
ظاهر ويؤيده ما مر من  
التجيمير عند الغسل (ولو  
اختلط) من يصلي عليه بمن  
لا يصلي عليه كان اشتبه  
(مسلمون) أو مسلم  
(يكفار) أو شهيداً وسقط  
لم تظهر فيه أماره حياة  
بغيره وتعدر تمييز بعضهم  
من بعض (وجب غسل  
الجميع) وتكفينهم  
ودفنهم من بيت المال  
فالاغنياء حيث لا تركه  
والأخرج من تركه كل  
تجهيز واحد بالقرعة فيما  
يظهر ويغفر كما أشار اليه  
بعضهم تفاوت مؤن  
تجهيزهم للضرورة  
(والصلاة) عليهم اذلا  
يتحقق الاتيان بالواجب  
الابذل وقول الاسنوى  
هذا تردد بين واجب وحرام  
فليقدم الحرام على القاعدة يرد  
بأنه لا يكون حراماً إلا مع  
العلم بعينه وأما مع الجهل  
فلا على أن ذلك لا يرد في  
الصلاة أصلاً لانه يخصها  
بالمسلم وغير نحو الشهيد في  
نيته ولا في غسل الكافر  
لأباحته ثم رأيت شيخنا  
أشار لذلك (فان شاء صلى  
على الجميع) صلاة واحدة  
(بقصد المسلم) وغير نحو

يشغل بالتفكر في الموت الخ وهي أحسن (قوله) لا جبراً لانه بدعة الخ) وما يفعله جهلة القراء من  
القراءة بالتعطيل وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره نهاية ومعنى قال عش قوله فحرام الخ  
أي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرقاة  
ونحوهم اه قول المتن (واتباعها بنار) ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه لأن العلة موجودة فيه عش (قوله)  
نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتجج إلى الدفن ليلاً في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل  
السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل احسان الدفن واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)  
يتردد النظر في اشتباه المحرم بغيره ويظهر انه من حيث نحو الطيب راعى المحرم لأن فعل ذلك يؤدي إلى  
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غابته تركه سنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا  
ان الواجب سائر العورة وان الاقتصار عليه لا يؤثم فالمراد واضح ولا فحل نظر بصري عبارة عش وكتب  
العلامة الشوبري ما نصه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً  
للأحرام وقد يتبعه الثاني لأن التغطية محرمه جز ما يخلاف ستر ما زاد على العورة اه والأقرب الأول لأن  
التغطية حق للميت فلا يترك للفرق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام سم ما يصرح  
بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رأيت في كلام سم الخ فيه نظر بل ميل كلام سم كما  
يأتي إلى الأول (قوله من يصلي عليه) إلى قوله وقول الاسنوى في النهاية والمعنى لا قوله من بيت المال إلى المتن  
(قوله) لم تظهر فيه أماره حياة) عبارة النهاية والمعنى اوسقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه اه (قوله) وإلا  
أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت  
المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال فحيث لم يرد عمل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالموات شخص  
لا مال له وبقي ما لو كان المشتبه مرتداً أو حراً فكيف يكون الحال فيه لا نهماً لا يجوز أن من بيت المال اللهم  
إلا ان يقال تجهيزان هنا ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم عش أي كما هو ظاهر إطلاق المتن  
وقضية تعليل الشارح الآتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر ان الأقواع ليس الاخراج بل لتخصيص المخرج  
وإن كان كلامه إلى الأول أميل بصري وقد يندفع بذلك ما تقدم آفناع عش (قوله) ويغفر الخ) هل  
المراد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الاغتفار احتمال ان القرعة تؤدي إلى ان تجهيز الواحد  
منهم بما أخرج من تركه الغير بحسب نفس الامر او المراد انه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت بينهم  
ومعنى الاغتفار أنا حينئذ لم نعتبر ما هو الأول من كون تجهيز كل لا نقاباً بحل تأمل فان كان المراد الثاني  
فيظهر اننا اعتبر اقلهم لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الأول كما مر منه (قوله) إلا بذلك  
أي بتجهيز الكل والصلاة عليه (قوله) وقول الاسنوى الخ) أي معارضاً للعلامة المذكورة (قوله) هذا أي  
تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله) (قوله) بصفة الماضي (قوله) بين واجب) أي نظراً لاحتمال الفريق  
الأول وحرام أي نظراً لاحتمال الفريق الثاني (قوله) على القاعدة) أي قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى  
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله) يرد الخ) خبر وقول الاسنوى  
الخ (قوله) بأنه لا يكون حراماً الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع  
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللانفاد أولى مع حرمة على  
المحرم فليتأمل اه وتقدم استقراء عش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يبعد الخ هذا في نفس  
الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كما هو ظاهر خلافاً لما مر عن عش (قوله) على ان ذلك الخ)  
اقتصر على هذا الجواب النهائية والمعنى ولعله لأن الجواب الأول يمكن ان يعارض بمثله فيقال لا يكون واجبا  
إلا مع العلم بعينه الخ (قوله) لذلك أي الجواب العلوي (قوله) صلاة واحدة) إلى قول المتن ويشترط  
على من وقع منه ما لا يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله) يرد بأنه لا يكون حراماً إلا مع العلم بعينه)  
قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

ويقول هنافي الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (او علي واحد فلو احدثنا وبالصلاة عليه إن كان (١٨٩) مسلما) او غير نحو شهيدو يغدر في تردد

النية للضرورة واعتراض  
بانه لا ضرورة لا مكان  
الكيفية الاولى وبجواب  
بانه قد تشق بتأخير من  
غسل إلى فراغ غسل الباقي  
بل قد يتعين إن أدى التأخير  
إلى تغير وكذا تعين الاولى  
لو تم غسل الجميع وكان  
الافراد يؤدي إلى تغير  
المتأخر (ويقول) في  
الكيفية الاولى اللهم اغفر  
له إن كان مسلما ولا يقول  
في اختلاف نحو الشهيد بغيره  
اللهم اغفر له إن كان غير  
شهيد بل يطلق ويدفنون  
في الاولى بين مقابر ناو مقابر  
الكفار (ويشترط) اتفاقا  
(لصحة الصلاة بتقديم غسله)  
او تيممه بشرط لانه المتقول  
وتنزيل الصلاة عليه منزلة  
صلاته ومن ثم اشترط  
طهارة كفته ايضا إلى فراغ  
الصلاة عليه (وتكره قبل  
تسكينه) واستشكل الفرق  
مع ان كلا من المعنيين  
موجود فيه وقد يجاب بانه  
اخف بدليل النش للغسل  
دونه وان من صلى بلا طهر  
يعيد وعاريا لا يعيد ثم  
رأيت شيخنا أجاب بذلك  
(فلومات بهدم ونحوه)  
كوقوعه في عميق او بحر  
(و) قد (تعذر إخراجه)  
منه (وغسله وتيممه لم  
يصل عليه) لفوات الشرط  
واعترضه الاذري

في النهاية إلا قوله ويقول هنافي الأولى والمتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله  
وبرد الخ (قوله ويقول هنافي الأولى) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة اختلاط المسلمين  
بتكفار بخلاف بقية الصور كاختلاط الشهيد بغيره بصرى أي فيطلق الدعاء فيها اخذ بما يأتي (قوله او غير  
نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان الذي يصلي عليه مغني ونهاية (قوله  
للضرورة) أي كمن نسي صلاة من الخمس نهاية (قوله بل قد يتعين) أي أفر اذ كل بصلاة (قوله إن أدى التأخير  
إلى تغير) أي أشد حرو وكثرة الموقف نهاية (قوله في الكيفية الاولى الخ) قد يقال فيه مع ما تكرر بصرى  
(قوله ولا يقول الخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لا انتفاء المحذور وهو دعاؤه  
بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما  
وفي المجموع عن المتولي لو مات ذمى فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه  
ولا حرمان قريبه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها وفي جهان أصحابها القبول  
أه قال غش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله غير شهيد) أي أو سقطا لا يصلي عليه (قوله  
ويدفنون في الاولى الخ) أي سواء كان الميت الكافر بالغا أو صبيا لان الدفن من أحكام الدنيا وأطفال  
المشركين فيها كفار عرش قول المتن (وتكره قبل تسكينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى  
المبادأة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه  
عش (قوله واستشكل الفرق الخ) أي بين الغسل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطا لصحة الصلاة دون  
الأخر مع ان كلا من المعنيين المذكورين في الغسل من كونه منقولا وتنزيل الصلاة عليه منزلة صلاته  
موجود في التكفين أيضا كروى (قوله بانه اخف) أي ترك الستر اخف من ترك الطهارة مغني عبارة النهاية  
بأن باب التكفين أوسع من الغسل اه (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله الخ) يؤخذ منه انه لا يصلي على  
فائد الطهورين الميت سم ومر عن عرش ما وافقه بل قول الشارح كالتأخير ويرد الخ صريح في ذلك (قوله  
وتيممه) الوار بمعنى أو كما عبرته النهاية والمغني قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المعتمد خلافا لجمع من المتأخرين  
حيث زعموا ان الشرط إنما يعتبر الخ نهاية عبارة المغني لم يصل عليه كما نقله الشيخان عن المتولي وأقراه وقال  
في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لان الميسور لا يسقط بالمعسور إلى  
ان قال وبسط الأذري الكلام في المسئلة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أميل السكن الذي تلقينه عن  
مشايخنا في المتن اه وينبغي تقليد ذلك لجمع لا سيما في الغريق على مختار الرافعي فيه تحريز عن إضرار الميت  
وجبر الخطأ اهله (قوله بما منه) أي بأدلة بعضها قوله بل أمته أي أقواها عطف على قوله منه وأقرا اذ الضمير  
باعتبار لفظا (قوله ولا كذلك هنا) أي فان الشارع لم يحدد لصلاة نه وقتا وجوب تقديم الصلاة على الدفن  
لا يستدعي إلحاق ذلك بالوقت المحدود عش (قوله لصحة الصلاة) إلى قوله ولما تقر في النهاية والمغني إلا قوله  
هو لقب إلى سهل (قوله أن لا يتقدم الخ) ويشترط أيضا أن يجمعها مكان واحد كما قاله الأذري وأن لا يزيد  
ما بينهما في غير المسجد على ثلثائة ذراع تقريباً تنزيل الميت منزلة الامام مغني زاد النهاية ويؤخذ منه كراهة

الجمع لعدم توقف التكفين عليه بل للفائت أولى مع حرمة على المحرم فليتأمل (قوله ويقول هنافي الأولى)  
أي وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لان الشهيد وإن امتنعت الصلاة عليه لا يمتنع الدعاء به بنحو المغفرة  
وسأني في كلام الشارح (قوله تقدم غسله أو تيممه) انظر فائد الطهورين (قوله وقد يجاب الخ) قد يقال هذا  
الجواب إنما يصح فرقا لدل على اختلاف الحكم (قوله وقد تعذر إخراجه منه وغسله وتيممه لم يصل عليه)  
يؤخذ منه أنه لا يصلي على فائد الطهورين الميت (قوله ويرد بأن ذاك الخ) قد ينازع في هذا لرد وجوب  
الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم في الحضر فقد راعوا حرمة هنا كإراعاة حرمة ثم  
(قوله في المتن أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة الخ) وفي الروض ويشترط أن لا يكون بينه أي الامام وبينها

وغيره وأطالوا بما منه بل أمته أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فائد الطهورين بل وجوبها ويرد بأن ذلك إنما  
هو لحرمة الوقت الذي خد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة

ولا على (للقبر على المذهب فيها) اتباع الا واين وكالا امام اما الغائبة فلا يؤثر فيها كونها وراء المهيلى كما مر (ونحو الصلاة عليه) بل اثن (فى المسجد) لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء اى هو لقب امها ومعناه كفلان ابيض فقام العرض من الدنس والعيب سهيل واخيه فى المسجد وزعم انها كانا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول أن الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لها بخلافه بعد غير الحسى يكون للفعل فقط ومن ثم قال اصحابنا فى ان قتل زيد فى المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلافه فى أن قدفته فيه يشترط وجود الفاعل فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشى فى بحره وقال أنه نفيس بعد قوله مفهوما ظرف المكان حجة عند الشافعى (١٩٠) وقوله مقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف اهـ ولك ان تقول ما قاله

فى القاعدة له وجه وجيه لان الظرف المسكانى من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعدلازم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه اجنبى عن الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتشى على مرجع الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزحر عن انتهاك حرمة وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتول فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود

مسوااته وقد مر بعض ذلك اهـ وبؤخذ منه أيضا انها موفرة لفضيلة الصلاة كما مر فى صلاة الجماعة على الخلاف فيها كما اشار اليه فى شرح الروض بصرى (قوله ولا على القبر) اى الحاضر سم اى على المحل الذى تيقن كون الميت فيه ان علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شئ من القبر لان الميت كالامام فان تقدم فيها بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغى ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع عش (قوله هو لقب امها الخ) فيه نوع تنافى بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فراد ومعناه بحسب اصل الوضع لا فى حال كونه لقباً لانه حينئذ لا دلالة له على الشخص وكان ماخذه كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها انصهار اسمها راسه اى اخى سهيل سهل البيضاء وصف امها واسمها عدو فى تكلة الصغاني إذا قالت العرب فلان ابيض وفلانة بيضاء فالمنعنى فى العرض من الدنس والعيوب اهـ بصرى (قوله فى المسجد) اى فى مسجده صلى الله عليه وسلم وصلى ايضا فى مسجد بنى معاوية على ابى الربيع عبدالله بن عبدالله بن ثابت بن قيس ابن هنة قال صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس فى الوفود عش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله بعد فاعله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله فى الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال اصحابنا الخ) إن كان المراد بالحسى المدرك بحاسة البصر خاصة اتجه هذا التفریع ولا فاعل تامل لان القذف محسوس بحاسة السمع بصرى (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أى لازماً أو متعدياً (قوله بعكسه) أى بشرط وجود القاذف لا المقذوف (قوله لما ذكره) اى عن الاصحاب من اشترط وجودهما فى المثال الاول والفاعل فقط فى الثانى (قوله لكن المبحوث) اى الذى بحث (قوله فى هذه) اى صورة الابدال بالبدال (قوله فتامل ذلك كله فانه الخ) لا يخفى على المتامل ما فى هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) إلى المتن فى النهاية والمعنى لا قوله وقد صلى إلى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعفه احمد وابن المنذر والبيهقى معنى (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله فى القرآن فى قوله تعالى وإن اساتم فلها نهاية (قوله منه) اى من إدخاله (حرم) اى إدخاله نهاية (قوله حيث كانوا ستة) الخ مفهوماً انه ما دون الستة لا يطلب منه ذلك وفى سم

أى الجنائز فى غير المسجد فوق ثمانية أذراع تقريباً اهـ قال فى شرحه وأن يحمله بها مكان واحد نزيل للجنائز منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة فى الامام والمأموم فى سائر الصلوات تاتى هنا (فى المتن ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتامل وجه حسبتها فى هذا المثال دون الاين (قوله فتامل ذلك فانه مهم) لا يخفى على المتامل ما فى هذا الذى اطنب به وقال انه مهم فعليك بالتامل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا ستة فاكثر) قال فى العباب فان كانوا ستة فقط وقف واحد مع الامام فى صفه والاربعة صفان فان كانوا

أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسى فى أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف على فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقتول فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة إلى اخره ما لو أبدله بالدار كان قتله أو قدفته فى الدار ولا نية له ومقتضى القاعدة بناء على أن القتل منزل منزلة الحسى أنه يشترط فيه وجودهما فيها والى القذف وجود القاذف فقط لكن المبحوث فى هذه انه لا بد من وجودهما فيها فى الصورتين ويوجه بان هذه القاعدة لما لم تظر دو جب تحريم على القاعدة المطردة وهى أن القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبره من صلى على جنازة فى المسجد فلا شئ له ضعيف والرواية المشهورة فلا شئ عليه وقد صلى عمرو والصحاب على أبى بكر رضى الله عنهم فيه وروى عمر بالصلاة عليه فيه فنفعها الصحابة وكل من هذين فى معنى الاجماع نعم إن خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا ستة فاكثر (جعل صفوهم ثلاثة فاكثر) للخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد  
 اوجب اى غفر له كما في  
 رواية والمقصود منع النقص  
 عن الثلاثة لا الزيادة عليها  
 ومن ثم قال كثر وفي مسلم  
 ما من مسلم يصلى عليه امة  
 من المسلمين يبلغون مائة  
 كلهم يشفعون له الا شفعوا  
 فيه وفيه ايضا مثل ذلك في  
 الاربعين وبحث الزركشى  
 وقال بعضهم ان الصفوف  
 الثلاثة في مرتبة واحدة في  
 الفضيلة وهو ظاهر لا في  
 حق من جاء وقد اصطف  
 الثلاثة فالأفضل له كما هو  
 ظاهر أن يتجرى الأول  
 لانا لما سوينا بين الثلاثة  
 لثلاث ركعاتها بتقديم كلهم  
 للاول وهذا متفق هنا ولولم  
 يحضر إلا ستة بالامام وقف  
 واحد معه واثنان صفا  
 واثنان صفا واذا صلى عليه  
 فحضر من لم يصل صلى) ندبا  
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى  
 على قبور جماعة ومعلوم  
 انهم لما دفنوا بعد الصلاة  
 عليهم ومن هذا أخذ جمع  
 انه يسن تأخيرها عليه الى  
 بعد الدفن وتقع فرضا  
 فينبويه ويثاب ثوابه وإن  
 سقط الحرج بالاولين لبقاء  
 الخطاب به ندبا وقديكون  
 ابتداء الشئ سنة واذا وقع  
 وقع واجبا كحج فرقة تأخروا  
 عن وقوع باحرامهم الاحياء  
 الا (ومن صلى) ندب له  
 انه (لا يعيد على الصحيح)

على جميع بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعه صفين لانه اقرب الى  
 العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولا يتم يصيرون ثلاثة صفوف بالامام واصفا واحدا لعدم  
 ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه اه وقضيته انهم لو كانوا ثلاثة  
 وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفين لم يعد لقربه من الصفوف الثلاثة التي طلبها  
 الشارع وما لو كانوا اربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من  
 الثلاثة الصفوف ايضا ع ش وقوله ولو قيل النخ يأتي في الشرح ما يؤيده وقوله وأما لو كانوا اربعة النخ  
 لا ينجي انه عين ما قدمه عن سم (قوله والمقصود) اى من الخبر (قوله لا الزيادة) بالجر عطفًا على النقص  
 (قوله قال) اى المصنف (قوله وبحث الزركشى) عبارة النهاية ولهذا اى للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة  
 الصف الواحد في الافضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة كد للحصول الغرض  
 بها اه قال الرشيدى قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كد اى بما بعده اه عبارة البصرى قوله مر بعد الثلاثة  
 لعله بعد استكمالها اه وعبارة المغنى وهنا فضيلة الصف الاول وفضيلة غيره سواء بخلاف بقية الصلوات للنص  
 على كثرة الصفوف هناك ومقتضاها بل صريحها ان الثلاثة فاكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة خلافا  
 للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا في حق من جاء النخ) اقره ع ش (قوله ان يتجرى الاول) اى بعد الثلاثة  
 كما تقدم عن النهاية ويحتمل ان المراد الاول من الثلاثة (قوله لولم يحضر النخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث  
 كانوا ستة النخ (قوله وقف واحد معه) النخ قضيته ان اقل الصف اثنان ولا جعلت خمسة صفين والامام  
 صف ع ش (واثنان صفا) (فرع) بئى كد كافي البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة  
 كيوم عرفة والعيد وعاشوراء او يوم الجمعة وليلتها وحضور دفنه نهاية ومعنى قال ع ش ولعل وجه التاكيد ان  
 موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اخير له الموت في تلك  
 الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح اه قول المتن (فحضر من لم يصل) اى قبل الدفن او بعده ومعنى  
 ونهاية (قوله ندبا) الى قوله فيجوز في النهاية لا قوله ندبا او مانبه عليه وكذا في المغنى لا قوله ومن هذا الى  
 وتقع (قوله انه يسن تأخيرها) اى لمن حضر بعد الصلاة عليه مسارعة دفنه ع ش وسم (قوله وتقع فرضا)  
 اى تقع صلاة من لم يصل فرضا كالاولى ونهاية ومعنى (قوله سقط النخ) عبارة النهاية والمغنى لا يقال سقط  
 الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لاننا نقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو واوضح ذلك  
 السبكي رحمه الله تعالى فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجدد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم  
 وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل  
 فرض يائمه بتركه مطلقا اه (بالاولين) الاول بالاولى (ندبا) يبغي إسقاطه كما علم بما مر عن النهاية والمغنى  
 (وقديكون) جواب ثان اى لو سلمنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية نفلا لانه قد يكون النخ  
 (قوله كحج فرقة) عبارة الايعاب والنهاية والمغنى كحج التطوع واحده خصال الواجب المحخير (قوله الآتى)  
 اى في السر كرى قول المتن (ومن صلى) اى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اى لا يستحب له إعادتها  
 لافى جماعة ولا انفرادا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لا يستحب له إعادتها اى فتكون مباحة اه اى

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعه صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة  
 الصفوف ولا يتم يصيرون ثلاثة صفوف بالامام واصفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة  
 فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه (وبحث الزركشى) عبارة شرح الروض قال الزركشى قال بعضهم  
 والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية اه (قوله لا بعد الدفن) اى بعد وجوب الصلاة عليه قبل  
 الدفن كما هو ظاهر لما تقدم أنه يجب تقديمها على الدفن ويجرم دفنه قبلها (قوله ندب له انه لا يعيد) قال في شرح  
 الروض اى سواء صلى منفردا او جماعة أعادها في جماعة او منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو بعده  
 اه فقيه تصريح بعدم استحباب إعادتها في جماعة بخلاف بقية الصلوات التي تطلب الجماعة فيها قال

خلافا للتحفة (قوله لا ينتقل بها) أي بمعنى انه لا يعيد هامة ثانية لعدم ورود ذلك شرعائها (قوله ومرفى التيمم الخ) عبارة المغنى نعم فاذا الطهورين إذا صلى ثم وجد ماء يتطهر به فانه يعيد كما افق به القفال اه زاد النهاية وقياسه ان كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصلى هنا ويعيد ايضا لكان هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها او لافيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال سم وقوله مر فانه يعيد الخ ينبغي ان محل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفي الايعاب ومحل ايضا في باب التيمم والا وجه جواز صلاته اي المتيمم عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل بل لا ينبغي الخ عبارة في باب التيمم والا وجه جواز صلاته اي المتيمم عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل الفرض به اه ومنه تعلم ان ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه ثمة اه (قوله وإذا عاد الخ) اي ولو كان منفردا وفعلها سرا راع ش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادة تأويلها ولو منفردا او كثر من مرة ووجهه ان المقصود الدعاء انتهى (قوله وقعت له نفلا) اي كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء له وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقيتنا نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لانها نفل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة لإعادة تأويلها ايضا اختلف فيها هل الفرض الاولى او الثانية واما هنا فالأعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين ان يصلى منفردا او في جماعة ويقطعوها ع ش عبارة سم هل المعادة من الخمس كذلك فيه ما تقدم في محله فعلى انها ليست كذلك بفرق بانها من فروض الاعيان اه (قوله اي لا يندب) إلى قوله بل يظهر في النهاية إلا قوله وقضيته إلى المتن وقوله لا نفل إلى ويحرم وكذا في المغنى إلا انه مال إلى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة او اربعين الخ) اي انتظار كلهم إذا كان الحاضرون دونهم لان هذا العدد مطلوب فيها وفي مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر للاربعين قيل وحكمته أنه لم يجتمع اربعون إلا كان لله فيهم ولى وحكم المائة كالاربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال ع ش وجرت العادة لان بانهم لا يصلون على الميت بعدد فنه فلا يعبدان يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للبيت حيث غلب على الظن انهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه اه (قوله للحديث) اي المتقدم في شرح ويسن جعل صفو فهم الخ (قوله للامر السابق) او لتمسكهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى وقال ع ش ويؤخذ من هذا التعليل انه لو علم عدم صلاتهم على القبر لزيادة المصاين حيث امن من تغييره على هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على المنهج عن مر اه (قوله او الجماعة الخ) عطف على قول المتن لزيادة مصليين سم (قوله لم يلحقوا) اي الصلاة الاولى إذا صلى عليه من يسقط به الفرض معنى (لحضور ولى) اي عن قرب نهاية ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعها النهاية والمغنى (قوله بلا باس بذلك) اي بانتظار الولي إذا جرى حضوره عن قرب نهاية ومعنى (قوله على ما مر الخ) اي من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) اي فصح الاحتجاج به (قوله لم يصل الخ) اي وصلت عليه الصحابة معنى قول المتن (او عكس) اي كل منهما نهاية (قوله وبه) اي

لا ينتقل بها ومرفى التيمم حكم ما إذا وجد الماء بعدها مع حكم صلاة نحو فاذا الطهورين وإذا أعاد وقعت له نفلا فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أي لا يندب التأخير (لزيادة مصليين) أي كثرهم وإن نازع فيه السبكي واختار وتبعه الأذرى والزركشى وغيرهما أنه إذا لم يخش تغييره ينبغي انتظار مائة او اربعين رجب حضورهم قريبا للحديث او لجماعة اخرين لم يلحقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بهانعم تؤخر لحضور الولي لأن لم يخش تغيير وعبر في الروضة بلا باس بذلك وقضيته ان التأخير له ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر اول فرع الجديد (وقائل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) وغيرهما لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسئلة براكان او فاجرا وإن عمل السكابر وهو مرسل اعتضد بقول اكثر اهل العلم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه اجاب عنه ابن حبان بانه منسوخ والجمهور بانه للزجر عن مثل فعله (ولونوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر او عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلى العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما  
في حاضرين او غائبين  
(والدفن بالمقبرة افضل)  
لكثرة الدعاء له بتكرير  
الزائرين والمارين ودفنه  
صلى الله عليه وسلم بحجرة  
عائشة لان من خواص  
الانبياء انهم يدفنون حيث  
يوتون واقفاء القفال بكراهة  
الدفن بالبית ضعيف  
وبحث الاذرعى نذب غير  
المقبرة لنحو شبهة بأرضها  
او ملوحة او نداوة او  
لنحو مبتدعة او فسقة  
فسقا ظاهر اياه وندب دفن  
الشهيد بحلة اى ولو بقرب  
مكة ونحوهما يأتى لان  
قتلى احد نقلوا للدينة  
فامر صلى الله عليه وسلم  
بردمهم لمضاجعهم فردوا  
اليها صححه الترمذى ومحرم  
نقله المقبرة ان ادى  
لانفجاره بل يظهر انه لو  
خشى انفجاره من حمله عن  
محل موته وجب دفنه به ان  
امكن ولو ملكه (ويكره  
الميت بها) لغير عذر كما  
هو ظاهر لما فيه من الوحشة  
نعم لو قيل بنده حيث تيقن  
انتفاء الوحشة وجله ذلك  
غلى دوام تذكر الموت  
والبلى المستلزم للاعراض  
عما سوى الله تعالى لم يبعد  
اخذنا من الخبر الا اني انها  
تذكر الاخرة (ويندب ستر  
القبر بثوب) مثلاً عند إدخال  
الميت فيه (وان كان) الميت  
(رجلاً) لثلاً يشكشف

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالحاصل اربع مسائل ولو قال المصنف لو نوى الماموم الصلاة على غير من  
نواه الامام لشمل الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن في افضل مقبرة بالبلد  
كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن في ملكي او في ارض التركة والياقون في المقبرة  
اجيب طالما بان دفنه بعض الورثة في ارض نفسه لم ينقل او في ارض التركة فللباقين لا المشتري ونقله الاولى  
تركوه له الخيار ان جهل والمدفن له ان يلى الميت او نقل منه وان تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال  
ابن الاستاذ ان كان الميت رجلاً اجيب المقدم في الصلاة والغسل فان استوا اقرع وان كان امرأة اجيب  
القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذرعى محله عند استواء الترتيبين ولا فيجب ان ينظر الى ما هو اصلح  
للميت فيجيب الداعي اليه كالموت لو كان احدهما اقرب او اصاح او مجاورة الاختيار والآخرى بالاضد من ذلك  
بل لو اتفقا على خلاف الاصلح معهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مغصوبة او اشتراها  
ظالم بمال خبيث ثم سبها او كان اهلها اهل بدعة او فسق او كانت تربتها فاسدة ملوحة او نحوها او كان  
نقل الميت اليها يؤدي الى انفجاره فالأفضل اجتنابها بل يجب في بعض ذلك كما هو ظاهر ولومات شخص  
في سفينة او امكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لو مهم التأخير ليدفنه فيه ولا جعل بين لو حين  
لثلاثين نفخ والى لينبذه البحر الى من لعله يدفنه ولو نقل بشئ لينزل الى القرار لم يأثموا وإذا القوه بين لو حين  
او في البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة  
الكفار ولا عكسه وإذا اختلطوا دفنوا في مقبرة مستقلة كما مر ومقبرة اهل الحرب إذا اندرست جاز ان تجعل  
مقبرة للمسلمين ومسجداً لان مسجد النبي ﷺ كان كذلك ولو حفر شخص قبراً في مقبرة لا يكون احق  
به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى أرض يموت لكن الاولى ان لا يزاحم عليه اى إذا مات وحضر ميت  
آخر ولم يدفن فيه احد معنى ونهاية (قوله واقفاء القفال الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهائية وفي فتاوى القفال  
ان الدفن بالبית مكروه قال الاذرعى لان تدعو اليه حاجة او مصلحة على ان المشهور انه خلاف الاولى  
لا مكروه اه قال سم ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما  
احدته المتأخرون كما تقرر في محله اه (قوله لنحو شبهة الخ) اى شبهة غصب وادخل بالنحو كون منها خبيثاً  
(قوله او لنحو مبتدعة الخ) اى كظلمة ولعل العبرة بغالب اهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى او كان  
اهلها اهل بدعة الخ (قوله وندب الى اخر) عطف على نذب غير المقبرة (قوله لان قتلى احدث الخ) قد يقال قضية  
هذا الدليل وجوب دفنه بحلة لانه يندب سماً الا ان ثبت ما يصره عن الوجوب (قوله وبحرم نقله) اى نقل  
الميت مطلقاً نهياً ومعنى (قوله ولو ملكه) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره الميت بها) اى المقبرة  
وفي كلامه إشعار بعدم الكراهة في القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء  
او في بيت مسكون انتهى والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كاليوت فالوجه عدم الكراهة  
نهائية ومعنى (قوله لما فيه من الوحشة) يؤخذ منه ان محل الكراهة حيث كان منفرداً فان كانوا جماعة كما  
يقع كثير افي زماننا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكره نهياً ومعنى (قوله عند إدخال الميت الخ)  
مفهومه انه لا يندب ذلك عند وضعه في التمشيط وينبغي ان يكون مباحاً ش (قوله لثلاً يشكشف) اى ولانه  
ﷺ ستر قبر سعد بن معاذ معنى ونهاية (قوله كان لختي أو امرأة آكد) اى منه لرجل ولا امرأة

والسلام ايضا لم يصل عليه أشكل جواب الجمهور بانه يقتضى جواز تركها ايضاً والمفهوم من المذهب  
خلافه لان يقال الزوج يمثل ذلك خاص به عليه السلام وإن كان غيره عليه السلام صلى عليه لم يحتج للجواب  
(واقفاء القفال بكراهة الدفن بالبית ضعيف) قال في شرح الروض غلى ان المشهور انه خلاف الاولى  
لا مكروه اه ويجاب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما مما احده  
المتأخرون كما تقرر في محله (قوله لان قتلى احد الخ) قد يقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بحلة لانه  
(قوله فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلبرده اليه

(بسم الله) أى أدخلك (وغل) (١٩٤) ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى أدفئك للاتباع بشئ ضحيح وفي رواية سنة بدل

آكد من الخنثى نهاية ومغنى قول المتن ويقول (بسم الله الخ) ويسن أن يزيد من الدعاء ما يتناسب الحال مغنى ونهاية أى كاللم افتح ابواب السماء لروحه واكرم نزهه وسع مدخله وسع له في قبره عش (قوله الذى يدخله) أى وإن تعدد عش (قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به سم (قوله وفى رواية سنة الخ) قد يقال وعليها فيبغى الجمع بينهما بأن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو اكله وعلى ملة رسول الله وسنته (قوله وفى رواية سنة الخ) لم يبين الشارح محلهما والذى عليه العمل ذكرها اثر باسم الله فليحذر جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله وبالله وعلى ملة او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وفيها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح بمحل الله قول المتن (ولا يفرش تحته شئ) قال البغوى لا باس بأن يبسط تحت جنبه شئ ولا نه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء واجاب الاصحاب بأن ذلك لم يكن صادرا عن جل الصحابة ولا برضاهم وإنما فعله شقران كراهية أن يلبسها احد بعده <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وفي الاستيعاب أن تلك القطيفة اخرجت قبل أن يحال التراب مغنى ونهاية قال عش قوله مر وفي الاستيعاب الخ معتمد اه (قوله ولا يوضع) إلى قوله انتهى في المغنى إلى الاقوله قيل وإلى المتن في النهاية (قوله بكسر الميم) وجمعها مخاد بفتحها سميت بذلك لأنها آلة لوضع الخد عليها نهاية ومغنى (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وان كان من التركة وفى الوارث قاصر ولعله غير مراد سم (قوله لما فيه من إضاعة المال) أى بل يوضع بدلها حجر أو لبنة ويفضى بخده اليه أو إلى التراب كما مرّت الإشارة اليه مغنى ونهاية (وان اخرجت من الفرش) أى وهو الصواب مغنى (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) أى وعن نص النحاة على جواز مثله في المتن وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله وعن تمثيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى والفوا الايمان سم (قوله عطف العيون الخ) بالجر بدل من قول الشاعر ويحمل نصيه بنزع الخافض أى بعطف الخ (قوله المتعذر) صفتوه (قوله إضمار الخ) مفعول له للعطف أو حال من فاعله المخذوف قول المتن (فى تابوت) أى أو نحو من كل ما يحول بينه وبين الارض عش (قوله لانه بدعة) إلى قوله فإن لم يوص فى النهاية والمغنى إلى قوله بل لا يبعد إلى وتنفذ (قوله بتخفيف التحية) أى وسكون الدال مغنى (قوله بكسر اوله الخ) وهو أفصح من فتحه وحكى فيه الضم ايضا نهاية (قوله أو تهرى الخ) أى الميت بحزق أو لدغ نهاية ومغنى وذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله أو كان امرأة الخ) أى كما قاله المتولى لئلا يسمها الا جانب عند الدفن وغيره مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله بل لا يبعد وجوبه الخ) اقره عش (قوله وتنفذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنفذ وصيته به إلا فى هذه الحالة اه أى حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة فى المتن والشرح (قوله إن رضوا) يتأمل مع إطلاقم الا فى الفرائض فى مؤن التجميز وتصريحهم بالخنوط مع انه من المندوبات بصري أقول تقدم فى شرح والخنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كرهه) أى فيما إذا كان لغير عذر قول المتن (ويجوز الدفن الخ) أى للسلم اما موى اهل الذمة فسيأتى إن شاء الله تعالى فى الجزية ان الامام يمنعهم من إظهار جنائزهم نهاية ومغنى (قوله بلا كراهة) كذا فى النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ) (قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الظرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وإن كان من التركة وفى الورثة قاصر ولعله غير مراد (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) لا حاجة إلى الاستناد فى الرد لقول الشاعر فانه مجرده لا يفيد شيئا كما لا يخفى فان النحاة نصوا على جواز مثل ذلك فى المتن وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله ومن امثلة ذلك قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى والفوا الايمان (قوله أو كانت امرأة) قال فى شرح الروض لئلا يسمها الا جانب (قوله أو كانت امرأة لا يحرم لها) نقله فى شرح الروض عن حكاية الاذرعى له عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظر اه

ملة وفى أخرى زيادة قوله الله (ولا يفرش تحته شئ ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم أى يكره ذلك لما فيه من إضاعة المال أى لكننه لنوع غرض قد يقصد فلا تنافى بين العلة والمعلل لان محل حرمة إضاعة المال حيث لا غرض اصلا قيل تعبيره فيه ركة لان المخدة غير مفروشة فان أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها اه وهو عجيب وكان قائله غفل عن قول الشاعر

وزججن الحواجب والعيونا  
عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر اضمار العاملة المناسب وهو لكان فكذا هنا كما قدرته (يكره دفنه فى تابوت) إجماعا لانه بدعة (إلا) لعذر ككون الدفن (فى ارض ندية) بتخفيف التحية (أو رخوة) بكسر اوله وفتحها أو بها سماع تخفف ارضها وإن احكمت أو تهرى بحيث لا يضبطه إلا التابوت أو كان امرأة لا يحرم لها فلا يكره للمصلحة بل لا يبعد وجوبه فى مسألة السباع إن غلب وجودها ومسئلة التهري وتنفذ وصيته من الثلث بما ندب فان لم يوص فن رأس المال إن رضوا ولا تنفذ بما كره (ويجوز الدفن ليلا) بلا

كراهة خلافا للحسن وحده مع انه استدلل بخبر فى مسلم لا يدل له وذلك لما صح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فعله وكذا الخلفاء الراشدون عبارة



(ووقت كراهة الصلاة) إجماعاً وكالصلاة ذات السبب الاتي (إذ لم يتحره) لأن سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما إذا تحراه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما ياتي لخبر مسلم عن عقبه بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيهن وإن نفر فيهن موتانا وذكر وقت الاستواء والطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع انهم اجابوا عنه بان الاجماع دل على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين انهم اجابوا بان النهي انما هو عن تحري هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد

الحديث قال وهذا احسن من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يحرم فيه وان تحرى كما قاله الاسنوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لافرق وعليه فليس من التحري التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليمهم البطلان في التحري بان فيه مراعاة الشرع وهذا لا مراعاة فيه بوجه وان لم يندب كما مر (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه انه لافرق فيأذ كروه هنا بين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وما يؤيد اتحاد المحلين المعتمد المذکور انه لافرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كموثم وان الاصحاب هنا اطلقوا الكراهة عند التحري واختلفوا ثم هل تسكره او تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع فقياسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة هنا وان تحرى كموثم وافتراقهما ما مر

عبارة النهاية والمغني لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً اه قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) اي بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله كالصلاة الخ) اي وقياساً عليها (قوله الاتي) اي انفا في التنبيه (قوله متقدم) اي باعتبار الابتداء (او مقارن) اي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) سيأتي محترزه في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) اي ومع ذلك يصح اما أولاً فلحصول المقصود واما ثانياً فلانه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المؤداة اذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر اذا تحرى بها وقت الاصفرار فانها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة النهاية فان تحراه كما في المجموع اه زاد المغني واقتضاء كلام الروضة وان اقتضى المتن عدم الجواز وجرى عليه شيخنا في شرح منبهجه يمكن حمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عقبه الخ (قوله كما ياتي) يعني بالمعنى الاتي عن المجموع (قوله وأن نفر) بضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذكر الخ) اي رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزى (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفرار سم (قوله اجابوا عنه) اي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمغني (قوله) وهو الخ اي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم) اي ولا يكرهه مغني ونهاية (قوله بالخبر) اي المارنا في مفهومه (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة المغني والنهاية ووصوب في الخادم كراهة تحري الاوقات كلها وهو الظاهر اه (قوله فلا فرق) اي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيسكرة في كلها مع التحري (قوله) وعليه اي النزاع المذکور (قوله لتعليمهم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطلان) اي بطلان الصلاة وفي وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) اي التأخير الى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تؤثر زيادة المصلين (قوله فيأذ كروه الخ) أي من الكراهة أو الحرمة مع التحري (هنا) اي في الدفن (قوله عليه) اي عدم الفرق هنا (قوله ما مر) اي في الصلاة (قوله اتحاد المحلين) اي الدفن والصلاة (قوله المعتمد الخ) فاعل يؤيد (قوله انه الخ) بيان للمعتمد المذکور (قوله كموثم) اي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الاصحاب الخ) عطف على قوله المعتمد ومحط التأييد قوله قال جمع الخ (قوله فقياسه) أي التحريم في الصلاة (قوله كموثم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله وافتراقهما) عطف على اتحاد المحلين يعني بما يؤيد افتراق المحلين امران احدهما ما مر قبيل التنبيه عن الاسنوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهما مردودان لما يظهر من قوله ولك الخ ثبتت انهما متحدان فقوى الاشكال ثم اجاب عنه بقوله وبفرق الخ كردى (قوله بخلافه ثم) اي التحريم في الصلاة فيعزم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف المنع في الصلاة فيعزم التحري وعده (قوله ولك ان تقول الخ) اي راد التأييد الافتراق بما ذكر (قوله فن ثم انتفى النهي) في هذا التفرع تامل (قوله) وهذا) أي بعدم افتراق المحلين فيما ذكر (قوله واختلافهما في حرم مكة) أي حيث يكره الدفن مع

(قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح اما أولاً فلحصول المقصود واما ثانياً فلانه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المرادة اذا تحرى بها وقت الكراهة كالعصر اذا تحرى بها وقت الاصفرار فانها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) وهو الاصفرار (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده مر

عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحري على الاوقات الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا انه عند عدم التحري لا كراهة بخلافه ثم ولك ان تقول ما هنا من جيز ذي السبب المتقدم والمقارن كاتقرر وما هو كذلك لا حرمة او كراهة فيه الا عند التحري فكذلك هنا فن ثم انتفى النهي عند عدم التحري نظر السبب بقسميه هنا واثبت بهما جميع المعتمد المذکور انه لافرق بين الوقت الفعلي والزمانى لان المدار على التحري وهو عام في الوقتين ثم فكذلك هنا وبفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بان الصلاة لما تميزت فيها في غير بالمضاعفة

المضاعفة التي لا توجد في غيرها وايضا فالتحرى المنتج لمرأغة الشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع <sup>وَيُحَرِّمُ</sup> لا تمنعوا احدا طاف وصلى اية ساعة شاء ولا كذلك الدفن في الامرين فانه ليس من شأن الميت ان يخرج به من الحرم فلا يخشى فوات شيء وايضا فتحري الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخيرها إلى خروج الوقت المكروه فيه مرأغة ظاهرة فنامل ذلك فانه مهم والحاصل ان من شأن المصلي كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له اغتنام الحرم ولم يتصور منه مرأغة والدفن ليس من شأنه ذلك فتصورت المرأغة فيه (وغرها) أي الليل ووقت السكرأة وهو ما بقي من النهار (افضل) للدفن منهما أي فاضل عليهما لانه مندوب بخلافهما نعم ان خشي من التأخر إلى الوقت المندوب تغير حرم او زيادة على الاسراع المطلوب ندب تركه فيما يظهر (ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما او احدهما لا تطينه (والبناء) عليه في حريمه وخارجته نعم ان خشي نيش او حفرت سبع او هدم سبل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم

التحرى فيه بخلاف الصلاة (قوله الآتية) أي في الاعتكاف كرده (قوله فيه) لعله متعلق بمريدها والضمير لحرم مكة (قوله وان تحرأها) أي اوقات السكرأة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ) عطف على قوله ناسب الخ (قوله إلى خارجها) أي خارج حرم مكة. والثاني باعتبار المضاف اليه وكذا ضمير في غيرها (قوله في الامرين) أي فوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المرأغة بالتحرى (قوله فانه الخ) علة لا تنفاد الامر الاول (قوله وايضا الخ) علة لا تنفاد الامر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل الامرين المقنعين لاختلافهما في حرم مكة (قوله ان من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع في ان يصلي فيه في اية ساعة شاء بقريئة قوله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم ياذن الشارع بفعله في اية ساعة اريد بل نهى عن تحري اوقات السكرأة له (قوله فتصورت الخ) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه سم (قوله افضل للدفن منهما) (فرع) يحصل من الاجر بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه أي من منزله مثلا فيراط ويحصل منه بها بالحضور معه إلى تمام الدفن لا للواراة فقط فيراط ان الخبر الصحيحين من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله فيراط ومن شهدا حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها فله فيراط قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين ولسلم اصغر هما مثل احد وهل ذلك بقيراط الصلاة او بدونه فيكون ثلاثة قراريط فيه احتمال لكن في صحيح البخاري في كتاب الايمان التصريح بالاول ويشهد الثاني ما رواه الطبراني مرفوعا من شيع جنائزة حتى يقضى دفنها كتب له ثلاثة قراريط وما تقرر علم انه لو صلى عليه ثم حضر وحده مكث حتى دفن لم يحصل له القيراط الثاني كما صرح به في المجموع وغيره لكن له اجر في الجبله ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل يتعد القيراط بتعدددها ولا نظر الاتحاد الصلاة قال الاذرعى الظاهر التعدد وبه اجاب قاضي حماد البارزي وهو ظاهر مغنى وكذا في النهاية الا قوله قيل الى وما تقرر قال ع ش قوله مر وصى عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده الى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه أي ولم يصل على الجنائزة (قوله أي فاضل) الى قوله نعم في النهاية الا قوله او زيادة الى الماتن وقوله بل يجبان نظير ما مر وكذا في المغنى الا قوله وسيعلم الى الماتن (قوله بخلافهما) أي فانهما خلاف السنة (قوله بالجص) بفتح الجيم وكسر هاء بر ماوى (قوله وقيل الجير) وهو التورة البيضاء نهاية (قوله لا تطينه) أي لا يكره تطينه لانه ليس للزينة نهاية (قوله والبناء عليه) أي ويكره البناء على القبر في حريم القبر وهو ما قرب منه جدا وخارج الحريم هذا في غير المسئلة وما الحق بها كما سيشير اليه الشارح واما فيها سياتى كرده (قوله لم يكره البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة محل تأمل ثم رايت الشارح صرح به فيما سياتى بصري عبارة ع ش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي ايضا ان من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفا من ان ينبت قبل بلاء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي ايضا الخ سياتى عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعل المراد به هنا البناء بالجص لا المعنى المتقدم أي التبعيض والا فلا مدخل له في دفع نحو النيش (قوله بل قد يجبان الخ) اقره ع ش (قوله نظير ما مر) أي في شرح اقل القبر حفرة تمنع الرائحة (قوله وسيعلم من هدم ما في المسئلة الخ) أي فافهم ان ذلك مخصص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه) اقر المغنى الاعتراض بعبارة (تنبيه) ظاهر كلامه ان البناء في المقبرة المسئلة مكروه ولكن يهدم فانه اطلاق في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها ولكن صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المعتمد فلو صرح به هنا كان أولى فان قيل يؤخذ من قوله هدم الحرمة اجيب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لانه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مرأغة (قوله فتصورت المرأغة فيه) أي فكره الدفن عند التحري في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحري فيه (قوله وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها) أي فافهم ان ذلك مخصص لما هنا

عن الثلاثة سواء كتابة اسمه وغيره في لوح غندر اسه او في غيره نعم بحث الاذرعى حرمة كتابة (١٩٧) القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس

والتنجيس بضديد الموتى  
عند تسكرار الدفن ووقوع  
المطر وندب كتابة اسمه لجرد  
التعريف به على طول  
السنين لاسيما القبور الانبياء  
والصالحين لانه طريق  
للاعلام المستحب ولما  
روى الحاكم النهى قال  
ليس العمل عليه فان ائمة  
المسلمين من المشرق الى  
المغرب مكتوب على قبورهم  
فهو عمل اخذ به الخلف عن  
السلف ويرد بمنع هذه الكتابة  
وبقرضها فالبناء على قبورهم  
اكثر من الكتابة عليها في  
المقابر المسجلة كما هو مشاهد  
لاسيما بالحرمين ومصر  
ونحوها وقد علموا بالنهى  
عنه فكذا هي فان قلت هذا  
اجماع فعلى وهو حجة كما  
صرحوا به قلت ممنوع بل  
هو اكثرى فقط اذ لم يحفظ  
ذلك حتى عن العلماء الذين  
يرون منعه وبقرض كونه  
اجماعا فعليا فحل حجتيه كما  
هو ظاهر ائنا هو عند صلاح  
الازمنة بحيث ينفذ فيها  
الامر بالمعروف والنهى  
عن المنكر وقد تعطل ذلك  
من منذ ازمنة (فرع)  
يسن وضع جريدة خضراء  
على القبر للاتباع وسنده  
صحيح ولا يخفف عنه ببركة  
تسليحها اذ هو اكمل من  
تسليح الياسة لما في تلك من  
نوع حياة وقيس بها ما اعتيد

شروط الصلاة ان غرس الشجرة في المسجد مكروه ثم قال فان غرس قطع وتجمع بعضهم بين كلامي المصنف  
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمة على ما اذا بنى على  
القبر او يتايسكن فيه والمعتمد الحرمة مطلقا اهـ وقوله وتجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)  
وهو التجصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمه) نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن  
ذلك بكتابة اسم صاحبه لمزيد احترامه حيثئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليتأمل لإيعاب اهـ سم وتقدم  
ويأتى مثله عن ع (وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الاذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان  
بالدوس الخ) هذا المخذور غير محقق فالمعتمد اطلاق الاصحاب اى الشامل لكتابة القرآن ويكره ان يجعل  
على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه اى قبة فاجاها وقال دغوه يظله عمله وفى البخارى لمات الحسنى  
ابن الحسن بن على رضى الله تعالى عنهم ضربت امراته القبة على قبره سنة ثمر فمعت فسمعوا صائحا يقول  
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجاباه اخر بل يسوا فاقبلوا مغنى وكذا في النهاية لا قوله لان عمر الخ وفى البصرى  
بعد ذكره عن المغنى كراهة المظلة مانصه وقد يقال بذهنى أن يكون محل ذلك إذا لم يكن ثم غرض صحيح في  
التظليل وإلا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحرو البرد اهـ (قوله  
وندى كتابة اسمه) عطف على حرمة كتابة القرآن واعتمده النهاية بلا عزو إلى الاذرعى ونقل شيخنا عن  
شرح البهجة اعتمادا مع العزو إلى الزركشى واقفه (قوله لجرد التعريف به الخ) اى ليزانها (قوله النهى)  
اى عن الكتابة (قوله فهو) اى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) اى قول الحاكمان فان ائمة المسلمين الخ  
(قوله اكثر من الكتابة) فيه نظر ظاهر (قوله فكذا هي) اى فلا يكون اتفاقهم على الكتابة خجة لندبها  
(قوله هو اجماع) اى عمل كتابة الاسم لجرد التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب  
اما لا يرون الخ بزيادة لا واسقاط لفظه حتى (لا يسن) الى قوله لعل الخ فى المغنى الا قوله وسنده الى وقيس  
وقوله اعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى او نحو نحويط وقوله وهل من البناء الى المتن  
والى قوله واعترض فى النهاية لا ما ذكر (يسن وضع جريدة الخ) وينبغى انه لو ثبت عليه حشيشا كتنى به  
عن وضع الجريد قياسا على زول المطر الا ترى ويحتمل خلافا وهو يفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى  
لامنى لها الحصول المفصرد من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة  
رحمة للميت بتسبيح الجريد ع (قوله ولا نه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)  
اى من الاشياء الرطبة و (قوله يجرم اخذ ذلك) اى على غير ما لك نهاية ومعنى قال غش قوله مر من  
الاشياء الرطبة يدخل فى ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير ما لك اى اما  
مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة جرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثير الا يعرض  
عن مثله عادة لم يجرم سم على المنهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع فى ليالى الاعياد ونحوها  
على القبور فيجرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من وضعه ع (قوله محل الحرمة اذا  
لم تطرد عادة اهل البلد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لمن باخذه واعراض واضعه  
عنه بالكلية وإلا فلا يجرم اخذه فليراجع (قوله لفوات حق الميت) قد نبأ فيه قوله السابق اذ هو اكمل

(قوله وندى كتابة اسمه لجرد الخ) عبارة شرح العباب وندى أى وبحث الاذرعى والزركشى ندى  
كتابة اسم الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك  
واجابا اخذنا من كلام الحاكم بان النهى عن الكتابة منسوخ او محمول على الزائد على ما يعرف به  
الميت والمذهب خلاف ذلك كله اهـ نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة  
اسم صاحبه لمزيد احترامه حيثئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب اهـ فليتأمل

من طرح الرمح ونحوه ويحرم أخذ ذلك كما بحث لما فيه من تفويت حق الميت وظاهره انه لا جرم فى أخذ يابس أعرض عنه لفوات  
حق الميت بيبسه ولذا قيدوا ندى الوضع بالخضرة وأعرضوا عن اليابس بالكلية نظرا لتقييده صلوات الله التخفيف بالخضرة بما لم ييبس

الخصة فاعل قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دارة خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل سم على حج وهي التضيق عش (مما مر) اى فى شرح والبناء (قوله) او نحو تحويط الخ) اى كبيت او مسجد او غير ذلك معنى ونهاية (قوله) من جعل اربعة ا حجار مربعة الخ) اى مسباة بالتركيبة غش (قوله) الذى يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلاته سم وعش (قوله) لان العلة السابقة) فى اى محل نعم سياقنا الاشارة اليها سم قول المتن (فى مقبرة مسبلة) ومن المسبل كما قال الدميرى وغيره قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاص اعطاه المقوقس فيها مالا جزىلا وذكر انه وجد فى الكتاب الاول اى التوراة انها تربة اهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب فى ذلك فكاتب اليه انى لا اعرف اى اعتقدت تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوا الموتى اكم وقد ائفى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها معنى زاد النهاية ويظهر حمله على ما اذا عرف حاله فى الوضع فان جهل ترك حلا على وضعه بنحو كفى الكنائس التى تفر اهل الذمة عليها فى بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتى حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله) بالاولى) الاولى ليظهر الاضراب الاى اسقاطه (قوله) ويرد بان تعريفها يدخل مواتا الخ) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها وبملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم صحة احياء الموات سم ويؤيده ايضا قول الاسنى والنهاية قال الاذرى ويقرب الحاق الموات بالمسبلة لان فيه تضيقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء اه وبأتى اتفان الايعاب ما قد يصرح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتى ولا يجوز زرع شىء الخ صريح فى الثانى وهو الظاهر والله اعلم (قوله) يدخل مواتا الخ) فديقال وكذا يدخل موقوفة للدفن اعتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الاسنى المقتضى للباينة بينهما (قوله) وجوبا) الى قوله مع ان البناء فى النهاية والمعنى (قوله) وقد ائفى جمع الخ) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه والا فاما بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل سم وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه) هذا الافتاء مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم عش (قوله) محمول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة فى ذلك سم اقول قد يصرح بذلك قول الشارح فى الايعاب مانصه ويجوز زرع تلك الارض اى التى تيقن بلاء منها وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاصحاب ذكر ذلك كله فى المجموع وينبغى فرضه فى مقبرة مملوكة او موات لا مسبلة لحرمة نحو البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم ويردان تعريفها يدخل مواتا الخ كالصريح فى خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بأن يحمل ما فى الايعاب على ما اذا ترك اهل البلد الدفن فى ذلك الموات حالا مع عزيمهم على تركه استقبالا لايضا وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندب ان يرش القبر) اى بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر عش (قوله) ما لم ينزل مطرا الخ) اقره عش (قوله) للاتباع) اى لانه صلى الله عليه وسلم فعلة بقبر ولده ابراهيم معنى ونهاية

الثانى وهل من البناء ما اعتيد من جعل اربعة ا حجار مربعة محيطه بالقبر مع لصق رأس كل منها بالصق الاخر بحص محكم او لا لانه لا يسمى بناء عرفا والذى يتجه الاول لان العلة السابقة من التأييد موجودة هنا (فى مقبرة مسبلة) وهى ما اعتاد اهل البلد الدفن فيها عرفا أصلها ومسبلة الم لا ومثلها بالاولى موقوفة بل هذه اولى لحرمة البناء فيها قطعاً قاله الاسنى واعتراض بان الموقوفة هى المسبلة وعكسه ويردان تعريفها يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسبلا لا موقوفا فصح ما ذكره (هدم) وجوب الحرمة كفى المجموع لما فيه من التضيق مع ان البناء يتا بعد ان تحقق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد ائفى جمع بهدم كل ما بقرافة مصر من الابنية حتى قبة امامنا الشافعى رضى الله عنه التى بناها بعض الملوكة وينبغى ان لكل احد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع للامام اخذ من كلام ابن الرفعة فى الصلح ولا يجوز زرع شىء من المسبلة وان تيقن بلى من بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلى محمول على

(قوله) فى المتن ولو بنى) لا يبعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دارة خشب كقصورة لوجود العلة ايضا فليتامل (قوله) الذى يتجه الاول) لا يبعد ان يستثنى عليه ما لو كان جعل الاحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله) لان العلة السابقة) فى اى محل نعم ستاقنا الاشارة اليه (قوله) ويردان تعريفها يدخل مواتا) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات دارا او غيرها وبملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بانه ليس للملك ويؤدى الى التحجير او لا ويكون اعتياد الدفن فيه مانعا من الاحياء فيه نظر وقد يؤيد الاول اطلاقهم صحة احياء الموات (وقد ائفى جمع) الاوجه خلاف هذا الافتاء ما لم يتحقق التعدى فى بناء بعينه وإلا فاما بناء لم يتحقق امره الا وهو محتمل الوضع بحق فليتامل (محمول على المملوكة) هل المراد كالمملوكة فى

والا مربه وحفظ التراب وتفاوت لا يتبريد المضجع ومن ثم ندب كون الماء طهورا وبارد ويكره (١٩٩) بالنجس او يحرم قاله الاذرعي

ويكره طليه بخلق ورشه بانه  
ورد قال الاسنوي ولو قيل  
بالتحريم لم يبعد ويرد بان  
فيه غرض طيبه وحسن  
ريحه ومن ثم اختار السبكي  
انه اذا قصد يسيره حضور  
الملائكة لكونها تحب الريح  
الطيب لم يكره (و) ان  
(يوضع عليه حصي) صغار  
(و) ان (يوضع عند راسه)  
ولو اثنى (حجر او خشية)  
للاتباع رواه في الاول  
الشافعي في قبر ابراهيم  
والثاني ابو داود بسند جيد  
في قبر عثمان بن مظعون  
وفيه التعبير بصخرة وقضيته  
ندب غظم الحجر ومثله نحوه  
ووجهه ظاهر فان القصد  
بذلك معرفة قبر الميت علي  
الدوام ولا يثبت كذلك إلا  
العظيم قيل وتوضع اخرى  
عند رجليه وفيه نظر لانه  
خلاف الاتباع (و) يندب  
(جمع الاقارب) ونحوهم  
كالزوجة والمساكين  
والعتقاء بل والاصدقاء فيما  
يظهر في موضع للاتباع ولانه  
اسهل على الزائر وارواح  
لارواحهم ويرتبون  
كتر تبيهم السابق في القبر  
فيما يظهر (و) تندب  
(زيارة القبور) التي  
للمسلمين (للرجال) اجماعا  
وكانت محظورة لقرب  
عهدهم بجاهلية فربما  
حملتهم على ما لا ينبغي ثم  
لما استقرت الامور نسخت

(قوله والأمر به) ظاهر صنيعه أنه غير الاتباع وقضية اقتصار غيره على الاتباع خلافه (قوله وحفظا) الى  
قول المتن زيارة القبور في النهاية والمعنى لإفوله وفيه نظر الى المتن وما نبه عليه (قوله يتبريد المضجع)  
بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضجع مصباح اه ع ش (قوله ومن ثم) اي مر اجل التفاؤل  
(قوله طهور الخ) اي ولو ما لحا ع ش عبارة الرشدي اي لا مستعملا اه (قوله ويكره بالنجس) اعتمده  
الايعاب والمعنى (قوله ان يحرم) اعتمده النهاية (قوله قاله الخ) اي قوله ندب الى هنا قال ع ش وسكت  
عن المستعمل ومفهوم قوله طهور انه خلاف الاولى اه (قوله ويكره طليه بخلق ورشه الخ) اي لانه  
اضاعا لمال نهاية ومعنى قال ع ش وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر ما قصد به اكرام صاحب القبر  
كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) اي ما قاله  
الاسنوي (قوله يسيره) اي ماء الورد نهاية ومعنى اي ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه  
حيث لم يبعد شيئا قول المتن (ويضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك اي تثبيته بنحو حصي في مسجلة  
محل تأمل ولعل الاقرب الجواز والفرق بينهما وبين المربعة التي مر ذكرها واضح فان تثبيت ما ذكر لا تحجير  
فيه ولا منع من الوصول الى الهبر بوجه بخلافه ابصرى قول المتن (حجر أو خشية) اي ونحو ذلك نهاية ومعنى  
(قوله روافي الاول الشافعي) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه ابراهيم وروى انه رأى على قبره  
فرجة فامر بها فسدت وقال انها لا تضرو ولا تنفع وان العبد اذا عمل شيئا احب الله منه ان يتقنه معنى (قوله  
وفيه الخ) اي مارواه ابو داود (قوله قيل الخ) اقره النهاية والمعنى والاسنى عبارة عنهم وذكر الماوردي  
استحبابه عند رجليه ايضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجاب بان هذا وان لم يرد لكنه في معنى ماورد  
بجامع أن في كل تمييز يعرف به القبر ع ش (قوله كالزوجة الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمالك الخ)  
اي والمحارم من الرضاع والمصاهرة نهاية (قوله ويرتبون الخ) اي يقدم ندبا الاب الى القبلة ثم الاسن  
فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في واحدنها ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال  
في شرح العباب لا يسن السفر لزيارة قبر غير نبي او عالم او صالح خروجا من خلاف من منعه كالجوني فانه قال  
ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المغني قال الاذرعي والاشبه ان موضع التندس اذا لم يكن في ذلك سفر  
لزيارة فقط بل في كلام الشيخ اني محمد انه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبينا صلى الله عليه وسلم ولعل مراده  
انه لا يجوز جواز امستوى الطرفين اي يفكره اه وقال ع ش وبنا كذلك في حق الاقارب خصوصا  
الابوين ولو كانوا ببلد اخر غير البلد الذي هو فيه اه (قوله التي للمسلمين) لم يبينوا ان الزائر يزور قائما  
او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا او للاكابر بالقيام في زيارة  
النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجماعا) الى قوله و قول بعضهم في المغني (قوله فربما حملتهم) اي الزيارة  
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الخ) ولا تدخل النساء  
في ضمير الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وانابكم ان شاء الله لا حقوق اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقم معنى (قوله ثم من كان الخ) عبارة المغني وذكر  
القاضي ابو الطيب في تعليقه ما حاصله انه من كان يستحب له زيارة من في حياته من قريب او صاحب فيسن له  
زيارته في الموت كما في حال الحياة واما غيرهم فيسن له زيارته اذا قصد بها تذكر الموت والترحم عليه او نحو

ذلك (قوله أو يحرم) اعتمده م (قوله ويرد) اعتمده م (قوله في المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال  
في شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير نبي او عالم او صالح خروجا من خلاف من منعه كالجوني  
فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا ان الزائر يزور قائما او قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان  
الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا او للاكابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في  
تقسيم الزيارة واما الاداء حق نحو صديق ووالد الخبر اني لعيم من زار قبر والده او احدهما يوم الجمعة كان

وأمرها بما يقوله عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكر الآخرة ثم من كان تسن له زيارته حيا لنحو صداقة  
واضح وغيره بقصد زيارته تذكر الموت والترحم عليه وقول بعضهم تذكره الذهاب بعد الدفن لقراءة على القبر ليس بسنة منوع إذ يسن

ذلك قال الاسنوى وهو حسن اه قال في الايعاب وإنما تسن الزيارة للاعتبار والترحم والدعاء اخذ من قول الزركشي إن ندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار والترحم والاستغفار والتلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلماً أي ولو اجنبياً لا يعرفه لكنهما فيمن يعرفه اكد فلا تسن زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة أنها المجرى تدن كالموت والاخرة فتكني رؤية القبور من غير معرفة اصحابها واما لنحو الدعاء فنسب لكل مسلم واما للتبرك فنسب لاهل الخير لان لهم في برازهم تصرفات وبركات لا يحصى عددها واما لاداء حق صديق والد الخبير اني نعم من زار قبر والديه او احدهما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البیهقي غفر له وكتب له براءة واما رجعة له و تائباً لما روى انس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وصح ما من احديهم بقبر اخيه المؤمن فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام وتنا كذا الزيارة لمن مات قريبه في غيبته اها اختصاراً (قوله كائن الخ) أي ويأتي في المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في المغني وعش (قوله بل قيل تحرم الخ) عبارة النهاية والمغني اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافاً للباوردي في تحريمها اه قال عش قوله لم خلافاً للباوردي الخ عبارة المناوي اما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ويجوز على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتدكر الموت فهي مندوبة مطلقاً يستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فغصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور خاص والا فلا ارواح ارتباط بالقبور مطلقاً وزيارة صلى الله عليه وسلم لشهداها يوم السبت لعله لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر بما فاضه ويجوز له زيارة قبره ايضاً والقريب زوج ومالك قال شارح وجار واعررض بان الاوجه تقيده بمرء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي انتهى قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه اي يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه في المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثرين هذا الذي صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضاً في اتباع جنازته لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والا حرماً وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر القريب سم وما نقله عن شرح العباب سرانفا عن النهاية والمغني مثله وقوله وقضية الاباحة عدم الكراهة الخ قال عش إلا ان يحمل ان المراد بها اي بالاباحة عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته اي في النهاية بكلام الماوردي اي القائل بالتحريم اه (قوله للخثاني) إلى قوله والحق في النهاية والمغني لا قوله والعلامة (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك في اصل الشارح من غير ان يميز بما يؤذن بانه من المتن اه بصري (قوله مطلقاً) اي ولو عجزوا تذهب في نحو الهودج (قوله نعم يسن لمن

كان نص عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء له فالبدعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسن الوضوء لها اما قبور الكفار فلا تسن زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قريب قيا ساعلي مامر في اتباع جنازته (وتسكروا للخثاني) وللنساء مطلقاً خشية الفتنة ورفع اصواتهن بالبكاء نعم تسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كحجة ولفظ رواية البیهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا باس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله ما فاضه ويجوز له زيارة قبره ايضاً والقريب زوج ومالك قال شارح وجار واعررض بان الاوجه تقيده بمرء اسلام او خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صرح الشاشي اه قال في العباب وللسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه اي يباح له ذلك كما قطع به الا كثرون وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع الاكثرين هذا الذي صوبه في المجموع انه لا فرق بين القريب والاجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة ايضاً في اتباع جنازة لقريب واجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر ان الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والا حرماً وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والاولياء قال الاذرى ان صح فأقاربها أولى بالصلة من الصالحين اه وظاهره أنه لا يرتضيه لكن ارتضاه غير واحد بل جزموا به والحق في ذلك أن يفصل بين أن تذهب لمشهد كذهابها للمسجد فيشترط هناما من ثم من كونها يجوز لا يست مزية بطيب ولا حلى ولا ثوب زينة كما في الجماعة بل أولى وأن تذهب في نحو هودج بما يستر شخصها عن الجانب فيسن لها ولو شابة إذ لا خشية فتنة هنا ويفرق بين نحو العلماء والاقارب بأن القصد لإظهار تعظيم نحو العلماء باحياء مشاهدهم وأيضا فزوارهم يعود عليهم منهم مدد أخرى لا ينكره إلا المحرمون بخلاف الاقارب فاندفع قول الاذرى ان صح الى آخره (وقيل تحرم) للخبر الصحيح لعن الله زوارات القبور وعلى ضعفه حيث لم يترتب على خروجهن فتنة وإلا فلا شك في التحريم ويحمل عليه الحديث (وقيل تباح) إذ لم تخش محذورا لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة بمقبرة

الخ) أى على كل من الاقوال الثلاثة بل هى أعظم القربات للذكور والاناث نهاية ومعنى قال غش ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن لها الزوج او السيد والولى اه وأولع الخلوة فقط اخذا مما مر في العيد والجماعة (قوله قال بعضهم الخ) عبارة للمعنى والحق الدمهورى قبور بقية الانبياء والصالحين والشهداء وهذا ظاهر وان قال الاذرى لم اره للمتقدمين قال ابن شبة فان صح ذلك فينبغى ان يكون زيارة قبر ابويها واخوتها وسائر اقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين اه والاولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدم من تعليل الكراهة اه وعبارة النهاية وينبغى أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقولى وهو المعتمد وان قال الاذرى لم اره للمتقدمين والاولاه عدم إلحاق ابويها واخوتها وبقية اقاربها بذلك اخذا من العلة وان بحث ابن قاضى شبة الا للاحق اه وما فيهما من نقل بحث إلحاق الاقارب عن ابن شبة مخالف لقول الشارح قال الاذرى ان صح الخ (قوله والعلماء) أى العالمين (والاولياء) أى من اشتهر بذلك بين الناس عش (قوله فأقاربها اولى الخ) هذا ممنوع سمى أى كما يأتى في الشرح ولما تقدم من علة الكراهة (قوله وظاهره أنه لا يرتضيه) أى ظاهر صنيع الاذرى أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا الخ (قوله والحق في ذلك) أى فى سن زيارتها لسائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله كذهابها للمسجد) أى فى داخل الملاية بدون ما يستر شخصها من نحو هودج (قوله فيشترط هنا) أى فى سن زيارتهن لقيور نحو العلماء (قوله وان تذهب في نحو هودج الخ) الظاهر ان محل اشتراط ما ذكره حيث كان ثم احد من الجانب وإلا فلا وجه لا اشتراطه بصرى وقوله حيث كان ثم الخ أى عند المشهد وطريقه كما يأتى عن سم انفا (قوله فقتن لها الخ) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها وفى طريقها سم (قوله ويفرق الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر (قوله بين نحو العلماء والاقارب) أى حيث يسن زيارتهن لقيور نحو العلماء على التفصيل الماردون قبور اقاربهن فلا تسن لهن زيارتها مطلقا بل تنكره كما هو صريح صنيعهم (قوله بخلاف الاقارب) أى ما لم يكونوا علماء او اولياء عش أى او صلحاء او شهداء (قوله ويحمل عليه الحديث) أى على ما يترتب على خروجهن فتنة عبارة للنهاية وهو حمل أى الخبر المذكور على ما إذا كانت زيارتهن للتعبيد والبيكاه والنوح على ما جرت به عادتهن أو لان فيه خروجا محرما اه (قوله إذ لم تخش الخ) عبارة للمعنى وقيل تباح جزم به فى الاحياء وصححه الرويانى إذا امن الاقتتان عملا بالاصل والخبر فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح ونحو ذلك اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة الخ) يمكن ان يجاب بانها واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا للمجرد الزيادة سم قول المتن (ويسلم الزائر) عبارة للعباب ويقول وهو قائم او قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم النخ وفى شره عقب وهو قائم أو قاعده كافى المجموع عن الحافظ أنى موسى الا صبهانى قال كان الزائر فى الحياة ربما زار قائما أو قاعدا اوما را وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا افضل وصرح به المصنف فى التبيان ايضا وقضية ان من اراد القراءة عند القبر سن له الجلوس

القريب اه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فأقاربها أولى بالصلة الخ) هذا ممنوع مر (قوله وان تذهب في نحو هودج الخ) أى ولا أجنب عند القبور فيما ينبغى إذ لا فرق فى المعنى بين وجودهم عندها وفى طريقها لكن يشكل على ذلك ان وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم فى المسجد مع ان كلامهم صريح فى حضورها المسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم فى المسجد لا يتضح (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) رأى امرأة بمتبرة لم ينكر عليها) يمكن أن يجاب بأنها واقعة حال فعلية محتملة لوجوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا للمجرد الزيارة (قوله فى المتن ويسلم الزائر) عبارة للعباب ويقول وهو قائم او قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم النخ وفى شره عقب وهو قائم او قاعده كافى المجموع عن الحافظ ان موسى الا صبهانى قال كان الزائر فى الحياة ربما زار قائما او قاعدا اوما را وروى القيام من حديث جماعة اه واعلم انهم صرحوا فى باب الحديث وغيره بان قراءة القرآن جالسا افضل وصرح به

ندبا على أهل المقبرة عموماً ثم خصوصاً (٢٠٢) الخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن أن شاء

الله بكم لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم والاستثناء للتبرك والدفن بتلك البقعة أو للبوت على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر أنه تحية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أو أن العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقراً) ما تيسر (ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها أرجى الاجابة ويكون الميت كحاضر ترجى له الرجعة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما إذا دعى له عقبها ولو بعيداً كما يأتي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (الى بلد اخر) وان اوصى به لان فيه هتكاً لحرمته وصح امره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما ارادوا نقلهم ولا ينافيه مأمراً لاحتمال أنهم نقلوهم بعد فأمرهم بردهم اليها وقضية قوله بلد اخر انه لا يحرم نقله اتربة ونحوها والظاهر انه غير مراد وان كل مالا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم راي غير واحد جزوا بحرمة نقله

سم أي مستقبلاً لوجه الميت كما يأتي (قوله ندبا) الى قوله وقيل في النهاية إلا قوله عمر ما الى الخبر الخ الى قول المتن ويجزم في المغنى إلا ما ذكر وقوله انه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على أهل المقبرة الخ) أي من المسلمين مستقبلاً لوجهه مغنى زاد النهاية أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليهم كافي حال الحياة بل أولى اه قال عث وينبغي أن يقرب منه عرفاً بحيث لو كان حياً لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لان أمور الآخرة لا يقاس عليها وقديشه له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل الى جناتهم لو كانوا احياء اه (قوله دار الخ) أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء ويجوز جره على البدل مغنى أي من الضمير (قوله لاحقون) زاد النهاية والمغنى اسأل الله لنا ولكم العافية اه (قوله والاستثناء الخ) أي قوله إن شاء الله نهاية (قوله للتبرك الخ) أي وان أن بمعنى إذ كقوله تعالى خافون أن كنتم مؤمنين مغنى ونهاية (قوله أولبوت على الاسلام) وواضح أن هذا التوجيه خاص بنا ولا يأتى فيه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فليتنبه له بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي حسين والموتى لا يقل السلام عليكم لانهم ليسوا أهلاً للخطاب بل يقل وعليكم السلام فقد ورد أن شخصاً قال عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى واجاب الاول بان هذا اخبار عن عادة العرب لا نعام لهم اه وفي الايعاب بعد نحوها ودعوى أنهم ليسوا أهلاً للخطاب بمنوعة للخبر السابق ما من احد يبرق براهيه الخ على أن في كل من الصيغتين خطأ بالجمل كونهم أهلاً للخطاب في إحداها دون الأخرى تحكم اه (قوله ويرد) كلام القليل (قوله هذا الخبر) أي خبر مسلم المار انفا (قوله ومعنى ذاك) أي خبر انه تحية الموتى (قوله ما تيسر) أي من القرآن واولاه اول البقرة واخرها وباسين إيعاب قول المتن (ويدعوه) قال المصنف ويستحب الاكثر من الزيارة وان يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل اسنى ومغنى (قوله بعد توجهه للقبلة) عبارة المغنى وعند الدعاء يستقبل القبلة وإن قال الخراسانيون باستحباب استقبال وجه الميت اه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المغنى ويقرا عنه من القرآن ما تيسر وهو سنة في المقابر فان الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرجى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي إن شاء الله تعالى في الوصايا اه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أي وان لم يهدئوا بذلك اليه إيعاب (قوله كحاضر) أي كحاضر في محل القراءة (قوله هنا) أي فيما إذا قرأ بحضرة الميت (قوله ولو بعيداً) غاية للتعطوف فقط أي ولو كان الميت بعيداً عن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومغنى قال عث يؤخذ منه أن دفن أهل انباة موته في القرافة المحرم لان القرافة صارت مقبرة لاهل انباة فالتنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انباة بم رسم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في انباة فيما يظهور ومثله يقال فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانها مقبرة ببلده بل لذلك وان كان ساكناً بقرب احد هاجد اللعلة المذكورة اه (قوله قبل الدفن) الى قوله وينقل في المغنى إلا قوله وصح امره الى وقضية الخ قوله وكذا البقية الى قول المتن ونبشه في النهاية إلا ما ذكره وقوله وفيهما نظر (قوله وباتى الخ) أي في مسئلة نبشه مغنى (قوله مأمراً) أي في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كرى (قوله وصح أمره الخ) قديشك على هذا الاستدلال ما تقدم من الاستدلال به على ندب دفن الشهيد بمحله سم (قوله لاحتمال أنهم نقلوهم بعد الخ) أي ولعلمهم فهموا ان الامر للاباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وان بعضهم ممن لم يبلغه الامر نقل بعض القتلى فأمرهم بردهم سم أي وأن الامر لا يرد بعد نقل بعضهم بعض القتلى (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمغنى وتعبيره

المصنف في التبيان أيضاً وقضيته أن من أراد القراءة عند القبر سن له الجلوس (قوله وصح أمره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الخ) قديشك على الاستدلال به الاستدلال بامر الله عليه وسلم بردهم الى مضاجعهم بعد نقلهم الى المدينة على ندب دفن الشهيد بمحله كما تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لاحتمال أنهم نقلوهم بعد) أي ولعلمهم فهموا ان الامر للاباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفتهم وان بعضهم ممن لم يبلغهم الامر نقل



إلا ان يكون بقرب مكة) أي حرما وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع في

ثبوته عنه أو قرينة باصلاحه  
على ما بحثه المحب الطبري  
قال جمع عليه فيكون أولى  
من دفته مع أقاربه في بلده  
أي لأن انتفاعه بالصالحين  
أقوى منه بأقاربه فلا يحرم  
ولا يكره بل يندب لفضلها  
ومحلّه حيث لم يخش تغيره  
وبعد غسله وتكفينه  
والصلاة عليه وإلّا حرم  
لأن الفرض تعلق بأهل  
محل موته فلا يسقطه حل  
النقل وينقل أيضا لضرورة  
كان تغذرا أخفا قبره ببلاد  
كفر أو بدعة وخشى منهم  
نشبهه وأيداه وقضية ذلك  
أنه لو كان نحو السيل يعم  
مقبرة البلد ويفسدها جاز  
لهم النقل إلى ما ليس كذلك  
وبحث بعضهم جوازه  
لأحد الثلاثة بعد دفته إذا  
أوصى به ووافقه غيره  
فقال بل هو قبل التغير  
واجب وفيه نظر وعلى كل  
فلا حجة فيما رواه ابن  
حبان أن يوسف صلى الله  
على نبينا وعليه وسلم نقل  
بعد شنين كثيرة من مصر  
إلى جوار جده الخليل صلى  
الله عليهما وسلم وأن صح  
ما جاء أن الناقل له موسى  
صلى الله على نبينا وعليه  
وسلم لا يجعله من شرعه  
(ونشبهه بعد دفته) وقبل  
بلى جميع أجزاء الميت  
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالصحراء كذلك وحينئذ فينظم كما قاله الأسنوي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازه  
في البلدتين المتصلتين أو المتقاربتين لاسمها والعادة جارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة  
مقبرتها اه قال ع ش قوله مر أربع مسائل هي نقله من بلد إلى بلد أو لصحراء أو من صحراء لصحراء أو بلد  
وقوله مر بمسافة مقبرتها يعني فلو أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة اه قول المتن  
(إلا أن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزركشي وينبغي  
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته  
حيث قرب أو من التغير كما قاله الأذري نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم لا يتغير فيها الخ أي غالباً ولو زادت  
على يوم ومن التغير انتفاعه أو نحوه وقوله مر وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيحرم وقوله مر من  
الأماكن الثلاثة أي ما غيرهما فيحرم تنفيذها وقوله مر نفذت وصيته الخ أي ولو دفن بغيرها نقل وجوبا  
عملاً بوصيته على ما يأتي والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً اه ع ش (قوله أي حرما الخ) ويظهر أن النقل  
من حرم مكة إليها مندوب لتيزها على قبته وإن النقل من محل منه إلى محل آخر منه كذلك حيث كان في  
المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كجواررة أهل صلاح مثلاً وإلّا فيحرم فيما يظهر إذ لا معنى له  
حينئذ وعليه إن تم يحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالاولى ثم جميع ما ذكر بتات في المدينة  
وبيت المقدس والافصيل يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكر ولم أر في شيء منه نقلاً فليتأمل  
وليحرر بصري وقوله ولا فيحرم الخ وقوله يحرم النقل من مكة الخ تقدم عن ع ش ما يفيد تقييده بما إذا  
لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرماً أو مثلها مسافة وإلّا يجوز (قوله<sup>(١)</sup> بجرمة نقله إلى محل  
أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل رشدي  
وتقدم عن ع ش مثله (قوله وكذا البقية) أي ما يأتي في المتن وهو المدينة وبيت المقدس وفي الشارح  
وهو قرية باصلاحه يعني المراد بها جميع حريمها كرى (قول المتن نص عليه الخ) أي لفظها وحينئذ  
فلا استثناء عائد إلى الكراهة ويلزم منه عدم الحرمة أو إليها معاً وهو أولى كما قاله الأسنوي عملاً بقاعدة  
الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله وأن نوزع في ثبوته الخ) أي إذا من حفظ حجة على من لم يحفظ  
نهاية (قوله أو قرية بها الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالآمام الشافعي ونحوه شيعتنا (قوله على ما بحثه المحب  
الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله فلا يحرم الخ) راجع للثنتين (قوله ومحلّه الخ) أي محل جواز النقل إل  
الأماكن الثلاثة وما لحق بها (قوله فيكون أولى الخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله وبعد غسله الخ) عطف  
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أي يجوز ذلك ع ش (قوله وقضية ذلك) أي جواز النقل للضرورة  
المذكورة (قوله يعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون  
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن محل جواز النقل لم يتغير وإلا دفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره  
بالبناء ونحوه كجعله في صندوق ع ش (قوله إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من  
الفساد ع ش (قوله وبحث بعضهم الخ) ضعيف ع ش (قوله وقبل بلاء) أي قوله ودفته في مسجد في المغني  
إلا قوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى بان الهتك وقوله  
أي إلا إلى المتن (قوله وقيل بلاء الخ) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فتحت بام المصدر  
مدت اه وهي تفيد أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد ع ش (قوله الظاهرة) احتراز عن  
عجب الذنب فإنه عظم صغير جداً لا يحس (قوله ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر آنفاً سم أي من البحث  
الضعيف (قوله كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله أو تيمم) الأولى الواو

بعض القتلى فأمرهم بردهم (قوله في المتن إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض  
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله ولنحو مكة) أي ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (لنقل) ولنحو مكة (وغيره) كتكفين وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمة (إلّا للضرورة) فيجب (بأن) أي  
كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنتن أو تقطع (١) حقه أن يقدم على قول المتن إلا أن يكون الخ اه من بعض الهوامش

على الأوجه لأنه واجب لم  
يختلفه شيء فاستدرك (أو في  
أرض أو ثوب مغصوبين)  
وان تغير وإن غرم الورثة  
مثله أو قيمته مالم يسامح  
المالك نعم إن لم يكن ثم غير  
ذلك الثوب أو الأرض فلا  
لأنه يؤخذ من مالكة قهرا  
وليس الحرير كالمغصوب  
لبناء حق الله تعالى على  
المساحة ودفنه في مسجد  
كهو في المغصوب فينبش  
ويخرج مطلقا على الأوجه  
(أو وقع فيه) أى القبر  
(ماله) ولو من التركة وإن  
قل وتغير الميت مالم يسامح  
مالكه أيضا وتقييد المذهب  
بطلبه رده في شرحه بانهم لم  
يرافقوه عليه وفارق  
تقييدهم نبشه وشق جوفه  
لاخراج ما ابتلعه لغيره  
بالبطل فحينئذ يجب وإن  
غرم الورثة مثله أو قيمته  
من التركة أو من مالهم  
على المعتمد بأن الهتك  
والايداء والعار في هذا  
أشد وأخش وأيضاً  
فكثير من ذوى المروآت  
يستبشعه فيسامح به أكثر  
من غيره أما إذا ابتلع مال  
نفسه فلا ينبش قبره  
لاخراجه أى إلا بعد بلائه  
كاهو ظاهر (أو دفن لغير  
القبلة) وإن كان رجلاه  
اليها على الأوجه خلافا  
للتولى كما سرفيج ليوجه

اليها مالم يتغير استدراكا للواجب

كما عبر به النهاية والمغنى (قوله أو يتمم الخ) وفهم أنه إذا يتمم قبل الدفن لا يجوز نبشه وإن كان تبسمه في الأصل  
لفقد الغاسل أو الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عش (قوله وإن غرم الخ) فيه ما يأتى في نظيره  
الانى (قوله مالم يسامح المالك) هذا صادق بصرفى الطلب والسكوت عنه وعن المسامحة وكذا الأمر فيما  
يأتى بصرفى وقيد النهاية والاياعاب والمغنى وجوب النيش هنا يطلب مالهما ثم قال الأولان فإن لم يطلب  
المالك ذلك حرم النيش كما جزم به الاستاذ قال الزركشى مالم يكن محجورا عليه أو بمن يحتاط له وهو ظاهر  
ويكره له طلب النيش ويسن في حقه التركاه وأقره سم قال عش قوله م فإن لم يطلب المالك الخ شمل مالم  
سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامحة فيحرم إخراجها ومقتضى كلام ابن حجب وجوب نبشه عند سكوت  
المالك وقد يمنع بأن في إخراج الميت لإزراء والمسامحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه مالم يصرح  
المالك بالطلب اه (قوله فلا) أى فلا يجوز النيش مغنى ونهاية (قوله لأنه يؤخذ من مالكة الخ) أى ويعطى  
قيمه أى الثوب من تركه الميت إن كانت وإلا فمن منقعه إن كان وإلا فمن بيت المال فيما سائر المسلمين إن لم  
يكن هو منهم عش ويأتى ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) ينبغى ونحوه كالمدرسة والرباط  
وينبغى أيضا استئناؤه مالم يبنى مسجداً أو عين جانباً منه لدفن نفسه فيه مثلاً واستئناؤه عند قوله جعلته مسجداً  
مثلاً ليراجع (قوله ويخرج مطلقاً) أى ضيق على المصلين أو لاسم وقال عش أى تغيير إملاؤه (قوله  
ولو من التركة) أى ولو من بيت المال إيعاب (قوله وإن قل) أى كخاتم مغنى ونهاية (قوله وإن تغير)  
أى الميت لأن تركه فيه إضاعة مال مغنى ونهاية (قوله مالم يسامح) أى سواء طلبه مالكة أم لا نهاية قال عش  
المتأد من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نبش غنمه لم ينبش وهو ظاهر اه (قوله وتقييد المذهب  
الخ) اعتمده المغنى عبارة وقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو الذى يظهر اعتماده قياساً على السكوت وأما قوله  
في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد رد بموافقة صاحبي الاتفاق والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقيدته في  
المذهب بطلب مالكة وهو المعتمده (قوله بانهم لم يوافقوه) قال الأذرى لم يبين المصنف أن الكلام هنا فى  
وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند  
الطلب فلا يكون مخالفاً لاطلاقهم اه مغنى ونهاية (قوله على المعتمد) خلافاً للنهاية والاياعاب عبارتهم  
واللفظ الاول ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كأنقله في الروضة عن  
صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه فدفع المالكة اه قال عش قوله ولم يضمن بدله الخ أى أما لو ضمنه  
أحد من الورثة أو غيرهم ودفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للبيت  
عن انتهاك حرمة اه (قوله أما إذا ابتلع) إلى قوله واخذنى المغنى لإقوله أى إلى المتن وقوله وإن كان  
إلى فيجب وقوله أو نحو شلل إلى أو يلحقه وقوله أى غير المسبلة إلى لما فيه (قوله فلا ينبش الخ) أى  
لاستهلاكه ماله فى حال حياته مغنى ونهاية قال عش يؤخذ من هذا التعليل أنه لا يشق وإن كان عليه دين  
لاهلاكه قبل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) إلى واخذنى فى النهاية لإقوله أى غير المسبلة إلى لما فيه  
(قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة

أنفاً (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله مالم يسامح المالك) فإن لم يطلب  
المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشى مالم يكن محجوراً عليه أو بمن يحتاط له وهو  
ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقاً) أى ضيق على المصلين أو لا (قوله فى المتن أو وقع فيه مال) أى وإن لم  
يطلبه مالكة شرح مر (قوله وإن قل وتغير الميت) كذا مر (قوله مالم يسامح مالكة أيضاً) قد تشمل عبارة  
اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطلب أيضاً فإذا كان من التركة أيضاً (قوله على المعتمد) أى وفاقاً لما نقله  
فى المجموع عن إطلاق الأصحاب من الوجوب حينئذ وإن ضمنه الورثة راداً به على ما فى العدة من أن الورثة  
إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم فى الروض بما فى العدة فقال ولم يضمنه أى مثله أو قيمته أحد أى من الورثة أو  
غيرهم كفى شرحه (قوله وإن كان رجلاه اليها) ظاهره وإن رفع رأسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

وتقدم عن الشيخ عميرة وابن حجج التصريح بالحرمة وان رفع رأسه أى ومقدم بدنه حيث كان القبر ممتدما من قبلى إلى بحرى ع ش وفيه وقفة وقال سم بعد ذكر ما يوافقه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجب ليوجه إليها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن ع ش ثم (قوله على ما جرت الخ) لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ (قوله وقد حصل الخ) أى مع ما في نبشه من هتكه نهاية (قوله او دفنت الخ) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة أنه زوجه وأن هذا ولد هامنه وطلبت إرثها منه واقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجهم قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخراج ذلك لم تلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بينة الرجل خالفه المغنى فقال تعارض البيتان على الاصح ويوقف الميراث وقال العبادى في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال ع ش قوله مر قدمت بينة الرجل أى لان بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة لظنها حصول الولد منه مستندة لمجرد الزوجة وقوله مر لم تلزمهم إجابته أى ونجوز فينبش لاخراج ع ش (قوله ترجى حياته) أى بان يكون له ستة أشهر فاكثر اسنى ونهاية ومعنى (قوله اخر دفنها الخ) أى ولو تغيرت ثلاث دفن الحمل حياع ش وبصرى (قوله غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلغ ستة أشهر أو لا لعدم تبين حياته ع ش (قوله او علق الطلاق او النذر او العتق الخ) أى كان قال إن ولدت ذكر فانت طالق طلقة او انثى فطلقتين او قال ان رزقنى الله ولدا ذكر افله على كذا او بشر بمولود فقال إن كان ذكر فعبدى حرا وانثى فامتنى حره فمات المولود في جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومعنى (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة سم (قوله فينبش الخ) ظاهره وجوبا (قوله او بعده) كذا فى اصله رحمه الله وكان الظاهر او بعده ما بصرى (قوله وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله للعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لانه ليس مغاير لها بل هو من أفرادها كما هو مقتضى صنيع غيره إلا ان يتخار الاول ويقطع النظر عن التفرع (قوله وليشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالي والاصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره الغزالي في الشهادات وسيأتى ما فيه اه (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله عند تنازع الورثة فيه) أى فى ان المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك فى المناسبات نهاية

ومقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه إليها (قوله فى المتن او دفن لغير القبلة) أى او ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امراته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة أنه زوجه وأن هذا ولد هامنه وطلبت إرثها منه واقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة الرجل او دفن في ثوب مرهون وطلب المرتن إخراجهم قال الاذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش واخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى او دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتى في الجزية او كفته احد الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وإن زاد في العدد فلم ينبش وإخراج الزائد والظاهر كما قال الاذرى ان المراد الزائد على الثلاث شرح مر (لا للتكفين) أى فلا ينبش وخروج بالنش ما لم يوار بالتراب فينبش وجوب إخراج التكتفين إلا انتهاك وقد يقال نفس إخراجها انتهاك ويمنع بانه لهذا الغرض ليس انتهاكا (قوله ترجى حياته) كما فى شرح الروض بأن يكون له ستة أشهر فأكثر اه (قوله بصفة فيه) أى كالدكورة او الانوثة وليشهد على صورته الخ قاله الغزالي والاصح خلافه شرح مر (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله او يلحقه القائف باحد متنازعين فيه) قيده البغوى

( لا للتكفين فى الاصح )  
لان غرضه الستر وقد  
حصل بالتراب او دفنت  
وبيطنها جنين ترجى  
حياته ويجب شق جوفها  
لاخراجه قبل دفنها وبعده  
فان لم ترج حياته آخر دفنها  
حتى يموت وما قيل انه  
يوضع على بطنها شئ  
ليموت غلط فاحش فليحذر  
أولع الطلاق أو النذر أو  
العتق بصفة فيه فينبش للعلم  
بها أو بعده أو ليشهد على  
صورته من لم يعرف اسمه  
ونسبه إذا عظمت الواقعة  
أو يلحقه القائف بأحد  
متنازعين فيه أو ليعرف  
ذكورته أو أنوثته عند  
تنازع الورثة فيه أو نحو  
شلال عضو عند تنازعهم  
مع جانب فيه

(قوله او يلحقه الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله او نداوة) هذا قد يغني عما قبله اسنى قال ع ش قوله او نداوة اى ولو قبل ما عند ظن حصو لها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه حصو ذلك له وجب اجتنابه حيث امكن ولو لم يحل بعيد اه (قوله فنبش الخ) متفرع على قوله او يلحقه الخ (قوله في الكل) اى فى كل من قوله او ليشهد الخ وما بعده بل من قوله او علق وما بعده (قوله بالم يتغير) اى فان تغير كذلك لم ينبش وإن كان له مال وتنازعافيه وحيث لم ينبش وقف الامر الى الصالح ع ش (قوله وانه يكتفى الخ) عطف على التقييد (قوله او لما كان فيه الخ) عطف على للعادة الخ (قوله لو انعمق الميت الخ) اى عند اهل الخبرة مغنى ونهاية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كما قاله المؤلف ابن حمزة فى مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا او ممن اشتهرت ولايته والا امتنع نبشه عند الانعاق وايداه ابن شهبه بجواز الوصية بعمارة قبور الاولياء والصالحين لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اذ قضيته جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارته فى المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) اى النبش قضية ذلك ان يجوز البناء عليه ولو فى مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انما حاق الميت وهذا انما يتأتى فيما يجوز التصرف فيه والانتفاع به بعد انما حاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مرقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغى ان يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه سم (قوله بعمارة قبور الصالحاء) اى والعلماء والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها ع ش وتقدم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال اذا قيد بغير المسئلة فى تأييد فيه فليتامل على ان تجوز عمارته لغرض احياء الزيارة لا يتأتى جواز نبشه والدفن عليه وايضا عمل السلف رده فقد دفن على الحسن عدة من اهل البيت ودفن فى البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصرى وما ذكره ثانيا فقد يقال ان الدفن على الصالح بربل دوام احترام قبره لا تنسأ به بذلك للغير وما ذكره ثالثا فيقال انه من الوقائع الفعلية المختلة لوجوهها ما ذكره اولافاظها ولذا نظر فيه سم كما مر واسقط ذلك القيد النهاية والمعنى كما نبهنا وكذا لا يعاب عبارته فالذى يتجه انه يجوز فيها اى فى قبور الصالحين فى المسئلة تسوية التراب ونحوها مما يمنع اندراسها ويديم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء فى حريم القبر كما مر عن سم وغ ش (قوله واخذ من تحريمهم الخ) ومن سبق الى مكان مسبل فهو اولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب رد ترابه عليه وإن وجدها بعد تمام الحفر جعلها فى جانب وجاز دفنه معه روض اه سم قال ع ش وينبغى ان يعلم ان ما جرت به العادة الان من حفر الفساق فى المسئلة وبنائها قبل الموت حرام لان الغير وإن جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احترام البناء وإن كان محرما وخوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى احد دفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرر ما صرفه الاول فى البناء لان فعله هدر اه (قوله لا لاثر الصحيح الخ) اى لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر والاخيكم واسالوا له التثبيت فانه الان يسئل نهاية زاد المعنى رواه البزار وقال الحاكم انه صحيح الاسناد اه قال ع ش قوله واسالوا له التثبيت اى كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجته فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى على القبر لم يكونوا اتين بالسته وإن حصل لهم ثواب على ذكر وبقى اتيانهم به بعد سأل التثبيت له هو مطلوب اولافيه نظروا الاقرب الثانى ومثل ذلك بالاولى الا اذا نفلوا اتوا به كانوا اتين بغير المطاوب منهم ع ش وقوله فلو اتوا بغير ذلك كالد كرى الخ ينبغى استثناء الاستغفار للبيت لما مر من الامر به (قوله وامر به الخ) عبارة المعنى وروى مسلم عن عمرو بن العاص انه قال اذا دفنتموني فاقموا بعد ذلك حول قبرى ساعة قدر ما تنحرجز وروى بقرق لحما

او يلحقه سيل او نداوة  
فينبش جوازا لينقل  
ويظهر فى الكل التقييد بما  
لم يتغير تغيرا يمنع الغرض  
الحامل على نبشه وانه  
يكتفى فى التغير بالظن نظرا  
للعادة المطردة بمحله او لما  
كان فيه من نحو قسروح  
تسرع الى التغير ولو انما حق  
الميت وصار ترايا جاز نبشه  
والدفن فيه بل تحرم عمارته  
وتسوية ترابه فى مسئلة  
لتحجيره على الناس قال  
بعضهم الا فى صحابي ومشهور  
الولاية فلا يجوز وإن انما حق  
ويؤيده نصريحهما بجواز  
الوصية بعمارة قبور الصالحاء  
اى فى غير المسئلة على  
ما ساقى فى الوصية لما فيه  
من احياء الزيارة والتبرك  
واخذ من تحريمهم النبش  
إلا لما ذكر انه لو نبش  
قبر ميت بمسئلة ودفن عليه  
اخر قبل بلاته ثم طمه لم يحز  
النبش لاخراج الثانى لان  
فيه حينئذ هتكا لحرمة  
الميتين معا (ويسن ان يقف  
ساعة جماعة بعد دفنه عند  
قبره يسالون له التثبيت)  
ويستغفرون له لاثر  
الصحيح بذلك وامر به  
عمرو بن العاص

بما اذا لم تتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم الا فى صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز اى  
النبش وإن انعمق الخ) قضية ذلك انه يجوز البناء عليه ولو فى مسئلة لانه انما حرم البناء لانه يضيق على الغير  
ويحجر المكان بعد انما حاق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مرقول الشارح اى فى غير المسئلة فيه نظر  
نعم ينبغى ان يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النبش فيه (قوله لان فيه حينئذ هتكا لحرمة الميتين معا)

قد رما تنحرجزور ويفرق لهما وقال حتى استأنس بكما علم ماذا اراجع به رسالتي ويستحب تزيين بالغ عائل او مجوز سبق له تكليف  
ولو شهيدا كما اقتضاء اطلاقهم بعد تمام الدفن لخبر فيه وضعفه واعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

أنه بدعة وترجيح ابن  
الصلاح انه قبل إهالة  
التراب مردود بما في خبر  
الصحيحين فاذا أنصرفوا  
اتاه ملكان فتأخيره بعد  
تمامه اقرب الى سؤالهما  
(و) يس (الجبر ان اهله)  
ولو كانوا بغير بلد اذ العبرة  
ببلدهم ولا قاربه الا بعد  
ولو ببلد آخر (تهمة طعام  
يشبعهم يومهم وليتهم)  
للخبر الصحيح أصنو والال  
جعفر طعاما فقد جاءهم  
ما يشغلهم (ويلج عليهم في  
الاكل) ندبا لأنهم قد  
يتركونه حياء او لفرط جزع  
ولا بأس بالقسم ان علم أنهم  
يبرونه (يحرم تهيمته  
للتأوهات) أولنا تحة واحدة  
واريد بها هنا ما يشمل  
النادية ونحوها (والله أعلم)  
لانه إغانة على معصية وما  
اعتيد من جعل أهل الميت  
طعاما لدعوا الناس عليه  
بدعة مكروهة كاجابتهم  
لذلك لما صرح عن جرير كنا  
نعد الاجتماع الى أهل الميت  
وصنعهم الطعام بعد دفنه  
من النياحة ووجه عده  
من النياحة ما فيه من شدة  
الاهتمام بامر الحزن ومن  
ثم كره اجتماع أهل الميت  
ليقتصدوا بالاعزاء قال الاثمة  
بل ينبغي ان ينصرفوا في  
حوادثهم فمن صادفهم

حتى استأنس بكما (قوله) قدر ما ينحرج (متعلق بضمير به الراجع بالوقوف) (قوله) ويستحب (الى قوله) ولو  
شهيدا في النهاية والمغنى (قوله) تلقين بالغ الخ) ويقعد الملقن عند راس القبر معنى عبارة فتلق المعين فيقعد  
رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن امة الله الخ وعبارة النهاية ويقف الملقن عند راس القبر ويذني ان  
يتولاه أهل الدين والصلاح من اقاربهم ولا فتن غيرهم اه (قوله) بالغ عائل الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو  
مراهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم افتتاحها نهاية ومغنى (قوله) ولو شهيدا (خلافا للنهاية وشيخنا عبارة  
الاول واستثنى بعضهم شهيد المعركة كالا يصلى عليه وبه افتى الوالد رحمه الله تعالى والاصح أن الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام لا يسئلون لان غير النبي يسال عن النبي فكيف يسال هو عن نفسه اه قال ع ش قوله  
مر واستثنى بعضهم شهيد المعركة الخ اى لانه لا يسال واذا اقتصره عليه ان غيره من الشهداء يسال  
وعبارة الزبادى والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا الا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال  
الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يسالون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطى وقوله في  
القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وان سحق وذرى في الرجح ومن  
اكتله السباع وقوله مر لا يسالون اى فلا يلقنون اه ع ش (قوله) بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله  
ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار  
حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رحيت بالله ربا  
وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقران اماما وبالسكينة قبلتنا وبالمؤمنين اخوانا ثم غنى زاد  
النهاية وانكر بعضهم قوله يا ابن امة الله لان المشهور دعاء الناس بابائهم يوم القيامة كاتيه عليه البخارى في  
صحيحه وظاهر ان محله في غير المتني وولد الزنا على ان المصنف خير فقال بالفلان ابن فلان او يا عبد الله بن امة  
الله اه (قوله) لخبر فيه) اى في التلقين عبارة المغنى لحديث ورد فيه قال في الروضة والحديث وإن كان  
ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الاول في زمن  
من يقتدي به وقد قال تعالى وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين واحوج ما يكون العبد الى الله في هذه الحالة اه  
(قوله) مردود) خبر وترجيح الخ قول المتن (الجبر ان اهله) اى ولو اُجانب ولما فهم وإن لم يكونوا جيرانا  
كفى الانوار نهاية (قوله) ولو كانوا) الى قوله ووجه عده الخ في النهاية (قوله) ولو كانوا) اى أهل الميت مغنى  
قول المتن (يشبعهم) اى اهله الا قارب مغنى قول المتن (يومهم وليتهم) قال الاسنوى والتعبير باليوم والليلة  
واضح اذا مات في اوائل اليوم فلو مات في اواخره فقياسه ان انضم الى ذلك الليلة الثانية ايضا لاسيما اذا تأخر  
الدفن عن تلك الليلة مغنى ونهاية (قوله) ما يشغلهم) بفتح اوله وضمه شاذ ايعاب (قوله) يبرونه) بفتح الباء  
مضارع بر وبالسكس ع ش (قوله) ونحوها) اى كالمرئى (قوله) من جعل أهل الميت طعاما الخ) اى قبل  
الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم ايضا ع ش (قوله) بدعة مكروهة) عبارة شيخنا  
بدعة غير مستحبة بل تحرم بالوحشة المعروفة وإخراج الكفار وصنع الجمع والصباح ان كان في الورثة  
محجور عليه الا اذا وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه (وصنعهم) في اصله رحمه الله صنيعهم بالياء  
بصرى اقول وكذلك في الاسنى والمغنى والنهاية وصنعهم بالياء (ووجه عده) مبتدأ وخبره قوله لما فيه الخ  
(قوله) من هذا) اى من كراهة اجتماع أهل الميت الخ اخذ من قوله الا فى لانه متضمن الخ ويحمل من كراهة  
ما اعتيد الخ (قوله) متضمن للجلوس الخ) اى المكروه (قوله) وبه) اى بالبطان (صرح في الانوار) اعتمده  
في الايعاب فقال في شرح قول العباب وصنعتهم ليجتمع الناس عليه مكروه مانصه ويؤخذ من كراهته عدم  
نقد الوصية به وبه صرح في الانوار في بابها وبعه الغزى وغيره اه (قوله) ان فعل لاهل الميت) اى فعله نحو  
قال في الروض ومن سبق الى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد عظام ميت وجب رد ترابه

عزاهم وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية المكروه بطلانها بطعام المعزين لسكراته  
لانه متضمن للجلوس للتعزية وزيارة وبه صرح في الانوار نعم ان فعل لاهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من صهرهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعه ومن ثم خالف ذلك بعضهم فاقى بصحة الوصية باطعام المعزين وانه ينفذ من الثالث وبالغفنة له عن الائمة  
وعليه فالتقييد باليوم واليلة في (٢٠٨) كلامهم له الا نضل فيسن فعله لم اطعموا من حضرهم من المعزين ام لا ماداموا مجتمعين

ومشغولين لالشدة الاهتمام  
بامر الحزن ثم محل الخلاف  
كما هو واضح في غير ما اعتيد  
الان ان اهل الميت يعمل لهم  
مثل ما عملوه لغيرهم فان  
هذا حينئذ يجري فيه  
الخلاف الا في النقوط  
فن عليه شيء لهم بفعله  
وجوب الوندبا وحينئذ لا  
تتأني هنا كراهته ولا يحل  
فعل الملائحات او المزين  
على الاول من التركة الا اذا لم  
يكن عليه دين وليس في الورثة  
محجور ولا غائب ولا اعموا  
وضمنوا والذبح على القبر  
قال بعضهم من صنع  
الجاهلية اه والظاهر  
كراهته لانه بدعة فلا تصح  
الوصية به ايضا (فائدة)  
وردان من مات يوم الجمعة  
أو ليلتها أمن من عذاب  
القبر وفنته واخذ منه انه  
لا يستل وإنما يتجه ذلك ان  
صح عنه صلى الله عليه وسلم  
أو عن صحابي اذ مثله لا يقال  
من قبل الراي ومن ثم قال  
شيخنا يستل من مات برضا  
اوليلة الجمعة لعموم الادلة  
الصحيحة  
(كتاب الزكاة)  
هي لغة التطهير والاصلاح  
والنماء والمدح وشرع اسم  
لما يخرج من مال او بدن  
على الوجه الاتي سمي

جيران اهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي مأخوذ بالجمع نظر كرى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله  
نعم إن فعل الخ (قوله فافتي الخ) تفسير للخالفه (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور هذا ظاهر صنيعة  
لكن لا يظهر حينئذ وجه تفريع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل  
الخ هو الاقرب معنى (قوله فالتقييد الخ) أي المار في المتن كرى (قوله فيسن الخ) أي فاذا كان تهيئة  
الطعام سنة مطلقة سواء في اليوم الاول وغيره سواء اطعموا المعزين ام لا فيسن فعله من الجيران والاقارب  
البعيدة لاهل الميت اطعموا الخ كرى (قوله ثم محل الخلاف) في كراهة صنع الطعام للحاضرين (قوله  
يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أي يعمل غير اهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل اهل الميت له في مصيبيته على  
قصد ان ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم فيكون كالدين عليه كرى (قوله الخلاف الاتي) أي في  
فصل الاقراض (في النقوط) من انه هبة او قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الافراح لصاحب  
الفرح كرى (قوله فمن عليه الخ) أي من نحو جيران اهل الميت و (قوله لهم) أي لاهل الميت (قوله على  
الاول) وهو مأخوذ بالجمع قاله الكرى ويظهر أن المراد بالاول الاعتقاد السابق من جعل اهل الميت طعاما  
الخ فهو احتراز عما اعتيد الان ان اهل الميت يعمل لهم الخ واما على ما قاله الكرى فهو احتراز عما سبقوله  
وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعه ومن ثم الخ (قوله ولا انما الخ) أي الفاعلون للطعام للناحات او  
المعزين (قوله واخذ منه انه لا يستل الخ) صريح في ان الفتنة غير السؤال سم عبارة لا يعاب في شرح  
وقه فتنة القبر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر ان المراد بالفتنة هنا غير حقيقتها لاستحالتها فيمن  
مات على الاسلام بل نحو التجلجج في الجواب أو عدم المبادرة اليه أو بجي المالكين على صورة غير حسنة  
المنظر اه (قوله وإنما يتجه ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الادلة الخ) (خاتمة) صح ان  
موت الفجأة اخذت اسف أي غضب وروى انه استعاذ من موت الفجأة وروى المصنف عن اني السكن  
الهجري ان ابراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ماتوا فجأة ويقال انه مات الصالحين وحل  
الجمهور الاول على من له تعلقات يحتاج الى الايصاء والتوبة اما المستيقظون المستعدون فانه تخفيف ورفق  
بهم وعن ابن مسعود وعائشة أن موت الفجأة رحمة للمؤمن وأخذت غضب للفاجر مغنى وفي العباب ما يوافقه  
(كتاب الزكاة)

(قوله هي لغة) أي قوله والظاهر في المغنى الا قوله والاصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد افلح  
من زكاه أي طهرها أي طهرها من الانداس مغنى (قوله والنماء) بالنماء الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما  
و (قوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا انفسكم أي لا تمدحوا واطلاق ايضا على البركة يقال زكت النفقة  
اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا أي كثير الخير شيخنا ومغنى (قوله لوجود تلك المعاني  
كلها الخ) أي لانه يطهر المخرج عنه عند نفسه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم ويصلحه وينمو المال  
بركة اخرجه ودعاء اخذه ويمدح مخرجه عند الله حتى يشهد له بصحة ايمانه فالمناسبة بين المعنى الشرعي  
واللغوي موجودة على كل من المعاني اللغوية شيخنا (قوله نحو واتوا الزكاة) أي وقوله تعالى خذ  
من اموالهم صدقة مغنى (قوله بمجملة) أي لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما  
بينها السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيح انها بمجملة (قوله مشتق) أي كلمة

عليه وإن وجدها بعد تمام الدفن جعلها في جانب وجاز دفنه معه اه (قوله وأخذ منه أنه لا يستل) هذا  
صريح في ان الفتنة غير السؤال والله اعلم  
(كتاب الزكاة)  
(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن ان يفرق بان معنى الشراء الشرعى هو او

بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والاصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر أنها بمجملة لا عامة  
ولا مطابقة ولا بشكل عليها آية البيع فان الاظهر فيها من أقوال أربعة أنها عامة معصومة مع استواء كل من الآيتين لفظا وكل مفردة مشتق

واقترنا بألف فترجيح عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة فأحرمه الشرع خارج عن الأصل والمليحزم موافق له فعملنا به ومع (٣٠٩) هذين بتعذر القول بالاجمال لأنه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير إلهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تضاح دلالة على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهراً عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد المحمل ويدل لذلك فيهما أحاديث البايين <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بأحاديث البيوعات الفاسدة في الربا وغيره فأكبر منها لانه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة كنفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الأصل فيحتاج الى بيانه لا لبيان ما لا يجب فيه كنفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن انكر أصلها كفر وكذا بعض جزئياتها بالضرورة وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية اصناف من المال النقيدين

اشتقاقية فيشمل المشتق منه كاهنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخصر اقترن بمحذوف الواو والالف (قوله دقيق) اي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة ويمكن ان يفرق بان معنى البيع الشرعي هو او ما يصدق عليه كان معلوماً لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضحة فليتامل سم (قوله لأصل الحل) اي قبل ورود الشرع (قوله مطلقاً) اي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) اي الموافقة لأصل الحل مطاقاً والموافقة لأصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالة) اي دلالة الآية عليه (قوله وأما إيجاب الزكاة الخ) عدل قوله بان حل البيع الخ كان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع إجماله) الاولى حذفه (قوله لذلك فيهما) يعني لموافقة حل البيع للأصل وخروج إيجاب الزكاة عن الأصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فأكبر منها من أحاديثها (قوله لا ببيان البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كرجى (قوله والسنة) الى الباب في النهاية والمعنى (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب اي كخبرني الاسلام على خمس نهاية ومعنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة المعنى وهي اصدار كان الاسلام فيكفر جاحداً وان اتى بها ويقاتل المحتنع من ادائها وتؤخذ منه قهراً كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها اما المختلف فيها كزكاة التجارة والركاز وزكاة الثمار والزروع في الارض الخراجية والزكاة في غير مال المكلف فلا يكفر جاحداً لاختلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم في وجوبها اه وفي النهاية والعياب نحوها (قوله فمن انكر أصلها) اي انكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الاموال ع (كفر) اي ومن جهلها عرف فان جحدتها بعد ذلك كفر نهاية (قوله وكذا بعض جزئياتها بالضرورة) اي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة نهاية زاد العياب وفطرة اه قال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لان خلاف ابن اللبان فيه اضعف جداً فلا تبهه بكمائيل وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلافاً له حظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحدثين ان زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان اطفئني اه بجري (قوله النقيدين) اي الذهب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) اي الابل والبقر والغنم الانسية معنى

(باب زكاة الحيوان)

(قوله ولانه الخ) الاولى إسقاط الواو (قوله ابدل شيخنا الخ) اي وفاقاً لابي شيجاع (قوله ثم ذكر الخ) اي وفاقاً لشارحه ابن قاسم الغزوي (قوله باه اعم الخ) قال شيخنا لانها تشمل كل دابة اه (قوله وليس بصحيح الخ) محل تأمل وليس فيها استدلاله لإثبات للدعي لجواز ان يكون كل من المذكورين اقتصر على الاشرع او على ما احاط به وقد قال الامام الشافعي لا يحيط باللغة الانبي ولو كان عدم الذكر يدل على العدم للزم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوماً لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضحة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لهم لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ غير متضحة فليتامل (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح ان التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا بالاولى الالبصار (قوله فمن انكر أصلها كفر وكذا الخ) عبارة العياب هي اصدار كان الاسلام حيث يجب إجماعاً فيكفر جاحداً لا حيث اختلف فيه كمال غير مكلف

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - ثالث) والانعام والقوت والتمر والعنب ثمانية اصناف من الناس يأتي بيانهم في قسم الصدقات (باب زكاة الحيوان) أي بعضه وبدأ به وبالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه ولانه أكثر أموال العرب (تنبيه) ابدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بأنها أعم من النعم وليس بصحيح حكماً وإبدالاً فالذي في القاموس

أنها الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي ان اتحدنوع الماشية وقوله ولوجوب زكاة الماشية شرطان (٢١٠) الى اخره (لما تجب) منه (في النعم) وجمعه انعام وجمعه اناعيم يذكروا ويؤث سميت بذلك

كل من النقلين بصرى عبارة عرش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أعم عرفا (قوله أنها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من إطلاقها مساوية له قول المتن (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظه النعم كان أخصروا سلم اجيب بأنه افاد بذكره اسمية الثلاث لعمى ومغنى ونهاية (قوله اناعيم) كذا في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان اناعيم بدون ياء فضر ب عليه فليحرج بصرى وكذا في النهاية والمغنى اناعيم بلا ياء (قوله يذكروا ويؤث) أي يرجوع الضمير عليه وهذا تخالف لقول الجوهرى وأسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدمى لزمها التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم غش (قوله سميت الخ) حقه ان يؤخر عن قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكثرة انعام الله الخ) أي لانها تتخذ النعم غالباً لكثرة منافعها نهاية ومغنى قول المتن (وهي الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحل واحمال والبقر اسم جنس جمعي واحده بقرة وباقور للذكور والانثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس افرادى يصدق على القليل والكثير وعلى الذكور والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا (قوله وتقيدها الخ) أي تقييد الغنم بالاهلية لاخراج الطبائغ غير محتاج الخ كردى (قوله ايضاً) أي كالبقرة (قوله فهو الخ) أي اطلاق الغنم على الطبائغ قول المتن (لا الخيل) هو موث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والاناث سميت بذلك لاختيارها في مشيها وواجبها اوجه خفيفة في الاناث من الخيل ووحدها و مع الذكور والرقى اسم جنس افرادى يطلق على الذكور وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومغنى وكذا في النهاية لا اوله و اوجبهما الى والرقى (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية لا اوله ويأتى الى لانه وكذا في المغنى لا اوله وإنما لزم الى امامتولد (قوله جمع ظي) وهو الغزال نهاية ومغنى (قوله لانه) أي المتولد (قوله وإنما لزم الخ) عبارة النهاية ولا يناقضه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة واساة فنادىها التخفيف والجزاء غرامة للمتعدى فنادىها بالتغليظ اه قال سم قوله وإنما لزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه انه لا يتوهم المنافاة هنا حتى يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحش (قوله بالنسبة للعدد) أي كالبقرة في هذا المثال (قوله كأربعين الخ) أي كما يعتبر السن في أربعين الخ (قوله فباعتبر بالاكثرة) أي سنا كردى (قوله كما بينته في شرح الارشاد) عبارته ثم فباعتبر بالاكثرة كما باتى في الاضحية فلا يخرج هنا إلا ماله سنتان اه بصرى وعش زاد سم وقديقال قياس اعتبار الاخف عدد اعتباره سنا ثم ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما او لا اه (قوله لخبرهما) أي الصحيحين قول المتن (ففيها شاة) أي ولود ذكر وإنما وجبت الشاة وإن كان وجوبها على خلاف الاصل للرفق بالفريقين لان إيجاب البعير يضرب بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخس مضربة وبالفقرام بالتبعيض مغنى ونهاية (قوله فلا يرد الخ) أي اطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيد الذكور والكبار بقريته ما باتى (قوله ويجزى) الى قوله لكن فيه في النهاية والمغنى (قوله لاجزائهما الخ) راجع لقوله ويجزى عنها بنتا لبون ايضاً قول المتن (وست وسبعين بنتا لبون) أي تعبدوا لا بالحساب ولا لافقة تضى الحساب ان تجبا في اثنتين وسبعين لان بنتا لبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله وإحدى وتسعين حقتان وقوله ومائته وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون أي تعبدوا لا

لكثرة انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) الاهلية (والغنم) وتقيدها بالاهلية ايضاً غير محتاج اليه لان الطبائغ إنما تسمى شياء البر لا غنمه كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبفرض انها تسميه قولهم يشتهر اصلها فلا يحتاج الاحتراز عنه (لا الخيل والرقى) وغيرهما لغير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (و المتولد من) ما تجب فيه وما لا تجب فيه كالمتولد بين بقر اهلى وبقر وحشى وبين (غنم و طبائغ) بالمد جمع ظي ويأتى بيانه اخر الخ لانه لا يسمى بقر ولا غنماً وإنما لزم المحرم جزاؤه تعليظاً عليه اما متولد مما تجب فيه كما بل وبقر اهلى فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الاوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسن كأربعين متولدة بين ضان ومعز فتعتبر بالاكثرة كما بينته في شرح الارشاد (ولا شاة في الابل حتى تبلغ خمساً) لخبرهما ليس فبادون خمس من ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان) وفي (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين أربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين

بنت مخاض) وسيأتى ان في الذكور ذراوى الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون) بالحساب (في (ست وأربعين حقة) ويجزى عنها بنتا لبون (و) في (إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حقتان أو بنتا لبون لاجزائهما عزاد (و) في (ست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان) (و) في (مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فان قصت الواحدة أو بعضهما لم يجب سوى الحقتين



(ثم) ان زادت على ذلك تغير  
الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة  
عشر عشر حينئذ (في كل  
اربعين بنت لبون) في  
(كل خمسين حقة) لخبر  
البخاري عن كتاب ابى بكر  
لانس رضى الله عنهما لما  
وجه الى البحرين على الزكاة  
بذلك لكن فيه ما يشكل  
على قواعدها وقد ذكرت  
الجواب عنه في شرح المشقة  
وعلم بما تقرر ان في مائة  
وثلاثين بنتي لبون وحقة  
وفي مائة واربعين حقتين  
وبنت لبون وفي مائة وخمسين  
ثلاث حقات وللواحدة  
الرائدة على العشرين قسط  
من الواجب فلو تلفت واحدة  
بعد الحول وقبل التمكن  
سقط جزء من مائة واحد  
وعشرين جزءا من ثلاث  
بنات لبون وما بين النصب  
بما ذكر عفو لا يتعلق به  
الواجب ولا ينقص بقصه  
لو كان معه تسع ابل فالشاة  
في خمس منها فقط فلو تلفت  
اربع لم يسقط منها شيء  
(فرع) ملك ست ابل  
ثلاثة احوال ولم يكن كماله  
ثلاث شياء لانه اذا اخرج  
في كل سنة شاة كان الباقي  
نصا بما قاله الشيخ ابو حامد  
قال العمراني وانما يصح  
ان كانت قيمة كل من الست  
تساوي قيمة شاة في الحول  
الثاني وقيمة شاتين في الحول  
الثالث

بالحساب والالوجب الحقان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحقة في ست واربعين ووجبت ثلاث  
بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه شيخنا (قوله) ثم ان زادت على ذلك  
تغير الواجب (الخ) والحاصل ان بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحد عشر وتسعين وتستمر الى مائة  
وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين  
حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرح بافضل  
وباتي في الشرح مثله (قوله) لما وجه (الخ) ظرف لكتاب ابى بكر (قوله) الى البحرين) هي بلفظ التثنية  
اسم لافهم مخصوص من الذين وقاعدته هجر (قائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير  
ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون  
من وجبت عليهم والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال  
المنافى في شرحها مانصه وهذا بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي  
خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملي القول بوجوب الزكاة عليهم ع ش (قوله) لكن فيه  
اي في ذلك الكتاب (قوله) بما تقرر) وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب (الخ) (قوله) ولواحدة (الخ)  
كلام مستأنف (قوله) الزائدة على العشرين) اي في مائة واحد وعشرين (قوله) ان كانت (الخ) اي لانها  
اذا ساوت في الثاني قيمة شاة وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصا وباتي  
الثالث قيمة شاتين اي وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصا

قياس اعتبار الاخف عددا اعتبارا ه سنائم ظاهر الكلام انه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة احدهما  
اولا وقد يؤيد بانه لو اعتبر الصورة لاحدهما لكان القياس الحاقه به في سائر احكامه اه (قوله) ان كانت  
(الخ) اي لانها اذا ساوت في الثاني قيمة شاة اي وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب  
الاول نصا وباتي في الثالث قيمة شاتين اي وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب  
الاول والثاني نصا با هذا معنى كلام العمراني فيما يظهر فتأمل ثم رابت الفتى شيخ المصنف قال معترض اعلى  
القمولى الصواب حذف لفظه كل من كلام العمراني فتأمل له ومع ذلك ففيه نظر ايضا وان تبعه المصنف  
فقال في تجريد اعتبار كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظر ايضا وقول الفتى  
الصواب (الخ) اي لانه اذا ساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد قدر واجب  
الاول والثاني نصا با فتأمل وانما الذي يتجه في هذا الحل ان يقال انه يشترط في الشاة في الخمس ان تساوي نحو  
قيمة خمس بنت مخاض ومرا ايضا انفا ان المستحقون شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص  
عفو فلا يتعلق به الزكاة وهذا الاخير يبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد مبنى على الضعيف ان الواجب يتعلق  
بالوقص ايضا اما على الصحيح والشاة في الحول الثاني متعلقة بالخمسة فقط فليزمه وقصها وكذا في الثالث فلا  
فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر تجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب ان  
حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه انفا وعلى التنزل واعتماد كلام الشيخ يوجه ما ذكره بان المستحقين  
شاركون في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب نقصهما عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركون بقيمة شاتين  
والغالب فيهما ذلك ايضا فصيح قول الشيخ تعليلا لما ذكره اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا با فتأمل  
ذلك فانه مما يشتهر ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على  
المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعير السادس في المنال وقص فلا يتعلق به  
الزكاة فهو كالأدم فلا يجاب للعام الثاني والثالث شيء من نقص النصاب وهو الخمس ملك المستحقين بتمام العام  
الاول مقدار شاة منها ولما قل ان يقول لاذ انقص النصاب بعد تمام العام الاول ملك المستحقين ما ذكره كل من  
البعير السادس ولا تكون التكلفة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتكلفة حينئذ غير زائدة فينعتقد  
الحول الثاني لتحقق النصاب بالتكلفة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وهذا يظهر ان ما ادعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل اى وابداها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر انه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا سارت واحدة فقط ماذ كراى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا بافتامله سم (قوله) كما بينته في شرح العباب) عبارته هناك بعد كلام نصه وانما الذى ينتج في هذا المحل ان يقال يشترط في الشاة في الخمس ان تساوى نحو قيمة خمس بنت مخاض وسمان المستحقين شركا في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوص عفو فلا يتعلق به الزكاة وبهذا الاخير يتبين ان ما قاله الشيخ ابو حامد بنى على الضعيف ان الواجب يتعاق بالوص ايضا اما على الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالخمسة فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشر فجزم المصنف بما قاله الشيخ غفلة عما ذكرته وانما الصواب انه تلزم شاة فقط للاول انتهى واقول لا يخفى ان الشارح استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط الى ان الوص لا يتعلق به الزكاة والبيعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب للعام الثاني والثالث شىء لنقص النصاب وهو الخمس بملك المستحقين بتمام العام الاول مقدار شاة منها واقتال ان يقول اذا نقص النصاب بتمام العام الاول بملك المستحقين ماذ كركل من البيعير السادس ولا تكون التسكلة وقصا لان الوص مازاد على النصاب والتسكلة حينئذ غير زائدة فينقد الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتسكلة بالنسبة اليه ايضا وهكذا وهذا يظهر ان مادعاء من الغفلة والغلط لا منشأه الا الغفلة والغلط نعم يرد عليهم شىء اخر غير ماذ كره وهو انه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان لان يحجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهمي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتأمل اه سم بحذف (قوله) وكله (الخ) اى من اقوال الشيخ ابى حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله) كاملة الى قول الماتن وقيل ستة في النهاية والمعنى الى الاول وهو حينئذ الى وهذا (قوله) كاملة) عبارة المحلى والشرى بنى والرد على اى وغيرهما وطعن في الثانية وكذا في البقية والظاهر انه لا تخالف وان مرادهم ما به يتحقق كمال السنة فلا يصري (قوله) لان امها (الخ) اى سميت به لان الخ نهاية (قوله) فتصير ما خضا (الخ) فيه تفرع الشىء على نفسه عبارة عن النهاية والمعنى فتصير

واعترض بان الصواب إسقاط كل والتعير بشاة في الثالث ايضا وكله مبني على ضعيف ان الوص يتعلق به الزكاة خلا فان غلط فيه كما بينته في شرح العباب قبيل قسم الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الاول فقط فانظره فانه مهم (وبنت المخاض لها ستة) كاملة لان امها ان لها ان تحمل ثانيا فتصير ما خضا اى حاملا

لا منشأه الى الغفلة والغلط فنعوذ بالله من الهجوم على تغليط الائمة من غير تثبيت ومراجعة للافضل السنين العديدة نعم يرد عليهم شىء اخر غير ماذ كره وهو انه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرضا ان قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني اخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان وبالاولى البعض اذا فرضنا ان قيمة كل في العام الاول دون قيمة شاة مع ان اطلاقهم شامل لذلك فليتأمل الان يحجب بانه اذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهمي قدر واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة اخرى فليتأمل (قوله) واعترض بان الصواب إسقاط كل) اى وابداها بلفظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست تساوى الخ كذا يظهر انه المراد (قوله) كما بينته في شرح العباب الخ قل في العباب لو لم يترك اربعين عنها او خسامن الا بل حولين ولم تتواكها من غيرهما او من عينها لزمته شاة فنقص الحول الاول اه اى لان المستحق شركه فهو شريك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والخطا معه غير وثورة لا كاة عليه لعدم قيمته ثم قال في العباب او اى لم يترك ستاى من الا بل ثلاثة احوال لزمه ثلاث شياه اركان اذا اخرج اكل سنة في النصاب قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ ابى حامد وعلموه بانه اذا اخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصا باقال العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(والبون سنتان) كاملتان لان امها آن لها ان تلد ثانيا ويصير لها ابن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت ان تتركب ويحمل عليها ويطرقها الفحل ويقال للذ كرحق لانه استحق ان يطرق (والجدعة اربع) كاملة لانها تجذع (٢١٣) مقدم اسنانها اى تسقطها وظاهر

كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الاربع وحيثئذ يشكل بما يأتى فى جذعة الضان وقد يفرق بان القصد ثم بلوغها وهو يحصل باحد امرين الاجذاع وبلوغ المسنة وهنا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع كما هو الغالب وهذا آخر اسنان الزكاة وهو نهاية الحسن درا ونسلا وقوة واعتبر فى الجميع الا نوتة لما فيها من رفق الدر والنسل (والشاة) الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل (جذعة ضان لها سنة) كاملة وإن لم تجذع او اجذعت وإن لم تبلغ سنة (وقيل ستة اشهر او ثنية معز لها سنتان) كاملتان (وقيل سنة) وقيدت الشاة هنا بالجذعة او الثانية حملا للطلاق على المقيد كما فى الاضحية (والاصح انه مخير بينهما) اى الجذعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد) اى بلد المال بل يجزى اى غنم فيه لصدق الاسم ولا يجوز العدول عنه هنا وفيما يأتى فى زكاة الغنم إلا لمثله او خير منه قيمة وحيثئذ قد يتمتع التخير المذكور ويتعين الضان فيما لو كانت غنم البلد كلها ضائمة وهى اعلى قيمة من المعز ويشترط كما صححه فى المجموع خلافا

من المخاض اى الحوامل اه (قوله ويصير لها الخ) الاولى لبدال الواو بالفاء كافى النهاية والمغنى قول المتن (والبون) معطوف على المخاض (قوله والحققة) معطوف على بنت الخ سم قول المتن (وبنت المخاض الخ) قال العاقمى فى شرح الجامع الصغير وهو اى الابل حوار بضم الحاء وبالراء ثم بعد فصله من امه فصيل ثم فى السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفى الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفى الرابعة حق وحقه وفى الخامسة جذع وجذعة وفى السادسة ثنى وثنية وفى السابعة رباعى ورباعية بفتح الراء وفى الثامنة سدس بفتح السين والدال وسديسة وفى التاسعة بازل وفى العاشرة مخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة اه زاد شرح الروض ثم لا يختص هذان اى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثرا فاذا كبر بان جاوز الخمس سنين بعد العاشرة فهو عود وعود بفتح العين وإسكان الواو فاذا هم فالذ كرحم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والاثنى ناب وشارف انتهى اه عرش (قوله ان يطرق) اى وان يحمل عليه ايضا عرش (قوله او اجذعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الاجماع نهاية ومغنى (قوله حملا للطلق على المقيد) اى بجامع ان فى كل شاة مطلوبة شرعا بحمى (قوله اى بلد المال) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله هنا الى الا مثله وقوله وحيثئذ الى ويتعين (قوله اى بلد المال) شامل لغنمه هو سم اى المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة عن النهاية والمغنى لخبير فى كل خمس شاة والشاة تطلق على الضان والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم بلد المال الى غنم بلد آخر نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فى الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما يأتى فى زكاة الغنم الخ) كذا فى المنهج والاسنى (قوله وحيثئذ قد يتمتع الخ) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونهم سم (قوله ويتعين الخ) عطف على تفسير (قوله ويتعين الضان الخ) اى عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم ونهاية قال عرش وقياسه انه لو كان غنم البلد كلها من المعز وان التثنية منها على قيمة من جذعة الضان تعينت ثنية المعز واقتصار الشارح مر على الضان نظر للغالب من ان قيمة الضان أ كثر من قيمة المعز اه (قوله كما صححه فى المجموع) وهو المعتمد نهاية قال عرش قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل السليمة وسيأتى ان ابله مثلا لو اختلفت صحة ومرضى اخرج صحيحة قيمتها دون قيمة المخرج عن الصحاح الخالص وقياسه ان يقال يخرج هنا صحيحة عن المرضى دون قيمة الصحيحة المخرجة عن السليمة واما مجرد كون الشاة فى الذمة والمعيب لا يثبت فيها لا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره يأتى فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ) اى بخلاف بغير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجوز ولو مريضة إن كانت ابله او اكثرها مراضا على المعتمد شو برى اه بحمى (قوله بخلافه فيما يأتى الخ) اى فان الواجب ثم فى المال نهاية (قوله فان لم

فى الحول الثالث وفيما قاله العمرانى نظر ظاهر (قوله فى المتن والبون) معطوف على المخاض وقوله والحققة معطوف على بنت (حملا للطلاق على المقيد كما فى الاضحية) الحل كما فى الاصول بالقياس فيلحرجر القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) اى عن غنم البلد هنا وفيما يأتى فى زكاة الغنم الخ مثله فى الروض وشرحه وقد يفهم منه انه فى زكاة الغنم لا يجزى مادون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يجزى إشكاله للقطع باجزا المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى اخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه ان المراد انه لا يجزى مادون غنم البلد اذا كان اى غنم البلد دون غنمه او مثله ما اذا كان اعلى واخرج من دونه الذى هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجزاء بل هذان غنمه لانه لا يجب الاخراج من عينها بل يجوز ثمانها ولو بالشراء بل يقال غنم البلد قوله لا يجوز العدول عنه شامل لغنمه هو فليتامل (وحيثئذ قد يتمتع) اى كان يكون المثل احد النوعين والاخر دونه اه (ويتعين الضان)

لما قد يقتضى تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكالها وإن كانت الابل مريضة او معيبة لان الواجب هنا فى الذمة فلم يعتبر فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما يأتى بعد الفصل

يجد) إلى قوله كن فقد الخ في المعنى (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة غير منضبطة لتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة مجزئة ولو اقلها سم (قوله ولا بالتين) أى لا في ملكه ولا بالتين (قوله ولو عن اثاث) إلى قوله بناء في النهاية والمعنى إلا قوله إذ تأوها إلى المتن قوله ثم بدلها إلى إلا انه (قوله اصدق اسم الشاة) أى في الخبر و (قوله لا وحدة) أى لا للتأنيث شرح بافضل (قوله وبه فارق) أى بانها من غير الجنس اه (قوله أى ما يجب فيها) هذا التفسير يخرج الثانية أى من الابل وكلام غيره كالمصرح بدخولها وهو متجه لانها إذا أجزأت في الخمس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحينئذ قالوا ولي تفسيره بما جرى فيها بصري (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا الواجب ليس في المال إذا الواجب اصالته هو الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثاني قول الشارح الا ترى ولا جزائه عنها الخ وتقدم انفا عن الشورى اعتماده وكلام المعنى والنهاية كالصريح فيه عبارتها وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه أث ثبوت مخاض فافوقها كما في المجموع وكونه مجزئة عن خمس وعشرين فان لم تجز عنهم لم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج إلا قوله وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه مجزئا الخ يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فاخرج بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فتجزى وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحبة وان كانت ابلة مرضا او بين ما لو اخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين مريضة بان المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجزى عمادونها بالاولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وواجبها الشارع وجب ان تكون صحبة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آنفا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما يوافقه وفي شرح الارشاد للشارح وتجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما يأتى وفي كلام المجموع ما ينافى ذلك خلافا لما فهمه الاسنوى وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام ابو الحسن البكري فقال ولا تجزى ابن لبون وان اجزأ في غير هذا المحل (وقوله عند فقدها) افادانه لا يجزى مع وجودها انتهت عبارة السكردى على بافضل قوله كان لبون عند فقدها نقله في شرحى الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحى البهجة وصرح به في الاثنى وجرى عليه الزيادة في حواشى المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صحبة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حو اليه مادون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها درهم) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جدا إلا ان يقال الواجب قدر قيمة أى صحبة مجزئة تجزئة تبقى انه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقا وان كان جدي فيها شى قبل او لا مطلقا راجعه (قوله لا يتأق على الاصح انه اصل) أى هنا (قوله وهو بنت مخاض فما فوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال في بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابلة مرضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة إذا الواجب ليس في المال إذا الواجب اصالته الشاة وهى في الذمة وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة المال هنا ايضا فيه نظر والمتجه الاول إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله ثم بدلها عند فقدها) يوافقه قول الروض فرع تجزى بنت مخاض ثم بدلها في خمس من الابل إلى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها في نسخة او بدلها كما قاله في شرحه وقوله بدلها قال في شرحه من ابن لبون ونحوه كما سيأتى اه وفي شرح الارشاد للشارح تجزى بنت المخاض او بدلها عند فقدها من ابن لبون او نحوه كما يأتى وكلام المجموع لا ينافى ذلك بل يقتضيه خلافا لما فهمه الاسنوى اه لكن قال في المنهج ويجزى بغبر الزكاة قال في شرحه وافادت اضافته إلى الزكاة اعتبارا كونه اث ثبوت مخاض فافوقها كما في المجموع اه وقضيه عدم اجراء الذكر هنا وان أجزأ عن خمس وعشرين عند فقده بنت المخاض واعتمده

فان لم يجد صحبة فرق قيمتها درهم كمن فقد بنت المخاض مثلا فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالتين فيفرق قيمتها للضرورة (و) الاصح (انه) يجزى الذكر ولو عن اثاث وهو جذع ضأن أو ثنى معز كالاضحية لصدق اسم الشاة عليه إذ تأوها للوحدة كما يأتى في الوصية ولانها من غير الجنس وبه فارق منع اخراج الذكر عن الاثاث في الغنم والفرق بانه هنا بدل وثم أصل لا يتأق على الاصح انه اصل أيضا إلا ان يراد البدلية من حيث القياس إذ هى لا تتأق الاصالته من حيث الاجراء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا) بعير الزكاة (أى ما) يجب فيها وهو بنت مخاض فافوقها ثم بدلها كإبن لبون

خمس وعشرين) وان نقص  
عن قيمة الشاة بناء على الاصح  
أنه الاصل أى القياس وان  
كانت الشاة هي الاصل أى  
المنصوص عليه فالواجب  
احدهما لا بعينه وبهذا  
يجمع بين الخلاف في ذلك  
ولا جزائه عنها فعداؤها  
أولى فلو أخرجه عن خمس  
مثلا وقع كله فرضا لتعذر  
تجزيه بخلاف نحو مسح كل  
الراس في الوضوء فان قلت  
بل يمكن تجزيه بنسبة قيمة  
الشاة الى قيمته بدليل ما رجحه  
الزركشى في اخراج بنت  
اللبون عن بنت المخاض انه  
لا يقع فرضا إلا ما يقابل  
خمس وعشرين جزءا من  
سنة وثلاثين بدليل اخذ  
الجبران في مقابلة الباقي  
قلت ممنوع لان الواجب  
ثم الشاة اصالته وهي من غير  
الجنس فتعذر تجزيه لان  
القيمة تخمين وهنا من  
الجنس ففيه زيادة بحسوسة  
مهروقة بالاجزاء من غير  
نظر لقيمة فأمكن فيه  
التجزى وخرج بغير الزكاة  
ابن المخاض وما دون بنت  
المخاض (فان عدم) من  
عنده خمس وعشرون  
(بنت المخاض) بان تعذر  
اخراجها وقت ارادة  
الاخراج ولو لجورهن  
بوجمل مطلقا أو بحال  
لا يقدر عليه او غصب عجز  
عن تخليصه أى بان كان فيه

في شرح أبي شجاع ونقل الشوبري عن الشيخ عميرة اجزاء ابن اللبون ولو مع وجود بنت المخاض وظاهر  
الخطيب والجلال الرملي عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزى) أى عوضا عن الشاة  
اتحدت وتعددت نهاية ومعنى قال عرش ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه وينبغي ان يقال  
بافضلته لانه من الجنس وإنما اجزاء غيرهما فبالملك ومحل افضليته على الشاة ان كانت قيمته اكثر من قيمة  
الشاة فان تساوى ما من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس او الشاة لانها المنصوص عليه او يتخير بينهما  
كل محتمل والا قرب الثالث اه (قوله ولا جزائه) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزائه الخ)  
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلو أخرجه الخ) عبارة النهاية وهل يقع فيها لو أخرجه عما دونها  
كاه فرضا او بعضه كخمس عن خمسة فيه وجهان يجريان فيها لو ذبح المتمتع بدنة او بقرة بدل الشاة هل تقع  
كلها فرضا او سبعها او قيم من مسح جميع راسه وفي وضوئه او اطال ركوعه او سجدته فوق الواجب ونحو ذلك  
واقفى الواو الدرهم الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الراس ونحوه بوقوع  
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضا بط لذلك أن ما لا يمكن تميزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض  
فرضا والباقي نفلا كما مر اه وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال عرش قوله مر وما أمكن  
يقع البعض الخ أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الراس او ببذله كما لو أخرج بنت لبون عن  
بنت مخاض بلا جبران كما يأتي اه (قوله انه الخ) بيان لما رجحه الزركشى والضمير للشان (قوله  
إلا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الاخصر الواضح لا تقدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو احد  
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) أى في اخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة  
تخمين الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصلا سم (قوله وهنا)  
أى في اخراج بنت اللبون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ ثم  
عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه وقت الوجوب اه وعبارة الروض وشرحه وخذ ابن لبون ولو خشي  
ومشترى عن بنت مخاض لم تكن في ابله يعنى في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منها اقل قيمة منها ولا  
يكلف تحصيلها بشرأ او غيره اه (قوله بأن تعذر) الى قوله بخلاف الكفارة في النهاية إلا قوله أى بأن  
كان الى المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) وقال في النهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله او غصب) أى او نذ وعجز

شيخنا الامام أبو الحسن البكرى في شرحه فقال ولا يجزى ابن لبون وان أجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعنا  
ما قاله الاسنوى فليتامل (قوله عند فقدها) افاد انه لا يجزى مع وجودها (قوله فلو أخرجه عن خمس مثلا  
وقع كله فرضا لتعذر تجزيه بخلاف مسح كل الراس في الوضوء) في شرح العباب في قول العباب في باب الوضوء  
وإذا عم راسه ولو دفعة فما يقع عليه الاسم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافا  
في ذلك ما نصه ومن نظائر ذلك ما لو طرأ قدام الفرض او الركوع او السجود زيادة على قدر الواجب ففعل  
الواجب الجميع وقيل القدر الذى لو اقتصر عليه اجزأه وما لو أخرجه بعير عن خمس من الابل ففعل الواجب  
الخمس وقيل الواجب الجميع وما لو نذر ان يهدى شاة او يضحى بها فخرج بدنه ففعل الواجب السبع وقيل  
الواجب الجميع والاصح الاول الى ان قال اه وما رجحه من ان الباقي تطوع جرى عليه ايضا في التحقيق هنا  
وفي الروضة في باب الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لسكتة رجح في الزكاة ان الزائد في بغيرها فرض وفي  
بقية الصور نقل وقال ان الاصحاب متفقون على تصحيحه وكلام الروضة واصطلاحها بما يفهمه ونقله الاتفاق  
عليه يعلم انه المعتمد اه وبجواب السؤال الذى أورده هنا يظهر الفرق بين مسألة الزكاة ما لو نذر ان يهدى  
شاة او يضحى بها لان شاة نحر النذر والاضحية مقابلة شرع عاجز من البدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال  
هذا لا يمنع امكان التجزى مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينيا فيها لا يخصص من المسائل وفيه ما يأتى  
في الفصل الاثنى (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة ثم قد تساوى البعير قيمة او تزيد عليه فيها  
فلا يتصور نسبة اصلا (قوله في المتن فان عدم) أى في ماله بدليل ولا يكلف شراءها الخ

(قَابِلُونَ) او خشي ولد لبون يخرج عنها وان كان اقل قيمة منها ولا يكلف شراءها وان قدر عليها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخفيف ولا يجزى الخشي من اولاد الخاض قطعاً لعدم تحقق الاثومة كذا قيل وفيه نظر لجريان خلاف قوى باجزاء ابن الخاض فلا قطع وله اخراج بنت الميون مع وجود ابن (٢١٦) اللبون لكن ان لم يطلب جبرانا ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض وابن لبون اما

لذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الاخراج فيتعين اخراجها ولو معلوفة بخلاف مالو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتمد والفرق ظاهر وبحت الاسنوي انها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره فان قلت ينافيه ما بحثه ايضا ان العبرة في التعذر بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك اخر حتى تلفت فان يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بان لا يعدل لما يتاخر اخراجه عنها قلت ليس ذلك بعيد لان هذا التعين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فعدوله عنه ببقيدته المذكور تقصير اي تقصير ومروانه اذا لم يجدها ولا ابن لبون لفرق قيمتها ومحلها لم يكن بما له سن مجزى وامكن الصعود اليه مع الجبران ولا وجب على ما بحثه شارح وايداه غيره بان ابن اللبون بدل وقد ازمه تحصيله فكذا هنا وفي كل من البحث والتأييد نظر ظاهر

عن الامساك فيما يظهر وعليه فينبغي ان يفسر العجز بنظير ما فسر به الشارح في الغصب بصري (قوله قابِلُونَ او خشي الخ) اي لانه جاء في رواية ابى داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فان لبون ذكر وقوله ذكر ارادته التاكيد لرفع توهم الغلط والخشي اولى ولوارادان يخرج الخشي مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكره مغنى ونهاية (قوله وان كان) اي ولد اللبون ذكر او خشي (قوله منها) اي من بنت المخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة المغنى على شراء بنت مخاض اهـ (قوله وفيه نظر) اي في قوله قطعاً (قوله فلا قطع) اي فان الخشي ولد المخاض اولى من ابن المخاض (قوله وابن لبون) اي واحقاً وخشي ولد لبون او حق شرح المنهج (قوله بان وجدها) اي في ملكه اسنى (قوله لو وجدها وارثه) اي بان مات المورث بعد تمام الحول وقبل الاداء فقوله بين الخ متعلق بقوله وارثه (فلا يتعين على المعتمد) المعتمد المتعين كالمرورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مراره سم عبارة مع ما تن وان عدم بنت المخاض حال الاخراج على الاصح حتى لو ملكها او وارثه من التركة ازمه اخراجها اهـ فقيدت تعينها على الوارث لكونها من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن اللبون) الا وجه عدم امتناعه اعتبار اجماله الاداء شرح مراره سم عبارة ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من اخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافاً للاسنوي اهـ قال ع ش اي وان كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقه وذكر ابن حج عن بحث الاسنوي ما يخالفه واطال في تأييده وإلى رده اشار الشارح مر بقوله خلافاً للاسنوي اهـ (قوله ينافيه) اي البحث المذكور (قوله فيما تقرر) اي في حل المتن فقوله بارادة الاخراج اي بوقتها على حذف المضاف (قوله هنا) اي في البحث الثاني (قوله ثم مع ذلك) اي مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) اي على ذلك المراد كردى (قوله انه يلزمه) اي المالك (قوله بان لا يعدل الخ) يعنى عن تلك الارادة لارادة اخراج نحو ابن اللبون غرضاً عن بنت المخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتاخر اخراجه عنها) ضمير اخراجه يرجع الى ما عني الى بنت المخاض (قوله ذلك) لاشارة الى قوله انه يلزمه البقاء الخ كردى (قوله لان هذا التعين) اي تعين اخراج بنت المخاض حينئذ اي حين تلفها بعد التمكن بالمعنى المذكور ويحتمل ان المراد بقوله هذا التعين البقاء على تلك الارادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) اي في هذا التعين وكذا ضمير عنه (قوله ببقيدته المذكور) هو قوله مع هذا التمسك هذا ما ظهر لي في حل هذا المقام ثم رايت في الكردى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير فيه وفي عنه يرجعان الى هذا التعين وقوله ببقيدته المذكور لاشارة الى قوله لما يتاخر الخ وقوله تقصير اي تقصير عظيم فيصير اياه (قوله ومرو) اي قبيل قول المصنف وانه يجزى الذكر (قوله ومحل) اي مامر (قوله سن مجزى الخ) شامل للثنية التي لها خمس سنين وطرفت في السادسة وليست من اسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) اي الصعود اليه (قوله على ما بحثه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ عميرة ثم نقله عن العراقي في النكست ع ش (قوله تحصيله) اي اخراج ابن اللبون (قوله انه الخ) بيان للمقول والضمير لمن عدم بنت مخاض وبدله (قوله ويجزى ذلك الخ) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل المتن الا انى (قوله في سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا ولما لم يعدم واجبا من الابل ولو جذعة في مالها ان يصعد درجة ولو للثنية وبأخذ جبرانا بشرط ان تكون اله سليمة او ينزل درجة ويعطى الجبران اهـ (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر)

(قوله فلا يتعين على المعتمد) المعتمد المتعين كالمرورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذا بتحصيل اصل اخر) يقال الاصل الاخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البديلة هنا في الجملة (قوله في المتن

أما البحث فلا لأنه مخالف للنقول في الكفاية ويجزى عليه الاسنوي والزر كشي وغيرهما أنه مخير بين اخراج القيمة والصعود بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه واما التأييد للموضوع الفرق بين البذل والاصل فكيف يقاس احدهما بالآخر حتى يقال إذا لم يتم تحصيل البذل فكذا بتحصيل اصل اخر

(والمعية كعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكلف) بنت مخاض (كريمة) أي دفعها وأبله مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم كما يأتي للخبر الصحيح إياك وكرائم أموالهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (٢١٧) (ابن لبون) وحقا (في الاصح) لوجود بنت

قد يقال الأصل الآخر بدل هنا بدليل اجزائه فالجامع البدلية هنا في الجملة سم قول المتن (والمعية الخ) أي والمقصود بالعاجز عن تخليصها والمرهونة بمؤجل أو بحال ويجوز عن تخليصها مغنى وتقدم في الشرح وعن النهاية مثله (قوله فيخرج) إلى قوله مثلاً في النهاية والمغنى الأقوله حيث إلى لان قول المتن (ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا واحدة فمزيله جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الاسنى ما يصرح بما قاله أولا وأما قوله ثانيا ففي البجيري عن الاطفيحي أنه لو كان بعض أبله كراما وبعضها مهازيل يخرج كريمة به بالقسط الا في ما إذا كان بعضها صحاحا وبعضها مرأسا اه (قوله وإبله الخ) أي بقيتها اسنى (قوله مهازيل) أي هز الا ليس عيبا سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فيلزمه إخراج كريمة مغنى ونهية (قوله كما يأتي) أي في الفصل الا في شرح وخيار (قوله إياك وكرائم أموالهم) وكرائم الأموال نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكم العزتها بسبب ما جمعت من جميل الصفات فان أطوع بها فقد أحسن اسنى (قوله مع ورود النص) أي في أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله لا يوجب هذا الاختصاص) أي اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا نهية ومغنى (قوله في أبله) أي أو بقره ولا يكون ذلك الا فيهما حنفى اه بجري م (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وإن وجدها الخ (قوله وقضيته) أي قضية تعليل عدم الجواز بالتشقيص و(قوله اجزاء ثلاث مع حقتين) أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعا و(قوله وأربع مع حقة) أي بأن يزد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان) متعلق بالاجزاء والضمير المستتر راجع لاخراج كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله هو الا غبط) هل أو المساوى في الغبطة سم أي كما يؤيد مسألة المتن مع قول الشارح حيث لا غبط (قوله وهو كذلك) أي كافي الروض وشرحه وإن لم يذ كر الشرط المذكور رسم وقوله كافي الروض الخ أي والنهاية والمغنى وقوله وإن لم يذ كر الشرط الخ أي هنا صريحاً ولا يفوت من سابق كلامه اعتبار الشرط المذكور هنا أيضا (قوله لكن يشكل عليه) أي على اجزاء ما ذكر قول المتن (فان وجد ماله الخ) عبارة المغنى والنهاية واعلم ان لهذه المسئلة خمسة أحوال لانه أمان يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو باحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو باحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه وقد شرع بيان ذلك فقال فان وجد الخ اه (قوله كاملا) إلى التثنية في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو بصفة الكرم (قوله كاملا) أي تاما بمنزلة ثمانية ومغنى قول المتن (أخذ) أي وان وجد شيء من الآخر إذ الناقص كالمعدوم شرح المنبرج واسنى وشيخنا (قوله ان لم يحصل الآخر الا غبط) أي والا تعين الا غبط وينبغي أو المساوى في الغبطة أي ولا يتعين ما بماله سم ويوافق قول المغنى والنهاية وقوله أخذت يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ عبارة الروضة والمحرم لا يكلف تحصيل الآخر وإن كان غبطاً وهي

ولا يكلف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أو محله في غير نحو الولي والوكيل إذ عليهما رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرهما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الا واحدة فمزيله جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الا واحدة فمزيله جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك (قوله وإبله مهازيل) أي هز الا ليس عيبا (قوله إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الا غبط) هل أو المساوى في الغبطة (قوله وهو كذلك) أي كما في الروض وشرحه وإن لم يذ كر الشرط المذكور (قوله

مخاض بمنزلة ماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لانه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها فلا يؤخذ (في الاصح) وفارق اجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بأن فيه مع ورود النص زيادة سن عليها توجب تميزه بفضل قوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في أبله (كما تى بعير) فرضا خمس بنات لبون وأربع حقائق لانها خمس أربعينات وأربع خمسينات (فالمذهب) انه لا يتعين أربع حقائق بل الواجب (هن) أو خمس بنات لبون حيث لا غبط لما يأتي لان كلا يصدق عليه انه واجب ولا يجوز إخراج حقتين وبنتي لبون ونصف وان كان غبطاً للتشقيص وقضيته اجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو الا غبط وهو كذلك لكن يشكل عليه ان من خير بين شيتين لا يجوز لها تبغيضا كما في كفارة اليمين وقد يفرق

ولا يجوز هنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (ولإلا) يوجد بماله احدهما كاملا بان فقد كل منهما او بعض كل او بعض احدهما او  
وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء او بصفة (٢١٨) السكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما اى كله او تامه بشرام وغيره وان لم يكن اغبط

لمشقة تحصيل الاغبط  
ويعلم بما ياتي ان له ان يصعد  
او ينزل مع الجبر ان فله في  
تلك الاحوال الخمسة ان  
يجعل الحقائق اصلا ويصعد  
لاربع جذاع فيخرجها  
وياخذ اربع جبرانات وان  
يجعل بنات اللبون اصلا  
وينزل الخمس بنات مخاض  
فيخرجها مع خمس جبرانات  
فعلم ان له فيما اذا وجد بعض  
كل منهما كبنات حقائق  
واربع بنات لبون ان  
يجعل الحقائق اصلا فيدفعها  
او بعضها والباقي من بنات  
اللبون مع الجبران لسكل  
وبنات اللبون اصلا فيدفعها  
او بعضها والباقي من الحقائق  
وياخذ الجبران لسكل وفيها  
اذا وجد بعض احدهما كحقبة  
ان يجعلها اصلا فيدفعها مع  
ثلاث جذاع وياخذ ثلاث  
جبرانات او بنات اللبون  
اصلا فيدفع خمس بنات  
مخاض مع خمس جبرانات  
(تنبيه) قضية كلامهم  
انه فيها اذا فقدهما يجوز  
له جعل الحقائق اصلا ويدفع  
اربع بنات لبون مع اربع  
جبرانات لا جعل بنات  
اللبون اصلا ويدفع خمس  
حقائق وياخذ خمس جبرانات  
وجد عين الواجب هنا  
فامتنع اخذ الجبران كذا  
قل وهو متجه في الثانية

ان لم يحصل الآخر الاغبط) اى والاتعين والاغبط وينبغي أو المساوى في الغبطة اى ولا يتعين ما بماله (قوله)  
ولا صعود) اى بالجبران (قوله) والاى يوجد بماله احدهما) اى واحد منهما (قوله) او بعض احدهما) لعل الاولى  
بدل هذا او احدهما وبعض الآخر فتامله (قوله) او بعض احدهما) اى او فقد بعض احدهما ولا ينبغي  
ان المفهوم منه انه وجد احدهما وبعض الآخر دون بعض وليس بصحيح ولا مراد او عبارة شرح المنهج في  
هذا المقام والاى ان لم يوجد احدهما بماله بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله او بعض  
منهما او بعض احدهما او وجدا او احدهما لا بصفة الاجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله او بعض  
احدهما السكونه في شرح المنهج عبر بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالقد فم يصب المقصود  
فتامله اقول الشارح اصلا هذا محل طب (قوله) في تلك الاحوال الخمسة) اى المذكورة بقوله فان  
فقد كل منهما الخ (قوله) مع الجبران لسكل) اى من الباقي (قوله) كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا  
القول فانه قال وظاهر انه يجوز له ان يجعل الحقائق اصلا وينزل الى اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع  
جبرانات ثم قال وكلامهم يقتضى ذلك (قوله عن الآخر) كانه اعتراض عما ذكر قبل التنبيه ان يصلح فيه احد

وأما الاولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضى ما ذكر فيها لأن أحد الواجبين المخبر فيهما لا يصلح للبديلة عن (قوله)  
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فامتنع عن نفسه ثم بكل من غيره فيما إذا كان له أربع مائة له لإخراج أربع حقائق وخمس بنات لبون



إذ لا تشقيص لأن كل مائتين أصل براسها ولا يشكل عليه ما يأتي من تعين الاغبط لحل هذا غلي ما إذا استويا في الاغبطية او كان في اجتماع الحقائق وبنات اللبون اغبطية و يأتي أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أي الاصناف وغلب الفقراء منهم الأكثر ثم وشهرتهم لان استواءهما في القدرة عليهما كم وفي وجودهما الآتي ويرد بوضوح الفرق وليس له (٢١٩) فيما ذكر أن يصعد أو ينزل الدرجتين

كان يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات او الحقائق أصلا وينزل الاربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله ومن ثم لورضى في الاول بخمس جبرانات جاز (وان وجدها بماله بغير صفة الاجزاء فكالمعدم كما مر أو بصفته حال الاخراج ولا نظر لحال الوجوب كما علم بأمور فيما إذا وجد بنت المخاض قبل الاخراج نعم لا يبعد أن يأتي هنا نظير بحث الاسنوى السابق من انه لو قصر حتى جنى تلف الاغبط لم يجزئه غيره (فالصحيح تعين الاغبط) أي الانفع منها إن كان من غير السكرام إذ هي كالمعدومة كما بحشه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه بان كان أصالح لهم لزيادة قيمة أو احتياجهم لنحور أو حرث أو حمل إذ لا مشقة في تحصيله وإنما يخبر فيما يأتي في الجبران وفي الصعود والنزول والاغبط أولى أن تصرف لنفسه لأن

(قوله إذ لا تشقيص الخ) أي بخلاف ما مر في المائتين معنى (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون إلا واحدا شرح الروض اه سم (قوله لحل هذا) أي ما هنا (قوله على ما إذا استويا) أي كل واحد من الفرضين والمجتمع منهما (قوله ويأتي) أي في شرح فالصحيح الخ (قوله لان استواءهما في القدرة الخ) عبارة المغنى والنهاية لان استواءهما في عدم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب إخراج الاغبط كما سيأتي اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ع ش (قوله فيما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين الاغبط) أي وان كان المالك المحجور عليه ع ش (قوله أي الانفع) إلى المائتين في النهاية لا قوله بان كان إلى وإنما يخبر (قوله إن كان من غير السكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير السكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الاتي بقوله فان قلت يتناقض الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) تصوير للانفع أو للاغبط والمآل واحد (قوله إذ لا مشقة الخ) لتعليل للمتن (قوله وإنما يخبر) رد الدليل مقابل الصحيح (قوله فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين: ره ماسم (قوله وفي الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله والنزول) أي بينهما مسم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله أولى) أي لا واجب سم عبارة البصري أي ثم لا متعين اه (قوله إن تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وإنما يخبر في الجبران (قوله واحد الفرضين الخ) بالنصب عطف على الجبران (قوله ولا مكان الخ) متعلق بقوله وإنما يخبر في الصعود والنزول (قوله أي الاغبط) إلى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله مالم يعتد إلى اتين وقوله لان القصد إلى ويجوز وكذا في المغنى لا قوله لامن الماخوذ وقوله لا بنصف حقة قول المتن (ان دلس أو قصر الساعى) أو يصدق من المالك والساعى في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعى ع ش (قوله ولو في الاجتهاد) أي بأن أخذه عالما بالحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ماذا مغنى ونهاية عبارة شرح المنهج بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط اه من غير اجتهاد (قوله فرد عينه الخ) أي فيلزم المالك إخراج الاغبط ويرد الساعى ما أخذه ان كان باقيا وبدله ان كان نالفاهاية ومغنى قال ع ش هل ذلك البديل من ماله لتقصيره بعدم التحرى او من مال الزكاة فيه نظر والاقرب الاول للعللة المذكورة اه قول المتن (والاصح الخ) والثاني لا يجب بل يسن لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب معه شيء اخر كما إذا ادى اجتهاد الساعى إلى اخذ القيمة بان كان حنفيًا فإنه لا يجب معها شيء اخر مغنى ونهاية (قوله مالم يعتد الخ) هلا قدم

الواجبين عن بعض الآخر لكن قد يتوجه أنه حيث صلح للبديلة في البعض فليصلح في الكل والاحتياج لفرق واضح (قوله ولا يشكل عليه ما يأتي من تعين الاغبط) قال في شرح الروض وهو لا يكون الا احدهما (قوله مع إمكان تقليله) أي بما مر بقوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ (قوله إن كان من غير السكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير السكرام قلت يمكن ان يجري هنا ما ذكره اول الفصل الاتي بقوله فان قلت يتناقض الاغبط هنا الخ (قوله وإنما يخبر فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما (قوله والنزول) أي بينهما (قوله والاغبط فيهما أولى) أي لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولى (قوله مالم يعتد الساعى الخ) هلا قدم هذا غبط قوله ولا يجزى غيره فتامله (قوله

الجبران ثم في الذمة لتخير دفعه كال كفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فرو عبت صاحبة مستحقه ولا مكان تحصيل الفرض هنا بينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزى غيره) أي الاغبط (ان دلس) المالك بان اخفى الاغبط (أو قصر الساعى) ولو في الاجتهاد في أهم الاغبط فرد عينه ان وجد ولا قيمة له (والا) بدلس ذلك ولا قصر هذا (في جزيء) عن الزكاة لان رده مشق (والاصح) بناء على الاجزاء مالم يعتد له اعنى حل اخذ غير الاغبط وبفرض الامام له ذلك لاجراء غير الاغبط حينئذ (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط

لماذا كانت الاغلبية بزيادة القيمة لانه لم (٢٢٠) يدفع القرض بكاله فاذا كانت قيمة احد القرضين اربعمائة والآخر اربعمائة وخمسين واخرج

هذا عقب قوله ولا يجزى غيره فتأمل سم (قوله اذا كانت الاغلبية الخ) خرج بذلك ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) اى والا فلا يجب معها شىء كما قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعاميل للصالح (قوله احد القرضين) اى للحقائق و(قوله والاخر) اى كينات اللبون نهاية (قوله دنائير او دراهم الخ) قضيته ان غيرهما لا يجزى. وان اعتيد تعامل اهل البلد به واعله غير مراد وان التعبير بهما للغالب ليجزى. غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه اطلاق قول المحلى ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه اى لخصوص الدراهم وهى الفضة ع ش اقول وكذا يقتضيه قول الشارح الآتى لان القصد الخ (قوله من الاغبط) اى لانه الاصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون) وظاهر ان محله حيث لم يتفاوت التقويم بين الصحيح والكسر ولا فينبغى ان يزداد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهم فالضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله آتفان يخرج بقدره جزأ فليأمل حق التامل بصري (قوله بخمسة اتساع بنت الخ) عبارة النهاية والمعنى بخمسين وبخمسة اتساع الخ اه (قوله لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون الخ) اى ونسبة الخمسين للتسعين خمسة اتساع لان تسع التسعين عشرة يجزى (قوله ابن لبون) الى قول المتن وفي الصعود في النهاية الا قوله وامكنه تحصيلها وكذا في المعنى الا قوله نعم الى اما اذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطف على الهاء و(قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وامكنه الخ) ينظر وجه هذا التقييد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعيبة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو بخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال النهاية وان امكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصاية من فلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء) اى بصفة الشاة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الابل في جميع ما سبق وقفا خلافا لما لا ان الساعى لو دفع الذكرو رضى به المالك جاز قطعهما نهاية (قوله لان الحق له) اى فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (او عشرين درهما) والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم فضببط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصرة والفطرة ونحوهما زبادى (قوله لاسلامية نقرة) والدرهم النقرة يساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم او يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله المحلى لتناسب الدرهم المذكورة بقيمة الشاتين لان الكلام في شاة العرب وهى تساوى نحو احد عشر نصف فضة بل اقل وليس المراد به الدرهم المشهور حفى اه يجزى وقد يخالفه قول الشارح كغيره وهى المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة لاسنى والنهاية او غلبت (قوله وهى) اى الفضة الخالصة معنى (قوله قدر الواجب) اى اواقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب اولا لا يكون له قيمة سم (قوله كامر) اى فى شرح فان عدم بنت الخاض فابن لبون قول المتن (فعدمها) اى فى ماله نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه سن فقده الخ) ولو صعد من بنت الخاض مثلا الى بنت اللبون قال الرركشى هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد اخذ الجبران فى مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا من ستون وثلاثين جزءا ويكون احد عشر فى مقابلة الجبران

لماذا كانت الاغلبية بزيادة القيمة) والا فلا يجب شىء ماله الرافعي شرح مر وخرج ما اذا كانت بغير ذلك بما تقدم (وامكنه تحصيلها) ينظر وجه هذا التقييد فانه اذا لم يمكنه تحصيلها فله دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وان جاز له ايضا اخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعيبة كعدومة كما ان من امكنه تحصيلها كان له دفع بنت لبون عنده واخذ الجبران وله تحصيلها فهو بخير بينهما ولهذا قيد قوله دفعها بقوله ان شاء وبجواب (قوله لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب) اى اواقل اذ ارضى المالك كما هو ظاهر لان الحق له بقى انه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب للتطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم الا ان يحسب اولا لا يكون له قيمة

الاول ولرجع عليه بخمسين (ويجوز اخرجه) دنائير او (دراهم) من نقد البلد وان امكنه شراء كامل لان القصد الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه اخرى علل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز ان يخرج بقدره جزأ من الاغبط لان الماخوذ فلو كانت قيمة الحقائق اربعمائة وبنات اللبون اربعمائة وخمسين واخذ الحقائق فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين تحصيل شقص به) من الاغبط ومن (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها) وابن لبون فى ماله وامكنه تحصيلها (وعنده بنت لبون دفعها) ان شاءم واخذ شاتين) بصفة الاجزاء الا ان رضى ولو بذكرو احدلان الحق له (او عشرين درهما) لاسلامية نقرة اى فضة خالصة وهى المراد بالدرهم حيث اطلق نعم لولم يجدها وغلبت المغشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها لخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب اما اذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون الا اذا لم يطلب جبرانا كامر (او) لزمه

(بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين) بصفة الشاة التى فى الابل فى جميع ما مر فيها (او عشرين نهاية درهما) دفع (حتى واخذ شاتين او عشرين درهما) كما رواه البخارى عن كتاب ابن بكر رضى الله عنه وكذا كل من لزمه سن فقده

وما نزل منزلته له الصعود لا على منه ولو غير سن زكاة واخذ الجبران والنزول لاسفل منه ان كان سن زكاة ودفع الجبران وخرج بعد ما ما اذا وجدها فيمتنع النزول وكذا الصعود وان طلب جبرانا ونحو المعيب والكريم هنا كعدوم نظير ماسروا لما منعت بنت المخاض الكريمة ابن ابون كاسم لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه اغلاظ من الصعود والنزول (والخيار ٢٢١) في الشاتين والدرهم) وأجد هما

هو ومسمى الجبران الواحد (لدا فها) ماله كان او ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء اخذ او دفعا كاي لزم وكيلا وليا رعاية مصلحة المالك (و) الخيار (في الصعود والنزول للمالك في الاصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه حتى لا يكلف الشراء فناسب تخييره ولو مع الجمع بينهما كما اذالزمه بنتا ابون فنزل عن احدهما لبنت المخاض مع اعطاء جبران وصعدت الاخرى لحقة مع اخذه لسكن ان وافقه الساعى ولا اجيب هذا ما يحسنه الزركشى والذي يتجه المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما ان يصعد واما ان ينزل واما الجمع فخرج عن القياس من غير حاجة اليه ومحل الخلاف ان دفع غير الاغبط والا لزم الساعى قبول الاغبط جزما (لأن تكون ابله معيبة) بمرض او غيره فلا يجوز له الصعود لمعيب مع طلب الجبران لان راء الساعى مصلحة لان الجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين فقد تزيد قيمة الجبران الماخوذ على المعيب المدفوع ومن

نهاية (قوله وما نزل الخ) عطف على الهاء (قوله وخرج بعد ما الخ) اى فى موضعين (قوله ما اذا وجدها) اى ولو معلوفة كما تقدم عش (قوله فيمتنع النزول) اى مطلقا معنى (قوله كعدوم الخ) اى فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العدل الى ابن لبون نهاية ومعنى وسم (قوله نظير ماسروا) اى فى شرح تعين الاغبط (قوله كاسم) اى فى الماتن قبيل ولوانفق فرضان (قوله لا مدخل له فى فرائض الابل) اى لم يجب منها ذكر واما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض عش (قوله فكان الانتقال اليه) اى مع وجود بنت المخاض فى ماله قول المتن (لدا فها) اى في دفع ماشاء منها وان كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع المالك فان كان الدافع الساعى راعى الاصلاح كاذكره الشارح بقوله لسكن يلزمه الخ وبقى ماله تعرض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والولى عليه دفعاه ومصلحة الفقراء على الساعى اخذ اهل ير اعيهما ويراعى مصلحة الفقراء فيه نظرا والذى يظهر ان الساعى ان كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قول ما دفعه له الساعى وان كان الدافع هو الولي او الوكيل وجب عليه مراعاة موكله او موليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع غش ويصرح بهذا قول المغنى والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخيرة للمالك اجيب بانه يطلب منه ذلك فان اجابه فذاك والاخذ منه ما دفعه ذلك اهـ اى وجوبه بافجير على اخذه عش (قوله لسكن يلزمه) اى الساعى رعاية مصلحة الخ ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم نهاية ومعنى (قوله اخذا) اى للاغبط للجبران ثلاثين ما قبله ويمكن ارادته بان فوض المالك الخيرة بين اخذ الشاتين واخذ العشرين اليه فلا تنافى واما اراد بالاخذ طلبه ولان لم يلزم المالك موافقته شوبرى وتقدم الجواب الاخير عن المغنى والنهاية (قوله هذا ما يحسنه الزركشى) اى واقره الاسنى (مطلقا) اى وافقه الساعى اولا (قوله ومحل الخلاف) الى قول المتن ولا تجزى مشاة فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله الا لان راء الساعى مصلحة (قوله ومحل الخلاف) اى الذى فى المتن (قوله الا ان راء الساعى الخ) اى فيجوز كما اشار اليه الامام قال الاسنوى وهو متجه اسنى ومعنى وسم وخالف النهاية فقال فلور اى الساعى مصلحة فى ذلك فالوجه المنع ايضا اخذا بعموم كلامهم خلافا لاسنوى اهـ (قوله لان الجبران الخ) لتعيل المتن (قوله ومن ثم) اى لاجل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود درجتين الخ) اى كالمو وجب عليه بنت لبون فصعد الى الجذعة عند فقد بنت اللبون والحقة معنى ونهاية (قوله فى جهة المخرجة) اى التى يريد اخرجها وجهتها هو ما بينها وبين الواجب الشرعى بجرى (قوله فلا يصعد عن بنت مخاض للحقة الخ) اى وان كان فيه منفعة للفقراء لتزليل الدرجة القرى منزلة الواجب عش (قوله للزائد) عبارة غير الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) اى تعذر الدرجة القرى اولا (قوله وصعود ونزول الخ) اى وحكم الصعود والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقد ها والحقة وبنت اللبون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات او يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند قدما بينهما واخذ ثلاث جبرانات معنى ونهاية (قوله كاذكر) اى فى الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل لسليم مع طلب الجبران جاز وله النزول لمعيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين) واخذ جبرائين ونزول درجتين (مع دفع جبرائين) كما اذا اعطى بدل الحقة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قرى فى جهة المخرجة (فى الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض للحقة ولا ينزل عن الحقة اليها الا عند تعذر بنت اللبون لا مكان استغناء عن الجبران للزائد نعم لو صعد درجتين ورضى بجبران واحد جاز قطعا مطلقا وصعود ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر وخرج بقولنا فى جهة المخرجة ماله لولمه بنت لبون

فقد هاء الحقلة للصعود للجدعة واخذ جبرائيل وإن كان عنده بائع مخاض لانها وإن كانت اقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية) وهي ما لها خمس سنين كاملة (بدل جدعة) فقد هاء (على أحسن الوجوه) لانها ليست من أسنان الزكاة (قات الاصح عند الجمهور والجواز والله أعلم) لانها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت بجدعة بدل حقة ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء

نيابتها ولا تعدد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة كافي الاضحية أما إذا لم يطلب جبران فيجوز جزما (ولا تجزى مائة وعشرة دراهم) عن جبران واحد لان الحديث يقتضي التخيير بين الشاتين والعشرين فلم تجزى خصلة ثالثة كما لا يجوز في كفارة مخيرة اطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الاخذ المسالك ورضى بالتفريق جاز لان الحق له (وتجزى شاتان وعشرون لجبرائيل) لان كلا مستقل فاجبر الاخر على القبول (ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع) وهو (ابن سنة) كاملة لانه يتبع امه في المشرح وتجزى تبعية بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبيع) وفي (كل اربعين مسنة) واستغنى بهذا عما يوجد في بعض النسخ وفي اربعين مسنة وهي ما (لها ستان) كاملتان لتكامل اسنانها وتجزى تبيعان بالاولى وبحت ان في كل اربعين تبيعا تبيعا الظاهر انه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن تجب فيه الزكاة لا تعتبر موافقة سنة للمخرج وسيأتي

القرني في جهة المخرجة وظاهر ان المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحدىاهما دون الاخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله سم (قوله) ولا يتعدد الجبران الخ) اي فغاية درجات الصعود مع الجبران اربع بان يصعد من بنت المخاض إلى الثنية فيأخذ اربع جبرانات وغاية درجات النزول ولا يكون إلا مع الجبران ثلاث بان ينزل من الجدعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات بجبري (قوله) لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة الخ) اي دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى نموها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعى لا يجبر على قول ما فوق الثنية مطلقا لكن قول لم ولا يتعدد الجبران الخ يقتضى انه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم الخ) ظاهره وإن انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى سم وباتى عن النهاية ما يوافقه (قوله) نعم إن كان الاخذ المالك الخ) اي بخلاف الساعى كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والا قرب المنع نظر الاصل وهذا عارض نهاية قال ع ش ويجزى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتي لبون ونصفا مع حقتين فباعوا لوافق فرضان اه (قوله) لان الحق له) اي وله إسقاطه بالكلية مغنى ونهاية قول المتن (ويجزى شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيره ما لاخر فهل يمتنع نظر القصد ما لا يصح شرعا لا يبعد الامتناع فليحرر بصرى (قوله) لان الحديث) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله واستغنى إلى وهي وقوله وبحت إلى وذلك (قوله) لان كلا مستقل الخ) ولتوجه عليه ثلاث جبرانات فأخرج عن واحدة شاتين وعن أخرى عشرين درهما وعن أخرى شاتين او عشرين درهما جاز مغنى (قوله) لانه يتبع الخ) اي سمي بذلك لانه الخ نهاية (قوله) وتجزى تبعية) اي وإن كانت اقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها ع ش (قوله) عما يوجد في بعض النسخ) اي قبل قوله ثم في كل الخ (قوله) لتكامل اسنانها) اي سميت بذلك لتكامل الخ نهاية (قوله) بالاولى) عبارة النهاية والمعنى على الاصح (قوله) تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني لاسم ان سم (قوله) الظاهر انه وهم الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة وعبارتها ولوملك إحدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يجب ثلاث جبرانات وفي الحاوى وجه انها تكفيه وحدها حذر من الاجحاف وليس بشيء اه فالبحت المذكور إنما يتخرج على الوجه المرجوح بصرى (حيث كان في سن الخ) اي كافي الاتبعة سم (قوله) يجب فيه الزكاة) الجملة صفة سنو (قوله) لا تعتبر الخ) خبر ان (قوله) موافقة سنة للمخرج) لعل الانسب موافقة المخرج له فيه (قوله) وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله) لا يتغير إلا بزيادة عشرين الخ) اي ففي ستين بقرة تبيعان وفي سبعين مسنة وتبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعة وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع نهاية ومعنى (قوله) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة اتبعة) اي يتفق فيه فرضان مغنى (قوله) تفصيل مامر الخ) اي من خلاف وتفرع مغنى (قوله) هنا) اي في زكاة البقر نهاية (قوله)

القرني في جهة المخرجة وظاهر ان المراد بالقرني في المثال الدرجتان المتوسطتان إذ لو تعددت إحدىاهما دون الاخرى لم يتجه الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع إمكان تقليله (قوله) في المتن ولا تجزى مائة وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى (قوله) وبحت ان في كل اربعين تبيعا تبيعا) الاول تمييز والثاني اسم ان (قوله) حيث كان في سن تجب فيه الزكاة)

في رد استشكل إخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الأربعين لا يتغير إلا كما زيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة ويأتى فيها تفصيل مامر في المائتين إلا أنه لا جبران هنا كالغنم لعدم وروده (ولا شيء في الغنم حتى تبلغ اربعين فشاة جدعة ضان او ثنية معز وفي مائة واحد وعشرين شاتان او) في مائتين

وواحدة ثلاث) من النشياء (وفي اربعائة اربع ثم في كل مائة شاة) كما في (٢٢٣) كتاب الصديق رضى الله عنه

رواه البخارى (تنبيه)  
اكثر ما يتصور من الوقص  
في الابل تسعة وعشرون  
ما بين احدى وتسعين ومائة  
واحدى وعشرين وفي  
البقر تسع عشرة ما بين  
اربعين وستين وفي الغنم  
مائة وثمانية وتسعون ما بين  
مائتين وواحدة واربعائة  
(فصل في بيان كيفية  
الخراج لما مر وبهض  
شروط الزكاة (ان اتحد  
نوع الماشية) كان كانت  
لبله كلها أرحية أو مربية  
او بقره كلها جواميس او  
عرايا او غنمه كلها اناؤ  
معزا (اخذ الفرض منه)  
وهذا هو الاصل نعم ان  
اختلفت الصفة مع اتحاد  
النوع ولا نقص وجب  
اغبطها كالحقاق وبنات  
البون فيما مر ولا نظر  
لامكان الفرق بان الواجب  
ثم اصلان لانه لا نلاحظ  
القياس انه لا حيف على  
المالك في المستثنين فلا ينافي  
هذا الفرق الا في خمس  
وعشرين معيبة وفارق  
اختلاف الصفة هنا  
اختلاف النوع بانه اشد  
فان قلت ينافي الاغبط هنا  
ما ياتي انه لا يؤخذ الخيار  
قلت يجمع بحمل هذا على  
ما اذا كانت كلها خيارا  
لكن تعدد وجه الخيرية  
فيها او كلها غير خيار بازلم  
يوجد فيها وصف الخيار

كما في كتاب الصديق رضى الله عنه الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتى في مكان  
واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلدن لزومه الزكاة لو ملك ثمانين في بلدن وفي كل اربعين لا تلزمه إلا  
شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لزومه الزكاة اى ويدفع زكاته  
للامام لانه الذى له نقل الزكاة ويقال مثله فيما ياتي اه عبارة شيخنا فان اجتمع المستحقون في البلدن  
اعطاها الشاة في هاتين المستثنين وإلا اعطاها للامام وهو يعطيها لمن شاء لان له نقل الزكاة اه  
(فصل في بيان كيفية الاخراج) (قوله) وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها  
كونها نهما وكونها نصابا ع ش قول المتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعيها وهى تمشى نهاية ومعنى  
(قوله) كان كانت) إلى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية إلا قوله ولا نظر إلى فان قلت وقوله وقد مر إلى  
وذلك وقوله واخرج هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المغنى إلا قوله فان قلت إلى المتن (قوله) ارجية)  
نسبة إلى ارحب بالمهملتين والموحدة قبيلة من همدان و (قوله) او مربية) بفتح الميم اى وسكون الهاء نسبة  
إلى مهرة بن حيدان ابو قبيلة اسنى وكردى قول المتن (أخذ الفرض منه) أى من نوعه لا من خصوص ماله  
غش (قوله) وهذا هو الاصل) ثم بدلا ياتي من تصحيح تفريع فلو الخ على ما قبله (قوله) نعم ان اختلفت  
الصفة) اى بان تفاوتت في السن معنى ولعل الباء بمعنى السكاف (قوله) ولا نقص) واسبا به في الزكاة خمسة  
المرض والعيوب والذكورة والصغر وداء النوع بان كان عنده من الماشية نوعان احد همدانى وكردى  
(قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمغنى  
والاسنى فعادة الاصحاب كما في المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعها اه قال ع ش اى انفع  
الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغي ان ياتي هنا نظير ما تقدم من انه لا يجوز غيره إن داس المالك او قصر  
الساعى الخ اه (قوله) كالحقاق وبنات البون) اى قياسا على وجوب الاغبط هناك (قوله) ولا نظر لامكان  
الفرق) اى بين ما هنا وما مر (قوله) ثم) اى فيما مر رسم (قوله) فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق  
مفعوله سم عبارة السكردى اى لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتى اه (قوله) وفارق اختلاف  
الصفة) اى حيث وجب معه الاغبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة  
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع في لزوم الاخراج من  
اجودها زيادة إجحاف بالمالك انتهت لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى  
شرطه مسيان فإى إجحاف فى الاخراج من اجودها فضلا عن زيادته لا نأمنع انهما سبيان وهو ظاهر رسم (بانه)  
اى اختلاف النوع كرى (قوله) ينافي الاغبط هنا) اى وجوب الاغبط عند اختلاف الصفة (قوله) ما ياتي)  
اى عن قريب فى قوله ولو كان البعض ارد الخ (قوله) وقد مر) اى فى شرح تعين الاغبط (قوله) وذلك) اى  
وحمل ما ياتي قول المتن (عن ضان) هو جمع مفردة المذكور ضائن والمؤنث ضائنة بهزة قبل النون معنى  
وزيادى قول المتن (معزا) هو بفتح العين وسكونها جمع مفردة للمذكر ماعزو والمؤنث ماعزة والمعزى بمعنى  
المعزوه وهو منون منصرف فى التنكير إذ الفه للحاق بالتثنية معنى وع ش قول المتن (جازى الاصح) هذه

اى كما فى الاتبعة

(فصل في بيان كيفية الاخراج الخ) (قوله) وجب اغبطها) اى بلارعاية القيمة بخلاف ما ياتي لاتحاد النوع  
هنا (قوله) وبنات البون) قال فى شرح الروض نقله فى المجموع عن العمرانى عن عامة الاصحاب (قوله) ثم)  
اى فيما مر (قوله) ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله) وفارق اختلاف الصفة) اى  
حيث وجب معه الاغبط (قوله) اختلاف النوع) اى الاتى حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة شرح الروض  
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعا شدة اختلاف النوع فى لزوم الاخراج من اجودها زيادة  
إجحاف بالمالك اه لا يقال الاخراج من اجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذى شرطه مسيان فإى إجحاف

الاتى وقد مر أن الاغبطية لا تنحصر فى زيادة القيمة وذلك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ  
(فلو اخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه (عن ضان معزاً أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(جأز في الأصح) لاتخاذ الجنس ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحد قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تستوى قيمة ثنية المعز و جذعة الضان و تباع العرب و تباع الجواميس و دعوى أن الجواميس دائمتا تنقص عن قيمة العرب بمئو عو لو تساوت قيمتهما الأرحبية والمهرية أجزأت أحدهما عن الأخرى قطعاً على ما قبل وكان الفرق أن التمايز بين الضان والمعز والعرب (٣٣٤) والجواميس أظهر فجري فيهما الخلاف تنزيلاً لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الأرحبية والمهرية فإن قلت ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى عدم الأجزاء مطلقاً قلت وجهه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كما تقرر لا لانحصار الأجزاء فيه (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) و كآر حبيسة ومهرية وجواميس وعرب (ففي قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان لاحظ خلافه تغليباً للغالب (فإن استويا فالأغلب) هو الذى يؤخذ أي لأنه لا مرجح غيره وقيل يتخير المالك (والأظهر أنه) أي المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليها بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عنراً) وهى أنثى المعز (وعشر نعجات) ضأناً (أخذ عنراً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز) بجزئة (وربع نعجة) بجزئة وفى عكسه ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز والخيرة للمالك كما أفاده المتن لا للساعى فعنى قوله أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال فى الأبل والبقر فلو كانت قيمة عنز بجزئة ديناراً و نعجة بجزئة

الصورة ليس من اختلاف النوع الاقنى فى قوله وإن اختلف الخ لأن ما هنا مفروض فيما إذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه ع ش (قوله لاتخاذ الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعة ضان عن أربعين من المعز وثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة نهاية (قوله تعدد الخ) أى المخرج (قوله قيمة الواجب) مفعول تساوى (قوله ودعوى أن الجواميس الخ) عبارة النهائية وقول الضارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس لم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمنه ولا فقد يذ قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب فى زمانها (قوله وكان الفرق) أى بين الأرحبية والمهرية وبين نحو المعز والضأن حيث اختلف فى الثانى دون الأول كرى (قوله ما وجه تفرع المخرج) يجوز كون الفاء فى فلو مجرّد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال ع ش ولو عبر بالواو كان أظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وربما جعل التفرع قرينة الإرادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أى حيث قدر قوله وهذا هو الأصل عقب قول المصنف أخذ الفرض منه (كآر حبيسة) إلى قوله نعم فى النهاية وكذا فى المغنى لا أقوله كما أفاده إلى فلو كانت (قوله تغليباً للغالب) أى اعتباراً بالغلبة مغنى (قوله وهى أنثى المعز) تقدم أن أنثى المعز ما عرّف بالمعز والماعزة مترادفان ع ش (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ سم عبارة المغنى لو عبر المصنف بأعطى دون أخذ لكان أولى لأن الخيرة للمالك اه (قوله كما أفاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء وقوله أى أخذ ما اختاره المالك أى بدليل ماشاء (قوله فكذا يقال فى الأبل الخ) فلو كان له من الأبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشر مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية نهاية (قوله نعم) إلى قوله أى مع اعتبار الخ فى الأسنى مثله (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا الخ) أى لا اختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيها وذلك أن لم يؤكّد اعتبار القيمة ما نفاه سم قول المتن (ولا تؤخذ مريضة الخ) عبارة النهائية والمغنى ثم شرع فى أسباب النقص فى الزكاة وهى خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر والرداء فقال ولا تؤخذ الخ (قوله بما يرد) إلى قوله كذا عبروا فى النهاية لا أقوله فلو ملك إلى ويؤخذ (قوله بما رده المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً بفوت به عوض صحيح إذا غلب فى جنس المبيع عدمه كرى على ما فصل (قوله أى المراض الخ) أى بان تمحضت ماشيته منها نهاية ومغنى (قوله ولو كان البعض) أى من المراض أو المعيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم أخرج من أجنود النوع فيما مرانفا إلا أن

فى الأخراج من أجنودها فضلاً عن زيادته لانا تمنع أسهاسيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع فلو على ما قبله المقتضى الخ) يجوز كون الفاء فى فلو مجرّد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما اراده المصنف من المخرج عليه وربما جعل التفرع قرينة الإرادة (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قد يتوهم من أخذ م (قوله كما أفاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء (قوله أخذ ما اختاره المالك) أى بدليل ماشاء (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر) أى لا اختلاف النوع غاية الأمر أنه انضم إليه اختلاف الصفة فيها وذلك أن لم يؤكّد اعتبار القيمة ما نفاه (قوله ولو كان البعض) أى من المراض والمعيبات (قوله أخرج الوسط) لم أخرج من أجنود النوع فيما مرانفا إلا أن يفرق بأن أخذ الأجنود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف

دينارين لومه فى المثال الأول عنز أو نعجة قيمتها دينار وربع وفس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج يفرق من أى نوع شاء لكن من أجنوده أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما رده المبيع عطف عام على خاص للنهى عن ذلك رواه البخارى (الأم مثلاً) أى المراض أو المعيبات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى المعيب ولا يلزمه الخيار جمعا بين الحقين فلو ملك خمسا وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الأجنود وأخرى دونها تعيبت هذه لأنها الوسط

يفرق بأن أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف  
وقد يقال فلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا سم  
(قوله بخلافه هنا) بحرر هنا لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفاسم وقد يجاب أخذ  
مما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بان اختلاف المعيب اشد فلو أخرج الاعلى  
منه أجحف (قوله ويؤخذ ان لبون خثي عن ابن لون الخ) لم يبين وجه اجزائه هنا ولعله انه لا يخلو من  
الذكورة والانوثة فان كان أنثى فهو أرق من بنت الخاض وإن كان ذكر أجزأ عن بنت الخاض بخلافه في  
البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والانوثة ع ش (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) اى واتحدت  
نوعانها بمغنى (قوله نصفها سليم الخ) وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءا من  
اربعين جزءا من قيمة مريضة او معيبة وجزء من اربعين جزءا من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار  
وعلى هذا فقس نهاية ومغنى (قوله تؤخذ سليمة بقيمة نصف ساجية الخ) ولولم توجد في ماله صحيحة تفي قيمتها  
بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة اربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من اربعين  
فقيمة الصحيحة المجرئة احد واربعين درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيما لو  
انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط ع ش (قوله أخذ صحيحة بالقسط مع مريضة)  
هذا التعبير محل تأمل فإيراجع ويحرر والذى رايته بخط بعض الافاضل نقلا عن شرح المذهب بصحيحة  
ومريضة بالقسط وهو الذى يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على التبيين والحاصل ان من تأمل  
كلهم في هذا المحل ادنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بان صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب  
ويعلم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للنور بن عراق ما نصه وإن كان الكامل  
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة اى بالتقسيط كما في المجموع بحيث تكون  
نسبة قيمة المخرج الى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصرى وفي سم  
ما يوافقه (قوله كذا عبر وابه) اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف  
مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله او صحيحتان) عطف على  
قوله بنت لبون صحيحة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) اى بان تكون كل واحدة منهما باربع

النوع فلا إجحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجحف وقد يقال فلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا  
وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر انفا بخلافه هنا وقد يشكك على أخذ الاعلى المتقدم اول الفصل وجوابه  
ما اشير اليه ثم (قوله بخلافه هنا) بحرر لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا اه  
(قوله كذا عبر وابه) اى قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة (قوله فوجه ان القيمة الخ) فيه بحث  
لان من لازم تقسيط الصحيحة التقسيط على المريضات لانها تقسط على الصحيحة وعلى المريضات بان تساوى  
جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة وخمسة وسبعين جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة مريضة فلو منع  
اختلاف مراتب المرضى التقسيط لضعف هنا فليتأمل فلا مانع من تقسيط المريضة ايضا بان تساوى خمسة وسبعين  
جزءا من ستة وسبعين جزءا من قيمة صحيحة فليتأمل ثم رأيت في العباب في نظائر هذا المثال ما نصه وإن كان الكامل  
دون الفرض كما تقي شاة فيها كاملة فقط اجزائه كاملة وناقصة بالتقسيط اه وظاهره اعتبار التقسيط في  
المريضة ايضا وظاهر لكن اعترضه الشارح في شرعه بان كان ينبغي ان يجعل بالتقسيط عقب كاملة  
ويؤخر ناقصة عنه لانه قيد في الكاملة فقط كما علم مما تقرر قال وانه تبع قول المجموع مريضة وصحيحة بالقسط  
والفرق بين العبارتين ظاهر فان بالقسط في هذه متعاقب ما يابيه فقط وهو صحيحة وفي عبارة المصنف متعذر  
ذلك اه وفيه نظر ظاهر لما ذكرنا من تقسيط الصحيحة يستدعى تقسيط المريضة فليتأمل (قوله مع  
اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف) قد تمنع هذه التفرقة (قوله او صحيحتان أخذتا مع رعاية القيمة قال

ولما لم يجز الاولى كما غبط  
في الحقائق وبنات اللبون  
لان كلا ثم اصل منصوص  
عليه ولا حيف بخلافه هنا  
ويؤخذ ان لبون خثي عن  
لبون ذكر مع أن الخنثة  
عيب في المبيع ولو انقسمت  
ماشيته لسليمة ومعيبة  
أخذت سليمة بالقسط في  
اربعين شاة نصفها سليم  
ونصفها معيب وقيمة كل  
سليمة ديناران وكل معيبة  
دينار تؤخذ سليمة بقيمة  
نصف سليمة ونصف معيبة  
نما ذكر وذلك دينار ونصف  
ولو كانت المنقسمة لسليمة  
ومعيبة ستاوسبعين مثلا  
فيما بنت لبون صحيحة أخذ  
صحيح بالقسط مع مريضة كذا  
عبر وابه وظاهره أن وعليه  
المريضة لا يعتبر فيها قسط  
فوجه أن القيمة تنضبط مع  
اختلاف مراتب الصحة  
لا مع اختلاف مراتب  
العيب او صحيحتان أخذتا  
مع رعاية القيمة بأن تكون  
نسبة قيمتهما الى قيمة الجميع  
كنسبتهما الى الجميع (ولا  
ذكر)

لان النص ورد بالاناث (الا اذا وجب) كابن لبون او حق في خمس وعشرين ابلا عند فقد بنت المخاض وكجذع او ثني فيما دونها وكتبيع في ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكرا فيما (لوتمحصت) ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجبها في الاصل انثى (في الاصح) كما تؤخذ معيبة من مثلها نعم يجب في ابن لبون اخذ في ست وثلاثين ان يكون أكثر قيمة منه في خمس وعشرين لثلاثي سوي بين النصب ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خسان وخمس خمس اما الغنم فكذلك على وجه والاصح اجزاء الذكرا عنها قطعا وخرج بتمحصت مالوا انقسمت الى ذكور واثاث فلا يؤخذ عنها الا الاناث كالتمحصت اناثا لكن الاثني الماخوذة في المختلطة تكون دون الماخوذة في المتمحصت لجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها فان تعدد واجبها وليس عنده الا انثى واحدة جاز اخراج ذكر معها وايراد هذه على المتن نظرا الى انها لم تتمحص

وسبعين جزأ من ستة وسبعين جزأ من قيمة مريضه وبجرأين من ستة وسبعين جزأ من قيمة صحيحة فلوزادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين يكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة سمى اى فان لم يجد هافرق قيمتهما كما ياتي ومر (قوله لان النص) الى قوله فان لم توجد في المعنى الا قوله وواجبها في الاصل انثى وكذا في النهاية لا قوله على وجه الى قطعا وقوله في غير الغنم (قوله او حق) اى او ما فوقه اسقى (قوله وكجذع) اى من الضان (او ثني) اى من المعز سمى (قوله وكتبيع الخ) اى وتبيعين بدلا عن المسنة اه كرى على بافضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره ولو كانت اناثا شاقول بل هو متعين ولا لئلا تكرر مع قول المصنف وكذا لو تمحصت الخ (قوله غير الغنم) اى وستاتى الغنم انفا سم قول المتن (وكذا لو تمحصت الخ) لو تمحصت ماشيته خنأ فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورها وانوثتها او عكسه بل يجب انثى بقيمة واحدتها وجزم بذلك في العباب سم وقره الشوبرى وعش (قوله في الاصل) لعله اراد به على ما اقتضاه إطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) اى من الماخوذ في خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة الماخوذ) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية كذا افاده المحشى سم والا قربان الماخوذ في خمس وعشرين اقل ما يصدق عليه اسم ابن لبون حيث لا مانع من نحو عيب فيقوم ثم يزاد عليه بالنسبة بصرى (قوله على الجملة الثانية) متعلق بالزيادة ومتعلق بالنسبة محذوف اى الى الجملة الاولى ليجزى (قوله فكذلك) اى كالا بل والبقرة في الخلاف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذكرا الخ) اى حيث تمحصت ذكورا ولعل الفرق بين الغنم وغيرها ان تفاوت القيمة بين ذكرها وانثاها يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر لفوات الدر والنسل فلم ينظر واليه لتيسر تحصيل الاثني بقيمة الذكرا ع ش اقول له لجوب رعاية نظير التقسيط) الوجه في بيان التقسيط هنا ان يقال لو كان في الخمس والعشرين هنا خمسة عشر انثى وعشرة ذكور وجب انثى بجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة انثى بجزئة وخمسة عشر بقيمة ذكرا بجزئة (قوله فان تعدد واجبها) اى كما انثى شاة (قوله جاز اخراج ذكر معها) فينبغي مع مراعاة التقسيط السابق سم (قوله وايراد هذه) الاشارة في الزوض وان كان فيها اى نعمه صحيح قدر الواجب فافوقه وجب صحيح لائق بماله مثال اربعة واثنا عشر نصفها مراض او معيب وقيمة الصحيحة اى كل صحيحة ديناران والاخرى اى وكل مريضه او معيبة دينار لزمه صحيحة بد دينار ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين اجزء من اربعين من قيمة مريضه ويجزء من اربعين من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق لائق بماله قال في شرحه ان يكون نسبة قيمته الى قيمة الجميع كنسبته الى الجميع جمعا بين الحقين اه وقول الشارح مع رعاية القيمة أى بالنسبة المذكورة بأن تذكور كل واحد منهما بأربعة وسبعين جزء من ستة وسبعين جزء من قيمة مريضه ويجزأين من ستة وسبعين من قيمة صحيحة فلوزادت قيمة الصحيحتين الموجودتين على ذلك فينبغي ان لا يجب اخراجهما بل له تحصيل صحيحتين تكون قيمتهما موافقة للنسبة المذكورة (قوله كجذع) اى من الضان (قوله وثنى) اى من المعز (قوله في المتن) وكذا لو تمحصت ذكورا لو تمحصت ماشيته خنأ فيبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ منها لاحتمال ذكورها وانوثتها او عكسه بل يجب انثى بقيمة واحدتها وجزم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) أى وستاتى الغنم انفا (قوله ولو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين خمسين) ماهو الماخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اوسطها وكذا يقال في الصغار الاتية (قوله لجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هنا ان لو كان في الخمس والعشرين خمسة عشر انثى وعشرة ذكور وجب انثى بجزئة تساوى ثلاثة اخماس قيمة انثى وخمسة عشر بقيمة ذكرا بجزئة (قوله فان تعدد واجبها) اى كما انثى شاة (قوله جاز اخراج ذكر معها) فينبغي مع مراعاة نظير التقسيط السابق



لأن هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السليم والمعرب (وفي اله غار) إذا ماتت الأم مات عنها وبني حوله كما يأتي أو ملك أربعين من صغار المعز ومضى عليها حول فاندفع استشكل ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعده تبليغ حد (٢٢٧) الأجزاء (صغيرة في الجديد) لقول

الصدوق رضي الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعز ما لم تجزع ويجهد الساعي في غير الغنم وليحترز عن التسوية بين مائل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلا فصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصيلا فصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيما إذا اتحد الجنس في خمسة ابعة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فإن لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (ولا) تؤخذ (ربي) أي حديثة عهد بنتاج ناقة كانت أو بقرة أو شاة وإن اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها أو إلى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر أن العبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر

راجعة لقوله فان تعدد واجبه الخ ع ش (قوله لأن هذه الخ) لعل الأولى أن يقال لما عينت الانثى لجمعة الزكاة صارت ماشيته بعدها ذكورا متمحصنة فاخرج منها بقية الواجب ذكر أو أاما ما علم به اشارح فقد كتب عليه الفاضل المحشي سم أنه فيه ما فيه اه أي أن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وإن كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لأن المراد لا يدفع الإبراد بصري (قوله حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا سم (قوله إذا ماتت الأم ماتت الخ) أي وقد تم حولها نهاية (قوله ما لم تجزع) أي لم تبلغ سنة مغنى وع ش (قوله وكثر) الأولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالعدد (قوله فصيل فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة المغنى والنهية ومجل أجزاء الصغير إذا كان من الجنس فإن كان من غيره كخمس ابعة صغار أخرج عنها شاة لم يجز إلا ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فإن لم يجد لأربعة فالقيمة ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساويا مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين سم (قوله وجبت كبيرة الخ) وإن كانت في سن فوق سن فرضه لم يكفل الإخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الأبل كما تقدم نهاية واسنى (قوله به) أي بالقسط ع ش (قوله كما مر) أي في شرح ولا يتعين غالب غنم البلد كربي (قوله فيما سبق) أي فيما وجب فيه القسط مما اختلف ماشيته نواعا وسلامة وعيبا وأناؤا ذكر أو نحوها ولم يجد ما في بالتقسيم فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) أي قوله والذي يظهر في النهاية والمغنى الأقوله وإن اختلف إلى سميت قول المتن (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) أقره ع ش (قوله أن العبرة بكونها الخ) قد قيل لا يعدل إلى العرف إلا عند فقد ضابط شرعي ولغوى والثاني موجود هنا فليتأمل وقد يقال لما اختلفت قول أهل اللغة ولم يظهر ترجيح أحد القولين تعين المصير إلى العرف بصري (قوله بفتح) إلى المتن في المغنى وإلى قوله وفيه نظر في النهاية الأقوله كذا قيل إلى فيظهر (قوله بفتح فضم) أي مع التخفيف نهاية ومغنى قول المتن (وحامل) أي ولو بغير ما كول شم وظاهره وإن كان غير الما كول نجسا كما لو نرى خنزير على بقرة فحملت منه ويوجه بأن في أحدها الاختصاص بما في جوفها ع ش (قوله التي طرقها الفحل الخ) وهو المعتمد ومحلها لم تدل قرينة على أنها تحمل منه ع ش (قوله لغلبة حمل البهائم الخ) وبقى ما لدفع حائلا فقتين حملها هل ثبت له الخيار أم لا فيه نظروا الأقرب الأول فاسترداه ع ش (قوله وإنما تجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما وجه عدم اتجاهه بصري عبارة سم فيه نظر اه أي لأن المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجود هنا لأعلى الاستعمال والإرادة سيما الخالي عن القرينة (قوله والمراد الخ) علة وبيان

(قوله لأن هذه) فيه ما فيه (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يجاب بأن في مفهوم تمحضت تفصيلا (قوله فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فإن لم يوجد لأربعة فالقيمة اه ولو ملك مائة من الكبار فنتجت قبل تمام الحول إحدى وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن تساويا مائة جزء من كبيرتين وإحدى وعشرين جزءا من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

الفقهاء (وأكولة) بفتح فضم أي مسمنة للأكل (وحامل) وألحقها في الكفاية عن الأصحاب التي طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وإنما تجزى في الاضحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردي. وهناه مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزادة ثمنها غالبا والحمل إنما يكون عيبا في الآدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف آخر

غير ما ذكره وحينئذ يظهر ضبطه بان يزيدية بعضهم بوصف آخر غير ما ذكره على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبزة هنا بزيادة لأجل نحو نطاح وأنه إذا وجد وصفت من أوصاف الخيار (٢٣٨) التي ذكروها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالمطابقة وذلك لخبر إياك وكرام

للمغايرة (قوله غير ما ذكر) أي من الرى والا كولة والحامل عش (قوله وأنه لا عبزة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) الى المتن في المغنى (قوله لخبر وإياك الخ) أي ولتول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرى ولا الماخض أي الحامل ولا لغل الغنم نهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في شرح ولا يكف كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) أي في اخذها اخذ حيوانين بحيوان نهاية قول المتن (لا برضى المالك) وينبغي ان محله في الرى إذا استغنى الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ عش قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بأن كان بينهما مال يملك لها بقدر أو غيره كان ورثاه عش (قوله في جنس) الى قوله وقد يفهم في المغنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو اقل ولا أحدهما نصاب) أي وان لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتى لاحدهما ثلاثون انفرد بها سم (قوله ولا أحدهما الخ) قد لفته أو اقل و (قوله بنحو ارث) متعلق باشتراك بصرى (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثانى (قوله فارقت) أي زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أي من كل حق محتاج الى نية أدى عن غيره بغير اذنه فانه لا يسهل بخلاف زكاة الخلطة لأنها تجعل المالكين كالواحد كردى (قوله ونقل الزركشى الخ) اعتمده النهاية فقال وظاهر كلامهم كالخبر انه لافرق في الرجوع بغير إذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضي ابى محمد المروزي ان محله إذا اخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالخبر محمول عليه أي على ما نقله الزركشى اه (قوله ان أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا اخذ الساعى من مال أحدهما ف يرجع وان لم يأذن الآخر كما سيأتى ثم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل ان يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب على السواء والتفاوت فاذا اخرج قدر الواجب فقد اخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه نعم يتصور فيه بنحو ما إذا كان بينهما اربعون شاة لاحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الاخرى ثلاثة ارباعها وقيمة الشاة اربعة دراهم فان أخذت من العشرين المربعة ربع صاحب الاكثر على الآخر بنصف درهم كافى شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله انه لافرق) أي في الرجوع بغير إذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره كردى (قوله رجح ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيدهما) الى قوله ونصو فى النهاية والمعنى الا قوله وكان اشترك كالى وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار اليه بقول المصنف ولو اشترك الخ فهو من نوعي الخلطة المسمى بخطة شركة ويعبر عنها ايضا بخطة الاعيان وخطة الشيوخ نهاية ومعنى (قوله كثنانين) أي شاة (قوله لاحدهما ثلثان) أي والآخر ثلثها نهاية (قوله ويأتى ذلك) أي ما ذكر من الاقسام (في خلطة الجوار) وهى الثانى من نوعي الخلطة الذى اشار اليه

(قوله أو اقل ولا أحدهما نصاب) أي وان لم يتم إلا بحصته من المشترك بدليل قوله الاتى ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها (قوله ونقل الزركشى الخ) والظاهر ان كلامهم والخبر محمول عليه أي على نقله الزركشى شرح مر (قوله ان أدى من المشترك) أي بخلاف ما إذا اخذ الساعى من مال أحدهما ف يرجع وان لم يأذن الآخر كما سيأتى (قوله ان أدى من المشترك) أي اشترك في خلطة الجوار فلعل المراد بالمشترك فيها المتجاوز هذا في خلطة الجوار الآتية أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الآن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل ان يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه إذا كان بينهما نصاب مثلاً على السواء والتفاوت فاذا اخرج قدر الواجب فقد اخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع فيه بنحو ما في شرح الروض حيث قال وتفاوت قدر الملكين

أموالهم نعم إن كانت ماشيته كلها خيارا اخذ الواجب منها كما مر إلا الحوامل لان الحامل حيوانان (لا برضى المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا واطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد وان اختلف النوع من (ماشية) نصاب بنحو ارث او شراء (زكيا كرجل) كخلطة الجوار الآتية بل أولى وقد يفهم من قوله زكيا أنه ليس لاحدهما الا انفرد بالآخر اذن الآخر وليس مراداً بل له ذلك والانفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد ف يرجع بيدل ما أخرجه عنه لاذن الشارع في ذلك ولان الخلطة تجعل المالكين مالا واحداً فسلطته على الدفع المبرى الموجب للرجوع وبهذا فارقت نظائرها ونقل الزركشى أن محل الرجوع حيث لم يأذن الاخر ان أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر انه لافرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجح ذلك ثم قد يفيدهما الاشتراك

تخفيفاً كثنانين بينهما سواء وتثقيلاً كاربعة كذلك وتثقيلاً على أحدهما وتخفيفاً على الآخر كثنين لاحدهما ثلاثاً والمصنف وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها فبالمزلة اربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا يفيد شيئاً كثنين سواء

و يأتي في ذلك خلطة الجوار  
 أما إذا لم يكن لأحدهما  
 نصاب فلا زكاة وإن بلغه  
 مجموع المالين كان انفرد  
 منهما تسعة عشر واشتركا  
 في ثنتين أو خلطا ثمانية  
 وثلاثين وميزاشاين دائما  
 (وكذا الخلط) أي أهلا  
 الزكاة (مجاورة) بأن كان  
 مال كل معيبي في نفسه فيزيان  
 كرجل اجماعا والخبر  
 البخاري عن كتاب الصديق  
 رضى الله عنه لا يجمع بين  
 مفترق ولا يفرق بين مجتمع  
 خشية الصدقة وخرج بأهل  
 الزكاة ما لو كان أحدا المالين  
 موقفا ولزمى أو مكاتب  
 أوليت المال فيعتبر الآخر  
 إن بلغ نصابا زكاه وإلا فلا  
 (بشرط) دوام الخلطة سنة  
 في الحول فلو ملك كل  
 أربعين شاة أول المحرم  
 وخلطاهما أول صفر لم تثبت  
 في الحول الأول فإذا جاء  
 المحرم أخرج كل شاة وثبتت  
 في الحول الثاني وما بعده  
 وبقائها في غير الحول وقت  
 الوجوب كبذو صلاح الثمر  
 واشتداد الحب ونصوا  
 عليه مع اشتراطها قبله  
 وبعده أيضا بدليل اتحاد  
 نحو الملقح والجري لأنه  
 الأصل ولأنها غير مطردين  
 إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا

المصنف بقوله الآتي وكذا لو خلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صافنهاية ومعنى (قوله) ويأتي ذلك في  
 خلطة الجوار) كان الأول أن يذكر قبيل المتن الآتي (قوله) كان انفرد الخ) هذا من خلطة الشبوع  
 الذي فيه الكلام (قوله) الآتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الآتي ولذا ذكره النهاية في الكلام  
 عليه (قوله) أو خلط ثمانية الخ) أي أو كان ملك كل منهما عشرين من الغنم بخلطا تسعة عشر بمثلها  
 وتركاشاين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائما) ليس بقيد قول المتن (وكذا لو خلط مجاورة الخ)  
 وينبغي للولي أن يفعل في مال المولى عليه ما فيه من المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسا على ماسياتي  
 في الاسامة وبقي ما واختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه  
 فيه نظرا لأقرب الأول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل  
 بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بمثلها الصبي حنفى وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته  
 دون الحنفى عش (قوله) والخبر البخاري الخ) ما المعطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالاجماع  
 والخبر الخ وهي ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قديمة ما نصه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى اجماعا  
 والخبر الخ ثم ضرب على اجماعا أه أي فسما القلم ولم يلحق الواو (قوله) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ)  
 نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعى عنهما خشية سقوطها  
 أو قلتهما والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشبوع وأولى نهاية (قوله) وخرج بأهل الزكاة الخ) عبارة المغنى  
 والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخليطين فلو كان أحدا المالين موقفا الخ أه (قوله) فيعتبر الآخر) أي  
 نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاة) أي زكاة المنفرد نهاية ومعنى (قوله) فلو ملك الخ) عبارة النهاية  
 والمغنى ومحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفردا فان انقضاء الحول على الانفرد ثم طرات الخلطة فان  
 اتفق حولاهما بان ملك كل الخ وان اختلف حولاهما بان ملك هذا غرة محرم وهذا غرة صفر وخلطا غرة  
 شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طر الانفرد على الخلطة فنبلغ ما له نصابا زكاه ومن  
 لا فلا أه وقولها فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال السكردى على بأفضل أي في الحول الأول وأما  
 فيما بعده فشاة نصفها على الأول في المحرم والأخرى على الثاني في صفر ولو ملك واحد أربعين في المحرم ثم آخر  
 عشرين بصفر وخلطاهما حينئذ في الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وعلى كل  
 حول بعده عليها شاة على ذى العشرين ثلثها الحول وعلى الآخر ثلثها الحول أه (قوله) لم تثبت الخ) أي  
 الخلطة نهاية (قوله) المحرم) الأولى التنكير (قوله) وبقائها الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه)  
 أي على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله الخ) أي قبل وقت الوجوب (وقوله)  
 لأنه) متعلق بنص أو الضمير لوقت الوجوب كرى (قوله) ولأنها) أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب  
 واشتراطها بعده (قوله) إذ لو ورث الخ) علة للعلة الثانية (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب  
 وما أي وينبنى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة  
 حينئذ أه قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشبوع وقوله حينئذ أي وقت الوجوب وقد  
 صرح صاحب الحاوى الصغير وفروعه بان ما لا يعتزله حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذو صلاح  
 في الثمر ومرادهم خلطة الشبوع أما خلطة المجاورة فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الإخراج بدليل اشتراطهم  
 الاتحاد في الماء الذي تسقى منه الأرض والحراث وملكه النخل والجدادو الجرين ونحو ذلك أه وسياق

كان كان بينهما أربعين شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الأخرى ثلاثة أرباعها وقيمة  
 الشاة أربعة دراهم فان أخذت من العشرين المربع ربع صاحب الأخرى بنصف درهم قاله  
 ابن الرفعة أه (قوله) إذ لو ورث جمع نخلا مشمرا الخ) عبارة العباب وما أي وينبنى على ثبوت الخلطة ما لو ورثا  
 نخلا مشمرا واقتسما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتركة حينئذ أه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في  
 شرحه أي خلطة الشبوع وقوله حينئذ قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

فاقتسموا بعد الزوال مهم زكاة الخلطة لاشتراكهم حالة الوجوب والحاصل ان مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في  
الثمر كذا في الحارثي وفروعه ومراهم خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم  
الاتحاد في نحو الماء والجربن و(ان لا تتميز) (٢٣٠) ماشية احدى عن ماشية الاخر (في المشرع) اى محل الشرب ولا في الدلو والانية التي

تشرب فيها ولا فيما تجتمع  
فيه قبل السقي وما تنحى اليه  
اي شرب غيرها بان لا تنفرد  
احدهما بمحل لا ترد فيه  
الاخرى لان يتحد في  
محل واحد مما ذكر دائما وكذا  
في جميع ما ياتي فعلم ان ما يعتبر  
الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد  
بالذات بل ان لا يختص  
احد المالكين به وان تعدد  
إلا الفحل عند اختلاف  
النوع كما ياتي (والمشرع)  
الشامل للرعي وطريقه اى  
فيما تجتمع فيه لتساق للرعي  
وفيها رعى فيه والطريق  
اليه لانها مسرحة في الكل  
(والمراح) بضم الميم اى  
ما واهل ليل (وموضع  
الحلب) بفتح اللام مصدر  
وحكى سكونها وقد يطلق  
على اللبن وهو اعنى محل  
الحلب المحلب بفتح الميم اما  
بكسرها فهو الاناء الذى  
يحلب فيه ولا يشترط اتحاد  
كالجالب) وكذا الراعى  
والفحل) لكن ان اتحد  
النوع والام يضرب اختلافه  
للضرورة حينئذ (في الاصح)  
وان استعير او ملكه احدهما  
(لانية الخلطة في الاصح)  
لان المقتضى لتأثير الخلطة  
هو خفة المؤنة باتحاد ما ذكر  
وهو موجود وان لم تنو  
ويشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوارى لا أن ذكر الاقسام ينافى ذلك وفيه نظر  
لان هذه الشروط إنما هي لخلطة الجوارى رسم (قوله فاقسموا الخ) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة  
الجوارى سم اى التي فيها الكلام (قوله وان لا تتميز الخ) ويشترط في خلطة الجوارى ان لا يتميز  
احدهما بصندوق يضع فيه كبسه ولا بجارش يحرسه له ونحوهما قال سم في شرح ابن شجاع لو كان عنده  
ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصا بل جزءا من صندوق واحد جميع الحول الظاهر بثبوت حكم الخلطة لانطبق  
ضابطها عليه ونية الخلطة لا تشترط واما التجارة فيشترط في الجوارى فيها ان لا يتميز في المكان والحارس  
والجمال ومكان الحفظ من خزائنه ونحوها وان كان مال كل بز أو بة اى ركن كافى الابعاد والاسنى والميزان  
والوزان والكيل والمكيال والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالاثان كزدى على بافضل وما  
نقله عن سم فيه توقف ان أقره ع ش أيضا إلا ان يأذن أصحاب الودائع في الجمل المذكور فانه وان لم يذكر  
تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهر انه لا عبرة بها إلا إذا كان يفعل او اذ ان المالك او الولي  
فليراجع (قوله ماشية احدى) الى قول المتن والظاهر في النهاية إلا قوله ولا الدلو اى ولا فيما وقوله  
ويشكل الى ويضروكذا في المغنى إلا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدى) اى إحدى الماشيتين  
(قوله بان يتحدا) اى المالكين (قوله كاتى) اى انفا في الشرح (قوله مصدر) اى وهو المراد هنا نهاية  
ومعنى (قوله بطلق) اى بضبطه (قوله فلا يشترط اتحاده كالحالب) اى وكالا يشترط اتحاد الجز ولا  
خلط اللبن في الاصح نهاية ومعنى قال ع ش وكذا لا يشترط اتحاد الجز قياسا على الحالب ولا خلطة  
الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياسا لاشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز اه عبارة  
الكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجواز وآلة الجز اه قول المتن (وكذا الراعى والفحل الخ) ويجوز تعدد  
الرعاة قطعا بشرط عدم انفرد كل براع المراد بالاتحاد ان يكون الفحل او الفحول مرسله فيها تنزو على  
كل من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية كل بفحل عن ماشية الاخر وان كانت ملكا لحدتهما او معارة له  
اولهما إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضرب اختلافه جزما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاء  
كالجلب نهاية ومعنى واكثر ذلك موجود في الشرح (قوله اختلافه) اى الفحل (قوله وان استعير  
الخ) اى الفحل (قوله وهو موجود الخ) اى المقتضى (قوله ويشكل عليه الخ) اى على عدم اشتراط نية  
الخلطة ويحتمل ان مرجع الضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) اى  
ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم  
الخ قال الجبرمى وحاصله ان السوم له مدخل تام في الايجاب ولذا يلزم من انتفاءه عدم الوجوب بخلاف  
الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الجواب ولا يخفى ما فيه وبالجمل في هذا الفرق خفاء فليحذر اللهم إلا ان يكون  
باطلاقها متعلقا بليست ويراد بالاطلاق موافقة الاصل بقربة ما بعده (قوله مطلقا) اى ولو بلا بقصد معنى  
ونهاية (قوله او يسير) بفتح السين عبارة النهاية والمغنى فان كان يسيرا ولم يعلم به لم يضرب فان علم به واقرا

الصغير وفروعه بأن مالا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذو الصلاح في الثمر ومراهم  
خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من اول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء  
الذى تسقى منه الارض والحرث وملقح النخل والجداد والجربن ونحو ذلك اه وشيأ كلامه هنا يصرح  
بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوارى لا ان ذكر الاقسام ينافى ذلك وفيه نظر لان هذه الشروط  
إنما هي لخلطة الجوارى (قوله فاقسموا بعد الزهر) هذا لا يناسب ان الشروط لخلطة الجوارى اه

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لابد من قصده إلا أن يفرق بأن الخلطة ليست موجبة  
باطلاقها بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصده الاعتلاف لانه لما يوجب كان موافقا  
الاصل ويغنى الإقرار في واحد بما ذكر او ياتي زمنا طويلا كئيلانه ايام مطلقا او يسير بفتح السين بغيره للتفريق

ويجزى أيضاً أخذ الساعى  
 الواجب من مال أحدهما  
 فيرجع على شريكه بحصته  
 من القيمة لأن الخلطة صيرت  
 المالين كالمال الواحد ومن  
 ثم اجزأت نية أحدهما عن  
 الآخر ويصدق فيها لأنه  
 غارم (والأظهر تأثير خلطة  
 الثمر والزرع والتقدو عرض  
 التجارة) باشتراك وبجورة  
 لعموم خبر ولا يفرق بين  
 مجتمع خشية الصدقة ولو  
 جود خفة المؤنة بالخطاة  
 هنا أيضاً (بشرط أن  
 لا يتميز في خلطة الجوار  
 (الناطور) هو بالمهمة  
 حافظ النخل والشجر وحكي  
 أعماها وقبل الأول حافظ  
 السكرم والثاني الحافظ  
 مطلقاً (والجرين والدكان  
 والحارس) ذكره بعده  
 الناطور من ذكر الأعم  
 بعد الإخص على غير الخبر  
 (ومكان الحفظ ونحوها)  
 كما تشرب به وحرث  
 ومتعهد وجداد نخل  
 وميزان ومكيال ووزان  
 ومكيال وحمال قاله في المجموع  
 ولقاطو وملقح ونقادو مناد  
 ومطالب بالآثمان لأن  
 المالين إنما يصيران كالمال  
 الواحد بذلك واستشكل  
 البلقيني الجرين وهو بحجم  
 مفتوحة موضع تجفيف  
 الثمار وتخليص الحب وقيل  
 محل تجفيف الزبيب

أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما لو قاله الأذرعى وغيره ضراهما (قوله ويجزى مأخذ الساعى الخ) عبارة  
 المغنى والنهابة والاسنى ويجوز للساعى الأخذ من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه أى بان كان مال كل  
 منهما كاملاً ووجد فيه الواجب كالأخذ من مالهما فإن أخذ شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بما  
 يخصه من قيمتها لا منها غير مثلية فلو خلط مائة بمائة وأخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه  
 بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فإن أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من  
 كل منهما إلا الواجب لو انفرد فلو كان يزيد مائة ولعمرو وخمسون وأخذ الساعى الشاتين من عمرو ورجع بثلاثي  
 قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاتيه وعمرو بثلث قيمة شاتيه  
 وإذا تمازعا في قيمة الماخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر  
 أربعون منها فواجبهما تتبع ومستند على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعها وعلى صاحب الأربعين أربعة  
 أسباعها فإن أخذهما الساعى من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وإن أخذهما  
 من الآخر رجع بأربعة أسباع قيمتهما وإن أخذ التبع من صاحب الأربعين والمستند من الآخر رجع  
 صاحب المستند بأربعة أسباعها وصاحب التبع بثلاثة أسباعه وإن أخذ المستند من صاحب الأربعين  
 والتبع من الآخر فالمستند رجع لولا رجوع واحد منهما على الآخر لأن كلا منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه  
 اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كما تقدم أى وإن لم ياذن كما هو ظاهر ضم ونهابة (قوله ويصدق  
 فيها) أى الشريك في القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) إلى قوله  
 وقيل في المغنى والنهابة (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله أيضاً) أى كوجودها في الماشية (قوله  
 في خلطه الجوار) أى في الزراعته نهاية ومغنى (قوله حافظ النخل والشجر) كذا في المحلى والذي في المغنى  
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) أى وبشرط أن لا يتميز في خلطه الجوار في  
 التجارة والدكان وهو بضم الدال المهمة الحانوت مغنى ونهابة (قوله على غير الآخر) والآخر هو قول  
 القيل على احتمال الإعجام قول المتن (ومكان الحفظ) أى كخزائنه ولو كان مال كل بناحية منه نهاية ومغنى  
 (كما) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله واستشكل إلى وصورة الخ (تشرب) أى الأرض وكان الأولى  
 التثنية عبارة النهاية والمغنى وما يسقى لها اه (قوله وحرث) أى وحصادنها ومغنى (قوله وميزان)  
 أى وذراع وذراع كرى على بافضل (قوله ونقاد) أى صراف (ومناد) أى دلال (قوله لأن المالين إنما  
 يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة ردوا عند شخص درهم ومضى على  
 ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصيباً أم لا فيها  
 يظهر فلا يرجع ثم رأيت في سم على الغاية مانصه (فرع) عنده ودائع لا تبلغ كل منها نصيباً فجعلها في  
 صندوق واحد جميع الحول فهل ثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ونية الخلطة  
 لا تشترط انتهى اه ع ش زاد البجيرمى فوجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم اه وظاهر ذلك وإن لم

(قوله فيرجع على شريكه) أى كما تقدم أى وإن لم ياذن كما هو ظاهر قال في الروض فرع قد ثبت التراجع في  
 في خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما خمس من الأبل فيعطى الشاة أحدهما أى يرجع على الآخر بنصف  
 قيمتها فإن كان بينهما عشر فاخذ من كل شاة تراجع أيضاً فاذا تساوا باقتصاصا اه قال في شرحه وما ذكر من  
 التراجع المبني عليه التقاض إنما يأتى على ماسر عن الإمام وغيره ما على الأصح فلا تراجع كما صرح به في  
 المجموع اه وقال في الروض قبل ذلك إن كان يزيد أربعون من البقر ولعمرو وثلاثون فاخذ التبع والمستند  
 من عمرو ورجع بأربعة أسباع قيمتها أو من زيد رجع بثلاثة أسباع فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع قال  
 في شرحه كما مر نظيره خلافاً لما فى تبع الإمام وغيره في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المستند وعمرو  
 بأربعة أسباع قيمة التبع اه (قوله ويصدق فيها) أى القيمة (قوله في المتن وعرض التجارة) يشمل الرقيق  
 (قوله وقيل الأول حافظ السكرم والثاني الخ) الأول هو الناطور بالمهمة والثاني هو بالمعجمة (قوله

فثله البيدر للحنطة والمريد للتمر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجرب بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه ويجاب بان الاخراج لما  
توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فان اتضح وجه عدمه على ان قوله انما الى آخره ذير صحيح كما

باذن اصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلموه وفيه توقف إذ الخلطة وان لم تشتط نيتها لکن الظاهر أنه لا بد  
من فعلها وحصولها بفعل المالك والولى او باذنه فليزاج (قوله فثله) اى مثل الجرب في الاستشكل (قوله  
البيدر) اى بفتح الموحدة والدال المهملة (للحنطة) اى موضع تصفية الحنطة (والمريد) اى بكسر الميم  
ولسكان الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعلق باستشكل (قوله بان الاخراج) اى للزكاة (قوله عليه) متعلق  
بتوقف الخ والاول ان يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفا عليه (قوله وجه عدمه) اى للجرب واتحاده  
من شروط الخلطة (قوله علم بما راج) كانه في قوله اذ لو ورث جمع نخل مشمرا الخ وحينئذ ففيه بحث إذ  
لللقيني ان يريد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يرده عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب  
قبل القسمة بمقتضى الشيوع والحوار انما ثبت بعد ما فليتامل سم وأشار السكردى الى الجواب عنه بما نصه  
وهو اى ما مر انفا قوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف ان لا يتميز اه (قوله في ذلك) اى ما تقدم في الماتن  
(قوله ان يكون لكل الخ) اى من الخياطين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منهم ما نخل او زرع مجاور لنخل  
الآخر او لزعره او لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق الخ اه (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل في  
حائط سم اى في بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) او بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان  
كان احد السكسين ودبعة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب الزكاة في الودعة ايضا وان لم ياذن  
صاحبه للآخر بوضعها مع دراهمه في صندوق واحد وفيه ما مر انفا (قوله ومر الخ) اى في شرح ان لا يتميز  
في المشرع (قوله التى) الى قوله ضعيف في النهاية الا قوله ومر الى فلا اعتراض (قوله مما قدمه) اى قدمه  
المصنف في اول الفصل (قوله ومر) اى في اول الباب كردى (قوله انه الوضع الخ) فاعل مر والضمير  
لمساواة الماشية للنعيم (قوله ويصح كونها الخ) اى والاضافة للبلابسة (قوله غير ما مر) الى قوله ضعيف  
في المغنى (قوله وياتى) الاولى وما ياتى (قوله من النصاب) بيان لما مر (قوله وكال النصاب الخ) بيان لما  
ياتى (قوله احدهما) اى المشرطين (قوله سعى) الى قوله ورد في النهاية والمغنى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية  
والمغنى لقول امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لساعيه اعند عليهم بالسخلة اه (قوله لما مر  
عن ابى بكر) اى في شرح وفى الصغار صغيرة فى الجديد (قوله وان مات) اى الاصل سم (قوله فاذا كان  
الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو كان عنده مائة وعشرون من النعم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو  
بالحظة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت الامهات وبقي منها دون النصاب وامات كلها وبقي النجا  
نصا فى الصورة الثانية او ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل اه (قوله وجب شاتان) اى  
كبيرتان ع ش اى بالقسط فان لم توجدا به فالقيمة كما مر (قوله او عشرين لم يبدك فى الروضة الخ) عبارة النهاية  
وذكر فى الروضة والمجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالنجا نصابا اخر بان ملك مائة شاة فتنتجت  
احدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة فقط لم يبدانتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة  
وان لم تبلغ به نصا با آخر وذلك عند التالف بان ملك اربعين سنة اشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات  
عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات فى الصورة التى مثلها ثمانون قبل انقضاء الحول فانما وجب شاة  
لحول الامهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا فى المغنى الا قوله

(كما علم بما مر) يحتمل ان يريد قوله السابق وبقاته غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كما علم بما مر) كانه  
فى قوله اذ لو ورث جمع نخل مشمرا الخ وحينئذ ففيه بحث اذ لللقيني ان يريد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا  
يرده عليه ما مر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حالة الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشيوع والحوار انما ثبت  
بعد ما فليتامل (قوله لكل صف نخل او زرع فى حائط) خرج ما اذا كان كل فى حائط (قوله وكيس دراهم  
الخ) ظاهره وان كان احد السكسين ودبعة عند الآخر (قوله وإن مات) اى الاصل

علم بما مر انفا وصورة خلطة  
المجاورة فى ذلك ان يكون  
لكل صف نخل او زرع  
فى حائط واحد وكيس دراهم  
فى صندوق واحد او امتعة  
تجارة فى مكان واحد ومن  
ما يعلم منه انه ليس المراد بما  
يجب اتحاده كونه واحدا  
بالذات بل ان لا يظهر تميز  
أحد المالين به وإن تعدد  
(لوجوب زكاة الماشية)  
التي هى النعم كما عرف مما  
قدمه ومر على ما نيه انه  
الوضع اللغوى ايضا فلا  
اعتراض عليه والاضافة هنا  
بمعنى فى نحو بل مكر الليل  
اى الزكاة فيها كما باصه  
ويصح كونها بمعنى اللام  
(شرطان) غير ما مر وياتى  
من النصاب وكال الملك  
وإسلام المالك وحرية  
احدهما (مضى الحول)  
كله وهى (فى ملكه) لخير  
لا زكاة فى مال حتى يحول  
عليه الحول وهو ضعيف بل  
صحيح عند أى داود على انه  
اعتضد باناز صحيحة عن  
كثيرين من الصحابة بل  
اجمع التابعون والفقهاء  
عليه وان خالف فيه بعض  
الصحابة رضى الله عنهم سعى  
حو لا لانه حال اى ذهب  
واتى غيره (لسكن ما نتج)  
بالبناء للفعول لا غير (من  
نصاب) قبل تمام حوله ولو  
بلحظة (زكى بحوله) اى  
النصاب لما مر عن ابى بكر

ووافقه عمر وعلى رضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف لان المعنى فى اشتراط الحول حصول النماء والنتاج نساء عظيم فتبع وكذا  
الاصل فى حوله وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت إحدى وعشرين قبل الحول وجب شاتان او عشرين لم يبدك فى الروضة والمجموع

لأنها لم تبلغ بالتاج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الأمهات عشرون ويرد بان كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهم ما هذا قيل يرد الاول على المتن لأن العشرين يصدق عليها أنها نتجت من نصاب ومع ذلك لا تزكي بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الأمهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأربعين فالنتاج أولى فايزاد

مثل ذلك عليه تساهل أو أربعون شاة فولدت أربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة واستشكل الاسنوى هذا بأنه يقتضي ان السوم لا يجب في جميع النصاب واجيب بفرض ذلك فيما إذا كان النتاج قبل آخر الحول بنحو يومين مالا يؤثر العلف فيها وفيه نظر لمناقته لكلامهم وبان السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا لأن اللبن كالكلال لأنه ناشئ عنه وبان اللبن الذي تشر به السخلة لا يعد مؤنة عرفا لأنه يستخلف إذا حلب كالماء واجيب بغير ذلك ايضا بما فيه نظر وأحسن من ذلك كله أن يجاب بان النتاج لما اعطى حكم امهاته في الحول فارى في السوم فحل اشتراطها في غير هذا التابع الذي لا تتصور اسامته ثم رأيت شيئا اشار لذلك ويأتي عن المتولي ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتج ما ملك بنحو شراء كما يأتي وبقوله من نصاب ماتت من عشرين كعشرين نتجت عشرين فولدت من تمام النصاب وبقوله ما حدث بعد الحول او مع اخره فلا يضم للحول الاول بل

وكذا لومات الخ قال ع ش قوله عشرة صوابه عشرون كما عبر به حج اه (قوله واعترض) أقره النهاية والمغني كما مر انفا (قوله ورد) تقدم عن النهاية انفا ما يرد هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) اى ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا اى ولادة أربعين عشرين و (قوله يرد الاول) اى ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) اى على طرده (قوله بانه) اى الشان و (قوله من كلامه) اى المفيدان ما بين النصابين وقص (قوله او أربعون) الى المتن في النهاية والمغني الا قوله يفرض الى بان السخلة وقوله بما فيه نظر وقوله ثم رأيت الى وخرج وقوله وبقوله الى ويشترط (قوله أو أربعون الخ) معطوف على قوله ما تخرج (قوله وماتت) اى الأربعون الأمهات كلها (قوله فيجب شاة) اى صغيرة ع ش (قوله واستشكل الاسنوى هذا) اى قولهم لكن ماتت من نصاب الخ وكذا الاشارة في قوله بفرض ذلك (قوله لمناقته لكلامهم) اى الشامل لما إذا كان النتاج في نصف الحول (قوله اى لأن اللبن كالكلال الخ) على انه لا يشترط في الكلان ان يكون مباحا على ما يأتي بانه نهاية ومغني (قوله لانه يستخلف) اى يأتي من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع النهاية والمغني ان رتمته (قوله فحل اشتراطها) اى الحول والسوم (قوله ويأتي) اى قبيل المصنف فان علفت الخ (قوله كما يأتي) اى في المتن انفا (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغني محترزا ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يلاحظ فقالا لان انفصال النتاج بعد الحول او قبله ولم يتم انفصاله الابعده كخزين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم يكن حصول النصاب حوله لا نقضاء حول اصله اه قال ع ش أفهم كلامهم مر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حول أصله حوله لكن كلام ابن حج يفيد خلافه اه (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر سم ومرانفا عن النهاية والمغني ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغني عقب المتن بشرط كونه مملوكا للملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب ثم قالوا وخرج بقولنا ان يكون مملوكا او اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله للملك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يترك حول الاصل كما نقل في الكفاية عن المتولي وأقره اه قال الرشيدى قوله بالسبب الذي ملك به النصاب يعنى أنه انجر اليه ملكة من ملك الاصل لانه ملكة بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب اه (قوله فلو اوصى به) اى بالنتاج (لشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفريع اعتبار شرط اخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد الملك وكان وجه تعرضه له توهم ان ما ذكره مغني عنه وليس كذلك فقد يتحد السبب ويختلف الملك كما إذا اوصى بها لشخص وبنجاحها لاخر ثم رأيت عبارة المغني والنهاية بشرط أن يكون مملوكا للملك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اه بصرى (قوله وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به الخ) كان اوصى زيدا للملك لأربعين من الغنم بحماها لعمره وثمان مائة زيدا وقبل عمرو الوصية بالحل ثم اوصى به قبل انفصاله لوارث زيد الملك الأمهات بالارث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزى النتاج بحول الاصل لانه ملك النتاج بسبب غير الذي ملك به الأمهات ع ش (قوله وانفصال كل النتاج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المماوك الخ) اى إلى ما عنده (قوله او غيره) اى كارت ووصية ودية نهاية ومغني (قوله لانه) الى قوله نعم في النهاية (قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله او مع اخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وانه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر انه ان وقع الموت قبل اخر الحول او مع اخره فلا زكاة

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثالث) الثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الأمهات والنتاج فلو اوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث وكذا لو اوصى الموصل له بالحل به قبل انفصاله للملك الأمهات ثم مات ثم نتجت له يترك حول الاصل وانفصال كل النتاج قبل تمام الحول ولا فلا زكاة واتحاد الجنس فلو مات البقر بابل ان تصوره فلا يضم (ولا يضم المملوك بشراء او غيره في الحول)

لأنهم لم يتم له حول والتنازع (إما خرج ٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج بنى الحول النصاب فيضم فيه لبلوغه به احتمال المواساة فإذا اشترى غرة

الحرم ثلاثين بقرعة وعشرة أخرى، أول رجب فعليه في الثلاثين، تباع عند محرم وللعشرة ربيع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أرباع مسنة عند محرم وربيعا عند رجب وهكذا ومن ثم لو طرات الخلطة على الانفراد لم للسنة الأولى زكاة الانفراد ولما بعدوها زكاة الخلطة (فلو ادعى) المالك (الناجح بعد الحول) أو نحو البيع أثناءه أو غير ذلك من مشقات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل (صدق) المالك لأن الأصل عدم الوجوب مع أن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن (فإن اتهم) من الساعى مثلا (حالف) ندبا فإن أتى ترك ولا يخالف ساع ولا مستحق (ولو مات) المالك في الحول انقطع فيستأنفه الوارث من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل بعد عليه بالموت ومثل ذلك مالو كان مال مورثه غرض تجارة فلا ينقطع حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة وأما اقتناء البلقيني بالاكتفاء هنا وفي السائمة بقصد المورث فهو مخالف لكلام الأصحاب فأحذره وإن وافقه الأذرعى في

والمغنى لإقوله ومن ثم إلى المتن وقوله مع أن الأصل إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الخ) أى وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومعنى (قوله) والتنازع (إما خرج عنه) أى من اشتراط الحول (لنص عليه) أى فبقى ما عداه على الأصل نهاية ومعنى (قوله) فإذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الخ) أى أو ورثها أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لو طرات (الخ) لا يظهر وجه تفريعه على ما قبله فكان الأولى أن يقول كما لو طرات (الخ) قول المتن (بعد الحول) أى أو مع آخره كما قدمه أنفا خلافا للنهاية والمغنى (قوله) أو نحو البيع (الخ) عبارة المغنى والنهاية وأنه استفادته بنحو شراء وادعى الساعى خلافه اهـ (قوله) أو نحو البيع أثناءه (الخ) أى ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والمغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رده عليه بعيب أو أقاله استأنفه من حين الرد فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا إخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها فإن سارع لإخراجها ولم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر فإن أخرجهما من المال أو غيره بان باع منه بقدرها واشترى بثمانه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة قوله الأرش ولمن أخرجهما من غير رد إذ لا رد حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فإن كان المالك للبائع بأن كان الخيار له أو موقفا بأن الخيار لها ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد اهـ (قوله) واحتمل قوله لكل (الخ) أى بخلاف ما لو قطعت قرائن الأحوال بكذب أحدهما كان تم الحول في رمضان والتنازع بنو أربعة أشهر وادعى المالك حين طلب الساعى في نصف شوال الزكاة أنها بعد الحول فلا يبالى بكلامه كما يأتي عن البصرى (قوله) مع أن الأصل في كل حادث (الخ) هذا لا يلائم دعواه البيع أثناء الحول بل يقتضى خلافه بصرى وقد يجاب بان هذا راجع للمافى المتن فقط (قوله ندبا) أى احتياط الحق المستحقين (فإن أتى) أى نكل (ترك ولا يخلف ساع) أى لا يموكيل (ولا مستحق) أى لعدم تعيينهم نهاية ومعنى قال شيخنا وكذا إيمان الزكاة كلها مسنونة اهـ ويأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله) ولو مات المالك أى للنصاب نهاية (انقطع الخ) وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات فإن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وحله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والافلا نهاية ومعنى (في الحول) وظاهره أنه إن وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة سم (قوله منه) أى من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لا سامتها بعد عليه بالموت) هذا صريح في أنه لو كان الراعى هو الوارث وقد أسامها غير عالم بموت مورثه فلا تعتبر هذه الإسامة كما اعتمده ع ش (ومثل ذلك) في الروض مثله (قوله حتى يتصرف) أى الوارث بعد غلبه بموت مورثه كما يفيد التشبيه (قوله هنا) أى في عرض التجارة (قوله في بعضه) أى في السائمة كما يأتي (قوله) أو زال ملكه (الخ) أى عن النصاب أو بعضه يبيع أو غير نهاية ومعنى أى كفية شرح بأفضل قول المتن (فعاد) أى بشراء أو غيره نهاية ومعنى أى كرد بعيب أو أقاله وهبة كردى على بأفضل قول المتن (أو بادل بمثله) أى كابل بابل مغنى (مبادلة) إلى قوله وكذا في المغنى وكذا في النهاية الإقوله وفي الوجيز لم يشر (قوله) مبادلة صحيحة) أى أما المبادلة الفاسدة أى كالمعاطاة فلا تنقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تنزل الملك فلو عارض غيره بأن أخذ منه ثمانية عشر دينارا بمثلها من عشرين دينارا زكى الدينار لحلوله والتسعة لحلولها نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلو عارض صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيما خرج عن ملكه دون ما بقى وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيره إلا أن يقال المراد استئناف فيما بادل فيه وإجاب عنه سم على حج ناقلا عن بعضهم بأن محل انقطاعه بها أى بالمعاوضة إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام للنصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب إخراجها من التركة



المتهم له عش ( قوله في غير نحو قرض الخ ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المعنى بغير الصرف قال الرشدي قوله في غير التجارة اي بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به لان المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ه قال عش اي اما هي فلا يضر المبادلة فيها اثناء الحول علي ما يأتي اه ففعل الشارح ادخل بالنحو عرض التجارة ( قوله ويكره ) اي كراهة تنزيهها بقره ومغنى وشيخ الاسلام عبارة الكردي علي بافضل وهو المعتمد في المذهب اي الكراهة اه ( قوله ذلك ) اي ازالة ملك النصاب او بعضه اثناء الحول بمعاوضة او غيرها ( قوله ان قصده الفرار ) اي فقط بخلاف ما اذا اطلق او كان الحاجة فقط او لها والفرار فلا يكره نهاية ومغنى وشيخنا ( قوله وفي الوجز يحرم الخ ) اي إذا قصد بذلك الفرار من الزكاة مغنى ( قوله وان هذا من الفقه الخ ) عبارة المعنى وان ابا يوسف كان بفعله والعلم علان صار ونافع وهذا من العلم الضار اه ( قوله وهو كذلك ) اي فانهم يستأنفون الحول كلها بدلوا لذلك قال ابن سريج بشره الصيرفة بانه لا زكاة عليهم نهاية ومغنى وشيخنا قال عش قوله مر فانهم يستأنفون الخ اي بشرط صحة المبادلة من الحول والتناقبض بالمائة عند اتحاد الجنس والحول والتناقبض فقط عند اختلافه والايجاب القول مطلقا عش ( قوله فينقطع الحول ايضا ) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين أم احيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما إذا سبق حول التجارة سم وحزم بذلك الشيخ باعشن في شرح بافضل وبقيمه ايضا ما مر عن النهاية والمعنى تقييد المبادلة بغير التجارة ( قوله والشرط الثاني ) اي قوله اي مالم يكن في المعنى لا قوله واعتمد على والاسنوي والى قوله وفيه ما فيه في النهاية الا ما ذكر ( قوله بفعل المالك الخ ) اي مع علمه بملكها عش وشيخنا وتقدم في الشرح انفا ما يفيد وعبارة شرح بافضل لباعشن ولا بد ان يكون السوم من المالك المملوك العالم بملكها او من نائبه ولو حاكما ( قوله او وليه ) قال الاذرعى والظاهر ان اسامة مولى المحجور كاسامة الرشدي لكن لو كان الحظ للمحجور في تركها فهذا موضع تأمل انتهى ولا يحتاج إلى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة مغنى زاد النهاية وهل تعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شئتهما ولا اثر لذلك فيه نظرو ويعد تخيرهما على ان عدهما عدم لا هذا إذا كان لهما تمييز ويحتمل ان يقال ان اعتلفت من مال حر لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالجاعة بل ارغى ولا علف والمتولد بين سائمة ومعلوقه حكم الام فان كانت سائمة ضم اليها في الحول والا فلا اه قال عش قوله مر ويعد تخيرهما الخ اي فيكون الراجح انه لا اعتبار باسامتهما ( قوله لا يضمن ) اي بان لم يكن له امان و ( قوله ان السوم لا ينقطع ) معتمد اه عبارة سم بعد ذكر مقالة الاذرعى المارة قوله فهذا موضع تأمل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة أنه لا يعتد باسامته إذا اقتضت المصلحة خلافها كأن كان العلف يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخر اجه في الزكاة وما تصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فيعتد بها وكذلك الاستوى الاسمان فيما يظهر فليتأمل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحاكم لغيبة المالك مثلا اه قال الكردي علي بافضل واقول ينبغي ان يكون الوكيل كذلك اه يعني الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق بما شئته واما وكيله في خصوص اسامة ما شئته بان امره بما فيعتد بها مطلقا كما هو ظاهر ( قوله لما يأتي الخ )

( قوله فينقطع الحول ايضا ) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين اما حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما إذا سبق حول التجارة ( فرع ) قال في الروض فلو عارض اي بان اخذ من غيره تسعة عشر ديناراً بتسعة عشر من عشرين زكى الدينار لحوله اه اقول لا ينبغي اشكاله إذ بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رايت جندا استشكلوا ذلك وروضهم اجاب ان محل انقطاعها إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتهم له ( قوله لثبوت بدله ) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والا فهو مشكل ( قوله او وليه ) قال الناشري ما نصه تنبيه قال الاذرعى الظاهر ان اسامة مولى المحجور كاسامة الرشيد ما شئته ولو كان الحظ للمحجور في تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شئتهما ولا اثر لهما فيه نظرو ويعد تخيرهما

في غير نحو قرض النقد (استأنف) لانه ملك جديد فاحتاج لحول ثان وأنى بالقاء ومثل ليفهم الاستئناف عند طول الزم واختلاف النوع بالاولى ويكره له ذلك ان قصده الفرار من الزكاة وفي الوجيز يحرم زاد في الاحياء ولا تبرأ به الذمة باطنا وان هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح بأثم بقصده لا بفعله وشمل الماتن بيع بعض النقد الذي للتجارة ببعض كما يفعله الصيرفة وهو كذلك وكذا لو كان عنده نصاب سائمة للتجارة فبادلها بمثلها فينقطع الحول أيضا ولو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع عنه لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين فيه الزكاة كما يأتي (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) بفعل المالك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لغيبته مثلا لما يأتي أنه لا زكاة في سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والسائمة الراعية في كلامه) كان الاولى ان يؤخره ويذكره قبيل قوله اما المملوك الخ (قوله في كلامه) والسكلا بالهمز الحشيش مطلقا رطبيا او يابسوا والهشم هو اليابس والعشب والخلال بالقصر هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقاء الماء وسقيها ياء لا يضر في وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب انه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف للمملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله وذلك) اي اشترط كونها سائمة (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الا دميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته وورده مرر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل سم على حج اه عش عبارة النهاية ولو اسيمت في كلامه كان نبت في ارض مملوكة لشخص او موقوفة عليه فهل هي سائمة او معلوفة وجهان اصحهما كما افق به القفال وجزم به ابن المقرئ اولها لان قيمة السكلا نافية غالبا ولا كلفة فيها ورجح السبكي انها سائمة ان لم يكن للسكلا قيمة او كانت يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نمتائها والافعلوفة ولو جزه واظمها اياه في المرعى او البلد فعلوفة اه زاد المغني والسكلا المنصوب كالمملوك فيما ذكر فيه اه قال عش قوله مرر كان نبت في ارض مملوكة اي او اشتراه ولو بقيت كثيرة ومثل ذلك ما يستنبته الناس كان استاجرا راضا للزراعة وبذرهما حيا فنبت فهو من السكلا المملوك في الراعية له الخلاف المذكور وقوله اصحهما كما افق به القفال الخ اي انها سائمة فتجب فيها الزكاة وقوله فعلوفة اي ان كان ما كنه من الحجز وزقدرا لا تعيش بدونه بلا ضررين اه عش (قوله على مارجحه السبكي) اعتمدهم راهم اي في غير النهاية وكذا اعتمده شرح المنهج وشيخنا وكذا الشارح في الحاصل الاتي وان تبرأنا عنه (قوله انه يؤثره مطلقا) اي وان قلت اعتمده في شرعي بالفضل وفي السكردي عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المغني والنهاية اعتدادها ولو رعت ما اشتراه او المباح في محله فسامية وان جزه فعلوفة اه (قوله والاسنوي وغيره افتاء القفال الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني بشرط عدم الجزاكم وظاهر هذا الافتاء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن عش وضعفه الحنفى فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حج اه (قوله قال القفال الخ) اعتمده النهاية (قوله وان قدمه الخ) اي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله اي ما لم يكن الخ) اي ما قدمه لها (قوله لانه لا يملك) اي ولهذا لا يصح اخذه للبيع نهاية (قوله قاله ابن العباد) اقره نهاية والضمير راجع لقوله اي

على ان عمد هما عمد او لا اذا كان لها تميز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حر في لا يضمن ان السوم لا ينقطع كالوجاءت بلا علف ولا رعى لان ذلك لا يؤثر والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت هي السائمة ضم اليها في الحول والافلاو تقدم اول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن يشكل باي اصلية يلحق وينبغي على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي الناشئ وقوله فهذا موضع تامل لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلافا كان كان العلف يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخر اوجه في الزكاة وما يصرفه على الاسامة من نحو اجرة راعيها كان الواجب بنت مخاض تساوى عشرين دينار او اجرة راعيها في العام خمس دنانير وكان العلف بنحو دينارين بخلاف ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فيعتد بها وكذا الاستوى الامران فيما يظهر فليتاامل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحالك لغية المالك مثلا (قوله والسائمة الراعية في كلامه) لم يفرض لا اعتبارا سقيها من ماء مباح او عدم اعتبارا (قوله فافهم انه لا زكاة الخ) قد يقال التقيد بالسوم في الاحاديث خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كما تقرر في الاصول الا ان يمنع ان السوم مما لا ينبغي التوقف فيه فليتاامل (قوله اما المملوك) اي كان نبت في ارض مملوكة له او موقوفة عليه شرح مرر (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستنبته الا دميون وما استنبته وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستنبته وورده مرر بانه بتسليم صحته ليس للتقييد الا بنقل (قوله على مارجحه السبكي)

والسائمة الراعية في كلامه مباح وذلك للتقييد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والحق بهما البقر فافهم انه زكاة في معلوفة لان مؤنتها للمالم تتوفر لم تحتمل المواساة اما المملوك فان قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كلفة في مقابلة نمتائها فهي سائمة ولا فهي معلوفة على مارجحه السبكي واعتمد الجلال البلقيني انه يؤثر مطلقا والاسنوي وغيره افتاء القفال بانها لو رعت ما اشتراه في محله فسامية والافعلوفة قال القفال ولو رعاها ورقاتناثر فسامية وان قدمه لها فعلوفة اي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لانه لا يملك وانما يثبت لاخذ نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قاله ابن العباد وفيه ما فيه لان الممدار على السكفة وعدمها الا على ملك المملوف

والحاصل ان الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف او مؤنة تقديم المباح لها ان عده اهل العرف تا في مقابلته بقائه او نفاثته اذ في باقية على سواه  
والا فلان قلت يشكل على هذا ما ياتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب كمال العشر . طاعة اقلت  
يفرق بان ما هنا فيه النظر للعلوف وذاك فيه النظر لزمته فليط كل بما يناسبه على ان المدرك (٢٣٧) فيهما واحد في الحقيقة كما يعلم بما ياتي فان

شراء الماء لا يسقط الوجوب  
من اصله فلم ينظر فيه لتأنيده  
وغيره بخلاف العلف هنا  
ويظهر لاثبات ذلك ايضا  
فما لو استاجر من رعاها  
بأجرة فيفرق بين كثرة  
الاجرة وقتها ولا اثر  
لشرب النتائج لبن امه لانه  
ناشئ عن الكلا المباح مع  
كونه تابعا ولذا لم يفرده  
بحول وقول الاسنوي  
عن المتولي لا يضم لاه  
حق يسام بقية حوله اعترض  
بأنه يازم منه أنه يركي ما  
دام صغيرا لانه لا يتجزى  
بالسوم عن لبن امه وهو  
باطل وخرج باسمه من  
ذكر سائمة ورثها وتم  
حولها لم يعلم فلا زكاة فيها  
خلافا لما يحتمل الاذعي وما  
لو اسامها غاصب أو مشتر  
شراء فاسدا ( فان علقت  
معظم الحول ليلا ونهارا  
( فلا زكاة ) فيها لكثرة  
مؤنتها حينئذ ( والا ) تأني  
معظمه كان كانت نسام  
نهارا وتعلق ليلا ( فالاصح )  
انها ( إن علقت قدر تعيش  
بدونه بلا ضرر بين ) اما لقله  
الزمن كيوم او يومين فقد  
قالوا انها تصبر عن العلف  
اليومين لا الثلاثة واما  
لاستغنائها بالرعي فلا

لم يكن الخ ( قوله ) والحاصل الخ اعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع  
والجمال الرمي في شرح البهجة كردى على بافضل وكذا اعتمده الحنفى وشيخنا والبيهيمى ( قوله ) يشكّل على  
هذا ) اى الحاصل المذكور ( قوله ) ما ياتي الخ اى انما في المتن ( قوله ) مطلقا اى وإن كانت قيمة الماء تأنيده  
( قوله ) قلت يفرق بان ما هنا الخ يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمته سم ويأتى نظيره في قول  
الشارح فان شراء الماء الخ ( قوله ) ويظهر ) ينبغي لمن يتامل فيه ويجرح فان اصل الروضة إطلاق وجوب الزكاة  
في الماشية المستاجر على رعاها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخر من تقييد إطلاق المتقدمين بما يظهر لهم ( قوله )  
اثبات ذلك الخ اى الحاصل المذكور وهل يأتى ذلك ايضا فاجرت به عادة ولا الجور من اخذ شيء من  
رعاة المواشى في مقابلة رعيهم من الكلا المباح لما فيه من الكلفة او يقال هي في الحقيقة راعية في كلام مباح ولا  
نظر لهذا المأخوذ مجمل تأمل بصري وجزم ع ش بالثاني ( قوله ) فيفرق بين كثرة الاجرة الخ اى إن عدت  
كافة فمعلوفة ولا فاسامة كردى ( قوله ) ولذا اى ولكون النتائج تابعة للامهات ( قوله ) وخرج الى المتن  
في النهاية والمغنى ( قوله ) وخرج باسمه من ذكر الخ ) وقع السؤال في الدرس عمالو اسامها الوارث على ظن  
بقام مورثه ثم تبين وفاته وانها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه اسامها بالفعل مع  
كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له ام لا اقول فيه نظروا الا قرب الثاني وقديله  
كلام سم على المنهج غش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني ( قوله ) خلافا لما يحتمل الاذعي  
تقدم رد هذا سم ( قوله ) ومالو اسامها الخ عطف على قوله سائمة الخ ( قوله ) شراء فاسدا اى كالمعاطاة  
ع ش ( قوله ) ليلا ونهارا اى ولو مفرقا مغنى ونهاية ويأتى في الشرح ما يوافقه ( قوله ) واما لاستغنائها  
بالرعي الخ ) ولو كان يسرحها نهارا ويأتى لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر نهاية ( قوله ) فلا يتغير الخ ) جواب  
ان غلفت الخ وكان حق هذا المزج ان يزيد او العطف قبل وجبت الا في المتن ( قوله ) كما اقتضاه  
إطلاقهم الخ اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا وتعلق ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم  
فلا صح ان غلفت قدر الخ مصرح به اه ( قوله ) ومحل ما ذكر ) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله  
مطلقا وقوله اول غاصب وقوله وصح الى وز من الخ ( قوله ) ومحل ما ذكر ) اى قول المصنف فالاصح ان غلفت  
الخ ( قوله ) ولا انقطع به ) قيده النهاية والغرر والا ينفى بان يكون متمولا قال في الاعباب فان لم يتموا لم يؤثر  
قطعا اه كردى على بافضل عبارة الاول ولا اثر لجر دنية العلف ولا لعلف يسير كما مر لان قصده بقطع  
السوم وكان ما يتمول اه قال ع ش وقياسه انه لو استعملها قدر اسير او قصده بقطع الحول سقطت الزكاة  
اه وفيه وقفة لانه قد يتأنيده قولهم لانها معدة الخ ( قوله ) مطلقا اى وإن قل او كان قدر تعيش بدونه بلا  
ضرر بين شرح بافضل لبا ع ش قول المتن ( ولو سامت بنفسها الخ ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى  
الدواب في نحو الجزائر فهي سائمة واما ما يأخذه المتكلم عليها من نحو المنزوم من الدرام فهو ظلم مجرد لا يمنع  
اعتمده مر ( قوله ) قلت يفرق بان ما هنا الخ ) يقال عليه لم كان النظر هنا للعلوف وهناك لزمته ( قوله ) خلافا  
لما يحتمل الاذعي ) تقدم رد هذا ( قوله ) فان غلفت معظم الحول الخ ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود  
علف مؤثر فهل يصدق بلا بيينة او لا بد من بيينة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البيينة فهو كما لو ادعى هلاك  
الخمر وص بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبيينة بوقوعه ثم يصدق في التلف به كإسيات ذلك فيه نظروا  
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر او لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه  
وعدم انقطاعه فيه نظر فليراجع ( قوله ) كما اقتضاه إطلاقهم ) اى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

بتغير حكمها بالعلف حينئذ كما جزم به الرويانى ( وجب ) زكاتها لحقة ومؤنتها ( ولا ) تدعى أصلا أو مع ضرر بين بدونه ( فلا ) زكاة لظهور المؤنة  
سواء كان ذلك القدر الذى علقت به متواليام غير متوال كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر لما تقرّر ان المدار على قلة المؤنة وكثرتها ومحل ما ذكر  
حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم ولا انقطاعه به مطلقا ( ولو سامت ) الماشية ( بنفسها ) فلا زكاة بنام على الاصح انه يشترى لم يقصد السوم

(أو اعتلفت الساعة) بنفسها القدر المأثور فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وقد صد العائف غير شرط لرجوعه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت حوامل) للمالك ولو في محرم أو باجرة أو لغاصب (في حرث ووضوح) وهو حمل الماء الملع للشراب (ونحوه) كحمل (فلا زكاة في الأصح) لأنها معدة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء وزمن كونها عوامل يقاس بزمن علفها فيما مروى يفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلي محرم بانها متصلة في النقود من ثم لم يحتاج

لقصود ولا فعل فلم يسقطها فيه الأقوى والمحرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى أسامة وقصد فتأثرت بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم (وإذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ندبا للامره رواه احمد ولا نه اسهل ولا يكفون حينئذ ردها للبلد ولا الساعي ان يتبع المراعى (والا) ترد الماء لنحو واستغنائها بالكلا فعند بيوت اهله) وافتيهم فيكفون الرد اليها لانه اضبط ويظهر فيما لا ترد مامولا مستقر لا هله الدوام انتجاعهم معها تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته اهون من كلفة تسكينهم ردها الى محل اخر ثم رايت المتولي قال اللازم للمالك التمكن من اخذ الزكاة دون حملها الى الامام ثم استشكله بان واتوا الزكاة يقتضى وجوب الحمل اليه حتى لو كان بعير اجوحا لزمه العقال وعليه حمل قول ابى بكر رضى الله عنه لو منعوني عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقال

من الاسامة ومعلوم أنه لا يجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة وبقي ما لو كانت ترعى في كلا مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكمها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت اهلهما قدر الزيادة للغذاء ودفع ضرر يسير بلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح م رولو كان يسر حها سارا وياق لها شيئا لم يؤثر ان اسامة ع ش (قوله) او اعتلفت الساعة بنفسها (اي او علفها الغاصب او المشتري شراء فاسداتها ومعنى قول المتن (او كانت عوامل الخ) اي وإن اسيمت (تنبه) وقم السؤال في الدرس عمالو حصل من العوامل نتائج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال يجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها ع ش وقوله إذا تم نصابه وحوله الخ اي وسومه بشرطه (قوله ولو في محرم) اي كان تكون معدة لغارة او قطع طريق كما قاله الماوردي يعاب اه كرى على بافضل (قوله او لغاصب) لعل وجه الاتيان به دفع توم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصبها لانه لا مؤنة لها على مالكمها كالاسامة فلتجب زكاتها (قوله) وهو محل الماء المعد للشراب) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو حمل الماء للشراب فليحرر بصري قال ع ش قوله م روهو محل الماء للشراب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشراب او نحوه لما يأتي في كلام المحلى من أن النصيح السقي من ماء بئر أو نهر بيعير أو بقرعة ويسمى ناضحا اه (قوله) وزمن كونها الخ) عبارة في شرح بافضل وشرط تأثير استعمالها ان يستمر ثلاثة ايام او اكثر ولا لم يؤثر اه اي متواليه ام لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى و فرق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الاصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمه الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى اصلها ولا ينظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في اصله اه (قوله بانها الخ) اي الزكاة (قوله والمحرم الخ) اي الاستعمال المحرم (قوله للامر) إلى قوله ثم رايت في النهاية والمغنى (قوله) ولا نه اسهل) اي على كل من المالك والساعي نهاية زاد المغنى ولو كان له ماشيتان عندما من امر بجمعهما عندا أحدهما لان يعسر عليه ذلك اه (قوله حينئذ) أي حين اعتياد الماشية وروى الماء (قوله) لنحو استغنائها الخ) عبارة المغنى بأن استغنت عنه في زمن الربيع بالكلا اه (قوله بالكلا) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله وافتيهم) عطف تفسير (قوله لو منعوني الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى بدون والله والذي في المغنى والنهاية وغيرهما والله لو منعوني الخ فليحرر بصري ولك ان تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحمل (قوله والقاضى الخ) عطف على المتولى كرى (قوله) واعتمده في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وامسا كما فعل رب المال تسليم السن الواجب الساعى ولو توقف ذلك على عقال لزمه ايضا وهو يحمل قول ابى بكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لان العقال هنا من تمام التسليم اه قال ع ش قوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه الخ اي ويتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعى ايضا إن تلفت في وتلف ليلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فالأصح ان علفت قدرا الخ مصرح به (قوله) ويفرق بين عدم وجوب الزكاة الخ) فرق ايضا بان الاصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمه إلا ما رخص فاذا

ثم يسترده واعتمده في الكفاية فقال مؤنة أيضا لها إلى الساعى أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقال في الجرح وعليه حمل يده اصحابا ما ذكر عن ابى بكر رضى الله عنه اه ويوافقه قول المجموع عن صاحب البيان واقره مؤنة إحضار الماشية الى الساعى على المالك لانها للتمكين من الاستيفاء ولك أن تقول إن قلنا بوجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فان أرسل ساعيا وجب تمكينه من القبض ولو بنحو عقال الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاحتها إلى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق

وبهذا التفصيل يجمع بين كلام التهمة وغيره وتعليل المجموع يشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الاحتجاب يلزمه بعث السعاة لأخذها  
أي بمن لا يعلم منهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عددها إن كان ثقة) وللساعي عدها (والا) يكن ثقة أو قال  
لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوباً كما هو ظاهره والأولى كون العد (عند مضيق) (٢٣٩) تبره واحدة فواحدة وبمد كل

واحد من الآخذ والمخرج  
قضيب يشير به إليها  
ويضعه على ظهرها لأنه  
أسهل وأبعد عن الغلط  
فإن ادعى أحدهما الخطأ  
بما يختلف الواجب به أعيد  
العد ويسن لأخذ الزكاة  
الدعاء لمعطيا ترغيباً  
وتطيبياً لقلبه وقيل يجب  
ويكره لغير نبي أو ملك  
أفراد الصلاة على غير  
نبي أو ملك وقيل يحرم  
والسلام كالصلاة فيكره  
لأفراد غائب به أي إلا  
في المكتبات أخذاً بما  
يأتي في السير لأنها منزل  
منزلة المخاطبة ثم رأيت  
المجموع صرح بذلك  
هنا فقال وما يقع في غيبة  
في المراسلات منزل منزلة  
ما يقع منه خطايا ويسن  
لمعطى نحو صدقة أو  
كفارة أو نذر ربنا  
تقبل منا إنك أنت السميع  
العليم ويسن الترضى  
والترحم على كل خير ولو  
غير صحابي خلافاً لمن خص  
الترضى بالصحابة

(باب زكاة النبات)  
أي النابت وهو أما شجر

يده بلا تقصير اه وقوله أي ويتصرف الخ تقدم وبأني في الشرح خلافه ولعلهم يطلع عليه (قوله) وبهذا  
التفصيل أي قوله إن قلنا الخ (قوله) يجمع بين كلام التهمة أي بحمله على الشق الأول منه (قوله) وغيره  
أي القاضي بحمله على الثاني منه (قوله) وتعليل المجموع أي قوله لأنها لتمكين الخ (قوله) لما ذكرته  
أي قوله أو بعده ما فإن أرسل الخ (قوله) وفيه أي وفي المجموع قوله يلزمه أي الإمام (قوله) أو نحو وكيله إلى  
الباب في النهاية إلا قوله وقيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضى في المغنى إلا قوله أي وجوباً  
وقوله أو ملك (قوله) أو نحو وكيله أي كونه نهاية ومغنى (قوله) من الآخذ والمخرج شامل للنايب  
الساعي وولى المالك ونائبه (قوله) ويضعه الخ (الواو) بمعنى أو كما عبر به شيخ الإسلام والمغنى (قوله) أعيد العد  
أي وجوباً ع (قوله) لأخذ الزكاة أي من الساعي أو المستحق (قوله) الدعاء لمعطيا الخ أي فيقول  
آجر لك الله فإعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما بقيت ولا تبعت دعاء نهاية ومغنى (قوله) ويكره  
لغير نبي أو ملك أي إمامهما فلا كراهة مطلقاً لأنها حقهما فلمهما إلا نعامهما على غيرهما لخبرانه صلى الله  
عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى (قوله) على غير نبي أو ملك أي إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة  
ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كآل نعيم من اختلف في نبوته كقلمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام  
عليهما لا ارتفاعهما عن حال من يقال رضى الله عنه نهاية (قوله) وقيل يحرم وقيل يستحب وقيل خلاف  
الأولى مغنى (قوله) لمعطى نحو صدقة الخ أي كأفراد درس وأصناف وأتباعها زاد المغنى وإتيان ورداه  
قال ع ش وكذا ينبغي للطلاب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبه في التحصيل عبادة اه (قوله) على كل  
خير عبارة النهاية على غير الأنبياء من الاختيار اه قال البصري هل المراد بالخبر ظاهره وهو من يميز بعلم  
أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لأن المسلم الفاسق الجاهل أخرج إلى طاب الرضا له من الله وتعالى من غيره  
ينبغي أن يراجع ويحرم اه أقول كلامهم كالصريح في الأول ويؤيده أن الترضى دعاء مشوب بالتعظيم  
فلا يناسب في حق الفاسق (باب زكاة النبات)

(قوله) أي النابت لما كان النبات يستعمل مصدر أو إسماً بمعنى النابت فسر به وهو المراد هنا (قوله) وهو  
أي النابت (قوله) مثلاً أي أو تدوايا قول الماتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما نهاية والمغنى قول  
الماتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي ﷺ عند أكله لأنه خلق من نوره وبلا واسطة وكل ما نبت في  
الأرض فيه داموداه إلا الأرض فإن فيه داموداه في شجنا وبجري (قوله) بفتح فضم فتشديد في أشهر  
اللغات أي السبع والثانية كذلك إلا أن الهمة ضموحة أيضاً والثانية بضمها وتخفيف الزاى على وزن  
كتب والرابعة بضم الهمة وسكون الراء كوزن قفل والخامسة حذف الهمة وأشد في الزاى والسادسة  
رنزون بين الراء والزاى والسابعة بفتح الهمة مع تخفيف الزاى على وزن عضدع ش قال شيخنا والشائع  
على الالسنه الخامسة اه قول الماتن (والعدس) بفتح العين والدال المهملتين وما اشتهر من أنه أكل على  
سماط سيدنا إبراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الأرض بالبازنجان والهريرة  
كما قال الجوهري

أخبار رز ثم باذنجان \* عدس هريسة ذوو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا تنظر إلى الفعل الحسيس وإن استعمل الحلى في ذلك  
فقد استعمله في أصله شرح مر (باب زكاة النبات)

وهو على الأشهر ماله ساق وأما نجم وهو مالا ساق له كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تخصيص بالقوت) وهو  
ما يقوم به البدن غالباً لأن الاقتيات ضروري للحياة فأوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنهما أو تأدماً  
مثلاً كما يأتي (وهو من الثمار الرطب والعنب) إجماعاً (ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات (والعدس

وسائر المقتات اختياراً ولو نادر (٢٤٠) كالحص والبلا واليانلا والذرة والدخن وهو نوع منها واللوبياء والدجر والجلبان والماش

وهو نوع منه وظاهران  
الدقة قال في القاموس وهي  
حب كالجروش كذلك  
لأنها يمكن نواحيها مقاتاة  
اختياراً بل قد تؤثر كثيراً على  
بعض، اذكر للخبر الصحيح  
فما سمعت السماء والسيل  
والبلل العشر ولما سقى  
بالنضح نصف العشر وإنما  
يكون ذلك في الثمر والحنطة  
والحب فاما القنما والبطيخ  
والرمان والقصب اى  
بالمعجمة وهو الرطبة يفتح  
فيسكون فغفو عفا عنه  
رسول الله ﷺ وقيل بما  
فيه غيره بجامع الاقتيات  
وصلاحية الادخار فيما يجب  
فيه وعدمها فيما لا يجب  
فيه سواء زرع ذلك قصداً  
ام نبت اتفاقاً كما في المجموع  
حاشا فيه الاتفاق وبه يعلم  
ضعف قول شيخنا في متن  
تحريره وشرحه تبعاً لاصله  
وان زرع مالكة او نائه  
فلا زكاة فيما يزرع بنفسه  
او زرعه غيره بغير إذنه  
كتنظيره في سوم النعم اه  
وفي الروضة واصحابها  
حاصله ان ما تنثر من حب  
مملوك بنحور مج أو طير زكي  
وجرى عليه شرع التنبيه  
وغيرهم فقالوا ما نبت من  
زرع مملوك بنفسه زكي  
وعليه يفرق بين هذا والماشية  
بان لها نوع اختياراً فاحتيج  
لصارف عنه وهو قصد

شيخنا وبجري (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة او مكسورة وما اشتهر على الالسنه من  
ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبلا) هو حب كروى اكبر من الدحرج (قوله  
واليانلا) بالتشديد مع القصر او بالتخفيف مع المد وهو الفول وشيخنا وبجري (قوله والذرة) بضم الذال  
المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالذال المهملة وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبياء) بالمد  
والقصر و (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كرى على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم  
غش وفي القاموس كعثان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشري كرى  
على بافضل (قوله ان الدقة) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبر ان (قوله لانها يمكن  
ونواحيها الخ) لعله في زمنه ولا فلا وجود لها بمكة الآن (قوله للخبر) الى قوله وقيل في المغنى الى قوله وبه  
يعلم في النهاية (قوله للخبر الصحيح الخ) علة لجميع ما في المتن والشرح (قوله واليعل) بالجر عطفاً على مامن  
قوله فيما الخ عرش قال الشوبري وفي المصباح البعل ما يشرب به ووقه فيستغنى عن السقي اه (قوله وإنما  
يكون ذلك الخ) مدرج من الراوى تفسير للمراد من الحديث عرش (قوله وهو الرطبة) اى الحشيش  
الاخضر شرح بافضل لباعشن (قوله ام نبت اتفاقاً) اى كان سقط الحب من يد مالكة عند حمل الغلة او وقعت  
العصافير على سنابل فتناثر الحب ونبت نهاية (قوله ان ما تنثر من حب مملوك الخ) اى ونبت سم (قوله  
وغايه) اى على المعتمد في النابت من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاحتيج الخ) لم ذلك سم (قوله  
بخلافه) اى الامر (هنا) اى في الحب وكان الاولى الاخصر بخلاف هذا (قوله في سوم الماشية) الاولى حذف  
في (قوله ويظهر ان يلحق بالمملوك الخ) اى فتجب فيه الزكاة اذا بلغ نصيباً (قوله الى ارضه) اى ارض مملوكة  
له ولو متعقبة بخلاف مالو حمله الى ارضه باحة فثبت فيها فلا زكاة فيه كما باتى (قوله وقصد تملكه الخ) ينبغى فيما  
تملكه بعد النبت ان ينظر الى حاله حينئذ فان كان مما يعرض عنه جاز تملكه ولا فلا زكاة عليه على ملك صاحبه  
الى الان وقد لا يسمح به الان بعد النبت والاعراض عما ذكر لا يزيل الملك وانما يبيع اخذه وتملكه ان كان  
مما يعرض عنه لتفاهته فليتا مل وليجرر ويبقى النظر فيما لو لم يملكه فان مقتضى كلاه انه لا يكون لملكه ولا  
زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فالظاهر انه ملك لصاحب البذر لما تقر فان علم فواضح انه مخاطب بالزكاة وهل  
ياتى في مالك الارض نظير ما ذكره في العارية او يقال له ان يقلعه مطلقاً لا يملكه يصدر عنه إذن بالكلية وان لم يعلم  
فظاهر ان له حكم الاموال الضائعة فيصرف في المصالح وعليه فهل يخرج منه الزكاة حيث يقطع او يغلب على  
الظن ان ملكه من اهلها ولا محل تامل ولعل الاول الاقرب فليتا مل جميع ما ذكر وليجرر فاقى لم ارفى شيء  
منه نقلنا ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ماله على قصد تملكه وسيأتى في شرح  
قول المصنف في العارية ولو حمل السيل بذر الى ارضه فثبت فهو لصاحب البذر تقيده بعدم اعراض مالكة  
ثم قوله اما ما اعرض مالكة عنه وهو بمن يصح اعراضه لا كسيفه فهو لذى الارض ان قلنا بزوال ملك مالكة  
عنه بمجرد الاعراض انتهى بصرى (قوله وكذا يقال فيما حمله سيل الخ) اى ان قصد تملكه قبل النبت  
او بعده وجبت فيه الزكاة ولا فلا فهو محل تامل لدمقتضى ما ذكر انه يجوز تملكه ويختص به والقياس ان  
يكون لما ذكر حكمه في فليتا مل وليجرر ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله فثبت الخ ظاهره ان من قصد تملكه  
ملك جميعه فليتنظر وجه ذلك ولا جعل غنيمة او فيابل لا ينبغى الا ان يكون غنيمة ان وجد استيلاء او جعلنا

اسماها بخلافه هنا وايضا فثبت القوت بنفسه نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج لقصد مخصص ويظهر القصد  
ان يلحق بالمملوك ما حمله سبيلاً الى ارضه مما يعرض عنه فثبت وقصد تملكه بعد النبت او قبله وكذا يقال فيما حمله سبيلاً من دار الحرب

غير معين كمسجد أو فقراء إذ

لأمالك لها معين بخلاف  
المعين كأولاد زيد مثلا  
ذكره في المجموع وأفتى  
بعضهم في موقوف على  
إمام المسجد أو المدرس  
بأنه يلزمه زكاته كالمعين  
وفيهِ نظر ظاهر بل الوجه  
خلافه لأن المقصود بذلك  
الجهة دون شخص معين كما  
يدل عليه كلامهم في الوقف  
وبعضهم بأن الموقوف  
المصرف لاقر بأه الواقف  
فما ياتي كالوقف على معين  
وفيهِ نظر بل الوجه خلافه  
ايضالا لأن الواقف لم يقصدهم  
ولما ألغى الصرف اليم حكم  
الشرع ومن ثم لازكاة فيما  
جعل نظرا أو انحية أو  
صدقة قبل وجوبها ولو نذرا  
معلقا بصفة حصلت قبله كان  
شئ من يرضى فعلى أن تصدق  
بشئ نخل فشنى قبل بدو  
صلاحه فإن بدا قبل الشفاء  
فان قلنا أن النذر المعلق بمنع  
التصرف قبل وجود المعلق  
عليه لم تجب وإلا وجبت  
وسياق تحرير ذلك في النذر  
(تنبيه) في المجموع أن  
غلة الأرض الموقوفة على  
معين تركي قطعا وينبغي حمله  
على ما نبت فيها من بذر مباح  
يملكه الموقوف عليه بخلاف  
المملوك لغيره فإنه للمالك  
فعليه زكاته سواء أنبت في  
أرض موقوفة أو مملوكة  
وقد قالوا أن زرع نحو  
المغصوبة بركبها مالك البذر  
وأن الثمر المباح وما حمله

السبيل من دار الحرب لا يزكى لانه لا مالك له معين وخرج بالامتناع غيره مما

يؤكل تدوايا او تادما او تنعما (٢٤٢) كالقرطم والترمس وحب الفجل والسهمسم وباختيار اما بقنات اضطارا كحب الخنظل والحلبة

والغاسول وهو الاشنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الاميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا اى ولا عكس اذ الحلبة تستنبت اختيارا ولا تقنات كذلك وعلى زارع ارض فيها خراج واجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبها لاختلاف الجهة والخبر الثاني لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤديها من حيثها لا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو اجر الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر ارض اخذ اجرتها من حيثها قبل اداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما بيده او نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته ولو اخذ الامام او نائبه كما لقاضى بشرته الا في آخر الباب الخراج على انه بدل عن العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والاصح اجزاؤه او ظلمها لم يجز عنها وإن نواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء يرد بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك حمله عند عدم الصارف من الاخذ اما معه كان قصدا لا اخذ جهة

كالقرطم الخ) اى والتين والسفرجل والخوخ والرمان واللوز والجوز والتفاح والمشمش مغنى (قوله والترمس) بضم التاء وقد تفتح وبالميم معروفا يصدق بمصر وتغسل به الايدى (وحب الفجل) بضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسهمسم) بكسر السين وسكون الميم (قوله كحب الخنظل) يغسل مرات الى ان يزول مرارته ثم يقنات به حال الضرورة (قوله والغاسول الخ) قال في الصحاح حب الاشنان حب يخبز ويؤكل في الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقنات كذلك) اى اختيارا اسم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبري المغنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق في وجوب العشر او نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا قنحتها الامام عنوة ثم تعوضها من الغائبين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا او قنحتها صاحبها على ان تكون لنا ويسكنها السكفان بخراج معلوم فهو واجرة لا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشتترط هي لنا كان جزية يسقط باسلامهم اه (قوله واجرة) الواو بمعنى او التي لمنع الخلو (قوله لاجتماعها) اى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤديها) اى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) اى لاعلى المستاجر سم (قوله لم يملك) اى المؤجر (قوله ولو اخذ) الى قوله او ظلمنا في النهاية والمغنى الا قوله او نائبه الى الخراج (قوله ولو اخذ الامام الخ) ولودفع المالك مثلا بنية الزكاة اجزاء على المتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين شيخنا (قوله على انه بدل عن العشر الخ) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزا عندنا بشرط نية المالك ان يدفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ سم وياتى عن عرش عدم شأنا بنية المالك حينئذ (قوله والاصح اجزاؤه) اى يسقط به الفرض فان نقص عن الواجب ثممها نهاية ومغنى وروض قال غش اى تقوم بنية الامام مقام نية المالك كالممتنع وليس منه ما يآخذ الملتزمون بالبلاد من غلة او دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالماخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تعميمهم في البلاد ونحوه اه بخلاف ما يأخذ الملتزمون لا عشر البلاد من الامام بمقدار معين من النقود او غيرها فيسقط به الفرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله وظلما) اى مجرد قصد الظلم بدون ان ينضم اليه قصدا نه بدل العشر كما يفيد المقابلة وقوله يرد الخ وقوله ويؤيد الخ وقول المغنى والروض مع شرحه والخراج الماخوذ ظلما لا يقوم مقام العشر وإن اخذه السلطان على ان يكون بدل العشر فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد فيسقط به الفرض اه (قوله رديان الفرض الخ) قضيته انه لو اطلق الاخذ من الامام او نائبه ولم يقصد حين الاخذ الغصب ولا كونه بدلا عن الزكاة يجزى مخرقا لما يفيد قوله وهذا يعلم الخ فلم يراجع ثم رابت ان سم رجح تلك القضية كما ياتى (قوله انه قاصد الظلم) اى فقط (قوله حمله عند عدم الصارف الخ) قد يقتضى انه لو دفع الزكاة بنيتها لفقير فاعتقد الفقير انها هدية او غن دين وقصد اخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) اى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الاخذ (قوله يحمل الاجزاء) اى اجزاء الخراج الماخوذ ظلما ولا تقنات كذلك) اى اختيارا (قوله وعلى زارع ارض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وإن كانت الارض مستأجرة وذات خراج قال في شرحه فتجب الزكاة مع الاخرة والخراج ثم قال واما خبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم فضعيف قاله في المجموع اه (فالخراج على المالك) اى لاعلى المستاجر (على انه بدل عن العشر) ينبغى ان الخراج الماخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزا عندنا بشرط نية المالك ان يدفع باختياره او من غير جنسه نظري اعتبار النية وعدمه لمذهب الاخذ (قوله على انه بدل عن العشر) فهو كاخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد انظر هل يشترط في هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير متمتع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نيته ولا اعتبار اعتقاد الاخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره إلا ان رأى جواز ذلك ولو بتقليد من يراه (قوله عند عدم الصارف قد



بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعول على نية الدافع وبهذا يعلم ان المكس لا يجزى عن الزكاة إلا ان اخذته الامام واثبته على انه يدل عنها  
 باجتهاد أو تقليد صحيح لا مطلقا خلافاً لهم وفيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر وفي غيره وسيأتي لذلك مزيد  
 (تنبيه) أخذ الزكشي من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أنكر إفتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها الكرونها  
 خراجية بأن شرط الخراجية أن من عليه الخراج يملكها ملكاً تاماً وهي ليست كذلك فتجب الزكاة أي حتى على قواعد الحنفية واجيب بأنه  
 بنى ذلك على ما اجمع عليه الحنفية أنها فتحت عنوة وأن عمرو وضع على رؤس أهلها الجزية (٣٤٣) وأرضها الخراج وقد اجمع المسلمون

على أن الخراج بعد توظيفه  
 أي على أرض بيت المال لا  
 يسقط بالاسلام ويأتي  
 قبيل الامان ما راجع منهم  
 بفتحها عنوة وصرح ائمتنا  
 بان النواحي التي يؤخذ  
 الخراج من أراضيها ولا  
 يعلم اصله بحكم بجواز اخذه  
 لان الظاهر انه بحق وبملك  
 أهلها لها فلم يتصرف فيها  
 بالبيع وغيره لان الظاهر  
 في اليد الملك وحينئذ فالوجه  
 ان أرض مصر من ذلك لانه  
 لما كثر الخلاف في فتحها  
 أو عنوة أو صلح في جميعها  
 أو بعضها كإياي بسطه قبيل  
 الامان صارت مشكوكاً  
 في حل اخذها منها وقد تقرر  
 ان ما هي كذلك تحمل على  
 الحل فاندفع الاخذ المذكور  
 (تنبيه آخر) قدم مخالف  
 للشافعي أو باعه مثلاً مالا  
 يعتقد تعلق الزكاة به على  
 خلاف عقيدة الشافعي فهل  
 له اخذه اعتباراً باعتقاد  
 المخالف كما اعتبروه في الحكم  
 باستعمال ما وضوئه الخالي  
 عن النية وقرؤا بينه وبين  
 ما سر في اعتبار اعتقاد  
 المقتدى بان سبب هذا رابطة

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وبهذا يعلم الخ) أي بقوله  
 ولو اخذ الامام الخ (قوله وسيأتي الخ) أي في آخر فصل اداء الزكاة (قوله لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر  
 سم أي مما حاصله انه ينبغي ان يكون حالة إطلاق اخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئاً من الغصب  
 وبدل الزكاة كاخذه باسم الزكاة باجتهاد أو تقليد صحيح فيجزى عن الزكاة إذا نواها المالك حين الاخذ  
 لعدم الصارف حينئذ فالمنع من الاجزاء قصد الامام نحو الغصب وينبغي ان يقرن هذا القصد بالغصب  
 فلو تقدم لم يضراهم وفيه فسحة في حق التجار إذا الظاهر عدم مقارنة قبض ناظر الكسك بقصد نحو الغصب  
 والظلم وأيضا أن أصل وضع الكسك كافي لبعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاة مال التجارة والظاهر ان  
 هذا يعلمه سلطان الوقت ويقصده وهو كاف في سقوط الزكاة به إذا نواها المالك وإن لم يعلمه ولم يقصده ناظر  
 الكسك فانه نائب عن السلطان (قوله ان أرض مصر الخ) مفعول اخذ (قوله ثم نقل الخ) أي تأييدا لعدم  
 كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعني زكاة النابت في أرض مصر (قوله بان الخ) متعلق  
 بانكر (قوله أي حتى على قواعد الحنفية) أي من عدم الزكاة في الأرض الخراجية (قوله واجيب الخ)  
 أي عن طرف الحنفي (قوله وباتي الخ) ردلما اجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) إلى قوله وبملك الخ في  
 المغنى وإلى قوله وحينئذ في النهاية (قوله وصرح ائمتنا بان النواحي التي الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج لا ينافي  
 ملكها أو في بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك ايضا (قوله وحينئذ فالوجه الخ) اقره ع شر (قوله من ذلك)  
 أي من تلك النواحي (قوله في حل اخذه) أي الخراج (قوله فاندفع الاخذ الخ) أي اخذ الزكشي (قوله  
 قدم مخالف لشافعي الخ) أي احضر له المخالف طاماً ما ليا كاه كردى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم  
 وباع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعني ان الشافعي يعتقد تعلق الزكاة به دون المخالف كردى (قوله  
 كما اعتبروه الخ) أي قياساً عليه (قوله بان سبب هذا) أي اعتبار اعتقاد المقتدى دون الامام (قوله رابطة  
 الافتداء) قد يقال مقتضى هذه الرابطة العكس أي اعتبار اعتقاد الامام لا الماموم (قوله ولا رابطة ثم) أي في  
 ماء الموضوع وقال الكردى أي في استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) أي عدم الرابط وقال الكردى  
 أي الفرق المذكور اه (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله كما اعتبروه الخ (قوله وباتي الخ) عطف على  
 قوله مرا الخ (قوله على فعله) أي ما يحل عنده (قوله اتفاقاً) متعلق بقوله تقرر الخ (قوله أو لا) عطف على  
 قوله اخذه الخ أي وليس للشافعي اخذ ذلك (قوله ويجب عن الاول) أي عن القياس على اعتبار عقيدة  
 المخالف في استعمال الماء (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطاً) متعلق به أي بالاعتبار  
 و (قوله لا يقاس الخ) خبر ان (قوله وعن الثاني والثالث) أي ويجاب عن القياس بما مر والقياس بما يأتي  
 (قوله) باننا وان لم نقاتر المخالف لكن يلزمنا الخ قضية هذا الجواب عدم جواز الاخذ ايضا في عكس

يقضى هذا أنه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير أنها هدية أو عن دين وقصد أخذها عن هذه الجملة لم  
 تجز فيه نظراً ولعله بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسيأتي لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر (قوله وصرح ائمتنا  
 بان النواحي التي يؤخذ الخراج من أراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الأرض لا ينافي ملكها أو في

الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجود هنا أيضاً ما أنه يحرم على شافعي لعب الشر نفع مع حنفي لأن نية  
 إعانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفي إلا لا يتم اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعي له ويأتي ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل  
 عنده ويحرم عند الشافعي لا نافر من اجتهاد أو قل من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أو لا اعتبار بعقيدة نفسه ويجب عن الاول بأن اعتبار  
 الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً مع انه لا مخالفة مثلاً ما مناه به الوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحریم ما مناه نحو اكل ما تعلق  
 به الزكاة قبل إخراجها وعن الثاني والثالث باننا وإن لم نقاتر المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحر به حرمة إعانته بالاولى

وهذا هو الذي يتبعه جميعه خلافا لما إلى الاول وغارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسدا اختلفت المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن (٢٤٤) يفسده فففيه خلاف والاصح أن من يصححه إن كان قوله بما ينقض لم يحل له وكذا إن لم ينقض

وقلنا المصيب واجد اى وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الامر فيه كظاهاه بنفذ ظاهرا وباطنا كما ياتى بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بفتح فسكون نبت اصفر بالين يصغ به ولو دون نصاب لقلة حاصلها غالبا (والقرطم) بكسر اوله وثالثه وضمها حب العصف (والعسل) من النحل كذا قيده شارح واطلقه غيره ولعل الاول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لانار فيما عدا الزعفران عن الصحابة لكونها ضعيفة (ونصابه خمسة اوسق) من وسق جمع او حمل الخبر الشيخين ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة (وهي الف وستمائة رطل بغدادية) لان الوسق ستون صاعا اجماعا لجملة الاوسق ثلثائة صاع والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث وثلثون رطل بالبعدي لانه الرطل الشرعى (وبالدمشقي ثلثائة وستة واربعون رطلا وثلثان) لان رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الرافي مائة وثلثون درهما (قلت الاصح) انها بالرطل الدمشقي (ثلثائة)

مسئلة الشارح بأن قدم مخالف لشافعي ارباعه مثلا ما يعتد بالمخالف تعاق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي وفيما لو اعطى حنفى لشافعي مالك نصاب لا يبنى لغالب عمره ما يقطع او يظن ظنا غالبا انه زكاة او نحوها فليراجع (قوله وهذا) اى الثانى من عدم الجواز (هو الذى يتبعه) اقره ع ش وسم (قوله ان من تصرف فاسدا الخ) الاولى أن من تصرف تصرفا اختلفت المذاهب في فساد اى كاستبدال الوقف والمعاطة (قوله به) اى بما وقع نحو ثمن في ذلك التصرف (قوله لمن يفسده) اى يعتد فسادا كردى اى هل يجوز له اخذه (قوله فففيه الخ) اى في جواز اخذه وحله (قوله ان من يصححه) اى يعتد صحة ذلك التصرف (قوله ان كان قوله بما ينقض) اى لكونه مخالفا للقياس الحنفى مثلا (قوله لم يحل له) اى لمن يفسده (قوله وكذا لم ينقض) اى لكونه مخالفا للقياس الحنفى مثلا (قوله ما لم يتصل به) اى بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لانه) اى حكم القاضى (فيما باطن الامر فيه كظاهاه) اى بخلافه فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينفذ ظاهرا لا باطنا فلا يفيد الحل باطنا ولا البضع (قوله بفتح) إلى قول المتن ونصابه في النهاية والمغنى لا ا قوله ولودون إلى ماتن وما انبه عليه (قوله ولو دون نصاب الخ) يعنى لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كردى وبصرى (قوله فيما عدا الزعفران) اى وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذى في النهاية والمغنى فيما عدا الورس والحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) اى القوت الذى تجب فيه الزكاة (تنبيه) مذهب ابى حنيفة وجوب الزكاة في كل ما خرج من الارض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومذهب احمد تجب فيما يكال او يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كاشافعي قاله في القلائد باعشن قول المتن (خمس اوسق) اى اقله ذلك وما زاد فيحسب به فلا وقص فيها والوسق جمع وسق وهو بالفتح على الافصح مصدر بمعنى الجمع سمي بذلك لجمعه الصبيان شيخنا ونهاية ومغنى قال ع ش والمراد هنا الموسق بمعنى المجموع اه (قوله الخبر) إلى قوله قال بعضهم في النهاية والمغنى لا ا قوله قال الرويانى إلى وانما وما انبه عليه (قوله لجملة الاوسق) اى فاذا ضربت الخمسة اوسق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثائة صاع شيخنا (قوله والصاع اربعة امداد الخ) اى فاذا ضربت اربعة امداد في الثلثائة صاع صارت الجملة الفا ومائتى مدو (قوله والمد رطل وثلث) اى فتصير الجملة الفا وستمائة رطل بالبغدادى شيخنا (قوله وقدرت) اى الخمسة اوسق (قوله لانه الرطل الشرعى) اى الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الاسرع ش (قوله ورطل بغداد عند الرافي مائة وثلثون درهما) اى فيضرب في الف وستمائة تبلغ مائتى الف وثمانية الاف ويقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر نهاية قول المتن (لان الاصح ان رطل بغداد الخ) بيانه ان تضرب ماسقط من كل درهم وهو درهم وثلثائة اسباع درهم في الف وستمائة تبلغ الفى درهم ومائتى درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة اسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد المغنى لان الباقي بعد الاسقاط مائتا الف وخمسة الاف وسبعائة واربعة عشر درهما وسبعادرم فائتا الف وخمسة الاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثائة واثنين واربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة واربعة عشر درهما وسبعادرم في مقابلة ستة اسباع رطل لان سبعة وخمسة وثمانون وخمسة اسباع اه (قوله تحديد) اى فلا زكاة في اقل منها الا في مسألة الخلطة السابقة شرح بافضل (قوله على الاصح) وهو المعتمد ووقع في شرح مسلم والمجموع ورؤس المسائل انه تقريظ وعليه لا يضرب نقص رطل او رطلين قال الحاملى وغيره بل وخمسة و اقرهم في المجموع كردى على بافضل (قوله والاعتبار بالكيل) اى على الصحيح معنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضا

رطل (واثنان وأربعون) رطلا (وستة اسباع) من رطل (لان الاصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما في أربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلثون والله أعلم) وتقدير الاوسق بذلك تحديد على الاصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) اى او اذا وافق السكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل فان  
اختلفا فبلغ بالارطال ماذ كرو لم يبلغ بالسكيل خمسة اوسق لم تجب زكاته وفي عكسه تجب اه عبارة  
البجيرمى قوله استظهارا اى طلبا للظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطاً قال مرفلو  
حصل نقص في الوزن لا يضرب بعد السكيل اه فلا يرد ان نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في  
الوزن لانه اخف ع ش انتهت (قوله والمعتبر فيه) اى في الوزن من كل نوع (الوسط) اى فانه يشتمل  
على الخفيف والوزن معنى ونهاية قال السكردى مثلاً نوع الحنطة بمضه في غاية الثقله وبعضه في غاية الخفة  
وبعضه متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعير وغيره اه (سنة ارادب) الى سدس ارادب  
الخ) اعتمده الشارح في كتيبه وفي الاسنى هو واجه وابده سم في شرح اى شجاع وقال القمولى ستة ارادب  
وربع ارادب واعتمده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية والدو بالارادب المذنى ستة ارادب صما كرى  
على بافضل (قوله كما حرره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالسكيل المصرى ستة ارادب وربيع ارادب  
وهذا بحسب زمانه واما الان فحرروها باربعة ارادب ووييه لان السكيل قد كبر عما كان عليه شيخنا  
عبارة البجيرمى وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والا فالنصاب الان بالسكيل المصرى اربعة ارادب  
وسدس بسبب كبر ما يكال به الان حتى صارت الاربعة ارادب وسدس بقدر الستة ارادب والربيع من  
الارادب المقدرة نصاباً باسماً اه (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) اى وكل خمسة عشر مداً سبعة اقداح  
وكل خمسة عشر صاعاً وربة ونصف وربع فثلاثون صاعاً ثلاث وبيات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة  
وثلاثون وربة وهى خمسة ارادب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحاً وقال القمولى  
كيله بالارب المصرى ستة ارادب وربيع ارادب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة  
اليمن وعليه فالنصاب ستمائة نهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر اوزيبيا) قال في الروض فان اخذنا زكاة  
اى فيما يحجب رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يحجز انتهى وقوله لم يحجز هو المعتمد لانه  
ليس بصفة لوجوب عند القبض بخلاف ما سياتى في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله  
مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه او لا رد التفاتت أو أخذه وذلك  
لان عنده القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله لخبر مسلم ليس في حب ولا تمر الخ)  
اى فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (ولا لفرطبا وعنباً) قضيتها امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم  
ان لم يثبت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر ولا جزؤه مر انتهى سم على حج وقوله نعم لان لم يثبت  
منه رطب اى غير ردى كما يؤخذ مما ياتى اه ع ش (قوله في وسق رطبا وعنباً) اى بتقدير الجفاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال أوسط الأنواع مختلفة ثقلاً وخفة فيلزم اختلاف مقدار  
النصاب باختلافها (وهو بالارادب المصرى ستة ارادب الى سدس الخ) وقال القمولى ستة ارادب وربيع  
لحمل القدحين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة اليمن واعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويعتبر تمر اوزيبيا  
الخ) قال في الروض فان اخذنا الساعى الزكاة رطبار دها او هل محل ردها ان بين والا كان تبرعاً كما ياتى في باب  
زكاة النقد فيها اذا اخذ الردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح او يفرق فيه نظر والقاب الى الاول اميل  
فليراجع قال في الروض فان اخذنا الساعى الزكاة رطبار دها ولو تلفت فقيمتها ولو جففها ولم تنقص لم يحجز اه  
وقوله قيمتها اى بناء على أنه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يحجز هو المعتمد لانه بصفة الوجوب عند  
القبض كما لو قبض المستحق سخة فكالت يده لا تجزى بخلاف ما سياتى في المعدن انه اذا قبضه الساعى  
مختلط بغيره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه او لا رد التفاتت لو اخذه وذلك لانه بصفة الوجوب  
مختلط بغيره ومثله مالو قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزأه او لا رد التفاتت  
او اخذه وذلك لانه عند القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (في المتن ولا لفرطبا وعنباً)  
قضيتها امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يثبت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر ولا جزؤه مر

قال الرويانى عن الاصحاب  
بمكيل اهل المدينة اى للخبر  
الآتى أول زكاة النقد  
ولما قدر بالوزن استظهارا  
والمعتبر فيه من كل نوع  
الوسط وهو بالارادب  
المصرى ستة ارادب إلا  
سدس ارادب كما حرره  
السبكي بناء على أن الصاع  
قدحان بالمصرى إلا سبعة  
مد (يعتبر) الرطب والعنب  
اى بلوغه خمسة اوسق حالة  
كونه تمر اوزيبيا ان تمر  
او تزيب) لخبر مسلم ليس في  
حب ولا تمر صدقة حتى  
يبلغ خمسة اوسق (والا)  
يتتمر ولا يتزيب (ف) يوسق  
(رطبا وعنباً)

ويخرج منه لان هذا اكل  
احواله ويضم غير المتجفف  
للمتجفف في اكمال النصب  
لاتحاد الجنس وما يجف  
ردينا كما لا يجف وكذا ما  
يطول زمن جفافه كسنة كما  
يحبته الراعي وله قطع مالا  
يجف اى وما الحق به كاهو  
ظاهر وان لم يضر لانه لا نفع  
في بقاءه وكذا ما ضر اصله  
لنحو عطش قال بعضهم او  
خيف عليه قبل اوانه  
وتخرج منه وان كان رطبا  
للضرورة ومن ثم لو قطعه  
من غير ضرورة لومه تمر  
جاف او القيمة على ما ياتي  
آخر الباب وعلى كل منهما  
له التصرف المفقوع لان  
الزكاة لم تتعلق بعينه كما  
قبل وفيه نظر لما يعلم مما  
ياتي قبيل الصيام في شاة  
واحبة في خمسة ابرة ان  
المستحقين شركاء بقدر  
قيمتها فيبطل البيع في الكل  
لعدم العلم بما عدا قدر  
الزكاة وللأساعى قبضه على  
النخل ثم يقسمه بالخرص  
وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه  
بناء على الاصح أن قسمة  
المثليات افرأزوله بعد قبضه  
بيعه لمصلحة المستحقين  
ولولسالك وتفرقة ثمنه

فلو كان عنده ستة أو سق مالا يتجفف قدرنا جفافها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أو سق وجبت  
زكاتها أو اقل منها فلا شيخنا وعش اى وان شك فالأقرب عدم الوجوب لانه الاصل اخذنا بما ياتي في  
الارض الشعير (قوله ويخرج منه) اى ويقطع باذن الامام وتخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج  
ونهاية وهذا صريح في انه لو جعله دبسا ثم اخرج الزكاة من الدبس لم يجز (قوله ويضم غير المتجفف) اى  
بتقدير الجفاف هنا وفيما ياتي مما الحق بذلك (قوله وما يجف ردينا كما لا يجف الخ) اى فيعتبر رطبا  
ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب رطبا شرح المنهج (قوله وله قطع مالا يجف الخ) ويجب استئذان  
الامام في قطعه كما في الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزروا على الساعى ان ياذن له خلافا لما صححه في  
الشرح الصغير من الاستحباب نهاية ومعنى وياتى بعضه في الشرح قال عش قوله مر ويجب الخ اى على  
المالك ثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عاملا والارجب استئذان الامام او نائبه ولو فوق مسافة العدو  
اه ولو لم يكن في هذا الاقليم امام ولا ذر شوكة فهل يجب استئذان اهل حله وعقده اخذنا من نظائره فليراجع  
(قوله اى وما الحق الخ) اى بما يجف ردينا وما يطول زمن جفافه (قوله وكذا ما ضر اصله الخ) اى  
وان كان يجف سم (قوله لنحو عطش) ولو ان دعت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومعنى (قوله  
او خيف عليه) اى على الاصل الضرر (قوله قبل اوانه) متعلق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه (قوله  
وان كان رطبا) فيه اشعار بانه لم يصل حدا يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه والا فلو كان وصل  
إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه لا يجزى بدونه فليتامل سم اى كما ياتي في الشرح (قوله لومه تمر  
جاف) اى أوزيب جاف قال سم لزوم التراجاف هو بحث الرافعى الآتى في الفروع آخر الباب اه  
(قوله وعلى كل منهما) اى لزوم التمر او القيمة (قوله لم تتعلق بعينه) اى بالتمر او القيمة (قوله فيبطل  
البيع في الكل) فيه نظر سم (قوله لعدم العلم الخ) يكفى العلم عند التوزيع سم (قوله وللأساعى  
قبضه الخ) اى قبض مالا يجف وما الحق به بخلاف ما يجف كما ياتي في التنبيه كردى وسم (قوله على  
النخل) اى قبل القطع روض اى مشاعا (قوله ثم يقسمه بالخرص) اى بان يخرصه ويعين الواحد في  
نخلة او نخلات اسنى (قوله وبعد قطعه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجرائه عن  
الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا وان ثمر في يده ولم ينقص لا يخالف هذا  
لانه مفروض في غير ذلك وهل للساعى اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في  
الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم (مشاعا) اى بتسليم جميع المقطوع للساعى اسنى (قوله  
ثم يقسمه) اى يكبل او وزن (قوله بناء على الاصح الخ) راجع لسلك من الشقين وكذا قوله وله بعد  
قبضه الخ اى ولو قبل القسمة ايصار اجمع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعى

(قوله وكذا ما ضر) اى وان كان يجف (قوله وان كان رطبا للضرورة) فيه اشعار بانه لم يصل حدا  
يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل اوانه ولا فلو كان وصل إلى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وانه  
لا يجزى بدونه فليتامل (قوله لومه تمر جاف) لزوم التراجاف هو بحث الرافعى الآتى في الفروع آخر الباب  
(قوله لان الزكاة لم تتعلق بعينه) اى بل بالتمر الجاف او القيمة (قوله فيبطل البيع في الكل) فيه نظر (قوله  
لعدم العلم) يكفى العلم عند التوزيع (قوله وللأساعى قبضه الخ) كانه متعلق بما تقدم ان له قطع مالا يجف  
وما ضر اصله او خيف عليه ثم رابت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وترتب عليه وحديثه فقوله  
وبعد قطعه مشاعا الخ المصرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في هذه الحاشية الاخرى عن الروض من  
عدم اجزاء ما قبضه الساعى رطبا لانه غير ذلك (قوله وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه الخ) هذا الكلام نص في  
صحة القبض في هذه الحالة واجرائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطبا لا يجزى وان ثمر في يده لا يخالف  
هذا لانه مفروض في غيره (قوله وبعد قطعه) وهل له اخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض  
والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه (قوله وله بعد قبضه يبعه الخ) عبارة الروضة

إن لم يمكن تخفيفه وثمره بعد القطع وإلا لزمه على الأول وجه ليس له ثمر أو بحث بعضهم أن للمالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمة ويؤيده إطلاق

قول التتمة عن جمع تجوز القسمة بين المالك والفقراء كيلا أووزناو لاربا لان للمالك ان يدفع لهم اكثر من نصيبهم فيستظهر بحيث يعلم ان معهم زيادة ويلزم على هذه الطريقة تجوز القسمة على النخل بان يسلم اليهم نخيلا يعلم أن ثمرتها اكثر من العشر اه ويجب على المعتمد استئذان العامل لانهم شركاء فاحتيج لاذن نائبهم فان قطع بغير اذنه وقد سملت مراجعته عزر وسياتي ان القاضي يستفيد بولاية القضاء ولا ية الزكاة بالم يول لها غيره فحينئذ هو قائم مقام العامل في جميع ما ذكر (تنبيه) ما افهمه ما ذكر من صحة قبض الساعي للرطب ليس لإطلاقه مرادا بل ما يجف لا يصح قبضه له فيلزمه رده ان بقي وبذله ان تلف فان اخره عنده حتى جف وسأوى قدر الزكاة اجزا فان زاد رد الزائد او نقص اخذ ما بقي هذا ما نقله عن العراقيين ثم ما لا الى قول ابن كج لا يجوز بحال لفساد القبض من اصله اه وهذا هو القياس وان اختار في المجموع الاول وقد يوجه بأن الزكاة لما خرجت عن قياس المعاملات سوح فيها باجزاء ما وجد شرط لإخراجها ولو بعد قبض

أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه الاحظ اه وياتي في الشرح قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيعه لمن شاء من المالك وغيره قال في الاصل او يبيع هو والمالك ويقتسمان الثمن اه (قوله) إن لم يمكن تخفيفه الخ لعله فيما ضارصله لنحو عطش وخيف عليه (قوله) وإلا لزمه ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم اى بناء على ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يمكن الخ لقوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله وللساعي الخ فيفيد لزوم المالك كما يفيد قوله ليس له ثمر اه (قوله) وبحث بعضهم الخ أنظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخ حرص سم عبارة الكردى والمعتمد خلاف هذا البحث اه ولعل هذا مبنى على ما ياتي فيه انفا ان قول الشارح ويجب الخ مقابل هذا البحث وباقى ما فيه (قوله) ويجب) الى قوله وسياتي تقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله) ويجب الخ) اى فيما اذا احتيج للقطع فبالايجف وما الحق به ع وسم قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه اقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجف الخ كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى (قوله) استئذان العامل) اى فى القطع سم (قوله) لانهم) اى المستحقين سم (قوله) فان قطع بغير اذنه وقد سملت الخ مفهوه انه لا يوزر اذا عسرت مراجعته ولعله اذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال بهادون القطع سم (قوله) عزز) اى ولا ضمان ع وسم عبارة الروض مع شرحه عصي وعزر ان علم بالتحريم اى عززه الامام ان رأى ذلك قاله في المذهب قال ولا يفرمه ما نقص لانه لو اشتد منه وجب عليه ان ياذن له فى القطع وان نقصت به الثمرة اه اى إذا الكلام فيما اذا احتيج للقطع لنحو عطش (ما افهمه ما ذكر) اى قوله وللساعي الخ (قوله) بل ما يجف الخ) اى لا رد يثا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثلها ما ضار أصله وخيف عليه سم (قوله) فيلزمه رده ان بقي الخ) لعله فيما اذا بين وإلا كان تبرعا كما ياتي في باب زكاة النقد اذا اخذ الكردى عن الجيد او المكسور عن الصحيح سم (قوله) ثم ما لا الى قول ابن كج الخ) اعتمدهم ر شرح الروض اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما ياتي (قوله) وهذا) اى قول ابن كج و (قوله) وان اختار فى المجموع الاول) اى ما نقله عن العراقيين من الاجزاء و (قوله) ويوجه) اى الاول وهو الاجزاء كردى وياتي فى شرحه ويجب ببذول صلاح الثمر الخ جزءه بالاجزاء (قوله) ويظهر الخ) اعتمده النهاية (قوله) وما مبتدأ) اى والخبر فعشرة أو سق و (قوله) أو معطوف الخ) اى فيقدر فى هذه الصورة حالاً والتقدير ويعتبر ما ادخر فى قشرة مقشور او فيناسب ما عطف هو عليه كردى اشار به الى دفع اعتراض سم بما نصه قوله او معطوف على فاعل يعتبر فيه حرازة مع قوله فعشرة أو سق اه (قوله) ولو قشر ته الحرام) اى اللاحقة بالحلب يعنى نصابه عشرة أو سق وان كان فى قشر ته الحرام فقط كردى

فى الشق الاول ثم الساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل ما فيه الحظ لهم اه وسكت عن ذلك فى الشق الثانى والظاهر انه كالاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة الروضة المذكورة انه لا يلزم واحد من الساعي او المالك تخفيفه وان امكن خلاف قول الشارح وإلا لزمه على الوجه لكن قول الروضة يفعل ما فيه الحظ يفيد ان عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف إذا كان أحظ (قوله) وإلا لزمه ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله) وبحث بعضهم أن للمالك الاستقلال بالقسمة) انظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخ حرص (قوله) استئذان العامل) اى فى القطع (قوله) لانهم) اى المستحقين (قوله) فان قطع بغير اذنه وقد سملت مراجعته عزز) مفهوه انه لا يوزر اذا عسرت مراجعته ولعله اذا احتيج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمة يفيد جواز الاستقلال بهادون القطع (قوله) بل ما يجف) اى لا رد يثا ولا مع طول الزمن إذ هما لا يجف كما تقدم ومثلها ما ضار أصله وخيف عليه (قوله) ثم ما لا الى قول ابن كج) اعتمدهم (قوله) او معطوف على فاعل يعتبر) فيه حرازة مع قوله فعشرة أو سق (قوله) ولو فى قشر ته الحرام) اى السفلى وهذه المبالغة تقتضى ان نصابه عشرة

الساعي له فاسدا (و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصابا حال كونه (مصنئ من) نحو (تبته) وقشر لا يؤكل ولا يدخل معه ويظهر اغتفار قليل فيه لا يؤثر فى الكيل (وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (ادخر فى قشرة) الذى لا يؤكل معه (كالارز) ولو فى قشر ته الحرام

عبارة سم أراد بهذا أن الحرام أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى إشكاله وقد يجاب بأن الوار للحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة النهاية والمغنى ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب اه قال ع ش قوله مر ولا اثر للقشرة الخ اي خلافا لحج اه (قوله) ففتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ولا يدخر في قشره الخ اي الذي لا يؤكل معه ولا او رده عليه ماسيد كره سم (قوله) فكاف التشبيه الخ) عبارة النهاية فالكاف استقصائية اه اي انها دلت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم نقاة ع ش (قوله) اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصحاب له الخ) فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الاوسق من دون العشرة اعتبرناه دونها نهاية زاد المغنى اولم يحصل من العشرة خمسة اوسق فلا زكاة فيها ولا بما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرمل مافيه شئ عمن عليه زكاة ارز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار ابيض لم يحصل منه اصله مثلا ثم اخرجه عن الارز الشعير هل يجزى او لا فاجاب بأنه لا يجزى مما اخرجه عن واجبه اه اقول هذا قد بناه في قول الشارح مر فعلم انه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء وبوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على النقص في حقهم وإنما سقط عنه تبييضه تخفيفا عليهم وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق لهم لتحمل المؤنة عنهم وبني مالوم يضرب به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة اوسق او لا هل يجب عليه الزكاة ام لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا بالارز ولا يشكل ذلك بما لو اختلط اناء من ذهب وفضة وجعل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسك او غيره مما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب اه (قوله) بالنصف) متعلق بقوله اعتبارا الخ (قوله) غالبا) اي وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة اوسق فلا زكاة فيها او خالص مادونها خمسة اوسق فهو نصاب اي يجب فيه الزكاة شرح المنهج وتقدم عن المغنى والنهاية مثله (قوله) فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال الكردى عليه وكذلك في شرحى الارشاد وشيخ الاسلام في الاثني وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومر في النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الايعاب اه (قوله) واعتمده ايضا ابن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله) اعتمده الاذرى) اي ما نقله الماوردى الخ وكذا اعتمده والنهاية والمغنى وسم كما مر انفا (قوله) وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) على ما اعتمده) وقالوا لانها غليظة غير مقصودة انتهت وقد يؤخذ منها انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله) ثم رجح الدخول) أي دخول قشرة الباقي في الحساب قال سم لا يخفى ان قضية الدخول في قشرة الارز الحرام اه اي بطريق الاولى (قوله) واعتمده الاذرى الخ) اي الدخول وهو المعتمد نهاية ومغنى قول المتن (ولا يكمل الخ) اي في النصاب نهاية (قوله) لإجماعا) الى

(والعسل) بفتح اوليه ولا يدخر في قشره غيرهما فكاف التشبيه حيث لا فائدة عدم انحصار الافراد الذهنية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (قوله) نصابه (عشرة اوسق) تحديدا اعتبار القشرة الذي ادخاره فيه اصحاب له ابقى بالنصف لان خالصه يجزى منه خمسة اوسق غالبا وقول أبي حامد قد يجزى من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وإن كان ظاهر كلام الرافعي اعتماده واعتمد ايضا ابن الرفعة وغيره وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى إذا بلغها خمسة اوسق وجبت زكاته واعتمد الاذرى وخرج بلا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتنحيته عنه نادرة كقشرة الخنطة ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتمده لكن استغربه في المجموع ثم رجح الدخول واعتمده الاذرى وغيره) ولا يكمل جنس بجنس إجماعا في التمر والزبيب وقياسا

أوسق سواء كان في قشرته السفلى وهي الحرام أى فقط أو كان في العليا المستلزم لكونه السفلى أيضا ولا يخفى إشكاله إذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تقدير كونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجاب بان الوار في ولو كان الخ والوار في الحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه (قوله) ولو في قشرته الحرام) أراد بهذا ان الحرام أيضا لا تدخل في الحساب (قوله) ولا يدخر في قشره) اي الذي لم يؤكل معه ولا او رده عليه ماسيد كره (قوله) فيعتبر) اعتمده مر (قوله) وكذا ضعف ايضا نقل الماوردى عن أكثر اصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الحرام حتى الخ) ولا اثر للقشرة الحرام اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب شرح مر (قوله) ولا تدخل قشرة الباقي السفلى في الحساب) قال الشيخان لانها غليظة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منه انها لا تؤكل معه فرد على قوله السابق ولا يدخر في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله) ثم رجح الدخول) أي في قشرة الارز الحرام

في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى النوع) كشمع معقلى وبرنى وبر مصرى وشامى لاتحاد الاسم ومران الدخن نوع من الذرة وهو صريح في انه يضم اليها السكنه مشكل لاختلافها بصورة ولونا وطبعها وطعمها ومع الاختلاف في هذه الاربعة تعذر النوعية اتفاقا اخذنا من الخلاف الاتي في السلت فليحمل كلامهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في اكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومرايضان الماش نوع من الجلابان

فليضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لامشقة فيه بخلاف المواشى المتنوعة كأمير (فان عسر) التقييط لكثرة الانواع (اخرج الوسط) لاعلاها ولا اذناها رعاية للجانبين فان تكلف واخرج من كل بقسطه فهو افضل (ويضم العاس) وهو قوت نحو اهل صنماء في كل كام حبتان واكثر (الى الحنطة لانه نوع منها) عبر هذا هناع قوله قبله النوع الى النوع ليين ان مال العبارتين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانه اكنسب من تركيب الشبهين الاتيين طيعا انفرد به فصار اصلا مستقلا براسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثلها لونا وملاسة (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والا لم يكمل احدهما بالآخر فما كمل نصابه اخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه)

قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله في نحو البر والشعير) أى كالعسد مع الحصص معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباينا في الجودة والرداء واختلاف مكانها نهاية ومعنى (قوله وطبعها) محل تأمل فقد صرح الاطباء بانها باردا يابسان بصري وقد يجاب باختلاف ما في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومراح على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين والانواع نهاية ومعنى قال عس مفهوم المتن انه لو اخرج من احد النوعين عنها يكفى وان كان ما اخرج منه على قيمة من الآخر وليس مرادا لانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما سري ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة نهاية ومعنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع نهاية ومعنى (قوله لاعلاها) أى لا يجب اخرجها فلو اخرج الاعلى زاد خيرا عس اه بجزى (قوله من كل بقسطه الخ) أى او من الاعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله واكثر) عبارة النهاية والمغنى وثلاثة (قوله ليين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول لاذلا وجود للجنس إلا في ضمن النوع (قوله فلا يجزى الخ) يتأمل المراد به سيد عمر ويظهر ان المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب فقوله ولا يدخل الخ عطف تفسير له (قوله وإلا) أى بان كثر بحيث لو ميز اثر في النقص (قوله اخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقد فاذا بلغ خالص المغشوش نصابا ار كان عنده خالص يكمله اخرج قدر الواجب خالصا او من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب فلو كان لحجور تعين الاول ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ولا يجزى بمغشوش عن خالص اه وينبغي ان هذا كله يجزى نظيره هنا ايضا وانما سكتوا عنه هنا اكثفا بما ياتي اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعلم ان فيه قدر الواجب (قوله في تكميل النصاب) إلى قوله لجريان العادة في النهاية والمغنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سقى أحدهما مؤنة والآخر بدرهنا شرح بافضل قول المتن (واختلف ادراكه) وعليه فلو ادرك بعضه ولم يبلغ نصابا جاز له التصرف فيه ثم إذا ادرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا او تالفا فان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطلان كان تالفا عس ويأتى في الشرح قبيل قول المتن يجب بدو صلاح الثمر مثله (او محله) أى حرارة وبرودة كسجد وتهامة لذتها حارة يسرع ادراك ثمرها ونجد باردة نهاية ومعنى (قوله)

(قوله فليحمل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق ومر الخ ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العاس الخ) قد يقال احتاج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليين ان مال العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه جنس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٢ - شروانى وابن قاسم - ثالث) إلى ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاع ثمر العام الثانى قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف نوعه او محله لجريان العادة الالهية ان ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في من واحد إطالة لى من التفكه فلو اعتبر التساوى في الادراك تعذر وجوب الزكاة

فأعبر وقوع القطع في العام الواحد إجماعاً على ما حكى وهو أربعة أشهر على ما في السكافية عن الاصحاب لجريان العادة بأن ما بين اطلاع النخلة إلى بدو صلاحها ومنتهاى إدراكها (٢٥٠) ذلك لكن رد بان المعتمد اثنا عشر شهراً نظير ما باتى (وقيل ان اطلاع الثاني بعد جداد الاول)

فأعبر وقوع القطع في العام الخ) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشرح بالفضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعها في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو المعتمد فيضم طلع نخلة إلى الاخر ان طلع الثاني قبل جداد الاول وكذا بعده في عام واحد اه وفي السكردى على بالفضل وكذلك الايعاب والامداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشربيني والجمال الرملى وغيرهم وجزم شيخ الاسلام في منهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعها وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواهر وهو وجه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح بالفضل ايضاً (قوله نظير ما باتى) اى في الزرعين كرى (قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله يحمل في العام مرتين الخ) اى بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما خرج متتابعاً بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في السكبر فسله حمل واحد عش (قوله مرتين) اى او أكثر كما ان في الروم نوعاً من السكرم المعروف فيه انه يشمر في كل عام مرات (قوله بل الحلال كشمرة عامين) اى فلا يضم احدهما للآخر نهاية ومعنى (قوله ان كان كل الخ) الاولى ان كان الثاني بعد جداد الاول الخ (قوله ويرد ابراده الخ) حاصله ان ما في المتن مقيد بالغالب وقد يجاب عن هذا الرد بان المراد لا يدفع الايراد (وان صح ما قاله من الحكم) اعتمد هذا الحكم النهاية والمغنى وشرح المنهج ايضاً (قوله وبهذا) اى النقل (وقد يقال الخ) اى جماع بين القولين (قوله وان استخلفا) الى قول المتن وواجب الخ في النهاية والمغنى لا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغنى والمستخلف من أصل كذرة سنبلت مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل بخلاف نظيره من السكرم والنخل لانهم اذ ان لا يبدل لجمل كل حل كشمرة عام بخلاف الذرة ونحوها فالخارج الخارج منها اثنا بالاول كزرع تعجل ادراك بعضه اه قال عش قوله مر يضم إلى الأصل ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصادها في عام ويمكن توجيهاً به انه لما كان مستخلفاً من الأصل نزل منزلة أصله اه (قوله او اختلفا زرعاً) ولو توأصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر او شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة واحدة فيضم بعضه إلى بعض واما ان تفاضل البذر بان اختلف اوقاته عادة فانه يضم ايضاً بعضه إلى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد اى في اثني عشر شهراً عريية سواء وقع الزرعان في سنة واحدة ام لا كرى على بالفضل وابعثن ونهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مانصه وفيه تصريح بأن ما توأصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف إطلاق المصنف والشارح اه (قوله فارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرعى العام مطلقاً إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر سم وصنيع ما مر عن النهاية والمغنى صريحاً في اتجاه قول المتن (وقوع حصاديهما الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين اى عند النهاية والمغنى ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صليح للارتفاع به بسائر افعاله بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للادمين الحب خاصة فأعبر حصاده عش (قوله ولا عبرة بابداء الزرع) اى فيضمان إذا وقع حصادهما في سنة وان

(قوله فأعبر وقوع القطع في العام الواحد إجماعاً الخ فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمد أن العبرة في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه (قوله لكن رد بان المعتمد الخ) اعتمد هذا المعتمد مر ايضاً (قوله فارق ما مر ان حلى العنب الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفه الخ لا باعتبار زرعى العام مطلقاً إذ ليس ذلك نظير حمل ما ذكر (في المتن) الاظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما افاده الكمال بن ابي شريف وقال ان تعليمهم يرشد اليه شرح مر وعبارة الروض فصل وان توأصل بذر الزرع شهر او شهرين متلاحقاً اى عادة فذلك زرع واحد وان تفاضل واختلف اوقاته

بفتح الجيم وكسر هاء وإجماع الذال وإمهالها اى قطعه (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الاول فاشبه ثمر العام الثاني ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزماً قيل قضية كلامه انه لو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين ضم احدهما إلى الاخر وليس كذلك بل الحلال كشمرة عامين إن كان كل بعد جداد الآخر أو وقف نهايته ويرد لإبراده وإن صح ما قاله من الحكم بان كلامه جرى على الغالب المعتاد فلا ترد عليه هذه الصورة النادرة وإن نقل ثقات كثرته في مشارق الحبشة وهذا اعترض من عبر بالاستحالة وقد يقال ان اريد ان العرجون بعد جداد ثمره يخلف ثمر آخر فهو المحال عادة لانالم نسجع بمثله أو أنه يخرج بحسب تلك العراجين عراجين أخرى قبل جداد تلك أو بعده فهو موجود مشاهد في بعض النواحي (وزرعاً العام يضمان) وان استخلفا من أصل او اختلفا زرعاً وجدادا كالذرة تزرع ربيعاً وصيفاً وخریفاً وفارق ما مر ان حلى العنب والنخل لا يضمان بان هذين يرادان للدرام فكان كل حمل كشمرة

عام بخلاف الزرع لا يراد لئلا يبدف كان ذلك كزرع واحد تعجل إدراك بعضه (والاظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) لم بأن يكون بين حصادى الاول والثاني دون اثني عشر شهراً عريية ولا عبرة بابداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنده يستقر الوجود



لم يقع الزرعان في سنة نهاية ومعنى (قوله ونازع الاسنوى في ذلك) أى في الاظهر المذكور عبارة النهاية  
والمعنى جملة ما فيها عشرة اقول اصحهما ماذكره المصنف ونقله عن الاكثرين وهو المعتمد وإن قال  
الاسنوى انه نقل باطل بطول القول بتفصيله والحاصل في لم ارم من صححه فضلا عن عزوه إلى الاكثرين  
الح قال الشيخ في شرح منبهه ويحاج بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظها  
(قوله ويكفي عنه) أى عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والمعنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل  
كما افاده السكال بن أبي شريف اه (قوله وعن الجداد) أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع خلافا  
للنهاية والمعنى (قوله زمن امكانه الخ) أى حضورها بالقوة لا بالفعل كرى قول المتن (وواجب اشرب  
الخ) ولا تجب في المعشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غير هالانها انما تنكسر في الاووال لنامية وهذه  
منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية ومعنى ويأتى في الشرح مثله (قوله من نهر الخ) أى وساقية حفرت  
من النهر وإن احتاجت مؤنة نهاية (قوله او التاج) عطف على المطر ويحتمل على نهر (قوله او شرب  
عروقه الخ) أى عطف على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من او للسببية  
كما يفيد هاقوله ويصح جره الخ وقال السكردى الباء هنا للتعدية أى اشربه الماء عروقه على ان يكون  
الماء مفعول اشرب وعروقه فاعله اه وفيه ما لا يحنى (قوله ويصح جره) أى عطف على المطر (قوله  
ويسمى) إلى قوله من ماء الخ في النهاية والمعنى الا قوله واستاجرته (قوله بنضح بنحو بغير الخ) أى بنقل  
الماء من محله الى الزرع بحيوان او غيره كالنطالة والشادوف ويعتبر في صورة الحيوان ان يكون بغير  
إدارة كأن يحمل الماء في رواية على نحو حمل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به شيخنا وبجزمى (قوله  
سانية) بسين مهملة وفون ومثناة من تحت نهاية ومعنى أى ساقية وفي المختار والسانية الناضجة وهى  
النافقة التى يستقى عليها بجزمى (قوله ما يدبره الحيوان) أى او الادميون شيخنا (قوله او ناغورة) عطف على  
دولاب (قوله يدبره الماء نفسه) وحيث كان الماء يدبره بانفسه هلا وجب فيما سقى بها العشر لحقة المؤنة  
عش وواجب بانه لما كان محتاجا لاصلاح الالة إذا انكسرت كان فيه مؤنة بجزمى (قوله او استاجرته)  
يتامل فيه الان يقال غاية الامر فساد الاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بعوض سم (قوله او بدلو)  
معطوف على قول المصنف بنضح (قوله لوجوب ضمائه) أى عوضه راجع لجميع ما تقدم ويحتمل رجوعه  
لما عد الشراء الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما في قول المتن بما اشتراه كرى (قوله فافى المتن الخ) عبارة  
المعنى الاولى قراءة ما مقصورة على انها موصولة لا مدودة اشبهاء للمعروف فانها على التقدير الاول تميم  
التاج والبريد بخلاف الممدودة وقول الاسنوى واعم على الاول الماء النجس ممنوع إذ لا يصح شراؤه وانتهت  
وقد يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان أريد بصورة الشراء الصادقة بالصحيح والفساد وخارج على  
كليهما ان أريد حقيقته وهو الصحيح فاما لمحض الاسنوى في التخصيص وقد يقال لعل ملحظه ان الماء المطلق لا  
يطلق شرعا على النجس بصرى (أى العشر) الى قوله فان قلت في المعنى وكذا في النهاية الا قوله ومن ثم حكى فيه  
الاجماع (قوله والمعنى فيه) أى فيما ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو  
النضح (قوله هنا) أى فى الثابت و (قوله ثم) أى فى الماشية (تولى قلت الخ) ويمكن الفرق بان الثمر

ضم ما حصل حصاده في سنة واحدة اه وفيه تصريح بأن ما توارى زرع واحد وإن لم يقع حصاده في سنة  
واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح (في المتن بنضح) يشمل حمل الماء على الناضج الى الارض بدون  
ساقية ودولاب او غير ذلك (قوله واستاجرته) يتامل فيه الان يقال غاية الامر فساد الاستجار ولم يخرج  
الماء عن كونه بعوض (قوله فافى المتن موصولة) أى لا مدودة (قوله فان قلت لم تؤثر الخ) يمكن الفرق بان  
مشروعية الزكاة دفع حاجة الفقراء مثلا والحاجة الى الثمر والزرع اشد دبل ذاك ضرورى لا يمكن  
الاستغناء عنه فشرعت زكاة مطابقا بخلاف الحيوان والحاصل ان الثمر والزرع من الاوقات التى لا يقوم  
البدن بدونها فوجبت زكاة مطابقا وان اختلفت تدبر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون

لأنه لنظر للواجب فيه بالحاصل منه كما مرقيل الباب ومن الحب والتمر عينه فنظر اليها مطلقا ثم اوجبوا التفاوت بحسب المؤنة وعدمها  
نظر الى انه مواساة وهي تكثر وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمله وللبقيني افتاء طويل في المسقي بما عيون اودية مكة حاصله ان المسقي منها

بمشتري فاسد للقرار او مع  
الماء او للماء وحده او  
بمضروب مثلا فيه نصف  
العشر مطلقا لانه مضمون  
عليه وكذا اذا توجه البيع  
الى الماء وحده في كل زرة  
وإن فرضت صحته بخلاف  
شرائه مطلقا ومع القرار  
وفرضت صحته فان ماسقي  
به او لايه النصف للمؤنة  
بخلاف المسقي به بعد  
فان فيه العشر لان الثمن  
إنما يقابل الاول دون ما  
بعده فلامؤنة في مقابلته اه  
وما فصله في الصحيح فيه  
نظر ظاهر والذي يتجه  
وجوب النصف فيه مطلقا  
كما هو ظاهر كلامهم انه حيث  
ملك مؤنة لم يلزمه سوى  
النصف في ستة الشراء وما  
بعدها ولا نسلم ان الثمن  
مقابل الاول ماء فقط بل  
لكل ما حصل منه قال وإذا  
لم يملك محل النبع لم يملك الماء  
فيجب العشر مطلقا اه  
وقضية وجوب العشر في  
تلك العيون مطلقا لانها  
تخرج من جبال غير مملوكة  
واصل منبعها الذي يتفجر  
منه الماء غير مملوك بل ولا  
معروف ولك ان تقول هذا  
وإن كان هو القياس إلا ان  
قولهم لو وجدنا نهر يسقي  
ارضين لجماعة ولم نعرف  
انه حفر او انخرق بنفسه

والزرع من الاوقات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقا وإن اختلف قدر الواجب بخلاف  
الحيوان فان الحاجة اليه دون الحاجة اليهم فلم تتعلق به الزكاة مطلقا سم زاد الشوبري وبان من شان  
العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شانه خفة المؤنة بل الاباحة اه (قوله فنظر اليها) اي الى عين (قوله  
لواجب) اي للوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقية الخ الحب والتمر (قوله مطلقا)  
اي كثرت المؤنة او لا (قوله بحسب المؤنة الخ) الانسب لما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر الى انه) اي  
الواجب كرده (قوله في المسقي الخ) اي من الزرع او الثمر (قوله بمشتري فاسدا) كذا في اصله بخطه رحمه  
الله تعالى فهو صفة مقعول مطلق اي شراء فاسدا بصري (قوله للقرار) اي محل الماء وحده كرده (قوله  
مثلا) اي او بمشروق (قوله مطلقا) اي في السنة الاولى وما بعدها كرده (قوله في كل زرة) اي فيما  
يحتاج اليه كل زرع بخصوصه من وقت زرعه الى وقت إدراكه وهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي  
الخارج يغني عمافي البصري عما نصه قوله في كل زرة كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل يجله إذا  
اكتفت الزرة بسقية واحدة فلو عبر بسقية بدل زرة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شراؤه) اي  
الماء وحده (مطلقا) اي بدون النوقيت بمدة كسنة (قوله او مع القرار) بق ما لو اشترى القرار وحده شراء  
صحيحا فالظاهر ان ماسقي به فيه العشر مطلقا فانه لا مؤنة حيث في مقابلته الماء اصلا فليراجع ثم رابت ما يأتي  
عن سم انفاء هو صريح فيما قلت (قوله وفرضت صحته) اي الشراء مطلقا ومع القرار (قوله وما فصله في  
الصحيح) وهو قوله فان ماسقي به او لا الخ كرده (قوله انه حيث الخ) بيان لكلامهم (قوله في سنة الشراء  
الخ) تفسير لقوله مطلقا (قوله قال) اي البقيني (قوله لم يملك الماء) أي لا يكون ملكا لاحد بل يصير مباحا  
(قوله في تلك العيون الخ) اي في المسقي بها من الزروع والثمار (قوله مطلقا) اي عن التفصيل الذي تضمنه  
الحاصل المذكور (قوله ولك ان تقول الخ) اي مناقضا لقضية قول البقيني كرده (قوله هذا الخ) اي  
القضية المذكورة (قوله ارضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) خبر ان (قوله لكن قال الاذرع الخ) منع  
للمناقضة المذكورة فيثبت المطلوب وهو وجوب العشر في اودية مكة كرده (قوله على ان مياهها) اي  
مكة أي مياه عيونها (قوله كما يأتي) أي في احياء الموات كرده (قوله وعليه) أي ما قاله الاذرع (قوله لان ماء  
عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا الا انه لم يحصل الا بمؤنة ولا اثر لجر دالاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته  
ان الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماءى ولو مع القرار فان كان القرار اى وحده  
فالتجته العشر لانه حيث كذا كالمسقى بالقنوت فليتأمل سم وفي الكرده على بافضل ما نصه وببحث سم في  
حواشي النخبة في حصر المباح بكلمة وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجيلي ان ما اخذه السلطان او  
حافظ النهر لا يمنع العشر وهذا لم يمكن استرداده من آخذه يظهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم عن ع ش  
ان ما يؤخذ المتسكلم على نحو الجزائر من نحو الملتزم من الدرام على رعى الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من  
الاسامقاه وقضية ان ما يؤخذ ظله على الماء لا يمنع العشر مطلقا (قوله وكذا السواقي) الى قوله فتعبيده  
في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناة هي الابار المتصل بعضها

الحاجة اليهم فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لان نفسه) قد يقال قصد عين الثمر والحب ليس إلا لكونه يؤكل  
والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما يكون بنفسه مقصودة ايضا (قوله لان ماء عيونها  
مباح) قد يقال هو وان كان مباحا الا أنه لم يحصل الا بمؤنة ولا اثر لجر دالاباحة التي لم تدفع المؤنة فالتجته ان  
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فالتجته العشر لانه حيث كذا  
كالمسقى بالقنوت فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) مانسبتها للقنوت

حكم لهم ملكة ظاهر في ذلك اعيون ومن ثم أجمع أهل الحجاز قبيحا وحديثا على ان مياهها مملوكة لاهلها لكن قال الاذرع ببعض  
كأني محل قولهم ما جعل اصله ملك لذوى اليد عليه إن كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بموات او يخرج من نهر عام كدجلة فان باق  
لأحتماه وعليه فيجب في اودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع منابعها في موات قطعا (والقنوت) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كالطمر على الصحيح) في الماشق بها العشر لانه لا كلفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض او العين او النهر و احيائها او تهيتها لان يجرى الماء فيها بطبعة الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (و في) (ما سقى بهما) اى النوعين (سواء) او جهل حاله كما ياتي (ثلاثة ارباعه) اى العشر رعاية للجانبين (فان غالب احدهما في قول (٢٥٣) تعتبر هو) ترجيحاً للغلبة (والاظهر)

انه (يقسط) كما هو القياس

فان كان ثلثاه بنحو مطر

وثلثه بنحو نضج وجب

خمس اسداس العشر ثلثا

العشر للثلثين وثلث نصف

العشر للثلث واعتبر الغلبة

على الضعيف والتقسيم

على الاظهر (باعتبار عيش

الزرع) او الثمر (ونمائه)

لانه المقصود بالسقى

فاعتبرت مدته من غير نظر

الى مجرد الانفع فتعبيره

بالتماء المراد به مدته وجد

اولا (وقيل بعدد السقيات)

النافعة بقول الخبراء فاذا

كان من بذره الى امدراكه

ثمانية اشهر فاحتاج في ستة

اشهر من الشتاء والربيع

الى سقيتين فسقى بنحو مطر

وفي شهرين زمن الصيف الى

ثلاث سقيات فسقى بنحو

نضج فيجب على المعتمد

ثلاثة ارباع العشر وربيع

نصف العشر فان احتاج في

اربعة اشهر لسقية بمطر

واربعة لسقيتين بنضج

وجب ثلاثة ارباع العشر

وكذا لو جهل المقدار من

نفع كل باعتبار المدة اخذا

بالاستواء لئلا يلزم التحكم

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر وجه الارض (قوله بل في عمارة الارض) عبارة  
المغنى لان مؤنة القنوات لئلا يخرج لمارة القرية و الانهار لئلا تخسر لحياء الارض فاذا انتهت وصل الماء  
الى الزرع بطبعة مرة بعد اخرى اه (قوله و احيائها) اى الارض والعين والنهر ابتداء (قوله و تهيتها)  
اى هذه الثلاثة دواما (قوله اى النوعين) اى كطرو ونضح قول المتن (سواء) المراد بالاستواء باعتبار غيش  
الزرع ونمائه اخذا مما ياتي ان الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كما ياتي) اى انفا بقوله وكذا لو جهل المقدار الخ  
(قوله الى مجرد الانفع) اى ولا الى عدد السقيات نهاية (قوله المراد به مدته الخ) اى اء (قوله النافعة)  
الى قوله وهذا في المغنى لا لقوله فان احتاج الى وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار  
واحد اخذا من الاكتفاء منهم في الخارص الا في راجعه ع ش (قوله فاذا كان) الى قوله هذا في النهاية  
الا لقوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) اى عيش الزرع ومدته (قوله فسقيها) اى الثلاث سقيات  
فالضمير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر انه يعمل بما كان في نفس الامر  
عند زوال الجهل بصري اى اخذا من قول الشارح الا الى ان يعرف الحال (قوله اخذا بالاسوأ الخ)  
وقيل وجب نصف العشر لان الاصل راء الذمة من الزيادة عليه محلي ومعنى وفي بعض النسخ بالاستواء  
(قوله ولو علم ان احدهما اكثر الخ) تبع شيخه في شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح  
فيها عن الماوردي وقره وقد سوى الرافعي في الحكم بين هذه الصورة والى قبلها كما نقله عنه في الخادم وكذا  
سوى بينهما في الجواهر فقلنا عن ابن شريح والجورجى حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي ان يكون المعتمد فيها  
التسوية لما ذكرته بصري اقول وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج مثل ما في الشرح الا انه زاد الثاني ذكره  
الماوردي اه والا لقاله الماوردي وهو ظاهر اه فبعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما في شرح  
الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه لبعالم انفراد السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال  
سم انظر ما اليقين الذي يباخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدره الواجب منه اه والظاهر ان  
المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ظنه انه  
الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب ع ش وقوله وان تصرف المالك الخ يخالف قول الشارح  
والنهاية الى ان يعرف الحال وقول المغنى ويوقف الباقي الى البيان وعقب الحنفى كلام ع ش بماضيه وفي  
الرشيدى مانصه قوله فيؤخذ اليقين اى ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل  
من التقديرين ويؤخذ اقل منهما هكذا ظهر فاي راجع اه فلو علمنا انه سقى ستة اشهر باحدهما وشهرين  
بالاخر وجهل عين الاكثر فاخرج ذلك الزرع ثمانين اردباً مثلاً فعلي تقدير ان الاكثر هو الذى بماء  
السماء يكون الواجب ثلاثة ارباع العشر ونصف العشر وذلك سبعة ارباب وعلى تقدير العكس يكون  
الواجب ثلاثة ارباع نصف العشر ونصف العشر وذلك خمسة ارباب فاليقين اخراج خمسة ارباب ويوقف  
اردبان الى علم الحال فان اردباً الذمة اخرجهما اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة المغنى وسواء في جميع  
ما ذكر في السقى بماء من انشا الزرع على قصد السقى بهما ام انشاء مقاصدا السقى باحدهما ثم عرض السقى  
بالاخر وقيل في الحال الثانية يستصحب حكم ما قصده اه (قوله وان اختلف الواجب) اى وهو العشر  
في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وبهذا) اى بقوله ويضم المسقى الخ (قوله يعلم ان من له الخ)

(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار غيش الزرع ونمائه اخذا مما ياتي ان الغلبة باعتبار ذلك

ولو علم ان احدهما اكثر وجهل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه فيؤخذ اليقين الى ان يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر  
بين ان يقصد السقى بماء فيعرض خلافه وان لا ويضم المسقى بنحوه طر الى المسقى بنحو نضج في اكمال النصاب وإن اختلف الواجب  
وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالبا يعلم ان من له اراض في محال متفرقة ولم يتحصل النصاب إلا من مجموعها لزمه زكاته ويظهر  
انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وإن ظن حصوله بما زرعه او سيزعه ويتجدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وإن تلف وتعدر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مستقيا بماذا ويحلف ندبا إن اتهم (وتجب الزكاة فيما مر) ببطلان صلاح الثمر ولو في البعض وبإتي ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلح او حصرم (واشتداد الحب) ولو في البعض ايضا لانه حينئذ قوت وقبلة بقل قال اصله فلواشترى او ورت نخيلا مثمرة وبد صلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب إنما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام صلاح والاشتداد ومؤنة نحو الجداد والتجفيف والحصاد والنصفية وسائر المؤن من خالص ماله وكثير يخرجون ذلك من الثمر او الحب ثم يركون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج إلا بعد النصفية والجفاف فيما يحلف بل لا يجزى قبلها

الامر كذلك والمسئلة مضرح بها في الروضة والعزب والخواهر وغيرها بصري (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) أي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبطله ان كان تالفعا (قوله ويصدق) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ويصدق المالك في كونه مستقيا الخ) اطلقوا تصديق المالك وإن اتهم مع ان قرائن الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع بفلاة لا ماء فيها ولا قنبا قرب منها يحتمل السقي منه بنحو واضح فعمل كلامهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بانها لو قال المالك هلك بحريق وقع في الجرين وعلينا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المتن فلوا دعي المالك النتائج بعد الحول أو غير ذلك من مستقطات الزكاة وخالفه الساعى واحتمل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجاه وكانه لم يستحضره (قوله فيما مر) أي من الشر والزرع (قوله ولو في البعض) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى الا قوله قال إلى ولا يشترط (قوله ولو في البعض) وإن قل كحبة عشب وباعشن وكردى على بافضل (قوله ضابطه) أي بدو الصلاح نهاية (قوله في البيع) أي في باب الاصول والثمار معنى قول المتن (واشتداد الحب الخ) أي رحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عميرة اه عشب ومثل الزرع فيها ذكر الثمر كما يأتي في الشرح (قوله قال اصله) أي اصل المنهاج وهو المحرر (قوله فلواشترى الخ) ولو اشترى نخيلا بشمرتها بشرط الخيار فبد الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان مضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذ لم يبق الملك له واخذ الساعى الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وإن كان الخيار لها فالزكاة موقوفة فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخيل بشمرتها او ثمرتها فقط كافر او مكاتب فبد الصلاح في ملكه ثم ردها ببعب او غيره كقالة بعد بدو الصلاح لم تجب زكاتها على احد اما المشتري فلانه ليس اهلا للوجوب واما البائع فلانه لم تكن في ملكه حين الوجوب واشترى اها مسلم فبد الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردها على البائع فبقر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو اخرج الزكاة من الثمار لم يردها وله الارش او من غيرها انه اذا مالوردها عليه برضاه فبأنزلا سقاط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبد الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ لنضره بمص الثمرة ماله الشجرة ولو رضى به واني المشتري الا القطع لم يكن للبشيري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه اخذها الساعى من الثمرة رجع البائع على المشتري (فرع) قال الزركشي لو بد الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث يد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بدا بعد اللزوم وإلا فهذه ثمرة استحق ابقاءها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرطي زمن الخيار يلحق بالعقد شرح لروض ومعنى زاد النهاية والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرطي في المقيس عليه لما وجدته العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقدس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي اه (قوله وحذفه) أي جذف المنهاج قول اصله المذكور (قوله من حيث تعليقه الخ) أي تعليق المصنف الوجوب ببطلان الصلاح كردى (قوله ومؤنة نحو الجداد الخ) أي كالدباس والحل وغيرهما مما يحتاج إلى مؤنة نهاية ومعنى (قوله من خالص ماله الخ) فلو خالف واخرجها من مال الزكاة وتعدر استرداده من اخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه عشب (قوله لا يجب الاخراج إلا بعد النصفية الخ) أي إلا الارز والعلس فانه يؤخذ واجبهما في قشرهما كما مر معنى ونهاية أي ويجوز اخراجه خالصا عن القشر عشب (قوله فيما يحلف) أي لا رد ثوبا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة اصله او خوف عليه (قوله بل لا يجزى قبلها) فلو اخرج في الحال الرطب والعنب بما يتمر (قوله ومع وجوبها لا يجب الاخراج إلا بعد النصفية الخ) ومحل ما تقر في غير الارز والعلس اماهما فيؤخذ

لنعم يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيهما يتعين مجيئهما هنا فتنبه له فالمراد بالوجوب بذلك انه اذا دس سبيل الوجوب الاخراج اذا صار ثلث الو زيبيا او حاصص في فعل ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل او رطبا عند الحصاد والجداد حرام وان ووا به الزكاة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان صفي او جف وجددوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح (٣٥٥) بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان فرض ان الآخذ من أهل

أو يترب غير ردي لم يجزه ولو أخذ لم يقع الموقع وان جففه ولم ينقص افساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل العراقيون خلافا ويرده حنئان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب نهاية ومعنى وكذا في الاسنى الا انه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله مر وهو المعتمد هذا بخلاف ما لو اخرج حباتي تبنة او ذهبان من المعدن في ترابه فصفاه الآخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كما منافي ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فمما اخرجه غايته انه اختلط بالتراب او التبن فخرج المختلط من معرفة مقداره فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب أجزأ ان زال الابهام اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ويأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هناك فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بحمل قوله هنا وجددوا الخ على ما يشتمل تجديد النية بقرينة تاييده بكلام المحلى المشتمل عليه صراحة (قوله يتعين مجيئهما هنا) اى خلافا لاسنى والنهية والمغنى كما مر انفا (قوله بذلك) اى بيدو الصلاح والاشتداد (قوله انعقاده سبيل الوجوب الاخراج الخ) عبارة غيره انه قد اسبب وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) اى بعددوا اشتداد الحب فان لم يشتد او شك فيه فلا زكاة فيها ولا يحرم التصرف فيها باعشن (قوله اورظيا) الا ولى كونه بفتح الراء وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان يحمل زكاة ذلك بما عنده من الحب المصفي او الثمر الجاف جاز وسياق جواز التصرف في الثمر بعد الخرص والتضمين وقوله باعشن (قوله وجددوا الخ) يقتضى تعينه وان لا يكتفى بنية المالك حينئذ ولا عند الاقباض الاول كما صرح بهذا الثاني قوله وان ووا به الزكاة وقوله السابق نعم يأتي في المعدن الخ صريح في الاكتفاء بالنية ابتداء او بعد نحو التصفية كما يعلم بمراجعة ماسياني في المعدن بصرى وتقدم جواب الاشكال الاول واما الاشكال بمنافاه لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء فقد يجاب عنه بان يحمل التفصيل فانه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما بحثه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء ايضا (بذلك) اى بقوله ان ما اعتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله ان الآخذ) اى للسنابل عند الحصاد (قوله بعدها) اى بعد تصفية المستحق (قوله وهذه امور) اى اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله واعترض) اى ما قاله المحلى (قوله على ان هذه) اى التقاط السنابل والثابت لرعاية الخبر (قوله وان لا فرق فيه) اى في جواز التقاط السنابل (قوله واذا جرى خلاف الخ) اى كما يأتي (قوله اه) اى كلام المعترض (قوله وفيه ما فيه) اى من كونه قول صحابي وكونه واقعة حال قابل للحمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ) اى الاصوب والا فلا اعتراض قوى جدا (ويلزمهم الخ) عطف على قوله حرام (قوله اخراج زكاة ما عطفوه) اى ويرجع في مقداره لغلبة ظنه كما مر عن ع ش (قوله كالأول فله) اى النصاب كله او بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اى في التنبيه الذى قبل قول المصنف والحب صفي من تبنة (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهية والمغنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) اى الزركشى (قوله اوزادت) محل تامل بصرى اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تريد المأونة على

واجبهما في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بعدم اشتراط تجديد الاقباض هنا فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله<sup>(١)</sup>) عبارته فيما مر لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف او القيمة على ما يأتي آخر الباب اه

الزكاة فقد أخذ قبل مجله وهو تمام التصفية واخذه بعدها من غير اقباض المالك له او من غير نيته لا يبيحه قال وهذه امور لا بد من رعاية جميعها وقد تواطأ الناس على اخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين يرونه احل ما وجد وسببه نبذ العلم وراء الظهور اه واعترض بما رواه البيهقي أن ابا الدرداء امر ابا الدرداء أنها اذا احتاجت تلتقط السنابل فدل على ان هذه عادة مستمرة من زمنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وان لا فرق فيه بين الزكوى وغيره توسعة في هذا الامر وإذا جرى خلاف في مذهبنا ان المالك ترك له نخلات بلا خرص يأكلها فكيف يضابق بمثل هذا الذى اعتيد من غير تكثير في لاعصار والامصار اه وفيه ما فيه فالصواب ما قاله مجلى ويلزمهم اخراج زكاة ما عطفوه كالأول فله او بعضه بنحو الاكل (قوله على مامر) اى في التنبيه الذى قبل قول المصنف والحب صفي من تبنة (قوله لانه يغتفر الخ) قد يمنع اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتمده الاسنى والنهية والمغنى (قوله لما ذكر الخ) لعله ببناء المفعول (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ما فيه من البعد والتكلف (قوله قال) اى الزركشى (قوله اوزادت) محل تامل بصرى اى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة ان لا تريد المأونة على

والحصاد خروجا من خلاف من أوجه لورود النهى غن الجداد ليلا ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره ويجاب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه وعلم انه زكى اوزادت اجرة جمعه على ما يحصل منه فكذا يقال هنا (١) قول المحشى (قوله فيلزمه بدله الخ) لبس وجود في نسخ الشرح التى بايدنا

وأما قول شيخنا الظاهر العموم وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن لا وافق بكلامهم ما قدمته  
أولاً ومن لزوم إخراج زكاته باطلاقهم (٣٥٦) المذكور في الحب مع أنه لا يركى إلا مصفى ولا خرس فيه ويرد بتعين الحمل في مثل هذا على

الحاصل من الثمر أو الحب فليراجع (قوله والظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد  
ولا يحمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله ما قدمته الخ) وهو قوله فعلم الخ ويحتمل ما نقله عن المجلى  
والمال واحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة سم أي ونوزع فيما ذكر من  
لزوم الخ باطلاقهم ندب اطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله ويرد الخ) أي النزاع (قوله بين قبله الخ) أي  
التصدق (قوله ولا ينافي ذلك) أي حمل الزركشي و (قوله لانه الخ) أي ما ذكره الخ (قوله ويأتي)  
إلى المتن ذكره عش عن الشارح وأقره (قوله ويأتي الخ) عطف على قوله ولا ينافي الخ سم (قوله  
وضعف ترك شيء الخ) عطف على رد الخ (قوله واحاديث الباكورة وأمر الشافعي الخ) أي الدالان على  
جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباكورة المعجل الادراك من كل شيء اه (قوله  
في منع بيع هذا) أي القول الرطب (قوله عليه بانه) أي المنع (قوله وكلام الخ) عطف على الاجماع و (قوله  
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) تأكيد لقوله وكما الخ و (قوله لا ينظر) بيناء المفعول و (قوله فيما  
نحن الخ) وهو منع ما عتيد من اعطاء الملاك الخ (قوله كلامهم) أي الاكثرين (قوله وان اعترض  
بنحو ذلك) أي انه خلاف الاجماع الفعلي الخ (قوله إذا المذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ وعلة لعدم  
النظر (قوله فاذا زادت المشقة الخ) أي كما هي ظاهرة (قوله في التزامه الخ) أي التزام مذهب الشافعي في منع  
التصرف قبل إخراج الزكاة (فلا عتب الخ) بفتح العين وسكون التاء المشبهة الفوقية أي لا يمنع شرعا (قوله  
كذهب أحمد الخ) وبه قال الامام والغزالي كما يأتي واعلم أنه يكفي هنا تقليد الآخر فقط كما سارول باب النبات  
كردى وفيه ان ما مر كما يعلم بمراجعته إنما هو في اخذ الامام أو نائبه بخصوصه فأنحن فيه من اكل المالك بنفسه  
وأطامه لعياله واحبائه أو للفقراء فلا بد فيه من تقليد المالك ايضاً وايضاً على ما قاله الامام والغزالي ما تصرف  
فيه المالك بحسب عليه كما يعلم بما يأتي بخلاف الذهب الامام احمد (قوله فانه يجبر التصرف الخ) والمصرح به  
في كتب الحنابلة ان شرطه ان لا يجاوز الربع أو الثلث (قوله وكذا ما بهديه الخ) الذي رايته في كتب الحنابلة  
أنه لا يجوز له ان يهدي شيئاً منه فتنبه كردى على بافضل أقول يحتمل أن جواز الاهداء فيه خلاف عند  
الحنابلة واطلع الشارح على ما لم يطالع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الاهداء عندهم قول المتن (ويسن  
خرص الثمر الخ) قضيته صنيع شرح البهجة دخول الخرص والتخمين ما لا يجف فليتامل و ليراجع سم وتقدم  
عن غش و شيخنا الجزم بذلك (قوله الذي يجب) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وما أطال ما ووردى الخ)  
أي وتبعه الروياني قال وهذا في النخل اما البكرم فلم فيه كغيرهم نهاية ومغنى (قوله والحق بهم الخ) بيناء  
المفعول عبارة النهاية والمغنى قال السبكي وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في اهل البصرة  
يجرى عليه حكمهم اه (قوله ونقل فيه الاجماع) فقال يجرم خرصها بالاجماع نهاية ومغنى قول المتن (إذا بدا  
صلاحه الخ) ويجوز خرص الكل إذا بدا الصلاح في نوع دون آخر في اقيس الوجهين مغنى ونهاية واقره سم

(قوله وأما قول شيخنا الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنابل بعد الحصاد ولا يحمل  
ما ذكره على الزركشي (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الحرمة (قوله وضعف  
ترك شيء الخ) عطف على رد (قوله في المتن ويسن خرص الثمر الخ) في البهجة  
فان يضم (أي الخارص) \* بالصرح المالك الثمر الجاف ويقل ذلك \* فنافذ في كله تصرفه وبعد ان  
يضمن لولم يتلفه يضمه بخفا اه فقوله الثمر الجاف قال في شرحه ان كان يجف وقوله يضمه بخفا  
قال في شرحه ان كان يجف فان لم يجف واتاه قبل الخرص او التضمين او القبول ضمنه رطبا لا جافا فيغرم  
القيمة اه ولا يخفى ان هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضى دخول الخرص والتضمين مالا يجف  
فليتامل و ليراجع وقوله فيغرم القيمة الاوجه انه انما يغرم المثل كما يعلم بما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه

مالا زكاة فيه وقد صرحوا  
بان من تصدق بالمال الزكوى  
بعد حوله تلزمه زكاته ولم  
يفرقوا بين قليله وكثيره  
فتعين حمل الزركشي ليجتمع  
به أطراف كلامهم ولا ينافي  
ذلك مما ذكره في منع خرص  
نخل البصرة لانه ضعيف كما  
يأتي ويأتي رد قول الامام  
والغزالي المنع الكلى من  
التصرف خلاف الاجماع  
وضعف ترك شيء من الرطب  
للمالك واحاديث الباكورة  
وأمر الشافعي بشراء الفول  
الرطب محمولان على مالا  
زكاة فيه إذا الوقائع الفعلية  
تسقط بالاحتمال وكما لم ينظر  
الشيخان وغيرهما في منع  
بيع هذا في قشره إلى  
الاعتراض عليه بانه  
خلاف الاجماع الفعلي  
وكلام الاكثرين وعليه  
الائمة الثلاثة كذلك لا ينظر  
فيما نحن فيه الى خلاف ما صرح  
به كلامهم وان اعترض  
بنحو ذلك إذا المذهب نقل  
فاذا زادت المشقة في التزامه  
هنا فلا عتب على المتخلص  
بتقليد مذهب آخر كذهب  
احمد فانه يجوز التصرف قبل  
الخرص والتضمين وان  
يأكل هو و عياله على العادة  
ولا يحسب عليه وكذا ما  
يهديه من هذا في اوانه  
(ويسن خرص الثمر)

الذي تجب فيه الزكاة وان كان من نخيل البصرة وما أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الاجماع  
لانهم لا ينعون منه مختارا فيخرجون اكثر ما عليهم والحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بانه طريقة ضعيفة نفرد بها (إذا بدا صلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبحته بعضهم على الاول إذا علم الامام أو نائبه تصرف المالك بالبيع وغيره قبل الجفاف والحرص التخمين فهو هنا حزم ما يجي من الرطب والعنب تمراً أو (٢٥٧) زيبابان يرى ماعلى كل شجرة ثم إن شاء

وهو الاول في قدر عقبرؤية كل ماعليها رطباً ثم جافاً وإن شاء قدر الجميع رطباً ثم جافاً بشرط اتحاد النوع وخرج بالثمر المراد به الرطب والعنب الحب لتعذر الحزر فيه لكن بحث بعضهم ان المالك إذا اشتدت الضرورة لشيء منه أخذه وبحسبه واستدل بما لا يتأتى على قواعدنا فهو ضعيف وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقوه ويعددو الصلاح قبله لتعذر خرصه ولعدم تعاق حق الفقراء به (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) لعموم الادلة الموجبة لعشر الكل أو نصفه من غير استثناء شيء لا كله واكل عياله ونحوهم لكن يشهد للاستثناء خبر صحيح به وحملوه كالشافعي رضى الله عنه في اظهر قولي به على انه يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه في أقاربه وجيرانه وفي تضعيف المتن مدرك هذا المقابل نظر مع شهادة الحديث وبعد تأويله ومن ثم قال الا ذرعى ليس عنه جواب شاف وهو مذهب الخبالة واختاره بعضهم إذا دعت حاجة المالك اليه ولم يجد خالصاً يثق به ونوى أن يخرج بعد الجداد عما ياكله واستشهد له بتناوله رضي الله عنه الباكورة قبل بعث

واعتمده ع (قوله أو صلاح بعضه) أى ولو حبة أخذاً بما قالوه فيا لو بدأ صلاح خبة في بستان أنه يجوز بيع الكل بلا شرط قطع ع (قوله وبحته الخ) أى وجوب الخرص (على الاول) أى على سن الخرص (قوله والحرص) إلى قوله وفي تضعيف المتن في النهاية والمغنى لا قوله لكن بحث إلى ويعد الخ (قوله والحرص التخمين الخ) عبارة بالمغنى والحرص لغة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً ما تقرروا حكمته الرفق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ماعلى كل شجرة) أى ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها نهاية ومعنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الحزر فيه) أى لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة نهاية ومعنى قال ع شر قوله مرو لانه لا يؤكل غالباً الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان معللاً بعلةين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه اه (قوله فهو ضعيف) فيه تأمل فإن شدة الضرورة تبيح الحرام المحض فضلاً عن المشترك بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية إخراج زكاته فايراجع (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحد ما يوافقوه بل ما هو ابلغ منه سم (قوله قيل انه) ما فائدة زيادته (قوله ويعددو الصلاح) عطف على قوله بالثمر (قوله قبله) الاول ما قبله لانه فاعل خرج المقدر بالعطف قال ع شر ومنه أى مما قبل البدو والباق الذى اعتيديه قبل تلونه اه (قوله لتعذر خرصه) أى لعدم انضباط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو دنياه قول المتن (إدخال جميعه) أى جميع الثمر والعنب نهاية (قوله أو نصفه) أى لنصف العشر (قوله نحوهم) أى كاحبائهم وضيقاتهم (قوله لكن يشهد الخ) عبارة بالمغنى والثاني انه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله اهله واحتج له بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع وادعوا داود وصحبه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقتلهم واجاب الشافعي رضى الله تعالى عنه بحمله على انه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخرص ليفرقه الخ زاد النهاية في قوله خذوا ودعوا الاشارة لذلك أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخرص واتركوا اله شيئاً ما خرص فجعل التترك بعد الخرص المقتضى للايجاب فيكون المتروك له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو اه (قوله وحملوه الخ) أى حمل الائمة ذلك الخبر تبعاً للشافعي الخ نهاية (قوله من الزكاة شيء) أى لا من الاشجار بعضها من غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف المتن) أى بتعبيره بالمشهور لا بالظاهر (قوله مدرك هذا المقابل) الاول لما بعده إسقاط نظر مدرك (قوله وهو) أى هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أى مطلق الاستثناء الذى أضمنه المقابل عبارة بالكردى الضمير يرجع إلى المقابل بالمعنى الاعم وهو لا يدخل جميعه في الخرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه أى فلا ينافى قوله الآن ونوى الخ (قوله ومر الجواب) وهو أنه محمول على ما لا زكاة فيه قول المتن (وأنه يكفى خالص) ولا يجوز للحاكم بيعه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفى مجرد قوله ع شر (قوله واحد) إلى قوله ولا يكفى في المغنى وإلى قوله ولو يتحكميمهما في النهاية (قوله لانه يجهت الخ) ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً ولم يأت طيب الثمرة ومعنى وشرح المصنف (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى مالهو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما فى المياه ان يقدم الاكثر عدداً ع شر (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً كما فى عدلين عالين بالخرص بخارصان الخ اه قال ع شر قضيته انه لا يكفى خرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً بالخرص وهو ظاهر لانتهاه اه

أو صلاح بعضه) نعم إذا بدأ صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الافيس كما قاله ابن قاضي شبهة الجواز شرح مدر (قوله لتعذر الحزر فيه) في تعذره في الشعير نظر (قوله وإن نقل عن الائمة الثلاثة ما قيل انه يوافقوه) تقدم عن احمد ما يوافقوه بل ما هو ابلغ منه

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - ثالث) الخارص ومر الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكفى خارص) واحد لانه يجتهد ويعمل بقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفنا حتى يعرف الامر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعى

حكم المالك عدلين يخرسان عليه ويضمنانه كما يأتي ولا يكتفى واحدا احتياطا لحق الفقراء ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل وفقا للمالك فبحث بعضهم أجزاؤه واحدا وبذلك وبتحكيمهما ( ٢٥٨ ) مع التضمين لأن المفيد للتصرف رد ابن الرفعة والاستاذ قول الغزالي كاماه

ينفذ التصرف في الرطب قبل الجفاف فيما عدا قدر الزكاة بالاجماع والامنع الناس من الرطب وحمل ما قاله الآخرون على ما بعد الخرص والتضمين ( وشرطه ) العلم بالخرص ويظهر الاستفتاء فيه حيث لا شاهدان به بالاستفاضة ( والعدالة ) وتأتي شروطها وحيث اطلت أريد بها عدالة الشهادة لكن لأجل حجية الخلاف صرح ببعض ما خرج بها فقال ( وكذا الحرية والذكورة في الأصح ) لأنه ولا يؤول من لم تكمل فيه شروط عدالة الشهادة اهلهما ( فاذا خرص ) وضمن ( فالأظهر أن حق الفقراء ) أي المستحقين ومرحمة تعليلهم ( ينقطع من عين الثمر ) بالمثلثة ( ويصير في ذمة المالك الثمر ) بالمثلثة ( والزبيب ) إن لم يتلفا بغير تقصير منه فإن تلفا بغير تقصير منه قبل التمكن من الأداء فلا ضمان عليه ( ليخرجهما بعد جفافه ) أي كل منهما لأن الخرص مع التضمين يبيع له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع حقهم منه ( ويشترط )

( قوله حكم المالك عدلين ) كذا في الررض وغيره سم ( قوله كما يأتي ) أي اضمينا صريحا فقبله المالك ( قوله على خلاف الأصل ) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخاصمين وهما من المالك فقط ( قوله يرد بذلك ) أي بالتعليل الثاني ( قوله وبتحكيمهما الخ ) متعلق بقوله الاتي رد الخ ( قوله ينفذ التصرف الخ ) أي بلا حرمة ( قوله وحمل ما لا قاه آخرون الخ ) يتأمل هذا الحل مع قوله فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انفسهم وبصرى قول الماتن ( وشرطه الخ ) أي الخارص واحدا كان أو اثنين معنى ( قوله العلم بالخرص ) أي لأنه اجتهدوا الجاهل بالشيء وليس من أهل الاجتهاد نهاية معنى ( قوله بالاستفاضة ) يظهر أن مثلها علم من يبعثه من امام أو نائبه بأنه عالم بالخرص بصرى قول الماتن العدالة أي في الرواية بحلى ومعنى وهذا أقدم مما سلمه الشارح وإن كان المال واحدا بصرى ( قوله ما خرج بها ) هلا قال ما دخل فيها سم قول الماتن ( وكذا الحرية الخ ) وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد أن يكون ناطقا وبصرى إذا خرص اخبارا ولا يؤول انتفاء وصف عما ذكر يمنع قبول الخبر نهاية ( قوله ومرة الخ ) أي في شرح ويجب الا غبط للفقراء قول الماتن ( ويصير الخ ) معطوف على أن حتى الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا أن يجعل الثمر والزبيب حالين يتوارى لهما بالنكرة بصرى ويجوز أن يجعل الثمر والخبر الصير والظرف حالا منه مقدما عليه ( قوله إن لم يتلفا ) إلى قوله ويأتي في النهاية والمعنى إلا قوله أي كل منهما وقوله وأخذ به كذا وما لبث عليه ( قوله إن لم يتلفا ) أي قبل التمكن نهاية والمعنى والاولى أفراد التضمين بارجاعه إلى الأمر الشامل الرطب والعنب كما في النهاية والمعنى ( قوله بغير تقصير منه الخ ) فإن تلف بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم تقصير مع تقدم التضمين لنبات امر الزكاة على المساهلة لأنها علقه ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء نهاية ( قوله أي كل منهما ) هلا فمرأاه بالثر فلا إشكال حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الاول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثنى وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل سم ( قوله من الساعى ) عبارة النهاية والمعنى من الخارص أو مائة يوم وقامه أه أو منه شريكه ع ش ثم قال المعنى والمضمن هو الساعى أو الامام أو عبارة شرح بافضل وشرح الروض وإذا خرص وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك فلا بد أن يكون ما ذنوله من الامام أو الساعى في التضمين ( قوله أو الخارص ) اللجنس فيشمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرح وانه يكتفى خارص من اشتراط تعدد المحكم ( قوله لنحو المالك ) أي من وليه أو وكيله أو شريكه ( قوله كضمتك اياه بكذا ) أي نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا أو زبيبا نهاية ومعنى ( قوله أو أخذه بكذا ) أي أو قرضتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا أو زبيبا بغيرى قول الماتن ( وقبول المالك ) أي فورا أو برشد لذلك قول الشارح أي شيخ الاسلام فيقبل حيث عبر بالقاء بغيرى وقد قيد ايضا قول النهاية والمعنى فإن لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقى حق الفقراء بحاله اثم رأت قول العباب مع شرحه وقبل ذلك المالك الأهل أو وكيله والايكن اهلا فويله ويجب في القبول أن يكون فورا اه ( قوله بل الكل ) أي ولو بغير اذن شريكه كما يأتي ( قوله كما يجوز أن يضمن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى ) قضيته صحة ذلك وإن لم ياذن له المسلم في القبول ع ش ( قوله )

( قوله حكم المالك عدلين الخ ) كذا في الررض وغيره ( قوله وحمل ما لا قاه آخرون الخ ) يتأمل هذا الحل مع قولهما فيما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرص والتضمين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي انفا ( قوله صرح ببعض ما خرج بها ) هلا قال ما دخل فيها ( قوله في الماتن بعد جفافه ) هلا فمرأاه بالثر فلا إشكال

في الانقطاع والصيرورة المذكورين ( التصريح ) من الساعى أو الخارص المحكم في الخرص ( بتضمينه ) أي حق الفقراء لنحو كما المالك كضمتك اياه بكذا أو أخذه بكذا ( وقبول المالك ) أو وليه أو وكيله للتضمنين ( على مذهب ) لأن الانتقال من العين إلى الذمة يستدعى رضاها ويأتي قريبا ما علم منه جواز تضمين الساعى أحد شريكين قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمن زكاة حصة المسلم شريكه اليهودى



كما يأتي وبحث اخذ من هذا ومن انه يجوز له إخراجها من غيره انه لو ضمن حصته او اخرجهما ثم اقتسم احدهما له التصرف في ماله وإن لم يخرج شريكه حصته بناء على ان القسمة افرأ قال غيره او بيع وقد اقتسم بعد الجفاف للضرورة إذ لا يكلف بغيره مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمالك اه وفيه نظر إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فليحمل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عينه بتضمن صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وإن أخرج أحدهما قبلها أو بعد ما حصته يشيع في المال كله فيبطل في حصته الشريك لعدم إذنه ولم يحسب المخرج إلا الربع ان تناصفا وحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء من المال (٢٥٩) لبقاء تعلق الزكاة بخصته ونظيره

مالو باع شريكه عبد بن بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي أحدهما اه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المنقول المعتمد أن الخطة أي شيوعا وجوارا في الحيوانات والعشر وغيرهما كما صرحوا به فيجوز للمالك الواحد فيجوز لأحد الشريكين الإخراج من ماله ولو بغير إذن شريكه اكتفاء باذن الشارع ويرجع على الشريك بخصته ما لم ينو التبرع وحينئذ فتي أخرج أحد شريكين أو خليطين جاز له التصرف في قدر حقه كما لو ضمن قدر الزكاة تضمينا صحيحا لا يجاب ساع طلب قسمة ما يحلف أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالحرص في نخلة أو أكثر إن قلنا القسمة بيع وإلا أجيب وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع بقبض الساعي الواجب من المقطوع مشاعا بقبض الكل وبه

كما يأتي) أي في آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شريكين قدر حقه (الخ) (قوله من غيره) أي غير ما تعلقت به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الفاعل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته له (قوله أو اخرجهما) أي ما عنده من الحب المصفي أو الثمر الجاف (قوله وإن لم يخرج شريكه الخ) أي لمضمن (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطف على قوله أفرأ (قوله إذ لا يكلف بغيره) يعني بما يتعلق بخصته شريكه (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله الغير (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفى من تبته سم أي من قول الشارح وبحث بعضهم ان للمالك الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجاب بأن ما تقدم في قسمة المالك بينهما وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريكين بينهما (قوله فليحمل ذلك) أي ما قاله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو أخرجهما ومع ذلك ينقطع حقهم من العين إلا أن يقال كلامه بالنسبة لشريكه فإنه لم يوجد منه ضمان ولا إخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وإن أخرج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله لبقاء تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ما قاله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الإطلاق (قوله ولا يجاب) إلى قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يحلف) أي ما يضر أصله ونحوه كما يؤخذ من كلام الروض ويفيده أيضا قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله بان تفرد الخ) إنما فسر القسمة بذلك لأنها ليست حقيقية بل المرادها تعيين شيء للزكاة ليتصرف المالك في الباقي توثقا كإحدى (قوله إن قلنا القسمة بيع) أي لا امتناع بيع الرطب بالرطب إيعاب (قوله وإلا) أي بان قلنا أنها أفرأ وهو ما صححه في المجموع لإيعاب وتقدم في الشرح أنه الأصح (قوله وعلى المنع) أي المرجوح (قوله من المقطوع الخ) إنما قد به لأن غير المقطوع الذي يحلف لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يحلف فهو كمقطوع كما مر أيضا كإحدى أقول تقدم أن المراد بما يحلف من كلام الشارح نحو ما يضر أصله وتقدم عن الروضة والروض أنه مثل المقطوع فلا ساعي قبضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وإن يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الإحظ (قوله ويلزمه فعل الإحظ) أي من البيع أو التفريق أو التجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أي التي لا تحلف أو تضر أصلها وروض (قوله فان اتلفها الخ) أي الثمرة التي لا تضر بالأصل أو تحلف رديا وروض (قوله وقت التلف) أي أو الاتلاف أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لزوم قيمة الواجب رطبها هنا (ما مر) أي في شرح وإلا فربطوا عتبا

حينئذ في أفرأ ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مثني وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التاويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل (قوله إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب يصفى من تبته (قوله فليحمل ذلك على ما إذا الخ) إن أراد حمل البحث المذكور فلا يخفى ما في هذا الحمل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما إذا انقطع حقهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يبرأ المالك ويملكه المستحقون بقبض نائبهم ثم يبيعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الإحظ وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي إلا باجتهاد أو تقليد صحيح كما علم مما مر في الخلطة فان اتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطبيا وقت التلف ذكر في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسألة العراقيين بأنه ثم يلزمه بقاؤها إلى الجفاف حتى يدفع الجاف فإذا قطع قبله فقد تعدى فلزمه الجاف وهنا لا إبقاء عليه لأن الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غرض فتأمل (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن التضمنين لم يرد وليس هذا التضمنين على حقيقة الضمان

من لزوم التمر الجفاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك الخوص  
الخ فانه يقيده ايضا (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سماوية أو سرقت من الشجر أو  
الجرين قبل الجفاف من غير تفریط نهاية ومعنى (قوله على الاول) أي المذهب (قوله لانه) إلى قوله  
وتبعه في المغنى والنهية (قوله واستبعده الخ) أي اطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمين  
ومعنى ونهية (قوله يصرفه الخ) أي يظن انه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي للمستحقين (قوله فقال)  
أي الغير (قوله إنما يضمه) أي يضم الامام أو نائبه للمالك (قوله فان ظنها فاخاف ظه الخ) أي فان  
ضمته على ظن انه موسر انفذ التضمين ثم ان بان انه معسر بتلف الثمرة باع الامام من الثمر او غيره مما  
يملكه ما بقي بما ضمته وبذلك يندفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على  
هذا البحث اه لان الباحث انما يبحث عدم جواز التضمين من علم اتساره لافساد ايضا اذا تبين خلاف  
ظنه (قوله أي حيث لم يكن الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يكن الخ (قوله وبحث بعضهم الخ) جزم به  
النهية (قوله اما قبل الخوص) أي قوله كإياي في النهاية والمغنى (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في  
السكل أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك البعض معين كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله  
الآتي أنفا ومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ انه يحرم التصرف مطلقا في السكل والبعض معين أو شائعا لانه  
تصرف في حق الغير أي المستحقين لأن لهم في كل حبة حقا بغير اذنه لكنه مع الحرمة يصح وينفذ فيما عدا قدر  
الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سياتي آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم  
(قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف) كذا في الروض وشرحه لكن بخالفه قول النهاية والمغنى وقد يفهم  
كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخوص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب  
شائعا لبقاء الحق في العين لا معينة فيحرم اكل شيء منه اهـ أي لان الاكل انما يراد على معين بخلاف البيع  
يقع شائعا بحريمي (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال عبارة الاسنى فان قلت لا جازا التصرف  
فيه ايضا في قدر نصيبه كما في المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المغاب فيها جانب التوثيق فلا يجوز  
التصرف مطلقا اهـ (قوله لان الغلب فيها الخ) أي فلا يقال لا جازا التصرف في قدر نصيبه كما في المشترك  
سم (قوله فحرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وكذا ظاهر عبارة  
الروض واصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من  
كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما ياتي آخر الباب فينتجه عدم التحريم سم

لما ياتي انه لا يضم ما تلف  
بغير تقصير (وإذا ضمن)  
وقيل على الاول (جاز  
تصرفه في جميع الخوص  
بيعا وغيره) لانه ملكه  
بذلك لم يبق لاحد تعلق  
به وهذا هو فائدة التضمين  
واستبعده الاذرعى في  
معسر يصرفه في دينه أو  
ياكله وبقاؤه في ذمته  
لاحظ لهم فيه وتبعه غيره  
فقال إنما يضمه حيث  
يرى المصلحة ولا مصلحة  
هنا فان ظنها فاخلف ظنه  
باع الامام جزم من الثمر  
أو الشجر أي حيث لم يكن  
مرهونا وبحث بعضهم انه  
مضى امكن الاستيفاء من  
الشجر او غيره فخرص عليه  
وضمته ولما فلا اما قبل  
الخوص والتضمين أو  
القبول فلا ينفذ تصرفه  
بيعا او غيره الا فيما عدا  
قدر الزكاة كما ياتي ومع ذلك  
يحرم عليه التصرف في شيء  
منها لتعلق الحق بها مع  
كون الشركة غير حقيقية  
لان الغلب فيها جانب  
التوثيق فحرم التصرف مطلقا

اخرجهـ ومع ذلك فيقطع حقهم من العين الا ان يقال كلامه بالنسبة لشر بكة فانه لم يوجد منه ضمان ولا  
اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن وإذا ضمن) ومحل جواز التضمين اذا كان المالك موسرا  
ينبغي ولو بالشجر فان كان معسرا فلا شرح مر (قوله باع الامام الخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق  
الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في السكل أو البعض شائعا كما في شرح الروض وكذلك  
البعض معين كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفا ومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ انه يحرم  
التصرف مطلقا سواء كان في السكل أم في البعض معين أم شائعا وجه الحرمة انه تصرف في حق غيره لان  
ما وقع التصرف عليه من السكل أو البعض مطلقا للمستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن  
صاحب الحق فيحرم لكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في  
البيع على ما سياتي في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين في تمام وقضية  
ذلك انه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا ان يفرق بالنسبة للبعض  
بان الغلب هنا التوثيق (قوله لان الغلب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال لا جازا التصرف في قدر نصيبه كما  
في المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا وعبارة الروض  
(فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخوص قال في شرحه لكن أن تصرف في الكل أو البعض شائعا صحت

وهذا يعلم ضعف افتاء غيره وادعان للمالك قبل التضمين الاكل اذا نوى انه يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز اكله بنية غرم بدله (ولو ادعى المالك هلاك الخوص) او بعضه (بسبب خفي كسرقة) جعله امن الهلاك لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (أظهاره) كحريق (عرف) دون عمومه أو معه (٢٦١) ولكن انهم وفي هلاك الثمرة (صدق

بيمينته) في دعواه ما ذكر  
واليمين هنا وفي سائر ما يأتي  
مستحبة (فان لم يعرف  
الظاهر) بان عرف عدمه  
او لم يعرف شيء (طوب  
بدينته) بوقوعه (على الصحيح)  
لسهولة اقامتها ثم يصدق  
بيمينته في الهلاك به اي  
بذلك السبب لاحتمال  
سلامة ماله بخصوصه ولو  
اقتصصر على دعوى الهلاك  
من غير تعرض لسبب قبل  
قوله ويحلف ندبا لان انهم  
(ولو ادعى حيف الخارص)  
عليه باختياره بزيادة عمدا  
قليلة او كثيرة لم تسمع دعواه  
الا ببيئته كدعوى الجور  
على الحاكم (او غلطه بما  
يبعد) وقوعه عادة من عالم  
بالخرص كالربع (لم يقبل)  
للعلم بطلان دعواه نعم يحط  
عنه القدر الممكن الذي لو  
اقتصر عليه قبل (او  
بمحتمل) بفتح الميم وبين  
قدره كواحد في مائة  
وكسدرس او عشر على ما قاله  
البندنيجي واستبعد في  
السدرس وقد مثله الرافي  
بنصف العشر (قيل)  
وحلف ندبا ان انهم (في  
الاصح) لان صدقه يمكن  
هذا كله ان تلف الخوص  
ولا اعيد كيله (فرع)

وتقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد جواز النصف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وهذا يعلم ضعف الخ  
وفاقا للنهاية والمغنى وشرحي الروض والمنهج (قوله) او بعضه (الى الفرع في المغنى) الا قوله بان عرف الى  
المتن وقوله واستبعد الى المتن وكذا في النهاية الا قوله او كسدرس الى المتن (قوله كحريق) اي او برءا ونهب  
نهاية ومعنى (قوله) ولكن انهم الخ اي وان لم يثبت صدق بلايين نهاية ومعنى (قوله) في دعواه ما ذكر اي  
في دعوى التلف بذلك السبب نهاية ومعنى (قوله) بان عرف عدمه (فيه توقف ظاهر ثم رأت في شرح  
العباب وشرح الروض ما نصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن كأن قال تلف بحريق وقع في الجرين وعلمنا خلافة  
لم بلغت الى قوله ولا الى بينته اتفاقا وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج ما يوافق قول المتن (او غلطه الخ)  
ولولم يدع غلطه غير انه قال لم اجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره  
اسنى ونهاية ومعنى (قوله) العلم بطلان دعواه عبارة النهاية والمغنى لم يقبل الا ببيئته للعلم بطلانه عادة في  
الغلط اه (وبين قدره) اي والا لم يسمع دعواه سم ونهاية ومعنى (قوله) كواحد الخ عبارة النهاية  
وكان مقدارا يقع عادة بين السكيلين كرسق في مائة وسق قبل في الاصح وحط عنه ما ادعاه فان كان أكثر  
بما يقع بين السكيلين مما هو محتمل ايضا كخمسة اوسق في مائة قبل وقوله وحط عنه ذلك القدر اه وكذا في  
المغنى والاسنى الا انهم اذا ادعوا كخمسة اوسق في مائة قال البندنيجي وكعشر الثمرة وسدسها اه (قوله)  
هذا كله) اي قوله او بمحتمل وبين قدره الى هنا منهج ونهاية ومعنى (قوله) ولا اعيد كيله اي وعمله به  
نهاية وشرح المنهج قال البجيري قوله اعيد كيله اي وجوبا والتعبير بالاعادة لتزويل الخرص منزلة  
السكيل ويمكن أنه قيل أولا بعد الجذا ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم بما مر (لعل من قول المصنف  
المصنف فاذا خرس فلا ظهر ان حق الفقراء الى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (او قبل  
ذلك) اي قبل الخرص او التضمين او القبول ايعاب واسنى (قوله) لا لخوف ضرر اي فان كان لخوف  
ذلك ونحوه فقد تقدم ان اللازم حينئذ قيمة الواجب رطبا (قوله) لزمه مثله اي عشر الرطب ونصفه قال  
سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المغنى والنهاية ما يفيد ترجيحه وعن ع ش انه المعتمد  
(قوله) وترجيح الروضة اعتمده الايعاب والاسنى (قوله) هنا) انما قال هنا فانه رجح في باب الغصب  
لزوم المثل كما مر (قوله) القيمة اي قيمة عشر الرطب ان سقى بلامؤنة ايعاب واسنى (كأرا عوا ضد ذلك)

فما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع  
بانه لا يؤمن ان يتلف ما عدا قدر الزكاة وإن لم يلزمه فيما اذا تلف بغير تقصير لاحصاء الواجب من ذلك الباقي  
كايدل عليه قول الاتي اخر الصفحة او بعضه ذكر الباقي والاول دفعه بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف  
فيه من كل او بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي اخر الباب فيتجه عدم  
التحريم (قوله) لان الغالب ان المسروق الخ قد يجاب ايضا بان المراد بالهلاك فوانه عن يده (قوله) في المتن  
أو بمحتمل) قال الاسنوي أي وكان مقدارا يقع بين السكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال انما قيدنا  
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين السكيلين احراز اعماق ذلك بما هو محتمل ايضا كالحصة في المائة فان  
الرافي قد جزم بانه يقبل ويحلف عند النعمة وحكي الوجهين فيما يقع بين السكيلين خاصة فلذلك  
شرحنا به كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين السكيلين عدم تحقق النقص واحتمال  
انه من تفاريت السكيل (قوله) وبين قدره اي والا لم يسمع دعواه (قوله) لزمه مثله لزوم المثل  
هو الاوجه مر (قوله) وترجيح الروضة عبر في الروض بقوله لزمه عشر الرطب فقال في شرحه اي قيمته

علم بما مر أنه إذا أُنْزِلَ الثمر الذي يحلف بعد الخرص والتضمين والقبول لزمه زكاته جافا أو قبل ذلك لا لخوف ضرر أصله لزمه  
مثله لانه مثلي على تناقض فيه وترجيح الروضة هنا القيمة هو منصوب الشافعي والاكثرين ووجهه هنا وإن كان خلاف القياس رعاية  
مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كأرا عوا ضد ذلك حيث أُلْزِمَ في ما إذا أُنْزِلَ نصاب الماشية عين الحيوان الواجب

وإن كان متقومارعاية للجنس ما يمكن (٢٦٣) بخلاف مالواتلفه اجنبي لا تلزمه إلا القيمة فقر قوا بين المالك وغيره وابد ذلك جمع بقوله

جوابا عن بحث الرافعي وجوب التمر الجاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه الجاف إلا إذا جف او ضمنه بالخرص وساطناه عليه ولا فرق في لزوم القيمة بين ما يتم وغيره ولو تلف كله بعد ذلك قبل امكان الاداء بلا تقصير لم يلزمه شيء او بعضه زكي الباقي قال الدارمي ولو اتلف المالك بعدهما اجنبي لزم المالك الزكاة ان ضمن الجاني ولا فلا وقبل التضمين فلا شيء عليه ويطالب الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقلنا هي الواجب بدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كما هو ظاهر كلام الروضة واصلها وغيرهما إذا لزمه التمر فقال له المالك ادعني مما عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القابض والمقبض الا إذا قلنا فيمن قال لمدينه اشتر لي كذا بما عليك انه يصح ويرى ان الاتحاد وقع ضمنا لا قصد او يأتي رابع شروط البيع واخر الوكالة مافي ذلك وفي المجموع عن الامام عن صاحب التقریب لاحد الشريكين في رطب خرصه على صاحبه والزمامه بحصته تمرا فيلزمه ويتصرف في الجميع واغتفر عدم رضا بقية الشركاء وهم المستحقون لما يأتي ان شركتهم غير

أى فأوجبوا المثل في اتلاف المتقوم (قوله وإن كان متقوما) الوال للبحال (قوله رعاية للجنس الخ) الانسب لما قبله مافي الاسنى والاياعاب لان الماشية انفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف ما تلفة اجنبي) ان كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة في غاية الظهور سم اقول وجزم الكردى بذلك وعليه فقرل الشارح فقر قوا الخ اى في الماشية لكن في الخرم نظر لا احتمال رجوعه إلى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين او بعده (قوله وايد ذلك) أى أيد ترجيح الروضة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعي الخ) أى فيما إذا أتلف الثمر الذى يحذف قبل الخرص والتضمين والقبول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعي وعله لقوله بوجوب التمر الجاف و (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) يظهر انه من الشرح وليس من مقول الجمع (قوله في لزوم القيمة) اى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله ولو تلف) اى باقية سماءية او غيرها كسرة قبل جفافه او بعده إيعاب (قوله بعد ذلك) أى الخرص والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (زكى الباقي) أى بحصته وإن كان دون نصاب إيعاب ونهاية (قوله ولو اتلف المالك بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عايناه في العباب وشرحه عن الدارمي سم (قوله إن ضمن الجاني قال في شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسر الا حريا فيما يظهر اه سم (قوله ولا فلا) اى كالتلف باقية إيعاب (قوله فلا شيء عليه) اى لان الزكاة متعلقة بالعين إيعاب (قوله الغاصب) اى المثل بعد التضمين او قبله (قوله وعليه) اى على ما قاله الدارمي (قوله إن غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبي على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمناه هنا بالمثل سم اقول قضية قول الشارح المارانفا بخلاف مالواتلفه اجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله وإذا لزمه التمر) يحتمل ان هذا فيما إذا اتلف الاجنبي بعد الخرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما إذا اتلف قبلهما ويحتمل ان هذا مبنى على بحث الرافعي وما تقدم على ما رجحه الروضة ومال اليه الشارح في اتلاف المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله مافي ذلك) اى من السؤال والجواب (قوله وفي المجموع) عبارته في اليعاب وفي المجموع قال الامام إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخل فخرص أحدهما على الآخر والزم ذمته له تمرا جافا قال صاحب التقریب تصرف الخروص عليه في الجميع ولزمه لصاحبه التمر كما يتصرف في نصيب المساكين بالخرص قال الامام وما ذكره بعيد في حق الشركاء وما يجري في حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء في املاكهم المحققة اه كلام المجمرع وضعف ابن عدلان ما قاله صاحب التقریب اه (قوله فيلزمه) اى يلزم التمر على الخروص عليه (قوله ويتصرف) اى الخروص عليه في الجميع لعله فيما إذا وجد خروص وتضمن آخر من الساعى أو الامام بعد خروص والزام الشريك كما يفيد هاهنا من انفا عن اليعاب والافاطلة مشكل فليراجع (قوله واغفر) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقریب (عدم رضا بقية الشركاء) اى على خروص احد الشريكين على صاحبه والزامه بحصته تمرا (قوله خلاف القسمه) اى بان يصح الا لزام المذكور ان قلنا ان القسمه افران وان لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد ما قاله) اى صاحب التقریب (قوله الخ) اى للدالك في الاصل والعامل في العكس (قوله وللسماعى ان يضمن)

(قوله بخلاف مالواتلفه اجنبي) إن كان المراد بخلاف مالواتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة في غاية الظهور (جوابا عن بحث الرافعي) اى فيما إذا اتلف الثمر قبل ذلك فقوله في شرح قوله السابق ويعتبر تمرا وزبيبا الخ لزمه تمرا جافا او القيمة على ما يأتي اخر الباب بنى فيه قول لزمه تمرا جافا على بحث الرافعي المذكور (قوله ولو اتلف المالك بعدهما) اى بعد الخرص والتضمين كما عايناه في العباب وشرحه عن الدارمي (قوله ان ضمن الجاني) قال في شرح العباب بان كان ملتزما ولو معسر الا حريا فيما يظهر اه (وعليه ان غرم القيمة) قياس جريان الاجنبي على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمناه هنا بالمثل

يهوديا حقيقة لبناء الزكاة على الرفق ولا يأتي هنا خلاف القسمه لان مجرد تضمنين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم اخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل او عكسه فله خرصه عليه وتضمينه اياه بتمر قال جمع متقدمون وللسماعى ان يضمن

يهوديا (الخ) اي ولا نظر لكون الذمي ليس من اهل الزكاة لان التضمين كما علم بامر منزل منزلة القرص ايعاب  
(قوله لانهم) اي اليهود (قوله وابن رواحة من الغانمين) بيان للواقع اذ مجرد كونه ساعيا كاف في صحة  
التضمين (قوله فتضمينه لهم الخ) اي تضمين ابن رواحة لليهود وظاهر في ان اليهود ملكوا ذلك الرطب ببدله  
النابت في ذمتهم وهو النمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا علة لقوله انهم شركاؤهم في التمر و (قوله)  
قال السبكي الخ) رد لما قد يتوهم وروده على قوله فتضمينه الخ فكان المناسب ايصال العلة بمعلولها والمؤيد  
اسم فاعل بمؤبده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغتفر) اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة  
الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع سم

### باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا  
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقدا سم (قوله لمن زعم الخ)  
وهو الاسنوي معنى (قوله اختصاصه بالمضروب) اي من الذهب والفضة معنى (قوله الوزان) اي صاحب  
الوزن كودي (قوله وهو صريح الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان له معنى آخر سم عبارة النهاية اصل النقد  
لغة لا اعطاء ثم اطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وللقند اطلاقا كان احدهما على ما  
يقابل العرض والدين فشمع المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له  
اطلاقا في ايضا كانه قد اقال الرشيدى قوله لم لغة لا اعطاء ظاهره ولو لغير المنقود فليراجع وقوله ثم اطلق  
على المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقا  
اذ هو كالصريح في انه ليس له غير هذين الاطلاقيين اهر قال ع ش قوله لم وللنقد اطلاقا في اي عرف الفقهاء  
وقوله مرو والناض له اطلاقا في الخ اي من الذهب والفضة اه (قوله وحيث ان) اي حين اذ كان للنقد معنيان  
غري عام ولغوى خاص كودي (قوله شمل الكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره  
في باب من تلزمه الزكاة الا في ان لم يبين هناك قدر نصابه سم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض في المغنى  
الا فوله ولا بعد الى المنز والى قول المتن ولا شئ في النهاية الا فوله وقيل الى قال وقوله او البر سباوى (قوله)  
الكتاب) اي قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة لا يكتز ما لم تؤذوا زكاته والنقدان من اشرف نعم  
الله تعالى على عباده اذ هما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بها بخلاف  
غيرهما من الاموال فمن كثرهما فقد اطل الحكمة التي خالفها كمن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج  
الناس نهايه ومعنى (نحو هذا) اي يقيها لياظر قوله فلو نقص الخ (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل

(قوله وزعم انه يغتفر) اي هنا ولا فقد اغتفروا في معاملة الكفار مالم يغتفروه في غيرها في مواضع

### باب زكاة النقد

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره ولا فالدين قد يكون ذهبا  
وفضة واطاق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله او عرضا او نقدا فلا يكون ضد النقد المفسر  
بالذهب والفضة من حيث هو فليتأمل (فرع) ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظر ولا  
يعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخر اجبه بنحو دوا فهل يلزمه لاداء  
الزكاة والاتفاق منه على موته واداء دين حال طو لبه فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخر اجبه بلا ضرر ان يلزمه  
اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخر اجبه كافي في دينه الحال على موته وقران يلزمه اخر اجبه كنفقة المومن والدين  
فلو مات قبل اخر اجبه فهل يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخر اجبه بلا ضرر فترك استحققت الزكاة عليه فتخرج  
من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر له اخر اجبه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو  
بالتعدي يشق جوفه وجبت تركته والا فلا (وهو صريح في ان وضعه للغوى الخ) قد يمنع الصراحة بجواز ان  
له معنى آخر في اللغة (قوله شمل الكل) ينبغي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شريك مسلم زكاة  
لان ابن رواحة رضى الله  
عنه ضمن يهود خبير زكاة  
الغانمين لانهم شركاؤهم في  
التمر وابن رواحة من  
الغانمين فتضمينه لهم ظاهر  
في انهم ملكوا ذلك ببدله

من التمر المستقر في ذمتهم  
لانه صلى الله عليه وسلم  
ساقاهم بشرط ما يخرج  
وهم لا تلزمهم زكاة قال  
السبكي وزعم انه يغتفر في  
معاملة الكفار مالا يغتفر  
في غيرها لا يرخصه ذواب  
(باب زكاة النقد)

اي الذهب والفضة وهو  
ضد العرض والدين فيشمع  
غير المضروب ايضا خلافا  
لمن زعم اختصاصه  
بالمضروب كذا قاله غير  
واحد الذي في القاموس  
النقد الوزان من الدراهم  
وهو صريح في ان وضعه  
للفوى المضروب من

الفضة لا غير وحيث فلا وجه  
للاختلاف المذكور لانه  
ان اريد النقد في هذا الباب  
شمع الكل اتفاقا والوضع  
للفوى فهو ما ذكر  
والاصل فيه الكتاب  
والسنة والاجماع (نصاب  
الفضة ما تبادرهم) (نصاب  
الذهب عشرون مثقالا)  
اجماعا تحديدا فلو نقص  
في ميزان وتم في آخر

تلزمه زكاة فيه نظروا لا يبعدانه كالفائت فتجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخرجه بنحو دواء فهل يلزمه لاداء الزكاة والانفاق منه على غيره اذ ادان دين حال طواب به فيه نظروا يتجه فيما لو تيسر اخرجه بلا ضرر ان يلزمه اداء الزكاة في الحال ولو قبل اخرجه كما في دينه الحال على موسر مقر وأن يلزمه اخرجه لنفقة المومن والدين فلومات قبل اخرجه فقد يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخرجه بلا ضرر فترك استحق الزكاة عليه فخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له اخرجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالنعدي بشق جوفه وجبت تركه وإلا فلا سمع على حج قال شيخنا الشورى ابتلاءه قريب من وقوعه في البحر وقد صرحوا بان تلفه فليكن هنا كذلك اها قول قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبهه التالف الذي ابتلاه يسهل خروجه باستعماله الدواء بل يغلب خروجه لانه تحيله المعدة فاشبهه الغائب كما قاله سمع اعرش (قوله فلا زكاة) اى وان راجع رواج التام نهاية (قوله للشك) اى في النصاب معنى (ولا بعد في ذلك) اى في نقصه في ميزان وتمامه في آخر سم (ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما) سياقي انه حدث فيه ايضا تغيير (قوله لم تقشر) بناء المفعول من الثلاثي (اختلف وزنه) وكان غالب المعاملة في زمنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> والصدر الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو مائة دنانير والطبري وهو اربعة دنانير قال المجموع عن الخطاى وكان اهل المدينة يتعاملون بالدرهم عداء عند قومه صلى الله عليه وسلم فارشداهم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة وهو ستة دنانير ايعاب زاد عرش عن شرح البهجة والطبرية نسبة الى طبرية قسبة الاردن بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته اه (قوله ثم استقر الخ) اى ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر او عبد الملك واجمع عليه المسلمون قال الاذرى كاسبكى ويجب اعتقاده انه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تاويل خلاف ذلك نهاية ايعاب (قوله والدانق الخ) قال في المصباح الدانق مغرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبتا خرنوب وان الدرهم عندهم اثنا عشر حبة خرنوب والدانق الاسلامي حبتا خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجمع المكسور دوانق وجمع المفتوح دوانيق زيادة باء قاله الازهرى عرش (قوله وخمساحية) اى حبة شعير كما عبره العباب سم وبصرى (قوله فعلم منه متى زيد الخ) اى لان ثلاثة اسباعه احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا ضمت هذه لخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثلث (قوله ومتى نقص من المثلث الخ) اى لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة اخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شيخنا (قوله بقرابط الوقت) وهى الاربعة والعشرون رشيدى والقبراط ثلاث حبات من الشعير يجير مى (قوله قال شيخنا الخ) وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله البندقى والمحجوب ثلاثة واربعون وقبراط وسبع قبراط كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريره لذلك ان هذا يقال الاصطلاحى وهو غير معمول عليه واما المثلث الشرعى المعمول عليه فنصاب البندقى السكامل به عشرون وثلث وقد نصاب الفضة بالريال اى طاقة ثمانية وعشرون ريالا ونصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على ان الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا بناء على ان الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وافاد بعضهم بعد تحريره ان هذا الدرهم الاصطلاحى واما بالدرهم الشرعى وهو المعمول عليه فنصاب الريال اى طاقة واثني عشر درهم وثلث لان حبة خرنوب الاولى فوجد احد عشر درهما ثلاثة اسباع درهم والثاني احد عشر درهما ثلثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدره بعضهم في الانصاف المعروف بستائة نصف وستة وستين وثلثي نصف لان كل

فلا زكاة للشك ولا بعد في ذلك مع التحديد باختلاف خفة الموازين باختلاف حديق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثلث لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما ثم استقر على انه ستة دنانير والدانق ثمان حبات وخمسة حبة فالدرهم خمسون حبة وخمساحية والمثلث درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثلث ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قبراطا واربعة اخماس قبراط بقرابط الوقت وقيل اربعة عشر قبراطا والمثلث اربعة وعشرون قبراطا على الاول وعشرون على الثانى قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الآتى لانه لم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد في ذلك) اى في نقصه في ميزان وتمامه في آخر وقوله مع التحديد يتامل (قوله وخمساحية) اى حبة شعير كما عبر به في العباب

والظاهر أن مراده  
بالأشرفي القابتياني أو  
البرسياني وبه يعلم النصاب  
بدنانير المعاملة الجادة  
الآن على أنه حدث أيضا  
تغيير في المثقال لا يوافق  
شيئاً مما سرفليتنبه له وليجهد  
الناظر فيما يوافق كلام  
الأئمة قبل التغيير  
(وزكانهما ربع عشر)  
لخبرين صحيحين بذلك  
ويجب فيما زاد بحسابه  
إذ لا وقص هنا وفارق  
الماشية بضرر سوء المشاركة  
لوجب جزءاً وإنما تكرر  
الواجب هنا بتكرار السنين  
بخلافه في التمر والحب  
لا يجب فيه ثانياً حيث لم  
ينوبه تجارة لأن النقد نام  
في نفسه ومتبنيء للارتفاع  
والشراء به في أي وقت  
بخلاف ذينك (ولا شيء في  
المغشوش) أي المخلوط  
من ذهب بنحو فضة ومن  
فضة بنحو نحاس (حتى  
يلغ خالصة نصاباً) لخبر  
الشيخين ليس فيما دون  
خمس أواق من الورق  
صدقة فإذا بلغ خالص  
المغشوش نصاباً أو كان  
عنده خالص يكمله أخرج  
قدر الواجب خالصاً أو  
من المغشوش ما يعلم أن  
فيه قدر الواجب ويصدق  
المالك في قدر الغش فلو  
كان محجور تعين الأول

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم بكل مائة ثلاثون درهماً فالجمله ما تناذرهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن  
السابق من الانصاف الكبيرة الخاصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا في الكردى  
قال السيد محمد اسعد المدي في رسالته في النصاب الدرهم الشرعي ينقص عن المدي بقدر ثمنه فينقص ثمن المائتين  
وهو خمسة وعشرون ويبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمان درهم ثم قال وأما  
الريية سكة ملوك الهند فالنصاب منها اثنتان وخمسون ربية وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر أنصاف  
الفضة في حيث لا يمكن ضبطها بالعدد الفاحش الاختلاف في وزنها يرجعنا في تحريرها إلى الوزن لا غير وذلك  
مائة وخمسة وسبعون درهماً مدنياً وبقي شكة فضة يدخلها النحاس تضرب في أسلا مبول يقال لها زلطة بضم  
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن  
لا ينضبط عددها وكذلك القرش وهو وإن كان أقل منها نحاساً فهو كثير بالنسبة إلى الريال وهما لا ينضبطان  
بالعدد لتفاوت أوزانهما وإنما يرجع إلى الوزن في أنواعهما (تمت) والنصاب من الفضة بالدرهم  
العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السين في الأولى والثانية غير ثمن درهم إلى آخر ما قاله في الرسالة  
المذكورة اه (قوله القابتياني) وهو أقل وزناً من الدينار المعروف الآن عش واقصير النهاية على  
القابتياني قال القليوبي لأنه الذي كان في زمن شيخ الإسلام اه قول المتن (وزكانهما ربع عشر) وهو  
خمس دراهم في نصاب الفضة ونصف مثقال في نصاب الذهب فإن وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين  
أو من وكلوه منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد سلم إليهم مثقالاً كاملاً نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم  
يتفاضل معهم بأن يبيعوه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة  
لأنه يكره للإنسان شراء صدقته ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية معنى قال  
عش قوله مر بمن تصدق عليه مفهومه أنه لو اشتراه ممن انتقل إليه من المصدق عليه لم يكره اه وفيه  
وقفه فليرجع (قوله لخبرين) إلى المتن في المعنى (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المعنى لما روى الشيخان  
أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخاري وفي الرقة ربع  
العشر ولما روى أبو داود والبيهقي بأسناد جيد ليس عليك شيء حتى تكون عشرون ديناراً فإذا كانت  
وحال عليها الحول ففيها نصف دينار اه (قوله ويجب فيما زاد بحسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم في  
المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهماً ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله إذ لا وقص  
هنا) أي كالمعشرات (قوله وإنما تكرر الواجب هنا) أي كالماشية (قوله بخلافه) أي الواجب  
(قوله لا يجب فيه) أي فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أي المخلوط) إلى قوله وينبغي في النهاية والمعنى  
إلا قوله ويصدق إلى فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المعنى أي المخلوط بما هو أدون منه اه (قوله  
لخبر الشيخين الخ) ولخبر أبي داود وغيره بأسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين  
ديناراً شيء وفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أواق) بالتثنية على وزن جوار وبانبات  
النحية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد النحيت وفي لغة تحذف الالف وفتح الواو وهي أربعون  
درهماً بالاتفاق كوردى على بافضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو وفيها يجوز اسكان  
الراء مع تثنية الواو وفيه خمس لغات ويقال رقة أيضاً والهاء عوض عن الواو شيخنا (قوله أو من المغشوش  
الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصودة فيشترط أن يكون  
وزن الخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة أي الكاملة اه وقوله الفضة المقصودة الخ أي  
والدينار المقصود (قوله ما يعلم) أي بقين أعاب (قوله أن فيه قدر الواجب) أي ويكون متطوعاً  
بالغش شرح بافضل ونهاية معنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن

(قوله ويصدق المالك في قدر الغش) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص في المغشوش  
كذا وكذا صدق وحلف أن أهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادى إلى أنه كذا وكذا لم يكن للساعي

قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجمل قدر الغش وادى اجتهادى الى انه كذا وكذا لم يكن للمساعي قبوله منه إلا بشاهدين من اهل الخبرة بذلك انتهت سم اى وإلا فيخير بين ان يسبكه ويؤدى خالصا وان يحتاط ويؤدى ما يتقن ان فيه الواجب خالصا كرى على بافضل (قوله ان نقصت) اى بخلاف مالو ساوت أو زادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذا فائدة حيثئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثله أو اقل سم (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والمغنى أى ان كان ثم سبك لأن اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) أى بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش ولا تعين لأن في الاخراج من المغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنته وفي إخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت وبفهم منه ان التعيين المذكور فيما إذا كان للغش قيمة وإلا فلا فليراجع ثم رابت ما يأتى عن المغنى والنهاية والاعباب عند قول الشارح ويكره للامام الخ فله الحمد (قوله) وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين احدهما أن هذا في الاخراج عن المغشوش وما يأتى عن القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا الى كى يأتى في الشرح عن المجموع والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الاعباب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص انتهى ونازعه الشارح فيما قاله ثانيا بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر سم أقول بل يأتى في الشرح عن المجموع ان المغشوش لا يجزى عن الخالص (قوله بخلاف ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك سم (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) اى وان كانت هذه غير مسئلة المتن إذا لمال هنا خالص وهناك مغشوش سم (قوله لو أخرج خمسة عشر الخ) هنا وفيما يأتى قريبا كذا فى اصله رحمه الله تعالى فليحرر فان الذى فى اصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ بصري

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزى إخراج الثانى لاضرارهم حيثئذ بخلاف ما إذا لم يزد أو رضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قبوله منه إلا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلاف مالو ساوت أو زادت فيخرج من المغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا إذا فائدة حيثئذ في السبك إذ يغرم مؤنة السبك والمستفاد به مثله أو اقل وقد يشكل التعيين فى المثل إذ لا خسارة على المولى والولى رضى بتحمل العيب (قوله مؤنة السبك) قال فى شرح الروض اى ان كان ثم سبك لأن إخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله المحتاج اليه) اى بأن لا يوجد خالص فى غير المغشوش ولا تعين لأن فى الاخراج من المغشوش فوات الغش وفى السبك غرامة مؤنته وفى إخراج الخالص السلامة منهما (قوله) وينبغى فيما إذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين احدهما ان هذا فى الاخراج عن المغشوش كما يصرح به سياقه وما يأتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء إنما هو فى الاخراج عن الخالص ولا يلزم من جريان هذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لو سلم جريانه فى الاخراج عن الخالص بل قد يلزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل فى الاخراج عن المغشوش لأن الخرج فى الأول ليس كالخرج عنه بخلافه فى الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء إخراج المغشوش عن المغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى العباب فى المغشوش زكاة بخالص او بمغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجزى مغشوش عن خالص اه وقوله أو لا أو بمغشوش الخ قال فى شرحه وحيثئذ يكون متطوعا بالنحاس كما ذكره الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا ولا يجزى الخ نازعه فى شرحه فى ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول المغشوش عن الخالص مطلقا فليحرر (قوله ما إذا لم يزد) شامل للساواة وفيه وقفة إذ لا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان



(قوله خالصة) الاولى الثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية و (قوله ويخرج الباقي من الخالص) يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتامل سم (قوله وقول اخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجر يد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل امان نجهله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لوعلق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كفى الروضة الى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله وينبغى الخ (قوله فى اخر اجه) أى المالك و (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لنحو خشونة اذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة سم (قوله وان له الخ) عطف تفسير على قوله اخر اجه الخ (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على أن الاستثناء راجع إلى قول الشارح لم يجزئه الخ وأما اذا رجع إلى قوله وأن له الاسترداد كما هو صريح ما باني عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك الخرج المغشوش والردى وتلفه (قوله فيخرج التفاوت) وبقى عن الاعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى فى المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله ان بين عند الدفع الخ) أى ولا فلا يسترده نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله ولا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة ولا راجعاه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتفاوت يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله انه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الاجزاء) أى عدم اجزاء المغشوش عن المغشوش الذى هو قول الآخرين وحمله الشارح على ما اذا زادت مؤنة السبك الخ ويحتمل انه راجع ايضا إلى عدم اجزاء المغشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع واقره وهو الاقرب (قوله في يده) أى الساعى او المستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمغشوش ولو قال الواجب فى التراب والمغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) إلى المتن فى النهاية والمعنى الا قوله وما لا يروج إلى ولا يكره (قوله ويكره للامام) أى الخبر الصحيحين من غشنا فليس منا فان علم معيارها أى قدر الغش صححت المعاملة بها معينة وفى الذمة اتفاقا وإن كان مجمولا فغيره اربعة اوجه اصحها الصحة مطلقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظاما من الوزن ووجوده كعدمه معنى زاد النهاية ويحمل العقد عليها إن غلبت أى فى محل العقد اهزاد الاعاب قال الصيمرى ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا إن علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر فى الوزن وبيع الدراهم الخالصة او المغشوشة بذهب مخلوط بفضة لها قيمة لا يجوز ايضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المتن إذا المال هنا خالص وهناك مغشوش (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزى عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص يذبحى او من مغشوش يبلغ خالصة قدر الباقي فليتامل (قوله وقول اخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه) قال فى شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجر يد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الاجزاء ولا نسلم ان فيه تكليفهم بما ذكر بل امان نجهله متطوعا بالغش نظير ما مر او نكلفه تمييز غشه لياخذه ويؤيد الاول قولهم لوعلق فى الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقع وملكها ولا نظر كفى الروضة الى الغش لحقارته فى جانب الفضة ويكون تابعا له اقول إن كان الكلام فى الاخراج عن الخالص فالوجه انه لا يلزم المستحق القبول مطلقا (قوله لما فيه من تكليف المستحقين) قضية الصنيع انه لا يلتفت إلى التكليف فى الاخراج عن المغشوش سم (قوله بينه وبين الردى) أى لنحو خشونة اذا اخرجته عن الجيد لنحو نعومة (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة شرح الروض وإذا قلنا له استرداده فان كان باقيا اخذه وإلا اخرج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع بأجزاء ما فيها من الخالص عن قسطه ويخرج الباقي من الخالص وقول آخرين لا يجزىء لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه بل سوى فى المجموع فى اخر اجه عن الخالص بينه وبين الردى. وأن له الاسترداد لانه لم يجزئه عن الزكاة إلا اذا استهلك فيخرج التفاوت ثم قال ولو أخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فقد سبق أنه لا يجزئه وأن له استردادها اه ومحل الاسترداد ان بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وعلى عدم الاجزاء لو خالص المغشوش فى يد الساعى أو المستحق أجزاء كفى تراب المعدن بخلاف سخلة كبرت فى يده لأنها لم تسكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره ويكره للامام ضرب المغشوش

حينئذ من قاعدة مدعومة كما يعلم بما يأتي فيها (قوله) وغيره ضرب الخالص (الخ) عبارة العباب مع شرحه ويكره لغير الامام الضرب لدرهم او دينار ويذنب ان يلحق بهما الفلوس للعلة الاتية بغير لادنه ولو ضرب ذلك خالصا لانه من شأن الامام لان فيه افتيا ناعليه ولل امام تعزيره قال القاضي وتعزيره للمعشوش اشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب المعشوش ويكره له ضرب الخالص وهذا تعلم ان قول الشيخ الخطيب اي والنهاية ويكره لغير الامام ضرب الدرهم والدينار ولو خالصه ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المعشوش اه (قوله وما لا روج) ولو ضرب معشوشة على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم فم يظفر لما فيه من التدليس بأنهم انه مثل مضروبه نهاية قال ع ش ومثل المعشوشة المذكورة الجيدة او المعشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصنع درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كره غش في درهم الامام فتحرم لما في صنعتها من التدليس اه (قوله موافق لنقد البلد) اي اذا كان نقد البلد معشوشا ولا يفكره إمساكه بل يسبكه ويصفيه نهايه ومغنى (قوله يدوم لثمه الخ) خبر قوله وما لا روج الخ وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو ظاهر (قوله ولا يكمل احد النقيدين الخ) اي لاختلاف الجنس نهاية ومغنى (قوله ويكمل كل نوع الخ) اي فيكمل جيد نوع برديته وردي نوع اخر وعكسه كافي الماشية والمعشرات والمراد بالجوادة النعومة والصبر على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القمولى وليس الخلوص والغش من نوع الجوادة والرداءة ايعاب وفي النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله إن سهل) اي بان قلت الانواع (قوله لا الخ) اي فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخذ من الوسط كافي المعشرات مغنى ونهاية قال ع ش قوله ر اخذ من الوسط الخ اي او يخرج من احدها مراعي القليعة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية اه (قوله فن الوسط) والاعلى اولى كما سطر ذلك في المعشرات شرح العباب (قوله لا عكسهما) اي لا يحزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح نهاية ومغنى (قوله فيستردهما الخ) اي وله استرداده إن بين عند الدفع انه عن ذلك المال ولا فلا يسترده كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول وإذ اجاز له الاسترداد فان بقي اخذه وإلا أخرج التفاوت وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بنحو آخر كان يكون معه ما تادى به جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والخمسة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى بخمسة دینار فيبقى عليه درهم جيد نهاية وإيعاب واستنى قال ع ش قوله ر فان بقي اخذه النخ قضية ما ذكر انه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ويحتمل انه غير مراد وان المراد اجاز له اخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله ر ان يقوم المخرج بنحو اخر اي ولا يجوز تقويمه بنحوه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا وقوله ر فيبقى عليه درهم جيد اي وذلك لان نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى بخمسة دینار وقبيلهما اربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس بمقابل بدرهم من الجيدة اه ع ش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه النخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه إمساك لفظه نصف او افراد لفظه درهمان قوله ان بين اي عند الدفع انه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتي في التعجيل ان المدار على علم الاخذ لا تبين

ولغيره ضرب الخالص إلا  
بأذنه وما لا روج إلا  
بتلبيس كأكثر أنواع  
الكيمياء الموجودة الآن  
يدوم لثمه بدوامه كافي  
الاحياء وشد فيه ولا  
يكره إمساك معشوش  
موافق لنقد البلد ولا  
يكمل أحد النقيدين بالآخر  
ويكمل كل نوع من جنس  
بآخر منه ثم يؤخذ من كل  
ان سهل وإلا فن الوسط  
ويحزى جيد وصحيح عن  
ردى ومكسور بل هو  
أفضل لا عكسهما فيستردهما

(قوله) وغيره ضرب الخالص (إلا بأذنه) أي يكره قال في العباب ولل امام تعزيره وللمعشوش أي وتعزيره للمعشوش اشد اه وقوله ولل امام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وجرى عليه الشيخان في الغصب ثم قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه إذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم أن التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله لا عكسهما) اي لا يحزى كما عبر به في الروض في نسخة قال في شرحه وهي أوفق بالأصل اه (قوله فيستردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردى المخرج عن الجيد فان كان باقي اخذه وإلا أخرج التفاوت اه وقضية أجزاؤه حال التلف مع وجوب التفاوت لا معه حال بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس أجزائه حال التلف مع التفاوت أجزاؤه حال البقاء مع التفاوت

منهما) أى التقدين بأن  
اذيبا وصيغ منهما (وجهل  
أكثرهما) كأن كان وزنه  
ألفا وأحدهما ستمائة  
والآخر أربع مائة وجهل  
عينه (زكى) أى أكثر ذهبها  
وفضة) احتياطا ان كان لغير  
محجور وإلا تعين التمييز  
الآتى فيزكى ستمائة ذهبها  
وستمائة فضة وحيث يبرأ  
يقينا ولا يكفى تركية كله  
ذهباً لانه لا يحجز عن الفضة  
كعكسه (أو ميز) بينهما  
بالنار ويحصل عند تساوى  
أجزائه بسبك أدنى جزء أو  
بالماء بأن يضع فيه ألفاً ذهباً  
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة  
ويعلمه وهو أزيد ارتفاعاً  
من الأول ثم يضع المختلط  
فالى أيهما كان ارتفاعه  
أقرب فهو الأ أكثر ويأتى  
هذا في مختلط جمل وزنه  
بالكلية لان علامته بين  
علامتى الخالص فان استوت  
نسبته اليهما كان يكون  
ارتفاع الفضة أصبعا  
والذهب ثلثي أصبع والمختلط  
خمس أسداس أصبع فهو  
نصفان وان زاد على علامة  
الذهب بشعيرتين ونقص  
عن علامة الفضة بشعيرة  
فثلثاه فضة وثلثه ذهب  
وبأن يضع فيه ستمائة فضة  
واربع مائة ذهباً ويعلم  
ارتفاعهما

الدافع عش (قوله أى التقدين) الى قول المتن وبزكى فى المعنى الا قوله وإنما لم يجعلوا الى وليس وكذا فى  
النهاية الا قوله ومؤنة السبك على المالك (قوله وجهل عينه) أى غن الا كثرو هو الستمائة قول المتن (زكى  
الاكثر) (فرع) لوملك نصاً بانصفه بيده وباقيه مغضوب او دين ووجل زكى الذى بيده فى الحال لان  
الا مكان أى امكان الاداء شرط للضمان لا الوجوب أى وجوب الاداء لان الميسور لا يسقط بالمعسور ارباع  
واسنى ونهاية ومعنى قال عش أى واما المغضوب والدين فان. هل استخلاصه لكونه حالاً على مل باذل  
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فعند رجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما بأتى اه (قوله ذهباً وفضة) أى  
مقدراً كون الا أكثر ذهباً وكونه فضة عبارة عن المعنى وشرعى المنهج والروض والنهاية زكى كلامها بفضه  
الاكثر اه (قوله فيزكى الخ) تفريع على مافى المتن (قوله) ويحصل) أى التمييز بالنار (قوله) عند  
تساوى اجزائه) أى بان يكون مافى كل جزء منهما قدر مافى غيره من ذلك سم وعش (قوله) او بالماء  
عطف على النار (قوله) بأن يضع الخ) أى بان يضع ماء فى فضة مثلاً ثم يضع فيه ألفاً مغنى (قوله) ثم ألفاً  
فضة الخ) أى ثم يخرج الألف ذهباً ثم يضع فيه ألفاً الخ مغنى (قوله) وهو أزيد ارتفاعاً الخ) أى لان الفضة  
أكثر حجماً من الذهب نهاية ومعنى واسنى (قوله) ثم يضع المختلط الخ) ولا شك انه يكتبنى بوضع الخلوط او لا  
ووسطاً أيضاً اسنى ونهاية ومعنى (قوله) ويأتى هذا فى مختلط الخ) وكذا يأتى فى مغشوشة بنحو نحاس لم يعلم  
هل خالصها مائتان وغشها مائة او بالعكس شيخنا (قوله) جمل وزنه بالكلية) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم  
ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجمل  
بالجملة ايضاً فهو مشكل سم (قوله) كان يكون ارتفاع الفضة اصبعاً الخ) أى فالفضة الموازنة للذهب  
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً شيدى (فهو نصفان) باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرج  
من شرح البهجة وما بها من نسخته سم ويأتى انفاً ما يتبين به ان المراد الثاني (قوله) فثلثاه فضة الخ)  
أى او بالعكس فبالعكس اسنى ونهاية ومعنى (قوله) وبأن يضع الخ) أى بان يضع فى الماء قدر الخلوط  
منهما معا مرتين فى احدهما الا أكثر ذهباً والاقل فضة وفى الثانية بالعكس ويعلم فى كل منهما علامة ثم  
يضع الخلوط فيلحق بما وصل اليه قال الاسنوى ونقل فى الكفاية عن الامام وغيره طريقاً اخر يأتى ايضاً مع  
الجمل بمقدار كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو ألف مثلاً فى ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب  
شيئاً بعد شىء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر  
وزن كل منهما فان كان الذهب الفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه  
النسبة اه والمراد انها نصفان فى الحجم لا فى الوزن فيكون وزن الذهب ستمائة ووزن الفضة اربع مائة لان  
المختلط من الذهب والفضة إنما يكون الفاً بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك وبيانه بانك إذا جعلت كلا

فليتأمل (قوله ان بين) قال فى شرح الروض انه عن ذلك الممال (قوله) ويحصل عند تساوى اجزائه) المراد كما  
هو ظاهر بتساوى اجزائه ان يكون مافى جزء من كل منهما مساو فى القدر لمافى الجزء الاخر منه (قوله)  
جهل وزنه بالكلية) ان كان المراد بجمل وزنه بالكلية انه لم يعلم ان مافيه من الذهب والفضة متساويان او  
متفاوتان مع العلم بان الجملة ألف فواضح وان كان المراد الجمل بالجمل ايضاً فهو مشكل إذ لا يتجه حيث يكون  
الموضوع من خالص كل ألفاً إذ لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الاناء ولا يتجه ايضاً الجزم بأن علامة الخلوط بين  
العلامتين إذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين او نقصها عنهما (قوله) فهو  
نصفان) لم يبين انه نصفان باعتبار الوزن او باعتبار الحجم فليحرج من شرح البهجة وما بها من نسخته سم  
(قوله) وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) فى هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة  
الذهب انه لم يصل اليها وذلك متعذر لان بعضه فضة فيلزم ان يجاوزها لان الفضة أكبر جرماً من الذهب فالمختلط  
منها ومن الذهب أكبر جرماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتى الخالص وعبرة  
شرح الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا غبار عليها (فثلثاه فضة وثلثه ذهب)

منها أربعائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفانهاية وعباب قال  
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستائة الخ ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من  
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحمل جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان  
الاناء الفاوجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة  
الفا إلا اذا كان فيه ستائة ذهباً وأربعائة فضة سم على البهجة وقوله مر ويانه بها الخ وهذه الطرق  
كلها إذا وجد الاناء أما إذا فقد فيقوى اعتبار طهه ويعضده التحمين في مسئلة المذى والودى اه دميرى  
وسياقى في كلام الشارح مر ما يخالفه اى من انه إذا علم اصابها لثوبه وجعل محله وجب غسل الجميع  
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب الفا ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا الخ يعلم منه ان  
الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفا وسياقى التصريح به لذكر في كلام ابن  
الهائم ان جوهر الذهب كجوهر الفضة وثلاثة اسباعها ومن ثم كان المثلقال درهما وثلاثة اسباع درهم  
والدرهم سبعة أعشار المثلقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين  
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون  
اكثره هو الاكثر بما قرب لعلامته سم (قوله وإنما لم يجعلوا الماء معيارا في الربا) اى كان يكتفوا في  
المائلة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر فيه ويكون هذا  
قائما مقام الوزن سم (قوله لانه اضيق) اى لان المدار ثم على حقيقة المائلة والوزن بالماء لا يفيد هذا  
غاية ما يفيد الظن وهنا على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على السكيفية المذكورة يفيد ايعاب (قوله  
في السلم) عبارته في الايعاب في قضاء الديون كالخوص في المسكيات اه (قوله وليس له الخ) اى ولا يعتمد  
المالك في معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان اخبر عن علم نهاية ومغنى وشرح  
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن  
الدميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والمغنى وإذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بان يفقد الله  
السبك الخ اه (قوله اولو فقد آلة السبك الخ) أى ولم يجد سببا كالابا أكثر من أجرة المثل كما هو ظاهر  
اخذنا من نظائره ايعاب (قوله واحتاج فيه لزوم طويل) اى عرفاويحتمل انه ما زاد على ثلاثة ايام ايعاب  
(قوله كذا نقله الخ) اى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) اى الرافعى (قوله ولا يبعد ان يجعل  
السبك الخ) معتمد عش قول المتن (من حلى) يضم اوله وكسره مع كسر اللام وتشديد اليا وما واحده حلى  
بفتح الحاء وسكون اللام مغنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأواني ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانه محرمة  
فلو كان له اناؤه ما تنادى بهم وقيمه ثلاثة وثلاثون فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع اخر  
دونه ولا من جنس اخر ولو اعلى او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشره مشاعا نهاية وياتى في الشرح

قال في شرح الروض أو بالعكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قديقال لا حاجة الى العكس بل لو اقتصر  
على وضع ستائة فضة وأربعائة ذهباً وعلم ثم وضع المشتبه فان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة  
ولاعلم ان الاكثر الذهب وبجواب بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدراهم  
بدون الصوغ فقد يزبد محلها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يان ان يكون الاكثر من  
لاجزء لجواز ان لا يصل لواحدة من العلامتين وحينئذ فلا اعتبار بما علامته اقرب الى علامته فيكون اكثره  
هو الاكثر بما قرب لعلامته وأيضاً فقد يكون ما أخذه الموضوع أو لا من الماء سبباً لعدم وصوله لعلامة  
الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو اقرب اليه فجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى انه يصل لعلامة  
الاخر وان اكثره من جنس اكثر الاخر فليتامل (قوله وإنما لم يجعل الماء معيارا في الربا) اى كان يكتفوا  
في المائلة بان يغوص الموضوع فيه احد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا  
قائما مقام الوزن (قوله فقال ولا يبعد الخ) قال في شرح العباب واجيب بان السبك يمكن تقديمه على وقت

ثم يعكس ثم يضع المشتبه  
ويلحق بما وصل اليه وإنما  
لم يجعلوا الماء معيارا في الربا  
لانه أضيق ولذا جعلوه  
معيارا في السلم وليس له  
الاعتماد على غلبه ظنه من  
غير تمييز لتعلق حق الغير  
به فلم يقبل ظنه فيه وموثة  
السبك على المالك ولو فقد  
آلة للسبك أو احتاج فيه  
لزم من طويل أجبر على  
تزكية الاكثر من كل  
منهما ولا يعذر في التأخير  
الى التمكن لان الزكاة  
فورية كذا نقله الرافعى  
عن الامام وتوقف فيه  
فقال ولا يبعد أن يجعل  
السبك أو ما في معناه من  
شروط الامكان (ويذكر في  
الحرم) من النقد (من حلى  
وغیره)

ما يوافق زيادة (قوله بالجبر) أى قوله ولا نظر في النهاية إلا قوله بل هو إلى ولو مات وكذا في المغنى إلا قوله  
والاحاديث إلى ولو مات (قوله بالجبر) أى عطف على حلى لا بالرفع عطف على المحرم لأنه لا يناسب تقييد  
المحرم حيث بدأ بحلى تفصيله إلا فى بقوله فن المحرم الخ ولان الغير حيث بدأ بحلى تفصيله لا يناسب تقييد  
وليس مراداً سم (قوله وكذا المكروه الخ) أى تجب فيه الزكاة ايضاً بما (قوله كضبة فضة الخ)  
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال انا فيه ضبة مكروهة سم على البهجة وهى تقييد الكراهة فى  
الجميع لا فى محل الضبة فقط ع ش قول الماتن (لا المباح) يذغى أن يراد به الجائز الذى لم يرجح تركه فيشمل  
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل سم (قوله لانه معد الخ) وصح عن ابن عمر انه كان يحلى بئاته  
وجواربه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وايعاب (قوله  
لا استعمال مباح) ولو اشترى انا ليتخذ حلياً مباحاً لحبس واضطر إلى استعماله فى طهره ولم يكنه غيره فبقى  
حولا كذلك فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قال الا ذرى لانه معد لاستعمال مباح نهاية قال ع ش قوله  
واضطر الى استعماله الخ أى لا استعماله للشرب منه لمرض أخيه من الثقة أنه لا يزيله إلا هو وامسكه لاجله  
او اتخذه ابتداء لذلك فقوله فى طهره أى مثلاً اه (قوله على انها الخ) أى تلك الاحاديث و (قوله فيها)  
أى فى تلك الافراد (قوله لومه زكاته) كذا مر اه سم وكذا فى الروض والعياب وافرهما شارحهما  
وفى النهاية والمغنى وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتى) أى فى المتن انفا (قوله على ما فى البحر) عبارته فى  
الاياب كما جزم به فى الجواهر ونقله الاسنوى وغيره عن الرويانى ولولده احتمال وجه فيه إقامة لنية  
مورثه مقام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذون هذه والاتخاذ مقرب  
لاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غيره هو الاتخاذ اه قال  
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو عن غرابة لان الاتخاذ لا ينحصر  
فيه بل يصدق بالشر او الاتهاب بل ذكر الجلال البلقينى فى حواشى الروضة فى مسئلة الاتخاذ مانعه وفى  
الاستدكار للدراى فرض المسئلة فى الميراث والشراء الخ فجعل مسئلة الميراث من صور الاتخاذ فقط عدم  
وجوب الزكاة فيها وإن لم يعلم ومضى حول فاعلم ما فى البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسئلة الاتخاذ اه  
وقد قدمنا ان ما فى البحر اتفق المتأخرون على اعتماده فقوله فاعلم الخ المخالف لذلك الاتفاق فى قوة خرق  
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك انه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم  
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو حلى  
المساجدا والكعبة او قتاديلها بذهب او فضة حرم لانها ليست فى معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف  
فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجبر فبذلك ذلك إلا أن جعل وقفاً على  
المسجد فلا يركب لعدم المالك المعين وظاهر كلام شيخنا ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه  
ولما لا وقف المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلى كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد  
ونقشه لانه إضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح  
الا ذرى نقلاً عن العمرانى عن ابى اسحق اه وفى الايعاب ما يوافقه قال ع ش قوله مر ولا يجوز

الوجوب فلم يحسب زمنه من شروط الامكان كما أن وضوء الرفاهية لما مكن تقدمة على الوقت لم يجعل زمن  
فعله شرطاً فى الزوم بل اعتبر فيه مضى زمن يسع فعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجبر) أى عطف على  
حلى لا بالرفع عطف على المحرم لأنه لا يناسب تقييد المحرم حيث بدأ بحلى تفصيله إلا فى بقوله فن المحرم الخ ولان  
الغير حيث بدأ بحلى تفصيله لا يناسب تقييد المحرم حيث بدأ بحلى تفصيله لا يناسب تقييد المحرم حيث بدأ بحلى تفصيله لا يناسب تقييد  
الذى لم يرجح تركه فيشمل الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليتامل (قوله لومه زكاته) كذا مر (قوله  
ويجاب الخ) فى شرح العباب وفارق ما لو اتخذه بلا قصد شىء بأن فى تلك اتخاذون هذه والاتخاذ مقرب  
لاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يجدى (قوله هو الصوغ) يتأمل (قوله ولا صارف هنا اصلاً)

بالجبر إجماعاً وكذا المكروه  
كضبة فضة كبيرة لحاجة  
وصغيرة لزينة (لا المباح فى  
الظاهر) لانه معد لاستعمال  
مباح فأشبهه أمتعة الدار  
والاحاديث المقتضية  
لوجوب الزكاة وحرمة  
الاستعمال حتى على النساء  
جملها البيهقي وغيره على  
أن الحلى كان محرماً أول  
الاسلام على النساء على أنهما  
أفراد خاصة فيحتمل أن ذلك  
لا سرف فيها بل هو ظاهر  
من سياق بعض الاحاديث  
ولو مات مورثه عن حلى  
مباح فضى عليه حول أو  
أكثر ولم يعلم به لومه زكاته  
على ما فى البحر لانه لم ينو  
امساكه لاستعمال مباح  
ورد بأن الموافق لما يأتى فى  
اتخاذ شوار بلا قصد عدم  
وجوبها ويجاب بما يأتى  
ان ثم صار فاقوا هو الصوغ  
المقتضى للاستعمال غالباً  
ولا صارف هنا أصلاً ولا  
نظر لنية مورثه لانها انقطعت  
بالموت ولو حليت الكعبة

مثلاً بنقد حرم كتعليق نحلي فيها يتحصل منه شيء فان وقف عليها فلا زكاة فيه قطعاً لعدم المالك المدين مع حرمة استعماله ونازع الاذرعى في صحة وقفه مع حرمة استعماله ويجاب بان القصد منه عينه لا وصفه فصحيح وقفه نظراً لذلك وبه يعلم ان المراد وقف عينه على نحو مسجد احتاج اليها للالتزيم به اما وقفه على تحليته به فباطل لانه لا يتصور حله (ومن) النقد الذهب أو الفضة (الحرم الاناء) كبل ولو لامرأة الا لجلالة عين توقف عليه وذكر هنا ضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرار (والسوار) بكسر السين اكثر من ضمها (والخالخال) بفتح الخاء وسائر حلى النساء (لبس الرجل) بأن قصد ذلك باتخاذهما فمهما حرمان بالقصد فاللبس اولى بذلك لان فيه خنوثة لا تليق بشهادة الرجل بخلاف اتخاذهما للباس امرأة او صبي والخنثى كرجل في حلى النساء وكامرأة في حلى الرجال اخذ بالاسوار (فلو اتخذ) الرجل (سوارا) بلا قصد للباس او غيره (او قصد اجارته لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة) فيه (في الاصح)

استعماله أى حيث خصل منه شيء بالعرض على النار ولا فهو كغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد او مشهد عباب (قوله حرم) أى في تركه وضو عباب (قوله كتعليق محلى) أى مثل تعليق قنديل (قوله بان القصد منه) أى من الوقف عليها و (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال و (قوله فصح وقفه) أى وقف المحلى كأنه ونحوه و (قوله نظر لذلك) أى القصد العين كردى وقوله هو الاستعمال ولعل الاولى هو التحلية (قوله فان وقف) أى نحو قنديل النقد والمحلة به اسنى وإيعاب (قوله احتاج اليها الخ) يحتمل ان المراد الحاجة اليها في نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتامل سم على حج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القنديل عليه ع ش عبارة السكردى قوله احتاج اليها أى احتاج المسجد الى عين المحلى بنحو اجارته له لتحصيل مصالحه وقوله على تحليته به أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجارته الخ فيه وقفة فان هذه الاجارة فاسدة غير جائزة فيكون المناسب بنحو التبرع فيها و (قوله أى بالمحلى الخ) أى او بالنقد نفسه (قوله فباطل) أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التى امرها البيت المال ع ش (قوله لا يتصور حله) قديم منع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحتها بلا كراهة كافى تضبيب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة لحاجة سم وفيه ان كلام الشارح كما هو صريح صنيعة في التحلية لغير حاجة (قوله كميل) الى قوله وذكر في المعنى والى المتن فى النهاية (قوله كميل الخ) وماتخذ المراق من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإيعاب قال ع ش أى حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر فى الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله إلا لجلالة عين الخ) أى فهو مباح للضرورة ويجب كسره بعد زوالها لان ما يبيح للضرورة يقدر بقدرها شيخنا ولو قبل بجواز امساكه لاحتمال طرو الاحتياج اليه بعد لم يعد لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فايراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقم غيره مقامه نهاية قال ع ش أى اما اذا قام غيره مقامه لم يجوز ان كان الذهب اصلح اه (قوله وذكر هنا) أى الاناء مع بيان حرمة اول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة فى النهاية والمعنى (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة سم (قوله بالاسوار) أى الاحوط معنى قول المتن (فلو اتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان اوجههما عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم وباقى فى الشرح ما يوافقه (قوله بلا كراهة) اجترز به عن المسكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة سم (قوله

كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويجاب النخ) فى شرح العباب وجوابه انه محمول على ما اذا حل استعماله بان احتيج اليه ومن زعم صحته على التحلى فقد وهم اذ هو حينئذ كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه به صرح الاذرعى نافلاً عن العمرانى عن اى اسحاق اه (قوله احتاج اليها) يحتمل ان المراد الحاجة اليه فى نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتامل (قوله فباطل) أى مع بيان حرمة اول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التحلية تشمل التضبيب ويتصور اباحتها بلا كراهة كافى تضبيب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة لحاجة (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كالة الحرب المحلاة (قوله فلو اتخذ الرجل سواراً الخ) ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس فى الوجوب احتمالان اوجههما عدمه نظراً لقصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لها وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله بلا كراهة) اجترز عن المسكروه كالضبة الكبيرة لحاجة والصغيرة لزينة

لانه في الاولى بالصياغة بطل  
تهيه للاخراج الملحق له  
بالناميات اذ القصد بها  
الاستعمال غالبا مع المضاهة  
اليه غالبا فلا ترد السبائك  
وفي الثانية يشبه ما مر في  
المواشى والعوامل وقضية  
كلامهم انه لا فرق بين ان  
ينوى بذلك التجارة وان  
لا وحينئذ فيشكل عليه  
ما ياتي فيمن استاجر ارضا  
ليؤجرها بقصد التجارة الا  
ان يفرق بما ياتي ان التجارة  
في النقد ضعيفة نادرة فلم  
يؤثر قصدها مع وجود  
صورة الحلي الجائز المنافي  
لها وخرج بقوله بلا قصد  
ما اذا قصد اتخاذه كنزا  
فيزكي وان لم يحرم الاتخاذ  
في غير الاناء ولو قصد مباحا  
ثم غير محرر او عكسه تغير  
الحكم ولو قصد اعارته  
لمن له استعماله لم يجب  
جزما (وكذا لو انكسر  
الحلي) المباح فعليه (وقصد  
اصلاحه) فلا زكاة فيه في  
الاصح وان دام احوالا  
لدوام صورة الحلي مع  
قصد اصلاحه هذا ان  
توقف استعماله على  
الاصلاح بنحو لحام ولم  
يحتاج لصوغ جديد فان لم  
يتوقف عليه فلا اثر لانكسر  
قطعا وان احتاج لصوغ  
جديد مضى حول بعد علمه  
بتكسره زكي قطعا وان عقد  
الحول من حين الكسر  
وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى) هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله او قصد الخ ع ش (قوله اذ القصد بها) اي  
بالصياغة (قوله بذلك) اي الاجارة (قوله المنافي لها) اي للتجارة (قوله وخرج) الى المتن في النهاية  
والمعنى (قوله بقوله بلا قصد) اي الى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذه كنزا) اي بان اتخذه ليدخره ولا  
يستعمله لافى محرم ولا في غيره كالمواشى ليدفعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل  
والمراة ع ش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكلما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال  
الموجب للزكاة بان قصد به استعمالا محررا او مكروها ابتداء الحول من حين قصده وكلما غيره الى المسقط لها  
بان قصد به استعمالا محررا او مكروها ثم غير قصده الى مباح انقطع الحول اه (قوله لمن له استعماله) اي  
بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كافي اصل الروضة في النهاية والمعنى والاياعاب وشرحي المنهج والروض  
الا قوله ومضى حول بعد علمه (قوله فعليه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند  
علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لو يعلم بانكساره لا بعد حول او اكثر فقصد اصلاحه فانه لازكاة  
فيه ايضا كافي الوسيط لان القصد بين ان كان مر صداله فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام  
وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سم وقوله الى الاسنى فالظاهر  
الخ يؤيده او يعينه قول الروض بعد وكلما قصد الموجب لمبتدا الحول وكلما غيره الى المسقط انقطع  
انتهى اه (قوله فلا زكاة فيه الخ) اي وان كان علمه بذلك بعد احوال كان نقله شيخ الاسلام في شرحي  
البهجة والروض والرملي في نهايته والشارح في الايعاب وغيرهم اه كردى على بافضل اي خلافا لما  
يفيده صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم  
يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذر كويا  
وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره سم اقول ويصرح بذلك المفهوم قول  
باعتش في شرح بافضل ما نصه اي فان لم يعلم بانكساره فلا زكاة مطلقا اه اي سواء احتاج اصلاحه الى  
سبك وصوغ ام لا ويأتي عن السكردى على بافضل مثله (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح  
به شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) اي الصياغة الاستعمال اي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى  
اناء ليتخذ به حلما مباحا فحبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقي حولا كذلك فهل تلزمه  
زكاته الا قرب كما قاله الاذرعى لا لانه معد لاستعمال مباح شرح مر (قوله في المتن وقصد اصلاحه) قال في  
شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريرى له انه لو لم يعلم بانكساره لا بعد عام او اكثر  
فقصد اصلاحه لازكاة ايضا لان القصد بين ان كان مر صداله و به صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم  
يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه  
ويؤيد او يعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كما بيناه (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومه عدم  
الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان  
احتاج للاصلاح بسبك وصوغ عاذر كويا وحوله من انكساره اه وقضيته انه لا فرق بين العلم وغيره  
وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لازكاة فيه وان دارت عليه احوال ان قصد عند  
علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريرى له انه لو لم يعلم بانكساره لا بعد عام  
او اكثر فقصد اصلاحه لازكاة ايضا لان القصد بين ان كان مر صداله و به صرح في الوسيط فلو علم  
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب  
في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكلما قصد الموجب اي كان قصد بالحلي  
استعمالا محررا او مكروها ابتداء الحول وكلما غيره الى المسقط اي كان غير قصد الاستعمال المحرم او المكروه  
الى المباح انقطع اي الحول اه (قوله زكي قطعا) اي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والا فلا زكاة كما مر في الشرح (قوله ما اذا قصد كثره الخ) اي ولو لم  
 قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) اي كالدرهم اسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد  
 شيئا) اي وقد علم بانكساره والا فلا زكاة مطلقا اه كردى على بافضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المغنى  
 وشيخنا تنبيه حيث اوجبنا الزكاة في الحلى واختلقت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المحرم  
 لعينه كالا وانى فالعبرة بوزنه لا قيمته فلو كان له حلى ووزنه ما تادروهم بقيمته ثلثة تخيير بين ان يخرج ربع  
 عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير جنسه ويفرق ثمنه على المستحقة بين او يخرج خمسة صوغا اي كخاتم قيمتها  
 سبعة ونصف نقد او لا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسرة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقة بين او كان له  
 اناء كذلك تخيير بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشرة مشاعا اه  
 وزاد في الاسنى في الاول وظاهر انه يجوز اخراج سبعة ونصف نقد اه واعتمد على شرو والكردى وفي  
 العباب مثل ما مر عن المغنى وقال الشارح في شرحه ووافهم كلامه انه اذا اخرج خمسة دراهم جيدة تساوى  
 لجودة سبكها ولينها سبعة دراهم ونصف الميز ولبس كذلك كفى المجموع لانه بقدر الواجب عليه وبقيمته  
 وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصفا لانه ربنا على ان الفقراء ما كوا قدر الفرض  
 اه (قوله فيما صنعتة محرمة) اي كالاناو الحلى الذى لا يحل لاحد كردى (قوله وفيما صنعتة مباحة)  
 اي كمكثوزو مكسور لم ينو اصلاحه عباب عبارة الكردى اي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اه  
 (تنمى) قال في المجموع عن الاصحاب كل حلى حرم على الفريقين كانا النقد يحل كسره ولا ضمان فيه  
 بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صنعتة اتفاقا لا مكان الاتفاقات به اعياب واسنى ومغنى قول  
 المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنثى كما ترى ففهموه  
 جواز نحو الاصبع واليد والامتلين للمرأة يدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحصه لازنة والزينة  
 غير متمتعة فى حق المرأة بل هى مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح  
 بخلافه لكن خالف مر فى ذلك سم ومال عى ايضا الى الجواز كما يأتى لكن نقل الجيرمى عن  
 جمع خلافة عبارة وقضيته اى الاقتصاد على الرجل والخنثى ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع من  
 ذهب او فضة وينبغى التحريم زيادى وحفى وقلوبى وبرماوى اه ووافقهم الشيخ باعشن  
 فقال ويحرم على رجل وانثى اصبع من ذهب وفضة اه (قوله والخنثى) الى قول المتن ويحل فى النهاية  
 الا قوله فاطلاق الى وبحت وقوله والتطريف بالحريرو وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ الى وبحت (قوله  
 والخنثى) اي ولو اوضح بالانوثة وقد مضى حول او كثر فينبغى وجوب الزكاة لانه فى مدة الخنوثة ممنوع  
 من الاستعمال فاشبه الاوانى اذا اتخذت على وجه يحرم عى (قوله الا ان صدق الخ) عبارة العباب يحرم  
 على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه وعبارة شرح مر ومر ان الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه  
 يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنيجى كانه قل فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وفيه نظرات انتهت  
 اه سم قال عى قوله مروفيه نظر معتمد وجهه انه ذهب ذاتا وهىة بخلاف ما صدق فان صداه يمنع صفة  
 الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يبين) اي فلا حرمة لكن ينبغى كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على  
 وجه لا يوجد الا فى النساء حرم لما فيه من التشبه بهن والافلا عى (قوله او غشى) ربما يفهم تعبيرهم  
 بالتغشية انه لو غطى بنحو طين او خرقة حل وعليه فهو كالحريرو لكنهم لم يشيروا لذلك باعشن اقول يمنع

ما اذا قصد كثره او جعله  
 نحو تبر فيزكى قطعا وكذا  
 ان لم يقصد شيئا كما فى اصل  
 الروضة والشرح الصغير  
 لانه الان غير معد  
 للاستعمال وصحيح فى  
 الكبير فى موضع عدم  
 وجوبها وصوبه الاسنوى  
 ويعتبر فيما صنعتة محرمة  
 وزنه دون قيمته الزائدة  
 بسبب الصنعة لانها مستحقة  
 الازالة فلا احترام لها وفيما  
 صنعتة مباحة كلاهما  
 لتعلق الزكاة بعينه الغير  
 المحترمة فوجب اعتبارها  
 بهيئتها الموجودة حينئذ  
 (ويحرم على الرجل)  
 والخنثى (حلى الذهب) ولو  
 فى آلة الحرب للخبر الصحيح  
 الا ان صدق بحيث لا يبين  
 كانه قل فى المجموع عن جمع  
 واقرهم وبوجه بزوال  
 الخيال عنه حينئذ نظير ما مر  
 فى اناء نقد صدق او غشى

ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفروض فى الرجل والخنثى كما ترى ففهموه جواز نحو الاصبع  
 واليد والامتلين للمرأة يدل عليه انهم علوا امتناع ذلك بتمحصه لازنة والزينة غير متمتعة فى حق المرأة بل هى  
 مطلوبة فى حقها وهذا هو الظاهر الا ان يوجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر فى ذلك (قوله الا  
 ان صدق) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه ومر ان الذهب اذا حال لونه  
 وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنيجى كانه قل فى الخادم فلا زكاة فيه فى الاظهر وفيه



(لا الانف) لمن زال أنفه  
وان أمكن من لصة لانه  
لا يصدأ غالبا ولا يفسد  
المنبت ولما صح أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
أمر به من جعله لصة فأنق  
عليه (والانملة) بتثنية أوله  
وثالثه فهي تسع أفصحه  
وأشهرها فتح ثم ضم  
(والسن) وان تعدد فأولى  
شدها به عند تحركها وذلك  
قياس على الانف وكل ما جاز  
له بالذهب فهو بالفضة  
أجوز (لا الأصبع) أو  
اليدبل وأكثر من أنملة  
من أصبع فلا يجوز من  
ذهب وكذا فضة لأنها لا  
تعمل فتتمحض للزينة  
بخلاف الانملة وأخذ منه  
الأذرعى أن ماتحتها لو كان  
أشل امتنعت ويؤخذ منه  
ان الزائدة ان عملت حلت  
والانملة فاطلاق الزر كشي  
المنع فيها ليس بصحيح  
وبحث الغزى إلحاق أنملة  
سفل بالاصبع لأنها لا  
تتحرك (ويحرم سن  
الخاتم) من ذهب وهو  
ما يستمسك به فسه (على  
الصحيح) لعموم أدلة  
التحريم وفارق ما مر في  
الضمية والتطريف بالحرير  
بأن الخاتم ألزم للشخص  
من الانام واستعماله أدوم  
(ويحل له) أى الرجل (من)

ما ذكره من الافهام تقييدهم النغشية بكونها بنحو نحاس عبارة شرح بالفضل اما انما الذهب والفضة إذا غشى  
بنحاس وانحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول الماتن (إلا الانف والانملة والسن) أى فيجوز له اتخاذ ذلك  
من الذهب ولا زكاة فيه وان أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردى نهاية ومعنى واياه باب قال ع  
ويؤخذ من نفى الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضمية وينبغي ان مثل  
الانف العين إذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غالبا) أى إذا كان خالصا لنهاية  
ومعنى قول الماتن (والانملة) أى ولو لكل أصبع والانامل أطراف الاصابع وفى كل أصبع غير الابهام  
ثلاث انامل نهاية ومعنى واليعاب واسنى وهذا صريح في دخول أنملة الابهام فافى حاشية شيخنا على الغزى عما  
نصه ولو قطعت أنملته جاز اتخاذها من الذهب ولو اكل أصبع ما عدل الابهام اه لعلمه من تحريف الناسخ  
او سبق فلم نشأ من انتقال نظره عن الجلة الاولى الى الجلة الثانية المشتعلة على الاستثناء في كلامهم المذكور  
فليراجع (قوله) أفصحه وأشهرها الخ قال الدميرى اصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهري غيرها اه  
عبارة المختار الانملة بفتح الهمة والميم أيضا وقد يضم أولها وأما ضم الميم فلا عرف أحد اذكره غير المطرزي  
في المغرب انتهى اه عش (قوله) وأن تعدد) أى بل وان كان بدلا لجميع الاسنان عش (قوله) وذلك  
أى جواز اتخاذ الانملة والسن من الذهب (قوله) اجوز) أى اولى لنهاية ومعنى قول الماتن (إلا الاصبع) أى  
ولو للمرأة مر اه سم على المنهج اقول ولو قيل بجوازه لازالة التشويه عن يدها بفقد الاصبع وحصول  
الزينة لم يبعد عش وتقدم عن سم ما يوافقه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله) واخذ منه) أى من التعليل  
(قوله) ويؤخذ منه) أى من التعليل أو من كلام الأذرعى (قوله) حلت) أى الانملة من ذهب مثلا فوقها  
﴿فرع﴾ لو اتخذ للرفيق نحو أنملة وانف فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرفيق  
حينئذ بذهب او لا لربا وبوجه ان يقال ان التحم ذلك بحيث صار يحنى من نزعه محذور تيم صار كالجزء منه  
فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متعوض للتعبة غير مقصود بالنسبة لمنفعة الرفيق بخلاف  
الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوجة لان الذهب المصفحة به يتأذى ويقصد فصله  
عنها بخلاف ما هنا ﴿فرع﴾ آخر حكم ما اتصل بالرفيق بما ذكر الطهارة انه ان صار بحيث يحنى من نزعه  
محذور تيم كنى غسله ولم يجب ايصال الماء الى ماتحته من البدن ولا التحم عما تحته وإلا فحكمه حكم الجيرة  
هكذا ينبغي سم (فيها) أى فى الانملة الزائدة (قوله) وبحت الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) إلحاق أنملة سفلى  
الخ) أى بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ أنملة بدل السفلى من انامل الاصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كما لا يجوز  
اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الانملة السفلى الانملة الوسطى لوجود دعة منع الانملتين فيها عش قول الماتن (ويحرم  
سن الخاتم) أى اتخاذ استعماله على الرجل مغنى ونهاية قال عش ويحرم عليه أيضا ليس الدماغ والسنوار  
والطوق خلافا للغزالي اه دميرى والدماغ بضم الدال واللام عش (قوله) وفارق الخ) عبارة النهاية  
وسواء فى ذلك قليله وكثيره ويقارق ضمية الاناء الصغيرة على رأى الرافعى بان الخاتم الخ زاد المغنى نعم ان  
صدى بحيث لا يتبين جاز استعماله نقله فى المجموع واجيب عن قول القاضى بان الذهب لا يصدأ بان منه نوعا  
يصدأ وهو ما يخالطه غيره اه (قوله) أى الرجل) الى قوله ويجوز فى المغنى والى قوله وبه يعلم فى النهاية  
(قوله) أى الرجل) ومثله الخشى بل اولى لنهاية ومعنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم فى رجله فيه نظر  
اه وقد يقال قضية قولهم الاصل فى الفضة التحريم إلا ما صح الاذن فيه عدم حله والله اعلم قول الماتن (من)  
نظر شرح مر (قوله) لا الانف) عبارة العباب لا كتبديل ميان أنف وأنملة ولو من كل الاصابع وأسنان  
اولشدها ان ثققلت ولا تركى وان أمكن نزعه اه وقوله ولا تركى قال فى شرحه أى كل من هذه  
المذكورات يحل استعمالها فهمى كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزعه قال فى شرحه كذا ذكره الصيمرى  
والماوردى وافرهما القمولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله) حلت) أى الانملة من ذهب مثلا  
فوقها (قوله) وفارق ما مر فى الضمية) أى على رأى الرافعى شرح مر (قوله) فى الماتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

الفضة الخاتم) إجماعا بل يسن ولو في اليسار أسكنه في اليمن أفضل لأنه الأكثر في الأحاديث وكونه صار شعار الروافض لا اثر له ويجوز به من مثله أو من غير ودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحلقة إذ غايتها أنها خاتم بلا فصوص ويتدرد النظر في قطعة فضة بنقش عليها ثم تتخذ ليختم بها حل

الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما رواه وعن شيخنا الزيادي أنه رجوع واعتماد الجواز فله الحمد ع ش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمن أفضل نهاية (قوله لأنه الأكثر الخ) ولأنه زينة واليمن أشرف نهاية (قوله وكونه الخ) أي اللبس في اليمن مغني (قوله لا اثر له) أي لأن السنة لا تترك بموافقة بقص اهل البدعة لأنها ايعاب (قوله ويجوز بقص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيها أي الخنصرين معا بقص وبدونه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع ش أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة النجس كان لبسه في اليسار واستنجد بها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه او كلمة حكمة او باسم الله تعالى او اسم رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يكره التختيم بنحور صاغر وحديد ونحاس اه (قوله وحينئذ فالوجه الحل هنا) فيه نظروا بتجته الحرمة لأنها الأصل في استعمال الفضة سم وشيخنا عبارة ع ش وعبارة شيخنا الزيادي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة بنقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحت بعضهم الجواز انتهت اه (قوله ويسن جعل فضه الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله ولا يكره الخ) كذا في الايعاب والمغني (قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله للمرأة) أي الخلية والمزوجة ايعاب (قوله وظاهره جواز اتخاذ اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتنا به ما افاده شيخنا من انه جائز ما لم يؤد إلى سرف مغني عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا وليس فاضلا بطفيه ان لا يعد اسرافا ولا ما عاب الشيخان مما مر في الخاتم لأنها يتكلم في الحل الذي لا يجب فيه الزكاة اما إذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين منها او أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحل المكروه اه قال ع ش قوله ر ويجوز تعدده الظاهر ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله ر فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد سم عن مر لوجوبها الخ قضيتها التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام ع ش أقول هذا الذي ذكره آخر من التقييد بعادة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أول من التعميم ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقال شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادة أمثاله قدرا وعددا ومحلوا لو اتخذ خواتم ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معا جاز ما لم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخنصر جاز مع الكراهة اه (قوله لكن صوب الاسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغني وغيرهما اعتنا به لكن بشرط ان لا يكون فيه اسراف (قوله والذي يتجه اعتنا به الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسا واتخاذا متعدها او متعددا لكن تعدده لبسا مكروه كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في يد أو يدين (قوله والوجه) أي وفاقا للمغني والايهاب ومر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم انه) أي التختيم

في رجليه فيه نظر (قوله وحينئذ فالوجه الحل هنا) فيه نظروا بتجته الحرمة لأنها الأصل في استعمال الفضة ويلزم حل استعمال حبل الفضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله والفي الخاتم للجنس فيصدق الخ) فالتعدد ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينه له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فاخرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلخال للمرأة على ما تقره فالوجه اعتبار عرف امثال اللبس ويجوز تعدده اتخاذا أو لبسا فاضلا بطفيه ايضا انه لا يعد اسرافا شرح مر وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فمن لا يليق به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقص عن مثقال وان كان أكثر من عرف اللبس لظاهر قوله في الحديث ولا تبلغه مثقالا ولو اعتبر عرف اللبس مطلقا لم امتناع ما زاد على الجبة ان زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتنا به كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

تحل لأنها لا تسمى انا فلا يحرم اتخاذها ولا تحرم لأنها تسمى انا لمخير الختم ومر اخر الا وان ما كان على هيئة الاناء حرم سواء كان يستعمل في البدن ام لا وما لم يكن كذلك فان كان الاستعمال يتعلق بالبدن حرم وإلا فلا وحينئذ فالوجه الحل هنا ويسن جعل فضه بما يلي كفه للاتباع ولا يكره لبسه للمرأة وال في الخاتم للجنس فيصدق بقوله في الروضة واصلها لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهره جواز اتخاذا للبس واعتمده المحب الطبري لكن صوب الاسنوي جواز اتخاذ اثنين وأكثر ليلبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيدلاني ان يتخذ في كل يد زوجا وقضية حل زوج بيد وفرد بأخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتنا به كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لأن الأصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صح الاذن فيه ولم يصح في الأكثر من الواحد ثم رأيت المحب علل بذلك وهو ظاهر جلي على أن التعدد صار شعارا للحمقاء والنساء

فليحرم من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجهان في جوازه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت في القمولى صرح بالكراهة وسببه اليها في شرح مسلم والأدعى صوب التحريم والوجه الاول وزعم انه من خصوصيات النساء ممنوع

في غير المختصر (قوله والكلام الخ) أى في تعدد الخاتم اتخاذا ولبسا في وقت واحد ومحل (قوله بحل ذلك) أى  
تعدد الخاتم وكونه في غير المختصر (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة  
بلبسها فيبدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في دين فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول  
الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط البدل واحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى  
وغيرهما اعتمادا (قوله وإلا حرم ما حصل به الاسراف) هل ما حصل به الاسراف ما عدا الاول وإذ ارتب  
وأحدهما إذا لم يرتب سم أقول الاسراف قد يكون بما فوق الثلاثة مثلا فليكن المحرم في المرتب حينئذ  
ما عدا الثلاثة الاول وفي المعية ما عدا اى ثلاثة اختارها (قوله فانا طوه بالعرف) اى عرف تلك البلدة وعادة  
امثاله فيما اخرج عن ذلك كان اسرافا كما قالوه في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله فالعبرة)  
اى في نته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آتفا (قوله وبحل) أى للرجل مغنى (قوله  
اى تحلية) قضيته ان الكلام في الفعل وإن جاز جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد  
حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كمو سم عبارة الكردى  
وغلافه كمو اه وفي باعشن مخلصته ان استدلالهم لجواز تحلية الات الحرب بمأثبات ان قبعية سيفه صلى  
الله عليه وسلم ونعله كانا من فضة صريح في جواز تحلية الغمد والكلام حيث لا سرف كتعميم الغمد بالتحلية  
والاحرم وفي غير الخارج عن حد نحو السيف اما الخارج عنه فحرام جز ما لكان اجازة ابو حنيفة بشرط كون  
بعضه في حد نحو التيسف فليقلده من ابتلى به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفي  
الدميرى بشرط ان تكون معتادة فلواتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة وجبت الزكاة قطعاً لانه غير  
معد لا استعمال مباح عش عبارة لا يعاب ومحل حل التحلية له ان لم يسرف فلو حل منطقة حتى نقلت وشق  
عليه لبسها حرم كذا قيل ويظهر ان المدار على السرف عرفا وان لم تنقل الالة الحلا ولا شق حلها اه (قوله)

مطلقا فالخاصل انه يجوز لبسا واتخاذا متحدا ومتعدد الكن تعدده مكر وه كلبسه في غير المختصر فتجب الزكاة  
فهما مر منه ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فالضابط فيه ايضا ان لا يعد اسرافا قال ابن العباد إنما عير  
الشيخان بما مر لانهما يتكلمان في الحلى الذى لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه شرح مر وفي  
كلام ابن العباد هذا الإشارة إلى وجوب الزكاة لبس المتعدد ويبقى ما لو اتخذ المتعدد لبس الواحد بعد الواحد  
هل يكره لانه قد يجزى إلى المكروه الذى هو لبس المتعدد كما افهمه كلام ابن العباد هذا فتجب الزكاة حينئذ ايضا  
أولا إذ لا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى اليه ألا ترى لجواز اتخاذ الحرير وان كان قد يجزى لبسه المحرم  
فيه نظر وما لم يرد لعدم الكراهة (قوله لكرهتها كما قاله ابن العباد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة  
بلبسهما فيبدو واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في دين فيه نظر (قوله وإلا حرم ما حصل به الاسراف) هل ما  
حصل به الاسراف ما عدا الاول وإذ ارتب في الاخذ واحدهما إذا لم يرتب (قوله فالعبرة بعرف أمثال  
اللابس) كذا مر (فرع) لو اتخذ للريق نحو أنملة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول  
هل يصح بيع ذلك الرقيق حينئذ ذهب ولا للربا ويتجه ان يقال ان التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزعه  
مخذور تميم صار كالجزء منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متمحض للتعبة غير بالنسبة  
لمنفعة الرقيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدجوة لان الذهب  
المصفحة به يتاق ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا (فرع آخر) حكم ما اتصل بالريق بما ذكر في الطهارة  
انه ان صار بحيث يخشى من نزعه مخذور تميم كفى غسله ولم يجب اصال الماء إلى ماتحته من البدن ولا التميم  
عما تحته وإلا حكمه حكم الجبيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) إذا أوجبنا الزكاة فيما إذا اتحد خواتم  
لبس المتعدد منها لكرهته ذلك فهل المراد وجوبها في الجميع او فيما عدا واحدا بأن يختار واحدا لعدم  
الوجوب ان اتخذها معا وإلا فالاول فيه نظر (قوله اى تحلية) قضيته ان الكلام في الفعل وان جاز جاز  
الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن يراد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا (قوله في المتن كالسيف)

والكلام في الرجل فقد  
صرح الرافعى في الودعة  
بحل ذلك للمرأة وإذا  
جوزنا اثنين فأكثر دفعة  
وجبت فيها الزكاة  
لكرهتها كما قاله ابن العباد  
قال غيره ومحل جواز  
التعدد على القول به حيث  
لم يعد اسرافا وإلا حرم  
ما حصل به الاسراف  
وصوب الأذرى ما  
اقتضاه كلام ابن الرفعة من  
وجوب نقصه عن مقال  
لنهى عن اتخاذه متقالا  
وسنده حسن وان ضعفه  
المصنف وغيره ولم يبالوا  
بتصحیح ابن حبان له  
وخالفه غيره فانا طوه  
بالعرف ونقله بعضهم  
عن الخوارزمى وغيره  
وعليه فالعبرة بعرف أمثال  
اللابس فيما يظهر (و)  
يحل من الفضة (حلية)  
أى تحلية (آلات الحرب)  
للمجاهد أو المرصد للجهاد  
كالمرتزق (كالسيف  
والريح والمنطقة)

يسير بغير فعله <sup>مما لا</sup> قبل ملكه ووقائع الاحوال الفعلية تسقط بمثل هذا علي ان تحسب الترمذي له معارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصوير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارت التوبة السابق اول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة هنا حصل منه شيء اولا علي خلاف ما مر في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج واللجام) وكل ما علي الدابة كبنيتها (في الاصح) كالآنية اما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كما ارتضاه جمع تبعاً للروايات لكن قضية كلام الاكثرين انه لا فرق وبوجه بانها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يجارب ولان إغاطة الكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقاً وبه يفرق بين هذا وحرمة قتيبة كلب لصيد علي من لم يصطد به ( وليس للبرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مطلقاً لان فيه تشبهاً بالرجال وهو حرام

كذلك هو جواز قتلها لإصلاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم إن كان محلي لم يحز لها استعماله إلا عند الضرورة بان تعين القتال ويوجه عليها ولم تجد غير فاعلم أنه لا يحل استعمال المحلي إلا لمن أدت تحليلته كذا قيل وقياس ما مر في الإلانة المموهة ما لا يتحصل من تحليلته شيء على النابح يحز استعماله مطلقاً ويؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجل أن الصبي أو المجنون يحل له تحليله إلا الجرب وإن الحق بهائي المحلي

ووجهه بان فيه شبهة من النوعين إذ لا شبهة له فاشبهه النساء وهو من جنس الرجال (٢٧٩) فكان القياس جواز حلي الفریقین له

(ولها) وللصبي والمجنون (لبس انواع حلي الذهب والفضة) كطوق وخاتم وسوار وخلخال ونعل ودراهم ودنانير معراة اى لها عرى تجعل في القلادة قطعا او مثقوبة على الاصح في المجموع لدخولها في اسم الحلي وبه رد الاسنوى وغيره ما في الروضة وغيرها من التحريم بل زعم الاسنوى انه غلط لكنه غلط فيه وما يؤيد غلظه قوله تجب زكاتها لبقاء نقديتها لانها لم تخرج بالثقب عنها اه والوجه انه لا زكاة فيها لما تقرر انها من جملة الحلي الا ان قيل بكرهتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها لكن صرح الاسنوى نقلا عن الرويات وأقره بعدمها وحيث أنه قائل بوجوب زكاتها مع عدم حرمتها ولا كرهتها وهو كلام لا يعقل كما قاله الزركشي وقول الأذري النعل أولى بالمنع من خلخال وزنه ما تنما مثقال مردود ويوجه بان الكلام في نعل لا يعد مثله سرفا في جنسه وبه فارق الخلخال وكتاج كما صرح به في المجموع وينبغي أن ما وقع في حله لها خلاف قوى يكره لبسه لها لانهم نزلوا الخلاف في الوجوب او التحريم منزلة النهي كما في غسل الجمعة وما كره هنا

ووجه الخ) أى ذلك المأخوذ (قوله بأن فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلي الفریقین) اى ان لا حرمة على وليهما فى لباسهما حلي الرجل والمرأة (قوله وللصبي) اى قوله ومثقوبة فى النهاية والمغنى (قوله للصبي والمجنون) وفائدة انه لما ذلك انه لا حرمة على وليهما فى لباسهما ما ذكره كرم (قوله ودنانير معراة) اى فلا زكاة فيها نهاية ومعنى وعبا (قوله اى لها عرى الخ) عبارة البجيرى والمرأة هى التى يجعل لها عيون بنظم فيها سوار كانت العيون منها او من غيرها ولو من حرير قاله الحلبي وقيد بعضهم بكون العيون منها او من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما ل عى أيضا الى التقييد المذكور كما بأتى (قوله تجعل فى القلادة) القلادة كناية عن دنانير او دراهم كثيرة تنظم فى خيط وتوضع فى رقبة المرأة بجيرى (قوله قطعا) اى اتفاقا (قوله او مثقوبة الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج بخلاف النهاية والمغنى (قوله لدخولها الخ) هذا التعليل فى غاية الظهور ولم يذكر واعلة التحريم الذى فى الروضة وغيره حتى تتامل فيها (قوله وبه) اى ما فى المجموع (قوله على ما فى الروضة الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة لهما ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بان جعلتها فى قلادتها زكاتها بناء على تحريمها وهو المعتمد كما فى الروضة وما فى المجموع فى باب اللباس من اهل البحر على المرأة لانها اصل فت بذلك عن جهة النقد الى جهة اخرى بخلاف غيرها اه قال عى قوله مر محمول على المرأة وهى التى يجعل لها عروة من ذهب او فضة ويعلق بها فى خيط كالسبحة ولإطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير او نحوه وفيه نظر اه عبارة شيخنا وكذا ما علق من النقدین على النساء والصغار فى القلاد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والا فلا حرمة كالصفا المعروف اه وقوله من غير جنسها الخ وفيه فقه وخالف لصريح ما مر عن عى والبجيرى ولاطلاق ما مر عن النهاية والمغنى (قوله من التحريم) اى للمثقوبة اعتمده مر اه سم (قوله انه الخ) اى ما فى الروضة الخ (قوله وما يؤيد الخ) محل تامل (قوله غلظه قوله الخ) مفعول ففاعل ضمير هما للاسنوى (قوله لبقاء نقديتها) اى صحة المعاملة بها وكونها معدة لها وإطلاق اسم الدراهم او الدنانير عليها عرفا (قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون سم وبأتى عن عى ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر فى شرح اللبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذهما للباس امرأة أو صبي (قوله الا ان قيل بكرهتها الخ) سياق اعتماده فى قوله وينبغي الخ (قوله بعدمها) اى عدم الكراهة (قوله فهو) اى الاسنوى (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بان حاصل كلام الاسنوى ان الحلي قسمان ما بقى نقديته وتسميته درهما ودنارا او المعاملة به ففيه زكاة مطلقا وما لم يبق فيه ذلك فباح له لا زكاة فيه وغيره تجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبر وقول الأذري الخ (قوله ويوجه) اى الرد (قوله وكتاج) اى وإن لم يتعدونه معنى عبارة النهاية ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقا وان لم تكن ممن اعتماده كما هو الصواب فى باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عى قوله مر فيحل لها ومثلها الصبي والمجنون فذكر المرأة للمتمثيل اه (قوله منزلة النهي) اى عن الترك فى الاول وعن الفعل فى الثانى كردى (قوله لبسه) اى التاج اسنى (قوله نعم لا يبعد فى ناحية) واختار بل الصواب الجواز مطلقا من غير تردد لعموم الخبر ولدخوله فى اسم الحلي ايعاب اسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح اذا كان معتادا لرجال لبس تاج من النقدین اما لو كان معتاد لبسه من غيرهما فقد يقال فى لبسها له تشبه بالرجال وان جعلته منهما بصرى وهذا مجرد بحث فى الدليل والاقدم عن النهاية والمغنى اعتماد الحل مطلقا (قوله لها) وفى نسخة اى من النهاية ولمن ذكر من مرعش (قوله لبس ما تنسج بهما) افهم ان غير اللبس من الافتراش والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) فائدة أن لها ذلك انه لا حرمة على وليهما فى لباسهما (قوله معراة) اى فلا زكاة فيها شرح مر (قوله وبه رد الاسنوى وغيره ما فى الروضة من التحريم) اى للمثقوبة واعتمده مر ما فى الروضة (قوله والوجه) هل يجزى هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كما صرح به فى المجموع) اعتمده

تجب زكاتها واعتباد عظام الفرس لبسه لا يحرمه عليهم نعم لا يبعد فى ناحية اعتداد الرجال فيها لبسه تحريمه عليهم إلا أن يقال أنه محرم على الرجال فلا نظر لاعتبادهم له ولعدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا اقرب (وكذا) لها (لبس ما تنسج بهما) اى الذهب والفضة (فى الاصح)

لا يجوز قال السيد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراش المنسوج بهما كالمقعد المطرزة بذلك قال الجلال  
الباقينى وينبغى ان يبنى حل ذلك على القولين في افتراش الحرير قلت وقد لاحظت من يد السرف في الافتراش  
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شورى وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد  
في الفرش الجواز ايضا ع (قوله لعموم الادلة) اى ولان ذلك من جنس الخى مغنى ونهاية قول المتن  
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لتلبس الواحد منها بعد  
الواحد وباقى في لبس ذلك مع ما مر في الخواتم للرجل نهاية ومعنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويتجه  
حل لبس عدد لا تقييد باللاق ما خذ من قوله ما لم يسرفن فحيث جعلن بين خلخال جاز ما لم يعد  
الجمع بينهما لاسرافا ع (قوله في كل) الى المتن في المغنى والى قوله خلافا في النهاية (قوله وان تفاوت وزن  
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين  
وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردتيه منزلة لملبوس  
واحد (قوله ولا يبنى نقص نحو المتقالين الخ) اى بل لا بد ان يكون بحيث يعد زينة ولا تنفر منه النفس (قوله  
التعليل الاقنى) وهو قوله وذلك لا تنفاه الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وفاقا للنهاية والمغنى والاسنى  
والاباب (قوله الاقنى) اى فى قوله اما الزكاة فتجب بادن سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) اى وان لم  
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كره والحلى المكروه تجب فيه الزكاة وظاهر ان الطفل في ذلك كله كالنساء  
اسنى واباب (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن وتعليل له (قوله لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة  
ما يتخذ النساء من منام غصائب الذهب والتركيب وان كثرت زينة لان النفس لا تنفر منها بل هى فى  
نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حينئذ من قال ع ش قوله  
مر من غصائب الذهب الخ المراد بها هى التى تفعل بالصوغ وتجعل على الغصائب اما ما يقع للنساء الارياض  
من الفضة المثقوبة والذهب المخيطة على القماش فخرام كالدرهم المثقوبة المجموعة فى القلادة كآمر وقياس  
ذلك ايضا حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على راس الا ولاد الصغار وهو قضية قوله مر  
الاقنى وكالمراة الطفل فى ذلك اهر هذا كله على مسلك النهاية والمغنى من حرمة اتخاذ قلادة من الدراهم  
او الدنانير المثقوبة الغير المعروفة او ما على ما اعتمدته الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث  
المدر ك فلا حرمة فى شىء مما ذكر وينبغى تقليده لاهل بلد اعتادوه واعتبر فى الروضة الخ) هو الاوجه مر اه  
سموع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف  
تبع البحر بالمبالغة ما اذا اسرفت ولم تتبالغ فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن  
العباد وفارق ماسياتى فى آلة الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل فى الذهب والفضة جعلهما  
للمراة بخلافهما الغيرها فاعتقر لها قليل السرف اه وزاد الثانى وما تقرر من اعتقار السرف من غير  
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العباد جرى عليه بعض المتأخرين والاوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف  
والمبالغة فيه جرى على الغالب اه قال ع ش قوله ولم تتبالغ الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد  
بالسرف فى حق المراة ان تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس

مر (قوله فى المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ اساور واخلال لتلبس  
الواحد منها بعد الواحد وباقى في لبس ذلك مع ما مر في الخواتم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن  
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف راسا عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين  
وفيه تأمل وما المانع حيث من حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ  
من هذا التعليل اباحة ما يتخذ النساء من منام غصائب الذهب والتركيب وان كثرت زينة لان النفس  
لا تنفر منها بل هى فى نهاية الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حينئذ  
مر (قوله واعتبر فى الروضة الخ) هو الاوجه مر

لا احداهما فقط خلافا لمن  
وهم فيه (مائتا دينار) اى  
مثقال ومن عبر بمائة اراد  
كل فردة منه على حياها  
لكنه يوم ان هذا شرط  
وليس كذلك بل المدار  
على المائتين وان تفاوت  
وزن الفردتين ولا يبنى  
نقص نحو المتقالين عن  
المائتين كما يفهمه التعليل الاقنى  
وحيث وجد السرف الاقنى  
وجبت زكاة جميعه لا قدر  
السرف فقط ولم يرتض  
الاذرى التقييد بالمائتين  
بل اعتبر العادة فقد تزيد  
وقد تنقص ويبحث غيره  
ان السرف فى خلخال  
الفضة ان يبلغ اثنى مثقال  
وهو بعيد بل ينبغى  
الاكتفاء فيه بمائتى مثقال  
كالذهب كما يصرح به  
التعليل الاقنى المأخوذ  
منه ان المدار على الوزن  
دون النفاسة وذلك  
لا تنفاه الزينة عنه المجوزة  
لهن التحلى بل ينفر الطبع  
منه كذا قالوه وبه يعلم  
ضابط السرف واعتبر  
فى الروضة كالشرح  
مطلق السرف ولم يقيده  
بالمبالغة كالمثمن ويجمع  
بان المراد بالسرف ظهوره  
فيساوى قيد المبالغة فيه  
المذكورة فى المتن ثم  
رايته فى المجموع صرح

بما ذكرته من أن المراد السرف الظاهر لا مطلق

السرف ثم هذا كله إنما هو بالنسبة لحل لبسه وخبرته أما الزكاة فتجب بأذن سرف لأنه لم يحرم كرهه و سر وجوبها في المكروه (وكذا) يحرم (إسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) لما فيه من زيادة الخيلاء وبهذا يظهر وجه عدم تقييده بالمبالغة هنا إذا لاصل حل النقد وعدم الخيلاء فيه بالنسبة للمرأة دون الرجل فاعتقر لها قليل السرف بخلافه (وجواز تحلية المصحف) يعني ما فيه قرآن ولوللتبرك فيما يظهر وغلافه وإن انفصل عنه (بفضة) للرجال والنساء إكرامه (وكذا) يجوز تحلية ما ذكر (للرأة بذهب) كتجليها به مع إكرامه أما بقية الكتب فلا يجوز تحليتها مطلقا قطعاً ﴿ تنبيه ﴾ يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار الفرق بينها وبين التمويه جرمة التمويه هنا بذهب أو فضة مطلقا لما فيه من إضاعة المال فإن قلت العلة الإكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه في التمويه لما فيه من إضاعة المال وإن حصل منه شيء فإن قلت يؤيده الإطلاق

الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والأغنياء اه (قوله ثم هذا كله الخ) والمرأة الطفل في ذلك لكن لا بقيد بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج المرأة الرجل والخشبي فيحرم عليهما لبس حلي الذهب والفضة على مامر وكذا ما نسج بهما إلا أن فجأتهما الحرب فيما يظهر ولم يجد غير نهاية وشرح المنهج قال البجيرمي المراد بالطفل غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا بقيد بغير آلة الحرب أي كما قيدت المرأة به فيجوز له استعمال جليهما ولو في آلة الحرب اه (قوله ومر الخ) أي في شرح ولها لبس أنواع حلي الذهب الخ (قوله وبهذا) أي التعليل (قوله فاعتقر لها الخ) وفاقا للبغي وخلافا للنهية كما مر قول المتن (وجواز تحلية المصحف الخ) وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك نهاية ومعنى وأسنى وإيعاب قال سم أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعني ما فيه قرآن الخ لافرق اه قال ع ش قوله مر المعدل لكتابة القرآن أي ولو في بعض الأحيان كاللواح المعدة لكتابة بعض السور فيما يسمونه صرافة اه (قوله يعني ما فيه قرآن ولوللتبرك الخ) خرج بذلك ما لو كتب ذلك على قيص مثلاً ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين ع ش وفيه نظر وتعليله ظاهر المنع (قوله وغلافه) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا أقوله تحلية ما ذكر وقوله كتجليتها إلى أما بقية الخ (قوله وغلافه) أي بيت جلده ع ش (قوله وغلافه الخ) أي لا كرسية ولا علاقته شرح العباب قول المتن (وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجزته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الأناء المموءة الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد سم (قوله تحلية ما ذكر) شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعتبار محل للمرأة تحلية ما فيه قرآن ولو لو حاولو للتبرك وغلافه بذهب اه لكن قضية كلام المعنى أنه لا يجوز باتفاق عبارته ويحل تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع خرام بلا خلاف نص عليه الشافعي والأصحاب أي وإنما لم يعز للمرأة ذلك لأنه ليس حلية مصحف اه فليراجع قول المتن (للمرأة بذهب) والطفل في ذلك كله كالمرأة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أي في جواز تحلية بالذهب وغيره بما يحل لها كما قدمه في اللباس وقد مر أن المجنون مثله اه (قوله كتجليتها به) أي قياسا على تزين المرأة بالذهب (قوله مطلقا) أي سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها نهاية ومعنى أي وسواء كانت الرجل أو المرأة بالفضة أو الذهب (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ) يتذكر ما سلفناه يعلم ما في هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله حرمة التمويه هنا الخ الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال لغرض جائزة مر اه بصرى (قوله مطلقا) أي حصل منه شيء أو لا كرى أي وسواء كان الرجل أو للمرأة (قوله بكل) أي من التمويه والتحلية (قوله يؤيد الإطلاق) أي إطلاق التزيين الشامل

(قوله في المتن وجواز تحلية المصحف) وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعدل لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك شرح مر أقول ينبغي أيضا إلحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعني ما فيه قرآن الخ لافرق (قوله في المتن وكذا للمرأة بذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتمويه ولما إذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقة مر والطفل في ذلك كله كالمرأة شرح مر ولو حلت مصحفها بالذهب ثم باعتها للرجل أو أجزته أو أعارته إياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فلا يمكن غير الحل لأنه لا يزيد حيث تد على الأناء المموءة الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد (قوله حرمة التمويه هنا) الوجه عدم الحرمة وإضاعة المال لغرض جائزة مر

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه قلت يفرق بأنه يغتفر في إكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجعله على أنه لا يتأتى إكرامه إلا بذلك فكان (٢٨٢) مضطرا إليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الإكرام فيه بالتحلية فلم يحتاج للتمويه فيه راسا (وشرط

زكاة النقد الحول) كما في المواشي نعم لو ملك نقدا نصا باسته اشهر ثم اقرضه لاخر لم ينقطع الحول كما مر فاذا كان موثرا او عادليه زكاة عند تمام السنة الا شهر الثانية كما قاله الشيخ ابو حامد وجعله اصلا مقيسا عليه وذكره الرافعي اثناء تعليل واعتمده البلقيني وغيره ولو حل خيوانا بنقد حرم ولزمته زكاته (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياوقيت لعدم ورودها في ذلك ولاها معدة للاستعمال كالماشية العاملة ﴿باب زكاة المعدن﴾ هو بفتح فسكون فكثير مكان الجواهر المخلوقة فيه ويطلق عليها نفسها كنقد وخديد ونحاس وهو المراد في الترجمة من عدن كضرب اقام ومنه جنات عدن (والركاز) هو ما دفن بالارض من ركز غزاو خفي ومنه او تسمع لهم ركزا اي صوتا خفيا (والتجارة) وهي قلب المبال بالتصرف فيه لطلب النماء (من استخراج) وهو من اهل الزكاة (ذهب او فضة من معدن) من ارض مباحة او مملوكة كذا اقتصر واعليه وقضيته انه لو كان من ارض موقوفة عليه او على

للتمويه عبارة السكردي أي إطلاق الجواز سواء التحلية والتمويه اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتمده العباب والاسني والنهاية والمغني (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل او للمرأة وهو كذلك نهاية ومعنى وإيعاب (قوله فقد أحسن) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على الناسم (قوله إكرامها) أي حروف القرآن (قوله إلا بذلك) أي بالتمويه قال السكردي أي كتب القرآن اه (قوله فكان) أي التمويه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في إكرام حروف القرآن أوفى كتبها (قوله بخلافه) أي الإكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف القرآن (قوله نعم) إلى قوله كاسر في النهاية والمغني (قوله ستة اشهر) أي مثلانهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في شرح ولوزال ملكه فعاد كسري (قوله فاذا كان) أي الاخر (قوله موسرا) أي وباذلا (قوله كاللؤلؤ) إلى الباب في النهاية والمغني (قوله والياوقيت) أي والزبرجد والفيروزج والمرجان معنى زاد النهاية ومثلا للمسك والعنبر ونحوهما اه (خاتمة) لا يجوز تنقيب الأذان للقرط وإن أبيع القرط لانه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على المثقب وإن وجدت شروطه كما قاله في الأنوار ويجوز ستر الكعبة بالحجر لفعول السلف والخلف له تعظيما له بخلاف ستر غيرها به واخذ بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> به ويؤني اعتماده قال ابن عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالقناديل أي من غير النقدين والشموع التي لا توقد لانه نوع احترام مغني ﴿باب زكاة المعدن والركاز والتجارة﴾

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى أففقوا من طيبات أي زكوامن خيار ما كسبتم أي من المال وبما أخرجنالكمن الارض أي من الحبوب والثمار وخبر الحاكم في صحيحه أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء وإسكان الزاء مغني ونهاية (قوله هو) إلى المتن في المغني والنهاية (قوله وهو) أي الاطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخرج ذهب او فضة من معدن (قوله ومنه جنات عدن) أي إقامة مغني (قوله وهو) إلى قوله كذا في النهاية والمغني (قوله وهو من اهل الزكاة) خرج به المكاتب فانه يملك ما يآخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه واماما باخذة العبد فلسيده فنلزمه زكاته مغني ونهاية (قوله من اهل الزكاة) أي ولو لصياح ش (قوله وقضيته) أي قضية اقتصارهم على ما ذكر (قوله والذي يظهر) إلى قوله وإن ترددوا في حاشية شيخنا بلا عزم والى قوله ويؤيد في البجيرمي عن الزبائدي (قوله ونحو المسجد) أي وملكه المسجد ونحوه ويصرف في مصالحهم شيئا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وإن لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار وظهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل والمرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الاذرعى شرح الرملي ﴿باب زكاة المعدن والركاز والتجارة﴾

(قوله ملكه الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول أنه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ايضا فلينظر ماذا يفعل به وهل لحكم الارض حتى يتمتع بالتصرف فيه ولو لجهة الوقف (لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به ما يفعل بالثمرة غير المؤثرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعل حليا مباحا يتمتع به بمباح ليس او اعاراة او اجارة وجب والإفعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل ان لحكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض (قوله وإن ترددوا فكذلك) المفهوم منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه إن يتأمل أمكن حمله في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حدث بعد الوفاة أو المسيحية ملكه الموقوف عليه كبيع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكة المدين زكاته وأقبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك ويؤيد ما تقرر من أنه قد يحدث قوم لهم إن مالهم يجب إخراج الزكاة للجهة



الماضية وان وجوده في ملكه  
 لانه لم يتحقق كونه ملكه  
 من حين ملك الارض  
 لاحتمال كون الموجود  
 بما يخلق شيئا فشيئا والاصل  
 عدم وجوب الزكاة  
 وحديث أن الذهب  
 والفضة مخلوقات في  
 الارض يوم خلق الله  
 السموات والارض  
 ضعيف على أن المراد  
 جنسهما لا بالنسبة لمحل  
 بعينه (لزمه ربع عشرة)  
 للخبر الصحيح به وخرج  
 بذهبا وفضة غيرهما فلا  
 زكاة فيه (وفي قول  
 الخس) قياسا على الركاز  
 الآتي بجامع الاخفاء في  
 الارض (وفي قول ان  
 حصل بتعب) أي كطحن  
 ومعالجة بنار (فربيع  
 العشر ولا تخفسه) ويحجب  
 بأن من شأن المعدن  
 التعب والركاز عدمه  
 فأنتنا كلا بمظنته (ويشترط  
 النصاب) استخرجه واحد  
 أو جمع لعموم الأدلة  
 السابقة ولأن ما دونه  
 لا يحتمل الموازنة بخلافه  
 (لا الحول) لانه إنما اعتبر  
 لأجل تكامل النماء  
 والمستخرج من المعدن نماء  
 كله فأشبهه الثمر والزرع  
 (على المذهب فيهما) وخبر  
 الحول السابق مخصوص  
 بغير المعدن لانه يستنبط  
 من النص معنى يخصه

يتأمل مع ماسيأتي في الركاز من جعله من زوائده بصري عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول  
 الوقف له وصحته بالنسبة اليه فلي نظر ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يتمتع التصرف فيه ولو لجهة الوقف  
 ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمره الغير المؤجرة إذا دخلت في الوقف ويتجه أن يقال إن أمكن الانتفاع به مع  
 بقاء عينه كعمله حليا مباحا ينتفع به مباح ليس او إعاره او إجارة وجب ولا فعل به ما يفعل بالثمره ويحتمل أن  
 له حكم الارض فلا يفعل به إلا ما يفعل بالارض اهـ وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وإن كان موجودا  
 حال الوقفية فهو من اجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اهـ (قوله ولزم مالكة المعين الخ) أي بان وقف  
 على معين لأن وقف على جهة عامة ونحو مسجد كردى (قوله وان ترددوا فكذاك) المفهوم منه أن المعنى  
 انه لازكاة فيه لانه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه سم عبارة البصري  
 قوله وان ترددوا فكذاك أماعدم وجوب الزكاة فواضح لأن الاصل برامة الذمة ومع احتمال تقدمه على  
 الوقفية لازكاة وأما جعله من عين الوقف كإيقضه صناعه فحل تأمل لأن الاصل في كل حادث أن يقدر  
 بأقرب زمن ولهذا إذا شك في كون الركاز جاهليا أو اسلاميا كان له حكم الاسلامي لا يقال لولو حظ ما ذكر  
 فينبغي أن تجب الزكاة ايضا لانا نقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه  
 شيء فنعين العمل به لا يقال يلزمه تميمض الأحكام في أمرو واحد لانا نقول لا مانع عند اختلاف المدارك  
 بل هو متعين حينئذ وله نظائر شتى فلي تأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال وقد يتوقف في الحكم بوقفية الخ اهـ  
 (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده  
 فلم يأخذه حتى مضت احوال الزكي لتلك الاحوال جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى  
 سم عبارة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه كى لسائر الاحوال ومقتضى ما يأتي  
 أن الوجوب في المعدن بحصول النبل في يده انه لا يزكي لعدم انعقاد سبب الوجود فليحجر اهـ وقد يقال  
 أن تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يده بل من أفراده قول المتن (لزمه  
 ربع العشر) أي سواء كان مديونا ولا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرجه مسلم من دار  
 الحرب كان غنيمته خمسة نهاية واسنى قال ع ش قوله مر بناء على أن الدين الخ أي وهو الراجح اهـ (قوله  
 للخبر الخ) ولا تجب عليه زكاة في المدة الماضية إذا وجد في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك  
 الارض لاحتمال كون الموجود بما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة مغنى ونهاية وتقدم في  
 الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد  
 نهاية ومغنى (قوله أي طحن الخ) أي وحفر نهاية ومغنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو  
 يضمه الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه او عرض تجارة يقوم به روض وباقى في الشرح مثله (قوله او  
 جمع) عبارة الروض والنهاية والمغنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاه للخطة اهـ زاد العباب  
 ويتجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اهـ قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في الخطة من اعتبار  
 الاتحاد في تلك الامور السابقة فيها حتى يصير المالان كمالا الواحد وقد ينازع فيه بأنهم كالم يشترطوا  
 هنا الحول لانه نماء محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق ايضا باشتراط اتحاد ما ذكر  
 وهذا أقرب للبعنى ولكلامهم اهـ (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى  
 على (قوله معنى يخصه) أي كتكامل النماء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أي ان نوى في

الوقف رديتوقف في الحكم بوقفية مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو  
 تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت احوال الزكي لتلك الاحوال  
 جميع ما علم انه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى (قوله أي كطحن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض  
 وقطعه منها (قوله استخرجه واحد وجمع) قال في الروض فرع إذا استخرج اثنان نصابا زكاه للخطة اهـ

النهاية والمغنى (قوله) ووقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء وعلم أن فيه معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وأن يجزى لإخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل سم أي وفولهم ووقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) ووقت الإخراج أي وقت وجوب الإخراج زكاة المعدن نهاية ومغنى (قوله) بعد التخليص والتنقية أي عقب التخليص والتنقية من التراب ونحوه كما أن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الإخراج التنقية ويجبر على التنقية كافي تنقية الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التنقية وإن زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وتجب بيده وصالح الثمر واشتداد الحب ما يفيد خلافه فليراجع (قوله) ووجب قسط ما بقى أي وإن نقص عن النصاب كتلف بعض المار قبل التمكن مغنى ونهاية روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) أي كونه الحصاد والدياس مغنى واسنى وإيعاب (قوله) ثم أي في تنقية الحبوب كرى (قوله) فلا يجزى لإخراجه قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما مر نظيره في إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فإن قبضه الساعى قبل ما ضمنه فيلزم مرده إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا ويصدق بيمينته في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف أو بعده إذا اختلفا في قيمة صدق الساعى قبل التمييز لغيره فإن كان تراب فضة قوم ذهب أو تراب ذهب قوم بفضة فإن اختلفا في قيمته صدق الساعى بيمينته لأنه غارم قال في المجموع فإن ميزه الساعى فإن كان قدر الواجب أجزاء أو لا رد التفاوت أو أخذه ولا شيء للساعى بعمله لتبرعه اه قال ع ش قوله مر ضمن أي من ماله لتقصيره في الجملة قبضه اه (قوله) اجزاء أي فقلوه السابق فلا يجزى لإخراجه (الخ) أي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حينئذ أي بعد التمييز (قوله) أن نوى أي المالك المخرج كرى (قوله) وإنما فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهر أو أنه بالتمييز يدين الاعتداده وإلا فالأجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز والمراد بالتراب في الموضوعين المعدن المخرج نهاية ومغنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما بقى (الخ) بقدر في هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد في إخراج الردي عن الجيد في النقود أن يبين أنه عن زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التعجيل والخاص أن الوجه التقييد كافي مسألة لإخراج الردي عن الجيد والمغشوش عن الخالص ثم رأت الفاضل المحشى أشار إلى ذلك بمنزلة بسط فعليك بمراجعتي بصري (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله) فاشترط في الرجوع شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب

(قوله) ووقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء ومثلا وعلم أن فيها معدنا كان شاهده لا نكشافه بنحو سيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وأن يجزى لإخراج الخالص عنه قبل استخراجيه فليتأمل (قوله) ووجب قسط ما بقى أي وإن نقص عن النصاب روض (قوله) فلا يجزى لإخراجه قبلها) ظاهره وإن علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما مر نظيره في إخراج المغشوش بل لا يتجه فرق بينهما (قوله) فكان قدر الواجب) عبارة شرح الروض عن المجموع فإن كان قدر الواجب أجزاء أو لا رد التفاوت أو أخذه ولا شيء للساعى بعمله لأنه متبرع اه (قوله) أجزاء (الخ) فقلوه السابق فلا يجزى لإخراجه الخ أي مادام كذلك لا مطلقا (قوله) فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز يدين الاعتداده وإلا فالأجزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أي فيما إذا تلف في يده قبل التمييز وغرمه قال في شرح الروض فإن اختلفا في قيمته صدق الساعى لأنه غارم اه (قوله) وعليه يفرق (الخ) قد يفرق بأن الإخراج قبل الوجوب يناسب التبرع (قوله) فاشترط في الرجوع به شرطه) قد يقال ما لا يجزى في ذاته أقرب إلى التبرع مما يجزى في ذاته فليحتج

ووقت وجوبه حصول النبل بيده ووقت الإخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى ومؤنة ذلك على المالك كما مر نظيره ثم فلا يجزى لإخراجه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق في قدره وقيمته أن تلف لأنه غارم ولو ميزه الآخذ فكان قدر الواجب أجزاء أي أن نوى به الزكاة حينئذ وكذا عند الإخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وإنما فسد القبض لا اختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض سائلة فكبرت في يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) ظاهر إطلاقهم هنا ضمان قابضه أنه يرجع عليه به وإن لم يشترط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما بقى في التعجيل بأن المخرج ثم يجزى في ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصحة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه

الى التبرع مما يجزى في ذاته فليحتج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزى الخ) لك ان تمنعه بأنه لو كان غير مجزى في ذاته لما اجزاه اذ اميزه فكان قدر الواجب سم (قوله ففسد القبض الخ) هذا صريح في ان مدار الفرق فساد القبض فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردي عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بخذف قول المتن (ويضم بعضه الخ) اى بعد نيله (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية لا لفظة نحو في غير نحو نزاهة وكذا في المعنى لا قوله اى لغير الى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة المعنى والنهاية ان اتحد المعدن أى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقارباً او تباعداً اذا غالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركاز نقله في الكفاية عن النص اه فافاد انه يشترط اتحاد المخرج ايضاً بان كان جنساً واحداً ويمكن ان المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالصمير المسترفي قوله لان تعدد داخل المعنى الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركاز) الاولى تقديمه على قوله لان تعدد الخ ليفيد الاشتراك في الشروط الاتية ايضاً (قوله وان اتلف أو لا فاولاً) أى كان كان كلما اخرج شيئاً باعه او وهبه الى ان اخرج نصاً باه فيجب زكاة الجميع ويتبين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدر رده قياساً على ما ذكره ابن حجر في زكاة النبات ع ش اه بجزمي (قوله اى لغير الخ) عبارته في الايجاب اى الحاجة كما هو ظاهر اه (قوله اى لغير نحو نزاهة) يقتضى انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذراً وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان متجهاً رأيت الاذرى قال وينبغي ان يفرق بين سفر وسفر والزر كشي عن ابن عبد السلام ان المسئلة مصورة بالسفر بغير اختياره بصري اقول ما ذكره متجه معنى لكن قضية إطلاق شرحي المنهج والروض والمعنى السفر وتقييد التحفة كالتهاية والاياعاب بما تقدم بحثنا ان الاطلاق هو المنقول وانهم لم يرصوا بما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا يقطعه بعذر) اى بان قطعه بلا عذر نهاية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم يتسامح بما اعتيد للاسراحة فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) يذبح أن يجزى على ما لا يقال هنا فبالاخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزى في ذاته ففسد القبض الخ) صريح في ان مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء او حينئذ فقد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقد مما نصه واللفظ للروض وشرحه لا يجزى ردى ومكسور عن جيد وصحيح كالأخرج مريضة عن صحاح وله استردادها كما ياتي في الفرع الاق ثم قال وإذا اخرج ردياً عن جيد كان اخرج خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله استردادها كما لو عجل الزكاة فتلف ما له قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع والا فلا يسترده اه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردي عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من اصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام إنما افاد اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مبحث التعجيل فسبأ في فيه انه يكفي في الاسترداد مجرد قوله هذه كافي المعجلة وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر و فرق الشارح المذكور مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظراً لفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزى في ذاته مع فساد القبض قلت لان سلم انه غير مجزى في ذاته ولا لم يجزى اذ اميزه فكان قدر الواجب (قوله ففسد القبض الخ) قد يشكل فساد القبض من اصله مع ما تقدم من الاجزاء اذ اميزه الساعى فكان قدر الواجب (قوله ان تعدد الخ) وظاهر اى ما اخرج من احد المعدنين يضم الى ما اخرج من الاخر قبله في كمال النصاب كما يعلم بما ياتي آنفاً (قوله وكذا الركاز) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان اتلفه او لا فاولاً او لا يبنى اشكال ذلك لان النصاب حيث لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزى في ذاته ففسد القبض من اصله فلم يحتج لشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لان تعدد وإن تقارب وكذا الركاز (وتتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثار ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان اتلف أو لا فاولاً (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الجديد) لانه لا يحصل غالباً إلا متفرقاً (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح القوهر باجير ومرض وسفر أى لغير نحو نزاهة فيما يظهر أخذاً بما يأتى في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وإن طال الزمن عرفاً لانه كف على العمل متى زال العذر (والا) يقطع بعذر (فلا) ضم وإن قصر الزمن عرفاً لانه اعراض ومعنى عدم الضم

أنه لا (يضم الأول الى الثاني) في اكمال النصاب بخلاف ما يملكه بغير ذلك فانه يضم اليه نظير ما ياتي (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما يملكه) من جنسه او عرض تجارة تقوم بجنسه ولو (بغير المعدن) كارت وان غاب بشرط علمه ببقائه (في اكمال النصاب فان كمل به النصاب) زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيها لعدم الحول ثم اذا اخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لزمه زكاتها ولو كان الاول نصبا يضم الثاني اليه قطعاً (وفي الركاز) اى المركز اذا استخرجه اهل المتفق عليه ولعدم المؤنة وبه فارق ربع العشر في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقتها مفهوف في المعشرات (يصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض كالحب والتمر وبه اندفع قياسه بالنقيض (وشرطه النصاب والنقد) الذهب او الفضة ولو غير مضروب (على المذهب) كالمعدن فياتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده (لا الحول) [إجماعاً]

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح بأكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه وهو مقتضى التعليل نهاية (قوله في اكمال النصاب) اى حتى يزكى الاول سم (قوله بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله عند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من معدن اوركاز وفي ماله نصاب من جنسه او من عرض تجارة يقوم به زكى المستخرج في الحال اضمه الى ما في ماله لان كان ماله غائباً فلا يلزمه حتى يعلم سلامته فيتحقق لزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهم جميعاً نصاب كان ملك مائة درهم فنال من المعدن مائة فيزكى المعدن في الحال اه وفي العباب مع شرحه ما يوافقه (قوله فانه الخ) اى الاول و (قوله اليه) اى ما يملكه (قوله نظير ما ياتي) اى اتفاق قول المصنف كما يضمه الخ قول الماتن (ويضم الثاني الى الاول) اى ان كان باقياً نهاية ومغنى وعباب قال ع ش اى فان تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء الاول الخ لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصري ما يوافقه (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) اى وهبة وغيرهما نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) اى بقاء ماله الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام النصاب) اى مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عذر ايعاب (قوله فان كمل) الى قوله ولو كان الاول في النهاية والى الماتن في المغنى (قوله ثم اذا اخرج الخ) عبارة المغنى وينعقد الحول على المائتين من حين تمامها اذا اخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عاينهما من حين النيل إن كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وإن اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النيل من غيرهما قال مانصه ومروياتي في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل سم (اى المركز) الى قوله نظير ما ياتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى الماتن وكذا في المغنى الا قوله وليدله (اذا استخرجه اهل الزكاة) خرج به المالكات فلا زكاة فيما وجدته مع انه يملكه وما وجدته العبد فلسيدة فتلزمه الزكاة وما وجدته المبيع فتلزمه الزكاة ان تها بها ولا فلهما كرى على بافضل قول الماتن (مصرف الزكاة) المصرف بكسر الراء محل الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر مغنى قول الماتن (وشرط النصاب) اى واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله او الفضة) الاولى الواو (قوله) فياتي هنا ما مر ثم في التكميل الخ سكت عما اذا قطع الاخراج بعذر او بغيره ثم اخرج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فليراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الركاز

تعد لم يضم تقار بأو تباعداً وكذا في الركاز نقله في السكافية عن النص اه (قوله في الماتن فلا يضم الاول الى الثاني) اى حتى يزكى الاول (بخلاف ما يملكه) اى بان كان في ماله عند حصول الاول تمام النصاب (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب (ومضى حول من حين كمال المائتين) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل ان كان نقداً في شرح الروض وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهم جميعاً نصاب فيزكى المعدن في الحال وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان نقداً اه واخرج زكاة المعدن من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ما لو ملك مائة درهم ونال من المعدن مائة اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا المثال وان اخرج من غيرهما لنقص النصاب الى حين الاخراج بملك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي ان ياتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رايت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واخرج زكاة النيل من غيرهما في المثال المذكور اى وهو ما تقدم عن شرح الروض قال مانصه ومروياتي في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله اشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه بما قيل في نظائره فليتامل (قوله فياتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده) سكت عما اذا قطع الاخراج

وكان سبب عدم جريان  
خلاف المعدن هنا الحصول  
هنا دفعة فلم يناسبه الحول  
وذاك بالتدرج وهو قد  
يناسبه الحول (وهو) أى  
الركاز (الموجود) يدفن  
لاعلى وجه الارض او  
على وجهها وعلم ان نحو  
سيل أظهره فان شك أو  
كان ظاهرا فلقطة (الجاهلي)  
اى دفن الجاهلية وهم  
من قبل الاسلام أى بعثته  
صلى الله عليه وسلم وعبارة  
اصله على ضرب الجاهلية  
والروضة دفن الجاهلية  
ورجحت بان الحكم منوط  
بدفنهم إذ لا يلزم من  
كونه بضرهم كونه دفن  
في زمن الاحتمال إن مسلما  
وجده ثم دفنه كذا قاله  
وأجيب بان الاصل  
والظاهر عدم أخذه ثم  
دفنه ولو نظر لذلك لم يوجد  
ركاز أصلا قال السبكي  
والحق انه لا يشترط العلم  
بكونه من دفنهم لتعذره  
بل يكتب في علامة تدل عليه  
من ضرب أو غيره ولو  
وجد دفن جاهلي بملك من  
عاصر الاسلام وعاندهو  
فيه (فان وجد اسلامي)  
كان يكون عليه قرآن أو  
إسم ملك إسلامي (علم  
مالكة) بعينه (فله) فيجب  
رده اليه (ولا) يعلم مالكة

على تفصيل المعدن وفي الايعاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تسميم النصاب  
وجميع هذه التفريعات سواء وفاقا وخلافاً وعبارة السكردى على بافضل وما اخرج من ركاز تارة  
يضم بعضه إلى بعض وذلك إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضطر قطعه بعذر كما صلاح القوهر باجير  
وسفر لغير نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الاول وذلك إذا انقطع  
العمل بغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من ذلك العمل أو تعدد الركاز ثم  
معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الاول دون عكسه وجوب الزكاة في  
الثاني فقط فلو وجد مائة مثلاً ثم وجد مائة أخرى من ذلك المحل ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بينهما كما صاحبنا  
وإن لم تكن المائة الاولى باقية عنده كان اتلف الاول ولو وجد المائة الاخرى في ركاز ثان أو كان ثم ما  
يقطع التتابع بين الاخرتين زكى المائة الثانية حال دون الاولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذى  
ملكه من غير الركاز نصاب فأكثر وجنسهما متحذفان نال الركاز مع تمام حول ماله الذى ملكه من غير  
الركاز زكاهما حالاً أو نال الركاز في اثنا حول ماله زكى الركاز حالاً وماله الحوله وإن كان ماله الذى يملكه دون  
نصاب وما ناله من الركاز يكمل النصاب زكى الركاز حالاً وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول النيل وهذا  
التفصيل جميعه يجرى في المعدن اهـ (قوله إجماعاً) عبارة النهاية والمغنى بخلاف اهـ (قوله) وكان سبب  
الخ لا يخفى ما فيه سم عبارة المغنى فلا يشترط اى الحول بخلاف وإن جرى في المعدن خلاف المشقة فيه اهـ  
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) اى في موات مطلقاً سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب وإن كانوا  
يذبون عنه وسواء أحياءه أو اجسامه قطعهم لانهاية وشرح الروض وياقنى في الشرح ما يوافقه (قوله) بدفن  
الخ عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفوناً فلو وجدده ظاهر أو علم ان السيل أو السبع أو نحو ذلك  
أظهره فركازاً وانه كان ظاهراً فلقطة فان شك في كماله وتردد في كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام اهـ (قوله) وهم  
من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ ولمن قبل عيسى وغيره مـ اهـ سم عبارة الرشيدى ويشمل ما إذا  
دفنه احد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذرى ما يفيد انه ليس بركاز وانه لو رثتهم  
اى إن علموا أو لا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فلا يرابع اهـ (قوله) ورجحت اى عبارة الروضة كردى (قوله)  
قال السبكي الخ) وهو متعين نهاية ومعنى (قوله) بل يكتب في علامة من ضرب الخ) أى كان يوجد عليه إسم  
ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه إسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم  
فلا يكون ركازاً بل فيثاغش (قوله) ولو وجد الخ) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازاً أن  
لا يعلم ان مالكة بلغت الدعوة وعاندهو لا فهو في كافى المجموع عن جمع واقره وقضيته ان دفن من ادرك  
الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز اهـ قال عـ ش قوله مـ ولم تبلغه الدعوة اى او بلغته ولم يعانده  
(قوله) وعاندهو في) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث ولا الوارثه إن لم يكن هو موجوداً ما لم يكن  
موجوداً أو يؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقه ولا فهو غنيمة سم (أو إسم ملك إسلامي) لو أريد بالاسلامى أى  
في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمغنى  
وهى إسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن عـ ش ما يفيد ان ما وجد عليه إسم ملك  
كافر علم وجوده بعد المبعث في قول المتن (علم مالكة) شامل لنحو الذى ولا ينافيه ما سياتى في التنبيه لان ذلك في

بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الاول والثاني إلى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فلا يرابع (قوله)  
وكان سبب الخ) لا يخفى ما فيه (قوله) وهم من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ ولمن قبل عيسى وغيره مـ  
(قوله) بملك من عاصر الاسلام وعانده الخ) قال في شرح الزوض ويؤخذ منه ان دفن من ادرك الاسلام ولم  
تبلغه الدعوة فركاز اهـ (قوله) وعاندهو في) لعل محله ما لم تعقد له ذمة وله وارث ولا الوارثه إن لم يكن هو  
موجوداً ما لم يكن موجوداً أو يؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقه ولا فهو غنيمة (أو إسم ملك إسلامي) لو أريد  
بالاسلامى اى في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام شمل ملك الكفار والظاهر ان الحكم صحيح فتأمل (قوله)

كذلك ( فلقطة ) فيعطى أحكامها من تعريف وغيره هذا إن وجد بنحو موات أما إذا وجد بمملوك بدارنا فهو للمالكة فيحفظ له حتى يؤيس منه فإن أيس منه فهو لبيت المال وإن كان عليه ضرب الاسلام لانه مال ضائع ( وكذا ) يكون لقطة بعيده ( إن لم يعلم من اى الضربين هو ) كتب ورحلى وما يضرب مثله جاهلية وإسلاما تغليبا لحكم الاسلام ( وإنما يملكه ) أى الجاهلى ( الواجد ) له وتلزمه الزكاة فيه ( إذا وجدته في موات ) ولو بدارهم وإن ذبوا عنه ومثله خراب أو فلا أو قبور جاهلية ( أو ملك احياء ) أو في موقوف عليه واليد له نظير ما بأتى عن المجموع بما فيه فان كان موقوفا على نحو مسجد أو جهة عامة صرف لجهة الوقف على الأوجه ويوجه ذلك بأنه لتبعيته للارض نزل منزلة زواتها لعدم المعارض ليد له عليه ( فان وجدنى ) أرض غنime فغنime أوفى ففى أو فى ( مسجد أو شارع ) ولم يعلم مالكة ( فلقطة على المذهب ) لأن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكة

الجاهلى المجهول الموجود بغير الملك وللحرب وظاهر ان حكمه كبقية أمواله وفى الروض وإن وجد فى ملك أى لحرى فى دار الحرب فله حكم النى إن أخذ بغير قهر كما فى شره لان دخل بامانهم أى فبر دعى مالكة وجوبا وإن أخذ أى قهر فهو غنime اه وفى العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنime مطلقا قال فى شره أى سواء أخذه قهرا أم غير قهر كسرقه واختلاس وأما قول الامام فى القسم الثانى انه فى أى الذى اعتمده الروض فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان وأخذ ما لهم بلا قهر لما ان يأخذه خفية فيكون سارقا أو جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاسنوى ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان الصحيح الذى عليه الاكثرون أنه غنime خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ بما عدا الخمس سم ( قوله كذلك ) أى بعيته ( قوله هذا الخ ) أى قول المصنف وإلا فلقطة ( قوله بنحو موات ) أى كسجد وشارع ( قوله بدارنا الخ ) أى بخلاف مالو وجد بمملوك فى دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو غنime أو بامانهم فيجب رده على مالكة كزدي على بافضل وتقدم عن سم مثله بزيادة ( قوله بعيده ) وهو عدم العلم بمالكة ووجوده بنحو موات ( قوله تغليبا الخ ) أى ولان الاصل فى كل حادث ان يقدر بأقرب زمن بصرى قول المتن ( إذا وجدته الخ ) أى وكان من اهل الزكاة وهل يشمل الاهل الصبى والمجنون لان الظاهر ملكهم ما استخرجاه والزكاة تجب فى مالهما سم وتقدم عن عشرين فى المعدن الجرم بالشمول ( قوله ولو بدارهم الخ ) وسواء احياءه الواجد أم لا قطعاه لا معنى ( قوله جاهلية ) راجع لما قبل القبور ايضا ( قوله أو فى موقوف عليه الخ ) قال سم على المنهج فرع فى اصل الروضة إن وجدته بموقوف بيده فهو ركاز كذا فى التهذيب انتهى أى فهو له كما اعتده مر فلو نفاه من بيده الوقف فينبغى ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له وإلا فلن ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحي وانظروا كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود للناظر او للمستحق لان الحق له والنظر إنما يتصرف له الاقرب الثانى وانظروا كان الوقف للمسجد هل ما وجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغى نفاه ناظر لا يصح نفيه فليحرق كل ذلك عشرين ( قوله واليد له ) ظاهره وإن كان اليد عليه لغيره قبل وهو وقفة قضية كلام سم وعشرين ( قوله نظير ما بأتى عن المجموع الا ترى ) ليس زائدا على هذا الا بالقيد الا ترى سم ( قوله بما فيه ) أى من قوله انه يحتمل على الظاهر نقط الخ ( قوله فان كان ) أى ما وجد فيه الركاز ( قوله صرف لجهة الوقف ) يتامل هذامع ما تقدم فى المعدن المعلوم وجوده حال الوقفة بصرى وقد يفرق بجزئية المعدن من الارض الموقوفة خلقه دون الركاز ( قوله ويوجد ذلك ) أى قوله أو فى موقوف عليه ( قوله فى ارض ) إلى المتن فى النهاية ( قوله فغنime ) أى للفلانين و ( قوله فى ) أى فلا هل النى . نهاية قول المتن ( أو شارع ) أى وطريق نافذ نهاية ( قوله لان يد المسلمين الخ ) أى ولان الظاهر انه

فى المتن علم مالكة ) شامل لشحوالذى ولا يتأفقه ماسيا فى التنبيه لان ذاك فى الجاهلى المجهول الموجود بغير الملك وللحرب وظاهر ان حكمه كبقية أمواله وفى الروض وإن وجد فى ملك أى لحرى فى دار الحرب فله حكم النى أى ان أخذ بغير قهر كما فى شره لان دخل بامانهم أى فبر دعى على مالكة وجوبا وإن أخذ أى قهرا فهو غنime اه وفى العباب وما وجد بمملوك بدار الحرب غنime مطلقا قال فى شره أى سواء أخذه قهرا أم غير قهر كسرقه واختلاس وأما قول الامام فى القسم الثانى انه فى أى الذى اعتمده الروض فاستشكله الشيخان بان من دخل دارهم بلا امان وأخذ ما لهم بلا قهر اما ان يأخذه خفية فيكون سارقا أو جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الاخذ واعتراض الاسنوى ما ذكره من اختصاص الاخذ بهما بان الصحيح الذى عليه الاكثرون أنه غنime خمسة اه وبجواب يحمل كلامهما على ان المراد اختصاص الاخذ بما عدا الخمس سم ( قوله فى المتن وإنما يملكه الواجد وتلزمه الزكاة الخ ) أى إن كان اهلا للزكاة وهل يشمل الاهل الصبى والمجنون لان الظاهر ملكهما ما استخرجاه والزكاة تجب فى مالهما ( فرع ) المكاتب يملك ما يأخذه من المعدن أى الركاز ولا زكاة عليه وما يأخذه العبد فليس عليه أى فتلزمه زكاته روض ( قوله نظير ما بأتى عن المجموع ) الا ترى ليس زائدا على هذا الا بالقيد الا ترى

وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له وان ماسبله الامام طريقا من ( ٢٨٩ ) بيت المال يكون لبيت المال وان

المسجد لو علم أنه بنى في موات  
فهو ركاز ولا يغير المسجد  
حكمه قال وصورة الماتن  
مالا جاهل حاله وتوجب  
منه الغزى بأن المسجد  
والشارع حارافى يدا المسلمين  
واختصوا بهما ويرد بأن  
اختصاصهم بهما أمر حكى  
طارى فلم يقتض يداهم  
على الدفين فلزم بقاءه وبجمله  
ولا يقال الواقف ملكه  
لأنه يكتفى في مصيره مسجدا  
بنيته وما هو كذلك لا يحتاج  
لتنقيد بدخوله بملكه وبأنه  
يلزمه ان من وجده بملكه  
لا يكون له بل لمن انتقل منه اليه  
ولا قائل به ويرد بان هذه  
ليست نظرية مسئلتان  
فيها تعاورا أملاك ومسلتنا  
ليس فيها الاطرو ومسجدة  
أو شارعية وقد علمت أنها  
لا تقتضى ملكا ولا داحية  
فلم يخرج ما قبلها عن حكمه  
وقوله لا قائل به برده قول  
الأذرعى وتبعوه بل نقله  
شارح عن الاصحاب ان من  
ملك مكانا غيره بنحو  
شراء يكون له بظاهر اليد  
ولا يحل له أخذه باطنا بل  
يلزمه عرضه على من ملكه  
منه ثم من قبله وهكذا إلى  
الحجي ويأتى هذا فى واقف  
نحو مسجد ملك أرضه بنحو  
شراء فاليد له ثم لورثته  
ظاهرا كالمشترى (أو)

لمسلم أو ذمى ولا يحل تملك ما لم يغير بدل قهر انهاء (قوله وبحث الأذرعى الخ) والوجه حمل كلام الأذرعى  
على ما لو لم يمض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا  
مضى ما ذكر لانه قبل المضى يعلم انه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا للمسبل ولم يخرج عن ملكه  
بالسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد التسبيل وانه كان مملوكا لبعضهم  
بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتمل  
صدقه ولو على بعد الخ سم وبصرى وزاد الاول وهذا كله فى ملك سبل واما لو بنى مسجدا فى موات فانه  
يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه  
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على ابا حته فيملكه واجده إذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضى  
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لأن اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه (قوله طريقا) أى أو مسجدا نهاء  
وسم (قوله يكون له) قد يقال القياس ان يقال يكون له ان ادعاه وإلا فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رابت  
الشارح ذكر هذا فى الصفحة الاتية سم (قوله طريقا) أى أو مسجدا نهاء (قوله مالا جاهل حاله) أى  
حال المسجد كرى (قوله وتوجب منه الغزى الخ) اعتمد النهاء ماقاله الغزى وتقدم عن سم والبصرى  
الجمع بين ما بحثه الأذرعى وما قاله الغزى (قوله ويرد) أى ماقاله الغزى (قوله فلزم بقاءه الخ) أى فيكون  
للمسبل ان سبق ملكه الأرض على التسبيل وإلا فلو اجده (قوله ولا يقال الخ) أى فيما لو بنى مسجدا  
فى موات (قوله لانه الخ) متعلق بالنفى وعلته (قوله وبانه الخ) عطف على بان المسجد الخ ضمير يلزمه  
يرجع إلى الأذرعى كرى (قوله ويرد) أى قول الغزى انه يلزمه الخ (قوله بان هذه الخ) أى مسئلة من  
وجده فى ملكه وكذا الضمير فى قوله لأن فيها الخ (قوله أنها) أى المسجدة أو الشارعية وكذا ضمير قوله  
ما قبلها (قوله وقوله) أى الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول الماتن الاتى اوفى ملك شخص  
الخ مع التامل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى اصل الروضة وعبارتها واما إذا كان  
الموضع الذى وجده فيه السكنى الواجد فان كان قد أحياه فمأجده ركاز وإن كان انتقل اليه من غيره لم يحل  
له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى إلى المحي انتهى اه (قوله ويأتى هذا) أى  
قول الأذرعى ان من ملك مكانا الخ (قوله فاليد له) أى الواقف (ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهرا ان لم يمض بعد  
الواقف ما يمكن فيه السكنى اما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتى فى مسئلة

(قوله وبحث الأذرعى ان من سبل ملكه طريقا يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه وإلا  
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى وقياس بحث الأذرعى المذكور انه لو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاه وإلا  
فلن ملك منه إلى آخر ما يأتى ثم رابت الشارح ذكر هذا على ما يأتى وقد يقال ما بحثه فى المسائل الثلاثة ظاهرا  
باطنا وكذا ظاهرا ما لم يمض بعد التسبيل والبناء مدة تحتمل السكنى إلا بدحيث لا بدحيتى المسبل مع الاحتمال  
والوجه حمل كلام الأذرعى على ما لو لم يمض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركاز فى مجلس  
التسبيل وكلام الغزى بعد على ما إذا مضى ما ذكر لانه قبل المضى يعلم انه كان موجودا قبل التسبيل فيكون  
ملكا للمسبل ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن بعد  
التسبيل وانه كان مملوكا لبعضهم بطريق شرعى ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا فى تنازع نحو البائع  
والمشتري من قوله هذا ان احتمل صدقه ولو على بعد الخ فتأمل وهذا كله فى ملك سبل واما لو بنى مسجدا فى  
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدير دخوله فى ملكه والوجه فيما وجد فيه انه ان وجد قبل مضى زمن يمكن  
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على ابا حته فيملكه واجده إذ لم يسبق ملك أحد عليه وإن وجد بعد مضى  
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لأن اليد صارت للمسلمين كما تقدم (قوله وتوجب منه الغزى الخ) اعتمد  
ما قاله الغزى (قوله برده قول الأذرعى الخ) اقول بل قول اتى الاتى اوفى ملك شخص الخ مع التامل فتأمل  
(قوله فاليد له ثم لورثته ظاهرا) هذا ظاهرا ان لم يمض بعد الواقف ما يمكن فيه السكنى اما إذا مضى ذلك فاليد

وأيذله على ما في المجموع عن البغوى ( ٣٩٠ ) مشيرا إلى التبرى منه بما أبدته في شرح العباب مع بيان أن غيرى سبقنى إليه

التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لأن يده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكور وحينئذ  
فالقياص أن ما وجد فيه لفظة فليتأمل سم (قوله واليدله) خرج به ما لو كانت لناظره فأنظر لو ادعاه الناظر  
حينئذ وبتجته أنه إن لم يحتمل سبق وضع يد الواقف عليه ودفنه أياه وإلا فلا لأن يده ثابتة عن الموقوف عليه  
سم (قوله على الظاهر فقط) أى وما في الباطن فلا يحل له إيعاب (قوله أن كان) أى الواجد (قوله أولم  
ينفقه) إلى قول الماتن ولو تنازعه في النهاية لإلا قوله بأن ملكه إلى فيكون وقوله بل وإن نفاه إلى لأنه ملكه وكذا  
في المغنى لإلا قوله وقال الاسنوى إلى الماتن (قوله وإن لم ينفقه عنه) عبارة المغنى والنهاية وكذا قاله وقال ابن  
الرفعة والسبكي الشرط أنه لا ينفيه قال الاسنوى وهو الصواب كسائر ما يده والمعتد ما قاله وبفارق سائر  
ما يده بانها ظاهرة معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال أن غيره دفنه اه (قوله والايده) أى  
بأن سكنت عنه أو نفاه نهاية ومغنى قول الماتن (فلن ملك منه) ويقوم ورثته مقامه بعده واه فان نفاه  
بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي ما ذكر مغنى ونهاية قال ع ش (قوله فلن ملكه منه الخ) قياص ما قدمه  
فيمن وجده في ملكه أنه لا يكفي هنا مجرد عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقرر أنه ملك منه أو ورثته  
ظاهر أن علموا به وادعوه ولم يعلموا أو اعلمهم بذلك وإعلامهم واجب لئلا يظن أن طردت العادة في زماننا بأن من  
نسب له شيء من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالأذى وإتاهم بأن هذا بعض ما وجدته فهل يكون ذلك عذرا  
في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبا د أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كن  
وجد ما لا يس من ملاكو وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظر ولا  
يبعد الثاني للعذر المذكور وينبغي أن لا يمكن دفعه من ملكه منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا بيت المال  
اه (قوله بل وإن نفاه الخ) كذا في الإيعاب لئلا يقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية  
والمغنى على ما قبله واعتمده سم فقال قوله وإن نفاه الخ فيه نظر والوجه خلافه إذ ليس وجوده عند الأحياء قطعيا  
وحيثنذا فإذا نفاه هو أو ورثته حفظ فان ايس من مالكة فليتأمل المال اه وعبارة ع ش قوله مروا إن لم يده  
قال سم أى ما لم ينفقه فالشرط فيمن قبل المحي أن يده وفي المحي أن لا ينفيه م انتهى لئلا يكون في الزيادة  
ما نصه قوله فيكون له وإن لم يده أى وإن نفاه كما صرح به الدارمى انتهى والاقرب ما في الزيادة اه قال  
الجبيري اعتمد ما قاله الزيادة الحلي والحفي هو القلب إلى ما قاله سم أميل والله اعلم (قوله وزكاة باقية للسنين  
الماضية) أى ربع العشر كما هو ظاهر رشدي (قوله فان قال بعض الورثة ليس لمورثي سلك بنصيبه ما ذكر)  
هذا مفروض في شرح الروض في ورثة من قبل المحي ثم قال في المحي فان مات المحي قام ورثته مقامه وإن لم ينفقه  
بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الإمام أو من هو في يده انتهى وهو يفهم  
أن من نفاه منهم انتهى عنه وقضيته انتفاؤه بنفي المحي سم وأقول ومثل صنيع شرح الروض صنيع المغنى في  
الموضوعين واقتصر النهاية على ذكره في ورثة من قبل المحي (قوله سلك بنصيبه الخ) أى وسلم نصيب من قاله أنه  
لمورثنا إليه كرى (قوله أو من هو في يده) ظاهرة التخيير بينهما ولو قبل إذا كان الإمام جازرا يصرفه ولمن  
يستحقه لم يكن بعيدا ويمكن أن أو في كلامه للتبويب قال بعضهم ويجوز لو أجد أنه إن يؤمن منه نفسه ومن تلزمه

وأنه محمول على الظاهر فقط  
أو الباطن إن كان وارث  
الواقف مستغرقا لتركته  
(فله أن ادعاه) أو لم ينفقه عنه  
على ما صوبه الاسنوى  
لكنه مردود بلايين كامتعة  
الدار وقال الاسنوى لا بد  
منها أن ادعاه الواجد وهو  
ظاهر (ولم يده) (فهو  
لمن ملك منه) ثم لمن قبله  
(وهكذا) بجري كما تقر  
(حتى ينهي) الأمر (إلى  
المحي) للأرض أو من أقطعه  
السلطان أياها بأن ملكه  
رقتها وإن لم يعمرها والقول  
بتوقف ملكه على إحيائها  
غلط أو من أصابها من غنمية  
عامرة أو عمرها فتكون له  
أو لو ارثته وإن لم يده بل  
ولم نفاه كما يصرح به كلام  
الدارمى لأنه ملكه بالأحياء  
أو نحوه تبعاً للأرض ولم  
يزل ملكه عنه ببيعها لأنه  
مدفون منقول فيخرج  
خمس الذي لزمه يوم ملكه  
وزكاة باقية للسنين الماضية  
كضال وجده فان قال بعض  
الورثة ليس لمورثي سلك  
بنصيبه ما ذكر فان ايس  
من مالكة تصدق به الإمام  
أو من هو في يده ولا ينافي  
هذا ما مر في نظيره أنه  
ليت المال لأن ما لبيت  
المال للإمام ومن دخل

تجتم يده صرفه لمن له حق فيه كالفقراء (ولو تنازعه)



مؤثته حيث كان بمن يستحق في بيت المال بغير أى كاهو قياس نظائره (قوله أى الركاز) إلى قوله ولو ادعاه  
اثنان في النهاية لا قوله سكت وكذا في المغنى لا قوله وفي نسخة إلى المتن (أى الركاز الموجود) ليس المراد  
بالركاز هنا دفن الجاهلية الباقي على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا انى بان لم يمكن  
دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال وهذا  
ظاهر وان خفي على بعض الضعفة سم (قوله بملك) بالتنوين (قوله إيثارها) أى الواو (قوله وفي نسخة او)  
أى فى قوله ومعير ع ش (قوله الاشارة الخ) محل تأمل (قوله أو قال البائع الخ) أى أو قال ذو اليد ذلك وقال  
المالك ملكته الخ ايعاب واسنى فقول الشارح البائع أى ونحوه قول الماتن (صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان  
المصدق البائع أى ونحوه اذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أى تصديق ذى اليد (قوله ان احتمل  
صدقه) أى بان امكن دفن مثله في مثل زمن يده اسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أى لا يقبل قوله قال في المجموع  
ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك بلا خلاف اسنى وايعاب (قوله وكان) عطف على  
قوله احتمل الخ كردى (قوله قبل عود العين) أى إلى البائع او المكسرى او المعير و (قوله والافسك  
الخ) أى فبائع مغنى (قوله وامكن) أى بان مضى زمن من حين الرد يمكن دفنه فيه ايعاب ويظهر ان قول  
الشارح وامكن راجع لقوله سكت ايضا (قوله لانه الخ) أى المالك نهاية ومغنى (قوله فنسخت) أى يد  
المشتري او المستاجر او المستعير اسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل في المغنى (قوله وقد وجد بملك غيرهما)  
أى ولم يدعه عبا ب (قوله لا يمكن ذى) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز  
الجاهلي وعبر في العبا بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان اخذ قبل ذلك  
منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح الروض  
ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم بما مر في الاصل والحاشية في غير ما وجد  
بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العبا ويمنع ندبا ما نصه كما صرح به الدارمى واقتضته عبارة  
الشيخين آخر الكن قضية قياسها المنع على منعه من الاحياء بدارنا الوجوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى  
الاول يفرق بما مر من تناقض الضرر الاحياء اه وقول سم ويحتمل انه اراد الخ أى كما حله الشارح في شرحه  
عليه ويفيد ايضا كلام العبا ان ما في وسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع بما بدار الاسلام لا مطلقا  
(قوله نعم) ما اخذه قبل الازعاج بملك الخ قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتا بد ضرره اه فان  
قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وإن ادعاه لا متنازع اخذه واحياه بدار  
الاسلام قلت هذا منع بل الظاهر ان ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه في

مقامه وان لم ينقه بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان ايس من مالكة تصدق به الامام أو من هو في  
يده اه وهو يفهم ان من نفاه منهم انتفى عنه وقضيته انتفاؤه بنفى المحي (قوله أى الركاز الموجود) ليس  
المراد بالركاز هنا دفن الجاهلية الباقي على دفنهم والالم يتصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله الا انى بان لم  
يمكن دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال ان دفته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال  
وهذا ظاهر وان خفي على بعض الضعفة (في المتن صدق ذو اليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع عا قبل  
القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز  
الجاهلي وهو ظاهر وعبر في العبا بقوله ويمنع ندبا الامام وغيره الذمى من المعدن والركاز الاسلامى فان  
اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل انه اراد بالاسلامى ما بدار الاسلام كما عبر به في شرح  
الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما اخذه بعد المنع لا يملكه والكلام كما علم بما مر في الاصل والحاشية في  
غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذى) من اخذ معدن أو ركاز من دارنا قال في شرح الروض كما  
يمنع من الاحياء ما قوله نعم ما اخذه قبل الازعاج بملكه كخطها قال في شرح الروض ويفارق ما احياه بتا بد  
ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بملك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لا متنازع اخذه

أى الركاز الموجود بملك  
(بائع ومشتري أو مكسري ومكسري  
ومعير) وفي نسخة أو قالوا  
بمعناها وكان سبب إيثارها  
الاشارة إلى مغايرة يد  
المستعير ليد المستاجر  
(ومستعير) بان ادعى كل  
منهما انه له وانه الذى دفنه  
أو قال البائع ملكته  
بالاحياء (صدق ذو اليد)  
وهو مشترك ومكسري ومستعير  
لان يده نسخت اليد  
السابقة (بيمينه) كبقية  
الامتعة هذا إن احتمل  
صدقه ولو على بعدو الابان  
لم يمكن دفنه في مدة يده لم  
يصدق وكان تنازعها قبل  
عود العين والافسك أو فغير  
ان سكت أو قال دفته بعد  
العود إلى وأمكن لان قال  
دفنه قبل نحو الاعارة لانه  
سلم له حصول الدين في يده  
ونسخت اليد السابقة ولو  
ادعاه اثنان وقد وجد بملك  
غيرهما فلن صدقه المالك  
(تنبيه) لا يمكن ذى من  
أخذ معدن أو ركاز من  
دارنا لانه دخل فيها نعم  
ما اخذه قبل الازعاج بملكه

الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء وأما في الركاز فلا احتمال أنه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا يقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدار نافيع حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجداً سلامي علم مالكة شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر فيتأني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل اهـ

كخطبها

(فصل في زكاة التجارة)

قال ابن المنذوق قد اجمع على وجوبها عامة أهل العلم أي أكثرهم وصح خبر وفي البز صدقته وهو الثياب المعدة للبيع والسلاح وزكاة العين لا تجب في هذين فتنعين محله على زكاة التجارة وروى أبو حامد مرفوعاً الأمر بإخراج الصدقة مما يعد للبيع وبذلك يعلم أن نفي الوجوب في العبد والفرس في الخبر السابق محمول على ما لم يعد منهما للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها نعم النصاب هنا إنما يكون (معتبراً) بأخر الحول أي فيه لأنه حالة الوجوب دون ما قبله لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بهار فيه) قياساً للاول بالآخر (وفي قول بجمعيه) كالماشي

(فعلى) الاول (الظاهر)

وكذا على الثاني بالاولي

لخذه لذلك ولا لأنه ليس من

غرضه (لورد) مال التجارة

(إلى النقد الذي يقوم به آخر

الحول بان بيع به مثلاً في)

(خلال الحول وهو دون

النصاب) أي ولم يكن ملكه

(فصل في زكاة التجارة) (قوله في زكاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة عرش والتجارة تغليب المال بالمعاوضة لغرض الربح أسنى ومغنى وإيعاب وهذا هو المراد بما تقدم في الشرح أنها تغليب المال بالتصرف فيه لطلب النماء اهـ إذا لمواد بالتصرف فيه البيع ونحوه من المعاوضات كما نبه عليه عرش فشرام بزر البقم ليزرع ويبيع ما ينبت ويحصل منه ليس من التجارة أن خفي على بعض الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما إذا اشترى نحو بزر سمسم أو كتان أو قطن ليزرع ويبيع ما يحصل منه كما هو عادة الزراعة أن تجب زكاة التجارة فيما ينبت منه إذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد وباتى فيه زيادة بسط الله تعالى (قوله قال) إلى قوله وفائدة الخ في النهاية لا أقوله أي ولم يكن إلى المتن وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المغنى لا أقوله أي أكثرهم (قوله أي أكثرهم) أي فلا يردان إباحة نيفة لا يقول بوجوبها عرش (قوله وصح خبر وفي البز) والبر بياض موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البزازين على السلاح قاله الجوهري نهاية ومغنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع عرش (قوله جملة) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أبي داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بأول متاع يشترى به قصدها وينتج حول ما يشترى بعده عليه شو برى اهـ بجبري وباتى ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا) حل معنى والا فالظاهر أن قول المصنف معتبراً الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول بجمعيه) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظه انقطع الحول فإن كمل بعد ذلك استأنف الحول من حيثئذ نهاية (قوله فعلى الاول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية (قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومغنى وسم (قوله الذي يقوم به) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد نهاية ومغنى زاد سم وفيه أنه لا قرينة اهـ (قوله بان يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الذمة سم (قوله مثلاً) أي أو يجر أو يهب به (قوله أي ولم يكن ملكه الخ) أقول هو متجه بل هو ما خوذ بما يأتى بالاولى للنصوص هنا بالفعل بخلافه فيما يأتى فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التقييم فلان يضم مع النصوص بالاولى ثم رايت الفاضل المحشى قال لعل هذا هو الوجه وإن كتب شيخنا الشهاب البرلسى بها مش شرح

وأحيائه بدار الاسلام قلت هذا منوع بل الظاهر أن ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به أن ادعاه في الركاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء وأما في الركاز فلا احتمال أنه اخذه من نحو موات قبل الإزعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا يقول الشارح السابق أما إذا وجد بمملوك بدار نافيع حفظ الخ شامل لما وجد بمملوك الذي وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجداً سلامي علم مالكة شامل للذي لأنه يتصور ملكه كما تقرر فيتأني أن يعلم أنه مالك الموجود فليتأمل (كخطبها) قال في الروض ولا يلزمه شيء أي بناء على أن مصرف المعدن مصرف الزكاة

(فصل في زكاة التجارة) (وكذا على الثاني بالاولى) لك أن تقول إن أريد الاولوية حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله فالاصح فهو يمكن وإن أريد الاولوية في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في التفريع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل ال للعهد وفيه أنه لا قرينة (قوله بان يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الذمة (قوله أي ولم يكن في

المنهج خلافة أخذها باطلا فهم انتهى بصرى أقول بل المسئلة مصرح بها في العباب غبارته مع شره وان باعه  
 اى عرضها اثناء الحول بدون نصاب منه اى من نقدها ولا يملك تمامه انقطع حولها او بدون نصاب من  
 عرض أو من نقد آخر اى غير نقد التكوين بنى حوله على حول مال التجارة اه (قوله نقد من جنسه الخ)  
 لعل تقييده بالنقد لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول  
 وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج سم (قوله اخذها باقى) اى فى شرح فالاصح  
 انه يبتدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله إلا ان يفرق) تقدم عن سم والبصرى اعتماد عدم الفرق  
 (قوله لتحقق نقص النصاب الخ) برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو ناقص من ذلك النقد رشيدى  
 (قوله لانه مظلون الخ) يؤخذ من أنه لو علم في اثناء الحول ان مال التجارة لا يساوى نصابا استأنف الحول من  
 حينئذ حرر شيخنا اه بجيرى و برده مامر عن العباب والرشيدى بقول النهاية والمغنى والثانى لا ينقطع كما  
 لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد  
 التكوين فى اثناء الحول انقطع أو من عرض أو نقد آخر بنى أى حوله على حول مال التجارة كما إذا باعه بنصاب  
 اه (قوله عرض اخر) اى ولو دون نصاب كما مر عن العباب والروض والنهاية والمغنى (قوله كان باعه  
 بدرام) اى ولو دون نصاب كما تقدم عن العباب والروض عبارة شرح بافضل كان باع فى اثناء الحول عرضا  
 اشتراه بنصاب ذهب او دونه بمائة وخمسين درهما فاضاه اه (قوله والحال يقتضى التكوين بدنانير) اى  
 اما لكونه اشتراه بها او كونها غالب نقد البلد ع ش (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب اما (قوله  
 وفائدة الخ) مبتدأ خبره انه لو ملك الخ (قوله فى الثالثة الخ) اى فى الرد لنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم  
 يشتر به شيئا (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله زكاة) اى مال التجارة لا المجموع فالنقد الاخر  
 مضموم اليه فى النصاب دون الحول سم (قوله الذى) الى قوله لان التجارة الخ فى النهاية والمغنى قول المتن

ملكه نقد من جنسه يكمله الخ) فيه أمران الاول لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا الشهاب  
 البرلى بهامش شرح المنهج خلافة أخذها باطلا فهم كاستحكيه عنه والثانى ان تقييده بالنقد فى قوله تقدم  
 جنسه لعله لانه لو كان الذى يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وابق منه شيئا لم ينقطع الحول وقد جزم  
 بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه بهامش شرح المنهج بصورة ما كتبه تقييده لو نض المال ناقصا وكان فى ملكه  
 من النقد ما يكمل به نصابا فلا اثر له فى استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقي من عرض  
 التجارة شىء لم ينض ولو قل فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا ولو باع جميعه بنقد ناقص عن  
 النصاب يقوم به ولكن فى ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو فى المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف  
 عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال فى بقاء حول التجارة فى الذى نض ناقصا يحتمل ان محله ان لم يكن  
 حوله سابقا حول الذى لم ينض وإلا فالعبرة بحول الذى لم ينض ويضم هذا اليه فيه اخذ من كلام ذكره فى  
 المجموع فى نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة اى المائة الدرهم التى معه فلما مضت ستة  
 اشهر استفاد خمسين درهما من جهة اخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخمسين  
 لم يتم حولها لانها وان ضمت إلى مال التجارة فالتزم اليه فى النصاب لا فى الحول لانها ليست من العرض ولا  
 من ربحه فاذا تم حول الخمسين زكى إلى المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضا للتجارة فى اول المحرم  
 ثم استفاد مائة اول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة ثالثة فى اول شهر ربيع فاشترى بها عرضا اخر فاذا  
 تم حول المائة الثانية قوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصابا زكاهما وان نقصا عنه فلا زكاة فى الحال  
 فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا زكاه وإلا فلا اه وفى القوت مانصه اشارة تضم اموال  
 التجارة بعضها إلى بعض فى النصاب وان اختلفت حولها اه وينبغى حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم  
 ما سبق حوله إلى ما تاخر حوله فى النصاب فى الحول فليتامل (قوله اخذها باقى) اى فى قوله  
 الآتى قريبا ومحل الخلاف الخ (قوله يكمله زكاة) اى هو لا المجموع فالنقد الآخر مضموم اليه

(ويبطل الأول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أو المحرم ثم بابقه عرضا آخر أو صفره لا زكاة في واحد منهما إذ لم يبلغ قيمة كل واحد نصا بالانه باول محرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أو لا ينقصه عن النصاب ويبدله حول من ذلك الوقت وبأول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانيا كذلك وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصا وليس مراد ابل يزكى الجميع آخر حول الثاني عش وباقى عن الأيعاب وغيره ما يوافقه (قوله) إذ لم يكن (الح) أى من أول الحول معنى (قوله) ولزومه زكاة الكل (الح) أى المائتين لتام النصاب لإيعاب (قوله) بخلاف ما لو اشترى بالمائة (الح) أى عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغى زكاتها لحولها والخمسين لحولها سم (قوله) وملك خمسين بعد) أى بعد ستة أشهر مثلا لإيعاب (قوله) فإن الخمسين (الح) ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرض تجارة أو المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة أول شهر وبيع فاشترى بها عرضا فإذا تم حول المائة الأولى وقيمة عرضها نصاب زكاهوا وإلا فلا فإذا تم حول الثانية وبلغت مع الأولى نصابا زكاهوا وإلا فلا فإذا تم حول الثالثة والجميع نصاب زكاهوا وإلا فلا انتهى كلام المجموع ملخصا لإيعاب وكذا فى سم عن الشهاب عميرة بهامش المنهج (قوله) فإن الخمسين إنما تضم) أى إلى مال التجارة فى النصاب دون الحول أى لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه لإيعاب (قوله) فإذا تم حول الخمسين زكى المائتين) هذا كالصريح فى أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه فى ذلك قول الروض وشرحه أى والأيعاب مانصه فإن نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء لا تقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا تقطاع (الح) وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج لشيخنا عميرة من قوله والظاهر أن مال التجارة يزكى عند تمام حوله سم على حجج اه عش (قوله) ولوللجارة) أول الفرار من الزكاة نهاية (قوله) لأن التجارة فى النقدين) الظاهر أن المراد بالنقدين ما هو أعم من المضروب فلا زكاة على تاجر يتجر فى الذهب والفضة الغير المضروبين وإن لم يسم صيرفيا فى العرف بصرى (قوله) نادرة) محل تأمل بصرى ويدفع التوقف قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله) الزكاة الواجبة (الح) أى بالنص والاجماع نهاية (قوله) فغلبت) أى زكاة العين على زكاة التجارة فى النقدين (قوله) وأثر فيها) أى فى زكاة النقدين فكان الظاهر التفريع وبمحتمل أن الضمير لزكاة العين والواو للتفسير (قوله) وكذا) إلى التنبيه فى النهاية والغنى لإقوله ولما لا يؤثر على الأوجه وقوله عند جمع (قوله) حتى يتصرف فيها (الح) ظاهره أنه لا ينعقد الحول إلا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف فى بعض العروض المروثة وحصل كساد فى الباقي لا ينعقد حول إلا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر رشيدى (قوله) أن عينه) أى البعض قال مر فى شرحه وأقرب الوجهين تأثير بعض غير معين كما قاله شيخنا الشهاب الرملى ويرجع فى ذلك البعض إليه انتهى سم (قوله) ولما لا يؤثر (الح) وفاقا

فى النصاب دون الحول لكن قوله زكاه لا يوافق قوله الآن فإذا تم حول الخمسين وما بهامشه عن الروض وشرحه فليتأمل (قوله) بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أى عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغى زكاتها لحولها والخمسين لحولها (قوله) فإذا تم حول الخمسين زكى المائتين) كالصريح فى أنه لا يفرد كل بحول وأصرح منه فى ذلك قول الروض وشرحه مانصه فإن نقص عن النصاب بتقويمه آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكى الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء لا تقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل وقوله لا تقطاع (الح) وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه وسياق فى الحاشية وشرحه فى نظيره عن الأصل والربح خلافاً وأن كلا يزكى لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لانه فليتأمل (قوله) أن عينه) أى البعض قال مر فى شرحه فيما إذا نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه وجهان حكاهما الماوردى وأقر بهما كما قاله شيخنا الشهاب الرملى التأثير ويرجع فى ذلك البعض إليه اه

ويبطل الأول) فلا تجب زكاة حتى يتم حول ثان وهو نصاب ومحل الخلاف إذا لم يكن له من جنس ما يقوم به ما يكمل نصابا وإلا كان ملك مائة درهم فاشترى بنصفها عرض تجارة وبقي نصفها عنده وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين ضم لماعنده ولزومه زكاة الكل آخره قطعاً بخلاف ما لو اشترى بالمائة وملك خمسين بعد فإن الخمسين إنما تضم فى النصاب دون الحول فإذا تم حول الخمسين زكى المائتين (تنبيه) لا زكاة على صير فى بادل ولوللجارة فى أثناء الحول بما فى يده من النقد غيره من جنسه أو غيره لأن التجارة فى النقدين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين فغلبت وأثر فيها انقطاع الحول بخلاف العروض وكذا لا زكاة على وارث مات مورثه عن عروض تجارة حتى يتصرف فيها بنيتها حينئذ يستأنف حولها (ويصير عرض التجارة) كله أو بعضه أن عينه وإلا لم يؤثر على الأوجه

فإنه قطع الحول بمجرد نيتها  
بخلاف غرض القنية  
لا يصير للتجارة بنية التجارة  
لأن القنية الحبس للانتفاع  
والنية محصلة له والتجارة  
التقليب بقصد الأرباح  
والنية لا تحصله على أن  
الاقتناء هو الأصل فكفى  
أدنى صارف إليه كما أن  
المسافر يصير مقبلاً بالنية  
عند جمع والمقيم لا يصير  
مسافراً بها اتفاقاً  
(تنبيه) لو نوى القنية  
لاستعمال المحرم كلبس  
الحريز فهل تؤثر هذه  
النية قال المتولي فيه وجهان  
أصلهما أن من غزم على  
معصية وأصر هل يأثم  
أولاً اه والظاهر أن  
مراده بأصر ضم لأن  
التصميم هو الذى يختلف  
فى أنه هل يوجب الإثم أولاً  
والذى عليه المحققون أنه  
يوجب مع ذلك الذى  
يتجه ترجيحاً أنه لا أثر لنيته  
هنا وإن أثرت ثم يفرق  
بأن سبب الزكاة وهو  
التجارة قد وقع فلا بد من  
رافع له والنية المحرمة  
لا تصلح لذلك وإنما أثم  
بها لمعنى آخر لا يوجد هنا  
وهو التغليب والزجر عن  
الركون إلى المعصية على  
أن قضية التغليب عليه بنية  
المحرم عدم الانقطاع هنا

للاسنى وخلافاً للغبى والنهاية وعبارتهما قال الماوردى ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى  
تأثيره وجهان أحدهما كما قال شيخى أنه يؤثر ويرجع فى التعمين إليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما  
المنع اه قول المتن (للقنية) بكسر القاف وضما ومعنى القنية أن ينوى حبسه للانتفاع به بجبرى قول المتن  
(بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فانه لا يؤثر مغنى وروض وعباب وشرح بالاصل (قوله)  
فإنه قطع الحول بمجرد نيتها) أى ولو كثر جداً بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للانتفاع به ويصدق  
فى دعواه القنية ولودلت القنية على خلاف مادعاه عش (قوله التقليب) أى بالبيع ونحوه عش  
(قوله يصير مقبلاً بالنية الخ) أى بنية الإقامة وهو سائر لكن المعتمد خلافه كما تقدم بصري عبارة المغنى يصير  
مقبلاً بمجرد النية إذا نوى وهو ما كثر ولا يصير مسافراً إلا بالفعل اه (قوله لاستعمال المحرم) الأولى التوصيف  
(قوله الذى يظهر ترجيحه أنه لا اثر الخ) خلافاً للاسنى والغبى والنهاية وعبارتهما قضية إطلاق المصنف أنه  
لا فرق بين أن يقصد بنيتها استعمالاً جازماً أو محرم كلبس الديباج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو  
أحد وجهين فى التهمة يظهر ترجيحه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى نية التجارة بهذا العرض بكسب  
ذلك العرض وتملكه بمعاوضة وتقدم أيضاً أن التجارة تقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب البناء  
فتبين بذلك أن البذر المشتري بنية أن يزرع ثم يتجر بما ينبت ويحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة  
لا هو ولا ما نبت منه اما الأول فلأن شرائه لم يقترن بنية التجارة به بنفسه بل بما ينبت منه واما الثانى فلأنه لم يملك  
بمعاوضة بل بزرعة بذر القنية ولا يقاس البذر المذكور على نحو صيغ اشترى ليصنع به للناس بعوض لأن  
التجارة هناك بعين الصنع المشترى لا بما ينشأ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك ولا على نحو سمس  
اشترى ليصنع ويتجر بدهنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسا وجزء منه حقيقة لا ناشئ منه فالتجارة  
هناك بعين المشترى أيضاً ولا على نحو عصير عنب اشترى ليتخذ خلا ويتجر به لأن العصير لا يخرج بصيرورته  
خلا عن حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقة الأصلية وإنما المتغير صفته فقط فالتجارة هناك أيضاً بعين  
المشترى لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك وما يتوهم من أن تعليمهم عدم صيرورة  
ملح اشترى ليصنع به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وغدوم وقوعه مسلماً لهم يفيد أن البذر  
المذكور يصير مال تجارة لأنه لم يستهلك بالزراعة بل انبثت اجزأؤه فى نباته كسريان اجزاء الدباغ فى الجلد  
فقد تقدم ما يردده من الفرق بينهما ولو سلم فعليهم المذكور من الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء  
مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ما ذكره فيما إذا كانت الأرض التى  
زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة وإلا فسيأتى عن العباب وغيره ما يفيد أن الثابت فى أرض القنية  
لا يكون مال تجارة مطلقاً نعم لو كان كل من البذر والأرض التى زرعه هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل  
منهما بمتاع التجارة أو بنية التجارة فى عينه كان الثابت منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطها كما باتى عن  
العباب وغيره لكن لعام لإخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لئلا عوام الماضية إلا لما  
علم بلوغه فيه نصاً بان شاهده لا نكشافه بنحو سميل ولا يكتفى الظن والتخمين اخذاً مما تقدم عن سم  
والبصري فى زكاة المعدن واما إذا كان أحدهما للقنية فلا يكون الثابت حينئذ مال تجارة لقول العباب مع  
شرحه والروض والبهجة مع شروحه واللفظ الأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة بخلا مشمرة أو غير  
مشمرة فأثمرت أو أراضاً مزرعة أو غير مزرعة فزرعها ببذر التجارة وبلغ الحاصل نصاً باوجبت زكاة العين  
لقوتها فى الثمر أو الحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فيهما هما مال تجارة فلا تسقط عنهما زكاة  
اه فتقديم يكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيدانه متى كان أحدهما للقنية لا يكون الحاصل مال  
(قوله والظاهر أن مراده بأصر ضم) قد يقال لا حاجة لذلك بل ولا لزيادة قيد الاصرار بل العزم بمعناه المراد  
لهم محل الخلاف وموجب اللانتم عند المحققين قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الاسلام  
والخامسة ان من مراتب ما يجرى فى النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو ما أخذه عند المحققين اه

فاتحدا فتأمل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها

تجارة وإنما أطلت في المقام لكثرة الأوهام قول المتن (بكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الأمداد ولا بد من إقتنائها بكل تملك إلى أن يفرغ راس مال التجارة باعشن وفي البجيرى عن الحلبي والاطفيحي ما يوافقه ويأتى ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كشرام) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين أحدهما أن قوله معاوضة عام أريد به خاص بقرينة ما يأتى فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج أن فيه معاوضة إلا أنها غير محضة علم أن مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كشرام تنميما للتصوير لا تمثيلا والمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم أن المعاوضة فيه محضة بصرى (قوله محضة) أى وستأتى غير المحضة سم قول المتن (كشرام) أى ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نارا بالتجارة مراده سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه به ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم وقرض أو قال ع ش قوله أو قرض مثله في الزيادة وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل أنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لأنه قبضه عوضا عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط أو قوله ولو قيل أنه مال تجارة الخ وسيأتى عنه عن سم على المنهج الجزم بذلك (قوله) وكاجارة عطف على كشرام وكذا ما يأتى من قوله وكاقتراض وكشرام نحو دباغ كرى (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ عبارة المغنى والنهاية ومن المملوك بمعاوضة ما أجر به نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة أو وكذا في العباب وشرحه إلا أنه أبدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه إلا قو لهم بأن كان الخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أى من المملوك بمعاوضة ما أجر به ما استأجره وقوله أو منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما أجر به نفسه أى من المملوك بمعاوضة منفعة ما استأجره وكذا يظهر في معنى هذه العبارة الذى قد يلتبس فليتأمل أو قال ع ش قوله أو منفعة ما استأجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فإن الاجارة وإن وردت على العين متعلقة بمنفعتها وقد يقال الفرق ظاهر لأن المراد من قوله أو ما استأجره العوض الذى أخذه عن منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدراهم فهى مال تجارة ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجره ما كن بقصد التجارة فنما فعم مال تجارة أو فالمراد من قو لهم أو منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه أن يستأجر المنافع الخ ويأتى ما فيه (قوله ومنه) أى من التملك بمعاوضة (قوله المنافع) أى المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة لإيعاب (قوله) تلزمه زكاة التجارة الخ) فيه وقفه لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما أوجر وتلفت الاجرة قبل تمام الحول أو عقبه قبل التمكن من إخراج زكاتها وسيأتى أن الثانى لاز كافيته فليكن الأول مثله في عدم الزكاة بل أولى ثم رابت الكردى على بافضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال ما نصه وفيه أن المنفعة قد تالتت بمضى الزمان من غير مقابل فالذى يركبه أو وبالجملة أن ما قاله الشارح هنا وإن سكنت عليه سم وأقره الرشيدى مشكل لا يسوغ القول به إلا أن يؤجد نقل صحيح صريح فيه فليراجع (قوله على مال التجارة) أى وهو منفعة الأرض سم (قوله نقدا عينا) أى ولم يستهلكه كاهو ظاهر ويأتى عن ع ش في هامش ليعمل به الخ ما يفيد (قوله) يأتى فيه ما مر وما يأتى كان مراده بما مر نحو قوله لوردالى النقد الخ فاذا أجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتى أن الدين الحال أو المؤجل يأتى في وجوب الإخراج قبل قبضه التفصيل الا تسمى عبارة الكردى قوله ما مر راجع إلى غينا ويأتى إلى ديننا يعنى في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة) محضة  
وهى ما تفسد بفساد  
عوضه (كشرام) بعرض  
أو نقد أو دين حال أو  
مؤجل وكاجارة لنفسه  
أو ماله ومنه أن يستأجر  
المنافع ويؤجرها بقصد  
التجارة لفيما إذا استأجر  
أرضا ليؤجرها بقصد  
التجارة ففى حول ولم  
يؤجرها تلزمه زكاة  
التجارة فيقومها بأجرة  
المثل حول ولا يخرج زكاة  
تلك الاجرة وإن لم تحصل  
له لأنه حال الحول على  
مال للتجارة عنده والمال  
ينقسم إلى عين ومنفعة  
وإن أجرها فإن كانت  
الاجرة نقدا عينا أو  
دينا حالا أو مؤجلا  
تأتى فيه ما مر ويأتى

فليتأمل (قوله محضة) أى وستأتى غير المحضة (قوله في المتن كشرام) أى ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نارا بالتجارة مر (قوله) وكاجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا أى من المملوك بالمعاوضة ما أجر به نفسه أو ماله أو ما استأجره بل أو منفعة ما استأجره أو قوله أو ما استأجره عطف على ما من قوله ما أجر به نفسه أى من المملوك منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذى قد يلتبس فليتأمل (قوله) لأنه حال الحول على مال للتجارة) أى وهو منفعة الأرض (قوله ما مرو يأتى) كان مراده بما مر نحو قوله لوردالى النقد الخ فاذا أجرها بنقد من جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتى

او عرضا فان استهلكه او نوى قبضته فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكافراض كما

شمله كلامهم لكن قال جمع  
متقدمون لا يصير للتجارة  
وان اقترنت به النية لان  
مقصوده اى الاصل الا رفاق  
لا التجارة وكشراء نحو دباغ  
او صبيغ ليعمل به للناس  
بالعوض وان لم يملكه عنده  
حولا لا لامتعة نفسه ولا  
نحو صابون وملح اشتراه  
ليغسل اوعين به للناس  
فلا يصير مال تجارة فلا زكاة  
فيه وان بقي عنده حولا لانه  
يستهلك فلا يقع مسلما لهم  
اى من شأنه ذلك ويعد  
هذا الاقتران لا يحتاج لنيته  
في بقية المعاملات ويظهر ان  
يعتبر في الاقتران هنا باللفظ  
او الفعل المملك ما يأتى في  
كتابة الطلاق (وكذا)  
المعاوضة غير المحضوهى  
التي لا تفسد بفساد المقابل  
ومنها المال المصالح عليه  
عن دم والمهر وعوض  
الخلع) كان زوج امته او  
خالع زوجته يعرض نوى  
به التجارة لصدق المعاوضة  
بذلك كله (فى الاصح) ولهذا  
ثبتت الشفعة فيما ملك به  
(لا) فيما ملك (بالهبة)  
المحضه بان لم يشترط فيها ثواب  
معلوم ولا فبى بيع  
(والاحتطاب) والاصطيا  
والارث وان نوى الوارث  
او غيره عن ذكر حال ملكه  
التجارة بما ملكه لان التملك  
بجائنا لا يعد تجارة وافتاء  
البليغى بانه يورث مال

يأتى فيه ما سر من أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد ديناً يأتى فيه ما يأتى في أحكام الدين النقد وهما  
ظاهران اه (قوله او عرضا فان استهلكه الخ) وكذا الحكم اذا كانت عينا نقدا واستهلكه كما هو ظاهر  
ويأتى عن عش في هاشم ليعمل الخ ما يفيد (قوله وان نوى التجارة فيه الخ) وكذا الاطلاق اخذ من  
قوله الاتى وبعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكافراض) الى قوله وافتاء البليغى في النهاية والمغنى إلا  
قوله ويظهر الى المتن (قوله لان مقصوده الخ) اى مالو قبض المقرض بدل المقرض بذية التجارة كان  
أقرض حيو انا ثم قبض مثله الصورى كذلك فالنتيجة انه مال تجارة سم على المنهج اه عش (قوله وكشراء  
نحو دباغ الخ) اى كشراء شعهم ليدهن به الجلود عياب (قوله ليعمل به للناس الخ) اى فتلزمه زكاة بعدمضى  
حواله نهاية اى حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبيغ او بما اشتراه بها من الصبيغ او كان الاول باقيا في  
يده كلا او بعضا فتجب زكاته عش (قوله وان لم يملكه عنده الخ) قد يقال لدام يملكه عنده حولا فواضح  
انا نقوم تلك العين في اخر الحول واما اذا خرجت في اثناء الحول دفعة او بالتدريج فهل تقوم في اخر الحول  
بفرض بقائها اليه وعند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ويوزع على العين والصنعة ويجمع ما يقابل العين  
ويخرج منه عمل تردد لعل الثالث اقرب ثم يحمل فو لهم وان لم يمكن الخ على ما اذا لم ينض بجنس راس المال  
ولما لا يعلم ان الحول ينقطع بصرى اى بشرطه قال عش قضية كلامهم انه لا فرق في الصبيغ بين كونه  
تمويا وغيره وقضية ما يأتى من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر انه غير مراد اخذ اطلاقهم  
وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين الصابون بانه يحصل من الصبيغ لون مخالف لاصل الثوب يبقى ببقائه فنزل  
منزلة العين بخلاف الصابون فان المقصود منه مجرد ازالة القوسخ والثوب والاثر الحاصل منه كأه الصفة التي كانت  
موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين اه (قوله لا لامتعة الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو  
صابون الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي ان يقول ولا شراء نحو صابون وملح ليغسل الخ (قوله  
ما يأتى في كتابة الطلاق) والمعتمد منه الا كنفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتى به الزوج  
حتى لو خالعا بكنايته ولم ينوع لفظه فلفغ وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الا كنفاء هنا  
بها وان اقترنت بالقبول وعبارة شيخنا الزياى وينبغى اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه عش عبارة  
الكردى على بافضل قال في الامداد هل العبرة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للبيع او من الايجاب  
بالنسبة للشئ او بال العقد كل محتمل وقياس ما يأتى في الكناية في الطلاق ترجيح الاول والثاني على الخلاف  
الاتى ثم ومع ذلك لا يبعد ان يكون الاخير هو الاقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشى التحفة عن الشيخ  
عميرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كان زوج امته الخ) اى او تزوجت الحرة  
بذلك اسنى وايعاب قال غش أما لو زوج غير السيد موليته فان كان مجبرا فالنية منه حال العقد وان كان  
غير مجبر فالنية منها مقارنة لعقد وليها وتوكله في النية اه (قوله او خالع الخ) اى حرا وعبد اسنى وايعاب  
(قوله فيما ملك به) اى بصلح او نكاح او خلع (قوله والاصطيا د الخ) اى والاحتشاش نهاية ومغنى  
(قوله بانه يورث الخ) ببناء الفاعل من التورث (قوله او الرد) الى قول المتن يضم في النهاية والمغنى

ان الدين الحال أو المؤجل يأتى في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الآتى (قوله أو نوى قبضته ثم قوله  
وان نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق وينتج فيه استمرار التجارة اخذ من قوله الاتى وبعد هذا الاقتران  
الخ (قوله لكن قاله جمع متقدمون لا يصير الخ) اعتمده مر (قوله لان مقصوده اى الاصل الخ) قد  
يقضى هذا التعليل انه لو قبض بدل القرص بذية التجارة كان اقرض حيو انا ثم قبض مثله الصورى كذلك  
كان مال تجارة فلا يرجع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه الا كنفاء في مسئلة الارض السابقة  
بقصد التجارة عند استئجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وان نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله)

(٣٨ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختياره جار على اختياره الضعيف ايضا ان الوارث  
لا يشترط قصد السوم كنفاء بقدر مورثه (والاسترداد) أو الرد (ببيع) كالباع عرض فنية بما وجد به عيبا فرده واسترد عنه

اوفرده عليه بغير قصده التجارة ( ٢٩٨ ) واشترى بغير قنية شيئا ولو عرض تجارة او بغير عرض قنية فدر عليه كذلك

الا قوله كما يبنى الى بخلاف ما الخ (قوله أو اشترى الخ) قد يغنى عما قبله (١) (قوله فلا يصير مال تجارة الخ) اي فلا يعود ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرد بغير او نحو من اشترى عرضا للتجارة بغير ما لها فانه يبقى حكمها كما لو باع عرض التجارة واشترى بشئ عرضا ولو كان يتابع التاجر ان ثم تقابلا ايعاب واسئ ومغني ونهاية (قوله بنحو اقالة) اي كقوله بنهاية ومغني (قوله اي بعين ذهب الخ) ولو اشترى بعين احدهما ثم عوض عنه عرضا مثلا فالوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضروب) أي إذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحل كما ياتي رشيدى (قوله كان اشترى بعين الخ) اي سواء قال اشترى بهذه الدراهم او بعين هذه لان الممقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيلة اشترى بهذا الدينار فانه يتخير بين الشراء به وبين الشراء في ذمته بخلاف ما اذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ع ش (قوله بعين عشرين دينارا) أي أو بعشرين في الذمة ونقد في المجلس كما لو ذكره الشهاب حج أي وكان ما اقضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو اقضه عن الفضة ذهبا او عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة الرلى رشيدى وياتى عن سم مثله قول المتن (خوله من حين ملك النقد) اي من غير الحل المباح لما ياتي ان الحل المباح من عرض القنية ع ش (قوله كما يبنى حول الدين على حول العين) اي كان ملك عشرين دينارا مثلا وأقرض في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أي كان استوفى في أثناء الحول نصا باأقرضه (قوله بخلاف ما اشترى بنقد في الذمة الخ) يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب الرلى وهو ظاهر فعليه لو اشترى بفضة في ذمته ثم عين عنها في المجلس ذهبا لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عمافي الذمة اه سم (قوله ثم تقدم ما عنده) أي أعطى حالا النصاب الذي عنده في هذا الثمن و (قوله لا يبنى عليه) اشارة الى انه ينقطع حول ما عنده و (قوله بخلافه فيما اذا اشترى بعينه) اي فان صرفه الى تلك الجهة معين وهو صورة المتن و (قوله فيتعين الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشترى بنقد الخ كرى وقوله اي اعطى حالا الخ في اطلاقه نظر يعلم مما سرق سم والرشدى وعبارة النهاية والمغني اما لو اشترى بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين اه قال ع ش قوله مر ثم نقده اي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وانافاه التعليل بقوله مر إذ صرفه الخ اه (قوله اي كحل مباح) اي وكنصاب سائمة سم قول المتن (اودونه الخ) ولو شك هل اشترى بنصاب او دونه فحوله من الشراء والاحتياط البناء ايعاب (قوله الحاصل) الى قول المتن في الاظهر في المغني لا قوله او مع اخره و (قوله النصاب) الى قوله فلم في النهاية لا ما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الاسئ والاياب (قوله في نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان المضموم زيادة القيمة إلا ان يجعل في السبكية فلا تسامح بصرى عبارة النهاية والمغني سواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق اه

فلا يصير مال تجارة لا تنفاد المعاوضة ومثله الرد بنحو اقالة وتكاليف (وإذا ملكه) اي مال التجارة (بنقد) اي بعين ذهب أو فضة ولو غير مضروب (نصاب) اودونه وملكه باقية كان اشترى بعين عشرين دينارا او ما تقي درهم أو بعين عشرة وملكه عشرة اخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) فيبنى حول التجارة على حوله لا شرا كهما في قدر الواجب وجنسه كما يبنى حول الدين على حول العين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشترى بنقد في الذمة ثم تقدم ما عنده فيه فانه لا يبنى عليه لان صرفه الى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما اذا اشترى بعينه فيتعين ابتداء حوله من الشراء كما في قوله (أو) ملكه بعين نقد (دونه) اي النصاب وليس في ملكه باقية (أو بغير قنية) أي كحل مباح (ه) حوله (من الشراء) لان ما ملكه به لم يكن له حول حتى يبنى عليه (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله) لانها مال زكاة جار في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدرا ومتعلقا (ويضم الربح) الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيره كارتفاع السوق (الى الاصل في الحول ان لم ينقض) بكسر النون بما يقوم به



قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً لو اشترى في المحرم  
عرضاً بمائتين فساوى قبيل آخر الحول ثلثمائة وانض فيه باهوى مما لا يقوم به زكى (٢٩٩) الجبيع عند تمام الحول لان الربح كان غير

متميز (لان انض) أى صار  
ناضاً ذهباً او فضة من جنس  
راس المال النصاب وامسكه  
الى آخر الحول أو اشترى به  
عرضاً قبل تمامه فلا يضم  
الى الاصل بل يزكى الاصل  
بحوله ويفرد الربح بحول  
(في الاظهر) ومثله اصله  
بان يشتري عرضاً بمائتي  
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر  
بثلثمائة ويمسكها الى تمام  
الحول أو يشتري بها عرضاً  
يساوى ثلثمائة آخر الحول  
فيخرج آخره زكاة مائتين  
فاذا مضت ستة أشهر أخرى  
أخرج عن المائة لان  
الربح متميز فاعتبر بنفسه  
ولكونه غير جزء من الاصل  
فارق النتائج مع الامهات  
ولهذا رد الغاصب النتائج  
لا الربح فعلم انه لو انض بغير  
جنس المال فكبيع عرض  
بعرض فيضم الربح للاصل  
وكذا لو كان راس المال  
دون نصاب ثم انض بنصاب  
وامسكه تمام حول الشراء  
وانه لو انض بما يقوم به بعد  
حول ظهور الربح أو معه  
زكى بحول اصله للحول  
الاول واستؤنف له حول  
من نضوده (والاصح ان  
ولد العرض) من الحيوان  
غير السائمة كخيل وجوار  
ومعلوفة (ومره) ومنه هنا  
صوف وغصن شجر وورقه

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة المغنى قبل آخر الحول ولو بلحظة اه (قوله أو انض فيه) أى فى الحول ولو قبل  
آخره بلحظة نهاية (قوله وهى مما لا يقوم به) فيه مع قوله بها نوع خرازة عبارة النهاية والمغنى أو انض فيه بما  
لا يقوم به اه (قوله كان) أى مستتر كرى قول المتن (لان انض) أى الكل مغنى (قوله ذهباً او فضة الخ)  
عبارة النهاية والمغنى أى صار ناضاً بقديقوم به ببيع أو اتلاف اجنبى اه (قوله من جنس) قديقال لو قال  
بما يقوم به لكان اولى لان جنس راس المال قدي يكون عرضاً إلا ان يقال ان مراده بجنس راس المال ما يقوم  
به بصرى وقدير دلت عليه ان المراد لا يدفع الا براد قول المتن (فى الاظهر) فلو اشترى عرضاً للتجارة بعشرين ديناراً  
ثم باعه لسته أشهر باربعين ديناراً واشترى بها عرضاً آخر وبلغ آخر الحول بالتقويم أو بالتضيض مائة  
زكى خمسين لان راس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فتزكى الثلاثون الربح مع اصلها العشرين  
لانه حاصل فى آخر الحول من غير نضوض له قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين الربح كان باعه  
آخر الحول الاول زكاهها أى العشرين الربح لحولها أى لسته أشهر من مضى الاول وزكى ربحها وهو  
ثلاثون لحوله أى لسته أشهر أخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الربح زكى ربحها وهو  
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حولها مغنى وروض وعباب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على  
يمسكها الخ (قوله فعلم انه لو انض الخ) محترز قوله من جنس راس المال (قوله وكذا لو كان راس المال دون  
نصاب الخ) ظاهره انه فى حين فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون محترز تقييده بالنصاب فى قوله السابق  
أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما فى الروض وشرحه كغيرهما  
نضوه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين منها لم يشتريها عرضاً زكى كلا  
من العشرين لحوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع سم وقوله كغيرهما أى كالعياب  
وشرحه للشارح وما ذكره ايضا قضية اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة المحلى والمغنى ولو كان راس  
المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وامسكها الى تمام حول  
الشراء زكاهما ان ضمنا الربح الى الاصل واعتبرنا بالنصاب آخر الحول فقط ولا زكى مائة الربح بعد ستة  
أشهر اه قال الشهاب عميرة فى حاشية الاول قوله ان ضمنا الربح أى الناض وذلك على مقابل الاظهار اه  
(وانه لو انض) الى المتن فى الاسنى والعياب وشرحه مثله (قوله وانه لو انض) معطوف على قوله انه لو انض الخ  
كردى (قوله زكى بحول اصله للحول الاول) أى سواء اظهر ربحه قبل الاخراج والتمكن من الاداء ام لا  
ايهاب (قوله واستؤنف له) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت فى المغنى (قوله غير السائمة)  
كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير السائمة مع انه  
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتأمل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله وصوف)  
أى وبر وشعر مغنى (قوله ونحوها) أى كالتين ايعاب واللبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديد فى كونه

أى وكنصاب سائمة (النصاب) أى محترزه ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو بأكثر منها فى زكاة  
الزائد معها وجان وجهها الوجوب شرحه رولينظر هذا وان زادت ولو قبل التمكن الخ (قوله وكذا  
لو كان راس المال دون نصاب) ظاهره انه فى حين فعلم وان الربح هنا يضم للاصل فيكون هذا محترز تقييده  
بالنصاب فى قوله السابق لان انض أى صار ذهباً او فضة من جنس راس المال النصاب لكن انظر هذا مع  
ما فى الروض وشرحه كغيرهما نضوه وإذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه فى اثناء الحول بعشرين  
منها لم يشتريها عرضاً زكى كلا من العشرين لحوله بحكم الخلط فانه دل على انه لا ضم هنا فليراجع (قوله  
غير السائمة) كان وجه هذا التقييد ان قوله الاق ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير  
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتأمل (قوله وعلى الجديد فى كونه

ونحوها (مال تجارة) لانها جزءان من الاموال والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (واجبها) أى التجارة أى مالها  
(ربح عشر القيمة) انفاً فى ربح العشر كالنقد لان عروضها تقوم به وعلى الجديد فى كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكاة

(الخ) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مافي يده سم عبارة المغنى والقديم يجب الاخراج من غين العرض لانه الذى يملكه والقيمة تقدير وفى قوله بتخير بينهما لتعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله وإن زادت فى النهاية (قوله مامر) اى فى اول الفصل (قوله) وإن زادت ولو قبل التمكن (الخ) وفاقا للعباب والروض وخلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال فى المجموع ما حاصله لو قوم العرض اخر الحول بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة او عين ضمت الزيادة الى الاصل فى الحول الثانى دون الاول سواء كان قبل إخراج الزكاة أم بعده لأن الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بانقص نظران قل النقص بأن يتغابن به لم يلزمه الا زكاة ما يبيع به وإن أكثر كان باع ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قوم بثلاثمائة بمائتين حال كونه مغشوا او مجابيا زكى ثلاثمائة لأن هذا النقص بتفريطه هكذا فصله اصحابنا اه مافي المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتى درهم وبمائة مائتى فقيز حنطة وقيمتها اخر الحول مائتان لزمه خمسة دراهم فلو اخر اداء الزكاة فعدت قيمتها الى مائة نظرا فان كان ذلك قبل مكتنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذ لا تقصير منه أو بعده اى مكتنة الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لأن النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن او بعد الاتلاف لم يلزمه شئ للحول السابق فاذا زادت فى المثال المذكور مائتين ولو قيل الامكان او اتلف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده اربعمائة لزمه خمسة دراهم لأن المائتين هنا القيمة وقت التمكن او الاتلاف اه وفى الروض وشرحه ما يوافقه وغبارة الاخيرين ولو باع الفرض بدون قيمته زكى القيمة او با أكثر منها ففي زكاة الزائدة معها وجهان وجهها الوجوب اه قال عرش قوله م رولو باع العرض أى بعد حوله لأن الحول وقوله زكى القيمة اى لا ما باع فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق فى قدر ما فوته اه عرش (قوله) ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك (الخ) بل الذى يظهر ان على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين عارفين قياسا على الخرص المار بجامع ان كلا منهما تخمين لا تحقيق فيه واما عدا الماشية فامر محسوس محقق فنامله حق التام بل بصرى عبارة عرش قال ابن الاستاذ وبنغى للتاجر ان يبادر الى تقويم ماله بعد الدين ويمتنع بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يجزى ويستهجه أنه لا يجوز ان يكون هو واحد العدلين وإن قلنا بجوازها فى جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء اشاروا ثم الى ما يضبط المثلية فيعدها ثمانية فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا ضابط لها اه ثم المعتمد فى تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اى فى الاخذ به سم على البهجة اى فى مثلى ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا فى اوقات كثيرة بلغ العين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لأن الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون الالفين قيمته اه وما تقدم عن الاستاذ اعتمده الشارح فى الايعاب (قوله) نظير مامر فى عدا الماشية) وقد يفرق بان متعلق العدمتين وبيد الخطا فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطا فالثمة فيه اقوى ومن ثم لم يكتف بخرصه للشر بل لولم يجد خالص من جهة الامام حكم بعدلين يخرسان له كآمر عرش (ولو غير نقد) الى قوله او بنقد لا يقوم به فى النهاية والمغنى لا قوله او مغشوشا وقوله اى بعين الى المتن وقوله بنقد الى المتن وقوله او كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله) وإن كان غير مضروب (الخ) حاصله مع قوله اى بعين المضروب انه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاتى غير المضروب فإما سم عبارة الكردى على بافضل فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين المضروب الخالص وإن كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله) اى بعين المضروب الخالص) يعنى ان ملك بالمضروب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة (قوله) (والا (الخ)

فلا يجوز إخراج من عين العرض وعلم مامر انها إنما تعتبر باخر الحول فان أخر الإخراج بعد التمكن ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيره بخلافه قبله وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف ولا ساعى تصديقه نظير مامر فى عدا الماشية (فان ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلد وفى الذمة إن كان غير مضروب أو مغشوشا (قوم به) أى بعين المضروب الخالص ولا فيه مضروب أو خالف من جنسه

(الخ) وعن القديم أنه يخرج عشر مافي يده (قوله) وإن كان غير مضروب) حاصله مع قوله أى بعين المضروب اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما اشار اليه بقوله الاتى غير

أبطله السلطان وحيتنذ فان  
بلغ به نصابا زكاه وإلا فلا  
وإن بلغه بنقد آخر لأن  
الحول مبنى على حوله فهو  
أقرب إليه من نقد البلد  
(وكذا) إذا ملكه بنقد (دونه)  
أي النصاب (في الاصح) لانه  
أصله ولو ملك من جنسه  
ما يكمله قوم بذلك الجنس  
ولا يجزى فيه هذا الخلاف  
لانه اشترى ببعض ما انعقد  
عليه الحول إذا ابتداء من  
حين ملك النقد (أو) ملكه  
بنقد وجهل أو نسي أو  
(يعرض) لقنية أو بنحو  
نكاح أو خلع (ف) يقوم  
(بغالب نقد البلد) إذ هو  
الأصل في التقويم فان بلغ  
به نصابا زكاه وإلا فلا وان  
بلغه بغيره فان لم يكن بها  
نقد لتعالمهم بالفلوس مثلا  
اعتبر نقد أقرب البلاد إليها  
(فان غلب) في البلد (نقدان)  
على التساوى أو كان الأقرب  
في صورته المذكورة بلدين  
اختلفت نقدهما فما يظهر  
وبلغ مال التجارة (بأحدهما)  
فقط (نصابا قوم) مال  
التجارة كله إذا ملك بغير  
نقد وما قابل غير النقد إذا  
ملك بنقد وعرض كما يأتي  
(به) لبلوغه نصابا بنقد غالب  
يقينا وبه فارق مامر فيما لو  
تم النصاب بأحد ميزانين  
أو بنقد لا يقوم به على أن  
الميزان أضبط من التقويم  
فاتر التفاوت فيها لافيه  
(فان بلغه) (بهما) أي بكل

أي وان لم يملك بالمضروب الخالص فهو راجع إلى قوله وان كان غير الخ كرى أي ولو حذف قوله وان كان  
الخ ثم قال أي بعين ذلك النقدان كان مضروباً بالصا والاف مضروب بالخ كان أخصر مع السلامة عن الركاة  
قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وان ملكه بنصابين من النقدين كان اشتراهما بمائتي درهم وعشرين ديناراً  
قوم أحدهما بالآخر لمعركة التسيط يوم المالك فان كان قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما  
نصفين أو عشرة من الدنانير قوم آخر الحول ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدنانير وكذا يقوم أحدهما بالآخر  
لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب فيزكيان أن بلغا في الأحوال كلها نصابين في آخر كل حول فان لم يبلغا  
نصابين فلا يزكيان وان بلغهما المجموع لو قوم الكل بأحدهما وان بلغ أحدهما نصاباً زكى وحده شرح  
الروض زاد شرح العباب فعلم أنه لا بد من تقويم قيمة قوم أحدهما بالآخر يوم المالك لمعركة التسيط ثم آخر  
الحول لمعركة وجوب الزكاة (قوله وان أبطله الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف قوم كافي النهاية  
والمغنى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أي ان كان اشترى عرضاً بدنانير وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر  
الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيما باعه به وان كان نقد البلد لانه لم تبلغ بمائة ومثله  
نصاباً ولا يتبدلها حول من آخر الحول الأول وهكذا وان مضى سنون كرى على بائض (قوله لأن الحول  
الخ) علته في المتن عبارة غير لانه أصل ما بيده فكان أولي من غيره اه وهي أولى (قوله أو ملكه بنقد  
وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما  
وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم أحدهما  
بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بهما  
مرتين كذلك يزكى الاكثر من كل منهما في المثال لو قومنا الفضة بالذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب  
فساوت العشرون مثقالاً من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة  
فساوت العشرون مثقالاً من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة ويزكى  
باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة ارباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة ارباع القيمة  
ذهباً وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لأن احداً الجنسين لا يجزى عن الآخر فلو ملك بهما وجهل قدر كل  
منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قاله فيما لو شك في جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان  
قوم جميع العرض ماعدا ما يساوى أقل متمول بكل منهما فليراجع سم عبارة ش قال سم على الهبة  
فلو جهلت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائهما او علم أحدهما اكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين براءة  
ذمته أن يفرض الاكثر من كل منهما وهل التأخير الى التذكر ان رجى اه أقول لا يبعد أن له ذلك  
بل قياس ما تقدم عن الدميري انه يكفي غلبة الظن انتهت (قوله جهل أو نسي) كذا في شرحي الروض  
والعباب (قوله أو نكح نكاح الخ) عطف على يعرض (قوله أو خلع) أي أو صلح عن دم مغنى ونهاية  
قول المتن (فبغالب نقد البلد) أي بلد حولان الحول كما قال الماوردي وهو الاصح نهاية قال ع ش والعبرة  
بالبلد الذي فيه المال وقت حولان الحول الذي فيه المالك ذلك الوقت وعبارة سم على الهبة أي بلد  
الاخراج كما قال الماوردي وجزم به في العباب أي وبلد الاخراج هي بلد المال لما هو معلوم من عدم جواز نقل  
الزكاة اه (قوله اقرب البلاد إليها) أي بلد الاخراج لإيعاب (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله فارق  
ما مر الخ) أي من عدم وجوب الزكاة (قوله بأحد ميزانين) أي دون الآخر (قوله فيها) عبارة المختار  
الميزان معروف اه ومقتضاه أنه مذكر ع ش وقديمنغ بأن تذكر المختار وخبر الميزان لكونه مما يذكر  
ويؤنث قول المتن (بالانفع للفقراء) ضعيف ع ش وكردى على بائض (قوله نظير مامر) أي في شرح  
المضروب فيما مر اه (قوله أو ملكه بنقد وجهل أو نسي الخ) لو ملك بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر  
منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدر ان الاكثر هو الذهب أو  
الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض ان الاكثر الذهب في

منهما (قوم بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير مامر مع ذكر حكمه إثبات الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللون

وقيل يجب الا غبط للفقراء كرى قول المتن (وقيل يتخير) هو المعتمد عرض وكردى على بافضل (قوله كعطى الجبران) أى كتخير بين شاق الجبران ودراهمه نهاية ومعنى (قوله واعتمده الاسنوى الخ) وكذا اعتمده المنهج والنهاية والمغنى (قوله وعليه) أى على تخير المالك هنا (قوله اجتماع ما ذكر) أى الحقائق وبنات اللبون قول المتن (قوله وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد سم وقضية ما مر في شرح فان ملك بنقد قوم به أى ليس من ذلك وينبغى حمل ما مر على ما لا ذالم يقابل الغش بشيء من المبيع لقلة وجريان العادة بالتطوع به وما قاله سم على خلافه (قوله كاتنى درهم) الى قوله فيقوم فى النهاية والمغنى الا قوله او من احد الى لان الخ قول المتن (قوم ما قابل النقد به والباقي الخ) أى ما قابل العرض ويعرف مقابله بتقويمه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الجملة فلو كان اشترا ببعشرة دراهم وثوب قيمته خمسة فمقابله ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد البلد ولو اختلف جنس النقدين المقوم بهما لم يكمل نصاب احدهما بالآخر ولا يجب زكاة فيما لم يبلغ نصابا منها او من احدهما قليلى ومر عن الاسنى مثله (قوله وان كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول المصنف الباقي (قوله أو من احد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله كما مر) أى فى شرح فان غلب نقدان وبلغ باحدهما الخ (قوله ويجرى ذلك) أى التقسيط ورض (قوله فيقوم ما يخص كلاه) أى فيقوم ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر ورض (قوله فيما مر) أى فى شرح فان ملك العرض بنقد قوم به (قوله لاختلاف السبب) الى قوله واشترى فى المغنى الا قوله وهو المال والبدن وقوله الى المتن وقوله وانفق الى المتن وقوله اذ لا انضم الى المتن الى قوله ولا يتصور فى النهاية الا ما ذكر (قوله وهو المال والبدن) فيه نظر تأمل شورى وجه النظر أن البدن ليس سببا لزكاة الفطر وانما سببها إدراك جزء من رمضان وجزء من شوال شيخنا اه بغير مى وقد يجاب بان البدن سبب أيضا ولو بعيد لما يأتى أنها طهرة للصائم (قوله فى الصيد) أى المملوك اذا قتله المحرم نهاية (قوله أو ثمر او حبا) ولو قال المصنف ولو كان العرض بما يجب الزكاة فى عينه

إحدى المرتين والفضة فى الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك ويذكرى الا كثر من كل منهما باقى المثال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشرون مثقالا من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشرون مثقالا من الذهب اربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة يركى باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويذكرى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لأن احد الجنسين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجول قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يساوى منه اقل متمول بكل منهما فليراجع (قوله فيقوم بأيهما شاء) فى الباب وشرحه للشارح ولو اشتراه أى عرض التجارة بنصا بين أو قل من النقد قوم بهما جميعا بنسبة التقسيط يوم الملك بان يقوم احد النقدين بالآخر فان اشترى عرضا بمائتى درهم وعشرين دينار افساوت المائتان عشرين مثقالا او عشرة فنصف العرض فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بدرهم ونصفه فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بالدنانير وكذا يقوم آخر الحول وبهذا مع ما قبله علم انه لا بد من تقويمهم فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقسيط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة فيزكى ان بلغا فى الاحوال كلها نصا بين فى آخر كل حول وان لم يبلغا نصا بين فابالغ منهما نصا بزاكاه وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصا وان بلغه لوقوم الكل باحد النقدين إذ لا يضم أحدهما الى الآخر اه وعبارة الروض وشرحه وان ملكه بنصا بين من النقدين قوم أحدهما بالآخر لمعرفة التقسيط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول بهما نصفين الخ اه (قوله فى المتن وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد مغشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد (قوله فيقوم ما يخص كلاه) عبارة شرح الروض فيقوم

(وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كعطى الجبران وصححه فى أصل الروضة واقتضاه كلام المجموع وغيره واعتمده الاسنوى وغيره ويؤيده ما بأتى فى الفطرة فى أقوات لا غالب فيها أنه يتخير ولا يتعين الانفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فسوخ هنا أكثر (وان ملك بنقد وعرض) كاتنى درهم وعرض قنية (قوم ما قابل النقد به و) قوم (الباقي بالغالب) من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين إذا بلغه به فقط كما مر لان كلا منهما لو انفرد كان حكمه ذلك ويجرى ذلك فى اختلاف الصفة أيضا كان اشترى بنصاب دنانير بعضها صحيح وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم ما يخص كلاه لكن ان بلغ بمجموعهما نصا با زكى لاتحاد جنسهما ويفرق بين التقويم بالمكسر هنا دون غير المضروب فيما مر بأن كسره لا ينافى التقويم به بخلاف غيره (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) لاختلاف السبب وهو المال والبدن فلم يتداخل كالقيمة والجزاء فى الصيد (ولو كان العرض شائعة)

لكن أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلا مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة سم وعباب (أو اشترى دنانير) ليتأمل بصرى عبارة لا يعاب وبأنى ما تقرر فى الثمر والحب كما يجتبه بعض المحققين فيما لو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنانير مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أولغيرها نقدا بنقد كما يفعله الصيارفة فان الحول ينقطع بذلك ومن ثم لازكاة على الصيارفة اه (قوله مثلا) لعله راجع للشراء والدنانير أيضا أى فتل الشراء سائر المعامضات ومثل الدنانير الدرهم ومثل الخنطة بقية العروض (قوله كتسح وثلاثين الخ) أى وكسعة عشر من الدنانير قيمتها مائتان وعشرين منها قيمتها دون المائتين فى مسألة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدرهم (قوله أو كل نصابهما) أى كاربعين شاة قيمتها مائتان درهم معنى (قوله واتفق الخ) الأولى حذف الواو قول الماتن (فزكاة العين) قال فى شرح المنهج أى والمغنى والنهية فعمل انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم روجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فإذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر فليتأمل سم قال ع ش وعليه فقد يقال وجوب الزكاة فى الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين فى مال واحد لا نه زكى الثمر عند تمام الحول لدخولها فى التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح فتكرره زكاتها اللهم إلا أن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لين اه (وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب الخ) أى فيما إذا بدا صلاح الثمر واشتداد الحب قبل حول التجارة وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض فهل يسقط زكاتها لعدم تمام نصابهما او يضم الشجر إلى الثمر والارض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاتها وتسقط زكاة العين فيه نظرا واقترب اخذا من اطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب ع ش أقول ويصرح بالاول قول الشارح إن بلغت نصابا الخ وما نذكر فى حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط الخ) قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد لا من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدا أى فى الاحوال الآتية هو الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولا هما سم (فى قيمة عروضا) أى التجارة (قوله إذ لا تضم الخ) تعليل لمفهوم قوله ان بلغت الخ وهو ما لو لم تبلغه بصرى عبارة العباب وشرحه ولا يسقط باخراج العشر زكاة التجارة لاجتماع والتبن والارض لكن إذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى زكاتها ولا خلاف حكمها كما علم بما تقرر اه (إذ لا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

ما يخص الصحيح والصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اه (قوله أو ثمر أو حبا) أى كان اشترى للتجارة نخلات مشمرة أو فأثمرت أو أرضا مزروعة أو فزرعها ببذر التجارة (قوله فى الماتن فى زكاة العين) قال فى شرح المنهج فعمل انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرا للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم روجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله اه قال فى الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجدد لا من وقت الادراك وتجب زكاة التجارة فيه ابدا أى فى الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج زكاة الثمر فيختلف حولا هما وخرج بقوله شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فإذا بدا الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين فى الثمر (قوله إذ لا تضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو حبا قال ابن النقيب أو اشترى دنانير للتجارة بخنطة مثلا (فان كمل) بتنايث الميم (نصاب لأحدى الزكاتين فقط) كتسح وثلثين من الغنم قيمتها مائتان وكاربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هى الواجبة (فى الجديد) لقوتها للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا اخرج زكاة العين فى الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة فى قيمة عروضا من نحو الجذع والارض وتبين الحب إن بلغت نصابا إذ لا يضم لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بان) أى كان (اشترى بما لها بعد ستة اشهر) من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم اسامها بعد ستة اشهر ولا يتصور سبق حول العين فى السائمة

لانه ينقطع بالمبادلة بل في

الثمر والحب بان يبدو  
الصالح ويقع الاشتداد  
قبل تمام حول التجارة  
وحكم هذه كما علم مما مر  
انه يخرج زكاة العين ثم  
زكاة التجارة آخر حولها  
( فالاصح وجوب زكاة  
التجارة لتمام حولها )  
لثلاثا بحيط بعض حولها  
ولان الموجب قد وجد ولا  
معارض له ( ثم ) من انقضاء  
حولها ( يقتض حولا لزكاة  
العين ابدًا ) أى في سائر  
الاحوال وما مضى من  
السوم في بقية الحول الاول  
وغير معتبر ( وإذا قلنا عامل  
القراض لا يملك الربح  
بالظهور ) بل بالقسمة  
وهو الاصح ( فعلى المالك زكاة  
الجميع ) ربحا ورأس مال  
لانه ملكه ( فان اخرجها )  
من عنده فواضح او ( من  
مال القراض حسبت من  
الربح في الاصح ) كمؤن  
المال من نحو أجرة دلال  
وفطرة عبد تجارة وفداء  
جناية ( وإن قلنا ) بالضعيف  
انه ( يملك ) الربح المشروط  
له ( بالظهور ) لزوم المالك  
زكاة رأس المال وحصته  
من الربح لانه مالك لها  
( والمذهب ) على هذا  
الضعيف ( انه يلزم العامل  
زكاة حصته ) من الربح  
لتسكنه من التوصل اليه متى  
شأه بالقسمة فهو كدين حال  
على ملىء وعليه فابتداء

الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت قيمة عروض  
التجارة المذكورة آخر حولها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول الثمر والحب  
الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه  
سم اقول والذي يقتضيه كلامهم انه زكى في الصورة المذكورة الجميع لحول التجارة الثاني إذا لم تبلغ قيمة  
الثمر والحب نصابا بايضا ولا فيزكى كلا منهما لحوله الثاني والله اعلم ( قوله لانه الخ ) أى السوم ( قوله مما مر )  
أى أننا بقوله وإذا أخرج الخ ( قوله ثم زكاة التجارة الخ ) أى في قيمة العروض لا العين كما مر كرى عبارة  
عش وليس فيه وجوب زكاته لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق  
بقيمه خاليا عن الثمر ( قوله وما مضى من السوم ) في بقية الحول الاول غير معتبر زاد الروض عقب هذا  
فاذا اتفق الحولان واشترى بها عرضا أى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص  
في نصاب السائمة أى حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل أى إلى زكاة  
العين لان الحول انعقد للتجارة انتهى اسم ( قوله بل بالقسمة ) إلى الباب في النهاية والمغنى ( قوله فواضح ) أى  
ولارجوع له على العامل عش ( قوله وعليه الخ ) أى على ذلك الضعيف ( خاتمة ) يصح بيع عرض التجارة  
قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها واباعه بعرض فنية لان متعلق زكاته القيمة وهى لا تقوت بالبيع  
ولو اعتق عبد التجارة ووجهه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانهما يبطلان متعلق زكاة التجارة  
كما ان البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا او صلحا عن دم او نحوهما لان مقابله ليس  
بمال فان باعه بحبابة فقد رد المحبابة كالمووب فيبطل فيها قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي  
تفريقا للصفة معنى ونهاية وشرح الروض وشرح العباب قال عش قوله ورجع في الباقي أى ويتعلق  
حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد  
ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه ولا فلا مال التعلق بما بقى لانه حق الفقراء اه  
( باب زكاة الفطر )

( قوله سميت ) إلى قوله كما في المجموع في المغنى لا قوله كذا إلى ويقال ( قوله سميت به الخ ) كذا في المغنى  
وقول الشارح وإنما يتأتى الخ ممنوع اما الاول فلجواز أن يكون مراد قائل ذلك أن جوبها بتحقيقه به إذ  
هو الجزء الاخير من الدلة وايضا فباء السببية لا يتعين ان يكون مدخولها هو السبب التام واما الثاني  
فواضح جدا وما ادرى ما منشأ الحمل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال ان منشأ قوله به أى بالفطر  
لانا نقول المرجع زكاة الفطر والتذكير على تاويل اللفظ ) او الاسم سائح شائع ثم رايت الفاضل المحشى  
قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الاول لاداء الزكاة فيه فيهما زكاة عين لا فيما بعده لان زكاتها فيه زكاة تجارة حتى لو نقصت  
قيمة عروض التجارة المذكورة آخر حولها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا زكى الجميع لحول  
الثمر والحب الثاني الذي ابتدأه من الوقت الذي يخرج فيه زكاته بعد الجداد كافي الحاشية الاخرى عن  
الروض وشرحه ( قوله وما مضى من السوم ) في بقية الحول الاول غير معتبر ( زاد الروض عقب هذا فاذا  
اتفق الحولان واشترى بها عرضا أى بعد ستة اشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه اما إذا كان لا يبلغ  
نصابا إلا باحدهما فالحكم كما بلغه به فلو حدث نقص في نصاب السائمة أى غلبناه انتقل إلى التجارة  
واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة اه والله تعالى اعلم

#### ( باب زكاة الفطر )

( قوله وإنما يتأتى على ضعيف ) فيه نظر لان قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره  
ايضا معه فلو لا يتأتى كون الوجوب بالجزأين ر قوله وان الاضافة بيانية هو مسلم إن كان هذا القائل صرح  
بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز اداء مرجع الضمير المذكور للفطر زكاة الفطر

وان الاضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انها بمعنى اللام وهو اب العبارة أضفت اليه ( ٣٥ )

لانه جزء من وجبها المركب

الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الفاء وقول ابن الرفعة بضمها غريب لانها تخرج عن الفطرة اى الحلقة اذ هي طهرة للبدن كما ياتي وتطابق على المخرج ايضا وهي مولدة لاعربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كما في المجموع عن الحاوي واما ما وقع في القاموس من انها عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد لم يعلم الا من الشارع فاهل اللغة يجولونه فكيف ينسب اليهم ونظير هذا اعنى خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية ما وقع في تفسيره التعزير بانه ضرب دون الحدوياتي في باب التنبية عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخلط شئ كثير وكله غلط يجب التنبية له وفرضت كرمضان ثاني سنى الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع غلى وجوبها ومخالفة ابن اللبان فيه غلط. صريح كافي الروضة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقص الصوم كما يجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر (يجب باول ليلة العيد) اى بادراك هذا

ايضا معه فهو لا ينافي كون الوجود بالجزأين و(قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم ان كان هذا القائل صرح بانها سميت بالفطر فان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز ان مرجع الضمير المذكور له زكاة الفطر كما ان مرجع الضمير في بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك ان تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتمنع الثاني بان المراد جعل الفطر جزءا من الاسم وله نظائر (قوله وان الاضافة الخ) عطف على قوله ضيف (قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله كما في المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة) وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطابق) اى الفطرة بالكسر و(قوله ايضا) اى كما اطلقت على الحلقة سم (قوله وهي) اى للفطرة بمعنى المخرج سم وعش وقوله مولدة اى تطلق بها المولدون و(قوله لاعربية) وهي التي تكلمت بها العرب وما وضعها واضع لغتهم و(قوله ولا معربة) والمعرب هو لفظ غير عربي واستعملته العرب في معناه الاصلى بتغيير ما اى في الغالب ع ش عبارة الرشيدى قوله مولد لا عربي الخ بمعنى ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية وإلا فالولد هو اللفظ الذى ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) اى في القدر المخرج والانصب ان يقول حقيقة عرفية او اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية ما اخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رايت سم على البهجة قال ما نصه فان قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة مذسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لا شبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الاصولى هي ما كان بوضع الشارع فليتأمل انتهى ع ش (قوله فغير صحيح) قد يقال يجوز ان يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وبتسليم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على النافي ولا مانع من كون اهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمر الى زمنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> او انقطع بعد بعثته وبالجملة فتاويل كلام الاجلاء وحمله على محل حسن اولى بحسب الامكان وهذا على تقدير تصرّحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشى من ان عبارته والفطرة صدقة الفطر فليس تصرّحا في كونها عربية وعدم التنبية على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته اه بصري يحذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده في المعنى لا قوله ونقل الى قال (قوله ثاني سنى الهجرة) كان الظاهر التانيث قال ع ش لم يبين في اى يوم من اى شهر وعبارة ماواه باللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويجاب عنه بانه شاذ منكر فلا ينخرق به الاجماع او يرد بالاجماع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدا نهاية (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبهة وإن كانت هذه واجبة وذلك مندوب ع ش (قوله ويؤيده) اى قول وكيع (قوله والخبر الحسن الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ثوابه العظيم على اخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافي حصول اصل الثواب ويتردد النظر في توقف الثواب على اخراج زكاة صومه وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهيره ايضا اتحاف لان حجج اه ع ش زاد البجيرى عن الشوبرى والبرماوى ما نصه ولا يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور إذا لم تؤد عنه الفطرة إلا بتقصير منه اه (قوله اى بادراك هذا) الى قول المتن ويسن في النهاية لا قوله وباول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولو شك الى المتن (قوله مع إدراك آخر جزء الخ) قال الاسوى ويظهر

كما ان مرجع الضمير في بدخوله للفطر (قوله وتطابق) اى الفطرة وقوله ايضا اى كما اطلقت على الحلقة (قوله وهي) اى بهذا المعنى اه (قوله واما ما وقع في القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أثر ذلك فيما إذا قال لعبده أنت حر أول جزء من ليلة العيد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه اه  
 اى قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهايأة في رقبتي بين اثنين بليلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وما  
 اشبه ذلك فهي عليهم الآن وقت الوجوب حصل في نوبتهما معنى عبارة شيخنا ولو قال لعبده أنت حر مع آخر  
 جزء من رمضان وجبت على العبد لادراكه الجزأين بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا  
 تجب على احد ولو كان هناك مهايأة بين اثنين في رقبتي الخ (قوله) كما يفيد قوله فتخرج الخ) في افادته ما ذكر  
 نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد وان عدم الاخراج عن عمد ولد لمجرد أنه لم  
 يدرك أول ليلة العيد سم (قوله) وقوله فيما بعده لتعجيل) وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعار بان لم رمضان  
 في وجوبه بخلافه سبب اول والا لما جاز اخر ارجها فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في اول شوال وكتب  
 عليه سم على حج مانضة قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من  
 رمضان بل يقتضى انه رمضان إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو  
 ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله  
 وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع إدراك جزء من رمضان وهذا في غاية  
 الظهور لسكنته قد يشبهه مع عدم التأمل اه ع ش (قوله) لا ضافتها) اى زكاة الفطر (قوله) فرض رسول الله  
 اى اظهر فرضيتها او قدرها او وجبها بان فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه (قوله) على الناس  
 اى ولو كفارا إذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر (قوله) صاعا الخ) يجوز ان  
 يكون بدلا وحالا وإنما اقتصر على الثرو والشعير لكونها الذين كانوا موجودين في زمنه إذ ذاك بجبري  
 (قوله) وباول الليل الخ) اى لا يكاد يتحقق إدراك الجزء الثاني إلا بادر الك الجزء الاول فلا يقال ليس في  
 الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان قاله الجبري وقال السكردى هذا  
 جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على ان الموجب مركب فالجاب بان قوله اول  
 الليل يدل على التركب اه واول الظاهر المتعين انه تنمة لدليل المتن وهو قول الشارح لا ضافتها الخ فكانه  
 قال والفطر المذكور إنما يتحقق باول ليلة العيد (قوله) وعلى فيه) اى في الخبر (قوله) حتى القن الخ) قد  
 يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف المنتقل  
 للغير وفيه نظر ظاهر لان المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقا سم (قوله) ولما تقرر) عطف  
 على قوله لا ضافتها الخ (قوله) طهرة للصائم) اى من اللغو والرفث نهاية (قوله) عند تمام صومه) اى وإنما يتم  
 باول ليلة العيد (قوله) وافهم المتن انه) قال الاذرى وهو المذهب نهاية ومعنى (قوله) ثم مات المخرج) بكسر  
 الراء (قوله) وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما اخرجه المورث ان علم القابض انها زكاة معجلة

فيخرج) في افادته ما ذكر نظر لجواز أن الاخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العيد فليتأمل (قوله)  
 وقوله فيما بعده الخ) قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضى انه رمضان  
 إذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها اول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو  
 واضح ان السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أى القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل  
 الفطرة من اول رمضان وقولهم هنا مع ادراك اخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور لسكنته قد يشبهه  
 مع عدم التأمل (قوله) حتى القن) قد يقال وحتى الصبي والمجنون لان الذى يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو  
 الوجوب المستقر بخلاف المنتقل للغير وفيه نظر (قوله) ثم مات المخرج الخ) ومن مات قبل الغروب عن رقبتي  
 لفطرة رقيقة على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم اى الارقافى التركة  
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به الغير قبل وجوبها وجبت في  
 تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردها فعلى الورث فلو مات  
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك الميت وفطرته في التركة اوباع جزء

كما يفيد قوله فتخرج الى  
 آخره وقوله فيما بعده له  
 تعجيل الفطرة من أول  
 رمضان (في الاظهر)  
 لا ضافتها في خبر الشيخين  
 الى الفطر من رمضان وهو  
 فرض رسول الله ﷺ  
 زكاة الفطر من رمضان على  
 الناس صاعا من تمر أو صاعا  
 من شعير على كل حر أو عبد  
 ذكر أو أنثى من المسلمين  
 وبأول الليل خرج وقت  
 الصوم ودخل وقت الفطر  
 وعلى فيه على بابها خلا فالمن  
 أو لها بعن لان الاصح أن  
 الوجوب يلاقى المؤدى عنه  
 أو لاحتى القن كما بأتى ولما  
 تقرر انها طهرة للصائم  
 فكانت عند تمام صومه وافهم  
 المتن أنه لو أدى فطرة عبده  
 قبل الغروب ثم مات  
 المخرج



وكموت السيد موت العبد فيسرد ما سببه ع ش أى بشرطه (أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل لذلك أول جزء من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارن المرت أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارن موت الموصى ذلك فإنه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يافى في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزءين آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مر اه سم وتقدم عن المغنى ما وافقه (قوله أو اطلق) قال سم على الهجة لوعاق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه تسقط فطرتها عنه لأنها لم تدرك الجزءين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لأن الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنهما ولو عاق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لأن الإطلاق يقع بمقارنا للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عند ذوجه ع ش وتقدم عن الأسنوى وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لأنها لم تدرك الجزء الأول (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القرن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لأنه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر ولزمه الخ أى لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتها عنه وقوله مر فإنه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد بتقدير يساره بطر وماله قبل الغروب أو بنام ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده اه قول المتن (بعد الغروب) أى أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله من يؤدى عنه) بيان لمن في عن مات كردى أى فيؤدى ببناء المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة الخ) مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى حركة مذبح أو يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بخانية وإلا ففيه نظر لأنه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ع ش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كردى (قوله وإنما سقطت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولو قبل التمكن عبارة النهاية والمغنى ولومات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الأصح في

منه إن لم يكن له تركه سواه وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لأنه وقت الوجوب كان في ملكهم شرح مر وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبداً فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك وإن قلنا بالوقف لذلك بأن كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرته اه وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد إذا استقره خيارهما إلى أن يتبين من آل إليه الملك فليراجع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول جزء من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزءان في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارن الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزءان في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارن موت الموصى ذلك فإنه لم يجتمع الجزءان في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يافى في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزءين آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مر (قوله أو أعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القرن قبله عتق ولزمه فطرته وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لأنه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الإخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالأظهر (فتخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن من يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كونه وإنما سقطت زكاة المال بتلفه قبل التمكن للتعلق بعينه وهنا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم لوتلف ماله هنا قبل التمكن سقطت كافي تلك (دون من ولد)

زوجة وقن وإسلام وغنى  
بعد الغروب لعدم إدراكه  
المسوجب ولو شك في  
الحدوث قبل الغروب  
أو بعده فلا وجوب كما  
هو ظاهر للشك (ويسن  
أن) تخرج يوم العيد لا  
قبله وأن يكون أخر اجها  
قبل صلاته وهو قبل  
الخروج إليها من بيته  
أفضل للأمر الصحيح به  
وأن ( لا تؤخر عن  
صلاته ) بل يكره ذلك  
للخلاف القوي في الحرمة  
حينئذ وقد صرحوا بأن  
الختلاف في الوجوب  
يقضى كراهة الترك فهو في  
الحرمة يقتضى كراهة  
الفعل وبما قرره أن  
الكلام في مقامين ندب  
الاخراج قبل الصلاة وإلا  
لخلاف الأفضل وندب  
عدم التأخير عنها وإلا  
فسكروه وأن كلام المتن  
إنما هو في الثاني يندفع  
الاعتراض عليه بأنه يوم  
ندب إخراجها مع الصلاة  
ووجه اندفاعه ما تقرر أن  
إخراجها معها من جملة  
المندوب وإن كان الأفضل  
إخراجها قبلها فما أوهمه  
صحيح من حيث مطلق  
النوعية من غير نظر إلى  
خصوص الافضلية التي  
توهمها المعترض وإن تبعه  
شيخنا جري على أن إخراجها  
معهما غير مندوب والحق

المجموع بخلاف المال وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة (قوله أي تم انفصاله) أي ولو  
خرج بعضه قبل الغروب اه سم عبارته النهاية وخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب  
وباقية بعده لم يجب لأنه جنين لم يتم انفصاله اه قال ع ش قوله مر وباقية بعده قال سم علي المنهج وينبغي  
أو معه لأنه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شيء من رمضان بل اول شوال اه (قوله وتجدد)  
أي حدث نهاية (قوله وإسلام وغنى) فيه حزازة إذ التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى سم (قوله بعد  
الغروب) أي أو معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أي في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام سم  
(قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده  
فيل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أولا لأن الأصل عدم الوجوب وعدم إدراك وقت  
الوجوب سم قال ع ش بعد نحو ما ذكرنا الأقرب الاول للعللة المذكورة ورجح هذا الأصل على كون  
الأصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجة للذين هم سبب الوجوب اه (قوله أن  
تخرج) إلى قوله للخلاف في المغنى وكذا في النهاية لإقوله لا قبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم لو  
شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالأمر فما خرجها ليلا أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب  
إخراجها فيه حينئذ لم يعد فراجه اه كردى على بأفضل (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم (قوله  
وأن يكون إخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني  
فيه نظرو ولا يبعد الثاني ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع ع ش وجزم بذلك باعثن (قوله  
للأمر الصحيح به) أي بالاخراج قبل الخروج إلى صلاة العيد نهاية ومغنى (قوله بل يكره ذلك) أي تأخيرها  
عن الصلاة إلى آخر يوم العيد مغنى ونهاية وشيخنا (قوله فهو) أي الخلاف (قوله وبما قررته الخ) متعلق  
بقوله يندفع الخ كردى (قوله ندب الإخراج الخ) أي الاول ندب الخ (قوله وإلا) أي بان إخراجها مع  
الصلاة (قوله وندب عدم التأخير الخ) أي والثاني ندب عدم التأخير الخ الشامل للمعية (قوله وأن كلام المتن  
الخ) عطف على قوله أن الكلام الخ (قوله عليه) أي على المتن كردى (قوله بأنه يوم ندب إخراجها مع  
الصلاة) أي وظاهر الحديث برده مغنى (قوله ما تقرر) أي ما يفهم بما تقرر كردى (قوله فما وهمه) أي المتن  
من أن إخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) صفة الافضلية (قوله وإن تبعه شيخنا الخ) أي والمغنى  
(قوله جري على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال أن تعبير المنهاج  
صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج على المقام  
الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لأنه غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من إرادة بيان سنية  
إخراجها قبل الصلاة سم (قوله والحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يخرجها قبل  
العيد بيوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الإخراج ليلا سم أي  
الاولى فانه يريد نقلها إلى غير مشرح مر (قوله أي تم انفصاله) أي ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله  
وإسلام وغنى) فيه حزازة إذ التقدر دون من تجدد من إسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أي في المخرج عنه في  
الغنى وكذا في المخرج عنه في الإسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق  
أو العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لأن الأصل البقاء إلى ما بعد الغروب أولا لأن الأصل  
عدم الوجوب وعدم إدراك وقت الوجوب فيه نظر (قوله لا قبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وإن  
تبعه شيخنا جري على أن إخراجها معها غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال أن تعبير  
المنهاج صادق بإخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراداه وهذا يجوز أن يكون بناء على حمله كلام المنهاج  
على المقام الاول إذ لا مانع من حمله عليه فكونه غير مراد لا لأنه غير مندوب بل لأنه خلاف غرضه من  
إرادة بيان سنية إخراجها قبل الصلاة فليأمل وفي الناشئ تبيينه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير  
فعله عن اول وقت وجوبه وزكاة الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الإخراج ليلا

قال الاستوى وإن طاعة ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلو أخرت عنه سن لإخراجها أوله ليتسع الوقت للفقراء نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار ما يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته مال (٣٠٩) أو مستحق لفوات المعنى المقصود

وهو اغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ويجب القضاء فورا لعصيانه بالتأخير ومنه يؤخذ أنه لو لم يعص به لنحو نسيان لا يلزمه الفور وهو ظاهر كمنظأره (تنبيه) ظاهر قولهم هنا كغيبته مال أن غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتا بعضم انها تمنع مطلقا اخذا عما في المجموع أن زكاة الفطر إذ عاجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذ ادعاء ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجتمع به اطراف كلامهم وهو أن الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لزمت له لأنه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبته مال أو لمرحلتين فإن قلنا بمارجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان كالقسم الأول أو بما عليه الشيخان أنه كالمعذور في أخذها لم تلزمه الفطرة لأنه وقت وجوبها فقير معذور ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشقة كما صرحوا به (ولا فطرة) ابتداء ولا تحملا (على

من الإخراج نهارا (قوله قال الاستوى) إلى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله) وإن طاعة ذلك (إلى قوله نعم) جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عذر (قوله) وإن طاعة ذلك (إلى إخراج الفطرة كردى أى قولهم يسن الإخراج قبل الصلاة (قوله نعم يسن الإخراج) عبارة النهاية وسياق في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقياس ما يأتي أنه لو أخرها لغرض من هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما يأتي ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس من العذر انتظار الاحوج عش قال سم هل من العذر عدم تبين المالك لإذابيع بشرط الخيار لها أو تأخير قبول الموصى له به اه (قوله كغيبته مال الإخراج) أى لا كانتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فإنه يجوز تأخيرها له إن لم يشتد ضرر الحاضرين شيخنا (قوله أو مستحق) ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه حلي اه بجري (قوله تأخيرها عنها) أى تأخير الفطرة عن الصلاة كردى (قوله ويجب القضاء الإخراج) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بزمان محدود كالصلاة ومعنى ونهاية (قوله فوراً) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه سم (قوله وهو ظاهر الإخراج) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالتوطلب الموسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الإخراج) وفي عش عقب حكاية هذا التنبيه بتامه ما نصه وقضية اقتصار الشارع مر على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير إن المعتمد عنده مر الوجوب مطلقا وإنما اغتفر له جواز التأخير أعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار الشارع الإخراج أى والمنهج والمعنى (قوله مطلقا) أى سواء كان لمرحلتين أو دونها عش (قوله إذ ادعاء الإخراج) علة لقوله كافئا بعضم الإخراج وتوجيه للنظر في ذلك الإفتاء (قوله أو لمرحلتين الإخراج) عطف على قوله لدون مرحلتين (قوله كان كالقسم الأول) أى تلزمه الفطرة مع جواز التأخير إلى حضور المال (قوله ابتداء) إلى قوله وولدتان في باب في النهاية إلا لقوله وإنما اجز إلى وجزم وقوله ويعمل إلى اما المرتد وقوله ووجه إلى اما المكاتب وكذا في المعنى إلا لقوله ومن ثم إلى وجزم وقوله وظاهره إلى اما المرتد قول المتن (على كافر) فلو خالف وخرجها حينئذ قالوا قرب أنه يعاقب عليه في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام ونقل بالدرس عن ابن حزم في شرح الأربعين خلافا وفيه وقفة ولو اسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح مر من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في الكفر عدم صحة أدائه هنا وقد يقال يصح ويقع تطوعا ويفرق بأن الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه فإذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعا عش أى وهو الأقرب (قوله أصلى) سيذكر بجزئه (قوله وللخير) أى السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم يعاقب عليها الإخراج) أى بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لا ن للمسلم هو الذى يمثل سم (قوله مستولده) الأولى ولو مستولدة (قوله المسلمة) أى إذا

(قوله نعم يسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب أو جار ما يخرج الوقت اه) عبارة الناشرى لو أخر الاداء إلى قريب الغروب بحيث يتضيق الوقت فالقياس أنه يائمه بذلك لأنه لم يحصل الاغتناء عن الطلب في ذلك اليوم إلا أن يؤخرها لا انتظار قريب أو جار فقياس الزكاة أنه لا يائمه ما يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبته مال الإخراج) هل من العذر عدم تبين المالك لإذابيع بشرط الخيار لها أو تأخير قبول الموصى له به (قوله ويجب القضاء فوراً) قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذرا اه (قوله وهو ظاهر) نعم إن انحصر المستحقون وطالبوه وجب الفور كالتوطلب الموسر بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها) أى بناء على أنه مكلف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولم نك نعظم المسكين أى نخرج

كافر) أصلى إجماعا وللخير ولا نها طهرة وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (إلا في عبده) أى فنه ومستولده (وقريبه) وخادم زوجته (المسلم) كل ممن ذكر وزوجته المسلمة دونه وقت الغروب (في الأصح) فلزمه كالنفقة

ولأن الأصح أن الفطرة  
تجب ابتداء على المؤدى عنه  
ثم يتحملها المؤدى وعلى  
التحمل فهو كالحوالة ومن  
ثم لو أعسر زوج الحرة  
الموسرة لم يلزمها الإخراج  
كما يأتي وإنما جزأ إخراج  
المتحمل عنه بغير إذن  
المتحمل نظر السكونها طهرة  
له فلا تأيد في هذا للضمان  
خلافا لمن زعمه وأما الجواب  
بكونه نوى ففيه نظر ظاهر  
لأن أجزاء نيته هو محل  
النزاع وجزم في البسيط  
بأنها تصح من الكافر بغير  
نية ونقلا في الروضة وأصلها  
عن الإمام لعدم صحة نيته  
وعدم صائر إلى أن المتحمل  
عنه ينوى لكن في المجموع  
عنه يكفي إخراجاً ونية لأنه  
المكلف بالإخراج  
وظاهره وجوبها ويعمل بأنه  
غلب فيها المالية والمراساة  
فكانت كالكفارة أما المرتد  
ومعونه ففيه موقوفة أن  
عاد إلى الإسلام وجبت  
ولا فلا (ولا) فطرة على  
(رقيق) لاعتق نفسه ولا  
عن غيره لأن غير المكاتب  
لا يملك وهو ملكه ضعيف  
لا يحتمل المواساة  
ولا استقلاله نزل مع  
السيد منزلة أجنبي فلم  
تلتزمه فطرته

أسلمت ثم غربت الشمس وهو مختلف في العدة مغنى ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتخلف  
الزوج وجبت الفطرة أن أسلم في العدة مرأه وفي حاشية شيخنا على الغزى مثله بلا عوز زاد الشورى ولا  
فيتمين فرقتها من حين إسلامها فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لأن الأصح)  
والثاني أنها تجب على المخرج ابتداءً ونهاية مغنى (قوله وعلى التحمل فهو كالحوالة) أي وجوبها على المؤدى  
بطريق الحواله وهو المعتمد لا بطريق الضمان وإن جرى عليه جمع متأخرون محتجين بأنه لو أداها المتحمل  
عنه بغير إذن المتحمل اجزأه وسقط عن المتحمل نهاية (ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحواله لا للضمان  
(قوله لم يلزمها) يعني لو كان كالضمان لزمها الإخراج (قوله كما يأتي) يريد به قول المصنف قلت الخ كرى  
(قوله وإنما جزأ الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر السكونها طهرة له الخ) لا يخفى ما في هذا  
الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق  
الضمان بالأجزاء المذكور (قوله بسكونه نوى) أي بأنه اغتفر عدم الإذن لكون المتحمل عنه قد نوى نهاية  
(قوله لأن أجزاء نيته) أي المتحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم يلزمه مؤنته (قوله ونقلا في  
الروضة وأصلها عن الإمام الخ) عبارة المغنى وعلى الأول أي أنه كالحوالة قال الإمام لا صائر إلى أن المتحمل  
عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم أن المغنى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع أنه  
يكفي إخراجاً ونية لأنه المكلف بالإخراج انتهى وظاهره وجوبها أه قال ع ش قوله لم يروها وظاهره وجوبها  
معتمد أي وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا التقرب اه وفي البصري مثله (قوله عنه) أي الإمام (قوله  
وظاهره وجوبها) أي وجوب النية للتمييز لا للعبادة كرى وشيخنا عبارة سم والبصري عبارة العباب  
فيجزئ دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله غلب فيها) أي الفطرة (المالية) أي على العبادة  
(والمواساة) أي الإعطاء كرى (قوله ما المردوموه الخ) وكذا العبد المرتد نية زاد المغنى ولو غربت  
الشمس من تلتزم الكافر نفقة مرتد لم تلزمه فطرته حتى يعود إلى الإسلام أه قال ع ش بقى الموارث الأصل  
أو الفرع ويذهب أن يأتي فيه ما قيل في العبد اه (قوله فهي موقوفة الخ) أي فطرة المرتدوموه ولو أسلم على  
عشرة نسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلمن هن أيضاً قبله فلا وجه وجوب فطرة أربع منهن نهاية قال  
ع ش ويذهب أن توقف فطرتين على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعجيل ويحتمل وجوب إخراج  
زكاة أربع فور التحقق الزوجية فيهن مهمة ثم إذا اختار أربعاً تعين لمن أخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني أقرب  
اه (ولا فطرة على رقيق) أي استقراراً فلا ينافي قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما يأتي سم أي في شرح  
ولا العبد فطرة زوجته (قوله هو الخ) أي المكاتب (قوله فلم تلزمه) أي السيد (فطرته) أي المكاتب قول  
زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لأن المسلم هو الذي يمثل ويحتمل عدم  
الوجوب على الكافر مطلقاً فلا يعاقب عليها في الآخرة (قوله ولأن الأصح أن الفطرة الخ) قال في شرح  
الروض يجب القطع بأن محله إذا كان المؤدى عنه مكلفاً وإلا فتجب على المؤدى قطعاً اه وقد يمنع بأن  
خطاب غير المكلف إنما يمتنع إذا كان مستقراً أما إذا كان منتقلاً عنه إلى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لأن  
المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقاً (قوله ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى أن المراد  
أعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فإمعن تعلقاتها به تتعلق حواله (قوله نظراً لسكونها  
طهرة) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الخ) أي كما  
في شرح الروض (قوله وظاهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزئ دفعها بلانية تقرب وتجب نية التمييز اه  
(قوله فهي موقوفة) أي عائد إلى الإسلام وجبت (ولا فلا) قال مر وكذا يقال في العبد المرتد كما قال في شرح  
الروض أن ذلك هو المرافق لكلام الجمهور وذلك لأن الفطرة لا تجب إلا عن مسلم خلافاً لما  
صححه المساردي من الوجوب وإن لم يعد إلى الإسلام (قوله في المتن ولا فطرة على رقيق)  
أي استقراراً فلا ينافي قوله السابق وعلى بابها الخ ولا ما يأتي

المتن (وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ إنما يرفع العقد من حينه سم زاد عش وانظر ولد الزنا وولد الملاعة هل فطرته على امه أو لافيه نظر والاقرب الاول فلو اساقق النبي لعان الزوج لحظه ولا يرجع أمه عليه بما دفعته المستحقين عباب وفي بعض الهرامش تقييده بما إذا انفقت بلاذن من الحاكم ولا يرجع وهو قريب اهو قوله وفي بعض الهرامش الخ اقول في شرح العباب ما يوافقه (قوله عنه) أي عن المبعوض (قوله هذا) أي التقييط (ان لم تكن مهايأة) أي أو كانت ووقع جزء من رمضان في نوبة احدى ما وجب من شوال في نوبة الاخر باعشن ويأتى عن سم مثله (قوله ولا لزمت الخ) لو وقعت النوبة في وقت الوجوب بان كان اخر جزء من رمضان اخر نوبة اجدهما واول جزء من شوال نوبة الاخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما سم على البهجة عش زاد سم على حج ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده او يعينه اه (قوله ان المؤن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله ولا فعلى كل قدر حصته) نقل سم على البهجة عن الشارح اعني بقى ما لومات المبعوض أو ما تامعا وشككتنا في المهايأة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهر ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كما تقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله اما علموكه) الى المتن في النهاية (قوله اما علموكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبد لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت امة سم وعيارة عش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمادة وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقية كما فتى به شيخنا الشهاب الرملي اه زيادى (قوله فيلزمه كل زكاته) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقريب مطلقا أي سواء كانت مهايأة أو لم تكن كرى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في عمومته أيضا باعشن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر اخذه وقت الوجوب لمباطلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال القدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين اتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو شرب ماله أو ضل عنه وبفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجهه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادرالك سبب الوجوب فهل يتدين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ إنما يرفع من الان فقد كان مستقلا من الوجوب فيه نظرو الظاهر الثاني فليراجع (قوله سيده جزء ما) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا ان لم يكن مهايأة الخ) وإذا وقع من الوجوب في نوبة السيد ولزمته الفطرة لزمت المبعوض فطرة ونحو قريبه ولا يتأفیه انه في نوبة السيد له حكم الرقيق لانه بالنسبة لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رايت الشارح صرح به انفا (قوله ولا لزمت من وقع من الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد جزأيه في نوبة احدى الجزأين الآخر في نوبة الآخر كانت نوبة احدى ما بآخر جزء من رمضان وكان اول نوبة الاخر ليلية العید فهل تجب عليهما أو لا تجب على واحد منهما فيه نظرو والاقرب الاول كالمولم تكن مهايأة لان عدم اختصاص احدى ما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رايت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده او يعينه فانه قال مانصه فان غربت الشمس في نوبة احدى ما وطلع الفجر في نوبة الاخر وقلنا يجب بالوقت لزمتهما اه ولا يضرب في التأنيد والتصریح تفريعه على مرجوح كما لا يخفى (قوله ان المؤن النادرة) التي منها الفطرة (قوله اما علموكه وقريبه الخ) قال في شرح العباب اما زوجته فيلزمه من فطرتها مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتى انه إذا كان الزوج عبدا لزم فطرة زوجته نفسها ان كانت حرة وسيدها ان كانت امة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة  
صحیحة (وجهه) أنها تلزمه  
في كسبه عن نفسه وعموه  
ووجه أنها تلزم سيده  
لان الكل ملكه اما المكاتب  
كتابة فاسدة فتلزم سيده  
جزما (ومن بعضه حر  
يلزمه) من الفطرة عن  
نفسه (قسطه) بقدر  
ما فيه من الحرية وباقيها  
عنه على مالك الباقي  
كالنفقة هذا ان لم تكن  
مهايأة ولا لزمت من  
وقع من الوجوب في  
نوبته بناء على الاصح عند  
الشيخين وان اعترض ان  
المؤن النادرة تدخل في  
المهايأة وكذا شريكان في  
قن وولدان في أب نهایا  
فيه ولا فعلى كل قدر  
حصته والكلام في نفس  
المبعوض كما تقرر اما علموكه  
وقريبه فيلزمه كل زكاته  
مطلقا كما هو ظاهر (ولا)  
فطرة على (معسر)

لا تتعلق إلا بالذمة مرسم على حج وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعلق الفطرة بالذمة لا يدخل في عدم وجوبها حيث كان له مال فإن العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج إليه وهذا واجد بالقوة ويؤيد ما ذكره ابن حج من الوجوب على من له مال غائب عيش أقول وقد يصرح بالوجوب قول الأيعاب والمغني مانصه تنمة أفنى الفارق بين المقيمين بالأربطة التي عليها أو وقف عليهم الفطرة وإن كان الوقف على غير معين لأنهم لم يسكوا الغلة قطعا فهم اغنياء بخلاف مال الوقف على الصوفية مطلقا فإن الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط إلا بالنسبة لمن دخل قبل غروب شمس آخر رمضان على عزم المقام فيه لتعينه بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفق المداشر فإن جرائتهم مقدرة بالشهر فإذا اهل شوال ولو وقف غلة لزمتهم الفطرة وإن لم يقبضوها الثبوت ما حكمهم على قدر المشاهدة من جملة الغلة اه (قوله وقت الوجوب) إلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله وقول البغوي إلى وهو هنا وكذا في المغني إلا قوله واستقلا (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي أنه لو أيسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر السكره موسرا وقت الوجوب وقد يستشكل بأن الجزء الأخير من رمضان صادفه معسر فهل يصلح للعلية مع ذلك أو لا يصري أقول والذي يفيد كلام عيش والسكرى على ما فضل أن العبرة في الأعراس واليسار بالجزء الأخير فقط أى وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) أى والمرافق للصحيح الاستقذار على ابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله اب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحواله وهو الأصح بل تستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحواله اه (قوله وهو) أى المعسر مبتدا خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فمن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها نهاية ومغنى أى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد وليلته لا يقتضى وجوبها عليه فإنه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجه عيش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما هيأه للعيد من كعك وسمك ونقل كلوز وجوز وزيب وتر وغير ذلك اه قول المتن (شئ) أى يخرج منه فطرته نهاية ومغنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراض أو غيره وأخرجهما هل يصح الإخراج وتقع زكاة كالأول تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فليراجع سم على المنهج وقياس الاعتداده أو نذبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض أو نحوه وأخرج عيش (قوله لأن القوت الخ) أى وإنما اعتبر الفضل عما ذكر لأن الخ إيعاب (قوله أخرجهما) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل عيش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تهيد كما يظهر بالمرآة (قوله أنه لا يجب الكسب) وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المأوى فاضلا عن راس ماله

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لماطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالا قدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى أتى بما عليه ومن له دين حال على مؤسر تعذر استيفاؤه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه وبفارق زكاة المال حيث رجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لأنها تتعلق بالذمة مر (قوله مبنى على ضعيف) أى والمرافق للصحيح الاستقذار على ابن بشرطه كما تقدمت الإشارة إليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف) وهو أى المعسر مبتدا خبره بخلافه (في المتن فمن لم يفضل) أى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الاتي ويسن الخ (قوله أخرجهما) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب إجماعا وإن أيسر بعد وقول البغوي لو أعسر الأب وقت الوجوب ثم أيسر قبل إخراج الابن لزم الأب مبنى على ضعف وهو هنا بخلاف سائر الأبواب (فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمى وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا بل واستقلا لا شائع بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (ليلة العيد ويومه شئ فمعسر) ومن فضل عنه شئ فمؤسر لأن القوت لا بد منه ويسن لمن طرأ يساره أثناء ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر إخراجها وأفهم المتن أنه لا يجب الكسب لها أى أن لم تصرف في ذمته لتعديده وإنما أوجبوه لنفقة القريب لأنه كالنفس

وحيث روى أن مسكنا بدرهم أو بفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجزة نهاية ومعنى عباب قال ع ش قوله  
 م وهو كذلك مثله بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكلف ذلك لان الامور  
 الخارقة العادة لا تدعى عليهم الاحكام بقوله مروحيته كالضبيعة الوظيفة التي يستعملها فيكلف النزول عنها  
 ان امكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيد كرم حترزه (قوله عن دين الخ) وفاقا  
 لشيخ الاسلام وخلافا للنهابة والمغني وع ش وشيخنا (قوله ويفارق) اي الدين هنا حيث يمنع الوجوب اذا  
 لم يكن المخرج فاضلا عنه (قوله ان الدين) بيان لما ياتي (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله ويفارق (قوله) وعن  
 دست ثوب الخ الى قوله وان الفقه في النهاية والمغني الا قوله لتعدي به الى وخارج (قوله) وعن دست ثوب) ومنه  
 قيص وسراويل وعمامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والتجمل مما يترك للفلس شرح بافضل  
 وفي السكردي عليه وزاد في الفلس في الايعاب ودراعة يلبسها فوق القميص وتسكة ومندبل وقلنسوة تحت  
 العمامة وطيلسان وخف وكل ما اعتاده وازرى به فقهه بتركه او يشتري له ويترك له ما يحتاج اليه للبرد وان  
 كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصدد الاختياج اليه شتاء انتهى اه (قوله لا تقي به وبمونه) اي منصبا  
 ومرومة قدرا ونوعا مانا ومكانا كما هو واضح ايعاب قال السكردي على بافضل بعد ذكر ذلك عنه مانصه  
 ويفهم منه ومن غيره بما يثبت في الاصل انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجمل به  
 يوم العيد وهو ظاهر اه وفي رابعين ما يوافقهم (وعن لائق به) فيه مع ما قبله شبه تكرر او لو قال وعن لائق به  
 وبمونه من دست ثوب نحو مسكن الخ سلم منه (قوله من نحو مسكن الخ) اي ولو مستاجر المدة طويلا  
 ثم الاجرة ان كان قد دفع البوارج واستاجر بعينها فلا حق له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه  
 وهو لا يمنع الوجوب على المستند والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض  
 كالسكن لا احتياجه لها ع ش قول المتن (يحتاج اليه) نعم ان امكن الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى  
 بالاجرة ولن يسر مسكن مباح بنحو مدرسه فلا بعد ان ياتي هنا نظير ما سيحكي في الحج ايعاب اي من انه  
 يلزمه صرف النقد الذي معه للحج (كافي الكفارة الخ) وقياس ما ياتي في التفليس وقسم الصدقات انه يترك له  
 هنا ايضا نحو كتب الفقه بتفصيلها الا في ثم وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم او  
 المسكن فكالعدم ايعاب رابعين (قوله اموالو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء سم (قوله لا لعمله في  
 ارضه الخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية اي فيقال هي ان يحتاجه لسكنه او سكن من تلزمه  
 مؤنته لا لحبس دوابه او خزن تين مثلا لافيه ع ش (قوله غيره) اي النفيس من الثوب ونحو المسكن والخدام  
 كركدي على بافضل (قوله وان الفقه) اي غير الاثني متمد ع ش (قوله لما مر في الكافر) اي من انه لا تلزمه  
 فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقريب الموسرين باخراج  
 زوجته او قريبه للفطرة عن نفسه باقتراض او غيره ولو بغير لانها عياب وشرحه وروض وشرحه  
 وتقدم وياتي في الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله بقرابة) قال في

فاضلا عن دين الخ على القول بانه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل اذا قدمت على الدين مع ان الدين  
 يقدم على المسكن والخدام لان المتقدم على المتقدم مقدم مع انهم اخواه عابها كما تقرر اللهم الا ان يحجب  
 بمنع ان المتقدم على المتقدم مقدم كليا او بان الدين انما يقدم عليهما السهولة تحصيلهما بالكر او اعتماد ذلك بخلاف  
 الفطرة مع قلتها بالنسبة اليهما (قوله اموالو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء (قوله في المتن) ومن لزمه  
 فطرته الخ) ولو اسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهم محبوسات بسبيبه ولا تلزمه  
 الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية اي وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب  
 الشمس ليلة العيد فان اسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي شرح مرويني عي وجوب فطرة اربع  
 لان فيهن اربع زوجات قال في الروض لا يجب فطرة ولد ملك قوت يوم العيد وليلته فقط اي او قدر  
 على كسبه كما في شرحه ولو صغيرا لسقوط نفقته عن الولد ايضا لاعماره اه (فرع) اسلمت

(ويشترط) في الابتداء  
 (كونه) اي الفاضل عما  
 ذكر (فاضلا عن) دين ولو  
 مؤجلا على تناقض فيه  
 ويفارق ما ياتي في زكاة  
 المال ان الدين لا يمنعها  
 بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين  
 مانعا للقوت بخلاف هذه  
 اذ الفطرة طهرة للبدن  
 والدين يقتضى حبسه بعد  
 الموت ولا شك ان رعاية  
 الخاص عن الحبس مقدمة  
 على رعاية المظهر وعن دست  
 ثوب لا تقي به وبمونه وعن  
 لائق به وبهم من نحو  
 (مسكن) بفتح الكاف  
 وكسرها (وخادم يحتاج  
 اليه) اي كل منهما سكنه  
 او لخدمته ولولم يصبه او  
 ضياعته او خدمة بمونه  
 لا لعمله في ارض وماشية  
 (في الاصح) كافي الكفارة  
 بجامع ان كلا مطهر اموالو  
 ثبتت الفطرة في ذمته فيبيع  
 فيها كل ما يبيع في الدين من  
 نحو مسكن وخدام لتعديبه  
 بتأخيرها غالبا وبه يفرق  
 بين هذا وحالة الابتداء  
 ويندفع استشكل الاذرعى  
 لذلك وخارج بلائق غيره فاذا  
 امكنه ابداله بلائق واخراج  
 النفوت لزمه وان الفقه  
 (ومن لزمه فطرته) أى كل  
 مسلم لما مر في الكافر لزمه  
 فطرة نفسه ليساره (لزمه  
 فطرة من تلزمه نفقته)

بقراءة أو ملك أو زوجية لم يقرن بها (٣١٤) مسقط نفقة كذا شروا إذا كانوا مسلمين ووجدا ما يؤدبه عنهم لخبر مسلم ليس على المسلم في

عبد ولا لافرسه صدقة الا  
صدقة الفطر (لكن لا يلزم  
المسلم لفطرة العبد والقريب  
والزوجة الكفار) وإن  
لزمه نفقتهم لما مروى يظهر  
في قن سبي ولم يعلم اسلام  
سأبيه انه لا فطرة عنه في حال  
صغره وكذا بعد بلوغه ان  
لم يسلم عملا بالاصل بخلاف  
من في دارنا وشككنا في  
اسلامه عملا بان الغالب  
فيمن بدارنا الاسلام (ولا  
العبد فطرة زوجته) ولو  
حررة وان لزمه نفقتها في نحو  
كسبه لانه ليس اهلا لفطرة  
نفسه فغيره اولى ومر  
وجوبها على المبعوض  
ووجد دخوله اعنى العبد  
في القاعدة ان الاصح ان  
الوجوب يلاقيه ثم يتحمله  
السيد عنه فيصدق حينئذ  
انه لزمه فطرة نفسه لا لعمونه  
(ولا الابن فطرة زوجته ابية)  
وسريته ولو مستولدة وان  
لزمته نفقتهم لانها لازمة  
لاب مع الاعسار فتحملها  
عنه ولان فقدتها يسأطها  
على الفسخ فيحتاج لاعاقفه  
ثانيا بخلاف الفطرة فيهما  
(وفي الابن وجه) انها تلزمه  
كالنفقة وانصره الاذرعى  
ومن يجب نفقته دون فطرته  
ايضا مطلقا عبيد بيت المال  
والمسجد وموقوف على  
جهة او معين ومن على  
ميا سير المسلمين نفقته ومن  
يجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه ولا يجب على الاب فطرة ولله ملك قوت يوم العيد وليته فقط أو قدر على كسبه ولو  
صدف المسقوط نفقة عنه بذلك تستقط ايضا عن الولد لا عساره انتهى عبارة باعثن فلو قدر على قوت يوم  
العيد وليته فقط لم يجب اى فطرته على اصله ولا فرع بل ولا يصح اخراجه عنه إلا باذنه وهذا كثير الوقوع  
فليتنبه له (بقراءة أو ملك الخ) وبثاب النخرج عنه أو لافيه نظرا والاقرب الثاني فليراجع ع (قوله)  
أو زوجية) ويجب فطرة جميعه وكذا بان حامل ولوامة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها  
فيلزمها فطرة نفسها الميعاب وغش (قوله لخبر مسلم الخ) اى فى الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب  
النفقة نهاية ومغنى (قوله لاسر) اى لقوله <sup>كأنه</sup> في الخبر السابق من المسلمين مغنى ونهاية قول المتن  
(فطرة العبد) اى الرقيق نهاية (قوله ولو حررة) الى قوله وجه الخ فى النهاية والمغنى (قوله ومر وجوبها على  
المبعض) ان اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مر وجوب القسط فقط او فطرة زوجته فلم يفر فليحرر سم  
عبارة المغنى واحترز به اى العبد عن المبعوض فيجب عليه المقدار الذى يجب على نفسه وقد سبق بيانه هو تقدم  
عن شرح العباب ما يوافقه عن سم توجيهه وعبارة النهاية واحترز به عن المبعوض فتجب عليه فطرة اصله  
وفرعه وزوجته ورقية اه قال ع ش اى كاملة كما تقدم عن الزبائى عن الرملى اه (قوله فى القاعدة  
اى قول المصنف من لزمه الخ) (قوله ان الوجوب) اى الفطرة نفس العبد (وقوله لانها) اى نفقة  
زوجة الاب سم (قوله فيهما) اى فى العاتين (قوله ومن يجب) الى قوله ومن آجر فى النهاية والى قوله وهل  
الحررة فى المغنى الا قوله فن شرط الى من آجر (قوله ايضا) اى مثل ما ذكر فى المتن (قوله مطلقا الخ) اى سواء  
كان مسلما او كافرا كرى ويحتمل ان المراد لاد على نفسه ولا على غيره (قوله والمسجد) اى سواء كان العبد  
ملا كما له رقعا عليه مغنى وإيعاب واسنى (قوله من على ميا سير المسلمين) اى الحر الفقير عن الكسب مغنى  
وكردى (قوله فن شرط عمله مع عامل الخ) اى شرط العاجز نفقته عليه نهاية عبارة سم قال فى الروض فى باب  
المساقاة ونفقتهم اى عبيد المسالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو شرط فى الثمرة لم يجز او على  
العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى (قوله وهل الحررة الغنية الخ) قيد بالغنية ليتأتى التردد فى انها  
تلزمها الفطرة نفسها او لا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغى ان محلها مالم يكن لها زوج موسر ولا  
فقطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها حيث اسر ففطرتها عليه والا فعلى زوج المخدومة  
ويجوز ذلك فيما اذا كانت امة ووجبت نفقتها على زوجها بان سلمت له ليلا ونهارا فان كان حراما وسرا  
فقطرتها عليه او خرا فعلى سيدها ان كان موسرا والا فعلى زوج المخدومة حيث خدمتها بنفقتها خدمة  
لان منع التسليم ليلا ونهارا وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة لانها الاصل فيها فليتامل  
سم (قوله بغير استئجار الخ) عبارة المغنى ودخل فى عبارة اى المصنف ما لو اخدم زوجته التى تخدم عادة  
امتهم او اجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كالانجب  
عليه نفقتها وكذا الذى صححتها النخذهما بنفقتها باذنه لانها فى معنى المؤجرة كما جزم به فى المجموع وان قال  
الرافعى فى النفقات تحت نظرتها وكذا فى النهاية لانه قال وقال الرافعى الخ وهو القياس وبه جزم المتولى  
ثم جمع بما يأتى انفا قال ع ش قوله لم المؤجرة لخدمتها اى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه فى مصر

وقراها الزوجة وتخلف الزوج وجبت الفطرة ان اسلم فى العدة مر (قوله ومر وجوبها على المبعوض) ان  
اراد وجوب فطرة نفسه فالذى مر وجوب القسط فقط او فطرة زوجته فلم يفر فليحرر (فى القاعدة) اى  
قواه ومن لزمه الخ (قوله ان الاصح ان الوجوب) اى فطرة نفسه (قوله فيصدق حينئذ انه لزمه الخ)  
فيصدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظرا (قوله لانها) اى نفقة زوجة الاب (قوله مع عامل قراض او  
مساقاة) قال فى الروض فى باب المساقاة ونفقة عبيد المالك المشروط معاوتهم للعامل على المالك ولو  
شرط فى الثمرة لم يجز او على العامل جازا ولم تقدر فالعرف كاف اه (قوله وهل الحررة الغنية الخ)

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن آجر قننه وشرط نفقته على المستاجر ومن  
حج بالنفقة لفطرة الاول والثانى على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحررة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار تلزمها



من استئجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشئ معين فانه لا فطر له لكونه مؤجراً لإجارة صحيحة و فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجة ويحتمل الفرق بأن خادماً الزوجة استخداماً واجباً كالزوج بخلاف من يتعلق الزوج مثلاً فانه لا يجب استخدامهما وهو متمكن من ان يخدم نفسه فان فرض استخدامهما بالإيجار كان كالشرب بالنفقة فلا فطر عليه اهـ واعتمد الاول بأعشن والثاني شيخنا وقد يؤيده ما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع (الخ) والوجه حمل الاول اى ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني اى ما قاله الرافعى كالمتولى من الوجوب على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح مراه سم وهذا الجمع حسن بالغ كرى على بافضل وكذا اعتمد به أعشن عبارته واما خادماً زوجته التى يخدم مثلها عادة فان أخذها أمته أو أمتها أو أجنبية ولم يكن لها شئ معين من نفقة أو كسوة أو أجرة ولو باجارة فاسدة لزومه فطرتها وإن عين لها شئ فلا فطر لها عليه ومثله يقال فى خادمة اهـ (قوله) انه لا يازمه اى زوج المخدومه (قوله) فطرته نفسها (قوله) فاعل يازمها (قوله) اعتباراً بها) اى بنفسها يعنى لا جل اعتبار نفسها مستقلة لا تابعة للزوجة (قوله) ولا (عطف على يازمها كرى (قوله) والثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وإن لم تجب فطرة المخدومة للكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته فى شرح العباب لكن القياس ما جزم به المتولى يجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها الا انها فى نفقته كما تمتها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته او بنفق عليها فيجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر رسم واعتمده شيخنا عبارته ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستاجر وإن وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس الاجير ان كان خيراً موسراً وعلى سيده ان كان رقيقاً نعم المستاجر للخدومة الزوجة بالنفقة له حكمها فتجب فطرتها مثلها اهـ وقال البصرى والقلب إلى الاول أميل أخذنا من تعليل المجموع عدم لزوم فطرتها الزوج بانها فى معنى المؤجرة اهـ (قوله) وعكس ذلك (المشار اليه ما ذكر فى قول المصنف لكن لا يازم الخ يعنى ما ذكر فى انه تجب بالنفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده فى انه تجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومسائل المساقاة (الخ) عطف على مكاتب (قوله) المذكورة (إشارة إلى قوله فى شرط الى ومن حج الخ) (قوله)

قيد بالغنية ليتأتى التردد فى أنها تازمها فطرة نفسها أو لا (فرع) حيث رجبت فطرة الخادمة فينبغى أن يحلها لم يكن لها زوج موسر ولا فطرتها على زوجها لانه الاصل فى وجوب فطرتها بحيث ايسر فقطرتها عليه والا فعلى زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة وفى هذه الحالة لها نفقة واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوج المخدومة بالاخدام ولها فطرة واحدة لان الفطرة لا تتعدد وانتقال فطرتها عز زوجها اذا عسر الى زوج المخدومة لا ينافى ما مران التحمل من قبيل الحرية لان الحرية انما تمنع الرجوع على المحبل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البذل والترتيب كما هنا ويجرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة امة وجبت نفقتها على زوجها فان سلمت له ليلاً ونهاراً فان كان حراً موسراً فقطرتها عليه او خيراً معسراً فعلى سيدها ان كان موسراً ولا فعلى زوج المخدومة حيث خدمتها بنفقها خدمة لا تمنع التسليم ليلاً ونهاراً وانما قدم الزوج فالسيد فى الفطرة على زوج المخدومة لانها الاصل فيها فليتأمل (قوله) بناء على ما جزم به فى المجموع (الخ) والوجه حمل الاول اى ما جزم به فى المجموع على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لا تتعداه والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر بل تاكل كفايتها الا ما شرح مراه (قوله) الثاني اقرب (الخ) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدومة لكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته فى شرح العباب وكذا الحرية التى صحبتها لتخدمها بنفقته باذنه كما جزم به فى المجموع وتبعه القمولى وغيره لانها فى معنى المؤجرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعى فى النفقات من وجوب فطرتها لانها فى نفقته كما تمتها التى بنفقها اهـ اى بان تخدمها امته او بنفق عليها فتجب فطرتها كما بينه فى العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كتابه فاسدة (الخ)

بناء على ما جزم به فى المجموع  
وتبعه القمولى وغيره أنه  
لا تلزمه فطرتها خلافاً  
لرافعى كالمتولى فطرة  
نفسها مع أن نفقتها على  
زوج مخدومتها اعتباراً  
بها أولاً لانها تابعة  
للزوجة وهى لا تلزمها  
فطرة نفسها وإن كانت  
غنية والزوج معسر كل  
محتمل والثاني أقرب إلى  
كلامهم فى النفقات أن لها  
حكمها إلا فى مسائل  
استثنوا ليست هذه منها  
أما المستأجرة فعليها  
فطرة نفسها كما هو ظاهر  
لان نفقتها عليها والواجب  
لها إنما هو الأجرة لا  
غيره ففى كآجير لغير  
الزوجة وعكس ذلك  
مكاتب كتابه فاسدة  
ومسائل المساقاة والقراض  
والاجارة المذكورة تلزم  
السيد الفطرة لا النفقة

وكذا زوجة حيل بينهما وبين زوجها (٣١٦) فليزوم فطرتهما لانفقتهما (ولو اعسر الزوج) وقت الوجوب (او كان عبدا فلا يظهر انه يلزم

وكذا زوجة الخ) عطف على مكانها كرهى (قوله وعكس ذلك مكان الخ) أى يجب فطرته دون نفقته  
كأب كرهى سم (قوله وكذا زوجة حيل الخ) وفاغلا لثانية والمغنى والروض وشرحه والاياعاب عبارة وفطرة  
الناشرة عاها ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولو لنحو صغر ومعتدة عن شهة  
بخلاف نحو مريضة لان المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كما في المجموع عن كلام الاصحاب أه  
وصرح صديقه ان من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه فاعل  
المراذبن حيل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فليراجع قال ع ش قوله مر زوجة حيل بينهما الخ ظاهره وإن  
كانت الحيلة لوقت الوجوب ريتا مل وجهه حينئذ ومن الحيلة لوقت الوجوب وظاهره ولو كان حبسا بحق أه  
وهذا قد يخالف ما سمن الايعاب انفا (قوله بلاق المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الامة (قوله  
فاذا لم يصلح الخ) أى لا عساره او رقيته (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله وإذا قلنا بالاصح) أى  
السابق أن الوجوب الخ (قوله فليل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمها الاخراج) يعنى لو كان كالضمان للزما  
الاجراج (قوله كما سيصححه) أى بقوله قلت الاصح الخ كرهى (قوله لتحول الحق إلى ذمة النخ) انظر  
وجه هذا التحول مع فرض عساره وقت الوجوب المقضى لعدم مخاطبته رأسا سم وقد يجاب بأن  
التحول إنما يقتضى انقطاع ادق التحيل ولا يستلزم مطابقة المحال عليه بأن يكون موسرا كما اشار اليه الشارح  
بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو اعسر الخ عبارة المغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان  
المؤدى عنه ببلد المؤدى ببلد آخر واختلفت قوت البلدين فان قلنا بالحوالة وجب ان يؤدى من بلد المؤدى  
عنه وهو الامح وإن قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى لانه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة  
ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة إن قلنا بالحوالة وإن قلنا بالضمان دعائها وقيل غير ذلك أه (قوله  
ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم بدل على الجواز سم (قوله منها) أى من زكاة الفطر (قوله لكن  
سر الخ) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحوالة قول المتن (قلت الاصح  
المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حنفيًا والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملا بعقيدة  
كل منهما وفى عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملا بعقيدته وعليها عملا بعقيدتها فأى واحد منهما اخرج عنها  
كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعى يوجب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى لا يوجب  
ذلك فان كان الغالب البر واخرج الزوج الشافعى عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وإن اخرجت عن  
نفسها على مقتضى مذهبها فينظر فى الذى اخرجته فان كان من الثمر أو الزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير  
ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك فى عقيدة الشافعى فيلزمه ان يخرج عنها بحسب عقيدته صاعا من البر وإن  
اخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عندا الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات فالواجب  
منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة ارطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة ارطال  
وثلاث بالبغدادى فاذا اخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزوم الزوج الشافعى إخراج رطل  
وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرهى على الفضل وباعشن فى شرحه (قوله الغير الناشئة)  
أى أما الناشئة فتلزمها فطرة نفسها نهاية ولا يعاب رسم (قوله ولو عتيقة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو غنية  
كفى الفتح وشرح بافضل (قوله لكن يسن) إلى قول المتن ولو انقطع فى النهاية والغنى لا قوله والمعسر إلى وفى  
المجموع وقوله وقوى إلى لو غاب (قوله يسن لها) أى للحرة المذكورة إخراج فطرتهما عن نفسها (قوله  
خروجها من الخلاف) أى وانطهر هاتهما قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبها فان كانت

زوجته الحرة فطرتها) إذا  
كانت موسرة بها (وكذا  
سيد الامة) بناء على الاصح  
السابق ان الوجوب بلاق  
المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل  
المؤدى فاذا لم يصلح للتحمل  
استمر الوجوب على المؤدى  
عنه واستقر وإن ابسر  
المؤدى بعدو إذا قلنا بالاصح  
فليل هو كالضمان وانصر  
له الا سنوى واطال والاصح  
فى المجموع انه كالحوالة  
ومن ثم لو اعسر زوج الحرة  
الموسرة لم يلزمها الاخراج  
كما سيصححه لتحول الحق إلى  
ذمة المتحمل فهو كعسار  
المحال عليه ولو كان المؤدى  
عنه ببلد والمؤدى باخر  
وجب من قوت بلد المؤدى  
عنه والمستحق لانه لا تصح  
الحوالة على غير الجنس وإن  
صح ضمانه ولا يلزم المؤدى  
نية الاخراج عن المؤدى عنه  
بناء على الحوالة بل نية  
إخراج مالزمه منها فى الجملة  
قال شارح ومن فوائد  
الخلاف جواز الاخراج  
بغير إذن على الضمان وبه  
على الحوالة ومراده إخراج  
المتحمل عنه لانه على الضمان  
مخاطب بالوجوب فلم يحتج  
لاذن بخلافه على الحوالة  
لكن مرانه لا يحتاج اليه  
ولو عليها (قلت الاصح  
المنصوص لا تلزم الحرة)  
الغير الناشئة ولو عتيقة  
لكن يسن لها خروجا من  
الخلاف (والله اعلم) وتلزم  
سيد الامة والفرق ان

أى يجب فطرته دون نفقته كما ذكره (قوله لتحول الحق إلى ذمة المتحمل) انظر وجه هذا التحول مع فرض  
عساره وقت المقضى لعدم مخاطبته رأسا (قوله وإن صح ضمانه) راجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير  
بعدم اللزوم بدل على الجواز (قوله لكن مر) أى فى شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب مع ذلك فطرتها على الزوج أو سر إذا سلمت له ليلا ونهارا لأن يساره لا يسهل التحمل السيد بل يقتضى تحمله عنه والمعسر ليس من أهل التحمل فافتراقها وما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخره (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها التزمها لأنه

ليس أهلا للتحمل بوجه  
بخلاف الحر المعسر وفي  
المجموع ليس للمؤدى عنه  
مطالبة المؤدى باخراجها  
وقوى الاسنوى والاذعى  
مطالبته ولو حسبة ولو غاب  
فال في البحر للمروجة افتراض  
نفقتها للضرورة لا فطرتها  
لأنه المطالب بها وكذا بعضه  
المحتاج (ولو انقطع خبره)  
أى القن مع توصل الرفاق  
فالمذهب وجوب اخراج  
فطرتها في الحال ليلة العبد  
ويومه لأن الأصل بقاء  
حياته (وقيل لا يجب إلا  
(إذا عاد) كزكاة المال  
الغائب ورفق الاول بان  
التأخير إنما جاز ثم للقاء  
وهو غير معتبر هنا (وفي  
قول لاشئ) يجب مدة غيابه  
لأن الأصل براءة الذمة نعم  
يلزمه إذا عاد الاخراج لما  
مضى كذا قيل تفرعا على  
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم  
عليه اتحاد مع الثاني إلا أن  
يقال ظاهر كلامهم بل  
صريحه أنها على الثاني  
وجبت وإنما جازله التأخير  
إلى عودته رفقا به لاحتمال  
موته فعليه لو أخرجا عنه  
في غيبته أجزأه لو عاد وأما  
على الثالث فلا يخاطب  
بالوجوب أصلا مادام  
غائبا فلا يجزى ما الاخراج  
حينئذ فإن عاد خوطب  
بالوجوب الآن للحال ولما  
مضى وحينئذ فالفرق بين

مخالفة راعت مذهبا اه (قوله وإنما وجب الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمه سيدها  
ليلا ونهارا أو الزوج موصرا حيث تجب الفطرة على الزوج قولا ولا واحدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد  
بل يحملها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أى تحمل الزوج عن السيد (قوله فافتراقا) أى سيدا لا متوا الحرة  
(قوله وما ذكر في زوجة العبد) أى من عدم لزوم فطرتها عليها (قوله وهو ما في المجموع) اعتمده النهاية والمغنى  
وشىخ الاسلام (قوله لأنه) أى الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للمؤدى عنه الخ) اعتمده النهاية والمغنى  
(قوله مطالبته ولو حسبة) أقول ليس الكلام في ذلك ولا تختص بها أى الزوجة هذا ولو قيل بأن لها المطالبة  
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد عش وتقدم عن الشورى والبرماوى ترجيح  
عدم التعليق إذ لا تقصير من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غيره افتراض نفقتها دون فطرتها  
لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب باخراجها اه (قوله لأنه المطالب) أى  
وطريقه أن يוכל من يدفعها عنه ببلدها أو يدفعها للقاضى لأن له نقل الزكاة فإن لم يتمكن من ذلك بقيت  
في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير عش وقوله أو يدفعها للقاضى أى أن كانت الزوجة من محل  
ولايته كما يأتى في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أى فله الافتراض على منفقه الغائب لنفقته دون فطرتها  
(قوله أى القن) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمغنى (قوله أى القن الخ) أى الغائب ولم تعلم حياته  
ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهاية ومغنى (قوله مع توصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم  
(ويومه) الوابى معنى أو كما عبر بها المغنى (قوله لا يجب الخ) أى فطرتها أى إخراجها (قوله يجب مدة الخ)  
عبارة المغنى والنهاية أى لا يجب شئ بالكلية لأن الأصل براءة الذمة منها وهذا القول محل إذا استمر  
انقطاع خبره فلو بانت حياته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الاخراج وإن لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في  
الضال ونحوه اه أى الذى في المتن وعبارة الروض وشرحه وتلزم مالك المدبر وأم الولد والمعلق عتقه  
والمرهون والجاني والموصى بمنفعته والمغصوب والضال والآبق وإن انقطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة  
يحكم فيها بموته في الحال اه (قوله اتحاده) أى الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الاسنوى وأى والنهاية والمغنى  
في تقرير هذا الوجه أى الثانى وقيل أنها تجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عاد انتهى سم يعنى ولا  
يناسب هذا الجواب تقرير الشارح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أى اتفاقا وكذا لو بانت حياته وإن  
لم يعد على المعتمد (قوله فلا يجزى الخ) وهو نمرة الخلاف (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم  
الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فإن تحقق في النهاية والمغنى إلا  
قوله وكان وجهه إلى واستشكل وقوله وعين إلى فالتى يتجه (قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه  
تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضى المدة سم قال عش وهو أى عدم الاشتراط قضية  
كلام الشارح مر وقال الزبائى جزم ابن حج بان مضى المدة كاف وخالفه شيخنا الرملى فقال لا بد من  
الحكم بموته وفى تصوير الحكم نظر إذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين  
بفطرة عبده فادعى موته وانكره المستحق لحكم القاضى بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله تجب لفقره  
بلد العبد) أى ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أى لأنه لا يعرف موضعه نهاية (قوله تردد

للزوم للناشئة (قوله وإنما وجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله وهو ما في المجموع)  
قال في شرح الروض وهو المعتمد (قوله مع توصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر  
كلامهم بل صريحه أنها على الثانى الخ) عبارة الاسنوى في تقرير هذا الوجه وقيل أنها تجب ولكن لا يجب  
إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله ولا لم يجب اتفاقا) أى ومحل عدم الوجوب ما لم يتبين وجوده كما هو ظاهر  
(قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه تصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضى المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود ولا لم يجب اتفاقا وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه  
في بقية الأحكام أنه يحض حق الله تعالى فسوى فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالا بأنها تجب لفقره بلد العبد وذلك متعذر وتروى

البر لاجزائه هنا على كل تقدير لما باتى انه يجزىء عن غيره وغيره لا يجزىء عنه فان تحقق خروجه عن محل ولاية القاضى فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولايته ايضا بان تعدد المتغلبون ولم ينفذ فى كل قطر الامر المتغلب فيه فالذى يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ اما اذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه فى بلده وهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق (والاصح ان من ايسر ببعض صاع يلزمه) (إخراجه عن واحد فقط لانه ميسوره وفارق بعض الرقة فى الكفارة بان لها بدلاى فى الجملة والتعيين هنا معهود (و) (الاصح) انه لو وجد بعض صاع (الصيعان قدم نفسه) الخبر الشيخين لبدأ بنفسك ثم بمن تقول وخير مسلم ابدا بنفسك فنصدق عليها فان فضل شئ فلا هلك فان فضل قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الاصحاب ونفذ منه جمع متأخرون انه لو وجد كل الصيعان لزومه تقديم نفسه ايضا لان فى تأخيرها غررا باحتيال

قوله ما لم يفوض قبضها الغيره) ای بان فوضه الامام لغيره (قوله بأن شرطه الخ) قد يمنع هذا ان لم يكن منقولا بانه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو بالانتقال في محل ولايته وان فرقها في غيره فايراجع مر (قوله في ای محال ولايته) قضية امتناع النقل إلى غير محل ولايته فايراجع (قوله وخالف بعضهم الخ) قد يورد على الاول ان قضية دليله ان من لم يلزمه إلا فطرة نفسه يلزمه المبادرة باخراجه الوجود ما ذكر من الغرر في التأخير مع ان كلامهم مصرح بأن الوجوب موسع بيوم العيد نعم ان علم أو ظن التلف إن لم يبادر بالاخراج اتجه وجوب المبادرة ويقدم نفسه (قوله وهو الاوجه مدركا) اعتمده مر ايضا (فالذي يظهر الاعداد بالخروج الخ) ای بخلاف المألوف وجد بعض الصيعان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعداد مع

تلف ماله فبقي إخراجها وخالف بعضهم فأفتى بأنه لا يجب وهو الوجه مدركا ولا نظر لذلك القرار لأن الأصل بقاء ماله والسمايل وعلى الاول فالذي يظهر الاعتداد بالخروج وإن أتم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم قهرا عليه بأنهم توسعوا في نية الحج عالمين توسعوا به في غير لشدة تشيئته ولزومه الاترى أن من نواه في غير أشهر انعقد عمره من نوى بعض حجة وعمره انعقد كاملا

(ثم) ان فضل عنه شيء مقدم (زوجته) لان نفقتها أكد لانها معاوضة لا تنسقط بهي الزمان (ثم) ولده الصغير) لانه أعجز ونفقته منصوبة بجمع عليها (ثم) (الاب) وان علا ولومن جهة الام لشرفه (ثم الام) كذلك لولادتها وقدمت عليه النفقة لانها لسد الخلة وهي أحوج والفطرة للتطهير والاب أحق به لشرفه بشرفه ونقضه الاسنوى بتقديم الولد الصغير عليهما وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ويحاج بأن النظر للشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد المجلس كالإصالة وحينئذ فلا مرد ما ذكره فتأمل (ثم الكبير) العاجز عن الكسب ثم الأرقاء لشرف الحر وعلاقته لازمة والملك بصدد الزوال ولو استوى جمع في درجة تخير وان تميز بعضهم بفضائل فيما يظهر لأن الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه (وهي) أي الفطرة عن كل رأس (صاع) وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالباً

والسنايل والرطب عن الجيد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه بالبيان هنا ايضاً فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها وفاقاً في ذلك لم رسم على المنهج والظاهر أنه لو كان الزوج موسراً فخر جرت الزوجة عن نفسها بغير اذنه لا رجوع لها لانها متبرعة فليتنامل ولانها على الزوج كالحوالة على الصحيح والمحيل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتنامل ع ش قول المتن (ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر ولا يبعد تقديم ولده صغير لولده الكبير عليه وعلى الاب ايضاً م راهم وقد عدى اندراجهم في المتن إذ المراد وان سفل كما صرح به باعثن (قوله لانه أعجز) أي بمن يأتي بعده مناهة ومغنى أي الاب وما بعده ع ش (قوله كذلك) أي وإن علمت ولومن جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقضه) أي الفرق المذكور بين باب النفقة والفطرة (قوله العاجز) إلى قوله لا سبعى مدنى النهاية والمغنى (قوله العاجز عن الكسب) أي وهو زمن او يجوز فأن لم يكن كذلك فالاصح عدم وجوب نفقته وسياق ايضاً ذلك في باب النفقات مغنى ونهاية (قوله ثم الأرقاء) هذان نهاية المراتب وقد يقال ان ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيغان لاجمعها ويحاج بأن المذكور جملة الأرقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم فتأمله قال في شرح الروض أي والنهائية والمغنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدرثم بالمعلق عتقه بصفة اه سم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كائنين وزوجتين نهاية ومغنى قال ع ش قوله كائنين هل مثلهما أبو الاب وأبو الام لاستوائهما في الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنه على الام فيه نظر قضية إطلاقهم الأول اه (قوله تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبعض آخر بين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) (فرعان) أحدهما يجب صرف زكاة الفطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسياق بيان ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى وقيل يكفي الدفع إلى ثلاثة من الفقراء او المساكين لانها قليلة في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز صرفها لواحد وهو مذهب الائمة الثلاثة وابن المنذر ثانيهما لو دفع فطرته إلى فقير من تلزمه الفطرة فدفعه الفقير اليه عن فطرته تهاج للادفع الأول ان وجد فيه مسوغ لان وجوب زكاة الفطرة لا يتأني أخذ الصدقة لان اخذها لا يقتضى غاية الفقر والمسكنة مغنى وايحاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد ولا بأس بتقليده في زمننا هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لافق به اه (قوله وحكمته الخ) لك أن تقول هذه الحكمة لاتأني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولاتأني في صاع

الاثم ويتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله م (قوله في المتن ثم زوجته الخ) لا يبعد ان خادم الزوجة يليها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كما هو ظاهر وقيل يقدم ولد صغير لولده الكبير على ولد الكبير وعلى الاب ايضاً وفيه نظرو ولا يبعد التقديم عليهم م (قوله فدل على اعتبارهم للحاجة في البابين) كيف هذا مع تقديمهم الاب على الام (قوله ثم الأرقاء) بهذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيغان لاجمعها لكن قد يشكك حينئذ ذكر الشارح له ويحاج بأن المذكور جملة الأرقاء وقد لا يجد إلا لبعضهم فتأمله قال في شرح الروض وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدرثم بالمعلق عتقه بصفة (قوله ولو استوى جمع في درجة تخير الخ) ينبغي التخيير ايضاً فيما لو استوى إثنان مثلاً في درجة ووجد صاعاً وبعض آخر بين من يدفع عنه الصاع او بعض الصاع منهما (قوله وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه الحكمة لاتأني على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولاتأني في صاع الاقط والجبن واللين اللهم إلا ان يحاج عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي ﷺ والصدور الاول من جمع

وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال ماء فيجى . منه نحو ثمانية ارطال كل يوم رطلان (وهو) اربعة امداد والمدرطال وثلاث وثلثمائة درهم (ستائة ٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (من درهم) قلت الاصح) أنه (ستائة وخمسة وثمانون بغدادمائة وثلاثون درهما

الافط والجبن واللبن اللهم إلا أن يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان ثاب النبي صلى الله عليه وسلم والصدر الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه ان الامام وإن جمعها لا يلزمه ان يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتامل سم وقوله لا يلزمه الخ اي ولو سلم لزوم الكلام في وجوب الصاع ابتداء لا في دفعه بعد الجمع واجاب شيخنا عن الاشكال الاول بما نصه اللهم إلا ان يقال انه نظر لقول من يجوز دفعه الواحد اه (قوله غالبا) اي لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي الصاع الذي هو خمسة ارطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على السكيل الخ) هذا فيما يكال اماما لا يكال اصلا كالافط والجبن فمعياره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالسكيل وهو خمسة ارطال وثلاث بالبغدادى شرح بافضل وباتى عن النهاية مثله (قوله قدحان الاسبعي الخ) اي غلى ما قاله السبكي واعتمده الشارح واما على ما قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والمعنى كما تقدم وياتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى على بافضل يعنى ان العبرة بالسكيل فيما يكال وإن زاد او نقص في الوزن وبما يتولى وزنه وكيله العدس والماش وقد عار المنصور الضاع النبوى بالعدس فوجده خمسة ارطال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به ولا مبالاة بتفاوت الحب ووزنا اه (قوله وخبر المدخ) دفع لما رد على قوله السابق والمدرطال وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم اقول المتبادر من العبارة ان صاع الحب اذا كيل به الماء يصير كل مدم من امداده الاربعة رطلين لنقل الماء (قوله وقد قال مالك) اي الامام (قوله وقال) اي ابن عمر (قوله ولما نازعه) اي مالك و (قوله فيه) اي في كون صاع رسول الله ﷺ بالعراق ما ذكر (قوله لما حج) اي الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير الرشيد (قوله وكلهم قال انه) اي فاحضراهل المدينة صيغاتهم وقال كل منهم ان ما حضره ورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ) نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أى الصيعان التي احضرها أهل المدينة و (قوله كذلك) اي خمسة ارطال وثلاث (قوله وجرى الخ) اي المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) اي جعلهم الوزن استظهارا و (قوله بانه يختلف الخ) حاصله ان الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الجبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه المسكيل في القدر عرش (قوله باختلاف الجبوب) اي كالذرة والحصى نهاية (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الثاني والاصل في ذلك السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوى ان وجد او معياره فان فقد آخر ج قدر ايتقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع حفنات بكفى رجل معتدلم انتهى والصاع بالسكيل المصرى قدحان وينبغى اي ندبان يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك اه زاد الاول وإذا كان المعتبر السكيل فالوزن تقريبا ويجب تقييد هذا بما من شأنه السكيل اماما لا يكال اصلا كالافط والجبن إذا كان قطعاً كبارا فمعياره الوزن لا غير كما في الزبا اه عبارة شيخنا وهو اربع حفنات بكفى رجل معتدلم وهو بالسكيل المصرى قدحان وينبغى ان يزيد شيئا يسيرا لا حتمال اشتغالها على طين او تين او نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم واما الان فيقوم مقام ذلك كبر السكيل اه (قوله اي الصاع) الى قول المتن ويجب في المعنى الا قوله ويعتبر بالسكيل وقوله والصاع منه الى وجب وقوله ويعتبر بالوزن الى ولا فرق (قوله اي الواجب فيه العشر الخ) اي لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس

درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم (والله اعلم) ومرايضان الاصل السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا وإلا فالمدار على السكيل وهو بالسكيل المصرى قدحان الاسبعي مد وقال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع منه خمسة ارطال وثلاثا فو صاع وخبر المدرطال ضعيف على انه وار د في صاع الماء فلا حجة فيه لو صح وقد قال مالك اخرج لنا نافع صاعا وقال هذا صاع اعطانيه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقير ته فاذا هو بالعراق خمسة ارطال وثلاث ولما نازعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد لما حج استدعى بصيعان أهل المدينة وكلهم قال انه ورثه عن ابيه عن جده وانه كان يخرج به زكاة الفطر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوزنت فكانت كذلك وقضية اعتبارهم له بالوزن مع السكيل أنه تحدده هو المشهور وجرى عليه في رؤس المسائل لكن استشكل في الروضة ضبطه

الارطال بأنه يختلف قدره ووزنا باختلاف الجبوب ثم صوب الدارمى الاعتماد على السكيل بالصاع النبوى دون الباقي الوزن قال فان فقد آخر ج قدر يتقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقريبا اه (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعسر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الافط) بفتح فكسر على الاشهر ويجوز سكون القاف مع تثنية الهمزة

بالارطال بأنه يختلف قدره ووزنا باختلاف الجبوب ثم صوب الدارمى الاعتماد على السكيل بالصاع النبوى دون الباقي

الوزن قال فان فقد آخر ج قدر يتقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقريبا اه (وجنسه) أى الصاع الواجب (القوت المعسر) أى الواجب فيه العشرة أو نصفه ومربياته (وكذا الافط) بفتح فكسر على الاشهر ويجوز سكون القاف مع تثنية الهمزة

وهو لبن يحفف (في الاظهر) اضعحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم يتزعزذ ولم يفسد (٣٢١) الملح جوهره ولا يضر ظوره نعم

لا يحسب فيخرج قدر ايكون  
محض الاقط منه صاعا  
ويعتبر بالكيل ويجزى  
لبن به زبده والصاع منه  
يعتبر بما يجيء منه صاع  
اقط على ما قاله الخراسانيون  
لانه الوارد وجين شرطي  
الاقط بأن من شأنه أن يكال  
ويعد الكيل فيه ضابطا  
بخلاف الجبن ولا فرق في  
هذه المذكورات بين اهل  
البادية والحاضرة اذا كانت  
لهم قوتا للحلم ومصل  
ونحيض وسمن وإن كانت  
قوت البلد لا تنفاد لاقنيات  
بها عادة (ويجب من) غالب  
(قوت بلده) يعني محل  
المؤدى عنه في غالب السنة  
لان نفوس المستحقين إنما  
تشوف لذلك وأو في خبر  
صاعا من طعام اى براو صاعا  
من اقط او صاعا من شعير  
او صاعا من تمر او صاعا من  
زبيب لبيان بعض الانواع  
التي يخرج منها ولا نظر  
لوقت الوجوب خلافا لما في  
ومن تبعه ويفرق بين هذا  
واعتماد اخر الحول في  
التجارة بان القيم مضطربة  
غالبا اكثر من القوت فلم  
يكن ثم غالب يضبطها  
فاعتبرت وقت الوجوب  
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه  
هنا وقت الشراء في بلد  
بها غالب بان المدار ثم على  
ما يتبادر لفهم العاقد

الباقى عليه بجامع الاقيات نهاية ومعنى (قوله وهو لبن) الى قول المتن ويجب في النهاية الاقوله ويعتبر  
بالكيل وقوله وفارق الى ولا فرق (قوله ولم يفسد الملح الخ) اى ولم يعبه وإن لم يفسده شرح بافضل قال  
الكردي عليه فالمراتب ثلاث افساد جوهره وتعييبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخير قوله ولا  
يحسب الملح دون الاولين فلا يجزى به فيهما (قوله جوهره) اى ذاته عرش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم  
عن النهاية وشرح بافضل خلافه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب والظبية  
والضبيع وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف والاصح منه الدخول سم ونهاية  
قال عرش اى فيجزى لبن كل ما ذكر وهو هل يجزى اللبن المخلوط بالماء ام لا فيه نظر والاقر بان يقال ان  
كان اللبن يتأتى منه صاع اجزا ولا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقاته مخلوطا اما اذا كانوا يقاتونه خالصا  
فالظاهر عدم اجزائه مطلقا كالعيب من الحب اه (قوله على ما قاله الخراسانيون الخ) عبارة النهاية لانه  
فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر اه (لانه الوارد) اى الاقط  
(قوله بشرط الاقط) وهما عدم نزاع الزبد وعدم افساد الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذنا ما مر عن  
شرح بافضل في الاقط انه يشترط هنا ايضا عدم تعيب الملح له (قوله في هذه المذكورات الخ) اى الاقط  
واللبن والجبن وقيل تجزى لاهل البادية دون الحاضرة حكاه في المجموع وضعفه معنى (قوله للحلم ومصل  
ونحيض الخ) اى ولا شئ اخر مما يغير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالشعب المعروف الذى يقاتونه  
في بعض بلاد الجاوى باتخاذ الخبز منه (قوله ومصل الخ) وكذا الكشك وهو بفتح الكاف معروف معنى  
ونهاية قال الكردي وهو ماء الشعير اه اى ونحوه (قوله وإن كانت قوت البلد الخ) اى فلو كانوا لا يقاتون  
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم اخذنا من قوله الاتى ومن لا قوت لهم يجزى الخ عرش  
(قوله ومصل) وهو ماء نحو الاقط ايعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافا في النهاية الى قوله ومن تبعه في المغنى  
(قوله يعنى محل المؤدى عنه) اى بلدا كان اولا (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها  
جنس اخر اجزا ادناها في ذلك الوقت كافي العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب  
واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بروسته من شعير اى الما غلب أحدهما لم يجز غيره اه (قوله لبيان  
بعض الانواع الخ) يعنى ان اوفى الحديث للتويع لا للتخير كما قال به المقابل الاتى كردي (قوله ولا نظر  
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الايعاب ويراعى غالب قوت السنة كما صوبه  
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للغز الى ومن تبعه كعلى وابن يونس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله  
بين هذا) اى اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء الخ) عطف على اخر الحول اى واعتبار وقت  
الشراء في المشرى مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردي وفي المشرى بعرض القنية والمملوك بنحو نكاح  
(قوله وهو) اى غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) اى لفهم العاقد (قوله ومن لا قوت)  
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله فان  
استوى محلان) اى في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله واختلفا واجبا)  
اى اختلف الغالب في اقواتها نهاية ومعنى (قوله خبر) اى والافضل الاعلى معنى (قوله اعتبارا كثرهما)  
أى وجب الاخراج منه فان لم يجد الا نصفان ذا نصفان ذافو جهان أو جهما أنه يخرج النصف الواجب  
عليه ولا يجزى الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا وجهما أنه يخرج النصف من الواجب الذى هو الاكثر  
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى ان يجده اه قال عرش قوله مر وجب الاخراج منه اى من خالف ذلك

الغالب اه (قوله ويجزى لبن به زبده) شامل للبن نحو الادى والارنب وقد يخرج دخول الصورة  
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله ولو كان الغالب مختلطاً كبير شعير  
اعتبرا كثرهما) وعلم من عدم جو از تبعيض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقاتون برا مخلوطا بشعير ونحوه

لا غير وهو إنما يبتار لذلك ومن لا قوت لهم يجزى

(٤١) — شروانى وابن قاسم — ثالث

يخرجون من قوت اقرب محل اليهم فان استوى محلان واختلفا واجبا خبر ولو كان الغالب مختلطاً كبير بشعير اعتبراً كثرهما ولا يتخير

ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كما يعتبر نوع ما له في زكاة المال وبردهما

مرفى لتعليل الأول الفارق بينهما (وقيل يتخير بين جميع الاقوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزى) على الأولين (الا على) الذي لا يلومه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعينت المواساة منها والفقرة طهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية في هذا الغرض وتعيين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل الى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو أراد إخراج الأعلى فاني المستحق إلا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حيثنذ لان الأعلى إنما أجزأ رفقاً به فاذا أنى إلا الواجب له فينبغي اجابته كما لو ابى الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق (ولا عكس) أى لا يجزى الأدنى الذي ليس غالب قوت محله (والاعتبار) في كون شيء منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة في وجهه) لان الازيد قيمة ارفق بهم (وبزيادة الاقتيات في الاصح) لانه الا ليق بالفرض من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالبر خير من التمر والارز) والشعير

الاكثر وليس له أن يخرج قحاً مخلوطاً بشعير كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قحاً خالصاً إن كان الاغلب من البر ولا يتخير بينهما فاما ان يخرج صاعاً من خالص البر او من خالص الشعير ولا يجوز إخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر شيئاً وعش (قوله ولا يخرج الخ) راجع لما قبله وإلا الخ ايضاً (قوله ما سراج) أى بقوله لان نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) أى بين زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الأولين) الى قول المتن وإن التمر الخ في النهاية والمغنى الا قوله ويؤخذ الى المتن قول المتن (ويجزى الأعلى عن الأدنى) بل هو أفضل لانه زاد خيراً فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت محض نهاية ومغنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الأعلى) رسمه بالياء هو الصواب لانه ما يمال غش (قوله قوت محله) أى وقوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) أى في أصله فلا ينافيه قوله الا انى فاذا عدل الى الأعلى الخ سم (قوله وتعيين بعضها) إنما هو رفق (قوله فاذا عدل الى الأعلى) كذا في أصله هنا بالف وفي جميع ما يأتى بالياء فليحذر بصرى أى وما يأتى هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) محل تأمل فان الشرع حيث حكم باجزاء الأعلى بل بأفضليته صار الواجب على المخاطب بها احداً لا من رفق فكيف لا يجب المالك الى الأعلى مع تخيير الشرع له بل قوله لانه افضل في حقه وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابة وبفرض اعتماد ما قاله يحمل المستحق على الساعى او على المحصورين ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق ويجب المالك بان الدين محض حق آدمى وتتصور فيه المنية بخلاف ما نحن فيه اه بصرى وما نقله عن الفاضل المحشى لبس فيها بإدينا من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح اقول ولعله أى الفرق ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل انه لا يجبر على الإخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمغلب فيها معنى المواساة وهى حاصله بما اخرجته ومراعاة لخواصه من ان لا يخرج ضاراً عن معزاة عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق يتعلق بغيره اه (قوله أى لا يجزى الأدنى) وسكتوا عن المساوى والظاهر اجزؤه ثم رايت الزركشى نقل عن الذخائر انه لا يجزى أيضاً لانه اخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز الا على إيجاب عبارة باعشن وفي المساوى خلافه والصحيح اجزؤه لكن في شرعى الارشاد انه لا يجزى في الجنس المساوى وان غلبة النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقتيات) أى بالنظر للغالب لا للبلدة نفسه مغنى ونهاية (قوله مما تقرر) أى انفا في قوله والفطرة طهرة للبدن فنظر الخ (والشعير والتمر) وينبغى ان يكون الشعير خيراً من الارز وان الارز خيراً من التمر مغنى زاد النهاية لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خير من الشعير مبنى على أن المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات اه واقره سم وقال السكردى على بافضل وفي الايعاب نحوها وهو اوجه

تخير إن كان الخليلطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه نية عليه الاسوى فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الاخر فوجها اقربهما منه يخرج النصف الواجب ولا يجزى الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فيما اذا استوى الخياطان احد النصفين الموجودين (قوله ولا) أى بان استوى (قوله فتعينت المواساة منها) قد يقال لتعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الأعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل الى الأعلى) ان اريد الى الأعلى هذا الغرض نافي قوله متساوية او في غرض اخر لم يكن أولى الا ان تخار الأول ويريد التساوى في اصل هذا الغرض (قوله في المتن فالبر خير من التمر الخ) والاوجه تقديم الشعير على الارز والارز على التمر لغلبة الاقتيات به وقول الجار بردى في شرح الحاوى والارز خير من الشعير مبنى على أن المعبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصاً ويبقى النظر في

والتب وسائر ما يجزى (والاصح أن الشعير خير من التمر) والريب لانه أبلغ في الاقتيات (وإن التمر خير من الريب) لذلك والشعير والتمر والريب خير من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لمكن ظاهر كلامهم وكانه لعدم كثرة آف



الصدر الاول فعلم أن الاعلى  
البر فالشعير فالتمر فالزبيب  
فالارز وبتردد النظر في  
بقية الحبوب كالذرة والدخن  
والفول والحمص والعدس  
والماش ويظهر ان الذرة  
بقسميها في مرتبة الشعير  
وأن بقية الحبوب الحمص  
فالماش فالعدس فالفول  
فالبقية بعد الارز وان  
الاقط فاللبن فالجبن بعد  
الحبوب كلها وما نصو على  
أنه خير لا يختلف باختلاف  
البلاد وقيل يختلف وانتهى  
له بعضهم ولا يجوز تمر  
منزوع النوى كما قاله جمع  
بخلاف السكيس فيخرج  
منه ما ياتي صاعا قبل كبسه  
(وله أن يخرج عن نفسه  
من قوت) يلزمه الاخراج  
منه (وعن) مو نه نحو (قريبه  
اعلى منه) وعكسه لانه ليس  
فيه تبعيض الصاع (ولا  
يبعض الصاع) عن واحد  
من جنسين وان كان احدهما  
أعلى من الواجب وان تعدد  
المؤدى كشر يدين في فن  
لان العبرة ببلده لكن  
لوجوب يلاقيه ابتداء ذلك  
لظاهر الخبر وكما لا يجوز  
في الكفارة للخيرة ان يطعم  
خمسة ويكسو خمسة امان  
نوعين جنس فيجوز و قول  
ابن ابي هريرة

عما في التحفة وان قال فيها انه ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مر وتقديم الذرة والدخن وتقدم ان  
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انها في مرتبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعير اى فيكونان في مرتبة  
الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر اه ع ش اى  
وتقديم الشعير على الذرة كما ياتى عن سم وغيره (قوله له) اى للارز (قوله بقسميها) كانه اراد بقسميها  
الثانى الدخن و (قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر  
والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها  
لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البرمثلا على بعض نعم ان ثبت انها بالغ منه في الاقييات فينبغى تقديمها  
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتت في الاقييات السكن قضية اطلاقهم خلا لسم عبارة شيخنا  
فالا على البرم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحمص ثم الماش ثم العلس ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب  
ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير مزوع الوب ثم اجراكل من هذه لمن هو قوته وقدره ز بهضم اذ لك بقوله  
بالله سل شيخ ذى رمز حكى مثلاً \* عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلا  
حروف اولها جامات مرتبة \* اسماء قوت زكاة الفطر لو عقلا

اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد وان قدم بعض المتأخر في التحفة اه وعبارة السكردى على شرح بافضل  
قال القليوبي في حواشى المحلى جملة مراتب الاقوات اربع عشرة موزا اليها بحروف اوائل البيت الاول  
من هذين البيتين فالباء من بالله للبر والسبين من سل للسلت والشين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها  
الدخن والراد للارز والحال للحمص والميم للماش والعين للعدس والفاء للفول والتاء للتمر والزاي للزبيب  
والالف للاقط واللام للبن والميم للجبن اه (قوله وما نصو الخ) اى اصحابنا واثمتنا (قوله فيخرج منه)  
وعليه فليس هو بما يكال كالجبن فعبارة الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والمغنى  
الا قوله وان تعدد الى كمال لا يجوز وقوله وقول ابن ابي هريرة الى واما الخ (قوله وعن مونه) اى وعن تبرع  
عنه باذنه نهاية ومعنى (قوله نحو قريبه) اى كروجه وعبد نهية ومعنى (قوله لانه الخ) اى ولانه زاد  
خير او كما يجوز أن يخرج لاحد جبرائيل شاتين والاخر عن عشرين درهمان نهية ومعنى (قوله عن واحد  
من جنسين) سيد كر مخترزهما (قوله كشر يدين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم  
الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض  
الصاع فالوجوه رجوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل  
في الوجوب فليتأمل سم (قوله امان نوعي الجنس فيجوز) اى حيث كانا من الغالب نهية ومعنى عبارة  
الا يعاب هل ثم هل المراد الا غلب جنسا فقط حتى يجوز اخراج بعض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التى سكته واعنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقييات شرح مر (قوله ويظهر ان الذرة  
بقسميها) كانه اراد بقسميها الثانى الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الخ) الوجه تقدم الشعير  
على الذرة والدخن وتقدم الارز على التمر والزبيب خلا لما ذكره الشارح وتقدم الذرة والدخن على  
الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البرمثلا على بعض نعم ان  
ثبت انها بالغ منه في الاقييات فينبغى تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتت في الاقييات  
لكن قضية اطلاقهم خلا ف (قوله كشر يدين في فن) ولو اخرج احدهما من الاعلى فيبعد ان يلزم الاخر موافقته  
لما يلزم تبعيض الصاع لان الزام غير الواجب بعيد وجواز اخر اجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعيض  
الصاع الذى اطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخرج الاخر من الاعلى واما رجوع الاول الى اخرج  
الواجب مع هذا الاخر فيتمين ان ما اخرجه من الاعلى لم يقع الموقع فليتأمل والوجه وجوب رجوع الاول  
الى الواجب حيث امتنع الثانى من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليتأمل (امان  
نوعى جنس فيجوز) قضيةه جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

لا يجوز زيفه ابن كنج وتوقف الأذرع في (٣٢٤) نوغين متباعدين وأما عن غير واحد كان ملك واحد نصف قنين فاخرج نصف صاع

أو نوو عا حتى لو كان الاغلب نو عالم يجوز نوع غيره وإن اتحد اجنسا قال الاسنوى والثاني واضح انتهى ثم قال وافهم كلامهم انه لو غلب جنس وله انواع جاز التبعيض منها وبه صرح الدارمي وقال ابن ابي هريرة لا يجوز ويؤيده ما مر ان اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزييف ابن كنج لما قاله توقف فيه الأذرع ثم اختار ان النوعين ان تقار بالاجز او لا قال وظاهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع مطلقا ووجه بعضهم بانهم لم يمثلوا الا باختلاف الاجناس كالشعير والتمر والزبيب اهـ وتقدم عن باعشن عن شرح الارشاد ما يوافق ما مر عن النهاية والمعنى ثم قال هنا اما من نوعي جنس فيجوز كافي التحفة وغيره اهـ وهو يؤيد ان انواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها او كان انفع اهـ وظاهر ان الاحوط هو ما مر عن النهاية والمعنى بل يمكن الجمع به بين المقالتين (قوله فيجوز) قضيته جواز تبعيضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما دل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) اي اذا غاب احدهما فقط كما مر عن الايعاب واما اذا غلبا فيجوز باتفاق (قوله فاخرج) الاولي ابدال الفاء بالواو (قوله فاخرج الخ) عبارة النهاية والمعنى نصفي عبيدين او مبعوضين ببلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع اهـ (قوله يجب الاخراج منه) حق التعبير بما يجب الخ ولو قال من الواجب لكان اخصروا سلم (قوله وان اختلف) غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله اي اعلاها) اي في الاقيات ايعاب ومعنى قول المتن (ولو كان عبده) اي اوز وجته او قريبه قول المتن (بقوت بلد العبد) اي ويدفع لفقراء بلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيئ وقت الوجوب ام لا فيه نظرو الاقرب الثاني اخذ اعماءه فيها لو حالف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيئ الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش (قوله اذا وجد الحب) حق المقام اذا تعين الحب كافي النهاية والمعنى (قوله فلا تجزى) الى قوله لكن قال في النهاية الا قوله ومبلول الى وقديم وكذا في المعنى الا قوله وقديم الى وان كان (فلا تجزى قيمة) اي اتفقا قانهاية ومعنى اي مذهبا ع ش (قوله ومنه) اي المعيب (قوله مسوس) بكسر الواو اسنى وايعاب اي وان كان بقتاته معنى ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه او طعمه او ريحه نهاية وعباب (قوله وان كان الخ) اي المسوس او المعيب (لكن قال القاضي) عبارة شرح العباب قال القاضي وافر ابن الرفعة وغيره اذا فسد وغيره واقتاد وقال الأذرع ويوجب الجزم به اذا لم يجد سواه لجذب او جائحة استاصلت زرع الناحية قال الأذرع كابن الرفعة ويتجه اعتبار بلوغ الحب المسوس صاعا كما ذكر في الاقط المملوح اهـ وقد ينظر في كلام القاضي وما يفرع عليه بان الذي اقتضاه كلامهم انه لا يجزى ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت اقرب البلاد الى اهـ عبارة ع ش قال سم على المنهج ولم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال في العباب ويتجه اعتبار بلوغ حب المسوس صاعا اهـ ووافق عليهم راه وقضية قول الشارح مر السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخلاف اهـ وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع فتامل (قوله يجوز حينئذ) اي حين اذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) اي بلوغ دقيق المسوس او اخرج منه قدر دقيق صاع سليم ايعاب (قوله ان يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا قبل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر سم على حجج وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث اخذ اعماء تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ويكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجبر ان ع ش (قوله من غالب قوت اقرب المحال الخ) ظاهره وان بعد وينبغي ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اهـ سم (قوله وقد صرحوا

يجب الاخراج منه عن نصف ونصف صاع اعلى ذلك عن النصف الثاني وان من اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا محذور حينئذ (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فيخرج ماشاء منها (والأفضل أشرفها) أى أعلاها كال كفارة المخيرة (ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) للأصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذى لا يجزى غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أى من عيب ينافى صلاحية الادخار والاقنيات كما يعلم من قواعد الباب وسيغل عما يأتى ان العيب فى كل باب معتبر بما ينافى مقصود ذلك الباب فلا تجزى قيمة ومعيب ومنه مسوس ومبلول أى الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقنيات كما علم ما ذكرته وقديم تغير مطعمه أولونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد لكن قال القاضي يجوز حينئذ وقيدته ابن الرفعة بما اذا كان المخرج يأتى منه صاع وفيهما نظر لانه مع ذلك يسمى معيبا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذى يوافق كلامهم انه يلزمه اخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا قبل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظرو الثاني قريب مر (قوله من غالب قوت اقرب المحال اليهم) ظاهره وان بعد وينبغي ان يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله)

يقتاتوه وان لا ولا نظر  
الى ما هو من جنس ما يقتات  
وغيره كالخبيض لان قيام  
مانع الاجزاء به صيره كانه  
من غير الجنس ودقيق  
وسوي وان اقتاتوه ولم يكن  
له سواء واية اوصاعا من  
دقيق لم تثبت (ولو أخرج)  
الاب او الجد (من ماله  
فطرة) او زكاة مال من هو  
تحت ولايته من (ولده  
الصغير) او المجنون او  
السفيه (الغني جاز) ورجع  
عليه ان نوى الرجوع  
(كاجني اذن) لآخر ان  
يخرجها عنه ففعل فانها  
تجزئه ان نوى الاذن او  
المخرج بعد تفويض النية  
اليه اخذ ما ياتي اما الوصي  
او القيم فلا يجوز له ذلك  
كاب لا ولاية له على الواجه  
الا ان استاذن الحاكم فان  
فقد قال الارزعي فليكل اي  
من الوصي والقيم اخرجهما  
من عنده ويجزى اداؤهما  
لديته من غير اذن قاض  
ويفرق بانه لا يتوقف على  
نية على ما ياتي قبيل الشركة  
بخلاف الزكاة تتوقف  
عليها فاشترط كون المخرج  
يستقل بتمليك المخرج عنه  
لانه اذا استقل بذلك فالنية  
أولى وفرق القاضي بغير  
ذلك بما لا مدخل له في  
الفرق كما يعلم بتأمله  
(بخلاف الولد) (الكبير)  
الرشيد فلا يجوز ان يخرج  
عنه بغير اذنه لان الاب

بان مالا يجزى الخ قد يراد على هذا التايد ان كون المسوس في الصورة المذكورة مالا يجزى هو عين محل  
النزاع (قوله ودقيق الخ) معطوف على قيمة العياب مع شره ولا يجزى دقيق خلافا للانساطي وسوي  
وخبر خلافا لجمع من اصحابنا وزعمهم انهما ارفق بالمستحق مردود بان الحب اكل نفعا لصلاحيته لكل  
ما يراد منه اه (قوله لم تثبت) أي ضميعة بل وهم من ابن عيينة ليعاب (قوله وان اقتاتته) اي هو دون اهل  
البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) الى قوله فان فقد في النهاية  
لا قوله ان نوى الى اما الوصي وكذا في الغني الا قوله ورجع الى الماتن (والجد) اي من قبيل الاب وان علا  
مغنى قول الماتن (جاز) أي لان له ولاية عليه ويستقل بتمليكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه نهاية  
ومغنى (قوله ان نوى) اي حين الاداء نهاية و يعاب قول الماتن (كاجني اذن) اي فيجوز لآخرجهما عنه كافي  
غيرهما من الديون فان لم ياذن لم يجزه قطعا لانها عيادة مفقودة الى نية فلا تسقط عن المكلف بغير اذنه مغنى  
ونهاية زاد ليعاب قال الزركشي وقياسا على الدين يقتضى ان المؤدى الرجوع اذا شرطه واطاق وكانه  
اقرضه لياه اه قال ع ش قوله مر فان لم ياذن لم يجزه الخ اي وان كان المخرج عنه عن ينفق عليه المخرج  
مروءة وحيث لم يجز لا تسقط عن اخرجهما عنه وله استردادها من الاخذوان لم يعلم بانه اخرج عن غيره وقوله  
مر لانها عيادة الخ منه يؤخذ جواب رفع السؤال عنه في الدرس من انه لو امتنع اهل الزكاة من دفعها وظفر  
بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع له زكاة ام لا وهو عدم جواز الاخذ وظفر او عدم الاجزاء لمساءل به  
الشارح ع ش (قوله ما ياتي) اي في فصل اداء الزكاة (قوله اما الوصي الخ) عبارة العياب وشرحه لا الوصي  
والقيم ولو ابالام فلا يخرج عن محجورهما من مالهما الا باذن القاضي لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن  
القاضي له في الاداء من ماله كالاب فان نوى الرجوع وإلا فلا وبحت الادعى انه لو كان بمحل لاحكام  
فيه ولاولى جاز للغير اخرج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه  
سم (قوله فلا يجوز له ذلك) اي الاخير عنه من ماله نهاية اي مال نفسه سواء نوى الرجوع ام لا ع ش (قوله  
فان فقد) اي الحاكم (قوله اي من الوصي والقيم الخ) بقى اب لا ولاية له ويفرق بانه لا ولاية له سم قال ع ش  
وبنى مالو فقد الوصي والقيم والحاكم هل للاحد الاخر اخرج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت من القوت الادعى  
ما يفيد الاول اه وتقدم عن اليعاب مثله فكلام سم فيما اذا كان نحو الصغير وصي او قيم (قوله على  
ما ياتي الخ) الذي ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله وفرق القاضي  
الخ) الذي فرق به القاضي هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يزد في شرح الروض اي  
والنهاية على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن من له النظر العام  
الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتامل سم عبارة  
ع ش قوله مر لان رب الدين متعين الخ اي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلامصلحة بخلاف  
الفقر اذ فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق او لمن غيره احوج منه ويؤخذ من تعليل الشارح م ر أنه  
لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم اه قول الماتن (في عبد) اي رقيق والمعسر محتاج الى خدمته

اما الوصي والقيم فلا يجوز (عبارة العياب وشرحه لا الوصي والقيم ولو ابالام فلا يخرج عن محجورهما  
من مالهما الا باذن القاضي لهما في ذلك ويظهر انه بعد اذن القاضي له في الاداء من ماله كالاب فان نوى  
الرجوع ورجع وإلا فلا وبحت الادعى انه لو كان بمحل لاحكام فيه ولاولى جاز للغير اخرج فطرة صبي  
ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله وتردد في انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة  
باذن العبد وان قلنا انها تجب ابتداء على المؤدى عنه اه باختصار (قوله اي من الوصي والقيم) بقى اب  
لا ولاية له وقد يفرق بانه لا ولاية له (على ما ياتي قبيل الشركة) الذي ياتي ثم انه لا بد من قصد الاداء عن جهة  
الدين في الفرق نظر (قوله وفرق القاضي الخ) الذي فرق به القاضي هو ان رب الدين متعين بخلاف مستحق  
الزكاة اه ولم يزد في شرح الروض على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج الى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن

لا يستقل بتمليكه بخلاف نحو الصغير فكانه ملكه فطرته ثم اخرجهما عنه (ولو اشترك موسر ومسر في عبد) او امة نصفين مثلا

(لزم الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء (ولو ايسرا) اي الشريكان (واختلف واجبهما) باختلاف قوت محليهما بناء على الضعيف ان العبرة ببليديهما كما أفاده كلام المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروضة للعلم به مما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد (اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله اعلم) ولا تبعيض للصاع حينئذ لان كلا اخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببليد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق واول بعضهم المتن ليوافق المعتمد المذكور بان الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى واولى منه تاويل الاسنوى له بحمله على ما اذا كان وقت الوجوب بمحل لا قوت فيه واستوى محل سيديبه الذي فيه قوت اليه لما مر ان العبرة في هذا بأقرب محل قوت اليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليظهم وظاهره تعين إخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مخير

(وقوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا اذا لم يكن بينهما ما يباة فان كان صادف زمن الوجوب فوبة الموسر لزمه الصاع كما مر من الاشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كالبعض المعسر معنى ونهاية قول يعاب قول المتن (ولو ايسرا) قال في الروض والمبعوض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج من غالب قوت بلديهما انتهى اه سم عبارة العباد فان كان عبدهما بغير بلد هما آخر جافطرته من قوت بلده وكذا المبعوض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمده جمع متأخرون كالسبكي والاسنوى والاذرعي والبلقيني والزركشي وقال المحامي انه مذهب الشافعي وجزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحينئذ فلا يجوز التبعيض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول المنهاج واصله ولو كان عبده ببلد آخر فالاصح الخ فافى الروضة فيها والمنهاج في العبد من جواز التبعيض مفرع على الضعيف انها تجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما أفاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي المصنف (اغفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المنهاج (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور (مما قدمه) أي هناك في الروضة (قوله ان العبرة) الخ بيان لما قدمه (قوله المعتمد الخ) أي من ان العبرة ببليد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معنى) أي لانه لا معنى حينئذ بقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما اختلافه على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (ولفظا) يحتمل انه اراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام سم ويحتمل ان الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة ومجرد فساد المعنى لا يصلح ان يكون قرينة كما نقرر في محله (قوله تاويل الاسنوى له الخ) اقتصر صاحب المغنى والهابية على حل المتن عليه وقالوا إن الحمل عليه اولى من بنائه على الضعيف بصري (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعيض الصاع فيكون مستثنى من منع التبعيض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تاويل الاسنوى (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره انه سلم ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا تلافهم انه لا يبعض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت احد البلدين كالوكان الحر

من له النظر العام الكامل وهو الفاضل بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب في دعوى انه لا دخل له نظر فليتأمل (قوله في المتن ولو ايسرا الخ) قال في الروض والمبعوض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيدين اه قال في شرحه فلا يجوز التبعيض في فطرتهما وتخرج مع غالب قوت بلديهما (قوله واول بعضهم الخ) على هذا التاويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما اذا اتفقا كما اختلافه على هذا (قوله فاسد معنى ولفظا كما لا يخفى) يحتمل انه اراد بالفساد معنى انه لا دخل لا اختلاف واجبهما في وجوب الاخراج من واجب العبد فتقييد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف واجبهما اما لا معنى له وان مفهومه انه اذا اتحد واجبهما لا يجب الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير بالفساد لفظا بعدا الخ على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو ايسرا الخ وفيه نظر اذ لا بعد مع اتحاد سياق الكلام (قوله واولى منه تاويل الاسنوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تاويل عبارتهما أي الروضة والمنهاج بحملهما على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكلف اعتبر قوت بلده المؤدى وحينئذ فكلاهما هنا في رقيق غير مكلف يجوز للتبعيض حينئذ اه وقوله اعتبر بلده المؤدى أي لا الوجوب في هذه الحالة إنما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به قبيل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بانه لا مانع من ملافاة الوجوب لغير المكلف اذا كان لا يستقر والمحدور إنما هو ملاقة ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لزم تبعيض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعيض الصاع (قال وحيث امكن الى قوله لا يعدل الى تغليظهم) قضيته انه بدون التاويل غلط وليس كذلك فان التفريع على احد القولين وان كان مرجوحا لا يكون غلطا (قوله وليس كذلك بل كل مخير الخ) ظاهره انه سلم له ما اقتضاه كلامه من ان كلاه ان يخرج من واجب نفسه وإن لزم

بين الاخراج من اى البلدين شاء واما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لانهم وتعلقها بمحلين يقتضى جواز نقلها كالمالك عشرين شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز لإخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق بقراء احد (٣٢٧) البلدين بذمة المالكين بخلاف

ما اذا كانا ببلد واحد فهو بعيد جدوا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعول عليه ويفرق بين ما هنا ومسئلة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المنقسمة في البلدين فلنفكر اكل تعلقها وشركة فيها لكن لما عسر التشقيق وسامت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقرام أحدهما وثم ليست متعلقة بالمالكين المنقسمين الاعلى الضعيف انهما المخاطبان بالفرض أولا فعلى هذا يتجه القياس على مسئلة الشياه

وأما على المعتمد أنها لزمت العبدان لافهم بمحل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينهما وبين مسئلة الشياه بوجه فالقياس عليها حينئذ اشتباه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل (باب من تلزمه الزكاة) اى شروطه (وما تجب) الزكاة (فيه) اى احواله التى يعلم بها انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتها له (شرط)

في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا ببعض كما هو ظاهر رسم (قوله بين الاخراج) الاولى في الاخراج (قوله بان الفرض) بالفاء (قوله اذا كانا) اى السيدان (قوله ان العبرة) بيان لما (قوله فهو بعيد الخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) اى فى مسئلة الشياه (وتم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشتراك الموسرين (قوله فعلى هذا) اى الضعيف (قوله كالا يخفى الخ) (خاتمة) لو اشترى عبدا فغربت الشمس ليلة الفطر وهما في خيار مجلس او شرط فطرته على من له الملك بان يكون الخيار لاهدهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار له ففطرته على من يؤله الملك ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على ورثته كى بقسطه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الغروب عن ارقام فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ووصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصى له لانه بالقبول يتبين انه ملكه من حين موت الموصى وإن رد الوصية فعلى الوارث فطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه في الرد والقبول فان قبل وقع الملك للبيت وفطرة الرقيق في التركة إن كان للبيت تركته ولا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها او معها فالفطرة على ورثته عن الرقيق إن قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم مغنى ونهاية وشرح الروض زاد شرح العباب ومثل ذلك باتى في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كافي المجموع اه (باب من تلزمه الزكاة)

اى زكاة المال (قوله اى شروطه) و (قوله اى احواله) لا يخفى ما فيه من التكافؤ والتعسف والانسب ان يقدر في الاول الاحوال ويلاحظ انسحابها على الثاني بمقتضى العطف بصرى (قوله اى احواله) اى ليس المراد بان يجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وإنما المراد اتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والضلال او معارضته بما قد يسقطه كالدن وعدم استقرار الملك نهاية ومغنى (وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية لا قوله ويسقط الى وخرج وما انبه عليه (قوله لمناسبتها له) اى فكان الترجمة شاملة لها فاساغ التعبير بفصل ع ش (قوله بانواعه الخ) وهى الحيوان والنبات والقدان والركاز والتجارة مغنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وعلى المغنى الا قوله ويسقط الى وخرج (قوله اصلى) سياتى حكم المرتد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه من رضى الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو اخرجهما لا تصح لاقبل الاسلام ولا بعده ويستردا عن أخذها وقد يقال اذا أخرجهما بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له قطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه من زكاة الفطر ع ش (قوله ماضى) اى عقاب ماضى او ذات ماضى لأنها تتعلق بذمته وان قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا بصرى ويحتمل ان المراد طلب ماضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبة بتداركه (قوله لما مرنا) مر ايضا انها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهي

تبعيض الصاع وفيه نظر ومخالفة لاطلاقهم انه لا ببعض لذلك اخرج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحرفى محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا ببعض كما هو ظاهر (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) (قوله لما مرنا الخ) مر ايضا انها تجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهي بالنسبة اليه على وزان

وجوب (زكاة المسال) بانواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الصديق رضى الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسلمين رواه البخارى فلا تجب على كافر اصلى وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة لظاير ما عرفت الصلاة ويسقط عنه باسلامه ماضى ترغيبا فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر انها تلزم الكافر عن موته

بالنسبة اليه على وزن زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم بما تقرر) أى فى قوله وجوب المطالبة فى الدنيا الخ ع ش (قوله ان هذا) أى الاسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أى فى كون هذا شرطا لوجوب الاخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كرى (قوله الخاملة) وسيأتى الوجوب على المبعض سم (قوله لاصل الخطاب) أى شرط لاصل الخ وهو خبران الشرط الخ (قوله لان مدار العطف) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها إذ لا فائدة حينئذ بل الملاحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فممنوع إذا الاسلام ليس شرطا فيه او وجوب الاخراج او هم ان الحرية شرط له وليس شرطا لاصل الطلب فليتامل محصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكلف والتعسف بصرى وفى نحوه بزيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المغنى وعلى القديم بملك بتملك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده فى الاصح وان قلنا بملك بتملك غير سيده فلا زكاة عليه ايضا لضعف ملكه كما سر ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من فيه رق الخ) هل يشكل بما يأتى فى المبعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقمة وبسببه (قوله كما سر) أى فى الفطرة (قوله الزكاة) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى الا قوله كقصرته إلى ويجزى وقوله ويغفر إلى اما إذا (قوله الزكاة) أى زكاة المال الذى حال عليه الحول فى رده نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلقة بالمرتد وسيد كرم حترزه (قوله وقنه) أى المسلم وكذا المرتد إذا عاد إلى الاسلام ايضا كما تقدم سم (قوله والحق بهما) أى بالمرتد وقنه (قوله بعضه وزوجته) أى المسلمان وكذا المرتدان إذا عادا إلى الاسلام ايضا (قوله عدم النية) أى نية التقرب (قوله على مامر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وإنما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعها بالنية تقرب وتجب نية التمييز اه سم اقول ذكر الشارح هناك المر تدعقب الاصل وفى سياقه فاشار به إلى ان ما ذكره فى الاصل من حيث النية يجزى فى المرتد مثله وذكر هناك ايضا ان ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم انه لا يتأتى من الكافر الا نية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل بما يأتى فى المبعض (قوله الكاملة) وسيأتى الوجوب على المبعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو اناسلنا ان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما فى شرطية الشرط المذكور والالزام ان يذكر فى سياق شروط المذكور ما ليس منها من شروط غيره ولا يخفى قبجه بل فساده وحينئذ فان كان المشروط هنا اصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الاخراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرط الكل منهما اذ ليس شرط لاصل الخطاب وان كان القدر المشترك بينهما فالاول ليس شرط له لتحقيق القدر المشترك فى اصل الخطاب وهو لا يشترط فيه اسلام ففعل الصواب خلاف ما اجاب به ومنه ان يختار الاحتمال الثاني وهو ان المشروط وجوب الاخراج والحرية كما هي شرط لاصل الخطاب شرط وجوب الاخراج ايضا وهذا ليس مراد الشرح بدليل قوله وهما كذلك وان اخذت المراد بهما فتأمل (وقنه) أى المسلم وينبغي والمر تد ايضا وعليه فيشترط عوده ايضا إلى الاسلام كما تقدم فى الحاشية (على مامر فى الفطرة) لم يتعرض فى الفطرة لنية المرتد وانما ذكر فى الاصل فى الاخراج عن نحو قريبه المسلم عن البسيط انه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام انه يكفى نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزي دفعها بالنية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله والابان زواله من حين الردة) ولا يخفى

وعلم بما تقرر أن هذا شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر (و) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما فى الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بها فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رق وان قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان ابقينا ملكه) لان أزله وهما ضعيفان والاصح أنه موقوف فتوقف هى أيضا كفطرة نفسه وقنه والحق بهما بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال فى الردة لتبين بقاء ملكه ويجزى ما اخرجها فى رده و يغفر عدم النية على مامر فى الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحينئذ لو كان أخرج فى رده فهل يرجع على أخذها من لاحق له فى النية

مطلقا لانه بان أن لا حق له فيما أخذه أو ان علم الحال نظير ما يأتي في ( ٣٢٩ ) التعليل كل محتمل والاول أقرب

وفرق بأن المخرج ثم له ولاية الاخراج في الجملة فأثر ملك الآخذ المعذور بعدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان أن لا ولاية له أصلا أما إذا وجبت ثم ارتد فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في رده المتصلة بموته لم تجزئه لانه بان أنه حالة الاخراج غير غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج ديونه حيثئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لانه لا يستدعي ولاية لاجزائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواساة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يرث وصرح به لانه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكاة على مكاتبه كاسيد كره وكونه لمعين حر الخ فلا زكاة في مال مسجد نقد أو غيره ولا في موقوف مطلقا ولا في نتاجه وثمره إن كان على جهة أو نحو رباط

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فلعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض الشيء فليتمل سم أي وقوله يرجع ببناء المفعول (قوله مطلقا) أي علم الآخذ الحال أو لم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فأخراجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه أخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذلك ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المعجزة فالمخرج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه إنما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من بينة فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن عش (قوله ثم) أي في الزكاة المعجلة (قوله فائز) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء اسلم أو قتل مغنى ونهاية (قوله ويظهر انه الخ) أي فيما إذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتمل الاجزاء) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه عش (قوله لضعف ملكه) الي المتن في النهاية إلا قوله سيعلم الي بشرط وقوله تمام الملك الي كونه وقوله حر الي اخره وقوله في مال الي في موقوف وكذا في المغنى إلا قوله وصرح الي يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حيز زواله وانهاية ومغنى قال عش قوله ولا زكاة على السيد الخ اي لاحال ولا استقبالا اه (قوله لانه يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بأن هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة الي ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال الكتابة وكال الكتابة ديون المعاملة سم ومرو يفيد قول المصنف الاتي أو كان غير لازم خلافا لدميري عش (قوله كاسيد كره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة سم (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم فانظر مم يعلم سم وايضا أي حاجة الي قوله حر مع سبقه في المتن وما المراد من قوله الي آخره (قوله لازكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا ان يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر انه كالحر سم (قوله نقد أو غيره) كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حذفها أو زيادة الف اخرى (قوله مطلقا) أي على معين أو غيره كردى (قوله كاسر) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النبات كردى (قوله ان كان على جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حوالان الجول ويوجه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفه بأشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الدين حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج إلا ان قبضه أو لا بل هو شريك في اعيان ربع الوقف بقدر ما شرط له الوقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة وإلا فلا فيه نظر سم على البهجة واعتمد مر الاول عش وتقدم في زكاة الفطر عن الايعاب والمغنى ما يؤيده (قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعنيين نصابا للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة عش (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومغنى أي لان الجنين لا يسمى صبيا عش (قوله من موقوف الجنين)

انه إنما يتبين زواله بموته مرتدا فلا يأتي قوله فهل يرجع فلعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض الشيء فليتمل (قوله وصرح به لانه قد يتوهم الخ) أي اولانه قد يتوهم أن المراد الحرية وما في حكمها من الاستقلال المصحح لذلك (قوله فلا زكاة على مكاتبه) أي عن مال الكتابة (قوله كاسيد كره) أي بقوله أو غير لازم كال كتابة فلا زكاة (قوله وكونه لمعين الخ) المتبادر كونه في خير سيعلم الخ فانظر مم يعلم (قوله فلا زكاة في مال مسجد) قد يقال المسجد معين حر إلا ان يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر أنه كالحر (قوله)

عبارة النهاية والمغنى مال الحمل الموقوف له بارث أو وصية اه قال ع ش وبقي مالوا انفصل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو غيره إذا تبين عدم استحقاق الخشي كالو كان الخشي ابن أخ فتقدير انوثته لا يرث وبتقدير ذكورته يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبؤبده مالو عين القاضى لكل من غرما المفلس قدر ما من ماله ومضى الحال قبل قبضه له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعلله بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله لانه في حال الوقف الخ) عبارة النهاية والمغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لغير حمل كالريح وقياس ما ذكر في مالوا انفصل ميتا من انه لازكاة على الورثة لانه لازكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين ان للاحمل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل ان الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح م ر لعدم الثقة الخ انا إذا علمنا حياته وجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يز يد على انه سأل حيا وانفصل حيا يحقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوى الخ) معتمد ع ش (قوله لم تجب على بقية الورثة الخ) اى في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال تجب في ماله أى المحجور عليه ولا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى بوجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال تجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر اه سم (قوله والمحجور عليه) الى قوله سواء العاى في النهاية والمغنى (قوله والولى مخاطب الخ) وإذا لم يخبر بها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل يضمن الولى فيه نظر وينبغي الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر لعلة احتراز عن نحو ما ياتي في قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا غلب الخ (قوله منه) اى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) اى في ما لم ينهاية ومغنى (قوله سواء العاى الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما إفتاء القفال الا فى الشرح ولو كان الولى غير متمذهب بل عاميا صر فاقان الزمه كما ذكرها باخراجهما فواضح كما قاله الاذرى والإقالة وجه كما قال شيخنا الاحتياط بمثل ما مر عن القفال . الأوجه كما قاله أيضا أن قيم الحاكم يعمل بمذهبه كما كم آخر بخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله م ر بل عاميا صر فافاد يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي حج والولى مخاطب باخراجهما منه سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله م ر بمثل ما مر الخ اى من ان يحسب زكاته الخ

لانه في حال الوقف لم يكن موثوقا به ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمحجور عليه بسفه والولى مخاطب باخراجهما وجوبان اعتقد الوجوب سواء العاى وغيره وزعم أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوى أنه لما انفصل ميتا لم تجب الخ) نوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الامام بخروج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الصلاح والاشتداد من خيارهما ان من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للحمل ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن خياره ونحوه شرح م ر (قوله في المتن وتجب في مال الصبي والمحجون) في شرح العباب بعد كلام قرر ما نصه وبه يرد على من قال تجب في ماله أى المحجور لا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى بوجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال تجب في ماله اى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب إخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه أقول إذا لم يخبر بها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن إذ لا يصح إخراجها قبل كماله وهل



وذلك إنما كان قبل تدوين

المذاهب واستقرارها ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير المولى فيما يظهر وذلك لخبر ابغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة وفي رواية الزكاة وهو مرسل اعتضد بقوله خمسة من الصحابة وبوروده متصلا من طرق ضعيفة والقياس على معشره وفطرة بدنه الموافق عليهما الخصم اوضح حجة عليه قال ابن عبد السلام ولا يعذر وصى اى يرى وجوبها وهو مثال نهاية الامام عن إخراجها فان خالفه أخرجهاسرا اه وهو ظاهر في امام او نائبه يرى وجوبها اما إذا لم يره ونهاه فينبغى وجوب امثاله حينئذ لا نعلم يتعده بالنسبة لاعتقاده إلا إذا قلنا ليس له حمل الناس على مذهبه لتعديده حينئذ وكان هذا هو ملحظ ابن عبد السلام ومع ذلك فينبغى تقييده بما إذا لم يغلب على ظنه انه يغرمه ما أخرجه ولوسرا وافق القفال بان الاحتياط للمولى الخفى ان يؤخرها لكاله فيخبر بها ولا يخبر بها فيغيره الحاكم اه والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب او بالنسبة لضبطها واخباره بها إذا كمل وينبغى للشافعى ان يحتاط باستحكام شافعى في إخراجها حتى لا يرفع الخفى فيغيره وباتى قبيل الصالح ماله تعلق بذلك

وله الرفع للحاكم اه ع ش (قوله وذلك) أى قوله لا مذهب للعامة كرى ولا عبرة الخ وقال الزيادة وخلافا لمركباى (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفيه وطارى الجنون بعد البلوغ سم (قوله وذلك) اى وجوب الزكاة في مال الصبي الخ (قوله لخبر) إلى قوله قال في النهاية لا قوله وهو مرسل إلى والقياس (قوله لخبر ابغوا الخ) اى ولشمول الخبر المار لهم ولان المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال ومالها قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تحتص بالملكف نهاية معنى (قوله وفي رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى بماله مال فليتجرفه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة نهاية (قوله والقياس) مبتدأ خبره قوله ووضح الخ (قوله الموافق عليها الخصم) اى ولم يصح في إسقاط الزكاة ولا في تأخر إخراجها إلى البلوغ شىء قال الامام احمد لا عرف عن الصحابة شيئا صحيحا انها لا تجب معنى (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) اى في ترك الإخراج سم (قوله وهو مثال) اى الوصى فالمراد مطلق ولى المحجور عليه (قوله نه الامام عن إخراجها) اى من مال مولى له نصيبان الامام بذلك (قوله فان خافه) أى الامام لو أخرجهاسرا (قوله وأخرجهاسرا) أى محافظة على الواجب بقدر الامكان (قوله يرى وجوبها) اى في مال المحجور عليه (قوله اما إذا لم يره) اى كالخفى إيعاب (قوله فينبغى وجوب امثاله) اى ومع وجوب الامثال ينبغى ان لا يسقط وجوب الزكاة راسا نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه سم عبارة لا يعاب وجب على المولى ان يطيعه وفيه نظر لما تقرر ان العبرة باعتقاد المولى فلا نظر لامر الامام بما يخالفه وإن جاز له ذلك في اعتقاده اه (قوله إذ ليس له حمل الناس الخ) اى هو المعتمد (قوله وكان هذا) اى ليس للامام حمل الناس على مذهبه (قوله فينبغى تقييده) اى ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الإخراج مع النهى عنه جها اوسرا (قوله ان يؤخرها الخ) اى ان يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك معنى (قوله والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج عليه إذا العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده ان لا وجوب سم (قوله وينبغى للشافعى الخ) عبارة لا يعاب ومن الاحتياط أن يستأذن المولى الشافعى مثلا كما شافعى مثلا في إخراجها او يرفع الامر اليه بعد إخراجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها إذا كمل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره القفال ان اعتقاد المولى انما يدار عليه خطابه بوجوب الإخراج عليه تارة وعدمه اخرى واما بالنسبة لتعلقها بالمال حتى يلزم المحجور إخراجها إذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد المولى ولا لا وجوب اعلى الخفى عدم الإخراج ولم يقولوا الا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذى ذكره القفال فائدة بل يكون متمعا لانه إذا فرض ان المولى خفى وان العبرة باعتقاد بالنسبة لتعلق بالمال ايضا لم تعلق بالمال شىء فلا يجوز له الإخراج ولا يخرج المولى إذا كمل وقد ذكر واما بديل على خلاف هذين اه (قوله ولا يخبر بها الخ) اى فان أخرجهاسرا ما عدا ما بتحرير ذلك عليه فينبغى مع عدم الاجزاء فسقه وانزاله لانه تصرف في ملك الغير بطريق التعدى ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهل التحريم ثم قل من وجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغى الاعتداد بإخراجها السابق سم على البهجة اه ع ش وقوله فينبغى الخ تقدم عن الايعاب ما يفيد خلافه (قوله فيغيره) قد يقال هذا لا يقتضى الوجوب لان له أن يرضى بالغرامة سم أى فينبغى أن يرد بوجوب الامثال عدم

يضمن المولى فيه نظرو وينبغى الضمان إن قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد يمنع في البالغ السفيه وطارى الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) اى في الإخراج فلا يتركه (قوله فينبغى وجوب امثاله) أى ومع وجوب الامثال ينبغى أن لا يسقط وجوب الزكاة راسا نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله فيغيره الحاكم) قد يقال لا يقتضى الوجوب لان له أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أى فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع ان اعتقاده عدم وجوب الزكاة وامتناع الإخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) اى العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده

لزم الاخراج (قوله ولو آخرها المعتد الخ) لو كان تأخير المعتد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم اقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا لم يغلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولي الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد الولي عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه سم وبصرى عبارة ع ش قال الزبائدي ولو آخرها معتقد الوجوب اثم ولزم المحجور عليه بعد كماله إخراجها ولو حنفياً إذ العبرة باعتقاد الولي اه وهو مخالف لما في سم على المنهج تبعاً لم وعبارته (واظر لو اختلف عقيدة المحجور والولي بأن كان الصبي شافعيًا والولي حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أمضى حنفى فلا ينبغي للولي الشافعي أن يخرج زكاته إلا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعي مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعي دون أبي حنيفة فقلد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايبته بعد كماله أنه كشافعي لزمه زكاة عند الشافعي فقلد أبا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المخرجة من مال المولى عبارة المغنى (فائدة) اجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من اموال الايتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ملكهم بان الغش ان كان يماثل اجرة الضرب والتخليص فيساح به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان ساوى) أى الغش (قوله ومم) أى فى اوائل باب زكاة النقود (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان لمحجور تعيين الاول أى إخراج قدر الواجب خالصاً ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي إلا أنه ساكت عن اجرة الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لأنه ليس من اهله في كفره بالاطعام والكسوة لكن يبيح النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج اليه في العمر الغالب على مافى المجموع وهو المعتد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول فليراجع ع ش (قوله وتجب) إلى قول المتن ر قيل في النهاية والمغنى لا قوله سبكي وقوله ولا حائل إلى المتن (قوله وتجب في المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على نزعهما بانه ومغنى وهذا تقييد لمحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين او دين ولا يئنه به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن من يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً أو امتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بأن يكون له به) أى بالمجحد نهية ومغنى (قوله يئنه) أى لا تمتنع عن اداء الشهادة (قوله او يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهية ومغنى أى بان كان مجتهداً أى ويسهل الاستخلاص بالبيئنة وعلم القاضى فان لم يسهل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة او غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده

أن لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في إخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه إخراجهم وإن كان يعتقد الولي الوجوب أو شافعيًا لزمه وإن كان يعتقد الولي عدم الوجوب لأنه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعي مثلاً إذا لزمه حق كزكاة عند الشافعي دون أبي حنيفة فقلد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايبته بعد كماله أنه كشافعي لزمه زكاة عند الشافعي فقلد أبا حنيفة ولو كان تأخير المعتد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر (قوله حتى يتمكن او يعود) فيه امران الاول لو عاد بعضه بنتى وجوب تركه في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوكه وكذا يقال في الغائب الا ان إذا وصل اليه بعضه والثاني انه لو اخرج قبل التمكن والعود اليه فهل له الرجوع مطلقاً ولا مطلقاً وعلى

ولو آخرها المعتد للوجوب  
أثم ولزم المولى ولو حنفياً  
فيما يظهر اخراجها إذا كمل  
ويساح بغشها ان ساوى  
أجرة الضرب أى المحتاج  
اليه والتخلص كقوله السبكي  
ومرافيه (وكذا) تجب  
على (من) ملك ببعضه  
الحر نصاً فى الاصح لتمام  
ملكه ومن ثم كفر كالموسر  
(و) تجب (فى) المغصوب  
والمسروق (والضال) ومنه  
الواقع فى بحر والمدفون  
المنسى محله (والمجحد)  
الدين وسبأى الدين (فى)  
الاظهر لوجود النصاب  
فى الحول (ولا يجب دفعها)  
أى الزكاة (حتى) يتمكن  
من المال بأن يكون له به  
بيئنة أو يعلمه القاضى

ليده غش (قوله أو يقدر هو على خلاصه) أى المغصوب ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كاعسار وغيبة وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون وخبره لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الدين بدل وسياق الدين ومع ذلك يغنى عنه قوله ولا حائل (أو يعود إليه) فيه امران الأول أنه لو عاد بعضه يبتنى وجوب تركيته في الحال وإن كان دون نصاب تمام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع أولا مطلقا أو على تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير سم (قوله أن كانت الماشية سائمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في اسمايتها والا فالدنى مر أنه إذا اسماها الغاصب لا زكاة فيها ع شر زاد البجيرى أو يغصبها قبل آخر الحول بمن يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكمها اسمايتها وتستمر سائمة وهي ضالة إلى آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الاسامة في كل مرة كما قاله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض الخ) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر يجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضيتها أنها لو كانت غنما خمسين أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع سم وعش أى وحين انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لم يذمه الإخراج حالا الخ) أى كالدين الحال على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله بأن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل ملاحظ الإيجاب كونه الخ (قوله ولو زوم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب زكاة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى البائع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى

تفصيل التعجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر يجب زكاة ما عد الحول الأول وهذا شامل للسائمة فقضيتها أنها لو كانت خمسين غنما أو ستة أبل مثلا وجب زكاة ما عد الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول المصنف وبنت مخاض لها ستة وقال أنه مبنى على ضعيف فراجع وتامله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد قويا إذا كان الخيار له وحده أو لها وتم البيع فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث لزكاة الموائى الحول (فرغ) وأن باعه أى النصاب بشرط الخيار له وحكمنا بأن الملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لها وفسخ العقد فيهما بل قطع الحول لعدم تجديد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقا أو في الثانية وفسخ العقد زكاة أى المبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ذكره الأصل اه فقد أفاد هذا الكلام أن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعا من ابتداء الحول وفيهما في باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلا وثمرتها بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان الخيار له وإن لم يبق الملك له بأن مضى البيع في الأولى وفسخ في الثانية وهي أى الزكاة موقوفة إن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لها فن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه اه وفيه تصريح بأن وقف الملك في زمن خيارهما لا يمنع الاعتداده على من ثبت له ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد كان ابتداء حول المشتري منه أعنى العقد قدامه وهذا كله ظاهر وإثباته عليه لآنى رأيت من وهم فيه (نق) أنه سياتى أى في الحاشية في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الأول فيكون الملك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك لاحدا أو أنه قال في شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن الزركشى أن الظاهر الثاني اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه) وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين موسرا به أو (يعود) إليه حينئذ يزكى للأحوال الماضية أن كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب بما يجب لإخراجه فإذا كان نصا با فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم يجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) يجب على المشتري في (المشتري قبل قبضه) إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه لتسكنه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم لم يذمه الإخراج حالا حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه القولان) في نحو المغصوب لعدم صحة التصرف فيه ويحاج بأن هذا ليس هو ملاحظ الإيجاب بل كونه في ملكه ولزوم الإخراج شرطه القدرة عليه وهي موجودة ويشكل على ذلك قولهم للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه

لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وإنما زوجه إخراج زكاة راس مال السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقبضه  
بدليل أن تعذر المسلم فيه لا يوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمكن من الاستقرار كما تقرر لأن له حيث وفي الثمن الاستقلال  
بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس متمكنا (٣٣٤) من ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكف به فان قلت يمكنه أن

يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضا فالتن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في مبحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالأجرة لتنام مشابهته لها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكفى التمكن من قبضها ويأتي في إصداق المعين ما يؤيد ذلك (وتجب في الغائب ولا يجب دفعها في الحال عن الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه فإنه كالفي صندوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان سائرا لم يجب الإخراج عنه حتى يصل للمالك أو وكيله كما اعتمده هنا فقوله في قسم الصدقات أن كان ببادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافرا معه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فورا وهو ظاهر أن كان المال بمحل لا مستحق به وبلد

وإذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حيث لا حائل من قبض الثمن (قوله لأن الثمن الخ) عبارة في الإيعاب وما دام المبيع لم يقبض فلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وإنما لزومه الخ) أي المسلم اليه وهو جواب سؤال منشؤه قوله للثمن المقتضى الخ (قوله وإن لم يقبض الخ) ببناء المفعول من الإقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم اليه أو المفعول من القبض والضمير للمسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لم يمكنه من قبضه الخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل سم (قوله لم يكف به) أي لم يكف البائع بأقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكفى التمكن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يغني عن هذا التكلف قول المصنف الآتي ولا فكمغصوب (قوله لأنه) إلى قوله كما اعتمده في النهاية والمغنى (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلد المال أن استقر فيه نهاية ومغنى (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائرا) أي إلى ما لكرشيدى (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ سم عبارة عن أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته مستحق على الوجوب كما يأتي في قوله مر والوجه اخذنا من اقتضاء الخ اه (قوله أن كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري يحتمل أن يكون محمولا على ما إذا كان مستقرا بها اه (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذرى سم عبارة البصري عبارة الأذرى على ما نقله في النهاية اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ زكاته في الحال انتهت وواضح أن مراده إذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد أو تقليد صحيح إذا علمت ذلك تبيين لك ما في قول الشارح ولا يتكل الخ وقوله وبه رد الغزى اه وذكر المغنى عن الأذرى غير ما في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الرجوع فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم أن كان هناك ساع أو حاكم يأخذ الزكاة دفعها إليه في الحال لأن له نقل الزكاة عنه على ذلك الأذرى اه وقوله دفعها إليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للحمل عليه (قوله وان لا يقدر) إلى قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله والذي يظهر إلى المتن

وحال عليه حول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجه وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض ممكن في جانب البائع أيضا فليتأمل (قوله ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان الخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مر (قوله حتى يصل للمالك الخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السير وقت الوجوب إن لم يكن مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الآتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فقوله الخ (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها) اقتصر

(قوله)

المالك أقرب البلاد إليه أو أذن له الإمام في النقل وأما غير ذلك فيظهر أنه يلزمه

التوكيل فورا لمن يخرجها ببلد المال ولا يتكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المال لأنه لا يمتنع على القاضي إخراج زكاة الغائبين على ما يأتي وبه رد الغزى قول الأذرى أنه يأخذها (والا) بقدر عليه لتعذر السفر إليه لنحو خوف أو انقطاع خبره أو لشك في سلامته

(فكمغصوب فان اعدلومه الاخراج لما مضى وإلا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه (٣٣٥))

وفي نحو الغائب بمستحق محل

الوجوب لا التمكن (والدين إن كان معشرا أو ماشية) لا لتجارة كان أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كال كتابة فلا زكاة) فيه لأن علتها في المعشر الزهو في ملكه ولم يوجد في الماشية السوم ولا سوم فيها في الذمة بخلاف النقد فان العلة فيه النقدية وهي حاصلة ولان الجائز يقدر من هو عليه على إسقاطه متى شامو قضية كلامهم في مواضع ان لا يل للزوم حكمه حكم اللازم وخارج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده (بالنجوم فيجب فيه لأنه لازم) (أو عرضا) لتجارة (أو نقدا فكذا في القديم) لا تجب فيه لأنه غير ملكه (وفي الجديد إن كان حالا) ابتداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لأعسار وغيره) كطل أو غيبة أو جحود ولا بيعة (فكمغصوب) فلا يجب الاخراج إلا ان قبضه اما تعلقها به وهو في الذمة فباق حتى يتعلق به حق المستحقين فلا يصح الإبراء من قدرها منه (وإن تيسر) بان كان على مقر ملى باذل أو جاحد وبه بيعة أو يعلبه القاضى (وجبت تركيته في الحال) وإن لم يقبضه لأنه قادر على قبضه فهو كما يسده

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهاية والمغنى فيأتى فيه ما مر لعدم القدرة في الموضعين اه (قوله فيه) أى فى المغصوب رشيدى (قوله بمستحق محل الوجوب) أى إن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلا التي بها المال وعليه فلو أعذر الدفع اليهم بعد وصول المال لمالكه فيحتمل وجوب إرساله لمستحق اقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب ودفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا اقرب وإلا فللمستحقين باقرب محل اليه ع ش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته فيه نظروا بوجه الثاني سم وفيه نظر عبارة البجيرى قال سم وهل يعتبر بلد رب الدين أو المدين المتجه الثاني ثم رأيت مر اعتمدى في باب قسم الصدقات أن العبرة بلد رب الدين وانه لا يتعين صرفه في بلده بل صرفه في أى بلد اراده معللا ذلك بان التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر تأمل شو برى اه (قوله كان أقرضه أربعين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهو) هو بدو الصلاح وهو بفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضمها مع تشديد الواو ع ش (قوله ولان الجائز الخ) عبارة المغنى واما دين الكتابة فلان للعبد إسقاطه متى شاء ويؤخذ من ذلك انه لو كان للسيد على المكاتب دين أى من المعاملة لازكاة فيه وانه لو احوال المكاتب سيده بالنجوم على شخص ان الزكاة تجب على السيد وهو كذلك لانه يسقط بتعجز في الاولى دون الثانية (قوله ان الابل للزوم حكمه) معتمداى كضمن للمبيع في مدة الخيار لغير البائع ع ش (فتجب فيه لانه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجز المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما فى به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم عن المغنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر وعجز نفسه سقط أى ولا زكاة فيه قبل تعجز المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجز نفسه فكان كنجوم الكتابة اه (قوله لانه غير ملكه) أى حقيقة فاشبهه دين المكاتب مغنى (قوله ولا بيعة) أى ولا نحو هانهاية أى من شاهدو يمين أو علم القاضى ع ش (قوله فلا يجب الاخراج الخ) ولو كان مقرا له فى الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج قطعاً قاله فى الشامل نهاية ومغنى (قوله وبه بيعة أو يعلبه الخ) أى وسهل الاستخلاص بهما فان لم يسهل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج إلا بعد عوده لبلده ع ش (قوله أو يعلبه القاضى) أى وقتنا يقضى بعلمه مغنى (وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر اه سم (قوله ان من القدرة الخ) أى فيجب الاخراج حالا ع ش (قوله مالو تيسر له الظفر الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب فى الحال اذ هو غير متمكن من حقه فى الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لئلا يقدح حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وقال للنهاية وخلافه لانه فى قول المتن (أو مؤجلا) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو على ملى باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بيعة ولم يعلبه القاضى فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأصل ونحوه اه ففيه تصريح بانه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البيعة وشرحه والحلول لدينه المؤجل وإن لم يقبضه اذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الاجل اه سم ويأتى عن النهاية

مر فى شرحه على ما ذكره الاذرى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر (تنبيه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمستحق بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته فيه نظروا بوجه الثاني (قوله فتجب فيه لانه لازم) أى ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجز المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما فى به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وان لم يقبضه) كذا مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر إذا تيسر الظفر بقدره من جنسه اما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يتجه الوجوب فى الحال اذ هو غير متمكن من حقه فى الحال لانه لا يملك ما يأخذه ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لئلا يقدح حقه من ثمنه فلا يصل إلى حقه إلا بعد البيع مر (قوله فى المتن أو مؤجلا) عبارة الروض وشرحه وإلا بان كان مؤجلا ولو

وقضية كلام جمع ان من القدرة مالو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وإن قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافة (أو مؤجلا)

والمغني ما يوافقه ويفيده أيضا ما قدمه الشارح من أن الحال إنتهاء كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فالذهب أنه الخ فجرد بيان ما يفيد المتن اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابتا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابتا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مروقه فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مرأسم قال عرش قوله مر فالوجه أنه كما مؤجل أي فلا تجب الزكاة إلا بعد فراغ المدقة وسهولة الاختيار واصله لبيده اه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية ففيه ما مر اه (قوله لا بعد قبضه) أي أو حلوله وسهولة اخذه كما مر عن الروض والبهجة وشرهما عبارة تسم قوله لا بعد قبضه قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده قبل حلوله فإن هذا الوجه محله إذا كان على مليء ولا مانع سوى الاجل وحينئذ فتجحل وجب الاخراج قبض أو لانهاية ومغني (قوله ويرد الخ) يتامل سم (قوله بينه) أي الغائب (وسياتي الخ) عبارة المغني والنهاية فائدة قال السبكي إذا واجبت الزكاة في الدين وقلنا تتعلق بالمال لتعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدوق والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أن له القبض لأجل اداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يخاف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الإبراء من صداقها وهو نصاب وقدم مضى على ذلك أو قال فإبرأته منه فإنه لا يقع الطلاق لانها لا تملك الإبراء من جميعه وهي مسئلة حسنة فتفطن لها فانها كثيرة الوقوع اه قال عرش قوله مر فيحتاج إلى الاحتراز الخ أي كأي يقول في ذمته كذا ولي ولاية قبضه وقوله مر على الإبراء من صداقها خرج بذلك ما لو علق طلاقها على إبرائها من بعض صداقها حيث أبرأت منه وبقي ذمة الزوج قدر الزكاة وقع وقوله مر وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله مر لانها لا تملك الإبراء الخ أي وطريقهما أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئ منه عرش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أي ولا يدعى أنه لسم (قوله وهو الوجه) وفاقا للنهاية والمغني (قوله تختص الشركة) أي شركة المستحقين (بالايعان) أي ولا توجد في الديون (قوله أن ينزع الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أي من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أي ولا يجوز له أيضا على الصحيح وقبل يجوزته كالمال وكان دية شيخنا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شيخنا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك على مليء باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا يبدن ولم يعلمه القاضي فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالضال ونحوه اه ففيه تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصوره المؤجل وعبارة البهجة وشرهما والحلول للدينه المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليئا ولا مانع سوى الاجل اه وعبارة الارشاد وحلول بقدره أي مع قدرة على استيفائه قال الشارح في شرحه بان كان على مليء حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه اه (فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله في المتن) وقيل يجب دفعها قبل قبضه مراده قبل حلوله شرح مر (قوله ويرد الخ) يتامل ولو كان لدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كما مؤجل لتعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مروقه فالوجه الخ هذا ظاهر إن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالبه وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركه في الحال مر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابتا على مليء حاضر (فالذهب أنه كغصب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسهل إحضاره ويرد قياسه بقوله يسهل إحضاره فإنه الفارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسنوي أن الصواب قبل حلوله وسياتي تعلق الزكاة بعين المال فعليه ملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه له مثلال أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو الوجه من قول الاذرعي تختص الشركة بالايعان وبحث السبكي أيضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على ظنه أن الدائن لا يؤدي الزكاة بما قبضه ولا اداها قبل أن ينزع قدرها ويفرقه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الاداء اليه أو يعطيه من زكاته ثم يردّها اليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من يده نصاب فأكثره وجلا او حاله تعالى أو لادى (٣٣٧) (وجوبها) عليه (في اظهر الاقوال)

لاطلاق النصوص الموجبة لها ولانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعاً كما لو كان له ما يوفيه غير ما يده والشأن يمنع مطلقاً (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) المضروب وغيره ومنه الركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو ان له ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكرها فلا اعتراض عليه خلافاً لما وقع للاستوى دون الظاهر وهو المواشي والزرع والثمار والمعادن ولا ترد هذه على قوله نقداً لانها لا تسمى نقداً لا بعد التخليص من التراب ونحوه لانه ينمو بنفسه بخلاف الباطن (فعلى الاول) الاظهر (لو حجر عليه لدين خال الحول في الحجر فكغصب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلاً بينه وبين ماله فان عاد له المال ببراءة او نحوه اخرج للماضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضى لكل غريم عيناً وبمكته من اخذها على ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلا زكاة قطعاً لضعف المالك

وشرط الدافع ان يقضيه ذلك عن دينه ولا يجوز له ولا يصح قضاءه بها او معلوم ان طلب المدين الزكاة ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) اى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذى) الى قوله وان اعترضه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولما تكلموا الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله الله تعالى اولادى) من جنس المال ام لا والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون نهاية ومعنى قال عرش انما قيد مر بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بما اداه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالومه من الديون قطعاً اه (قوله غير ما يده) اى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) اى كما يمنع وجوب الحج نهاية (قوله مطلقاً) اى في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) اى من النقد وقال المغنى ومن الباطن الركاز (قوله ولما تكلموا الخ) اى في بحث اداء الزكاة كردى وذلك جواب عما قيل قال فلم ذكروها هنا (قوله على ما يشملها الخ) اى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن اه اقول اشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) اى ما يشملها وقال السكردى اى التكلم اه (قوله ذكروها) اى في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كردى (قوله فلا اعتراض عليه) اى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن (قوله ولا ترد هذه) اى المعادن (قوله لانه الخ) علته لما يفهمه قوله دون الظاهر اى يمنع في المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) اى فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه نهاية ومعنى (قوله ونحوه) اى كمضاء الغير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعاً والموصى له لو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احداً زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية واسنى اى ملك كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا حتم قبول الموصى له واما الموصى له فلا حتم لعدم قبوله عرش (فلا زكاة قطعاً الخ) عبارة شرح الروض اى والمغنى فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه وسيأتى في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى در شرح الروض بما نصه والاوجه عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك اى المال للمحجور عليه خلافاً لبعض المتأخرين اه (قوله وقيدته الخ) اى عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك مر اه سم (قوله مقتضى ما ذكر) اى قوله هذا اذا لم يعين القاضى الخ (انه لا زكاة وان لم يباخذوه) تقدم عن

(قوله ولما تكلموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله دون الظاهر وهو الخ) والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون شرح مر (قوله فلا زكاة قطعاً) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به وهو ظاهر فيما اذا اخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغى ان يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه اه وسيأتى في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم لزومها عليه قال السبكي انه ظاهر ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من اخذه بلا بيع او تعويض الخ اه اى فان لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقيدته السبكي الخ) اعتمد ذلك مر تنبيه مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه الخ) والاوجه في شرح مر عدم الفرق بين اخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تاخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احداً زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على الزوم وتما الصيغة وجد فيه من ابتداء المالك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه ما يأتى في الاجرة انه الخ) اقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٤٣) (شروانى وقاسم ثالث) حيث وقيدته السبكي والاستوى بما اذا كان ما عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه الاذرى (تنبيه) مقتضى ما ذكر انه لا زكاة وان لم يباخذوه وينافيه ما يأتى في الاجرة انه يتبين

الاستقرار بيقين الوجوب وقد يفرق بان المانع ثم عدم الاستقرار المقضى للضعف وقد بان زواله والمانع هنا تعلق حقهم به المقتضى للضعف ايضا وعدم اخذهم له بعد الحول لا يرتفع ذلك التعلق من اصله وإنما المرتفع استمراره فالضعف موجود الى اخر الحول اخذوا او تركوا فتامله (ولو اجتمع زكاة) او حجب او كفارة او نذر (ودين ادى في تركه) وضاعت عنهما (قدمت) الزكاة او نحوها مما ذكر وان سبق تعلق غيرها عليها للخبر الصحيح فدين الله احق بالقضاء ولايتها تصرف للادى ففيها حق ادى مع حق الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان لانها وان كانت حقا لله تعالى فيها معنى الاجرة (وفي قول الدين) لان حق الادى مبنى على المضايقة وكما يقدم القود على قتل نحو الردة وورد بان حدود الله مبناها على الدرء ما امكن والزكاة فيها حق ادى ايضا كما تقرر (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان حق الله تعالى يصرف للادى فهو المنتفع به ولو اجتمعت الزكاة ونحو كفارة قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقى النصاب ولا بان تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيرها

النهاية اعتباره وعن الاسنى والمغنى اعتباد خلافه (قوله ثم) اى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلا فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام لانه التمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسئلة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستقرار رسم (قوله او حجب) الى قول الماتن والغنيمة فى النهاية لا لقوله والزكاة فيها الى الماتن وكذا فى المغنى لا لقوله لانها وان كانت الى الماتن (قوله او حجب الخ) اى اوجزاء الصيدنهاية ومغنى قول الماتن (ودين ادى) اى ولو كان الدين لمحجور عليه ع ش (قوله قدمت الزكاة الخ) اى ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومغنى وتقدم الشرح وفاقا للشيخ الاسلام خلافه (قوله وان سبق تعلق غير ما الخ) اى وان تعلق الدين بالعين قبل الموت كالمروءون نهاية ومغنى (قوله فيها معنى الاجرة) عبارة النهاية المقلب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبنى على المضايقة) اى لاحتياجه واقتضاه نهاية ومغنى (قوله وورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدرء) اى الدفع كردى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق ادى ايضا كنجود التمتع والجنابة (قوله كما تقرر) اى انفاؤه ولايتها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) اى من حقوق الله تعالى (قوله بان بقى النصاب) اى كله او بعضه نهاية ومغنى (قوله فيوزع عليهما) اى عند الامكان نهاية قال ع ش اما اذا لم يمكن التوزيع كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يبق فانه يصرف للممكن منهما ولو كان عليه زكاة وحجب ولم يوجد اجير برضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة اما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والسكفارة جزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا يبقى التفارقة بينهما لا مكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان امكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص السكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتاقا ولم يف ما يخصها برقة هل يشتري به بعضها وان قل ويعتقه او لا لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه فطر والظاهر الثانى وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه وقوله والا صرف لغير الحج انظر لو زاد عن الغير شىء هل يصرف الزائد الى الورثة ولهم التصرف فيه او بآخر لاحتمال ان يوجد من رضى به او كيف الحال (قوله قدمت الزكاة الخ) اى على دين الادى ولو اجتمعت لزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما قسطن ان امكن كما فعل به فيما لو اجتمعت فى التركة كما تقدم ع ش (قوله فتقدم) اى الزكاة ولو ملك نصابا فنذر التصديق به او بشىء منه او جعله صدقة او اضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وإن كان ذلك

فيما اذا كان الخيار للمتبايعين ثم فسخ العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قد يقال ان الوجوب هنا ولى للحكم بملك المفسد ظاهرا ايضا اللهم الا ان يفرق بان تسلط البائع اقوى من غيره لتمكنه من ابقاء المملك ودفع المشتري عنه بمجرد الفسخ بلفظ او فعل لا عن طريقه بخلاف المفاش واحترزت بقولى بمجرد الفسخ الخ كما يقال المفسد متمكن من ابقاء ما يكو دفع الغرماء بنحو الاقتراض وتوفيقهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تعذره فليتامل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتمام السنة الاولى مثلا فى مثال الاجرة الا لم يتبين ان العشرين التى هى اجرة تلك السنة كانت قبل التمام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشرين المذكورة موصوفة بعد التمام بكونها قبل التمام كانت غير مستقرة غاية الامر ان هذا الوصف انقطع بالتمام الا انه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسئلة الحجر من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن ان يفرق بان المال هنا يصدد اخذ الغرماء له والاجرة ليست يصدد الرجوع للمستاجر بل يصدد الاستقرار (قوله قدمت الزكاة) اى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمروءون شرح مر اه (قوله والزكاة فيها حق ادى ايضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقى النصاب) اى او بعضه مر (قوله



فيوزع عليهما وخرج بتركه اجتماع ذلك على حي ضائق ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة جزما والقديم حق الادى جزما ما لم يتعلق به بالعين فتقدم مطلقا (والغنيمة قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار ( ٣٣٩ ) الغانمون) المسلمون سواء كانوا كل

الجيش أو بعضه كان عزل الامام لطائفة منهم طائفة من الغنيمة (تملكها ومضى بعده) أى اختيار الملك (حول والجميع نصف زكوى) وبلغ نصيب كل شخص نصابا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخطبة) بان توجد شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (والا) توجد هذه كلها بان لم يختاروا تملكها او لم يمس حول او مضى وهي اضاف او نصف غير زكوى أو زكوى ولم يبلغ نصابا او بلغه بالخمس (فلا) زكاة فيها لعدم الملك او ضعفه في الاولى بدليل انه يسقط بالاعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم بما يصيبه وكما يصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم فيها انه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وان لا وليس بعيد وان استعبده الاذرع لانه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى في الرابعة وعدم بلوغه نصابا في الخامسة وعدم ثبوت الخطبة في السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس إذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (ولو اصدقها نصاب شائمة معينا) او بعضه وجدت

في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه نهاية ومعنى قال ع ش وإن كان ذلك في الذمة أى اصله في الذمة ثم عين ما يديه عنه اه (قوله مطلقا) أى حجر عليه لام ع ش ورشيدى (قوله) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (كذا في النهاية والمعنى) (قوله) أى اختيار) إلى قوله نعم في النهاية إلا قوله توجد إلى يكون وكذا في المعنى إلا قوله وظاهر كلامهم إلى وعدم المال قول المتن (والجميع نصف زكوى الخ) أى ماشية كانت أو غيرها نهاية ومعنى (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة لأنها هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصبا بغير الخمس ثم رايت الاسنوى في شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوية لما قلنا سم ويشير إلى ما قاله ايضا اقتصار المعنى والنهاية على المعطوف في تصوير الشارح كما مر (قوله) ويكون الخ) عطف على توجد (قوله) ولا توجد هذه الخ) أى وإن اتى شرط من هذه الشروط الستة معنى (قوله) وهو اصناف) أى ولو زكوية وإن بلغ كل نصابا اسنى وايعاب (قوله) لعدم الملك) أى على المعتمد من اشتراط اختيار التملك و (قوله) أو ضعفه) أى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين بجبرى (قوله في الاولى) أى في صورة انتفاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أو ضعفه فكان الاول ان يقدم على قوله في الاولى كافي النهاية والمعنى (قوله) وعدم الحول) عطف على عدم الملك (قوله) وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكما نصيبه) أى فيكون المالك غير معين بالنسبة إلى أى نصف فرض وهو مسقط للزكاة لما مر ان شرطها ان يكون المالك معينا ايعاب واسنى وبقولها بالنسبة الخ يندفع قول البصرى قديقال هذه العلة متحققة فيما إذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكبر المال مع ان ظاهر كلامهم عدم الفرق فليتأمل اهل الظهور الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف (قوله) إذ لا زكاة فيه) أى في الخمس (قوله) أو بعضه الخ) عطف على نصاب الخ والضمير له قول المتن (لزمها زكاته) ولو طالبت المرأة فامتنع ولم تقدر على خلاصه فكما انصوب قاله المتولى نهاية ومعنى (قوله) وإذا قصدت سومه) أى واذنت فيه او استنابت من يسومها ع ش (قوله) لانها ملكته الخ) فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائما ان أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعى بعد الرجوع واخذها منها وكان قد أخذها منها قبل الرجوع في بيعتها رجع ايضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلامهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر رجع أى على الزوجة ومثل ذلك يجرى فيما لو اطلع في المبيع على عيب يعد وجوب الزكاة فيه فليس لردّها قهر الا إذا اخرجهما من غير المبيع فان قلة المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما اخذه على المشتري لو جوبها عليه قبل الرد ورضا البائع به جوزرده مع تقريب الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه ونحمل البائع له وقوله مر عند تمام حوله أى الذى يبتدأ من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أى ما لم يكن عند احدهما ما يكمل به النصاب اه ع ش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد سم (قوله) من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ كركى

فيوزع عليهما) أى عند الامكان مر (قوله) بان توجد شروطها السابقة) قديقال الشروط السابقة لأنها هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كما هنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ المجموع نصبا بغير الخمس ثم رايت الاسنوى قال في شرح ذلك ثم ان الخمس لا زكاة فيه فلا اثر للخلطة معهم ثم قال واما ان يبلغه مجموع الغنيمة حيث تثبت الخلطة حتى لا يؤثر بلوغها بالخمس اه وفيه اشارة قوية لما قلنا فتامله (قوله) وليس ببعيد) كذا مر (قوله) اما غير السائمة) أى كالنقد (قوله) لبيان الخ) ان كان صلة

خلطة معتبرة (لزمها زكاته إذا) قصدت سومه و (ثم حول من الاصدق) وإن لم يقع وطول لا قبض لانها ملكته بالعقد ملكا تاما اما غير السائمة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا اصدقها شجر أو زرعاً معيناً فوقع الزهوى في ملكها زكاته

وأما السائمة التي في الذمة فلا زكاة فيها لانتهاء السوم كما مر فذكر السائمة ايضاح لبيان اشتراط تعيينها لان في الوجوب عن غير السائمة وكالاتفاق في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثا وكذا مال الجمالة أي بعد فراغ العمل لما مر أنها لا تجب في دين جائز (ولو أكرى دارا) يملك منفعتها (أربع سنين ( ٣٤٠ ) بثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على كل جزء مضى ما يقابله

من الزمن وذكر القبض هنا لتصور الاستقرار بعده بمضى ما يقابله لكن علم بما مر ان القدرة على اخذ الدين كقبضه فيجوز ذلك هنا وحينئذ (فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) دون ما لم يستقر لضعف ملكه له لتعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت الصداق بانها إنما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلتها استقراره بالموت قبل الوطء وتشطيره بنحو طلاق قبله إنما نشأ بتصرف الزوج المفيد للملك جديدا وليس نقضا للملكها من الأصل كما يأتي فيه وإذا لم يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين وأراد الإخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه إلى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لأنها التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام السنة الثانية زكاة عشرين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لستين) وهي دينار

(قوله) وأما السائمة الخ عبارة النهاية والمغنى وخرج بالمعين مافي الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداد النقدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا في الذمة اه (قوله كما مر) أي في شرح والدين ان كان ماشية الخ كركبى (قوله فذكر السائمة الخ) متفرع على قوله اما غير السائمة الخ (قوله لبيان الخ) ان كان صلة ايضاح فواضح أو علته فقد يقال لا حاجة للبيان مع قوله معينانهم ما المانع انه احتراز عن المعلوفة وإن علم بما سبق سم وقد يقال المحوج للبيان ابهام موصوف المعين (قوله لان في الوجوب) عطف على لبيان الخ (قوله وكالاتفاق) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجمالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول الماتن (قوله ولو أكرى دارا أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين ديناراً نهاية ومعنى (قوله معينة) إلى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغنى إلا قوله لكن علم إلى الماتن قول الماتن (وقبضها) أي من المكترى نهاية قول الماتن (فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيبقى فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان اخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما اخرج منه عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لومه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه أو قول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للستأجر جرة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي اخرجها عن تلك الحصة سم وما حكاها عن شرح الروض ذكره النهاية والمغنى في ذيل القول الثاني الاتي في الماتن وقال ع ش قوله مر لم يرجع بما اخرج به أي بناء على هذا القول ثم رايت سم على حجب نقل عبارة شرح الروض ثم قال واول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر و لعل المراد الخ وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر لم يرجع بما اخرج به منها الخ اه (قوله لضعف ملكه الخ) أي وإن حل وطء الجارية المجعولة اجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف الصداق فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل انه لا يسقط بموتها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره الخ اه (قوله بنحو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في عطفه على قوله واراد الخ تامل (قوله) وأما إذا تفاوت الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الاجرة مع جلا فان أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما اخرج عما قبلها وما إذا تساوت الاجرة فان اختلف فكل منها بحسبها لان الاجارة إذا انفسخت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدتين الماضية والمستقبلة اه وعبارة المغنى فان قيل أنه بالنسبة الثانية يستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصتها وله في ملكه سنتان وإنما لم يخرج عنه زكاة السنة الاولى لعقب انقضائها عدم استقراره إذ ذلك فيكون قدم ملك المستحقون منه نصف دينار فتسقط خصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة اجيب بانه اخرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل إذا أدى الزكاة من غير ما قبل الحول الثاني في ربع الثمانين بكاه من حين اداء الزكاة لا من اول السنة لانه باق على ملكهم إلى حين الاداء اجيب بانه يعمل الاخراج قبل حول لان كل حول

(ولتمام الثالثة زكاة أربعين) وهي دينار (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه (الآن وهي دينار ونصف) (ولتمام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاها (لجنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لاربع) وهي ديناران أما إذا تفاوت فيزيد القدر المستقر في بعضها وينقص في بعضها أو إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين

إلا السنة الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين والغير مشكلة بقول المجموع غن الشافعي والأصحاب في طروخلطة الشوارع ردأعلى من  
زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعين الإخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو  
ملحظ كون القمولى لما نقل قول البغوى لو كانت أجرة الأربع سنين عشرون دينار الزمة (٣٤١) لكل حول نصف دينار إن أخرج

من غير ها قال واعترض عليه  
بأنه ينبغي أن يكون مفرعا  
على الضعيف أنها متعلقة  
بالذمة فعلى تعلقها بالعين  
ينبغي أن لا تجب في السنة  
الثانية وإن أخرج من غيرها  
لاستحقاق المستحقين جزأ  
منها اه وبوافق قول  
البغوى قول ابن الرفعة  
وغيره محل قولهم لو لم يرك  
أربعين غنأحو الا ولم يرد  
لزمه شاة للحول الاول فقط  
ان لم يخرج من غيرها وإلا  
وجبت في السنة الثانية بلا  
خلاف اه ونظر بعض  
المتأخرين لما مرع المجموع  
فقال هنا لا فرق بين إخراج  
من العين والغير لان  
الإخراج من الغير لا يمنع  
تعلق الزكاة بالعين وإنما  
يتبين به ان الملك عاد بعد  
زواله اه والجواب الذى  
يجمع به كلام البغوى وابن  
الرفعة وغيره ونفهم  
الخلاف فيه واخذ الشراح  
منه حمل الماتن على ما تقرره  
أخرج من غيرها وكلام  
المجموع المنقول عن  
الشافعي والأصحاب انه  
يتعين حل الاول وما وافقه  
على ما إذا أخرج من غيرها  
معجلا بشرطه أو من غيرها  
مما لزمته الزكاة فيه وكان  
من جنس الاجرة وذلك  
لان كلام هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول وللمستحقين حق فى المال اه (قوله إلا السنة الأولى) أى وأما فى غيرها فالواجب أقل من  
عشرين سم (قوله فلا يجب) أى نصف الدينار (قوله الإخراج الخ) مقول القول (قوله بل الملك الخ)  
أى ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أى بتمام الحول (ثم رجع) أى بالإخراج من غير النصاب (قوله  
وكان هذا أى قول المجموع (قوله عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اسم (قوله قول البغوى  
الخ) أى المبني على القول الثانى الاق (قوله قال) أى القمولى (قوله عليه) أى على قول البغوى  
(قوله أن لا يجب) أى نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء الحول الثانى  
الى الإخراج فلا يصدق انه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الاول ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف  
العين و (قوله لما راج) صلته (قوله فقال هنا) أى فى مسألة الماتن و (قوله لا فرق الخ) أى فى كون  
واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفهم الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله الخلاف  
فيه) أى فى وجود الفرق بين الإخراجين (قوله واخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الروضة بصرى  
(قوله منه) أى من كلام البغوى الخ (قوله على ما تقرره) أى قبيل قول الماتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع  
الخ) عطف على كلام البغوى الخ (قوله انه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حمل الاول) أى قول  
البغوى وما وافقه أى قول ابن الرفعة وغيره و (قوله على ما إذا) متعلق بالحول وجرى على هذا النهاية والمعنى  
إلا انه ما سكتا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أى تعين ما ذكر (قوله المقضى للخ) أى إخراج الحول  
لانه وقت الوجوب (قوله وأما الثانى فلا نه اذا كان الخ) قدير عليه ان مسألة الماتن لبيان لإخراج واجب  
ما استقر من الاجرة بخصوصها وهذا اقتصر النهاية والمعنى على الاول (قوله فلا يتعلق) أى الواجب (قوله  
فلا ينقص) أى المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) باضافة كل من الزكاة والفوق أى زكاة القدر الزائد  
على قسط الحول الاول من الاجرة أى كان عجل فيه زكاة أربعين و (لم يجزى) أى تعجيل زكاة القدر  
الزائد وهو الربع الثانى (قوله لان الحول لم ينقض الخ) أى لم يستقر ملك المؤجر عليه وقد يقال ان  
الاستقرار كما صرحوا به شرط للزوم الإخراج دون أصل الوجوب لإخراج زكاة الربع الثانى مثلا  
لسنتين (قوله كمشرين الخ) مثال للدون أى كالأخراج زكاة عشرين وقسط الحول الاول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع انها شبهه من المنافع قال فى شرح الروض فرع قال فى المجموع  
لو انهدمت الدار فى أثناء المدة انفسخت الاجارة فبأبى فقط وبثبت استقرار ملكه على قسط الماضى والحكم  
فى الزكاة كما سرق قال الماوردى والأصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرج  
منها عند استرجاع قسط ما بقى لان ذلك حق لزمه فى ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه واقول لعل  
فاعل الاسترجاع فى قوله عند استرجاع الخ المتأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكورة انه ليس له ان  
يدفع للمستأجر حصة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصا قدر الزكاة التى أخرجها عن تلك الحصة (قوله  
إلا السنة الأولى) أى وأما فى غيرها فالواجب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت اجرة الأربع سنين  
عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخر اسم (قوله لاستحقاق المستحقين جزأ منها) أى فبتأخر ابتداء  
الحول الثانى الى الإخراج فلا يصدق انه يخرج للسنة الثانية التى تدخل بتمام الاول ما ذكر (قوله يتعين  
حمل الاول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها معجلا) أقول فى حمل الماتن على هذا نظر من وجوه الاول ان  
تقييده بالتمام فى قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ يتأفى التعجيل اللهم إلا ان يحمل التمام على  
مشاركة التمام والثانى ان اراد انه يعجل عن كل سنة ما يجب إخراجاه عند تمامها قبل دخولها أى فيما عدا

الواجب بالعين أما الاول فظاهر لسبق ملكهم للمعجل على آخر الحول المقضى للتعلق بالعين وأما الثانى فلا نه اذا كان فى ملكه ما هو من جنس  
الآخرة فلا يتعلق بالاجرة وحدها بل بمجموع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وإنما قلت بشرطه لقول الجواهر والخادم  
عن والد الرويانى لو جعل فى الحول الاول زكاة فوق قسطه لم يجز لان الحول لم ينقض فى الزائد أو عجل زكاة دون قسط الاول كمشرين وقسط خمسة

وعشرون كردى أى بأن كانت الاجرة فى مثال المتن مائة (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بنهاج جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها سم (قوله) لان من لا يعلم (الخ) انظر من اين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة الأخماس سم وعبرة الكردى يعنى يحتمل انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الاول وعشرين كافى مثال المتن لا يجوز التعجيل لذلك لانا نقول المراد بالتعجيل فى مثال المتن إخراج قبيل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة الى هذا اليوافق تقييد المتن بالتام اه أى فالتام فيه محمول على مشاركة التام (قوله) لا يجوز (الخ) قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فى استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر ايضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله) ومن ثم جاز (الخ) تقدم عن النهاية والمغنى جوابه (قوله) لو كانت أى الاجرة (قوله) ومر الفرق (الخ) الى فى شرحه فالظاهر انه لا يلزمه الخ

(فصل فى اداء الزكاة) (قوله) واعتراض الى قول المتن وكذا فى النهاية لا قوله ولا نظرى ومع عدمه الخ وقوله او يمضى الى المتن (قوله) واعتراض عبارة المعنى كان الاول ان يترجم له بيباب وكذا للفصل الذى بعده فانها غير داخلين فى التبويب فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد فى الروضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باب فى اداء الزكاة وباب فى تعجيلها وباب فى تأخيرها اه وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للاعتراض

الاولى لزوم التعجيل بعامين والاصح امتناعه أو بعد دخولها اقتضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلا زكاة عشرين سنتين مع انه ملك الفقراء من العشرين الثانية التى قال فيها انه زكيا سنتين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشرين سنتين ودعوى انهم لا يملكون إلا بعد الاستقرار فلا يملكون شيئا من عشرين السنة الثانية إلا بعد تمامها لا تصح لان الاستقرار شرط للزوم الإخراج دون اصل الوجوب وإن اراد ان يعجل زكاة الثمانين لموافق كلامه لانه فرع قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ على ما قبله لبيان الإخراج الواجب لاجل ما استقر وفى الاولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الا ان يقال المراد بهذا التفرع بيان مقدار ما يجب إخراجها فى الجملة وفى بعض الاحوال لا بيان كيفية الإخراج بالفعل فليتأمل والثالث تصوير المسئلة بالتعجيل قد ينافى مانقوله عن الجواهر والخادم عن والد الروايات لانه اذا عجل فى العام الاول فهو عند التعجيل لا يعلم ان ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو اعنى قسط ما مضى دون النصاب لان قسط تمام الحول نصاب فقط فقسط بعضه دون نصاب قطعا ومن لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجوز له التعجيل فليتأمل (قوله) معجلا لا يقال او غير معجل غاية الامر انه إنما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الإخراج لا من حين الوجوب لما قبلها لانا نقول هذا لا يأتى مع كون المدة اربع سنين فقط اذ لزم ان يكون الثانى بعد الإخراج عن الثالثة دون سنة فتأمل وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم اذا غايه الامر ان يتاخر الحول الرابع من مدة الاجارة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله) فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول (الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعا على اجزاء الحول بل كل جزء منها إنما يجب بنهاج جميع الحول فمضى أربعة أخماس الحول لا يوجب أربعة أخماس الزكاة ولا شيئا منها وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فى ما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فى استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التعجيل مطلقا فليتأمل (قوله) لان من لا يعلم الخ) انظر من اين لزم عدم العلم فى إخراج دون القسط قبل مضى أربعة الأخماس اه (فصل) فى اداء الزكاة

وعشرون فان كان بعد مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لان من لا يعلم أن ماله ملكه نصاب لا يجوز له غير زكاة التجارة التعجيل كن اخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجمل قدرها فبانت نصابا فانها لا تجزئه لعدم جزءه بالنية اه وسياق قبيل الصوم فيما اذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتعين استحضاره هنا (و) القول (الثانى يخرج لتام) السنة الاولى (زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكا تاما ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا اثر لاحتمال سقوطها كالصدق ومر الفرق بينهما (فصل) فى اداء الزكاة واعتراض بأنه غير داخل فى الباب

إلا أن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ ولم يقل لحسن الخ (قوله ومردده) رأى في أول الباب (قوله فصيح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى إدخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخلا في ضمن باب فليتا مل ثم رابت الفاضل الخشي أشار إليه بصري عبارة وهو يمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها اه وقد يقال إن الباعث لتلك الدعوى ما قرره ومن أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالأول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا لاداء الخ) توجه للمناسبة (قوله أي أداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال أو أعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدودي حتى تصير قضاء بخروجه ع ش (قوله أي أداؤها) إلى قول المتن وكذا في المعنى (قوله فإن آخر) أي الأداء بعد التمكن (قوله لا انتظار قريب الخ) أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع والعري ولا فيحرم التأخير مطلقا لأن دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفصلية شرحه بأفضل ونهاية (قوله من تفرقة بنفسه) أي بان كان الإمام الحاضر جائرا أو المال باطنا ولم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الإمام) أي بان كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والإمام عادل وغاب أو لا يطلبها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعي مادام يرجوه (قوله أو للتروى الخ) أي للتأمل في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو ترددها بلغه من استحقاقه وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره إذا لا يجوز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة الضرر ينحو الجوع ما لم تدل قرينة على كذبهم اه (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله مقبول فاخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الإمام ولو ترددي استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وقره في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب التأخير أو إعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفي العباب لا مدعى تلف ماله المعهود أو وجوب عيال إلا بينة اه أي لا يعطيه إلا بينة وينبغي أن التأخير لا قامة البينة إذا لم يوجد غيره مضمن سم قول المتن (بمحضور المال) أي وإن عسر الوصول إليه نهاية أي

(قوله ومردده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قلبه وما تجب فيه على ما يشمل الأصناف الزكوية كالمنصوبات والمجودات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التي يجب فيها اعم من أصل الوجوب أو وجوب الأداء فيندرج الفصل الأول في الباب لأن بيان وجوب الأداء فورا بشرطه بيان الزمان وجوب الأداء فورا ويمكن أن يجاب أيضا بإدخال هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلها إذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وإن تقدمت عليها فتامله (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه) فإن قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقة بنفسه إذا كان أفضل فإن تفرقة بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع إلى الإمام أو نائبه بحضوره لكن يكون الأفضل تفرقة بنفسه لكون المال باطنا والإمام جائر السكن لم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب تمتع لأن الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الأصناف لا نافع قول يكفي في التمكن حضور الإمام أو نائبه كالساعي قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الإمام فلذلك تأخيرها مادام يرجو محجي الساعي ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيره ثم ذكر اعتراض الزركشي كالاذرعى عليه بما منه أن تأخيرها يضاد وجوب الأداء فورائهم قال فالحاصل أن المعتمد ما مر عن الروضة وكون الدفع إلى الإمام فيه البراءة بقينا كما يأتي كان ذلك عذرا في التأخير لأنه أولى بذلك من بعض اعداؤهم ذكرها مع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم بما يأتي (قوله ولم يشتد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه يضمنه) شامل لمسئلة الشك ويتجه أن يقال إن جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقر أو مسكنة فإن قوله

ومردده بأنه مناسب له فصيح  
إدخاله فيه إذا لاداء مترتب  
على الوجوب وكذا يقال في  
الفصل بعده (تجب الزكاة)  
أي أداؤها (على الفور)  
بعد الحول لحاجة المستحقين  
إليها (إذا تمكنت) وإلا كان  
التكليف بالمحال فإن آخر  
أتم وضمن أن تلف كما يأتي  
نعم أن آخر لا تتنظر قريب  
أو جار أو أحوج أو أصلح أو  
لطلب الأفضل من تفرقة  
بنفسه أو تفرقة الإمام  
أو للتروى عند الشك في  
استحقاق الحاضر ولم يشتد  
ضرر الحاضرين لم يأثم  
لكنه يضمنه أن تلف ومرد  
أن الفطرة تجب بما من  
وتوسع إلى آخر يوم العيد  
(وذلك) أي التمكن  
(بمحضور المال)

مأمورا ولا نظر لقدرته على  
الاخراج من محل آخر  
لانه مشق ومع عدم  
الاشتغال بهم ديني او ديني  
كاكل وحام او بمضى مدة  
بعد الحول يتيسر فيها  
الوصول لثائب  
(والاصناف) او نائبهم  
كالساعي او بعضهم فهو  
متمكن بالنسبة لحصته حتى  
لوتلفت ضمنها (وله) اى  
للمالك الرشيد او لى غيره  
( ان يؤدى بنفسه زكاة  
المال الباطن ) وليس للامام  
ان يطلبها اجماعا على ما فى  
المجموع نعم يلزمه اذا علم  
او ظن ان المالك لا يزكى  
أن يقول له ما يأتى (وكذا  
الظاهر) ومر بينهما انفا  
(على الجديد) وانتصر للقديم  
الموجب لادائها اليه فيه  
لانه لا يقصد اخفاؤه فان  
فرق بنفسه مع وجوده لم  
يحسب بظاهر خذ من  
اموالهم صدقة ويجاب  
بان الوجوب بتقدير الاخذ  
بظاهرة لعارض هو عدم  
الفهم له ونفرتسم عنه  
لعدم استقرار الشريعة  
وقد زال ذلك كله هذا ان لم  
يطلب من الظاهر والاوجه  
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان  
علم انه يصرفها فى غير  
مصارفها (وله) اذا جاز له  
الفرقة بنفسه (التوكيل)  
فيها الرشيد وكذا النحو كافر  
ويميز وسفيه ان عين له

لا تساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه عش (قوله مع نحو التصفية الخ) أى كجاف الثمار نهاية ومعنى  
(قوله ديني) اى كصلاة ومعنى (قوله او بمضى مدة الخ) عطف على محصور المال قول المتن (والاصناف)  
ظاهره وإن لم يطلبوا عش (قوله ونائبهم الخ) اى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير  
قابض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة  
كما ياتى فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال عش قوله مر ولو فى الاموال الباطنة اى فعدم وجوب دفعها  
للإمام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين  
اه عبارة الرشيدى اى بحضور واحد من الامام والساعي مقتضى للوجوب الفورى وان قلنا ان له ان  
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) اى او الامام مغنى ونهاية (قوله لوتلفت الخ) عبارة النهاية  
والمغنى حتى لوتلفت المال ضمن حصتهم اه اى الحاضرين عش (قوله او بعضهم الخ) اى ويكتفى فى  
التمكن حضور ثلاثة من كل صنف وجده عش قول المتن (وله ان يؤدى بنفسه الخ) اى لمستحقها وان  
طلبها الامام نهاية ومعنى (قوله او لى غيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاولى الواو بدل أو  
(قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) اى قهرا كما هو ظاهر سم (قوله على ما الخ) عبارة النهاية والمغنى كما  
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الامام فى ذلك الاحاد لكن فى الامر بالدفع لافى الطالب عش (قوله ما ياتى) اى  
انفا فى شرح والصرف الى الامام (قوله مر بينهما الخ) وهو ان المال الباطن النقد وعرض التجارة  
والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر الموالى والزروع والثمار والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) اى اداء  
الزكاة الى الامام او نائبه فى المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله بظاهر) متعلق  
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) اى وجوب الاداء للامام (قوله بظاهرة) اى ظاهر الخ والجار  
متعلق بالاخذ (قوله لعارض الخ) خبر ان (قوله عدم الفهم) اى الف المؤمنين فى اوائل الاسلام له اى  
لاداء الزكاة (قوله ونفرتسم الخ) عطف على عدم (قوله هذا الى قول المتن ونجب فى النهاية الا قوله قاله  
الفعال وقوله قال الاذرى الى ومثلها وكذا فى المغنى الا قوله ومثلها الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف المذكور  
(قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك  
(قوله اتفاقا) اى بدلا للطاعة وبقائهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا سلمها لمستحقها لا قياتهم  
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا نظر له فيها كما مر نهاية ومعنى اى فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل  
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك بين المالك بالدفع له كما افاده قول المصنف وله ان يؤدى الخ عش (قوله  
ولو جاز ان) أى لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور نهاية ومعنى (قوله اذا جاز له الخ) أى فى المالين نهاية  
ومعنى (قوله فيها) اى فى تفرقة الزكاة وادائها (قوله وكذا النحو كافر الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل  
إطلاقه ما لو كان الوكيل كافر او رقيقا وسفيا او صديقا ممنوعا بشرط الكافر والصبي تعيين المدفوع  
اليه اه قال عش قضيته انه لا يشترط التعيين فى السفيه ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز  
اه (قوله ان عين له الخ) اى لمن ذكر وتشكل هذا على ما ياتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشهاب

مقبول تأخر حتى تلف ضمن وإن لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رايت فى شرح العباب مانصه قال الامام  
ولو تردد فى استحقا قهم فله التأخير اتفاقا وقره فى المجموع وغيره وكان المراد لا يمنع الدفع اليهم ولا وجب  
التأخير او اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفى العباب فى باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ماله المعهود او  
وجود عيال الابينة اه اى لا يعطيه الابينة ويذبحى ان التأخير لا قامة البينة اذ لم يوجد غيره غير مضمن  
(قوله وليس للامام ان يطلبها) اى قهرا كما هو ظاهر (قوله ولا وجب الدفع له) ظاهره وان حضر  
المستحقون وطلبوها (قوله ان عين له المدفوع له) يشكل هذا القيد على ما ياتى فى الشرح وفى الحاشية عن  
شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى مع الافرار فاخذها صبي او كافر ودفعها للمستحق او اخذها المستحق اجزا  
الا ن يحمل هذا على غير المحسور وذلك عليه مر (قوله ان عين له المدفوع له) قضية ما ياتى عن فتوى

الرملي أنه لو نوى مع الافراز اخذها صبي أو كافر ودفعه للمستحق أو أخذها المستحق أجزأ إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله إن عين له المدفوع له هل ودفع بحضرة سم عبارة ع ش وبشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق اه والظاهر ولو باخبار من ذكر (قوله افضل) أي من التوكيل مغنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه او وكيله نهاية ومغنى (قوله وإن قال اخذها) أي الامام سم ونهاية أي وسواء صرفها بعد ذلك لمستحقها او تلف في يده او صرفها في مصرف آخر ولو حرما مع ش (قوله ويلزمه) ومثل الامام الأحاد في الامر بالدفع لا الطلب ع ش (قوله أن يقول له الخ) عند تضيق ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الاصناف أو شدة احتياجهم ع ش (قوله كأنهم) أي الاصحاب (قوله أن يرهقه) أي يكلفه الامام أحد الامر من الاداء بنفسه او تسليمه الى الامام حالا (قوله ومثلا) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ما ذكره للامام (قوله او كفارة كذلك) أي فورية او بمعنى الواو قول المتن (ان الصرف إلى الامام) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش قول المتن (الفضل) أي من تفرقة بنفسه او وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومغنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزى ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كافي الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير الكلام للاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اه (قوله فالافضل ان يفرق بنفسه) أي لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل الفضل منه إلى الجائر لظهور خيانتة نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع إلا الظاهرة فتسليمها إلى الامام ولو جازا افضل من تفريق المالك او وكيله وقد علم ما قررناه في مناقضته عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وانها لا تخالف ما في المجموع لانا نقول قوله إلا ان يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد اه قال الرشيدى أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام الفضل الا ان يكون جائرا فليس الصرف اليه افضل على الاطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا اه (ندب دفع زكاة الظاهر اليه) ثم إن لم يطلبها فللمالك تأخيرها مادام يرجو مجي الساعي فان ايسر من مجيئه و فرق لجأ وطالبه وجب تصديقه ويحلف ندبا ان اتهم مغنى زاد النهاية ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنيابة أي عن الفقراء كما

شيخنا الشهاب الزمل من أنه لو نوى عند الافراز كفى أخذ المستحق أنه يكفي اخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وإن لم يعين له المدفوع اليه (قوله إن عين له الخ) هل ودفع بحضرة (قوله وافهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع انه افضل كما صرح به عقبه لانا نقول لا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك ايضا إلا ان ما صرح به عقبه قرينة على عدم إرادة ما يفهم منه بل وعلى ارادة ما يفهم من هذا فتامله (قوله وإن قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر ان الصرف إلى الامام افضل) قال الاسنوى محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فدفعها الى الامام افضل قطعاً وقيل على الخلاف المذكور لفظ الكتاب بوافق الطريقة المرجوحة اه وحيث يمكن توجيه المنهاج ما يرد عليه بما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والظاهر ان الصرف للامام افضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف اما لانه مشى على الطريقة المرجوحة واما لانه اراد جكاية الخلاف في المجموع لافي الجميع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله إلا أن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كنه نفسه في ذلك ثم رايت الاسنوى قال (فروع) لانزاع في ان تفرقة بنفسه او دفعه الى الامام افضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جازا) هذا لا ينافي

إنما الأعمال بالنيات (فينوى)  
هذا فرض زكاة مالى أو فرض  
صدقة مالى ونحوهما) كذا  
زكاة مالى المفروضة أو  
الصدقة المفروضة أو الواجبة  
ولعل هذا في الزكاة لبيان  
الافضل اذ لو اقتصر على نية  
الزكاة كذا زكاة كفى  
لأنها لا تكون الا فرضا  
كرمضان بخلاف الصدقة  
والظهر مثلا لما مر ان العادة  
نفل (ولا يكفى) هذا (فرض  
مالى) لصدقة بالكفارة  
والنذر وغيرهما قيل هذا  
ظاهر ان كان عليه شئ  
من ذلك غير الزكاة فورد  
بان القرائن الخارجية  
لا تخصص النية فلا عبرة  
بكون ذلك عليه ولا نظرا  
لصدق منويه بالمراد وغيره  
(وكذا الصدقة) فلا يكفى  
هذا صدقة مالى (في الاصح)  
لصدقها بصدقة التطوع  
وبغير المال كالتحميد  
والتسبيح كافي الحديث (ولا

يجب تعيين المال) المخرج  
عنه في النية فلو كان عنده  
خمس ابل واربعون شاة  
فاخرج شاة ناويا الزكاة  
ولم يعين اجزا وان ردد فقال  
هذه او تلك فلو تلف  
احدهما او بان تلفه جعلها  
عن الباقي (ولو عين لم يقع عن  
اغير) وان بان المعين تالفا لانه  
لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو  
نوى ان كان تالفا فعن غيره  
فبان تالفا وقع عن غيره

في تعليق القاضى وهو المعتمد اه قال ع ش قوله لم يمنع من الواجب أى بل يعطاه ولا يقال بظلمه الزائد  
العزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها نهاية ومعنى (قوله  
الخبر) إلى قول المتن ولا يسكنى في المغنى وإلى قوله وبغير المال في النهاية (قوله او الصدقة المفروضة الخ) أى او  
فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد نهاية  
زادهم بذليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع  
الزكاة هل وجدت نية بجزء عند الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق أو يتجه الاول إلا  
ان يتذكره مطلقا (فرع آخر) مات المالك بعد الوجوب ورثه المستحقون المنحصرون اخذوا قدر  
الزكاة عن الزكاة لا عن الارث وسقطت النية في هذه الحالة ثم راه (كذا زكاة) أى او زكاة المال نهاية ومعنى  
(ولعل هذا) أى التقييد بالفرض والوجوب (قوله كفى) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله مثلا) أى او غيرها من  
الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكفى فرض مالى) ونقل السبكي في شرحه عن البحر ما يقتضى انه تنكفى نية  
فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أعم من الزكاة فليتأمل فان ما نقل من البحر وجهه معنى فان ما عداها لم يتعلق  
بالمال أى لم يوجبه الشرع في المال من حيث هو ماله كافي الزكاة بل متعلقة الذمة فقط وان كان للبال دخل في  
وجوبه كنعين العتق مثلا بالنسبة كقد اراد عليه بصرى ولا يحنى ان توجيهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنذر  
ذلك ماله مثلا وقوله أى لم يوجبه الخ ليس في النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) ماله المراد به  
(قوله قيل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظر الخ) علة لعدم العبارة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال  
المغنى أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسألتين  
ان الصدقة تطلق على غير المال لقوله وغيره وكل تسكيرة صدقة وكل تحميدة صدقة اه وتبديره يعلم ما فى  
صنيع الشارح ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا إلى المخرج  
الذى هو مال فتامله وهل ياتى قوله وبغير المال مع التصور بصدقة مالى اه بصرى (قوله المخرج) إلى  
قوله واخذ في النهاية والمغنى إلا قوله أى عند المجلس إلى ولو ادى (قوله اجزا) عبارة الاستوى جاز  
وعينه لما شاء انتهت اه سم أى وظاهره انها لا تقع بدون تعيين احدهما (قوله وإن ردد الخ)  
غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيته انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه  
بظاهر النص كما قاله الاذعى وهو ظاهر وإن كان قضية كلام المجموع أنه لا يحتاج إلى صرف  
انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فان بان أى  
ماله الغائب تالفا لم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة إذ لا وجه للفرق  
بينها خلافا لابن المقرئ واحتجاه بشموله لصدقة الفطر يرد ان ذلك لا يضر بذليل اجزاء الصدقة  
المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول (فرع) شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية بجزء عند  
الدفع أو قبله فهل هو كافي نحو الصلاة فلا يجزى أو يفرق أو يتجه الاول إلا ان يتذكره مطلقا (فرع آخر)  
مات المالك بعد الوجوب ورثه المستحقون المستحضرين اخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لا عن الارث  
وسقطت النية في هذه الحالة ثم (وبغير المال كالتحميد) قد يمنع احتمال هذا مع الاشارة بهذا إلى المخرج الذى  
هو مالى فتامله (ايضا وبغير المال) هل ياتى مع تصويره بصدقة مالى (اجزا) عبارة الاستوى جاز وعينه لما  
شاء اه (جعلها عن الباقي) قضيته انها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص  
كما قاله الاذعى وهو ظاهر لكن قضية قول المجموع وساق عبارته انه لا يحتاج إلى صرف ثم ايد الاول  
ثم فرق فليطالع (وإن بان المعين تالفا) قال في الروض فان بان أى ماله الغائب تالفا لم يقع أى  
المؤدى عن غيره ولم يسترد إلا ان شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذه زكاة مالى الغائب  
فان بان تالفا استردته اه وقضيته انه لا يكتفى في الاسترداد بمجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع



شرحه كأن قال هذا زكاة مالى الغائب فإن بان تألفا استردهاه وقضيته انه لا يكفى فى الاسترداد مجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع بينونة تلفه ثم رأيت فى شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المعجل حيث يكفى فيه قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا أن وصف التعجيل يقتضى أنها لم تجب بعد فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اه سم (أى عن المجلس) عبارة النهاية عن محله اه قال الرشيدى قوله مرونصا باغاثيا عن محله أى وهو سائر اليه أو فى برية والبلد الذى به المالك أقرب بلد اليه أو كان يدفعها للامام وإلا فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا فى محله كما مر اه (قوله أى عن المجلس) قال فى الروض والمراد الغائب فى البلد أو عنها إن جوزنا النقل قال فى شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر ببلد سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مالكم مال آخر وهو برية أو سفينة والبلد أقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله فى المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وإن لم يكن بلده أقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد اليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن بلده ليس أقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع سم (قوله الا ان جوزنا النقل) أى أن دفعها إلى نحو الامام كما هو ظاهر بصرى وتقدم وبقى فى الشرح أن اذن الامام له فى النقل كالدفع اليه (قوله لو ادى عن مال مورثه الخ) أى لو قال هذه زكاة مالى إن كان مورثى قد مات فإن موته نهاية ومعنى (قوله لم يجزئه الخ) وينبغى مثله فى عدم الاجزاء مالم ترد كان قال هذه زكاة مالى إن كان مورثى قد مات وإلا فعن مالى الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب غ ش (قوله واخذ منه بعضهم ان من شك) هل محل ذلك إذا شك فى اصل اللزوم أو فى الادام مع تحقق الوجوب أو مطلقاً والأوجه الاول بخلاف ما إذا تحقق الوجوب وشك فى الاخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالاصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بأن التردد المعتضد بالاصل لا يضر هنا هذا ما يتحرر فى كلام البعض بالنسبة لما فى الذمة اما بالنسبة الى عدم الاجزاء عن المعجل حيث قلنا بعدم اجزائه عما فى الذمة فمحل نظر وتامل اه بصرى بحذف (قوله ان علم القايض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان لا يخالف فرق شرح العباب فى الحاشية المارة سم (قوله وقضية ما مر الخ) إنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية فى وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم فى كلامه ما يقتضى

بينونة تلفه ثم رأيت فى شرح العباب صرح بذلك فقال لكن يراد عليه أى قول العباب كمعجل أنه يكفى ثم قوله هذه زكاة معجلة وإن لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا إذا قال هذه عن المال الغائب فإن تألفا فانه يقع صدقة ولا يرجع إلا أن شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق أن وصف التعجيل يقتضى أنها لم تجب بعد فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجوب ظاهرا فلم يدخل القايض على عهدة الضمان اه (أى عن المجلس) قال فى الروض والمراد الغائب فى البلد أو عنها إن جوزنا النقل قال فى شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو كان غير مستقر بل سائرا لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع مالكم مال آخر وهو برية أو سفينة والبلد أقرب البلاد اليه فان موضع تفريق المالكين واحد قاله فى المجموع اه وظاهر قوله أو كان غير مستقر إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وإن لم يكن بلده أقرب البلاد اليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب البلاد اليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعدو وعدم تيسر معرفة الأقرب اليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن بلده ليس أقرب البلاد اليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافه فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فليراجع (قوله ان علم القايض الحال) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان

أى عن المجلس لا البلد إلا إن جوزنا النقل ولو ادى عن مال مورثه بفرض موته وارثه له وجوب الزكاة فيه فإن كذلك لم يجزئه للتردد فى النية مع ان الاصل عدم الوجوب عند الاخراج واخذ منه بعضهم ان من شك فى زكاة فى ذمته فأخرج عنها إن كانت وإلا فمعجل عن زكاة تجارته مثلاً لم يجزئه عما فى ذمته بان له الحال أو لا ولا عن تجارته لتردده فى النية وله الاسترداد ان علم القايض الحال وإلا فلا كما يعلم بما أتى وقضية ما مر فى وضوء الاحتياط أن من شك أن فى ذمته زكاة فأخرجها أجزأته إن لم يبين الحال عما فى ذمته للضرورة وبه يرد قول ذلك البعض بان الجال أو لا ولو أخرج أكثر بما عليه بنية الفرض والنفل

أنه يضر فليحرر على أنه يمكن الفرق بأنه يقتضي في الوسائل ما لا يقتضي في المقاصد فليبتأمل بصري وقوله ما يقتضي أنه يضر أي إذا تبين الحدث والافكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة إن لم يكن الحال (من غير تعيين) أي بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الفرض والباقي نقل فيصح ويقع النصف عن الفرض (قوله والسفيه) إلى قوله وافق بعضهم في النهاية والمغنى إلى قوله (وله تفويض النية للسفيه) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب سم عبارة عرش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو ميز أوفى سم على المنهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البديهة أنه يكفي نية السفيه وإن لم يفوضها إليه الولي أه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور بما إذا عزل قدر الزكاة وعينه له وقال له أدفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة أه أقول قضية قول الشارح كالنهاية والمغنى فإن دفع الولي الخ عدم الاكتفاء بدون تفويض الولي النية إليه مطلقاً (قوله وضمن مادفعه) أي واسترده منهم كافي المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وإن لم يشترط الاسترداد وهو قريب ثم رأيت الأذرع صرح بما يوافق وشروطه أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقارار المستحق لا الساعي كما لا يقبل إقرار الوكيل وعجز الولي عن الاسترداد لا يمنع الضمان عنه لإعاب (قال الأسنوي) وتبعه على ذلك الزركشي وغيره لإعاب قول المتن (وتسكني نية الموكل) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغتفرت من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حنبل في شرح الأربعة ليعين ليعينه صرح في باب الوكالة بخلافه ع وشي في سم عند شرح الروض مانعه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الفرض بماله بأن قال له موكله أدزكائي من مالك لينصرف فعله عنه كما في الحج نيابة فلا يكفي نية الموكل أه (قوله مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العيادة سم (قوله وبه فارق) أي بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمغنى والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لا بد من نية الوكيل المذكورة كما لا يكفي نية المستنيب في الحج وفرق الأول بأن العيادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهي هنا بمال الموكل فكسفت نيته أه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند عزل قدر الزكاة) أي ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق (قوله وبعده إلى التفرقة) أي وإن لم تقارن النية اخذها كافي المجموع نهاية (ومغنى (قوله منه) متعلق بالتفرقة (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعاً بنية ومغنى (قوله اجزا عنها) أي إن كان القابض مستحقاً أما تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزئ كآداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي باعطاء الصبي الخ اجزاه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفنى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وافق بعضهم الخ) نقل الناشري عن غيره ما يوافق هذا الافتاء ثم قال

لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية لما روى قوله وله تفويض النية للسفيه لأنه من أهلها) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التفويض إليه إلا أن يقال إنه ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت قوله الاتي وصبي غير مميز ومفهومه الجواز في المميز لكن عبارة شرح الروض كالصريحة في عدم الجواز وعبارة البهجة وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلاً في الدفع والنية جاز ونيتها جميعاً كمل أو غير أهل ككافر وصبي مميز وعبد في اعطاء معين لا مطلقاً صح واعتبرت نية الموكل أه وهو كالصريح فيما ذكر أيضاً (مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العيادة (قوله وافق بعضهم بأن التوكيل الخ) في الناشري نقل عن غيره ما يوافق هذا الافتاء حيث قال إذا وكله أي شخصاً في تفرقة الزكاة أوفى إهداء الهدى فقال ذلك أو أهدني هذا الهدى فهل يحتاج إلى توكيله في النية قال الحرادي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجزئ ما و  
الفرض فقط صح ووقع  
الزائد تطوعاً (ويلزم الولي  
النية إذا أخرج زكاة الصبي  
والمجنون) والسفيه لأنه  
قائم مقامه وله تفويض النية  
السفيه لأنه من أهلها فإن دفع  
الولي بلانية لم تقع الموقع  
وضمن مادفعه قال الأسنوي  
والمغنى عليه قد يوثق غيره  
عليه كما هو مذكور في باب  
الحجر وحينئذ ينوي عنه  
الولي أيضاً (وتسكني نية  
الموكل عند الصرف إلى  
الوكيل) من نية الوكيل عند  
الصرف إلى المستحقين (في  
الاصح) لوجود النية من  
المخاطب بالزكاة مقارنة  
لفعله إذا مال له وبه فارق نية  
الحج من النائب لأنه المباشر  
للعبادة ولذلك لو نوى  
الموكل عند تفرقة الوكيل  
جاز قطعاً ويجوز نيته أيضاً  
عند عزل قدر الزكاة وبعده  
إلى التفرقة منه أو من غيره  
ومن ثم لو قال لغيره تصدق  
بهذا ثم نوى الزكاة قبل  
أن صدقه أجزأ عنها وافق  
بعضهم بأن التوكيل المطلق  
في إخراجها يستلزم التوكيل  
في نيتها وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العزیز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرتي ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني  
 اه و اقول كلام الشيخين والروض هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي اصل  
 الروضة ولو وكل وكيلاً وفوض النية اليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط اه وفيه تأييد لما استوجه  
 الشارح إذ لو كان التفويض المطلق في الاداء تفويضاً في النية لم يكن للتخصيص على ذلك وجعله فرعاً مستقلاً محل  
 فليتامل اه (بل الذي يتجه) وفاقاً للنهية والمغنى (ويجوز) إلى قوله غير مميز في المغنى وإلى قوله وبه يرد في النهاية  
 إلا قوله غير مميز وقوله باذن المالك (وصي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض  
 وشرح البهجة صريح بعدم اهلية المميز ايضاً ثم رايت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم اهلية  
 الصبي المميز والعبد للنية ايضاً فراجع اه سم على حجج والا قرب ما افهمه كلام ابن حجج من الجواز لأن المميز  
 من اهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية له لكن عبارة الزيايدي قيده الاذرعى بن هو اهل لها  
 بان يكون مسلماً بالغاً قافلاً لا صبياً ولو مميز او كافراً كما اعتمد شيخنا الرملي ولا ريب ان قولنا هذا  
 مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من اهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل  
 في الدفع ولا يلزم منه التفويض وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي والكافر عرش قوله ويصرح  
 بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع انه يصح توكيله ما في  
 ادائها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي اى المميز بدليل قوله مع انه يصح الخ لظهور ان  
 غير المميز لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم اهلية المميز ايضاً خلاف مفهوم كلام الشارح كانه عليه سم  
 ثم رايت في بعض الهوامش المعتبرة ما نصه قوله وصي غير مميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعترض  
 عليه بمخالفته بما في شرح العباب وغيره والذى في النسخ المعتمدة وصي مميز اى لان الصبي غير اهل للتفويض  
 ولو مميز كما صرح به غيره اه شيخنا احمد ثم رايت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصي مميز وضرب على  
 قوله غير اه (لم يتعين لها) اى قل ان يرجع فيه ويدفع بدله رشيدى (قوله باذن المالك) تقدم عن النهاية  
 ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه يرد) قد يجاب بان اخذ المستحق الاهل قبض معتبر سم  
 (قوله جزم بعضهم الخ) وهو الشهاب الرملي واعتمده ولده في النهاية كما مر (قوله

بل الذي يتجه أنه لا بد من  
 نية المالك أو تفويضها للوكيل  
 وبعضهم بأن المستحق لو  
 قال للودى اعطه فلانا  
 جاز وكان فلان وكيلاً عنه  
 وفيه كلام مبسوط يأتى في  
 الوكالة ويجوز تفويض  
 النية للوكيل الا اهل لا كافر  
 وصي غير مميز وقن ولو  
 أفرز قدرها بنيتها لم يتعين  
 لها إلا قبض المستحق لها  
 باذن المالك سواء زكاة المال  
 والبدن وإتمام عينات الشاة  
 المعنية للتضحية لأنه لاحق  
 للفقراء ثم في غيرها وهنا  
 حق المستحقين شائع في المال  
 لأنهم شركاء بقدرها فلم  
 ينقطع حقهم إلا بقبض  
 معتبر وبه يرد جزم بعضهم  
 بأنه لو أفرز قدرها بنيتها  
 كفى أخذ المستحق لها

بل يزكى ويهدى الوكيل وينوى لأن قوله ذلك اهدى يقتضى التوكيل في النية وهذا الذى قاله مقتضى ما في العزیز  
 والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرتي ففعل أجزأ كما لو قال اقض ديني اه و اقول كلام الشيخين  
 هنا يقتضى خلاف ذلك وعبارة الروض ولو دفع إلى الامام بلانية لم تجز نية الامام كالموكل اى لا نه  
 لا تجزى نية عن الموكل حيث دفعها اليه بلانية وله تفويض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر في ان  
 التوكيل في اداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في النية والامتنات انه لا يجزى نية التوكيل ولم يحتج لقوله وله  
 تفويض النية الى وكيله فليتامل قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية التوكيل اذا وقع القرض بماله  
 بان قال له موكله اد زكاتي من مالك لينصرف فعله عنه كما في الحج نية باليكنى نية الماوكل اه (لا كافر وصي  
 غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع انه يصح توكيله ما في ادائها  
 لكن يشترط فيه تعيين المدفوع اليه اه وقوله والصبي اى المميز بدليل قوله مع انه يصح لظهور ان غير المميز  
 لا يصح توكيله فهذا التصريح بعدم اهلية المميز ايضاً خلاف مفهوم كلام الشارح ثم رايت في العباب وشرحه  
 للشارح التصريح بعدم اهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجع اه (وبه يرد جزم بعضهم) قد يجاب بان اخذ  
 المستحق الاهل قبض معتبر (بانه لو أفرز قدرها بنيتها كفى اخذ المستحق لها) عبارة مر في شرحه ولو نوى  
 الزكاة مع الافراز فاخذها صبي او كافر ودفعها لمستحقها او اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك  
 اجزاه ويرئت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويمسكها المستحق لكن  
 اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملي

من غير أن يدفعها اليه المالك وما يرد عليه أيضا قو لهم لو قال لا خرافة في ديني من فلان وهولك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم ياذن له في اخذها قو لهم ثم الخ صريح في (٣٥٠) انه لا يكتفي استبداده بقبضها ويوجه بان للمالك بعد النية والعزل ان يعطى من شاء ويجرم من

شاء ويجوز استبداد المستحق يقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصارا يقتضي ملكهم لها القبض كما يأتي في قسم الصدقات احتمل أن يقال ان ملكهم تعلق بهذا المعين لها وحينئذ يقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل ان يقال هم كغيرهم في أن حقهم انما هو متعلق بعين المال مشاعا فيه على ما يأتي وذلك لا يقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لان ملكهم انما هو في عموم المال مشاعا كما تقرر ولا في خصوص هذا المعين لجواز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في أن احد الشريكين لو عين لشريكه قدر حقه من المشترك أو غيره لم يتعين بمجرد الافراز والتعيين فنام له وياتي اول الدعاوى انه لا ظرف في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته أو التضحية عنه انزل بخروج وقتها على ما يحسن الا ذرعي وقال انه مقتضى القواعد الاصلية (والافضل أن ينوي الوكيل عند التفريق ايضا) وخروجا من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع الى السلطان) أو نائبه كالساعي (كفت النية عنده) أي عند الدفع اليه

من غير أن يدفعها اليه الخ) أي وبلاذنه في الاخذ رشدي (قوله حتى ينوي هو) أي المالك (بعد قبضه) أي الاخر (قوله ثم ياذن له في اخذها) قد يقال وجه قو لهم ثم ياذن الخ ان قبضه عن دينه صارف للاعتداد به عن الزكاة فاحتيج إلى قبض تقديري بعد ذلك كما ان اخذ الامام عن المكش صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز ان يكون قو لهم ثم ياذن الخ لما ذكره من الله تعالى فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشي سم قال قوله صريح في انه الخ قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر اه ولعله إشارة إلى ما ذكر بصري (لا يكتفي استبداده) أي استقلال المستحق كرى (قوله فامتنع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم) أي من اجل ان للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) ظاهر العبارة اعتبار النية مع انحصار المستحقين وملكهم فليراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الا في قلت لان ملكهم (قوله احتمل ان يقال ملكهم) وهو الاقرب لما اشار اليه بتقديمه (قوله هذا المعين لها) أي بالقدر الذي افرزه المالك للزكاة بنيتها (قوله فان قلت) متفرع على الاحتمال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصورين (قوله خروجا) إلى التنبيه في المعنى الا قوله والافضل إلى المتن وقوله لكن الحق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل إلى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أي أو نائبه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان أو نائبه نهاية ومعنى (قوله عند الدفع للسلطان) ينبغى انه لو نوى المالك بعد الدفع اليه اجزا إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذه بعد نية فليتأمل سم وقوله كالعزل المالك الخ أي على مختار الشهاب الرملي وولده خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو المالك بعد الدفع اليه وقبل صرفه وإلا اجزا شرح مروى يمكن أن يوجد ذلك بانه وإن لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدعاة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتقد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه ويجزى فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام أو المستحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتممر رطباً وتتممر في يده نوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نية امكان القبض فاقدم انه لا يجزى وان تتممر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية انتهت (قوله صريح في انه) قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر (ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكهم فليراجع (قوله في المتن فان لم ينو لم يجز على الصحيح) محله ما لم ينو بعد الدفع اليه وقبل صرفه والاجزا اه ويمكن ان يوجه ذلك بانه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية إلا ان استدعاة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض المعتقد به لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه فاذا مضى بعدها امكان القبض جعل قابضا ويجزى فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القابض ثم دفعها القابض للامام أو المستحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتممر رطباً وتتممر في يده نوى المالك بعد تتمره في يده ومضى بعد نية امكان القبض فاقدم انه لا يجزى وان تتممر في يده يحمل على نفى الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة (قوله عند الدفع) يحتمل ان يجزى نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه او معه كالوكيل وقد ينظر فيه بانه ليس نائباً للمالك وان قيل انه نائب المستحق فليتأمل (قوله في المتن لم يجز) ينبغى انه لو نوى المالك بعد الدفع اليه اجزا

وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا اجزأت وان تلفت عنده بخلاف الوكيل السابقة والافضل للامام ان ينوي عند التفرقة ايضا (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يجز على الصحيح) وان نوى السلطان

من غير إذن له في النية لما تقرر انه نائبهم والمقابل قوى جدا المقدنص عليه في الام وقطع به كثير وزاكن الحق انه ضعيف من حيث المبنى فلا اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (إذا اخذ زكاة الممتنع) من ادائها (٣٥١) نيابة عنه بناء على الاكتفاء بها

منه المذكورة في قوله (و)  
الاصح (ان نيته) اي السلطان  
(تكفي) عن نية الممتنع باطنا  
لانه لما قرأه غير مقامه في  
التفرقة لم يكن في وجوب  
النية وفي الاكتفاء بها كولي  
المحجور نعم لو نوى عند  
الاخذ منه قهرا كفي وبرى  
باطنا وظهر او تسميته تمتعنا  
باعتبار ما كان لوال امتناعه  
بنية اما ظاهرا بمعنى انه  
لا يطالب بها ثانيا فيمكن  
جزما (تنبيه) افي شارح  
الارشاد السكال الرداد  
فيمن يعطى الامام او نائبه  
المكس بنية الزكاة فقال  
لا يجزى ذلك ابدا ولا يبرا  
عن الزكاة بل هي واجبة بحالها  
لان الامام إنما يأخذ ذلك  
منهم في مقابلة قيامه بمد  
الثغور ومنع القطاع  
والمخلصين عنهم وعن  
اموالهم وقد وقع جمع من  
ينسب الي الفقهاء وهم  
باسم الجبل احق اهل  
الزكاة ورخصوا لهم في  
ذلك فضلو واضلوا اه  
ومر ذلك بزيادة وفصل  
غيره بعد ذكر مقدمة اشار  
اليها السبكي وهي ان قبض  
الامام للزكاة هل هو بمحض  
الولاية إذ لا يتوقف على  
توكيل المستحقين له او  
بجالة بين الولاية انحصرة  
والوكالة فله نظر عليهم

السابقة مر اه سم (قوله من غير إذن له الخ) أى فلو اذن له في النية جاز كغيره نهاية ومعنى عبارة سم قوله من غير إذن الخ مفهومه الاجزاء اذن له في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوى الخ) فلو عبر بالاصح كافي الروضة كان اولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو اراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر او بعدم حسنه فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوى والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى انتهى وما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله المذكور في قوله الخ) اشار به الى انه كان الانسب تقديم المسئلة الثانية على الاولى عبارة المغنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان اولى لان الوجبين في اللزوم مبنيان على الوجبين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تسكني) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة نهاية ومعنى اي او بينهما اخذا مما تقدم وما ياتي عن غش قاله عش ومحل اكتفاء نية السلطان علم المالك بنيته فان شك فيهما لم يبر الا ان الاصل عدم النية اه (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع سم (قوله عند الاخذ منه الخ) وكذا لو نوى بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض غش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله باعتبار ما كان) اي باعتبار ما سبق له من الامتناع ولا فقد صار بنيته غير متمتع فلو لم ينو الامام ولا الماخوذ منه لم يبر باطنا وكذا ظاهر اعلى الاصح معنى زاد النهاية ويجب رد الماخوذ إن كان باقيا وبدله إن كان نالفا اه قال عش قوله مر ويجب رد الماخوذ الخ اي علي من المال في يده من المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق إلى إسقاط الوجوب بان نوى قبل التفرقة اه (قوله المكس) ومثله المصادرة بصري (قوله فقال الخ) عطف على قوله افي الخ عطف مفصل على جمل (قوله إنما يأخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول اوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه قوله اوقع قوله رخصوا او الاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد برادة الذمة عن الزكاة بذلك (قوله انتهى) اي قول السكال الرداد (قوله ومر ذلك) اي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) اي غير السكال (قوله وهي) اي المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على جمل (قوله إن لم يعلم الخ) اي من يعطى الامام المكس و (قوله اي في ظنه) اي المعطى (قوله فهو الخ) اي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع ايضا ما يقال تايدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد

إذا وصل للمستحقين بعد النية كما لو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضه من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم بأخذه بعد نيته فليتامل (قوله من غير إذن له الخ) مفهومه الاجزاء إذا اذن له في النية ونوى وحينئذ فيحتمل انه وكيل المالك في الدفع إلى المستحق فلا يبر المالك قبل الدفع للمستحق إذ لا يظهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق ايضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوى والمتولى لا عند الصرف إلى المستحقين كما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى اه وما يحتمل ابن الاستاذ وجزم به القمولى هو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى وكتب بها مش شرح الروض انه القياس لانهم نزلوا السلطان في الممتنع منزلته ولذا صحت نيته عند الاخذ فصح عند الصرف ايضا (قوله نيابة عنه) قد يدور خدمته امتناع نقلها عن الامام في هذه الحالة وانه يفرق بالنيابة لا بالولاية وهو ظاهر إن لم ينزلوا عند الصرف فان نوى عند الاخذ فيه نظر فليحرر (قوله في المتن والاصح ان نيته تسكني) وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله قام غيره مقامه) يفيد ان السلطان نائب المالك حينئذ (قوله نعم لو نوى) اي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع ايضا ما يقال تايدا للاجزاء انه لو دفع المدين الدين لربه فاخذه بقصد انه هبة له او غير ذلك اجزا اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

دون نظر ولى اليتيم وفوق نظر الوكيل أى والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالتجبه عدم الاجزاء لانه غاصب اي في ظنه فهو صارف لفعله عن كونه قبضا لوكالة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر سم (قوله) انما هو اذا كان (أي المدفوع اليه) المستحق (الخ) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم وقره البصري عبارة عن شوق ونقل عن افتاء الشهاب الرمي الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزيادي اه وتقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاء على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين خلافا لما افق به الكمال الرادفي شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك أبدا اه وعبارة الشوبري ولو نوى لدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرهما فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكس والرميا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك بنية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله) انتهى (أي قول الغير) وانما يتجه ما استظهره قد يؤيد بما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائر اى في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه او بعده بمنزلة النية عند الافراز فاذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يصح قبضه او لا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليتمكن من صرفها مصرفها ام لا ومال اليه مر اخذها من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظرو قد يؤيد الثاني اجزاء المدفع الى الامام الجائر وان علم انه يصرفها في الفسق وقد يفرق بانه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرد عن تضييعها والتقصير منه بعلمه بالحال لان المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل سم ويأتي انفا اعتماد السيد عمر البصري الثاني الذي مال اليه الجائر الرمي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (ان اخذها الامام باسم الزكاة وينبغي ان يكون حالة الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان يقرن القصد المذكور بالقبض فلو تقدم لم يضر فليتأمل ثم ما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره محل تأمل فينبغي ان يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الايصال الى الامام مجزى وان علم منه انه يصرفها في غير مصارفها كما تقدم فافائدة اعلامه وانما اشترطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض فتأمله حق التامل بصري وتقدم عن الشوبري ما وافقه والاقر بان حاله جهل حال الامام حين الاخذ هل قصد نحو الغصب او الزكاة او اطلق كحالة اطلاق الامام اذا اصل عدم الصارف عن صحة القبض مع قولهم ان الايصال الى الامام مجزى وان الدفع له مبرى وان قال اخذها منك او نفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر الى الامام افضل وان كان جائرا في الزكاة وحل ما ذكر على ما اذا اخذها باسم الزكاة وقصد ما في غاية البعد كما اشار اليه سم والله اعلم (الا يصرف القابض) اى الامام او نائبه بخلاف المستحق فلا يضر صرفه كما تقدم (قوله) ان لم تفوض هي (اى الزكاة وامرها من طرف الامام) (قوله) عن غائب (اى عن ماله) (قوله) والاول

انما هو اذا كان المستحق لبلوغ الحق محله واما الامام فلا بد في الاجزاء من علمه بجهة ماله عليه ولاية والا لكان المالك هو الجاني المقصر وان علمه بها احتمل عدم الاجزاء ايضا واحتمل الاجزاء وهو ظاهر اه ملخصا وانما الذى يتجه ما استظهره ان اخذها الامام باسم الزكاة لا بقصد نحو الغصب لانه بقصد هذا صار لفعله عن ان يكون قبض زكاة وشرط وقوعها زكاة الا يصرف القابض فغله لغيرها لانه حينئذ يقبضها عن جهة اخرى فيستميل وقوعها في هذه الحالة لزكاة ووقعه للاستوى وغيره ان للقاضي اى ان لم تفوض هي لغيره والا لم يكن له نظر فيها اخراجها عن غائب ورد بانها انما تجب بالتمكن وتمكن الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم بجمع بمنع اخراجها قليل والاول ظاهر ويكون تمكن القاضي كتمكن المالك ويمكن جهل الثاني على من علم عدم تمكنه ولم يمض زمن يتمكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق البلوغ الحق محله) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان اخذها المستحق قاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مراه سم وقره البصري عبارة عن شوق ونقل عن افتاء الشهاب الرمي الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا عن الزيادي اه وتقدم عن شيخنا انه لو دفع المكس مثلا بنية الزكاة اجزاء على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقير او نحوه من المستحقين خلافا لما افق به الكمال الرادفي شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك أبدا اه وعبارة الشوبري ولو نوى لدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرهما فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكس والرميا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك بنية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله) انتهى (أي قول الغير) وانما يتجه ما استظهره قد يؤيد بما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال اخذها وانفقها في الفسق ومن قوله ولكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جائر اى في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا اخذها باسم الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل فليتأمل (قوله) ان اخذها الامام باسم الزكاة) بهذا ندفع ان يراد على عدم الاجزاء قوله للسابق وان قال اخذها وانفقها في الفسق لانه في هذا اخذها باسم الزكاة لكن قصد مع ذلك ان يصرفها في غير مصرفها وما هنا فيما اخذها لا باسم الزكاة فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ما عدا الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها او نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بان للقاضي نقها فيحتمل أنه استاذن قاضيا آخر فيه كإتيان وزعم أن تمكنه (٣٥٣) المالك ليس في عمله لأن الوجوب إنما

يتعلق بتمكن المالك لا غير  
ونائبته عنه إنما هي بعد  
الوجوب عليه وحينئذ فلا  
فائدة للحمل المذكور لأن  
الملاحظ الشك في الوجوب  
ومادام غائب الشك موجود  
وبهذا يندفع اعتداد جمع  
الاول وتوجيه بعضهم له  
بأن الاصل عدم المانع  
ووجه اندفاعه أن هذا  
الاصول لا يكفي في ذلك لأن  
النائبية عن المالك على خلاف  
الاصول فلا بد من تحقق  
سببها ولم يوجد مع احتمال  
أنه استاذن قاضيا آخر في نقها  
او اخراجها او قل من يراه  
(فصل في التعجيل  
وتوابعه) (لا يصح تعجيل  
الزكاة) العينية (على ملك  
النصاب) كإذا ملك مائة  
فأدى خمسة لتكون زكاة  
إذ انهم مائتين وحال الحول  
لفقد سبب الوجوب فأشبهه  
تقديم اداء كفارة دين عليها  
أما غير العينية كان اشترى  
للتجارة عرضا قيمته مائة  
فعجل عن مائتين أو أربعمائة  
مثلا وحال الحول وهو  
يساويها فيجزئته لما مر  
أن النصاب في زكاة التجارة  
معتبر بآخر الحول وكانهم  
اغترفوا له تردد النية إذ  
الاصول عدم الزيادة  
لضرورة التعجيل وإلا لم  
يجز تعجيل أصلا لأنه  
لا يدرى ما حاله عند آخر  
الحول وبهذا اندفع ما للسبكي  
هنا ولو ملك مائة وعشرين

(الخ) أي موقوف للاستوى وغيره والثاني ما رده ذلك كإدى (قوله ويرد الخ) أي ما قبل (قوله فيحتمل أنه) أي الغائب و (قوله فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله أن تمكنه) أي القاضي (قوله ونائبته عنه) أي نيابة القاضي عن الغائب (قوله وحينئذ) أي حين أن الوجوب إنما يتعلق الخ (قوله لأن الملاحظ) أي ملحوظ رد موقوف للاستوى (قوله وبهذا) أي بقوله لأن الملاحظ الخ (قوله وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتماد جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله في ذلك) أي في جواز إخراج القاضي الزكاة عن الغائب (قوله من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله او إخراجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من يراه) أي النقل

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله في التعجيل) أي في بيان جواز مواعيد مواعيد وقدمه وقد منع الامام مالك رضي الله تعالى عنه محمته وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من أئمتنا و (قوله وتوابعه) أي من حكم الاسترداد من حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد ومن ثم أنه لا يصح غاؤه وما هو من أن الزكاة تتعلق بالمال لتعلق شركة بجري قول المتن (لا يصح تعجيل الزكاة) أي في مال حولي نهاية ومعنى (قوله العينية) أي قول المتن ويجوز في النهاية لإقوله أي وقد أتى به قوله وظهور إلى جزم وكذا في المعنى لإقوله وكانهم إلى ولو ملك (قوله العينية) سيد كر حرز قال سم أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول لإدما دون النصاب لا يجري في الحول اه (قوله إذا تم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تضمينه معنى الصيرورة (قوله لفقد الخ) أي واتفق ذلك فإنه لا يجوز له لفقد سبب وجوبها وهو المال الزكوي معنى ونهاية (قوله عليها) أي العين (قوله كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة فعجل عن مائتين الخ) هل يشترط هنا في التجارة أن يغلب على ظنه أنه يبلغ النصاب في آخر الحول اخذنا بما يأتي عن البحر في الحبوب والثمار كما نقله صاحب المغني والنهاية عنه وأقره أولا ويفرق بتيسر العلم بذلك فيما سياتي بخلاف ما هنا لأنه يتعسر معرفة القيم في آخر الحول محل تأمل بصري وقضية إطلاقهم الثاني بل تعليماتهم فيما سياتي بإمكان معرفة القدر وتحسينا يشير إلى الفرق المذكور (قوله وأربعمائة الخ) عبارة النهاية والمغني أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربعمائة وحال الحول وهو يساوي ذلك أجزأه اه (قوله يساويها) ليتأمل في أرجاع الضمير بصري ويمكن أن يقال أن الضمير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الأولى ونصاب أربعمائة في الثانية (قوله تردد النية) أي التردد في النية عش (قوله إذا أصلا الخ) علة للتردد و (قوله لضرورة التعجيل) علة للاغتفار رشدي (قوله وإلا الخ) وأن لم يغتفر والتردد في النية (قوله أصلا) أي لا في النية ولا في غيرها لا قبل النصاب ولا بعده (قوله ما حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله وبهذا) أي بقوله وكانهم اغتفروا الخ (قوله ولو ملك مائة الخ) ولو ملك خمسمائة لا بل فعجل شاتين فبلغت بالتو الدعشرا لم يجزئته ما عجله عن النصاب الذي كمل إلا أن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فاشبهه ما لو أخرج زكاة أربعمائة وهو لا يملك إلا مائتين معنى ونهاية (قوله أي وقدمه) الخ كان مراده أنه ميز واجب النصاب الكامل عند الإخراج وواجب الذي كل بعد وقبل الحول بالخرجة وإلا لم يجز عن واحد منهما الماسيات في

يتجه الأجزاء لأن النية عند الدفع إليه أو بعده بمنزلة النية عند الإقرار فإذا وصلت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوف سواء كان الواسطة المدفوع إليه من يصح قبضه أولا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة ليمكن من صرفها مصرفها أم لا وما لا إليه مر اخذنا من إطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع إليه بجهة الزكاة فيه نظر وقد يؤيد الثاني أجزاء الدفع إلى الامام الجائر وإن علم أنه يصرفها في الفسق وقد يفرق بأنه مع العلم بتمكن من صرفها مصرفها وقد يرتدع عن تضييعها والتقصير منه بعلمه الحال لأن المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل (قوله فيحتمل أنه) أي المالك

(فصل في التعجيل وتوابعه) (قوله العينية) أي ومن لازم تعجيل العينية على ملك النصاب تعجيلها على تمام الحول لإدما دون النصاب لا يجري في الحول (قوله إذا تم) أي المال (قوله وقدمه) أي كان مراده أنه

تجزى المعجلة عن النصاب الذي كل الآن كافي الروضة وغيره من الأغنياء وقيل تجزى لأن التنازع آخر الحول كما وجود أوله والظهور وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحواص (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الأول قول الروضة والمجموع لو جعل شاة عن أربعين ثم هلك

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله أو جعل شاة عن الأربعين الخ) أي سم ولدت أربعين ثم هلك الخ نهاية (قوله لم يجز المعجل عن السخال) أي لانه عجل الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله التعجيل) إلى قوله وقيد السبكي في النهاية إلا لفظه نحو وقوله وتوجد إلى وذلك وقوله مرسله أو منعه (قوله دون نحو الولي) أي كالوكيل عبارة النهاية والإيعاب ومحل ذلك في غير الولي أما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيره إن عجل من ماله جاز فيما يظهر اه قال عس ولا يرجع به على الصبي وإن نوى الرجوع لانه إنما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) أي قول المتن وله تعجيل الخ في المعنى إلا قوله بأن يملك إلى وذلك وقوله أو منقطعة (قوله وتوجد نيتهما) أي نية التجارة (قوله وإن نازع فيه الأسنوي الخ) أي بأن العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الأجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وإن الرافعي قد حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الأسنوي ولم اظفر بأحد صحح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسنى زاد النهاية ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله تسلف) أي تعجل حفي (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها والاول اقرب للجواب بقوله مع احتمال الخ كافي البرماوى بجزمي أقول على الاول لا مستند فيه للأسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين الثاني (قوله وإذا عجل لعاملين الخ) أي فأكثر معني (قوله اجزاء ما يقع عن الاول) أي اجزائه ما يخص الاول والباقي يسترده بجزمي (قوله وقيد السبكي الخ) وفاقا للإيعاب والأسنى والمعنى عبارة الاولين لكن قيده الأسنى والأذرعى كالسبكي بما إذا ميز حصه كل عام ولا يفيض عن عدم الاجزاء لأن المجزى عن خمسين شاة مثلا شاة معينة الخ وأيده غيرهما بقول البحر لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا اه وخلافا للنهاية عبارته اجزاء عن الاول مطلقا دون غيره سواء في ذلك اكان قدمه بين حصه كل عام لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافا للسبكي والأسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو أخرج الخ ظاهر اه قال عس وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى بما ليس عبادة أصلا فلم يصلح معارضا لما نواه اه ومال إليه سم فقال وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك إحدى الثماتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنهجه الاول اه قول المتن (أوله تعجيل الفطرة) يشعر بان التأخير افضل وهو ظاهر خر وجامن خلاف من منعه عس (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله للاتفاق) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى (قوله للاتفاق على جوازها) ان كان المراد به الإجماع فواضح أو الاتفاق مع الخصم كما هو المتبادر أي وصريح النهاية والمعنى فهو دليل إلزامي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصرى (قوله فالحق بهما البقية الخ) أي قياسا بجامع إخراجها في جزء منه نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان نهاية (قوله والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حصله ان السبب الاول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير عس (قوله ينافيه) أي قوله الصوم والمراد به جميع شهر رمضان (قوله ان الموجب) أي السبب الاول (قوله كما) أي في الفطرة (قوله لا أوله) أي أول الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت لا ينافيه الخ) قد

الأمهات لم تجزى المعجل عن السخال (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاده بان يملك النصاب في غير التجارة وتوجد نيتهما مقارنة لاول تصرف وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس فيه قبل الحول ولوجوبها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديمها على أحدهما كتقديم كفارة اليمين على الخنث (ولا تعجل لعامين) فأكبر (في الاصح) وان نازع فيه الأسنوي وأطال لأن زكاة السنة الثانية لم ينعقد حولها فكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية انه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين مرسله أو منقطعة مع احتمالها انه تسلف منه صدقة عامين مرتين أو صدقة مائتين لكل واحد جزل منفرد وإذا عجل لعامين اجزاه ما يقع عن الاول وقيد السبكي بما إذا ميز واجب كل سنة لأن المجزى شاة معينة لا مشاعة ولا مبهة (وله تعجيل الفطرة من أول) شهر (رمضان) للاتفاق على جوازها بيمينين فالحق بهما البقية إذ لا fark ولوجوبها بسببين الصوم

ميز واجب النصاب الكامل عند الإخراج وواجب الذي كل به وقيل الحول بالخرجة والإلا يجز عن واحد منهما لما سياتى في قوله وقيد السبكي الخ (قوله وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم من انه لا فرق فيستراد المالك إحدى الثماتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمنهجه الاول فان عجل الاكثر من عام اجزاه عن الاول وان لم يميز حصه كل عام والفرق بين هذا وما في البحر انه لو أخرج من عليه خمسة

والفطر وقد وجد أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر جزء من الصوم كما لا أوله خلافا لما يوهمه ما ذكر يقال قلت لا ينافيه لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والحاصل أنهم نظروا



يقال لو تم ما أفاده رحمه الله تعالى لم تحب فطرة من حدث قبيل الغروب من ولد أو عبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذا السبب على ما قرر من مجموع رمضان وأول جز من الفطر وباتت الفطر جزء ينتفى الكل وليس كذلك فبين أن السببية منحصرة في الجزء الأخير وأن المناقضة محقة فليتامل بصري وتقدم انقاعن عرش عن سم ما يدفع المناقضة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) و(قوله وإلى الأول) أي من أجزاء رمضان و(قوله لتحقق الوجوب الخ) أي تحقق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتعجيل الخ) متعلق بنظر وأعلى النسبتين قاله السكردي ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وأن المراد بالتعجيل المذكور التعجيل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول السكردي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وأن تأخر عن واحد من أجزائه ويلزم استدراك لفظة حقيقة ولفظة كله قول الماتن (منعه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالي تعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لأعليها فإن كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره إيعاب (قوله لأن وجودها) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى إلا قوله إلى الماتن (قوله لأن وجودها الخ) وأيضا لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخميناً معنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول الماتن (ويجوز بعدهما) ولو أخرج من غناب لا يترتب ورطب لا يتمم إجزاء قطعاً إذ لا تعجيل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) لا ولي إسقاط ولو عبارة المغنى والنهاية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غاب على ظنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدره تخميناً ولأن الوجوب قد أثبت إلا أن الإخراج لا يجب وهذا تعجيل على وجوب الإخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالإخراج من تعجيل الزكاة قبل الحول اهـ (قوله ولو قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب والغناب قبل جفافه لا يجوز. وإن جف وتحقق أن المخرج يساوي الواجب أو يزيد عليه عرش وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية بخلاف الشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الإخراج من نفس الثمر والحب عبارة ثم قال في العباب ويجوز تعجيل زكاة المعشر بعد وجوبها إن غلب على ظنه حصول نصاب منه اهـ قال الشارح في شرحه عبر الرافعي بالمعروفة والمراد بها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم يمتنع التعجيل قبل بدو الصلاح والاشتداد لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً انتهى اهـ (وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الإسلام في شرح الروض (قوله فهي تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قديقال لم لا يتأتى فيه التفصيل الاتي في استرداد المعجل فليتامل اهـ (قوله فلو مات) أي المالك عباب (قوله أو بيع) يعني خرج عن ملكه نهاية وإيعاب (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغنى فقال والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالإسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اهـ (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة

دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهر مر (قوله في الماتن ويجوز بعدهما) والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ولو أخرج من غناب لا يترتب ورطب لا يتمم إجزاء قطعاً إذ لا تعجيل شرح مر (قوله ويجوز التعجيل) قد يقال قضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو والاشتداد أن الإخراج بعدهما إخراج بعد الوجوب وليس تعجيلاً فهلا قدر الإخراج بعد التعجيل كما هو قضية الماتن ثم رايت الأسنوي قال لأن الوجوب قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب والمراد بثبوت الوجوب تعلق حق الفقراء ومشاركتهم للمالك لا الخطاب بأخراجه فلذلك كان الإخراج في هذه الحالة تعجيلاً اهـ (قوله ويجوز بعدهما) قال في العباب إن غلب على ظنه حصول نصاب منه قال في شرحه ذكره في البحر وكذا الرافعي في أثناء الامتدلال وعبر بالمعروفة والمرادها ما ذكر بل عبر بعضهم بالظن ولعله الأقرب ويؤيده قولهم الخ (قوله فهي تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحقق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منعه قبله) لأنه تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً (ويجوز) التعجيل (بعدهما) ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرها تخميناً ثم إن بان نقص كله أو زيادة فهي تبرع (وشرط أجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه وبقاء المال (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المعجل زكاة ولا يضر تلف المعجل قيل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالإسلام والحرية الوجوب المراد فالتعبير بالأهلية ليس بجيد اهـ وليس في محله لأن الفرض في تعجيل جائز

عليه كرى (قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاءها ما ذكره فليتامل جداسم وايضا يقال عليه فينبذ غطف قوله بقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) اى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى فى النهاية والمعنى لا قوله قيل (قوله يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيرا ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت مخاض جال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فعجل ابن لبون اى واما لو اراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبرانا او جب قبولها واذا وجدت بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه بدفعها وقعت الموقوع وهو متبرع وإن زاد دفعها وطلب الجبران فينبغى ان لا يصح لانه لا حاجة الى التعجيل وتغريم الجبران للمستحقين وبتقدير الصحة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين ام لا فيه نظرو لا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) اى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) اى بالثى اخر جبرها رشيدى عبارة سم اى بها كما فى الروض او غيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل اه اى كما بأتى آنفا فى الحاشية (قوله لم تجز تلك) اى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لاننا لما نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محصورا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد يد لبنت المخاض لوقوعها ومقعتها بزيادة الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لزمت إخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشيدى قوله لم يلزم إخراج بنت لبون اى لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وإن صارت بنت لبون الخ) يتجه أن محل ما ذكر من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حيثئذ عن الزكاة اخذ من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان سم على حج اه ع ش (قوله بل يستردها) اى إن كانت باقية رشيدى (قوله أو يعطى الخ) عطف على يستردها (قوله قيل ولا ترد هذه على المتن) حاعله ليس معنى قول المصنف وشرح اجزاء الخ انه كلما وجد البقاء وجد الاجزاء حتى رد عليه ذلك لان وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الاجزاء بل معناه انه شرط له فليكن له شرط اخر كرى قول المتن (وكون القابض فى آخر الحول) اى او عند دخول شوال كرى قول المتن (فى آخر الحول مستحقا) اى وإن خرج الاستحقاق فى اثنا عشر (قوله وفيما مر) اى انفا (قوله

وهو يستلزم أن المراد  
بأهلية الوجوب هنا دوام  
شروطه ومنها عدم ردة  
متصلة بالموت إلى آخر  
الحول نعم يشترط مع بقاء  
ذلك أن لا يتغير الواجب  
وإلا كان عجل بنت مخاض  
عن خمس وعشرين فتوالدت  
وبلغت ستا وثلاثين قبل  
الحول لم تجزى. تلك وإن  
صارت بنت لبون بل يشترطها  
ويعيدها أو يعطى غيرها  
قيل ولا ترد هذه على المتن  
لأنه لا يلزم من وجود الشرط  
وجود المشروط اه وأحسن  
منه حمل المتن على ما إذا لم  
يتغير الواجب لأنه الغالب  
وهذه تغير فيها فلم ترد  
لذلك (وكون القابض فى  
آخر الحول) المراد به هنا  
وفيما مر وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد يمنع بان غاية ما يلزم من جواز التعجيل اجتماع الشروط عند التعجيل لان المراد بالاهلية المشترط بقاءها ما ذكره فليتامل جدا (قوله نعم يشترط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان اصحهما الاجزاء كما اختاره الرويانى خلافا للقاضى بناء على ان الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الاخراج لاحال الوجوب وهو الاصح كما مر شرح مر (قوله فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين) اى بهما كما فى الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلفت فتأمل (قوله لم تجزى. تلك الخ) قال فى الروض إن كانت باقية ثم قال فى الروض وشرحه وإن بلغت لم يلزم إخراج لبنت لبون لاننا لما نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محصورا عن الزكاة ولا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا نجد يد لبنت المخاض لوقوعها ومقعتها بزيادة اه فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لزمت إخراج بنت لبون كما هو ظاهر (تنبيه) يتجه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى ان تقع حيثئذ عن الزكاة اخذ من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان مر (قوله فى المتن وكون القابض فى آخر الحول مستحقا)

الشامل لنحو بدو الصلاح، وأثره لأن الحول أغلب من غيره (مستحقاً) فلوزال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال أو الاخذ آخر الحول بغير

بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يجزى. المعجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب (وقيل إن خرج القابض عن الاستحقاق في أثناء الحول) بنحو ردة وعاد في آخره (لم يجزه) أى المعجل المالك كالمولى لم يكن عند الاخذ مستحقاً ثم استحق آخره والاصح الاجزاء اكتفاء بالأهلية فيما ذكر وفارقت تلك بأنه لا تعدى هنا حال الاخذ بخلافه ثم وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في حياته أو احتياجه حينئذ لم يجزى. واعتمده جمع متأخرون وفرضه بعضهم فيما اذا علت غيبته وقت الوجوب وشك في حياته ثم حكى فيه وجهين وإن الروايات رجح الاجزاء وبه أفق الحنطى ثم فرع ذلك على الضعيف انه يجوز النقل وفرضه المذكور غير صحيح لانه اذا بنى على منع النقل لا يحتاج مع علم الغيبة حال الوجوب الى الشك في حياته بل وإن علت الذى صرح به غيره ان الماوردى والروايات انما ذكر الوجهين فيما اذا تحقق موت الاخذ وشك في تقدمه على الوجوب وبان الحنطى انما فرض افتاءه في الشك المجرد

الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان المناسب ان يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل آخر الحول نهاية (قوله كان المال أو الاخذ آخر الحول بغير بلدة) خلافاً لما يقوله المغنى عبارة ما وقد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول أى ولو بالاشتصاحب فلو غاب عند آخر الحول وقبله ولم يعلم حياته أو احتياجه اجزاء المعجل كفى فتاوى الحنطى وهو اقرب الوجهين في البحرين ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان المدفوع يجزى. عن الزكاة كما اعتمده الشهاب الرملى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين اهـ أى ومحل قوله لم لا بد من إخراج الزكاة لفقره بلد حولان الحول في غير المعجلة حفى وفيه سم بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجراً أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً فيه نظر اهـ قال عشر والاقرب الاول للعللة المذكورة في كلام الشارح مـ فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اهـ اقول ويأتى عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله أو مات) أى ولو معسر انهاية ومغنى (قوله حينئذ) أى في آخر الحول (قوله لخروجه عن الأهلية الخ) أى والقبض السابق إنما يقع عن هذا الوقت نهاية ومغنى (قوله بنحو ردة الخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه في آخره لإعاب (قوله أى المعجل المالك) يظهر ان الاول بفتح الجيم والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني بالنصب تفسير للضمير المقول (قوله كالمولى لم يكن) إلى قوله وفارقت في النهاية والمغنى (قوله فيما ذكر) أى في طرف الوجوب والاداء نهاية ومغنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقيسة وهى الموزال الاستحقاق في أثناء الحول ثم عاد (قوله تلك) أى الصورة المقيسة عليها وهى المولى لم يستحق عند الاخذ ثم استحق آخر الحول (قوله لم يجزى واعتمده الخ) الاوجه الاجزاء مـ اهـ سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله (قوله وفرضه الخ) أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جمع متأخرون (قوله في حياته) أى واحتياجه عند الوجوب (قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فيه) أى فيما إذا علت الخ (قوله وان الروايات الخ) أى وحكى ان الروايات (قوله وبه أفق الخ) أيضاً من المحكى كرى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من الوجهين وترجيح الروايات وإفتاء الحنطى ويحتمل ان الإشارة إلى الترجيح والافتاء فقط ورجحه قوله الاتى وحينئذ يندفع الخ (قوله وفرضه) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح) محل تأمل من وجوه عديدة بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على ما تقدم في الحاشية من اعتماد الشهاب الرملى سم أى ومن وافقه كالتأنيق والمغنى ووجه المنع ما تقدم عن الحنفى ويأتى في قول الشارح وزعم ان حضوره الخ (قوله حال الوجوب) متعلق بالغيبة (قوله الى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وإن علت) أى بل لا يجزى. وإن علت حياته (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وبان الحنطى الخ) كذا في النسخ بالباء ويظهر انه معطوف على قوله ان الماوردى الخ على توهم انه قال هناك ولان غيره صرح بان الماوردى الخ (قوله في الشك المجرد) أى لا مع علم الغيبة وقت الوجوب كرى (قوله وحينئذ) أى حين

اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أنه لا يضر كون المال أو القابض في آخر الحول ببلد آخر اهـ وهل يجزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزاء أولاً ولا بد من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب في بلد آخر فيه نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التعجيل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك فتأمل (قوله لنحو بدو الصلاح) أى إذ لا حول هنا (قوله كان كان المال أو الاخذ آخر الحول بغير بلدة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى الاجزاء فيما لو كان المال عند آخر الحول بغير بلدة كالمولى كان الاخذ عنه الحول بغير بلدة اهـ قال مـ ومحل في الاول اذا انتقل المال بغير اختياره والحاجة ولا لم يجز بخلاف الثانى لانه لا اختيار له في انتقال البدن اهـ فليراجع (قوله لم يجزى. واعتمده جمع متأخرون الخ) الاوجه الاجزاء مـ (قوله لا يحتاج الخ) قد يمنع بناء على

و حينئذ يندفع بناء ترجيح الروايات على تجوز النقل واذا لم يؤثر الشك في صورته ففي صورة الحنطى أولى وجمع بعضهم

بين هذا قول بعض شراح الوسيط (٣٥٨) إذ لم يكن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الاجزاء على من علم

عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر ويحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل ان المعتمد الموافق للنقل انه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وانه لا اثر لذلك لان الاصل عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً يلزم المالك الدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المعجلة لنحو كثرة او تولد ولو بها مع غيرهما لان القصد بالدفع اليه اغناؤه ما غناه بغيرها وحده فيضروقه الا ذرعى كالسبكي بما اذا بقيت او تلفت ولم يؤد تغريمه الى فقره والالم يسترد منه ثلثا يعود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بانه دين في ذمته وليس بركة فيؤخذ منه وان انفق ولو استغنى بركة اخرى معجلة او غير معجلة ضرر كما اعتمده الا ذرعى وهو رتبان تلف المعجلة ثم تحصل له زكاة يسد منها بدل المعجلة ثم يبقى منها ما يغنيه او تبقى ويكون حالة قبضهما محتاجا لهما ثم يتغير حاله عند الحول فصار

كون فرضه غير صحيح كدوى ويجوز أن المراد حين كون الوجهين فيما اذا تحقق الخ وإفتاء الحناطي في الشك المجرد (قوله بين هذا) أي ما ذكر من ترجيح الروايات وإفتاء الحناطي (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله وزعم ان حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملي وولده والمغني اعتماده (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله ويحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عدم الاجزاء الخ كدوى (قوله عن محل الصرف الخ) أي ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) شمل لإطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أي في المعجلة على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والمغني (قوله وفيما اذا مات الخ) لعله عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل انه معطوف على قوله اشتراط تحقق أهليته الخ عبارة النهاية والمغني وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور اه قال ع ش قوله معسراً أي موسراً بالاولي اه (قوله اذا مات المدفوع له) شامل لموته موسراً سم و (قوله موسراً) لعله محرف عن معسراً بالعين (قوله مثلاً) أي او تدر دة مستمرة إلى حال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) وكذا الحول فيما ذكر زكاة الفطر اسنى ونهاية قال ع ش قوله مر فيما ذكر أي من انه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وانه لو انتقل المخرج للزكاة إلى غير بلد المستحق أجزأته اه ولا يضر غناه بركة الفطر المعجلة ولو مع غيرها (قوله المعجلة) إلى قوله بل نظر في النهاية لإقوله وقيد الا ذرعى إلى ولو استغنى وكذا في المغني لإقوله كما اعتمده إلى ورجح (قوله لنحو كثرة) عبارة المغني والنهاية لكثرة ما تولد لها ودرها والتجارة فيها وغير ذلك اه أي كاجارها (قوله ولو بها مع غيرها) لا حاجة إلى لفظها (قوله وقيد اه) أي قولهم وما غناه بغيرها الخ (قوله تغريمه) أي التالف (قوله وإلا) أي بأن أدى تغريمه إلى فقره (قوله بأنه) أي التالف (قوله وصورتها) أي مسألة الاستغناء بركة أخرى (قوله يسد منها بدل المعجلة) أي يسد بعضها مسد المعجلة كدوى (قوله ورجح السبكي الخ) والوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما بغنية تخير في دفع ايهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد عليه كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه شرح مر أي والخطيب وقوله مر وعكسه أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حوله اخرج زكاته ثم عجل للحول الذي بعده لانه يتام الاول افتتح الثاني سم عبارة الرشيدى قوله مر وعكسه أي بأن كانت الثانية هي المعجلة وقوله بعكسه أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضاً (قوله فيما لو اتفق حول معجلتين الخ) أي امالوا اختلافاً فينبغي ان المجزى ماسبق تمام حولها سواء اخرجهما

ما تقدم في الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع به) شمل لإطلاقة تحقق الغيبة بناء على منع النقل (قوله وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً) شامل لموته موسراً (قوله يلزم المالك الدفع ثانياً الخ) قاهر في شرحه وقضية كلام المصنف انه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور اه (قوله في المتن) ولا يضر غناه بالزكاة والوجه انه لو اخذ معجلتين معا وكل منهما بغنية تخير في دفع ايهما شاء فان اخذهما سرتبا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترداد ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع اليه المعجلة غنياً عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطعاً لفساد القبض ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه أي كانت الثانية معجلة ولعل صورته انه لما تم حوله اخرج زكاته ثم عجل للحول الذي بعده لانه يتم الاول افتتح الثاني إذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله ولو استغنى بركة أخرى الخ) في القوت مانعه لكن لو عجل اثنان في آن واحد فان لم يحل لهما بمنزلة المعجل الواحد شكل الحال والظاهر انهما بمنزلة اه اقول ان اغنت كل ودفعاً معاً فينبغي استرداد احدهما او مر ثانياً (قوله ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين) امالو

يكفيه أحد همارهما بيده ورجح السبكي فيما لو اتفق حول معجلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت احدهما واجبة أو لا

أو لا أو ثانياً بهذا مع ما أتى في الحاشية المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء  
 بغيرها المضرب بقولهم كركاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى  
 فليحرم رسم (فالمسترجع المعجلة) هذا ظاهر أن اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة  
 بأن يحل في رجب ما يتم حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد  
 تمام حول المعجلة وقوعها الموقوع وأما لو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنه بمجرد تمام الحول  
 يتم أمر المعجلة وتقع موقوعها فخرج واجبة بعد ذلك اخرج لغير مستحق لاستغنائها بالمعجلة مع تمام أمرها  
 فليحرم رسم (بعد قبضها) أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المعجل زكاة) أي لعروض مانع  
 وجبت ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين فتلفت في بد القابض لم يجب التجديد أي على المالك لأن  
 الواجب القيمة ولا يكمل بها انصاب السائمة معنى ونهاية قال الرشدي أي والصورة أنه عرض مانع من  
 وقوعها زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال ع ش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة  
 النفقة لأنه أنفق على نية أنه لا يرجع قياساً على الفاصب إذا جهل كونه مغضوباً وعلى المشتري شراء فاسداً  
 اه وفي الأعيان ما يخالفه عبارة قال الزركشي وإذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام  
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض متبرع لأنه لم ينفق إلا بظن ملكه ومن ثم يظهر أنه لو أنفق بعد عمله  
 عود ملك الدافع لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم رايت بعضهم نظراً فيما ذكره الزركشي ويتعين حمله على  
 ما ذكرته اه قول المتن (إن كان شرط الاسترداد) هل بتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن  
 يقول هذه كاتي فإن عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل أي وغيره في تفسير مثبت  
 الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال  
 قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع التعجيل سمى أي فيغني عنه قوله كما إذا عجل اجرة الخ عبارة النهاية والمعنى  
 عملاً بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل الخ اه  
 (قوله) أما قبل المانع الخ انظر ما عدله وكتب عليه البصري مانع يقتضي أن قول المصنف أن عرض مانع  
 قيد لقوله استرد وقول الشارح وأما لو شرط الخ يقتضي أنه قيد لقوله إن كان الخ وقد يقال هو قيد فيها والله  
 اعلم اه (قوله مطلقاً) شرط الاسترداد لا (قوله) وأما لو شرط من غير منع الخ لا يقال هذا الشرط  
 بوجوب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه كاف في الاسترداد لا نأقول علم القابض إتماماً يكتفي في الاسترداد عند  
 عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز  
 الاسترداد لو جرد علم القابض بالتعجيل إذ قد يشترط الاسترداد لو يذكر أنها معجلة سمى ولك أن تمنع إيجاب

فالمسترجع المعجلة لأن  
 الواجبة لا يضرب عروض  
 المانع بعد قبضها (وإذا لم  
 يقع المعجل زكاة استردان  
 كان شرط الاسترداد إن  
 كان شرط الاسترداد إن  
 عرض مانع) كما إذا عجل  
 أجرة دار ثم أنهدمت في المدة  
 أما قبل المانع فلا يسترد  
 مطلقاً كتبرع بتعجيل دين  
 مؤجل وأما لو شرطه من  
 غير مانع فلا يسترد

اختلفا فينبغي أن المجزئ ما سبق تمام حولها سواء أخرجه أو لا أو ثانياً فتأمل له وهذا مع ما ذكرناه في الحاشية  
 الأخرى المتعلقة بقوله فالمسترجع المعجلة يظهر أنه يمكن حمل تمثيلهم الاستغناء بغيرها المضرب بقولهم كركاة  
 أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليحرم رسم (قوله) فالمسترجع  
 المعجلة) هذا ظاهر إذا اختلف حولها وسبق حول الواجبة أو ما لو سبق حول المعجلة بأن يحل في رجب ما يتم  
 حوله في شعبان ثم اخرج واجبة في رمضان فينبغي عدم اجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حول المعجلة ووقوعها  
 الموقوع وأما لو اتفق حولها فينبغي عدم اجزاء الواجبة أيضاً لأنها بمجرد تمام الحول يتم أمر المعجلة وتقع  
 موقوعها فخرج واجبة بعد ذلك اخرج لغير مستحق لاستغنائه بالمعجلة مع تمام أمرها فليحرم رسم (قوله) في  
 المتن إن كان شرط الاسترداد) هل بتصور شرط الاسترداد بلا تصريح بالتعجيل بأن يقول هذه كاتي فإن  
 عرض مانع استردتها فإن اعتد بذلك كان قول المحل في تفسير مثبت الاسترداد وهو ذكر التعجيل شاملاً  
 لشرط الاسترداد باعتبار الغالب فيه من تضمنه ذكر التعجيل وقد يقال قوله إن عرض مانع لا يتصور إلا مع  
 التعجيل (وأما لو شرطه من غير مانع فلا يسترد) لا يقال هذا الشرط بوجوب علم القابض بالتعجيل وسيأتي أنه  
 كاف في الاسترداد فينبغي ثبوت الاسترداد لو جوب علم القابض والشرط المذكور أن لم يقوه في ذلك ما نأفاه

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح انه لو قال هذه زكاة المعجلة فقط) اى ولم يزد على ذلك (استرد) لانه عين الجبة فاذا بطلت رجوع كالاجرة فيما ذكر وكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة معجلة امامه فكانه اناط هذا التبرع بالتعجيل

بوصف كونه زكاة فاذا انتفى الوصف انتفى التبرع وبهذا فارق قوله هذه عن مالى الغائب فبان تالفا يقع صدقة لانه لم يذكر مشعرا باسترداد وعلم القابض بالتعجيل كاف في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله (و) (الاصح) انه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا اثر للعلم بالتعجيل بعد القبض على احد احتمالين الاوجه خلافة ان كان قبل تصرفه فيه (تنبيه) هل يجرى هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بان كان له سببان فعجل عن احدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فبان انه ممن لا يلزمه دم فيقال ان شرط او قال دى المعجل او علم القابض بالتعجيل رجوع والا فلا او يختص هذا بالزكاة ويفرق بانها في اصلها ماسة ففرق بمخرجها معجلها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقا كل محتمل وفرضهم ذلك في

الشرط المذكور لعلم القابض بالتعجيل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو الاسنوى لكن الظاهر الصحة معنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فاقبض فاسد عش واطلق الشارح في الايعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح انه لو قال الخ) اى عند دفعه ذلك ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استردا قطعاً اذا ذكر التعجيل ولا حاجة الى شرط الرجوع ومعنى ونهاية قول المتن (استرد) اى سواء اعلم حكم التعجيل ام لا نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي نهاية واسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتعجيل) متعلق بالتبرع و (قوله بوصف) متعلق بقوله اناط الخ (قوله لانه لم يذكر مشعر الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعرا باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتعجيل) اى علما مقارنا لقبض المعجل او حادثا بعده كارجحه السبكي نهاية ومعنى وبانى في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذكر) اى التعجيل (قوله كما افاده) اى كفاية العلم قول المتن (ان لم يتعرض للتعجيل) اى بان اقتصر على ذكر الزكاة وسكت ولم يذكر شيئا منها ومعنى (قوله لم يسترد الدافع) اى وان ادعى انه اعطى قاصدا له وصدقة الاخذ اسنى ولا يعاب اى ويكون تقويعا نهاية ومعنى (قوله لتفريطه) الى قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظر في الايعاب كرى على بافضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بتأمله استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فبان انه ممن لا يلزمه دم) اى كان عاد الى الميقات واخرم بالحج منه وان لا ينجح في هذا العام (قوله ان شرط) اى الاسترداد ان عرض مانع (قوله او يخص هذا) اى التفصيل قول المتن (وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل للمالو اختلفا في نقص المال عن النصاب او تلفه قبل الحول او غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقفة نهاية ومعنى قال الرشيدى وظاهره انه انما يخلف في هذين اى النقص والتلف على نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن ومتى في النهاية والمغنى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التعجيل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض بل على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) اى عدم الخلاف (قوله وكان الشارح اشار لذلك الخ) اقول بل اراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الاصح في شرط الاسترداد واما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه زكاة المعجلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اى فقط واما

لانا نقول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عروض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز الاسترداد لو وجد علم القابض بالتعجيل اذ قد يشترط الاسترداد ولا يذكر انها معجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصحة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذه زكاة المعجلة فان لم تقع زكاة فهي نافلة لم تسترد كما صرح به الرافعي شرح مر (قوله وعلم القابض بالتعجيل الخ) اى علما مقارنا لقبض المعجل او حادثا بعده كارجحه السبكي شرح مر (قوله الاوجه خلافة ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بتأمله استقر الامر فلا اثر للعلم بعد ذلك ولا يلزم جواز الاسترداد مطلقا اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (في المتن وانها لو اختلفا في مثبت الاسترداد) اى ومنه نقص المال عن نصاب او تلفه قبل الحول وان قال الاذرى فيه وقفة ولم ارفيه نصا شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التعجيل او علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اه قوله وهو ذكر التعجيل اى مع شرط الاسترداد ولا فهو شامل لصورتى اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذه زكاة المعجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد اى فقط على مقابل الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (وكان الشارح اشار لذلك بقوله

الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها يميل للثاني والمدرك يميل للاول فتأمل (و) (الاصح) انها لو اختلفا في مثبت الاسترداد (وهو ذكر على التعجيل او علم القابض به على ما فهمنا من خلاف او شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح اشار لذلك بقوله

على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو اقاما بينتين  
 فينتجه تقديم بينة الدافع لان معهما زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما اذا لم تعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو  
 شهدت احدهما بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط  
 ذلك ولم يتكلم به تعارضتان لان النفي هيئة محصورة فليتامل سم قول المتن (يمينه) اي ويحلف القابض على  
 البت ووارثه على نفي العلم نهاية ومعنى (قوله عدمه) اي المثبت (قوله يحلف) اي القابض بخلاف لانه  
 لا يعرف الا من جهته و(قوله على نفي علمه الخ) اي على الاصح نهاية ومعنى قال سم والظاهر ان هذان  
 الحلف على البت والالكان يحلف انه لا يعلم انه علم فليتامل اه (قوله باق) الى قوله ثم ختم في المغنى لا  
 قوله ولا يجب هنالى المتن وقوله وسقوط يد الى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية الا قوله وسقوط يد (قوله  
 او تالف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومعنى وبقي مالو وجده مرهونا والا قرب فيه اخذ قيمته  
 للحيلولة او يصبر الى فكاه اخذ ما في البيع عرش (قوله بالمثل في المثلي) اي كالدراهم (والقيمة في  
 المتقوم) اي كالغنم نهاية (قوله مطلقا) اي مثليا او متقوما عرش (قوله ملك المعجل الخ) اي ملك المستحق  
 العين المعجلة زكاة ان لم يبق الوجوب ملكه القرض لإيعاب فقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق  
 مجازى لقوله ملك المعجل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) اي لا يوم التلف ولا باقضى القيمة نهاية زاد  
 الا يعاب فان مات القابض في تركته ذلك البديل من المثل او القيمة فيرده ووارثه فان فقدت التركة تركى المالك  
 ثانيا ولو استردها الامام او بدلهما صرهما ثانيا بلا اذن جديده وان كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم  
 القبض) اي وقته نهاية ومعنى (قوله يومئذ) كانه متعلق بمجرور على لا يزاد سم أقول وكان الاولى  
 اسقاطه لا به بغنى عنه ضمير عليها (قوله خصل في ملك القابض الخ) يشعر بان القابض لو كان غير مستحق  
 حال القبض اي او وجد سبب الرجوع قبل التلف او معه لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه لزيادة نظير  
 ما ياتي في الزيادة المنفصلة وارش النقص في هذه الحالة يجزى اقول في الايعاب ما يصرح بجميع ذلك الا قوله  
 او معه فياتي هو في الشرح (قوله نقص صفة) اي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومعنى  
 (قوله وسقوط يد) كانهما لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة سم (قوله كولد الخ) ولو  
 حدث حل بعد التعجيل واستمر متصلا الى الاسترداد لم هو للمالك تبعاء هو والمستحق كالوجهل المبيع في  
 يد المثل ترى ثم رده بعيب سم وفي البجيري قال شيخنا ان الحل من المتصلة كما امتدده شيخنا مرونوزع فيه

وشرط الاسترداد) أقول بل اراد الشارح بقوله المذكور وإن مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الاصح  
 في شرط الاسترداد واما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه ايضا قوله هذه ذات المعجلة وعلم القابض بقوله  
 وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اي فقط واما على الاصح فهي شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري الله  
 انه في غاية الظهور فالعجب كيف خفي عليه وقع فيما قال (قوله صدق القابض) ومحل الخلاف في غير علم  
 القابض بالتعجيل اما فيه فيصدق القابض بخلاف لانه لا يضر لا من جهته ولا من خلفه على نفي العلم  
 بالتعجيل على الاصح في المجموع لانه لو اعترض بما قاله الرافعي ضمن شرح مرو الظاهر ان هذان الحلف  
 على البت والالكان يحلف انه لا يعلم انه علم فليتامل (صدق القابض بيمينه) ولو اقاما بينتين فينتجه تقديم بينة  
 الدافع لان معهما زيادة علم لكن قال مرحل ذلك ما اذا لم يعينا وقتا واجدا وحالا واحدا فلو شهدت احدهما  
 بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به  
 تعارضتان لان النفي هنا محصور فليتامل (صدق القابض بيمينه) اي ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي  
 العلم مر (قوله وفيما لو اختلفا في علم القابض يحلف على نفي علمه بالتعجيل) قال في شرح العباب ولو اختلفا  
 في ذكر التعجيل فمن الماوردي انه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغي ان الاختلاف في شرط  
 الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كانه متعلق بمجرور على لا يزاد فتامله (قوله نقص صفة) اي حدث قبل  
 وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كانهما لما كانت لا تفرد بالمعاملة كانت من نقص الصفة (قوله

فليراجع قليوبى واعتمده الزماوى أيضا اه (قوله ووصوف الخ) أى بلغ أو ان الجز عرفا فلما يظهر كفى شرح العباب سم (قوله وإن لم يجز) كذا جزم به شارح الروض ورايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن الجواهر تقييد الصوف بالمجوز ورفلي تامل وليحرر بصرى اقول وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى وشرح بافضل ويمكن ان المراد بالمجوز في كلام الجواهر ما يشمل ما بالقوة فيوافق ما تقدم عن شرح العباب (قوله والرجوع إنما رفع العقد من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب مع شرحه وحينئذ أى حين اذا استدبر شرطه لا يحتاج الى نقض الملك بلفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه كفى الجموع عن الامام به يعلم ان ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ وهو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القابض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم ان حدثت الزيادة المنفصلة والعيب وقدره سبب الرجوع او حدث احدهما قبله أى قبل وجود ذلك ولكن بان عدم الاستحقاق فى عدم اهلية المالك او القابض الزكاة وقت القبض رجع بهما من المعجل اه (قوله كقن) أى وغنى وكافز ايعاب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص عينا او صفة ويحتمل انه راجع لقوله بها ايضا (قوله لتبين عدم ملكه الخ) أى فيضمن قيمة التالف وقت التالف لا وقت القبض كما سر عن البيهقي (قوله وكذا يضم الخ) ظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كافتة سارية وهو ظاهر لان العين فى ضمانه حتى يسلمها للمالك لانه قبضها الغرض نفسه رشيدى (قوله لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان الرجوع إنما رفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم وتقدم عن الايعاب النصريح بذلك (قوله قبلها الخ) أى الزيادة والارش (قوله كالسمن) أى والتعليم مغنى والكبرى ايعاب (قوله وإن كان) أى ارادها بفصل مغنى (قوله اختصارا) راجع لقوله غير مترجم لها الخ عش (قوله اشارة الخ) بيان للمناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هى الاشارة الخ فهو بدل من المناسبة او خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ عش من كونه علة للختم لعدم صحته كما لا يخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للاشارة الى الخ (قوله الخ) أى للمالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الامر (قوله ويندفع) فى تاويل المصدر عطفا على قوله حسن الخ ويحتمل انه بالجزم عطفا على يظهر الخ عطفا مسبب على شنب (قوله ما اعترضه به الاسنوي الخ) عبارة الاسنوي اعلم ان هذه المسئلة بجميع ما بعدها لا تعلق له بالتعجيل فكان ينبغى افرادها بفصل كما فعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتعجيل وهذا ليس منه فجوابه منع ان الفصل للتعجيل اذ لم يترجم به بل هو جميع ما ذكره فيه وإن كان مبناه أنه لا مناسبة بين هذا والتعجيل فكيف جزمهما فى فصل واحد فذكر به ان المناسبة بينهما كتنار على علم اذ كل منهما يتعلق باداء الزكاة الواجبة وكيفية ثبوت حل المستحقين الواجب الاداء أى مناسبة بعدهما والله اعلم سم (قوله وتأخير المالك) الى قوله اذلو تاخر فى النهاية والمغنى لا قوله كالصوم والصلاة والحج (قوله بما سر) أى فى اوائل الفصل الاول

وصوف) أى بلغ أو ان الجز عرفا فلما يظهر كفى شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القابض (قوله وكذا يضم منهما) لو وجد سبب الرجوع قبلهما ظاهره وإن تاخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكل الضمان لان الرجوع إنما رفع العقد من حينه كذا ذكره إلا أن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من حين السبب فليراجع سم (قوله لو حدث حمل بعد التعجيل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعا او هو للمستحق كالحمل المبيع فى بدالمشترى ثم رده بعيب) غير مترجم لها بفصل وإن كان فى اصله اختصارا الخ اقول لا يخفى بادن تامل انه لا إشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل وإن كان فى اصله اختصارا فيجوز ان يكون جميع ما فيه مقصودا بعقده مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمل يظهر لك حسن صيغته ويندفع ما اعترضه به الاسنوي وغيره) عبارة الاسنوي اعلم ان هذه المسئلة بجميع ما بعدها لا تعلق

وصوف وإن لم يجز لحصولها فى ملكه والرجوع إنما رفع العقد من حينه ومن ثم لو بان غير مستحق كقن رجع عليه بها وبارش النقص مطلقا لتبين عدم ملكه ولفساد قبضه وإن صار عند الحول مستحقا وكذا يضمهما لو وجد سبب الرجوع قبلها أو معها أما المتصلة كالسمن فتتبع الاصل ثم ختم الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل غير مترجم لها بفصل وإن كان فى أصله اختصارا او اتكالا على وضوح المراد غلى ان الحق ان لها تعلقا واضحا بالتعجيل اذ التأخير ضده وذكر الضدين فى سياق واخدم مع تقديم ما هو المقصود منهما غير مغيب بل أحسن لما فيه من رعاية التضاد الذى هو من اظهر انواع اليديع واما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل ايضا لإشارة الى انهم وإن كانوا اشركا له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانها غير شركة حقيقية فتأمل ويطر لك حسن صيغته ويندفع ما اعترضه به الاسنوي وغيره (وتأخير المالك لإخراج الزكاة بعد التمكن) بما سر





فتعين انه شرط للوجوب قبل قوله وان (٣٦٤) قوله وإن كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم وإن ما قبلها أولى به

وليس كذلك إذ التلف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم لو تلف المال اه ويرد بما قررته ان معناه وتأخير اخر اجها بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التلف وما بعده مشتركان في وجوب الاخراج وهو قبله أولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فالدم يسقط مع التلف فالولى مع البقاء (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تفریط سواء ا كان تلفه بعد الحول ام قبله ولهذا اطلق هنا وقيد في الاتلاف ببعدها (فلا) يلزمه الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) اى النصاب بعد الحول و كانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تفریط (فلا يظهر انه يغرم قسط ما بقى) فاذا تلف واحد من خمسة ابعة وجب اربعة اخماس شاة مالو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه يجب شاة ايضا بناء على انه شرط للضمان وان ا لو قص عفو على ان المتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبةا (وان اتلفه) اى المالك ولو نحو صبي ومجنون كما هو ظاهر او قصر في دفع متلف عنه كان

(وقوله فتعين انه الخ) أى التمكن كرى (قوله قيل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قيل) قوله وان غير جيد الخ) قال في المغنى وفي جعله التلف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان وأما قبل التلف فيقال وجب الاداء ولا يجوز القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والالعدم فديكون بحسب الظاهر مستند الى احد كالمالك وقد لا يكون كان يكون باقية سماءة والمتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثانى فيبقى الاول ولا شك انه اولى بالضمان من الثانى فبطل قول المعترض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق بصرى ويرد عليه أن قاعدة الغاية تقدير نقيض المذكور ونقيضه هنا عدم التلف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) اى المقدور وهو عدم التلف (قوله وما بعدها) اى المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) اى الضمان (قوله) وما قبله) الانسب وما ما قبله (قوله ويرد بما قررته الخ) اقول يريد ايضا بجعل الواو للحال ضم عبارة الرشيدى فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج إنما هو التأخير لانفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف عدم تعرضه لحكم الضمان فالاصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال اه ولا يخفى ان كلامه انك لا جرة انما يلاقى في الاعتراض ويدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجوده والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجوب الاخراج خالى التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (وهو) اى المؤخر زكاته بعد التمكن (قبله) أى التلف قول المتن (وتلف قبل التمكن) خرج به مالومات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه مع ش (بلا تفریط) الى قوله وعلى الثانى في النهاية الا قوله ولو نحو صبي الى او قصر وقوله ولو اتلفه اجنبى الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ام قبله الى المتن وقوله و كانه الى وقبل التمكن وقوله ا مالو اتلف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغنى وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حول لان الحول وايشا كلام المتن وسياقه كما لصرح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التلف قبل الحول (قوله ام قبله) لكنه لا يتقيد بقوله بلا تفریط اذ لا فرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كما في النهاية والمغنى (قوله لعدم تقصيره) فان قصر كأن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهائى ومغنى قال الرشيدى يعنى في صورة ما اذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (انه يغرم الخ) لو عبر بالزوم بدل الغرم كان أولى وعبارة المحرر يبقى قسط ما بقى معنى قول المتن (قسط ما بقى) اى بعد اسقاط الوقص نهائى ومغنى (قوله فاذا تلف) اى قبل التمكن نهائى (قوله واحد من خمسة ابعة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة ابعة نهائى ومغنى (قوله زائد عليه) اى على النصاب (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) اى التمكن (قوله قد يصدق الخ) اى ارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هى قوله لو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربى (قوله لومه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالو قتل الرقيق الجانى أو المرهون اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى) وفي شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة فى الاجنبى

(قوله فتعين انه شرط للوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والحج اه (قوله ويرد بما قررته الخ) اقول يريد ايضا بجعل الواو للحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال يرد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نأقول المقيّد بالتأخير وجوب الاخراج خالى التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (سواء كان تلفه بعد الحول ام قبله) اى لكنه قبله لا يتأتى التقييد بقوله بلا تفریط اذ لا فرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى

وضعه في غير حرزه) بعد الحول وقبل التمكن لم يسقط الزكاة لتعديده ولو اتلفه اجنبى يضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثلى الى

للمستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته بالافاق المال قبل التمكن وبعده وكذا بتأخيره بعد التمكن لاقبله كافي المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعاقد شركة) بقدرها لانها تجب (٣٦٥) بصفة المال جودة ورداءة وتؤخذ

من عينه فمرأعاً للامتناع كما يقسم المال المشترك قهراً عند الامتناع من القسمة وإنما جاز الاخراج من غيره على خلاف قاعدة المشتركة وفقاً للمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت بواسطة فعلي هذا إن كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس إبل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وإن كان من الجنس كشاة من أربعين فهل الواجب شائع أي ربع عشر كل أم شاة منها مبهمة وجهان الاصح الاول وعلى الثاني تفريع وإشكال ليس هذا محل بسطه وانتصار بعضهم له وأنه مقتضى كلامهما مردود وإن أطال وتبجح بأنهم ير من جلا غبار المسئلة وانها انجلى باعتداده له كيف وهو أعنى الثاني لا يتعلل إلا في شياء مثلاً استوت فيميبها كلها وهذا نادر جداً فليت شعري ما الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي هو الاعم الاغلب فان قال بعينها مراعي القيمة قلنا يلزم عدم انبها ما لان المساوية لذلك قد تكون واحدة منها فقط

إلى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية ما مرنا فاعن شرح الروض وغيره أنه في الاجنبي القيمة مطلقاً وفاً لظاهر الروضة وغيرها (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع سم أقول تقدم في مبحث زكاة الدين أن المستحقين يملكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض اه وقضيته أن ولاية القبض هنا للمالك ايضاً (قوله فيستقر) الظاهر الثاني (قوله في ذمته) أي من تلزمه زكاة الفطر عن نفسه او غيره (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) سياق محترز في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أي باخذها الامام من عين المالك نهاية ومعنى (قوله) كما يقسم المال الخ) ببناء المفعول أي يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر النيات (قوله وفقاً للمالك الخ) أي ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلي هذا) أي أن تعلقها بغير شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مخرجة في الزكاة ولو أقل أفرادها الصديق الا سم كما مر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثاً مثلاً من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعاً نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضاً سم (قوله وعلى الثاني) وهو الايهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أي افتخر كركدي (قوله من جلا) أي ازال (قوله باعتداده له) أي للوجه الثاني (قوله لا يتعلل إلا في شياء الخ) قد يمنع وسنده جواز إخراج أي شاة شاءها ثم رأت الفاضل المحشى نية عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا أن هذا لا يأتي إلا الخ انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله يعينها) أي المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا يرد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا يخرج الزكاة من نفس الأربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وأن ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله أن البائع الخ (قوله تتعين الخ) صفة مبهمة (قوله بتعيينه) أي المالك كركدي (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم أن ثبوت الخ (قوله عليه) أي الابهام (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في الكل وقال الكركدي وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي مما

الخ) في شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبي إلى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك إخراج ما كان يخرج قبل التلف اه باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فليراجع (قوله بالتألفه) أي بعد دخول وقت الوجوب (قوله بقدر قيمة الشاة) قد تساوى قيمة الشاة ثلاثاً مثلاً من الخمس أو جميع الخمس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ (قوله الاصح الاول) اعتمده مر ايضاً (قوله لا يتعلل الخ) قد يمنع هذا المقابل ذلك بل هو متعلق مطلقاً بدليل أن له إخراج أي واحدة ما مطلقاً وبهذا يعلم ما في قوله الاتي إلا أن هذا لا يأتي إلا الخ (قوله قد تكون واحدة منها فقط الخ) قد يقال هذا عارض فلا يرد (قوله أقرب) هو خبران وقوله بالشيوخ متعلق بالضرر (قوله

بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم قائله بطلان البيع في الكل لأنهم الباطل من كل وجه واستعلم تصريحهم بصحته فيما عدا قدرها وزعم أن البائع قادر على تمييزها فانه موقوف اليه لا يمنع الجمل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وأن ثبوت الشركة بمبهمة تتعين بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشيء وسوء المشاركة ممنوع لولم يرتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد غلبت رتبته عليه

نعم ان قلنا ان له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك إلا ان هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل فيعود الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع نية إخراجها منها أو من غيرها (٣٦٦) قطعا رفقاه ولان الشركة غير حقيقية لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق قال الاسنوى

وهما مخصوصان بالماشية اما نحو النقود والحبوب فواجبا شائع اتفاقا على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرفعة عن الجمهور انه لا فرق ومرة أنها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضا (وفي قول تعلق رهن) أى المقلب ذلك وهذا هو مرادهم على قول فلا يشك في تقرر يعينهم على بعضها ما قد يخالف قضيتهم كقولهم على الاول يجوز ضمانها بالاذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة وسيأتي في الحوالة جواز إحالة المالك للساعي بها وعكسه بما فيه وجوزوا الإخراج من أنواع الحب والتمر كما مر للشقة ولو كانت حقيقية لا وجوها من كل نوع وللوارث الإخراج من غير التركة المتعلقة بعينها زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشترى به واجبه كما يباع المرهون في الدين (وفي قوله بالذمة) ولا تعلق لها بالعين كما لفطرة وفي قول تتعلق بالعين تعلق الارش برقية الجاني لانها

مرآفعا نال جمع (قوله نعم ان قلنا الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع الكل ومخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان اتى ذلك القدر وان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله إلا ان هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل) قد علم منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادر جدا فليت شعري الخ (قوله وعلى الاول الخ) وكذا الثاني كما مر عن النهاية والمعنى (قوله مع نية إخراجها) فيه فصل بين الموصوف وصفته بمعمول عامل الموصوف (قوله منها الخ) من الشياء الاربعين (قوله قال الاسنوى) إلى قوله ومرفى المعنى (قوله وهما) أى الوجهان سم (قوله اما نحو النقود الخ) أى كالزكاة والمعدن والثمار (قوله انه لا فرق) أى والخلاف جار في الكل (قوله ايضا) أى كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق انما لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى إلى الجواب عنه بما نصه قوله وهذا هو الخ أى المقلب يعنى من قال تعلق شركة مراده المقلب به ذلك وكذا الباقي ولا ينافى ذلك ما مر انما ان المقلب فيها جانب التوثيق لانه مقلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بأن المراد بما سبق المقلب فيما عداها جانب التوثيق (قوله على بعضها) أى الاقوال و (قوله قضيتهم) أى ذلك البعض (قوله وسيأتى في الحوالة الخ) أى مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أى الشركة (قوله وللوارث الإخراج الخ) أى ولو كانت حقيقة لا وجوها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) إلى قوله وفى قول تتعلق في النهاية وإلى قول الممتن فلو باعه في المعنى (قوله وعلى الرهن الخ) عطف على قوله على الاول قاله الكردى والا صوب أنه استئناف بيان أى عطف على قول الممتن وفى قول تعاقر رهن (ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام) هذا انما يأتى في الماشية فقط فقل قول الممتن (في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسئلة الشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الأصح الاول وصرح به في شرح العباب فقوله وبرده المشتري الخ أى بان يزدها في مسئلة الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر ان المراد انه يرد قدرها متبذرا لا شاتما في الجميع إذا تقرر ذلك فان كان المراد انه يرد المشتري قدرها متبذرا يصح البيع في جميع ما تى يده فيلزم بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلبا يرد المشتري واحدة إلى الصدة في جميع كل واحدة مما عدا هذه الواحدة وقد ياتزم ذلك وبوجه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان البيع في جزء من كل وجاز ان يرتفع هذا الحكم بردا لمشتري واحدة إلى البائع وبان غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرع في الملك فاذا رد واحدة إلى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالواحد الخراج البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرده على البائع) وقضيتهم ما يأتى عن السبكي ان يزاد هنا ويستأنذ البائع في إخراجها او يعلم الامام او الساعي لياخذها

نعم ان قلنا الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض على هذا القائل بانه يلزمه فيما إذا باع جميع المال بطلان البيع في الجميع وهو مخالف لقولهم بصحته فيما عدا قدر الزكاة وان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله إلا أن هذا لا يأتى إلا عند تساوى الكل) قد علم منع هذا الحصر (قوله وهما) أى الوجهان (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان المقلب ما ذكر فيه فانظر على هذا قوله السابق انما لكنهما مع ذلك المقلب فيها جانب التوثيق (قوله في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسئلة الشياء مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الأصح ان الواجب

تسقط بهلاك النصاب أى قبل التمكن كما يسقط الارش بموت العبد (فلو باعه) أى الجميع الذى تعلقت به (قبل إخراجها منه فالأظهر) بناء على الأصح ان تعلقها تعاقر شركة (بطلانها في قدرها) لان بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرده المشتري على البائع لان له

ولاية إخراجها ولأن له الإخراج من غيره وبحث أنه برده بنية قطع تساط الساعي على ما بقي بمشتري ويؤيده ما مر أن الشركة غير حقة في منزل قبض البائع لقدرها منزلة اختياره الإخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعي معارضته فيه وبذلك البحث يتأكد أنه لا مطالبة على المشتري بعد إفرازه قدرها وإن ما بحته السبكي عليه إذا باع قبل الإفرازه وفيه نظر لما تقرران الذي قطع تساط الساعي وإنما قبض من له ولاية الإخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره ويجزى إفراز المشتري ليس كذلك فالوجه أنه لا ينقطع (٣٦٧) به تساط الساعي وذلك أعني ما بحته السبكي هو ما ملخصه

منه فان تعذر المالك والامام الساعي فينبغي إيصاها للمستحقين (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله ما مر) أي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله منه) أي من المال الزكوي (قوله قدرها) أي كشافة في مسألة الأربعين (قوله وإن ما الخ) عطف على قوله أنه لا مطالبة الخ (قوله ما بحته السبكي) أي الاتي انفاء (قوله إذا باع) الأولى إذا أعطى الاجرة (قوله وفيه نظر) أي فيما قبل (قوله من له الإخراج الخ) أي المالك البائع (قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكر) أي اختيار البائع الإخراج منه الخ (قوله به) أي بجرد الإفراز (قوله مطالبة) أي المؤجر (قوله على كل قول) أي من أقوال التعاق (قوله ويرجع) أي المؤجر (قوله والساعي الخ) قد يشكك لا تنفائية المالك ونائبه فيها إلا أن ينزل هذا منزلة الامتناع فيمكنه نية الساعي أو الامام عند الأخذ سم (قوله فان تعذر) أي وصول من ذكر من الزارع والامام والساعي (قوله من ذكره) أي ذلك الطريق وكذا ضمير إشاعته (قوله يؤخذ) أي من المؤجر (قوله قيد للمطالبة أي المفهومة من قوله ويرجع) كروى ويجوز إرادة المذكور (قوله فالوجه حفظها الخ) يتامل مع فرض السبكي كلامه في التعذر أي تعذر المالك والساعي به صري ويحاج بان المتبادر من كلام السبكي التعذر في الحال فلا يتأني التيسر في المستقبل (قوله أو الساعي) أي والامام (قوله بشرطه السابق) أي قبيل الفصل كروى وهو أن لا يفرض أمر الزكاة لغير القاضى (قوله الأول) خبر والذي الخ) ويريد بالاول أخذ عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله أن الذي يبطل الخ) وفاقا للنهية والغنى (قوله عنه) أي الميت (قوله أن للمشتري الخ) جواب لومات الخ والجملة خبر أن البائع الخ (قوله بما مر) لعله قوله أن الذي يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولأن له ولاية الإخراج من غيره (قوله ولما تخرج) أي زكاته (قوله منه) أي مما تحقق الخ وكذا ضمير أكله وشرائه الخ (قوله وفيه نظر) أي يظهر وجهه من قوله الاتي

شائع لا مبهم وأنه في أربعين شاة ربع عشر كل واحدة ولهذا قال في شرح العباب في جملة كلام ومن ثم قال القمولى وعلى الأولى أي كيفية الشركة من أن الواجب شائع متعاق بكل واحدة يبطل البيع في كل جزء من كل شاة اه وقوله فيرده المشتري على البائع أي بأن يرد شاة في مسألة الأربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها مع ما متميزا لا شائع في الجميع الاترى إلى قوله فنزل قبض البائع الخ إذ اختيار الإخراج إنما يعتد به إذا كان متميزا في شائع من كل واحدة وقوله بعد إفرازه قدرها إذا تقر ذلك فان كان المراد أنه بعدد المشتري قدرها متميز يصح البيع في جميع ما بقي بيده ففيه إشكال لانه يلزم أن يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم إذا اراد المشتري واحدة انقلب البيع صحيحا في جميع كل واحدة بما عدا هذه الواحدة وقد يجاب بالترام ذلك وبوجه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقة بضعف الحكم يبطلان البيع في كل جزء وازان يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة إلى البائع أو بان غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرعه في الملك فإذا جزم واحدة إلى البائع انقطع تعاق المستحق من كل جزء كالأخرج البائع شاة فانه بنية قطع تعاق المستحق من كل جزء بما عداها مع أن تعلقه بذلك كان ثابتا من قبل لكن قياس أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا أن الذي يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا (أو الساعي) قد يشكك لا تنفائية المالك ونائبه فيها ونية الساعي

المتن وغيره أن الذي يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوي أم بعضه وإذا تقر في بيع بعض النصاب أن الذي يبطل فيه إنما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الاول ثم قدرها التي فالت على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن أن قبضه كما أن المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة مما قبضه ويظهر أن البائع أو الزارع لو مات وقتلنا للاجبي أداء الزكاة عنه أن للمشتري والمؤجر حينئذ إخراج قدرها من ماله وحينئذ يطالب الورثة بقدرها من المبيع أو الاجرة لانه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت عنه وأخذ بعضهم بما مر أن ما تحقق وجوب زكاته ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل أكله وشرؤه سواء بقاء بنيته أم لا اه وفيه نظر

قبيل التنبيه وإن أبقاه فعلى الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لأن حق المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقهم نهاية ومعنى (قوله فيتخير) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله فيتخير المشتري الخ) أي وإن أخرجهما من محل آخر لانه وإن فعل ذلك فآلة عدلا ينقلب صحيحا في قدرهما معني زاد النهاية فإن أجاز المشتري في الباقي لزمه قد طه من الثمن اه (قوله بناء على قولي تقرير الصفقة) راجع إلى المتن عبارة النهاية بناء على تقرير الصفقة اه وعبارة المعنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والاولان قولاً وتقرير الصفقة وياتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة اه ويعلم بذلك أن حق المقام اما افراد القول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم هنا حكم تقرير الصفقة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كابدل عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سم ما يوافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما يصرح به قوله الاتي ثم الوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره عرش (قوله أن هذا الخ) أي قول المصنف فلو باعه الخ (قوله أو مبهم) عطف على مشاع (قوله كما مر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة في بيع الأربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الرفق بهذا إلى لزوم التشقيص (قوله اما لو باع) إلى قوله وكذا لو وهب في النهاية والمعنى (قوله اما لو باع البعض الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى بابقائه الزكاة ويفارق لإلا هذا الشاة الاتي بأن الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الإبقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها من (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنتقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد للثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لا في قدرها. طلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الاتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقا كما صرح في شرح الروض بذلك سم عبارة المعنى وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في بابه لكن يشترط ذكره اه وغشرام نصفه واما الماشية

لا تسكن في عند الاخذ (قوله ومن ثم اشترط العلم الخ) لأن أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لأن الشرط في تقرير الصفقة إمكان العلم بالباطل ولو بعد البيع لاجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم بإطلاق البطلان عن قضية كلام الراعى (قوله ولا لا فضية كلام الراعى البطلان) راجع (قوله اما لو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ) عبارة التصحيح بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل وإن بقي قدرها وإن نوى بابقائه الزكاة ويفارق لإلا هذه الشاة الاتي بأن الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد الإبقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الاتي من (فرع) لو تلفت الشاة في قوله إلا هذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنتقل الزكاة إلى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما لم يرد للثاني على أقيس الوجهين عند ابن الصباغ وقره الشيخان وغيرهما ونسب للبحر أيضا نعم لو استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحائط الا قدر الزكاة صح كاجز ما به في البيع لكن بشرط ذكره اه وغشرام نصفه كما نقل عن المساوردى والروبانى وقيد به بحثنا من جهله اما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما انه ان عين كقوله إلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر والجمع بينه وبين ما سبق عن ابن الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له إخراج غيرها اه مروا قول جواب اشكاله انه هنا بقوله إلا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معينة فإمكان بمنزلة إفرازه بنية الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وإن قلنا أن الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الاطلاق كما لو عزل قدر الزكاة ببيتها ثم باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح إن نوى الزكاة عند قوله إلا هذه الشاة وإلا فحل وقفه وقضية الاطلاق الصحة أيضا بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) فيتخير المشتري إن جهل بناء على قولي تقرير الصفقة ومن ثم اشتراط العلم بقدر الواجب ولا لا فضية كلام الراعى البطلان في الكل وبه يعلم البطلان في الكل في نحو خمسة ابعة فيها شاة لساير أنهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته حتى يخص البطلان بماعده لأن التقويم تخمين وظاهر المتن أن هذا يتفرع على الوجهين السابقين الاشاعة والاهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع صح في غير قدر الزكاة كما لو باع عبدالله نصفه او مبهم بطل في الكل كما مر لأن المملوك غير معين ونازه

الغزى وبحث البطلان في الكل حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشقيص الشاة على الفقير وهو ممنوع ويجب أن هذا للزوم مغتفر لانه قضية القول يتعلق العين الذى فيه غاية الرفق بالمستحقين فلم يبال لاجل ذلك بهذا وقد اغتفروا التجزى والقيمة في مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذا هنا اما لو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كقولہ لإلا هذه الشاة صح في كل المبيع وإلا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما اشار اليه بقوله فلو باع الخ فاما اذا باع بعضه فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالو باع الجميع وان ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلانية بطل في قدرها على اقيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيوخين بالصحة اجيب بان الاستثناء اللفظي اقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله الى قوله على اقيس الوجهين إلا انه زاد عقب وإلا فلا في الاظهر مانصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي قدر الزكاة دل على أنه عيناها وأنه إنما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله مر وإلا فلا في الاظهر اي فبطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناءه شاة مبهمه وإلهامها يودي الى الجمل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ اي كالموعزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله لإلا هذه الشاة وإلا فحل وقفة وقضية لا اطلاق للصحة ايضا واستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا لا ردب فيصح البيع في جميع المبيع ايضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلا تعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل اه (قوله وان ابقاه) اي قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة او بلانية مغنى ونهاية (قوله في قدرها) اي من البيع (قوله فيما عداها) اي ما عدا قدر الزكاة (قوله اي قطعا) اي وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاوجه الخ) اي في صورة الاستثناء كرى (قوله أو ربعة) أي ربع العشر في النقود (قوله لنحو ابن الخ) أي كاصوف (قوله حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه انه لا فرق فتأمل سم اي فالتقييد بذلك لانه هو محل التوهم (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) اي عدم التعدي (قوله هذا كله) اي ما ذكر من حكم البيع سم اي قبل إخراج الزكاة (قوله إلا التمر بعد الخرص الخ) اي فانه يصح بيع جميعه قطعا مغنى ونهاية (قوله لان الخ) علة لما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العباب وأما هبتها أي أموال التجارة وعتق رقيقها والمحاباة في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب ويظهر الخا جع له عوض نحو بضع الهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلنحذر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غيره وسر محله عقب فان باعته بمحاباة الى وان افرز قدرها سم عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو لا غرق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعاق زكاة التجارة كان البيع يبطل متعاق زكاة العين وكذا لو جعله صداقا أو صاحب دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعته بمحاباة فقدرها كالموهوب فيبطل فيما قبلته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة اه (قوله لو وهب او اعتق

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عزلها مع النية غاية الامر أنه لإبقاء من غير استثناء وذلك لا يفيد واستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا لا ردب فيصح البيع في جميع المبيع ايضا كما هو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلا تعين كالا قدر الزكاة فلا يفيد إلا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لافي قدرها مطلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الآتي البطلان في قدرها اي من المبيع مطلقا كما هو ظاهر وهذا لما قال في شرح الروض فاذا باع النصاب او بهضه او رهنه صح لافي قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع او الموهون وإن كان الباقي قدرها في صورة البيع بعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله لنحو ابن ونتاج حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو اعتق قننا الخ) عبارة

وإن أبقاه فعلى الشركة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافا لمن نازع فيه البطلان أي في قدرها لأن حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال بعنك هذا إلا قدرها صح فيما عداها أي قطعاً ثم الاوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعة (تنبيه) لا يترحم على تعلق الشركة تعدى التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر أنها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك واعتمده بل كاد بعضهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في زكاة الاعيان إلا التمر بعد الخرص والتضمن لما مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ ما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهي لا تقوت بالبيع وكذا لو وهب أو أعتق قننا وهو غير موسر

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان أفرز قدرها وأقضى الجلال البلقنى وغيره بأنه لا يكف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أى بما لا يتغابن به كما هو ظاهر ليخرجها عنها لما فيه من الخيف عليه بل له التأخير الى

الى أن تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين إخراج زكاة المشترك بغير إذن الآخر وقضيته بل صريحه ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد إلا باذن لأن محله في غير الخليطين لأذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردود بأنه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لأن الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لأذن الشرع فيه أنه يرجع على شريكه ومر في الخلطة وزكاة النبات ماله تعلق بذلك

﴿ كتاب الصيام ﴾  
هو لغة الامساك وشرعا الامساك الاثنى بشروطه الاتية واركانه التية والامساك عما يأت زاد جمع والصائم وهو مبنى على عد المصلى والمتوضى مثلاً ركناً ويحتمل عدم البناء والفرق كما وفرض رمضان في شعبان ثانياً سنى الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اما

الخ) أى فيبطلان في قدر الزكاة ومثلها كل من زيل للملك ولكن ينبغي سرياً العتق للباقي عند اليسار كالأعتاق جزءاً من مشترك فإنه يسرى الى حصة شريكه عش (قوله فان باعه بمحابة الخ) أى كان باع ما يساوى أربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابة وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه بجبرى (قوله من المحابة) أى من القدر المحابة به وهو بيان للوصول (قوله لا يكف الخ) أى فيما إذا لم يكن عنده نقد لإيعاب (قوله بدون قيمتها) أى التى اشترت بها وان كان ثمن مثلها في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلاً فيها وإلا فالظاهر الذى يفيد التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالخيف العكس فايراجع (قوله ولا ينافيه) أى الاغناء المذكور (قوله لان محله الخ) علة لعدم المنافاة و (قوله لاذن الشرع الخ) علة للعللة (قوله والقول بتخصيصه الخ) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب أنه يرجع على شريكه مع عطف لان الخلطة الخ على لاذن الشرع فيه ومر في الخلطة عن النهاية وسم اعتمادها ذلك فيما إذا لم ياذن الشريك الآخر في الاخراج من المشترك (قوله أنه يرجع على شريكه) أى وان لم ياذن له في الاخراج خلافاً للنهاية وسم والله اعلم

### ﴿ كتاب الصيام ﴾

(قوله هو لغة) الى قوله وينقص في النهاية والمعنى لا قوله زاد جمع وقوله وهو الى وفرض (قوله هو لغة الامساك) ومنه قوله تعالى حكايه عن مريم بنى نذرت للرحمن صوماى إمساكاً وسكو تاعن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرعا الامساك الاثنى الخ) أى إمساك مسلم بمنى بنية عن المفطرات سالم من الحيض والنفس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الاغناء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتى اية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من عش والشيدى (قوله وهو) أى عد الصائم ركناً هنا (قوله كاساً) أى في صفة الصلاة من ان ماهيته لا وجود لها في الخارج وإنما تتعقل بتعقل الفاعل فجعل ركناً لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً لم يحتاج للنظر لفاعلها (قوله وفرض رمضان في شعبان الخ) لم يبين هل كان ذلك في اوله وآخره او وسطه فراجع عش (قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس إلا لاجموع الفضل المترتب على ايامه فليتامل جداسم على حج أقول وقد يمنع الحصر ويقال ان لرمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كغفرة الذنوب لمن صامه إيماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة المعد للصائمين وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصاً وتاماً واما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص عش وبصري وشيخنا (قوله يفرق) أى الكمال و (قوله لم يكمل له رمضان الخ) أى من تسع رمضان شايخنا (قوله لا واحدة) كذا وقع له هنا ووقع له في محلين آخرين إلا سئلتان وجرى عليه المنذر في سنته قاله شيخنا الشربرى وجرى عليه أيضاً الدهيرى وقال بعضهم صام أربعة ناقصاً وخمسة كاملاً عش بخذف وجرى شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة أطمئن) كذا في أصله بخطه وفيه خلوص جملة النصفة عن العائد إلا ان يقر أطمئن بصيغة المصدر بصري أقول المعنى

العياب وأما هيأتها أى أموال التجارة وعتق رقيقها والمحابة في بيع عرضها فكيبع الماشية بعد الوجوب ريطهم إلحاق جعله عوض نحو بضع الهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتحرر عبارة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غير مو سر محله عقب فان باعه بمحابة الى وان أفرز قدرها

### ﴿ كتاب الصيام ﴾

(قوله ومحله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه مندوبه عند سجود وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمه أنه هنا صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة أطمئن نفوسهم على مساواة الناقص للكمال



فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) إجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرمض (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسيه وافق ذلك وكذا  
في بقية الشهور كذا قالوه  
وهو لما يأتي على الضعيف  
ان اللغات اصطلاحية اما  
علي انها توقيفية اي ان  
الواضع لها هو الله تعالى  
وعلمها جميعها لادم عند  
قول الملائكة لاعلم لنا فلا  
يأتي ذلك وهو افضل  
الا شهر حتى من عشر الحجة  
للخبر الصحيح رمضان سيد  
الشهور وبحث ابى زرة  
تفضيل يوم عيد الفطر اذا  
كان يوم جمعة على ايام رمضان  
التي ليست يوم جمعة فيه نظر  
وان اطليل في الاستدلال له  
وتفضيل بعض اصحابنا يوم  
الجمعة على يوم عرفة الذي  
ليس يوم الجمعة شاذ وإن  
وافق مذهب احمد رضى  
الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم  
عرفة الفضل ايام السنة كما  
صرحوا به في فرض شموله  
لايام رمضان كما هو الظاهر  
يجاب بان سيدة رمضان  
مخصوصة بغير يوم عرفة لما  
صح فيه مما يقتضى ذلك  
وبفرض عدم شموله يجاب  
بان سيدة رمضان من  
حيث الشهر وسيدة يوم  
عرفة من حيث الايام فلا  
تنافي بينهما وإنما لم نقل  
بذلك فيما ذكر من يومى  
العيد والجمعة لانه لم يصح  
فيهما نظير ما صح في يوم عرفة  
حتى يخرج من ذلك العموم  
ويأتي في صوم التطوع في  
غسر الحجة وعشر رمضان

هنا على الاضافة لا الوصفية وإن تكلف الكردى في تصحيحها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافاً اليها مؤولاً  
بالمصدر بلا سبك فلا ضرورة الى قراءته بمصدر انعم المصدر أولى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في  
ذلك تطمين نفوس من يصومونه ناقصاً من امته الخ **قوله** فيما قدمناه اي من الثواب المترتب على اصل صوم  
رمضان من غير نظر لايامه **(قوله إجماعاً)** الى قوله وبحث الخ في النهاية والمغنى لا قوله كذا الى وهو افضل  
وقوله حتى من عشر الحجة وما انبه عليه **(قوله)** معلوم من الدين بالضرورة اي فمن جمحد وجوبه كقوله ما لم  
يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر  
حبس ومنع الطعام والشراب نهار اليحصل صورة الصوم بذلك نهاية ومغنى زاد الا يعاب ولا نهراً بما حمله ذلك  
على ان يشوبه فيحصل له حينئذ حقيقة اه **(قوله)** لان وضع اسمه الخ عبارة بالمغنى والنهاية لان العرب لما  
ارادت ان تضع اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان  
لما افتقهما زمن الربيع اه **(قوله)** وكذا في بقية الشهور عبارة المصباح في مادة ج م د ويحكي ان  
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى  
استعملوها في الالهة ولم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما مضت الارض من شدة الحر وشوال لما  
شالت الابل باذناها للطور وقوذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذو الحجة لما حجو والمحرّم لما حرموا  
القتال او التجارة والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفراً وشهر ربيع لما ربت الارض واورعت  
وجمادى لما جدد الماء ورجب لما رجبوا الشجر وشعبان لما اشعبوا مثل العود اه عش **(قوله)** اما على انها  
توقيفية الخ أى وهو المعتمد عش **(قوله)** فلا يأتي ذلك قد يقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث  
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكرنا من كذا الفادة الفاضل المحشى وقد يتوقف  
في قوله لان الخ اذ وضعه لها ثابت في حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثة نعم قد يقال ما المانع من  
كون العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بصرى اقول وايضاً ان العلم وإن كان قديماً تابع للعلوم كما تقر في محله  
**(قوله)** في الاستدلال له اي لا بى زرة سم **(قوله)** وتفضيل بعض اصحابنا الخ اي المستلزم لتفضيل يوم  
جمعة ليس من رمضان على ايام رمضان ليست يوم جمعة **(قوله)** فلا دليل فيه اي لا بى زرة **(قوله)** بان  
سيدة رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة الباء دخل على المقصور عليه **(قوله)** لما صح فيه اي في يوم  
عرفة **(قوله)** يجاب بان سيدة رمضان الخ هذا الجواب يأتي على الفرض الاول ايضا بالاولى بل المناسب  
للفرض الثاني ان يقال بان سيدة يوم عرفة مخصوصة بغير ايام رمضان فليتأمل **(قوله)** وإنما لم نقل بذلك  
اي بما تضمنه الجواب الاول والثاني **(قوله)** من يومى العيد والجمعة كانه اراد يوم العيد المصادف ليوم  
الجمعة على ما مر عن ابى زرة ومطلق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الاصحاب **(قوله)** من ذلك العموم أى  
عموم تفضيل رمضان على غيره كردى **(قوله)** في عشر الحجة عبارة هناك في تسع الحجة وهي الاصوب  
**(قوله)** وعشر رمضان عطف على صوم الخ والواو بمعنى مع **(قوله)** بذلك اي بتفضيل رمضان **(قوله)** انه  
لا يكره الخ وفاقاً للنهاية والمغنى **(قوله)** مطلقاً اي مع قرينة ارادة الشهر وبدونها **(قوله)** للاخبار  
الكثيرة فيه الخ عبارة النهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في اخبار صحيحة لخبر من صام  
رمضان إيماناً واجتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه قال عش قوله مر بل ثبت ذكره الخ انما يتم به  
الرد على من اطلق كراهته بدون شهر امامان قيد كراهته بانتفاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا

رمضان ليس إلا بجموع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدار **(قوله)** وكذا في بقية الشهور انظر معنى هذا  
في نحو رجب وجمادى **(قوله)** فلا يأتي ذلك قد يقال ما المانع من اتيانه لان وضع الله حادث بناء على  
حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكرنا من كذا الفادة الفاضل المحشى وقد يتوقف  
للاخبار الكثيرة فيه اي كخبر من قام رمضان لا يقال لا دلالة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال  
الشارع لا يقاس عليه استعمال غيره كما ذكره في مواضع لا نناقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم الما أن أنه لا يكره قوله رمضان بدون شهر مطلقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

وهو الخبر الضعيف أنه من أسماء الله تعالى (باكمال شعبان ثلاثين) يوم وهو واضح قال الدارمي ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أو رؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو امرأة كما هو ظاهر ليلة الثلاثين منه بخلاف ما إذا لم ير وإن أطبق الغيم لخبر البخاري الذي لا يقبل تأويلا ولا مطعن في سنده يعتد به خلافاً من زعمهما صوم الرويته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب وكهذين الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفار لا فادته العلم الضروري وظن دخوله بالاجتهاد كما يأتي أو بالامارة الظاهرة الدالة التي لا تتخلف عادة

بتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد اه (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضاً إلى ورود النهي عن ذلك واجب بأنه لم يصرح كما بينه الحفاظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغي ولمن اعتقد صدقه سم وبصري ويأتي في شرح وشرط الواحد الخ ما يفيد (قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب الخ) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفي لعلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف وبفرق بينه وبين الجمعة بنحو أن لا يابد لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحداً حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين الجمعة بأن الصوم معلق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين أفراد الرائي فينبغي الثبوت برؤيته حتى في حق غيره والملاحظ في الجمعة كون المحل قريباً بحيث يعد لقربه من محل الجمعة فنظر في ضبط القريب عرفاً والمتوسط السمع لأن حديد قد يسمع من البعيد عراً وفي تكليفه فقط أو مع غيره حرجاً تبابه بحسن الشريعة بصرى وعش (قوله لا بواسطة) الأولى بلا واسطة (قوله لا بواسطة نحو امرأة) قد يتوقف فيه لانهارؤية ولو بتوسط آله بصرى ويؤيده ما يأتي عن سم في مسئلة الغيم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتهاد كما يأتي (قوله نحو امرأة) أي كالماء والبلور الذي يقرب البعيد ويكبر الصغير في النظر (قوله منه) أي من شعبان (قوله لخبر البخاري الخ) تعليل لقول الماتن أو رؤية الهلال (قوله لمن زعمهما) أي وجود الطعن في سنده وقبول منته التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) لعل محله ما لم يقلد القائل به في ذلك عش أقول بل ذلك على إطلاقه لأن من شروط التقليد في حكم أن لا يكون القائل به مخالفاً لنص السنة كما هنا (قوله خلاف موجب) وهو أحمد في رواية وطائفة قليلة إيعاب أي عند أطباق الغيم (قوله وكهذين) أي قوله وإن حصل غيم في النهاية إلا قوله ولو من كفار إلى وظن وقوله ولا يجوز إلى نعم وقوله ولكن إلى ولا برؤية النبي وقوله وفيه وجه إلى فقد حكي وكذا في المعنى إلا قوله الخبر المتواتر إلى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ) أي إلا كالأكل والرؤية في إيجاب صوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية وإيعاب الخبر المتواتر من جملة ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء عبارة الأولى في شرح وشرط الواحد الخ وقد علم بما مر أن ما تقرّر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أو ما جوبه على الرائي فلا يتوقف على كونه عدلاً فزراى دلال رمضان وجب عليه الصوم ومثله من أخبر به عدد التواتر اه قال الرشيدى قوله مر ومثله من أخبر به عدد التواتر والشهاب بن جع إنما ذكر هذا بالنسبة لعموم الناس أي فاخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهر وعلى العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهر أن صورة المسئلة أنهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس منه أخبارهم عن واحد رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الإشاعات فينبه اه (قوله وظن دخوله الخ) أي عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله كما يأتي) أي في المتن في أو آخر فصل النية (قوله أو بالامارة الظاهرة) وعاممت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبيت النية اعتماداً عليها ثم زال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهاراً أنه من رمضان وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائها على أصل صحيح ولا قضاء عليه فإن نوى عند الإزالة تركه لزمه قضاؤه نهاية وقوله مر ولا قضاء عليه قال سم ما لم يعلم بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجه بأن عمله بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكاهما ورفضه لا يبطلها اه واعتمده شيخنا فقال ولو طفت القناديل لحوشك في الرؤية ثم أودت للجزم

فكان حينئذ يثبت الكراهة به في حقنا ولا يرد عليها استعمال إشارع لما ذكر لكن لم يثبت نهى عن ذلك والأصل فيما استعمله الشارع جواز مثله منا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند أيضاً إلى ورود النهي عن ذلك واجب بأنه لم يصرح كما بينه الحفاظ (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي ولمن اعتقد صدقه (قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفي العلم بوجوده بلارؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتمده الرشدي فقال قوله مر ويعلم بها اي بازالتها احتراز عما لو اذواها بعد نومه او نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فما اذا علم سبب ازالتها وانه عدم ثبوت الشهر من انه يضر لانه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان نوى عند الازالة اخرج بما اذا حصل له تردد عند الازالة لم ينو الترك فلا يضره ذلك لماسياتي في كلامه مر من ان النية بعد عقدها لا يبطلها الا رفضها او الردة اه رشدي (قوله كروية القناديل) اي وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة شيخنا (لا قول منجم) بالجرح عطف على الاجتهاد ولو اعاد الباء ليظهر عطف قوله ولا برؤية النبي الخ عليه لكان اولي (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرمي سئل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكر الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الاولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشي حيث نقل هذا الافتاء واقره اه بصري عبارة الرشدي قوله مر نعم لانه يعمل بحسابه الخ اي الدال على وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب بالفقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا المحل اه وياتي في شرح رؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرمي في الاولى والثالثة جميعا وعن النهاية فيما ولد الحاسب على كذب الشاهد ما نصه ان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاه بالكية كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال ايضا وبالجملة ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب بحسابه في الحالة الاولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مثل الاولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري وسياتي عن سم في مسألة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) باني عن النهاية خلافا (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطبرلاوي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك في اوله وانه يجوز شهرا من رمضان وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليها ذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه وقياس الوجوب اذا ظن صدقها الوجوب اذالم يظن صدقا ولا كذبا وهما عدلان كما في نظائر ذلك اي مالم يعتقد خطأ بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز لهما الخ) والمعتمد الاجزاء مخفي وايجاب وانحاف ونهاية عبارة الاخير ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا فهو جواز بعد حظراي فيصدق بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقدم عن سم ما وافقه (قوله كما صححه في المجموع) اي هنا كذا قيل وكلام المجموع ليس نصا في تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه اخذ ذلك من كلام الرافعي وسكت عليه وكانه انما لم يعتز به لما سيصرح به في الكلام على النية من انه يجوز له ايحاب (قوله ولا برؤية النبي الخ) عطف على

كروية القناديل المعلقة  
بالمناثر ومخالفة جمع في  
هذه غير صحيحة لانها اقوى  
من الاجتهاد المصرح فيه  
بوجوب العمل به لا قول  
منجم وهو من يعتمد النجم  
وحاسب وهو من يعتمد  
منازل القمر وتقدير سيره  
ولا يجوز لاحد تقليد لهما  
نعم لهما العمل بعلمهما  
ولكن لا يجوز لهما عن  
رمضان كما صححه في المجموع  
وان ابطال جمع في رده ولا  
برؤية النبي صلى الله عليه  
وسلم

ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدا لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع احدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحله اذا قطع بوجوده ورؤيته ام بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان ائتمهم قد ذكر الهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه (قوله نعم لهما العمل الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطبرلاوي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب والتنجيم ايضا في الفطر اخر الشهر اذا المعتمدان لهما ذلك وانه يجوز لهما عن رمضان خلافا لبعضهم ولما

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ عطف عليه كرى اى على توهم انه قال هناك لا بقول منجم بالباء  
(قوله فى النوم) اى او المراقبة والكشف (قوله قائلا الخ) اى يخبر بان غدا الخ (قوله ليعذب الرائي الخ)  
اى فيحرم الصوم وغيره استنادا لذلك ولا عبرة بقطعه انه سمع من تلك الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها لانه  
لا سبيل الى هذا القطع وعلى التنزل فليس هذا بما كلف به العباد لان حكم الله لا يتأتى الا من لفظ واستنباط  
وهذا ليس واحدا منها وعلى التنزل فهذا من قبيل تعارض الدلائل وعند تعارضها يجب العمل بالارجح  
وهو ما فى البقطة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به  
من حيث انه اخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندرجات تحت ما امر به  
الشارع او جوزه جاز العمل به والا فلا عيش عبارة الا يعاب واما قول السبكي يحسن العمل بما سمعه مما  
لم يخالف شرعا ظاهر فهو لا يتأتى على الاجماع او الاصح السابق اللهم الا ان يقال سماعه لذلك من تلك  
الصورة التى لا يتمثل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة للامتثال فتدب له مراعاة ذلك  
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لاستناد الرؤية وجدها بل للدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستكثار  
من الطاعة ما يمكن فليس فى ذلك عمل بالرؤية والحاصل اننا لا نمنع كونها وكدة وحاملة على المبادرة لامتنال  
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العباب مع شرحه (فرع)  
رؤية الهلال نهارا يوم الثلاثين من اخر شعبان او رمضان لا ارثها ولو روى قبل الزوال لانه ليلة  
المستقبلة ان روى بعد غروبها الا الماضية فلا نفطره من رمضان ولا نتمسك من شعبان واحترزوا بيوم  
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا انها للماضية لئلا يلزم ان يكون الشهر ثمانية  
وعشرين اه زاد المغنى اى ولا للمستقبلة كما فى شرح الارشاد لابن ابي شريف اه (قوله فى رمضان) اى فى  
ثلاثي رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فللماضية او بعده للمستقبلة  
ايعاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) اى فلا نفطر ان كان فى ثلاثي رمضان ولا نتمسك ان كان فى ثلاثي  
شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) اى الغيم (لرؤى قطعا) اى بعد الغروب ايعاب (قوله لان الشارع انما  
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينفى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى  
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتأتى رؤيته اى لو لم يوجد نحو الغيم  
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحكال البصرى والرشيدي افتاء الشهاب الرملي بجواز عمل الحاسب  
بحسابه مطلقا (قوله ولما باتى ان المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح فى رسالته المسماة  
بتنوير البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون مانصه فان ظاهره الا كتماء بالعلم وانه المراد  
بالرؤية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده اى بعد  
الغروب بحيث يتأتى رؤيته كما مر انفا عن سم قول المتن (وثبوت رؤيته بعدل) اى وان كانت  
السماء صحيحة ودل الحاسب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى  
تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاء وهو كذلك كما فى به والدرج  
الله تعالى خلافا للسبكي نهاية ومعنى وجرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما اتى وكذا فى شرح العباب  
فقال مانصه وهو متجه لان الكلام فيما اذا اتفق الحاسب على الاستحالة وعلى ان مقدماتها قطعية فاذا فرض  
وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤية لان شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا ولان غاية الشهادة الظن

فى النوم قائلا غدا من  
رمضان ليعذب الرائي  
لاللشك فى الرؤية وفيه  
وجه بالوجوب ككل  
ما امر به ولم يخالف ما استقر  
فى شرعه لكنه شاذ فقد  
حكى عياض وغيره الاجماع  
على الاول ولا برؤية الهلال  
فى رمضان وغيره قبل  
الغروب سواء ما قبل الزوال  
وما بعده بالنسبة للماضى  
والمستقبل وان حصل غيم  
وكان مرتفعاً قدرا لولاه  
لرؤى قطعاً خلافاً لاسنوى  
لان الشارع انما اناط الحكم  
بالرؤية بعد الغروب ولما  
ياتى ان المدار عليها لا على  
الوجود (وثبوت رؤيته)

فى المجموع وان قضيه وجوب العمل بالظن انه يجب عليه بذلك وكذا من اخبره اذا ظن صدقها اه  
وقضيه عدم الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان وفيه نظرو قياس الوجوب اذ ظن  
صدقها الوجوب اذا لم يظن صدقها ولا كذبها وهما عدلان كما فى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع انما  
اناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينفى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى  
رؤيته لكن لم يوجد بالفعل ان يكنى ذلك فليتأمل (قوله وثبوت رؤيته بعدل) وكذا شهر نذر صومه وكذا

وهو لا يعارض القطع وتنظير الزركشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالسكينة بردأه ممنوع بل  
نظر اليه هاتفي جواز صيام الحاسب استناد اليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفقا وفي مواقيت الصلاة وغير  
ذلك اه (قوله في حق) الى قوله ولا بد في النهاية الا قوله على ما فيه الى المتن وقوله ولو لمع الى بلفظ وكذا في  
المعنى الا قوله بحكم القاضي الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبت رؤيته (قوله بحكم القاضي الخ) اى  
اى كان يقول ثبت ان هذه الليلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير  
(قوله بعلمه) اى حيث كان يقضى بعلمه بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح مر في باب القضاء ع ش اى  
خلاف لما ياتي في التحفة هناك (قوله من نقد) اى اعتراض (ورد) اى لهذا النقد (وتقييد) اى  
بان لا يكون القاضي حنبليا ولا اجتمعا انه اراد الحساب اى مع رد هذا التقييد فلو اخر قوله ورد عن قوله  
وتقييد كان اوفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد النقد ورده لا يقال شيئا انه لا يكتفي قول الشاهد  
غدام من رمضان ان كان حنبليا واحتمل انه اراد الحساب فكذلك هنا لما ثبت بحكم القاضي المستند بعلمه  
حيث لم يكن حنبليا مثالا ولا احتمل انه اراد الحساب لا نأثر ل ذلك في الشاهد والقاضى لا يقاس به لما ياتي ان  
سبب رد الشاهد حينئذ احتمال ان يعتمد سببها لا يوافق عليه المشهور وعنده هذا لا ياتي في القاضي بل ينبغي  
ان يقبل حكمه وان احتمل انه استند لما رآه من حساب او غم اه (قوله وكذا الخ) حقه ان يكتب بعد  
قوله شهادة حسبة تأمل (قوله بحكم الخ) اى ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل)  
وكذا شهر نذر صومه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زاد الكردي على الفضل وقال القليوبي  
وكل عبادة وتجهيز ميت كافر شهد عدل باسلامه قبل موته يصلي عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر  
المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو لمع اطباق غيم) اعتمده مر اه سم (قوله  
بلفظ الخ) كقوله الاتي بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافا لمن نازع فيه) وهو ابن ابي الدم فقال  
لا يجوز ان يقول ذلك لانه شهادة على فعل نفسه بل طريقه ان يشهد بطولع الهلال او على ان الليلة من رمضان  
مثلا ونحو ذلك ويدل الاول المعتمد قبول شهادة المرضعة اذا قالت اشهد انى ارضعته ولم تطالب اجرة معنى  
وايعاب (قوله وإن لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان قال مر  
ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد روى الهلال سم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ)  
فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه لا اثر لر جوع الشاهد بعده كالاثر له بعد الحكم ثم قد  
يدل قوله المذكور على ان مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب على من علمها نعم ان اعتقد صدق  
الشاهد ووجب عليه وقضية ذلك ان من اخبره عدل بروية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه  
لامطلقا والا لوجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك والظاهر ان  
جميع ذلك ممنوع وان من اخبره عدل او سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نحو ثبت عندى  
وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره ما لم يعتقد خطاه لموجب قام عنده سم على حج اى كضعف بصره  
او العلم بنفسه ع ش (قوله او حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضي فسق الشهود او كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو لمع اطباق غيم) اعتمده مر (قوله وإن لم يتقدم دعوى)  
ظاهره جواز الدعوى ولعلمنا جائزة من أى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى انه قد  
روى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك انه  
لا اثر لر جوع الشاهد بعده كالاثر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله الخ) هذا قد يدل على ان مجرد  
الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب الصوم على من علمها نعم ان اعتقد صدق الشاهد ووجب عليه وقضية  
ذلك ان من اخبره عدل بروية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لامطلقا والا لوجب على جميع  
الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك ويؤخذ من ذلك ان من علم بصوم زيد باخبار  
من اعتقد زيدا صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقد هو ايضا صدق مخبر زيد لان اخبار زيد لا يزيد على الشهادة

في حق من لم يره تحصل بحكم  
القاضى بها بعلمه على ما فيه  
من نقد ورد وتقييد بليتها  
في شرح العباب وكذا بحكم  
بحكم لكن بالنسبة لمن رضى  
بحكمه فقط على الاوجه  
و(ب) شهادة (عدل) ولو  
مع اطباق غيم أى لا يحبل  
الرؤية عادة كما هو ظاهر  
بلفظ أشهد إني رأيت  
الهلال خلافا لمن نازع فيه  
أو أنه هل أو نحوهما بين  
يدى قاض وإن لم تتقدم  
دعوى لأنها شهادة حسبة  
ولا بد من نحو قوله ثبت  
عندى او حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود وعنده وجه حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا ببناء على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لسكرته عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا للحكمة حيث كان من ينفذ حكمه شرعا نهاية وفي الأسنى والمغنى مثله إلا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله من بناء على أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بفسقه ويؤليه لأنه حينئذ لا ينزل اه (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالأتخاف خلافة وعبارة الاتخاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا قاله النووي في مجموعته وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين وبما يرده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام معين الأعلى نوع من التعسف انتهى المقصود ونقله وأطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما خرره وهناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهراً وإن رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الاتخاف عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه إنما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه الخ) لسكرته إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبتت الصوم قطعاً ع ش (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية عبارة تهو لا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد ولا مع ذكره مع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه المشهود عنده بأن يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم أو نحوه ذلك اه قال ع ش قوله حنفياً صوابه حنبلياً لأنه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغيم اه وفي الأسنى والإيعاب ما يوافقه (قوله وعلى الأول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الروية (قوله وإن علم الخ) وفاقاً للإيعاب والأسنى وخلافه فالظاهر ما تقدم عن النهاية آتفاً من التقييد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها وأحد الصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذل الحجة فشهد روية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره غداً أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نخوذ ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره مالم يعتد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم ثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته م (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالأتخاف خلافة وعبارة الاتخاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فإن حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته اه إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يرده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اه المقصود ونقله وأطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما خرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية آتفاً من التقييد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها وأحد الصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذل الحجة فشهد روية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوته بل لا يساويها هذا بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره غداً أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نخوذ ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائره مالم يعتد خطاه بموجب قام عنده وإنما يحتاج إلى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطلقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم ثبوت الصوم عنده إلا بعد فواته م (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالأتخاف خلافة وعبارة الاتخاف ومحل الخلاف في قول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فإن حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته اه إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يرده أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اه المقصود ونقله وأطال فيه جداً بنفائس لا يستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما خرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا يلفظ أن غدا الخ) اعتمده الأسنى والإيعاب وكذا النهاية آتفاً من التقييد بوجود الروية (قوله وذلك) إلى قوله ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله للخبر الصحيح) أي ولأن الصوم عبادة بدنية فيسكن في الأخبار بدخول وقتها وأحد الصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذل الحجة فشهد روية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي ادعاه كان حكماً حقيقياً لا بلفظ أن غداً أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الأول لا يقبل وإن علم أنه لا يرى الوجوب إلا بالرؤية أو كان موافقاً لمذهب الحاكم على المعتمد لأنه لا يخلو عن إيهام وفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك للخبر الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما رآه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضاً أن أعرأبياً شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال بلابل أذن في الناس فليصوموا ولا تجوز لمن لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وإن استفاض عنده ذلك بل وإن أخبره بها عدد التواتر وعلم به ضرورة

لانه لا يكفي قوله أشهدان  
غدا من رمضان كما تقرر  
بل لابد من التصريح بأنه  
رأه أو بما يتبادر منه ذلك  
وهذا لم يره ولا ذكر  
ما يفيد انه رآه والذي  
يتجه أن الشاهد لا يكلف  
ذكر صفة الهلال ولا محله  
نعم ان ذكر محله مثلا  
وبأن الليلة الثانية بخلافه  
فان أمكن عادة الانتقال  
لم يؤثر وإلا علم كذبه  
فيجب قضاء بدل ما أفطروه  
برؤيته ولو تعارضا في  
محله مثلا عمل باتفاقهما على  
أصل الرؤية كما لو شهدت  
باسلامه فافهما لا يتعارضان  
بالنسبة لنحو الصلاة عليه  
نظراً لحق الله تعالى (وفي  
قول) لا يثبت إلا ان  
شهد بها (عدلان) وانتصر  
له جماعة وأطالوا بما رددته  
في شرح الارشاد ورجوع  
الشافعي اليه إنما هو قبل  
أن يثبت عنده الخبر فلما  
ثبت قدم عملاً بوصيته  
بذلك على انه علق القول  
به على ثبوته ومحل ثبوته  
بعدل إنما هو في الصوم  
وتوابعه كالتراويح

وغروبها قياساً على ما قاله في القبلة والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم  
ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيجاب قال  
الريشدي قوله فشهد برؤية هلاله عدل اي واخبر بها اه وقال عش قوله مر يوجب الفطر اي وان  
كان صام تسعة وعشرين فقط اه (قوله انه لا يكفي الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله كما تقرر) في اي محل  
تقرر ذلك مع لفظ أشهد ثم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد اني رايت الهلال مع قوله لا بلفظ ان غدا  
الخ المفيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية ثم في قوله لفساد الصيغة المفيد لعدم كفاية تلك  
الصيغة ولو مع ذكر أشهد (قوله ولا ذكر ما يفيد انه رآه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد  
الخ (الصحيح) (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا لصریح الإيجاب وظاهر النهاية (قوله ذكر صفة الهلال ولا محله) اي  
بان يقول رايتني في ناحية المغرب وينذكر صغره وكبره وتدويره وتقويره وانه بجذء الشمس او في جانب منها  
وان ظهر له إلى الجنوب والشمال وان السماء مصححة ولا إيجاب ومغنى (قوله فان أمكن عادة الخ) اي وان  
كان الغالب خلافه لإيجاب (قوله قضاء بدل ما أفطروه) عبارة في الإيجاب قضاء يوم بدل اليوم الاول الذي  
صاموه معتمدين على رؤيته اه وينبغي حمله على ما إذا كانت الشهادة المذكورة في اول الشهر ثم تبين  
بطريق اخر انه كان اول الشهر وحمل ما هنا على ما إذا كانت في اخر الشهر (قوله ولو تعارضا الخ) عبارة في  
الإيجاب ولو شهدوا احد برؤيته بصفة ككونه بالجنوب وشهدا اخر بخلافها ككونه في الشمال لم يكن  
تعارضاً لاتفاقهما على اصل الرؤية وقد ينتقل وكما لو قامت بينة بكفر ميت الخ (قوله عمل باتفاقهما الخ)  
اعتمده عش وقال مم الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل  
الهلال لا يؤثران تقارباً بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما إلى الاخر انتهى اه ومرانفاق الإيجاب  
ما يوافقه (قوله فلا يتعارضان) اي لا مكان حمل الاول على سبق الكفر والثانية على طروا الاسلام وكان  
الظاهر تانيث الفعل (قوله وانتصر له جماعة الخ) وادعى الاسنوي انه مذهب الشافعي لرجوعه اليه ففي  
الام قال الشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا لشاهدين ونقل البلقيني مع هذا النص نصاً اخر صيغته  
رجع الشافعي بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين اسكن قال الزركشي قال الصيمري ان صح انه صلى الله عليه وسلم  
قبل شهادة الاعراب وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما  
وعندي ان مذهب الشافعي قبول الواحد وإتباع رجوع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه  
تمسك للواحد باثر عن علي ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رايت ان قبله الاثر فيه اه ومنهم من  
قطع بالاول وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله قبل ان يثبت) الاول لما لم يثبت (قوله فلما ثبت الخ) اي بعده عند  
أصحابه (قوله على انه علق القول به) أي بالخبر على ثبوته أي ثبوت الخبر فانه قال ان ثبت الخبر فهو قول قاله  
الكردى وان اراد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كما هو ظاهر صنيع الشراح هنا فيها وان اراد  
التعليق العام في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئ ونحوه فيغنى عن هذه  
العلاوة ما قبلها (قوله ومحل ثبوته) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله ومحل ثبوته) الاولى التانيث (قوله)

ولامع ذكرها مع وجود ريبية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده بأن يكون  
اخذ من حساب او يكون حنفياً يرى إيجاب الصوم ليلة الغيم وانحوا ذلك شرح مر (قوله كما تقرر) في اي  
محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله عمل باتفاقهما الخ) الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته ان  
اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقارباً بحيث يمكن عادة الانتقال من احدهما إلى الاخر اه  
(ومحل ثبوته بعدل إنما هو في الصوم وتوابعه) عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به اشياء احدها  
ما يثبت بشاهد واحد هو هلال رمضان لصومه وقدمه وكذا غيره ليصومه عن نذر لا لعبادة اخرى كوقوف عرفه  
قوله كوقوف عرفه انظر مع ما في الحاشية السابقة عن مرويه بقل بطلوع الفجر من رمضان ليمسك  
ويموت كافر بعد اسلامه ليصلي عليه وجهان بناء على قبوله لم رمضان ومقتضى البناء بقوله اه وعبارة هنا

والاعتكاف الخ) أى كان نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة العلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعتق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنسب لا نافع للضمنى في هذه الامور لازم المشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشئ إنما يثبت ضمنا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانهما من المال والايل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال أو الايل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حر او زوج حتى طاق وقعا وحله كما قاله الاسنوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه به اه قال ع ش قوله لم ير ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعاق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد المعلق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما يوافقه (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلد التعليق مر اه سم على حج وبهجة بقى ما لوراته الزوجية دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه ام لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الحرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده اباحتها كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) اى مطلقا سم اى تاخر التعليق اولا (قوله وكذا ان تاخر التعليق الخ) مفهومة انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان او حكم حاكم برب رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكم حاكم بها فنتججه الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت او حكم الحاكم وبه قد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) اى بدل وثبوت رؤية كرى (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتنام وبان الحصر لإضافى على وجه المبالغة وبان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله لإضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل علق به نعم ان تعلق بالرائى عومل به وكذا ان تأخر التعليق عن ثبوته بعدل قيل صواب العبارة وتثبت كما بأصله ولا يأتى بالمبتدأ المشعر بالحضراء ويجاب بأن الحصر هنا المعلوم بما هو مقرر في شرح الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لان ذكره ليس إلا لكونه محل الخلاف

ولا يثبت أى رمضان بواحد لغير الصيام كحلول دين ووقوع طلاق وعتق علقا بثبوته قبل الشهادة إلا ان تعلقت بالشاهد اه وفي شرحه للشارح ان قضيته قوله لغير الصيام ان توابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعاً لرمضان وليس كذلك (والاعتكاف) اى كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله ان تعلق بالرائى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعنى برؤية الهلال بلد التعليق مر (قوله عومل به) اى مطلقا (قوله وكذا ان تاخر التعليق عن ثبوته) مفهومة انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء ودخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل فنتججه الوقوع لانه علقه على صفة الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبت شرعا قد يؤيد بذلك انه لو علق بالحكم كان حكم حاكم برب رمضان لحكم به حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق والتعلق بالحكم إذ كل تعليق على صفة وجد بل جعلوا الثبوت هنا بمنزلة الحكم كما تقدم فليتأمل وليحذر (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف) قد يقال كونه محل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغير الحصر كالا هتنام وبان الحصر لإضافى على وجه المبالغة وبان الحصر بالنسبة لغير العدل



مغ علم ماسواه منه من باب اولى ويتجه ثبوته بالعدل ولو في اثنا عشر سنة وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وعلى الاول فن فوائد وجوب قضاء اليوم الاول الذي بان انه من رمضان (وشرطه الواحدة صدقة العدول في الشهادة) (في الاصح ٣٧٩) لا عبد وامرأة) لانه من باب الشهادة

لا رواية نعم يكتفي بالمستور كما صححه في المجموع ولا ينافيه كونه شهادة لارواية خلافا لمن زعمه لانهم ساجوا في ذلك كما ساجوا في العدد احتياطا وهو من ظاهره التقوى ولم يعدل عند قاض وتقبل شهادة عدلين على شهادته ولا اثر لردد يبق بعد الحكم بشهادته للاستناد إلى ظن معتمد نعم ان علم قاضا جعل به باطنا لا ظاهرا لتعرضه للعقوبة ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدقة في إخباره برؤية نفسه أو بثبوتها في بلد متحمدا مطلقا سواء أول رمضان وآخره على المعتد والمعتد ايضا ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال إذا حصل له اعتقاد جازم بصدقه كما يثبت في شرح الارشاد الكبير قيل قوله صفة العدول بعد قوله يعدل فيه ركة فإز العدول من فيه صفة العدول وزعمه أن المرأة والعبد غير عدلين ممنوعان وليش في محله فان العدول له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له إطلاقان عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض المرأة ولما كان قوله

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقرينة ما بعده (قوله ومع علم ماسواه) أى الأكثر من عدل سم (قوله) ويتجه ثبوته بالعدل في اثنا عشر سنة أى رمضان بان يشهد برؤيته في ليلة قبل الليلة التي رؤى فيها لإيعاب (قوله) فن فوائد أى الثبوت في اثنا عشر رمضان (قوله الاول) الاول إسقاطه قول المتن (وشرط الواحدة صدقة العدول) ولورأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وسياق نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) إلى قوله كما يثبت في النهاية والمغنى لإاقوله وهو إلى وتقبل (قوله لانه الخ) أى الثبوت بالواحد نهاية ومعنى (قوله نعم يكتفي بالمستور الخ) قضيته انه لا يشترط هنا سلامته من خاتم المروءة وهو ظاهر عش (قوله) نعم ان علم الخ عبارة النهاية ولو علم أى غير القاضى فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنسبة والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضى المشهود وعنده وجهل حال العدول فالأقرب انه كالمشهود وابتداء على انه يتعزل بالفسق اه (قوله) ولا ينافيه) أى الاكتفاء بالمستور (كونه) أى الثبوت بالواحد (قوله) وهو من ظاهره الخ) وفسره الشارح م في النكاح بانه الذى لم يعرف له فسق وان لم يعلم له تقوى ظاهره الخ (قوله) ويلزم الفاسق الخ) هل يدخل في الفاسق هذا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك م اه سم عبارة شيخنا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه وأخبره بالرؤية من وثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صبي أو فاسقا أو كافرا اه (قوله) وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكره عند القاضى ومثله في المجموع بزوجه وجاريتيه وصديقه نهاية ومعنى قال سم هل يجرى نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها محل إقامته بصدقه أو لا يجرى ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا اه اقول كلام النهاية والمغنى والشارح في آخر الفصل الآتى صريح فيما توخاه (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله) اعتماد العلامات الخ) أى من إيقاد النار على الجبال وسمي ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون فعله لذلك نهاية (قوله وزعمه) أى المصنف (قوله عقبه بما بين المراتب الخ) أى فان إطلاق العدول كما قال الشارح منصرف إلى الشهادة نهاية زاد المغنى بخلاف إطلاق العدول في صدقها وبالرواية اه قول المتن (وإن كانت السماء مصحبة) أى لا غيمها وأشار به إلى ان الخلاف في حالتي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو نهاية قول المتن (مصحبة) من اصححت السماء انقشع عنها الغيم فبى مصحبة اه مختار اه عش (قوله والشى قد ثبت) رد لمقال الاصح القائل بانه لا يفطر لان الفطر يؤدي إلى ثبوت شوال بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله مع علم ماسواه) أى الأكثر من عدل (قوله) وشرط الواحد صدقة العدول) ولورأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها من وسياق نظير ذلك في الشهادات (قوله) ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو اخبر من اعتقد صدقه لزمه يحتمل انه كذلك م اه (قوله) وكذا من اعتقد صدقه) هل يجرى نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها باخبار من اعتقد صدقة من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيما طريقه المشاهدة كالأخبار بطول الفجر أو الشمس وغروبها محل إقامته بصدقه أو لا يجرى ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل المتجه الاول ما لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحجروا (قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

بعد محتملا لكل منهما ما عتبه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ونفى عدالة الشهادة عن العبد وامن المرأة باعتبار ما تقرر أنها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فأنضح انه لا غبار على عبارته (وإذا صحتا يعدل) ولو مستورا للعدالة (ولم نر الهلال بعد ثلاثين) يوما (أفطارنا) وجوبا (في الاصح) وإن كانت السماء مصحبة) لا كالأعداد كالأعداد بعدلين والشى قد ثبت ضمنا بطريق لا يثبت

بعد الشروع في الصوم كما رجحه الاذرعى لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حيثئذ أيضا وقد يؤخذ من قوله يعدل وما الحق به من المستور انه لو صام بقول من اعتقد صدقه لا يفطر بعد ثلاثين ولا رؤية وهو متجه لانا إنما صومناه احتياطا فلا نفطره احتياطا أيضا وفارق العدل بأنه حجة شرعية فلزم العمل بآثارها بخلاف اعتقاد الصدقة (وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) قطعا لأنهما ببلد واحد (تنبيه) قضية قوله لزم الخ أنه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل بلد قريبة منه الصوم أو الفطر لكن من الواضح أنه إذا لم يثبت بالبلد الذي أشيعت رؤيته فيها لا يثبت في القرية منه إلا بالنسبة لمن صدق الخبر وأنه أن ثبت فيها ثبت في القرية لكن لا بد من طريق يعلمها أهل القرية ذلك فإن كان ثبت بنحو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عند حاكم القرية بالحكم ولا يكفي واحد وإن كان المحكوم به يكفي فيه الواحد لأن المقصود

وهو تمتع نهاية (قوله فيها) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانسب ما بصري (قوله ولا يقبل رجوع العدل الخ) فلو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزومهم الصوم على أوجه الوجوه لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه لا قرب ويفطرون باتمام العدة وإن لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون الخ فيه خلاف يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشرعوا فيه اه (قوله) وما الحق به الخ هو على حذف أي التفسيرية (قوله يقول من اعتقد صدقه) أي من نحو الفاسق سم (قوله لا يفطر الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية (قوله وهو متجه الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم مع الصحو وترجي أن يكون أقرب مع الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وإطلاق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيره واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أو لا فإن حجج في الاتحاف وشرح الارشاد منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام بأخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال لا إنما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع إن كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته م وإذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لأنهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى ذلك م وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه والقلب إلى ما قاله الاتحاف أميل ع ش وقوله اطلق الخ لكن شياقه كالصرح في العموم قول المتن (وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب) أي كبغداد والكوفة نهاية ومغنى (قوله قطعا الخ) أي لزوم ما قطعنا به خلاف (قوله الصوم) أي في أول الشهر أو الفطر أي في آخره (قوله وأنه أن ثبت الخ) عطف على أنه لم يثبت الخ (قوله بنحو حكم) أي كقوله ثبت عندى ان غ. من رمضان (قوله عند حاكم القرية) أي أو عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط كما مر (قوله بالحكم) أي أو نحوه (قوله اثباته) نائب فاعل المقصود (قوله الحكم الخ) خبر إن (قوله أو بنحو) استفاضة الخ هذا كالصرح في أن الاستفاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فلا يراد

(قوله وهو متجه) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذرعى فيما لو صام بقوله من يثق به ثم لم ير الهلال بعد الثلاثين مع الصحو أي وليس يعدل كما صرح به الاذرعى في توقفه وصرح به الشارح في شرح العباب من جملة توقف الاذرعى وصرح به ايضا في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل ما حاصله ومن حصل له اعتقاد جازم بدخول شوال من العلامات المذكورة لزمه الفطر بالاعتقاد الجازم واخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر اه وذلك لأن كلامه السابق في اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذى الكلام فيه هنا ليس واحدا من الشيتين كما هو ظاهر والذي يظهر انه يصوم لأن إيجاب الصوم عليه وإنما كان احتياطا لاجل الصوم ولا احتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لأن محل حرمة فيمن علم أنه يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو انه يفطر الحادى والثلاثين إن كان غيم وهو محتمل ويحتمل انه يصوم فطر الاحتياط ايضا ولعل هذا أقرب انتهى وجزم في الارشاد الصغير بوجوب الصوم حالة الصحو ولم يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارح استظهر في شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجي أن يكون أقرب مع الغيم وجزم في الصغير بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجه في شرح المنهاج وجوب الصوم وإطلاق فلم يقيد لا بصحو ولا بغيره واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقي ما لورجع العدل عن الشهادة بعد شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أو لا فإن حجج في الاتحاف وشرح الارشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن (٣٨١) صدق الخبر بان اهل تلك البلد ثبت

عندهم ذلك فعلم أنه لو وجدت شروط الشهادة على الشاهد فشهد اثنان على شهادة الرأى ولو واحدا كفى ان كان ثم من يسمعها والا فكامر ثم رايته في المجموع وغيره تكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحداه وهو يؤيد ما ذكرته اخرا (دون البعيد في الاصح) لخبر مسلم عن كريب استعمل على رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فراه الناس فصام معاوية ثم قدمت المدينة في اخر الشهر فأخبرت ابن عباس بذلك فقال لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين فقلت ألا تكتفي برؤية معاوية فقال لا هكذا امر نارسل الله ﷺ قال الترمذي والعمل عليه عند اكثر أهل العلم (والبعيد مسافة القصر) لان الشرع اناط بها كثيرا من الاحكام واعتبار المطالع يحوج إلى تحكيم المنجمين وقواعد الشرع تاباه (وقيل باختلاف المطالع فأت هذا اصح واقعا علم) لان الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اختيارها أولى وتحكيم المنجمين

(قوله لذلك) أى لان المقصود إثباته الخ (قوله فعلم أنه لو وجدت الخ) مسئلة ثبوت رمضان بالشهادة على الشهادة منصوب عليها في اصل الروض مع خلاف وتفرع كثير فليراجع ثم بصري (قوله كفى) أى شهادة الاثنين فكان الظاهر الثابت (قوله فكامر) أى فلا تكتفى إلا بالنسبة لمن صدق الخبر ولو واحدا (قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المتن دون البعيد أى كالحجاز والعراق نهاية ومعنى (قوله لخبر مسلم) إلى قوله وقضية في النهاية والمعنى لا قوله والمراد إلى وقال التاج وقوله وكان مستنده إلى والشك (قوله فصام الخ) عبارة النهاية والمعنى وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أى على عدم الاكتفاء قول المتن (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله إلى تحكيم المنجمين) أى الاخذ بقولهم بجري قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أى يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا للرافعي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا اصح) (فرع) ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتجه ان يكون كتحكم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقم رسم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب ولا فالمدار على محل تكثير فيه الحاضرون او نقل كما قدمه في استقبال القبلة ع شر وقوله الحاضرون صوابه العالمون (قوله لان الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها نهاية ومعنى (قوله والعروض) اعلم ان عرض البلد في اصطلاح اهل الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب او الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من ميда العمارة في الغرب إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فالأقتصار على العروض ليس على ما ينبغي إلا أن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الاطوال وخط الاستواء مفروض على الأرض بين المشرق والمغرب في عالم الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضرب في الاصول دون التواضع) عبارة النهاية والمعنى والاياعاب في الاصول والامور العامة دون التواضع والامور الخاصة اه قال البجيرمي والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب اصله والاستقلال بالتواضع الوجوب تبعاً وهذا هو الظاهر (قوله والمراد باختلافها الخ) عبارة الكردى على بافضل معنى اختلاف المطالع ان يكون طلوع الفجر والشمس والكواكب او غروبها في محل متقدما على مثله في محل اخر او متاخر اعنه

منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين على ما صرح قال لانا انما عولنا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته م واذا كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ظاهر كلامهم انا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك م وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه وعبارة شرح الارشاد الكبير ولورجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أى وقبل الحكم كما صرح به م وتصرح به عبارته الالية ايضا فاما قيل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقيل لا يلزم لان شروعهم فيه بمنزلة الحكم بالشهادة ورجعه الاذرى لكن توقف في الافطار فيما لو اكمل العدة ولم ير الهلال والسماء مصحبة والذي يظهر هنا ايضا انهم لا يفطرون ولا نسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم كالحكم بالشهادة من غير نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لنزله بمنزلة الحكم بها وحينئذ فقال هنا ما صرحنا لوصام بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الاذرى فيمن صام بقول من يثق به وليس بعدل هل هو كالعدل هنا ايضا ويصوم جز ما فالذى يتجه انا ان اوجبنا الصوم بقوله أولا اوجبنا الفطر بقوله آخر اه وان كانت السماء مصحبة لان فرض توقف الاذرى انما هو مع الصحو كما صرح به في الارشاد الكبير ولان المنهاج الذى أخذ الشرح منه ما خالفه فيه الخشى واستظهر عليه بعبارة شرح العباب أخذ الصحو غاية فليتامل وان جوزناه او لا لم تجوزه هنا لان لم يبين امره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

انما يضرب في الاصول دون التواضع كما هنا والمراد باختلافها أن يتباعد الهلال بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالبا

وتبعوه لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وكان مستنده الاستقراء وبه ان صح يندفع قول الراجعي عن الامام بتصور اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحققه لان الاصل عدم الوجوب ومحل ان لم يكن آخر اتفاقها والاوجب كما قاله الاذرعى ونسبه السبكي وتبعه الاسنوي وغيره على انه يلزم من الروية في البلد الشرقى رؤيته في البلد الغربى من غير عكس إذا الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك حمل حديث كريب فان الشام غربية بالنسبة للدينة وقضيته أنه متى روى في شرق لزوم كل غربى بالنسبة اليه العمل بتلك الروية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة الظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم انما هو الوجود لا لرؤية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهؤلاء وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالروية والذي يتجه منه أن الحساب ان اتفق اهله على أن مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر ردت الشهادة وإلا

وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أى بعدها عن خط الاستواء وأطوالها أى بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربى ففى ساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة ومتى اختلف طولها امتنع تساويها في الروية اه وتقدم عن السكردى بفتح الكاف الفارسي ما يوافقه (قوله قاله في الأنوار) وفيه نظر في المجموع بعد بسط الخلاف فحصل ستة أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الروية وما وافقها في المطالع وهو اصحها كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة القصر بلد الروية فقط اه ففى الأنوار قريب من الرابع وكان وجه مغايرته للثالث انه اعم فحيث لم يتصور الخفاء عنهم لزوم الصوم وإن اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاقه المستلزم أنه يلزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي إلا المانع لإيعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المغنى كلام التبريزي وافرده بصرى (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الموحدة والتحتية قوزاى نسبة إلى تبريز بلد باذربيجان اه لب للسيوطى ع ش (قوله لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين إلخ) افق به الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما افق به ايضا نهاية قال ع ش وقدره ثلاثة ايام لكن يبقى الكلام في ميد الثلاثة بى طريق يفرض حتى لا يختلف المطالع بعده راجعه اه وفي السكردى على بافضل وقال القليوبى في حواشى المحلى ان ما قاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملى في النهاية انها تحديدية اه ويمكن ان يحجب عنه بان مادون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه لقلته اه (قوله وبه ان صح) اى بالاستقراء (قوله ومحل) اى عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونسبه السبكي إلخ) افرده النهاية والمغنى (قوله على انه يلزم إلخ) أى إذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى (قوله يلزم من الروية في البلد الشرقى) أى حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية أى فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل (قوله إذا الليل يدخل إلخ) أى ومن ثم لومات متواتران احدهما بالمشرق والاخر بالمغرب كل وقت زوال بلده ورت الغربى الشرقى لتأخر زوال بلده نهاية زاد الايعاب فاذا ثبت هذا في الاوقات لزوم مثله في الالة وايضا فالهلال إذا لم يرب بالشرق لسكونه في الشعاع عند الغروب امكن ان يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتأخره عن غروب الشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشيدى قوله مر لتأخره زوال بلده الذى ذكره اهله هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض ففى اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وإن اختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلفت الزوال وإن اتحاد العرض خلا فالمايوهم كلام الشارح مر وتقدم عن السكردى ما يوافقه (قوله وقضيته) اى ما قاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه إلخ) اى فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة لظاهر كلامهم) قد يقال بالتامل في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع يعلم انه لا منافاة وان الملاحظ واحد فتدبر واما قوله ويوجه الخ فلو تم لورد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فليتأمل بصرى (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا بخلاف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملى سم ومرمافيه (قوله إذ قد يمنع إلخ) قد يقال الاستقراء لمشاهدة لزوم الروية في الغربى للرؤية في الشرقى كاف في حصول الظن بها وان منع مانع ارضى خنى كيسيى بخار بصرى (قوله له هؤلاء) اى السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك إلخ) برده عليه أن اخبار عدد التواتر لا ينافى القاطع إذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يجاب بان مراد الشارح ان اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا باقربيا من القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه

أوجبنا عليه الصوم به أو لافانه صار حجة شرعية في حقه فبستمر عليها اه وهذا وجه بما ذكره هنا ونقل عن الاذرعى اعتماده (قوله شهادة عدل هنا) اى في رمضان (قوله بانه رؤى بيلد كذا) ينبغى الا فى حق من اعتقد صدق تلك الروية وكذا يقال في قوله بأن أهل بلد كذا اصيام (قوله والمدار عليها لا على الوجود) هذا يخالف ما تقدم اول الباب عن شيخنا الشهاب الرملى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر) برده عليه

كل لما قاله بما في بعضه نظر  
للتأمل (تنبيه) أثبت  
مخالف الهلال مع اختلاف  
المطالع لزمنا العمل بمقتضى  
إثباته لأنه صار من رمضان  
حتى على قواعدنا أخذنا من  
قول المجموع محل الخلاف  
في قبول الواحد ما لم يحكم  
بشهادة الواحد حاكم براه  
ولا وجب الصوم ولم ينقض  
الحكم أجماعاً ومن مقتضى  
إثباته أنه يجب قضاء  
ما أفطرناه عملاً بطلنا وان  
القضاء فوري بناء على ما قاله  
المستولى وأقره المصنف  
والاستوى وغيرهما إذا  
ثبت أثناء يوم الشك أي  
ثلاثي شعبان وإن لم يتحدث  
برؤيته أنه من رمضان لزمه  
قضاؤه فوراً كما يأتي (وإذا  
لم نوجب) الصوم (على)  
أهل البلد الآخر) لاختلاف  
مطالعهما (فاسأله من  
بلد الرؤية) لإنسان (فالاصح  
أنه يوافقهم في الصوم) آخر  
وإن تم ثلاثين لأنه بالانتقال  
اليهم صار مثلهم وانتهى  
الأدعى للقبول بأن تكليفه  
صوم أحد وثلاثين بلا  
توقيف لا معنى له وبأن  
ماروي أن ابن عباس أمر  
كريباً بذلك ليصبح ويتسلمه  
فعله إنما أمره للتلايس به  
الظن أم وما قاله في الثاني  
سهل وأما الأول فليس كما  
قال لأنه إذا تقرر اعتبار  
المطالع كان له معنى أي معنى  
كما هو ظاهر وأهم قوله آخر

(قوله وإطلاق غير الخ) أي كالتهاية والمنفى (قوله أثبت مخالف الهلال الخ) كان مراده حكم بقريته  
استشهاده بكلام المجموع لأن الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي  
قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكماً حقيقياً كما تقدم في كلام الشارح ولا بد من حكم  
حقيقي كل يترتب عليه حق أدى محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه  
الامام عالماً بما له أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا اثر لحكمه بناء على عدم  
صحته استخلافه إلا في القضاء وإنما نهيت على ذلك لعدم البلوى بهذا زماناً بصري أقول تقدم عن سم أن  
الشارح حرر في الاتخاف أن قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا  
أي في التحفة وتقدم عنه عن م أيضاً أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم و (قوله ثم محل ما ذكر الخ) تقدم عن  
النهاية ما يوافق (قوله مخالف) أي كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وأن رجوع الشاهد عن  
(قوله عملاً الخ) متعلق بأفطرناه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك  
لنسبته إلى التقصير أو أي تقصير هنا إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم  
يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه يوافقهم) أي وجوباً بمنفى ونهاية قال ع ش قال سم على  
المنهج فلو أفسد صومه اليوم الآخر فهل يلزمه قضاؤه والسكفارة إذا كان الفساد بجماع فيه نظروا لعل  
الأقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو  
الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقد يقال الوجه اللزوم  
لأنه صار منهم أهـ ثم رايت في حجج أول باب المواقيت ما يصرح بعدم لزوم السكفارة أقول ويأتي عن سم عن  
قريب ترجيح لزوم القضاء مطلقاً (قوله وإن أتم) إلى قوله وانتصر في النهاية والمنفى (قوله وإن أتم ثلاثين  
الخ) (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد مختلفة المطالع مع الأولى فوجد الشمس لم  
تغرب فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كما في نظيره من الصوم أو لا كما لو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه  
إعادة الصلاة تردد الأول ما فتن به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمد بخطه في هامش شرح الروض  
ويوجه الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكسر فلو أوجبتنا إعادة كان  
مظنة المشقة وأكثرها وبأن من لازم الصوم في المحل أن واحداً لاتفاق فيه في وقت أدائه بخلاف الصلاة فإن  
شأنها التقدم أو التأخر في الأداء ولو عديف بلده وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها أصيام  
وأوجبتنا عليه الإمساك معهم ثم أصبح معيدين معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظراً وبوجه عدم اللزوم  
سم وقوله ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرح في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف ويبادر بالفات ما يوافق  
ونقل البجيرمي عن الزبائدي ما يخالفه وقوله ويتجه عدم اللزوم تقدم عن ع ش انفا عن التحفة في أول باب  
المواقيت ما يؤيده (قوله للقبول) أي القائل وجوب الإفطار (قوله بلا توقيف) أي بلا نص من الشارع  
(قوله بذلك) أي الصوم (قوله في الثاني) أي إن ماروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما أمر الخ (قوله  
كان له معنى الخ) قد يقال اعتبار المطالع في الحاق غير أهل بلد الرؤية بأهلها لا تمانى عنه فواعد الشرع بخلاف  
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأني عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله في يومه) أي  
المتخص ببلده هو اليوم الأول (قوله لم يفطر) وفي حوائى المنفى مؤلفه ولو سافر في اليوم الأول من صومه

أن أخبار عدد التواتر إنما يفيد القطع إذا كان الأخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات  
والكلام فيه (قوله وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفور إنما وجب في مسألة الشك لنسبته إلى تقصير  
إذا تأخر إثبات المخالف عن الأول إلا أن يفرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يعلموا به إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله  
وأهم قوله آخر أنه لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم يصومه  
وحينئذ في الأفهام حزا (لم يفطر) قد يقال ملاجأه الفطر وقضاء يوم كما في قوله إلا في عيد معهم وقضى يوماً  
بجامع أنه في كل صار حكمه حكم المتنقل اليهم وإن كان هذا في أول الباب وذاك في الآخر فليتأمل فإن الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه كحكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحيح الشيخين أن العبرة في السفر بالمحل المنتقل اليه ولذا صححوه او جوب الامساك الآتي ثم رابت الفاضل المحشى قال قد يقال هل جاز له الفطر وقضاء يوم كافي قوله الاتي عيدهم وقضى يوما بجماع انه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذاني الاول وذلك في الآخر فليتامل فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه انه لا يجب قضاء يوم فطره إذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتامل انتهى اه بصري ونقل الجبل عن باخرمة عن حاشية الروضة للسمهودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحلبي عن مرغبارته فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقه عند حج ويوافقه عند شيخنا مرو لو كان هو الرائي لللال وعليه يلغز فيقال لإنسان رأى الهلال بالليل واصبح مفطر ابلا عذرا وعلى هذا فقول المصنف آخر اليس بقيد (قوله كاقدمته الخ) عبارته هناك ويوجهه بانه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو اضعف منها وهو استصحاب المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح اخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد عيده فانه يفطر لانه عارض لاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الرؤية اه (قوله الفطر) اى آخر اسم (قوله إذا ثبت ذلك عندهم) اما شهادته ان كان عادلا رأى الهلال او بطريق اخر كركدي (قوله لزومه الخ) اى المسافر وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان بيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يغروب شمس في الاول لزومه حكمهم وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عيد معهم) اى وجوب باغنى ونهاية (قوله افطر) ينبغى وجوبا سم (قوله وان كان) الى قوله وصورته في النهاية والمغنى (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين الخ) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم صومه المنتقل عنهم لكانه اخل به فالوجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتامل سم وان كان حق هذه القولة ان تسكتب على قول المصنف فالاصح انه يوافقه او على قول الشارح هناك لانه لا ينتقل اليهم الخ فتامل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهره وان تم شهر المنتقل عنهم ويوجهه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه سم (قوله لانه يكون) اى الشهر قول المتن (سفينة) اى مثلا نهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقه في المطاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد الممكن فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك إن لم يكن فيه ناس سم وقوله

لان التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتامل (قوله فيلزم اهل المحل المنتقل اليهم الفطر) اى اخر (قوله في المتن ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطر الى البلد الاول بان بيت الصوم في الاول ثم اصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يغروب شمس في الاول لزومه حكمهم وتبين بقاء صومه قوله اى افطر) ينبغى وجوبا (بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين) لو كان في هذه الصورة ادرك اول يوم من صوم المنتقل عنهم لكانه اخل به فالوجه وجوب قضاؤه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذرا كه وجب عليه صومه فاذا فوته وان استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتامل (قوله لا قضاء) ظاهره تم شهر المنتقل عنهم ويوجهه بانه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه (في المتن الى بلدة بعيدة) وظاهره انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة الى مكان قريب او بعيد منها حيث وافقه في المطاع بل قد يقال لاحاجة لذلك لان المراد بالبلد الممكن فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كاقدمته بما فيه قبيل قول المتن ويبادر بالفائق اما اذا وجبناه لاتفاق مطالعهما فيلزم اهل المحل المنتقل اليه الفطر ويقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم وإلا لزمه الفطر كالوراى هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الى الاخر) الذى لم يرفه (الى بلد الرؤية عيد) اى افطر (معهم) وان كان لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوما لما صار منه صام (وقضى يوما) اذا عيدهم في التاسع والعشرين من صومه كما باصه لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثين فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن اصبح معيدا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة) عن بلد بان تخالفها في المطاع (اهلها صيام) وصورته في التغاير مسألة الاصح الاولى انه ثم وصل اليهم قبل ان يعيد وهذا بعد ان عيدهم يدل لذلك

المراد الخ أي ولذا عبر المنهج بالمحل (قوله) انه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله) ووقع لبعضهم عبارة النهاية والمعنى وتصور المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي السكردي عن الرافعي في العريز ما يوافقه وظاهر ان التصوير الثاني يحتاج الى ما قاله الشارح وإلا لزم التكرار وان التصوير الاول لا يناسب لفرض الكلام في اختلاف المطالع قول المتن (فالاصح انه يمسك) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة او لغرض اخر مر اه سم (قوله) لما تقرر الخ هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من التعليل فيه نظر ويتجه انه إن وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول وإن وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه بقي ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره واظهره فهل يلزمه قضاءه فيه نظرو قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لزم ان يكون صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين سم (فائدة) يسن عند رؤية الهلال أن يقول الله اكبر اللهم اهلك عاتينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر ومرتين هلال خير ورشد وثلاثا منعت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشر كذا وجاء بشعر كذا للاتباع في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن ان يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفيه ولا نها المنجية الواقية اه قال ع ش قوله مر يسن عند رؤية الهلال الخ هو ظاهر اذ ارآه في أول ليلة أمالوره بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له اضغف في بصره وينبغي ان المراد برؤيته العلم به كالأعمى اذا أخبر به والبصير الذي لم يره لما نعى اه

انه عبر ثم بصام وهنا  
بامسك ووقع لبعضهم  
تصويره بغير ذلك بما فيه  
نظر (فالاصح أنه يمسك  
بقية اليوم) لما تقرر انه  
صار مثله

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله) انه تم عبر بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى وإلا فلم يعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله) في المتن (فالاصح انه يمسك بقية اليوم) ينبغي ان يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة او لغرض اخر مر (قوله) فالاصح انه يمسك بقية اليوم هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين اخذ من كونه صار مثله في نظره ويتجه ان يقال ان وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه لانه إنما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لم تكن شغل ذمته بصومه وإن وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه وان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليتأمل ويحتمل ان يقال انه بوصول اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقه فيلزمه قضاءه فليتأمل بقي ما لو كان هذا اليوم احدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره واظهره فهل يلزمه قضاءه فيه نظرو قد يقال قياسا انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وإن لزم ان يكون صومه احدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين (فرع) لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار الى بلد مختلف الماطع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب عنها فهل يجب عليه إعادة المغرب لا بوصولها صار له حكم أهلها كافي نظير من الصوم ولا يكالو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة ترددوا ولا هو ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي والثاني هو ما اعتمد بخطه في هاه ش شرح الروض ووجه بالفرق بينهما بين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وتسكروا فلو اوجبتا إعادة كان مظنة المشقة او كثرتها وبان من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه من غير ان يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة من شأنها التقدم والتأخر في الاداء فلم توجب موافقة المنتقل اليهم في الصوم تحققت المخالفة ولو لم توجب وفاقتم في إعادة المغرب لم تحقق المخالفة فليتأمل ولو عيبد بلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة الى بلد أهلها صيام و اوجبتا عليه الامساك معهم ثم أصبح معيدا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظرو ويتجه عدم لزوم لان غاية الامر ان تأديتها ببلده وقع تعجيلا وهو جائز وان كان المؤدى والمستحق او المال وقت الوجوب ببلده

(فصل في النية) (قوله وأى لا بد منها) إلى قوله والأصل في النية والمغنى لا قوله كذا إلى ولا يجزى وقوله غالباً إلى المتن (قوله لما راجع) أي لخبر إنما الأعمال بالنيات نهاية ومغنى (قوله ولا تنكفي) الأولى فلا الخ كافي النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ الخ) لكنه يندب شيخنا (قوله قطعاً فيهما كذا قاله الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الروضة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر فلا بد عليه قول الشارح وينافيه الخ لأن النوى صرح في الروضة في الصلاة بتغليط قائله ووجه تغليطه على ما يفهم من العزيز أن قائله أخذه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور بينوا النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العزيز بصري (قوله وينافيه الخ) قد منع المناقاة إذ غاية المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص سم وفيه تأمل (قوله أن موجب التلفظ) أي من أوجبه كمدى (قوله يطرده) أي وجوب التلفظ بالنية (قوله وإن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقها بعد وجودها لإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف الطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله سم (قوله ولا أن اطاق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فإن النية محلها القلب وجريان لفظ عن لسانه من غير قصد لعناه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي تردد أيها ثم راجعت كلام الشيخين فراجعتهم لم يتعزض المسئلة المشيئة إلا في الصلاة وعبارتهما فيها مانصه ولو عقب النية بقوله إن شاء الله بالقلب وباللسان فإن قصده التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضروا وإن قصد الشك لم تصح صلاته اه وفسر في الخادم الشك بالتعليق فالخامس أنهما لم يتعزضا للصورة الإطلاق لعدم تعقيلها في القول القلبي وعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليتأمل حق التأمل بصري أقول قوله لعدم تعقيلها في القول القلبي يشهد بخلافه الوجدان وقولهم إنما تتصور المعاني بالنسبة اليها بالفاظها الذهنية ثم رايت في الايعاب والنهاية مانصه ويشترط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلما حضر بياله التكلمات ولم يدبر معناها لم يصح اه وهذا صريح فيما قلت وفي سم مانصه قوله ولا أن اطلق قد يشكك بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق اه وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن (قوله التسخير الخ) أي أو الشرب لدفع العطش عنه نهاراً نهاية ومغنى (قوله من تناول مغطر) أي من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي خوف طلوعه نهاية ومغنى (قوله لأن ذلك الخ) يعني لو تسحر ليصوم أو امتنع من الفطر خوف طلوع الفجر مع خطور للصوم بياله كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بياله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم بإيعاب ونهاية ومغنى والذي يتجه في هذه المسائل أنه وإن وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره اجزأً بلا شك وأما لا كفتاه مجرد التصور والاستحضار فيبطل البعد لخلوه عن حقيقة النية سيد عمرى البصري (غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالأيعاب والنهاية والمغنى (قوله وبه يندفع مال لا ذرعى) أي قول الأذرعى معتبر ضاعلى الشيخين أن خطور ما ذكر بياله لا يكفي فإن أريد به الهم على الصوم بالصفات المعتبرة فهذه نية جازمة فلا يبقى لماذا ذكر من السحور وغيره مغنى إيعاب ولا يخفى على المصنف أن اعتراض الأذرعى أقوى من دفعه ولهذا

(فصل في النية وتوابعها)  
(النية شرط للصوم) أي لا بد منها لصحته كما بأصله  
أذهر ركن داخل في ماهيته  
لما مر في الوضوء وغيره  
ومحلها القلب ولا تنكفي  
باللسان وحده ولا يشترط  
التلفظ بها قطعاً فيهما  
كذا قاله شارح وينافيه  
ما حكاه غيره أن موجب  
التلفظ بالنية يطرده في كل  
عبادة وجبت لها نية  
ويصح تعقيبها بأن شاء الله  
أن قصد التبرك لا التعليق  
ولأن أطاق ولا يجزى معناها  
التسحر وإن قصده التقوى  
على الصوم ولا الامتناع  
من تناول مغطر خوف  
الفجر مالم يخطر بياله الصوم  
بالصفات التي يجب التعرض  
لها في النية لأن ذلك يستلزم  
قصده غالباً كما هو ظاهر  
وبه يندفع مال لا ذرعى هنا  
(و يشترط لفرضه) كرمضان

أخرى كما اعتمد ذلك شيخنا الشهاب مر واليدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليتأمل

(فصل في النية) (قوله وينافيه ما حكاه غيره الخ) قد منع المناقاة إذ غاية المحكي أنه عام وهو لا ينافي الخاص (قوله أن قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) أي وإن لم يقصد الاتيان به أو لا لأن الاتيان به بعد النية لإبطال لها إذ قصد تعليقها بعد وجودها لإبطال لها وهي تقبل الإبطال بخلاف نحو الطلاق لأنه بعد وجوده لا يمكن إبطاله (قوله ولا أن اطاق) قد يشكك بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه إلا عند قصده وقد يفرق بان وضعها التعليق المبطل والنية تتأثر بالإبطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله لأن ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد الغلبة ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المأمن ويشترط لفرضه التبييت) أي



مال اليه السيد البصري كما مر آنفا قول المتن (التبئيت) أى خلافا لآى حنيفة ايعاب (قوله أداء وقضاء) متعلق برمضان (قوله كفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أى فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجز نهاية ومغنى (قوله وان كان الخ) أى صوم المميز (قوله كصلاته المكتوبة) أى كما يجب القيام فى صلاته المكتوبة لذلك ايعاب (قوله للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام) وهو محمول على الفرض بقريضة الخبر الآتى فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعا لم يجز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر اه سم (قوله لانه عبادة الخ) وظاهر الخبر نهاية ومغنى (قوله فى اخذ هذا) أى اشتراط التبئيت لكل يوم (قوله لان ذاك) أى قول المصنف الآتى الخ (قوله والقائل بالاكتفاء بها الخ) هو الامام مالك ولا بد من تقليده فى ذلك كفى فتح الجواد وغيره ويسن أى لمن نسى فى رمضان حتى طلع الفجر ان ينوى اول النهار لانه يجزئ عنه عند آى حنيفة قال فى الايعاب هو ظاهر ان قلده وإلا فهو متلبس بعبادة فاسدة فى عقيدته وهو حرام انتهى اه كرى على بافضل (قوله عنده) خبر مقدم المصدر الماخوذ بما بعده والجملة خبر والقائل الخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان اخصروا ظهر (قوله وهذا) أى قوله لان ذاك الخ (قوله انما ذكره) أى المصنف القول الآتى (قوله ومن ثم) أى لاجل عدم حسن توجيه الاستنوى (قوله رد بعد الفرق الخ) فبقيدال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاستنوى بالنظر لما تعطيه بالعبارة فانها مصورة فى رمضان وليس غيره معلوما منه بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لاحتمال توهم الفرق إذ رمضان حقيق بان يحتاط له مالا يحتاط لغيره بصرى وقديقال ان ما ذكره إنما يلاقى الرد المذكور ولو ادعى صاحبه عدم صحة توجيه الاستنوى لاعدم حسنه كما هو قضية سياق كلام الشارح (قوله ولو شك) الى قوله وإتمام يؤثر فى النهاية والمغنى لإاقوله وهو ضعيف الى المتن (قوله ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الارشاد وانه لو نوى مع الفجر لم يجزه ومثله مالو شك عند النية فى انها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف مالو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر أو بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الارشاد الخ أى والنهاية والمغنى شرح بافضل

أداء وقضاء وكفارة  
ومنذور وصوم استسقاء  
أمر به الامام (التبئيت)  
أى إيقاع النية ليلا أى  
فيما بين غروب الشمس  
وطلوع الفجر ولو فى  
صوم المميز وان كان نفلا  
لانه على صورة الفرض  
كصلاته المكتوبة وذلك  
للخبر الصحيح من لم يبيت  
الصيام قبل الفجر فلا صيام  
له والأصل فى النية حمله  
على نفي الحقيقة لا الكمال  
إلا لدليل ويشترط  
التبئيت لكل يوم لانه  
عبادة مستقلة واختلفوا  
فى أخذ هذا من قوله  
الآتى صوم غد والحق  
أنه لا يؤخذ منه خلافا  
للسبكي ومن تبعه لان ذاك  
فى الكمال والقائل بالاكتفاء  
بها فى ليلة عن بقية الشهر  
عنده ان الكمال ذلك وهذا  
أولى من توجيه الاستنوى  
لعدم الاخذ بأنه إنما  
ذكره فى رمضان خاصة  
ومن ثم رد بعدم الفرق  
بين رمضان وغيره ولو  
شك هل وقعت نيته قبل  
الفجر أو بعده لم يصح

فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نفلا وجهان أو جهها عدمه ولو من جاهل ويفرق بينهما وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قولهم لو قال اصوم عن القضاء أو تطوعا لم يجز عن القضاء ويصح نفلا فى غير رمضان شرح مر (قوله أداء وقضاء) ينبغى ان يتعلق بقوله لفرضه لا بقوله كرمضان لانه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يتأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافى تعلقه به لان نصب قوله ومنذور يمنع من ذلك ويوجب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه برمضان وعطف كذارة على رمضان وجر منذور ومنع نصبه (ولو شك) أى عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح قلت لتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقعة فى الشك بخلافه ثم فانه ملزم بالعمل بقضية ان غدام رمضان من غير وجود تقصير منه وبعبارة أخرى ردده ثم بلغى شرعا لجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا اثر له بخلافه هنا فليتأمل وبعبارة شرح الارشاد للشارح وانه لو نوى مع الفجر لم يجز فهو ومثله مالو شك عند النية فى انها متقدمة على الفجر أو لا لان الأصل عدم تقدمها بخلاف مالو نوى ثم شك ا كانت قبل الفجر أو بعده اه (ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح) أى شك حال النية ووجه عدم الصحة ان النذر فى النية يمنع الجزم بالمعتبر فيها ويؤخذ من ذلك ان من شك فى بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف مالو اكل مع الشك فى بقاء الليل فلا يطل صومه إذا اصل بقاء الليل ولا يطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك فى النية لانه نافي الجزم بالمعتبر فيها كما تقر فالمدرك فى عدم صحة النية وعدم البطلان بالاكل

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعها الخ) أى ولعدم الجزم في النية ويؤخذ منه أن من شك في بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالاجتهاد بقاءه صحته نيته وهذا بخلاف ما لو اكل من الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لاصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما اثر الشك في النية لانه ينافي الجزم المعتبر فيها فالمدرك في المقام من مختلف سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وفارق ما من المصريح به في المجموع بعروض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) اى هل كان الفجر طالعا عند النية أولا سم (قوله ولو شك نهارا في النية الخ) اى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل او النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لان تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذا تأمل سم وقديقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة في قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فواجه اطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي وبفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الوضوء فيضر الشك بعد الفراغ منه في نيته كما فتى بذلك شيخنا المذكور ايضا سم (قوله بعد مضى اكثره) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانصب ولو بعد مضى الخ بصري اى كافي للمغنى (قوله وهو ضعيف) خلافا للنهاية والمغنى عبارتها ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرعى صح ايضا لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر اخذ من قولهم في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزأ بل صرح به في الروضة في باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تنازعه الاعادة التصديق في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم اى ولو كان التذكر بعد سنتين وقوله مر ولو صام ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ اى بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه اه ع ش (قوله ولا فلا) جزم به في شرح بافضل وكتب عليه الكردي مانصه كذلك الاسنى وفي التحفة والامداد وفتح الجواد عن الاذرعى واقره وان التذكير بعد الغروب كمو في النهار وفي المسخة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان بحث الاذرعى ضعيف فخره اه اى فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة النهاية والمغنى في التبييت اه والمال واحد (قوله لا طلاق التبييت الخ) اى فيكفي ولو من اوله مغنى ونهاية (قوله وكل مفطر) عبارة النهاية والمغنى وغيرهما من منافى الصوم اه (قوله وكل مفطر) اى وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف فتأمل (قوله ثم شك) ينبغي أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع في ان الطلوع كان عند النية وتاخر عنها وتفاقم هذه الحالة المسئلة السابقة اعنى الشك هل وقعت النية قبل الفجر او بعده بانه هنا تحقق وقوع النية في حالة يسوغ فيها استحباب الليل ولا كذلك في تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) اى هل كان طالعا عند النية (قوله ولو شك نهارا في النية او التبييت) اى شك هل وجدت منه النية او لم توجد او علم انها وجدت وشك هل وجدت في الليل او النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده الخ لان تلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهارا) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما فتى به شيخنا الشهاب الرمي واستدل بتصریحهم بذلك في الكفارة وعبارة الروض وشرحه في باب الكفارة فن شك في نية صوم يوم بعد فراغ من الصوم ولو من صوم اليوم الذى شك في نيته لم يضر إذ لا اثر للشك بعد الفراغ من اليوم وبفارق نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم اه وكالصلاة الوضوء فيضر الشك بعد الفراغ منه في نيته كما فتى بذلك شيخنا المذكور ايضا (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) اى او بعد ازمة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) اى وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها  
ليلا إذا لاصل في كل حادث  
تقديره بأقرب زمن  
بخلاف ما لو نوى ثم شك  
هل طلع الفجر لان الاصل  
عدم طلوعه لاصل  
المذكور أيضا ولو شك  
نهارا في النية أو التبييت  
فان ذكر بعد مضى أكثره  
صح كما في المجموع قال  
الاذرعى وكذا لو تذكر  
بعد الغروب فيما يظهر اه  
فقول الانوار أن تذكر  
قبل أكثره صح ولا  
فلاضعيف (والصحيح أنه  
لا يشترط) لصحة النية  
(النصف الآخر من الليل)  
أى وقوعها فيه لا طلاق  
التبييت في الخبر الشامل  
لجميع أجزاء الليل (و)  
الصحيح (أنه لا يضر  
الاكل والجماع) وكل مفطر

إلا الردة لأنهم أتوا بالعبادة بكل وجه (بعدها) لأنه تعالى إباح الأكل إلى طلوع الفجر (٣٨٩) (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد

إذا نام ثم تنبه) لأن النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعا نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعا لأنه أتى بنفسها بنفسها بخلاف نحو الأكل وإنما لم يؤثر قطعها نهارا على المعتمد لأنها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولأن القصد الامساك بالنية المتقدمة وقد وجد به فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النفل بنيته قبل الزوال) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يومها فقال هل عندكم من غداء قالت لا قال فأتى إذا أصوم والغداء بفتح الغين وبالمهمل والمد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنعطف النية على ما مضى فيكون صائما من أول النهار لأنه لا يمكن تبغيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يخلو من الفجر عن كل مفطر وإلا لم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف أن الصوم إنما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر

والنفاس شرح مر اه سم (قوله) إلا الردة (الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم أن رفض النية قبل الفجر ضرر لأنه ضدها وكذا لو ارتد بعد ما نوى ليلا ثم أسلم قبل الفجر اه وبأى مسألة الرضى في قول الشارح نعم لو قطع النية (الخ) قول المتن (بعدها) أي النية وقبل الفجر مغنى قال سم ينبغي أو معها لأن ذلك ينافيها بخلاف نحو الردة اه وانظر ما دخل بالحق قول المتن (وأنه لا يجب التجديد (الخ) وينبغي أن يسن خروجا من الخلاف ع ش (قوله) ولو استمر أي النوم (قوله قبله) أي الفجر (قوله فاستحال) يتأمل و (قوله) ولأن القصد (الخ) لم ذاك سم (قوله) وبه فارق (الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بأولها فينبغي أن لا تضر نية القطع فالأولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاج لها ما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الدوام بخلافها لانا نقول هذا كالمصادرة على المطلوب بصرى (قوله بطلان نحو الصلاة) أي كالوضوء قول المتن (ويصح النفل) أي ولو نذر إتمامه وحينئذ يقال لنأصوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حلبي اه بجري (قوله دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يومها) ويوما آخر هل عندكم شيء قالت نعم قال إذا أفطروا إن كنت فرضت الصوم نهاية ومعنى أي قدرت ع ش (قوله والغداء (الخ) عبارة النهاية والمغنى واختص بما قبل الزوال وخبر إذا الغداء (الخ) والعشاء لما يؤكل بعده اه (قوله بفتح الغين (الخ) أي وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطاق ع ش (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وإن قل جدا لكن في الإيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يبحث بأكل لقمة يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد بما يسمى فطورا كشرب القهوة واكل الشربك ع ش (قول المتن والصحيح اشتراط حصول (الخ) أي في النية قبل الزوال أو بعده ومعنى ونهاية (قوله) وتنعطف (الخ) أي على القولين (قوله بأن يخلو) إلى المتن في النهاية والمغنى الاقوله والمقابل إلى ويستثنى (قوله بأن يخلو (الخ) عبارة النهاية والمغنى بأن لا يسبقها مناف اه زاد المغنى للصوم ككفر وجماع واكل وجنون وحيض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أي وما منع كنهو حيض كما هو ظاهر وبه يعلم ما في صنيعة بصرى (قوله مقصود اليوم) وهو خلو النفس عن الموانع في اليوم بالكلية مغنى (قوله والمقابل (الخ) عبارة المغنى والثاني لا يشترط ومحل الخلاف إذا قلنا أنه صائم من وقت النية إذا ما قلنا أنه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى يثبت على جميعه اذ صوم اليوم لا يتبعص كافي الركعة بأدراك الركوع فلا بد من اجتماع شئ انطالصوم من أول النهار جزما اه (قوله وأشار المصنف) أي بقوله والصحيح (إلى فساد) أي المقابل كرى (قوله وان رواية) أي وإلى أن (الخ) (قوله له) أي المقابل (قوله) رد عليه (الخ) أي على المتولى (قوله ويستثنى (الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصرى عبارة سم قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمدا وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافا لما نقل عن بعضهم اه (قوله فتمضمض (الخ) أي أو استنشق مغنى (قوله ولم يبالغ) أي فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بأنه إنما افطر به في الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه

إلا الردة في العباب وان ارتد بعدها أي النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه أن الوجه البطلان (قوله في المتن بعدها) ينبغي أو معها لأن ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الردة (قوله فاستحال رفعها) يتأمل (قوله ولأن القصد (الخ) لم ذاك (قوله) ويستثنى على الأول (الخ) قد يمنع الاحتياج إلى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج إليه على القول الضعيف بالفطر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عادته صوم الاثنين مثلاً أن اليوم غير الاثنين فاكل مثلاً ثم تبين لم يصح صومه لأنه اكل متعمدا وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافا لما نقل عن بعضهم أنه نقل عن شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

تعاطى مفطر فيه وأشار المصنف إلى فساده وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بان ذلك من تفرد ويستثنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوماً تطوع

صح سواء أفلنا بفطر بذلك  
 ام لا ( ويجب التعيين في  
 الفرض ) بأن ينوي كل ليلة  
 أنه صائم غدا عن رمضان  
 أو الكفارة وإن لم يعين  
 سبها فإن عين واخطأ لم  
 يجزىء أو النذر لأنه عبادة  
 مضافة الى وقت فوجب  
 التعيين كال مكتوبة نعم لو  
 تيقن أن عليه صوم يوم وشك  
 أهو قضاء أو نذر أو كفارة  
 أجزأه نية الصوم الواجب  
 وإن كان مـ ددا للضرورة  
 ولم يلزمه الكل كمن شك في  
 واحدة من الخمس لأن الأصل  
 بقاء وجوب كل منها وهنا  
 الأصل براءة الذمة ومن ثم  
 لو كانت الثلاثة عليه فادى  
 اثنين وشك في الثالث  
 لزمه الكل أما النفل فيصح  
 بنية مطلقا نعم بحث في  
 المجموع اشتراط التعيين في  
 الراتب كعرفة وما يتبعها  
 مما ياتي كرواتب الصلاة فلا  
 يحصل غير هاهنا وان نوى  
 بل مقتضى القياس أن يتنها  
 مبطة كالنوى الظهر وسنة  
 أو سنة الظهر وسنة العصر  
 وألحق به السنوي ماله  
 سبب كصوم الاستسقاء إذا  
 لم يأمر به الإمام كصلاته  
 وهما واضحان أن كان الصوم  
 في كل ذلك مقصودا لذاته  
 أما إذا كان المقصود وجود  
 صوم فيها وهو ما اعتمده  
 غير واحد فيكون التعيين  
 شرطا للكمال وحصول

مندوبه لكونه ليس في صوم فليتا مل عـش وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوبا  
 (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيا خلافا  
 لما يتوهم مرأه سم قول المتن (ويجب التعيين الخ) أي ولو من الصبي كافي المتتقي عن المجموع بصري ويستثنى  
 من وجوب التعيين ما قاله القفال أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة  
 فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه  
 في الباقي لأنه كاه جنس واحد أسنى ونهاية ومعنى قول المتن (في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا  
 وهو غيره فوجهان أو جهها كما قال الأذرعى الصحة من الغالط لا العامد لتلاعبه شرح مرأه سم (قوله  
 بان ينوى) الى قوله نعم بحث في المغنى (قوله أو النذر) أي وإن لم يعين نوعه نهاية ومعنى كئذ تبرأ والحاج  
 شيخنا (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا  
 يخفى ما فيه سم (قوله كال مكتوبة) أي كالصلوات الخمس فلو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته يكف  
 لإعاب ونهاية أي لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء عـش وقوله وفي  
 الثانية الخ يرد عليه أن الأصل عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تيقن) الى قوله نعم بحث في النهاية إلا  
 ما نبه عليه (قوله وإن كان مترددا الخ) أي ويعذر في عدم جزئه بالنية للضرورة كما ذكر في المجموع مغنى  
 (قوله كن شك الخ) راجع للمغنى (قوله لأن الأصل الخ) أي فيمن نسي واحدة من الخمس نهاية ومعنى (قوله  
 لزمه الكل) كذا قيل والأوجه ابقاؤهم كفاه نية الصوم الواجب على عمومها لأنهم توسعوا هاهنا ما لم  
 يتوسعوا ثم نهاية ومال اليه سم وقال البصري والحقيق بالاعتماد ما مشى عليه الشارح والمغنى من لزوم الكل  
 أه أي خلافا للنهاية (قوله نعم بحث الخ) عبارة للمغنى والنهاية والاسنى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه  
 الأصحاب بزبغى اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال  
 كرواتب الصلاة جيب بان الصوم في الأيام المذكورة منصرف الهابل لو نوى به غير ما حصل أيضا كتحية  
 المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها زاد شيخنا وبهذا فارق رواتب الصلوات أه (فلا يحصل غيرها  
 معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غير هاهنا (والحق به) أي بالراتب (ماله  
 سبب كصوم الاستسقاء) قياس ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى في الاكتفاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو  
 رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليتا مل سم (قوله  
 كصلاته) أي الاستسقاء (قوله وهما) أي البحث والالحاق كرى (قوله وهو ما اعتمده غير واحد)  
 ومنهم شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كمر (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قد يقال قياسا من يقول

(قوله صح) أي كذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مرأى كالأكل مكرها ولا يتصور هنا الأكل ناسيانا  
 خلافا لما يتوهم مرأه (قوله في المتن ويجب التعيين في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره  
 فوجهان أو جهها كما قال الأذرعى الصحة من الغالط إلا العامد لتلاعبه ولا يشك عليه قول المتن لو  
 كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط الم يجزه كن عليه كفارة قتل فاعتق  
 بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا ونيتة معين فلم يؤثر فيه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عمافي  
 ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه شرح مرأه (قوله مضافة الى وقت) قد يشكل في الكفارة والنذر  
 المطلق إلا أن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يخفى ما فيه (لزمه الكل) يحتمل أن لا يلزمه هنا الكل أيضا  
 ويفرق بان ما هنا أوسع والتعلق اضعف لعدم وجوبه أصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وما يؤيد  
 الاوسعية عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله والحق به السنوي ماله سبب كصوم الاستسقاء إذا  
 لم يأمر به الإمام كصلاته) قياس ما اعتمده شيخنا الرملى في الاكتفاء في صوم الاستسقاء إذا أمر به الإمام  
 بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يأمر به لأن المقصود وجود صوم فليتا مل (قوله  
 وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياسا من يقول بحصول ثواب التحية إذا نوى غيرها حصول ثواب

أي النعنين، وعبارة الروضة تركال النية في رمضان (ان بنوى صوم غد) هذا واجب لا بد منه (٣٩١) ويكنى عنه عموم يشمل كنيته اول ليلة

من رمضان صوم رمضان  
فيصح لليوم الاول واما  
قول شارح يؤخذ من  
قول الرافعي لفظ الغد  
اشهر في تفسير التعيين  
وهو في الحقيقة ليس من  
حده وإنما وقع من نظرهم  
الى التبييت انه لا تجب نية  
الغد فان أراد ما قلناه أي  
لا تجب نيته بخصوصه بل  
تكنى عنه نية الشهر كله  
فصحيح او انه لا يجب هو  
ولا ما يقوم مقامه فهو فاسد  
على ان اصل هذا الاخذ من  
ذلك ممنوع فتأمل ( عن  
اداء فرض رمضان) بالجر  
لاضافة رمضان لما بعده  
(هذه السنة لله تعالى) لصحة  
نيته اتفاقا حينئذ ولتمييز  
عن اضدادها كالقضاء  
والنفل ونحو النذر وسنة  
اخرى ولم يكف عنها الاداء  
لانه قد يراد به مطلق الفعل  
واحتيج لاضافة رمضان  
الى ما بعده لان قطعه عنها  
يصير هذه السنة محتملا  
لكونه ظرفا لنويت فلا  
يبقى له معنى فتأمل فانه بما  
يخفى (وفي الاداء القرضية  
والاضافة الى الله تعالى  
الخلاف المذكور في  
الصلاة) لكن الاصح  
في المجموع نقلا عن  
الاكثرين انه لا تجب نية  
الفرضية هنا لان صوم  
رمضان من البالغ لا يقع  
إلا فرضا والظاهر قد  
تكون معادة وردده السبكي

بحصول ثواب التحية إذا نوى غير ما حصل ثواب مانحن فيه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا  
لحصوله سم (قوله أي التعيين) الى قوله واما قول شارح في النهاية والمغنى (قوله وعبارة الروضة الخ) أي  
وهي وان كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة  
التي ينوي فيها نهاية (قوله هذا الخ) أي تعرض الغد مغنى (قوله كنية اول الخ) بالاضافة وتر كهاو (قوله  
صوم رمضان) مفعوله (قوله ليس في حده) أي ليس جزءا من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أي  
ذلك المشتهر (قوله أنه لا تجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أي ذلك الشارح من قوله  
المذكور (قوله أي لا تجب نيته بخصوصه) أي لحصول التعيين بدونه نهاية أي كان يقول الخميس مثلا عن  
رمضان غ ش وفيه توقف إذا الخميس متعدد في رمضان إلا ان يفرض كلامه في الخميس الاخير منه (قوله بل  
يكنى عنه نية الشهر الخ) أي فيحصل له اليوم الاول ونهاية ومغنى (قوله على ان اصل هذا الاخذ من ذلك  
ممنوع) هو وكذلك كيف لا والتبييت الذي اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) الى  
قوله وورده في النهاية والمغنى لا قوله واحتيج الى المتن (قوله بالجر) الاول بالكسر (قوله لتمييز) أي نية  
رمضان والمراد رمضان المنوي وكذا ضمير (اضدادها) يعني القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة  
النهاية واحتيج لذكر الاداء مع هذه السنة وان اتحد محترزهما إذ فرض غير هذه السنة لا يكون لإقضاء لان  
لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه ان نية الاداء في الصلاة لا تغني عن ذكر اليوم وأنه يسن الجمع بينهما  
اه قال الرشيدى صواب العبارة واحتيج لذكر السنة مع أي الاداء (قوله عنها) أي عن هذه السنة (قوله  
لانه قد يراد به مطلق الفعل) يقال عليه وحينئذ فالداعي اليه مع ذكر هذه السنة رشيدى ويمكن أن يقال أنه  
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنويت) فيه بحث لان الفعل الموجود في عبارة المصنف  
ينوي لان نويت فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه ان المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى  
هذه السنة بمعنى رمضان تعلق الظرفية كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة  
لظرفية لرمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة  
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه ويجاب بأن المراد أن القطع يوم  
ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له  
معنى) أي صحيح سم (قوله لكن الاصح في المجموع نقلا عن الاكثرين انه لا تجب الخ) وهو المعتمد وان  
اقتضى كلامه هنا كالروضة واصلها اشتراطها مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)  
أي وكذا الجمعة فيما لو صلاها بمكان ثم ادر كجماعة اخرى يصلونها فصلا معهم مغنى سم (قوله وورده) أي  
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أي المعادة (قوله ويرد الخ) فيه لين سم (قوله ليس  
المراد الخ) خبران (قوله وذلك) أي المحاكاة (مفقود هنا) أي الصوم ولا يخفى ان هذه الجملة مستدركة

مانحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على ان أصل هذا الاخذ من  
ذلك ممنوع) هو وكذلك كيف لا والتبييت الذي اقتضى النظر اليه نية الغد بما لا بد فيه منه (قوله لنويت) فيه  
بحث لان الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس بنويت بل ينوي فان اراد نويت في عبارة الناوى ففيه  
ان المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعلق  
الظرفية مثلا كان لفظ الناوى محمولا على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلا لرمضان لان  
من أتى بلفظ ناوياه معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه وان لم تحصل نية صحيحة  
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ باضافة رمضان لما  
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه فتأمل فيه ويجاب بأن المراد ان القطع  
يوم ان المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضى اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له  
معنى) أي صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أي وكذا الجمعة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن

بوجوب نية الفرضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على ما مر ليس المراد به حقيقة بل لتمييزها كالتام للأولى كما مر وذلك مفقود هنا

لامدخل لها في الرد (قوله) وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض الخ) يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إجماعاً إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما مر أنفاً من اشتراط التبييت في صومه فليحرجه ويراجع بصرى (قوله) لو نوى أى الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غدو هو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخاطر بباليه في الأولى الغد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذى وفى في ليلته نهاية ومعنى وشرح الروض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أى كلاً لا يشترط الاداء لأن المقصود منهما واحدتها ومعنى (قوله) واعترضه السنوى الخ) أقره الاسنى والنهاية (قوله) من هذه السنة) الأولى تركه لأنها معبّرة في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في النية سقط السؤال بصرى وفى كل من قوله الأولى تركه لأنها معبّرة في التصوير وليس كذلك إذ لو تعرض له في النية (قوله) يصبح أن يقال الخ) فالحاصل أن هذه السنة إنما ذكرها آخر التعداد إلى المؤدى عنه لا إلى المؤدى به أى زاد النية ومن ثم كان رمضان مضافاً لما بعده اهـ (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطابق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبنى على الإصح من عدم وجوب تعرض الاداء (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله) يلزمه ذلك) أى الاستغناء عن تعيين السنة يعنى كما أن الغد يعنى عنه كذلك الاداء يعنى عنه كما علل بهما المصنف كردى (قوله) وبأن المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغد يعنى عن تعيين السنة سم عبارة البصرى قد يقال التبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية امر قلبى معنوى صرف فلا يستند إليه لا يجدى اهـ وكل منهما قابل للضع بل يصح رد الثاني قول الشارح الاقرب بالمتبادر الخ (قوله) من ذلك) أى من الغد كردى (قوله) بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر القبلية للتعرض لسكونها القبلية لأن المتبادر من نية سنة الظهر قبل فعل الظهر أنها القبلية لعدم

وعلى ما في المجموع لو نوى ولم يتعرض للعرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يغنى عنه واعترضه السنوى بأن التعرض للغد يفيد ما يصومه وللسنة يفيد ما يصوم عنه إذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصبح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبأن المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاكثفوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهر المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق أن لا للقرآن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقرينة خارجية بل بالمتبادر من المنوى لا غير

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الروض ولو نوى صوم غدو هو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء أو رمضان هذه السنة يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أربع ولم يخاطر به الغد فى الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أى في الثانية كما في شرحه أيضاً وفي شرح العباب للشارح ما نصه فإن قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضى فرقاً فقد صرح فيها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاه كلامه من البطلان في الثانية وأن ذكر لفظ الغد ممنوع كما يعلم مما يأتي قريباً اهـ وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضر الخطأ بما تقرر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وأخطأ فيه لم يضر لا في الاداء ولا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بأن تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعلق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غيرهما ويند عليه الجواز أن يضر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة وبأن النية في الصلاة لما وقعت في الوقت انصرفت لما تعين له ذلك الوقت فلم يضر الخطأ بخلافها في الصوم فإنها وقعت قبل الوقت فلم تعين لئلا الوقت لعدم دخوله فضر الخطأ ويحتمل أن يسوى بينهما في الاداء في الضرر على ما إذا اثار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع (قوله) أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطابق الفعل (قوله) ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففيه لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله وبأن المتبادر الخ قد يقال فيه تسليم الاعتراض وأن نفس تعيين الغد المعين عن نفس السنة وقوله بل المتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يحتج في نحو سنة الظهر

مبنى على الضعيف الذى اختاره فى نظيره من الصلاة أنه تجب نية الاداء حينئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد) نفلا إن كان منه وإلا فن رمضان صح له نفلا لأن الأصل بقاؤه مالم يبين من رمضان فلا يصح أصلاً لأن رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد) عن رمضان إن كان منه فكان منه لم يقع عنه) وإن زاد بعده وإلا فانا متطوع أو حذف ان وما بعدها لعدم الجزم بالنية إذا الأصل بقاء شعبان وجزمه به عن غير أصل حديث نفس لا عبرة به (إلا إذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كما مر فى نحو إيقاد القناديل ولا يضر كما قاله بعضهم إزالتها بعد النية لا شاعة ان الهلال لم يرب إذا بان بعد أنه روى لأن العبرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذرى وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط (أو

دخول وقت البعدية سم وقد يجاب بأن التبادر هناك ليس من نفس المنوى بل من خارج وهو عدم دخول وقت البعدية (قوله وبحت) إلى المتن فى النهاية (قوله وهو مبنى الخ) عبارة النهاية بربان الأصل هنا القياس على الصلاة ونظيره ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جسمهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظراً لاختلاف نوعهما اه (قوله نفلا) إلى قول المتن إلا إذا فى النهاية والمعنى (قوله نفلا) إن كان منه الخ) أى ولم يكن ثم إماراة نهاية ومعنى (قوله صح له نفلا) أى إن كان ممن يحل له صومه بان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصفه نهاية وعباب (قوله فلا يصح أصلاً) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله سم (قوله وإن زاد الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمعنى سواء أقال معه وإلا فانا متطوع أو متطوع أم لا اه (قوله بعده) أى بعد ان كان منه (قوله أو حذف ان الخ) فى عطفه على ما قبله ركة عبارة النهاية والمعنى ومثل ذلك مالم لم يات بان الدالة على التردد فلا يصح أيضاً والجزم فيه حديث نفسه الخ (قوله ان وما بعدها) الأولى ان كان منه وأولى منهما التعليق (قوله لعدم الجزم الخ) أى مع ان الخ (قوله وجزمه الخ) أى مع حذفها (قوله ولا يضر كما قاله بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاها إلا انهارا فنيتة صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه لذلك أو شك فيه بطلت نيته انتهى سم وقوله أو شك فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الاقرب ما قاله الشهاب الرملى من البطلان بالشك لأنه فى قوة القطع (قوله لا شاعة ان الهلال لم يرب) أى ولم يعلم الناوى بازالتها أو لم يتردد بسببها سم (قوله وكان اعتقد الخ) عطف على قوله كما مر الخ قول المتن (من عبد الخ) أى أو فاسق نهاية ومعنى (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه إذا كان الرشدهنا بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غداً أو امرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لا حاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما لا نافع قول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كان عمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلفظ الفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرى غلط فتدبر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشيدى فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الباقي وقال فى التوسط إعادة

القبلية للتعرض لكونها القبلية لان المتبادر من نية السنة قبل فعل الظاهر أنها القبلية لعدم دخول وقت البعدية ولان الغالب المطرد انه لا يفعل قبلها إلا القبلية فليتأمل (قوله فلا يصح أصلاً) أى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غيره لأنه لا يقبله (قوله وان زاد بعده وإلا فانا متطوع) يتأمل (قوله ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم باطفاها إلا انهارا فنيتة صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاها ليس لشك فى دخول رمضان ولا لتبين عدم دخوله لم يضر اطفاؤها وان علم انه كذلك أو شك فيه بطلت نيته اه (قوله لا شاعة ان الهلال لم يرب) أى ولم يعلم الناوى بازالتها أو لم يتردد بسببها (قوله وإعادة السنوى رشداً إلى هذين غلط) حاشالله وعبارة السنوى مانصه وقوله رشداً أى لم يجرب عليهم كذب والظاهر انه قيد فى الصبيان ويحتمل عوده إلى الجميع اه ولا يخفى على منصف حال عن التعصب متأمل انه إذا كان الرشدهنا بمعنى عدم تجر به الكذب كان رجوعه إلى الجميع فى غاية الظهور لأن من جرب عليه الكذب من غداً أو امرأة لا يوثق بقوله حتى يظن كونه منه بقوله وحينئذ فاحتمال رجوع هذا القيد للجميع لا شبهة للعاقل فى صحته بل فى تعيينه لا يقال لا حاجة إلى تقييد العبد والمرأة بهذا القيد بعد فرض الوثوق بهما إذ لا يحصل الوثوق بهما إلا مع هذا القيد لا نافع قول اما ولا فهذا إنما يقتضى عدم الحاجة لا الفساد والغلط كان زعمه واما ثانياً فيلزم مثله فى الصبيان بلفظ الفرق فالصواب صحة ما قاله السنوى وان الأذرى غلط فتدبر وكان منشأ ما وقع فيه أنه توهم أن السنوى أراد بالشك بالنسبة إلى العبد والمرأة المعنى المقرر فى باب

الاسنوي المعتمد اشتراط  
الجمع لان الجمهور عليه رده  
الاذعى بأن الجمهور على  
خلافه ويؤيده ما يأتي أنه  
يقبل قوله في نحو إيصال  
هدية ولو أمقو محل الوطء  
اعتمادا على قوله لانه يفيد  
الظن وهو هنا كاف كفو  
في أوقات العبادات ومع  
ظن ذلك لا بد أن لا يأتي بما  
يشعر بالتردد ولا كاصوم  
عن رمضان فان لم يكن منه  
فتطوع لم يضح وان بان  
منه على ما في الروضة لكن  
الذي رجحه السبكي  
والاسنوي ما اقتضاه  
كلام المجموع في موضع من  
الصحة لان التردد حاصل  
في القلب وإن لم يذكرك ذلك  
وقصده للصوم إنما هو  
بتقدير كونه منه فهو  
كالتردد بعد حكم الحاكم  
الذي يتجه أنه لا نزاع في  
المعنى وأنه متى زال بذكر  
ذلك ظنه لم يضح ولا يصح  
وعليه يحمل الكلامان  
ولا ينافي هذا ما يأتي أن  
بكلام عدد من هؤلاء  
يتحقق يوم الشك الذي  
يحرم صومه لان الكلام  
هنا في صحة النية اعتمادا  
على خبرهم ثم ان بان قبل  
الفجر أنه من رمضان لم  
يحتاج لا عاداتها ولا كان  
يوم شك فلا يجوز له صومه

قوله رده إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله اي لم يجرب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية  
والمعنى لا أقوله وقول الاسنوي إلى انه لا يفيد (قوله لانه يفيد الخ) علة للاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا  
الخ عبارة المعنى والنهاية لان غلبة الظن هنا كالبقين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبنية عليه حتى لو تبين  
ليلا كون غد من رمضان لم يحتاج إلى نية اخرى اه (قوله وهو هنا كاف الخ) فنيته انه يكفي ظن دخول وقت  
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية سم (قوله كفو في أوقات  
العبادات) انظر هل هو مخالف لما سحره في ابواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع  
انه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك إذا لم يمتد صدقه اخذنا ما مر عن النهاية والمعنى  
أنفا بل كلاهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب  
الصلاة فما سحره يحمل على ما إذا لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي الخ) اعتمده  
شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى عبارة نعم لو قال مع الاخبار المار اصوم غدا عن  
رمضان إن كان منه ولا فطوع فبان منه صح كما اعتمده الاسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ  
لان النية معنى قائم بالقلب والزرر حاصل فيه وإن لم يذكركه الخ اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع الخ) لم  
يبين هذا على انه لو لم يبين منه هل يصح تطوعا حيث جازوا ولا وكذا لو لم يبين ذلك على الاول سم ويأتي عن  
الايعاب أنفا ما يصرح الصحة (قوله من الصحة الخ) (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان قبل بتيه  
غيره يتجه ان يقال اعتقد غيره انه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمده على خبر من  
اعتقد صدقه عن يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم والافلا ولو اخبر ان فاسقا اخبره واعتقد صدقه فان  
اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والافلا هكذا يتجه فليتأمل مر اه سم  
(قوله والذي يتجه الخ) غبار ته في الايعاب بعد كلام نصها فاذا لم يحظر به الهان لم يكن منه فهو تطوع او خطر  
ولم يلتفت اليه لم ينظر حينئذ للتردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستناد لخبر من ذكر وهو اقوى منه  
فعمل به واما إذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا لم يعول على خبر من ذكر فأثر إذا لمعارض له اه (قوله  
وإن لم يذكرك ذلك) اي ما يشعر بالتردد نية ومعنى (قوله قصد للصوم الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله  
بذكر ذلك) اي فان لم يكن منه فطوع كرهى والاولى اي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه الخ) اي التفصيل  
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) اي ما ذكره في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتي) اي  
في فصل شروط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) اي السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا الخ)  
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء ماصح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه  
اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إن لم يعتد صدقهم فان اعتقد ذلك بان وقع  
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتمادا على ذلك رشيدى اي فاقدم في اول الباب فحين الجزم وما هنا  
فحين الظن وكذا ما يأتي في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المعنى ان ما يأتي فحين الشك  
عبارة في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتقد صدق من قال أنه رآه ممن ذكر يجب عليه الصوم كما  
تقدم عن البغوى في طائفة اول الباب وتقدم في اثنا عشر محة نية المعتد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا  
تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه اي لان يوم الشك الذي يحرم صومه  
على من لم يظن الصدق هذا موضع واما من ظنه او اعتد به صحة النية منه ووجب عليه الصوم وهذا ان  
الحجر وهو بمنزلة فليتأمل (قوله وهو هنا كاف كفو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك أنه يكفي ظن دخول  
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن إنما يكفي في النية (قوله كفو في أوقات  
العبادات) انظر هل هو مخالف لما سحره في ابواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة مع  
انه قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) اي  
واعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل



وموضعان وفي هذا رد على قول الاسنوي أن كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه  
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اهـ وبأن عن سم ما يوافقه وقوله المعتقد الخ أي الظن لذلك  
 كما سـ تفسيره به في كلامه وبفيد قوله الاتي وأما من ظنه الخ وهو الذي يندفع به التناقض (قوله وعليه) أي على  
 الجواب المذكور عن زعم التناقض بين ما هنا من الصحة وما يأتي من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في  
 الايعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره واقره (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في اصله بخطر رحمـ الله تعالى  
 فكان المراد قول القائل وإن لم يتقدم مرجع بخصوص بصرى والظاهر ان مرجع الضمير الشارح على سبيل  
 التجريد (قوله تصوبر) يؤيده ان كلامها في اصل الروضة مطلق وعبارتها فان لم يستند اعتقاده إلى ما يثير  
 ظنا فلا اعتبار به وإن استند إليه بان اعتقد قول من يثق به من حرار وعبدوا امرأة وصبيان ذوي رشد ونوى  
 صومه عن رمضان أجزأه إذا بان من رمضان اهـ بصرى (قوله أجزأه نيته لو بان منه ولو بد الفجر) قد  
 يقال قضية هذا المعنى جوازاً لمسألة على رجاء التبين إلى الغروب وعليه فعنى قوله السابق وإلا كان يوم  
 شك الخ أي بحسب الظاهر كما يأتي وفيه ما لا يخفى فلعل الأقرب ما مر اتقا عن المغنى (قوله ما فاده المتن)  
 أي الاستثناء ما تقدم (قوله خلافه) أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا) أي  
 ما في المتن هنا من صحة النية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي في المتن في أول الباب (قوله كما تقرر) أي  
 في تفسير اعتقد بقوله أي ظن (قوله وحذف) أي المنهاج (من أصله) أي من كلام المحرر (قوله أنه لا أثر  
 لترديد بقى الخ) عبارة النهاية بقوله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لترديد الخ وبذلك علم  
 رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوى من جعل حكمه مفيداً للجزم اهـ (قوله ولو بعدل) قال  
 السبكي وهذا ظاهر فيمن جعل حال الشاهد ما العالم بفسقه وكذب الظاهر أنه لا يلزمه الصوم إذ لا يتصور  
 مثله الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث حرم صومه كيوم الشك مغنى واسنى وتقدم عن النهاية مثله زيادة  
 (قوله لأنه واضح) أي ولفهمه من كلامه مغنى قول المتن (ولو اشتبه) وفي المجموع لو وطى في صوم الاجتهاد  
 وصادف رمضان كفر ولا فلا يعاب اهـ سم (قوله رمضان) إلى الفصل في المغنى الإقوله وإن نوى به القضاء  
 وكذا في النهاية الإقوله أو وافق رمضان السنة إلى أو أنه كان (قوله رمضان) ومثله معين نذر صومه ايعاب  
 (قوله على نحو أسير الخ) كقريب عهد بالسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولو تحرى لشهر نذر فوافق  
 رمضان لم يسقط شيء منها لأنه إن نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى  
 به فوافق رمضان فلا يصح إداؤه ولا قضاء أسنى ومغنى ايعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم  
 أنه لم يتوفى أحدهما لم يدر أهو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض اهـ قول المتن (بالاجتهاد) أي بأمارات  
 كالربيع والخريف والحرو والبرد مغنى ونهاية (قوله كما يجتهد للصلاة الخ) ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان  
 واداد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفاتت كفاه قضاء  
 تسعة وعشرين وكذا إن طان نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه  
 فليتأمل سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العورة (قوله وإن بان) أي وافق نهاية ومغنى (قوله لم يلزمه  
 شيء) أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما إذا مضى عليه مدة يقطع بانه مضى  
 فيها رمضان ولا بد فليراجع رشدي أقول وبفيدة قولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن) عبارة  
 المغنى والنهاية فان قيل ينبغي ان يلزمه الصوم وبقي كالتحير في القبلة اجيب بانه هنا لم يتحقق الوجوب ولم

يصح أطوعا حيث جاز أو لا وكذا لم يبن ذلك على الأول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه  
 غيره بتجتهان يقال ان اعتقد غيره أنه اعتمد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتمد على خبر من  
 اعتقد صدقه بمن يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم وإلا فلا ولو أخبر أن فاسقا أخبره واعتقد صدقه فان  
 اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزم منا الصوم وإلا فلا هكذا يتجه فليتأمل مـ (قوله في  
 المتن صام شهر ابالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو وطى في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

يظنه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وبجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحرمه الوقت اهـ (قوله ولولم يعرف الليل الخ) اي واستمرت الظلمة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله إذا لم يتبين الخ) اي بعد الصوم بالتحري (قوله ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) اي وإن نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد إذا انطبق صومه على أول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً كذا قال مروى ويتجه أنه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل سم أقول صنيعة هذا كالصريح في أن قول الشارح ولا قضاء الخ راجع للمتن أيضاً وصنيع الإيعاب والنهاية والمعنى صريح في أنه راجع لما في الشرح فقط وعلى كل منهما يغني عنه قول الشارح الاتي ولولم يبين الحال الخ (قوله انه وافق) اي صومه مغني (قوله وإن كان نوى به القضاء) اي لعذر بظنه خروجه نهاية ومعنى فمراد الشارح وإن نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان أقول المتن (أجزأه) أي قطعاً وإن نوى الأداء كافي الصلاة نهاية ومعنى (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى الخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والعياب وشرحه ما نصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غير ما بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فتوى قضاءه فصاذه وإذا تقرر ذلك ظهر إشكال قول الشارح وإن نوى به القضاء إن أراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لمضاهيها فصاذه رمضان سنة ربيع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد له فيجزى عن رمضان ويمكن حل كلامه عليه لكونه بعيداً من شياؤه عبارة شرح المنهج تنبيهه لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لا عن القضاء اهـ قال البجيرمي قوله وقع عنها الخ محله ما لم ينو بالصوم القضاء لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن ينو القضاء حلي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء اي ولا فلا يجزى لا عن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لأنه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش اهـ (قوله وأنه كان يصوم الليل الخ) ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فاثبتته من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) اي بان كان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) اي أنه قضاء وإن كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزاء بخلاف نهاية

كفر ولولم يعرف ابلا ولا نهار الاستمرار الظلمة عليه تحري وصام وجوباً ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل وأظفر النهار قضى اتفاقاً اهـ ولو علم أنه صام بعض الليالي وبعض الأيام ولم يعلم مقدار الأيام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فاثبتته من صوم الأيام أجزاء وقضى ما زاد عليه (قوله ولولم يعرف الليل من النهار لزمه الخ) قال مروى شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم كافي المجموع الخ اهـ ولو اداه اجتهاده إلى فوات رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الفئات كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا إن ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظن بان اداه اجتهاده إلى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتامل (قوله ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء) وإن نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد إذا انطبق صومه على أول الهلال لأنه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنا عشر يوماً كذا قال مروى ويتجه أنه لا فرق لأنه رمضان شرعاً في حقه فليتامل (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء) قال في الروض ولو تحري الشهر نذره فوافقه رمضان لم يسقط قال في شرحه لأنه لما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاقى به في رمضان اهـ وفي العباب فيما لو اشتبه رمضان وتحري وصام ما نصه أو ظهر في رمضان عامه أجزاء وكان أداءه وفي رمضان قابل وقع عنه وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكفارة وغيره اثم قال في العباب ولو تحري لشهر نذره فوافقه رمضان أو لزمه قضاء فوافقه رمضان المقبل لم يصح اهـ قال في شرحه وأما الثانية التي صرح بها البغوي فلما ذكرته في التي قبلها أي من أن رمضان لا يقبل غيره وما هو مخاطب به باطناً وهو رمضان لم ينو فلم يقع عن واحد منهما اهـ وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غير ما بخلاف ما لو ظن فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء إذا لم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وأنه وافق رمضان أجزاءه ووقع أداءه وإن كان نوى به القضاء أو (وافق ما بعد رمضان أجزاءه) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لعذر وذلك جائز كعكسه (وهو قضاء على الأصح) لو وقع بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وإن نوى به القضاء لا عن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعاً (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد (وكان رمضان تاماً لزمه يوم آخر) بناء على أنه قضاء في عكس ذلك يفطر اليوم الأخير إذا عرف الحال بناء على ذلك أيضاً ولو وافق صومه شوالاً حسب له تسعة وعشرون إن كمل وإلا فثمانية وعشرون أو الحجة

حسب له ستة وعشرون إن  
كل ولا الخمسة وعشرون  
(ولو غلط بالتقديم وأدرك  
رمضان لزومه صومه) لتسكنه  
منه في وقته (ولا) يدركه  
بان لم يظمر له وقته (فالجديد  
وجوب القضاء) لأنه أتى  
بالعبادة قبل الوقت فلم تجزئه  
كالصلاة ولولم يبين الحال فلا  
شيء عليه (ولنوت الحائض  
صوم غد قبل انقطاع دمها  
ثم انقطع ليلا صح ان تم لها  
في الليل أكثر الحيض)  
لجزمها بان غدها كله ظهر  
والتصوير بالانقطاع للغالب  
ولا فقد علم من كلامه في  
الحيض ان الزائد على أكثر  
دم فساد لا يؤثر في الصوم  
(وكذا) ان تم لها (قدر  
العادة) التي لم تختلف وهي  
دون أكثر فصيح صومها  
بتلك النية (في الأصح) لأن  
الظاهر استمرار عاداتها  
فكانت نيتها مبنية على  
أصل صحيح بخلاف ما إذا لم  
يتم لها ما ذكر أو اختلفت  
عاداتها لعدم بناء نيتها على أصل  
صحيح والنفس كالحيض  
(فصل في بيان المفطرات التي  
شرط صحة الصوم) من  
حيث الفعل (الامساك عن  
الجماع) لإجماعا فينظر به  
ولم ينزل ان علم وتعمد  
واختار

(قوله حسب له تسعة وعشرون ان كل) أي فان تم رمضان أيضا قضى يوما أو نقص فلا قضاء  
(قوله ولا اثنا عشر) أي فان نقص رمضان أيضا قضى يوما أو تم قضى يومين (قوله أو  
الحجة حسب له ستة وعشرون ان كل) أي فان كل رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو نقص قضى ثلاثة  
أيام (قوله ولا الخمسة وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو تم قضى خمسة أيام  
عاب قول المتن (ولو غلط) أي في اجتماعه وصومه (وأدرك رمضان) أي بعد تبين الحال نهاية ومغنى (قوله  
لتسكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أو لا تفلا طامعا إذ لم يكن عليه صوم فرض أخذ بما تقدم عن البارزي  
في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد به كونه عن هذه السنة ولا فلا يقع عن الفرض  
الاخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة عشرين (قوله بان لم يظمر له في وقته) أي بان ظهر بعده أو في اثنا عشر (قوله  
فالجديد وجوب القضاء) أي لما فاتته نهاية ومغنى (قوله ولولم يبين الخ) عطف على قوله فان بان له الحال  
الخ قول المتن (ولنوت الحائض صوم غد الخ) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لعدم بانها يتم فيه أكثر  
الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر ولا لم تكن جازمة بالنية فليتأمل ثم وبصرى وقولها كما هو ظاهر أي  
وبقيده قول الشارح لجزمها بان غدها الخ قول المتن (قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعدة انقطاعه  
ليلا ه سم وكان حقا ان تكتب على قول المتن وكذا قدر العادة (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة  
المختلفة سم عبارة النهاية والمغنى سواء اتحدت ام اختلفت وانسقت ولم تناس اتساقها بخلاف ما إذا لم يكن  
لها عادة ولم يتم أكثر الحيض ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة او متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها  
أكثر عاداتها ليلا لأنها لم تجز ولم يثبت على أصل ولا أمانة (قوله ما ذكر) أي من أكثر الحيض أو  
قدر العادة الغير المختلفة (قوله والنفس كالحيض) (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو ظهر لها انقطاع حيضها  
فتمحلت بقطئه ونوت ثم اخرجتها نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره في اول الفصل  
الآتي من ان انزع الخيط من فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اهو الوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي لظهور  
الفرق بين الاخراج من الفرق والاخراج من التحت فان الاولى ملحق باستقامة والثاني بنحو البول  
(فصل في بيان المفطرات) (قوله من حيث الفعل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإلا قوله بان تيقن إلى  
المتن وقوله ومر إلى المتن وقوله لكن يسر إلى ما إذا (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت  
عش وكردي (قوله لإجماعا) نعم في آتيان البهيمية أو الدر إذا لم ينزل خلاف فليل لا يفطر بناء على أن فيه  
التعريف فقط مغنى وقوله فليل لا يفطر الخ ومن قال بذلك أبو حنيفة فلو بي أنه يجزى (قوله في فطر به) أي  
ولو بمائل كما هو ظاهر سم (قوله ان علم الخ) أي بالتحريم فلو كان جاهلا معذور أو ناسيا لم يفطر به وكذا  
لا يفطر به لو كان مكرها ان قلنا بتصور الاكراه على الوطء وهو الأصح وقبل لا يتأتى الاكراه عليه لأنه إذا لم

رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه كإفاله في العباب وان ظن فوت رمضان فصام قضاءه فوافق رمضان أجزأه  
وإذا تقرر ذلك ظهر إنكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان اراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان  
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتمع لدر رمضان فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي  
هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد له فتحرى عن رمضان ويمكن جعل كلامه عليه لكنه بعيد  
جدام سياقه (قوله قبل انقطاع دمها) قال في العباب ووثقت بعدة انقطاعه ليلا (قوله في اثنا عشر انقطاع  
فيها) أي وقد اعتقدت انقطاعه ليلا لعدم بانها يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر ولا لم تكن  
جازمة بالنية فليتأمل (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفنى ابن الصلاح بانه لو  
ظهر لها انقطاع حيضها فتمحلت بقطئه ونوت ثم اخرجتها نهارا ولم ترد ما لا تفطر ورده ابن الاستاذ بما ذكره  
في اول الفصل الآتي من ان انزع الخيط من فطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اهو الوجه ما قاله ابن الصلاح  
(فصل في بيان المفطرات) (قوله في المتن الامساك عن الجماع) أي ولو بمائل كما هو ظاهر (قوله

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بادخال كل الحشفة أو قدرها من فاقدها فلا يفطر بادخال بعضها بالنسبة الواطئ. واما الموطوء فيفطر بادخال البعض لانه تدورات دين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء مشبخنا (قوله) ويشترط اى فى الافطار بالجماع (كونه) اى الصائم (قوله) فلا اثر من حيث الجماع الخ اى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر لان الوطء بالتواتر فيه مع الانزال لا ينقطع عن الانزال بالمس بنحو اليد لا أنه لا يؤثر إلا أنزل من فرجه كما يعلم بما أتى سم وعبارة السكردى امامن حيث دخول عين إلى الجوف فيؤثر اه ز اد البصرى وقال الفاضل المحشى اى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كما هو ظاهر اه والحاصل ان لاحظنا فى التأثير بالنسبة للخشنى كما يقتضيه السياق كان محترز ما اشرفنا اليه وإن لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما فاده المحشى اه (قوله) النية والامساك اى والصائم على ما تقدم عن جمع قول المتن (والاستقاء) (فرع) لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرضا فقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر مرانه راعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وامافى النفل فلا يبعد عدم وجوب القوم وإن جاز محافظة على حرمة العبادة مرسوم على حج اه ع ش (قوله) اما ناس الخ اى لما ذكر من الجماع والاستقاء ع ش (قوله) لقرب اسلامه الخ) ومالى البحر الى أن الجاهل يعذر مطلقا والمعتمد خلافه كما يقيد القاضي حسين بما ذكره غنى ونهاية (قوله) عن عالمي ذلك اى حكم ما ذكر من الجماع والاستقاء وإن لم يحسن غيره ع ش (قوله) ومكره اى ولو على الزنا على المعتمد خلافا لمن قال بالاظهار حينئذ لان الزنا لا يباح بالاكره حفى وسلطان عزيزى لكن فى ع ش على مخرلا ه بهيجرى عبارة ع ش قوله م ومكره ظاهره وإن كان الاكره على الزنا منع أن الزنا لا يباح بالاكره فليتأمل هل الامر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضى ان الامر كذلك اى فيفطر به وسياق ما يوافقه فليراجع وليحجر رسم على المنهج اه ومرعن شيخنا اعتماد عدم الافطار بالوطء مكرها (قوله) فلا يفطرون وبذلك اى بالاستقاء او بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الحمل على الثانى اولى لعدم تبيينه فى الجماع محترز القيود ولتذكيره اسم الاشارة بصري واقتصر ع ش على الثانى كاسم (قوله) وكذا كل مفطر الخ) أى فى التقييد بذلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد، نهو تقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله) ومن الاستقاء نزعه لحيط الخ) عبارة الغنى وشرح الروض فرع لوا ابتلع بالليل طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه اونزعه افطر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه فى صحة صومه وصلاته ان ينزعه منه اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع افطر لأن النزوع وافق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير اذنه وتمكن من دفعه قال الزركشى وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالسكره بل لو قيل انه لا يفطر بالنزع باختیاره لم يبعد تنزيلا لايجاب الشرع منزلة الاكره كما اذا حلف ليظاها فى هذه الليلة فوجدها حائضا لا تحث بتركه الوطء اه هذا

ويشترط هنا كونه واضحاً  
فلا يفطر به خشي إلا إن  
وجب عليه الغسل بان  
تيقن كونه اطمأناً وموطأ  
فلا أثر من حيث الجماع  
لا يلاجرجل في قبله بخلاف  
دبره ولا لا يلاج خشي في  
قبل خشي أو دبره أو في امرأة  
أو رجل والمراد بالشرط  
مالا بد منه لا الاصطلاحى  
والألم ببق للصوم حقيقة  
لإذهي النية والامسك  
(واستقاء) من عامد عالم  
مختار للخير الصحيح من  
ذرعه التي لم يلبس عليه قضاء  
ومن استقاء فليقبض وذرعه  
بالمعجمة غلبه أما ناس  
وجاهل عذر لقرب اسلامه  
أو بعده عن عالمي ذلك  
ومكره فلا يفطرون بذلك  
وكذا كل مفطر مما يأتي  
ومن الاستقاء نزع الخيط  
ابتلعه ليلاً ومرفق مبحث  
المستحاضة

فلا أثر من حيث الجماع أى بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فبئ تركها ظاهر لأن الوطء بالزائد وفيه مع  
الانزال لا ينحط عن الانزال باللمس بنحو اليد لانه لا يؤثر إلا بانزال من فرجه كما يعلم بما تاتي (قوله في  
المتن والاستقاء) (فرع) شرب خمر بالليل واصبح صائما فافقد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي  
يظهر انه راعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم  
اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافضة على  
حرمة العبادة مر (قوله لقرب اسلامه وبعده الخ) هذا التقيد هو الاصح خلافا لما مال اليه في البحر مر  
(قوله) ومن الاستقاء الخ) ينبغي ان منها ايضا اخراج ذباب نزل الى جوفه نعم ان تضرب ريقه فله إخراج  
السكر بفطر كالمو جوع فاكل مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما تاتي (قوله) ومن الاستقاء نزعه  
لخيط ابتلعه ليلا) (فرع) قال في الروض لو ابتلع طرف خيط فاصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه افطر وإن

القياس ممنوع لان الحيض لا مندوحة الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره ازاذا النهاية وحيث لم ينفق شيء  
 مما ذكر يجب عليه نزعه وابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها اغاظم من حكم الصوم لقتل تاركها دون  
 قال ابن العباد هذا كله ان لم يأت قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان تاتي وجب القطع وابتلاع ما في  
 حد الباطن وإخراج ما في حد الظاهر وإذ اراعى مصاحبة الصلاة فينبغي له ان يتلعه ولا يخرج منه لئلا يؤدي الى  
 تنجس فيه اه قال عرش قوله مر ان ينزعه منه اخر وهو غافل اي لا يكون وسببا في نزعه فلو اخرج غيره  
 بقلعه فقلعه منه بعد غفلته بطل صومه وقوله مر لانه كما ذكره ظاهره وإن ذهب الى الخاك وأخبره بذلك  
 فأكراهه وهو ظاهر لانه لم يامر بالخاك بالحكم عليه وعلى هذا قيل الذهاب للحاكم واجب عليه ولا فيه نظر  
 والظاهر عدم الوجوب لان الخاك قد لا يساعده اعرش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارة هناك وإن كانت  
 صائبة تركت الحشو نهارا وقصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا  
 لان الاستحاضة علة زمرة الظاهر ودوامها فلوروعيت الصلاة بما تعذر تضاد الصوم ولا كذلك ثم اه (قوله  
 الخيط ابتلعه الخ) اي كالكتافة المعروفة شيئا (قوله ويبحث انه الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن  
 احليله) أي وأذنه مر اه سم وينبغي أو دبره أو قدامها كما رقبيل الفصل عن سم (قوله للخبر) أي المار  
 انفا (قوله او الباطن) صريح في ان اقتلاعه من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل الاق. خلافا لما توهم سم  
 قول المتن (نخامة) هي الفضلة الغليظة التي يلفظها الشخص من فيه ويقال لها النخاعة بالعين معني (قوله  
 اما إذا لم يقلعهما الخ) عبارة النهاية والمعني واحترز بقوله اقتلاع عمالو افظهما مع نزولها بنفسها او بقلبة  
 سعال فلا بأس به جز ما يلفظها عمالو بقيت في محلهما فلا يفطر جز ما وعمالوا ابتلعها بعد خروجها للظاهر  
 فيفطر جز ما اه (قوله بان نزلت من محلها الخ) عبارة الرشيدى بان نزلت من محلها الاصلى منه الى محل اخر منه  
 اه (قوله اليه) أي الى الباطن (قوله أو قلعهما بسعال الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم  
 لان هذه من محركات اقتلاع كاقادها فلا نسب تعبير المعني مع نزولها بنفسها او غلبة سعال بصري وقوله مع  
 نزولها الخ الاولى باو نزلت (قوله لحد الظاهر الخ) وهل يلزمه تطهير ما وصات اليه من حد الظاهر حيث  
 حكمنا بنجاستها او يعفى عنه فيه نظر ولا يبعد العقوم مر اه سم على حج وعلية لو كان في الصلاة وحصل له ذلك  
 لم يبطل به صلاته ولا صومه إذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العقوم في هذه الحالة لم يكن بعيدا لان هذه حصوها  
 نادر وهي شبيهة بالقي وهو لا يعفى عن شيء منه اللهم الا ان يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم  
 اللثة إذا ابتلى به عرش وقوله نادر يمتنع قول الشارح لان الحاجة لذلك تتكرر قول المتن (فلو نزلت من دماغه  
 وحصلت الخ) اي بان انصبت من دماغه في الثقبة النافذة منه الى اقصى الفم فوق الحلقوم نهاية ومعني (قوله  
 وهو) اي حد الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا يشكك مع قوله من الفم سواء جعلت من بيانية او تبعضية  
 اذ مخرج الحاء خارج عن الفم كلا وبعضا الا ان تجعل ابتدائية والمعني او الظاهر المبتدأ من الفم اي الذي  
 ابتداءه الفم حده اي آخره من جهة الجوف ومخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ انها  
 حصلت في ذلك او ما بعده الى جهة الخارج فليتأمل سم (قوله فما بعده الخ) وهو مخرج الحاء والهمزة معني

تركة بطلت صلاته وطريقه أن ينزعه منه وهو غافل اه قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف  
 بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجبره الحاك على نزعه ولا يفطر لانه كما ذكره بل لو قيل انه  
 لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لا يجاب الشرع بنزله الا كراه كالحواش ليظا في هذه الدلالة فوجدنا  
 حائضا لا يباحث بترك الوطء اما إذا لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع فانه يفطر لان النزع موافق لغرض  
 النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير اذنه ويمكن من دفعه اه قال  
 الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم عن الزركشي ورد باننا لا نسلم أن الشرع أوجب ذلك علينا لما باتى  
 انه إذا تعارض في جهة الا مران قدم مصاحبة الصلاة بهذا فارقنا نظا به فيه اه (قوله ويبحث انه لا يباحث به  
 الخ) اعتمد هذا البحث مر (قوله من باطن احليله) أي أو أذنه مر (قوله أو الباطن) هل يلزمه تطهير

ماله تعلق به ويبحث انه لا  
 يباحث به نزع قطنه من باطن  
 احليله أدخلها الى الباطن (والصحيح  
 أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء  
 الى جوفه) بأن تقياً منكساً  
 (بطل) صومه بناء على  
 الاصح ان الاستحاضة مفطرة  
 لنفسها لا الرجوع شيء الى  
 الجوف (وإن غلبه التي  
 فلا بأس) للخبر (وكذا)  
 لا يفطر (لو اقتلع نخامة)  
 من الدماغ أو الباطن  
 (ولفظها) أي رماها (في  
 الاصح) لان الحاجة لذلك  
 تتكرر فخصص فيه لكن  
 يسن قضاء يوم ككل ما في  
 الفطر به خلاف يراعى كما  
 هو ظاهر اما إذا لم يقلعهما  
 بان نزلت من محلها من  
 من الباطن اليه او قلعهما  
 بسعال أو غيره فلفظها فانه  
 لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها  
 مع قدرته على لفظها بعد  
 وصولها لحد الظاهر فانه  
 يفطر قطعاً (فلو نزلت من  
 دماغه وخصلت في حد  
 الظاهر من الفم) وهو مخرج  
 الحاء المهملة فما بعده باطن

زاد النهاية ومعنى الحق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية إذا الممثلة والمهمة من حروف الحلق  
عندهم أي أئمة العربية وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج الممثلة ثم داخل الفم والانف إلى منتهى  
الغلاصمة والخيشوم له حكم الظاهر في الانطار باستخراج القى إليه وإبلاغ النخامة منه وعدمه بدخول شيء  
فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الانطار بإبلاغ الريق منه وفي سقوط غسله  
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن اندر من الجنبه تضيق فيه دونها وقوله  
ثم داخل الفم الخ في شرح بأفضل مثله لأنه أبعد منتهى الغلاصمة بمنتهى المهمة قال عرش قوله أخص منه  
أي هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئياً من جزئيات مطلق  
الحلق وإنما هو جزء منه قال في المصباح والغلاصمة أي بمعجمة مقفولة فلام ساكنة فمهمة رأس الحلقوم وهو  
الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم وقوله مر ثم داخل الفم أي إلى ما وراء مخرج الحام المهمة وداخل  
الانف إلى ما وراء الخياشيم أو قال الكردي على بأفضل فالخيشوم جميعه من الظاهر قال في العباب والقصة  
من الخيشوم أو هو فوق المارن وهو ما لان من الانف اه (قوله غير محتاج إليه) موجه بصرى (قوله  
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موم) محل تأمل لأن حكم ما عده معلوم  
منه بالاولى اللهم إلا أن يقال الإيهام بالنظر لبإدى الراى لكن قوله إلا أن تجعل الإضافة بيانية يقتضى أن  
الإيهام حقيقى لا ظاهرى إذ مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجعلها بيانية والحال أن الإيهام الظاهرى لا يرتفع  
بذلك (قوله إلا أن تجعل الإضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم  
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن  
المعنى بيان حد الظاهر وتعريفه (قوله وذ كر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله هو المعجمة) أي  
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله فيدخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل  
مخرج المهمة (قوله إن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ومثله إلى وبخلاف  
الخ (قوله إن أمكنه) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها إلا بظهور حرفين أي أو أكثر لم  
تبطل صلاته بل يتعين أي القلمع مراعاة مصلحةهما أي الصوم والصلاة كما يتدخّل لتعذر القراءة الواجبة كذا  
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية مع زيادة من عشر قول المتن (وعن وصول العين) أي الذى من أعيان  
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم شيخنا عبارة عرش (فائدة) قال شيخنا العلامة  
الشوهرى أن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلبا فان كانت  
العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رايته في الاتحاف اه (قوله أي عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور  
وهو المسحوق بالنقن ومثله التنبك فيفطر به الصائم لأن له اثر يحس كما يشاهد في باطن العود وشيخنا عبارة  
الكردي على بأفضل وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شعاع فيه نظر لأن  
الدخان عين هو عبارة بعض الهواء المش معتبرة ويفطر الصائم بشرب التنبك لأنه بفعل فاعل تتولد منه لا اثر  
وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجلال المسكى وغيره كالبرماوى على الغزوى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد  
بافشير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة النهاية والمعنى وإن قلت كسمسمه أو لم يؤكل كصاهاه  
قال عرش (فائدة) لا يضر بل يرفع أثره الماضية وإن أمكنه مجه أهدر التحرز عنه اه ابن عبد الحق

(تنبيه) ذكر جدد غير  
محتاج إليه في عبارته وإن  
أتى به شيخنا في مختصرها بل  
هو موم إلا أن تجعل الإضافة  
بيانية وإنما يحتاج إليه من  
يريد تحديده وذ كر الخلاف  
في الحد هو المعجمة وعليه  
الرافعى وغيره أو المهمة  
وهو المعتمد كما تقرر  
فيدخل كل ما قبله ومنه  
المعجمة (فليقطعها من  
مجرها أو ليمجها) إن أمكنه  
حتى لا يصل منها شيء للباطن  
(فان تركها مع القدرة)  
على لفظها (فوصلت الجوف)  
يعنى جاوزت الحد المذكور  
(أفطر في الأصح) لتقصيره  
بخلاف ما إذا لم تصل  
للظاهر وإن قدر على  
لقظها وما إذا وصلت إليه  
وعجز عن ذلك (و) الامساك  
(عن وصول العين) أي عين  
كانت وإن كانت أقل ما  
يدرك من نحو حجر

ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعنى عنه في نظر ولا يبعد العفو مر (قوله أو  
الباطن) صريح في أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى خلافاً لما توهم (قوله وهو) أي حد  
الظاهر مخرج الحام المهمة هذا بشكل مع قوله من الفم سواء جمعت من بيانية أو تبعيضية إذ مخرج الحام  
خارج عن الفم كلا وبعضاً إلا أن تجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر المبتدأ من الفم أي الذى ابتدأه الفم حده  
أي آخره من جهة الجوف مخرج الحام المهمة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو  
مابعده إلى جهة الخارج فليتامل (قوله وهو المعتمد) قال في شرح العباب فالخ في قولهم الواصل إليه مظهر

(إلى ما يسمى جوفاً) لأن فاعل ذلك لا يسمى عسكاً بخلاف وصول الأثر كالطعم (٤٠١) وكالريح بالشم ومثله وصول دخان

نحو البخور إلى الجوف والقول بأن الدخان غين ليس المراد به العين هنا وبخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كدخال نخ الساق أو لحمه بخلاف جوف آخر ولو بأمره لمن طعنه فيه ولا يضر سكوته مع تمكنه من دفعه إذ لا فعل له وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الإيمان أنه لو حلف ليأكلن ذا الطعام غداً فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت خفت إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفاً أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصدق عليه عرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه وما مر فيها إذ اجرت النخامة بنفسها مع قدرته على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً يحال عليه الفعل فلم ينسب للساكت شيء بخلاف نزول النخامة وأيضا فن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن تكون قدرته على دفعه

أه قول المتن (إلى ما يسمى جوفاً) أي مع العمود والعلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله لأن فاعل ذلك الخ) عبارة النهاية إجماعاً في الأكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصح عن ابن عباس إنما الفطر بما دخل وليس مما خرج أي الأصل ذلك أه أي فلا ترد الاستقاء غش (قوله ومثله وصول دخان نحو البخور الخ) أي وإن فتح فاه قصد ذلك عبارة النهاية بعد كلام ويؤخذ منه أن وصول الدخان فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفق الشمس البر ماوى لما تقرر أنها ليست أي عرفاً إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الأحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا أه قال عش قوله لم لما تقرر الخ يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى فيه عيناً كما كان الدخان المسمى بالبخور لا يسماها وقد نقل عن شيخنا الزيادي أنه كان يفتي بذلك ولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة ما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجعد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وتأش في ذلك بعض تلامذته أيضاً بأن ما في القصة إنما هو من الرماد الذي يبق من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل إلى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح من أن تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أضر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم الفطر أه أقول هذه المناقشة مع مخالفتها للحسوس تردبانه لو سلم أن ما في القصة من الرماد المذكور فما التصق بالقصة منه عشر أعشار ما وصل منه إلى الدماغ كما هو ظاهر فالعتمد على الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وابن الجلال وغيرهم من الإفطار بذلك ويأتي عن ابن زياد الجني ما يوافق (قوله العين هنا) وهي ما يسمى عينا عرفاً كردى (قوله كدخال نخ الساق الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين ودخلت الفاصدة إلى باطنهم ما عش (قوله بخلاف جوف آخر) كذا في أخبارنا من نسخ الشارح ولعله على حذف العاطف من الكتابة بيان لمجترز ما لوصف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو بأمره الخ) راجع إلى المتن أي ولو كان وصول العين بأمره الخ فإنه يجب الامساك عنه كردى عبارة شرح بافضل للشارح وكجوف وصل إليه طعنه من نفسه أو غيره بأذنه ولا يضر وصولها لمخساة أنه ليس بجوف أه عبارة العباب ولو طعن نفسه أو طعن بأذنه لا يغيره ولو بقدره دفعه بسكين فوصلت جوفه لا نخساة أه فطر وإن بقي بعض السكين خارجاً أه عبارة النهاية والمغنى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليه أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل إلى الباطن أضر أه (قوله وإنما زلوا تمكن المحرم من الدفع الخ) أي دفع حائق شعره بلاذنه فانه كالحلق بأذنه و (قوله بخلاف ما هنا) أي فإن الإفطار به منوط بما ينسب فعله إلى الصائم إجماع (قوله يشكل عليه) أي على قولهم ولا يضر سكوته مع تمكنه الخ (قوله فالتلفه الخ) أي ولو قبل الغد (قوله وما سار الخ) عطف على ما يأتي الخ (قوله إلا أن يجاب بأن ثم فاعلاً الخ) يبطل هذا الجواب كلامهم في مسئلة الخيط المبلوع لئلا يفرج بصرى أي من قولهم فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع النازع أضر إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه بغير إذنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى البطلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت فرق بين مسئلة الطعن ومسئلة النخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسئلة الطعن ومسئلة الخيط (قوله بخلاف ما عدها) أي ما عدها طعن الساكت المتمكن من دفعه كما إذا صب ماء مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل نحو أصبعه إلى ما يضر وصول المفطر إليه كذلك سم وكردى (قوله وتقييدهم الخ) عطف على مسئلة

محمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية أه أي فإن كلام من خرج الحاء المهملة ومخرج الحاء المعجمة من الحلق عند أئمة العربية دون الفقهاء هنا إذ لا فطر بالوصول لحدا المهملة لخروجه عن الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عدها) أي كالوصب لإنسان ماء مثلاً في حلقة وهو ساكت قادر

كفعله كما يشهد له مسئلة النخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير

عين أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر غينه ثم معجمة (والدواء) لان ما لا يحيله لا ينتفع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل اخير جوف وروده بأن الواصل للحلق مفطر مع أنه غير محيل فالحق به كل جوف كذلك (فعلى الوجين باطن الدماغ والبطن والامعاء) وهى المصارين جمع معنى وزن رضا (والثانة) بالثلثة وهى بجمع البول (مفطر بالاسعاط او الاكل او الحقة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب إذ الحقة وهى أدوية معروفة تعالج بها المثانة ايضا (او الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) لانه جوف محيل وكان التقييد بالباطن لانه الذى ياتى على الوجين فاندفع ما قبل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه فى باطن الخريطة وكذا لو

النجاسة (قوله بالمكره) بفتح الراء (قوله كالعين) الى المتن فى الهاميه و لغنى (قوله بنحو دم لثته) أى إذا لم يكن مبتلي به كىأتى قول المتن (ان يكون فيه) أى الجوف نهاية (قوله بكسر عينه) أى يطلق على الماكول والمشروب معنى قول المتن (والدواء) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والموجود فى كثر نسخ المتن وفى نسخ الروضة أو وهى أنسب فيما يظهر إذ الظاهر ان هذا القائل لا يشترطهما معا بصرى (قوله لان ما لا يحيله) أى ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز ان لا يفراد نظرا الى ان الواو بمعنى او (قوله للحاق) تقدم انه عند الفقهاء يخرج الهاو وما فوقه قول المتن (والامعاء) أى الوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى فى قوله وان لم يصل باطن الامعاء عش (قوله لف ونشراخ) أى فقوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله او الاكل راجع للبطن وقوله او الحقة راجع للامعاء والمثانة نهاية ومعنى (قوله أى الاحتقان) عبارة للمغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان الحقة هى الادوية التى تحتج بها المريض اه (قوله تعالج بها المثانة) لعله إطلاق لغوى ولا يفرق الاطباء بخلافه بصرى (قوله المثانة) أى عبارة للمغنى البول والغائط اه (قوله ايضا) أى كالدبر قول المتن (أو الوصول من جائفة ومأمومة) أى قال السنوى رحمه الله تعالى ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند حلق الرأس يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن وذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا ام الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك مأمومة إذا علمت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة فوضع على اخرها ما ذكره الشارح سم (قوله لانه جوف) الى قوله لكن ضعفه فى النهاية لا قوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله كان التقييد الى قضيته وقوله اه (قوله وكان التقييد بالباطل) محل تأمل كما يعلم براجعة أصل الروضة فالأولى الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن القحف ويعطف قوله والبطن والامعاء على باطن لأعلى الدماغ فان صنيع الروضة صريح فى ان مرادهم بباطن الدماغ ما ذكر بصرى (قوله لانه) أى باطن ما ذكر (قوله قضيته) أى قضية قول المصنف باطن الدماغ معنى (قوله والامعاء) أى والظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كثفا فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده أن الوجه الثانى اكدنى بمحيل الدواء وداخل القحف كذلك فليتأمل سم (قوله وليس كذلك) أى وليس مراد ابل الصحيح انه لو كان الخ مغنى (قوله افطر وان لم يصل الخ) أى كما جزم به فى الروضة نهاية (قوله ولا الدماغ نفسه) أى بل المعتبر بمحاذرة القحف سم قول المتن (والقطير فى باطن الاذن الخ) أى وان لم يصل الى

على دفعه أو أدخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك (قوله فى المتن أو الوصول من جائفة ومأمومة ونحوهما) قال السنوى رحمه الله تنبيه ستعرف فى الجنايات ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند حلق الشعر يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلدة يليها عظم يسمى القحف وبعد العظم خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وتسمى ايضا أم الرأس والجناية الواصلة الى الخريطة المذكورة المسماة أم الرأس تسمى مأمومة إذا علمت ذلك ولو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه جائفة فوضع عليهما دواء فوصل جوفه أو خريطة دماغه افطر وان لم يصل باطن الامعاء أو باطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به فى الروضة فليتأمل ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه المعتبر بمحاذرة القحف وكذا الامعاء لا يشترط ايضا باطنه اعلى خلاف ما جزم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على أنه لا يشترط باطن الامعاء فهو دافع لاهام والامعاء وما تبع منه بل وقرينة على انه يكفى بمحاذرة القحف فليتأمل (قوله او الامعاء) أى او لظاهر الامعاء قضية الدفع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجين ويرد قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الا كثفا فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف ويؤيده ان



وهو مخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحشفة او الحلمة (مفطر في الاصح) بناء على ان الاصح ان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يفطر  
بادخال ادنى جزء من اصبعه في دبره او قبلها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي (٤٠٣) القاضي يفطر بوصول راس

الدماع هاية ومغنى قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل فحف الرأس وهو جوف اءعش (قوله مخرج بول) اي من الذكر (ولبن) اي من الثدي هاية ومغنى (قوله في دبره) اي الصائم ذكر الواثي (قوله لانه يؤمر الخ) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهاه على هذا سم ولا يخفى بعده قول الماتن (في منفذ الخ) اي بمعنى من كما عبر بها في موضع من الروضة بصرى قول الماتن (مفتوح) اي عرفا او فتحا يدرك سم (قوله كاجه الخ) اي كما لا يضطر اغتساله بالماء البارد وان وجد له اثرا بباطنه بجامع ان الواصل اليه ليس من منفذ مغنى (قوله لونه) اي السكحل ولو اظهر هنا لاستغنى عن التفسير الا في (قوله لاذلا منفذ من عينه الخ) فيه ان اهل التشرع يثبتونه وقد يجاب بانه لطفائه وصغره ماحق بالمسام ولهذا قال فهو كالواصل الخ بصرى (قوله ومع ذلك قال) اي مع تضعيف المصنف ذلك الحنفى في المجموع قال فيه (قوله لا يكره) جزم به في النهاية والمغنى (قوله قالوا لوجه قول الحلية انه خلاف الاولى) اقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد السكراة اللهم الا ان يقال المراد بالكرهية في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراجعة خلاف الاولى عش (قوله وقد يحمل عليه كلام المجموع) اي بان يراد بالكرهية المنفية السكراة التديدة قول الماتن (وكونه) اي الواصل نهاية (قوله لم يبعد جواز اخر اجها الخ) اي كالواكل لمرض او جوع مضر مر سم على البهجة وينبغي انه لو شك هل وصلت في وصولها الى الجوف ام لا فاخرجهما عامدا عالما لم يضرب قديقال بوجوب الاخر ارج في هذه الحالة اذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الاتية عش قول الماتن (او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زباد النجى بعد بسط كلام مانصه فتلخص من ذلك ان المأثني لا يكلف اطباق فمه اذا لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه ومثل ذلك الدخان المذكور في السؤال اي لا يكلف المصلي اطباق فمه بل لا يضطر تعمد الفتح فمه الا اذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه حين كذا ذكر في النجاسات وما اتفق به البرماوى من انه لا يفطر بوصول الدخان الى جوفه واذا احتوى على بجمرة البخور يتعين حمله على ما اذا لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان الى جوفه والله اعلم هو تقدم عن سم وابن الجمل وشيخنا وغيرهم ما يوافقهم من ان الدخان عين يفطر قول الماتن (وغرلة الدقيق) الغرلة ادارة الحب في الغر بال لينة خبيثة وبق طيبة وفي كلام العرب من غرل الناس نخلوه اي ففش عن امورهم واصولهم جعلوه نخلالة مغنى زاد البجيرمي والمراد بها هنا النخل بدليل اضافتها الدقيق فله قال نحو دقيق اشملتها هو ولو اوفي الماتن معنى او كما عبر به شرح المنهج قول الماتن (لم يفطر) اي وان امكنه اجتناب ذلك باطريق الفم او غيره هاية ومغنى (قوله كدم البراغيث) اي المقتولة عمد نهاية ومغنى (قوله وقضيته) اي التشبيه بدم البراغيث (قوله لاذلا فرق بين غبار الطريق الخ) وهو المعتمد مر نه سم خلافا لابن حجج والزيادة حيث قيده بالظاهر وعبارة سم على البهجة الاوجه اشترط طهارته فان كان نجسا ففطر مر اهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لغاظ امر النجاسة والندرة حصوله بالنسبة للطاهر عش عبارة السكردى على بافضل الذى اعتمده الشارح في التحفة ان الغبار النجس يضرب مطلقا والطاهر ان تعمد به ان فتح فاه حتى دخل عنى عن قليله وان لم يتعمده عنى عنه وان كثر واما الجمل الرملى الوجه الثانى اكتبى محجل الدوام داخل الفحف كذلك فلينأمل (قوله لانه يؤمر بتأخير ليل) قد لا يضطر التأخير فما المانع من حمل كلام القاضي بظاهاه على هذا (قوله وهى نقب لطيفة الخ) (قوله لاي في الماتن مفتوح اي عرفا او فتحا يدرك (قوله في الماتن او غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله وقضيته انه لا فرق) اعتمدهم (قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس الخ) والاوجه الفطر في النجس (اقول) هذا يعارض اعتمادهم فيها انه لا فرق بين اياه لا فرق

عليه كلام المجموع (وكرهه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يفطر لكن كثير ما يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت لحد الباطن وهو خطأ لانه حينئذ قد يفطر نعم ان خشى منها ضررا يبيع التيمم لم يبعد جواز اخر اجها ووجوب القضاء (او غبار الطريق وغرلة الدقيق لم يفطر) لان التحرز عنه من شأنه ان يعسر تخفيف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان النجس لا يعسر على الصائم (٤٠٤) تجنبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الفرض انه لم يعمده فان تعمده بان فتح فاه

عمد احتى دخل لم يفطر ان قل عرفا وقولي حتى دخل هو عبارة المجموع وقصديتها انه لا فرق بين فتحه لي دخل او لا وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون فقالوا لو فتح فاه قصد ذلك لم يفطر على الاصح فاقترضه كلام الخادم من انه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بغودها وكذا ان اعادها كما قاله البيهقي والخوارزمي واعتمده جمع متأخرون بل جزم به غير واحد منهم لا يضطراره اليه وليس هذا كالا كل جوعا الذي اخذ منه الاذرى قوله الاقرب الى كلام النووي وغيره الفطر وان اضطر اليه كالا كل جوعا لا يظهر الفرق بينهما بان الصوم شرع ليجعل المكلف مشقة الجوع المؤدى الى صفاء نفسه ففطر جوع يضطر المكلف معه الى الفطر مع اكمله اخر الليل نادر غير دائم كالمرض لحاجته الفطر ولزم القضاء واما خروج المقعدة فهو من الداء العضال الذي اذا وقع دام فاقتضت الضرورة العفو عنه وانه لا فطر بما يترتب عليه ومرفى قلغ النخامة انه لئمارخص فيه لان الحاجة تتكرر اليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل

أى ومثله المغنى فانه اعتمد في نهايته العفو طلقا وان كثروا عمد ولم يقيده بالطاهر وكذا اطاق في شرح نظم الزبد له وقال تلبيذه القليوبى لا يضرو لو كان نجسا وكثيرا وامكنه الاحتراز عنه بنحو اطباق فاه مثلا اه (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه لا يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار م والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم اى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا فذاك والا فلا يبعد العفو نعم ان تعمده فتح فيه ايدخل في العفو على هذا نظر سم على حج أقول الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا فلا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل ع (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله فان تعمده بان فتح فاه عمد الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه كان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر وفيه اى الانرار ولو وضع شيئا في فيه عمد اى لغرض بقرينة ما يأتى وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى ما يأتى من الفطر يسبق الماء الذى وضعه في فيه اى لا لغرض لان العذر هنا اظهر شرح م اه سم (قوله ان قل عرفا) وظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه نهاية ومغنى أى بين القليل والكثير سم وعش (قوله وقصديتها انه لا فرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه صرح جمع متقدمون الخ) افق به شيخنا الشهاب الزهلى ايضا سم على هجعة وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ع وش تقدم عن فتاوى ابن زباد ما يوافق (قوله وكذا ان اعادها الخ) اى وان توقفت اعادتها على دخول شئ من اصبعه ع وش (قوله كما قاله البيهقي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يضطراره اليه) اى الى الاعادة والرد (قوله الذى اخذ منه) نعت للتشبيه المبنى الذى تضمنه قوله وليس هذا كالا كل جوعا (قوله وانه الخ) عطف على العفو (قوله بما يترتب عليه) أى من الاعادة (قوله في ذلك) اى الترخص وعدم الفطر بها وفى معنى الباء (قوله والثاني اقرب الخ) قد يقال بل الاول اقرب وقياس ما ذكر على لسان عليه ريق محل تأمل اما بالنسبة للغسل فواضح الفساد إذ الريق لا يجب غسله واما بالنسبة لضرر العود فلان ما ذكر بخروجه صار كالا جنبي لوجوب غسله بخلاف الريق الا ترى انه لو تنجس بضر ببلعه وان لم يخرج من الفم لصيرورته كالا جنبي والحاصل ان الذى يتجه في هذه

تأمل ويؤيده انه لو دميت لثته وبصق حتى صفار بقرته ثم ابتلعه افطر وقد يفرق (قوله وفيه نظر) فيه امران الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار م والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فور او يعفى عنه فيه نظر وقد جزم به ضمهم في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع فان كان منقولا ولا فلا يبعد العفو نعم ان تعمده فتح فاه لي دخل في العفو على هذا نظر (قوله ولا بين قليله وكثيره) اعتمده م (قوله فان تعمده بان فتح فاه عمد احتى دخل لم يفطر) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افطر ويوجه بان مامر لئما عفى عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا في فيه عمد اى لغرض بقرينة ما يأتى وابتلعه ناسيا لم يفطر قال م وكذا ينبغي اوسيقه اه قوله لو وضع شيئا في مما جرت العادة بوضعه في الفم لغرض نحو الحفظ م ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لدماغه لم يفطر ولا ينافى فيه ما يأتى من الفطر يسبق الماء الذى وضعه في فيه لان العذر هنا اظهر وقد مر عدم فطره بالراحة وبه صرح في الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور او غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمده فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه افق الشمس البرماوى لما تقرر انها ليست عينا اى عرفا لا ذمادار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام الا ترى ان ظهور الریح والطعم ملحق بالعين فيه كما هنا شرح م (قوله ان قل عرفا) وكذا ان كثري في الوجه الذى هو ظاهر كلام الاصحاب شرح م (قوله وبه صرح جمع متقدمون ومتأخرون) افق به شيخنا الشهاب الزهلى ايضا (قوله وكذا ان اعادها الخ) اعتمده م (قوله

وعلى المساحة بما قبل يجب غسلها عما عليها من القذر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضرو عوده معها للباطن أولا كالماء اخرج المسئلة لسانه وعليه بقى الآتى بعلته الجارية لانه لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر إلا وجهه لعدم الوجوب بوجه وإنما التردد في ضرر العود  
والا قرب منه انه يضرب ما تقر من ضرره لا كما لا جني بصري وظاهر ان التردد فيما يزول بالغسل بخلاف  
الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فانه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغني (قوله جمع  
الذباب الخ) وفي ادب الكاتب لابن قتيبة ان الذباب مفرد وجمعه ذباب كغراب وغربان وعليه فلا حاجة بل  
لا وجه لما ذكره الشارح وغبارة البضاوى في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجمعه اذبة وذبان انتهت  
رشيدي (قوله تأسيا بلفظ القرآن) أى ولان البعوضة لما كانت أصغر جرم من الذباب وأسرع دخولا مع  
ان جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضرب علم ان جمع البعوض لا يضرب بالاولى فافرد  
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله واسرع دخولا وقوله  
وندره دخوله الخ من مقتضى هذا التعليل ان يترك البعوضة بالكناية (قوله ان يخلقوا الخ) أى وهو قوله  
تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فوقها معنى (قوله لحكمة لا تاتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع  
التاسي للتبرك مع عدم فوات المقصود هنا وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنس  
في الحكم هنا فنامله سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أى بين معان لا يصح الخ (قوله ففيها ايهام) هذا الايهام  
مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه الخ) لكن الوجه ان المراد بمعدنه هنا جميع الفم سم  
ونهاى فشرح بافضل وياتى في الشرح ما يصرح بذلك (قوله افطر جزما) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لا على  
لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية الا قوله ثم رايت الى ما لو اخرج وقوله ويظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغني  
الا قوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا على لسانه) سيد كر محترزه قول المتن (أو بل خيطا) أى كما يعتاد عند  
القتل نهاية ومعنى (قوله الظاهر كغيره تبعا للشارح المحقق يتأمل بصري ويظهر ان التقيد بذلك المجرد  
التحرز عن التكرار مع قول المصنف او متنجسا (قوله كصغ الخ) عبارة للمغني وشرح بافضل كان قتل  
خيطا مصبوغا تغير به ريقه اه زاد النهاية أى ولو بلون اوريح فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه  
وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او لجفافه فانه لا يضرب اه قال ع ش قوله لم ر فيما  
يظهر الخ أقول أى فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون اوريح مع قوله ان انفصلت الخ سم على حج وقوله مر  
ان انفصلت عين منه افهم انه لا يضرب ابتلاعه متغيرا بلون اوريح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ  
لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط وعليه فتى  
ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شئ من الصبغ لكنه قد تيقف فيه بالنسبة للريح اه عبارة الرشيدى  
قوله مر ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريب فلا حاجة الى الغاية بل هى توهم  
خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر اه وعبارة الكردى على بافضل وقع  
للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريب اولون فيما يظهر من  
اطلاقهم ان انفصال عين بهما هو نظره الوجه ابن زياد المعنى في الريح بما ذكرته مع ما يتعاق به في الاصل  
وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اه وعليه يحمل في الامداد فراده إذا

قبل جمع الذباب وأفرد البعوضة) وقبل لان البعوضة لما كانت أصغر من الذباب وأسرع دخولا مع أن  
جمع الذباب مع كبر جرمه وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضرب علم ان جمع البعوض لا يضرب بالاولى فافرد البعوض  
وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى شرح م (قوله لحكمة لا تاتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التاسي  
للتبرك مع عدم فوات المقصود وهو انه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنس في الحكم  
هنا فنامله (قوله ففيها ايهام) هذا الايهام مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبعه تحت اللسان) لكن  
الوجه ان المراد بمعدنه هنا جميع الفم (قوله كصغ خيطا) أى تغير به ريقه أى ولو بلون اوريح فيما يظهر من  
اطلاقهم ان انفصلت عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ومثله كافى الاقوال ما لو استاك وقد غسل السواك  
وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته او عصره او جفافه فانه

ولا تاتين الثاني قيل جمع  
الذباب وافرد البعوضة  
تأسيا بلفظ القرآن لن  
يخلقوا ذبابا بعوضة فما  
فوقها اه ويرد بأن ذاك  
لحكمة لا تاتي هنا فالاولى  
أن يحجب بأن الذبابة مشتركة  
بين ما لا يصح هنا بعضه  
كبقية الدين ففيها ايهام  
بخلاف الذباب فانه المعروف  
أو النحل أو غيرها مما  
يصح كله هنا (ولا يفطر  
ببلع ريقه من معدنه)  
إجماعا وهو منبعه تحت  
اللسان (فلو) ابتلع ريق  
غيره أفطر جزما وما جاء  
أنه صلى الله عليه وسلم  
كان مص لسان عائشة وهو  
صائم واقعة حال فعلية  
محتمة أنه يمسه ثم يمجه أو  
يمسه ولا ريب به أو (خرج  
من الفم) لا على لسانه ولو  
الى ظهر الشفة (ثم رده)  
بلسانه أو غيره (وابتلعه  
أو بل خيطا) أو سواكا  
(بريقه) أو بماء (فرده الى  
فهو عليه رطوبة تنفصل)  
وابتلعها (أو ابتلع ريقه  
مخلوطا بغيره) الظاهر  
كصغ خيط قتله بفمه  
(أو) ابتلعها (متنجسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لأنه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين اجنبية ويظهر العفو عن ابتلى بدم لنته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور ثم رابت بعضهم بحجته واستدل له بأدلة رفع الحرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال فني ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بد فصوره صحيحا ما لو أخرج لسانه وهو عليه ثم رده وابتلع ما عليه فانه لا يفطر خلافا للشرح الصغير لانه لم ينفصل عن الفم إذا لسان كذاخله (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كما بتلعه متفرقا من معدته امالو اجتمع بلا فعل فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه) الشامل لدماغه او باطنه (فالمذهب انه ان بالغ) بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بان يملأه او انفه ما بحيث يسبق غالبا الى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرد أو تنظف وكذا دخول جوف منمغس من نحوه او انفه لكرهه الغمس فيه كالمبالغة ومحل ان لم يعتد به يسبقه والا

نشأت تلك الرائحة من غير وفي الاغاب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحتمل منه عين بل تروح أنه لا يضر التعيين به هنا مطلقا لان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية انه لا يضر التعيين بالمجاور وانه يضر التعيين بالمخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره الا في المجاور انتهت اى وماهنا من قبيل المجاور فلا يضر تغير الريح به (قوله اذ غير داخل) كمن اكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه او دमित لنته ولم يغسل وان ابيض ريقه ثم ابتلعه صافيا مغنى ونهاية (قول المتن افطر) اى وإن كان خيطا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي مراه سم وعش (قوله لانه بانفصاله) اى في المسئلة الاولى والثانية (واختلاطه) اى في الثالثة (وتنجسه) اى في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة الالهية ولو عمت بلوى شخص بدمى لنته بحيث يجرى دائما او غالبا سو مح بما يشق الاحتراز عنه ويكفى بصقه ويعفى عن اثره ولا سبيل الى تكليفه غسله جميع نهاره إذا الفرض انه يجرى دائما ويتزشع وربما اذا غسله زاد جريانه كذا قاله الاذرعى وهو فقه ظاهر اه وكذا في المغنى الا قوله ولا سبيل الى كذا (قوله والقياس الخ) بالجر عطف على ادلة رفع (قوله) امالو أخرج لسانه الخ) مختزلا على لسانه سم على حج وبق ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من اعلاه ريق ثم رده الى فمه فهل يفطر ابتلاعه ولا نه لا يفارق معدته فيه نظر والا قرب الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزبائدي ما يوافق ما قلناه والله الحمد عش (قوله ولو جمع ريقه الخ) اى ولو بنجر مصطكي مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة) ولو لم يمكن حصول اصل المضمضة او الاستنشاق الا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم ندمهما بل حرمتهما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالواو بدل او بصرى (قوله كاسر) اى في الوضوء (قوله ويظهر ضبطها بان يجعل بقمه او انفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأه او انفه كما ذكر سم على حج اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) اى لكبرته ويظهر ان مثله لو ما كان الماء قليلا لكبرته بالغ في اذارته في الفم وجذبه في الانف اذ روجذبا يسبق معهما الماء غالبا بصرى (قوله وكذا دخوله جوف منمغس الخ) اى ولو في غسل واجب (قوله من نحوه الخ) قياس ذلك أو اذنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قال الاذرعى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه دماغا بالانفاس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانفاس يفطر قطعانعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر اه قال عش قوله مر انه لو عرف من عادته الخ يتردد منه ان المدار على غلبة الظن فثبت غلب على ظنه سبق الماء بالانفاس افطر بوصول الماء الى جوفه وإلا فلا وقضية قوله مر وبخلاف سقى ماء غسل التبرد الخ خلافا لانه لان الانفاس غير مأثور به ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منمغس الخ اه (قوله ومحل الخ) اى محل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والاي بالغ فلا) وفي الغباب ولا ان وضع شيئا بفيه عمد اى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسيا اى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الانوار ويوجه بان الناسى لا فعل له يعتد به فلا تقصير ويجرد تعدد وضعه في فيه لا يعد تقصير لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السق فانه ينشأ عن الوضع او الغمس عادة وقضية ان السابق يضر وإن كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أقول اى فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو ربح مع قوله ان انفصلت (قوله في المتن افطر) اى وان كان خيطا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي مراه (قوله امالو أخرج لسانه) مختزلا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) ولم يمكن حصول اصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم ندمهما بل حرمتهما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان يملأه او انفه ماء) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأه او انفه كما ذكر (قوله وكذا دخوله جوف منمغس) اى ولو في غسل واجب (قوله من فمه) قياس ذلك أو اذنه (قوله والاي بالغ فلا) في

السبق والحال ما ذكر إن كان الوضع لغرض فليحرق سم (قوله فلا يفطر) أي لأنه تولد من أمور به غير اختياره أما سبق ماء غير المشروع كان جعل الماء فيه أو أنفه لا لغرض أو سبق ماء غسل التبرد أو المرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق فإنه يفطر لأنه غير مأمور بذلك بل منهي في الرابعة معنى زاد النهاية وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره شرح مرآه سم قال ع ش قوله لأنه غير مأمور بذلك قضية تخصيص الغرض المسوغ أو وضعه فيه بحيث يمنع من الإفطار بالمأمور به وعليه فليتامل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً أي لغرض بقرينة ما يأتي ثم رابت في سم على حجج صوره بالموضع ونحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغي أن من النحو مالمو وضع الخبز في فيه بوضعه نحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فيه لمدواة أسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أو لدفع غشيان خفيف منه القى اهـ (من نحو رابعة) أي بقيتها بخلاف مالمو شك هل أتى بالثنتين أو ثلاث فزاد أخرى فالمنجى أنه لا يضر دخول مائها سم على البهجة اهـ ع ش أي كما يفيد قول الشارح للسمي (قوله كالمبالغة) (فرع) أكل أو شرب ليلاً كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له جشام يخرج بسببه ماني جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر أم لا فإنه نظر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك ليلاً وإذا أصبح حصل له الجشام المذكور يلفظه ويغسل فمه لا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه القى ويؤيده ما ذكره الشارح مر في قوله الآتي وهل يجب عليه الحلال الخ ع ش (قوله نعم لو تنجس فيه الخ) لو لم يمكن تطهيره إلا على وجه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لأنه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق أو يبطل صومه كافي مسألة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له فإنه يجب عليه نزاعه فقد بطلت الصلاة ويبطل صومه فيه نظراً له سم ثم قال قوله لم يفطر ينبغي ولو تعين السبق بالمبالغة وعلم بذلك للضرورة مرآه سم وقد منعنا عن النهاية في مسألة الانغاس ما يفيد قول الماتن (ولو بقي طعام بين أسنانه) (فائدة) ما خرج من الأسنان أن أخرجه بالحلال كره أو بالأصابع فلا كان نقل عن

(فلا) يفطر مالم يزد على  
المشروع لعذره بخلاف ما  
إذا سبقه من نحو رابعة  
وهو ذا كر للصوم عالم بعدم  
مشروعيتها للنهي عنها  
كالمبالغة نعم لو تنجس فيه  
فبالغ في غسله فسقه لجوفه  
لم يفطر لوجوب المبالغة  
عليه لينغسل كل ماني حد  
الظاهر من الفم وينبغي أن  
الانف كذلك (ولو بقي طعام  
بين أسنانه فخرى به ريقه)

بظبعه لا بفعله

العباب لا أن وضع شيئاً بفيه عمداً أي لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتاعه ناسياً أي لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كافي الأنوار بوجه أن الناس لا يفعل له يومئذ فلا تقصير ويجرد تعمده بوضعه فيه لا بعد تقصير لأن النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق اعتمد مرآه لا يضر السبق أيضاً فإنه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة وهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانغاس واتجه من خلاف إطلاقه في المجموع فيما لو وضع ماني فيه أو أنفه بلا غرض فسبق إلى جوفه أنه يفطر لتقصيره بالوضع العيب المسبب عنه السبق اهـ وقضية قوله بخلاف السبق الخ أن السبق يضر إن كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العيب الخ بوافق الأول إطلاق قوله لا في قبل الفصل ولا يعذر هنا بالسبق أيضاً والحال ما ذكر أي أن كان الوضع لغرض فليحرق سم (قوله مالم يزد على المشروع الخ) قال مر في شرحه بخلاف سبق مائها غير المشروعين كان جعل الماء فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون ولو بالانغاس لأن الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانغاس لا يخرج عنه كونه في نفسه مطبوعاً به فلا يفطر به كما فتى به شيخنا الأشهاب الرملي ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لغسره وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغاس ولا يمكنه التحرز عنه أنه يحرم الانغاس ويفطر قطاً نعم محل إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة ولا فلا يفطر شرح مر (قوله نعم لو تنجس فيه بالغ في غسله فسقه) لو لم يمكن تطهيره فبالغ في غسله فسقه (ولو بقي طعام بين أسنانه) (فائدة) ما خرج من الأسنان أن أخرجه بالحلال كره أو بالأصابع فلا كان نقل عن

(لم يفطر إن عجز) نهار وإن أمكنه ليلا (عن تمييزه وبوجه) لعذره بخلاف ما إذا لم يفجز وقيل إن تخلل لم يفطر وإلا أفطر ويؤخذ منه تاكديبا  
التخلل بعد الأكل ليلا خروجا من هذا الخلاف وخرج بجري ابتلاعه قصد افاته فطر جز ما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فيه وصب فيه (مكرها  
لم يفطر) لا تتفاء فعله (فإن أكره) بما يحصل (٤٠٨) به إلا كراه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب (أفطر في الأظهر) لأنه يفعله

دفع الضرر نفسه كالوكل لدفع  
ضرر الجوع (قلت الأظهر  
لا يفطر والله أعلم) لرفع  
القلم عنه كافي الخبر الصحيح  
فصار عمله كالفعل وحينئذ  
أشبه الناسى وبه فارق من  
أكل لدفع الجوع قيل لم  
يصرح الرافعى فى كتبه  
بترجيح الأول وإنما فهمه  
المصنف من سياقه فاستنده  
إليه بحسب ما فهمه والحق  
بعضهم بالمسكرة من فاجاه  
قطاع فابتلع الذهب خوفا عليه  
والذى يتجه خلافه وشرط  
عدم فطر المسكرة أن لا  
يتناول ما أكره عليه لشهوة  
نفسه بل لداعى الأكره  
لا غير اخذا بما يأتى فى  
الطلاق وإن أكل ناسيا لم  
يفطر للخبر الصحيح من نسي  
وهو صائم فاكل أو شرب  
فليت صومه قائما اطعمه  
الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا  
كفارة (إلا أن يكثّر فى  
الاصح) لندرة النسيان  
حينئذ ومن ثم أبطل الكلام  
الكثير ناسيا الصلاة وضبط  
فى الأنوار الكثير بثلاث  
لقيم وفيه نظر فقد ضبطوا  
القليل ثم بثلاث كلمات  
واربع (قلت الاصح  
لا يفطر والله أعلم) لعدم  
الخبر وفارق المصلى بان  
له حالة تذكره فكان مقصرا  
بخلاف الصائم وكالاكل

الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى (قوله أن عجز نهار الخ) وأفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز  
عن التمييز والمج العجز فى حال صيرورته أى جريانه وإن قدر أى نهارا قبلها على إخراجها من بين أسنانه فلم  
يفعل نهاية وبسم (قوله لعذره) الى قوله قيل فى النهاية الاقوله بما يحصل الى المتن وكذا فى المعنى الاقوله  
ويؤخذ الى (خرج (قوله أن تخلل) أى ليلا (قوله ويؤخذ منه) أى من هذا الخلاف (قوله ابتلاعه قصد)  
أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالتحريم فخرج الجاهل المذنب (قوله طعاما  
أى أمسك الخ) عبارة النهاية والإيجاز صب الماء على حلقه وجك سائر المفطرات حكم الإيجاز اه قول المتن  
(مكرها) أى أو معنى عليه أو انما معنى ونهاية (قوله قلت الأظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الأكره بحق  
وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كما قاله الأذرى أنه لا فرق بين أن يحرم عليه الفطر حالة الاختيار أو  
يجب عليه لا لا كراه بل خشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه انقاذ نفسه أو غيره من غرق أو  
نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فأكراه عليه لذلك اه قال ع ش قوله مر وظاهر إطلاقهم الخ معتمدا  
(قوله أشبه الناسى) بل هو أولى منه لأنه مخاطب بالأكل لدفع ضرر الأكره عن نفسه والناسى أين مخاطبا  
بأمره لأن معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه مخاطب الخ هذا التعليل مبنى على أنه مكلف وجري عليه  
ابن السبكي أخرا فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع  
الجوع) أى من حيث يفطر به ع ش (قوله بترجيح الأول) أى لا فطار (قوله والحق بعضهم الخ) وهو  
الكندى المصرى و(قوله والذى يتجه خلافة) بل غير صحيح نهاية أى يفطر ببلعه الذهب ع ش (قوله  
وشرطه عدم فطر المسكرة الخ) أقره محشوه وقوله ع ش لا يفطر وإن أكل ذلك بشهوة فمما يظهر اه لعله  
لعدم اطلاعه على ذلك أى ما قاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكالاكل فى المعنى الاقوله وفيه نظر الى المتن  
وكذا فى النهاية الاقوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تنمة الحديث كما هو صريح المعنى  
(قوله وضبط فى الأنوار الخ) أقره النهاية والمعنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يقال المرجع العرف  
ولا مانع من أن يعد الثلاث للقم كثير أو الثلاث للكلمات قليلا ثم رابت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان  
الثلاث للقم تستدعى زناطوبلا فى مضغن اه بصرى (قوله لعدم الخبر) أى المارآفعا (قوله وفارق  
المصلى الخ) أى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل ع ش (قوله وكالناسى) الى قوله ومن  
علم فى المعنى (قوله عن العلماء بذلك) أى بحرمة ما تعاطاه وإن لم يحسنوا غيره (قوله ذلك) أى جهل ما ذكر  
(قوله نظر الخ) علة للزوم و(قوله لأن الكلام الخ) علة لثبوت الزوم (قوله لا يعتذر) تقدم نظير ذلك فى

النظم الموجب للسبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزاع الخيط حيث لم يتفق نزاع غيره له بأنه يجب عليه نزاعه  
تقدما لمصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر (قوله لم يفطر) ينبغى ولو تعين سبق بالمبالغة وعلم بذلك  
للضرورة مر (فى المتن أن عجز عن تمييزه وبوجه) وأفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التمييز  
والمج فى حالة صيرورته أى جريانه وإن قدر على إخراجها من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهارا) صادق  
بما قبل الجربان فليتنظر (قوله ابتلاعه قصد) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان اخذاعا تقدم أنه لو وضع  
شيئا بفمه عمدًا ثم ابتلاه ناسيا لم يفطر فليتامل (قوله فى المتن مكرها) يخرج ما لو اتقى الأكره وهذا يدل على  
أنه ليس غير الطعن مثله فمما تقدم فيه (قوله قلت الأظهر لا يفطر) لم يفرقوا هنا بين الأكره بحق وغيره  
(قوله والحق بعضهم بالمسكرة الخ) هذا إلحاق مردود وما نقل فى القوت هذا قال وهو غريب (قوله وفيه  
نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث للقم تستدعى زناطوبلا فى مضغن (قوله لا يعتذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل مناف للصوم فعله ناسيا له لا يفطر إلا الردة وإن أسلم فوراً على الوجه وكالناسى جاهل بحرمة ما تعاطاه ان عذر مبطلات  
بقرب إسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظر الى أن الجهل بحرمة الأكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم  
وما تجهل حقيقة لا تصح نيته لأن الكلام فيمن جهل حرمة شيء وخاص عن المفطرات النادرة ومن علم بتحريم شيء وجهل كونه مفطرا لا يعتذر

ومبطلات الصلاة سم (قوله لانه كان الخ) علة لنفي العذر قول المتن (والجماع كالاكل) لو أكره على الزنا فنبغي  
 أن يفطر به تنفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي  
 لأن الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدم عن الحنفى  
 وسلطان والعناى خلافة ثم رأيت في الايعاب ما يوافقهم من ترجيح عدم الافطار بالزنا مكرها (قوله فيما مر)  
 إلى قوله قال الاذرى في المغنى وإلى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمنا) أي ولو بمحائل كما  
 هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه  
 بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته ان من عبث بذكره بمحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه  
 وعبارة شيخنا والحاصل ان الاستمنا وهو طلب خروج المنى مع نزوله مفطر مطلقا ولو بمحائل اه (قوله  
 خرج من فرجيه) أي أو وطى معها معنى وعباب (قوله من فرجيه) أي بخلافه من احدهما نعم لو أمنى من  
 فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه  
 افطر يقينا بالانزال أو الحيض نهاية زادا لا يعاب فان استمر الدم بعد ذلك أياما لم يبطل في يوم انفراده كيوم  
 انفراد الامناء وحيث حكمنا بفطره فلا كفارة ومثل ذلك ان يحيض بفرج النساء ويطأ بفرج الرجال  
 فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال انه امرأة اه (قوله لم يفطر) أي في الاصح لانه تولد من مباشرة  
 مباحة نهاية ومعنى (قوله قال الاذرى الخ) معتمد (قوله لا إذا علم الخ) أي ظنه ظنا قويا (قوله ولا فلا)  
 معتمد (قوله خلافا للبالكية) أي والحنايلة عش (قوله ولو لذكر) إلى قوله نعم في المغنى لا قوله نخرج  
 إلى وذلك وقوله أو ليلا إلى ولو قبلها وقوله خروجه بنحو مس فرج بهيمة إلى قوله وفيه نظري النهاية إلا  
 ما ذكره وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله ولو لذكر) أو فرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم  
 ونهاية ومعنى (قوله مع مباشرة شيء الخ) أي بلا حائل معنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان بمحائل وإن رق كما هو

ذلك في مبطلات الصلاة (في المتن وعن الاستمنا) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في  
 شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته ان من عبث بذكره بمحائل حتى أنزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر  
 وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيحرم به أي بالاعتكاف التقييل واللبس بشهوة فاذا  
 أنزل معهما أفسده كالاستمنا اه مانصه بخلاف ما إذا لم ينزل معهما وكان بلا شهوة كافي الصوم اه  
 وفيه تصريح كإني بان مجرد الانزال عن مباشرة لا يبطل الصوم بل لا بد مع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله  
 وكذا) مشكل خرج من فرجيه) أي بخلافه من احدهما نعم لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم  
 ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر  
 من ان خروج المنى من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسد الأصلى شرحه (قوله  
 في المتن وكذا خروج المنى بلبس وقبلة ومضاجعة) أي بلا حائل بخلاف ما لو كان بمحائل وإن رق قوله بخلاف  
 ما لو كان بمحائل الوجه ان محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل اخراج المنى إذا قصد ذلك وخروج المنى فهذا  
 استمنا مبطل وكذا الوطى المحرم يقصد اخراج المنى فاذا خرج بطل صومه وهذا هو الوجه المتعين خلافا لما  
 يوهمه الروض وشرحه ر كما هو قضية إطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كحرم قوله ومثله لمس ما لا ينقض  
 لمسه هذا ليس على إطلاقه بدليل التقييد في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله ما لا ينقض لمسه الشعر لكن  
 إذا لمس البشرة من ورائه بحيث انكيس تحت العضو الماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمنا  
 وخروج المنى فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بمحائل رقيق إلا ان يفرق بين الشعر  
 والحائل إذ لا يشترط في خروج المنى المبطل بالمباشرة ان تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القبلة ونحوها  
 م كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كرامة خرج ما لو لم يكن كذلك ومثله  
 بدن الامر دم كما اقتضاه كلام المجموع كلمس العضو المباني أي وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف من  
 قطعه عذور تيمم وإلا افطر شرح م (قوله ولو لذكر أو فرج قطع وبقي اسمه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب

لعم يابغي القضاء كما يندب  
حائل أو ليلا فلو بأش  
واعرض قبل الفجر ثم أمي  
عقبه لم يفطر ولو قبله أصابها  
ثم قال فها ثم أنزل افطر  
إن كانت الشهوة مستصحبة  
والذكر قائما وإلا فلا (لا)  
خروج به بنحو من فرج  
بهيمة ولا بنحو المباشرة  
بحائل ولا بنحو (الفكر  
والنذر بشهوة) وإن  
كررها واعتاد الانزال  
بهما لا تنفاه المباشرة فاشبه  
لا حلال نعم بحث الأذرعى  
انه لو أحس بانتقال المني  
وتيسره للخروج بسبب  
استدامته النظر فاستدامه  
افطر قطعاً وكذا لو علم  
ذلك من عادته وفيه نظر  
بل لا يباح مع تزييفهم للقول  
بانه إن اعتاد الانزال بالنظر  
أفطر وقد أطلقوا حكاية  
الاجماع بان الانزال بالفكر  
لا يفذر وفي المهمات عن  
جمع واعتمده هو وغيره  
يحرم تكريرها وإن لم ينزل  
ورده الزركشي بان الذي  
في كلامهم انه لا يحرم إلا ان  
انزل يؤيده قول المجموع  
عن الحاوي وإذا كرر  
النظر فانزل اثم على ان في  
الانم مع الانزال نظرا  
لانه لا مقتضى له إلا ان  
يقال انه حينئذ مظنة لا رتاب  
نحو جماغ (وتكره القبله)  
في الفم وغيره وهي مثال اذ  
مثله كل لمس لشيء من البدن  
بلا حائل (لمن حركت  
شهوة) إلا كما افاد عدوله

قضية لإطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لمسه كحرم كاهو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل نحو ذلك  
لنحو شفقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كالمس العضو المباح أي وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف  
من قطعه بخذورتيمم وإلا افطراه قال سم بعد سرده قوله من بخلاف ما لو كان بحائل الخ الوجه ان محل  
ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل إخراج المني أما إذا قصد ذلك وخرج المني فهد الاستمنا بمطل وكذا لو مس  
الحرم يقصد إخراج المني فاذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه الممتنعين خلافا لما يهيمه الروض وشرحه من  
وقوله ومثله لمس ما لا ينقض لمسه الخ ومثله أيضا بدن الامرد مر ودخل في كلامه لمسه الشعر لكن  
إذا لمس البشرة من وراءه بحيث انكسب تحت العضو الماس حتى أحس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمنا  
وخرج الوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللبس بحائل رقيق إلا ان يفرق بين الشعر  
والحائل وقوله من حيث فعل ذلك لنحو شفقة الخ خرج به ما لو لم يكن كذلك اه كلام سم وقال ع ش قوله  
م ومثله لمس ما لا ينقض الخ ومنه الا مرد به به صرح حج أي حيث اراد به الشفقة أو السكرامة وإلا افطر  
أخذنا ما أتى في الشارح م ومنه أيضا الشعر والسن والظفر وقوله لم ركس العضو المباح خرج به ما زاد  
عليه فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه اه (قوله نعم وينبغي الخ) أي يسن بصرى (وذلك الخ)  
راجع لما في المتن (قوله بخلاف ضم امرأة الخ) أي فلا يفطر به قال سم على حج ومحله ما لم يقصد بالمضاجعة  
ونحوها إخراج المني فان قصد ذلك افطر لانه حينئذ استمنا محرم اه بالمعنى اه ع ش (قوله أو ليلا) عطف  
على قوله مع حائل ولعل عدم الفطر بالخروج بالانم ليلا إذا لم يدر ان من ضمه امرأة أو لا فاطلاقه محل وقفة  
ولعل لهذا اسقطه النهاية والمغنى فراجع (قوله لم يفطر) ظاهره وإن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائما  
وهو واضح والفرق بينه وبين ما يأتي لاحق بصرى قول المتن (لا الفكر) وهو اعمال الخاطر في الشيء معنى  
(ولا ينجو المباشرة الخ) هذا مكرر مع قوله السابق بخلاف ضم امرأه مع حائل وتقدم هناك عن سم وع ش  
وشيتخان محله إذا لم يقصد به إخراج المني وإلا افطر (قوله وتيسره الخ) عطف تفسير ع ش (قوله افطر قطعاً)  
معتمد ع ش (وكذا لو علم ذلك من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته شرح م  
اه سم عبارة ع ش قوله م وكذا لو علم ذلك الخ معتمد وقوله م وإنما يظهر التردد الخ قال سم على البهجة  
وينبغي ان يجري ذلك في الضم بحائل مر انتهت (قوله واعتمده هو الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغنى وباتى عن  
سم تفصيل م (قوله يحرم تكريرها) أي بشهوة نهائية ومعنى (قوله تكريرها) أي المذكورات فيشمل  
المباشرة بحائل سم قول المتن (وتكره القبله الخ) قال الاسنوى والمراد بتكريرها ان يصير بحيث يخاف معها  
الجماع أو الانزال كقائه في التهمة وعلم من هذا أنها لا تحرم بمجرد التلذذها برلسى ولا يخفى انه إذا لم تحرم القبله  
بمجرد التلذذ لا يحرم النظر والفكر بمجرد ذلك بالأولى فيثبت قبل بحرمة تكريرها بشهوة يتعين ان يراد  
بالشهوة خوف الوطء أو الانزال سم (قوله في الفم) إلى قول المتن والاستحياء في المغنى لا قوله ولم تكره إلى  
المتن وقوله وبقي إلى المتن وكذا في النهاية لا قوله بلا خلاف (بلا حائل) قضية ما يأتي من التعليل الاطلاق  
قول المتن (ان حركت) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في نسخ المحلى والمغنى والنهاية لمن حركت بصرى  
اقول ويرجعها قول المصنف الاقوى والاولى بغيره الخ قول المتن (ان حركت شهوته) أي رجلا كان أو امرأة  
كاهو المنجى في المهمات بحجاف معها الجماع أو الانزال مغنى ونهاية قال ع ش قوله من بحيث يخاف معها  
الخ أي فلا يضرب انتصاب الذكر وإن خرج منه مذى اه (قوله كما افاده) أي التقيد بالحال (قوله كما افاده عدو  
الخ) عبارة النهاية وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصليهم ما حرك الى حركت لا لا يخفى له

الرمي (قوله فرج مس بدن امرد) فيه نظر (قوله نعم بحث الأذرعى الخ) اعتمده م (وكذا لو علم ذلك  
من عادته) وإنما يظهر التردد إذا بدره الانزال ولم يعلمه من عادته صرح م (قوله يحرم تكريرها) أي  
المذكورات يشمل المباشرة بحائل (قوله في المتن وتكره القبله لمن حركت شهوته) قال الاسنوى والمراد  
بتكريرها ان يصير بحيث يخاف معها الجماع أو الانزال كقائه في التهمة ولهذا عبر في الروضة بقوله يكره لمن



أن النبي دأب مع تحريك الشهوة الذي يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى لغيره تركها) حسماً للباب ولا نهائاً قد تحرك ولا نهائاً الصائم  
يسن له ترك الشهوات ولم تذكره لضعف ادائها الى الانزال (وقلت هي كراهة تحريم إن كان (١١٤ ع) الصوم فرضاً (في الاصح والله اعلم)

لا نهائاً لان حرمة ما مضى فيهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحريك فلا يفهم منه ما ذكر  
اصلاحيته للحال والاستقبال اه (قوله إن النبي) اي وجودا وعدمه (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط  
تحريك الشهوة نهائية (قوله وعدمه) اي عدم تحريك الشهوة قول المتن (والاولى لغيره الخ) اي لمن لم تحرك  
شهوته ولو شابا بمعنى قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعانة والمباشرة باليد كالنقل نهائية (قوله ترك  
الشهوات) اي مطلقة نهائية ومعنى (قوله ان كان الصوم فرضاً) اي واما النقل فيجوز قطعه بما شاء نهائية  
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالموت في أثناء صلاته وقبل لا كالموت في أثناء نسكه  
نهائية ومعنى قال ع ش قوله مروى بطل صومه اي فلا يعامل بمعاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل  
الطيب ونحوه في كفنهم كما يذكر استعماله للصائم وقوله مرفى أثناء صلاته اي فلا يذاب على ما فعله منها ثواب  
الصلاة ولا يثبت على مجرد ذلك كقطع ولا حرمة عليه حيث احرم وقد بقي من الوقت ما يسعها اه ع ش  
(وكذا قطع النية) اي نهارا ولا يقطعها ليلا يؤثر سم اي فيجب تجديد بها (قوله لآخره عنه) اي يستبين  
وزيادة معنى (قوله ذلك) اي التاخر (قوله نعم الاولى تركها) هذا في حق غيره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لانه لو فعله لبيان  
الجواز بل يثبت على فعله ثواب الواجب ع ش (قوله لانها بضعة فانه) هذا في المحجم واما الحاجم فربما افطر  
بوصول شيء الى جوفه بواسطة مس المحجمة وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب اخر قول المتن  
(لا ياتين) اي ليامن الغلط وذلك ان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل  
من المشرق نهائية (قوله دع ما يريك الخ) بفتح اوله وهو الافصح الاشهر من راب وبضمة من ارب اي ترك  
ما تشك فيه من الشهوات الى ما لا تشك فيه من الحلال كودي على بافضل (وبالاجتهاد) اي اما بغير اجتهاد  
فلا يجوز ولو بظن ان الاصل بقاء النهار معنى قول المتن (في الاصح) ويجب امساك جزء من الليل ليتحقق  
الغروب نهائية (قوله كوقت الصلاة) الى قوله ويفرق في النهاية والمعنى (وردوه بما صح الخ) واجاب  
الزركشي عن الرواية بانها بما فرض ما قاله في الشهادة التي يحكم بها القاضى ولا يلزم من ذلك عدم جواز  
الاعتماد على خبر الواحد اه وبحت السبكي والاذرعى انه لو اخبره من يثق به وصدقه ياتى فيه ما مرفى  
هلال رمضان لعاب (قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل  
عليه قوله ما قالوه في القبلة سم (قوله ويفرق بينه وبين هلال شوال) كان محله اذا لم يعتد صدق العدل ولا  
فقد تقدم للشارح اي كالتبعية والمعنى اعتماد قول الواحد لمعتد صدقه في شوال وان لم يكن عدلا فكيف  
بالعدل بصرى قول المتن (وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح  
كما علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم اي اذ يعتد فيها الجزم (قوله اي تردد  
الخ) شمل ظن عدم البقاء وفيه وقفة سم عبارة البصرى هل هو على إطلاقه بالنسبة لمسا اذا كان الطرف

حركت شهوته ولا يابن على نفسه قال اعنى الاسوى وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد التلذذ ونقل الامام  
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه اهر ولا يخفى انه اذا لم تحرم القبلة بمجرد التلذذ لا تحرم النظر والفكر  
بمجرد ذلك بالاولى فحيث قبل حرمة تكريرها بشهوة يتعين ان زاد بالشهوة خوف الوطء والآنزال فلا  
يحرمان بمجرد التلذذ بالاولى فقام له قال مرفى شرحه وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصلها  
تحريك الى حرمة لما لا يخفى لان حرمة ما مضى فيهم منه انه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحريك فلا  
يفهم منه ما ذكر اصلاحيته للحال والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) اي نهارا ولا يقطعها ليلا يؤثر  
(قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل عليه قوله ما قالوه في القبلة  
(قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما  
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله اي تردد) شمل ظن عدم البقاء وفيه

حرمت شهوته ولا يابن على نفسه قال اعنى الاسوى وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد التلذذ ونقل الامام  
في الظاهر عن بعضهم التحريك وخطاه فيه اهر ولا يخفى انه اذا لم تحرم القبلة بمجرد التلذذ لا تحرم النظر والفكر  
بمجرد ذلك بالاولى فحيث قبل حرمة تكريرها بشهوة يتعين ان زاد بالشهوة خوف الوطء والآنزال فلا  
يحرمان بمجرد التلذذ بالاولى فقام له قال مرفى شرحه وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصلها  
تحريك الى حرمة لما لا يخفى لان حرمة ما مضى فيهم منه انه قد جرب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تحريك فلا  
يفهم منه ما ذكر اصلاحيته للحال والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) اي نهارا ولا يقطعها ليلا يؤثر  
(قوله وبانه قياس ما قالوه في القبلة) هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كما قد يدل عليه قوله ما قالوه في القبلة  
(قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما  
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله اي تردد) شمل ظن عدم البقاء وفيه

الكل (اذ ظن بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا الوشك) اي تردد وان لم يستو الطرفان كما هو ظاهر (والله اعلم) لان الاصل بقاء  
الليل وحركته في البحر وجهين فيما راى غيره من اهل بطول العجز هل يلزمه الامساك بناء على قبول الواحد في هلال رمضان وقضيته بجميع الزوم

وهو متجه وقياس ما مران  
فاسقاطن صدقه كذلك  
(ولو اكل) او شرب (باجتهاد  
اولا) اى قبل الفجر فى ظنه  
(أو آخره) أى بعد الغروب  
كذلك (ف) بعد ذلك (بان  
الغلاط) وانما اكل نهارا بطل  
صومه (اى بطلانه إذ  
لا عبرة بالظن البين خطؤه فان  
لم يبن شىء صح صومه (أو)  
اكل أو شرب أو لا أو آخره  
(بلاظن) يعتد به فان هجم  
او ظن من غير اماره أو يائمه  
آخر الا او لا كاعلم بما مر  
(ولم يبن الحال صح ان وقع  
فى اوله وبطل) ان وقع (فى  
آخره) عملا باصل بقاء اكل  
منهما وان بان الغلط فيهما  
قضى او الصواب فيهما فلا  
وفارق القبلة إذا هجم فاصابها  
بانه ثم شك فى شرط انعقاد  
الصلاة وهنا فى المفسد  
والاصل عدمهما والمراد  
يبطل وصح هنا الحكم هما  
والا فالمدار على ما فى نفس  
الامر (ولو طلع الفجر)  
الصادق (وفى فقه طعام  
فلفظه) قبل ان ينزل منه  
شىء لجوفه بعد الفجر او بعد  
ان نزل منه لكن بغير اختياره  
او ابقائه ولم ينزل منه شىء  
لجوفه بعد الفجر ولا يعذر  
هنا بالسبق لتقصيره بما ساكه  
كالو وضعه بقمه نهارا (صح  
صومه) لعدم المتأني (وكذا  
لو كان مجامعا) عند ابتداء  
طلوع الفجر (فنزح فى الحال)  
اى عقب طلوعه فلا يفطر  
وان انزل لان النزح ترك

القوى طلوع الفجر او محله اذ لم يكن المترجح مبني على الاجتماع اما اذا كان مبني على الاجتماع فيعمل بمقتضاه  
ولعل الثاني اقرب اه اقول ومقابلة الشك هنا للظن قرينة على ان المراد بالشك تساوى الطرفين فقط (قوله)  
وهو متجه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقياس ما مر) اى فى هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) اى فى لزوم  
الامساك خبران والجملة خبر المبتدأ (قوله فى ظنه) تفسير مراد الاجتماع (قوله كذلك) اى فى ظنه (قوله فان  
لم يبن شىء) اى من الخطا والاصابة اى او بان الامر كما ظنه نهاية قال عرش هل يجب عليه السؤال عما يبين  
غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان الاصل صحة صومه اه (قوله ويائمه اخره الخ) اى من هجم  
او يظن بلا مستند فى اخر النهار دون اوله (بما مر) اى من قول المصنف وبحل بالا جتهاد فى الاصح مع قوله  
قلت الخ قول المتن (ان وقع) اى الاكل (فى اوله) يعنى اخر الليل (قوله فى اخره) اى اخر النهار نهاية (قوله)  
عملا الى قوله والمراد فى النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) اى حيث لا تصح صلاته (قوله والا فالمدار الخ) انظر  
ما مرته (قوله الصادق) الى قوله وقد حكى فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (لفلفظه)  
خرج به مالو امسكه فى فيه فانه وان صح صومه لا يمكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالمو وضعه فى فيه نهارا  
فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بما مر شرح الروض (قوله كالمو وضعه بقمه الخ) اى لانه وضع بلا غرض اذ  
لا غرض فى وضع الطعام فى فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه  
لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية ولو امسكه فى فيه فكالمو لفظه لكنه  
لو سبقه شىء منه الى جوفه افطر كالمو وضعه فى فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر اه قال عرش قوله مر كما مر  
اى فى قوله مر كان جعل المأفوقه او انفعه الخ وعليه فيقيدها بما لو وضعه فى فيه بلا غرض وحينئذ  
فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ فى شرح منجه لحل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه  
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذاما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع بقمه عدائمه  
ابتلعها ناسيا لكان الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا  
غرض اذ لا غرض فى امساك الطعام بقمه نهارا سم (قوله اى عقب طلوعه الخ) اى لما علم به واولى من ذلك  
بالصحة ان يحس وهو بما مر تبشير الصبح فينزح بحيث يوافق اخر النزح ابتداء الطلوع نهاية ومغنى (قوله)  
ان يقصده تركه) اى يقصد بنزعه ترك الجماع لا التلذذ نهاية قال عرش قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح

وقفة (قوله فى المتن) وفى فقه طعام فللفظه) قال فى شرح الروض وخرج بقوله فللفظه مالو امسكه فى فيه فانه وان  
صح صومه لا يمكنه لا يصح مع سبق شىء منه الى جوفه كالمو وضعه فى فيه نهارا فسبق منه شىء الى جوفه كما علم بما مر  
اه وقوله كالمو وضعه اى الطعام فى فيه لانه وضع بلا غرض اذ لا غرض فى وضع الطعام فى فيه نهارا فلا يلزم من  
الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيما لو وضع درهما بقمه لغرض نحو حفظه فنزل الى جوفه بل يحتمل الفرق  
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) يتامل مع قوله السابق لجرى به بقمه بلفظ الخ مع تقييد الشارح العجز  
بقوله نهارا وان امسكه ليلا الا ان يفرق بين ما فى الفم وبين ما فى بين الاسنان وفيه نظر ولعل الاولى ان يقال  
الكلام هناك فى جريان الريق به هذا لا يوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشباب الرملى ان المراد العجز حال  
الجريان قبل ان يمضى بعد القمر زمن يتمكن فيه من تمييزه ويجوز هنا فى سبق بعد مضى زمن بعد الفجر تمكن  
فيه من لفظه ولم يفعل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشكك بما تقدم فيما لوبق طعام بين اسنانه لجرى به  
ريقه ويجوز عن تمييزه رجاءى حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا يفطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا  
ان يفرق بان العذر هناك اظهر لان تنقية الاسنان من الطعام قد تشق وقد لا يشعر ببقاء الطعام بينها ولا  
كذلك الطعام فى الفم او يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه ومجه فليتأمل (قوله ولا  
يعذر هنا بالسبق) اى ويعذر بالنسيان اخذاما تقدم عن العباب وشرحه فيمن وضع شيئا بقمه عدائمه  
ابتلعها ناسيا لكان الوجه ان النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا  
غرض اذ لا غرض فى امساك الطعام بقمه نهارا (قوله كالمو وضعه بقمه نهارا) يحتمل ان يستثنى مالو وضعه

وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسه فان ظن انه لم يبق ذلك انظر وإن (١٣٤) نزع مع الفجر لغة غير ذوقه حتى الرائي

في جوازه إذا لم يبق إلا ما  
يسع الأيلاج دون النزع  
وجبهين ويغني بناء ماقاله  
الامام على الوجه المحرم  
وهو الا حوط الذي صدر  
به الرافي (فان مكث) بان  
لم ينزع حالا (بطل) يعني لم  
ينعقد كما صححه في المجموع  
وعجيب اختيار السبكي  
اظهار المتن مع قول الامام  
انه خيال ومحال والبند يجي  
كشيخه ابي حامد من قال به  
لا يعرف مذهب الشافعي  
ومع القول بالاول تلزمه  
الكفارة لانه لما منع  
الانعقاد بمكثه كان بمنزلة  
المفسده بالاجماع فان قلت  
ينافي هذا عدم وجوب  
الكفارة فيما لو احرم  
بجامع ما انه منع الانعقاد  
ايضا قلت يفسر بان  
وجوب الكفارة هنا  
اقوى منها ثم كما يعلم من  
كلامهم في البابين وايضا  
فالتحليل الاول لما اثر فيها  
النقص مع بقاء العبادة فلان  
يؤثر فيها عدم الانعقاد  
عدم الوجوب من باب اولي  
امالومضى زمن بعد طلوعه  
ثم علم به ثم مكث فلا كفارة  
لان مكثه مسبوق ببطلان  
الصوم ولا ينافي العلم باول  
طلوعه تقدمه على علمنا به  
لانا لا نكلف بذلك بل بما  
يظهر لنا

(فصل في شروط الصوم  
من حيث الفاعل والوقت  
وكثير من سننه ومكروهاته

صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الاطلاق  
استصحابا لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه اقول قول الشارح وإلا بطل كقول المغني فان لم  
يقصده بطل صومه كالصريح في أن الاطلاق مبطل وعبارة الحنفى فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة (قوله  
وقيد الامام ذلك) اي عدم الاقطار فيما اذا نزع في الحال (قوله فان ظن انه الخ) مفهومه وقضية التعليل  
بالتقصير أنه إذا تردد لا يفطر أي لأن الأصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المار قلت وكذا لو شك  
وليراجع (قوله فيما إذا لم يبق) اي من الليل (قوله وجهين) عن ابن خيران منع الأيلاج اي وهو الظاهر وعن  
غيره جوازه مغني (قوله بناء الخ) فاعل يذبح (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم اه سم (قوله صدر به  
الرافي) أي وشرح المنهج (قوله يعني لم ينعقد) كذا في النهاية والمغني (قوله لظاهر المتن) اي من الفساد بعد  
الانعقاد (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم إن استدام لظن أن صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم  
يقصده تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى شرح م اه سم (قوله قلت يفرق)  
ويفرق ايضا بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعدم فسد بخلاف ما اثم نهاية (قوله منها) أي  
من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما اثر فيها النقص) اي بان لم تجب البدنة بل اشاعة كما يأتي  
كردي (قوله عدم الانعقاد) فاعل يؤثر (قوله عدم الوجوب) مفعوله (قوله املو مضى) إلى الفصل في  
النهاية والمغني (قوله املو مضى زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام أن مدار البطلان على المكث بعد  
الطلوع وإن لم يعلم به و مدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على حج اه ع ش (قوله ثم  
مكث) أي أو نزع حالانهاية ومغني (قوله ولا ينافي) عبارة المغني والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول طلوع الفجر  
لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمنا به اجيب باننا إنما تعبدنا بما اطاع عاياه ولا معنى للصبح إلا طلوع الضوء وللتأخر  
وما قبله لا حكم له فاذا كان الشخص عارفا بالالوقات ومنازل الفجر ورصد بحيث لا حائل فهو اول الصبح المعتبر  
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) (قوله من حيث الزمن) إلى قوله وقول القفال في  
النهاية والمغني إلا قوله أي بنية الصوم إلى المتن (قوله وكثير من سننه الخ) أي وفي كثير الخ (قوله قابلية الوقت)  
أي ويأتي في قول المصنف ولا يصح صوم يوم العيد الخ قول المتن (الاسلام) قضية لإطلاقهم اشتراط الاسلام في  
جميع النهار وقول شرح الروض وغيره انوار تدفي بعضه بطل صومه بطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام  
في بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاويه سم يتصرف (قوله بأي كفر كان الخ) أي أصليا كان  
او مرتد او لو ناسيا للصوم قال الاذغرى تضمنت عبارة شرح المذهب انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في  
يومه أنه لا يفطر ولا أحسب الاصحاب يسمون به ولا أنه أراد ان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم أنه  
يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هنا نهاية ومرو يأتي في الشرح وعن سم ما وافقه قول المتن (والعقل)

بقدر العادة للحاجة (قوله على الوجه المحرم) اعتمدهم (قوله في المتن فان مكث بطل) نعم ان استدام بظن  
ان صومه بطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصده تلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي  
والرويانى شرح م (قوله قلت يفرق الخ) ويفرق بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد  
ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار معلق الاطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة  
فيه فتعلقت بآخره ثلاثا لوجاهة نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر إذا المهر في النكاح  
يقابل جميع الوطئات شرح م (قوله املو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار  
البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به و مدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به  
(فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته) (قوله في المتن الاسلام)  
في فتاوى السيوطي اذا ارتد الصائم ثم عاد إلى الاسلام في بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب  
البحر المستلة وحكى فيها وجهين مبينين على أن نية الخروج من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

(شرط صحة الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأي كفر كان إجماعا (والعقل)

أى التمييز ( والنقاء من  
الحيض والنفاس ) اجماعا  
( بجمع النهار ) قيد في  
الاربعة فلو طرا في لحظة  
منه ضد واحد منها بطل  
صومه كالمولود ولم ترد ما  
ويحرم كما في الانوار على  
حائض ونفساء الامساك  
أى بنية الصوم فلا يجب  
عليها تعاطى مفطروا كذا  
في نحو العيد خلافا لمن  
أوجب فيه وذلك اكتفاء  
بعدم النية ( ولا يضر النوم  
المستغرق ) بجمع النهار ( على  
الصحيح ) لبقاء اهلية الخطاب  
فيه وبه فارق المغنى عليه  
فان استيقظ لحظة صبح  
اجماعا ( ولا يظهر ان الاغناء  
لا يضر إذا افاق ) يعنى خلا  
عنه وان لم توجد افاقته منه  
كان طلع الفجر ولا اغناء  
به وبعد لحظة طرا الاغناء  
واستمر الى الغروب فهذا  
خلافا لافاق والحكم واحد  
كاهو واضح ( لحظة من  
نهاره ) اكتفاء بالنية مع  
الافاقة في جزء وكالاغناء  
السكر و قول الفقهاء لو نوى  
ليلا ثم استغرق سكره  
اليوم صبح لانه مخاطب اذا  
لا تلزمه الاعادة بخلاف  
المغنى عليه ضعيف و هو  
من زعم حمل كلامه على غير  
المتعدى لانه مصرح بانه في  
المتعدى ( تنبيه ) وقع  
هنا عبارات متشابهة فيمن  
شرب دواء ليلا فزال

أى فلا يصح صوم المجنون والطفل العقيد والشيعة ويصح من صبي مميز مغنى ( قوله أى التمييز ) الاول أن يفسر  
العقل هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز في نواضع الوضوء ع ش عبارة سم قد يراد عليه أى التفسير بالتمييز ما  
ياتى من صحته مع استغراق النوم ، وجود نحو الاغناء والسكر فيما عدا اللحظة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى  
جميع النهار فان اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل اه ( قوله ضد  
واحد منها ) أى ردة او جنون او حيض او نفاس نهاية ومغنى قال ع ش قوله من ردة أى ولو ناسيا كما تقدم  
اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام فى بقية النهار اه اقول بل يصح بذلك قول  
الشارح فى لحظة منه الخ ( قوله كالمولود ) الخ أى خلافا لما قد يفهمه ضيقه مغنى ( قوله ولم ترد ما ) أى كما  
صححه فى المجموع والتحقيق نهاية واسنى زاد المغنى لانه لا يتخلو عن بلل ، إن قل اه عبارة سم وقد يوجه  
البطلان بأن الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة اه ( قوله أى بنية الصوم الخ ) ينبغى أن يقال على  
قصد التعبد به وإن لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد يشرع كذا فى تارك النية فقصده تلبس  
بعبادة فاسدة ثم رايت الفاضل المحشى نية على ذلك فقال ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا إذا كان  
على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على إطلاقها لان فيه مبادئة للشرع حيث امرهما  
بالافطار لحشية الضرر ومنه يذهب الضعف ثم رايت بخط بعض الفضلاء نقلا عن المجموع ولو امسكت لانية  
الصوم ثم تائم وإتماما ثم إذا نوتته وإن كان لا يعتقد اه بصري وينبغى حمل كلام المجموع على ما مر منه ومن  
سم ( قوله خلافا لمن أوجب فيه ) أى أوجب التعاطى فى نحو يوم العيد ( قوله وذلك ) أى عدم وجوب  
التعاطى ( قوله فان استيقظ الخ ) أى التائم قول المتن ( لا يضر إذا افاق الخ ) أى فان لم يبق مغنى قول المتن  
( إذا افاق لحظة ) ظاهره ولو كان الاغناء بفعله وفى حج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله  
بطل صومه ع ش وقوله بفعله أى لغير حاجة ( قوله يعنى خلا ) ثم ( قوله فهذا خلى ) كذا فى اصله رحمه الله  
تعالى بخطه الاول بالف والثاني بياض فليتنظر ما وجه ذلك بصري ( قوله وكالاغناء السكر ) فلو شرب فسكر  
ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صح فى بعضه فهو كالاغناء فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ  
بما مر أن عقله هنا لم يزل نهاية أى بل تغطى فقط قال ع ش قوله من وقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى  
بسكره ام لا وبه صرح سم على التهمة وصرح بمثله ايضا فى الاغناء فليراجع اه عبارة الرشد شمل ما إذا  
كان متعدبا وبه صرح اشهاب سم فى غير موضع خلافا لاشهاب خج اه ( قوله لو نوى الخ ) أى السكران  
( قوله صح ) أى صومه بإعجاب واعل ثمرة الصحة مع لزوم الاعادة كما ياتى عدم إثم الترك وان لا يجوز  
لغيره ان يطعمه ( قوله لانه مصرح الخ ) أى بدليل تعليقه بقوله لانه مخاطب كرى زاد سم ولان غير  
المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه ( قوله وقع هنا عبارات متشابهة الخ ) الذى يظهر فى الجمع  
بين مقالتي البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مفروض فى زوال العقل بشرب  
الدواء ومثل شرب الدواء حينئذ السكر والحاصل ان كلا من السكر وشرب الدواء ان ازال العقل الحق  
بالجنون أو غيره الحق بالاغناء ثم رايت الفاضل المحشى نية على من التنبيه من خلل وتنافى فن رام تحقيق  
فانه لا يصح فى المسئلة المغنى عليها وقضية إطلاقهم اشتراط الاسلام فى جميع النهار وقوله فى شرح الروض  
وغیره فلو ان تدعى بعضه بطل صومه البطلان وإن عاد للاسلام ( قوله أى التمييز ) قد يراد عليه ما ياتى من صحته مع  
استغراق النوم ووجود نحو الاغناء والسكر فيما عدا اللحظة مع أنه لا تمييز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان  
اراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليتأمل ( قوله ضد واحد منها الخ ) من  
الضد الردة وظاهره وإن عاد للاسلام فى بقية النهار ( قوله كالمولود ) الخ أى لم ترد ما ( قوله ضد واحد منها الخ ) من  
فى المجموع وقد يوجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المنة ( قوله أى بنية الصوم )  
المتجه أنه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم ليلا بل ينبغى تحريم الامساك ولو بدون نية صوم مطلقا إذا كان  
على وجه اعتقاد كونه عبادة ( قوله لانه مصرح بانه فى المتعدى ) أى بدليل تعليقه ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه مراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول لعل صوابه الثاني ولا فلا ينسجم مع الحاصل الآتي في كلامه وعبارة السكردي على بافضل عند قول شرحه ولا يبصر الاغماء والسكر الذي لم يعتد به إن افاق لحظة في النهار نصها اما إذا تعدى به قيامه وبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دواء مزبلا لعقل ليلا تعدى فان كان الحاجة فهو كالأغماء فان استغرق النهار بطل صومه ويلزمه القضاء ولا اثم وإن لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء واما الجنون من غير تسبب فيه فتى طرأ في لحظة من النهار او في جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ما خص ما اعتد به اشرارح او لا في الحفة ما خصاله من شرح العباب له ثم اضطرب كلامه اضطرابا عجيبا وتناقض تناقضا غريبا وقد بينت ذلك في الاصل واوضحته بالمألم من سبقني اليه (قوله ان شرب الدواء) أي ليلا مع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر وقوله والاغماء) أي مع التعدى في الاول ولعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الآتي آنفا وحلاهما على ما هو الغالب فيهما (قوله ليلا) الاولى تاخيرها عن الاغماء ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرت) أي زوال التمييز بشرب الدواء والسكر والاغماء (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالأغماء فها قل واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارة وهو ظاهر غير انه ان تسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه سم وقوله ظاهر عبارة الخ فيه نظر فان قول اشرارح لآتي فان كان متعديا بطل الصوم واثم صريح في الاثم (قوله في الكل) أي في شرب الدواء والحاجة وغيرهما والسكر والاغماء (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر لاذلا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى لا يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى فيهما اثم لم يزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارة وهو وجداني في بعض النهار فقط إذا افترض ان تناولهما كان ليلا سم وقوله وهو متجه الخ فيه ما مر آنفا ثم رأيت ما يأتي عن السكردي في حاشية قول اشرارح وعدم صحته في الاول (قوله منها) أي زوال التمييز بالدواء والاغماء والسكر (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك دفعه بما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى فيه على صده (قوله وقول المتولى وغيره المتداوى الخ) أي فيما إذا استغرق زوال عقله جميع النهار كردى على بافضل (قوله لا في عدم القضاء) ليأتمل مع قوله الآتي ولا قضاء ولا اثم بصري (قوله وفي الجموع) زوال العقل الخ أي التمييز

صومه مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) أي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) قضيته ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان ووجوب القضاء كالأغماء فها قل واثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعد به داخل في عبارة وهو ظاهر غير انه ان تسبب في الاغماء لغير حاجة لا اثم فيه (قوله وان وجدوا احدهما الخ) شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر لاذلا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو تعدى بل ظاهر إطلاقهم عدم الاثم حينئذ ايضا وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت او يورث ضررا بل لا وجه ايضا للبطلان في شرب الدواء والمسكر ولو تعدى فيهما اثم لم يزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارة وهو وجداني في بعض النهار فقط إذا افترض ان تناولهما كان ليلا فليأتمل (قوله وان وجدوا احدهما في بعض النهار) ان كان الفرض ان شرب الدواء والمسكر وقع في الليل فالوجه صحة الصوم حيث افاق لحظة ولم يزل عقله وان تعدى فلا يصح تفصيل في البطلان او وقع في النهار فلو جه البطلان مطلقا كتناوله المفطر فلا يصح التفصيل المذكور أيضا فليأتمل (قوله في بعض النهار) أي والفرض ان تناول الدواء والمسكر كان ليلا كما هو صريح عبارة وهو لا اثم يصح قوله او غير متعد به الخ فتأمل (قوله فان كان متعديا به بطل الصوم) هذا لا يأتي في شرب الدواء والحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي الجموع) زوال العقل أي التمييز بدليل وبمرض الخ وإذا زال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه كما يأتي انه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل أن شرب الدواء والحاجة أو غيرها والسكر ليلا والاغماء ان استغرت في النهار اثم في السكر والدواء لغير حاجة وبطل الصوم ووجوب القضاء في الكل وإن وجد واحد منها في بعض النهار فان كان متعديا به بطل الصوم واثم أو غير متعد به فلا اثم ولا بطلان وقول المتولى وغيره المتداوى كالمجنون معناه انه مثله في عدم الاثم لافي القضاء لان المجنون لا يمنع له بخلاف المتداوى وفي الجموع زوال العقل بمحرم يوجب القضاء

بدليل وبمرض إذ زوال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على المجنون سم (قوله زوال العقل) أي في جميع النهار (قوله وإثم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كرى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي فيما إذا استغرق الزوال جمع النهار بدليل قوله كالأغما إذ لا يلزم القضاء فيه إلا حينئذ كرى على بأفضل (قوله وبه) أي بما مر عن المجموع وقال السكردى أي بالحاصل اه (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قد يقال إذا صح الصوم مع إفاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره إذا إفاقة لحظة بالأولى وإيضافه منافي لما قدمه في قوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار فإن كان متعددا به الخ فليتامل بصري ويأتي عن سم أنهما يوافقاه (قوله وعدم صحته في الأول الخ) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما إلى قوله أو غير متعد به فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً للشرب الدواء الحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافي المذكور على ما إذا زال العقل الحق في فإن كان الشرب للتداوي فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل سم عبارة السكردى على بأفضل وما ذكره في معنى كلام الرافي ففيه نظر من وجوه منها أنه مناقض لما نقله عن حاصل ما في شرح العباب أما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدى في الدواء أو الأغما أو السكر يبطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافي قد شرب الدواء سفها فباله إذا إفاقة لحظة صح صومه وأما في الشق الأول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه لم يعتد في شرب الدواء أو الأغما أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا إثم ولا بطلان فباله هنا حكم بعدم صحة الصوم أن وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشق الثاني من كلام المجموع قال أنه كالأغما فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا يثم بالترك أي بترك أداء الصوم أو لا فباله هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له عماذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمعتمد أن الجنون بطوره في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالأولى كاصرحوا به في المتن فضلا عن غيرهما وإطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بقله أو لا وأما الأغما والسكر فإن إفاقة لحظة في النهار صح صومه وإلا فلا وهذا أيضا قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الأغما والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقا وأما أن تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسياق ما فيه وأما الإثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة وإلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء الحاجة فيه ثلاثة أرا متباعدة ماخوذة من كلامهم أصريحا وتلويحا أحدها لزوم القضاء أن استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقا وثالثها عدم لزومه مطلقا وأن شربه سفها ففيه هذه الآراء الثلاثة أيضا إلا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتامل سم (قوله الحاجة) قياس كلامه المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرأيت بخطه رحمه الله لغير حاجة ثم ضرب على لغير وزيدت لا قبل

وعدم صحته في الأول أن وجد في لحظة) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار إلى قوله أو غير متعد به فلا إثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً للشرب الدواء الحاجة فانه أحد المذكورات بقوله وإن وجدوا أحدهما فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوي فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب وإلا فهذا أيضا جنون وإن كان سفها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدى به حينئذ كما يجب القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليتامل سم (قوله أي إن كان الحاجة) الوجه أنه كالأغما وإن لم يكن الحاجة في أنه أن استغرق ضر وإلا فلا يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجدوا أحدهما في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

وإثم الترك وبمرض أو  
دواء الحاجة كالأغما  
فيلزمه قضاء الصوم دون  
الصلاة ولا يثم بالترك  
اه وبه يعلم أن التشبيه في  
قول الرافي شرب الدواء  
للتداوي كالجنون وسفها  
كالسكر إنما هو في صحة  
الصوم في الثاني إذا إفاقة  
لحظة وإلا فلا ويلزمه  
القضاء وعدم صحته في  
الأول أن وجد في لحظة  
ولا قضاء ولا إثم وعلى  
هذا يحمل أيضا حاصل  
ما في المجموع عن البغوى  
أن شرب الدواء كالأغما  
أي إن كان الحاجة

(ولا يجوز ولا يصح)  
صوم في رمضان عن غيره  
وإن أبيض له فطره لنحو  
سفر لأنه لا يقبل غيره  
بوجه ولا (صوم العيد)  
الفطر والاضحى اتساقا  
رواه الشيخان (وكذا  
التشريق) ولو لم يتمتع (في  
الجديد) وهى ثلاثة بعد يوم  
النحر للنهي الصحيح عن  
صيامها (ولا يحل) أى ولا  
يجوز (التطوع يوم الشك  
بلا سبب) لما صح عن عمار  
رضي الله عنه من صام يوم  
الشك فقد عصى أبا القاسم  
عليه السلام ولا تختص الحرمة به  
بل يحرم صوم ما بعد نصف  
شعبان ما لم يصله بما قبله أو  
يكن لسبب مما يأتى ولو افطر  
بعد صومه المتصل بالنصف  
امتنع عليه الصوم بعده بلا  
شك مما يأتى ازوال  
الاتصال المجوز لصومه  
(فلو صامه لم يصح في الاصح)  
كيوم العيد بما مع التحريم  
للذات أو لازمها (وله)  
من غير كراهة (صومه  
عن القضاء) ولو نقل كان  
شرع في نقل فافسده  
(والنذر) كان نذر صوم  
يوم كذا فوافق يوم  
الشك أمانذر صوم يوم  
الشك فلا ينعقدو الكفارة  
مشاركة لبراءة ذمته ولأن  
له سببا جازا كتنظيره من  
الصلاة في الوقت المكروه

حاجة فلعل هذا من اصلاح غيره بصري وقوله وقياس كلامه المتقدم الخ لعله أراد به الحاصل المارو يظهر ان  
ماخذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر ان قياسه اسقاط لفظة غير (قوله) ولا يجوز ولا  
يصح صوم في رمضان الخ تقدم في شرح ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغنى عن ذلك سم وقد يقال إنما  
اعاده الشارح لاستيفائه اقسام الوقت الذى لا يقبل الصوم (قوله) ولا صوم العيد الخ) ولو عن واجب ولو نذر  
صومه لم ينعقد نذر مغنى ونهاية (قوله الفطر) الى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله المذات أو لازمها وقوله  
كان نذر الى امانذرو كذا في المغنى إلا قوله لو افطر الى المتن (قوله) اتساقا رواه الشيخان في هذا التعبير قصور  
عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المغنى وللإجماع اه قول المتن (في الجديد) وفي القديم يجوز  
صومها للمتمتع إذا عدم الهدى عن الايام الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها نهاية زاد المغنى واختاره  
المصنف اه (قوله) أى لا يجوز أى يحرم ولا يصح مغنى قول المتن (بلا سبب) أى يقتضى صومه وأفهم كلامه  
انه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة لقاعدة لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المغنى فان قبل هلا  
استحب صومه ان اطبق الغيم خروجا من خلاف الامام احمد حيث قال بوجوب صومه حيثما وجب بانا  
لا نراعى الخلاف إذا خالف سنة صريحة وهى هنا خبر فان غم عليكم فاكلوا عداة شعبان ثلاثين اه وتقدم في  
الشرح أول الباب ما وافق هذه الزيادة (قوله) ما لم يصله بما قبله يظهر أن محله بالنسبة الى اليوم الأخير منه  
ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلقا لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري ويأتى عن  
سم عند قول الشارح احتياطاً وعن ع ش قبيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصرح بخلافه (قوله)  
ولو افطر بعد صومه الخ) أى فلو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لأنه  
صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله نهاية قال ع ش أى فشرط الجواز ان يصل الصوم الى آخر الشهر ففى  
أفطر يوم ما من النصف الثانى حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة كما هو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان  
بقصد ان لا يصوم اليوم الأخير والنصف الأخير بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه  
نظر الاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظر للقصد والاتصال (قوله) أو لازمها) أى لازم ذات الصوم  
وهو الاعراض به عن ضيافة الله تعالى (قوله) كان شرع الخ) أى وكان لفضل المؤقت كصوم عرفه وعاشوراء فانه  
يستحب قضاءه مطلقا شديداً وع ش (قوله) كان نذر صوم يوم الخ) أى ونذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم  
الشك عنه سم ونهاية (قوله) امانذر صوم يوم الشك فلا ينعقد) أى كنذر ايام التشريق والعيدين لأنه معصية  
نهاية قال ع ش قوله مر امانذر صوم يوم الشك أى ما يصدق عليه انه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك  
انه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره) تقدم في  
شرح ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان ما يغنى عن ذلك (قوله) فى المتن وله صومه عن القضاء والنذر الخ) وافهم  
كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة لقاعدة لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر اقول  
يتأمل فيه قال في الروض قال يعنى الاسوى فلو اخر صومه ما ليقعه يوم الشك فقياس كلامهم فى الاوقات المنهى  
عنها بحرمة اه كلام شرح الروض فان قلت هذا ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه اذا في هذا  
الوقت اعنى يوم الشك ايضا فهو نظير للعصر إذا قصد تأخيره للاصفرار فانه ينعقد لانه صاحب الوقت قلت  
يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم تؤقت بخصوص يوم الشك والحاصل ان العصر  
إنما ينعقد وقت الاصفرار مع تحرى تأخيرها اليه لانه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يعين له وقت  
بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال ذى الحجة يوم الجمعة مثلا ثم  
يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت الذى هو التاسع  
من يوم الجمعة لسكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة ام يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان  
القعدة ائفى شيخنا الشهاب الرملى بالثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب  
(قوله) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك) أى او نذر صوم يوم ثم اراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه لم يذرع صوم يوم بعينه كالتحريم الآتي فلا تم طرأ شك في ذلك اليوم تبيين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح الممار انفا كان نذر صوم يوم كذا الخ ولعله لم يطالع عليه فليراجع (قوله ومن ثم ياتي في التحريم هنا الخ) قال الاسنوي ولو اخر صوم ما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه نهاية واسنى ومغنى قال ع ش قوله مر فلو اخر صوم ما لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم الخ معتمد بل وقياس ذلك ايضا انه لو تحرى تأخير له لوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه ايضا ولم يتعقد ع ش وقال سم فان قلت هذا اى مامر عن الاسنى ظاهر في نحو القضاء ونحو الكفارة لانه اداء في هذا الوقت اعنى يوم الشك ايضا فهو نظير العشر إذا قصد تأخيرها للاصفرار فانه يتعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقف العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم وقت بخصه وصوم يوم الشك اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاء ولم يحسب ذلك ورد الله حتى يصومه عن القابل لإيعاب قال سم لو اختلفت عاداته فيذبحى اعتبار عام اخر العادات واظن شيخنا الشهاب الرملى افاق بذلك اهـ وقال ع ش وكتب سم على شرح البهجة وقد يشكك تصور العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب متعنع فيحتاج لعادتين قل الكلام اليها في تاسا ل ويحجب بان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عاداته كان اعتداد الاثنين في عام والخميس في اخره فليعتبر الاخير ونقول كل صار عادة له فيه ونظرو ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيجتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن إفتاء والد الشارح مر ان العبرة بعاداته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله كان اعتداد سر داه وم) انظر ما تصوره الخالى عن اعتياد الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبتت عاداته المذكورة بمرة كما افق به الوالد رحمه الله (قوله بمرة) وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطر باقية فوافق يوم الشك يوم ما لو دام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك ووافق اليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام بما قبل الانتصاف علم أنه وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له ع ش وفي الكردى على بافضل عن فتاوى اشرار ماضيه والذي يظن انه يكتب في العادة بمرة إن لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم الشك وإن كان افطر قبل ذلك لان هذا يصح عليه عرفانه معتاده وإن تخلل بين عاداته وصومه بعد النصف فطره واما اذا اعتاد مر ذ قبل النصف ثم افطر من الاسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين اخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يطل العادة فاذا صامه ثم افطر من اسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم ياتي في التحريم هنا مامر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتاد سر داه أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لحبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبتت العادة هنا بمرة (وهو) أى يوم الشك الذى يحرم صومه بسببين كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان إذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله في المتن: وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عاداته فيذبحى اعتبار عام آخر العادات واظن شيخنا افق به (قوله قال بعضهم وثبتت العادة بمرة) افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى وقد يستشكل تصور العادة إذ لا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب وماراة الاولى التي ثبتت بها العادة لا سبب لها فيمتنع ويحجب بتصورها بأن يصوم قبل النصف يوم ما عينا كالالاثنين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم رأيت في شرح العباب اشار إلى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت الورد بمرة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بمرة جاز له صوم يوم الشك إذ وافق ذلك فيه نظرو قياس كلامهم في الخيض وغيره نعم إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعروضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرها بمرة أو بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان او نصفه الثاني مع اليوم الذى قبله فهل له الاقتصار على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصور به ايضا فائتمل فان الظاهر أن ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادة له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عاداته اعتبار عام اخر العادات



يظن صدقه فهو مخالف  
 عبارة أصله وعجيب كون  
 شيخنا لم يذبه على ذلك وهي  
 إذ وقع في الالسن أنه روى  
 ولم يقل عدل أنا رأيته أو  
 قاله ولم يقبل الواحد أو قاله  
 عدد من النساء أو العبيد  
 أو الفساق وظن صدقهم  
 انتهت فظن الصدق إنما  
 اشترطه في قول غير الأهل  
 لافي التحدث فالوجه أنه  
 لا يشترط فيه ظن صدق بل  
 تولد شك كما ذكرته (برؤيته)  
 أي بان الهلال روى ليلته  
 وأن أطبق الغيم على الأوجه  
 ولم يعلم من رآه (أو شهد)  
 أي أخبر إذ لا يشترط ذكر  
 ذلك عند حاكم من ثم عبر  
 أصله بقال (بهاصيان أو  
 عبيد أو فسقة) أو نساء وظن  
 صدقهم أو عدل وردو بكفي  
 اثنان من كل على ما أخذ من  
 كلام الروضة واشترط  
 العدد هنا بخلاف ما روي  
 التية احتياط فيهما فان  
 فقد ذلك حرم صومه لكونه  
 بعد النصف لا لكونه يوم  
 شك ومر أول الباب بان من  
 اعتقد صدق من أخبره من  
 هؤلاء لزمه الصوم ويقع  
 عن رمضان وقد جمعوا بين  
 ماؤهم كلامه من التنافي  
 ثم وفي التية وهنا بامور  
 كثير ذكرتم مع ما فيها في

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضرب تخلفه فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر  
 لي الآن ولعلنا نرد ادافيه علما أو نقلا فنشدهاه وهذا بخلافه اطلاق ما روي عن شوفي سم ما يوافق هذا  
 الاطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحديقهم الشك (الخ) هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل احد  
 حتى لا يحرم صومه من حيث انه يوم شك على الخالي عنهما الظاهر نعم وان اقتضى كلام الاذرعى المنقول في  
 النهاية خلافه بصري اقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل احد من المحال العادى كما هو  
 ظاهر (قوله) واما قول الروض (الخ) أى بدل قول المصنف إذ اتحدث الخ قوله من يظن صدقه) معناه من  
 شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احتراز اعماليس كذلك فان تحديه  
 لا يؤثر شيئا ولا شكوا وحيد فلا إشكال على الروض ولا عجيب في سكوت شرحه فليتامل سم (قوله) وهي) أى  
 عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت (وقول الروضة وظن صدقهم) يحتمل عوده إلى الجميع بل هو الظاهر  
 بناء على ما صرحوا به في الوقف من ان القيد الاخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتامل ثم رابت  
 الفاضل المحشى قال قول الروضة يظن صدقه معناه ما من شأنه الخاه بصري (قوله على الوجه) أى خلافا  
 لصاحب البهجة حيث قيده بعدم اطباقه نهايته وغنى (قوله) أو نساء) إلى قوله وقد جمعوا في النهاية والمغنى  
 إلا قوله واشترط العدد إلى ومر (قوله) ورد) أى على المرجوح السابق ع شى أو لا مراخر (قوله) ويكفى  
 اثنان (الخ) ومثلها الواحد كما يأتي ع ش (قوله) احتياط فيهما) يتامل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه  
 ان وجد المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا سم ولك  
 ان نجيب بان المراد كما عبر به غيره احتياط للعبادة وتجرى بها (قوله) وقد جمعوا (الخ) قال الاذرعى يجوز ان  
 يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لافي افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو  
 اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد  
 والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاه وهو حسن جدا سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول  
 كلامه ووافقه أى الاذرعى المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه مذكور يجب عليه الصوم كما تقدم  
 عن البغوى في طائفة أول الباب وتقدم في اثنائه صحة نية المعتقد أى الظان لذلك ووقوع الصوم تتر رمضان  
 إذ اثنان كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أى لان يوم الشك الذى يحرم  
 صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صحة نية منه ووجب عليه الصوم  
 وهذا موضعان وفى هذا رد على قول الاسوى ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة  
 اوجه فى موضع يجب وفى موضع يجوز وفى موضع يمنع اه (قوله) ما قدمته فى بحث النية) حاصل ذلك وما  
 اختاره الشارح مر ان ظن صدق هو لا مصلح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبره صح  
 صومه اعتمادا على هذه النية وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا إذا لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن  
 وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتمادا على ذلك رشيدى (قوله) لا نأخذنا) إلى قوله وقصيته فى النهاية والمغنى  
 (قوله) لا نأخذنا فيه (الخ) أى فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لخبر المار ولا اثر لظننا رويته لولا  
 السحاب لبعده عن الشمس لو كانت السماء مصحبة وترأى الناس فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقبل

(قوله) عن الروض من يظن صدقه) معناه من شأنه ان يظن صدقه بان يكون حاله مما يصلح لظن  
 صدقه لكنه لم يظن احتراز اعماليس كذلك فان تحديه لا يؤثر شيئا ولا شكوا وحيد فلا إشكال على الروض  
 ولا عجيب في سكوت شرحه فليتامل (قوله) احتياط) يتامل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجه  
 المجوز لصحة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقا أو لا يجوز مطلقا (قوله) ومر أول  
 الباب ان من اعتقد صدق من أخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا (الخ) قال الاذرعى  
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لافي افرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم  
 وهو اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برويته  
فقبل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نها قال ع ش قوله م وقيل هو يوم شك انظر  
ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير إذ يفرض انه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من  
شعبان وصومه حرام ثم رايت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله وإذا اتفه شعبان حرم الصوم الخ هذا  
قديو جب أنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل  
يتمتع صوم كل واحد منهما إلا ان تحمل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين  
بخلاف غيره فليتأمل اه وقديقال ايضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما قال ان كان اليوم الفلاني يوم  
شك فمبدي حرا ونحوه فيؤاخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول  
شيء كافى الجواره وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر  
شرح م اه تم قال ع ش قوله م وهو محتمل معتمداه وقال الرشيدى وقضيته اي ما في الجواره ايضا  
عدم حصولها بالاستقاء او ادخال نحو عود في اذنه او احليله او نحو ذلك وإن كان مذكرا هم من التعليل  
بأن ذلك اهو قال الشارح في الايعاب ما نصه وعبراى المصنف كالقمولى بتناول المفطر لانه انظر بالغروب  
وقضيته حصول أصل السنة بسائر المناسبات للصوم كاجماع اه وجمع شيخنا بما نصه فان لم يجد إلا الجماع أفطر  
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما إذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) ينبغى سن ذلك  
ولو مارا بالطريق ولا تنخرم صومه به اخذنا مذكروا من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا  
بالطريق ع ش (قوله إذا تيقن الغروب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهاد  
وشك في حرمهما كما مر ذلك مغنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهاية ومحل النذب إذا تحقق  
الغروب وظنه بامارة اه قال ع ش قوله م وظنه بامارة قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر  
إذا ظن الغروب بالا جتهاد وهو مقتضى لنذب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا اي عدم سن  
التعجيل مع عدم تيقن الغروب هو المعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الزبد للجمال الرملى وخرج بعلم  
الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية ومحل النذب إذا تحقق الغروب أو  
ظنه بامارة انتهى اه (قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغى ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب  
احرامه وكان بحيث لو افطر على نحو التبرقى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته  
الجماعة او فضيلة اول الوقت او تكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر  
وهذا لا ينافى ان المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في  
حق الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه اليه لان التوقان غير  
لازم هنا وكلامنا عند عدمه سم (قوله للخبر الصحيح لزال الناس) زاد الامام احمد واخرجوا المحجور ولما  
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشعة يؤخرونه إلى ظهور النجم ايعاب وكذا في المغنى  
إلا قوله وكثير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره ان يؤخره ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به نقله

(ويسن تعجيل الفطر)  
إذ تيقن الغروب وتقديمه  
على الصلاة للخبر الصحيح  
لا يزال الناس بخير ما عجلوا  
الفطر ويسن كونه وإن  
تأخر كما أفادته عبارة أصله  
(على تمر)

والنساء بل هو رمضان في حقه قطعاه وهو حسن جدا (قوله في المتن ويسن تعجيل الفطر) اي بتناول شيء  
كافى الجواره وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح  
م ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضيلة وإلا فلا بأس به كما في المجموع عن نص الامام شرح م  
(و تقديمه على الصلاة) ينبغى ان يستثنى ما لو اقيمت الجماعة واحرم الامام او قرب احرامه وكان بحيث لو  
أفطر على نحو التبرقى بين أسنانه وخشى سبقه إلى جوفه ولو اشتغل بتنظيف فقه فاته الجماعة أو فضيلة أول الوقت  
وتكبير الاحرام مع الامام فينتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافى ان المطلوب  
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً وتعارض في حق الواحد منهم مثلاً  
ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعام تنوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا

وأفضل منه رطب وجد لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات (٤٢١) فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن

حسا حسوات من ماء وقصيته  
عدم حصول السنة بالسر  
وان تم صلاحه وبالأولى مالم  
يتم صلاحه ولو قيل بالالحاق  
في الأول لم يبعد (ولا) تيسر  
له أحدهما أي حال إرادة  
الفطر فلو تعارض التعجيل  
على الماء والتأخير على التمر  
قدم الأول فيما يظهر لان  
مصلحة التعجيل فيها حصة  
تعود على الناس أشير إليها  
في لا يزال الناس إلى آخره  
ولا كذلك التمر وفي خير  
سنده حسن أحب غبادي  
إلى عملهم فظرا (فما) للخبر  
الصحيح إذا كان أحدكم  
صائما فليفطر على التمر زاد  
الشافعي في روايته فانه يركه  
فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه  
طهور وأخذ منه ابن المنذر  
وغيره وجوب الفطر على  
التمر والتثليث الذي أفاده  
المتن في التمر والخبر في الكل  
شرط لكال السنة لا لأصلها  
كالترتيب المذكور فيحصل  
أصلها بأي شيء وجد من  
الثلاثة فيما يظهر ويظهر  
أيضا في عمر قوت شبته وماء  
خفت أو عدمت شبهته ان  
الماء أفضل لكن قد يعارضه  
حكم المجموع بشذوذ قول  
القاضي الأول في زماننا الفطر  
على ماء بأخذه بكفه من النهر  
ليكون أبعد عن الشبهة اه  
إلا ان يجاب بان سبب  
شذوذه ما بينه غيره ان ماء  
النهر كالدجلة ليس أبعد  
عن الشبهة لان كثيرين من

في المجموع غن نص الام وفيه عن صاحب البيان أنه بكرة أن يتمضمض أي بعد الغروب بماء ويحجه وأن  
يشربه ويتقايأه لا لضرورة قال وكانه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا وهذا كما  
قاله الزركشي إنما يأتي على القول بان كراهة السواك لا تزول بالغروب والاكثر على خلافه مغني وإيعاب  
واسئ وكذا في النهاية إلا انه عقب كلام الزركشي بأنه يرد بان الظاهر تأتية مطلقا لوضوح الفرق بينهما اه  
وفي سم بعد توضيح الرد تأييده مانصه ولعل محل الكراهية في مضمضة هي مظنة إزالة الخلوفا بان اشتملت  
على تحريك الماء في الفم وأما كراهة شربه ثم تقيؤه فيمكن أن يوجه بأن فيه أضعافا للصائم والمطلوب تقويته  
اه وقال عث قوله لم يرد لوضوح الفرق الخ أي وهو ان السواك مستحب ولا بكرة إلا السبب وقد زال بخلاف  
المضمضة فانها ليست مطلوبة فازالة الخلوفا ما تعد عينا حيث لا غرض اه (قوله) وأفضل منه الخ) أي ومن  
العجوة أيضا غش (قوله) كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ماسم (قوله) فان لم يكن) أي الرطب (قوله) حسا  
الخ) الحسوة التجرع أي شرب الماء شيئا فشيئا كورد (قوله) وقصيته) أي الحديث المذكور (قوله) ولو قيل  
بالالحاق في الأول الخ) اعتمده شيخنا فقال ويقدم على التمر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء  
وماء زمزم أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو مالم تسمه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن  
أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهي الخلوة المعروفة المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم  
فن رطب فالبسر فالتمر زمزم ه فاه خلو ثم حلوى لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على التمر الوارد وقفة وقال عث ينبغي ان يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للحلو في هذا  
المحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما وأورداه (قوله) ولا تيسر له الخ) عبارة النهاية والمغني ولا بان لم يجده  
فما اه قال الرشدي قوله مر بأن لم يجد قصيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على  
الماء فليراجع اه اقول بصرح بخلافه قول الشارح الاتي انفا كالترتيب المذكور الخ (قوله) أحدهما  
أي الرطب والتمر (قوله) وأخذ منه) أي من الخبر (قوله) وغيره) أي ابن حزم إيعاب (قوله) وجوب الفطر على  
التمر) أي إذا وجد (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن) وجه إفادته ان التمر اسم جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه  
ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع  
وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل سم ولك أن تجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم النقص عن الثلاث  
(قوله) والخبر في الكل) الخبر إنما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رأت الفاضل المحشي نبيه عليه  
بصري (قوله) والخبر في الكل) أي وهو قضية نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في حرمة وجمع من الأصحاب ولا  
ينافيه تعبير آخرين بتمرة لانه لبيان اصل السنة وهذا أي التثليث كالحاق إيعاب ونهاية ومغني (قوله) شرط الكمال  
السنة لا لأصاها) أي يحصل اصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك باثنين وأما كالحاقه فيحصل بالثلاث  
فأكثر من الأول نار شيخنا (قوله) كالترتيب الخ) خلافا لظاهر صنيع النهاية والمغني كما سر عن الرشدي (قوله)  
المذكور) أي في المتن والخبر (قوله) فيحصل أصلها الخ) أي في هذه السنة الخاصة والأفاصل سنة التعجيل يحصل  
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظر وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل  
سم على حج أي كعدم الحصول ويوجه بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة الحرارة الصوم بما يصلح البدن  
وهو متفتت مع ذلك مع ان تناول التراب والمدرع انتفاء الضرر مكره فلا ينبغي حصول السنة به عث (وجد

غند عدمه (قوله) كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله) والتثليث الذي أفاده المتن) وجه إفادته أن التمر اسم  
جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب  
خصوص التثليث إذ مفاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل (قوله) فيحصل أصلها) أي هذه  
السنة الخاصة والأفاصل سنة التعجيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظر وكذا  
بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل وفيه أي المجموع عن صاحب البيان كرهه ان يتمضمض بماء ويحجه  
وان يشربه ويتقايأه لا لضرورة قال وكانه شبهه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفا هو قول

البلاد التي على حافتها يحفر ونحفر الصبيد للملك فتمتلى ماء ثم يدون عليه فاذا أخذوا السمك فتحوا السمك فيختلط بهم المملوك بغيره

وهذه شبهة قوية فيه أى ولا ينافيه قولهم لآتى فى الاخياء أنه لا يصير شريكاً بعوده للنهر اتفاقاً لأننا سلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض أن الشذوذ من غير ذلك الوجه فلعلمه من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقاً وصرح كلامهم بالخبرين نذب التمر قبل الماء حتى بمكة وقول المحب (٤٢٢) الطبرى يسئله الفطر على ما زعم ولوجع بينه وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه

(الخ) أى التعجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أى الجواب المذكور (قوله فى الاحياء) أى فى باب إحياء الموات (قوله ومع ذلك) أى التسليم (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن ما يأخذه من خالص المباح سم (قوله كالتبرين) أى المارين انفاً (قوله حتى بمكة الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله يسئله) أى لمن بمكة أو لمن وجد ما زعم من ولو فى خارج مكة (قوله ولوجع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة للمغنى والاياعاب لأنه يخالف للاخبار والدعوى الذى شرع الفطر على التمر لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعفه والتمر يردده وان التمر إذا نزل الى المعدة فإن وجدها خالية حصل الغذاء والاخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لو وجد فى ما زعم من وفى الجمع بينهما زيادة على السنة الواردة وهى قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه ظهور روى الترمذى وغيره وصحوه والاستدراك على النصوص بغير دليل بمنوع والخبر كله فيما شرعنا <sup>عليه السلام</sup> اهـ (قوله للنص المذكور) أى فى قوله وصرح كلامهم الخ (قوله وهما) أى مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرد الخ) أى قول المحب الطبرى (قوله فدل الخ) أى عدم نقل ذلك (قوله وإلا) أى وإن خالفها (لنقل) أى لتوفر الدواعى على نقل مثله لإيعاب (قوله وحكمته) أى إشارته التمر (قوله أنه لم يمسسه نار) عبارته فى الاياعاب والقصد بذلك كما فاده المحب الطبرى أن لا يدخل أولاً فى جوفه ما مسسته النار وكأنه أخذ هذا مما فى منهاج الحلبي أنه يستحب أن لا يفطر بشئ مسسته النار وذكر فيه حديثاً اهـ (قوله لاخرجه) لا يظهر وجه عليه لئلا يفتقروا لولى وإخراجه الخ بالعطف كإسار عن المغنى والاياعاب (قوله وإلا الخ) وأن لم توجد فى المعدة فضلات وكانت خالية فلتغذيته الخ (قوله للاعضاء الرئيسية) وهى القلب والداغ والكبد والاثنيان كردى (قوله وقول الاطباء الخ) جواب عما يرد على قوله إزالته لضعف البصر (قوله أى عند المداومة الخ) خبر وقول الاطباء (قوله وصرحهما الخ) أى الخبرين كردى (قوله والاذعى الخ) أى قول الاذعى (قوله وإنما ذكر صلى الله عليه وسلم التمر (قوله كذلك) أى ضعيف كردى (قوله ويسن السجور الخ) كان الأولى تأخيرها وذكره قبيل الماتن الآتى كفى النهاية والمغنى (قوله وعلى أنه) أى الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله أنه) أى الدخول فى الصوم (قوله فيما يظهر الخ) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله فى خبر مسلم الخ) أى فى شرحه وبيانه (قوله فقد

مخالفة للنص المذكور واخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما ممتنعان إلا بدليل ويرد أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياماً من رمضان ولم ينقل عنه فى ذلك ما يخالف عادته المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حيثئذ ولانقل وحكمته أنه لم يمسسه نار مع إزالته لضعف البصر الحاصل من الصوم لاخرجه فضلات العدة إن كانت وإلا فتغذيته للاعضاء الرئيسية وقول الاطباء أنه يضعه أى عند المداومة عليه والشئ قد ينفع قليله ويضر كثيره وصرحهما أيضاً أنه لا شئ بعد التمر غير الماء فقول الروبانى إن فقد التمر فلو آخر ضعيف والاذعى الزبيب أخو التمر وإنما ذكره لتيسره غالباً بالمدينة كذلك ويسن السجور باصله لما صح أنه من سنن المسلمين (تنبيه) اجمعوا على أن الصوم ينقضى ويتم بنهاى الغروب وعلى أنه يدخل فيه بالفجر الثانى وما نقل

الركشى أنه إنما يتأتى على القول بأن كراهة السواك لا تنزل بالغروب والاكثرون على خلافه يرد بان الظاهر تاتيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما كذا فى شرح رموقه بوضع الرد بان الخلو فبعد الغروب لما كان من آثار الصوم كراهة ما هو مظنة إزالته مما لا يطلب إلا فى طهارة وهو المضمضة وهذا ينفارق السواك لأنه مطلوب فى كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فاذا غربت الشمس رجع السواك الى اصله من الطلب والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج إليها وهى مظنة إزالته لآثار الصوم ففكرت وقضية هذا كراهة التضمض وأن لم يجبه بل ابتاعه وهو محتمل ولعل محل الكراهة فى مضمضة هى مظنة إزالته الخلو فبأن اشتملت على تحريك الماء فى الفم وأما كراهة شربه ثم تقبوه فيمكن أن يوجه بان فيه اضعافاً للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه باخذه فليتامل على أنه يقطع عادة فى الغالب بأن من يأخذه من خالص المباح (قوله ولوجع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به الباطن معاً فليتامل (قوله وحكمته أنه لم يمسسه نار مع إزالته لضعف البصر الخ) لا يقال هذا للمغنى

عن بعض السلف أنه بالاسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع فى صحة الثانى عن قائله قال أظن أصحابنا ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أى فليس بصوم شرعى يعتبر كل عمل بطلوع فجره وغروب شمسهما فيما يظهر لنا لا فى نفس الامر قال العلماء فى خبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة لما ذكر هذين البيّن أن غروبها عن العيون لا يسكني لأنها قد تغيب ولا تسكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل أي دخوله (و تأخير السحور) لأن الأمانة لا يزالون بخير ما خروا واحد ويسن كونه يتمر لخبر فيه (٤٣٣) وهو بضم السين الاكل في

السحر وفتحها اسم  
للأكل حينئذ ويحصل  
أصل سنته ولو بجرعة ماء  
ويدخل وقته بنصف الليل  
وحكمته التقوى أو مخالفة  
أهل الكتاب وجهان  
والذي يتجه أنها في حق من  
يتقوى به التقوى وفي حق  
غيره لمخالفتهم به يرد قول  
جمع مقدمين إنما يسن لمن  
يرجو نفعه ولعلمهم لم يروا  
حديث تسحروا ولو بجرعة  
ماء فإن من الواضح أنه لم  
يذكر هذه الغاية للنفع بل  
ليبين أقل مجزئ منفع أولا  
(مالم يقع في شك) وإلا كأن  
تردد في طلوع الفجر فالأولى  
تركه لخبر دع ما يريك  
إلا ما يريك (فرع)  
يحرم علينا لا عليه صلى الله  
عليه وسلم الوصال بين  
صومين شرعيين عمدا مع  
علم النبي بلا عذر وإن لم  
ينو به التقرب قال جمع  
مقدمون وهو أن يستديم  
جميع أوصاف الصائمين  
وعليه فيزول بجماع أو  
نحوه لكن في المجموع أنه  
لا يمتنع واستظهره  
الاسنوي وقد يقال إن عللنا  
بالضعف وهو ما طبقوا  
عليه اتجه ما في المجموع فلا  
يزول إلا بتعاطي ما من شأنه  
أن يقوى كسمسة بخلاف  
نحو الجاع أو بأن فيه صورة

أفطر الصائم) معناه انقضى صومه وتم ولا يوصف الآن بأنه صائم لأنه بغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل والليل ليس محلا للصوم شرح مسلم (قوله إنما ذكر هذين الخ) أي مع أن كلامهما يستلزم الآخر (قوله لبيّن أن غروبها عن العيون لا يسكني الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وادبار الضياء اه (قوله لأن الأمانة الخ) أي ولأنه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قننا إلى الصلاة وكان قد مر ما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله يتمر) عبارة شيخنا لما يندب الفطر عليه اه (قوله وهو يضرب السين) إلى قوله واستظهره في المغني لا قوله وبه يرد إلى المتن وإلى قوله وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان إلى إنما يسن وقوله ولعلمهم إلى المتن (قوله بضم السين الاكل الخ) وهو المراد هنا وإن قيل أكثر الرواية الفتح فقد قيل الصواب الضم إذا لا جروا البركة في الفعل حقيقة والمأكل مجاز الإيعاب (قوله حينئذ) أي في وقت السحر (قوله أصل سنته) أي السجود بمعنى (قوله ولو بجرعة ماء) ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المطعوم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجرعة ماء اه (قوله والذي يتجه أنها الخ) وقد يقال أنه لم يمتنع (قوله التقوى) ينبغي ومخالفتهم أيضا سم (قوله وبه يرد الخ) أي بهذا الجمع (قوله قول جمع مقدمين الخ) وافقهم النهاية عبارة ومحل استحبابه إذا جري به منفعة الخ اه قال الرشدي قوله ومحل استحباب الخ انظر مع ما مر وبأن من حصول السنة بالقليل كالكثير اه (قوله ولعلمهم لم يروا حديث الخ) هذا ليس نصافي الرد عليهم كما لا يخفى سم وقد يمتنع (قوله تركه) أي السحور (قوله يحرم علينا لا عليه ﷺ الخ) ولم ير ابن الزبير رضي الله تعالى عنهم ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم فكان بواصل واصل تسعة عشر يومائهم أفطر علي سمن لبيّن أعضائه وصبر ليقومها ولبن لأنه لطف غداء أيضا قال الأذري ولو قيل يختص التحريم بمن يتضرر به بخلاف ولي غداؤه المعارف الإلهية بعد إيعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو نفلين أو مختلفين إيعاب ونهاية ومغنى (قوله شرعيين) قال الاسنوي وتعبير الرافعي أي وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالامساك كتناك النية لا يكون امتناعه لئلا من تعاطى المنظر. ص لا لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى نهاية زاد المغني وهذا ظاهر لأن تحريم الوصال للضد عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه الحالة اه قال غش قوله مرانته جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه عبارة الإيعاب وعبر في المجموع باليومين تارة وبالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صورة صوم فيهما أو حقيقة حينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع مقدمون الخ) معتمد ع (قوله فيزول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر مغنى وإيعاب وظاهر كلام النهاية اعتماده أيضا (قوله في الأول) أي التعليل بالضعف (قوله ندبا) إلى قوله فان اقتصر في المغني لا قوله حتى المباحين إلى جميع جوارحه وقوله كما دلت إلى وخبر الخ (قوله حتى المباحين) أي كالكذب الحاجة من إصلاح البن وغيره الغيبة ونحوه تظلم كرى عليه بأفضل (قوله وجميع جوارحه) إلى قوله فان اقتصر في النهاية لا قوله كما دلت إلى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما مزمم أحدنا من الخبر الوارد بأنه لما شرب له فينبغي أن يساوى التبر ولا يتقدم عليه لأننا نقول أما أولا فلو سلم وجود هذا المغني فيه وإلا فيحتمل أنه مخصوص بغير ذلك لا يقتضى مساواة ما طلبه الشارع بخصوصه مع احتمال أن له من التأثير في هذا المعنى ما ليس لما مزمم وأما ثانيا فقد يكون وجود هذا المغني فيه من جهة تركه في التبر من جهة خاتمة موضوده لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه أنها في حق من يتقوى به التقوى) ينبغي مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحروا ولو بجرعة ماء) ليس نصافي

ليقع عبادة في غير محلها أثر أي مفطر لكن كلام الأصحاب كالصرح في الأول (وليسن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافي وجوده من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين كالكذب لا تعاذ في الصوم وذكر عيب نحو مخاطب

وجميع جوارحه عن كل محرم (٢٤٤) خبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

المحرمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الاذرعى حصوله وعليه اثم معصيته اى اخذا بما قاله المحققون في الصلاة في المغصوب وقال الاذرعى يبطل اصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وخبر خمس بفطر الصائم الغيبة والنسيئة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة باطل كما في المجموع قال الماوردي وبفرض صحته فالمراد بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عدل الاحتراز عنه من ادب الصوم وان كان واجبا مطلقا اه وعن نحو الشتم ولو بحق فان شتمه أحد فليقل ولو في نفل اثنى صائم خبر الصحيحين بذلك اى بقوله في نفسه تكبير الهاو بلسانه حيث لم يظن رياء مرتين أو ثلاثا زجرا لخصمه فان اقتصر على احدهما فالاولي بلسانه (و) ليصن ندبا أيضا (نفسه عن الشبهات) المباحة عن مسموع ومبصر ومشموم كنظر ربحان او مسه بل قال المتولي بكرة نظره وجزم غيره بكرة شم ما يصل ربحه لداغاه او مليوس فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم ليتفرع للعبادة علي وجهها الاكمل

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أى دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان ندب تركه كرهى على بالفضل (قوله يبطل ثواب صومه) ولو اغتاب اى مثلا وتاب لم تؤثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع الانثم فقط قاله السبكي نفقوا وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم لورفت ثم تاب لا يمكن ان نقول عادجه كاملا ولا فرق في التوبة بين ان يكون قبل انقضاء زمن الصوم او بعده يعاب وفي عش عن عميرة مثله (قوله وبه يرد) اى بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) اى الثواب (قوله بما قاله المحققون) وهو حصول الثواب للدليل في المغصوب لكن ياتى في الرد ما يخالفه والظاهر انه لحق كرهى (قوله يبطل) اى ارتكاب الصائم محرما (قوله وخبر خمس الخ) مبتدأ خبره قوله باطل (قوله ومن هنا) اى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله وإن كان) اى الاحتراز عن ذلك (قوله مطلقا) اى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (تكبير الها) اى لتبصر ولا تشاتم فتذهب بركة صومها اسنى وإيعاب زاد المغنى (قاعدة) سئل اكنم بن صفيى كم وجدت في ابن آدم من عيب فقال هي أكثر من ان تحصى والذي أخصيته منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظ اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو اى الجمع بين قلبه ولسانه (قاعدة) قال حنبل في فتاويه الحدیثية في جواب هل الذكر اللسان افضل او غيره ما نصه والذكر الحنفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وقدراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خير الذكر الحنفى ان لا يتطرق اليه الرياء واما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بذكر لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه ويغنى حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص اما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهوده تعالى فلا شك انه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيثية الثواب الجزيل ويؤيده خبر البيهقي الذي لا تسمعه الحفظة ين يدعى الذكر الذي تسمعه الحفظة سبعين ضعفا انتهى اه عش عبارة الشارح في فتاويه الحدیثية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب افضل من ذكر القلب اه فهل يؤخذ من كلامه انه اذا ذكر الله بقلبه دون لسانه انه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة ام لا فاجاب بقوله الذكر بالقلب لا فضيلة فيه من حيث كونه ذكر امتعيا بل فقط وإنما فيه فضيلة من حيث استحضاره لمعناه من تنزهه الله تعالى واجلاله بقلبه وبهذا يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا ثواب فيه فنفي عنه الثواب اراد من حيث لفظه ومن اثبت فيه ثوابا اراد من حيث حضوره بقلبه كما ذكرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله اعلم اه (قوله فالاولي بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) الى قول المتن والقبلة في المغنى إلا ما نبه عليه وكذا في النهاية إلا قوله كنظر ربحان الى فان ذلك (قوله من مسموع الخ) اى وملبوس مغنى (قوله كنظر ربحان الخ) اى وسماع الغناء مغنى (قوله وملبوس) ويكره له ذلك كله شرح بالفضل ومغنى (قوله فان ذلك الخ) اى كف جوارحه عن تعاطي ما تشتهيه نهاية وإيعاب (قوله ليتفرع الخ) اى لتشكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى إيعاب ونهاية (قوله على وجهها الاكمل الخ) قال في الانوار ويكره ان يقول بحق الحتم الذى على فى نهاية وإيعاب قال عش ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو طهرت الخائض او النفساء ليلانوت الصوم وصامت او صام الجنب بلا غسل صحر ووض ومغنى (قوله لتلا يصل الماء الخ) اى وليؤدى العبادة على الطهارة ليخرج من خلاف ابي هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المغنى الاول استحباب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهارا اسنى زاد النهاية ونقل عن ابي هريرة الرجوع عن ذلك اه

الرد عليهم كما لا يخفى (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

(قوله)

ظاهراً وباطناً (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) لتلا يصل الماء

إلى باطن نحو أذنه وأذنه وقصيته أن وصوله لذلك مفطرو ليس عموم مراد كما هو ظاهر (٢٥) أخذنا من سبق ما نحو المضمضة

المشروع أو غسل الفم  
النجس لا يفطر لعدوه  
فليحمل هذا على مبالغة  
منهى عنها أو نحوها ويكره  
له دخول الحمام من غير  
حاجة لأنه قد يضره فيفطر  
ومن ثم لو اعتاده من غير  
تأذ به البتة لم يكره على  
ما يحثه الأذرعى (و) يسن  
(أن يحرز عن الحجة)  
والفصد لما ر فيها (و) عن  
(القبلة) المكروهة لما مر  
فيها بتفصيلها وأعادها هنا  
اعتناء بشأنها لكثرة  
الابتلاء بها (و) عن (ذوق  
الطعام) وغيره بل يكره  
خوفان وصوله إلى حلقة  
(ر) عن (الملك) بفتح العين  
بل يكره أيضا لأنه يعطش  
ويفطر على قول ما بكسرهما  
فهو المعلوم وتصح إرادته  
لكن بتقدير مضغ والكلام  
في علك لم تنفصل منه عين  
بان مضغ قبل ذلك حتى  
ذهبت رطوبته أو مضغ  
وفيه عين لكن لم يتلع من  
ريقه المخلوط شيئا (و) يسن  
(أن يقول عند فطره) أى  
عقبه (اللهم لك) قدم افادة  
لكمال الاخلاص أى لا  
لفرض ولا لأحد غيرك  
(صمت وعل رزقك) أى  
الواصل إلى من فضلك  
لأجولى وقوتى (أفطرت)  
للاتباع ولا يضر إرساله  
لأنه في الفضائل على أنه وصل

(قوله إلى باطن نحو أذنه الخ) وينبغي أن يغسل هذه لم يتبأله الغسل الكامل نهاية ومغنى أى قبل الفجر  
بنزاع الجنباء ع (قوله على ما تحته الأذرعى) عبارة المغنى وقول الأذرعى هذا لمن يتأذى به دون من  
اعتاد ممنوع لأنه من الترفه الذى لا يتناسب حكمة الصوم اه وفي الاسنى والاياباب والنهاية نحوها قول المتن  
(عن الحجة) أى منه لغيره وعكسه شرح بافضل أى ومن غيره له (قوله عن الحجة والفصد) أى ونحوهما  
لأن ذلك يضعفه فهو خلاف الاولى كفى المجموع وإن جزم في أصل الروضة بكرهاته وقال المحاملي يكرهه  
يحجم غيره أيضا مغنى (قوله لما ر فيها) أى من أنها يضعفاناه (قوله بل يكره) نعم إن احتاج إلى مضغ نحو  
خبز لطفل لم يكره نهاية وإياباب قال غش قوله نعم إن احتاج إلى قضية اقتصاره على ذلك كراهة ذوق  
الطعام لفرض أصلا حمة لمعاطية وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف  
أصلا حمة مثل الصائم اه (قوله إلى حلقة) قصيته أن وصوله قهر عليه مفطر ولا يبعد فيما إذا احتيج إلى الذوق  
أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار سم (قوله بفتح العين) إلى قوله والكلام  
في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله والكلام) عبارة النهاية ومحل في غير ما يفتت أما هو فان تيقن وصول  
بعض جرمة عمدا إلى جوفه أفطرو حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور  
وكالعلك في ذلك التفصيل اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي  
اه قال غش قوله مر اللبان الأبيض وهو المسمى بالشامى وقوله لم لو أصابه الماء أى ماء الفم وهو الريق أو  
ما يدخله فله لا يباسه وقوله لم رواه اشتد أى بحيث لا يتحلل منه شىء اه (قوله أى عقبه) كذا في النهاية والمغنى  
وعبارة الإياباب عقب تناول المفطر قال سليم ونصر المقدسى ويسن أن يعقدنية الصوم حينئذ توقف فيه  
الأذرعى ثم قال وكان وجه خشية الغفلة اه (قوله للاتباع) رواه أبوداود بأسناد حسن لكنه مرسل وزاد  
الدارقطنى وتقبل منى إنك أنت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد أفطرت سبجائك وبجهدك تقبل  
من إنك أنت السميع العليم اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني قال المتولى ويسن أن يزيد وبك آمنت  
وعليك توكلت ولرحمتك رجوت واليك أنبت لإياباب (قوله وروى) إلى قوله وغيره في النهاية والمغنى لا قوله  
وفي شرح الروض إلى وابلت (قوله وفي شرح الروض) أى والنهاية والمغنى وشرح بافضل اللهم ذهب الخ  
أى بزيادة اللهم (قوله ولم أرها فى أبى داود) عبارة شرح الروض وروى أيضا فيحتمل أن يقرأ بصيغة  
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبى داود بصري أقول صنيع شرح الروض والنهاية والمغنى حيث قالوا عقب  
قول المصنف وعلى رزقك أفطرت ما نصه وذلك للاتباع رواه أبوداود ومرسلا وروى أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابتلت العروق إن شاء الله تعالى أو كالصرح في أن روى ببناء  
الفاعل ويمكن أن يجاب بان أبى داود روى ذلك في غير سننه أو فيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) أى غير أبى داود  
(قوله يا واسع الفضل اغفر لى) ورواه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذى أغاثنى فصمت ورزقنى

(قوله أخذنا من الخ) يمكن الفرق بان الماء إذا وقع على خرق الأذن نزل بطبعه إلى باطنها ولم تنبت عادة  
دفعه عن النزول ولا كذلك إذا وضع الماء في نحو الفم ويمكن أن لا يفصل فيلزم الفطر بلزومه لما ذكر كما  
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذرعى في مبحث المبالغة (قوله وإلى حلقة) قصيته أن وصوله قهر عليه مفطر  
ولا يبعد فيما إذا احتيج للذوق أن لا يضر سبقة إلى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار  
(قوله في المتن وذوق الطعام والعلك) ومحل في غير ما يفتت أما هو فان تيقن وصول بعض جرمة عمدا  
إلى جوفه أفطرو حينئذ يحرم مضغه بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور وكالعلك في  
ذلك اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء بيس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول  
قوله أو وصل طعمه إلى آخره فلا يشكل بقولهم في النجاسة أنه يدل على العين لأن دلالة عليها غير قطعية  
ولهذا إذا نظف الفم بالماء من المر كالصبر يبقى الطعام مع زوال العين وإنما اكتفينا بهذه الدلالة في

في رواية وروى أبوداود ذهب الظما وفي شرح الروض

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - ثالث)

اللهم ذهب الظما ولم أرها فى أبى داود وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى وغيره يا واسع الفضل اغفر لى

فاظطرت لإيعاب (قوله ويسن) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشهم لخبر من فطر صائما فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء. رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشائهم فطرهم على شربة ماء أو تمر أو نحوهما لما روى أن بعض الصحابة قال يا رسول الله إيس كذا يجدماء فطر به الصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن مغنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب وأكله منهم أفضل لما فيه من مجابرتهم ومزبدبرهم ولو كان الصائم قد تعاطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل لمفطره مثل أجره لو سلم صومه فيه نظر والاتق بسبعة الفضل الحاصل له وفي السكرى على الفضل ويسن للمفطر عند الغيران أن يقول ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا فطر عند قوم وهو أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة وفطر عند الصائمين أنه قول المتن (أن يكسر الصدقة) أى والجود وزيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوى الأرحام والجيران لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أى في كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق أن لم يلبثه عنها بأن أمكنه تدبرها أو التلاوة في المصنف أفضل ويسن استقبال القبلة للجهنم أن من الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم نهاية قال ع ش قوله مرو التلاوة في المصحف الخ أى وإن قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة ويغنى أن يحمله مالم يأهب خشوعه وتدبره بقراءته في المصحف والأفلا يكون أفضل أنه قول المتن (وتلاوة القرآن) أى ومدارسته وهى أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومعنى زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم أنه عبارة عن قوله ويقرأ غيره الخ أى ولو غير ما قرأه الأول فنه ما يسمى بالمدارسة الآن وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة (هـ) (فيعرض) وفى رواية فيدارسه القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها أنه كان مرة يدارسه مرة يعرضه عليه إيعاب (قوله لخبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم فى المغنى قول المتن (وان يعتكف) لوقال والاعتكاف كان أولى لأن الاعتكاف مستحب مطاقا لكتنه يتأكد فى رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن مغنى (فيه) إلى قوله ومن ثم فى النهاية (فيه) أى فى رمضان وإن يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح فى أن مرجع الضمير العشر الأخير قول المتن (لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه فى الأصل واو الانها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة وفى الرضى أن الواو التى تدخل على سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فعنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى أى هو كان أخص به واشدا خلاصا فى المجى وخبر لا محذوف اسم (قوله الجر) أى على الإضافة ومازائدة أشموني وهى لازمة أو يجوز حذفها نحو لاسى زيد زعم ابن هشام الخضر أوى الأول ونص سيبويه على الثانى ويجوز أن تكون مانكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان صيان (وقسماء) أى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجواب ما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والنصب على التمييز

(و) يسن أن يتأكد من حيث الصوم وإلا فذلك سنة فى كل زمن (أن يكسر الصدقة وتلاوة القرآن فى رمضان) لخبر الترمذي وقال غريب أى الصدقة أفضل قال صدقة فى رمضان ولأن الحسنات تضاعف فيه ولخبر الصحيحين أن جبريل كان يلقي النبى صلى الله عليه وسلم فى كل سنة فى رمضان حتى ينسلخ فيعرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه (وأن يعتكف فيه كثير) لأنه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تخفف ويجوز فى الاسم بعدها الجر وهو الأرجح وقسماء وهى دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها

النجاسة لتحققها أولا وفيه نظر لما قالوه فى حكمة المضمضة (قوله فى المتن لا سيما) سى من سيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وغينه فى الأصل واو الانها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتأخرة قال الدمامينى فى شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب بن استعماله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم بدارة جلجله فهو مخطئ. هذا كلامه وسيأتى فى الأصل خلاف هذا وقوله وسيأتى إلى آخره إشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أى وحذف الواو وهى فى الرضى وأعلم أن الواو التى تدخل على لا سيما فى بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها تقديم جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى أى هو كان أخص به واشدا خلاصا فى المجى وخبر لا محذوف اسم وقوله ويجوز فى الاثم بعدها الجر قال فى التسهيل بالإضافة ومازائدة وقوله وقسماء أى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كافى التسهيل قال الدمامينى وينبغى أن يكون الحذف واجبا لأنه كذلك مسموع



في العشر الاواخر منه فينا كدله اكثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاء مضادة ليلة (٢٧) القدر اذ هي منحصرة فيه عندنا كادلت

عليه الاحاديث الصحيحة  
الكثيرة ومن ثم قال  
لزوجته انت طالق ليلة  
القدر فان كان قاله اول ليلة  
احدى وعشرين او قبلها  
طلقت في الليلة الاخيرة من  
رمضان او في يوم احدى  
وعشرين من رمضان تطلق الا في  
ليلة احدى وعشرين من  
السنة الاتية نعم لوراها في  
ليلة ثلاث وعشرين مثلا  
من سنة التعليق فهل يبحث  
لان كلامهم طافح بانها تندر  
وتعلم فهو نظير ما سرفين  
انفرد برؤية الهلال بل  
قياس ذلك انه لو اخبره من  
يعتقد صدقه بانه راها  
حنث او لان علامتها خفية  
جدا ومتعارضة فرقية  
بعضها او كلها لا تقتضى  
الحنث لانه لا حنث بالك  
كل محتمل والاول اقرب ان  
حصل عنده من العلامات  
ما يغلب على الظن وجرد ما  
وقد اوقعوا الطلاق بنظير  
ذلك في مسائل تعرفون  
كلهم في بابه  
(فصل في شروط  
وجوب الصوم ومخضاته  
(شروط وجوب صوم  
رمضان العقل والبوغ)  
فلا يجب على صبي ومجنون  
لرفع القلم عنهم ويجب على  
السكران المتعدى كما علم من  
كلامه في الصلاة والاسلام  
ونوفيا مضى بالنسبة للمرتد  
حتى يلزمه القضاء اذا عاد  
للاسلام بخلاف الكافر

او بفعل محذوف اذا كان نسكرة واما اذا كان معرفة فالجهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار  
فعل او على ان ما كافوا ولا سيما زلت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد  
توصل بطرف اوجلة فعلية اهاى كافي عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور  
سم عبارة الرشيدى بعد كلام واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها فظاهر انه يتعين كون  
ما موصولة والجار والمجرور صلتها في محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر  
الاواخر اقول المتن (في العشر الاواخر الخ) ويسن ان يمكث معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل  
دخول العشر نهاية عباب العباب وينبغي لمعتكف العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادى  
والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليلة العيد ومكثه الى ان يصلي او يخرج منه الى المصلى اولى اهل الشارح  
في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لا احتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) اى  
باتفاق الشافعية واما بالنسبة لاختلاف ائمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرفاته في الاصل وفي نهاية  
م للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجب اختلف في تعيينها على اربعين قولاً واوردها في  
فتح الباري كرد على بافضل (قوله اول ليلة الخ) اى حاجة للفظ اول سم (قوله او في يوم احدى وعشرين مثلا  
الخ) هذا لما يظهر على قول لزوم ليلة القدر بليلة في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق اصحابنا  
على اللزوم ايضا فلا يرجع (قوله حنث) خبران و(قوله او لا) عطف على قوله بحث وعديل له

(فصل في شروط وجوب الصوم ومخضاته) (قوله في شروط) الى قوله ومن الحلقه في النهاية والمغنى  
الا قوله ويجب الى الاسلام وقوله واخذ الى المنن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومخضاته) اى ما يبيع  
ترك صوم رمضان نهاية ومغنى اى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية ع ش (قوله على السكران المتعدى  
الخ) يؤخذ من قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب  
القضاء عليه فحينئذ تغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فصار وجه التقييد بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلا  
من السكر والاعماء بتعداودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتي والاول قد نوى ليلا اجزاه كما  
علم مما تقدم سم (قوله واخذ من تكليفه) اى الكافر الا صلى (قوله حرمة اطعام المسلم له الخ) افى بالحرمة  
اخذ اعماذ كشيخنا الشهاب الرملى لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان  
كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليه واضح غنى عن البيان (قوله

والنصب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نسكرة فنصبه على التمييز او بفعل محذوف وتارة يكون  
معرفة والجهور على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل او على ان ما كافوا ولا سيما زلت منزلة الاستثناء  
للاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بطرف اوجلة فعلية آه اى كقولك  
يلجبنى الاعتكاف ولا سيما عند السكبة اى وكافي عبارة المصنف فان الظاهر انه اراد بالظرف ما يشمل الجار  
والمجرور وكقولك يعجبني كلامك زيدا لا سيما بهظة قال في التسهيل وان جر اى الاسم بعد لا سيما  
فبالاضافة وما زائدة وإن رفع فخر مبتدا محذوف وما بمعنى الذى اى ونسكرة موصوفة اهل الدماء يبنى  
وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتح اى سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصيب ان ما كافوا  
والفتحة بناء مثلها في لارجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) اى حاجة للفظ اول اه

(فصل في شروط وجوب الصوم ومخضاته) (قوله ويجب على السكران والمتعدى الخ) يؤخذ من  
قوله الاتي وما تقرر علم الخ ان الواجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه  
وحينئذ تغير المتعدى كذلك كالمغنى عليه فصار وجه التعدية بالمتعدى فليتامل والحاصل ان كلام من السكر  
والاعماء بتعداودونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتي والاول قد نوى ليلا اجزاه كما علم مما تقدم  
(واخذ من تكليفه به حرمة) افى بالحرمة اخذ اعماذ كشيخنا الشهاب الرملى (قوله حرمة اطعام المسلم له)

لاصلي نعم يعاتب عليه في الاخرة نظير ما سرفي الصلاة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعانه على معصية وفيه نظر

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية لاننا نقره  
 على تركه ولا نعامله بقضية  
 كفره الا ان يحاج بان معنى  
 اقراره عدم التعرض له  
 لا معاوانته كما يعلم بما ياتي  
 في الجزية (واطاقته) حسا  
 وشرعا فلا يلزم عاجزا بمرض  
 او كبرا اجماعا ولا حائضا او  
 نفساء لانهما لا يطبقانه شرعا  
 ووجوب القضاء عليهما  
 لانما هو بامر جديد وقيل  
 وجوب عليهما ثم سقطوا عليهما  
 بنويان القضاء لا الاداء  
 على الاول خلافا لابن الرفعة  
 لانه فعل خارج وقته المقدر  
 له شرعا الا ترى ان من  
 استغرق نومه الوقت بنوى  
 القضاء وان لم يخاطب  
 بالاداء بما تقرر علم ان من  
 عبر بوجوبه على نحو حائض  
 ومعنى عليه وسكران مراده  
 وجوب انعقاد سبب ليرتب  
 عليهم القضاء لا وجوب  
 التكليف لعدم صلاحيتهم  
 للخطاب ومر ان المرند  
 مخاطب به خطاب تكليف  
 لصلاحية لذلك ومن الحق  
 باولئك فراده انه يوصف  
 الردة لا يخاطب به اصاله بل  
 تبعامخاطبته بالاسلام عيته  
 المستلزم لذلك فكان خطابه  
 به بمنزلة الخطاب بالصوم  
 لانهما السبب من هذه  
 الحثية ولا يرد الكافر الاصل  
 لانه وان خوطب بالاسلام  
 يكتبني منه ببذل الجزية

لانه ليس مكلفا بالنسبة للاحكام الدينية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا  
 بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا يعبأ احد على  
 ما لم يخاطب به وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها مع كونه مخاطبا بها فهذا لا يعارض  
 ان تركه الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية سم قول المتن (واطاقته) اى الصوم والصحة  
 والاقامة اخذا بما ياتي من معنى ونهاية (قوله) ولا حائضا (الخ) اى ولا مسافرا كما يعلم بما ياتي نهاية ومعنى (قوله)  
 لا يطبقانه) التذكير هنا وبما ياتي بتاويل الشخصين (قوله) عليهما اى وعلى المريض والمسافر والسكران  
 والمغمى عليه نهاية ومعنى (قوله) وعليهما اى على كل من هذين الوجهين (قوله) على الاول) الاولى  
 ان يؤخره عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله) وبما تقرر اى بقوله ولا حائضا ونفساء لانهما لا يطبقانه شرعا  
 (الخ) (قوله) ان مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاده وجوده واضافه وجوب من  
 اضافة المسبب للسبب او بآية هذا على ان القضاء بالامر الاول لا بامر جديد يجبرى ويقال سم قوله هذا مع  
 قوله السابق لانه بامر جديد يفيدان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر  
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هذان الوجوب عليهما وجوب  
 انعقاد سبب اه (قوله) (مر الخ) اى انفا (قوله) (من الحق الخ) الملحق الشارح المحلى وحكم يسهوه بذلك في  
 شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه اى لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذا  
 مات على ردة كما لا يعاقب هؤلاء اذ ماتوا على حالهم سم وحكم يسهوه ايضا المعنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن  
 الجواب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف  
 اه (قوله) لذلك اى المخاطبة بالصوم (قوله) لان انعقاد السبب من هذه الحثية) اى من حيث مخاطبته  
 بالاسلام عينا (الخ) (قوله) يكتبني منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانما هو عن تعرضنا  
 له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنبيا (قوله) لانه ليس مكلفا بالنسبة  
 للاحكام الدينية (الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لما ذكر انه غير  
 مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس بصحيح وما يبطله عقابه في الاخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا لا  
 لا يعاقب احد على ما لم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها مع كونه مخاطبا بها  
 فهذا لا يعارض ان تركه الصوم تلبس بمعصية وان اعانته عليه اعانة على معصية نعم حرمة اطعامه تشكل بجواز  
 الاذن له في دخول المسجد اذا كان جنبيا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله) خلافا لابن الرفعة) قد يتجه ما قاله  
 ابن الرفعة على قول حكاة في جمع الجوامع ان عليهما احد الشهيدين (قوله) مراده وجوب انعقاد سبب) هذا  
 مع قوله السابق لانما هو بامر جديد يفيدان وجوب انعقاد السبب لسكون القضاء فيه بامر جديد لانه ذكر  
 فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هذان الوجوب عليهما وجوب انعقاد  
 سبب اه (قوله) (ومن الحق باولئك الخ) الملحق بهؤلاء الشارح المحلى وحكم يسهوه بذلك في شرح المنهج قال  
 فان وجوبه وجوب تكليف اه اى لا وجوب انعقاد سبب ولا لم يعاقب في الاخرة اذ مات على ردة كما لا  
 يعاقب هؤلاء اذ ماتوا على حالهم وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه قوله ومن الحق  
 بهم المرتد يرد الشيخ جلال الدين المحلى رحمهما الله وغرض الشارح رحمه الله يعنى شارح المنهج ان المرتد  
 يعاقب عليها في الاخرة ويوجب قضاؤها بعد الاسلام وقضية الحاقه بالحائض ونحوه اعدم العقاب في الاخرة  
 اذ مات على ردة وعبارة الشيخ جلال الدين ظاهر هان حكمه كالحائض ولكن من تأملها ولا واخر استفاد  
 منها هذا الذى حارله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المرتد يطالب بها ايضا في الدنيا بان ياتي بها بعد  
 وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل اتجه اعراضه ان لم يصبح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله)  
 يكتبني منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك لانما هو عن تعرضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أصالة وتباعد عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل سم (قوله فلم يستلزم) أي خطابه بالاسلام  
 (قوله إذا لم ينعد السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله  
 بعدم الخطأ وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) إلى قوله والتنظير في المغنى (قوله الشامل الخ)  
 عبارة النهاية والعصية كالصبي اهـ (قوله للجنس) أي الشامل للذكر والانثى على رأي ابن جزم معنى  
 (قوله أي يأمره) إلى قوله والتنظير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة  
 النهاية وإن فرق المحب الطبري بينهما اهـ زاد المغنى بأنه إنما ضرب على الصلاة للحديث والصوم فيه مشقة  
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح إلحاق اهـ (قوله فيها) الأولى إسقاطه (قوله يرد باننا لا نسلم الخ) لا يخفى  
 ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد من جمع  
 الجوامع اعتماد جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة ثم قول المتن (ويباح تركه) أي بنية  
 الترخص معنى (قوله أي رمضان) إلى المتن في النهاية قول المتن (للمريض الخ) ولما غلبه الجوع والعطش  
 حكم المريض نهاية ومعنى أي إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم شرح بأفضل قال في الأنوار ولا اثر  
 للرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهاية زاد الألباب والحق  
 بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة اهـ (قوله أي يجب الخ) لا ينافيه التعبير بالأباحة لأن المراد بها  
 مطلق الجواز الشامل للوجوب بإيعاب (قوله أي يجب عليه) خلافاً للعباب وتبعه النهاية والمغنى عبارته أي  
 العباب يباح الفطر من الفرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب أن يخاف هلاكه أو مرض  
 ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه اهـ قال الشارح في شرحه وما اقتضاه صنيع المصنف أن صورة الإباحة  
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر اخذ من كلامهم في باب  
 التيمم ثم رأيت في الجواهر صرح به ويجب أيضاً على حامل خشية الإسقاط أن صامت اهـ عبارة السكردي  
 على بأفضل الذي اعتمدته الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الإسلام  
 والخطيب الشريفي والجمال الرمي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وأن خوف الهلاك وجب له اهـ قول المتن (إذا  
 وجد به ضرر الخ) وهو مبيح التيمم عبارة المحرر المريض الذي يصعب عليه أو يناله به ضرر شديد فانتفى  
 الاكتفاء بأحدهما وهو كما قال الاستوى الصواب معنى (قوله بحيث) إلى قوله ولو لزمه في المغنى وإلى قوله  
 ويباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بان يخشى لو صام على نفسه أو عضو أو منفعة منه أو غيره  
 كان رأى غريباً لا يتمكن من إنفاذه أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره أشد ما به من جوع  
 أو عطش لإيعاب (وإن تعدى بسببه) أي بان تعاطى لئلا يمرضه نهراً قصد أو شغل الضرر ما لو زاد مرضه  
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب) أي المرض (إليه) أي المريض (قوله فواضح) أي أنه ترك  
 النية بالليل (والا) أي كان يحتمل فتادون وقتو (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم معنى  
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد وجهه بأنه لا يجب تقديم بالنية عليه سم (قوله  
 والالزومه) أي وإن علم أنه سيعود له عن قرب نهاية (قوله ولو لزمه الفطر الخ) عبارة المغنى ويجب الفطر إذا  
 خشي الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وجزم به الأذرع اهـ زاد النهاية فإن صام في انعقاده احتمالان

لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقاً حتى يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة أصالة وتبعا  
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل (قوله إذا لم ينعد السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء إذا سلم  
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم الخطأ وعدم انعقاد السبب (قوله يرد باننا لا نسلم كونه عقوبة الخ)  
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فإنه استفيد  
 من جمع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال  
 في الأنوار ولا اثر للرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر شرح مر  
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد وجهه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله

فلم يستلزم خطابه بالصوم  
 لإصالة ولا تبعا فن ثم لم  
 يلزمه قضاء إذ لم ينعد  
 السبب في حقه (ويؤمر به  
 الصبي) الشامل للأنثى إذ هو  
 للجنس أي يأمره به وليه  
 وجوبا (السبع إذا أطاق)  
 وميز ويضربه وجوبا على  
 تركه لعشر إذا أطاقه فظاهر  
 ما مر في الصلاة عليهما  
 والتنظير بأن الضرب عقوبة  
 فيقتصر فيها على محل  
 ورودها يرد باننا لا نسلم  
 كونه عقوبة وإلا لتقيد  
 بالتكليف والمعصية وإنما  
 القصد مجرد الإصلاح  
 بالف العبادة لينشأ عليها  
 (ويباح تركه) أي رمضان  
 ومثله بالأولى كل صوم  
 واجب (للمريض) أي  
 يجب عليه (إذا وجد به  
 ضررا شديدا) بحيث يبيح  
 التيمم للنص والاجماع  
 وإن تعدى بسببه لأنه  
 لا ينسب إليه ثم إن أطبق  
 مرضه فواضح وإلا فإن  
 وجد المرض المعتبر قبيل  
 الفجر لم تلزمه النية وإلا  
 لزمته وإذا نوى وعاد أفطر  
 ولو لزمه الفطر فصام  
 صح لأن معصيته ليست  
 لذات الصوم

(و) يباح تركه لنحو حصاد (٤٣٠) او بناء لنفسه او لغيره تبرعا او باجرة وان لم يتحصر الامر فيه اخذا بما

بأق في المراجعة خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدى لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوته المضطر اليه أو مومنه على فطره فظاهر أنه الفطر لكن بقدر الضرورة (للمسافر سفرا طويلا مباحا) للكتاب والسنة والاجماع وبأن هنا جميع مامر في القصر حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيغلم من كلامه ان شرط الفطر في أو أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجازته للقصر قبل طلوع الفجر وإلا لم يفطر ذلك اليوم وممراته ان تضرر بالصوم فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يخش مبيع تيمم لمن قصد بسفره محض الترخص كمن سلك الطريق الا بعد للقصر ولا ينافيه قوله لم لو حلف ليطلق في نهار رمضان فطريقه أن يسافر لأن السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولا

أوجهها انعقاده مع الاثم اه قال ع ش قوله مر إذا خشي الهلاك مفهومه انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البرء او الشين الفاحش او زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزبدي أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج اي يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي ان مثل خوف المرض او زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثالا واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدر واعي القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب ان تحققات تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقا تلوم اه (قوله و يباح) الى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح و اقره (قوله و يباح تركه لنحو حصاد الخ) أفتى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبليت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة اقطر والا فلا نهاية زاد الا يعاب و ظاهر انه يلحق بالحصادين في ذلك سائر ارباب الصنائع المشقة وقضيه إطلاقه انه لا فرق بين المالك والاجير الغني وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الا في المرضعة الاجيرة او المتبرعة وإن لم يتبين نعم يتجه اخذ اعماء ياتي فيها تقييد ذلك بما احتيج لفعل تلك الصنعة بان خيف من تركها نارا فوات مال له وقع عرفا ه قال الرشيدى قوله مر ثم من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم تبج التيمم ولعل الاذرعى يرى ما رآه الشهاب حج و قياس طريقة الشارح مر المتقدمة انه لا بد من انها تبج التيمم اه عبارة ع ش و ظاهره وان لم تبج التيمم كما يفهم من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيح التيمم فليراجع (قوله ان صام) اي فلم يقدر على العمل نارا (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (وللمسافر الخ) اي يباح تركه سواء كان من رمضان ام من غيره نذرا ولو تعين او كفارة أو قضاء نهاية (قوله ويأتى) الى قوله ولا يباح في المغنى والنهاية (قوله ما يشترط مجازته الخ) اي من العمر ان ان لم يكن ثم سور او السور ان كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والا) اي وان لم يفارق حين طلوع الفجر (قوله يفطر ذلك الخ) ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده امتنع الفطر ايضا للشك في مبيحه نهاية ويمكن إدراجها في كلام الشارح (قوله ومر) اي في صلاة المسافر (انه الخ) اي المسافر (قوله محض الترخص) ينبغي ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو مز يدحر فسافر ليترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر اه سم اي كما يؤيده ما ياتي انفا في مسئلة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر اي بحيث لا يبيح التيمم والافياح له الفطر حضر اكما من عن المغنى وشرح بافضل النهاية والاياع وبفهمه كلام الشارح فان المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لان المسافر الخ) علة لعدم المنافة (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد بسفره النحو ومن واقعة على المسافر (قوله ولا لمن صام قضاء الخ) وفاقا للمغنى قال سم ويفارق الاداء بان الله تعالى خبر فيه لم يخبر في القضاء والنذر به لا يبريد على واجب اصل الشرح مر و جزم بعدم الاباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذى في الانوار خلافة اه (قوله قال السبكي الخ) اعتمده النهاية لقال وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدالان في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشى ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش إلى ان يقضيه لمرض مخوف أو غيره اه ونظر الشارح في الاولى هنا بما ياتي وفي كثيره ما في الايعاب والامداد وقال ع ش قوله لم تغيير حقيقة الوجوب فديقال لا يلزم من فطره و يباح تركه لنحو حصاد الخ) أفتى الاذرعى بأنه يجب على الحصادين تبليت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة اقطر والا فلا شرح مر (قوله محض الترخص) ينبغي ان يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحو مز يدحر فسافر ليترخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضر او قصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر (قوله ولا لمن صام قضاء لومه الفور فيه) يفارق الاداء بان الله خبر فيه لم يخبر في القضاء والنذر به لا يبريد على واجب اصل الشرح مر (ولا لمن صام قضاء الخ) جزم بعدم الاباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذى في الانوار خلافة (قال السبكي بخا ولا لمن لا يرجو الخ) وهو اي ما بحثه السبكي ظاهر وان نازع فيه

ولأن لا يرجوز من يقضى فيه لادامته السفر ابد وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه ولو نذر (٤٣١) صوم شهر معين كرجب او قال

أصومه من الان جاز له الفطر  
بعذر السفر عند القاضي  
كرمضان بل اولى وخالفه  
تلميذه البغوي و فرق بان  
الشارع جوزه الفطر  
بعذر السفر وهذا لم يجوزه  
حيث لم يستثنه والاول اوجه  
ولا يحتاج لاستثنائه لعله بما  
جوزه الشارع بل بالاولى  
ثم رايت الانوار جزم به من  
غير عزوه للقاضي وصريح  
كلام الاذرعى والزركشى  
امتناع الفطر في سفر الزمة  
على من نذر صوم الدهر لانه  
انسد عليه القضاء بخلاف  
رمضان (ولو أصبح صائما  
فرض افطر) لوجود سبب  
الفطر قهرا عليه ويشترط  
في حل الفطر بالعدر قصد  
الترخص على الاوجه  
كمحصر يريد التحلل وليتميز  
الفطر المباح من غيره ورجح  
الاذرعى مقابله كتحدل  
الصلاة وفيه نظر ويفرق  
بان تحللها واقع مع انقضائها  
وليس بمطلا لها وما هاتفي  
اثناء العبادة ومبطل لها  
فتعين الحاقه بتحلل المحصر  
وسياتي في قول المتن في فصل  
الكفارة وكذا بغيرها انه  
صريح في الوجوب (وان)  
اصبح صائما ثم (سافر فلا)  
يفطر تغليبا للحضر لانه  
الاصل ولانه باختياره (ولو)  
اصبح المريض والمسافر  
صائمين) بان نوي لا (ثم)  
اراد الفطر (جاز) بلا كراهة

ذلك لجواز اختلاف احوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرفة طارئة يقضيه  
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهره ان محل الوجوب عليه حيث لم  
يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا جازله الفطر بل وجب له عرش وهذا جار على طريقة الشارح  
والزيادة دون طريقة النهاية والمغنى (قوله) ولأن لا يرجوز من يقضى فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن  
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن  
عش بيانه (قوله) فالوجه خلافه) وفاقا للمغنى عبارته ولا فرق في ذلك بين من يديم السفر او لا خلافا لبعض  
المتاخرين اه (قوله) او قال اصومه من الان) كان المراد انه قال الله على صوم شهر اصومه من الان سم  
(قوله) جازله الفطر الخ اعتمده مر اه سم (قوله) والاول اوجه) وفاقا للنهاية وخلاف المغنى (قوله) امتناع  
الفطر) اي في غير رمضان كما يأتي (قوله) في سفر الزمة الخ) اي بخلاف سفر غير الزمة فينبغي جواز القضاء  
وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي سم قول المتن (ولو أصبح)  
اي المقيم نهاية ومعنى (قوله) ويشترط الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله) في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا  
الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لحوا المريض فان تركها بدون قصد الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد  
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك الامساك مر اه سم (قوله) قصد الترخص) مفهومة  
الا ثم اذ لم ينو ذلك عن (قوله) وليتميز الخ) عطف على قوله كمحضر الخ (قوله) ورجعا الاذرعى مقابله  
الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كالاتي بشرط في تحلل الصلاة كودي (في قول المتن الخ) اي في شرحه و (قوله)  
وكذا بغيرها) مقول القول و (قوله) انه الخ) فاعل سياقي والضمير لقول المتن المذكور (قوله) صريح في  
الوجوب) اي وجوب قصد الترخص كودي (قوله) فلا يفطر) اي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع  
او العطش كما هو ظاهر قول المتن (جاز) اي بشرط نية الترخص معنى (قوله) بلا كراهة الخ) وفاقا للنهاية  
والمغنى (قوله) قال والدالرويان الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر  
وقضيته ما ياتي في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انعد نذره ولم يجز الخروج منه الا  
ان تضرو و فارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهناك تاتي بما ينافيها وهو التزام الاتمام  
المندوب له انتهى اه (قوله) ولهما ذلك) اي يجوز للرخص والمسافر الفطر نهاية اي فلا لائم عليهما سم (قوله)  
وان نذر الاتمام) اي اتمام رمضان وبقى ما لنذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينعد نذره او لا فيه نظر  
وينبغي انه ان كان صومه افضل بان لم يحصل له فيه مشقة اصلا انعد نذره و لا افلا عث و قوله اتمام رمضان

الزر كشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطبق الصوم ويغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن  
يقضيه لمرض مخوف او غيره شرح مر (قوله) ولأن لا يرجوز من يقضى فيه) ينبغي ان يكون في معنى الزمن  
المذكور ان يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر (قوله) او قال صومه من الان) كان المراد  
انه قال الله على صوم شهر اصومه من الان (قوله) جازله الفطر) اعتمده مر (قوله) في سفر الزمة) مفهومة  
الجواز في سفر غير الزمة عندهما ايضا وان افسد القضاء ايضا (قوله) في سفر الزمة) اي بخلاف سفر غير  
الزمة فينبغي جواز الفطر وعليه الفدية لانه لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي  
(قوله) ويشترط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لحوا المريض فان تركها بدون قصد  
الترخص حتى طلع الفجر ثم اراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخص ليجوز له ترك الامساك مر  
(قوله) على الاوجه) اعتمده مر (قوله) قال والدالرويان الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما ياتي  
في النذر انه حيث سن الصوم او القصر او الاتمام فنذره انعد نذره ولم يجز الخروج منه الا ان تضرو  
وفارق جواز الخروج من الواجب اصاله بانه ثم رخصة وهناك تاتي بما ينافيها من التزام الاتمام المنسوب  
له اه (قوله) ولهما ذلك) اي فلا لائم عليهما مر

لوجود سبب الترخيص وانما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون تاركا للاتمام الذي التزمه لا إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل و  
القضاء قال والدالرويان ولهما ذلك وإن نذرا الاتمام لان إيجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر او الاتمام

فانه لا يتغير الحكم اى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم بما يأتى فى النذر (فلواقام) المسافر الذى نوى (وشئى) المريض كذلك قبل ان

أى إتمام صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجوع ايضا لما قاله والد الروبانى فقيه نظربل ظاهره الحل ايضا مر (قوله كذلك) اى الذى نوى ليلا (قوله قبل ان يتناول) تنازع فيه الفعلان (قوله للآية) اى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر اى فافطر فعدة من ايام اخر معنى (قوله وإن قدمها الخ) و (قوله لانها) اى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية والمعنى (قوله ولا يجب) الى قوله كما يأتى فى النهاية والمعنى (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله كما يأتى) اى فى اخر باب صوم التطوع قول المتن (بالاغناء) اى وإن لم يتعده بخلاف الجنون ع ش اى وإنما يجب القضاء به إذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل فى النهاية الا قوله وكذلك وظن الى المتن وقوله ومن افطر الى المتن وقوله وهو هنا يلزمه الى وينتاب وكذا فى المعنى الا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا الآية نهاية ومعنى قول المتن (والردة) اى يجب قضاء ما فات بها إذا عاد الى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به معنى قول المتن (دون الكفر الا صلى) اى فلو خالف وقضاه لم ينقض قيسا على ما قدمه الشارح مر فى الصلاة من انه لو قضاه لا تنعقد ثم رابت فى سم على جميع ما يوافقه ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به سم وجزم به النهاية كما تقدم (قوله اوسكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الروض مانصه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وبعد قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كما هو معلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح اوسكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو ارتد ثم جن) بقى ملوقارن الجنون الردة بان قارن قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون او الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا بهامش عن بعضهم اقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش بخذف (قوله الصبي) اى بالمعنى الشامل للصبي كاهم نهاية ومعنى (لانه صار من أهل الوجوب) وهل ينتاب على جميعه لثواب الواجب او ينتاب على ما فعله فى زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الثانى لان الصوم وإن كان خصلة لا تتبع بعض لكن

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله أى من حيث الاجزاء) راجع ثم ان رجوع ايضا لما قاله والد الروبانى فقيه نظربل ظاهره الحل ايضا مر (قوله ولا يجب فور الخ) اى وإن نسي النية اتفاقا كما فى شرح المذهب بخلاف يوم الشك (قوله فى المتن والجنون) ينبغى الا ان يكون تعدى به اخذا بما قدمه الشارح فى باب الصلاة من وجوب قضائهما مع جنون تعدى به بل أولى لان الصوم قديح يجب قضاءه حيث لا يجب قضاء الصلاة كفى الاغناء وما ذكره فى الحاصل السابق قبيل قول المصنف ولا يصح صوم العيد (قوله نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع ايام الجنون اوسكر ثم جن قضى ايام السكر فقط) عبارة الروض عظما على من بقضى وذو اغناء وسكر استغفر قالو لو جن فى سكره قال فى شرحه فانه يقضى ما فات به هذا ان اراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذى تخلل الجنون وإن لم يصرح به اصله فان اراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارة فاذا ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة وصححه فى المجموع اه وهو مصرح كاترى بقضاء جميع ايام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء ايام الجنون الواقع فيه وعمله الشارح فى شرح الارشاد بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدى بالسكر كما لم تذهاب وبعد قضاء ايام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام فى المتعدى بالسكر إذ لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كما هو معلوم من التعليل المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح اوسكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ الصبي بالنهار فى حال كونه صائما) بأن نوى ليلا (وجب اتمامه بلا

يتناول مفطرا) حرم الفطر على الصحيح) لا تنفاه المبيح (وإذا افطر المسافر والمريض قضيا) للآية (وكذا الحائض) والنفساء إجماعا وذكرها استيعابا لاقسام من يقضى وإن قدمها فى الحيض لانها من احكامه فلا تكرر (والمفطر بلا عذر) لانه اولى بالاجاب من المندوب ومن ثم لزومه الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك النية) الواجبة ولو سهوا لانه لم يصم وإنما لم يؤثر الاكل ناسيا لانه منهى عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فانه مأمور بها والنسيان لا يؤثر فيه ويسن تتابع قضاء رمضان ولا يجب فور فى قضائه إلا إن ضاق الوقت او تعدى بالفطر كما يأتى (ويجب قضاء ما فات) من رمضان (بالاغناء) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمسقة تكررهما (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الا صلى) إجماعا وترغيبا فى الاسلام (والصبا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى ايام السكر فقط لما صرف فى الصلاة (ولو بلغ الصبي) بالنهار (فى حال كونه صائما) بأن نوى ليلا (وجب اتمامه بلا

لومته الكفارة (ولو بلغ فيه) أى النهار (مفطرا أو افاق أو أسلم فلا قضاء فى الأصح) لعدم تمكنه من زمن يسع الأداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جن (ولا يلزمهم) أى هؤلاء الثلاثة (إمساك ٤٣٣) بقية النهار فى الأصح) لأنهم

أفطروا المذنب فأشبهوا المسافر والمريض (ويلزم) الإمساك (من تعدى بالفطر) ولو شرعا كان ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير وكذا لو ظن بقاء الليل فاكل ثم بان خلافه (لا مسافرا ومريضا) ومثلهما حائض ونفساء ومن افطر لعطش أو جوع خشى منه مبيع تيمم فقلل بعضهم عن بعض شروح الحاوى أنه يلزمه الإمساك وصوبه ليس فى محله لأن كلامهم كما ترى مصرح بخلافه بجماع عدم التعدى بالفطر مع عدم التقصير (زال عذرها بعد الفطر) لأن زوال العذر بعد الترخص

لا اثر له كما لو اقام بعد القصر والوقت باق نعم يسن لحرمه الوقت ويسن لها ايضا إخفاء الفطر خوف التهمة أو العقوبة ويؤخذ منه ان محله فيمن يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو مرضه الزائل بحيث لا يخشى عليه ذلك (ولو زال) عذرها (قبل ان ياكلا) أى يتناولوا مفطرا (ولم ينويا ليلا فكذا) لا يلزمهما إمساك

الثواب المترتب عليها يمكن تبعيه عرش (قوله لومته الكفارة) أى مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم إمساك بقية النهار الخ) لكنته يستحب لحرمه الوقت وروضه بالفضل ومعنى زاد النهاية ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يحجل حاله ثلاثا تعرض للتهمة والعقوبة وعلم من نذب الإمساك أنه لا جناح عليه فى جماع مفطرة كصغيرة وجنونة وكافرة وحائض اغتسلناه قال الرشيدى الأصوب اغتسلت أى الحائض اه وقديفيد جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلهما حائض ونفساء) وقياس ما بان فى المسافر نذب الإمساك عرش (قوله أنه يلزمه الخ) أى من ذكر من الحائض والنفساء ومن افطر الخ ويحتمل ان مرجع الضمير من افطر الخ وهو الأقرب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كما ترى) فيه تأمل إلا ان يريد بكلامهم قوله ومثلهما الخ (قوله نعم يسن لحرمه الوقت) ويستحب الإمساك ايضا لمن طهرت من نحو حيضها ولمن افاق أو أسلم فى اثناء النهار ويندب لهذين القضاء خروجا من الخلاف شرح بأفضل عبارة سم صرح فى شرح الارشاد بسنه لحائض ونفساء طهرا اثناء النهار اه وعبارة بأعشن والحاصل ان من جاز له الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الإمساك بل يسن ومن حرم عليه ظاهر أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الإمساك اه والشق الأول يشمل من افطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الإمساك اه (قوله ويسن لها الخ) أى للمسافر والمريض المذكورين أى ومثلهما غيرهما من زال عذره فى اثناء النهار كما مر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله كما مر) أى فى قول المصنف لمواقم وشق الخ (قوله من ترك النية ليلا) مكرر مع قول المصنف ويلزم من تعدى بالفطر أو نسي النية (قوله ومن اكل يوم الشك الخ) أى وهو من اهل الوجوب نهاية ومعنى (قوله فاولى من لم ياكل) ونذب له نية الصيام عاب زائد النهاية أى الإمساك اه قال الشارح فى شرح العباب للخروج من الخلاف ومحل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان أو اائل النهار اه وقال الرشيدى قوله ر أى الإمساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فوجه تقييدها استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور ببقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف ابن حنيفة القائل بوجودها حينئذ إذا كان قبل الزوال وظاهره لا يجوز له عن صيام ذلك اليوم إلا ان قلده فليراجع اه وفى عرش ما يوافقه (قوله وبه الخ) أى بقوله وأنه إنما اكل

والقضاء مع الكفارة لو جامع لأنه لو صار من اهل الوجوب وإن استمر لم يلزمه شيء اه (قوله فى اثن أو افاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الإمساك والقضاء بل يستحبان اه وفيه تصريح باستحباب إمساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن افتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم استحباب قضائه ترغيبا فى الاسلام ويجب بعدم المناقاة لأن كلام الروض فى يوم الاسلام وكلام شيخنا فى قضاء ما فاته فى الكفر والفرق بينهما لا تنح فانه فى مسألة الروض صار فى اثناء اليوم من اهل التكليف على الاطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات فى الكفر لأنه كان مخاطبا به وإنما سقط الطلب تخفيفا ولا يصح لأن الأصل فى العبادة حيث لم تكن مطلوبة مطلقا ان لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقا فيه نظر وعلى الثانى يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بان الحائض من اهل خطاب المطالبة قطعا فى الجملة بل هى مخاطبة خطاب مطالبة بالفعل حال الحيض بأمور كثيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل ان شيخنا الشهاب الرملى افتى بان الصلوات الفائتة فى الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم فى الكفر وتقديم فى الحاشية فى فصل إنما تجب الصلاة عن فتاوى السيوطى صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم (قوله نعم يسن لحرمه الوقت) صرح فى الارشاد بسنه لحائض ونفساء طهرا اثناء النهار اه وانظر هل يسن

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - ثالث) فى (المذهب) لأن تارك النية مفطر حقيقة فهو كمن اكل اما إذا نوى بالافلاز مهما إلتام صومهما كما مر (والاظهر أنه) أى الإمساك (يلزم من) ترك النية ليلا ومن (اكل يوم الشك) فاوى من لم ياكل وهو هنا يوم ثلاثى شعبان وإن لم يتحدث فيه برؤية كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وأنه إنما اكل لجهله به وبه فارق

ما مر في المسافر لانه يباح له الاكل مع العلم بكونه من رمضان وهنا يلزمه القضاء على الفور وان نازع فيه جمع لانهم مقصرون بعدم الاطلاع على الهلال مع رؤية غيرهم له فهو كسببهم ناسى النية لتقصير حتى يلزمه القضاء بل اولى وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل لتعليل الاصحاب وجوب الفورية بوجوب الامساك صريح فيه وانما خالفنا ذلك في ناسى النية لان عذرهم اعم وظهر من نسبته للتقصير فكفى في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب ويثاب ما مور بالامساك عليه وان لم يكن في صوم شرعي (امساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف التندر والقضاء لا تنفاه شرف الوقت عنهما ولذا لم تجب في افسادهما كفارة

(فصل في بيان فدية الصوم) في بيان فدية الصوم الواجب وانها تارة تجامع القضاء وتارة تنفرد عنه (من فاته شيء من رمضان فات قبل إمكان القضاء) بان مات في رمضان او قبل غروب ثاني العيد أو استمر به نحو حيض أو مرض من قبيل غروبه ايضا

(الخ قوله ماسر) اي انفا في قول المصنف لا مسافر الخ (قوله) وهنا يلزمه القضاء على الفور) اي على المعتمد لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطرده الباب في بقية الصور شرح بافضل قال السكري عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعذور لا يلزمه الفور في القضاء وقوله وطرده الباب الخ اي في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) وانما خالفنا ذلك الخ صريح في عدم وجوب الفور على الناسي ويؤيده عدم وجوب الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا سم (قوله في ناسى النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا ولا اقبال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحلى ما نصه (فرع) في الخادم عن شرح المذهب ان تارك النية ولو عمد اقضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة العمد انتهى بصري عبارة الایعاب وقضيته اي كلام المجموع وغيره ان من ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشي الذي في المجموع انه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والمعنى في اخر الباب الاقي كالصرح او صريح ايضا انه على الفور (قوله) ويثاب ما مور بالامساك عليه) اي على الامساك لاثواب الصائم وينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب لإعاب (قوله) وإن لم يكن في صوم شرعي) فلوار تكسب فيه محذور الاشياء عليه سوى الاثم نهاية ومعنى وإعاب قال ع ش ومع ذلك فالظاهر انه ثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في جقه بعد الزوال على المعتمد فيه اه وتقدم عن الایعاب ما يوافق

(فصل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) اي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتمكاف عن مات ع ش (قوله الواجب) ليان الواقع للاحتراز ع ش قول المتن (من فاته) اي من الاحرار معنى وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناشري ما نصه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية على العبد لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحرهم ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد ان السيد وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر اه وقوله قبل إمكان القضاء لعله من تحريف الناسخ واصله بعد إمكان الخ قول المتن (من رمضان) اي وغيره من نذر او كفارة نهاية اي كايأتي في المتن (قوله بان مات) الى قوله او صوم في المعنى والنهاية (قوله نحو حيض) اي كالحمل والارضاع نهاية (من قبيل غروبه) في التقيد بقبيل نظر بل يكفي مطلق القبيلة سم اي كما عبر به المعنى وقد يجاب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء لهما (قوله) وانما خالفنا في ذلك الخ) في عدم وجوب الفور على الناسي ويؤيده عدم وجوب الفور في قضاء الصلاة المتروكة نسيانا

(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي الناشري في فدية التأخير الاثنية ما نصه تنبيه هذا في الحر اما العبد إذا فاته صوم او لزمه قضاء رمضان وخر القضاء الى رمضان اخر فهل تلازمه الكفارة مع القضاء ام لا فان قلتم تلازمه فن ان يكفر وان قلتم لا تلازمه فهل يكون قياما على العبد إذا جتمع في نهار رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصحى هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من اهلها فلا تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعي في شرحه في نظير لها فان عتق العبد في وجوبها عليه خلاف مرتب علي الشيخ إذا عجز عن الصوم وقلنا تلازمه الفدية وكان معسرا فليسروا وولى بان لا تجب على العبد لانه لم يكن من اهل الفدية عند الافطار اه اي بخلاف المعسر فاندفع ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا ذلك إذا كان من اهل الوجوب ووقته لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لاقبل العتق ولا بعده ولا في مسألة العجز لنحوهم ولا في مسألة التأخير الى رمضان اخر بل ولا في مسألة الموت قبل إمكان القضاء ولا في مسألة المرضعة إذا كانت رقيقة نعم في مسألة الموت لا يبعد لسيداه بل وولييه الصوم والاطعام عنه فليتامل مر (قوله من قبيل غروبه) في



أو مقره المباح من قبل حجره  
الى موته (فلا تدارك له)  
اي لفات بفدية ولا انضاء  
لعدم تقصيره (ولا اثم) كما  
لو لم يتمكن من الحج الى  
الموت هذا إن فات بعذر  
والا اثم وتدارك عنه وليه  
بفدية أو صوم (وإن مات)  
الحج ومثله القن في الاثم  
كما هو ظاهر لا التدارك لانه  
لا علقه بينه وبين اقراره حتى  
يتوبوا عنه نعم لو قيل في  
حرمات وله قريب رقيق  
له الصوم عنه لمبعد لان  
الميت اهل للانابة عنه (بعد  
التمكن) وقد فات بعذر  
او غيره اثم كما افهمه المتن  
وصرح به جمع متأخرون  
واجروا ذلك في كل عبادة  
وجب قضاؤها فأخبره مع  
التمكن إلى ان مات قبل  
الفعل وان ظن السلامة  
في بعض من آخر زمن  
الامكان كالحج لانه لما لم  
يعلم الاخر كان التأخير له  
مشروطا بسلامة العاقبة  
بخلاف المؤقت المعلوم  
الطرفين لاثم فيه بالتأخير  
عن زمن امكان ادائه و  
(لم يصم عنه وليه في الجديد)  
لان الصوم عبادة بدنية  
لا تقبل نيابة في الحياة فكذا  
بعد الموت كالصلاة وخرج  
بمات من عجز في حياته  
بمرض او غيره فانه لا يصام  
عنه مادام حيا (بل يخرج من  
تركته لكل يوم مد طعام)  
عما يجزى فطرة لحبر فيه

(قوله أو سفره المباح) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل حجره) ينبغى وكذا  
بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم سم (قوله بفدية ولا قضاء) هذا لا يخالف عما يأتي من ان افطر لهرم او  
عجز عن صوم لومانة او مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد لكل يوم لانه فيمن لا يرجو البرء وما هنا اختلافه  
ثم رابت في سم على المنهج مانصه لا يشك على ما تقرر الشيخ الهام اذا مات قبل التمكن لأن واجبه اصاله  
الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه ع (قوله والا اثم) اي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله  
وتدارك عنه) أي في الحردون غيره أخذ ما يأتي آ نفاسم أي ويأتي ما فيه (قوله أو صوم) أي على القديم  
الان رشيدي (قوله مثله القن) يتردد النظر في المبعوض وينبغي ان يكون كالحر لان له تركه وبينه وبين  
اقراره علاقة لانهم يرثون ما ملكه ببعضه الحر بصرى وفي البجيري عن ع من ما يوافق (قوله لا التدارك)  
لا يبعد ان محله اذا لم يتمكن بعد عتقه وإلا فينبغى التدارك قد يقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه  
او ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقيق اذا مات وعليه صيام فلسيده  
وغيره الفداء عنه من ماله اذا تركه للرقيق اه وعبارة البجيري على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد بالحر  
لاجل قوله فيما بعد اخرج من تركته والافارق كذا يخرج عنه قريبه او سيده او صوم عنه وواحد منهما  
او يصوم عنه الاجنبى باذنه هو واذا ن قريبه او يخرج عنه اجنبى ولو بغير اذنه على الوجه كقضاء الدين  
بغير اذن المدين اه ثم رابت مثله في الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتن ذكره ع من الشارح  
واقره (قوله اثم) قضيته اثم اذا تمسكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الاولى صريحه (قوله كما  
أفهمه المتن) أي حيث قيد عدم الاثم بالموت قبل إمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالاثم (قوله ولم يصم)  
عطف على قوله اثم اي لا يصح صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لحبر فيه في النهاية والمغنى (قوله وخرج  
بمات) وكان المناسب ان يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول وخرج بفرض الخلاف في الميت من عجز الخ  
رشيدي (قوله عجز في حياته بمرض) اي ولو ايس من برئه نهاية قال ع من ظاهره وان اخبر به معصوم اه  
اي بل يجب عليه اخراج مد لكل يوم كما يأتي في المتن (قوله لا يصام عنه) اي بلا خلاف كما في زوائد الروضة  
وقال في شرح مسلم تبعه اللبادي وغيره انه اجماع مغنى ونهاية قال ع من قوله مرانه اجماع معتمد اه (قوله  
مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان ايس منه وقال الشارح في شرحه قال الزركشي ولا  
ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وافرط متعديا الظاهر ان وليه  
يصوم عنه في حياته سم وع من قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كامر وبالسكيل  
المصري نصف قدح من غالب قوت بلده مغنى (قوله وقضية قول من تركته الخ) قد يتوقف فيه ويجوز ان  
يكون التقييد بما ذكر لبيان محل الوجوب على الولي لا لبيان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليتأمل بصرى  
عبارة شيخنا قوله من تركته اي ان كان له تركه والا جاز للولي بل وللاجنبى ولومن غير اذن الاطعام من ماله  
عن الميت لانه من قبيل وفاء دين الغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولي او الاجنبى من ماله  
وان كان للميت تركه (لا يجوز للاجنبي الاطعام عنه) اي استقلا لا كما يفيد قوله الاتي فاهنا كذلك عبارة  
النهاية وهل له اي للاجنبي ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين او يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به  
الا قرب لكلامهم وجزم به الزركشي الثاني اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقييد بقيل نظر بل يكفي مطلق القبلية (قوله أو سفره المباح من قبل حجره) قال في شرح الروض فالمراد  
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل حجره) ينبغى وكذا بعده بالنسبة لغير ذلك اليوم (والا اثم) اي ولو  
رقيقا كما هو ظاهر (قوله وتدارك عنه) اي في الحردون غيره أخذ ما يأتي انفا (قوله لا التدارك) لا يبعد ان  
محله اذا لم يتمكن بعد عتقه والا فينبغى التدارك لانه من اهل الوجوب في الوقت وبعده على انه في الشق الاول  
قد يقال هلاجاز لقريبه ان يتدارك عنه بنفسه او ماله سوا الرق زال بالموت والوجه انه يجوز له ذلك (قوله  
اثم) قضيته اثم اذا تمسكن وقد فات بعذر اه قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان ايس منه قال في شرحه قال

موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركته انه لا يجوز للاجنبي الاطعام عنه

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك أن للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن  
وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وشرحي العباب  
والارشاد (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لان فيه شائبة مال سم  
وكردي (قوله) ومانه لا يجوز) اي للجاني (قوله) وباقى ذلك) اي مثل ذلك (قوله) فاهنا كذلك) اي فيجوز  
اطعام الاجني باذن الولي لا باستقلال (قوله) المحل الذي هو فيه) قد يقال هو لا يخاطب بالاطعام عند اول  
مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وليه بعدموته فينبغي أن يعتبر المحل الذي هو به حال  
الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصرى قول المتن (وكذا النذر والكفارة) اي في تداركهما القولان  
في رمضان نهاية ومعنى (قوله) بانواعها) اي وتقييدا لحاوى الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله)  
قبل تمكنه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور  
في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فات  
الثلاثة في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم ثم ان صوم الممتنع لا يخلفه اطعام  
سم (قوله) ان فات بعذر) اي ولا اثم وتدارك عنه وليه بفدية او صوم كاسم عبارة سم (قوله) او بعده الخ  
ينبغي اخذنا ما تقدم اوقبله وفات بلا عذراه (قوله) والقديم) الى قوله وظاهر قول الخ في النهاية والمعنى (قوله)  
والقديم الخ) وسياتي ترجيح نهاية (قوله) انه لا يتعين الخ) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد  
الامر من الصوم او الاطعام سم عبارة النهاية اما اذا لم يخلف تركة فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم  
بل ليس له ذلك وينبغي تدبيرا لعدا الورثة من بقية الاقارب إذ لم يخلف تركة أو خلفها وتعدى الوارث  
ترك ذلك اه (قوله) فيمن مات مسلما) اي فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها زيادة لا يداب  
كذا قيل وهو مشكل بما ياتي من ان من مات مرتدا لا يحج عنه لثلاثين يوما وقوع الحج له وهو ممتنع اه اي والاطعام  
بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو ممتنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حق العبادة وهو الغالب فيه  
بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه اي لانه ليس من اهل العبادة الان وقوله لم ويتعين  
الاطعام اي بما خلفه اه (قوله) ولا لاندب) اي أحدهما (قوله) وظاهر قول شرح مسلم الخ) اي  
الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعبا بالظاهر  
ان وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله) لانه بدل عن بدني) اي محض حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني ايضا لا  
ان فيه شائبة مال واما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه  
إذا امتنع البدل لسكونه بدل بدني فامتناع البدني الا صلي اولى (قوله) فاهنا كذلك) قال في شرح العباب وقول  
القاضي للاجني الاستقلال بالاطعام مبنى على الضعيف ان له الاستقلال بالصيام اه وفي شرح الارشاد  
وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الا قرب اكلامهم  
الثاني اه وقضية ذلك ان للجاني الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالاطعام عن الميت في  
كفارة اليمين (فاذا مات قبل تمكنه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصور في النذر بان ينذر الصوم في وقت معين  
فيفوت لا يتصور في الكفارة لانا نقول بل يتصور فيها في نحو كفارة الممتنع ولهذا قال في المتن في صومها  
الاتي في الحج ولو فات الثلاثة في الحج فالظاهر انه يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وسيعلم ثم ان صوم الممتنع  
اطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هنا لا يتصور القضاء في كفارة إلا كفارة الفطر إذا فاعت  
بعد العود والوطء لان وقت ادائها بينهما ذكره البندنيجي والروايات اكلام شرح العباب وفيه نظر (قوله)  
او بعده الخ) ينبغي اخذنا ما تقدم اوقبله وفات بلا عذره (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام فيمن مات  
مسلم) خرج من مات مرتدا قال الناشرى وهذا فيمن مات مسلما اما ان ارتد ثم مات فلا يصام عنه بل  
يتعين الاطعام اه (قوله) والقديم) انه لا يتعين الاطعام) اي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد

وهو متجه لانه بدل عن بدني  
وبه يفرق بينه وبين الحج  
وكذا يقال في الاطعام في  
الانواع الاتية ومراعاة  
يجوز اخراج الفطرة بلا اذن  
فيا في ذلك في الكفارة فما  
هنا كذلك ويؤخذ مما  
في الفطرة أن المراد هنا بالبدل  
التي يعتبر غالب قوتها المحل  
الذي هو به عند أول مخاطبته  
بالقضاء (وكذا النذر  
والكفارة) بأنواعها أي  
صومها فاذا مات قبل  
تمكنه من قضائه فلا تدارك  
ولا اثم إن فات بعذر أم لا  
وجب لكل يوم مد يخرج  
غنهما والقديم انه لا يتعين  
الاطعام فيمن مات مسلما  
بل يجوز للولي أيضا أن  
يصوم عنه بل في شرح مسلم  
انه ليس للخبر المتفق عليه  
من مات وعليه صوم صام  
عنه وليه ثم ان خلف تركة  
وجب أحدهما والاندب  
وظاهر قول شرح مسلم  
يسن أنه أفضل من الاطعام  
وهو بعيد كيف وفي اجزائه  
الخلاف القوي والاطعام  
لا خلاف فيه

فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قلت القديم هنا أظهر) وقد نص عليه في الجديد أيضا فقال ان ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض وبه يندفع الاعتراض على المصنف بأنه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجديد وفي الروضة المشهور في المذهب تصحيح الجديد وذهب جماعة من محقق أصحابنا إلى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والخبر الوارد بالاطعام ضعيف اهـ وانتصر له جماعة بأنه القياس وبه أفتى أصحابنا فتعين حمل الصيام في الخبر على بدله وهو الاطعام كما سمي في الخبر التراب وضوء الكونه بدله وبدل له أن عائشة قائلة بالاطعام مع كونها روايته وفيه ما فيه (والولي كل قريب على المختار) لخبر مشمل صومى عن أمك لمن قالت له أمى مات وعليها صوم نذر

المازنا (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهي (قوله وقد نص عليه) إلى قوله ولو امتنع في النهاية إلا قوله وبه يندفع إلى وفي الروضة وقوله وانتصر إلى المتن وقوله وسفيها إلى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها إيعاب فالقائم تفسيره (قوله وبه يندفع الخ) عبارة في الإيعاب قال الأذرعى كان الصواب للنووى أن يقول المختار دليلا للصوم واجلال الشافعى بوجوب عدم التصويب عليه ويرد بانه لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته التى اكده على العمل بها لماهى انه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به وقد قدمت اول الصلاة ما يعلم منه انه حيث قال في شىء بعينه إذا صح الحديث في هذا قلت به وجب تنفيذه وصيته من غير توقف على النظر في وجود معارض لان فرض الله تعالى عنه لا يقول ذلك إلا إذا لم يبق عنده احتمال معارض إلا لصحة الحديث بخلاف ما إذا رأينا حديثا صحيح بخلاف ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله له حتى ننظر في جميع القوادح والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايته حينئذ ولا فلا وبهذا يرد على الزركشى ما وقع له هنا من أن مجرد صحة الحديث لا يقتضى العمل بوصيته ووجه رده اننا لم نعمل هنا بمجرد صحته بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث قلت به فتفتن لذلك اهـ (قوله وفي الروضة الخ) تأييد للبتن (قوله وهو الصواب) أى القديم (قوله الجزم به) أى بالقديم (قوله ضعيف) أى مع ضعفه فالاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم معنى واسنى وإيعاب (قوله وانتصر له) أى للجديد (قوله في الخبر) أى المار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه) أى التراب (قوله له) أى للحمل المذكور (قوله روايته) أى حديث الصوم (قوله وفيه) أى فى انتصار الجديد بما ذكر (ما فيه) لعل اراد به ما مر انفا عن الإيعاب وغيره ان الاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم قول المتن (والولى) أى الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى للبيت بأى قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا لولى مال ولا عاصبا معنى زاد النهاية والوجه كما قاله الزركشى اشتراط بلوغه اهـ زاد الايعاب وكونه عاقلا وان كان قنأ اهـ قال ع ش قوله مر بأى قرابة الخ أى بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شوىرى وظاهره ولورقيقا اهـ قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف انه لا يلزم لولى صيام ومحل ان كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثا وثمت تركة لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة أو غيرهما ولولى الاذن بأجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على القديرة اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعيين الصوم ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذ الأجرة جاز إذا رضى بقية الورثة بصومه واستاجر وهما والوصى لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر ارشهم إذا لم يكن هناك من الاقارب إلا الورثة أو امتنع غير الامرين الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) ومحل الخلاف فيمن مات مسلما أم من مات مرتدا فيتعين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتى ان من مات مرتدا لا يحج عنه كذا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع كذا فى شرح العبابى والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع (قوله قلت القديم هنا أظهر الخ) فى شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شىء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر اهـ وفيه امران الاول انه سياتى انه لا يجوز اخراج مدو بعض مد للفقير فينبغى إذا اراد أحدهم اخراج ما لزمه وفيه كسر ان يضم إلى كسره كسر آخر منهم ليجزى الاخراج والثانى انه لو صام أحدهم وجبر الكسر فينبغى ان يسقط عن رفيقه مقابل كسره فتأمل (قوله فتعين حمل الصيام) التعين ممنوع ولو قال بعض الورثة انا صوم واخذ الأجرة جاز شرح مر ولو قال بعض الورثة نطعم وبعضهم نصوم اجيب الاولون كما رجحه الزركشى وابن العباد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارشهم ثم من خصه شىء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب بوالمرجى تبعض واجبه بل لا تنصرو صوما واطعما لانه بمنزلة كفارة واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة الواو اذ لو المن بكفر ويرجع عليهم فان فدى رجوع او صام تاتى فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبعض بصوم بعض واطعام بعض لانها كفارة واحدة فيألو كفر المحلوف عليه بالصوم وقلنا له الرجوع على الخائف فقيل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوم الم يحز تبعيض واجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم اجيب من دعا الى الاطعام ايعاب زادا لا ول ولو اذنوا البعض ان يكفر ويرجع عليهم فان اطعمهم رجع على كل بحصته وان صام ففيه نظر والذي يتجه انه لا رجوع له بشيء اه وزاد الثاني في مسألة تقسيم الامداد ثم من خصه شيء له اخرجه والصوم عنه اه قال عش قوله مر لم يحز تبعيض الخ اى بالطريق ان يتفقوا على صوم واحد او يجزوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مدم تركته واخرجه وقوله مر اجيب من دعا الخ أى بالنسبة لقدر حصته فقط اه عش (قوله وهو يبطل الخ) اى فان عدم استفساله عن ارثها وعدمه يدل على العموم نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك كان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع لما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته نهاية وامتدادوا يعاب (قوله كما يحضه في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله واستاجر) اى الولي (قوله في سنة واحدة) أى فحجوا عنه في سنة واحدة يعاب قول المتن (ولو صام اجنبي باذن الولي) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد عبارة الا يعاب اى الغريب ان تأهل بان يكون بالغاً عاقلاً وان كان قفاً فيما يظهر اه وعبارة عش قول المصنف ولو صام اجنبي خرج به ما لو اذن الاجنبي المأذون له لاجنبي اخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي اى السابق الذى يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثا اه وعبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت) وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم احدهما على الاخر نهاية وايعاب اى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لها وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً بوقع الاول عنه والثاني فلا للصائم ولو وقع معا احتمل ان يقع وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم عش (قوله ولو بأجرة) وهى عند استئجار الوارث من راس المال نهاية قال عش ومحل ذلك حيث كان حائراً او غيره واستاجر باذن الورثة ولا كان ما زاد على ما يخصه تبرعاً منه فلا يتعلق بشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والى غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلاً) اى بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) اى ولم يصم ولم يطعم سم (قوله ولم يتأهل الخ) اى

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصوبة ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أى أو مأذونوا الميت أو قريبه في يوم واحد أجزاء كما يحضه في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذر وحج قضاء فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة (ولو صام اجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صاه به أو باذن (الولي) ولو سقيها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو بأجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلاً) فلا يحزى (في الاصح) لانه لم يرد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلاً فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتأهل لنحو صيام باذن الحاكم

رجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع يرد بان التتابع إنما وجب في حق الميت لمعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه له زيادة على أصل الصوم فسقط بموته اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشى ان الوارث مخير بين اخراج الفدية والصوم والاستئجار والى غير الوارث مخير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف والقريب الخ انه لا يلزم الى صيام وهو ما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث او حيث لا تركه فان كان وارثاً وثم تركه لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه او مأذونه بأجرة او غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستاجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة) بقی ما لو وجب التفريق كصوم التمتع فهل يجب التفريق على الولي او يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو بأجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم ان زادت على الفدية اعتبر رضا الورثة اى في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلاً) اى بلا اذن (قوله ولو امتنع الولي) اى ولم يصم ولم يطعم (قوله ولم يتأهل) اى للاذن لنحو صبا الخ في شرحه للارشاد والذي يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون الباطن لا الحرية لان القن من اهل فرض المصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما باتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترط حره لان القن ليس

على الأوجه بل إن كانت تركه تعين الاطعام والإلم بحب شيء (ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا فدية) تجزى عنه

لعدم ورود ذلك ( وفي  
الاعتكاف قول) أنه يفعل  
عنه كالصوم (والله اعلم) وفي  
الصلاة أيضا قول أنها تفعل  
عنه أو صيها أم لا حكاها  
العبادي عن الشافعي وغيره  
عن اسحق وعطاء الخبر فيه  
لكنه معلول بل نقل ابن  
برهان عن القديم أنه يلزم  
الولي أي ان خلف تركه  
ان يصلي عنه كالصوم ووجه  
عليه كثيرون من اصحابنا  
أنه يطعم عن كل صلاة مدا  
واختار جمع من محققي  
المتأخرين الأول وفعل به  
السبكي عن بعض اقاربه  
وبما تقرر يعلم أن نقل جمع  
شافعية وغيرهم الاجماع  
على المنع المراد به إجماع  
الاكثر وقد تفعل هي  
والاعتكاف عن ميت  
كركت الطواف فأنها تفعل  
عنه تبعا للحج وكما لو نذر  
ان يعتكف صائما فأت  
فيعتكف الولي أو مأذونه  
عنه صائما ( والظاهر  
وجوب المد) ولا قضاء عن  
كل يوم من رمضان او نذر  
أو قضاء أو كفارة (على من  
افطر للسبكي) او المرض  
الذي لا يرجى برؤه بان  
يلحقه بالصوم مشقة شديدة  
لا تطاق عادة لان ذلك  
جاء عن جمع من الصحابة  
رضي الله عنهم ولا يخالف  
لهم وفارق المريض المرجو  
البرء والمسافر بأههما  
يتوقعان زوال عذرهما

أو لم يكن قريب مغنى لإيعاب (قوله على الأوجه) وفاقا للأصناف والمغنى وخلافا للنهية غبارته ولو قام بالقرب  
ما يمنع الاذن كصباو جنون أو امتنع الأهل من الاذن والصوم أو لم يكن قريب إذن الحاكم فيما يظهر خلافا  
لمن استوجه عدمه اه قال ع ش قوله مر إذن الحاكم أي وجوبه بالان فيه مصلحة للبيت والحاكم بحسب عليه  
رعائتها والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه وعبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح  
الروض وقد يقال المنتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع  
الاستئجار وقد يقال ينتجه جوازهم سم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسز ام لا فيه نظر والا قرب الأول وخروجا  
من خلاف من أوجه في الصلاة الآتي عن حج قريب ع عبارة شيخنا وقيل يصلي عنه وقيل يفدى عنه لكل  
صلاة مدعو عن اعتكاف كل يوم وليلة مدولا باس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهور ركان  
حسناء (قوله وفي الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره ع ش (قوله أنها تفعل) أجاز للولي ولغيره باذنه أن  
يفعلها عن الميت (قوله حكاها العبادي عن الشافعي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال الى ترجيحه  
ابن أبي عصرون وغيره ونقل الأذرع عن شرح التنبيه للجب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل  
عنه وأجبة كانت أو متطوعا عنه اه وكتب الحنفية ناصة على ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة  
أو صوما أو صدقة وفي شرح المختار لماؤلفه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للانسان أن يجعل ثواب عمله  
وصلاته لغيره ويصله وعليه فلا يبعد انه الصلاة وغيره ما عنه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى  
عنهما أنه أمر من مات أمها وعليها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا بقوله إلا توقيفا لإيعاب (قوله أن يصلي  
الخ) يظهر ان المراد بنفسه أو مأذونه باجرة أو متبرعا وان المراد بالولي هنا مطلق القريب نظير ما مر في الصوم  
فليراجع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجهه قائل بأنه يجوز للولي أن يطعم الخ وقياس  
ما مر في الصوم عن شيخنا وغيره ان للاجنبي ولو من غير إذن الولي الاطعام من ماله عن الميت (قوله الأول) أي  
أن الصلاة تفعل عنه ع ش وكردي (قوله وفعل به السبكي الخ) غبارته في الإيعاب قال ابن أبي عصرون ليس  
في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها اخبار غير مشهورة واستظهر السبكي  
ما قاله لحديث مرسل من بر الوالدين أن تصلي لها مع صلاتك قيل تدعو لها ولا مانع من عمله على ظاهره قال  
ومات الى قريب عليه خمس صلوات ففعلتها عنه قياسا على الصوم اه (قوله غن بعض اقاربه) عبارة شيخنا  
في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غير ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المعتدركتعا  
الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله واعترضه في النهاية والمغنى الا قوله لا تطاق عادة (قوله كركتي  
الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره من الولي المحرم عن غير يميز لإيعاب (قوله فيعتكف الولي أو مأذونه  
صائما) أي وإن كانت النية لا تجزى في الاعتكاف أي المنفرد شيخنا (قوله او نذر) أي نذره حال قدرته إذ  
لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهاية ومغنى (قوله لا يرجى برؤه) أي يقول أهل الخبر شيخنا (قوله مشقة  
شديدة) لم يبين ضابطا المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس ما مر في المرض أنها التي يخشى منها محذور تيمم ع ش  
عبارة شيخنا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبيح التيمم عند الرمي اه وكلام  
الشارح هنا موافق لما نقله عن الزيادة وفيما يأتي في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمي ولعله هو  
الظاهر فينبغي أن يحمل ما هنا على ما يأتي (قوله لأن ذلك) أي وجوب المد أو إخراجها بالقضاء (قوله ولا  
مخالف لهم) أي فكان إجماعا سكتيا (قوله فهو كرجو البرء) أي فيلزمه إيقاعه فيما يطيقه فيه نهاية (قوله فلا  
فدية الخ) أي كالتكليف من سقطت عنه الجمعة فعلمنا حيث اجزأته غن وأوجه فلا يراد عليه قول الأصناف

من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الأوجه) كذا في شرح الروض بعد أن  
نقل قول الأذرع قبل ياذن الحاكم فيه نظر اه وقد يقال المنتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة  
مر (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستئجار وقد يقال ينتجه جوازه

أما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كرجو البرء وخارج بأفطر مالهو تكلف وصام فلا فدية كافي الكفاية عن البندنجي

قياس الختامية (قوله بأن قياس الخ) أى قضيته (قوله وهو أنه) أى فى نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أى لا بدلا عن الصوم نهاية ومغنى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط للعدو وماسقط للعدو يجوز الرجوع اليه فليتأمل بل قد عجزوا وأوجب الكاملين عن غيرهم كإجماعه حيث اجزأت من لم تجب عليه من نحو الأثني والربيع سم وتقدم جوابه الثانى عن النهاية (قوله فحينئذ) أى حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أى ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بمجرد هذه الإرادة بصرى (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده الأئمة والمغنى والنهاية وكذا شيخنا ثم قال وهذا فى الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا أفطر لكبراً أو مرض ومات رقيقاً ويجوز لسيدته أن يفدى عنه ولقريبه أن يفدى أو يصوم عنه وليس لسيدته أن يصوم عنه إلا باذن لأنه اجنبى اه وقوله وليس لسيدته الخ تقدم عن سم والبجيرى ما يخالفه (قوله لكنه صحيح فى المجموع سقوطها) أى فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن اعتق وأيسر بعد وقت الوجوب ومات قرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافاً لما فى العباب تبعاً للفقهاء سم (قوله بنا فيه) أى ما صححه فى المجموع (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأنه فطره بشرط العجز و (قوله وإنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى سم (قوله ولو قدر) إلى قول المتن والأصح فى النهاية لا قوله لأنه وقع تبعا وقوله إن لم تتعين إلى المتن وقوله وفى نسخ إلى والفدية وقوله وأيضاً أما المرصعة وكذا فى المغنى لا قوله وليست إلى المتن وقوله لأنه وقع إلى المتن وقوله وكذا إن كانت إلى المتن (قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شئ للتأخير وليس له ولا للعامل أو المرضع الاتيين تعجيل فدية يومين فكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أو فى ليلته نهاية قال ع ش قوله مر وليس له ولا للعامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما يجمله هل له أن يسترداهم لافيه نظراً والأقرب الاول وإن لم يعلم الآخذ بكونها معجلة أخذاً ما مر فيها لو أخرج غير الجنس فإنه يستردمته مطلقاً لفساد القبض وتقدم أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموضع وكان قبضه قائداً وكذا لو عجل ليلاً لفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صريحة ليلية التعجيل فيبين عدم وقوع ما عجله الموضع ويسترده على ما مر اه ع ش وظاهره وإن علم الأخذ بكونها معجلة (قوله ولو قدر بعد) أى لو قدر من ذكر بعد الفطر مغنى ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أى وإن كانت الفدية باقية فى ذمته غ ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبلها اه (قوله وفارق نظيره الآتى الخ) هذا الفرق لا يتأتى فيمن أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عموم عدم لزوم القضاء بصرى (قوله بأنه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداءً هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفى للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وإنما سقط للعدو وماسقط للعدو يجوز الرجوع اليه فليتأمل بل قد عجزوا وأوجب الكاملين عن غيرهم كما فى الجملة حيث اجزأت من يجب عليه من نحو الأثني والربيع (قوله فتستقر فى ذمته) اعتمده مر (قوله لكنه صحيح فى المجموع سقوطها عنه) فلا تجب إذا أيسر بعد وقت الوجوب وهذا فى الحر وكذا فى الرقيق بالاولى وإن عتق وأيسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الاداء لأن اعتبار وقت الاداء إنما هو فى المؤدى بعد ثبوت الوجوب فى وقته ولم يثبت هنا كذلك وما تقرر هنا فى الرقيق يحتمل جريانه فى مسئلة الحامل والمرضع الآتية فلا تجب عليه الفدية وإن عتق بعد وأيسر لأنه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب خلافاً لما فى العباب تبعاً للفقهاء (قوله وإلا لزم الفدية الخ) قد يجاب بأن فطره بشرط العجز (قوله وإنما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم الفدية من تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى فان قلت المراد أن

واعترضه الأسنوى بأن قياس ما صححه وهو أنه مخاطب بالفدية ابتداءً عدم الاكتفاء بالصوم وقد يجاب بأن محل مخاطبته بها ابتداءً ما لم يرد الصوم فحينئذ يكون هو المخاطب به وقضية كلام المتن وغيره وجوبها ولو على فقير فتستقر فى ذمته لكنه صحيح فى المجموع سقوطها عنه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بها وليست فى مقابلة جنائية ونحوها فان قلت يناهيه قولهم حق الله المالى إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب ثبت فى ذمته وإن لم يكن على جهة البدل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره قلت كون السبب فطره ممنوع وإلا لزم الفدية للقادر فعلنا أن السبب إنما هو عجزه المقتضى لفطره وهو ليس من فعله فاتضح ما فى المجموع فتأمل ولو قدر بعد على الصوم لم يلزمه قضاء كما قاله إلا كثرون وفارق نظيره الآتى فى المعصوب بأنه هنا مخاطب بالفدية ابتداءً فأجزأت عنه

وفي المعصوب بالحج دون الانابة (قوله) وثم المعصوب مخاطب بالحج) أي ابتداء من شدي قال ع ش ويقع الحج الاول للنائب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (واما الحامل الخ) أي ولو كان الحمل من زنا او غير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدميا او حيوانا محترما ثم رايته في الزيادة ع ش قول المتن (المرضع) ينبغي ولو لحيو ان محترم غير آدمي سم عبارة المغني واما الحامل والمرضع فيجوز لهما الافطار إذا خافتا على أنفسهما او على الولد سواء كان الولد ولد المرضة ام لا وسواء كانت مستأجرة ام لا ويجب الافطار إن خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما صححه في الروضة لتام العقد وإن لم تخف هلاك الولد واما القضاء فان افطر تاخوفا الخ اه قول المتن (على نفسها) الاولى انفسها (قوله غير المتحيرة الخ) سيدكر محترز ذلك (قوله ان يحصل لهما من الصوم الخ) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولورواية اخذنا ما قيل في التيمم ع ش (قوله لانه وقع تبعا) أشار به إلى رد ما يقال أنه اتفق به شخصان فكان حقهما الصوم الفدية ووجه الرد ان الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع والفطر في الانقاذ الا ان لم يحجب عينابل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب فالخوف على النفس ليس اصليا فوجب الفدية لما في ذلك من الارتفاق بصري وعبارة المغني فان قيل إذا خافنا على أنفسهما مع ولديهما فهو فطر ارتفق به شخصان فكان ينبغي الفدية قياسا على ما سياتي اجيب بان الالة وردت في عدم الفدية فيما إذا افطر تاخوفا على أنفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما أولا وهي قوله تعالى ومن كان مريضا إلى آخرها اه (قوله وهو الخوف الخ) كونه مانعا محل تأمل وليس في قوله ألا ترى الخ ما يدل لذلك فتأمل بصري (قوله بغير ذلك) يعني بدون الخوف على الولد (قوله او خافتا على الولد) أي ولو حريا على الوجه لانه محترم خلافا لما يقتضيه كلام الزركشي إيعاب (قوله ولو حريا) أي بان استوجرت امرأة مسلمة لارضاع ولد حربي مثلا ع ش (قوله ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظه من (قوله وإن لم تتم الخ) خلافا للمغني والاسنى عبارة الاول وظاهر كما قال شيخنا ان محل ما ذكر اى جواز الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمتطوعة إذا لم يوجد مرضة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع اه وعبارة النهاية وما بحثه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضة مفطرة الخ محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فالاجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وافره سم قال الرشدي قوله محمول على ما إذا غلب على ظنها أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤه ليس من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لحيو ان محترم غير آدمي (قوله وان لم تتعين الخ) ما بحثه الشيخ في شرح الروض مع ان محل ما ذكر اى من الفطر مع القضاء والقوية في المستأجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فالاجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها شرح م (وان لم تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب مانصه وبحث ان محله في المستأجرة والمتبرعة إن لم توجد مرضة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن برده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلو واحدة منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وان لم تتعين عليها فتأمل تصوره ذلك بما إذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده صريحا في رد ذلك البحث اه وأقول صراحته في ذلك بمنوعة قطعها لان كلامنا من ذلك التصور وذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فان الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله في

و ثم المعصوب مخاطب بالحج وإنما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها (وأما الحامل والمرضع) غير المتحيرة وليس تافي سفر ولا مرض (فان افطرتا خوفا على نفسها) أن يحصل لهما من الصوم مبيح تيمم (وجب القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء وان انضم لذلك الخوف على الولد لانه وقع تبعا لانه إذا اجتمع المانع وهو الخوف على النفس ألا ترى أن من فطر خوف الهلاك على نفسه بغير ذلك ينتفى عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافنا (على الولد) وحده أن تجبض أو يقل اللبن فينضرب بمبيح تيمم ولو من تبرعت بارضاعه أو استوجرت له وان لم تتعين بأن تعددت المراضع كما صرح به في المجموع

(لزمتهما الفدية في الاظهر)  
 لقول ابن عباس رضى الله  
 عنه في قوله تعالى وعلى  
 الذين يطيقونه فدية أنها  
 منسوخة إلا في حقهما وفي  
 نسخ لزمهما القضاء وكذا  
 الفدية في الاظهر قال  
 الاذرعى وأحسبه من  
 اصلاح ابن جعوان والفدية  
 هنا على الاجرة وفارقت  
 كون دم التمتع على المستأجر  
 بأن فعل تلك من تنمة  
 لإصال المنفعة الواجب  
 عليها وفعل هذا من تمام  
 الحج الواجب على  
 المستأجر وأيضا فالعبادة  
 هنا وقعت لها وثم وقعت  
 له أما المرضعة المتحيرة فلا  
 فدية عليها للشك وكذا إن  
 كانتا في سفر أو مرض  
 وترخصتا لاجله أو أطلقتا

وهو حاصل قوله مر وإلا فالأجارة الخ اه قول المتن (لزمتهما الفدية) أى من مالهما مع القضاء معنى زاد  
 انها بقول الفطر فيها ذكر جائز بل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها بدل  
 عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما الفدية الخ) أى مع القضاء ولا  
 تعدد الفدية بتعدد الاولاد ناشى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم الفدية برمضان كابدل عليه  
 تعبير العباب بقوله الثانية أى من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله انها منسوخة الخ) أى والناسخ  
 له قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء معنى (قوله) وفارقت كون دم  
 التمتع الخ يتامل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج اه سم بحذف (قوله) بان فعل  
 تلك) أى وهو فطرها كما عبر به في شرح الروض أى والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ) يخرج  
 المتطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضا الخ سم (قوله وفعل هذا) أى الدم أسنى ومعنى (قوله) وأيضا فالعبادة  
 الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفي إطلاق انها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضا بل هو المقصود  
 بنفعه نظر ثم رايت ما ياتى قريبا بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا اه سم  
 بحذف (قوله) أما المرضعة الخ وكذا الحاملة المتحيرة بناء على أن الحامل تحيض نهاية ومعنى وشرح بافضل  
 (قوله للشك) أى فى انها حائض أو لا معنى (قوله) فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر فيما إذا افطرت ستة عشر  
 يوما فأقل فان افطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل فساد به بالحيض حتى لو  
 افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما نهاية ومعنى (قوله لاجله) أى السفر أو المرض  
 نهاية (قوله) وترخصتا) أى وإن خيف على الولد سم (قوله) أو أطلقتا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصده  
 لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو الحمل ويبقى إذا لم يقصد الترخيص مطلقا سم وقوله ويبقى ما إذا  
 لم يقصد الخ والظاهر انها حينئذ مفطرة بلا عذر فتدخل في قول المصنف الا لا لا تمتدى بفطر رمضان بغير  
 جماع عبارة شرح بافضل ولو افطرت المريضة والمسافرة بنية الترخيص أى لاجل السفر أو المرض لم

المتن لزمتهما الفدية في الاظهر) أى مع القضاء قال الناشى ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد الرضعا في  
 الاصح اه وعبارة الروض ولا تعدد بتعدد الاولاد اه قال في العباب وتبقى ذمة المعسرة والريقة الى  
 اليسار اه (قوله لزمتهما الفدية) الظاهر اختصاص هذا رمضان كابدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أى  
 من طرق الفدية فوات فضيلة رمضان (قوله) وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتامل هذا الكلام  
 فان الارضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج فان أريد وجوب إصال المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه  
 بمقتضى الاجارة فالأتيان بأعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى الاجارة وإن أريد وجوب  
 ذلك بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر فإصال اللبن واجب على والى الصبي المكلف به  
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جار مع امكان مباشرته بنفسه بان يكون الولي وصيا من أم وأن غلت لها  
 لبن فامعنى الفرق (قوله) بأن فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به في شرح الروض (قوله الواجب عليها)  
 يخرج المتطوعة بخلاف وأيضا الا أى بخلاف قول الشارح بعد وأيضا فالعبادة هنا الخ (قوله) وأيضا  
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وأن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها ويكون حاصل  
 الفرق أن الفدية هنا لجبر الصوم حيث فانت فضيلة وقته والصوم واقع لها والفدية في الحج لجبره وهو واقع  
 للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفي إطلاق أنها عبادة وأنه لها مع أن نفعه للطفل أيضا بل هو المقصود  
 بنفعه نظر ثم رايت ما ياتى قريبا بما حاصله تصويب إطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا (قوله) أما  
 المرضعة المتحيرة فلا فدية عليها) ثم محل ما ذكر في المتحيرة إذا افطرت ستة عشر يوما فأقل فان افطرت أزيد  
 من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنه أكثر ما يحتمل قضاؤه بالحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها مع القضاء  
 فدية أربعة عشر يوما نية عليه الجلال البلقينى شرح مر (قوله) وكذا إن كانتا في سفر الخ) هذا التفصيل في  
 الفوت (قوله) وترخصتا الخ) أى وإن خيف على الولد (قوله) أو أطلقتا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصده



بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل (والاصح انه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيها من التفصيل (من) افاد قوله يلحق ان المنقذة المتحيرة او المسافرة او المريضة فمن هنا ما مرثم (افطر لا نقاذ) آدمى محترم حر أو قن له أو غيره (مشرف على هلاك) بغير أو غيره ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع ان في كل افطارا بسبب الغير (تنبيه) ما ذكرته من (٤٤٣) ان الادى باقسامه المذكورة

يجرى فيه تفصيل المرضع هو ما يصرح به إطلاق القفال في الادى المحترم محجوب القدية لانه يرفق بالفطر لاجله شخصان وإطلاق القاضى وجوبها في كل فطرة مأذون فيه لاجل الغير والانوار وجوبها في الحيوانات والمجموع وجوبها في المشرف على الهلاك ولا ينافى هذه الاطلاقات ما أفاده المتن ان هذا يجرى فيه التفصيل السابق فيما ألحق به لان مراد المطلعين الوجوب هنا الوجوب في بعض احوال الملحق به كما هو واضح من نص المتن على جريان ذلك التفصيل هنا وخارج بالادى بأقسامه الحيوان المحترم والمال المحترم الذى لا روح فيه والذى أفاده قول القفال لو افطر لتخليص ماله لم تلزمه فدية لانه لم يترفق به إلا شخص واحد ان كلا منهما كان له فلا فدية والغيره فالفدية وكلام القاضى يفهم هذا ايضا وهو متجه في الجماد لانه لما لم يتصور فيه نفسه اتفاق تاتى الفرق فيه بين ما للمنفذ فلا فدية لما ذكره وما لغيره

يلزمه فدية وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد او قصد تاالامرين اه وهي شاملة لما إذا لم تقصدا ترخصا اصلا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا الخ) وفاقا للنهابة وخلافا لاسنى والمغنى (قوله فيما ذكر فيها الخ) هذا محل تأمل عبارة النهابة والمغنى اى فى إيجاب القدية مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله من التفصيل) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده سم (قوله افاده الخ) حق المرجح ان يؤخره ويذكره قبيل التنبيه (قوله قوله يلحق) اى الخ (قوله ان المنقذة الخ) إلى التنبيه فى النهاية (قوله ادعى) إلى التنبيه فى المغنى (قوله ادعى محترم) وكذا حيوان اخر محترم بخلاف المال لنفسه او لغيره نهاية ومعنى وباتى فى الشرح ما يوافقهما فى الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) اى او على اتلاف عضو او منفعة شرح بافضل زاد النهابة ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا نقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بلانية الترخص قال الاذرى فالظاهر انه لا فدية ويتجه تقييده بما مرانفا فى الحامل والمرضع نهاية قال الرشيدى قوله لم يرافطر فيه لا نقاذ ليس فى كلام الاذرى فيجب حذفه لذلك وليتاتى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر اه وقال عث قوله بما مرانفا اى بان افطر لنحو السفر لا للنقاذ وعليه فقوله او لا لا نقاذ معناه عنده اه و(قوله لنحو السفر) اى او اطلق (قوله لم يمكن تخليصه الخ) ينبغى وان امكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله المذكورة) اى فى قوله ادعى محترم الخ (قوله لانه يترفق بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للفطر والخلاص لغيره معنى عبارة القليوبى على المحلى وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما فى المرضع اه (قوله وإطلاق القاضى) عطف على قوله إطلاق القفال و(قوله والانوار الخ) عطف على قول القاضى وجوبها الخ فهو من قبيل ما كل سودا تمر ولا ايضا شحمة وكذلك قوله والمجموع وجوبها الخ (قوله هذه الاطلاقات) اى الاربعة (قوله ان هذا الخ) بيان لما أفاده المتن والمشار اليه من افطر لا نقاذ (قوله فيما ألحق به) اى فى المرضع الذى ألحق به من افطر لا نقاذ فقول له ألحق به صلة جارية على غير من هي له فكان الاولى الا براز (قوله لان الخ) متعلق بعدم المناطة وعلته (قوله فى بعض احوال الخ) وهوان يكون الافطار لا نقاذ للمشرف المحترم وحده (قوله الذى الخ) مبتدأ خبره قوله ان كالاخ كرسى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القفال (قوله ان كلا منهما) اى من الحيوان والمال الجماد المحترمين (قوله وكلام القاضى) اى المتقدمانفا (قوله وهو متجه الخ) والذى اعتمدته الاسنى والنهابة والمعنى لزوم القدية فى الحيوان المحترم مطلقا دميا ولا له والغيره وعدم لزومها فى غيرهما مطلقا والغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجرور (قوله لما ذكره) اى من انه لم يترفق به الاشخص واحد الخ (قوله واما الحيوان الخ) وفاقا لاسنى والنهابة والمعنى كما مرانفا (قوله فى الاول) اى اذا كان الحيوان للمنقذ (قوله فى الثانى) اى اذا كان لغيره (قوله ومالك المنقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المدرك)

لاجل السفر والمرض ولاجل الرضيع والحمل ويبقى إذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما إذا ترخصنا للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله فى المتن من افطر لا نقاذ الخ) اى يفصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده او مع المشرف او على المشرف وحده (قوله ادعى) وكذا حيوان اخر محترم رملى (قوله ادعى محترم) اى بخلاف المال لنفسه او لغيره وان ارتفق به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر) ينبغى وان امكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله ولم يتمكن من تخليصه إلا بالفطر بما مع الخ) ومحلها فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الا نقاذ ما من يباح له الفطر لعذر كسفر او غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بلانية الترخص قال الاذرى فالظاهر انه لا فدية شرح مر يتامل هذا مع ما تقدم من التفصيل فى الحامل والمرضع إذا كانت فى سفر او مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل وظاهره

فيه القدية لانه ارتفق به شخصان المالك والمنقذ واما الحيوان فالذى يتجه فيه انه لا فرق بين ماله و لغيره لانه فى الاول ارتفق به اثنان المنقذ والمنقذ فى الثانى ارتفق به ثلاثة هما مالك المنقذ واما إطلاق المجموع لزوم القدية مع تمييزه بالمشرف الاغم من الحيوان والجماد له او لغيره فهو وان وافق إطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا فى شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك شخص الوجوب بالادى وقد علمت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال ينافي في الشئ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجادله ولغيره وما ينافي أيضاً إطلاق الأنوار وجوبها (٤٤٤) في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الأول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في مال

الغير والأوجه ما ذكرته فيه كما تقرر وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الروض وقد غلبت المعتمد بما قرره فاستفده وأخذ بعضهم من ذلك أن إن كان معه نقد خشى عليه أن يبتلعه وأنه لو ابتلعه ليجزى منه أى من فيه نهار لم يفطر ولا يلحق إدخاله المؤدى إلى خروجه بالاستقاة والفطر المتوقف عليه التخليص للحيوان المحترم واجب كما أطلقوه وتقييد بعضهم له بما إذا تعين عليه بذه ما تقرر في المرضعة الغير المتعينة ورده السبكي بأنه يؤدي إلى التواكل (لا المتعدى بفطر رمضان بغير جماع) فانه لا يلحق بالمرضع في وجوب الفدية في الأصح لأنه لم يرد مع أن الفدية لحكمة استأثر الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة في رمضان مع أنها الحش عن الوطء نعم يعزر تعزيزاً شديداً لا نقاً بعظيم جزومه وتهوره فان قلت لم جبر تعمده ترك البعض بسجود السهو كما مروى القتل العمدة بالكفارة مع أن ذلك لم يرد أيضاً قلت أما الأول فلأن المجبور به من جنس المأثرو والصلاة قد عهد

والمعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أي الفدية في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيواناً وإن كان القتال فرضه في مال نفسه لأنه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان نهاية (قوله ومفهوم كلام القفال) أي الثاني (قوله وإطلاقه) أي الأنوار الأول وهو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله وأما الحيوان فالذي يتجه فيه الخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان كبدى (قوله والأوجه الخ) تقدم ما فيه (قوله ما ذكرته) أي من أنه إن كان المنفذ فلا فدية أو غيره ففيه الفدية (قوله بما تقرر) أي من الاتجاhein كبدى (قوله من ذلك) أي من إطلاق المجموع والمنت (قوله وجوبها في الحيوان) أي بالمنطوق (وعدم وجوبها الخ) أي بالمفهوم (قوله أن يبتلعه) أي في النهار (قوله والفطر المتوقف عليه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله للحيوان المحترم واجب) أي بخلاف المال المحترم لا يجب الفطر لاجله بل هو جائز مغنى (قوله برده ما مر في المرضعة) فديله هذا على وجوب فطر المرضعة وعبارة شرح الروض أي والمغنى فطرتا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الأولاد جواز بل وجوباً إن خافتاهما كهم اه وينبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو ومنفعة سم وتقدم عن النهاية ما وافق جميع ما ذكره نقلاً وفها وبعبارة العباب ويجب أي الإفطار أن أهلكه أي الولد الصوم اه قال الشارح في شرحه تبع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال إن أضره الصوم كما عبروا به كان أولى اه (قوله ورده السبكي الخ) أي التقييد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) أي مع القضاء بلزومه بل القضاء فقط مغنى (قوله لأنه لم يرد الخ) أي ولأن فطر نحو المرضع ارتفق به شخصان دون المتعدى بالفطر مغنى ونهاية (قوله مع أن الفدية الخ) عبارة النهاية والمغنى مع أن الفدية غير متقدمة بالائتم بل إنما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ (قوله نعم يعزر الخ) أي المتعدى بالفطر ع ش (قوله والقتل الخ) أي واليمين الغموس نهاية (قوله فقصرت الخ) فدير د عليه إلحاق المنفذ بالمرضع قول المتن (ومن آخر الخ) أي من الإحراز كالأوبعضاً ولا فرق في الثاني بين أن يكون بينهما وبين سيدهم مابة وإن لا تكون ع ش عبارة النهاية وأما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه إلا وجه عدم الوجوب اه قول المتن (قضاء رمضان) أي

بعد قوله ولو بلانية الترخص أن جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض فان كان الأمر كذلك لزم الفرق بين الفطر لمصلحة نفسه كما في المريض والمسافر ولمصلحة غيره كما هنا وفي الحامل والمرضع وكان وجه احتياج الغير صارف عن كون الفطر عبثاً بل يتجه أنه إذا أضر الصوم المريض أن لا يحتاج لنية الترخص لوجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص م (قوله برده ما تقرر في المرضعة الخ) فديله هذا على وجوب فطر المرضعة وبعبارة شرح الروض فطرتا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الأولاد جواز بل وجوباً إن خافتاهما كهم اه وينبغي أن يلحق بالهلاك تلف عضو ومنفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان الخ) أما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه إلا وجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قوله ولم يردت ذمة حر عا جزوماً فارق به البغوى من أنه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم من أهل الوجوب في حالتيه وإنما اختلفت رصده بخلاف ما هنا فانه غير أهل لا لتمام الفدية وقت الوجوب شرح م قال في شرح الروض وافهم كلامه كاصله أنه لو فاته شيء بلا عذر وأخر قضاءه بسفر أو نحوه لم تلزمه الفدية وبه صرح المنولي وسليم الرازي لكن سيأتي في صرم التطوع تبعاً لما نقله الأصل عن التهذيب وأقره

او فيها التدارك بنحو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها أجنبية بكل وجه فقصرت على الوارد فقط وأما الثاني فلأنه حق آدمي وهو محتاط في التغليظ فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن آخر قضاء رمضان

مع إماكنه) بأن خلا عن  
السفر والمرضى قدر ما غلبه  
بعد يوم عيد الفطر في غير  
يوم النحر وأيام التشريق  
(حتى دخل رمضان آخر لزمه  
مع القضاء لكل يوم مد)  
لأن ستة من الصحابة رضی  
الله عنهم أفتوا بذلك ولا  
ولا يعرف لهم مخالف أما إذا  
لم يحل كذلك فلا فدية لأن  
تأخير الأداء بذلك جائز  
فالقضاء أولى نعم نقلا عن  
البغوي وأقره إن ما تعدى  
بفطره يحرم تأخير به عذر  
السفر وإذا حرم كان بغیر  
عذر فتجب الفدية وخالف  
جمع فقالوا لا فرق بين  
المتعدى به وغيره نعم قال  
الأذري لو أخره لئسنان أو  
جهل فلا فدية كما أفهمه  
كلامهم ومراده الجهل  
بحرمة التأخير وإن كان  
مخالفا للعلماء لحفاء ذلك  
لا بالفدية فلا يعذر بجهله  
بها نظير ما مر فيما لو علم  
حرمة نحو التخنخ و جهل  
البطلان وأفهم المتن أنها  
هنا للتأخير وفي الكبير  
لاصل الصوم والحامل  
والمرضع لفضية الوقت  
(ولا صح تكرره)

أو شيئا منه نهاية ومعنى قول المتن (مع إماكنه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين سم (قوله بان  
خلا) إلى قوله ومراده في النهاية والمعنى (قوله عن السفر) أي وعن الحل والارضاع ع ش أي وعن الانتاذ  
(قدر ما غلبه الخ) عبارة النهاية وقضية كلاهما أنه لو شفي أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في  
شعبان ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوي اه قول المتن (لزمه الخ) ويأثم بهذا  
التأخير كما في المجموع ومعنى ونهاية وإيعاب ويأتي في الشرح ما يفيد قول المتن (لزمه الخ) قال في العباب إن لم  
يوجب فطره كفارة وقال الشارح في شرحه وأما إذا وجب فطره كفارة كالجماع فلا فدية كما رجحه القاضي  
من احتمالين والذي يتجه هو الثاني ومن ثم أطلق الشيخان وغيرهما لزوم ولم يعتدوا بترجيح القاضي  
المذكور اه سم (قوله ولا يعرف لهم مخالف) أي فصار إجماعا سكوتيا (قوله أما إذا لم يحل كذلك) أي كان  
استمر مسافرا أو مريضا أو امرأة حاملا أو مرضعا حتى دخل رمضان القابل ومعنى ونهاية وإيعاب قال ع ش  
وينبغي أن من التأخير بعذره ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضاءه حتى  
دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلا لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق  
صومه عن القضاء اه وهو ظاهر فيما إذا سبق النذر على الفوات كما يفيد التعليل والإفقيه توقف فليراجع  
(قوله بعذر السفر) أي ونحوه إيعاب (قوله فتجب الفدية) اعتمده المعنى واليه ميل الأسنوي والإيعاب (قوله  
وخالف جمع الخ) اعتمده النهاية قال السكودي على بافضل واليه ميل الامداد ولم يصرح التحفة بترجيح  
اه أي وميله إلى الأول (قوله نعم قال الأذري) عبارة المعنى قال الأذري وينبغي أن يستثنى من  
الكتاب ما إذا نسي القضاء أو جهله حتى دخل رمضان آخر فانه لا فدية عليه كما أفهمه كلامهم اه والظاهر انه  
إنما يسقط بذلك الأثم لا الفدية اه وعبارة النهاية وسبقه أي الأذري لذلك أي الاستثناء الروياني لكن  
خصه بمن أفطر بعذروا أو وجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه كافي  
نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه اه قال ع ش قوله مر والأوجه عدم الفرق أي بين من أفطر  
لعذرو وغيره فكل من الجهل والنسيان عذرو مطلقا وقوله مر وموته أثناء يوم أي ولو كان مفطرا وقوله يمنع  
تمكنه فيه أي فلا يكون سببا في تكرار الفدية اه ع ش (قوله أوجب) أي بتحريم التأخير سم ويأتي  
في الشرح مثله وظاهر ما مر عن المعنى حمله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله أوجب) أي  
أو أكره كما هو ظاهر إيعاب (قوله كما أفهمه كلامهم) وفاقا للإيعاب والنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله  
ومراده) إلى قوله وأفهم الخ ذكر ع ش مثله عن الزياي عن الشارح وأقره (قوله لا بالفدية) أي بوجوب  
القضاء كما مر عن المعنى (قوله وأفهم) إلى المتن في المعنى (قوله أنها) أي الفدية (قوله وفي الكبير) أي ونحوه

أن التأخير لقضاء الفائت بلا عذر للسفر حرام وقضيته لزومها اه قضية ذلك أنه على أنه ليس بحرام لا لزوم  
(قوله في المتن مع إماكنه) ينبغي اعتبار هذا القيد في المتكرر بتكرار السنين (قوله في المتن لزمه الخ) قال  
في العباب إن لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه أما إذا وجب فطره كفارة فلا فدية كما رجحه القاضي حيث  
قال هنا إذا لم يكن فطره موجبا كفارة فإن كان كالجماع ولم يقض حتى دخل رمضان آخر فهل يلزمه للتأخير  
فدية فيه جوابان الظاهر أنه لا يلزمه لأنه قد لزوم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنان والثاني لا يلزمه لأن الفدية  
للتأخير والكفارة للهتك اه والذي يتجه هو الثاني الخ اه (قوله لزمه القضاء لكل يوم مد) أي وهو  
أثم شرح مر (قوله وخالف جمع فقالوا لا فرق) وانتضاء كلاهما كغيرهما شرح مر (قوله نعم قال  
الأذري لو أخره الخ) وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر لعذروا والأوجه عدم الفرق وبحث بعضهم  
سقوط الأثم به دون الفدية ومثلها إلا كراه وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه شرح مر (قوله أوجب)  
أي بتحريم التأخير (قوله أنها هنا للتأخير الخ) ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الإمكان اجزأته وإن  
حرم عليه التأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لأن كل يوم عبادة مستقلة اه مر فأرجعه  
(قوله في المتن والأصح تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع الإمكان في بقية الأعوام أيضا (قوله

أي المدفن كل يوم (بشكر السنين) لأن (٤٦٤) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعا (و) (الأصح) أنه لو أخر

القضاء مع إمكانه (حتى  
دخل رمضان آخر) فمات  
أخرج من تركته لكل يوم  
مدان مدلفوات) أن لم يصم  
عنه أو على الجديد (ومد  
للتأخير) لأن كلا منهما  
موجب عند الانفراد فكذا  
عند الاجتماع ويفرق بينه  
وبين الهمة إذ لم يخرج الفدية  
أعرا ما فاتها لا تتكرر بان  
المدفوعة للفوات كما مروها  
لم يتكرر وهنا للتأخير  
وهو غير الفوات هذان  
آخر سنة فقط ولا تتكرر  
مدالتأخير كما مر (ومصرف  
الفدية الفقراء والمساكين)  
دون بقية الأصناف لقوله  
تعالى طعام مسكين وهو  
شامل للفقير أو الفقير أسوا  
حالاً منه فيكون أولى (وله  
صرف أمداد إلى شخص  
واحد) بخلاف مد واحد  
لشخصين ومد بعض مد  
آخر لو أحد فلا يجوز لأن كل  
مد فدية تامة وقد أوجب  
تعالى صرف الفدية لو أحد  
فلا ينقص عنها وإنما جاز  
صرف فديتين إليه كصرف  
زكاتين إليه ويجوز بل  
يجب صرف صاع الفطرة  
إلى اثنين وعشرين ثلاثة  
من كل صنف والعامل لأنه  
زكاة مستقلة وهي بالنص  
يجب صرفها لهؤلاء لأن  
تعلق الإطاع بها أشد وإنما  
جاز صرف جزء الصيد

مغنى (قوله أي المد) إلى قوله ويجوز في المغنى والنهاية (قوله أي المداخ) أي إذا لم يخرج منه نهاية ومغنى قول  
المتن (بتكرار السنين) أي بقيد المار في كلام المصنف وهو لا إمكان فلا يكفي لتكرار الفدية وجوده لا إمكان  
في العام الأول تطبل يعتبره الامكان في كل عام ع ش وسم قول المتن (مع إمكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو  
حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية إذا أخر ع ش (قوله حتى دخل  
رمضان آخر) أي ولو حكا عبارة المغنى يجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه  
عشرة أيام فمات لم يواقي خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مد عشرة لأصل الصوم إذا لم يصم عنه وليه وخمسة  
للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة أه زاد الإعياب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يسع  
قضاء جميع الفوات فهل يلزمه في الحال الفدية عما لا يسعه أم لا حتى يدخل رمضان وجهان والمعتمد  
ما صوبه الزركشي من لزومها حالا اه (قوله ويفرق بينه الخ) (تنبية) تعجيل فدية التأخير قبل دخول  
رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جائز في الأصح كتعجيل الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير  
ولا شيء على الهرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية إذا أخر وهما عن السنة الأولى  
وليس لهم ولا للحامل ولا للمرضع تعجيل فدية يومين فأكثر لا يجوز تعجيل الزكاة لعامين بخلاف ما لو جعل  
من ذكر فدية يوم فيه أو في ليلته فإنه جائز مغنى ونهاية وإعياب (قوله كما مر) أي أنفا قبيل قول المصنف  
والأصح تكرره الخ (قوله هذا إن أخر) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الأصناف) أي الثمانية الآتية في  
قسم الصدقات مغنى (قوله كما مر) أي أنفا في المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يجب الجمع بينها نهاية  
ومغنى قول المتن (وله صرف أمداد الخ) أي من الفدية وله تقلم أيضاً لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف  
الكفارات والتعبير بذلك مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك عبارة شرح المناوى على  
منظومة الأكل لابن العباد فائدة لو سجدوا عة مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سجدوا عة عشرة مساكين  
قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حدث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد  
ولا نه رجى من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد اه ع ش (قوله فلا يجوز) إله في الثانية بالنسبة  
لبعض المد فقط سم عبارة ع ش أي في الدين وفيما زاد على الواحد اه (قوله لأن كل مد الخ) عبارة النهاية  
وشرح بافضل لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض اه (فلا ينقص عنها) لعل المغنى لا ينقص المصروف  
الواحد عن الفدية التامة التي هي المدو محتمل أن الفعل ببناء المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية  
التامة التي هي المد (قوله كصرف زكاتين الخ) أي قياساً عليه (قوله لأنه) أي صاع الفطرة (قوله فيها) أي  
جزء الصيد والتأنيث بتأويل الفدية (قوله وإيضافه فيها جمع المساكين الخ) قد يقال الآية هنا فيها جمع  
المساكين على قراءة نافع وابن عامر وهي سبعة فساوت آتي جزء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة  
هنا لتعدد الجواب عن ذلك ما أشار إليه الجعبري في شرح الشاطبية بقوله وجه جمع مساكين مناسبة وعلى  
الذين لأن الواجب على جماعة أطعام جماعة وأما وجه التوحيد في بيان أن الواجب على كل واحد إطعام واحد  
اه بصري (قوله قال الفقهاء الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض أنه مات وأن الواجب تعلق بالتركة  
وبعد التعلق بالتركة فأي شيء عليه بعدمه يحتاج إلى إخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه بل القياس  
أن يقال يعتبر لوجوب الإخراج فضل ما يخرج عنه مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي أن فرض أن  
على الميت ديناً نعم ما ذكره ظاهر فيما لو أفاطر لكبيرا ومرض لا يرجى برؤه ع ش أقول الكلام في مطلق فدية  
الصوم الشامل للماعلى الهرم والمرضى والحامل والمرضع والمنقذ مؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر

ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعا) عبارة الاستوى ومحل هذا الخلاف فيما إذا لم يكن قد أخرج الفدية  
فإن أخرجهما لم يقض حتى دخل رمضان آخر وجب ثانياً بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع  
فصاعد الخ اه (قوله هذا إن أخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) إله في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

لمتعدد لأن مقتضى التعدد فيها ابتداء بان ألتف جمع صيدا وأيضاً فهو مخبر وهو يتساع فيه ما لا يتساع في المرتب وإيضاً  
فأيته فيها جمع المساكين كاية الزكاة بخلاف الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فيأتي فيها مامر ثم قال الفقهاء ويعتبر فضلها عما يعتبر مم

في المد الذي نوجه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الفطر قاله القفال في فتاويه وكذا عما يحتاج اليه من مسكن وملبوس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ و (قوله هنا) اي في الصوم

(فصل في بيان كفارة جماع رمضان)

قول المتن (يجب الخ) اي فورا شيخنا وباتي في الشرح مثله (قوله على واطى الخ) وهو مكلف بالصوم وخرج بالصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومغني واسنى وباتي في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي والتعزير مغني وشيخنا وشرح بافضل قال الكردي عليه ومحل التعزير في غير من جاء ثائبا مستفتيا ماذا يلزمه اما هو فلا يعزr اهـ (قوله او منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمغني قول المتن (من رمضان) اي يقينا وخرج به الوطى في اوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه او في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعني ظنا مستندا إلى رؤية كما يعلم بما باتى اهـ وقال عرش قوله مر حيث جاز أى بان اخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتقادا على ذلك اهـ وقال البجيرمى أى بان صامه عن قضاء ونذر فبان من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة سم يشترك في لزوم الكفارة ايضا اتيقن كون اليوم من رمضان ولذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وخرج باليقين الوطى في اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته ان نحو المحبوس اذا صام بالاجتهاد ثم أظرب بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم تلزمه انتهت وبها تعلم ان قول المصنف اول رمضان لا حاجة اليه ولك ان تقول هذا خارج بقوله يوم ما من رمضان إذ لا ينصرف إلى اليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره باليقين قد يشكل فان الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه من ان الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطى بل قد يلزم ذلك أيضا فان اذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويجاب بأن الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين اي إذا اخبر القاضي بلفظ الشهادة فانه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله اي إذا اخبر القاضي الخ باقى في الشرح خلافة قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر اخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الا فساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر الآخرو الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتى ما فيه (قوله في قيل الخ) أى لا يذكر زائد أو فى فرج زائد مر سم (قوله ولولبيمة الخ) اي او ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله لخبر البخارى الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) اي الشروط العشرة وتقدم عن سم اشراط كون الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر اصلى وفي فرج اصلى وكون اليوم من رمضان يقينا وباتي عن عرش اشراط كون الفرع متصلا فتصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) اي للصوم اول لنية ليلا كردي على بافضل عبارة المغنى ومن نسى النية وأمر بالامساك للجماع لا كفارة عليه قطعا اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله وجاهل) اي لتحريم الجماع ولو علم التحريم وجعل وجوب الكفارة وجبت قطعانها قال عرش قوله مر ولو علم التحريم الخ شمل ما لو علم بالتحريم وجعل لإبطال الصوم اهـ (قوله عذر) اي بان قرب اسلامه او نشأ بادية بعيدة عن العلماء شرح بافضل وعش (قوله وإن قلنا الخ) اي على الضعيف قول المتن (او بغير جماع) اي كالاكل والشرب والاستئمان والمباشرة فيما دون الفرع المفضية

(فصل في بيان كفارة جماع هار رمضان) (قوله بجماع) أى لا يذكر زائد أو فى فرج زائد مر (تنبيه)

قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه ان المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر اخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الا فساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر الاخرو الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب (تنبيه) آخر يشترط في لزوم الكفارة أيضا اتيقن كون اليوم من رمضان ولهذا عبر في العباب بقوله من رمضان يقيناً ثم قال وباليقين اي وخرج باليقين الوطى في اول رمضان اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه اهـ قال في شرحه على المجموع وحاصل عبارته ان نحو المحبوس إذا صام

(فصل في بيان كفارة

جماع رمضان (تجب) على

واطىء بشبهة أو نكاح أو

زنا (الكفارة بافساد) أو

منع انعقاد (صوم يوم

من رمضان) على نفسه

(بجماع) تام في قبل أو دبر

ولولبيمة ولومع وجود

خرقة لفها على ذكره (أنتم

به بسبب الصوم) المذكور

وهو صوم رمضان ولا شبهة

له لخبر البخارى بذلك (ولا

كفارة على) من فقد فيه

شرط من ذلك نحو (ناس)

ومكره وجاهل عذر لا انتفاء

الافساد بل لا كفارة وإن

قلنا بالافساد لا انتفاء اثم به

(ولا) على (مفسد صوم

غير رمضان) من نذر أو

قضاء أو كفارة لأن النص

ورد في رمضان وهو

لاختصاصه بفضائل لا

يقاس به غيره ولا على

مفسد صوم غيره كسافر

جامع حليلته فاسد صومها

(أو) مفسد صوم نفسه

لكن (بغير جماع) لأن

الجماع أغلظ فلم يلحق به

غيره ولا على مفسد صومه

بجماع غير تام وهو المرأة

لأنها تنفطر بدخول راس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتام احترازاً عن هذه لكنه يومئذ هو مجموع ومعت وهي نائمة أو

مكرهة أو نائمة ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وأدامته اختياراً له يلزمها كفارة لأن صومها قد جماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها بتعرضه كثير الفساد بنحو الحيض فلم يقو على إيجاب كفارة وحينئذ فلا يحتاج لهذا القيد ومن ثم حذفناه هنا وإن ذكرناه في الروضة وأصلها نعم فديحتاج إليه بالنسبة للموطوء في دبره فإن الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائماً مثلاً ثم استيقظ وأدام لزمت الكفارة لصدق الضابط به كما أشار إليه الأذرعى وإن قيل فيه بحث إذ قضية تعليلهم بنقص صوم المرأة أن الرجل ليس مثلاً في ذلك فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا عالين مختارين (ولا) على من لم ياتم جماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جامع بنية الترخص) لأنه محل لذلك (وكذا) من أتم به لكن لا من جهة الصوم كان جامع نحو المسافر (بغيرها) أي مع عدم نية الترخص (في الأصح) لأنه وإن أتم بعدم نية الترخص لكن الإفطار مباح له فصار شبهة في درء الكفارة وبما قررته يندفع قول شارح

إلى الإزالة مغنى زاد شرح بافضل وإن جامع بعده اه (قوله لأنها تنفطر الخ) أي والتام يحصل بالتقاء الختانين نهاية (قوله كذا قيداً الخ) أي في الروضة وأصلها (قوله لكنه يومئذ الخ) أي التقييد بالتام (قوله ثم زال نحو النوم) أي بان تستيقظا وتذكر أو تقدر على الدفع نهاية (قوله لكن المنقول الخ) وهو أنه لا يجب الكفارة على الموطوءة مطلقاً (قوله لنقص صومها الخ) أي ولا نه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولا نه أغم ما يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كما لمهر فلا يجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة لا اتفاق عليه نهاية واسنى ومغنى وشيخنا (قوله فلا يحتاج الخ) أي بل يضر لما مر من الإيهام (قوله بالنسبة للموطوء الخ) أي لا خراج من الضابط و (قوله فان الذي يظهر الخ) تعليل لصحة الإيهام السابق بالنسبة إليه (قوله فان الذي يظهر الخ) خلافاً للأنباء والسنى والمغنى عبارة الكردي على شرح بافضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه ظاهر في خلافه كالاتحاف والامداد وفتح الجواد والاياب وكذلك شيخ الاسلام ذكر باو الحظيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم فما بحثه في التحفة مخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فان الظاهر خلاف ما فيها وفي الاياب نعم ينبغي نذب التكفير خروجاً من خلاف من أوجه اه (قوله إذ قضية الخ) تعليل لما استظهره من لزوم الكفارة على الموطوء المذكور الذي أشار إليه الأذرعى وإشارة إلى وجه رد القليل المذكور (قوله في ذلك) أي في عدم وجوب الكفارة (قوله فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مبهمة فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة اه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحمل المذكور فليتأمل وليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في شرح الروض (قوله في بطلان صومها) الأولى إفراد الضمير وتذكيره (قوله لكن لا من جهة الصوم) أي وحده بل لاجله مع عدم نية الترخيص شرح بافضل وشيخنا وبذلك يندفع قول سم قديمع إذ لا الصوم لم ياتم والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الأتم من جهة الصوم فليتأمل جداً اه (قوله قبل الخ) وافقه النهاية فقال وقد احتراز عنه بقوله أتم به إذ كلامه في أتم لا يباح له الإفطار بحال ويصح أن يحتز به عن جماع الصبي اه لكن عقبه الرشيدى بما نصه قوله لم ير ذلك كلامه في أتم الخ يقال عليه لا دليل عليه اه (قوله يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة يحتمل أن يخرج به أي بقوله أتم به للصوم ما لو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان بالاجتهاد ثم أظفر بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لم يصادف أه أو شك هل صادف أه ولا لم يلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة إليه بل هو موم فلو أبدل أول يوم لمكان أولي ولك أن تقول هذا خارج بقولهم يوم ما من رمضان إذ لا ينصرف إلا لليوم الذي في علمنا اه فكانه هنا ترك التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكل فان الصوم باخبار عدل واخذ لا ييقن معه مع أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد يلزم ذلك أيضاً إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فانه إنما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك وامان أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة كما سيأتى في كلام الشارح في شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ويحتمل خلافه كما في مسألة الاجتهاد المذكورة عن المجموع اه (قوله فقول ابن الرفعة أنه مثلاً يحمل على أنه مثلاً في بطلان صومها) عبارة شرح الروض بعد كلام مبهمة فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة اه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الحمل المذكور فليتأمل وليراجع اه (قوله لا من جهة الصوم) قديمع إذ لا الصوم لم ياتم والاباحة مع نية الترخيص لا تنافي أن الأتم من جهة الصوم فليتأمل جداً (قوله نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم

قيل هذا يحتز قوله أتم به وفيه نظر فانه أتم إذ لم ينو الترخص فترده هذه على الضابط نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي اه انه

ووجه اندفاعه ان ما قبل كذا محترز اثم به وما بعده محترز بسبب اله ومومن محترز اثم به قوله ايضا (ولا جلي من ظن الليل) اي بقاءه لجامع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا لما رآه يجوز الاكل مع ذلك اخر الليل لا ككفارة هنا وان اثم كان ظن الغروب بلا اماراة او شك فيه لجامع فبان نهارا لانه لم يقصد الهلك والسكفارة تدبر بالشبهة كالحذف لا نظرا لاثمه لمامر (٤٩٤) انه لا يجوز الفطر اخر النهار إلا باجتهد

وكذا لا كفارة كما ذكره شارح لكن نظر غيره فيه لو شك انوى ام لا لجامع ثم بان انه نوى وان فسد صومه واثم بالجامع وهاتان قد تردان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زيد فيه ولا شبهة كما قدمت لم تردا ولا على من نوى يوم الشك قضاء مثلاثم لجامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه الضابط لو لا ما بينت به مراد المتن بقولي المذكور لانه هنالم ياتم من حيث كونه من رمضان لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لوقال عن رمضان لانه منه لا عنه غير صحيح اذ القضاء عنه لانه مع انه لا كفارة فيه نعم تخرج افساد الصوم يوم من رمضان لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم اصلا لما مرانه لا يقبل غيره ومر وجوب السكفارة فيما لو طلع الفجر وهو بجامع فعلم واستدام مع انه لم يفسد تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا للصوم متعلق باكل (وظن انه افطر به) لا اعتقاده انه غير صائم (وان كان الاصح بظان صومه) بهذا لجامع كالمو جامع ظنا بقاء الليل فبان خلافا ما اذا لم يظن

انه كان بالغاء عند الجماع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لانه قصره بعدم معرفة حاله وقد يؤيد الاول مسألة ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا الشوبري اعتقاد الهى لا يبيح الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضى الاباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا لوجه وجوب السكفارة ولا تايد فيما ذكره للفرق الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه اقول فيه نظر اما ولا فلان الهى حيث لم يعلم بيلوغه لا اثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا الى لسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها واما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم السكفارة كما ياتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وان حرم جماعه ع ش (قوله محترز بسبب الصوم) اي اذ المتبادر منه ان الراد بسبب الصوم وحده والاثم هنا بسببه مع عظم نية الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجر د الصوم حصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لو لا ما بينت الخ في المغنى الا قوله كاد كره الى اوشك وكذا في النهاية لا قوله اوشك فيه (قوله هنا) اي في الجماع (قوله بالشبهة) وهى عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل برائة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله لمامر الخ) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وهاتان) أى مسألة ظن الغروب بلا اماراة وشك ومسئلة الشك في النية (قوله على الضابط) اي بطرده مغنى (قوله كما قدمته) اي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمعنى على قوله لو شك انوى الخ (قوله مثلا) اي وانذرا او كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لثبوت عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه ايضا لا تنفاد نيته له نهاية وياتي في الشرح مثله (قوله ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بأن ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب الامساك والافاقمة بسبب الامساك لا الصوم (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقولي بدل من قوله به وكان الواضح الاخصر ان يقال لو لا بينت مراد المتن الخ (قوله هذه) اي مسألة يوم الشك (قوله تخرج) اي عن الضابط (قوله لانه) اي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) اي رمضان (قوله اذ القضاء) اي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) اي فلا يكتفى في احتراز مجرد عن رمضان بل يحتاج الى زيادة اداء مغنى (قوله لمامر الخ) اي وانتي نيته له نهاية (قوله ومر) اي في او اخر فصل المفطرات (قوله فعلم الخ) اي حالا عقب الطلوع (قوله تنزيلا) علة لوجوب السكفارة قول المتن (ولا على من جامع) اي اعماد مغنى قول المتن (بعد الاكل) اي او لجامع ناسيا (قوله متعلق) اي قوله ناسيا (وقوله بالاكل) اي لا بجامع سم (قوله لا اعتقاده) تعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه السكفارة) اي جزمانية ومعنى (قوله وهذا) اي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) اي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب السكفارة في جماع الهى (قوله ولا بعده محترز بسبب الصوم) كان وجه ذلك أن المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخص (والسكفارة تدبر بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده مر (قوله ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بانه مفطر حقيقة لثبوت عدم صحة صومه عن غير رمضان شرح مر (قوله بقولي) اي عقب بسبب الصوم (قوله اذ القضاء) اي قضاؤه رمضان (قوله مع انه لا كفارة فيه) اي فلا تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان لوقال عنه (قوله متعلق) اي قوله ناسيا وقوله بالاكل اي لا بجامع (قوله

ناسيا (قوله لا نه ما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق سم (قوله وحينئذ لا تكرار الخ) أى لان ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أى للتنبيه على ان اثمه لئلا للصوم (قوله مشاركتها الخ) أى لا نه جاء في رواية هلكتك واهلكتك ولو وجب عليها البيه نهاية (قوله كما مر) أى في أوائل الفصل قول المتن (في قول عنه وعنهما) أى يلزمها كفارة واحدة ويتحملها الزوج وعلى هذا قيل يجب كإقال المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقبل يجب كما قاله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام الرافعي ومحل هذا القول إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج اما لو طوأة بالشبهة والمزني بها فلا يتحمل عنها قطعاً نهاية ومغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتحيرة اما هي فلا كفارة عليها ومحل هذا القول ايضا والذي قبله اذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت مبطرة او نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من أصله اذا لم يكن نائم من أهل الصيام فان كانا من أهله لكونهما معسرين او مملوكين لم كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل العتق او الاطعام وهي من أهل الصيام فاعتق او اطعمه فالأصح انه يجزى عنهما الا ان تكون امه فانه لا يجزى عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير أهل للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً نهاية أى حرة او امه او زوجة او غير هاءش قول المتن (وتلزم من انفراد برؤية الهلال خرج) به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ويوجه بانهم لم يتيقنا بذلك دخول الشهر فاشبهوا ما لو اجتمع من اشبهه عليه رمضان فاداه اجتهاده إلى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع ش أى إذا لم يتحقق انه من رمضان اخذاً بما تقدم عن النهاية والعباب في اول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة الوضو وشرحه فرع من رأى الهلال أى هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة حتى رأى شوال وحده لزمه فان شهد ثم افطر لم يعزروا ان ردت شهادته والا بان افطر ثم شهد برؤية سقطت شهادته وحزر وحقه اذا افطر ان يخفيه أى الافطار والظاهر انه على وجه الذنب انتهت باختصار اه سم وفي النهاية والمغنى ما يوافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعزروا استشكله الاذرعى بان صدقه محتمل والعقوبة تدرا بدون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان الاحتياط لمضان مع وجود

لا نه ما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق (قوله على الضعيف ان الناس يفسد صومه) عبارة الروضة ولو زنى المقة ناسياً للصوم وقلنا الصوم يفسد بالجماع ناسياً فلا كفارة على الاصح لانه لم يلزم بسبب الصوم لانه ناس له (قوله وحينئذ لا تكرار فيه بوجه) أى لان ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى على انه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وعنهما) قال الاسنوى ان يلزمها ايضا كفارة ولكن الزوج مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وعنهما بطريق التحمل قال وحكى في البحر عن هذا ثلاثة اوجه احدها ناذرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يتحمل الزوج عنها وهذا مقتضى كلام الرافعي والثاني يجب كفارة تان كاذرناه لان الزوج لا يتحمل فاذا اخرجهما سقطت عنها تعصير كالدين المضمون والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها اه (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة اخرى) قال الاسنوى ومحل هذا القول إذ وطئت في القبل اما إذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في الكفاية وحكى الماوردي وجهاً انه يجب على الزوج اخراج كفارتين واحدة عنه واخرى عنها (تنبيهان) أحدهما أن محل القول الثاني والثالث إذا كانت المرأة صائمة ومكنت طائفة عالمة ه الثاني أن فائدة القول الاول والثاني تظهر في مسائل منها لو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج ليس أهلاً للتحمل ومنها إذا وطئت بزناً وبشبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لاتقاء سبب التحمل وهو الزوجية اه كلام الاسنوى (قوله في المتن وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه)

لا نه ما يخفى ويصح كإقاله أن يكون هذا مفرعاً على الضعيف أن الناس يفسد صومه وحينئذ لا تكرار فيه بوجه (ولا مسافر أفطر بالزنا مترخصاً) لان فطره جائز له واثمه الزنا لا للصوم فذكر الترخص لذلك والافه ولا كفارة عليه وان لم يشو الترخص فغير ما مر في قوله وكذا بغيرها (والكفارة على الزوج عنه) دونها لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لم يأمر بها زوجة الجماع مع مشاركتها له في السبب ولان صومها ناقص كما مر (وفي قول) تلزمه كفارة واحدة لكنها تكون (عنه وعنهما) لمشاركتها له في السبب ولهذا القول تفريع وتقييد ليس من غرضنا ذكره (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل (وتلزم) الكفارة (من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه)



قربة النعمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اه (قوله الصدق الضابط) الى قوله وعدم ذكره الخ في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويلحق الى المتن (قوله لما مر انه يلزمه الصوم الخ) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الا ان يقال ان تصديق الرائي اقوى من الاجتهاد لانه بتصديقه نزل منزلة الرائي والرائي متيقن فن صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد ع ش قول المتن (وحدوث السفر الخ) اي ولو طويلا نهاية ومغنى (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون سم ويخالفه اطلاق قول الشارح الاتي بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون الخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطلقه بلده فوجدهم معيدين فعيد معهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جوازه انتهى ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمة ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبحت صائما يوم الثلاثاءين ثم قبل التلبس بفطر انتقل محل مختلف المطلق وجدهم صائما ايضا تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز له هذا الصوم او لا فيه نظرو لا يبعد الاول سم على شرح البهجة اه ع ش (قوله والموت) اي ولو بقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرا عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته ظانا انها اجنبية وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بهما الخ) بقى ما لو شرب دواء ليلا يعلم

عبارة الروض و شرحه فرع من رأى الهلال اي هلال رمضان وحده صام وجوبه وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومضى رأى شوالا وحده لزمه الفطر فان شهد ثم افطر لم يعزروا ن ردت شهادته والابان افطر ثم شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا افطر ان يخفيه اي الافطار والظاهر انه علي جهة الذنب اه باختصار (قوله لما مر انه يلزمه الصوم) يرد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن وحدوث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما ياتي اي ولو بقتل نفسه كما هو ظاهر لانه بان انه لم يدرك من الصوم بخلاف نظيره في كل كان ذا الرغيف غدا تمام الجنين ثم تقوى به ما لزمه باختياره وبخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلا دواء يعلم انه يحتجته في النهار ثم اصبحت صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوا فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح او لا لانه بتسديده فيه بمنزلة المتعدى به نهارا فيه نظرو قديقال لا اثر للتعدي قبل الوجوب وقد دفع بان الليل وقت الوجوب في الجملة بدليل الخطابة فيه بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرا عليه جنون او موت فالظاهر ايضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطى زوجته ظانا انها اجنبية وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطلق بلده فوجدهم معيدين فعيد معهم كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جوازه اه ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فتيجه وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين انه لم يخرج عن حكمه وقد افسد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند اهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين انه حال الجماع كان في شوال حقيقة شرعا وان لزمه قضاء يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين انه لم يكن قابلا للصوم في اوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو اصبحت صائما يوم الثلاثاءين ثم قبل التلبس بفطر انتقل محل مختلف الماطع وجدهم صائما ايضا تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجزيه هذا الصوم فيه نظرو (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحيض ولا يبعد

لصدق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظمر من اخبره من اعتقد صدقه لما مر انه يلزمه الصوم كالأرائي (ومن جامع في يومين لزمه كفارة) لان كل يوم عبادة مستقلة كحجتين او حجات جامع في كل ايام جماع ثان او اكثر في يوم واحد فلا شيء فيه وان اختلفت الموطوات لان الافساد لم يتكرر (وحدوث السفر) والردة (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لانه كان من اهل الوجوب حال الجماع (وكذا المرض) اي حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك فتحقق منها هتك الحرمة بخلاف حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زوال اهلية الوجوب من اول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حالة ( ٥٢ ) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (تضام يوم) أو أيام (الانسداد على الصحيح) لأنه إذا لزوم المعدوم

أنه يجننه في النهار ثم أصبح صائماً ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوام فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح مراراً ولا فيه نظر والأقرب الأول لأنه لم يكن مخاطباً بالله ومحين التعاطي وفي ما لو تعدى بالجنون نهاراً بعد الجماع كان التي نفسه من شاقه فجن بسببه هل تسقط الكفارة أو لا فيه نظر والأقرب فيه أيضاً سقوط الكفارة لأنه وإن تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه يجننونه خرج عن أهلية الصوم وإن اثم بالسبب الذي صار به يجنونه شاعش وقوله والأقرب فيه الخ تقدم عن سم انفاد حدوث الموت بفعله ما يوافقه (قوله من أهل الوجوب الخ) وإذا قلنا بوجوب الكفارة عليها نظر أعياها حيزاً أو نفاساً طاماً لأن ذلك يناقض صحة الصوم فهو كالجنون معنى وقوله وإذا قلنا الخ أي على القول الثالث المار قول الماتن ويجب معها الخ) والواجب على المفسد المذكور خمسة أشياء واحد عند الله تعالى وهي المعاينة لم ينجاوز عنه وأربعة في الدنيا هي القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كرى على بفضل قول الماتن (نصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم سم قول الماتن (فاطعام ستين مسكيناً) أي أو فقير أو لو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقه ولو شرع في الأطعام ثم قدر على الصوم ندب له نهاية ومعنى أي ويترك في الأول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الأطعام ويقع له ما فعله من الصوم أو الأطعام نفلاً مطلقاً ع (قوله السابق) أي في أول الفصل (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينته في شرح الروض ومر اه سم (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) أي ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصيد وفدية الخلق أم لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع والقران أسنى ومعنى (قوله فدل) أي ذلك الأمر (قوله حينئذ) أي حين العجز (قوله وعدم ذكره) أي الاستقرار (قوله إلى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة أسنى ومعنى قول الماتن (فاذا قدر على خصلة الخ) وكلام التنبيه يقتضي أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أي الطيب يقتضي أنه أحدى الخصال الثلاث وأنها الأخيرة وكلام الجمهور يقتضي أنها الكفارة وأنها مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم إن قدر على خصلة فعلمها أو أكثر تب أسنى ونهاية ومعنى قول الماتن (لشدة الغلبة) بعين معجزة مضومة ولا مساكنة شدة الحاجة لذلك نهاية ومعنى (قوله لثلايق فيه الخ) أي لأن حرارة الصوم وشدة الغلبة قد يفضيان به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنافها لبطلان التتابع وهو حرج شديد ومعنى ونهاية (قوله ما بين لا بتبها) وهما الحران أي الجبلان المحيطان بالمدينة (قوله أهل بيت) مبتدأ خبره أحوج وبين لا بتبها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية فعلى الأول أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين الخ خبر مقدم وأهل بيت مبتدأ وأحوج بالرفع على أنه صفة لأهل الخ ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا الحجازية والتميمية ع (قوله أطعمه أهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله أنه تصدق به) أي والمراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته أن حدوث الجنون حيث لم يسقط القضاء لتعدي به أن لا يسقط الكفارة (قوله في الماتن ويجب معها أي الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير أيضاً كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي والبعثي وابن الصلاح وابن عبد السلام اه وقد يستشكل بأنه غاية الصلاة والسلام لم يعز الا عرابي ولو عزره لنقل ولم ينقل لا يقال لعلمه انما يعزره لأنه جاهل لا نأقول لو كان جاهلاً لم تلزمه الكفارة وقد قررتم دلالة الخبر على لزومها له مع فقدته مع قولكم أنها لا تلزم الجاهل فليتأمل إلا أن يقال للامام ترك التعذير في حقوق الله تعالى إذا رأى ذلك فعلمه عليه الصلاة والسلام رأى ذلك (قوله في الماتن فصيام شهرين الخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق إنما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينته في شرح الروض ومر (قوله

فقيره أولى وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر بها الجماع (وهي) أي الكفارة (عق رقبة مؤمنة) فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً) كما في الخبر السابق وسيأتي بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو عجز عن الجميع استقرت) مرتبة (في ذمته في الاظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الآخر أن يكفر بما دفعه إليه أخباره له بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة حينئذ وعدم ذكره له أمال فهمه من كلامه كما تقرر أولاً أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز (فاذا قدر على خصلة فعلها) فوراً وجوباً لأن كل كفارة بعده بسببها يجب الفور فيها (والأصح أن له العدول عن الصوم) إلى الأطعام (لشدة الغلبة) أي الحاجة إلى الوطأ لثلايق فيه أثناء الصوم فيحتاج لاستئنافه وهو حرج شديد وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم فأمره بالأطعام (و) (الأصح) أنه لا يجوز للفقير (المكفر) صرف كفارة إلى عياله كالزكاة وقوله صلى الله عليه وسلم للجامع بعد أن أخبره بعجزه فجاءه قدر الكفارة فأعطاه

ليكفر به فلما أخبره بقوله اذن له في صرفه لاهله اعلاما بان الكفارة إنما تجب بالفاضل عن الكفافية وانه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمؤمن المكفر عنه وهذا أخذ أصحابنا فقالوا (٤٥٣) يجوز للمتطوع بالتكفير عن

الغير صرفها لمؤمن المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته إلى عياله (باب صوم التطوع) وهو مالم يفرض وللصوم من الفضائل والمثوبة ما لا يحصىه إلا الله تعالى ومن ثم اضافته تعالى إليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به وايضا فهو مع كونه من اعظم قواعد الاسلام بل اعظمها عند جماعة لا يمكن ان يطلع عليه من غير إخبار غير الله تعالى وما قيل ان التبعات لا تتعلق به يرده خبر مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فيها وبقي فيه سبعة واربعون قولاً لا تخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله تعالى وإنما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنة الاولى لا غير وإنما يتجه إن صح ذلك الصادق والا وجب الأخذ بعموم ما أخبر به من اخذ حسنات الظالم حتى إذا لم تبق له حسنة وضع عليه من سيئات المظلوم فإذا وضع عليه سيئاته فأولى اخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل جار في الاصل ايضا

شيخنا (قوله ليكفر به) أي وأمره بالتصدق به نهاية واسنى ومعنى (قوله) أو انه تطوع بالتكفير عنه ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى اذن سم وأقتصر النهاية والمعنى والاسنى على الاول (قوله) وسوغ له صرفها لاهله أي مع كون اهل سنتين مسكيناً شيخنا عبارة النهاية نعم ببقى السلام على ماتقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الاهل سنتين مسكيناً اه قال ع ش قوله لم فيجوز كون عدد الاهل لا بقيد كونهم بمن يلزمه مؤثمهم اه وبه يندفع قول سم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعيداه (قوله اعلاما الخ) وبعضهم اجاب بانه خصوصية له صلى الله عليه وسلم شيخنا (ان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى بان لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيما كل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي نقلاً عن الاحباب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعاً قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله) واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان الصارف فيه إنما هو الاجنبي المكفر مغنى ونهاية (قوله) بقوله كفارته الخ) عبارة النهاية والمعنى بقوله وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله اه وهي تقتضى ان الاحراز بقوله للفقير الخ) لا بقوله كفارته الخ) ولعلها اقدت بصرى

### (باب صوم التطوع)

(قوله) وهو مالم يفرض) عبارة غير التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه (قوله) لا يمكن ان يطلع الخ) ان اريد القطع به فسلم لانه يتوقف على النية وهي امر قلبي إلا ان هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقع على النية كالصلاة وإن اريد مطلقاً فممنوع لانا إذا رايينا شخصاً تناول شيئاً عند السحر ثم امسك إلى الغروب ثم تناول شيئاً آخر فظن كونه صائماً بصري ولك ان تختار الشق الثاني ونحمل كلام الشارح على الشأن والغالب إذا ما صورده السيد البصري من النوادر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المفطرات الباطنية (قوله وما قيل الخ) أي في توجيه الاضافة في الحديث المذكور (ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله) يرده الخ) اقره المغنى واعتمده النهاية فقال والصحيح تعلق الغرام به كسائر الاعمال لغير الصحيحين وحيث أنه تخصيصه يكون له لانه ابعد عن الرباء من غيره اه (قوله) انه يؤخذ) أي الصوم (مع جملة الاعمال) أي فروضها وسننها وما ضوعف منها ع ش (قوله) فيها) أي التبعات (قوله) وبقي فيه الخ) عبارة النهاية والمعنى واختلفوا في معناه على اقول ان يزيد على خمسين قولاً اه (قوله) لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله) عن الصادق) أي الشارح (قوله) جار في الاصل ايضاً) يعني ان الاصل ايضاً محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن ايضاً المحافظة على صومهما نهاية قال ع ش رايتهما مش أن الشيخ الرملي أفتى بان صوم الاثنين افضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه ان فيه بعثته صلى الله عليه وسلم وبعثته وسائر اطواره اه (قوله) ركذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال يعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر البها وفي ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف البها فلا تكرار بين الثاني والثالث واما اصل التكرار فلا بد منه بصري (فالاول عرض إجمالي الخ) مقتضى صنيعه ان الثاني والثالث لا إجمالي ولا تفصيلي

او انه تطوع بالتكفير عنه) لا يرد عليه قوله قبله او ملكه اياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه لم يملك بعد ذلك ان يتطوع بالتكفير عنه لان قوله او ملكه اياه ليس مقطوعاً به بل هو احتمال او ارادته ان يملكه بل يقطع بانه لم يوجد منه الا قوله تصديقاً به من غير اقباض له قبل قوله اطعمه اه لك فليتامل (قوله) انه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل انه اذن له ان يكفر عنه او يقال النبي لا يحتاج إلى اذن (قوله) وسوغ له صرفها لاهله) فيه ان كون اهل سنتين من ابعد البعيد

### (باب صوم التطوع)

كاهو معتقدا هل السنة (يسن صوم الاثنين والخميس) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاحب أي تعرض عملي وانا صائم أي تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض إجمالي باعتبار الاسبوع

والثاني باعتبار السنة وكذا (٤٥٤) الثالث وفائدة تكرير ذلك إظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفضيلاً فهو رفع

الملائكة لها بالليل مرة  
وبالنهار مرة وعد الحليمي  
اعتقاد صومهما مكروها  
شاذ وتسميتهما بذلك  
يقضي أن أول الأسبوع  
الأحد ونقله ابن عطية  
عن الأكثرين ونافسه  
السبيل فنقل عن العلماء  
إلا ابن جرير أن أوله  
السبت وسياق بسط ذلك  
في النذر (و) يسن بل يتأكد  
صوم تسع الحجة للخبر  
الصحيح فيها مقتضى  
لا فضليتها على عشر رمضان  
الأخير ولذا قيل به لكثرة  
غير صحيح لأن المراد  
افضليتها على ما عدا رمضان  
لصحة الخبر بأنه سيد  
الشهور مع ما تميز به من  
فضائل أخرى وإيضاً  
فاختيار الفرض لهذه  
والنقل لتلك ادل دليل  
على تميز هذه فزعم أن هذه  
أفضل من حيث الليالي لأن  
فيها ليلة القدر وتلك أفضل  
من حيث الأيام لأن فيها  
يوم عرفة غير صحيح وإن  
أطنب قائله في الاستدلال  
لأنه لا مقنع فيه فضلاً عن  
صراحته وإكدها ناسعها  
وهو يوم (عرفة) لغیر حاج  
ومسافر لأنه يكفر السنة  
التي هو فيها والتي بعدها كما  
في خبر مسلم وآخر الأولي  
سابع الحجة وأول الثانية  
أول المحرم الذي يلي ذلك  
حملاً لحطاب الشارع على  
عرفتي السنة وهو ما ذكر

فليتأمل يصري وقد يقال المتبادر من صنيعه أن قوله باعتبار الحسنة المراد به عرض إجمالي باعتبار السنة فلا  
اشكال (قوله) وفائدة تكرير ذلك (الخ) سكت المغنى والنهاية عن الثالث وما لا إلى رفع أعمال الأسبوع مفصلة  
وأعمال العام جملة وسكتنا عن كيفية رفع الأعمال بالليل مرة وبالنهار مرة (قوله) وعد الحليمي (الي) المن في  
النهاية والمغنى (قوله) شاذ (اي) ومناف لما قاله السبيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلال لا يفتك صيام  
الاثنين فاني ولدت فيه وبعث فيه وAmوت فيه ايضاً نهاية ومغنى (قوله) بذلك (اي) بالاثنتين والخمس (قوله) (أن  
أوله السبت) وهو الأصح نهاية ومغنى (قوله) ويسن (الي) قوله وآخر الأولي في النهاية والمغنى (الي) قوله لا مقتضى  
الي وإكدها (قوله) ويسن بل يتأكد (الخ) لكن صوم ما قبل يوم عرفة من الثمانية أيام يسن للحاج وغيره نهاية  
ومغنى وشرح بأفضل (قوله) مقتضى لا فضليتها (الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح هنا مع  
ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لا من جميع رمضان ولا من  
العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله) لكنه غير صحيح (الخ) وأفي الوالد رحمه  
الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور نهاية (قوله) لهذه (اي) للعشر  
الأخير من رمضان (قوله) لتلك (اي) لتسع الحجة (قوله) لأنه (اي) ما استدلل به (لا مقنع (الخ) اي لا يفيد الظن  
(قوله) (ومسافر) اي وسريض نهاية ومغنى وبأني في الشرح مثله (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في  
الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمه سم (قوله) وآخر الأولي (اي) التي هو فيها (قوله)  
سابع الحجة (اي) آخرها (قوله) وأول الثانية (اي) التي بعدها (قوله) ذلك (اي) سابع الحجة (قوله) على عرفة (اي)  
الشارع كردد (قوله) والمكفر الصغائر) معتمد على (الصغائر الواقعة (الخ) قاله الامام واعتمده الشارح  
في كتبه وأما الجلال الرملي فإنه ذكر كلام الامام ثم ذكر في الرد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه  
فكانه وافقه ولهذا قال القليوبي عمه ابن المنذر في الكبائر ايضاً ومشى عليه صاحب الذخائر ومال إليه شيخنا  
الرملي م في شرح المنهاج أنه وقد اشبهت الكلام على ذلك في الأصل وبينت اختلاف العلماء فيه والذي  
يظهر أن ما صرح به الأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبائر لا شبهة في عدم تكفيره الكبائر وما  
صرح به الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفرها ويبقى الكلام فيما اطلقت الأحاديث  
التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الاطلاق يشمل الكبائر والفضل واسع كردد على بأفضل وفي المغنى مثل  
ما مر عن النهاية لكن ذكر النهاية آخراً بعدما تقدم منه ما يفيد أنه بخلاف ما قاله الامام كما نبه عليه الر شديد ثم  
قضية قول الشارح وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به يصرح بتكفير الكبائر  
فليراجع (قوله) أو (وقى الخ) فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر (قوله) بأنه) اي التخصيص (قوله) (المستند)  
بكسر الزون نعت لاسم الإشارة الرجوع للاجماع (لتصریح الاحاديث الخ) ائنا قل أن يقول هذا لا يقتضى  
التقييد فيما نحن فيه ونحوه لأن محل المطلق على المقيد إنما هو بطريق القياس كما تقر في الأصول والقياس

(قوله) فزعم أن هذه أفضل من حيث الليالي (الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن عشر رمضان أفضل من عشر  
ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح م (قوله) وهو يوم عرفة) سياق قر بآني الشارح أن صومه للحاج  
خلاف الأولي وقيل مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولي والكره بصوم ما قبله لكن يتأني فيه  
ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها بل هذا الأولي لأنه يغتفر في خلاف الأولي ما لا يغتفر في المكروه وقد  
يفرق بأن القوة الحاصلة بالنظر هنا من تكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في  
ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر ثم فإنه من تكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يوم له جابر فإن قيل  
قضية ذلك أن صوم هذا أولي بالكره من صوم يوم الجمعة فلنا صدع ذلك ورود النهي المتفق على صحته  
ثم بخلافه هنا شرح م (قوله) التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها  
قبله باعتبار معظمه (قوله) لتصریح الاحاديث

والمكفر الصغائر الواقعة في السنتين فإن لم تكن له صغائر فعت درجته أو وقي افتراقها أو استكثارها أو قول مجلي تخصيص لا  
الصغائر تحكم مردوداً وسبقه إلى نحوه ابن المنذر بأنه إجماع أهل السنة وكذا يقال فيما ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصریح الاحاديث

لا مدخل له في الثواب سم هذا الواسع مجرد بحث في مستند الاجماع ولا بعد ثبوت الاجماع لا يسعنا مخالفته وان لم نعلم مستنده (قوله بذلك) نعت الاحاديث والمشار اليه التكفير (قوله في كثير الخ) و (قوله بانه الخ) متعلقان بالتصريح ويحتمل ان المشار اليه التخصيص وان قوله بانه يشترط الخ بدل من قوله بذلك (قوله وحديث الخ) جواب سؤال مقدر (قوله بل اشار بعضهم) اي فلا يجوز الاستدلال به اصلا حتى في الفضائل (قوله اما الحاج) الى قوله لكن ان اجهد في النهاية والمغني لا قوله وهو متجه الى نعم (فصومه خلاف الاول الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاول والكره بصوم ما قبله لكن ينافية ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها وقد يفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرح مراه سم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد والنهاية الى عدم زوال كونه خلاف الاول او مكروها بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) اي كونه مكروها (قوله لمن اخر وقوفه الى الليل الخ) اي بان كان مقبلا بمكة او غيرها وقضيان يحضر غرفة ليلة العيد وسار بعد الغروب بجبري (قوله لم يكن مسافرا) اي بالذهاب وقصد غرفة ليلا عش قوله للمسافر والاوجه انه لا فرق بين طويل السفر وقصيره نهاية وابواب قال سم قوله للمسافر اي ان اجهد الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في انحافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان يتضرر به سم وعبارة النهاية والاسنى والمغني وشرح بافضل واما المسافر والمريض فيسرها فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال عش قوله مر مطلقا كان معناه سواء كان حاجا ولا فلا ينافي قول الاذرى ان النص يحمل على مسافر اجده الصوم اه ولا يخالفه على هذا بين كلام التحفة وكلام الجمع المذكور ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكن محله ان اجهد الصوم الخ ليس في نسخه من الشارح والا فالشارح هنا مصرح بما قدره وما نقله عن الانحاف لان قوله لكن الخ راجع للمسافر ايضا (قوله لكن محله) اي النص (قوله قاله) اي قول لكن محله ان اجده الصوم (قوله من حمل الزركشي له) اي للنص (قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) اي فالثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر غير العد كما ان صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين اسنى وشرح بافضل اي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم عرفة كردى قول المتن (وعاشوراء) ولا بأس بافراده شرح بافضل ونهاية وسم (قوله بالمد) الى قوله وحينئذ يقع الخ في النهاية والمغني لا قوله وشذالى لانه وقوله او يوم ما بعده (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التوسعة على العيال في يوم عاشوراء لموسع الله عليه السنة كلها كافي الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث انه جربه فوجده كذلك كردى على بافضل عبارة النواوى في شرح الشرائع وورد من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها لبعض بل صحح بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطى ابن الجوزى في جزءه موضعها واما ما شاع فيه من الصلاة والانفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مقترى قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعها قلة الحسين رضى الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك الخ) لقائل ان يقول هذا لا يقتضى التقيد فيما نحن فيه ونحوه لان حمل المطلق على المقيد انما هو بطريق القياس كما تقرر في الاصول والقياس لا مدخل له في الثواب مع انه يتوقف على معرفة العلة وهى غير معلومة هنا فلما تمثّل قوله في بعض الاحاديث ما اجتنبت الكبائر هل معناه انها اذا لم تجتنب لا يكفر بشئ مطلقا او معناه انه لا يكفر الكبائر بل يكفر الصغائر (قوله على انه يسن فطره للمسافر) اي ان اجده الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في انحافه عنه فلا يخالف ما قرره الاصحاب من ان الصوم للمسافر افضل ان لم يتضرر به (قوله للمسافر) قال في شرح العباب ويظهر انه لا فرق في المسافر بتفصيله المذكور بين ذى السفر الطويل والقصير اه (قوله في المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح في عدم كراهة الفراده وهو الوجه الوجيه والحكمة المذكورة لا تنافي ذلك فايها تم (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل

بذلك في كثير من الاعمال  
المكفرة بأنه يشترط في  
تكفيرها اجتناب الكبائر  
وحديث تكفير الحج  
للتبعيات ضعيف عند الحفاظ  
بل أشار بعضهم الى شدة  
ضعفه اما الحاج فيسن له  
فطره وان لم يضعفه الصوم  
عن الدعاء ناسيا به <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
فانه وقف مفطرا وتقويا  
على الدعاء فصومة خلاف  
الاولى وقيل مكروه  
وجرى عليه في نكت  
التنبية وهو متجه لصحة  
النهي عنه نعم يسن صومه  
لمن آخر وقوفه الى الليل  
أى ولم يكن مسافرا النص  
الاملاء على أنه يسن فطره  
للمسافر ومثله المريض  
لكن محله ان اجهد  
الصوم أى أتعبه وان لم  
يتضرر به قال الاذرى وهو  
أولى من حمل الزركشي له  
على من يضعفه الصوم  
ويسن صوم ثامن الحجة  
اجتياطا له (وعاشوراء)  
بالمدهو عاشر المحرم وشذ  
من قاله انه ناسعه لانه يكفر  
السنة الماضية رواه مسلم

ضعف اجر اهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه به وهو غرة ضعف ما شاركتناهم فيه وهو هذا (وتاسوعاء) بالمذو هو تاسعة خبير مسلم ان بقيت الى قابل لاصوم من التاسع فسات قبله والحكمة فيه مخالفة لليهود ويسن صوم الحادى عشر ايضا (وايام) الليالي (البيضاء) وهى الثالث عشر وتاليا لصحة الامر بصومها والاحتياط (٥٦) صوم الثانى عشر معنا نعم الاوجه خلافا للجلال البلقينى انه فى الحجية يصوم السادس عشر او ما بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة ان

بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سلخ الحجية فيه نظر سم ولعل الاقرب ان المراد بها سنة كاملة قبله اخرها عاشوراء (قوله اهل الكتاب) يعنى امة موسى صلى الله تعالى على نبيينا وعليه (قوله خصصنا) ببناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) اى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة للمغنى الاحتياط لاحتمال الغلط فى اول الشهر والمخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر اى فقط والاحتراز من إفراده بالصوم كافى يوم الجمعة اهزاد النهاية وإتمام يسن هنا صوم الثامن احتياطيا لحصوله بالتاسع ولو كونه كالوسيلة للعاشر فلم يتاكد امره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر فى الحجة ذكره الغزالي اه واقره سم (قوله ويسن صوم الحادى عشر الخ) اى لخبر فيه رواه احمد وحصول الاحتياط به وان صام التاسع لان الغلط قد يكون بالتقديم وبالتاخير شرح بأفضل واسنى ونهاية ومعنى (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر الخ) اى للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة نهاية ومعنى (قوله انه) اى مر بد التطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله بدل الثالث عشر) اى لان صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين نهاية ومعنى اى سنة صوم الثلاثة وسنة صوم ايام البيض (قوله والشكر على ذلك) اى وليقع شكرا على ذلك لانه يتو به ذلك إذ ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع (قوله خوفا الخ) اى وطلب الكشف السواد نهاية ومعنى (قوله أو لها السابغ) اى والعشرون (قوله فتتج سن صوم الاربعة الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله عليهما) اى القولين قول المتن (وستة) ثبت التاء حذف المعدود لغة والاصح حذفها كما ورد فى الحديث نهاية ومعنى (قوله لانها صيام مزار الخ) اى فى كل سنة امالوا صام ستا من شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنة التى صام الست فيها يكون صومها كسنة والتى لم يصم فيها تكون كعشرة اشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاق) اى ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله والمراد) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاتته رمضان ففضاه فى شوال وصام الستة فى القعدة او غيره لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما افق به شيخنا الشهاب

المراد بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الايام قبل عاشوراء والمراد بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة اخرها تاسوعاء او سنة اخرها سلخ الحجية فيه نظر (قوله ويسن صوم الحادى عشر ايضا) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الجهات الخاصة فلا ينافى انه مطلوب مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بانه يستحب صوم الثامن احتياطيا كظنيره فيما مر لكن حسنا اه واجيب بان التاسع لكونه كالوسيلة للعاشر لم يتاكد امره حتى يطلب له احتياطيا بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما فى الحجة ذكره الغزالي شرح مر (قوله والاحتياط صوم الثانى عشر معها) اى للخروج من خلاف من قال انه اولها (قوله نعم الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله ولذلك حصل اصل السنة الخ) والحاصل كما ناده السبكي وغيره انه يسن ان يصوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتى بالسنتين فماتى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى المسامور بصيامها فيه نظر شرح مر (قوله خوفا ورهبة الخ) هذه الحكمة هنا لا تقتضى انتفاء ما عن ايام البيض (قوله من قال اولها السابغ) اى السابغ والعشرون (قوله لانها مع صيام رمضان) اى دائما فلا تكون المرة من صيام رمضان وستة من شوال

جميعه ولا لم يحصل الفضل الاق وان افطر لعذر كصيام الدهر رواه مسلم اى لان الحسنة بعشر امثالها كما جاء مفسر فى رواية سندها الرولى حسن ولفظها صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة ايام من شوال بشهرين فذلك صيام السنة اى مثل صيامها بلا مضاعفة نظير ما قاله فى خبر قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب الفرض ولا يمكن لخصوصية ستة شوال معنى إذ من صام مع رمضان ستة

عشر او ما بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة ان الحسنة بعشر امثالها فصومها كصوم الشهر كله ولذلك حصل اصل السنة بصوم ثلاثة من اى ايام الشهر وخضت هذه لتعميم ليايها بالنور المناسب للعبادة والشكر على ذلك ويتعسر تعميم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم ايام السواد خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب وهى السابغ او الثامن والعشرون وتالياه فان بدا بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته ايضا وحينئذ يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضا فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر (تنبيه) من الواضح ان من قال اولها السابغ ينبغي يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخر خروجا من خلاف الثانى ومن قال الثامن يسن صوم السابغ احتياطيا فتتج سن صوم الاربعة الاخيرة اذا تم الشهر عليهما (وستة) فى نسخة ست بلاتاء كما فى الحديث وعليها فسوغ حذفها حذف المعدودة من (شوال) لانها مع صيام رمضان اى

الرملي سم أقول وبفيده أيضا كلام الشارح والالم يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء  
أو نذر أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزي  
والاصفوني والناصري والفقيه علي بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على  
المطلوب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المغني ما وافقه (قوله  
غيرها) صفة ستة والضمير ستة شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أي نفلاً (قوله ستة غيرها) أي غير ستة  
شوال (قوله كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله يحصله) أي ثواب صيام الدهر نفلاً بلا مضاعفة (قوله  
كهيامة نفلاً) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه (قوله  
وقضية) إلى قوله لا يمين الخ في المغني وإلى قوله ولو فاته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال  
هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء الفورى في ثواب عليها إذا قصد لها أيضاً وإطاق وكذا يقال بالاولى  
إذا كان فطر رمضان بعد نذر ما يأتي عن الجمع يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء رمضان  
فلا ينافي حصوله معه سم وفي النهاية والمغني ما وافقه قال الرشيدى يعنى يحصل له أصل سنة الصوم من  
حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أي من غير تعد) أي إمام مع التعدى فيحرم  
لوجوب القضاء فوراً أو التطوع بنافيه أي استقلالاً سم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفق بذلك  
شيخنا الشهاب الرملي واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره  
يحصل به ما نواه مع ستة شوال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنته بخلاف ما إذا  
قصد لها أيضاً وأطلق ويحتمل أن مراده أن الأكل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصد لها  
أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعة إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه  
لا مطلقاً سم وفي النهاية مثله لا قوله ويحتمل الخ (قوله لا من فاته صوم راتب الخ) أفق بذلك شيخنا الشهاب  
الرملي ولا يخفى أن قضيته بل صريحه أن فاته صوم يوم الخميس والاثنتين سن له قضاء وهو ظاهر لكنه أفق  
بأنه لا يسن وهو مناف لا فاته الأول ولا فينبغى الأخذ بافتائه الأول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد  
أفضل) أي تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن تتابعها وانصالحها يوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد)  
كذا في المغني والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر أن مراد المخالف أن اعتقاد المذنب واجباً محظوراً في

كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر إلى قوله فذلك صيام السنة فالحاصل أن كل مرة بستة  
(قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستة من شوال فن فاته رمضان فقضاء في شوال  
وصام الستة في القعدة أو غيرهما لا يحصل له ثواب الستة فرضاً كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله كهيامة  
نفلاً) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضاً وسدسه نفلاً اه (قوله وقضية الماتن نذرها الخ) وقضية قول  
المحاملى كشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن افطر بعد نذر  
في نافي ماسر إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحتمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على  
من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع نذرها وحصولها في ضمن القضاء  
الفورى في ثواب عليها أيضاً إذا قصد لها أيضاً وأطلق ولو لا نذرها ما أثبت عليها فليتام وكذا يقال بالاولى إذا  
كان فطر رمضان بعد نذر ما في الحاشية الأخرى عن المحاملى يمكن حمله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على  
قضاء رمضان فلا ينافي حصوله معه (قوله أي من غير تعد) أي إمام مع التعدى فيحرم لوجوب القضاء فوراً  
والتطوع بنافيه أي استقلالاً (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي واعترض  
عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتمده كغيره من أن الصوم في شوال لقضاء وغيره يحصل به ما نواه مع ستة شوال  
أيضا وقد يجاب بحمل ما أفق به على ما إذا صرف الصوم فيه عن ستة بخلاف ما إذا قصد لها أيضاً وأطلق  
ويحتمل أن مراده أن الأكل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاته صوم راتب يسن له  
قضاؤه) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي حكماً وتعليلاً ولا يخفى أن قضيه هذا التعليل بل صريحه أن فاته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر  
لما تقرر فلا تتميز تلك الأ  
بذلك وحاصله أن من صامها  
مع رمضان كل سنة تكون  
كصيام الدهر فرضاً بلا  
مضاعفة ومن صام سنة غيرها  
كذلك تكون كهيامة نفلاً  
بلا مضاعفة كما أن صوم  
ثلاثة من كل شهر تحصله  
أيضا وقضية الماتن نذرها حتى  
لمن افطر رمضان وهو كذلك  
الافمين تعدى بفطره لأنه  
يلزمه القضاء فوراً بل قال  
جمع مقدمون يكره لمن عليه  
قضاء رمضان أي من غير  
تعد تطوع بصوم ولو فاته  
رمضان فصام عنه شوالاً  
سن له صوم ست من القعدة  
لأن من فاته صوم راتب  
يسن له قضاؤه ومرفى به بحث  
النية عن المجموع وغيره في  
اشتراط التعيين في هذه  
الرواتب ما ينبغي مراجعته  
(وتتابعها) عقب العيد  
(أفضل) مبادرة للعبادة  
وايهام العامة وجوبها  
منوع على أنه لا يؤثر إذ  
اعتقاد الوجوب بالنذوب  
لا يفسده بل يؤكده

العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد وللنظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن يردده مأمرا من نذب فطر عرفة ولو لم ين لم يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه كما صح به الخبر وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صح به الخبر في العادة هنا وفي الفرض في السبت لأن صوم المضموم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف خروجا من خلاف من أبطل اعتكاف المفطر وقول الأذرعى يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاة ليلة تسليمه لا يرد لأن كلامنا في غير التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذکور وعلته أن الصوم إمساك وتخصيصه بالامساك أي عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم اليهود له ولو بالفطر ومن ثم كرهه له أفراد الأجناد إلا لسبب أيضا لأن النصارى تعظمه بخلاف ما لوجه ما لأن أحد الم يقل بتعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه

حد ذاته وإن لم يؤثر في محته بصرى (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغنى (قوله وعلته الضعف) يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض وبوبه انعقاد نذره كما يعلم بما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الأفراد بالجمعة نهاية (قوله تميز) أي يوم الجمعة (قوله وإنما زالت الكراهة الخ) أي كراهة أفراد كل من الأيام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله بضم غيره إليه) المتبادران المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله إذا وافق عادة) أي كان يصوم يوم ما ويفطر يوم ما فوافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومغنى وإيعاب (قوله أو نذر آ) وكذا إذا وافق يوم ما طلب صومه في نفسه كما شورا أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله أو قضاء) أي أو كفارة نهاية وشرح بافضل (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله وفي الروض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله ما يقع فيه) في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله سن صومه الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة أفراد بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفتى بذلك أبو الدررمة الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الامداد والإيعاب والفتح والانحاف مثله وهذا لا يخالف ما في التحفة لثبوته منه كدعى على بافضل (قوله لأن كلامه منافي غير التخصيص) قضيته أن الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ المتبادران مراد الشارع أن كلا منها في اعتكاف أيام مشتملة على يوم الجمعة (بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة له ونحو عاشوراء أو نذر أو قضاء أو كفارة (قوله للخبر المذکور) أي بقوله السابق انفاء في الفرض في السبت عبارة المغنى لخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ورواه الترمذى وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله إمساك) أي عن المفطرات (قوله أي عن الاشتغال الخ) فيه نظر إذ لا يتكرر الحد الأوسط على هذا التفسير (قوله أو تعظيم الخ) عطف على إمساك (قوله ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغنى لا قوله قيل (قوله كرهه أفراد الجمعة الخ) بقي ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والاحد معاً صام الأول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنبئ الكراهة أو لا فيه ونظروا الأقرب الثاني إذ لا يشترط الكراهة لأفراد قصده قبل الصوم وإنما المغنى أنه إذا صام السبت كرهه لاقتصار عليه سواء قصده أو لا عشم وهذا مخالف لما في الإيعاب عن المجموع عبارة قال في المجموع وينبغي أن العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة أفراد إذا طرأ له عدم صوم ما بعده ولو لغير عذر وإلا لزم الحكم بكرهه الفعل بعد انقضائه لا تنقضاء حال التلبس به مادام عازما على صوم ما بعده وهو بعيد اه (قوله ومن ثم روى النسائي الخ) عبارة المغنى وحمل على هذا ما روى النسائي الخ على الجمع (قوله

يوم الخميس والاثني عشر له قضاؤه وهو ظاهر ويؤيده نظيره من راتب نفل الصلاة لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن صومه كما سياتى عنه في الحاشية وهو منافي لأفتائه الأول خصوصاً ما ذكره فيه من التعليل فينبغى الأخذ بأفتائه الأول ثم محل صوم ستة من العقدة عن ستة شوال إذا صرف صوم شوال عنها أمالو قصدها به أيضا وأطلق أنها لا تحصل كافي نظيره من التحية لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدها أو أطلق قوله في الحديث أتبعه ستان شوال لأن ذكر التبعية إنما هو باختيار من صام رمضان في زمنه لا مطلقا (قوله في المتن ويكرهه أفراد الجمعة) أي وإن أراد اعتكافه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولا يراعى خلاف مانع الاعتكاف مع الفطر لأن من شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة شرح مر (قوله وإنما زالت الكراهة بصم غيره إليه) المتبادران المراد الضم على وجه الاتصال وقوله وافق عادة الخ ينبغي أن مثل موافقة العادة وما ذكره ومعها ما إذا طلب صومه في نفسه كيوم النصف من شعبان فإذا وافق يوم جمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخصص النهى عن صوم الجمعة بالأمر بصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذکورين عموم وخصوص من وجه فإذا خصصنا عموم كل بخصوص الآخر تعارض في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فيحتاج للترجيح. فدير جمع المنع لأنه الاحتياط وقد يرجح خلافه لأن الأصل في العبادة طلبها وعدم المنع منها (قوله لأن كلامنا في غير التخصيص) قضيته أن الأفراد هنا لا يستلزم التخصيص



فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة افراد  
 احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد سم (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ قد يقال المكروه هو  
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح  
 بصيغة التريض قول الماتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر  
 ودهور واما قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى  
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول الماتن (غير العيد  
 والتشريق) اى اما صوم العيدين وايام التشريق وشئ منها خرام كمرنهاية ومعنى قول الماتن (مكروه الخ)  
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يجرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون  
 ذلك فراجعه فليؤني (وقوله) لانه يجرم الخ هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال  
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى  
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يدرى الدرداء لم يفعل ذلك فتبذل ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك  
 حقا فصم وافطر وقم ونم وات اهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام  
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول الماتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتد ولا يخالفه تعبير الشرحين  
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعد نذره ما لم يكن مكروها  
 كما قاله السيكنى نهائية ومعنى قال ع ش وحيث انعد نذره لو طر اعليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق  
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول المعجزه عن  
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر  
 وجوب المدعى من افطر الخ من ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه نذره صوما  
 (قوله من صام يوما) اى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال  
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا ع ش عبارة الجبرمي والتسعين كناية  
 عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)  
 والخبر الاول محمول الخ يغني عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ  
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق  
 صومه يوما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان  
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها  
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الراملى سم  
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اى والمغنى موافقة الاول ع ش (قوله) او غيرهما من التطوعات اى  
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او بها والتسديدات عقب الصلوات نهائية  
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اى اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله) فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة  
 افراد احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ قد يقال المكروه هو  
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح  
 بصيغة التريض قول الماتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر  
 ودهور واما قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى  
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول الماتن (غير العيد  
 والتشريق) اى اما صوم العيدين وايام التشريق وشئ منها خرام كمرنهاية ومعنى قول الماتن (مكروه الخ)  
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يجرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون  
 ذلك فراجعه فليؤني (وقوله) لانه يجرم الخ هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال  
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى  
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يدرى الدرداء لم يفعل ذلك فتبذل ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك  
 حقا فصم وافطر وقم ونم وات اهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام  
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول الماتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتد ولا يخالفه تعبير الشرحين  
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعد نذره ما لم يكن مكروها  
 كما قاله السيكنى نهائية ومعنى قال ع ش وحيث انعد نذره لو طر اعليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق  
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول المعجزه عن  
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر  
 وجوب المدعى من افطر الخ من ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه نذره صوما  
 (قوله من صام يوما) اى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال  
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا ع ش عبارة الجبرمي والتسعين كناية  
 عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)  
 والخبر الاول محمول الخ يغني عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ  
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق  
 صومه يوما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان  
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها  
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الراملى سم  
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اى والمغنى موافقة الاول ع ش (قوله) او غيرهما من التطوعات اى  
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او بها والتسديدات عقب الصلوات نهائية  
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اى اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله) فاحب أن أخالفهم) السابق الى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة  
 افراد احدهما لكن منع من ذلك النهي عن الافراد (قوله) اذا ضم مكروه لمكروه الخ قد يقال المكروه هو  
 الافراد لا نفس الصوم ومع الضم لا افراد فليس فيه ضم مكروه لمكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح  
 بصيغة التريض قول الماتن (وصوم الدهر) (فائدة) قال ابن سيدة الدهر الابد الممدود والجمع ادهر  
 ودهور واما قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعناه ان ما صابك من الدهر فان الله تعالى  
 هو فاعله ليس الدهر فاذا سببت به الدهر فكأنك أردت الله سبحانه وتعالى معنى قول الماتن (غير العيد  
 والتشريق) اى اما صوم العيدين وايام التشريق وشئ منها خرام كمرنهاية ومعنى قول الماتن (مكروه الخ)  
 ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتعيم وفيه نظر لانه يجرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون  
 ذلك فراجعه فليؤني (وقوله) لانه يجرم الخ هذا على مرضى الشارح خلافا للنهائية والمغنى وشيخ الاسلام قال  
 المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كما مر (قوله) ولو مندوبا) وفاقا للنهائية والمغنى (كل الليل) الاولى  
 اما تنكير الليل او جمعه (قوله) لخبر الصحيحين الخ قال النهاية والمغنى والاسنى لما صح من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يدرى الدرداء لم يفعل ذلك فتبذل ام الدرداء لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولجندك عليك  
 حقا فصم وافطر وقم ونم وات اهلك واعط كل ذى حق حقه وخبر لا صام من صام الا بد محمول على من صام  
 العيدين وايام التشريق او شيئا منها اه قول الماتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتد ولا يخالفه تعبير الشرحين  
 والروضة والجموع بعدم الكراهة لصدقة بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعد نذره ما لم يكن مكروها  
 كما قاله السيكنى نهائية ومعنى قال ع ش وحيث انعد نذره لو طر اعليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه فوت حق  
 او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه ونظر والا قرب الاول المعجزه عن  
 فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاءه فيه كما يصرح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والاظهر  
 وجوب المدعى من افطر الخ من ثم لو نذر صوما لم يصح نذره صوما ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه نذره صوما  
 (قوله من صام يوما) اى وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (وعقد تسعين) قال  
 الحلبي وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلية تحتها مطبوعة جذا ع ش عبارة الجبرمي والتسعين كناية  
 عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين اه (قوله) ولا يسمون له الخ لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله)  
 والخبر الاول محمول الخ يغني عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الخ (قوله) خبرهما افضل الصيام الخ  
 وفيه ايضا لا افضل من ذلك نهائية ومعنى (قوله) وظاهر كلامهم الخ وظاهر كلامهم ايضا ان من فعله فوافق  
 صومه يوما يكرهه افراد بالصوم كالسبب يكون صومه افضل لئيم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
 والمغنى ما يوافقه (قوله) يوما يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه ان  
 صومه افضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر انه لا يطلب موالاتها فان موالاتها  
 ليست مؤكدة كتما كد صيام هذه الايام سم (قوله) لكن بحث بعضهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الراملى سم  
 على حجب وقضية اطلاق الشارح مر اى والمغنى موافقة الاول ع ش (قوله) او غيرهما من التطوعات اى  
 كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او بها والتسديدات عقب الصلوات نهائية  
 ومعنى (قوله) (الا النسك) اى اما التطوع بالحج والعمرة فيجب اتمامه لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

أو صلاته) أو غيرهما من التطوعات إلا النسك

وذكر العلم غيرهما منها بالاولى (فله قطعها) للخبر الصحيح الصائم المنطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وقيس به الصلاة وغيره افعوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم محله في الفرض (٤٦٠) ثم ان قطع لغير عذر كرهه ولا كان شق على الضيف او المضيف صومه لم يكره بل يسن

ويثاب على مامضى ككل قطع لفرض او نفل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أى لا يلزمه ولا الحرم الخروج نعم يسن خروجا من خلاف من اوجبه وروى أبو داود ان أم هانئ كانت ضائمة صوم تطوع غيرها النبي ﷺ بين ان تفطر بلا قضاء وبين ان تم صومها (ومن تلبس بقضاء لو اوجب حرم عليه قطعه ان كان علي الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) وافطر يوم الشك كما مر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تداركا لورطة الاثم او التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كمن شرع في اداء فرض اول وقته نعم مر انه متى ضاق الوقت بان لم يبق من شعبان الا ما يسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وإنما لم يخرجنا نظيره وجه في الصلاة انه يجب الفور في قضائها مطلقا لان قضاء الصوم ينتهي الى حالة بتضييق قيمها ويجب فعله فيها فورا كما تقرر فصار وقتنا كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا امده وايضا الصلاة لايسة على فعلها

وان فسد او الكفارة بالجماع نهاية والمغنى قال ع ش قوله مر أما التطوع بالحج الخ أى بأن كان الفاعل لها عبدا او صيبا وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولى اه (قوله وذكر) أى خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله امير نفسه) هو بالمرور وروى بالنون ايضا شيخنا الشوبرى (وقوله ان شاء صام) أى اتم صومه سم على الهجعة ع ش (قوله ثم ان قطع) الى قوله وروى ابو داود في النهاية والمغنى (قوله ثم ان قطع الخ) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا رتباط بعض اجزائها ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فكل المراد بقطعه الاغراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه او المراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود عليه فيه نظروا الاقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كركر السلام واجابة ماؤذن ع ش (قوله كان شق على الضيف الخ) أى وعلى أحد أربويه ومن العذر ما لو احتاج للسعى في أمر ديني ولا يتم له كماله لا بالقطع فلا يبعد انه افضل حينئذ ومن اعتاد صوم تطوع فزفت اليه امرأة سن له تركه ايام الزفاف كما ذكره الماوردى ايعاب (قوله على الضيف الخ) أى المسلم شوبرى اه يجزى (قوله لم يكره) أى اما اذا لم يشق ذلك على احد هما فلا فضل عدم القطع كافي للمجموع ايعاب ومغنى ونهاية (قوله ويثاب على مامضى) أى ثواب بعض العبادة التي بطلت ع ش (قوله نعم يسن خروجا الخ) اما من فاتته وله عادة بصيامه كالاثنين فلا يسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة على ما افق به شيخنا الشهاب الرملى لكتبته معارض بما مر من من افتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بانه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا أى ما مر من افتائه باستحباب القضاء هو الاوجه نهاية وسم وتقدم في الشرح اعتماده وقال ع ش وهو المعتمد اه لكن المغنى اعتمد افتاءه بعدم سن القضاء (قوله وروى ابو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم يسن الخ (قوله أن أم هانئ) بكسر النون وبالهزأة اخره مع التنوين واسمها فاختة برماوى اه يجزى (قوله لو اوجب) الى قوله وإنما لم يخرج في النهاية والمغنى (قوله وافطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف نهاية ومغنى وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تداركا لورطة الاثم) أى وبه يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر رسم (قوله والتقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بعذر) أى فيستثنى مما دل عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من ان ما لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور رسم (قوله هنا) أى في الصوم (قوله مطلقا) أى تعدى بفوتها ولا (قوله كما تقرر) أى بقوله نعم مر الخ (قوله كل فرض الخ) أى كالصلاة والحج ع ش (قوله واي فوت وجوبه الخ) أى كاعتكاف مئذوري في زمن معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف نحو قراءة الخ) فيه انه داخل في قوله كل فرض عني الخ (قوله وكذا فرض كفاية) أى يحرم قطعه (او صلاة جنازة) قال في الامداد ما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت وبؤخذ منه ان غير الصلاة مما يتعلق به يكمله ودفعه يجب بالشرع وفيه ويمتنع الاعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم يتجه جواز الاعراض بعذر نحو تعقب الحامل او الحافر فتركه لغيره ونحو تركه ان قصد التبرك بذلك من المقاصد المخترجة للترك عن

نعم يسن خروجا من خلاف من اوجبه) اما من فاتته وله عادة بصيامه كالاثنين فلا يسن له قضاءه لفقد العلة المذكورة كذلك افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهو مخالف لما تقدم عنه في ستة شوال فليتأمل وقوله لفقد العلة المذكورة أى قوله خروجا من خلاف من اوجبه لان خلافه فيمن قطعه بعد التلبس به لا يمين تركه ابتداء ايضا (قوله وافطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النية فان المصرح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف شرح م (قوله ولو بعذر كسفر) كذا في الروض لكن في الانوار خلافه وقد تقدم في الحاشية عند قوله للمسافر سفر اطوبلا ما با (قوله تداركا لورطة الاثم) به يفارق جواز قطع اداء رمضان بالسفر ومثله اداء النذر كما هو ظاهر (قوله وان فات بعذر) أى فيستثنى مما دل عليه بان لم يكن تعدى

اداء بعذر نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فضيق في قضائها لم يضيّق في قضائه وكالقضاء في حرمة القطع كل فرض عني يبطله هتك القطع أريفوت رجوبه الفورى بخلاف نحو قراءة الفاتحة في الصلاة وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نساك أو صلاة جنازة وحرّم جمع



مكت مخصوص على وجه بآي (٦٢) والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامه وهو من الشرائع القديمة واركانه اربعة معتكف

ومعتكف فيه وليثونية  
(هو مستحب كل وقت)  
لجماعا (و) هو (في العشر  
الاواخر من رمضان  
افضل) منه في غيرها ولو  
بقية رمضان لانه <sup>صلواته</sup>  
داروم عليه الى وفاته قالوا  
وحكمته انه (اطلب ليلة  
القدر) اي الحكم والفصل  
او الشرف المختصة به عندنا  
وعند اكثر العلماء والتي  
هي خير من ألف شهر أى  
العمل فيها خير من العمل  
في ألف شهر ليس فيها ليلة  
قدر فهي افضل ليالى السنة  
ومن ثم صح من قام ليلة  
القدر ليما ناي تصديقها  
واحتسابا اي لثوابها عند  
الله تعالى غفر له ما تقدم من  
ذنبه وفي رواية ومات آخر  
وروى البيهقي خبر من صلى  
المغرب والعشاء في جماعة  
حتى ينقضى شهر رمضان  
فقد اخذ من ليلة القدر بحظ  
افرو وخبر من شهد العشاء  
الآخرة في جماعة من رمضان  
فقد ادرك ليلة القدر وقدم  
هذا في سنن الصوم لبيبين ثم  
نذبه للصوم وهنأذبه في  
نفسه وان افطر لعذر  
والمذهب انها تلزم ليلة  
بعينها من ليالى العشر  
وارجاها الاوتار (وميل  
الشافعي رضى الله عنه إلى  
انها) اي تلك الليلة المعينة  
(ليلة الحادى) والعشرين

أى ملازمته نهاية ومعنى (قوله مكت مخصوص الخ) أى لبث في متجد بقصد القرية من مسلم بمن عاقل ظاهر  
عن الجنابة والحبض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم نهاية (قوله)  
وهو من الشرائع القديمة (أى لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين  
والعازكة بنهية ومعنى قول المتن (مستحب) أى سنة وكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أى في رمضان  
وغيره نهاية ومعنى أى حتى في اوقات الكراهة وإن تحراها عش وشيخنا (قوله دوام عليه الخ) أى ثم  
اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أى العلماء (وحكمته) أى حكمة أفضلية الاعتكاف  
في العشر المذكور معنى ونهاية قول المتن (اطلب ليلة القدر) أى فيحييها بالصلاة والقرأة وكثرة الدعاء  
ويستحب أن يكسر فيها من قول اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني معنى (قوله الفصل) عطف تفسير  
(قوله او الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتسميتها بالقدر و (قوله المختصة الخ) صفة الليلة  
(قوله به) أى بالعشر الاخير معنى (قوله والنأى الخ) عطف على المختصة (قوله ففى افضل ليالى السنة) أى  
في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة  
النصف من شعبان واما بقية الليالى ففى مستوية والليلة افضل من النهار واما في حقه صلى الله عليه وسلم  
فلا فضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها شيخنا (قوله تصديقا بها) أى بانها حق وطاعة  
(واحتسابا) أى طلبا لرضا الله وثوابه لا رابو سمعة ونصبها على المفعول او التمييز او الحال بتاويل المصدر  
باسم الفاعل وعليه فهما حالان متداخلان او مترادفان شيخنا الزبدي اه عش (قوله حتى ينقضى شهر  
رمضان الخ) أى لا يتم له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر عش (قوله وقدم هذا) أى نذب الاعتكاف في العشر  
الاواخر (قوله وهنأذبه الخ) أى وذكر هنأذبه الخ فلا تكرر اقال المغنى واعادها لذكر حكمة الاعتكاف  
في العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنأ في الحكم عليه بكونه فيه افضل من غيره اه (قوله وان افطر  
لعذر) لعل التقييد ليس لاجرا غير بل لدفع تورم عدم النذب عند الافطار لعذر لما كان العذر سم (قوله)  
والمذهب الخ) وفي القديم ارجاها ليلة احدى او ثلاث اوسبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشفاق العشر  
الاواخر قال ابن عمر وجماعة انها في جميع الشهر وخصها بعض العلماء باوتار العشر الاواخر وبعضهم  
باشفاقه وقال ابن عباس وابى هي ليلة تسبع وعشرين وهو مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا  
معنى (قوله انها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فاذا كانت ليلة القدر  
عندنا نهارا لغيرنا تاخرت الاجابة والثواب إلى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها وقت  
واحد وان كان نهارا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى  
الليل عند كل منهما أخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف اوقات الخطب عش  
قول المتن (ليلة الحادى والعشرين او الثالث الخ) هذا نص المختصر والا كثرون على ان ميله إلى انها  
ليلة الحادى والعشرين لا غير نهاية ومعنى قال شيخنا وعن ابن عباس انها ليلة السابع والعشرين اخذنا من  
قوله تعالى إنا أنزلناه في ليلة القدر إلى سلام هي فان كلمة هي السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي  
كناية عن ليلة القدر وعليه العمل في الاغصار والامصار وهو مذهب اكثر اهل العلم اه (قوله ارجاها)  
أى في المنام (قوله وأنه يسجد الخ) أى وأرى أنه الخ (قوله واختار) إلى قوله ويسن في المغنى (قوله)  
انها لا تلزم ليلة بعينها (وعليه جرى الصوفية وذكروا لذلك ضابطا وقد نظمه بعضهم بقوله :  
وانا جميعا ان نصم يوم جمعة \* ففي تاسع العشرين خذ ليلة القدر  
وإن كان يوم السبت أول صومنا \* لحادى وعشرين اعتمده بلا عذر

(قوله أى تصديقها) هل المراد التصديق بثبوتها في نفسها او المراد التصديق بان تلك الليلة التي قامها هي ليلة  
القدر فيه نظر (قوله وان افطر لعذر) لعل التقييد بالعذر ليس لاجرا غير بل لدفع تورم عدم النذب

(أو) ليلة (الثالث والعشرين) لانه <sup>صلواته</sup> أرى في العشر الاواخر في ليلة وتر منه وان يسجد صبيحتا في ما وطئ فكان وان  
ذلك ليلة الحادى والعشرين كما في النسخة صحيحين ليلة الثالث والعشرين كما في مسلم واختار جمع انها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الاواخر

وان هل يوم الصوم في احد في \* سابع العشرين (١) مارمت فاستقر  
وان هل في الاثنين فاعلم بانه \* يوافيك نيل الوصل في تاسع العشرى  
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد \* على خامس العشرى تحظى بها فادر  
وفي الاربعاء ان هل يامن يرومها \* فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى  
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد \* توافيك بعد العشرى في ليلة الوتر

شيخنا وفي البجيرى عن البرماوى والقاوى قال الغزالي وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد او الاربعاء  
فهى ليلة تسع وعشرين او يوم الاثنين فهى ليلة احد وعشرين او يوم الثلاثاء او يوم الجمعة فهى ليلة  
سبع وعشرين او يوم الخميس فهى ليلة خمس وعشرين او يوم السبت فهى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ  
ابو الحسن ومذبلت سن الرجال ما فاتتني ليلة القدر بهذه القاعدة اه (قوله احد او ثلاثا او غيرهما) اى  
وعشرين (قوله ثنتين او اربعا او غيرهما) اى وعشرين (قوله قالوا لا تجمع الاحاديث المتعارضة فيها الخ)  
قال في الروضة وهو قوى وقال في المجموع انه الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى اى انها تلزم ليلة بعينها  
من ليالى العشر الاخير (قوله ويسن لرائيها كتمها) اى لانها كالكرامة وهى يستحب كتمها عرش (قوله  
احياء جميع الخ) اى بالعبادة والدعاء نهاية (قوله وباقية الى يوم القيامة) اى اجماعا وترى حقيقة والمراد  
برفعها في خبر فرغت وعسى ان يكون خيرا لرفع علم عنها والام بومرفيه بالتماسها ومعنى عسى ان يكون  
خير لكم اى الترغيب في طلبها والاجتهاد في كل الليالى وليكثر فيها وفي يومها من العبادة باخلاص وصحة بين  
ومن قوله اللهم انك عفوق تحب العفو فاعف عنا نهاية (قوله والتى يفرق فيها الخ) اى واما ما يقع ليلة نصف  
شعبان ان صح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو في ليلة  
القدر عرش عبارة شيخنا فضمير فيها راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه  
للييلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت في الصحف فيها واسلم لاربابها من الملائكة في ليلة القدر اه  
(قوله معتدلة) اى لا حارة ولا باردة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستمر ذلك الى ان ترفع كرمح في راي  
العين عرش (قوله اعظم الخ) عبارة النهاية لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسترت  
باجتماعها واجسامها الطائفة ضوء الشمس وشعاعها اهل قال عرش قوله مر فسترت الخ يقال الليلة تنقضى  
بظلول الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس لا نناقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بطول  
الفجر بل كما يكون في لياليتها يكون في يومها وتقدير انه ينتهى نزولها بظلول الفجر فيجوز ان الصعود متاخر  
وتقدير كونه ليلا فيجوز انها اذا صعدت يكون محاذاتها للشمس وقت مرورها في مقابلتها نارا اه (قوله  
وفائدة ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وفائدة معرفة صفتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر انه يسن اجتهاده في  
يومها كما اجتهداه فيها ولتجتهدي مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه (قوله اذ بسن الاجتهاد فيه الخ)  
وهو العمل في يومها خير من العمل في الف شهر ليس فيها صبرة ليلة القدر قيا ساعرا لليلة ظاهرا التشبيه انه  
كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع عرش (قوله كليتها) الا وضح كهي ولعل الاضافة بيانية  
سم قول المتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يفتقر رضى من العبادات الى المجد الا التبعة والاعتكاف  
والطواف نهاية ومعنى (او ما اعتمد عليه فقط الخ) صريح في انه لو اعتمد على الداخلة من رجليه والخارجة  
منها معا ضر وهو ما قال في شرح الارشاد انه الوجه وفي شرح الروض انه الاقرب وياتي في ذلك كلام  
اخر في شرح ولا يضرا خراج بعض الاعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضرم راسم قول المتن

عند الا فطار لعذر لمكان العذر (قوله ولا ينال فضلها اى كاله الامن اطاعه الله عليها) قد يشك هذا على قوله  
في الحديث فرغت اى رفع علم عنها وعسى ان يكون خير لكم فليتماثل الا ان يجاب بان ما يحصل عند عدم  
علمها بالاجتهاد في ليالى العشرى اياها مبرو كثير اعلى ما فاتت من كمال فضلها (قوله معتدلة) اى لا حارة ولا  
باردة (قوله كليتها) الا وضح كهي ولعل الاضافة بيانية (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح في انه لو اعتمد

بل تتقل في لياليه فعاما او  
اعواما تكون وترا احدي  
او ثلاثا او غيرهما واما  
اعواما تكون شفعا ثنتين  
او اربعا او غيرهما قالوا ولا  
تجتمع الاحاديث المتعارضة  
فيها الا بذلك وكلام الشافعى  
رضى الله عنه في الجمع بين  
الاحاديث يقتضيه ويسن  
لرائيها كتمها ولا ينال  
فضلها اى كاله الامن اطاعه  
الله عليها وحكمة اياها  
في لعشر احياء جميع لياليه  
وهى من خصائصنا وباقية  
الى يوم القيامة والتى يفرق  
فيها كل امر حكيم وشذ  
واغرب من زعمها ليلة  
النصف من شعبان وعلامتها  
انها معتدلة وان الشمس  
تطلع صحتها وليس لها  
كثير شعاع لعظيم اتوار  
الملائكة الصاعدين  
والنازلين فيها وفائدة ذلك  
معرفة يومها اذ بسن الاجتهاد  
فيه كليتها (وانما يصح  
الاعتكاف) لمن هو او ما  
اعتمد عليه فقط من بدنه  
(١) قوله سابع العشرين  
لا يخفى ما في وزنه على من له  
المام بفن العروض وقوله  
في تاسع العشرى وكذلك  
قوله سابع العشرى  
وتوافيك بعد العشرى  
كذلك كل ذلك بكسر العين  
اى العشرين اه من  
بعض الهواش

(في المسجد) أى ولو ظنا فيما يظهر وعبارة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدث بنى انتهت امره ش أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول النهاية الاتي قبيل قول المصنف والجامع اولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فبما ظنه منجدا فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه وإلا فقصده فقط امره (قوله إن كانت) أى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله سواء سطحه) (فرع) شجرة أصلها بالمسجد و أغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة وأغصانها داخل ففیه نظر ويتجه الصحة أيضا اخذنا من صريح كلام سم على حج في باب الحج بعد قول المصنف و واجب الوقوف حضوره بجزء من ارض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين ع وش واعتمده شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الأغصان في هوا ملك غيره وفيه وقفة فليراجع (قوله وروشنه) وكذا هو أوه شيخنا (قوله مثلا) لعله ادخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فليراجع (قوله المعدودة منه) خرجت به التي تيقن حدوثها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد

ورحبت ما حجر عليه لاجل المسجد كرى على بافضل وشيخنا وقوله التي تيقن حدوثها الخ اى ولم يعلم وقفها مسجدا (لان ائمه ان فرض) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يترجح التفصيل فان كان موقفا فاعلى اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وان كان موقفا على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز وإن اذنوا فراجعهم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره مسم عبارة المغنى والنهاية ولا فيما ارضه مستأجرة ووقف بناؤه مسجدا على القول بصحة الوقف وهو الاصح والخيلة في الاعتكاف فيه ان يبنى فيه مسطبة او صفة او نحو ذلك ووقفها مسجدا فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحه وجدرانه ولا يغتر بما وقع للزركشى من انه يصح الاعتكاف فيه وإن لم يبين فيه نحو مسطبة وقد علم ما تقرر انه لا يصح وقف المنقول مسجدا اهل قال ع وش وقوله لم ولا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وان ائمت وتقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فليراجع وهو موافق لما ياتي عن سم على حج اى من صحة وقف المنقول اذا اثبت بشعو التسمير وقوله ظاهره وان ائمت ظاهر المنع فانه خرج بشعو التسمير عن المنقولية (الا ان بنى فيه) اى في المسجد الذي ارضه محتكرة ع وش (قوله مسطبة) اى او سمر فيه دكة من خشب او نحو سجادة رسم على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ع وش وفي الكردي بعد

(في المسجد) ان كانت ارضه غير محتكرة لانه صلى الله عليه وسلم و أصحابه حتى نساه لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحه وروشنه وان كان كله في هوا شارع مثلا ورحبته المعدودة منه وان خص بطائفة ليس منهم لان ائمه ان فرض الامر خارج أما ارضه محتكرة فلا يصح فيه إلا ان بنى فيه مسطبة

على الداخل من رجليه والخارجة منها معا ضر وهو ما قال في شرح الارشاد انه الاوجه وفي شرح الروض انه الاقرب وسياتي في ذلك كلام اخر في شرح قول المصنف ولا يضر إخراج بعض الاعضاء في الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضر مر (لان ائمه فرض الخ) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي مانصه المسجد الموقوف على معينين بل يجوز لغيرهم دخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الالهاز ان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جوازه و أقول الذي يترجح التفصيل فان كان موقفا فاعلى اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا وذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز وإن اذنوا فراجعهم (فلا يصح فيه) اى بان يكون في ارضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره (الا ان بنى فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره وان القمولى اشار الى ان هذا البعض من المتأخرين مانصه وعلى كل فهو اوجه مساوق للزركشى من صحة الاعتكاف فيه وإن لم تكن فيه مسطبة بل عند التأمل ولا وجه لما قاله الى ان قال ثم رابت بعضهم قال عقب قول الزركشى المتجه صحته في الارض وإن لم تقرش بالبناء تبعاً للحيطان والسقف وان جلس على الارض المحتكرة لان الهواء المحيط به اهل ملخصا ما قاله عجيب والصواب خلافه لان الاعتكاف انما

أو بطله ووقف ذلك  
مسجد القول لم يصح رقف  
السفل دون العلو وعكسه  
وهذا منه وما وقف بعرضه  
مسجد اشائما يحرم المكث  
فيه على الجنب ولا يصح  
الاعتكاف فيه على الأوجه  
احتياطا فيها (والجامع  
أولى) لكثرة جماعته غالبا  
والاستغناء به عن الخروج  
للجمعة وخروجها من  
خلاف من شرطه وبه  
يعلم أنه أولى وإن قلت  
جماعته ولم يحتج للخروج  
لجمعة لكونها لا تجب عليه  
أو لقصر مدة اعتكافه  
ويجب إن نذر اعتكاف  
مدة متتابعة تتخللها جمعة  
وهو من أهلها ولم يشترط  
الخروج لها لأنه لها بلا  
شرط يقع التتابع أى  
لتقصيره بعدم شرطه  
الخروج لها مع علمه بمجيئها  
واعتكافه في غير الجامع  
وبه فارق ما يأتي في الخروج  
لنحو شهادة تمينت عليه  
أو لا كراهه حينئذ اندفع  
ما يقال الا كراه الشرعى  
كالخس والتجسس بحث  
الاذرى انها لو كانت تقام  
في غير جامع أو أحدث  
الجامع بعد اعتكافه لم  
يضر الخروج لها لعدم  
تقصيره وإذا خرج لها  
تعيين أقرب جامع اليه

ذكر كلام طويل غن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المنقول مسجدا ما نصه  
والقياس على تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقفها مسجدا وهو ظاهر ثم رأيت العنان في حاشيته على  
شرح التحرير للشيخ الاسلام قال وإذا سمر حصير أو فرو في أرض أو مسطبة وقفها مسجدا صح ذلك وجرى  
عليهما أحكام المساجد يصح الاعتكاف فيها بحرمة على الجنب المكث فيها وغير ذلك اه وهو ظاهر وإذا  
ازيلت الدكة المذكورة أو نحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم لو وقف مكانه سم في حواشى التحفة في  
الوقف عن فتاوى السيوطى ثم قال سم ولنظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره  
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى وما نقله عن فتاوى السيوطى من زوال حكم  
المسجدة عن نحو الدكة بازائه هو الظاهر الموافق لاطلاق ما مر انقاع المغنى والنهاية خلافا لما جرى عليه  
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزع وقد اطال الكردى  
على بافضل في رده وإن وافق ذلك البعض شيئا فقال ولو وقف إنسان نحو فورة كسجادة مسجدا فإن لم  
يشبها حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وإن أثبت حال الوقفية بذلك صح وإن أزيلت بعد ذلك لأن الوقفية إذا  
ثبتت لا تزول بهذا يلغز فيقال لما يخص يحمل مسجده على ظهره ويصحب اعتكافه عليها حينئذ اه ولا يخفى  
أنه نظير القول بصحة الوقوف على حجير منقول من عرفات إلى خارجها (يصح وقف السفل دون العلو) ومنه  
الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام أو نحوه ويسكنون فيها بن وجاتهم فإن  
علم أن الواقف وقف ماعداها مسجدا اجاز المكث فيها مع الخيض والجنبه والجامع فيها ولا حرم لأن الأصل  
المسجدية ع ش قول المتن (والجامع) هو ما مقام فيه الجمعة (قوله أولى) أى بالاعتكاف من غيره ويستثنى  
من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى لأن محتج بالخروج للجمعة نهاية ومعنى وإيعاب (وبه يعلم الخ)  
أى بقوله وخروج جامن خلاف الخ ع ش (قوله وإن قلت جماعته) خرج به ما لو انتفعت الجماعة منه بالمره كان  
يجز فليسكن غيره أولى ع ش (قوله ويجب الخ) أى الجامع أى ومعنى (قوله لأنه لها) أى خروج للجمعة  
(قوله لتقصيره الخ) أى وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج  
لأجل الجمعة بعدوان انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثانى ع ش (قوله وبه فارق الخ) أى بقوله لتقصيره  
الخ (قوله واعتكافه الخ) عطف على قوله عليه الخ (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الخ) أى لأنه كان متمكنا من  
الاحتراز عن هذا الإكراه باشرط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع  
لكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحتمل الأذرى في  
إحداث الجامع أو يفرق فيه نظرا لعل الأوجه الأول سم (قوله وأتجه الخ) عطف على اندفع الخ (قوله في  
غير جامع) أى بين أبنية القرية نهاية ومعنى (قوله أو أحدث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا أن يجعل ضمير  
انها لقصة لا للجمعة عبارة النهاية والمعنى ومثله ما لو كانت القرية صغيرة لا تتعدد الجمعة بأهلها فحدث بها  
جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه اه وهى ظاهرة وخالية عن التكلف (قوله لم يضر الخروج لها الخ)  
وينبغى أن يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحديث على طلبه من الفاتحة والإخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك  
كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع وينبغى أن يكون خروجه من

يصح على السقف لا تحتها اه (قوله أو بطله) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله على  
الأوجه) استوجه مر أيضا (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى ايضا من أولوية  
الجامع ما لو عين في نذره غيره فهو أولى ما لم يحتج للخروج للجمعة اه شرح مر (قوله وبه يعلم الخ) كذا  
مر (قوله وحينئذ اندفع ما يقال الا كراه الشرعى كالحسى) أى لأنه كان متمكنا من الاحتراز عن هذا  
الاكراه باشرط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما لو اعتكف في الجامع لكن عرض بغد  
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحتمل الأذرى في إحداث الجامع أو  
يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الأول (قوله لعدم تقصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

والاجاز الذهاب الأسبق ولو ابعد (٤٦٦) اى لأن سبعة من رجله و يؤخذ منه ان مثله بالأولى ما تبين خل مال بانيه وارضه دون ضده

(والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه محل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولانه لو اغنى عن المسجد لما اعتكف امهات المؤمنين إلا فيه لانه استر من المسجد والخنثى كالرجل وحيث كره لها الخروج اليه للجماعة ومرفق تفصيله كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يقيم غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستاقى الإشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حولها ولوعينها اجزا عنها بقية المسجد لما تقرر من شمول المضاعفة للكل وقال كثيرون تعين هي لانها افضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده ﷺ دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كاهو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر أشار فقال صلاة في مشجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الاول غير المسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك

محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان فوت التكبير لأن في الاعتكاف جابر الله عرش وقوله وإن فوت الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو مخالف لما استظهره أولا (قوله) وإلا جاز الذهاب للأسبق (الخ) ظاهره وإن جاز التعدد وهو ظاهر لأن الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا ومختلف فيها في الثانية ان احتيج اليها عرش قول المتن (والجديد انه لا يصح الخ) والقديم يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها الفضل خروجا من الخلاف نهاية ومغنى (والخنثى كالرجل) اى فلا يحرم فيه القديم سم (قوله) لما اعتكف (الخ) قد تمتع الملازمة (قوله اليه) اى المسجد (قوله) كره الاعتكاف (الخ) عبارة الكردي على بافضل يسن الاعتكاف للعجوز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقا وغيرها إن كانت متجملة ويحرم عليها عند ظن الفتنة مع كونه مكروها او محرما يصح لأن ذلك لا مر خارج ولذلك انعقد نذر هاهنا من غير تفصيل اه (قوله) كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق سم (قوله) والمضاعفة (الخ) عطف على قوله افضل (قوله) إذا الصلاة (الخ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع عرش ويأتى عن البصرى ما يوافقه (قوله) وستاقى أى في شرح ولا عكس (قوله اليه) أى الأخذ (قوله) والمراد إلى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله) والمراد به) اى بالمسجد الحرام الذى يتعين في النذر او يتعلق به زيادة الفضل واجزاء المسجد كلها متساوية في اداها المنذور ومقتضى كلام الجمهور انه لا يتعين جزء منه بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء مغنى (قوله) والمسجد حولها) اى كما جزم به في المجموع وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء امنها قال عرش قوله والمسجد حولها شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه السلام كما يصرح به كلامه بعد عبارة البصرى قوله والمسجد حولها لعل التخصيص بالنسبة لما ينطبق لفظ المسجد الحرام من المضاعفة بمائة ألف ألف ألف أما المضاعفة بمائة ألف فلا لدخولها في عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فتنبه له اه (قوله) ولوعينها) اى الكعبة (قوله) لما تقرر (الخ) عبارة النهاية قياسا على ما لو نذر صلاة فيها اه (قوله) وهو مسجده) إلى قوله وفي الاول وفي النهاية إلا قوله واعترض إلى الفرق (قوله) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم (الخ) معتمد بقى انه هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذى كان في زمنه او اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدة بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها سم على حجج اقول والا قرب جملة على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذى يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر إذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر إنما هو لارادة زيادة الثواب عرش (قوله) واعترض (الخ) عبارة النهاية وراى جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسع مهما وسع فهو مسجده كما في مسجدمكة إذا وسع فذلك الفضيلة ثابتة له اه قال عرش قوله مر وراى جماعة الخ ضعيف وقوله كما في مسجدمكة إذا وسع الخ أى ما لم يصل إلى الحل اه (قوله) وفي الاول عبر بالمسجد الحرام قد يقال هنا ايضا فيه إشارة باللام بصبرى (قوله) ولا يتعين) إلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله لفصل إلى ويتعين وكذا في المغنى إلا قوله وبحث إلى المتن (قوله) ولا يتعين (الخ) اى كما يشعر به كلامه ويشعر ايضا بتعيره بالاعتكاف انه نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مرادا بل هي اولى بالتعيين

(والاقصى في الاظهر) لانهم انشد اليهما الحال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أو وقد



وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة  
سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحق بعضهم مسجد قباء  
بالثلاثة وإن صح خبر صلته فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين اثلا  
يقطع التتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر مثل مساقته فاقبل جاز لا تنفاه المحذور اه  
(قوله لذلك) أي لانهم اذونه في الفضل نهاية ومعنى قول الماتن (ويقوم مسجد المدينة الخ) أي القدر الذي  
كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله إذا الصلاة الخ) تعليل لكل من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك  
في موضعين (قوله وبالف في أخرى) وعليها فهم امتساويان نهاية ومعنى قال عث قوله لم يفهما متساويان  
ضعيف اه (قوله واثم إن تعمده) ظاهره انه لو فات به عذر لا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره  
احد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها في أمكنه فعلة ثم إن لم يكن عين في  
نذره من منافظار وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن عث (قوله فحصل  
مامر) أي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيمسوى المساجد الثلاثة لانه إذا  
كانت فيه مائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في  
غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف ثلاثا في غير الثلاثة قسم قول الماتن (والاصح انه اشترط الخ) وعليه  
يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما  
دخل المسجد نهاية ومعنى وشرح بافضل قال عث قوله مر ساعة والاقرب انها تحمل عند الاطلاق  
على الساعة اللغوية فيخرج من عهده ذلك بل لحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة أي فلو مكث زيادة عليها  
وقع كله واجبا وقياس ما قيل فيما لو طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطائفة انما زاد  
يكون مندوبا لانه هنا كذلك عث وبأن عنه استقرار الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع ومال  
اليه شيخنا فقال ووجه بعضهم الاول باننا لو قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لا احتاج الزائد إلى نية ولم يقولوا به  
بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا اه وقال الكردى على بافضل قوله كلما دخل المسجد محله إذا لم يكن عند  
خروجه عازما على العود إلا كفاه العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاده اه قول الماتن (لبث قدر يسمى  
عكوبا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تاخير النية إلى موضع  
جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوبا لتكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوي حال  
دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع اقول وينبغي الصحة مطلقا لتجرى بهم  
ذلك على الجانب حيث جعلوه مكثا أو بنزلته ثم رأيت في الايعاب لابن حجج ما نصه ويشترط مقارنتها للبث  
فلا يصح اثر دخول المسجد بقصد البث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقترن باول  
العبادة واول الاعتكاف ونحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الاول وفيه انه يكفي في  
الاعتكاف التردد وان لم يمكن فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينيا حيث يحرم على  
الجانب المرور اليه عث اقول ولك ايضا ان تمنع قول الايعاب واول الاعتكاف البث ونحو التردد  
لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة الاحتنا السجود إلى وضع الرأس إلى موضعه (قوله بان يزيد) إلى الماتن في  
النهاية والمعنى (قوله قول المصنف) إلى قوله وقلنا في شرح بافضل مثله (قوله وقلنا بجل تقليد الخ) سياق في  
اداب القضاء جواز تقليدهم للعمل كردى (قوله والالخ) أي وان لم يقبله ما لم نقل بصحة التقليد (قوله

بالزيادة التي حكها كسائر المساجد لعد المضاعفة فيه نظر (قوله وبحث تعين مسجد قباء الخ) والحق البغوي  
بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحق  
بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة شرح مر (قوله في الماتن ويقوم مسجد المدينة)  
أي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله في مسجد المدينة بالف في الاقصى  
(قوله فحصل مامر) أي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف الف ثلاثا فيمسوى المساجد الثلاثة

من عامد) إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى لا قوله بان قال إلى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أى وواضح  
ولو أولج في دبر خنثى بطل اعتكافه أى وأولج في قبله أو أولج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان  
اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أى المصنف وأظهره لا قول الخ نهاية قال ع ش قوله مر أو أولج الخنثى  
الخنثى أى في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما نزل من  
فرجه اه (قوله في طريق) بلاتنوين (قوله مطلقا) أى سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله إلا ان كان  
منذورا) أى مندوبا وقصد المحافظة على الاعتكاف وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل ع ش وكتب عليه سم  
ايضا ما نصه ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حيث ننظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه اه اقول ويمكن حمل  
كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حيث نذر اساءة فيسقط الثواب  
ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وياتي في الشرح في سكر المعتكف ان المراد ببطلان المصاحفي عدم  
وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وبعبارة السكرى على بافضل هنا هو وهم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا  
كما أو ضحته في الاصل اه وبعبارة النهاية اما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعيا وبعبارة ويستأنفه وإلا فلا سواء كان  
فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الانوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهر امتوا اليام مثلا ثم  
يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حجب اقول  
ينبغي ان يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك قياسا على ما لو قارن الامام في الافعال في صلاة الجماعة ع ش عبارة البصري  
نقل في المغنى والنهاية كلام الانوار واقراءه ثم ظاهره ان ابطال الثواب مختص بما ذكر فهل هو كذلك أو يلحق  
به غيره من المعاصي يذبح ان يتأمل فان المحل من مجال التوقيف اه اقول الظاهر الثاني وإن ما ذكرنا ما هو على  
وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أى لا نفسه سم عبارة ع ش يحتمل ان المراد في كمال الثواب والاحمل كمال  
ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحرام والدار المغصوبة على ما عتمده الشارح م من ان  
الفائت فيها كمال الثواب لا اصله اه قول المتن (وأظهره الاقوال) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز  
بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا  
يبطل إذا انزل جزما والاستمنا كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع  
ولكن يشترط فيه أى في بطلان اعتكافه لا انزال من فرجه نهاية وكذا في المغنى إلا انه قال حرام في المسجد  
إن لازم منها مكث فيه وهو جنب وكذا خارجة إن كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة  
سم قول المتن ان المباشرة الخ أى ولو في غير المسجد اخذوا تقدم اه وبعبارة ع ش قوله م في المسجد  
أى اما خارجة فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك وإلا فلا يحرم  
لجواز قطع النفل وقوله م والاستمنا الخ أى ولو بمحائل اه وقوله م فانه لا يبطل قال شيخنا أى ما لم  
يكن عادته الانزال إذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أى باغتسال وقص نحو شارب وتسريح  
شعره وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومغنى (قوله وله ان يتزوج الخ) أى بخلاف المحرم  
ولا يكره للمعتكف الصلوة في المسجد كخياطة إلا ان كثرت ولم تكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في  
غير المسجد كأن كان في  
طريق أو محل قضاء الحاجة  
لكنه فيه ولو في هو أنه يحرم  
مطلقا وخارجه لا يحرم الا  
إن كان منذورا ولا يبطل  
ما مضى إلا ان نذر التتابع  
وفي الانوار يبطل ثوابه بشتم  
أو غيبة أو أكل حرام  
(وأظهره الاقوال ان المباشرة  
بشهوة كلس وقبلة تبطله  
ان أنزلوا الا فلا) كالصوم  
فيساقى هنا جميع ما مر ثم  
(و) من ثم (لو جامع ناسيا  
ف) هو (كجماع الصائم)  
فلا يبطل (ولا يضرب التطيب  
والتزين) بسائر وجوه  
الزينة وله أن يتزوج

لانه إذا كانت فيه بمائة الف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف  
في غير الاقصى كانت فيه بمائة الف الف الف ثلاثا في غير الثلاث (قوله من عالم الخ) ووضح شرح م  
(قوله إلا ان كان منذورا) ظاهره وإن لم يجب التتابع وفيه حيث ننظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه  
(قوله إلا ان نذر التتابع) ظاهره البطلان حيث نذر اساءة فيسقط الثواب ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك  
ويفرق بينه وبين نعمة ابطال الصلاة بانها لا تجزى بخلافه ومعلوم ان ثواب القصد لا يسقط فليحذر (قوله  
وفي الانوار يبطل ثوابه بشتم الخ) يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهر امتوا اليام مثلا ثم يقع في شيء مما ذكره  
في آخر يوم مثلا فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الانوار يبطل ثوابه)  
أى لا نفسه (قوله في المتن ان المباشرة) أى ولو في غير المسجد اخذوا تقدم

ويزوج (و) لا يضر (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) للخبر الصحيح ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائماً) بأن قال على أن اعتكف يوماً ما أو أنا فيه صائماً أو أنا فيه صائماً بلا أو أو أكون فيه صائماً (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا التزمه بالنذر لزمه كالتتابع فليس له أفراداً أحدهما يجوز كون اليوم عن رمضان وغيره (٦٩ ع) لأنه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصفة

وقد وجدت (ولو نذر أن يعتكف صائماً) أو يصوم (أو يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه التزم كلا على حدته فلا يكفيه أن يعتكف وهو صائماً عن رمضان أو نذر آخر مثلاً ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفارقت هذه ما قبلها مع أن الحال وصف في المعنى بأنها وإن كانت كذلك لكانت تتميز عن مطلق الصفة جملة كانت كما مر أو مفرداً بأنها قيد في عاملها ومبينة لطبيعة صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجبا بخلاف الصفة فإنها لتخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توضيحه والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفاً بوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقرر أنه ذكر لمجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد إلا أن يريد قائلها ما تقرر أحدهما أن قوله اعتكف يوماً ما التزام صحيح وقوله أنا فيه صائماً أخبار

وتعهد ضياعه والاكل والشرب وغسل البدن والاولى الاكل في نحو سفرة والغسل أي للبدن في إناء حيث يبعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يرب به أي المسجد وذلك والاحرم كالخرفة فيه حيث تدنو تسكره المعالضة فيه بلا حاجة وإن قلت ويجوز نضجه بمستعمل كما اختاره في المجموع ووجزم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله خلافاً لما جرى عليه البغوي ويجوز أن يحتجم أو يقتصد فيه في إناء مع الكراهة كما في المجموع إذا من تلويث المسجد ويلحق بها سائر الدماء الخارجة من آدمي كالاستحاضة للحاجة فإن لونه أو بال أو تغوط ولو في إناء حرر ولو على نحو سلس لأن البول الخش من الدم إلا يعني غن شئ منه بحال وبحرم أيضاً إدخال نجاسة فيه من غير حاجة فإن كانت فلا بدليل جواز إدخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقرائه وسماع نحو الاحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة أما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام نحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد نهاية وأكثر ما ذكر في المغني أيضاً قال ع ش قوله لم ولم تكن كتابة علم أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشتغل به وقوله لم بلا حاجة وليس منها ما جرت العادة به من أن من بينهما تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة أو لا يحرم وقوله لم ويجوز نضجه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم وقوله لم فإن كانت فلا الخ ومنها أقرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاله للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا الواجتاح لادخال الجمر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه وقوله لم والرقائق أي حكايات الصالحين وقوله لم وتحتملها أفهام العامة أي فإن لم تحتملها حرم قراءتها لهم لوقوعهم في لبس واعتقاد باطل اه ع ش وبذلك يعلم حرمة مطالعة قراءة نحو الفتوحات المسكية (قوله ولا يضر الفطر الخ) هذا مانص عليه الشافعي في الجديد وحكي قول قديم أن الصوم شرط في صحته وحكمه القاضي عياض عن جمهور العلماء مغني قول المتن (بل يصح اعتكاف الليل الخ) أي واعتكاف العبد والتشريق مغني ونهاية (قوله اعتكاف اليوم) أي بتمامه ع ش (قوله أفراداً أحدهما) يعني أفراداً الاعتكاف (قوله وغيره) أي: لو فلا مغني وسم أي أو نذر أنهاية (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائماً وسيتكلم عليه في التنبيه الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم (قوله كانت جملة الخ) أي الصفة (قوله أو مبينة الخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة ابن قاسم أقول وفي نسخة ومبينة بالواو وبصري وكذا في النهاية والمغني بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها سم بصري (قوله ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة وما قبلها (قوله والخروج) عطف تفسير على البعد (قوله أحدهما) أي التوجيهين (قوله وقوله أنا فيه صائماً) أي ونحوه (قوله والأخبار عن الحالة المستقبلية الخ) يعني والحالة المستقبلية التي يخبر عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولية الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)

(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو فلا كما في شرح رم (قوله وفارقت هذه ما قبلها) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو وأنا فيه صائماً وسيتكلم عليه في التنبيه الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه (قوله أو مبينة لطبيعة صاحبها ومقتضى الخ) لا يخفى على العارف مخالفة هذا التعاند للمعنى وكلام النجاة وإن قوله ومقتضى ذلك الخ مجرد دعوى لم ينتجها ما مده لها (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد يمنع ومن ابن ذلك

عن حالة يكون عليها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تطلبها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولية المصدر بخلاف صائماً أو يصوم فإنه ليس أخباراً عن حالة مستقبلية فهو إنشاء محض تقديره أن اعتكف يوماً ما وإن أصوم فيه وهذا يطرأ في أصل صائماً أو خاشعاً وإن أحجراً كباثنيهما أن أنا فيه صائماً حال من يوماً وهو مفعول فتقديره

يومامصوماخبارليش بصفة (٤٧٥) التزام وصائماحال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه ان

ان شئ اعتكافا وصوما  
(تنبيه) ما ذكر في وانا  
صائم هو ما جرى عليه غير  
واحد ولا يشكل عليه ما سر  
في صائنا وان كان الحال  
مفادها واحد مفردة او جملة  
لما بينته في شرح الارشاد  
ان المفردة غير مستقلة  
فدلت على التزام انشاء  
صوم بخلاف الجملة وايضا  
فذلك قيد للاعتكاف فدل  
على انشاء صوم بقيد وهذه  
قيد لليوم الظرف لا  
الاعتكاف المظروف فيه  
وتقييد اليوم يصدق  
بإيقاع اعتكاف فيه وهو  
مصوم عن نحو رمضان  
ويفرق ايضا بان المصح  
به في كلام أئمة النحوان  
تبيين الهيئة المفيدة لتقييد  
العامل وقع بالمفرد قصدا  
لا ضمنا بخلاف الوصف  
في راي ترجلا را كبا فانه  
إنما قصده تقييد المنعوت  
لا تقييد العامل لكنه  
يستلزمه اذ يلزم من نعته  
بالركوب بيان هيئة حال  
الرؤية له والحال الجملة  
الغالب فيها مشابة الوصف  
بدليل اشتراط كونها  
خبرية قالوا لانها نعت في  
المعنى ومن ثم قدر في  
الطولية حال لا لا يقدر فيها  
صفة من القول واذا قد  
تقرر ذلك اتضح الفرق  
بين الحالين لانه لا معنى  
لكون التقييد في المفردة

أى ما ذكره في أن اعتكف صائما أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله يومامصوما) أى  
مصوما فيه كرى (قوله بصفة التزام) الاضافة للبيان (قوله ما ذكر الخ) أى من عدم وجوب الصوم فيه بل  
الاعتكاف في حالة الصوم كرى (قوله مفادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان احسن (لما  
بينته الخ) متعلق بنفى الاشكال علة (قوله غير مستقلة الخ) أى فتتبع الجملة المنضممة لعاملها انشاء و اخبارا  
وبه يندفع ما فى سم بمناصه قوله فدل على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على  
الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل  
على الانشاء الالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء  
زيدا كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار اه (قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه النفر فبحث  
ظاهر لان الحال مطا فاقيد للامل فبى قيد الاعتكاف مطا فالا لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان  
الحال الجملة في نحو على ان اعتكف رانا صائم كالمفردة بخلاف الذى قبله فليراجع الحكم في هذه سم (قوله  
صوم بقيد) المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذه) أى الحال الجملة (قوله انتهى) أى ما في شرح  
الارشاد (قوله و يفرق ايضا) أى بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة) لعله حال من الوصف  
في قوله بخلاف الوصف الخ يحتمل انه معطوف على قوله المصح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى  
مشابته الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع مانص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده سم (قوله  
إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملزما بهذا النذر فتأمل به سم (قوله  
فانه غير مقصود) إن أراد ان التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو صوم آخر بل  
ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد للامل وان اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنوع ايضا إذ كلام  
النحاة ناص على خلافه والتسك بان الغالب مشابته الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا  
للتقييد سم قول المتن (والاصح وجوب جمعها) ولو نذر القران بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل  
نهاية ومعنى أى لا يلزمه دم ع ش قال الرشدي شمل أى قوله من تفرقهما التمتع فانظر هل هو كذلك او  
المراد خصوص الافراد والظاهر الاول (قوله لما بينهما) إلى قول المتن لو توى في النهاية والمغنى إلا  
قوله وغيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغنى والنهاية لانه قرب فلزم بالنذر والثاني لانها عبادتان  
مختلفتان فاشبهه ما لو نذر ان يعتكف مصليا او عكسه حيث لا يلزمه جمعهما و فرق الاول بان الصوم يناسب  
الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أى التعليل (قوله ان اصل صائما) يحتمل ان الوضوء كالصلاة بجماع ان

(قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه النفر فبحث ظاهر لان الحال مطلقا قيد للامل فبى قيد للاعتكاف  
مطلقا لانه العامل فليتدبر ثم قضية هذا الفرق ان الحال الجملة في نحو على ان اعتكف رانا صائم كالمفردة بخلاف  
الذى قبله فليراجع الحكم في هذه (قوله فدل الخ) فيه بحث ظاهر وما الدليل على ان غير المستقل يدل على الالتزام  
والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك ان غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل على  
الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء زيد  
را كبا فانه صحيح قطعا وهو محض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى مشابته الوصف في عدم التقييد  
للعامل لا سيما مع مانص عليه كلامهم ان الحال مطلقا لتقييده (قوله إلا التزامه) أى التقييد وفيه ان التزام  
التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملزما بهذا النذر فتأمل وإذا انتهت لما اثر نالك اليه عجبت غاية العجب  
من دعواه مع ذلك اتضح الفرق فعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التناقضات (فانه غير مقصود) إن أراد ان  
التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع وإلا لم تجب المقارنة ولو لصوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جملة قيد  
للعامل وإن اراد انه غير مقصود بالذات بل ضمنا فمنوع ايضا إذ كلام النحاة ناص على خلافه والتسك بان  
الغالب مشابته الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على ان الحال مطلقا للتقييد (في المتن والاصح وجوب جمعها)  
ولو نذر القران بين حج وعمره فله تفرقهما وهو افضل شرح مر (قوله ان اصل) يحتمل ان الوضوء كالصلاة

هو المقصود إلا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود فكان غير ملزم فأجزأ  
اعتكاف مقارن لصوم لم يلزمه فتأمل (والاصح وجوب جمعها) لما بينهما من المناسبة إذ كل كف وبه فارق أن أصلي صائما

أو اعتكف مصليا فلو شرع  
في الاعتكاف صائما ثم  
أفطر لزمه استئنافا ولو  
قال ان اعتكف يوم العيد  
صائما وجب اعتكافه ولغا  
قوله صائما وبحت الاسنوي  
أنه يكفي يوم الصوم اعتكافه  
لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه  
بالاعتكاف لا مكان  
تبعيضا واللفظ صادق  
بالقليل والكثير بخلاف  
الصوم (ويشترط) في  
ابتداء الاعتكاف لادوامه  
لما بقي في مسئلة الخروج  
مع عزم العود (نية  
الاعتكاف) لانه عبادة  
وأراد بالشرط ما لا بد منه  
إذ هي ركن فيه كما مر  
(وبنوي) وجوبا (في)  
الاعتكاف او غيره  
(النذر) أي المنذور النذر  
او (الفرضية) ليمتيز عن  
التطوع ولا يشترط أن  
يعين سببها وهو النذر لانه  
لا يجب إلا به بخلاف الصوم

كلا فعل سم (قوله) وبحت الاسنوي (الخ) وهو الاوجه مغني ونهاية (قوله) أنه يكفي (الخ) أي فيما لو نذر أن  
يعتكف صائما (الخ) ع ش عبارة سم ينبغي الاكتفاء بها في كل من اصوم معتكفا واعتكف صائما (قوله)  
اعتكاف لحظة (الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة او مندوبة فيه نظر والا قرب الاول  
ويفرق بينه وبين ما لو مسح جميع الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على اقل مجزئ يقع مندوبا بان ذلك  
خو ط ب فيه بقدر معلوم كقصد الطائفة في الركوع فإذا زاد على مقدارها متميز بثاب عليه ثواب المندوب  
وما هنا خو ط ب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد قليلا مثل غش ولذا قالوا هناك  
واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذلك خو ط ب فيه (الخ) أي خطاب إيجاب (قوله) ولا يلزمه استغراقه  
(الخ) نعم يسن خروجا من خلاف من جعل اليوم شرطا للصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط (الخ)  
أي سواء المنذور وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومغني (قوله) كما مر (أي في أول الباب) (قوله) أو غيره (زيادة  
هذا لا تناسب السياق وإن صح الحكم سم (قوله) النذر (الخ) مفعول بنوي (قوله) ولا يشترط أن يعين (الخ)  
هذا الاطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله) أن يعين سببها (الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندور فانت  
ومندور غير فانت قال الاذ غي يشبه ان يجي في التعرض للاداء والقضاء الخلاف المذكور في الصلاة ولو  
دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه لم يطل في الاصح مغني ونهاية (قوله) بخلاف الصوم (والصلاة) أي  
فلا بد منها من تعين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه  
لا يجب إلا به أنه لو نذر الضحية أو العبد مثلاً ثم قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحية المفروضة كفاها ذلك  
لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ع ش (قوله) وإذا اطلق الاعتكاف) شامل للواجب  
كان نذر ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته سم (قوله) الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومغني (قوله) أي  
الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وإن طال مكثه) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها  
في وقوعه واجبا او مندوبا ما قدمناه والاخو ط في حقه ان يقول في نذره الله على ان اعتكف في هذا المسجد  
مادمت فيه ثم بنوي الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكثها ع ش أقول قولهم لشمول  
النية المطلقة لذلك كالصريح في الاول (قوله) ولو لقضاء الحاجة) كان الاولي تقديمه على قول المتن وعاد الخ  
(قوله) أما إذا خرج عازما) لو بنوي بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع  
الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكرت ان رفض نية الصوم  
قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها سم  
(قوله) على العود) أي من اجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجامع أن كلا فعل (قوله) أو اعتكف مصليا) أي حيث لا يلزم جمعها (قوله) أنه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة)  
ينبغي الاكتفاء بها في كل من اصوم معتكفا واعتكف صائما (قوله) أو غيره (زيادة هذا لا تناسب السياق  
وان صح الحكم (قوله) ولا يشترط أن يعين سببها (الخ) هذا الاطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله) الاعتكاف)  
شامل للواجب كان نذر ان يعتكف واطلق ثم اطلق نيته (قوله) أما إذا خرج عازما على العود) لو بنوي  
بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وإن لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا غير معتكف  
حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكرت ان رفض نية الصوم قبل الفجر بطلها وهذا يدل على الانقطاع  
هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في ان كلا لا ينقطع  
بنية القطع (قوله) أما إذا خرج عازما على العود) أي الاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الاتي لان  
الزيادة وجدت قبل الخروج الخ إذا لا تكون الزيادة مندوبة قبل الخروج ولا يكون كما قاله فيمن بنوي في  
النقل المطلق الخ إلا إذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف  
فتأمل ثم رايت مر وافق على ذلك (قوله) عازما على العود) أي من اجل الاعتكاف شرح مر

بالخروج ولو لقضاء الحاجة أما إذا خرج عازما على العود

يكفي سم (قوله فلا يحتاج الخ) أى وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج أما منافي النية كالدلالة فالوجه أنه لا بد من انتفاءه فليتامل سم عبارة السكرى على بأفضل قوله إن طال الخ وفي شرحه الإيضاح للجال الرملى وابن علان وإن صدر منه ما ينافي الاعتكاف لا ما ينافي النية انتهى اه  
وعبارة البصرى قد يقال ظاهر إطلاقهم أنه يجوز نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بأن أطلق نية العود بل إطلاقهم صادق بما إذا نوى العود لحواله متابع له به أى تفجرت له هذه النية أيضا وقياس الزيادة في صلاة النفل أنه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليتامل اه (قوله لأن نية الزيادة الخ) مع قوله كما قالوه إلى المتن كالصريح في أنه لا يشترط مقارنته للخروج بل يكفي تقدمه عليه سم (قوله فكانت كنية المدين معا) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمين مفترقين وقد يفرق فليتامل سم عبارة عن قوله كنية المدين أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد اه (قوله كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق الخ) ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا تخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن تخلل المنافي هنا مغتفر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج نهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الأسنوى أى للاعتكاف تطوعا أو كان نذرا إيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزمه الاستئناف وأعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرفا نظره مع قوله إيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الأسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر سم (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتأمل سم أى فإن

فلا يحتاج وإن طال زمن خروجه كما اقتضاه إطلاقهم لنية عند العود لقيام هذا العزم مقامها لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا كما قالوه فيمن نوى في النفل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين (ولو نوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقة أو معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافي في حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سمي ونقطع أى الاعتكاف كمتابعه برقة وسكر ونحوه يخلو مدة اعتكاف عنه غالبا وجنابة مفطرة اه  
قال في شرحه وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتبرأ ونحوه لمنافاة كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وإن طرأ شيء الخ قال في المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لا نأخذ بقولنا لا نسلم أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إلا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافي حال الخروج أن الزركشي وابن العباد نازعا في الاكتفاء بنية العود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة المدين ابتداء بان قضية حرمة جماعة في خروجه لأنه معتكف وهو بعيد وأجاب الشارح في شرح العباب بمنع أن قضيته ذلك إذ استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضى استصحابه مطلقا اه فتأمل نعم هذا في منافي الاعتكاف أما منافي النية كالدلالة فالوجه أنه لا بد من انتفاءه فليتامل (قوله لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قالوه إلى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح في أنه لا يشترط مقارنته للعزم للخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المدين معا قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمين مفترقين وقد يفرق فليتامل (قوله في المتن ولو نوى مدة) قال الأسنوى أى للاعتكاف تطوعا أو كان نذرا إيا ما غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزمه الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصل عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مرفا نظره مع قوله إيا ما غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ إلا أن يقال كلام الأسنوى في المنذور وكلام الشارح في المنوى وفيه شيء فليحذر (قوله مطلقة) أى كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتأمل (قوله في المتن

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا قصر الاستوى والنهاية والمغنى وشرح  
 بأفضل على أيام غير معينة (قوله) ولم يشترط تتابعاً واعتكاف (الخ) يتأمل سبكه مع ما قبله (قوله في صورته)  
 أى النذر (قوله) فخرج فيها (الخ) أى غير عازم على العود وشرح بأفضل قال الكردي هذا لم يذكره الشارح  
 هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهم وإنما ذكروه في  
 القسم الاول نعم ذكره القليوبي في المحلى وقال كاتى قبلها بل اولى لى هذا نقول بعدم الاحتياج لمطابقا وشيخنا  
 مر لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلبي على المذهب قوله لجدد النية أى عند دخوله وإن كان عزم عند خروجه  
 على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعة وفي كلام بعضهم أنه يكتب فيها بذلك بالاولى اه وفي  
 الشوبرى على المذهب ظاهره أنه لا يكتب العزم هنا كاتى قبلها وهو ما نقل از شيخنا الرولى افى به وعليه فما  
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكتب العزم هنا بالاولى فليحذر انتهى اه ووافقه شيخنا  
 فقال ويجدد النية لا إذا عزم على العود وفيهما على المطاق والمقيد مدة من غير تتابع او كان خروجه لتبرز في  
 الثانى اه قول المتن (لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض  
 آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد ليمتد الباقي جدد النية اه فان  
 مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لازمه عدم الاستئناف وذلك ينافى لزوم الاستئناف المستلزم  
 لجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة سمى او تقدم عن الاستوى ان المدة المعينة كهذا الشهر في حكم  
 المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة بالنهاية والمغنى والمذهب وشرح الارشاد وشرح بأفضل للنية  
 وقال الكردي وهو المعروف في تعبير أئمتنا ويوم تعبير التحفة بالاكتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه  
 ليس مراداً في الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعيين فان افسد بعضهم يستأنف وفي شرحه بل يجب  
 قضاء ما افسده فقط اه وفي التحفة في شرحه ويطلب بالجماع مانصه ولا يطل ما مضى الا ان نذر التتابع فتعبر  
 غير التحفة اوضح واحسن اه كردي أى فكلامه على حذف مضاف أى لنية الاعتكاف كما يدل عليه قوله  
 قطعه دون ابطله (قوله للاعتكاف في الصورة الثانية الخ) عبارة بالمغنى للنية لصحة الاعتكاف ان اراده بعد  
 العود وان لم يطل الزمن لقطعه الاول بالخروج لغیر قضاء الحاجة - أو أما العود فلا يلزمه في النقل لجواز الخروج  
 منه اه (قوله أى للحاجة) في مالو شرك مع الحاجة غير ما هل لزمه الاستئناف اولاً فيه نظر والاقرب  
 الثانى قياساً على مالو قصد الجنب بالقراءة الذكرو الاعلام عرش (قوله وهى البول والغائط) أى فقط  
 فليس منها غسل الجنابة على المعتمد ايعاب (قوله ان ياتى بهما الرجوع) جزم به في شرح بأفضل لكن عقبه  
 الكردي بان المعتمد خلافه ثم قال فاذا لم يغتفر وأعلى الراجع في هذا القسم غير قضاء الحاجة بما لا بد منه كغسل  
 الجنابة ونحوه فعدم الاغتفار في الرجوع من باب أولى اه (قوله فلا يلزمه ذلك) أى استئناف النية وإن طال  
 زمن قضاء الحاجة مغنى ونهاية (قوله كما افاده) أى التعميم (قوله أى لان عوده الخ) عبارة بالنهاية والمغنى  
 لان النية شملت جميع المدة بالتعيين اه (قوله وان كان) أى قوله قال الاذرعى بالنهاية والمغنى (قوله)  
 كالاكل أى فانه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب  
 فلا يجوز الخروج له مع إمكانه فيه فانه لا يستحي منه في المسجد مغنى ونهاية قال عرش قوله لانه قد يستحي منه  
 الخ أخذ منه أن المجهور الذى يندثر طارقه ياكل فيه زيادى أى فلو خرج للاكل في غيره انقطع تتابعه  
 ومقتضى العلة ايضاً ان أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يحجز

ولم يشترط تتابعاً واعتكاف  
 لوفاء نذره في صورته (فخرج  
 فيها وعاد فان خرج لغیر  
 قضاء الحاجة لزمه  
 الاستئناف) للاستئناف  
 في الصورة الثانية لأن  
 خروجه المذكور قطعه  
 (أو) خرج (لها) أى للحاجة  
 وهى البول والغائط ولا  
 يبعد أن يلحق بهما الرج لشدة  
 قبحه في المسجد لكن ظاهر  
 كلامهم خلافه وكان  
 المعتكف سوح به للضرورة  
 (فلا يلزمه ذلك لانه لا بد  
 منه فهو كالمستثنى عند النية  
 ) وقيل إن طال مدة  
 خروجه ولو للحاجة كما  
 أفاده سياقه لانه إذا حضر لها  
 فلغيرها أولى (استأنف)  
 لتعذر البناء (وقيل لا  
 يستأنف مطلقاً) أى لان  
 عوده ينصرف لما نواه (ولو  
 نذر مدة متتابعة فخرج لعذر  
 لا يقطع التتابع) وإن كان  
 منه بد كالاكل

فان خرج لغیر قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول  
 الروض آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد ليمتد الباقي جدد النية اه  
 فان مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لازمه عدم الاستئناف وذلك ينافى لزوم الاستئناف المستلزم  
 لجدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التعمين في كلام الشارح على التعيين بالشخص  
 كذا الاسبوع وفي كلام الروض على التعيين بالقدر كاسبوع احتراز عن اطلاق الاعتكاف قلنا هذا

وقضاء الحاجة والحيض والخروج (٤٧٤) ناسيا (لم يجب استئناف النية) عند العود لشموها جميع المدة ونجب المبادرة للعود عقب

الخروج منه لأجل الاكل لا تنفاء العلة إلا أن يقال ان من شأن الاكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين  
كون اهل المسجد مجاورين ام لا وهذا اقرب غش ويظهر اخذنا من التعليل المذكور ايضا ان مثل المسجد  
المهجور الخ ما اذا كان المعتكف في نحو خيمة تستره عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة الخ)  
ومثله في هذا القسم الريح فيما يظهر شويرو وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) اي بما لا بد منه  
نهاية ومعنى (قوله) اما ما يقطعه فيجب استئنافا اي اذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال  
الكردى هذا المحضرنى الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير الشارح في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا  
عاد إلى المسجد يكون عودا ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكاف اكتفاء بعمه على العود عن إعادة  
النية اهاى ولا يجب مامضى من النذر (قوله من كافر) اي مطلقا (قوله ونحوهم) اي كبرسم ومن لا تميز  
له معنى (قوله واخذ منه الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقال لا وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه  
المسك في المسجد كذى خراج و قروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك  
وإن قال الاذرى اه (قوله ومن ثم) اي من اجل عدم تأثير الحرمة لعارض (قوله صح) الى قوله ولا يشك  
في النهاية والمعنى الا قوله ومان (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمعنى ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن  
كره لذوات الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير إذن سيد وزوج نعم لم تنفت به منفعة كان حصر  
المسجد باذنها فتوى ياه جاز ولو نذر اعتكاف من معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع او وصية  
اوارث او طلاق وتزوجت اخر جاز لها بغير إذن الثاني لانه صار مستحقا قبل وجوده لكن للشترى الخيار  
ان جهل ذلك ولها اخرجهم ولو من النذر مالم ياذن فيه وفي الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً  
او في احد همار زمنه معين وكذا اذا ذنا في الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لها  
اخراجهم في الجميع لا ذنهما في الشروع مباشرة او بواسطة لان الاذن في النذر المعين إذن في الشروع فيه  
والمعين لا يجوز تأخيرها والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من  
المكاتب بلا إذن ان امكن كسبه في المسجد او كان لا يخل به ومن بعضه حرولا لها بآية الكافق والا كان في نوبته  
كحرف في نوبة سيدة كقن اه قال ع ش قوله لم رذوات الهيئة وهل يلحق بهن الخشني الشاب فيسكروه له الخروج  
ام لايه نظروا الا قرب الاول احتياطا وقوله لم بغير إذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي خلية  
او ميزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله مر  
ولها اخرجهم الخ أى ولا اثم عليهم ما حينئذ بقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول  
او الثاني فيه نظروا الا قرب الاول اخذنا ما قالوه في ستره المصلى من ان العبرة باعتقاد الفاعل وقوله مر  
او كان لا يخل به اي بالسكسب اي او كان معه ما ينفى بالنجوم وقوله مر وفي نوبة سيدة الخ انظر لو اراد اعتكافا  
منذرا متتابعاً ولا تسعه نوبته وكان نذره قبل المهاباة او بعد هافي نوبة السيد او في نوبة نفسه وهي لا تسعه  
ويتجه حينئذ المنع بغير إذن السيد نعم ان لم يكن متتابعاً بعافله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر سم على  
البهجة اه ع ش (قوله ومر الخ) أى في شرح المسجد (قوله ونظيره) أى ما ذكر من صحة الاعتكاف  
للتاني وعدمه الاول لما ذكر (قوله لمطلق الاستعمال) اي لحق الغير (قوله سكر) الى قول المتن ولو طرا في  
المعنى والنهاية لا قوله في غير الضدين الى ان ذلك (قوله سكر اتعدى به) اي اما غير المتعدى فيشبه كما قال  
الاذرى انه كالمعنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخروج الخ) اي من الخروج من المسجد بلا عذر

لا يظهر به الفرق لان عدم التجديد في المعين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساويا فليتام (قوله واخذ  
منه ان مثلهم الخ) كذا مر (قوله صح) كذا مر (قوله سكر اتعدى به) اما غير المتعدى فيشبه كما قال الاذرى

زوال العذر فان أخر عالما  
ذا كرمختار انقطع التتابع  
وتعذر البناء (وقيل ان  
خرج لغير الحاجة وغسل  
الجنب) ونحوهما (وجب)  
استئناف النية لخروجه عن  
العبادة بما منه بد بخلاف  
مالا بد منه اما يقطعه فيجب  
استئنافا جزما (وشرط  
المعتكف الاسلام والعقل)  
فلا يصح من كافر ومجنون  
وسكران ومعنى عليه  
ونحوهم اذ لانية لهم ولو  
طرا نحو اغماء على معتكف  
فسيان (والنقاء عن الحيض)  
والنفاس (والجنب) لحرمة  
المسك بالمسجد حينئذ  
واخذ منه ان مثلهم من به  
نحو قروح تلوث المسجد  
ولا يمكن التحرز عنها قال  
الاذرى وهذا موضع  
نظرا ه اي لان الحرمة هنا  
لعارض لا لذات اللبث  
بخلافها ثم فلا قياس ومن  
ثم صح اعتكاف زوجة  
وقن بلا إذن زوج وسيد  
مع الاثم ومران من  
اعتكف فيما وقف على  
غيره صح ولا يشك على  
ما تقرر في نحو الحائض  
خلافاً لزمه لان حرمة  
المسك عليها من حيث  
كونه مكثا وعلى ذلك من  
حيث كونه في حق الغير  
والاول ذاتي والثاني عارض  
ونظيره الخلف المغصوب  
وخف المحرم الحرمة في  
في الاول لمطلق الاستعمال

وفي الثاني لخصوص اللبس فجاز أمسج ذاك لاهذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر اتعدى به (بطل) اعتكافه من وهو  
الردة والسكر لا تنفاه اهليته (والذهب بطلان مامضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافا لان ذلك اقبح من مجرد الخروج من المسجد



ومنه يؤخذ ان المراد بطلان  
الماضي عدم وقوعه عن  
التابع لعدم ثوابه إذا  
أسلم المرتد لكن المنصوص  
عليه في الام بطلان ثواب  
جميع أعماله وإن أسلم كما  
يأتي قريبا وكذا يقال في  
التابع حيث بطل وثني  
الضمير مع العطف باو في  
غير الضدين تنزيلا لهما  
منزلهما على ان ذلك لا يرد  
عليه من أصله إذا عطف باو  
في الفعل لا الفاعل فلم  
يرجع الضمير على معطوف  
بأو (ولو طرأ جنون أو  
اغناء) على المعتكف (لم  
يبطل ما مضى) من اعتكافه  
(إن لم يخرج) بضم أوله  
وكذا إذا أخرج شق حفظه  
في المسجد وألا كما يصرح  
به كلام المجموع لعذره  
كالمكره ويؤخذ منه ان  
محله حيث جازت ادايته في  
المسجد وألا كان إخراج  
لاجل ذلك كإخراج المكره  
بحق وعلى هذا يحمل  
ما اقتضاه كلام الروضة  
وأصلها أنه يضرب إخراج  
شق حفظه في المسجد أي  
بان حرمان إبقائه فيه وأخذ  
ابن الرفعة والأذري من  
التعليل بالعذر أنه لو طرأ  
نحو الجنون بسببه انقطع  
باخراجه مطلقا (ويحسب  
زمن الاغناء من الاعتكاف

وهو يقطع التتابع نهاية ومعنى (قوله ومنه الخ) أي من التعليل (قوله لعدم ثوابه الخ) لا ينافي في هذا ما يأتي  
أول الحج من حبوط الثواب بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من  
هذا الكلام وإن كان متحققاً سم (قوله إذا أسلم الخ) عبارة النهائية المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاحبوطه  
بالكلية اه زاد المعنى وهذا في السكران وأما المرتد فقد نص الشافعي على ان الردة تحبط الثواب إن لم تتصل  
بالموت وإن اتصلت به فهي محبطة للعمل بنص القرآن اه قال ع ش الا قرب ان غير المرتد يثاب على ما مضى  
ثواب النفل مطلقاً ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه اه (قوله إذا عطف باو الخ) فيه نظر  
ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك سم أي من ان المعطوف باو المنوعة الاولى فيه تنبيه الضمير  
(قوله فلم يرجع الضمير على معطوف باو) أي بل على المرتد السكران المفهومين من لفظ الفعل وقد تقدم  
ما يدل عليهما انصح غرد الضمير عليهما نهاية ومعنى قول المتن (او اغناء) ومثله السكر بلا تعدد كما سر عن النهاية  
والمغنى (قوله من اعتكافه) أي المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (إن لم يخرج) لم يزد الاسنوي في بيان  
مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعي أنه إن لم يمكن حفظه في المسجد فلا  
يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرهاً فخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح فيه أيضاً انه  
لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوي ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا مشقة يبطل وهو  
صرح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان إخراج حبه لا ينقصه  
عن إخراج العاقل مكرهاً ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا عدم البطلان وكذا  
المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره قال بجامع ان كلام لم يخرج باختباره و قول الشارح كالمكره إشارة أيضاً  
إلى ذلك سم وفي المغنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوي ما نصه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخروج لاستواء  
حكمهما اه (قوله ويؤخذ منه) أي من القياس على المكره (قوله ان محله) أي عدم ضرر الاخراج (قوله  
واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المغنى اما لوطر اذلك بسبب لا يعذره كالمكره فانه ينقطع اعتكافه كما نقله في  
الكفاية عن البندنجي في الجنون وبحته الأذري في الاغناء اه (قوله باخراجه مطلقاً) قد يقال إذا حصل  
الجنون بسببه فينبغي ان ينقطع وإن لم يخرج لانتهاء اهليته مع تعدده كالمكره ان المعتدى بصري وبحري  
وتقدم عن المغنى ما يفيد ويقده أيضاً قول شرح بافضل يبطل بالجنون والاغناء ان طرأ بسبب تعدد به  
لانهما حينئذ كالمكره ان اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ أي الجنون والاغناء فيبطل اعتكافه في حال طرؤه  
مع ما مضى ان كان متتابعاً و ظاهر إطلاقه البطلان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الأصل فقوله في التحفة  
باخراجه ليس بقيد اه قول المتن (ويحسب زمن الاغناء) أي مادام ما كثر في المسجد حلي وكردى عبارة  
سم أي وإن لم يفتق لحظة في كل يوم لأن جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم و شرط الحسبان كما هو  
ظاهر ان لا يخرج وإن أوم الصنيع خلافه اه قول المتن (من الاعتكاف) أي المتتابع نهاية ومعنى (قوله

أنه كالمغنى عليه شرح م) (قوله لعدم ثوابه إذا أسلم المرتد) لا ينافي هذا ما يأتي أول الحج من حبوط الثواب  
بالردة وإن لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان العدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وإن كان متحققاً  
(قوله إذا عطف باو الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك اه (قوله في المتن إن لم يخرج)  
لم يزد الاسنوي في بيان مفهومه على قوله تنبيهه سكنت المصنف عما إذا أخرج وحكمه كما قال الرافعي أنه إن لم يكن  
حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالمحل العاقل مكرهاً فخرج وإن أمكن بمشقة فكالمريض والصحيح  
فيه أيضاً أنه لا ينقطع تتابعه اه ما ذكره الاسنوي ومثله في شرح م ومفهوم قوله بمشقة أنه لو أمكن بلا  
مشقة يبطل م وهو صريح قول الروض بطل تتابعه إن أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان  
إخراجه لا ينقصه عن إخراج العاقل مكرهاً ثم رايته في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجمهور اطلقوا  
عدم البطلان وكذا المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكره قال بجامع ان كلام لم يخرج باختباره و قول الشارح  
كالمكره إشارة أيضاً إلى ذلك (قوله في المتن ويحسب زمن الاغناء) أي وإن لم يفتق لحظة في كل يوم لأن جملة

كافي الصوم فيهما (أو طرا) (الحيض) (٤٧٦) أو النفاس ونجس غيرهما لا يمكن معه المسك بالمسجد (وجوب الخروج) لتحريم مكثهم

(وكذا الجنابة) إذا طرات بنحو احتلام يجب الخروج للغسل (وإن تعذر الغسل في المسجد) للضرورة إليه ولو كان يتيم وأمكنه التيمم بغير ترابه وهو ما رفيه لم يجز له الخروج فيما يظهر إذ لا ضرورة إليه حينئذ (فلو أمكن) الغسل فيه (جاز الخروج) لانه اقرب للمرأة وصيانة المسجد وتلزمه المبادرة به (ولا يلزمه) بل له الغسل في المسجد رعاية للتتابع واستشكل بان نضح المسجد بالماء المستعمل حرام ويرد بان هذا لا نضح فيه إذ هو أن يرش به وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم محل جوازه فيه كما قاله السبكي حيث لا مكث فيه بان كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذري وكذا لو كان مستجمرا حرمة إزالة النجاسة في المسجد أي وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسله ضرر للمسجد أو المصلين (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المسك مع أحدهما في المسجد لعذر أو غيره لانه حرام وإنما يبيح للضرورة وسيأتي حكم البناء في الحيض (فصل) في الاعتكاف

كافي الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغنى لإقوله واستشكل إلى نعم وقوله بان كان إلى وإلا وما أنبه عليه (قوله كافي الصوم) أي إذا اغشى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أوجن فيه حيث يبطل الصوم في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمغنى وأما المستحاضة فإن امتنت التلويث لم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل متابعتها (قوله بنحو احتلام) أي عما لا يبطل الاعتكاف كإزالة بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكروه (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد الماء وغيره (قوله وأمكن التيمم الخ) أي لا وجب الخروج لأجل التيمم (قوله وهو ما رفيه) أي من غير مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمغنى لم يجب خروجه اه قال ع ش قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل وعبارة حج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله اه (قوله المبادرة به) أي بالغسل معنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم عن النهاية والمغنى خلافه (قوله بان هذا) أي الغسل (قوله إذ هو) أي التوضيح (قوله) وأما هذا) أي الغسل في المسجد (قوله على جوازه) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه) أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان الجانب مستجمرا بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما فاده بعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مرد وجب خروجه أي ليغتسل خارجه احترازا من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد اه (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستجمرا الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها معنى ونهاية (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لانه عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الأولى وجميع الليالي المتخللة إذا فرقه خلافا لما توه به بعض الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوما لم يجب الليالي المتخللة إلا إذا شرط المتتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد وفي الروض أيضا وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهر انهار الم تلزمه الليالي حتى ينوبها اه فعلم دخول الليالي في نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشرين ليالي بشرط المتتابع وبنيتها وبنية الليالي في الأول ونية الأيام في الثاني وإذا نوى الليلة في نذريوم فالمنجى عند الاطلاق أنها السابقة عليه وظاهر فيما إذا نوى المتتابع أو شرطه في نحو عشرة أيام لا يجب ليلة اليوم الأول سم بخلافه في النهاية والمغنى ما يوافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي كقوله لله على عشرة أيام متتابعة (قوله لومه المتتابع) أي ان صرح به لفظا ولا يلزمه في هذه الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها إلا ان ينوبها فتلزمه لانها لا تدخل في مسمى الأيام معنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر ان لا يخرج وإن أوهم الصنيع خلافا (قوله ولو كان يتيمم) كان كان الماء مفقودا (قوله وهو ما رفيه) أي بخلافه مع المسك أو التردد (قوله وتلزمه المبادرة) لا ينافي قول المتن ولا يلزم فتمام (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر (قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بغسله ضرر المسجد) كذا مر (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يتناول الليالي منه لانه عبارة عن الجميع لا للتتابع اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الأولى مطلقا وجميع الليالي إذا فرقه خلافا لما توه به الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوما لم يجب الليالي المتخللة إلا ان شرط المتتابع أو نواه كعكسه اه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول الليالي في نحو عشرة أيام متواليه أو عشرين يوما متواليه أو نية التوالي وعلم أيضا وجوب دخول الأيام في نحو عشرين ليالي متواليه أو نية التوالي وفي الروض أيضا قبل ذلك وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهر انهار الم تلزمه

المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة تلزمه) المتتابع لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة والمشقة على النفس مثله

(والصحيح انه) أى الشأن  
 (لا يجب التتابع بلا شرط)  
 وان نواه لان مطلق الزمن  
 كاسبوع أو عشرة أيام صادق  
 بالمتفرق ايضا وإنما لم يؤثر  
 النية فيه كالاتي في اصل  
 النذر وإن نوزع فيه وإنما  
 تعين التوالى في لا اكلمه  
 شهرا لان القصد من العين  
 الهجر ولا يتحقق بدون  
 التتابع ولو شرط التفرق  
 أجزأ عنه التتابع لانه أفضل  
 منه مع كونه من جنسه وفارق  
 ياتي فيه (و) الصحيح  
 وفي الروضة الاصح وقدم  
 ان مثل هذا منشؤه اختلاف  
 الاجتهاد في الارضية فعند  
 التعارض يرجع الى تأمل  
 المدرك (انه لو نذر يوما لم يجز  
 تفرق ساعاته) من أيام ل  
 يلزمه الدخول قبل الفجر  
 أى بحيث يقارن لبسه اول  
 الفجر ويخرج منه بعد  
 الغروب أى عقبه لان  
 المفهوم من لفظ اليوم هو  
 الاتصال فلو دخل الظهر  
 ومكث الى الظهر ولم يخرج  
 ليلا لم يجزئه كارجحاه وان  
 نوزع فيه لانه لم يات بيوم  
 متواصل الساعات والليلة  
 ليست من اليوم فان قال  
 نهارا نذرت من الان لزمه  
 منه الى مثله ودخلت الليلة  
 تبعا قال في المجموع ولو  
 نذرا اعتكاف يوم فاعتكف  
 ليلة أو عكسه فان غين

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلو دخل في النهاية والمغنى الا قوله وقدم الى المتن قول المتن (والصحيح انه  
 لا يجب التتابع) لكن يسن مغنى ونهاية (قوله) وإنما لم يؤثر النية) عبارة المغنى والنهاية قضية كلامه انه إذا لم  
 يشترط التتابع لا يجب وإن نواه وهو الاصح كما قاله تبعاً للبغوى كاصل النذر وإن اختار السبكي لزوم  
 وصوبه الا سنوى فان قيل انه إذا نوى اعتكاف الليالي المتخلطة في هذه الايام أنها تلزمه مع ان فيه وقتا زائدا  
 فوجوب التتابع اولى لانه مجرد وصف اجيب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالي  
 بالنسبة للايام أى وبالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفيه بعد ذكر مثله  
 عن شيخ الاسلام مانصه فعلم ان نية التتابع توجب لليالي المتخلطة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى  
 متابعا جاز ان ياتيها متفرقة فليتاامل اه قال ع ش قوله لم بنية التتابع قضية وجوب الليالي بنية التتابع  
 الايام وان لم يخطر بباله الليالي وقوله لم قيل لم تلزمه الليالي حتى يتوفاها ظاهر في خلافه فلعل المراد بقوله  
 هنا بنية التتابع التتابع اللازم لنية الليالي لا التتابع المعنوى بمجرد اه ولعل الاقرب ما قاله سم اذ كلاً هم  
 كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة ايام مع لياليها (قوله) كالاتي (الخ) أى قياسا عليه (قوله)  
 وانما تعين (الخ) رد لدليل المقابل (قوله) مع كونه من جنسه (لم يظهر لي وجهه وقد تقدم انفا عن النهاية  
 والمغنى وشيخ الاسلام في رد نزاع خلافه (قوله) بما ياتي فيه) أى من ان الصوم يجب فيه التفرق في حالة وهى  
 صوم التمتع فكان مطلوباً فيه التفرق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق اصلا مغنى ونهاية (قوله)  
 فعند التعارض (أى تعارض الاجتهاد قول المتن) لم يجز تفرق ساعاته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي  
 خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف وإن نوى قدر اليوم اكتفى  
 به ولو من ايام وبقي ما لو نذروا من ايام الدجال هل يخرج من عدة النذر بان يقدره يوما من الايام التى  
 قيل خروجه كاتمة درجة او يجعل على اليوم الحقيقى من ايامه ويخرج من العدة ولو باخريوم من ايامه  
 فيه نظرو الاقرب الاول ع ش (قوله) لم يجز (الخ) وعند الاكثرين يجزى. الحصول التتابع بالبيتوتة في  
 المسجد وهذا هو المعتمد نهاية ومغنى وسم (قوله) فان قال الى قوله ورجع غيره في النهاية والمغنى الا قوله  
 ويوجه الى ما لو شرط (قوله) فان قال) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) نهارا نذرت من الان (ليس هذا  
 التصوير بقيد لو نذر اعتكاف اوله يوم الظهر مثلا كان كذلك ايعاب (قوله) لزمه) لعل هذا اذا قال نذرت  
 يوما من الان كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الايام فظاهر حينئذ  
 انه يلزمه الى المغرب فليراجع (قوله) لزمه منه الى مثله (الخ) أى وامتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب  
 نهاية ومغنى (قوله) ولو نذر اعتكاف يوم) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد قد قدم ليلا لم يلزمه شئ. ويسن كافي

الليالي حتى يتوفاها كمن نذر اعتكاف يوم أى لا يلزمه ضم الليلة اليه الا أن يتوفاها فعلم دخول الليالي بشرط  
 التتابع وبنيتها بنية الليالي وان نوى الليلة في نذر يوم فالمتجه عند الاطلاق انها السابقة عليه وظاهر فيما اذا  
 نوى التتابع او شرطه في نحو عشرة ايام انه لا تجب ليلة اليوم الاول (قوله) وان نواه) كذا مر (قوله) وان  
 نوزع فيه) من جملة النزاع فيه انه اذا كان الراجع ايجاب الليالي بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة ايام  
 مثلا مع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع بالنية اولى لانه مجرد وصف واجاب شيخ الاسلام بان التتابع ليس  
 من جنس الزمن المنذر بخلاف الليالي بالنسبة للايام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره  
 بها اه فعلم ان نية التتابع توجب لليالي المتخلطة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى متابعا جاز ان  
 ياتيها متفرقة فليتاامل (قوله) ولو شرط التفرق اجزأ عنه التتابع لانه انضل (قال في شرح الروض نعم  
 ان نوى اياما معينة كسبعة ايام متفرقة او لها عدد تعين التفرق ذكره الغزالي وهو متعين لتعين زمن  
 الاعتكاف بالتعين او ما قاله انما ياتي على طريقة هما من ان النية تؤثر كالتلفظ وقد عرف ما فيه اه قال  
 مر المعتمد ما قاله (لم يجزئه) عبارة شرح المنهج فعن الاكثرين الاجازة عن أى سحق خلافه قال  
 الشيخان وهو الوجه فعليه لا استثناء هو المعتمد ما قاله الاكثرين مر (قوله) ولو نذر اعتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر ا كما أفاده الشيخ فان قدم نهارا أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل وحمل ما ذكر ان قدم حيا مختارا العود بميتا ومكره المالم يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت ليلته حتى اول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من اخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجدد قصده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره إذ هو اول العشرة من اخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأ عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر أو شك في ضده فتوضا محتاطا فإن محدثا أي فلا يجزئه نهاية ومعنى قال ع ش قوله م راعتكاف يوم شكرا أي بنية القضاء ويقع شكرا لله تعالى لا أنه يتعين أن يقول شكر أو قوله م راقى منه أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله م راقى كما قطع به المعتمد اه ع ش (قوله زمانا) عبارة النهاية والغنى يومائهم قال بخلاف اليوم المطلق لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ماتي به قدره) أي ولا لم يكفه نهاية أي فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم ع ش زاد الرشيدي وانظر لو كانت اطول منه هل يكتب في مقدار اليوم منها ولا بدمن استيعابها اه والقياس الاول (قوله والا) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمانا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته مسم (قوله معين) ولو لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه وفات لانه على التراخي معنى (قوله لانه) أي التتابع (حيثئذ) أي حين عدم تعرض التتابع (قوله من ضرورة الوقت) أي من ضرورة تعين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان نهاية ومعنى (قوله وإذا ذكر الناذر) أي في نذره لفظا نهاية ومعنى قول المتن (وشرط الخروج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

زمانا وفاته كفي ان كان ماتي به قدره أو أزيد والا فلا (و) الصحيح انه لو عين مدة (كاسبوع) معين كذا الاسبوع (و) تعرض للتتابع وفاته تلك المدة (لومه التتابع في القضاء) لتصرفه به فصار مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حيثئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (وإذا ذكر) الناذر (التتابع وشرط الخارج لعارض)

رمضان فانه يجزئ قضاءه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ماتي به قدره) ليس في عبارة المجموع تصرح بهذا وعبارته فرع قال المتولي لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئه لانه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة وان كان عين الزمان في نذره ففاته فاعتكف بدل اليوم ليلة اجزأه كإلوفاته صلاة نهار القضاء في الليل فانه يجوز وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فاته الوقت فوجب قضاء القدر الفائت واما الوقت فيسقط حكمه بالفوات اه نعم ما ذكره الشارح له وجه فان الاعتكاف يتبع بعض فأمكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبع بعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الفائت بما قاله الشارح (والا فلا) يدخل فيه ما إذا لم يعين زمانا وهو كذلك لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين وما إذا عينه ولم يفته (في المتن وشرط الخروج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود شرح م ر قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوم لم تجب الليالي المتخللة الا أن شرط التتابع أو نواه كعكسه أي وان لم يجب هو أي التتابع فنية التتابع توجب الليالي دون التتابع قوله إلا أن شرط الأخي فتجب الليالي المتخللة وخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشرة الاخير دخلت الليالي ويجزئ وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة ايام من اخره اه وقوله بخلاف أي فاذا كان ناقصا لزمه ان يعتكف بعده بما قال في المجموع ويسن في هذه ان يعتكف يوم ما ياتى بالفرص او النذر كما هو ظاهر والالم يمكن اجزأه ولا يضر التردد في النية ويكفي لصحتها احتمال دخول قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لكونه أو العشرة من اخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع البغوي باجرائه ويحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر أو شك في ضده فتوضا محتاطا فإن محدثا اه والمعتمد ما قطع به البغوي (تنبيهات) الاول علم بانقرانه لو نذر اعتكاف عشرة ايام ونوى التتابع جاز التفريق فله ان يأتي باليوم الاول وحده بلا لية لان الواجب الليالي المتخللة ولية الاول غير متخللة ولا يبعد ان يجزئه اعتكاف

مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف (صح الشرط في الأظهر) لأنه إنما لزم (٤٧٩) بالترامه فوجب ان يكون بحسبة

بمخلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود نهاية ومعنى (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما إذا أطلق العارض صحة الشرط وانصرافه لما ذكر بل قد يدعى انه مراد الشارع (قوله فان عين شيئاً) أى نوعاً او فرض كمية المرضي او زيدو (قوله لم يتجاوزوه) أى خرج له دون غيره وان كان غيره اهم منه نهاية ومعنى (قوله مباحاً) أى لا مكروهها كما يفيد قوله لا لنحو زهرة (قوله كلفاء امير) أى الحاجة اقتضت خروجه للقائه لا بمجرد التفرج ع ش عبارة القليوبي لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام او منصب ومثل السلطان الحاج اه (قوله انها عرض مقصود) أى للعدول عن اقصر الطريقين الى اطولهما بجيرى (قوله لمناف الخ) أى او لغيره مقصود كزهرة فلا ينعقد نهاية ومعنى (قوله إلا ان يبدولى) أى الخروج ولم يقبل لعارض فان قاله صح بجيرى (قوله وهو الاوجه) وفاقاً للنهية والمعنى (قوله فكانت تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله الاقنى والزمان المصروف الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا او كهوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وان كانت غير معينة كعملى صلاة ركعتين وصوم يوم وحج او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسع منه تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس يبعد سم (قوله فكانت تقرر) وعلية فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز ان يقول في نيته واخرج منها ان عرض لى كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فتى عرض له ما استثناء جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجاز له الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع غ ش (قوله بمخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط سم اقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثيره والله اعلم (قوله أى لذلك) الى قول المتن ولو عاد في النهاية والمعنى لا قوله على ما اقتضاه الى المتن قول المتن (والا فيجب) ينبغى وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لسكنه خرج لغير ما شرط الخروج له بما لا يقطع التتابع اما ما يقطعه عما لا بشرط الخروج له فيوجب الاستئناف سم (قوله ولا يعين الخ) قد يقال فلو قصد في هذه الصورة استثناء الخروج لعارض المذكور من المدة الغير المعنية فهل يعمل بقصده او لا محل تأمل والاقرب

تسعة الايام بلبياها متتابعة ومتفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها بليلة لان الظاهر ان الترتيب بأن يبدأ باليوم الحالى عن ليلته لا يجب فليتأمل \* الثانى وقع السؤال عما قال في اثناء يوم السبت مثلاً على ان اعتكف عشرة ايام اولها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم وتحسب بقیته يوماً على وجه التغليب ولا بد من اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادى عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل الا بذلك فمن بعض الناس الاول والوجه هو الثانى وفاقاً لم \* الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من رمضان تلك السنة وترك بعضها فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال ولا بد من اعتكاف العشر الاخير من رمضان بعد ذلك فيه نظرو الوجه فيه وفاقاً لم هو الاول كما لو نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه فقائه ذلك ال رمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان افضل من غيره او نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه فقائه يكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة ولو كان يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع خلافاً لقول بعض الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلاً ويجرى فيها لو نذر اعتكاف يوم عرفه سنة معينة فقائه واعتكف يوم ما بعده لغيره (قوله لا لنحو زهرة ووجه الخ) لم يفصح في مسئلة غير المقصود كالزهره بان شرطه يبطل النذر او لا وعبارة شرح المنهج كالمصرحة ببطلانه (قوله فكانت تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله الاقنى والزمان المصروف اليه الخ الى هذا ايضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج منها بعد التلبس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا او كهوم يوم كذا او حج عام كذا ولم يبق الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزم التدارك وان كانت غير معينة كعملى صلاة ركعتين وصوم يوم وحج او معينة وبقى الوقت كان بقي منه ما يسع تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس ببعيد فليراجع (قوله بمخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط (قوله في المتن ولا فيجب) ينبغى

فان عين شيئاً لم يتجاوزوه  
ولا اخرج لكل غرض  
ولو دينوياً مباحاً كلفاء  
الامير إلا لنحو زهرة  
ويوجه بانها لا تسمى  
غرضاً مقصوداً في مثل  
ذلك عرفاً فلا ينافي ماص  
في السفر انها غرض  
مقصود اما لو شرط  
الخروج لمحرّم كشراب خمر  
أو لمناف كججاج فيبطل  
نذره نعم لو كان المنافى  
لا يقطع التتابع كحصى  
لا تخلو غنمه مدة الاعتكاف  
غالباً صح شرط الخروج  
له واما لو شرط الخروج  
لا لعارض كان قال إلا  
ان يبدولى فهو باطل لانه  
علقه وهل يبطل به نذره  
وجهان رجح في الشرح  
الصغير البطلان وهو  
الاوجه ورجح غيره  
عدمه ولو نذر نحو صلاة  
او صوم او حج وشرط  
الخروج لعروض فكذا  
تقرر ويأتى في النذر ماله  
النذر ماله تعلق بذلك  
بمخلاف نحو الوقف لا يجوز  
فيه شرط احتياج مثلاً  
لانه يقتضى الانفسك عن  
عن اختصاص الادبى به  
فلم يقبل ذلك الشرط  
كالعق (والزمان المصروف  
اليه) أى لذلك العارض  
(لا يجب تداركه ان عين المدة  
كهذا الشهر) لان زمن  
المنذور من الشهر إنما هو  
اعتكاف ما عدا العارض  
(والا) يعين مدة كشهري

(فيجب) تداركه لتمام المدة المترتبة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا ينقطع به

آخر زيادة على ماسر  
(بالخروج بلا عذر) مما  
يأتي وإن قل زمنه لمنافاته  
الليث (ولا يضر اخراج  
بعض الأعضاء) لأنه <sup>لا يضر</sup> <sup>بعض</sup> <sup>الاعضاء</sup>  
كان يخرج راسه الشريف  
وهو معتكف إلى عائشة  
ففسر حرواه الشيخان نعم  
إن أخرج رجلاً أي مثلاً  
واعتمد عليها فقط بحيث لو  
زالت سقط ضرر بخلاف  
مالو اعتمد عليهما على ما  
اقتضاه كلام البغوي  
واستظهره غيره وقال  
شيخنا الأقرب أنه يضر  
ويؤيده ما روي في الوقف  
جزءاً شائعاً مسجداً أه  
ويؤيده أيضاً أن المانع  
مقدم على المقتضى (ولا  
الخروج لقضاء الحاجة)  
أجماعاً لأنه ضروري ولا  
تتوسط شدتها ولا يكلف  
المشي على غير سجيته فإن تأتى  
أكثر منها ضرر ومثلها غسل  
جنباً وإزالة نجس واكل  
لأنه يستحي منه في المسجد  
واخذ منه أن المهجور الذي  
يندر طارقه أو ياكل فيه  
وشرب إذا لم يجد ماء فيه  
ولا من ياتيه به لأنه لا  
يستحي منه فيه وله الوضوء  
بعد قضاء الحاجة تبعاً إذ  
لا يجوز الخروج له قصداً  
إلا إذا تعذر في المسجد ولا  
لغسل مسنون ولا لنوم  
(ولا يجب فعلها في غير  
داره) كسقاء المسجد

الأول بصرى قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي أن تجرى هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه  
وقضاء لزمن الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على ماسر) أي في نحوه قوله  
فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي من حيث التتابع سم عبارة البجيرمي على المنهج  
والحاصل أن الطاري على الاعتكاف المتتابع إما أن يقطع تنابعه أو لا والذي لا يقطع تنابعه إما أن يحسب  
من المدة أو لا يقضى أو لا فذكر المصنف أن الذي يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذي تخلو عنه  
المدة غالباً والجنباء المفطرة وغير المفطرة أن لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه  
ويقضى كالجنباء غير المفطرة أن يبادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تخلو عنه المدة غالباً والعدة  
والزمن المصروف للعارض الذي شرط في نذره الخروج له أن كانت المدة غير معينة والذي لا يقضى كزمن  
الاغتمام والتبرؤ والاكل وغسل الجنباء وإذا كان الراتب وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره أن  
عين مدة أه قول المتن (بالخروج الخ) أي من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو  
رجليه أو راسه قائماً أو متجنباً أو من غير العجز قاعداً ومن الجنب مضطجعا نهائياً ومغنى (قوله مما يأتي) أي من  
الاعذار نهاية (قوله لما فاتته الليث) أي إذ مر في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان  
عامداً عالماً بالتجريم مختاراً نهائياً ومغنى (قوله بخلاف مالو اعتمد عليها) أي لم يضر لأن الأصل عدم الخروج  
مغنى زاد النهاية وسم ويؤيده ما أتى به الشهاب الرمل في الوقف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه  
واعتمد عليها من أنه لا يحنث أي لأن الأصل الخروج وعدم الدخول فعملنا فيهما بالأصل أه (قوله على  
ما اقتضاه كلام البغوي) اعتمده المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيده ما روي في الوقف الخ) قد يفرق  
البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجدية وينبغي أن  
الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة أيضاً مانع سم قول المتن (لقضاء الحاجة) أي من بول وأغائط  
ومثلها الریح نهائية وشو برى وشيخنا (لأنه ضروري الخ) أي ولو كثر لعارض نهائية ومغنى (قوله فإن  
تأتى الخ) ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته غش (قوله وإزالة نجاسة) أي كزاف مغنى ونهاية  
(قوله وإزالة النجس) ظاهر إطلاقه وإن كان معفو عنه (قوله واكل الخ) قضية التعليل أن شرب نحو الشورية  
كألا بل فليراجع وكذا قضيته أن مثل المسجد المهجور ماذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد تستره  
عن الناظرين (قوله أن المهجور الخ) أي والمختص نهائية (قوله لأنه لا يستحي الخ) أي بخلاف ما إذا وجد  
فيه أو من ياتيه به لأنه الخ (قوله وله الوضوء) أي واجبا كان أو مندوباً نهائياً ومغنى (قوله ولا لغسل الخ)  
والظاهر كما قاله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل فلا احتلام معتذر كالتثليث في الوضوء نهائية ومغنى  
قول المتن (في غير داره) أي التي يستحق منفعتها نهائية ومغنى (قوله للحياة) أي فيهما نهائية (قوله مع المنة

وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكانه خرج لغير ما شرط الخروج له مما لا يقطع التتابع إماماً يقطعه مما لم يشرط  
الخروج له فيوجب الاستئناف أه (قوله في المتن وينقطع التتابع الخ) ينبغي أن تجرى هذه المسائل  
المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه وقضاء الزمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب أي كما  
يخرج لدين مطلوب (قوله على ماسر) أي في نحوه قوله فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع أي  
من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوي) أي لأن الأصل عدم الخروج ويؤيده ما أتى به شيخنا  
الشهاب الرمل في الوقف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه واعتمد عليها من أنه لا يحنث أي لأن  
الأصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك أنه في ابتداء دخول المسجد لو ادخل إحدى رجليه دون الأخرى  
واعتمد عليها لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالحاصل أنه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول أو خروج  
مر (قوله ويؤيده ما روي في الوقف الخ) قد يفرق البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض  
المسجد إذا من جزء إلا وفيه غير المسجدية وينبغي أن الاعتماد على الخارجية مع الاعتماد على الداخلة أيضاً مانع  
(قوله ويؤيده أيضاً أن المانع الخ) قد يمنع أن مجرد إخراج إحدى الرجلين على الإطلاق مانع (قوله

وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية يكلفها (ولا يضرب بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (يفحش) البعد (فيضرب في الأصح) لأنه قد يحتاج في عودته أيضا إلى البول فيمضي يومه في التردد نعم لو لم يجد غير ها أو وجد غير لا تقب له لم يضرب ويؤخذ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مرضا) أو زار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضرب

مالم يطل وقوفه) فإن طال بان زاد على قدر صلاة الجنابة أي أقل يجزئ منها لما يظهر ضرا ما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فإن عدل ضر وإن قصر الزمن لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالريض وهو معتكف فيمر كما هو يسال عنه ولا يرجع وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ولا عرج إليها وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى أو مرضى مر بهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذان جماعهم قدر صلاة الجنابة معفوا عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحدا لأنهم علوا فعله لنحو صلاة الجنابة بأنه يسير ووقع تابعا لمقصودا كل محتتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنابة وزيادة القسام والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكوران كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المقتضى أطول الزمن ونظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير فهل يقدر الاجتماع حتى يضرب أو لا

الخ) الأولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية الخ) وكذا إذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يحتمل به بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضرب بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (إلا أن يكون له دار أقرب الخ) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقديقال دخوله لقضاء الحاجة كم ولو وضع متاع ونحوه فيجوز سم (قوله) أن يذهب الوقت أي الذي نذر اعتكافه زيادى أعش ووشيدى عبارة شيئا كان يكون وقت الاعتكاف يوما فيذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اه (قوله) أو زار قادما) إلى قوله وهل له في النهاية والمعنى إلا قوله أي أقل يجزئ إلى ضر وقوله أما قدرها إلى المتن (قوله) لنحو قضاء الحاجة) أي كغسل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) أي بان يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه سم عبارة البجيرى والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا اه (بأن زاد الخ) عبارة النهاية والمعنى فإن طال وقوفه عر فاضراه (قوله) بان زاد إلى المتن نقله عش عنه وافر (قوله) أي أقل يجزئ منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنابة المعتدلة قال السكردى وكذلك الامداد عبرى التحفة باقل يجزئ. واطلق شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملى أن له صلاة الجنابة اه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو بصري أي كما عبر به المنهج وفاضل ويفيده أيضا قول الشارح الاق بالشرطين بالثنية قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فإن عدل) أي بان يدخل منه طافا غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فان كان نافذا لم يضرب ليقوى ولعله إذا لم يكن الطريق الثاني أطول من الأول فلا يرجع (قوله) وله الخ أي لمن خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله) وهل له) إلى المتن نقله عش عنه وافر (قوله) كالعبادة الأولى أو العبادة (قوله) بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يتجه الخ) جزم به شيئا وقال القليوبي مال إليه شيخنا مراه (قوله) أن له ذلك) أي كل من التكرير والجمع (قوله) فيمن على بدنه دم قليل الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع وتفرق سم قول المتن (بمرض الخ) أي بخروجه له نهاية ومعنى (قوله) أو اغما) الأولى التعبير بالواو بصري (قوله) بان خشى) إلى الفرع في النهاية والمعنى إلا قوله فان أخرج إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) بان خشى تنجس المسجد) أي بنحو اسهال وادار و (قوله) إلى فرش الخ) أي ونزرد طبيب نهاية ومعنى (قوله) تنجس المسجد) أي أو استقذاره شرح بافضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف حريق الخ) أي فان زال خوفه عاد للملكه وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك نهاية وظاهر أن محله في غير المساجد التي تتعين بالتعيين أما هي فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كرى على بافضل (قوله) بخلاف نحو صداع) أي فينقطع التتابع بالخروج له نهاية ومعنى (قوله) خفيفة) راجع لنحو صداع أيضا (قوله)

إلا أن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقديقال دخوله لقضاء الحاجة كم ولو وضع متاع ونحوه فيجوز (قوله) في المتن مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه (قوله) لخبر أبي داود الخ) إيراد هذا الخبر هنا يقتضى أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان منذور له متتابعًا ومحتتمل أنه كان متطوعا لكتبه أحب تتابعه (قوله) فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثير الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالصحيح العفو عن الكثير اجتماع أو تفرق (قوله) ومثله خوف حريق وسارق) فان زال خوفه عاد للملكه وبني عليه قال الماوردى ولعله فيمن لم يجد

(٦١ - شروانى وابن قاسم - ثالث) حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاج للصلاة بالنجاسة مالا يحتاج هنا وأيضا فما هنا في التابع وهو يقتدر فيه ما لا يقتدر في المقصود (ولا ينقطع التتابع بمرض) ومنه جنون أو اغما (يخرج إلى الخروج) بان خشى تنجس المسجد واحتاج إلى فرش وخادم ومثله خوف حريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقد مر الخ) أى قبل قول المصنف ويحسب زمن الاغماخ (قوله لشهادة تعينت) عبارة النهاية والمغنى ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها واداء ما لم ينقطع تنابعه لا ضراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما إذا لم يتعين عليه احدهما او تعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما بما يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بخبا بما إذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاء كما لو نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء هو فى سم بعد ذكره عن الروض مثل ذلك الى وقيد الشيخ ما نصه فقول الشارح الشهادة تعينت ان أراد تعينت اداء وتحملا وإن لم يتبادر ووافق ذلك اه وقوله ان أراد تعينت الخ أى كما عبر به فى شرح بافضل (قوله او الحداخ) عبارة النهاية ولو خرج لا قامة حدا وتعزير ثبت بالبينة لم يقطع ايضا بخلاف ما إذا ثبت باقراره ومحل ما تقرر إذا اتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان اتى الاعتكاف كالموقف مثلا فانه يقطع الولاء ولا يقطعه خروج امرأه لاجل قضاء عدة حياة او وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد العدة بخلاف تحمل الشهادة ما لم تكن بسببها كان طلقت نفسها بتقويض ذلك لها وعلق الطلاق بمشيتها فاشترطت وهى معتكفة فانه ينقطع لا اختيارها بالخروج فان اذن لها الزوج فى اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها ومات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضى المدة التى قدرها لها وزوجها اذا ليجب عليها الخروج قبل انقضائها فى هذه الصورة وكذا لو اعتكف بغير اذنه ثم طلقها اذن لها فى تمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها اه وفى المغنى مثلها الا قوله ومحل ما تقرر الى ولا يقطعه وقوله وكذا لو اعتكف (قوله بان كانت لا تخلو عن الحيض غالبا) أى كشهر كما مثل به الرويانى مغنى وقال شيخنا بأن كانت تزيد على خمسة عشر يوما فى الحيض وعلى تسعة اشهر فى النفاس لاحتمال طروها فى هذه المدة اه وباتى عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله ومثلها) أى المدة لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكله الاسنوى الخ) وبجواب عنه بان المراد بالغالب هنا لا يسع زمن اقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم بامر فى باب الحيض وبوجه بانه متى زاد زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطرو الحيض فعذرت ذلك وان كانت تجبض وأطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزى نهاية وامداد قال ع ش قوله مر قد يتجزى أى بان يوجد تارة فى شهر قدر مخصوص وفى اخر دونها واكثر منه اه وفى السكردى على بافضل بعد ذكر كلام النهاية والامداد المند كور ما نصه وقد اقر الشارح اشكال الاسنوى فى التحفة والاياب قال فى الاياب الحاصل ان المدة ثلاثة اقسام الخمسة العشر فاقل تخلو بية يزو الخمسة والعشرون فاكثر لا تخلو غالبا وما بينهما يخلو غالبا فالاولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى اه (قوله والنفاس كالحيض) ولا تخرج لاستحاضة بل تخرج عن تلويث المسجد وينبغي ان يحل ان سهل احترازها والا خرجت ولا انقطاع نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى اذا لم يمكنه التخصص فان اخرج مكرها بحق مسجد اقربا يامن فيه من ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت الخ) عبارة الروض او خرج لاداء شهادة تعين حملها واداءها او تعين احدهما دون الاخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا فتحملة لهما بما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذه اذا تحمل بعد الشروع فى الاعتكاف والا فلا ينقطع التتابع أى ان تعين الاداء كما لو نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء اه فقول الشارح لشهادة تعينت أى ان أراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق ذلك مر (قوله واستشكله الاسنوى الخ) اجيب بان المراد بالغالب هنا لا يسع اقل الطهر الاعتكاف لا ما ذكر فى باب الحيض ووجهه انه اذا زاد من الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرضة لطرو الحيض فعذرت شرح مر (ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكما كراهه ما لو حمل واخرج بغير اذنه أى إذا لم يمكنه التخصص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك وله الاقرب فان اخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا اذن واخرجه الحاكم لحق لومه واخرج خوف غريم له وهو غنى بما طل او

وهى خفيفة فان اخرج لاجل ذلك فقد مر بما فيه (و) لا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت أو لحد ثبت بالبينة أو (بمحض ان طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عن الحيض غالبا فتبنى على ما سبق إذا طهرت لانه بغير اختيارها ومثلها فى المجموع بان تزيد على خمسة عشر يوما واستشكله الاسنوى بأن الثلاثة والعشرين تخلو عنه غالبا إذ غالبه ست أو سبع وبقيّة الشهر طهر إذ هو غالبا لا يكون فيه الا حيض واحد وطهر واجدو النفاس كالحيض (فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع فى الاظهر) لا مكان الموالاة بشروطها عقب الطهر (ولا بالخروج) مكرها بغير حق أو (ناسيا على المذهب) كما لا يبطل الصوم بالاكل ناسيا ولا نسلم أن لهية تذكركه بخلاف الصائم ومثله جاهل



يعذر بجهله (ولا يخرج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكنها (٤٨٣) قرية منه مبنية له (للأذان

في الأصح) لأنها مبنية لأقامة شعائر المسجد معدودة من توابعه وقد ألف الناس صوته فقدر وجعل زمن أذانه كمستثنى من الاعتكاف وبما تقرر في المنارة فارقت الخلوة الخارجية عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً ما غير راتب فيضّر صعوده لفصله لا تنفاه ما ذكر في الرواتب وأما بعيدة عن المسجد أي بحيث لا تنسب إليه عرفاً فيما يظهر ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجاره أربعون داراً من كل جانب وبعضهم ضبطه بما جاوز حریم المسجد أو مبنية لغيره الذي ليس متصلاً به فيضّر صعوده مطلقاً بخلاف المتصل به لأن المساجد المتلاصقة حكمها حكم المسجد الواحد وأما متصلة بأن يكون بابها في المسجد أو رحبته فلا يضر صعودها مطلقاً (ويجب قضاء أوقات الخروج بالاعتذار السابقة لأنه غير معتكف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة) لأن حكم الاعتكاف منسحب عليها ولهذا لو جامع في زمنها من غير

كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لومه أو أخرجه خوف غريمه وهو غنى عما طل أو معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره نهاية ومغنى وقولها وثم حاكم يقبلها أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والمغنى يخفى عليه ما ذكره قال عرش قوله يخفى عليه الخ ظاهره أنه لا فرق بين كونه قرب عبده بالسلام أم لا نشأ بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة أه قول المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استتابه لعذر سم على حج أقول وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب كالأصيل فيما طلب منه عرش قول المتن (إلى منارة) بفتح الميم وبحث الأذرع امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل الشعائر بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكالمنازة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً شرح مر وانظر بحث الأذرع مع أن مقابل الأصح نظر الاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية له) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع أن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً وإن استتابه لعذر أو لا أي مطلقاً فيه نظر والثاني قريب سم قول المتن (للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيها الاعتقاد الناس التهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيباح بالأذان عرش عبارة شيخنا، مثل الأذان التسبيح آخر الليل المسمى بالاولى والثانية والابدو ما يفعل قبل أذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ لصلاة الصبح وصلاة الجمعة (قوله ما غير راتب الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب لغير الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته أه (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن ضبطه بعضهم الخ (قوله مطلقاً) أي ولو كانت قريبة والمؤذن راتباً (فلا يضر صعودها الخ) قال في الكنز إذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها أه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سمت المسجد أم لا أه سم (قوله مطلقاً) أي ولو لغير الأذان وخرجت عن سمت بناء المسجد كارجحاه وتريعه إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواء الشارع وأخذ الزر كشيء منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح وإن زعم بعضهم أنه مردوبان الفرق بين الجناح والمنارة لأن أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج إليها غالباً في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في المغنى إلا أنه رجع ما رعه البعض من عدم الصحة في الجناح وتقديم الشرح وعن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج) أي من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعتذار) أي التي لا ينقطعها المتتابع كوقت الكل أو حيض ونفاس واغتسال جنباً مغنى ونهاية (قوله ونازع جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقالوا وانتصاره على قضاء

معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره شرح مر (قوله في المتن ولا يخرج المؤذن الراتب إلى منارة الخ) وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع أن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً أو إن استتابه لعذر أو لا فيه نظر والثاني قريب وبحث الأذرع امتناع الخروج للمنارة إذا حصل الشعائر بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة وكالمنازة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً شرح مر وانظر بحث الأذرع مع أن مقابل الأصح نظر للاستغناء بالسطح (قوله فلا يضر صعودها مطلقاً) قال في الكنز إذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها أه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سمت المسجد أم لا (قوله في المتن ويجب قضاء الخ) قال في

مكث بطل ونازع جمع في هذا الحصر والحقوا به نقلاً عن الشيخ أبي علي

الحاجه مثال إذا لا وجه كما قاله الأسنوي تبعاً لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنباً واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول الخ اه (قوله) وغيرهما ما يطلب الخروج له (الخ) وعلم بما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عوده ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كبرز وغسل واجب راذان جاز الخروج له او لما منه بد لشمول النية بجميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع لجامع او خرج بلا عذر ثم عاد لنتميم الباقي جدد النية ولو احرم معتكف بنفسك فان لم يحش الفوات اتهم اي ثم خرج لمجدوا الاخرج له ولا يبين بعد فراغه من النكس على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضائه قبل نذره لم يلزمه شيء لان اعتكاف شهر قد مضى محال نهاية وقوله لم يرو لو احرم الخ في المغني مثله (قوله فرغ) الى الكتاب في المغني (قوله سوا الخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له اي للمعتكف افضل او تركها او هما سواء ووجه ارجحها اولها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب قال البلقيني والاذرعي ومحلّه في عيادة الا جانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله افضل) لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبارة القاضي حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغني

وغيره خروج مؤذن لا اذن وجنب لا غتسال وغيرهما بما يطلب الخروج له ويقل زمنه عادة بخلاف ما يطول زمنه كحيض وعدة ومرض (فرع) سوا بين ادامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض واعترضه ابن الصلاح بانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف نفلاً ولا يخرج لذلك ويبحث البلقيني ان الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصدیق افضل والله اعلم

شرح المنهج في اعتكاف مندور ومتتابع (قوله سوا بين ادامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى اخره) قال في شرح العباب عن المجموع لانهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا اه وعبارة العباب وله الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو افضل او تركه او هو سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه ارجحها الاخير فقد نقله في المجموع عن الاصحاب الى ان قال قال البلقيني والاذرعي ومحلّه في عيادة الا جانب اما الاقارب وذوو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم تخلفه اه

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الحج)

﴿ فهرست الجزء الثالث من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكنى رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب صلاة الخوف ٣٠٤	٢ باب صلاة الخوف
باب من تلزمه الزكاة ٣٢٧	١٨ فصل فى اللباس
فصل فى اداء الزكاة ٣٤٢	٣٩ باب صلاة العيدين
فصل فى التمتع وتوابعه ٣٥٣	٥١ فصل يندب التكبير
كتاب الصيام ٣٧٠	٥٦ باب صلاة الكسوفين
فصل فى النية وتوابعها ٣٨٦	٦٥ باب صلاة الاستسقاء
فصل فى بيان المفطرات ٣٩٧	٨٣ باب فى حكم تارك الصلاة
فصل فى شروط الصوم من حيث ٤١٣	٨٩ كتاب الجنائز
الفاعل والوقت ومكثير من سنه	١١٣ فصل فى تكفين الميت
ومكروهاته	١٣١ فصل فى الصلاة على الميت
فصل فى شروط وجوب الصوم ومخصصاته ٤٢٧	١٦٧ فصل فى الدفن وما يتبعه
فصل فى بيان فدية الصوم الواجب ٤٣٤	٢٠٨ كتاب الزكاة
فصل فى بيان كفارة جامع رمضان ٤٤٧	٢٠٩ باب زكاة الجيوان
باب صوم التطوع ٤٥٣	٢٢٣ فصل فى بيان كيفية الاخراج
كتاب الاعتكاف ٤٦١	٢٣٩ باب زكاة النبات
فصل فى الاعتكاف المنذور المتتابع ٤٧٦	٢٦٣ باب زكاة النقد
	٢٨٢ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
	٢٩٢ فصل فى زكاة التجارة

(تمت)

